

(الجزء الاول)

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامديه
تأليف الشيخ الامام العلامة الجراحير
الفهامه السيد محمد أمين الشهير
بابن عابدين نفعنا الله به
آمين

— — — — —

وبالهامش كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البريه على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان نفع الله بها جميع الانام
آمين

(الشريف من الام ليس بشريف
لاخ تزويج أخته المعتره الخ
لو زوجها البها الخ (الوصي
تزويج أمة اليتيم) (باعها ببعض المهر
الخ (لا يطالب أبو القاصر بالنفقة
الخ (لا بعد التزويج بغية الا قرب
(اذا كان الاقرب لا يدري أين هو الخ
(اذا كان الاقرب لا يدري ثم علم في
المصر) له تزويج بنت عمه القاصرة
من ابنة (١٩) اذا استوى العصباء
فزوج أحدهم (اذا زوج واحد من
الوليين رجلا الخ (لابن العم أن
يتزوج بنت عمه القاصرة) لها أم أب
وأم أم يردان تزويجها (الجدة لاب
أولى من الجدة لام (وكانت الام في
تزويج بنتها اليتيمة) (لا بعد التزويج
بعض الاقرب (اذا عضل الأب
زوجها القاضي ١٩) (لمحض رسالة
الشربل في العضل ٢٠) (الولاية
للقاضي نيابة عن العاضل
زوج الصغير نفسه الخ

* (باب الكفء ومطالبة) *

المعتق ليس كفأ للعسرة (زوجت
نفسها من غير كفء) (زوج الهاشمي
بنته لغيرهاشمي الخ (وكل رجلا
في تزويج بنته من كفء الخ
*) (باب المهر ومطالبة) *

(العبرة بمهر السر (لا تسمع دعواها
الدخول الخ (لا تسمع دعواها بكل
المعجل (تسقط الكسوة بالطلاق
تزويجها على ان يعلمها القرآن الخ
(يبرد السفر بها بعد ايفاء المعجل
(الطبي به أن لا يفسر الا ن بها
(يجب نصف المهر اذا طلقها قبل
الخلق) (يبرد نقلها الى قريته القرية
له نقلها من دار أبيها الخ

٢٢ (في الكلام على المؤنسة)
٢٣ (بعث اليها شيئا وقالت هو هدية الخ
(القول لها في قدر المؤخر) (القول
لورثة الزوجة في مهر مثلها
(خطبها وبعث اليها أشياء
هدية الخ) (ما بعث للمهر يسترد
(زوج ابنه لا يطالب بالمهر
(لها منعه منها لا أخذ المجل
٢٤ (طلقها قبل الدخول ولم يذ كر مهرها
(في الخلو الغير الصحيحة) (يتجمل
المؤجل بعد انقضاء العدة) (وكما بان
بزوجها فلانة بكذا الخ) (ادعت بعد
الدخول ببعض المتقدم (ليس لها
أخذ مؤخرها من مال أبيه) (دفع
للمريضة مؤخر صداقها ليس لأب
مطالبته
(ما بعث للمهر تسترد عينه
٢٥ (زعم أن بها قرنا وريد استرداد
المهر) (قبض أبوها بعض المهر وهي
بالغة) (طلعت قبل الدخول ينصف
المسمى الخ) (المرأة أسوة الغرماء في
مهرها) (أزال بكاره صبية وجب مهر
المثل (قاعدة) كل موضع سقط فيه
الحد) (الحد والضمن لا يجتمعان الخ
(فيما إذا زنى بصغيرة وأفضاها
(وجد هارتقاء ثم طلقها الخ
(عك ذلك الأب قبض مهر البكر
(ليس لغير الأب والجدة من الأولياء
قبض المهر
٢٦ * (مسائل الجهاز) *

<p>الغائب (إذا جاء الزوج بعد فسخ النكاح الخ) (البينة التي اتصل بها القضاء لا تنقض) (المختاران الزفاف بين العيدين لا يكره) (للزوج أن يقفل عليها الباب</p>	<p>٢٩ (تزويج مرضعة بمصرية ثم طلقها الخ) (راجع مطلقاً جميعاً على دراهم معلومة) (دعائها إلى مسكن شرعي فامتنعت الخ) (لا نفقة للصغيرة التي لا تطيق الوطء) (لا يجبر الزوج على السكنى في دار أبيها) (لا تلزمه المؤنسة لو كان المسكن الخ) (تعوضت عن مهرها بامتنعة معلومة الخ) (بالغة زوجها أبوها بلا إذن فردته الخ) (في السفر بالزوجة وقد تقدم في باب المهر) (السفر بالزوجة بلا رضاها) (تزويجها في عدة غيره ولم يصحبها الخ) (للبالغة تزويج نفسها من كفاء) (يطالب الأب بما ضمنه من المهر) (مبدأ العدة من الموت لامن بلوغ الخبر</p>	<p>وتجهيزها به ٢٧ (ليس لورثة الأم استرداد بعض الجهاز) (تقبل بينة الأب أن مادفعه لبنته عارية) (القول للأب بيمينه أن الجهاز عارية الخ) (زفت بجهاز قليل ليس للزوج المطالبة) (لا يلزمه تجهيز بنته من مال نفسه) (للام أخذ بعض الجهاز باذن بنتها) (يريد الأب استرداد الجهاز الخ) (جهزتها بامتعة ليس لورثتها القسمة</p>
<p>٣٢ باب نكاح الرقيق والكافر ومطالبه (إذا طاق الذي زوجته ثلاثاً الخ) (خطبها وأعطاهانيساً الخ) (تزوجت أم الولد بلا إذن سيدها الخ) (باب العنين ومطالبه)</p>	<p>٣٢ (باب العنين ومطالبه) ٣٣ (يؤجل العنين سنة من وقت المرافعة)</p>	<p>٢٧ * (مسائل مشورة من أبواب النكاح) *</p>
<p>٣٢ (باب الرضاع ومطالبه) (يحل له أم أخيه رضاعاً) ٣٣ (أقر بانها أخته رضاعاً الخ) (قال قبل الدخول والخلو فبها أنها بنت ابني الخ) (من رضع من امرأة حرم عليه أولادها الخ) (أنخبرته أمه قبل الدخول أنها أَرْضَعْتَهَا) (قالت امرأة أنا أرضعتهم) (لو ثبت الرضاع بالشهود العدول الخ) (لا تقع الفرقة إلا بتفريق القاضي) (لو شهد عندها عدلان على الرضاع الخ) (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدنا الخ)</p>	<p>٣٣ (ماتت قبل إجازة النكاح فهو غير صحيح الخ) (القبول لها في انقضاء عدتها الخ) (لا عبرة بقوله وجدتها ثيباً الخ) (زوجته على أن يكون أحد العقدین عوضاً عن الآخر الخ) (لا تقوم الخطبة مقام عقد النكاح أصلاً) (زوجها معها يغيب فاحش الخ) (تزويج امرأة لها أولاد من غيره الخ) (زوجتها أمها قبلت فاختارت)</p>	<p>(تزويج امرأة ثم تزويج بنت أختها) (أدعت أنها وقت العقد كانت بالغة) (بينت البلوغ أولى) ٢٧ (أراد الدخول بها ولم يمنعها أبوها) ٢٨ (لا يجزى بر الأب على دفع الصغيرة للزوج) (العبرة للتحمل لللسن) (مات وتقول زوجته أنه اشترى ذلك لي الخ) (أجاز عقداً يسهله)</p>
<p>٣٣ (أرضعت كل منهما للآخرى ثم ولدنا الخ) (له التزويج باخت أخته رضاعاً) (له التزويج باخت أولاد أخيه) (أنخبرته أنها أرضعت زوجته الخ) (له التزويج باخت أخت ابنه رضاعاً) (ليس له الجمع بين المرأة وأختها رضاعاً) (لا تحل له من رضع معها من جدتها)</p>	<p>٣٣ (ماتت ولها أم لا تسمع دعواها الخ) (ما يمنع دعوى المرأة بمنع دعوى وارثها) ٣٤ (فوائد ذكرها المؤلف مفرقة الخ) *</p>	<p>٢٨ (أنفق على معتدة الغير وأبت أن تتزوجه) ٢٩ (أخبروها أن زوجها الغائب مات الخ) (لا يكون مجرد قراءة الفاتحة عقد نكاح) (بعث لها هدية ليتزوجها) (نكاح معتدة الغير فاسد) (عقد عليها عقداً صحيحاً)</p>
<p>(أعطت تديماً صائبية ثم قالت لم يكن فيه لبن) (تحل له أخت ولده رضاعاً) (لا يثبت الرضاع بشهادة النساء وحدهن) (في أخبار الواحد العدل الثقة بالرضاع</p>	<p>٣٢ (تزويجها على أنها مسلمة فقطهرت كتابية) (اقتصر على قوله نعم صح النكاح) (للقاضي تزويج الصغار أن كتب في منشوره) (يحرم عليه تزويج بنت ابن زوجته)</p>	<p>٢٩ (يجوز الجمع بين المرأة وامرأة) (أنها وجدت زوجها مجذوماً ليس لها الفسخ</p>
<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>	<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>	<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>

٣٤ (في خبر الواحد برضاع طارئ على العقد
٣٥ (حيث رضعت من أمه لا تحل له وان كان الح (الرضاع لا يحرم بعدمضي مدته الح
٣٥ (كتاب الطلاق ومطالبه)
(حلف لا يجزئ زوجته في هذا العام الح (حيث انقضت عدتها صارت أجنبية الح) (أبانتها وأقام معها ان اشهر طلاقها الح) (روحي طالق رجعي (لوعرف الطلاق باخبره وتسرع منه الح) (طلق وأخبره عدلان انك استئنيت الح) (حلف انها فرحت بموت أخيها الح) (الاصل فيما اذا أخبرت عما هو شرط الحنث
٣٦ (طلقتها بائنا في مرض موته بلا سؤالها) (أبانتها في صحته أو في مرضه بامرها الح) (حلف لو تزأى لي في الماء الح) (حلف أن زيدا أخذ منه كذا فانكر الح) (اذا ألحق بحلفه شرطاً بعد ما سكت الح) قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا الح) (طلقتها قبل الدخول ثم طلقها ثلاثا الح) (أقرانه كسر من القسط كذا) (شرط العجز ان لا يمكن البرأصل الح) (ادعى انه لم يعطها نسباً نايق عليه) (قال روي طالق وكررها ثلاثا (القاضي مأسور باتباع الظاهر (يترج التأسيس على التاكيد
٣٧ روي طالق رجعي وروي فقط
كناية (كل من كان القول قوله انما يصدق الح) (المرأة كالقاضي فلا تصدقه الح) (لا يقع الطلاق اذا شك انه طلق أولاً (لا يسكن القرية مادام فلان شيخا الح) (لاياً كل هذا

الطعام مادام في ملك فلان الح
حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا الح) (حلف لا يسكن صهره في هذه القرية الح) (وكذا اذا حلف لا يسكنه في الدنيا الح
(مادمت مع أمك يعني تكوفي طائفة (المضارع لا يقع به الطلاق الح) (ان عاد فلان ليخرجون فعاد وخرجوا الح) (حلف لا يدخل دار فلان فأت الح) (في طلاق المدهوش (القول قوله بيمينه ان عرف منه الح) (حلف بالطلاق الثلاث انها تروح الح) (لا تخليك تسكني يكفي المنع بالقول الح) (لا يدع فلانا يدخل (حلف لا يدخل فدفع حتى دخل مكرها الح
٣٨ (قيل له دخل فلان عند زوجتك يفعل الح) (قالت له يا عرسي فقال ان كنت عرسي الح) (خلف ليعطينها مؤخرها غدا فوضعه الح) (حلف بالحرام الثلاث أن لا يدخل مكان فلان الح) (حلف لا يدخل مكان فلان هذه الايام الح) (قال فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها الح
٣٩ (اذا ذكر ان شاء الله في آخر الصل الح) (حلف ليتزوجن برمي العقد (اخبر بالطلاق كاذباً وقعه قضاء لادبانه (حلف لا يشاركه فشاركه بماله ابنه (قال ان تزوجت امرأة فهي طالق الح) (فيمالو قال كلما تزوجت امرأة أو عقد لي النكاح (حلف بالطلاق وله امرأتان له أن يوقعه
٤٠ (قيل لامرأتى تسكون كذا فلم يقل لها (تكوني مثل أمي ولم ينوشياً لا يقع (شك هل طلق واحدة أو

أكثر بني الح) (حلف لا يخلها تروح فراحت في غيبته الح) (تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له الح) (حلف لا يشتغل عنده طول ما هو معلم الح) (قال ان طلقت الحديشة فأنت كذا الح
٤١ (حلف لا يسكنه في داره فأجرها وأسكنه
٤٢ (حلف لا يؤخر فأمراً غيره بالاجار الح) (لا يقع طلاق مريض اختل عقله (قال ان فت مهر بنتك تكن طالق الح) (حلف لا يتزوج فزوجته فضولي وأجاز الح) (طلقتها بائناً بسؤالها ومات الح) (حلف لا يسكن كني عمه في دار الح) (ان لم يكن زيد أخذ الكرسي تسكن الح) (البينة تقبل على الشرط وان كان نفياً
٤٣ (أبانتها في مرضها وماتت في العدة لا يرثها
٤٣ (تكون طالق على ألف مذهب رجعية (حلف لا يجتمع معه بموضع الح) (أراد أن يقول أنت خارجة الح) (أنت خارجة عن عصمتي كناية (قوله بالتركية واربدن بوش أول رجعي (حلف ليتزوجن لا يقع الا في آخر حياتهم (خاعها ثم سئل كيف طلقها الح) (طلقتها رجعيًا وماتت في العدة لا يرثها (طلقتها رجعيًا لها أخذ مؤخرها بعد العدة (ان كان لك غرض في الطلاق الح) (قال لزوج أخته طلق أختي (حلف ليتزوجن عليها فأت الح) (له زوجتان فقال لاحداهما روي طالق الح) (حلف ليرحلن من القرية (حلف انه لم يدفعها ثم تذكر وقعه (طلقتها نلما ثم زوجها لرفيقه الح

(الطلاق على مال	٥٢	قتل الخ (بجسرد دفع المؤخر لا يقع	(طلقها وانقضت عدتها الخ
(خلع المريضة على بدل (خلع	٥٣	به طلاق (حلف ان فلاناً أخذ كذا	٤٤ (حلف لا يفعل كذا ثم خلعها ثم
الصغيرة على مهرها) لا يلزم الصغيرة		وانكر الخ (حلف لا يفسخ الشركة	تزوجها الخ
المال الخ		فقضها شريكه الخ (حلف ليشتكين	٤٥ (حلف لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه
(اختلعت منه في مرضه فمات صح	٥٣	عليه ومات الخ	الخ (اذا كرر ولا النافية يحث الخ
ولا ترثه		٤٨ (حلف لا يأكل من حليب مواشي	(حلف لا يدخل بيت نفسه الخ
(خالعها ولم يذكر ما لا يرى من المجل	٥٤	اخوانه	(حلف لا يخرج الاباذني الخ
(خالعها بمباشرة وكيلها (المخالعة		(اذا طلق مكرها وقع الخ	٤٩ (لا يقع طلاق المصروع حال صرعه
مع وكيلها مسقطا للحقوق (الفرق		(يصدق في دفع الدين الخ (حلف انه	(حلف على عدم الاختفاف بنبته
بين خلعتك وخلعتك الخ		بعث النفقة اليها الخ (حلف بالحرام	بالبينة وقع (لا يدخل في هذه السنة
(قالت له أبرأك الله وقع الخ		انها ضربتته وانكرت الخ	قد دخل الخ
(خالعها على أمتعة معلومة الخ	٥٤	(عديت عنها وعن الاولاد كتابة الخ	٤٥ (حلف لا يلتقيها بعد العيد
(خام المراهق	٥٥	(اذا احتمل اللفظ الطلاق وغيره	٤٦ (يقع الطلاق بصيغة المضارع الخ
(لا يقبل بحجوده البلوغ الخ		(حلف لا يسكن هذه القرية الخ	٥٠ (حلف لا تدخل هذه الدار وهي
(باب العدة ومطالبه)	٥٥	(حلف لا يسكن هذه الدار فخرج الخ	فيها لا يحث الخ (حلف لا يأخذ
العدة من وقت الطلاق لامن وقت		(لا يخليه يشغل الخ (قال لابنه	عن الهدية فآخذها ابنه الخ (قال
القضاء (العدة من وقت الاقرار		الكبير ان تركتك تعمل الخ	أمرك بيدك لها أن تطلق الخ
بالطلاق (أخبرت بأن زوجها		(حلف ليخرجن ساكن داره اليوم	(طلقها طائفتين ثم تزوجها بعد زوج
المسافر طلقها الخ (العدة من وقت		الخ (حلف لا تدخل دار أبيها الخ	آخر الخ (نكاح الثاني يهدم مادون
الموت والطلاق الخ (من عاين الموت		(حلف لا يبعثها الى الحمام الخ	الثلاث (حلف أن لا يسافر الى
وحده الخ (جاء الزوج الاول حيا		(اتفقا على أصل اليمين واختلفا الخ	٥١ اسلامبول الخ (قال لغير المدخولة
فالولد للثاني (الذمية تتزوج الذي		(دعوى الدفع مسبوقة قبل الحكم	روحي طالق الخ
بعدان طلقها الخ (في المراهقة هل		وبعده (ادعت انه طلقها بلا شرط الخ	٤٦ (حلف بالثلاث لا يبيع أملاكه
تنقضي عدتها الخ		(حلف لا يضربها بغير جرم فالقول له	نباها الخ
(في المدة التي تكفي لظهور الحمل	٥٥	*) (باب الخلع والطلاق على مال	٤٧ (حلف لا تزوج ابنته الامن ابن أخيه
(لا عدة على ذميه زوجها ذي الخ	٥٦	ومطالبه) *	حلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج
(تجب العدة بالخلوة الصحيحة		(يسقط بالخلع والمبارأة مال كل	اح (ان استقلت أنت ما استقل أنا الخ
(في الذمية اذا أسلمت الخ		منهما الخ (لا يسقط الخلع نفقة العدة الخ	(لو لم يأت بالعاء في موضع وجوبها
(تعند المرأة في بيت وجبت فيه	٥٧	٥١ (خالعته على نفقة ولده الخ	(العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب
العدة (ليس له أن يخرجها من		٥٢ (لو تركت الولد على الزوج وهو ربت الخ	٤٧ (حلف لا يتلاءم مع أبيه أكثر من
مسكنها الخ (تعند في البيت الذي		(لا يلزم تكفلها الولد بعد الخلع الخ	تلاءما
طلق فيه (تنقضي العدة بالسقط الخ		(العالم بالمؤخر ليس بشرط (خلعها	٤٨ (حلف انه لم يقل كذا العمر والخ
(اعتدت عدة وفاة ثم تزوجت الخ		(على مؤخرها ونفقة عدتها الخ	(حلف ليؤدين له دينه الخ
(أخبرت رجلا بانقضاء عدتها الخ		(الخلع طلاق بان (لم يشترطوا	(رضع دراهم في رغبة الخ
(طلقها قبل الدخول والخلوة الخ		النية في الخلع لعبة الاستعمال	(مسئلة الكوز
(قالت المرضعة حضت الخ (اذا		(صورة المبارأة (اذا حلف بالثلاث	(ادعى تعاقب الطلاق بالشرط الخ
عاجت المرضعة الحيض الخ		ثم خلع الخ	(ان عدت ضربتها لأعمالن على

(إذا غاب الأب لأيوم الجسد بالانفاق الخ)	٦٥ (في أن المراهق حكمه حكم البالغ الخ)	٥٧ (أخرجت المعتدة من منزلها الخ)
(لها ابن فقير وابن موسر) إذا كان الأب الأقرب معسر الخ (لها أم وأخ معسران الخ) إذا اجتمع موسر ومعسر الخ (له أم وأخت شقيقة موسر تان الخ) (النفقة على العم الشقيق دون العم لام) إذا استويا في المحرمية وأهلية الارث الخ (امرأة فقيرة لها أخ لاب الخ) (فقيرة مسنة لها بنتان الخ)	٦٦ (البالغ شرط في الحضانة) (لأخيها الولد عندنا قبل البلوغ) إذا انقضت مدة الحضانة ولأب له الخ (إذا بطلت حضانتها لهما الرجوع) إذا بلغ ثمان سنين وأم حرة الأصل الخ (إذا انتهت مدة الحضانة فلا لب السفر بالولد)	٥٨ (أدعت أنها حامل الخ) (تحرم خطبة معتدة الغير والخلوة بها) (أم ولد أعتقتها مولاهما تلزمها العدة) (النفقة إذا أعتقت لعدة عليها) (طلقها رجعيًا ثم مات في العدة لزمه العدة)
(له أم وجدة لاب موسر تان الخ) (له جدة لام وخالان موسرون الخ) (في مسائل النفقات)	٦٧ (ليس للحضانة السفر بالولد إلا إلى وطنها الخ) (ليس للجدة الحضانة نقل المحضونة الخ) (تبقى القاصرة في حضانة جدتها الخ) (إذا كمل للصبي سبع سنين الخ) (لا تسقط الحضانة بترويح البنت المحضونة)	٥٨ (باب الحضانة ومطالبه)
(في ضابط مسائل النفقات كلها) (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ) (في نفقة زوجة الغائب) (أذن الأب لجدته بالنفقة الخ) (للمأذون له بالانفاق الرجوع الخ) (يجبر العم على الانفاق على أولاد أخيه) (يؤمر بالنفقة على بنته وابنها الخ)	٦٨ (إذا انتهت مدة الحضانة الخ) (إذا لم يكن للصغير عصبة الخ) (إذا طلبت الأم أجره أرضاعه الخ) (المتبرعة أحق من الأم في الارضاع الخ) (إذا كمل له سبع سنين فلا ين العم أخذه) (لاحق لابن العم وابن الخ) (الحال في حضانة الخ) (له خال وعم لام وصي عليه الخ) (أبوالأم أولى من الأخ والخال) (حادثتي في طفل له جد لام وبنت عمه الخ)	٥٩ (لا تسقط الحضانة بالاسقاط) (إذا كانت أم الأم عاقرة الخ) (في المسكن للحضانة وأجرة الحضانة) (إذا احتاج الصغير إلى خادم الخ)
(أذن زيد لعمرو بأن ينفق على زوجته الخ) (الأصل أن ما يطالب به ويحبس عليه الخ) (لا يحبس الفقير فيما تجمد عليه الخ) (لا تفرض النفقة في مال العم الخ) (يلزم الأخت المؤسرة نفقة أخيها) (المسكن الشرعي لا يجب على الزوج مؤنسة للزوجة)	٦٩ (إذا طلبت الأم أجره أرضاعه الخ) (المتبرعة أحق من الأم في الارضاع الخ) (إذا كمل له سبع سنين فلا ين العم أخذه) (لاحق لابن العم وابن الخ) (الحال في حضانة الخ) (له خال وعم لام وصي عليه الخ) (أبوالأم أولى من الأخ والخال) (حادثتي في طفل له جد لام وبنت عمه الخ)	٥٩ (أذا تبرعت الأجنبية فليست كالعمة)
(لا بد أن يكون المسكن بقدر حالهما) (أسكنها في مسكن شرعي الخ) (يكفي عاودار له باب على حدة) (ليس لها طلب مؤنسة وخادم) (لا يلزمه أن يسكنها في دار ذات ماء الخ) (له منع أمها إلا في الجمعة مرة) (له أن يقفل عليها إلا عن الأبوين) (ليس للزوجة الامتناع عن السكنى الخ) (دعاها إلى مسكن شرعي فأبى الخ)	٧٠ (تحرر بر قول المحيط لاحضانة لبنت الخ) (للم أن يضم إليه البكر البالغة الخ) (إذا دخلت في السن ليس للأولياء الخ) (تسقط الحضانة بالسكنى عند الأجنبي) (الغلام إذا عقل وكان مأموماً الخ) (غلام صبي بالغ غير مأموماً على نفسه الخ) (إذا بلغت غير مأموماً على نفسها الخ) (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ) (باب النفقة ومطالبه)	٦٠ (أذا تزوجت الأم بأجنبي) (أرادت العمة أن تربيته بمجانا الخ) (يلزم الأب ثلاثة أجرة الرضاع الخ) (إذا تزوجت الحضانة بغير محرم الخ) (إذا فقد المحارم النساء الخ) (يقدم الأورع ثم الأسن) (تقدم الخالة العازبة على الجد الخ)
(تقدم الجدة لام على الجدة لاب) (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الأمهات الخ) (إذا اجتمع الساقطات ضعه القاضي حيث شاء الخ) (للأب أخذ ولده من حالته المزروجة بأجنبي) (تقدم العمة على خالة الأم) (بلغت مبلغ النساء ولا عصبة لهما الخ) (الحاضنة الذمية كسلفة الخ)	٧١ (تقدم الجدة لام على الجدة لاب) (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الأمهات الخ) (إذا دخلت في السن ليس للأولياء الخ) (تسقط الحضانة بالسكنى عند الأجنبي) (الغلام إذا عقل وكان مأموماً الخ) (غلام صبي بالغ غير مأموماً على نفسه الخ) (إذا بلغت غير مأموماً على نفسها الخ) (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ) (باب النفقة ومطالبه)	٦٠ (تقدم الجدة لام على الجدة لاب) (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الأمهات الخ) (إذا اجتمع الساقطات ضعه القاضي حيث شاء الخ) (للأب أخذ ولده من حالته المزروجة بأجنبي) (تقدم العمة على خالة الأم) (بلغت مبلغ النساء ولا عصبة لهما الخ) (الحاضنة الذمية كسلفة الخ)
(لاحضانة لام الولد) (له أم مزروجة) (باب خاله الخ) (للأب نزع الولد من الأم الخ) (تقدم الأخت المراهقة على الخالة)	٧٢ (تقدم الجدة لام على الجدة لاب) (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الأمهات الخ) (إذا دخلت في السن ليس للأولياء الخ) (تسقط الحضانة بالسكنى عند الأجنبي) (الغلام إذا عقل وكان مأموماً الخ) (غلام صبي بالغ غير مأموماً على نفسه الخ) (إذا بلغت غير مأموماً على نفسها الخ) (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ) (باب النفقة ومطالبه)	٦٠ (تقدم الجدة لام على الجدة لاب) (ولادة الحضانة تستفاد من قبل الأمهات الخ) (إذا اجتمع الساقطات ضعه القاضي حيث شاء الخ) (للأب أخذ ولده من حالته المزروجة بأجنبي) (تقدم العمة على خالة الأم) (بلغت مبلغ النساء ولا عصبة لهما الخ) (الحاضنة الذمية كسلفة الخ)

٧١	(في بيان النافذة)	مع جاريته (لنفقة على الذمي لاولاد	بالميت الخ
٧٢	(لها الامتناع من النفقة معه الخ)	أخيه الخ (اذا مات عن أم ولده	(في قول البحر لا بد من اصلاح
	(الاب المعسر ملحق بالميت (طالب العلم	الحامل الخ (في نفقة زوجة	المتون الخ
	الشرعي يجب نفقته على أبيه) يلزم	الصغير الفقير	(نفقة أولاد المجنون على عيهم
	المسلمين ككفاية طالب العلم	(في نفقة زوجة الغائب على أبيه	(ينفق من مال الصبي على أمه الفقيرة
	(التصدق على العالم الفقير أفضل	(على الصغير الكسوب أن يدخل	(نفقة ابن المسلمة على أبيه الذمي
	الخ (اذا فرض عليه القاضي نفقة	أمه الخ (للمجنونة النفقة اذا لم تمنع	(نفقة الام على أولادها بالسوية
	ولده الخ	نفسها الخ (عليه نفقة زوجته	(اذا اشترت الام للتيمة مالا بدلها
٧٢	(أمرها بالاستدانة لنفقة ولدها الخ	المريضة الخ	منه الخ (في أيتام لهم دار وأخ موسر
٧٣	(النفقة غير المستدانة تسقط بالموت	(أنفق على معدة الغير الخ	(فيما اذا كان للفقير دار الخ
	(تسقط الكسوة بالطلاق البائن	(لأنفقة على ابن الم (مريضة	(للزوج منع أولادها من غيره الخ
٧٣	(تسقط النفقة بالطلاق اذا مضى	بمكنها النقلة الى بيت الزوج الخ	(نفقة الولد على الاب دون الام (اذا
	شهر الخ	(فرض عليه لطفله كذا وأذن لأمه	منعته من الدخول الى منزلها الخ
٧٤	نفقة العدة تسقط بمضي المدة الخ	الخ (النفقة على الجدة لام دون	(نفقة الزمن على أخيه الموسر
	(النفقة على الجدة الموسرة الخ (تفرض	الحالات (تجب نفقة العاجز على ابن	(للزوجة النفقة قبل الزفاف (لها ابن
	النفقة في مال الغائب (فرض على	بنه الخ (تريد أم اليتيمة الانفاق عليها	فقير وابن ابن موسر الخ (اذا أنفقت
	نفسه لها ولا ينها الخ (تلزمه نفقة	الخ (تحرر بغيرها ولو طلبت الام الاجرة الخ	على بنتها الخ
	زوجته ولو محجوسا الخ (يبطل	(لها أب معسر وعمه موسرة الخ	(له استحقاق في وقف تفرض فيه
	اخرى اذا انقضا بعده الخ (فيما لو	(حادثة في صغير توفيت أمه الخ	نفقة أبيه
	طلبت تقدر بالنفقة الخ (اذا قررا	(للزوجة طلب الكفيل بنفقة شهر	(لها طلب النفقة وأجرة الحضانة الخ
	للكسوة دراهم الخ (اذا اعترف	الخ (لا يحبس الجد الفقير بنفقة	(أذنت لزوجها بأن ينفق على أيتامها
	الزوج أن لها بدمته كساوى الخ	الصغير الخ (دفع لها شهر او تريد منه	(باب ثبوت النسب ومطالبه)
٧٤	(اذا اعترف أنه قرر لها كل سنة كذا	كفيل الخ (لا تصح كفالة نفقة	(تزويج جلي من زنا فاعتق به الخ
	(اذا ادعت المطلقة أنها حامل الخ	الزوجة قبل الفرض	(يصح تزويج من زنته الجلي الخ
	(عليه ديون وله استحقاق الخ	(تجب النفقة لصغيرة مطيعة الخ	(وطئ جارية أبيه وولدت منه الخ
٧٥	(مدون له تبار في غلاته بنفقته الخ	(اذا فرض عليه فوق القدر المعروف	(تزويج امرأة فولدت بعد ستة أشهر
	(يلزم الكسوب مسكن لبيته	(تجب النفقة في مال الصبي لعمته الخ	الخ (لا تصدق القنة بمجرد قولها الخ
	البالغ الخ (له أن يأتي ولده بكفايته	(المتبرعة بالارضاع عن الام أولى الخ	(تزويجها فولدت لاقل من ستة أشهر
	الخ (يفرض القاضي النفقة لزوجة	(على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا	الخ (استول لجارية أمه وأقر به الخ
	الغائب الخ (في تقدر برودة العيبة	الخ (اذا امتنعت الام عن ارضاع ابنها	(كتاب العتق ومطالبه)
٧٥	(لا يصح فرض النفقة عليهم مع	(اذا تكفلت الحاضنة بنفقة ابنها	(اذا قال للموكل هذا ابني عتق
	امكان حضوره	(اذا تعهد ولدي بنته بالانفاق الخ	عليه (في أحكام المدبر (المدبرة تعتق
٧٦	(لا تفرض النفقة على الاخ الغائب	(اذا غاب الاب وله اخوان موسران	بموت سيدها الخ (ولد الحرة من
	(تجب النفقة لخادمها المملوك الخ	(الام أولى بتحمل النفقة من سائر	العبد حر (اذا أعتق شريك الصبي
	(ليس لها الا نفقة خادم واحد الخ (له	الاقارب	حصته الخ (تعتق أم الولد بموت
	أولاد لا يكفيهم خادم واحد الخ	(لا يصح أمر الام بالاستدانة الخ	سيدها الخ (أسقطت سقطا ظهر
	(ليس لها الامتناع من السكنى	(تحرر في قولهم ملحق الفقير	بعض خلقه الخ (ينتقل الولاء لابن

* فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخيرية الذي به امش الفتاوى الحمادية *

٤	* (كتاب الطهارة ومطالبة) *	٢٤	(مطلب في مصل تلا آية السجدة هل يأتي بتكبيرتين أم بواحدة	* (كتاب النكاح ومطالبة) *	
	(مطلب الماء النجس الذي لم يتغير طعمه وفيه أقوال	٢٤	* (باب الجنائز ومطالبة) *	(مطلب فمين قدم الجيم قبل الزاي الخ	
٦	(مطلب في فارة وقعت في غسل والمفتي به واضح		(مطلب في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه	٣٥	(مطلب في ألفاظ ينعقد بها النكاح
	(مطلب في فارة اذا وقعت في زيت وفيه أقوال والمفتي به واضح	٢٦	(مطلب في امرأة نصرانية ماتت تحت مسلم وهي حامله (مطلب في المشي في الجنائز	٣٦	(مطلب ينعقد النكاح بلفظ التجوز ان اتفقوا عليه الخ
٨	(مطلب في سورماً كوال اللحم ولبنه طاهر بالاتفاق	٢٧	(مطلب في مقبرة موقوفة على المسلمين بنى بها رجل قبرا ودفن به ولده		(مطلب اذا قال رجل لا تحرزوني ابتسك لابني فقال لا زوجتك لا ينعقد النكاح أصلاً (مطلب في نكاح أهل الذمة وفيه تفصيل وخلاف
٩	(مطلب في الحصة التي توضع على الكي بوضعها يتي حكمه حكم الصحيح أم لا	٢٨	(مطلب فمين قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه أم لا	٣٧	(مطلب لا يتعرض لنصراني تزوج نصرانية في العدة حيث لم يترافعا لينا
١٠	(مطلب في كراهة السواك والمشط والميل اذا كان باذن صاحبه	٢٨	* (كتاب الزكاة ومطالبة) *	٣٨	(مطلب في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها مات وصدقت تعدهم تزوج
	(مطلب في كيفية الاستجمار والتجدير	٢٩	(مطلب فيما اذا وهب الدائن الدين الخ		* (فصل في المهرات ومطالبة) *
١٠	* (كتاب التيمم ومطالبة) *	٢٩	* (باب صدقة الفطر ومطالبة) *	٣٩	(مطلب لا يجوز الجمع بين المرأة وبنت بنت أختها الخ
	(مطلب في التيمم لمس المحف أو التربة مع وجود الماء	٢٩	(مطلب في الصغيرة اذا تزوجت وسلمت الى الزوج		مطلب تحل زوجة ابن الزوجة
	(مطلب فمين اغتسل ومسح ومن يتيم هل يمسح كمن اغتسل والصحيح ظاهر	٢٩	* (كتاب الصوم ومطالبة) *	٣٩	(باب الاولياء والا كفء ومطالبة) *
١٢	* (كتاب الصلاة ومطالبة) *	٢٩	(مطلب في صوم النذرا المعين اذا نوى فيه واجبا آخر		(مطلب يصح نكاح المكافاة بغير رضا الولي
١٢	(مطلب في الصلاة على القبلة القديمة المتواترة عن الصحابة بوضعهم		* (فصل في النذر ومطالبة) *	٤١	(مطلب تحرم الخطبة على خطبة الغير وكذا تحرم اجابته او يعزر الجيب
١٥	(مطلب في البلدة التي وجد فيها محارب من غير موضع الصحابة والتابعين		(مطلب في رجلين نذرا أحدهما على نفسه ان فعل هذا الامر فعليه خمسمائة غرش	٤٢	(مطلب تزوج أحد الاولياء المستوين من نفسه ليس للبقية رده
١٩	(مطلب في الامام اذا كان ألنح يبدل الراة المهمل بالعين المنجمة	٣٠	(مطلب في متولى وقف ادعى على مزارع الوقف انه نذر للوقف الخ		(مطلب تقبل بينة الزوج ان أحاها زوجها بالوكالة الخ
	(مطلب فيما اذا اقتدى غير الاشغ بالاشغ هل تصح على الاصح المفتي به أم تصح عند البعض		(مطلب مهمم في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء والناس الخ	٤٣	(مطلب تزوج الاخ غير كفؤ مع وجود الاب المختار فساد
٢٠	(مطلب في امانة الصبي للبالغين	٣٢	(مطلب مهمم في ناظر وقف اذا قاطع رجلا على أقلام النذور بقرى وأماكن معلومة وهذا باطل بالاجماع	٤٤	(مطلب يصح تزويج الولي الفاسق
	(مطلب في امامة الاعبي اذا لم يكن من هو أفضل منه هل تذكره أم لا	٣٣	* (كتاب الحج ومطالبة) *	٤٥	(مطلب تزوجها وكيلا بدون مهر المثل فالولي الاعتراض
	(مطلب فيما اذا كان عي يده وشعره يصح صلاته وامامته معه أم لا		(مطلب فمين قدر على البغل أو الحمار هل يجب عليه الحج أم لا وفيه اختلاف (مطلب فمين قتل صبيدا هل يلزمه القبة أم لا	٤٦	* (فصل في نكاح الفضولي ومطالبة) *
٢٢	(مطلب في الانخفاء والجهش في الصلاة وفيه اختلاف والصحيح واضح				(مطلب قال كل امرأة أتزوجها خالق فزوجها فضولي
					(مطلب خطب من آخر أخته فأجابها وامتنع من العقد لاجل المهر فعقد

عليها فضولي الخ	والسلام المساواة بين نسائه	بتضائه بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
٤٦ * (باب المهر) *	٥٦ * (كتاب الرضاع ومطالبة) *	(مطلب لا يقع الطلاق بقوله لاحاجة لي فيك وان فواه
(مطلب زوجه ابنته بشئ مشار اليه	(مطلب لا تحرم أم الصغيرة على الاب	(مطلب ادعت انه علق طلاقها على
قيمة أقل من عشرة الخ	لو أرضعته أمها وأم الاب	٧٥ غيبته مدة كذا بلا نفقة وفي هذا
٤٧ (مطلب تجديد النكاح وفيه أقوال	(مطلب لو أرضعت صغيرة فترزقها	المطلب فوائد
(مطلب زوجه ان عمها بدون مهر	أخو المرضعة وقضى الشافعي بجمعة	(مطلب اذا علق طلاقها على غيبته
المثل هل يصح النكاح ويلى قبض الخ	ليس للحنفي نقضه	٧٦ بلالة مدة ثم غاب يقع ولو فرضها لها
٤٩ (مطلب دخل زوجته فادعى انها ثيب	٦١ * (كتاب الطلاق ومطالبة) *	القاضي في غيبته
وادعت انها تكر القول لها وعليه	(مطلب اذا قال لزوجته أنت طالق	(مطلب قال لها ان أبرأني أطلقك
جميع المهر	لا بد لك قاض ولا وال يكون رجعا	ففعّل فطلق له الرجعة
٥٠ (مطلب اختلف الاقتناء في حكم	(مطلب اذا طلق المدخول به اثلاثا	(مطلب قال لها روي طالق تحلى
انسفر بالزوجة	بكامة عصي وبه وبات	للخنزير وتحرم على ثم راجعها الخ
٥١ (مطلب للاب مطالبة الزوج بمهر	(مطلب في طلاق من يفعل أفعال	(مطلب لو قال انت طالق على
ابنته الصغيرة	المجانين (مطلب لا يقع طلاق المجنون	المداهب الثلاثة يقع طلاق رجعية
٥٢ (مطلب سلم ابنته الصغيرة للزوجها	والمعتوه والمبرسم الخ	(مطلب حار بالطلاق الثلاث
فقبل قبض المجل والآن يريدان	(مطلب قال لامرأته ان لم تلي نكاح	واستثنى وشك في الاستثناء وفيه فوائد
يستردها الخ (مطلب زوجه بنته	تكون في طالق	(مطلب أقر بالطلاق بناء على افتاء
الصغيرة وأقر بقبض مهرها صح الخ	٦٥ (مطلب طلق زوجته واحدة رجعية	مفت ثم تبين عدمه لا يقع
٥٣ (مطلب غب عن زوجها قبل	فسئل عن ذلك فقال ثلاثا كاذبا	(مطلب قال لخادمه احرر على الطلاق
الدخول ففهم ان شافعي ثم	(مطلب حلف ثلاث لا يستقي عند	الثلاث ما تعديعني ما تقدم (مطلب
مات الزوج ورثته الرجوع بما قبضت	زوجته في ببلدة فمشت في جامعها	قال على الطلاق الثلاث لا أفعل كذا
(مطلب لا يلزم لامرأته وقت العقد	(مطلب علق طلاقها على عدم	(مطلب قال فمشت النكاح ناويا
أوز يدعاه (مطلب طلت مهرها	ايضا فمشت في يوم معين (مطلب في	الطلاق ثم قال لها تكون في طالق اثلاثا
المشروط تجيله وادعى الزوج ايصاله	الطلاق بزوجي وتكون في بصيغة المضارع	وذلك قبل الدخول
٥٥ (مطلب هربت من زوجها لكونها	(مطلب في طلاق المدهوش	(مطلب قال لها ان أبرأني طلقك
لا تطبق الوطء فآوتها أمها لثني عليها	(مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث انه	بالثلاث الخ
(مطلب زوجها أبوها بمهر مثل عمها جاز	ما بحرث في مزرعة كذا فحرث ابنه الخ	(مطلب أقر بطلاق امرأته منذ ثلاث
٥٦ (مطلب زوجه من غيرة تسمية	٦٩ (مطلب اذا حكم الحاكم الشافعي بأن	سنتين الخ (مطلب قالت له أبرأك الله
وجب لها مهر المثل ولها المطالبة به	الطلاق الثلاث لا يلحق البائن ينفذ حكمه	فقال لها روي طالق على الخ
قبل الدخول كالسبي في العقد	(مطلب طلق زوجته ومات قبل	(مطلب قال لزوجته روي طالق تحلى
(مطلب يصح ان يهرن بمهر المثل	انقضت عدتها وادعت انه رجعي الخ	لله ود الخ (مطلب في الفرق بين روي
٥٧ (مطلب في الحبس في المهر المجل	(مطلب قال للمدخول به نهى على من	طالق وروي فقط
وفيه خلاف	الثلاث يعني المينة الخ	(مطلب قال لها أنت طالق الى سنتين
٥٨ (مطلب لا نفقة لمن لا تطيق الوطء وأما	(مطلب قال لها أنت محرمة على الخ	يقع بعد السنتين
المهر الخ	(مطلب اذا طابت منه الطلاق فقال	(مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال
* (باب القسم ومدة اليه) *	لها روي لا يقع الا اذا نوى	لها أنت طالق ثلاثا (مطلب
٥٩ (مطلب لم يجب على ثيبنا عليه الصلاة	٧٤ (مطلب لا عبرة بفتوى الحنفي ولا	

٨٨	(مطلب قال لا يخرج على الطلاق الثلاث انك من أهل النار لا يقع الخ	١١٣	العقد عليها قبل انقضاء عدتها	١١٣	*(باب النفقة ومطالبة)*
٨٩	(مطلب حكم الحاكم الشافعي بفسخ نكاح الزوج الغائب ليس لغيره ابطاله (مطلب في حيلة انبات الطلاق على الغائب	١٠٢	(مطلب اذ اهربت زوجة العنين المؤجل سنة لا تحسب تلك الايام	١١٤	(مطلب اذا فرض القاضي النفقة على الغائب وأمرها بالاستدانة فالقول لها في الاستدانة ما لم يمت الزوج (مطلب لا تسقط النفقة المفروضة بالطلاق
٩١	(مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان الخ	١٠٣	*(باب العدة ومطالبة)* (مطلب في عدة ممتدة الطهر	١١٥	(مطلب شرط صحة فرض القاضي النفقة على الغائب أن تكون غيبته مدة لسفر (مطلب على الزوج السكنى والنفقة وايفاء المعجل حيث كانت الزوجة مشتهة (مطلب رفعت أمرها الى القاضي ليفرض النفقة لها على زوجها الغائب (مطلب لها منع نفسها ولو سلمت نفسها قبل استكمال معجل مهرها
٩٢	(مطلب اذا قالت له أبوالله فقال لهار وحي طالق لا تمتنع عليه مراجعتها (مطلب اذا قال ر وحي طالق مثل أختي كان بائنا	١٠٣	(مطلب صالحها على نفقة عدتها على دراهم مسماة	١١٧	(مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة عليها بأمر أبيها لها لرجوع عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة غير جائز (مطلب اسلمت زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقها (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الا بعد سنة لها النفقة ان رضى باقامتها في دار والدها
٩٣	(مطلب طلق زوجته رجعية فقبل له طلقها فقال بالجسدين يصدق الخ (مطلب طلقها ثلاثا وادعى الانشاء متصلا (مطلب قال لزوجته أنت طالق الا ان شاء الله بوصل الهمزة أو الأواو لا يقع	١٠٤	*(باب ثبوت النسب ومطالبة)* (مطلب هل يثبت الشرف لابن الهاشمية	١١٨	(مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة عليها بأمر أبيها لها لرجوع عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة غير جائز (مطلب اسلمت زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقها (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الا بعد سنة لها النفقة ان رضى باقامتها في دار والدها
٩٥	(مطلب يتعلق بانكسرة في سياق النقي وفي مسائل نحوية	١٠٥	(مطلب لا بد في الشهادة لمعدى الارث من ذكر الجدد	١٢٠	(مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له مرافق وغلق على حدة (مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٦	*(باب الايلاء ومطالبة)* (مطلب أنت محرمة على خمس سنين ايلاء	١٠٦	(مطلب فيمن يزوج أمه وأختيه (باب الحضانة ومطالبة)* (مطلب في يتييم ليس له سوى أمه وأخته وكل منهما متروجة بأجنبي	١٢١	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٧	(مطلب اذا وطئها في مدة الايلاء يلزمه كفارة عين (مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر	١٠٦	(مطلب لا بد في الشهادة لمعدى الارث من ذكر الجدد	١٢٢	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم بفسخ النكاح يفسخ (مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء
٩٨	*(باب الخلع ومطالبة)* (مطلب في صغيرة خالعهاءها على فور الخ (مطلب خالعهاء أبوها على بدل التزمه لزمه الخ	١٠٨	(مطلب للاب ضم الغلام الصبيغ اليه اذا كان غير مأمون على نفسه	١٢٣	(مطلب اذا استغنى القاصر برأيه فأخوه أولى به من جدته (مطلب لا تنزع البنت من أمها مادامت عازبة
٩٩	(مطلب لو خالعهاء بعد الدخول قبضه المعجل لا يرجع عليها به	١١٠	(مطلب اذا بلغت ابنته ليس له أن يحيرها على السكنى معه	١٢٣	(مطلب اذا كان اليتيم أخ معسر تجبر على ارضاعه وحضانه مجبانا (مطلب المتسوية لا تسحق أجر الحضانة مادامت الخ
١٠٠	*(باب الظهار ومطالبة)* (مطلب لو قال لامرأته أنت على محرمة فهو ظهار	١١١	(مطلب اذا بلغت ابنته ليس له أن يحيرها على السكنى معه	١٢٣	(مطلب اذا كان اليتيم أخ معسر تجبر على ارضاعه وحضانه مجبانا (مطلب المتسوية لا تسحق أجر الحضانة مادامت الخ
١٠١	*(باب العنين ومطالبة)* (مطلب اختلى بها ثم طلقها لا يصح	١١٢	(مطلب اذا كان اليتيم أخ معسر تجبر على ارضاعه وحضانه مجبانا (مطلب المتسوية لا تسحق أجر الحضانة مادامت الخ	١٢٥	(مطلب في النفقة الواجبة على المعسر

- ١٢٦ (مطلب في كسوة الفقيرة اذا كان زوجها فقيرا) (مطلب فرض القاضي عليه النفقة فادعى طلاقها منذ زمان)
- ١٢٨ (مطلب اذا غاب وترك امرأته بلا نفقة فحكم الشافعي بفسخ النكاح هل للحنفي تزوجها) (مطلب اختلف فيما لو طلبت المعتدة أجرة الحضنة أو الارضاع)
- ١٢٩ (مطلب اذا امتنع من الخول مع زوجها من نابلس الى الدلائب لها نفقة ولو قضى بها)
- ١٣٠ (مطلب في شجة لها أم وعم ففرض القاضي لها النفقة بمطلب الام الخ) (مطلب ادعت على زوجها بتمس كسوة لمدة ماضية الخ)
- ١٣٢ (مطلب لا ريب في الحرمة على من ترك زوجته بلا نفقة) (مطلب يجب عليه اسكان زوجته في بيت له علق على حدة واذا امتنع بحبس) (مطلب لا تفرض النفقة على غير الزوج مع وجوده)
- ١٣٤ * (كتاب العتاق ومطالبة) * (مطلب في وقيق بين امرأته وابنها اعتقه الام وابتعت عن الاس فقط)
- ١٢٤ * (باب الاستيلاء ومطالبة) * (مطلب استعارت أم الولد حليب فطلب منها فانكرته الخ)
- ١٣٥ * (كتاب الايمان ومطالبة) * (مطلب اذا فعل المحلوف عليه بعد أن أبانها لا يحنث) (مطلب اذا حلف لا يشرب الخمر فأوجر في حلقه لا يحنث) (مطلب حلف بالطلاق انه يحضري غد لمجلس الشرع)
- ١٣٧ (مطلب حلف بالطلاق الثلاث من زوجته لا تطعن بكثرة ولم تفعل) (مطلب حلف بالطلاق الثلاث تكو نوا عندى الليلة بغير تأكيد)
- ١٣١ (مطلب قال لغيره بالنبي أو بفلان تفعل أو لا تفعل) (مطلب حلف بالطلاق من زوجته ان لا تروح لاهلها فخرجت لا مرثم أنت أهلها)
- ١٤٠ (مطلب حلف بالطلاق انه لا يؤكل ناويا الا كل الكامل)
- ١٤١ (مطلب حلف بالطلاق من زوجته انها ما تفصل هذا نفسها فدفعته لجارتها) (مطلب لفظ غير العربية اذا كان يحتمل الطلاق وغيره يكون من الكتابات كلفظ العربية)
- ١٤٢ (مطلب لو قال لها أنت مني بثلاث أو قال أنت بثلاث بحذف مني الخ) (مطلب حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وهو في هذه البلاد)
- ١٤٣ (مطلب حلف على صهره لا يرحل من هذه القرية فرحل فهرأعنه) * (كتاب الحدود ومطالبة) *
- ١٤٣ (مطلب لا يخو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر)
- ١٤٤ (مطلب خطف بـ كرا أو زال بكرته أو هربت منه وريد غصبها يجب منعه الخ) (مطلب قذف محصنا فحده ليس له أن يحده ثانيا لهذا القذف) (مطلب لا تقبل شهادة المحدود في قذف وان تاب ولا يقبل خبر الفاسق في الدبانات)
- ١٤٥ * (فصل في التعزير ومطالبة) * (مطلب اذا أصر الناس بيده ولسانه وأخذ منهم مالا لنفسه الخ) (مطلب اذا رأى مسلما يزنى يحل له قتله الخ)
- ١٤٦ (مطلب في بيان الشفاعة السيئة) (مطلب فيما أعدم من الوعيد لمن أعان قومه على غير الحق) (مطلب في الوعيد انذى أعدمان حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى)
- ١٤٨ (مطلب فيمن سعى الى الحاكم السياسي في تغريم غيره وايدائه يجب قتله)
- ١٤٩ (مطلب اذا عده على منكوحة العير ووطئها عالما بذلك بوجع باضرب سياسة الخ)
- ١٥٠ (مطلب اذا امتنع الابن من الخروج من ملك الاب بعد طلب ذلك منه يعزرو بما يليق به)
- ١٥١ (مطلب فيما اذا هجم دار زوج أخته وبها زوجة أخرى أجنبية منه وأخرج أخته مع أمتعتها)
- (مطلب اذا كان يؤذى الناس باخذوطائفهم من غير خصة الخ)
- (مطلب اذا خان في الأمانة يزجره الامير و يقيم التعزير عليه)
- * (كتاب السرقة) *
- (مطلب فيما اذا اتهم بسرقة أو غيرها لا يحبس بمجرد الاتهام الخ)
- * (كتاب السير ومطالبة) *
- (مطلب ليس لاهل الذمة الزيادة في الكفيسة سعة وبناء) (مطلب يجوز عند الجمهور إعادة المخدم من الكائن من غير زيادة على ما كان ولا يجوز اعانته)
- (مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بعير وجه لا يجوز اعادتها بالا جاع الخ)
- ١٥٤ (مطلب يمنع الذمي من تعلية البناء اذا حصل منه ضرر لجاره في ظاهر المذهب) (مطلب لا يجوز لاهل الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال عنهم)
- ١٥٦ (مطلب رجل يخرج في بعض السنين لزيارة القدس فيلحقه طائفة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة الخ)
- (مطلب تبجيل الكافر كفر)
- * (باب العشر والحراج ومطالبة) *

١٧٢ (مطلب اذا رهن المزارعون الارض السلطانية سنين لا تبطل قديميتهم)	١٨٢ (مطلب لا يجبر الشريك على العمارة عليه السلام) (مطلب لو قال لوجاعني النبي ما فعلت لا يكفر و كذا لم آت بآمره)	١٨٢ (مطلب لا يجبر الشريك على العمارة عليه السلام) (مطلب تجوز الاستدانة على الوقف لعمارة النبي ما فعلت لا يكفر و كذا لم آت بآمره)
١٥٨ (مطلب أرض سلطانية عجز من هي في يده عن عمارتها فدفعها لآخر ليس له الرجوع)	١٧٣ (مطلب من قال ان النبي كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته محلت له تنقيصا بمقامه الشريف كفر (مطلب في تفسير قوله تعالى واذا تقول لا ذى أنعم الله عليه الآية)	١٨٣ (مطلب باع أحد الشريكين نصيبه من فرس وسلمها للمشتري فهل كانت (مطلب يضمن أحد الشريكين ما باعه أو وهبه من نتاج المشترك بغير إذن الخ (مطلب في دار بين بالسف و يتيم وامرأة سكنها البالغ بلا استئجار حصة اليتيم مدة)
١٥٩ (مطلب أرض بيت المال لملك للناس فيها فلا يجوز بيعها الخ (مطلب اذا ترك المزارع زرع الارض الصالحة للزراعة لزمه الخراج الموقوف)	١٧٥ (مطلب مات أحد الجند بعد ادراك الغلة يستحب الصرف الى قريبه (مطلب ليس لقسم أرض القسم وضع شئ عليها)	١٨٤ (مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية (مطلب الخسارة على الشريكين بقدر الملك)
١٦١ (مطلب رجل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخراج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية (مطلب عشر الارض العشرية على المؤجر لا على المستأجر)	١٧٦ (مطلب من قال لا أعمل بالشرع بل أعمل بدعائم العرب (مطلب قيل له ارض بالشرع فقال لا أقبل ذلك فأجاب الخ (مطلب في حكم من تكلم بكلمة الكفر تفصيل بين كونه هازلا أولا عباه وغير ذلك)	١٨٥ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٢ (مطلب قرية بعض أرضها وقف والبعض سلطانا اذا خرج أهلها منها لكثرة المظالم لا يجبرون على العود (مطلب في حكم المأخوذ من زراع أرض الوقف وأرض بيت المال)	١٧٧ (مطلب قرية بعض أرضها وقف والبعض سلطانا اذا خرج أهلها منها لكثرة المظالم لا يجبرون على العود (مطلب في حكم المأخوذ من زراع أرض الوقف وأرض بيت المال)	١٨٦ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٣ (مطلب في حكم المأخوذ من زراع أرض الوقف وأرض بيت المال (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٧٨ (مطلب في حكم المأخوذ من زراع أرض الوقف وأرض بيت المال (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٧ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٤ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٧٩ (مطلب في حكم المأخوذ من زراع أرض الوقف وأرض بيت المال (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٨ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٥ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٠ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٨٩ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٦ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨١ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٠ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٧ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٢ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩١ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٨ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٣ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٢ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٦٩ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٤ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٣ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧٠ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٥ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٤ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧١ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٦ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٥ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧٢ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٧ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٦ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧٣ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٨ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٧ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧٤ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٨٩ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٨ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧٥ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٩٠ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	١٩٩ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)
١٧٦ (مطلب في أرض قرية وقفها السلطان وعرس أهلها فيه شجر زيتون فجذوا الزيتون بعبية المتكلم عليها فالقول لهم في قدره)	١٩١ (مطلب ادعى المالك الغصب والمقتطع المقتطعة (كتاب المقتطع)	٢٠٠ (مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ ذمته (مطلب اشتراه أحد شريكي المفاوضة فهو بينهما (مطلب اشترك الملاحون على ان مات حصل من كل سفينة بينهم سوية)

أولاده المورجودين الخ	٢١٣ (مطلب اذا اتم - دم المسجد يباع وقفه لعمارة ان لم يكن من غلته	٢٤٨ (مطلب لا يجوز عزل صاحب وظيفة بغير جهة
١٩٤ (مطلب وقف وقفاً منجزاً على ولده حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور وخاصة دون الاناث ثم وثمنان حسن في حياة أبيه وتختلف ولدا الخ	٢١٤ (مطلب لا يجوز اجارة المستحق للناظر (مطلب لا يصح تولية القاضي غير المشروطة النظر من جهة الواقف	٢٤٩ (مطلب لا يجوز عزل صاحب وظيفة لامن السلطان ولا من وكيله
١٩٥ (مطلب ليس للمتولى ابطال الوقف ونصب الاوصياء وتولية الناظر الخ	٢١٦ (مطلب للناظر أن يستدين لعمارة الوقف مطلقاً	٢٥٢ (لا يثبت الوقف بمجرد كتاب الوقف (مطلب لا امام والخطيب والمؤذنون سواء في التقديم
١١٦ (مطلب لا يعمل بمجرد الخط	٢١٧ (مطلب اقترض للصرف لارباب الشعائر باذن القاضي صح ويكون في غله الوقف	٢٤٩ (مطلب الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف
١٩٨ (مطلب يجوز قسمة الوقف للحفظ وازراعة (مطلب دفع الناظر اصابه وقف منهدم ليعمره ويسكن فيه باجرة معلومة تفعل ثم زاد انسان	٢١٨ (مطلب المتولى ادامات مجهلات لان الوقف لا يضمن واللين يضمن بخلاف الوصي	٢٦٣ (مطلب ال امر قطر الوقف بشرط الواقفة الى انتها
١٩٩ (مطلب أرض وقف بيد جماعة تحذوها كروما ويؤذون على عدد الاشجار قدر من المال الخ	٢١٩ (مطلب ادعى على ورثة المتولى انه مات مجهلاً للعين فادعوا البيان	٢٦٦ (مطلب لا يعطى المدرس الخصال عن العلم ولونص الواقف عليه
٢٠١ (مطلب تقرروا وظائف للقاضي لا للناظر الا اذا شرط الواقف له ذلك	٢٢٠ (مطلب الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى ولو حصل بعده البراء	٢٦٨ (مطلب اختلف الصاحبان في صرف ربيع مسجد تخرب الى غيره
(مطلب لو كسب في احدة الوقف ليس خصه بالمدعى الاستحقاق	٢٢١ (مطلب في رجل بى في أرض الوقف بغير مسوغ	٢٧٢ (مطلب يعمل في غله الوقف بما هو مرسوم في دواوين القضاة
٢٠٤ (مطلب فرض لا يثبته عن أرض وقف في متابعه ما استهلك من مالها	٢٢٢ (مطلب اذا وضع جماعة عقاراً على بناء وقف تعدياً يؤمر بالرفع ان لم يضر	٢٧٣ (مطلب اذا اتت بمصارف الوقف ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق
(مطلب يبيع الوقف قبل لزومه بعد شرائه لا سبيل الى ابطاله	٢٢٥ (مطلب في حدة اختلف فيها	٢٧٥ (مطلب اذا حصل التنازع في الوقف يعمل بدواوين القضاة وبما كان عليه القوام السابقون
٢٠٥ (مطلب التقرير يرد من وقف الوقف الى مالكه بشرط واقف للمتولى ذلك	٢٢٧ (مطلب في ترتيب المستحقين الموقوف عليهم والشروط الواقعة في عبارة الواقف	٢٧٨ (مطلب قول الواقف الطابقة العليا تحجب السفلى
٢٠٨ (مطلب لو حكم بلزوم الوقف بعد شرائه لا سبيل الى ابطاله	٢٣٠ (مطلب العبرة بما تلفظه الواقف لا بما كتب الكاتب (٢٢٢ مطلب اذا أقر المستحق لا آخره بالاستحقاق شاركه	٢٧٩ (مطلب في وقف لم تعلم شروطه ولم يعلم ما كانت تصنع قوامه
٢٠٩ (مطلب يبيع الوقف قبل الحكم بلزومه اسطاله	٢٣٢ (مطلب اختلفوا في تقديم ذى الجهتين على ذى الجهة	٢٨٢ (مطلب اذا بقي الناظر في أرض الوقف بماله لنفسه
٢١٠ (مطلب لو أطلق القاضي للوارث يبيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه صح	٢٣٧ (مطلب لا يجوز احداث المرتبات في الاوقاف ولا التفرير في الوظائف بغير شرط الواقف	٢٩٠ (مطلب اذا قضى القامى بجواز وقف المشاع نفذ
٢١٢ (مطلب باع ثم ادعى انه وقف وأقام البينة فالأصح قبولها (مطلب في مدرسة احتاحت الى نفقة عمارته ما حرم منها ولم يكن هذا لما يعمر به فتوجب قطعة مما يشتر ما يفيق عليها	٢٤٠ (مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ	٢٩٢ (مطلب لا يصح بيع الوقف ويجب على المشتري أجرة المثل (مطلب مسائل الخلو
	٢٤٤ (مطلب ليس لمن ولده السلطان أن يتعرض للأوقاف بأخذ شيء منها	٢٩٤ (مطلب مشتمل على معنى قول الواقف عاد نصيحه لمن هو في درجته
	٢٤٧ (مطلب في دخول البنات في الاولاد وأولاد الاولاد خلاف	٢٩٦ (مطلب في تعارض قول الواقف عاد

ذلك وقفا شرعا على من هوفي
درجته وذوي طبقته
٢٩٨ (مطلب اذا وقف على والده الطفل
وعلى من سجدت له فالضمير في له
يرجع للواقف
٣٠٠ (مطلب اخوان انشا وقفهما على
أنفسهما ثم من بعدهما على
أولادهما الذكور والاناث
٣٠١ (مطلب لانظار لقوة القرابة مع قول
الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف
٣٠٢ (مطلب من له السكنى لا يستحق
الاستغلال وبالعكس
٣٠٤ (مطلب لو طالب أحد الموقوف
عليهم السكنى القسمة أو المهايأة
لا يجاب لذلك
٣٠٦ (مطلب ليس للمتولى أن ينفرد
بالتصرف بغير إذن الناظر وبالعكس
٣٠٩ (مطلب الامام يستحق بقدر عمله
اذا عزل ومات
٣١٠ (مطلب يجب وز الاستدانة على
الوقف للتعمير
٣١٠ (مطلب وقف رجل جارية على
مصالح المسجد فباعها المتولى بعد موته
٣١٢ (مطلب المعمول به كتاب الوقف
الاصلي المتصل بالقضاء
٣١٤ (مطلب يعمل في الاوقاف المتقادم
عهدهما بما قيد بالسجل لا بكتاب الوقف
٣١٦ (مطلب رجل باع أرضا ثم ادعى
انني كنت وقفها
٣٢٠ (مطلب في حكم الارض المحتكرة اذا
مات الناظر والمستحكر
(مطلب الاحكار بالعين الفاحش
غير صحيح ولو أمضاها كما براه
٣٢٢ (مطلب وقف فاعلى جهة بوعين
ه عقار لا يجوز تبديلهم
٣٥ (مطلب العبرة بما تقوم عليه البيئة
لا بما يوجد من الخطوط

(مطلب وقف على نفسه ثم على
أولاده وسماهم ثم من بعد كل منهم
على أولاده والموجودون الا أن
متفاوتون في الدرجة
٢٢٧ (مطلب اذا أطلق الواقف فهو على
الاستغلال (٢٢٩) مطلب الاجارة
الطويلة غير صحيحة ولو بعقود
لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد
البلد والمحلة
٢٣٠ (مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على
كتابة بل البيئة
٢٣١ (مطلب في نقض القسمة
٢٣٢ (مطلب اذا سكن حاكم البلدة
شخصا في دار الوقف يجب عليه الاجر
ويهدم ما بناه
٢٣٥ (مطلب نقض القسمة بعد اقراض
الطبقة
٢٣٧ (مطلب لا يثبت وقفية شيء بكتاب
الوقف
٢٣٨ (مطلب ليس لاحداث يقرر وظيفة
في الوقف بغير شرط الواقف
٢٤٠ (مطلب لا يجوز احداث الوظائف
في الاوقاف
٢٤٢ (مطلب في زيادته تمت في الاجرة
٢٤٣ (مطلب وجد من مستحق الوقف
جمله ثم الذكور والاناث ولم يعلم
ترتيب الموتي حتى يعلم ما لكل
٢٤٦ (مطلب مدرسة بجوار مسجد اذا
أجرها متوليه وصرف أجرها على
مصالح المسجد (مطلب العشر
والخراج لا يسقطان بالوقف
٢٤٧ (مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على عموم
٢٤٩ (مطلب لا يشترط في استبدال عقار
الوقف أن يكون البديل عقارا
٢٥١ (مطلب في استبدال الوقف بالدرهم
(كتاب البيوع ومطالبه) *

(مطلب اذا أقراني اشتريت من
مال أبي لا يلزم منه كون المبيع للاب
(مطلب في بيان الغبن الفاحش
٣٥٢ (مطلب اشترى ثورا فقبضه ثم سقط
فذهب انسان فاذا اطلع على عيب
قديم يرجع بالنقصان
٣٥٤ (مطلب اذا سرق المبيع من يد
البائع قبل القبض يرجع المشتري
عليه بمادفع
٣٥٦ (مطلب المعتبر ثمن السر لا ثمن
العلانية على الراجح
٣٥٧ (مطلب لا ينفذ بيع أحد الورثة
شيئا من التركة المستغرقة الارض والعراة
٣٥٨ (مطلب اذا اشترى كرمًا فظهر ان
أرضه وقف
٣٥٩ (مطلب تراضيا على ثمن معلوم ثم
باعها لغيره
٣٦١ (مطلب في استتجار البائع المبيع
من مشتريه (مطلب اذا باع حصاة في
دار و وعد المشتري على البائع أنه
عند احضار الثمن يبيعه
٣٦٢ (مطلب اشترى حب قطن وزرعه
٣٦٥ (مطلب اذا اشترى ذمي من مسلم
دارا في مصر المسلمين ففي جبره على بيعها الخ
٣٦٦ (مطلب كرم به أشجار متنوعة
بعضها وقف وبعضها ملك
٣٦٨ (مطلب له أن يرد أحد الجمليين
بغير وية هذا السليم بحصته
(مطلب في حكم الرد بالعين الفاحش
٣٧٠ (مطلب لو اشترى غرا ثم معلومة من
صبرة مع (مطلب اذا أخذ رجل شيرجا
من آخر من غير أن يتفقا على الثمن
٣٧١ (مطلب للوكيل بالبيع فسخ البيع
للعين أنه حش حيث غره المشتري
٣٧٢ (باب البيع الفاسد ومطالبه) *
(مطلب شراء الزيت على شرط
طبخه صابونا ففسد

<p>ضياحه بالبينة (مطلب بيع المسلم فيه قبل قبضه لا يصح مطلقا) (مطلب اذا فسد السلم يسترد المسلم اليه المسلم فيه ويرد رأس المال * ٣٨٢ * (كتاب الكفالة ومطالبه) (مطلب لا يصح التزام الدلال انحسران للمشتري (مطلب اذا قال أحد المدينين للدائن دينك عندي يكون كفيلا به (مطلب في تعليق الكفالة بالشرط (مطلب فيما تصح به الكفالة وما لا تصح كالجبايات والنوائب وغيرها ٣٨٤ (مطلب صادر الوالي رجلا فقال لا آخرك خالصني من مصادرتي صح و يرجع عليه بما دفع (مطلب الكفيل بالنفس ببرأ مجنون المكفول به) (مطلب مات عن ذكور واناث وقد كفل مهر زوجته أحد أولاده ٢٨٥ (مطلب الكفالة بالمسنة وما رغير صححة (مطلب الكفالة بالدية غير صححة * ٣٨٥ * (كتاب الحوالة ومطالبه) (مطلب رجل عليه مهر زوجته البالغة ولاخته الكبيرة مهر على زوجها فأحال أب زوجته بمهرها على زوج أخته ٣٨٥ (مطلب يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على المحيل (مطلب اذا عمر المستاجر باذن الناظر صح و يرجع عليه ولا يكون سكون المحال عليه قولا للحوالة (مطلب اذا توى المال على المحال عليه رجع به على الاصيل (مطلب المحتال اسوة لغرماء المحتال عليه</p>	<p>(مطلب يبطل الحكم للمستحق من المشتري بدعوى التناج بانيات البائع أو بائعه التناج عنده (مطلب اذا ولدت بقرة في يد المشتري ثم استحققت يرجع على البائع الخ (مطلب اذا اشترى بيتا وبنى فيه ثم استحق يرجع بالثمن وقيمة البناء ٣٨٠ (مطلب تقايض في ثورين فاستحق أحدهما فاقتل المستحق الآخر ليرده على المقايض لياخذ ثوره فامتنع * ٣٨٠ * (باب السلم ومطالبه) (مطلب دفع المسلم اليه بعض المسلم فيه الى رب السلم فقال لا أقبله الا تاما وتركه فسرق (مطلب لا يصح اسلام البن في الزيت لان شرط صحته عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين (مطلب القول لرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم اليه في انكاره (مطلب لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه ٣٨١ (مطلب دفع عمر ولز يدواهم ليخرجها له على شعير فدفعها زيد ليكر ليخ رجها فانفق البعض وأخرج البعض (مطلب جعل الثمن الثابت في الذمة سلما غير صحيح (مطلب أسلم الآخر في قطن سلما فاسد ثم اشترى المسلم اليه ما بذمته من المسلم فيه ثم باع رب السلم بالثمن قطنا (مطلب بيع المسلم فيه من المسلم اليه لا يكون اقاله مطلقا (مطلب يجب ضمان قيمة الرهن بالمسلم فيه بالغة ما بلغت ان لم يثبت</p>	<p>(مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز ٣٧٣ (مطلب البيع بالسعر يوم الطلب فاسد (مطلب استعار فرسا فسرقت ٣٧٤ (مطلب بيع مافي الذمة الى أجل ٣٧٥ (مطلب اشترط ابيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع ٣٧٦ (مطلب لا يجوز بيع حق التعلي (مطلب في بيع أرامى بيت المال (مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن ٣٧٧ * (باب الاقالة ومطالبه) (مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري مدعي العيب فيه اقالة (مطلب اشترت من زوجها دارا هما ساكنها ثم أقالته البيع (مطلب أقال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري (مطلب ادأقر الصكرم وأكل مشتري ثمرته ثم تقايلا أو تفاخالا يصح ٣٧٨ (مطلب استعل المشتري العبد ثم تقايلا * ٣٧٨ * (باب الربا ومطالبه) (مطلب رجل مات وله ورثة وبذمته مال لجهة وقف معاملة بالربح ٣٧٨ * (باب الاستحقاق ومطالبه) ٣٧ (مطلب اذا اشترى كرمًا وتصرف فيه مدة ثم ظهر انه وقف يجب على المشتري ضمان ما زاد (مطلب استحققت البعلة من يد المشتري فراد الرجوع على البائع فادعى البائع عليه تناجها عنده مع غيبة المستحق (مطلب استحق حصان من المشتري بنتاج أو ملك طلق وحكم به ثم برهن بائعهم على تناجحه عنده أو عند بائعه</p>
--	---	---

* فهرسة الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية *

٢	* كتاب الدعوى ومطالبه *	٨	(البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى) بينة الخارج بان البناء ملكه	١٤	ذى اليد لا تسمع (الخصم في اثبات النسب خمسة) ادعى انه عم الميت لا بد أن يفسر الخ (انما تقبل دعوى النسب بشروط الخ
٣	(لا تسمع الدعوى بعد ٣٦ سنة الخ) (مهم في عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة الخ) (باع ملكه وقريبه حاضر الخ	٩	أولى الخ (ترجى بينة الخارج في دعوى البناء الخ) (في اثبات الدابة المحقودة الخ	١٥	ينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب العبد اذا انقاد للبيع لا تقبل دعواه الخ (باع داره وقريبه حاضر) (ترك الدار في يد المتصرف الخ
٤	(في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الخ	١٠	حاضر الخ	١٥	(تصرف زمانا في أرض الخ) (لا تسمع دعوى العارية بعد خمس عشرة سنة
٥	(في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة الخ	١٠	(سماع الدعوى بعد عشرين سنة) (اذا اختلف في الصالح للزوجين) (اذا قضى عليه بالنكول الخ	١٥	(ماتت أمها فادعى ابنا الاخ أن الامتعة لامها الخ) (القول للزوج في الصالح لهما الخ
٦	(اذا نهى السلطان قضائه عن سماع دعوى الخ) (القاضي وكيل عن السلطان) (القول قول القاضي في أنه منعه السلطان الخ	١٠	(القول للحى في الصالح لهما الخ	١٥	(اختلفت مع ورثة الزوج في أمتعة البيت الخ
٦	(اذا كان المدعى عليه مقر تسمع الدعوى الخ	١١	(التناقض يمنع الدعوى لغيره الخ) (لا يصح دفع الوارث قبل تعيين الاستظهار) (اجعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف الخ) (لا ينفذ القضاء بالدفع قبل عين الاستظهار الخ) (القاضي المقلد لا ينفذ حكمه الخ) (الدعوى على بعض الورثة صحيحة الخ) (اذا ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن) (لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة) (يعمل بالاسبق تاريخاً) (لا تقبل البيينة على الشراء من الغائب الخ) (تقدم بينة ذى اليد في دعوى التناج الخ) (برهان المشتري على نتاج بانه كبرهان بانه الخ) (أراد البائع اثبات التناج بعد الاستحقاق الخ) (برهنا على التناج ولم يوافق سنه تاريخهما الخ) (اذا أقر بشراء الدابة تندفع دعواه التناج) (لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ) (المستحق لا يملك الدعوى الخ) (لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه الخ) (الدعوى على غير	١٦	(اذا ما بالقول لورثة الزوج الخ) (اختلفا في البيت بعد الطلاق الخ) (اذا اختلفا في غير متاع البيت الخ) (اذا كان للابن كسب على حدة) (اذا كان في عيال أبيه الخ) (الابن اذا كان في عيال الأب الخ) (ما كتبه الابن يكون لأبيه الخ) (مدار الحكم على ثبوت كونه معيناً لأبيه) (لو غرس شجرة فهي لأبيه) (اذا كان ابنه وأخوه في عائلته الخ) (اذا انكروا الاجارة يحلف الخ) (ليس له طلب الايجار اذا كان المرتب على بعض الخ) (في داره قطعة غير معلومة الخ) (القول للدافع لانه أعلم بجهة الدفع) (اذا كان ما دفعه بطريق المرتب الخ) (دفع لابنه مالا فارد أخذه صدق الخ) (ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة لا تسمع الخ) (قالوا الكتاب على ثلاث مراتب الخ) (يستثنى خط السمسار والبيع الخ
٧	(اذا ادعى في أثناء المدة عند غير القاضي الخ) (شرط الدعوى مجلس القضاء) (اذا ادعى عند القاضي مراراً) (تسمع دعوى الغائب مسافة القصر) (لا تسمع دعوى مشد المسكة الخ) (تسمع دعوى القاصر اذا بلغ الخ) (يعمل بوضع يد الناظر في المدة الطويلة الخ	١٢	(تقدم بينة ذى اليد في دعوى التناج الخ) (برهان المشتري على نتاج بانه كبرهان بانه الخ) (أراد البائع اثبات التناج بعد الاستحقاق الخ) (برهنا على التناج ولم يوافق سنه تاريخهما الخ) (اذا أقر بشراء الدابة تندفع دعواه التناج) (لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ) (المستحق لا يملك الدعوى الخ) (لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه الخ) (الدعوى على غير	١٧	(اذا كان للابن كسب على حدة) (اذا كان في عيال أبيه الخ) (الابن اذا كان في عيال الأب الخ) (ما كتبه الابن يكون لأبيه الخ) (مدار الحكم على ثبوت كونه معيناً لأبيه) (لو غرس شجرة فهي لأبيه) (اذا كان ابنه وأخوه في عائلته الخ) (اذا انكروا الاجارة يحلف الخ) (ليس له طلب الايجار اذا كان المرتب على بعض الخ) (في داره قطعة غير معلومة الخ) (القول للدافع لانه أعلم بجهة الدفع) (اذا كان ما دفعه بطريق المرتب الخ) (دفع لابنه مالا فارد أخذه صدق الخ) (ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة لا تسمع الخ) (قالوا الكتاب على ثلاث مراتب الخ) (يستثنى خط السمسار والبيع الخ
٨	(لا تسمع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة) (لا تسمع دعوى القصاص بعد عشرين سنة) (اذا منع السلطان قاضياً من سماع دعوى الخ) (اذا ترك القريب الدعوى خمسة عشرة سنة الخ) (طلقها ومضى خمس عشرة سنة الخ) (تصرفا في الغراس مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الخ) (لا تسمع دعوى المرصد بعد عشرين	١٣	(برهان المشتري على نتاج بانه كبرهان بانه الخ) (أراد البائع اثبات التناج بعد الاستحقاق الخ) (برهنا على التناج ولم يوافق سنه تاريخهما الخ) (اذا أقر بشراء الدابة تندفع دعواه التناج) (لا تسمع دعوى الموقوف عليه الخ) (المستحق لا يملك الدعوى الخ) (لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه الخ) (الدعوى على غير	١٨	(دفع لابنه مالا فارد أخذه صدق الخ) (ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة لا تسمع الخ) (قالوا الكتاب على ثلاث مراتب الخ) (يستثنى خط السمسار والبيع الخ
١٤	ذ كرامته الخ) (الدعوى على غير	١٤	(لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه الخ) (الدعوى على غير	١٩	(قالوا الكتاب على ثلاث مراتب الخ) (يستثنى خط السمسار والبيع الخ

٢٠	(في العمل بالدفاتر السلطانية الخ	٢٦	(اذا زارع على الارض وساقى على	اقرار (لا عذر لمن أقر (أقر الناظر
٢١	(في دفاتر التجار (حادثة في تاجر له		الغراس الخ	بأرض في يده انما وقف يصح
	دفتر الخ (فيما يكتبه التجار على	٢٧	(اذا أجر نفسه ليعمل في الكرم الخ	(أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل
	الاحمال من العلامة الخ (فيما اذا	٢٨	(برهن على مديون مديونه لا يقبل	(لا بد في دعوى الاستحقاق من
	أذن لا تسخر بالانفاق الخ		(دفن الاب معها أمة معة يضمنها	احضار الدابة الخ (ادعى دار الكونه
٢١	(تقبل البينة ولو أقامها بعد عين		(اذا ترك حقه من الارث له المطالبة به	أقر له بها لاتصح الدعوى (اذا لم يجعل
	المدعى عليه الخ		(لا يجوز البراء عن الاعيان	الاقرار سببا للمالك تصح الدعوى
٢٢	(أنكر المال ثم ادعى البراء أو		(ذو بيت من دار كذى بيت في حق	(اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من
	الايفاء الخ (أقر بالمال ثم ادعى		ساحتها الخ	تناول الغلة الخ (من أقر بعين لغيره
	الاية ما قبله لا يقبل (يصح اثبات	٢٧	(يقسم الشرب على قدر الاراضي	لا يملك أن يدعيه لنفسه الخ (ابراه
	الشراء في وجه مدعى دين الخ (له أن	٢٨	(المستأجر لا يصلح خصما في اثبات	عاما ثم ادعى عليه بوصاية الخ
	يقول اجعل حقي في الحسم الخ		المالك المطلق (هل تشتترط حضرة	(فمن باع ثم ادعى الوقف (من سعى في
٢٢	(تقبل بينة الممولك على أن بائع الخ		الراهن والمرتهن الخ	نقض ما تم من جهته الخ
٢٣	(التناقض لا يمنع دعوى الحرية	٢٩	(التيما لا يكون خصما (الزعيم	(في دعوى الوقف بعد بيعه
	(لا تسمع الدعوى بعد المساومة		لا ينتصب خصما للمتولى الخ (ادعى	(فيما اذا مات الزوجان فاختلف
	(لا تسمع الدعوى بعد البراء العام		الشراء ثم ادعى الارث تقبل الخ	ورثتهما (تصح دعوى الوكيل على الوكيل
	(اذا أثبت أن تاريخ ما ادعى به متأخر	٢٩	(تعددت القضاة في بلدة فالخيار	(فيما اذا ادعت أن زوجها مملوكها
	(لا يستحق كذا ولا غيره مجمل		للمدعى عليه الخ	كذا الخ (لا يكون استمتاع المرأة
	(البراء عن الدعوى يدخل فيه	٣٠	(برهن على قول المدعى انما مال الخ	بما اشتراه زوجها الخ (حيث ثبت
	البراء عن الاعيان اح		(نعارض المسقط والموجب الخ	حدوث الغراس في وجه المتولى
٢٣	(أبرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه الخ		(التناقض في محل الخفاء عفو	(القضاء صان عن الالغاء ما يمكن
٢٤	(اذا قل لدعوى لي قبله ولا	٣٠	برهن المديون بعد القضاء على	(أى بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الخ
	خصومة الخ (اقرانه لا يستحق عليه		البراء الخ	(الثابت بالبينه كالنائب عيانا
	حقا ولا يمين الخ (يدخل في قوله	٣١	(ليس المراد حصر ما يعفى فيه	(تقدم بينة الحدوث (تقدم
	لاحق لي قبله (اذا أبرأ الوارث عن		التناقض الخ (اختلف الناظر مع	بينه العارض (لا تسمع دعوى التملك
	الدعوى الخ (فيما اذا قبض تركه		المستأجر في خوابي المصبغة الخ	(اذا حكم الحاكم الخنيلي بتمليك المرصد
	والده من الوصى الخ	٣٧	(البراء العام انما يمنع اذا لم يقر الخ	(بينه الخارج مقدمة (دعوى
٢٤	(ادعى دعوى معينة ثم أقر الخ		(اذا برهن على الايفاء بعد الجود	الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق
٢٥	(لا تسمع دعوى الكفالة بعد		يقبل (بجد الامين الامانة ثم اعترف	(من صارمة ضياء عليه لا تسمع دعواه
	البراء العام (باع عبدا ثم ادعى انه		الخ (مخسة الدعوى الخ	بعده (القضاء بالوقف كالقضاء
	كان أعتقه الخ (تقبل الشهادة	٣١	(له الرجوع بما دفعه باذنه الى فلان	بالمالك (تقبل البينة ولو أقامها المدعى
	حسب تبذون الدعوى الخ	٣٢	(عدم التصديق لا يكون تناقضا	(هل اليمين حق المدعى أم للقاضي
٢٥	(لا تقبل الشهادة بدون الدعوى الخ		(التصديق اقرار الا في الحدود	(يستخلف بلا طاب في أربع مواضع
٢٦	(لا تجوز دعوى الحسبة في حرية		(من سعى في نقض ما تم من جهته	(أججوا على أن من ادعى على الميت
	العبد الخ (الاستبعاد يمنع دعوى		(من أقر بعين لغيره لا يملك أن	(هل يجوز التحليف بالطلاق والعشيق
	المالك (لاحد الورثة حق الاستخلاص		يدعيه الخ (أجر الناظر بستان	(دعوى المستحيل باطلة (الدعوى
	من التركة (ليس له الدعوى الخ		الوقف ثم ادعاه انا الخ (التصديق	متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض

<p>(أقرله بشجرة عليها ثمر الخ) قال عبدى هذا الفلان يكون هبة الخ (قال دارى هذه لولدى الا صغر الخ) (أقر فى صحته لزوجه بينا عا فوث الخ) (إذا أقرله بالارض يدخل الفلاس (إذا قال بناؤها وأرضها لفلان الخ) (قال أرضهاى وبنائها لفلان الخ) (قال أرضها لفلان وبنائها لى فهمها للمقرله) قال أرضها لفلان وبنائها لفلان آخر فهمها للاول (قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر الخ) (فما إذا قال هذا الخاتم لى الا فسه الخ) (أقرانه لا يستحق قبله حق الخ) (أقرأ أحد الورثة بالدين يؤخذ منه (أقرأ بعض الورثة بالوصية الخ) (أقرأ أحد الورثة لوارث آخر فاسمه (صالح الوارث وأقرأ ابراء عاملا الخ) (البراءة امامامة واما خاصة الخ) (الابراء لشخص مجهول لا يصح الخ) (الارث جبرى لا يسقط بالاستقاط (إذا ثبت أن الاقرار فى الصحة لا تسمع (الاستيغام والاستيداع اقرار بملك ذى اليد (تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح (تعليق البراء بالشرط لا يصح الخ) (إذا أقر بحق ثم ادعى انه أقر كاذبا يخاف (إذا باع العقار بثمن معلوم من أحد الخ) (ابراه من الدين ثم أقر له بطل الخ) (اقرار المفلولج المتطاول صحيح (أقر على نفسه وعلى أخيه وأخوه ساكت الخ) (أقر ثم ادعى الغلط والخطأ لا يسمع (برهن على قول المدعى انه مبطل الخ) (أقر فى مرضه بأرض فى يده انه وقف الخ) (الاقرار للصغير بالدين صحيح) (أقرت بان جميع ما فى منزلها لابنها الصغير الخ) (أقر بربع حصته من الوقف الخ) (من علب دين مستغرق لا يصح</p>	<p>ولده ليدعى عليه (من دفع المرصد لصاحبه باذن المتولى الخ) (مان لا عن وارث وعليه دين الخ) (شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه) (إذا لم يعلم الضارب لا تصح الدعوى الخ) (أثبت المبلغ فى وجه وكيل هند الخ) ٥٠ (قال ما كان لك على شئ قط الخ) ٥١ (كتاب الاقرار ومطالبه) * (اقسموا تركه مورثهم الخ) (تعليق البراء بالشرط لا يصح) (أقر فى صحته لزوجه بدين الخ) (أقربان الدار لاخته الخ) (أقربان الدار باسم فلانة الخ) (إذا أقربان الدين لفلان الخ) ٤٦ (يصح الاقرار بالوارث حيث ٤٧ لا وارث الخ) (أقر فى صحته لزوجه بجميع ما فى داره الخ) (أقر بجميع ما فى يده لفلان الخ) (لا يجوز الاقرار لتجته الخ) (إذا ادعى انه أقر مستهزئا (لاحق لى ٥٢ قبل فلان يدخل فيه كل حق الخ) (ليس فى البراءات كلمة أعم وأجمع من هذه السكامة (لاحق لى عنده ٥٤ لا يتناول المضمون) (إذا ادعى بعد البراءات أرخ بتاريخ الخ) (لو قال برئت من دينى يبرأ الخ) (ليس لى معه شئ براءة الخ) (التحليل يقع على ما فى الذمة الخ) ٥٦ (أبرأت جميع غرمائى لا يصح الخ) (الدين الذى لى لى عمر وابنه كرا الخ) (إذا قال جميع ما لى لزوجهى فهو هبة (جميع ما يعرف بى أو ما ينسب لى لفلان آخر الاصل ان أضاف المقربه الى ملكه الخ) (أقرت بجميع ما هو داخل منزلها لابنها الخ) (فى الاقرار بنصف غلة البستان أو العبد الخ) (أقر بنصف القصب ثم أخلف فله ٥٠ الاصل والفرع</p>	<p>(إذا ادعى المأذون بالاتفاق أو الدفع (فى الدعوى إذا فصلت مرة الخ) (يصح الدفع ودفع الدفع قبل الحكم الخ) (حكم للخارج بالتشاج ثم برهن ٤٠ ذواليد (المقضى عليه لا تسمع دعواه الخ) (لو أتى بالدفع بعد الحكم لا يقبل الخ) (هل يكفى امكان التوفيق (إذا قال أو دعيه فلان بعدما أثبت ٤٦ (فبين اسمه فضل الله وذ كفى براءة ٤٠ (يجوز تعدد الاسم) (غلط الاسم لا يضر (الغلط فى الاسم لا يمنع الدعوى (إذا ثبت بيع الدار المرهونة الخ) (لا تسمع الدعوى بعد ٣٣ سنة (لا يلزم الابن وفاء دين أبيه الخ) (باع حصته الايتام بلا وصاية الخ) ٤٢ (ليس للتجارى أخذ رسم الطاحونة الخ) (قال المدعى لى بينة غائبة الخ) (ادعت انها دفعت للمعامية زنا الخ) (تسمع دعوى الام العارية الخ) (رأى من يبيع وهو ساكت) (ليس له استيفاء دينه من مديونه (إذا ادعى أن بعضه قرض وبعضه ربا الخ) ٤٢ (لهم مطالبة عنهم باجرة حصتهم الخ) ٤٣ (لحقهم خسران الدفع الخ) (تسمع دعوى البنات بحصتهن بعد ١٥ سنة (ادعت انها جلبت من زيد الاجنبى ٤٩ (وضع جذوعه على حائط جاره الخ) (لا يلزم هند ادفع غرامات شريكها (فى دعوى بغسل تنازعه ذوىد الخ) ٤٣ (يقضى بالبع لى لمن ثبت سبق الشراء (لا بد أن يشهدوا انه اشتراهما من فلان الخ) (له مشد مسكة فى أرض (فى دعوى الحدود والقدم (القول للمدعى القدم والبيينة بينة الحدوث (اقسم الورثة أعيان التركة ثم تباروا ٤٤ (يكفه أهل حرفته أن يشاركهم ٤٥ لا يجبر الخ) (لا يكلف الاب احضار</p>
--	---	---

<p>٥٧ * (باب اقرار المريض ومطالبه) *</p> <p>(باع في الصحة وأقر في مرض موته لا يصح اقرار المريض بقبض دين له لا يجوز ابراء المريض وارثه الخ (في اقرار المريض للأجنبي</p> <p>٥٩ (في تحقيق اقرار المريض لأجنبي الخ</p> <p>٦٠ (أقرت لأخيه الغير الوارث بدين (أقر لزوجه بمؤخر مهرها يصح (البينة على مدعى الاقرار في الصحة</p> <p>٦٢ الخ (باع في مرضها وأقرت بقبض الثلث الخ (أقرت في حال تلبسها بالمحاض لأجنبي الخ (في بيع المريض ببيعائه محاباة (باع لابنته وأقر بقبض الثلث الخ (يتوقف بيع المريض من وارثه على الاجازة الخ</p> <p>٦٣ (لا يصح اقرار المريض بقبض دينه (يقبل قول المريض بقبض وديعة (في اقرار المريض لوارثه بصيغة النفي</p> <p>٦٤ (قال لوارثه لم يكن لي عليك شيء جاز الخ</p> <p>٦٥ (الافرار للوارث موقوف الا في ثلاث (قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يصح (أقرت في مرضها لأجنبي بمسكن الخ (قال كنت فعلته في الصحة الخ (باع المريض من أجنبي ثم لأجنبي من وارث (في اقرار المريض الذي تطاول به المرض</p> <p>٦٦ (في صحة الابرأ العام للأجنبي في المرض</p> <p>٦٧ * (كتاب الصلح ومطالبه) *</p> <p>(لا يصح التخارج اذا كان على الميت دين (الصلح عن المال اقرار بالمال الخ (في الدين المشترك اذا قبض أحدهم (يجوز الصلح عن بعض الدين والكفالة به</p> <p>٦٨ (اذا صلح عن دين على حنطة لم يقبضها الخ (صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة الخ (صالح عن عين مشترك الخ</p>	<p>٦٩ (صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاما (صالحوا الزوج على أقل من نصيبه</p> <p>٧٣ الخ (ضاع الحمل مع الاجير فصالح صاحبه على شيء الخ (الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا يصح (ادعى مالا فصالحه ثم ظهر أن لشيء عليه الخ (اذا صلح وأبرأ صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح الخ</p> <p>٧٤ * (كتاب المضاربة ومطالبه) *</p> <p>(ليس للمضارب أن يعتق (اذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة الخ (اذا ادعى ورثته المضارب انه رد المال (اذا مات المضارب مديونا (يصرف الهالك الى الزوج (اذا فسدت المضاربة فله أجر مثل عمله (اعطاه بضاعة على سبيل الشركة (أعطاه بضاعة على سبيل المضاربة (دفع عرضا وقال بعه وأعمل في ثنته (اذا هلك المال برأ وبجر في المضاربة (القول للمضارب في دعوى الهلاك (القول لمدعى المضاربة (اذا حصل الربح فقاسمها الخ</p> <p>٧٦ (نفقة المضارب اذا سافر في مال المضاربة الخ (سافر المضارب بماله وماله الخ (القول للمضارب بن الاطلاق (القول للمضارب في الهلاك بيمينه (اذا مات المالك والمال عروض الخ (الخسران على رب المال (القول للشريك والمضارب في الربح الخ (فما اذا ادعى على الشريك أو المضارب بخيانة الخ (فما اذا مضارب المضارب آخر بلاذن المالك الخ (اذا ادعى دفع بعض مال المضاربة الى المالك الخ (ليس له خلط مال المضاربة بماله الا بلاذن (اذا جرى العرف في البلد أن المضارب بن</p> <p>٧٨</p>	<p>يخلطون الاموال الخ (أجرة الخافوف في مال المضاربة الخ (أعطى المضارب من مال المضاربة شيأ إلى ظالم الخ * (كتاب الوديعة ومطالبه) *</p> <p>(اذا أقر بالوديعة ثم ادعى ضياعها الخ (أمره بالحفظ في دار حفظ في غيرها (اذا غرقت السفينة ولم يمكنه نقل الوديعة الخ (اذا نذت البقرة وخاف على الباقي الضياع الخ (احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الخ (طرح الأمانة في السفينة وسج في البحر الخ (غصب دابة وأودعها عند آخواله (حمل المكاري الحمل مع غيره بلاذن (لا يضمن مودع المودع (بعثا مع ابنه وليس في عياله الخ (فما اذا دفع الدراهم ليوصلها الى فلان الخ (أودع المودع الوديعة وهلك بعد مفارقته الخ (ليس للمودع دفعها الى أجنبي بلا عذر (احترق بيت المودع فوضعها في بيت جاره الخ (مودع المودع اذا استهلك الوديعة ضمن الخ (في مودع المودع ومودع الغاصب (للمودع دفعها الى من في عياله الخ (أتلغها من في عيال المودع يضمن الخ (قال دفعتها الى ابني وأنكر الخ (استعمل الوديعة بلاذن يضمن (أودع عند آخر طبقا فوضعه على رأس الخليفة الخ (دفع له دراهم ليدفعها الخ (يضمن المودع بموته مجهلا الى آخواله (اذا لم توجد الوديعة في التركة الخ (وجد بعض الوديعة في التركة دون البعض (فما اذا مات المودع (تقبل البينة من المالك على قيمة الوديعة الخ (ادعوا أن المورث رد</p>
--	---	--

الوديعة الى المالك الخ (فيم اذا أودعه كسافيه دراهم الخ فيم اذا أجزى بالوصالة عن أبيه الخ) اذا ثبت الوديعة من دار المودع لا يضمنها اذا مات الجسد مجهلا لا يضمن ٧٩ (في قاصرة من بنات الذم الخ ٨٠ (يضمن الناظر بموته مجهلا الخ (يضمن المأمور بالدفع اذا مات مجهلا (اذا وضع الدراهم في جيبه ثم فقدت الخ) وضعها في حانوته وهي حزمتها الخ) (قام من حانوته الى الصلاة فضاغت الوديعة الخ (أجلس ابنه على باب الحانوت الخ (الحاصل أن العبرة للعرف ٨٠ (دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه الخ) (في رجل أودع صرة من النشال عند آخر الخ) (في تحقيق المراد بالحزمتها الخ ٨٢ (اذا ضاغت الوديعة فللمودع الخاصة الخ) (اذا طالب الوديعة وكيل المالك الخ) (قال من جاءك بعلامة كذا فادفعها اليه الخ ٨٤ (اذا كانت امرأته غير أمينة يضمن للمالك تضمين الغاصب (لو دفع الوديعة الى أجنبي الخ) (بعث الوديعة مع ابنه الصغير لا يضمن (أمره بالركوب في مركب مغفر الخ (الأصل أن الشرط انما يصح اذا كان مقيدا ٨٥ (وضع الوديعة تحت رأسه ونام لا يضمن (أخذ الوديعة أجنبي ولم يمكنه دفعه) (يقبل قول المودع باليمين في رد الوديعة الخ) (كل أمين ادعى ايفصال الامانة الى مستحقها الخ) (ادعى رد الوديعة أو هلاكها الخ) (حول الأجنبي الوديعة عن محلها بلا إذن ٨٥ (اذا دفع وديعة العبد لولاه لا يضمن	(دخل النمل في الصندوق وأفسد بعض الامتعة الخ) (فيم اذا كانت الوديعة يخاف عليها الفساد الخ (قال للمودع ارسلها مع رجل أمين ففعّل الخ) (أبى عبد الوديعة لا ضمان على المودع (دفع لعمر جوارا على سبيل الامانة الخ ٨٦ * (كتاب العارية ومطالبه) * (لو هلكت الدابة في يد المستعير الخ) (لا يضمن المستعير وان شرط عليه الضمان (اذا مات المستعير مجهلا يضمن ٨٦ (يضمن المستعير بمجاوزة المكان الخ) (تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالة (لوعين طريقا فسلك آخر لا يضمن الخ) (لو أمسك الدابة بعد الوقت ضمن الخ) (للمستعير أن ركب في الرجوع الخ) (القول للمعير في الايام أو المكان الخ ٩٧ (القول للمعير في تقييد الانتفاع الخ (أخذ الدابة متعلبا لم يضمن المستعير (العارية أمانة ٩٨ (بني في دار أبيه بأذنه فالبناء له الخ (أذن له بالبناء في الأرض الميرية الخ (لناظر الرجوع عن الاذن للغرس ٩٩ الخ) (حفر سردابا في دار جاره بأذنه الخ (لورثة الاذن رفع البناء (قال له المعير ابعثها مع من شئت فبعثها الخ (فيم اذا جاء رجل الى المستعير وقال اني استعرتها الخ (استعار أوصال بزرعها لم تؤخذ منه الخ) (فمن استعار ثورا فذبحه الخ (دخل داره وترك الدابة في السكة الخ (استعارها ليحمل عليها قدر معلوما (العارية المؤقتة لو أمسكها بعد الوقت الخ (لوجاوز المكان المقيّد يضمن الخ (للمستعير أن يودع	٩٠ (للمستعير الا عارة في موضعين (اذا منع العارية بعد الطلب يضمنها ٩١ * (كتاب الهبة ومطالبه) * (القول للمدعي القرض دون الهبة (هبة المشاع فيما يحتمل القسمة باطلة (الهبة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض ٩٢ (نصح هبة مشاع لا يقسم (بينه الهبة في الصحة تقدم الخ) (لا تصح هبة البناء دون الارض ٩٣ (في مسئلة هبة البناء بدون الارض (وهبة نخلة قائمة لا يكون قابضا الخ ٩٤ (هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز (وهب في مرض موته ولم يسلم حتى مات الخ) (في هبة واحد من اثنين (فيمالو وهب من اثنين (نصح الصدقة على فقيرين الخ (تم الهبة للصغير العاقل بقبضه الخ (في تحرير مسئلة ما اذا قبض هبة الصغير من يعوله الخ ٩٥ (وهب في مرضه لبنته دون الخ) (هبة المرصد لا تصح (هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الخ ٩٦ (الهبة في مرض الموت وان كانت وصية الخ) (هبة نصف الطاحونة الحتملة القسمة لا تصح (القول للموهوب به انه لم يشترط عوضا (وهب من أجنبي على أن يهبه من فلان الخ) (يمن الدابة بمنع الرجوع في هبتها ٩٧ (لا تصح الهبة لأم الولد ولو في المرض الخ (يسقط الرجوع في الهبة ٩٨ بالتعويض (الأصل ان المعروف كالمفقوط (وهبت دارا تقسم من بناتها الاربع لا تصح (دفع لخادمه كسوة ليس له أخذها منه (اذا قال ملكه تملكها صحيحا ولم يبين الخ ٩٩ (وهب حصّة من التركة قبل القسمة
--	---	---

١٠١ * (كتاب الاجارة ومطالبة)

(اذا كانت الاشجار على المسنة
تجوز الاجارة) استأجر فارغا
ومشعولا تجوز الخ (اذا قدم ايجار
الارض على مساقاة الاشجار الخ
١٠٢) استأجر الارض المشغولة بالاشجار
لايجوز (اقرار الناظر على الوقف
لايصح) هل يلزم من فسخ الاجارة فسخ
المساقاة (لو قدم المساقاة على الاجارة
لم تصح) مات من له المشد لاعتد الخ
(اجارة الدار من مؤجرها لا تصح
١٠٣) (عجرا المستأجر من المؤجر لا تصح الخ
لو استأجر الوكيل بالايجار من
المستأجر الخ) (اذا لحق المؤجر دين
ثابت بالبينة الخ) يصح اقرار المؤجر
بالدين الخ (هل يحتاج في فسخ
الاجارة بالاعتد الى القضاء الخ
(أجر يدون مساقاة لا يصح) اذا أجر
الناظر ولم يذكر كونه متول الخ
١٠٤) (فيما اذا أجر المتولى ولم يذكر كونه
متول الخ) يصح حكم الشافعي بفسخ ايجار
الاقطاع الخ ١٠٥ استأجر واستأجر
بمجرى ماء ثم مات تنفسخ استأجر
عقار أو أجرة من غيره ثم مات الخ
(تنفسخ الاجارة بموت المستأجر الخ
(في المستأجر الاول اذا فسخ العقد
استأجر ثم أجرة غيره ثم تقابل مع
المالك الخ) استأجره ليجي عليه بعياله
من حصص الخ
١٠٦) (استأجر جالا ليجملها الى بلد
كذا الخ) اذا سكن المتولى رجلا دار
او وقف الخ (لا تجوز اجارة الارض
بالارض المزروع (سكن دار غيره
بعد مائة ضاه بالاجار الخ) استأجر
مخضعا كلها ومشر بها الى مكة الخ
(عمارة المجري اعتكر على جهة
وقفه) استأجر أرضا للزراعة

فقل ماؤها له المخاصمة

١٠٧ (اذا انقطع المطر وينس الزرع الخ
(اذا زاد ماء الطاحون فتنع عنه
الانتفاع مدة الخ) اذا هلك الزرع ولم
يبق مدة الخ (ليس للمالك فسخ
الاجارة بزيادة الاجر) (لا تنفسخ
الاجارة بموت الوكيل) (لا تنفسخ
بموت ناظر استأجر بمال الوقف الخ
١١٣) (ادخل الراعي المواشي في سكر
القرية الخ) (ليس للمحكر مجرى
الماء الخ
(أجر الوقف بغبن فاحش الخ
١٠٧) (للمتولى مطالبة المستأجر بتمام
١٠٨) أجرة المثل (أجر فاسد او أذن
بالعمارة لا يصح الاذن) (له فسخ
الاجارة بانقطاع ماء الرحي
١٠٩) (اذا صار يطعم أقل من النصف له
الفسخ الخ) (سكن دارا مشتركة بينه
وبين ايتام الخ) (يقيم استعماله
١١٥) اقرباؤه بلا اجارة الخ (اجارة الخان
الوقف أكثر من سنة لا تصح الخ
(اذا فسد العقد في بعضه ففسد في
كله) اذا كانت الاجارة فاسدة آخرها
الناظر الخ (اذا زادت الاجرة في أثناء
المدة الخ) (في قولهم المستأجر الاول
أحق الخ
١١٠) (أجر أرضا مبرية بغبن فاحش الخ
(أراضي بيت المال ككأرض
الوقف) (لا تيماري اجارتهما باجرة
المثل) (أراضي بيت المال لا تؤجر
أكثر من ثلاث سنين الخ) (فيما اذا
أجر بعض الشركاء المعدلا لاستغلال
شعر برهم في حكم اجارة الغاصب
١١١) (اذا انقطع ماء الحمام سقط أجره
(حرثوا تيسار زيد بلا اذن له لا أجره لهم
(لا أجر للشريك بعمله في المشترك
١١٢) (ركب الى نصف الطريق ثم تفاسخا

(يصح ايجار الارض التيمارية
للعامة فيها) (للمناظر المطالبة بأجرة
المثل الخ) (ما يأخذ السلطان لا يلزم
كونه أجرة المثل) (أجرة المثل تعلم من
الاراضي المجاورة الخ) (اثبات أجرة
المثل في حصة يكفي) (استأجره ليوم
الناس الخ
١١٣) (اذا حبس المأجور بعد المدة بلا
استعمال الخ) (أجر منها مساوية
فهو بمنزلة التفصيل) (لم يجد المكارى
الجل وصدقه الخ) (في ضمان الراعي
الاجير المشترك) (مسئلة ضمان
الاجير المشترك الخ
١١٤) (صباغ ضاع منه أثواب الخ) (في بيطار
متقن لم يجاوز المعتاد الخ) (اذا صبغ
رديا فأحشا يضمن) (قتال مشهور
بالامانة الخ) (اذا فقد الجمل في
الطريق الخ) (في كبابات الحرير
لا يضمن المكارى اذا خرج عليهم
القطع) (أودع الدلال عند أجنبي
وفارقه ضمن) (يضمن الدلال دون
صاحب الخانوت) (يصدق البقار
بيمينه الخ) (اذا خالف الراعي في المكان
يضمن) (الدلال والسمسار يجبران
على طلب الثمن) (يصدق القتال
بيمينه أنه رد الحرير الخ
١١٦) (نعل الدابة ولم يجاوز المعتاد الخ
(استؤجر لحفظ خان فضاع شيء منه
الخ) (في حارس السوق) (فيما اذا
كسر قفل الدكان) (هالك الجار بلا
تعديلا يضمن) (دفع المكارى الحل الى
أجنبي الخ) (اذا دفع الحائل الثوب
لاجيره لينسجه الخ
١١٧) (أخذ الثوب من الدلال على سوم
النظار الخ) (فيما اذا دفع لصاحب
الخانوت الخ) (الراعي الاجير الخاص
لا يضمن الخ) (الاجير المشترك اذا

كان صالحا لا يضمن الخ (إذا انشق
العدل لا يضمن المكاري (لو انشق
العدل من ربح المكاري الخ) يضمن
فيما إذا ادعى البصار رد الاثواب
على المالك الخ
١١٨ (الحيوان الممين يصلح جعله أجرة
الخ) (أجر الأرض المشغولة بزرع
المستأجر الخ) (تحوله عن صنغته
إلى غيرها عذر الخ) (إيتام لهم
قدر نحاس استعماله زيد (دفع ابنه
الصغير إلى حائل ليعله النسخ الخ
١١٩ (استأجر حانوتا للتجارة
فأفلس الخ) (إذا غصب الدار من
المستأجر لا يلزمه أجرة الخ) (أجر
الأرض المشغولة بزرعه لا يجوز الخ)
(إذا كانت الأجرة مكبلا أو موزونا
الخ) (جعل أجرة الأرض من غلتها
لا يجوز (أجر الناظر من زوجته بدون
زيادة الخ) (إذا أجرة بغير جنس ما استأجر
(أجر الوقف ولم يكن ناظرا عليه الخ)
١٢٠ (يجوز إيجار المستحق الخ) (استجار
بحرى الماء مع حقه (يجوز إجارة
الشرب وبيعه تبعه للأرض
(أجر المتحصل من تيماره لا يصح
(أجرة التيمارى صحيحة
٢١ (في المقاطعة والالتزام (إرادة السفر
عذر في فسخ الإجارة (إذا استعمل
سطوح الوقف لنشر الثياب الخ
(استأجر سطح البيت عليه الخ
(تصح الإجارة المضافة
١٢٢ (استأجره ليصنع له نشاو يبيعه
(استأجر من تزلا وتزوجت فيه الخ
(سكنته في دارها بشرط أن يعمرها
الخ) (دفع له داره ليسكنها ويعمرها
(فيما إذا اتفقت مع زوجها على أن يعمر الخ
١٢٢ (أقرضه دراهم وسكن في داره
١٢٣ (زرع في أرض وقف بدون إذن

صاحب المشد الخ) (إذا زرع أرض
الغير بلاذنه الخ) (برهن المستأجر
على أن الزيادة ضرر وتعت الخ
١٢٤ (للقاضي فسخ الإجارة إذا خيف من
المستأجر الخ) (لا يجبر الناظر على
شراء القيمة (يجوز للمستأجر الغرس
أن لم يضر الخ) (إذا مضت المدة وله
غراس فله استبقاء الخ) (تحرير في
مسئلة استبقاء البناء والغراس
(احتكار واحترام (في إثبات
مرصد على حانوت الخ
١٢٥ (إذا أذن للمستأجر بالترميم الخ
(استأجر دار الوقف وهدهمها الخ)
(اختلف المؤجر والمستأجر في البناء الخ)
١٢٧ (استأجر طاحونة ثم أجزها الخ)
(استأجر مجرى ماء وغرس عليه الخ)
(يجب القضاء والافتاء بما هو أنفع
لوقف (مسئلة الأرض المحتكرة
١٢٨ (لصاحب الغراس قبول الزيادة الخ)
(منعهم من إجزاء الماء حتى فسد زرع الخ)
(في الإجارة الفاسدة يجب إجزاء الخ)
(استأجر جلا من مكة وشرط ما كله
(دفع إليه غنمة ليرعاها الخ) (دفع
حصانه لرجل ليعلفه ويربها الخ)
(استأجر بيتا على أن يرمدا الخ) (دفع
له قبعة ليقطع به بكذا الخ) (دفع ثوبا
ليخيطه ويحشوه الخ) (في مشاركة
المعماري الخ
١٢٩ (إذا أكل الفار الزرع لا يجب تمام
الأجرة (إذا تهدم بيت من الدار له
فسخ الإجارة (لا تصح إجارة المشاع
من غير الشريك الخ
١٣٠ (يجب عليهم ما فسخ الإجارة الفاسدة
(لا يلزم ذكر المدة فيما يقدر على
الانحذاخ (تكرارى دابة بمنزل
ماتكرارى به أصحابه (يلزم المستأجر
تمام أجر المنزل (الإجارة الطويلة

باطلة (الأذن بالغراس في الإجارة
الفاسدة فاسد) (إذا بطل المتضمن بطل
المتضمن (استأجر غراس قوت لا يصح
(استأجر ملاحه لا يجوز (لا يجوز
الاستجار على استهلاك العين
(مستأجر الدار له أن ينتفع بنفسه
أو غيره (ليس للمؤجر الأول
مطالبة المستأجر الثاني الخ) (ليس
للمستأجر مطالبة المؤجر الخ)
(استأجر سبعة للزراعة لا يصح (إذا
أذن الناظر للمستأجر بما فيه
مصلحة الخ) (إذا ادعى الأجير العمل
لا يصدق الخ) (استأجر سفينة فغرفت
(خافوا العرق فالقوام في السفينة
(استأجر بستانا من أقوام الخ)
(استأجر من اثنين فبات أحدهما
الخ) (لا تنسخ يموت الناظر ولا يصح
إيجاره الخ) (المستحق ليس له أن
يؤجر الخ) (إجارة الوقف أكثر من
ثلاث سنين لا تصح الخ) (العقد إذا
فسد في بعضه فسد في كله (فيما
إذا غبر معالم الوقف الخ) (في معنى
قولهم يجب أجر المثل في الفاسدة الخ)
(فيما إذا غصبت الأرض من
المستأجر (أجر ابنه الصغير من أمه
(أنهدم بيت من الدار ورفع
عنه من الأجر بحصته (لا يكلف
المؤجر ولا المستأجر بناء ما أنهدم
(استأجر حمارا ولم يسم الركب الخ)
(توافق معهما على أن يعيناه في البيع
الخ) (دفع له ثوبا وقال بعه بعشرة الخ)
(له حبس المأجور لأجره بخله (يلزم
المستأجر تمام أجر المثل (لا يعتبر
الأخبار بأجرة المثل الخ) (لا تعتبر
زيادة مادون الجنس في الأجرة
(أجر الناظر وقاصص المستأجر
بما عليه الخ) (إذا أجاز المستأجر

البيع نفذ الخ (إذا أجاز المستأجر البيع يبقى المأجور في يده الخ (إذا قل ماء الطاحونة فلم ردها حتى طحن الخ (أجودار الوقف أكثر من سنة لعير مصلحة الخ (فيما لو أجزر الوقف أكثر من سنة أو ثلاث الخ (أجارة الأرض قبل انتهاء الزرع لا تصح الخ (استأجر مزرعة الوقف وأجزها من آخر الخ

١٣٦ (استخدم رجلا مدة باحرة وكسوة مجهولة الخ (له أخذ بقية مرصده من متحصل الطاحونة (الأجارة تقع على المحدود بنهاية الخ (لا يصح الإيجار لبعض الشركاء في الغراس الخ (لا يصح إيجار الأرض من غير رب الغراس (في أجارة أراض تيمار به تغير الزرع الخ (يؤمر الولد بتطبيب خاطر المؤدب (رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم الخ (الفتوى على جواز الأجارة على تعاليم القرآن الخ (فيما إذا زرعوا للمعلم أرضا بئذ رهم الخ (قال للقارئ أحسن لي القرآن أولابي (في حكم الاستئجار على التلاوة ١٤٠ (في الأجارة من غير الزرع الخ (قفل حانوت الوقف وعطلها مدة الخ (القول للمحتكر أن ما يدفعه أجر المثل الخ (لهما طلب نصف الأجرة ممن سكن معها الخ (طالبته بالأجرة فسكن بعده الخ

١٤٠ (تصح أجارة البستان والمساقاة على سهم من ألف الخ (١٤١ إذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الأجارة الخ (في المعدل للاستغلال إذا سكنه أحد الشريكين الخ (ليس للشريك أجرة حصته (في إيجاره حصته غيره بدون إذنه الخ (الحيلة في أجارة المشاع أن

يؤجر الكل الخ (أجز من أحد الشركاء لم يجز (غصب جبالا معدة للاستغلال الخ

١٤٦ (سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام الخ (أجز خزانة لزيد ثم أجزه لعمر الخ (للمستأجر أن يسكن غيره بأجارة وغيرها (أجز الوصي عقار اليتيم بدون أجر المثل الخ (الاستئجار إقرار بأن لملكه الخ (إذا أراد المستأجر السفر فهو عذر الخ (استحكر أرضا ليني فيها الخ (استأجر من الناظر ثم أجز من واحد منهم الخ (يلزم أجرة مثل الأرض بلجهة الوقف الخ

١٤٣ (استحكر أرض الوقف للبناء ثم خرب البناء الخ (توافق مع أهل قرية على أن يقوم بمصالحهم الخ (توافق صاحب نصف الغراس مع الناظر الخ (فيما إذا استخدمه في أعمال شتى الخ (إذا كان الصانع معروفا بهذه الصنعة الخ

١٤٣ (تنفسخ الأجارة بالعدول المانع عن العمل الخ

١٤٤ (أجارة المتحصل من التيمار باطلة (عشر الأراضى التيمارية على جهة الوقف الخ (عملا وقناة لأرض الوقف وزرعوها الخ (لا يجبر ناظر الوقف على الإيجار من التيمار (لا أجرة لمشد المسكة (أجز قطعة من المسجد بلا ضرورة لا يصح الخ

١٤٤ (شارفه في الفلاحة على أن يزرع له كذا الخ

١٤٥ (الكرا ب وصف في الأرض لا قيمة له (المستأجر ليس بخصم لمن يدعى حقا (ليس للمشتري إخراج المستأجر الخ (إذا مات المستأجر ليس ورثته أحق الخ (دفع أرضه مع

نصف البذر مزاوعة الخ (فيما إذا حكم شافعي بصحة الأجارة الخ (مؤدب الأطفال له أجر مثله الخ (فيما إذا زرع أرض الوقف سنين (لهمامشد مسكة في أرض وقف الخ (إذا عجز الجار عن المضى فتركه الخ (عجز الجار فتركه وترك المتاع الخ (إذا عنف في السير حتى هلكت الدابة الخ (فيما إذا عجز المستأجر بلاذن المؤجر الخ

١٤٧ (ينيم استعماله وجل من أقاربه (اختلفا في القدر المصروف على العمارة الخ (ركب جارا في الطاحونة المستأجرة (بنى المستأجر أو غرس (استأجر طاحونة ثم أجزها من غيره الخ (إذا سكن مع زوجته في دار الوقف الخ (جاوز بالدابة الموضع المشروط يضمن (فيما إذا ذهب إلى مكان آخر الخ

١٤٨ (أجز أحدهما الجار المعد للاستغلال الخ (إذا أجز الغاصب مامنا فعه مضمونة (في كل موضع يضمن في الاعارة الخ (أمسكها بعد مضي المدة (نام مستأجر الدابة فسرقت (في الكحال إذا صب الدرور في عين الرجل ١٤٩ (في مستأجر جحمت به الدابة وضاعت (كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الأجارة (ليس على المستأجر رد الدابة الخ (فيما إذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة الخ (يضمن إذا عطبت بتحميلها ما لا تطيق

١٤٩ (استأجر رأس جدر مدة طويلة الخ (استأجر علو منزل ليني عليه ١٥٠ (يجب الأجر يتمكن المستأجر من الانتفاع (فيما إذا اشترى ثمرات ثم قال لا أشترى معي الخ (قال اعمل معي في كرى حتى أزوجهك بنتي (قال

(قال لا أشترى معي الخ (قال اعمل معي في كرى حتى أزوجهك بنتي (قال

اعمل معي حتى أفعل في حقك كذا
 ١٥٠ (استعمل أباريق قهوة في غيبة شريكه
 ١٥١ (لطبيب أجرة مثله الخ (تفسخ
 الاجارة بخيار شرط أورؤية
 (لراعى أن يبعث مع غلامه أو ولده
 الخ (لا يضمن الاجير المشترك عنده
 لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفظ
 الخ) اذا عين للمكارى الرفقة فذهب
 بلا رفقة الخ) أخبر أن في الطريق
 لصوصا فلم يلتفت الخ
 ١٥٢ (الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي
 (مات المستأجر في أثناء المدة الخ
 (انقضت مدة الاجارة والزرع بقل الخ
 (الشرب في الارض يتبع الارض من
 كل وجه (ليس له سوق شربه الى أرض
 له أخرى (يصح الاجارة بالتعاطي
 (هل العرض على المستأجر الاول
 لازم (جل حديد ابدل الحنطة يضمن
 ١٥٣ (احرق حصائد ارض فاحترقت
 حنطة تزيد
 ١٥٣ (لا تصح اجارة آله اللهو (فيما اذا
 سكن المستأجر بعد المدة الخ
 (للمؤجر بيع الخافون اذا لم يدين
 الخ (اذا قطع المؤجر شجرة مقصودة
 الخ (المستأجر أو الأكار اذا أخذ
 منه الجباية الخ
 ١٥٤ (اذا عجز المستأجر بالاذن يرجع الخ
 (في قيم الوقف اذا عزم من ماله الخ
 (أجرة الاديب والختان في مال الصبي
 (اذا أحر الوقف من له السكنى الخ
 (غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح
 (تقبلا جولة ولهما بغل وبعير (اذا
 قرأ المستأجر أن اسمه عارية
 ١٥٥ (الاجارة بالتصادق تصح (أجر
 بينا ثم أجز الدار لا تحرق تصح (استأجر
 الحماحي حلاقا أو دلاكا (الاصل أن
 الاستئجار على عمل في محل ليس عنده

لا يجوز (استأجر دابة للتحميل
 فركبها في الرجوع الخ
 (قال للمستأجر بعد انقضاء المدة
 فترغ الدار الخ (استأجر ابنه البالغ
 لأجره الخ (أجر ملكه ثم وقفه الخ
 * (كتاب الاكراه ومطالبه) *
 ١٥٥ (اكره زوجته بالضرب حتى تبرئه
 الخ (أقرب بالكفالة مكرها لم يصح
 (لا تصح الكفالة بالاكراه (خوف
 زوجته بالضرب حتى وهبته مهرها
 ١٥٦ الخ (زأتمته بسرقة وخوفته بالحكام
 الخ (أمره ذو شوكة حتى أبرأ غرماء
 الخ (لا يصح مع الاكراه الابراء ولا
 السكوت الخ (لا يصح الاقرار
 مكرها (في اقرار السارق مكرها
 (أجر أرضه مكرها له الفسخ (لا يصح
 التوكيل مكرها
 ١٥٦ (اذا أكره على عقد من العقود الخ
 ١٥٧ (في التوكيل بالنكاح مع الاكراه
 أكرهها زوجها على رهن دارها الخ
 (الزوج سلطان زوجته الخ
 (أكره على بيع زيتونه الخ
 ١٥٨ (البيع مكرها يفيد الملك عند
 القبض الخ (في زوائد المبيع فاسدا
 (اذا هلك المبيع كرها يضمن (شرط
 الاكراه قدرة المسكره على ايقاع ما
 هدد به (يصح الاكراه من غير
 السلطان (منها أنوهاعن الزفاف الخ
 (أكره أباه على أن يبرئه من دينه الخ
 ١٥٩ * (كتاب الحجر والمأذون ومطالبه) *
 (اذا اشترى عبدا شيئا فوله مخبر الخ
 (العبد وما يبيده ملك مولاه (في تفسير
 المعتوه وهو كاصبي العاقل (تصرف
 النسي والمعتوه ثلاثة أقسام (من
 يحصل له صرع اذا تصرف في حال
 أفاقته يصح (فمن بلغ غير رشيد
 ١٦٠ (فمن بلغ غير رشيد (التصحیح

الصريح يقدم على الالتزامي (اذا
 بلغ اليتم لم يجعل بدفع ماله اليه
 ١٦١ (فيما اذا بلغ ولم يظهر حاله (اذا ثبت
 رشده وطلب ماله الخ (اذا بلغ قاضي
 أبوه أو وصيه انه سفیه الخ
 ١٦٢ (الفتوى في الحجر على قول الصاحبين
 (اذا ثبت اعساره وليس له الامسكن
 واحد الخ (لو كان كانون من حديد
 يساع الخ (اذا امتنع المديون عن
 أداء الدين وله عروض الخ
 ١٦٣ (أقرأه بالغ وخلع زوجته صم الخ
 (المراهق اذا أقرأه بالغ يقبل
 قوله (يشترط أن يكون ممن يحتمل
 مثله (استأجر العبد جلالا يلزم سيده
 (استقرض العبد المحجور مالا أو تلفه الخ
 ١٦٤ (في عبد قتل جلالا نحو (تشرط
 الدعوى على العبد بحضور سيده
 (ما استهلكه العبد يؤاخذ به الخ
 (في الفرق بين جناية العبد على
 الأذى الخ (فيما اذا استهلك العبد مالا
 ١٦٥ (في دباغ متقن لحرقته الخ
 (في أن العقد يتوقف اذا كان له
 مجيز حال العقد الخ
 ١٦٧ * (كتاب الغصب ومطالبه) *
 (غصب فرسا وباعها ومات الخ
 (القول للغاصب في القيمة (باعه
 الغاصب وسلم للمشتري الخ
 ١٦٨ (ولدت الفرس مع الغاصب ونقصت
 قيمتها الخ (في نقص المغصوب بيد
 الغاصب الخ (فيما اذا عرج الحمار
 المغصوب الخ (اذا زال العيب يرجع
 الغاصب بما ضمن (غصب جلالا
 معدة للاستغلال الخ (بني أو غرس
 في أرض غيره بلاذنه الخ (بني في دار
 امرأته بأمرها فالبناء لها (١٦٩ غصب
 حنطة وزرعها فالزرع له (هدم
 بيت نفسه فانهدم بناء جاره الخ

- (إذا وجد في زرع عداية الخ)
 (احترق حانوت فهدم رجل داره الخ)
 (فمين هدم حائط غيره الخ) (الحائط ليس من ذوات الامثال) (إذا هدم حائط الوقف أجبر على بنائه)
 ١٧٠ (تعلق رجل برجل وخصمه الخ) (في تعريف الغضب) (حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن) (له أرض غير معدة للاستغلال الخ) (غرس في أرض غيره يؤمر بالقلع) (إذا زرع في أرض موقوفة الخ)
 ١٧١ (في أرض وقف مشد مسكنها لرجل الخ) (غصب أرضا معدة للاستغلال الخ) (زرع أرض غيره بلا اذنه)
 ١٧٢ (فمين زرع أرض غيره بلا اذنه الخ) (غصب أرضا معدة للاستغلال يجب الاخر)
 ١٧٣ (سكن أحد الشريكين في الحانوت المعد للاستغلال الخ) (طاحونة مشتركة بين يتيم وغيره الخ)
 (إذا عطل الحانوت مدة يلزمه الاجرة) (تجب الاجرة لحصة يتيم)
 ١٧٤ (سكن أحد المستحقين في دار الوقف الخ) (أسكنهم الناصر بلا اجرة فعليهم اجرة المثل) (غصب دارا وسكنها لا يلزمه اجرة) (سكن دارا ليتيم أو الوقف بأهله الخ) (تؤخذ الاجرة من المتبوع) (فيما إذا نقص المغصوب عند الغاصب) (فيما إذا كانت قيمة البناء أو الغراس أكثر الخ)
 ١٧٥ (من ذبح شاة غيره فالكها بالخيار) (غصب شجرة صغيرة وغرسها في أرضه) (قطع أشجار غيره يلزمه قيمتها قاعة الخ)
 ١٧٦ (العنب مثلي وكذا الزيتون مثلي الخ) (حبب المثل في المثلي) (في تعريف المثلي)
 ١٧٧ (اللحم والكسرى والمشمش والخوخ مثليات) (ثمار النخل كلها جنس واحد) (العنب مثلي وكذا الزبيب) (النخل والدقيق والنخالة الخ) مثليات (الكائن والاريسم والنحاس الخ) مثليات (الماء والكاغد مثلي) (الزمان والسفر جل والقضاء والبطيخ قيمي الخ) (الفحم مثلي وكذا اللبن والزيت الخ) (في بيان المثلي من القيمي الخ)
 ١٧٨ (أحمر غراس توت مشاق) (أوراق الأشجار كلها من ذوات القيم) (الماء قيمي على الاصح) (السرقين قيمي) (الزيت مثلي) (اختلاف في عين المغصوب أو صفته الخ)
 ١٧٩ (تقبل بينة المالك أن القطن المغصوب قد دهره كذا) (باع المودع الشعير يلزمه مثله) (منعه من الانتفاع بالحضانة المشتركة الخ) (أمره بربط مهرته في داره الخ) (قاد المعزق ربيبا من كرم الغير ضمن) (حرق على البقرة المشتركة بلا اذن الخ) (اتهمه بسرقة فقتله الحاكم) (في ضمان الساعي الخ)
 ١٨٠ (لو سعى بغير حق يضمن) (لو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق) (يضمن الذي أخبر بالكس مات) (المشكوك عليه من الضرب الخ) (إذا قوم الدلال المتاع للسلطان يضمن فاحش الخ) (لا ضمان على الصير في إذا أخطأ في النقد الخ)
 * (كتاب الشفعة ومطالبه)
 ١٨١ (جهالة الثمن تمنع الشفعة) (لا يسقط حق الشفيع بقوله أنا أبيع حصتي) (الشفعة على قدر الروس) (إذا اشترى أحد الشركاء في الشفعة الخ) (يأخذ الشفيع بمثل الثمن لو مثليا الخ) (لا شفعة في البناء)
 ١٨٢ (البناء لا تسحق به الشفعة) (لا شفعة في الوقف ولا بجواره) (لا شفعة في مشد المسكة) (تسقط الشفعة بالاسقاط الخ) (فيما لو بنى المشتري في الدار المشفوعة) (من لم يطلب عددا ما) (فيما لو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض)
 ١٨٣ (إذا لم يطلب بعد علمه طلب موثبة) (أشهاد الخ) (في كيفية طلب الشفيع الشفعة) (الاسكت الشفيع لا تبطل شفعته الخ) (فيما إذا ترك طالب الخصومة أكثر من شهر) (تبطل الشفعة بالمساومة ببيعاً أو اجارة) (إذا حضر الغائب وطلب الشفعة قضى له الخ) (الاب يطلب الشفعة للصغير)
 ١٨٤ (إذا بلغ اليتيم له طلب الشفعة) (لا وصى طلب الشفعة للصغير) (اختلف الشفيع والمشتري في قدر الثمن الخ) (له طالب التملك بعد الطالبين) (إذا أخبرانه ببيعته بكذا فسلم الخ) (الشفعة لا تختص بالدار) (إذا بيعت الدار للشريك لا شفعة للجار)
 ١٨٥ (إذا سلم الشريك كان للجار الطلب) * (كتاب القسمة ومطالبه)
 (له قسمة حصته من الاراضي والغراسات) (فيما لو بنى في الدار بلا اذن شريكه الخ) (ان خرج البناء في نصيبه فيها ولا يهدم) (في قسمة التركة المشتملة على أعيان ودين) (إذا طلب ذو الكثیر القسمة الخ)
 ١٨٦ * (كتاب القسمة ومطالبه)
 (له المهايأة في الدار الغير القابلة للقسمة الخ) (لا يشترط للمهايأة ذكر المدة الخ) (تجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنسين) (يجبر الآبي على المهايأة من حيث الزمان الخ)
 ١٨٧ (في المهايأة في المأجور) (في قسمة

والاملاك من الغرامات	(أو بعبارة أخرى على عدد الرؤس) بناء	الاجناس المختلفة
٢٠١ * (كتاب المزارعة ومطالبه) *	الحائط بين المقيمين على قدر	١٨٨ (الاقسام على الاقسام اعتراف بأن
٢٠٢ (اذا فسدت المزارعة فانخرج لرب	الحصص) اقتسموا الدار ودعى	المقسوم مشترك (دعوى الجهل باطلة
البذر (ذكر المدة شرط في المزارعة	أحدهم ديناً في التركة تسمع دعواه	(قسيمة الورثة الديون باطلة وفي قسيمة
(اذا امتنع رب البذر عن العمل الخ	اذا ظهر دين في التركة ترد القسيمة له أن	الماعن الطالع
(أرض من واحد وبقر وعمل من آخر الخ	يعزل من التركة شيئاً للدين ويقسم الباقي	١٨٩ (حادثة الفتوى (في قسيمة ماء الطالع
٢٠٤ (بذر من واحد والباقي من آخر	١٩٦ (أجاز الغريم قسيمة الورثة قبل	(في قسيمة التركة اذا كان فيهم غائب
فاسدة (العمل من واحد والباقي	قضاء الدين له نقضها) اذا ضمن ماعلى	١٩٠ (الوزن لا تجوز قسيمة بدون الوزن
من آخر صحيحة (فيما اذا اختلف	الميت برضا الغريم وشرط براءة الميت	(في قسيمة مساحة الدار (ذوبيت في
العامل مع رب الارض الخ (فيمن	(في الحيلة لقسم تركه فيها دين على	دار كذي بيوت الخ) فيما اذا أقر
زرع أرض غيره بلا أمره) اذا شرط	الميت (قسيمة الدين قبل قبضه لا تجوز	بالاستيفاء ثم ادعى الغلط الخ
رب البذر رفع بذر الخ (اذا مات	(اقتسموا الدار في غيبة الشريك	١٩١ (ما في المتون مقدم على ما في
رب الارض والزرع بقل الخ	لا تصح (اذا حضر الغائب فلم يرض	الفتاوى (اذا ظهر غيب فاحس
(اذا شرط كون المغارم على رب الارض	بالقسيمة ثم زرع نصيبه) القسيمة ترد	في القسيمة الخ (تقاسم ادا ثم باع
(في المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئاً الخ	بالرد (طفل وبالغ تقاسم شيئاً ثم	احدهما حصته الخ (التناقض
٢٠٥ (اذا قصر في العمل حتى هلك الزرع	بلغ ونصرف الخ (تجوز للمهاياة	في موضع الخفاء عفو
الخ (شرط الحصاد والدياس	ويجبر الآتي عليها (لا يجبر على بيع نصيبه	١٩٢ (فيما اذا كان الذراع من جانب
واتذرية على العامل مفسد	١٩٧ (في قسيمة المعز المشتركة) أقر	بعدل ذراعين الخ (لا تدخل الدراهم
(شري خطباني المصرف عمله على	بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق الابحجة	في القسيمة بدون رضاهم الخ
البائع (من أراد أن لا يتعطل	(في المشترك اذا انعدم وأبي	١٩٣ (لا يقسم الطريق حيث كان فيه
فليعمل بالعرف الخ	أحدهما العمارة	ضرر (يقسم المسيل (القسيمة
٢٠٦ (دفع أرضه مزارعة ومساقاة) فيما	١٩٨ (في السفلى اذا انهدم) لا تجمع حصة	بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي
نبت مما تنبت من الزرع المشترك الخ	الاراضي في أرض واحدة الخ	(دار لا تقبل القسيمة يأمر القاضي
(يجبر العامل على الماضي (من عمل في	* (فصل في الغرامات الواردة على	الشركاء بوجه من ثلاثة (في قسيمة
المشترك لا يستحق الاجرة) فيما اذا	القرى ونحوها ومطالبه) *	المعصرة القابلة للقسيمة (في معصرة
كان البذر من واحد والباقي من آخر	(ليس لاهل القرية ادخال المزرعة	دبس صغيرة (في قسيمة بستان
٢٠٧ (زرع بذرا مشتركا بلاذن	الخارجة عن قريتهم الخ	مشترك الخ (في قسيمة الغراس
الخ (ليس للمزارع نقل الزرع الى	(مؤنة الضيف على المضيف (ليس	المشترك بين ملك ووقف (في قسيمة
أرض أخرى الخ (دفع رجلان أرضاً	لاهل القرية أخذ دعوا أرض على	الدار المشتركة الخ
وبذرا ويقر الى جماعة الخ (في المغارسة الخ	١٩٩ (من لم يكن ساكناً في القرية لا يلزمه	١٩٤ (قسيمة الوقف من الملك جائزة (في
* (كتاب المساقاة ومطالبه) *	يجبروا من خرج من قريتهم الخ	قسيمة الوقف من الوقف (فيما اذا احتاجت
٢٠٨ (لا أجزل عمل في المشترك (مساقاة	في غرامات القرى الخ	قسيمة الوقف من الملك الى دراهم الخ
الشريك لا تصح (مساقاة كرم	(من لم يكن ساكناً في القرية لا يلزمه	١٩٥ (اقتسموا ولا حدهما مسيل في حصة
الوقف على سهم من مائة سهم الخ	غرامة الانفس (ما كان تحصين الابدان	الآخر (لا يقسم الوقف قسيمة
تصح المساقاة على شجر التوت	لا يدخل فيه النساء والصبيان (من	تخليك (لا تقسم الدار بطلب ذي
لاجل الورد (المراد من الثمرة	تولى قسيمة الغرامات فصل فهو	القليل (تجوز قسيمة الوقف قسيمة
ما يتولد من الشجر (تجوز للمساقاة	مأجور (في بيان ما يخص الابدان	مهايا قرأ حصة القسام على عدد الرؤس

على الشجر الذي لا يثمر الخ (لا يحل للعامل كسر شئ من الاغصان الخ (لا يحل له أن يطعم الضيف من الثمر الا بالاذن الخ له أخذ ما برز من الثمر في المدة بعمله الخ
 ٢٠٩ (ليس للمساقي شئ فيما لم يبرز الخ (انما تصح المساقاة اذا خرج من الثمر شئ الخ (اذا ثبت خروج الثمر في المدة فهو على الشرط الخ (اذا برزت الثمرة بعد انتهاء المدة فالثمره للوقف (اذا برزت الثمرة في المدة ثم انقضت المدة الخ (مان العامل في المدة فلورثته أن يقوموا مقامه (انقضت المدة والثمر أنضج الخ
 ٢٠٩ (ان كانت الثمرة مدركة وقت عقد المساقاة الخ (٢١٠) اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ المساقاة (اذا كان العامل خائفا في الثمرة الخ (لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة (يبطل عقد المساقاة بانوث الخ
 ٢١١ (اذا مات أحدهما قبل بروز الثمرة لاثني للعامل (اذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة الخ (لا تصح مساقاة الشريك لشريكه (في المساقاة على الغراس المشترك مع أجنبي (في مساقاة المشاع (٢١٢) ليس للمساقي أن يساقى غيره بلا اذن الخ
 ٢١٣ (ساقى ماني مساقاته باذن جاز الخ (مستأجرين أرضين عليها أثجار الخ (نهر بينهما ادعيا أشجاره الناشئة الخ (ساقى على جميع الأثجار ثم ادعى ملك بعضها الخ
 ٢١٤ (لا تبطل المساقاة بموت الناظر (اذا لم يعمل المساقي شئاً لا يستحق شيئاً من الثمرة (المراد بالعمل ما يشمل الحفظ (في صحة المغارسة اذا ضرب

لها مدة معلومة (فيما اذا انقضت مدة المغارسة كيف يفعل (في عدم صحة المغارسة اذا لم يضرب لها مدة (في الغرس بأرض الغير بأمره أو بدونه (فيمن أذن لغيره أن يغرس في أرضه الخ (٢١٦) الاذن فوكيل الخ (باب مشد المسكة ومطالبه) * ٢١٧ (في الفرق بين اخلاصة والمسكة (في تعريف الكراب والكردار (في تحقيق معنى المسكة والقيمة والحدك والخلو والمرصد
 ٢١٩ (الفراغ موقوف على اذن التيماري الخ (٢٢٠) التوقيض بلا اذن صاحب الارض لا يزيلها الخ (اذا تصرف في الارض الميرية عشر سنين الخ (الاراضي الميرية عوار في بدال رعابا (من كان في تصرفه أرض منها الخ (استأجر أرض وقف سايحة مدة (المعتبر الفراغ الصادر من المتولي دون غيره الخ
 ٢٢١ (ليس لهم مسح أراضي القرية ليأخذوا شيئاً الخ (تقايض أرضين بدون اذن المتولي لم تصح (يتوقف الفراغ على اذن متولي الوقف الخ (فرغ باذن المتولي ثم أراد الرجوع الخ (في مزرعة معطلة أجزأها المتولون الخ (باع نصف غراسه وفرغ عن مشد مسكته الخ
 ٢٢٢ (لا يصح الايجار لغير صاحب المسكة (سقط حق من المسكة بتركها ثلاث سنين (صاحب المسكة له الغرس بلا صريح الاذن (حوت أرضاً معطلة وأصلحها باذن المتولي (لا يصح تملك المشد لزوجه بلا اذن الناظر (لا يتوقف صحة فراغ الوقف على اذن العشري (ليس له مسح الارض وأخذ الزائد مما في تصرف شريكه

(في وقف المسكة (المسكة عند الحنابلة لا تكون في الاراضي الموقوفة (لا يصح الفراغ في الاوقاف عند الحنابلة (في حكم الحنبلي بصحة الفراغ الخ (٢٢٤) اذا مات صاحب المسكة لاعتن ولد الخ (فوض الشد متولى الوقف لابنه الخ (تفويض الارض لابن الميت على وجه الاحقية (مات الابن عن أم وابن عم الخ (مات عن أولاد ذكور واثاث وله غراس في أرض وقف (ابن الميت أحق بالمسكة من غيره (مات عن ولد فوجهها التيماري لابن أختي الميت الخ (مات لاعتن ولد فوجهها لاجنبي يصح (في مشد المسكة هل يرثه النساء أولاً (اذا مات عن مشد مسكة فيها غراس تكون لورثته الخ (الاراضي السلطانية لا تورث ولا حظ للنساء الخ (اذا كان في مشد المسكة شجرتان كبيرتان الخ (مسائل مهمة متعلقة بمشد مسكة الاراضي
 ٢٣١ * (كتاب الذبايح ومطالبه) * (تحل ذبيحة النصراني مطلقاً (الكبد والطحال طاهران (حلالان (المكروه تحريم من الشاة سبعة أشياء (في حكم العقبة وكيفيتها
 ٢٣٣ * (كتاب الشرب ومطالبه) * (له فرض في الطالع غيره وجل يعاد كما كان (ليس له منع اجراء الماء في أرضه الخ (فيما اذا أحرى الماء الى أرضه فتعدى الى أرض جاره الخ (اذا اختصموا في الشرب يقسم الخ (اذا كان السكر قديماً يبيح على قدمه الخ (في الاختلاف في قدم المجري وحدوده
 ٢٣٥ (يقضى الالاسبق تاريخاً (حد القديم الذي لا يحفظ الاقران وراء هذا

هذا الوقت (القديم يبقى على قدمه
(لا يخرج شيء من يد أحد إلا بحق
ثابت الخ) له نهر أو ميزاب في أرض
رجل فاختلقا الخ (تصح دعوى
الشرب بغير أرض) إذا أراضى يقضى
للاسبق تاريخا (بينه الحدود
والقدم بدون تاريخ فيها خلاف
٢٣٦) الاختلاف في ترجيح بينه الحدود
أو القدم الخ (ليس له أن يبنى بيتا
على حافة نهر) وضع اليد والتصرف
حجة قاطعة الخ (صاحب الفائض
لا يلزمه تكليس بركة الجار
٢٣٧) (لأنه اجارة الشرب وحده
(يدخل الشرب في البيع تبعا
مقصودا (لا يجوز بيع الشرب
وحده بدون أرض (فيما إذا اشترى
الشرب وحده ثم باعه الخ
(بيع الشرب وحده فاسد الخ
٢٣٨) إذا كرى النهر الخاص بأذن
القاضي يرجع الخ (كرى النهر
الخاص على أهله (في بيان النهر
الخاص) إذا جاوز الكرى نهر رجل
الخ (لا ترفع مؤنة الكرى بمجاوزة
الفوهة الخ (في الطريق الخاص في
سكة غير نافذة الخ (في الفرق بين نهر
الشرب ونهر الاوساخ الخ
٢٣٩) (ليس لأهالي الاعلى أن يسكروا
النهر على أهالي الاسفل الخ (لا عبرة
للقديم المخالف للشرع القويم
٢٤٠) (نهر رود في دمشق غير مملوك لأحد
(سؤال في خصوص نهر العاصي
٢٤١) (ماء النهر العظيم حق العامة الخ
(في قسمة الماء إذا تهدم الطالع
وأضر بحيطان الجار الخ
٢٤٢) (لا يضمن من سقى من شرب غيره
بغير إذنه (ليس للطحان أن يفعل
ما يقلل الماء الخ (لهم بركة كان

فالعمارة عليهما (كافة ماء البركة
على قدر الحصص (فيما يلزم
صاحب الفائض من كافة العمارة
(ليس له أن يسوق شرب أرضه إلى
أرض له أخرى الخ (في داره بئر ينزل
فيه أو سائحه الخ) سقى أرضه سقيا الخ
(إذا كان في الطالع ثقب مسدود
من قديم الخ
٢٤٣) * (كتاب المدائين ومطالبه) *
(ليس للسدان حبس استحقاق
المديون الميت الخ) (أخذ بعض دينه
ليس للسدان الا تخومشاو كته الخ
(من عليه ديون له أن يقدم من أواد
ويؤخ من أراد (الدين المشترك
إذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه
الا تخوفه (إذا عين المديون أن
مادفعه من الدين المشترك صح تعيينه
القول قول المديون لانه المملاك الخ
(ما يكون القول فيه للمديون
(القول قول الدافع لانه أعلم بجهة
الدفع) (باعه بالمرابحة فزوة فالفروة
للمشتري الخ
٢٤٤) (إذا دفع المرابحة بلامبايعه فحسب
من أصل الدين الخ (أخذ المرابحة
بلامبايعه ثم مات الخ (ماتناوله
رجحا بلا حيلة شرعية وباحض
(لاباس بالبيع التي يفعها الناس
للتسر ز الخ (ورد أمر بان لا تعطى
العشرة بأزيد من عشرة ونصف الخ
٢٤٥) (لا يؤخذ من المرابحة الا بقدر
ما مضى من الايام (والمحسوه على
المرابحة السابقة لا تلزمهم الثانية
(لا يؤخذ من المرابحة الا بقدر
ما مضى من الايام (قضى الدين قبل
(حلول الاجل يجبر على القبول
(اعطاء المديون اكثر مما عليه وزنا
٢٤٦) (الربا لا يسقط بالابراء مادام قائما

(إذا أبرأه من غن الساعه له أخذ
القرض حالا (عموت البائع لا يحل
التمن الخ (تأجيل الدين على ثلاثة
أوجه (الاجل لا يحل قبل وقته الا
عموت المديون (الاجل في القرض
باطل (مات المقرض فأجل القرض
وارثه الخ (أجل الورثة المهر على
الزوج لا يصح (إذا قسط المائع غن
المبيع ثم رجع عن النقسيط الخ
(قضى دين غيره بغير أمره ليس له
الرجوع (المتبرع لا يرجع بما تبرع به
٢٤٨) (دفع مرصدا آخر بدون إذن المتولى
الخ (رخصت مصاري القرض برد
مثله) (القروض تقضى بامثالها
(ظن أن عليه دينان فبان خلافة الخ
٢٤٩) (لا عبرة بالنظر بين خطوء (بيع
الدين لا يجوز (في الأمور بدفع الدين
(دفع دين غيره بطريق القضاء عنه الخ
(لا يكف الدائن بأخذ التركة الخ
(للوارث أخذ التركة ودفع مثل
الدين الخ (رد عليه غريمه ديناراه
رده على غريمه الا تخ (لا ضمان
على الناقد وترد على الدافع (صالح
الوارث وفي التركة ديون على الناس
(تمليك الدين من غير من عليه الدين
لا يصح (قال الوارث تركت حق لا يطل
٢٥٠) (إذا قضى الدين فله طلب التمسك الخ
(جعل الدينار في الروث أو الدرهم
في البصل الخ (أعطى للمقرض مالا
لينتقه الخ (أعطى الى الدائن حقه
زائفا وقال انفسه الخ (الاجل حق
المديون فله أن يسقطه فيما إذا ألتف
الدائن شيئا من مال المديون الخ
٢٥٠) * (كتاب الرهن ومطالبه) *
٢٥٠) (المسترهن إذا رهن الرهن بلا إذن
الرهن ضمنه
٢٥١) (الرهن مضمون عند التعدي الخ

(قضى دين غيره بلاذنه الخ) (إذا سرق الرهن يسقط الدين الخ) (فيما إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا الخ) (إذا استوفى الدين وادعى هلاك الرهن الخ) (إذا هلك الرهن فالقول قول المرتهن في قيمته) (٢٥٢) إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن الخ (فيما إذا ادعى المرتهن رد الرهن إلى الراهن الخ) (إذا رهن داره عند زيد ثم رهنها عند عمر والخ) (٢٥٣) إذا ثبت الرهن الأول فالثاني غير صحيح (رهن عند جابر فكأنه رهن من كل منهما) (بيع بستان بيع وفاء فهو في حكم الرهن الخ) (إذا باعه بغيره فحاش وعلم البائع بالرهن الخ) (٢٥٤) (بيع الوفاء منزل منزلة الرهن) (إذا استجر الرهن الرهن من المرتهن الخ) (باع داره ببيع وفاء ثم استأجرها ببيعة دارها ببيع وفاء ثم أجزأ الدار من زوج الخ) (إذا امتنع البائع وفاء من ردها الخ) (رهن عند داره وقال إن لم أعط دينك الخ) (الراهن إذا أجزأ المرهون بلاذن المرتهن الخ) (إذا استجر المرتهن الرهن بطل الخ) (٢٥٥) (في الراهن إذا باع الرهن وسلم الخ) (في مشتري الرهن إذا لم يعلم أنه رهن الخ) (في المرتهن إذا باع الرهن بلاذن الراهن) (ليس للراهن جبر المرتهن على دفع الخ) (٢٥٦) (في المرتهن إذا سكن في الدار الخ) (رهن انقسامه صحيح) (ما قبل بيع قبل الرهن إلا في أربعة) (في رهن القيمة) (رهن المرصد صحيح) (استعار دارا ورهنه لا تباع الأرض المعبر) (في الرهن المستعار) (فيما إذا سرق بعض الرهن المستعار) (٢٥٧) (عاره متعة مع مومة أيرهنها الخ)

(إذا اختلف المستعير مع المعير في التقييد والاطلاق الخ) (الأجل في الرهن يفسده) (٢٥٨) (رهن كرمافا ثم فاسد الثمرة) (باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون الخ) (للمرتهن بيع ثمرة الكرم بأمر القاضي الخ) (يضمن كل القيمة يجعل خاتم الرهن بخضره) (٢٥٩) (إذا امتنع من بيع الرهن فلما حكم ببيعة الرهن قبل القبض غير لازم) (يعمل بأقرار الراهن أن المرتهن قبض الرهن) (إذا ادعى المرتهن الرهن ولم يدع القبض الخ) (كفل أخاه ورهن عند الدائن دنانير الخ) (أخذ من الأصل رهنا ومن الكفيل رهنا الخ) (٢٦٠) (رهن المشاع فاسد) (فاسد الرهن كصحة الخ) (٢٦١) (لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن) (إن لم أعطك دينك إلى كذا فالرهن بيع لك) (رهن البناء فاسد) (إذا مات المرتهن مجهلا يضمن الخ) (يصح رهن أرض فها زرع) (٢٦٢) (الزروع والشجر والثمر يدخل في رهن الأرض الخ) (في الراهن إذا مات عن صغار وغيب) (للقاضي نصب الوصي إذا كان الوارث غائبا) (إذا أقر الراهن بالمرهون لغيره) (يصح رهن الجد مال ابنه البتيم) (٢٦٣) (يصح رهن الوصي مال البتيم) (للاب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصي) (رهن الزرع فاسد معاملة معاملة الصحيح) (إذا كان الرهن الفاسد سابقا) (فيما إذا أنفق المرتهن على الرهن بأذن الحاكم) (تبرع بقضاء دين غيره ورهنه رهن) (٢٦٤) (المرتهن إذا أودع الرهن يضمن) (في المرتهن إذا رهن الرهن بلاذن رهن المرتهن الرهن عند آخر باذن)

(الراهن) (وهن عند رجل وادعى آخر أنه مرهون عنده) (وضع الرهن عند عدل ووكله ببيعه) (٢٦٥) * (كتاب الجنائيات ومطالبه) * (يجب في كل مفصل ثلث دية الأصابع) (أو قد نارا كثيرة فاحترق طبقة جاره) (ألقى في التنور مالا يحرقه فأحرق بيته) (ضربت بطن نفسها فالقت جنينا ضمن) (الغرة نصف عشر الدية) (٢٦٦) (ضرب رجلا عمدا فقلع له سنين) (في كيفية القصاص في السن) (أسقط رجل سني امرأة عمدا يلزمه الدية) (لأقصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس الخ) (في كل سن من أسنان المرأة ربع عشر الدية الخ) (أمر غيره بقلع ضرسه فقلع ضرسا غيره الخ) (دية سن الرجل نصف عشر الدية) (٢٦٧) (في كل أصبع عشر الدية) (دية المرأة نصف دية الرجل في النفس الخ) (ما مثل من المفاصل فكسحه حكم المقطوع الخ) (كل عضو ذهب نفعه ففيه الدية الخ) (فقد الصبي لا يلزم معلمه حضاره الخ) (خرجت الرصاصة لا بفعل أحد فقتلته لا ضمان) (القتل بالرصاص الجارح يوجب القصاص الخ) (الالة التي توجب القصاص الخ) (٢٦٨) (للورثة الكبار القود قبل كبر الصغار) (قتل آخر عمدا بجر وجرحه) (فيما إذا كان الكبير أجنبيا الخ) (٢٦٩) (يستحق القصاص من يستحق الخ) (أم الولد لا ترث من تركته ولدها الخ) (٢٧٠) (ليس لبعض الورثة الكبار استيفاء القصاص) (لا يصح التوكيل) (لا باستيفاء القصاص الخ) (ما ثبت لجماعة فهو مشترك بينهم الخ) (٢٧١) (إذا كان أحد الورثة غائبا لا يقضى

بالقصاص الخ (يجبس القتلى اذا
أقام الحاضر عليه البيعة (لا يجبس
غير المتهم الخ (لا تعقل العواقل عدا
ولا عبد الخ
٢٧١ (الدية في الخطأ أنجاس (في بيان
من يجب عليه المال في الجنایات
٢٧٢ (الدية في شبه العمدار باع الخ
(في بيان دية شبه العمد (يصح صلح
الوصى على أقل من الدية الخ
٢٧٣ (عمد الصبي وخطؤه سواء (ضرب
امرأة فالقت جنيته حيا ثم مات (في
سقوط العقالة في زمانا لعدم الخ
٢٧٤ (لأعالة للجسم (تؤخذ الدية من
العاقلة في ثلاث سنين الخ
٢٧٥ (دية العين نصف دية النفس الخ
(في عين المرأة ربع الدية
٢٧٦ (اذا كانت الجنابة عمدا لا خيار
للعجنى عليه الخ (يصح عفو المجروح
قبل موته عن الجراحة الخ
٢٧٧ (في العفو عن الجنابة أن كان في
حال الصحة الخ (في الفرق بين قوله
عفون عن الجنابة الخ (إذا عفا
بعض الاولياء سقط القصاص
(الدية تورث اتفاقا الخ (عفو
الاولياء قبل موت المجروح يصح
(إذا عفا بعضهم فباقى الدية في
مال القتلى (فيما إذا عفا الولي عن
أحد القتلتين الخ
٢٧٨ (البراء لا يصح عن الدية بالاكراه
(الدية من الديون الضعيفة
(قطع يده اليسرى من الرسغ عمدا الخ
(خوف امرأة بالضرب فالقت
جنيته ميتا (صاح على امرأة فالقت
جنيته (فيما إذا اتهمه بسرقة فشكاه
للحاكم الخ (يضمن الساعي بغير حق
٢٧٩ (أخذ سكين عمرو وضرب بها آخر الخ
(تجب حكومة عدل في جرح لا يمكن

فيه المماثلة (اختلفوا في تفسير
حكومة العدل (على الضارب المداواة
والنفقة الى ان يبرأ
٢٨٠ (يجب على الجراح النفقة والمداواة
(ضربه بعصا على ظهره فمات الخ
(لا يحتاج الشاهد أن يقول مات من
جراحته (شهد أنه قتله بالسيف الخ
(قال قتلت فلانا بالسيف الخ
٢٨١ (إذا شهروا عليه بالقتل بألة جارحة
الخ (احترق بعض ثياب بنت أجنبية بلا
صنع أحد الخ (أقرب بالقتل خطأ وادعى
الولي العمدة الخ (انهم يقتل فتال
كذا كان مكتوبا الخ (خرجت
بندقة من بين جماعة فقتلت رجلا الخ
٢٨٢ (صغيرا استعماله رجل في عمل سقف
الخ (الاسلام غير مانع من ايجاب
القصاص (ضربه حتى ذهب عقله
تلتزمهما الدية (أمر رجلين أن
يتزلا في البسترفات الخ (برئ من
الجرح ثم مرض بدهاء أصابه الخ
(في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها
٢٨٣ (قتل جماعة رجلين بالسيف
(جرحه جراحة مهلكة لا يعيش معها الخ
(ضربه أحد هما بعصا والاخر
بسيف الخ (يجوز قتل من يؤذى
المسلمين (شهر عليه سلاحا ولم
يمكن دفعه الا بقتله الخ (في القسامة
٢٨٢* (في جنابة البهائم والجنابة عليها
ومطالبه)* (وضع سم فار في وعاء
فأخذته بنت الخ
٢٨٤ (انفلت دابة بنفسها فأصابت شيئا
الخ (يضمن القائد ما صدمته الدابة
(نفقت الدابة برجلها أو ذنبها الخ
(انفلت حصانه وعض حصان آخر
لا يضمن (ربط حماره فجاء آخر
وربط حماره الخ (إذا انخس الدابة
فنفقت برجلها الخ (أشهد عليه أن

ثورك فطرح فاربطه فلم يفعل
(إذا أشهد على صاحب الكلب
العقور قبل الاتلاف يضمن
٢٨٥ (له كلب يا كل عنب الكروم
لا يضمن الخ (ما يخاف منه تلف
الآدمي فلا شهادة فيه مفيد (انفلت
ثوره فاكل خنطة رجل الخ (في عين
الدابة ربع قيمة الدابة الخ
٢٨٦ (انكسرت رجل الثور وعند
الشريك الخ (كسر الراعي رجل
الجل يضمن قيمته (يفرق بين الجنابة
على الدابة المأكولة وغير المأكولة
(له رجل اعتاد العض فاشهر عليه
(الراعي إذا قاده اقرى سامن الزرع
*) (كاتب الخيطات وما يحدث
الرجل في الطريق وما يضر ربه
الجيران ونحو ذلك ومطالبه)*
(إذا وقع الحائط يكن ضمائه الخ
٢٨٧ (سقط الحائط بعد الطلب والاشهاد
يضمن (الاشهاد في الحائط المائل
غير شرط (طلب المستأجر من
المؤجر جرحه قض الطيلة المائلة الخ
(أشهد على شريكه في الحائط الخ
٢٨٨ (حفر بئر في طريق العام فتردى
فيه جبل الخ (المراد بالطريق
الطريق في الامصار الخ (في رش
الماء في الطريق (ليس له اجراء
الميزاب والسيلة الى السكة (للولي
أن يعطى أحدا من الطريق لبنين
عليه الخ (ليس لهم قسمة سكة غير
نافذة الخ (ليس لاحدهم أن يحفر
فيها بئر الخ (٢٨٩ ليس له حفر بالوعة في
سكة غير نافذة (الكنيف والميزاب
ان حديثا هدمت الخ (لا يجوز
الاحداث في سكة غير نافذة الخ (يمنع
من اخراج الميزاب الى بئر غير نافذ
ليس له حفر بئر بالوعة على باب داره

(لأصحاب طريق غير نافذ أن يضعوا فيه الخشب (وضع أو ساخ داره لصيق جدار جاره الخ) أراد أن يتخذ طينافي طريق غير نافذ الخ (لكل من أصحاب الدخلة امسالك الدواب على باب داره الخ) إذا فعل ماليس من جله السكنى يضمن الخ

٢٩٠ (في ساحة الدخلة موضع معد للقاء الزبالة الخ) (الأصل أن ما كان في سكة نافذة ويعرف حاله يجعل حديثا الخ) (سد الضوء بالكناية من الضرر البين الخ) (ليس له سدقارى الجار) (إذا قلل الضوء ولم يكن الضرر بينا لا يمنع) (ليس له سد الضوء بالكناية) (ليس له فتح شبابيك تطل على ساحة دار الجار الخ) (ليس له منعه من شبابيك تشرف الخ) (له منع جاره من الصعود إلى السطح الخ

(يمنع الذى من تعلية البناء إذا حصل ضرر الخ) (يمنع من فتح كوة تشرف على جاره الخ) (لا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بينا) (لها أن تبني حائطا ملاصقا لحائط الجار) (له أن يتخذ غرفة بجانب بيت جاره الخ) (لا عبرة بزعمه أنه يسد عنه الريح والشمس الخ

٢٩٢ (تسد الكوة المشرفة على موضع النساء الخ) (إذا كانت الشبابيك تشرف على الأسطح الخ) (له تعلية سطحه وان سهل الصعود الخ

٢٩٣ (له أن يبنى بيتاى الجنيضة الخ) (له أن يبنى فى أرض الوقف بيتا الخ) (له أن يفتح فى حائطه كوة للضوء الخ) (فى جبر الآبى على السترة الخ) (يا أمرهم القاهى بينا حائط للسترة والنفقة الخ) (حائط مشترك بينهما

لا أحدهما أن يضع عليه جذوعا الخ) (ليس له أن يتخذ ستره أو يفتح كوة على جدار الخ) (جدار عليه جذوع لهما ليس لأحدهما أن يبنى عليه شيئا الخ) (جذوع أحدهما أكثر فلا تخرآن يزيد فى جذوعه الخ) (فيما إذا تعارضت بينة الخ) (لأحدهما على الحائط عشرة جذوع فلا تخرج جذع الخ) (صاحب الاتصال والتربيع أولى من صاحب الجذوع) (له أن يسفل جذوعه أن لم يضر بالحائط

٢٩٦ (لصاحب الجذع موضع جذعه والحائط لا تخر) (فى المنازعة فى الحائط) (يكفى الاتصال من جانب

٢٩٧ (صاحب اتصال التربيع أولى من صاحب الجذوع) (يرجح من جذوعه أسفل على من جذوعه أعلى) (لزيد مشرفة على بيت عمر وليس لعمر ومنعه عنها) (تدلت أغصان أشجاره إلى أرض الجار الخ) (اشتري بيت من سكة أخرى الخ) (ليس له تحويل بابيه من أعلى الدخلة) (له فتح باب آخر أعلى من بابيه الأول) (له فتح باب آخر فى الشارع) (له فتح باب آخر فى رقاق نافذ كى فيما كان له سد بابيه الجديد وفتح القديم إذا أقربه أهل المحلة) (استخرج حافوتان من داره وفتح له بابا فى طريق عام الخ) (فى السفلى والعلو) (إذا بنى صاحب العلو السفلى بأمر القاضى الخ

٣٠٠ (إذا هدم صاحب السفلى سفله يجبره صاحب العلو الخ) (ليس لذى العلو أن يضع جذعا حادبا الخ) (إذا أحدث ذو العلو بناء يضر بالسفل يهرم

٣٠١ (لا يجب تطيين سطح السفلى على واحد منهما) (يمنع ذو السفلى من فتح باب سطح علوه) (لا بد لا يجب لصاحب

السفل على تطيينه) (أو يرفع الإنخشاب الموضوعة بلاذن) (ليس له الدخال زوجها الاجنبى فى الدار) (لا يجوز ادخال الاجنبى فى الدار المشتركة) (عمر فى دار زوجته بلاذنها) (فى العمارة فى دارا الغير) (فعل بمحاطة الجار ما أوهنه يضمنه) (هدم جدار جاره فالجار بالخيار الخ) (يجبر الناظر على تعمير الحائط المشترك الخ

٣٠٢ (فى عمارة المشترك إذا بنى أحدهما) (بنى الحائط فى غيبة شريكه بلا أمر قاض الخ) (حفر الأرض للمجرى وتعميره فوق الحائط) (هدم بيت نفسه فأنه يهدم جدار جاره الخ) (قال أنا ضمن لك ما يهدم من بيتك) (إذا أذن لا تخرى بال كوي على حائطه الخ) (استأجر دارا وكب فيها بابا وغا قبالا اذن الخ) (له مسيل على سطح الجار فخرب السطح الخ

٣٠٣ (له مسيل على سطح جاره الخ) (له مر تقف تنزل أو ساخه فى قساطل الخ) (له أن يدخل أرض غيره ليصلح نهر نفسه) (قال اما ان تتركه يدخل ويصلح واما أن تفعل أنت بما لك

٣٠٤ (اتخذ جنيضة ملاصقة لجدار الجار الخ) (عليه اصلاح بالوعته) (يمنع مما فيه ضررين) (أراد أن يتخذ فى داره بستانا) (نهر جرى فى أرض قوم فخرب أراضيهم) (فى نهر الاوساخ إذا هدم بعضه) (يمنع من الدق الموهن بسبب حياكة العبي) (يمنع من احداث مدقة للثياب الخ

٣٠٥ (أحدث فى داره اصطيلا) (خربت الدواب جدار الجار بجوارقها) (التسبب انما يوجب الضمان عند التعدى) (يمنع من احراء أو ساخ داره فى المجرى المشترك) (اتخذ فى داره بالوعة

- فمنها حائط جاره لا يجبر على تحويلها
 ٣٠٥ (له حفر بئر للمطهرة في أرض داره
 وان زحاط الجار
 ٣٠٦ (عمر الدار المشتركة بلاذن بقية
 الشركاء فهو متطوع
 (تحررهم في مسئلة بناء الشريك
 في المشترك
 (ما اضطر الى بنائه لا يكون متبرعا
 فيه (ليس له أن يزيد في البناء على
 الحائط المشترك
 ٣٠٧ (وجل أزال طبلته فصار الجار يشرف
 من قصره على درج الرجل الخ
 ٣٠٧ * (كتاب الوصايا ومطالبه) *
 (الموصى له يملك الموصى به بالقبول
 (الفالج الذي لا يزداد مرضه كل
 يوم كالصحيح
 (وهب لوارثه في مرضه وأوصى له
 بشئ وأمر بتنفيذه الخ
 (تبرعات المريض في حكم الوصية
 (كل مرض برئ منه فهو ملحق
 بحال الصحة
 (الهبة بعد الموت وصية
 ٣٠٨ (وهب المريض شئاً لوارثه لا يجوز
 وله الرجوع
 (أوصى لاختوته وله أب أو ابن صحت
 (تصح الوصية بالسكنى ان خرجت
 الزقية من الثالث
 (أبرأت زوجه من مهرها وأوصت
 بتكفينها من مالها لم يصح
 (كفن المرأة على الزوج وان تركت
 مالا (اذا مات الموصى له بالسكنى
 تعود الدار الى ورثة الموصى
 ٣٠٩ (الوصية للوارث تصح حيث لا وارث
 سواه وكذا القتال
 (تركت زوجها وأوصت بصف
 مالها لاجنبي صح وللزوج ثلث التركة
 (أوصت لزوجها بغير مالها
 (أوصى بجميع ماله لاجنبي وله
 زوجة قلها السدس والباقي
 للاجنبي (أعتق جارية وأوصى
 بوصية وضاق الثالث عن ذلك
 (يبدأ بالفرائض والواجبات ثم
 بما دأبه الموصى
 ٣١٠ (فما اذا اجتمعت الوصايا وبيان
 تفصيل ما يقدم منها على غيره
 (في بيان ما اذا اجتمعت الوصايا
 وضاق الثالث عنها
 (حادثة الفتوى في هذا في زمن
 شيخنا المنقح رحمه الله تعالى
 أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابن من
 أبنائه الثلاثة جازوله الربع
 ٣١٢ (أوصى لاجنبي بكل ماله ولم تجز
 الورثة صحت في الثالث
 (أوصى بعشرة قروش لاسقاط
 الصلاة صحت (أوصت بثلاثة أساور
 متفاوتة لثلاث نسوة وضاع أحدها
 ولم يدالخ
 ٣١٣ (أوصى لرجل معين بدراهم
 لاسقاط صلته لا يجوز صرفها
 لغيره (أوصى بشجرة في بستان
 يصح (أوصى بأرض لا يدخل ما فيها
 من الزرع تبعا
 (تصح وصية الذي لاخ له مسلم
 (تصح الوصية للانيام ولا يشترط
 القبول (أوصى للجنين يصح
 (يعتبر قبول الوصية وردها بعد الموت
 (أجاز الورثة الوصية بما زاد على الثالث
 بعدموته ثم رجعوا ليس لهم ذلك
 ٣١٣ (لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة
 بعدموته
 ٣١٤ (لا تصح اجازة الورثة في حياة الموصى
 وبعد تصح ولا رجوع (اذا أقر لوارثه
 بعين وصدقه بقية الورثة في حياته
 لا حاجة الى التصديق بعد الموت الخ
 (مريض تصرف ووارثه حاضر
 (أوصى لمديونه الاجنبي بماله عليه
 من الدين يصح (اتمت فهي لك
 يكون وصية
 ٣١٥ (تعليق البراءة بخطر لا يصح (الوصية
 للمسجد تصح (استقرض المريض
 بعناية الشهود فهو كدين الصحة
 (أوصى بثلث ماله وله دين وعين
 (أوصى لوارثه ولا جنبي صحت في
 حصة الاجنبي
 ٣١٦ (البيع في المرض للوارث لا يجوز
 ولو بمثل القيمة (اقرار المريض
 للوارث ولو بقية دينه باطل
 (تصح الوصية لأم ولده بخلاف
 الاقرار لها بدين (تفقد المحاباة
 والهبة من الثالث (أوصى للجماعة
 بثلث ماله وله تركة ومال قبل رجل
 فمن للجماعة الدعوى عليه
 ٣١٧ * (باب الوصى ومطالبه) *
 (لو كان الاب متافا مال ابنه ينصب
 القاضى وصيا ينزع المال منه
 (لا يكاف الوصى الى البيعة على دفع
 الوصية في المبرات (الوصى يصدق
 به يمينه فيما سطر عليه شرعا (قال
 أنفق عليك مالاك والنفقة نفقة
 المثل يصدق بيمينه
 ٣١٨ (اذا لم يعامل الوصى على مال
 القاصر لا يلزمه مراعاة لانه ربا
 (لا يجبر الوصى على التجارة في مال
 الصبي (يقبل قول الوصى بيمينه في
 نفقة المثل (للوصى أن ينفق على
 اليتيم من مال اليتيم الخ (اذا كان
 المفروض لا يكفي القاصر الخ (ادعى
 انه دفع مال اليتيم له بعد بلوغه الخ
 (ادعى الاب بعد بلوغ ابنه انه أنفق
 المال عليه الخ (وكيل الوصى يقبل
 قوله بيمينه الخ (للوصى أن يوكل غيره

<p>(حيلة عزل الوصى المحتار أن يدعى على الميت ديناً الخ) (القاضي إذا اتهم الرصى بخبرجه عن الوصاية</p> <p>(في الوصى إذا ادعى ديناً أو عيناً على الميت ٣٣٢ (لا يضمن الوصى ما هلك من الديون (للوصى أجر مثل عمله</p> <p>(في الوصى أن لم يجعل له الميت أجره الخ (في تحقيق مسألة أخذ الوصى الأجرة ٣٣٣ (ليس للقاضي نصب على ناظر الوصى الخ (لا يتصرف القاضي مع وجود الوصى الخ</p> <p>(ليس للقاضي عزل الوصى ولا أن يدخل معه غيره الخ (وصى الأب مقدم على وصى الأم (للوصى استرداد الدراهم التي دفعها الخ (إذا ثبت خيانة الوصى يعزل وتزول الأمانة الخ (بالجنون والعته تعود الولاية إلى الأب (للوصى التصرف بدون رأي الناظر وعلمه (المشرف أي الناظر ليس بوصى به يفتى (يضمن الوصى أن تصرف بدون معرفة الناظر</p> <p>(لا يملك قاضي البر نصب الوصى (وصى أبي الصغير أولى من الجد (الجد أولى من الأم (للقاضي أن يحاسب الامناء</p> <p>(إذا كبر الصغار لهم محاسبة الوصى ولا يجبر (إذا كان للصغير أب فقاره ضمنون كعقار اليتيم (شري داراً ثم ظهر أنها وقف الخ (دفع غريم الميت إلى الوصى برئ (قبض الديون للوصى لا للورثة</p> <p>(إذا قضى الوصى ديناً على الميت الخ (للوصى إقامة البيعة أو تحليف الورثة على الدين (أوصت الرجل ثم ادعى آخر أنها أوصت إليه (بطل فعل أحد الوصيين كملتولين</p>	<p>في حجر أمهم باعث بناء حائون لهم) (كافل اليتيم يجوز بيعه وشرائه (يصح بيع العلم حنطة يتيماً هو في حجره ٣٢٥ (تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم (من يعول اليتيم له بيع مالاً بدونه الخ (ادعى ديناً على ميت له ورثة الخ (قضى الوارث دين الميت ثم ظهر غريم آخر الخ (في صحة بيع الوصى العقار</p> <p>(إذا قضى الوصى أو الوارث من ماله ٣٢٦ (دين الميت الخ (في الوصى إذا كفن الميت من مال نفسه الخ</p> <p>(٣٢٧ (أنفق الوارث في أيام الميت من التركة الخ (كفنه الوارث بأكثر من كفن المثل الخ (فيما إذا كفن الميت الوصى أو الوارث الخ (مان ولا شيء له فكفنه الحاضر الخ</p> <p>(٣٢٨ (كفن الزوجة بلا إذن فهو متبرع (قول الوصى معتبر في الانفاق الخ (للوصى على الميت دين له يبيع شيء من التركة الخ (الوصى إذا مات مجهولاً لضمات في تركته (في الأب إذا مات مجهولاً مال ولاده الخ (إذا مات الأب مجهولاً مال بنته يضمنه الخ (للوصى أن يؤجر اليتيم وسائر أمواله</p> <p>(٣٢٩ (ليس للوصى أن يقرض مال اليتيم لغيره (لورثه الأب أو الوصى مال اليتيم الخ (هل للوصى إعاره مال اليتيم (للأب عارة ولده (في إبراء الوصى غريم اليتيم (بيع الوصى إلى أجل جائز</p> <p>(٣٣٠ (لا يصح إقامة وصى على الخ (في تحقيق مسألة إقامة الوصى على الخ (إذا كان الجاهل مستلماً للمال ينزعه القاضي منه (إذا أوصى إلى فاسق يخبر به القاضي من الوصية</p> <p>(في الوصى المختار إذا ادعى ديناً لنفسه الخ (أن لم يبرهن الوصى عن دينه ولم يبرئ الميت الخ</p>	<p>(المعتوه كالمصبي (الوصى كالناظر ٣١٩ (لا يقبل قول الوصى فيما يكذبه الظاهر الخ (يقبل قوله إلا فيما يكذبه الظاهر الخ (ينبغي للوصى أن لا يضيق عليه الخ</p> <p>(أنفق الوصى من ماله ليرجع في مال اليتيم (إذا أنفق الوصى من ماله وأشهد الخ (٣٢٠ أنفق الوصى المال ثم استقرض وأنفق الخ (هل يشترط الاشهاد للرجوع عما أنفق من ماله</p> <p>(٣٢١ (عرد اليتيم بأذن وصيه له الرجوع (قال أمرني الوصى بالانفاق وصدقه الوصى الخ (أراد الوصى الاستدانة على الصغير جاز (في امرأة وصى على أولادها (وصى الوصى وصى في التركتين (الولاية في مال الصغير لا يبيعه ثم وصيه (وصى الوصى له أن يوصي وهكذا</p> <p>(٣٢٢ (جعله وصياً على أمته ودابته (بيع العروض من الحفظ بخلاف العقار (وصى إليه في شيء خاص يكون وصياً الخ (لو وكيل بعد المات وصى الخ (وصى القاضي يقبل التخصيص الخ (جعله وصياً على ثلث ماله صار وصياً عاماً</p> <p>(٣١٣ (في بيع الأب عقاراً للصغير الخ (إذا كان الأب مستوراً أو مجزواً جاز بيعه الخ (للوصى بيع العقار لحاجة النفقة (لا يملك الوصى بيع العقار بلا مسوغ شرعي (بيع العقار بلا مسوغ باطل لا فساد</p> <p>(بيع الوصى بغيب فاحش الخ (٣٢٤ (للوصى بيع الشجر بلا مسوغ (الشجر ليس كالعقار (البناء والنخل ليس بمن العتار (البناء والنخل من المنقول (لأب أن يشترى له منه بناءاً للصغير (البناء حكمه حكم المنقول (أيتام</p>
---	--	---

(أوصى إلى رجل ثم أوصى إلى آخر)
 فهما وصيان (وكل أحد الوصيين
 إلا سخر جاز أنفراد الوكيل
 للجد البيع لقضاء دين الميت الخ
 ٣٣٧) (اشترت لاولادها القاصرين من
 أبيهم بمالهما صبح البيع
 (صرف الوصي مبلغا من مال اليتيم
 بحسبه) (فهيأ يأخذ القضاة من
 الاوصياء ويسمونه محاسبة الخ
 (الوصي اذا سافر بمال اليتيم
 والطريق يخوف يضمن) (للأب والجد
 والوصي بيع مال الصغير بمثل القيمة
 (لو دى خلط النفقة في ماله لو خير الخ
 (قرار الوصي على الميت غير جائز
 ٣٣٨) (في اقرار الوصي على الميت بدين أو
 عين الخ) (ظاهر للقاضي بغير
 الوصي أصلا الخ) (أوصى إلى رجل
 أن يقضى دينه الخ) (اذا قال في مرضه
 اقض ديني أو نفذ وصاياي الخ
 (قال سلمت اليك أولادي وقوى
 بلازمهم الخ) (الوصي له قبض ودبعة
 الموصى) (للقاضي أن ينصب وصيا
 عن الوارث الخ) (القاضي يملك
 اقراض مال اليتيم الخ
 ٣٣٩) (ليس للوصي أن يستقرض مال
 اليتيم لنفسه) (القاضي يملك الاقراض
 الخ) (لا يلزم الربح في مال اليتيم من
 غيره ماله الخ) (لا يجبر الوصي على
 التجارة) (دفع دراهم لكتابة صل
 الفراغ ليتيم له ذلك
 ٣٣١) * (كتاب الفرائض ومطالبه)
 (لبنت العم العصبية الثلثان الخ
 ٣٤٠) (الصحيح أن ولد العصبية أولى
 بالترجيح الخ) (الصحيح الصريح أقوى
 من الصحيح الاتراحي
 ٣٤١) (كتب ظاهر الرواية خمسة (زوجة
 وابن أخ لام و بنتا عم عصبية زوجة

وان أخ لام وابنا أخ آخر لام الخ
 (زوجة وأولاد أخ لام وأولاد أخت
 لام) (زوجة وبنت أخت شقيقة وبنت
 أخت لام (بنت أخ شقيق وبنت
 أخت شقيقة (بنت أخت شقيقة
 وابن أخ وبنت أخت لام
 ٣٤٣) (ثلاثة أولاد أخ لام وابن وبنت
 أخت شقيقة الخ) (زوج وابن خال
 شقيق وابن و بنتا خالة شقيقة (ابن
 ابن عمه وابن بنت عمه أخرى الخ
 ٣٤٤) (يقسم على أول بطن يختلف (ابن
 خالة وبنت خال (زوج وبنت ابن
 عم شقيق الخ
 (ابن بنت عمه وابن وبنت خالة شقيقة
 (خال وخالة) (ابنا أخت شقيقة وبنتا
 أخت شقيقة (زوجته بنت عم عصبية الخ
 ٣٤٥) (ثلاث بنات أخت شقيقة وبنت
 أخت لاب (أربع بنات أخ شقيق
 وبنت أخت شقيقة (بنتا أخ شقيق
 وأربع بنات أخت شقيقة
 (ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق
 (ابن ابن بنت أخ وبنتا ابن عم الأب
 (اصناف ذوي الارحام أربعة
 ٣٤٦) (لا يرث أحد من الصنف الثاني
 وهناك أحد من الاول
 (بنت عمه لابوين و بنتا ابن أخت لام
 (ابن ابن أخت وعمه
 (بنت عمه و بنتا خال (زوج وابن
 خال شقيق الخ) (خمس بنات أخوات
 شقيقات و بنت عم الخ
 (بنتا أخت شقيقة وابن بنت الخ
 ٣٤٧) (زوج هو ابن ابن ابن خال
 شقيق وبنت خالة لام (ابن عمه
 لابوين وبنت خالة لام (زوج هو
 ابن خال لابوين وابن وبنت خال
 آخر الخ) (ثلاثة أبناء خال أحدهم
 زوج وبنت بنت عم (بنتان وابن أخ

شقيق و بنتا ابن أخت شقيقة وأخ لاب
 ٣٤٨) (الاخت الشقيقة لا يعصبها الاخ
 لاب الخ) (الاخت لاب لا يعصبها الاخ
 الشقيق بل يحجبها (اخوة لاب وأم
 حامل من غير أبيه (لا عبرة باخبار
 النساء بوجود الحمل في حق الارث
 ٣٤٩) (ماتت عن زوج وبنتين وأب
 (أب وجددة أم أب وجددة أم أم أم
 (ابن ابن خالة وأقر بان فلان ابن عمته
 (أقرب بأخ وله عممة أو خالة الخ
 (ماتت عن اخوات وابن ابن عم الخ
 (ماتت عن زوجة حامل وعن أخت
 شقيقة الخ) (ادعت الزوجة أن زوجها
 ملكها أمتعة معلومة (فيما يوقف للعمل
 ٣٥٠) (أقرت الزوجة أن هذا الممتاع
 اشتراه الزوج
 (لا يكون استمتاعها بما اشتراه
 الزوج دليلا على انه ملكها ذلك
 (وقع السقف على زوجين ولم يدر
 أيهما مات أول مات عن زوجة معتقة
 وأخت معتقة الخ) (المدبر لا يرث
 (اختلاف الدار مانع في حق أهل
 الكفر الخ) (اذا كانت الام حرة
 الاصل فلا ولاء لاحد على ولدها الخ
 (ينتقل الولاء لابن عم المعتق دون
 بنت المعتق وأخته
 ٣٥١) (لاميراث لعصبة عصبية المعتق
 ٣٥١) (مسائل وفوائد شتى من الحفظ
 والاباحة وغير ذلك ومطالبه) *
 (ترجمة هبة نا أبي مسلم الخولاني قدس سره
 ٣٥٢) (بني حانوتا بحسب حانوت غـ يره
 فكسدت الاولى لاشئ عليه
 (بعث شعاعا إلى مسجد في رمضان
 للامام أخذ الباقي منه الخ
 ٣٥٣) (لا يلزم الوفاء بالوعد شرعا
 (الخولة بالاجنية حرام الا في ثلاث
 (يجوز النظر إلى المحارم

<p>اشارة الى ضعف ما قالوا (وظيفة العوام التسلك باقوال الفقهاء وأفعالهم) (لا اختيار للعامة في أقوال الماضين (كل نص يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ أو التأويل (يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل (في معنى التعصب والصلابة (يباح الكذب لأحياء حقهم وودفع الظلم عنه (لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية (مرعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة (في تقبيل الخبز (في أخذ العهد عن المشايخ الصوفية في ذم عالم المنطق (كان العزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء (فيما اذا لم يوجد نص عن أبي حنيفة (لا يجب على الفقيه الاجابة عن كل ما يسئل عنه (كان أبو حنيفة ربما لا يجب عن مسئلة سنة (من أفق الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون (في سبب وضع التاريخ</p>	<p>٣٦٠ (يخاصم ضارب الحيوان لأبوجهه لأبوجهه الأبوجهه (في الانتقال من مذهب الى مذهب ٣٦١ (في سبب تحول الطحاوي عن مذهب الشافعي إلخ (في منع دخول المسجد ونحوه لمن أكل الثوم ونحوه (في حكم قتل الجراد) ٣٦٢ يجب قتل الآدمي المؤذي فضلا عن غيره ٣٦٣ (في الامر بالمعروف (في حديث وفروا للمعصية وأحفظوا الشوارب (قد يرجع تحسين الهيئة الى الدين (في أحياء أبوي المصطفى حتى آمنابه صلى الله عليه وسلم ٣٦٥ (فضلته عليه الصلاة والسلام إلخ ٣٦٦ (في الرد على من أفق بحرمة شرب الدخان (في أن السماء أفضل إلخ ٣٦٧ (هل الليل أفضل من النهار (العرش أفضل من الكرسي والكرسي أفضل من السماء إلخ (في السؤال عن النخس والسعد (اذا ذكرنا ثلاثة أقوال فالراجح هو الأول أو الثالث (كل مباح يؤدي الى زعم الجهال سنية أمر أو وجوبه فهو مكروه (لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ (في لفظ قالوا</p>	<p>(له النظر الى محرمه رضاعا (اشترى جاريتهين زعمتا أنه ما اختان (يحرم لبس الحرير ٣٥٤ (لا تصح اجارة آلات اللهو (في سماع الآلات المطربة ٣٥٥ (في تحريم مسألة لبس الاحمر ٣٥٦ (نقل الزاهد لا يعارض نقل المعتبرات (لا عبرة بنقل الفتاوى اذا عارضها نقول المذهب (العمل بما عليه الاكثر ٣٥٧ (في وضع السور على القبور (منع العلماء تعليم الاطفال في المساجد إلخ (اجمع العلماء على ان الدعاء للاموات ينفعهم ٣٥٨ (اختلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن (لائحة اثلاثة على وصول ثواب القراءة للميت إلخ (في قول القارئ اجعل ثواب ما قرأته زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (اذا عيب أحد على طاعة فلن علمه نظير أجره (في اهداء ثواب القراءة الى النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥٩ (من البرع المذكرة بقاد القناديل الكثيرة (كانت سنة السلف أن يقدموا جلة الألوان دفعة إلخ (في تحريم العناء</p>
--	---	--

* (تمت) *

* (فهرسة الجزء الثاني من الفتاوى الخيرية التي هاشم الفتاوى الحامدية) *

<p>٢ * (كتاب أدب القاضي ومطالبه) *</p> <p>(مطلب في وقت ثبت لدى قاض ربه لامرأة فادعاه رجل ومنع منه ثم ادعا ابنه هل يمنع من ذلك)</p> <p>(مطلب اذا انقض قاض حكم قاض قبله ورفع الى ثالث ينفذ الثالث قضاء الاول)</p>	<p>شافعي ففسخ النكاح ليس للقاضي الحنفى نقضه ولا للمفتى الحنفى ان يبقى بحقه</p> <p>(مطلب في امرأة تركها زوجها حاليتها من الفراق والنفقة فرقت أمرها الى شافعي ففقهى بالفرقة ليس للحنفى نقضه)</p>	<p>(مطلب اذا مات وعليه ديون وله ثلث بيت يأمر القاضي ببيعه فان امتنع الوارث يبيعه القاضي الخ)</p> <p>(مطلب اذا كان بعض العقار وقفا وبعضه ملكا فان بيع الملك فبقيته الشفعة (٢٣) مطلب أرض الخراج والعشر ملوكة يجوز بيعها ووقفها وتورث وأما أراضى بيت المال لا يجوز وقفها ولا بيعها (مطلب اذا طلب المالك القسمة مع الواقف يجاب لذلك)</p>
<p>٣ (مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحيحة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه)</p>	<p>(مطلب اذا حكمكم القاضي بمنع الشفيع لتخلف شرط لا يجوز نقضه)</p> <p>(مطلب اذا منع السلطان قضائه عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يستمر ذلك)</p>	<p>(مطلب اذا حضر المدون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحال حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٤ (مطلب اذا حبس بدين وظاهر للقاضي انه لا مال له اطلاقه من غير حضور خصمه بعد أخذه كفيلا بنفسه)</p>	<p>(مطلب القضاء يتخصص بالزمان الخ)</p> <p>(مطلب اذا ولي ليحكم بمذهب أبي حنيفة فحكم بغيره يكون مختافا ولا ينفذ)</p>	<p>(مطلب لاضمان على السجنان اذا هرب المدون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحال حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٥ (مطلب يقبل القاضي البيعة على الافلاس)</p>	<p>(مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشهادة رجلين غير معتبرة)</p>	<p>(مطلب اذا مات المدون من الحبس (مطلب في رجل مات في غير بلده وله ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيلها مع وجود أبيها فطلقها ثلاثا فزوجها أبوها قبل المحال حكم الشافعي بفسخ النكاح نفذ حكمه وارتفع الخلاف)</p>
<p>٦ (مطلب لا يعد الفقيه غنيا بشيابه وكذلك بمنزله)</p>	<p>(مطلب اذا كان المدين الاجترأ بدون ثيابه البقي يلبسها يبيعها القاضي وكذلك العقار و يبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال)</p>	<p>(مطلب اذا كان المدين الاجترأ بدون ثيابه البقي يلبسها يبيعها القاضي وكذلك العقار و يبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال)</p>
<p>٧ (مطلب اذا أمكن المدين الاجترأ بدون ثيابه البقي يلبسها يبيعها القاضي وكذلك العقار و يبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال)</p>	<p>(مطلب اذا كان المدين الاجترأ بدون ثيابه البقي يلبسها يبيعها القاضي وكذلك العقار و يبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال)</p>	<p>(مطلب اذا كان المدين الاجترأ بدون ثيابه البقي يلبسها يبيعها القاضي وكذلك العقار و يبيع كل ما لا يحتاج اليه في الحال)</p>
<p>٨ (مطلب تطيين الباب على الحبوس لا يجوز كما لا يجوز الضرب)</p>	<p>(مطلب اذا نضب انقاض أميننا لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر لا يكون كالتقاضي الا اذا قال له جعلتكم أمينا الخ)</p>	<p>(مطلب اذا نضب انقاض أميننا لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر لا يكون كالتقاضي الا اذا قال له جعلتكم أمينا الخ)</p>
<p>٩ (مطلب اذا زوجها وكيلها وهو غير ولي بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول بها فطلب مهر المثل عند قرض شافعي ففقهى بذلك لعدم صحة نكاح عنده ليس للحنفى نقضه)</p>	<p>(مطلب اذا فسح قاض النكاح لمسه الزوج لا ينقض الخ)</p>	<p>(مطلب اذا فسح قاض النكاح لمسه الزوج لا ينقض الخ)</p>
<p>١٠ (مطلب حين غاب عنها زوجها مدة مائة سنة فمات الامر ان نائب</p>	<p>(مطلب حكم لشافعي لا يعد حكما الا اذا وقع بعد دعوى صحيحة)</p>	<p>(مطلب حكم لشافعي لا يعد حكما الا اذا وقع بعد دعوى صحيحة)</p>
<p>١١ (مطلب حين غاب عنها زوجها مدة مائة سنة فمات الامر ان نائب</p>	<p>(مطلب حين غاب عنها زوجها مدة مائة سنة فمات الامر ان نائب</p>	<p>(مطلب حين غاب عنها زوجها مدة مائة سنة فمات الامر ان نائب</p>

٢٧ * (باب التحكيم ومطالبه) *

(مطلب اذا حكم العنين وزوجته رجلا فاجله سنة صم

٢٧ * (باب خلل المحاضر والسجلات ومطالبه) *

(مطلب خلل المحاضر والسجلات

٢٨ (مطلب المحضر اذا لم يستوف

الشروط لا يعتبر (مطلب في

المحضر المستوف للشروط

(مطلب في محضر مضمونه ان دار

٤٢ فلان انه قدم جدارها وله ميازيب

٤٣ مركبة عليه تسيل على الزقاق فاذا

أذله الحاكم بالعمارة على الاسلوب

المرقوم بمجرد ذلك لا يعتبر اذنه

٢٩ (مطلب ليس لصاحب الميزاب ان

يرفع ميزابه أو يسفله الخ

٣١ (مطلب الخطا لا يعتمد عليه ولا يعمل به

(مطلب جذا الكرم

٣٢ (مطلب التحالف

٣٣ (مطلب محضر في الشركة

٣٤ (مطلب الامانة لا تجوز انقصا

٤٤ بها ولا ينوب قبضه عن قبض المبيع

٣٥ (مطلب محضر في دعوى قتل

٣٦ (مطلب انقصا يجري على فرائض

الته والاحتياط واجب فيه

٣٩ * (كتاب اشهادات ومطالبه) *

(مطلب الشهادة عن الجرح المجرد لا تقبل

(مطلب شهادة البائع أنه باع مالا

يملك غير مقبولة وعلى المدعي البينة

٤٠ (مطلب شهادة الفرد كالعدم وان

تم النصاب يسأل القاضي عن

عدا التهم سرا وعلنا وعن الخصم

أولم يضعن (مطلب شهادة الشريك

المفاوض غير مقبولة وكذا شهادة

شريك العنان والمالك ان كان

المشهود به مشتركا (مطلب شهادة

مشايخ البلاد وضمان الجهات

والعرفاء لا تقبل (مطلب شهادة ٤٩

البروز لا تقبل ولا تحل ذبا تهم ولا

منا كتهم كالجوس

(مطلب اذا رجع الشهود يعزرون

وشروط صحته أن يكون لدى قاض

(مطلب شهادة الاعمى غير مقبولة

ولو فيما يثبت بالتسامع (مطلب ٥٠

شهادة القروي والاعمى وأرباب

الصناعات الدينية مقبولة حيث

كانوا عدولا

(مطلب شهادة المتعصب غير مقبولة ٥١

(مطلب اليد لساكن الدار لمن

بيده مفتاح بيت منها ولا يثبت الملك

له بالشهادة أنه ذويد لتتووعها

(مطلب أدخل مهره الغير داره

وطاحونته فهلك في الشاغر

٥٢ تسمع البينة على اقراره بذلك

ويضمن (مطلب الشهادة على الاقرار

بالعصب مقبولة (مطلب شهادة

اليهود على النصراني وللعكس

مقبولة (مطلب في اثبات شهادة الزور

(مطلب شهادة فرعين مع أصل ٥٤

مقبولة آخر

(مطلب شهادة من يدت منه العداوة

غير مقبولة (مطلب في حديث ٥٥

شهادة الزور

(مطلب الشهادة بانوقف بلا بيان

انواقف فيها خلاف والصحيح أنه

لا بد منه (مطلب في الشهادة ٥٦

بالتسامع بالوقف

(مطلب في الاشياء التي تقبل الشهادة

فيها بالتسامع (مطلب لو فسروا

للقاضي انهم يشهدون بالتسامع

لا تقبل شهادتهم

(مطلب شهادة الفقيد الذي يلقن ٥٧

المتسكنين مقبولة في أصل النكاح

وفي قدر المسمى من المهر

(مطلب اذا ردت شهادة الشاهد

لعدم العدالة ليس لمن ردها ولا لغيره

ان يقبلها (مطلب في الشهادة على

المخدرة وما فيها من الخلاف (مطلب

في شهادة من كانوا في عائلة واحدة

بعضهم لبعض

(مطلب لا تسمع شهادة المودع ٥٠

والمستعير والمستأجر قبل الرد (مطلب

شهادة التلميذ لستاده غير مقبولة

وكذا الاجير وكذا من في عياله

(مطلب في رجل وقف على نفسه

وأولاد الخ فادعى رجل أنه من أولاد

الواقف وأقام بيته على ذلك لا تسمع

(مطلب في الفرق بين الشهادة على ٥٢

الوقف بالتسامع والشهادة على

التسامع بالوقف

(مطلب في شهادة الاعمى في النسب ٥٣

(مطلب شهادة الاعمى غير مقبولة

وفها كلام طويل وخلاف

(مطلب لا يفتى بغير قول أبي حنيفة

وان صححه المشايخ

(مطلب يصح التعريف للمرأة من ٥٤

المحرم والاجنبي سواء كانت

الشهادة لها وعليها

(مطلب شهادة الراعي بالمالك لصاحب ٥٥

الداية مقبولة وكذا المودع للمودع

(مطلب شهادة العدو على عدوه

وعلى غيره وفي القضاء

(مطلب شهادة القيسي على الجاني ٥٦

غير مقبولة وكذا الخ

(مطلب في هذين شهدا على سندی

وبينهم عداوة وفي القضاء بشهادة

العدو (مطلب شهدوا رثان لو ارث

آخر بعين تقبل وتنفذ على الجميع

(مطلب تجوز الشهادة بالنسب ٥٧

والموت والنكاح والدخول وأصل

الوقف وان لم يعان وفيه كلام

(مطلب

<p>استعار شيئاً ثم ادعى المالك فيه لا تسمع دعواه (مطلب في واضع يده على عقار سنتين سنة ادعى رجلاً حصة فيه لا تسمع دعواهما (مطلب بشرط في دعوى العقار المرهون حضرة الراهن) (مطلب وادعى على المشتري أن البائع أجرأ ورهن منه قبل البيع لا تسمع الابحضره البائع (مطلب تقبل بينتهما إلى الزيادة إذا اختلفت مع زوجها في مقدار المهر (مطلب إذا أنكر المدعي عليه الوديعة وحلف ثم أقام المدعي بينة لا يعزز المدعي عليه) (مطلب حاصلة ان استئناف الدعوى بعد الحكم لا يقبل وان بينة الغيب الفاحش مقدمة (مطلب لا يقضي بالحتم والخط ولا يحلف عليهما بل على أصل المال (مطلب لا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين (مطلب جهزت ابنتها بجهاز ثم ماتت فادعى ورثتها العارية فالمدار على العرف (مطلب ادعت الام شيئاً من أعيان تركتها ابنتها أنه عارية فالقول للزوج (مطلب لو بنى المستأجر في حمام الوقف بالأذن فالقول في المقدار الذي صرفه للناظر بلا يمن (مطلب في مستأجر امرؤ حجة مشتملة على الادن بالبناء (مطلب اختلاف الزوجان في شيء فقال أعطيته لك بشئ وقالت هبة (مطلب باع لا تخر ثوباً فأنكر الشراء وادعى الهبة (مطلب في امرأة وقف أبوها أما كن ثم ادعت ان بعضها وقف أمها لا تسمع (مطلب في وروثة اقسيموا غلة كرم ثم ادعى أحدهم انه ملكه له أنوه</p>	<p>الوكيل بوكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق الخ (مطلب الوكيل بالبيع اذا مات مجهلاً لا يضمن (مطلب اذا وكله ان يزوجه ابنته من فلان بكذا ولا يعقد عليها الا بعد قبض النصف (مطلب إذا أمر أحد الاخوين أخاه أن يزوجه امرأة ويدفع مهرها عنه فدفع من مال مشترك له الرجوع بقدر حصته (مطلب وكل بنه في شراء عقار بعينه فاشترى لنفسه (مطلب انهم يقتل أخيه فامر أخاه ان يدفع مالا لحاكم السيادة (مطلب اذا عزل الناظر ينزل وكيله بقبض غلات الوقف (مطلب وكل آخر يقبض حقوقه وغلات عقاره فما نا الخ (مطلب الوكيل بالبيع لو باع بغبن فاحش فيه خلاف (مطلب أمر غيره ان يشتري بضاعة نسيته ويبيعها ثم يشتري بها شيئاً ففعل وربح فالربح للامر (مطلب وكل جماعة رجلاً في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف (مطلب وكلت البالغة أمها في قبض مهرها من زوجها فالقول للام في دفعه اليها (مطلب لا تجبس الام في دين ابنتها (مطلب لا يلزم الاب مهر ابنه الا اذا ضمنه (مطلب الدعوى ومطالبه) * (مطلب مات غير وارث فوضع تركته في بيت المال (مطلب ادعى انه ضرب مورثه بعصا ومات بضربه وادعى الاخوانه مع بعض ضربه ومات الخ (مطلب لو باع شيئاً وبعض أقاربه يطلع على البيع والقبض ثم ادعى المالك لا تسمع دعواه (مطلب اذا</p>	<p>(مطلب نفيس في تقسيم الشهرة الى حقيقيه وحكمية ٥٨ * (كتاب الوكالة ومطالبه) * (مطلب لا يجوز للاب أن يمنع ابنته من وكيل الزوج بنقلها وان منع يعزز (مطلب أراد الزوج السفر فقال أبو البنت تريد أن تتركها من غير نفقة ٧٠ فقال الزوج الخ (مطلب وكل أهل بلدة رجلين منهم في تعاطي أمور بادتهم ثم بعد مدة عزلوهما فتصرفهما بعد العزل غير صحيح ٧١ وقولهما فيه تفصيل (مطلب في تحقيق مسألة الوكيل بالقبض ٥٩ (مطلب لو استهلك الوكيل بالشراء مال الموكل ثم اشترى بمال نفسه ينفذ عليه ويضمن مال الموكل (مطلب دفعت لزوجهما صاغاً لبيعه وينفقه واختلاف في قيمة فاقول له ٦١ (مطلب في مسألة الوكيل بالقبض ٦٢ (مطلب في بالغسة وكلت زوجها في قبض ما قبضه الخ ٦٤ (مطلب لو ادعى الوكيل بقبض الدين القبض والدفع الى الموكل قبل العزل صدق وبعده لا لا بينة (مطلب الوكيل بالخصوص ممة لا يملك القبض وكذا لو اطلق الوكالة (مطلب وكلت رجلاً ان يقبض لها ما يخصها من الارث باجرة معلومة الخ ٧٤ (مطلب لو أمره ان يتصدق به على معين فحالف لا يضمن ٧٥ (مطلب المخدرة لها التوكيل بغير حصر وكذا اذا عجز عن الجواب ٧٦ (مطلب لو وكل رجلاً في خلع امرأته نفقها بعد عزله لا يصح ٦٧ (مطلب وكل رجلاً يبيع شيئاً وقال له لا تبعه الا بحضر فلان (مطلب</p>
--	--	---

- ٨٥ (مطلب في رجل ادعى على آخرانه تعدى على فرسه وركبها (مطلب بنى في أرض غيره وهو ساكن الخ (مطلب في رجل أقر على نفسه بمال ثم يعده ادعى أن بعضه قرض وبعضه بالخ
- ٨٦ (مطلب تنازع خارج وذو يد في بقرة الخ (مطلب في رجل ادعت عليه زوجته بعهرها المجل وقره ظاهر (مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول أنها لم تقبض مهرها المجل (٨٧) مطلب في رجل ادعى على آخر شاة وأنه غصبها (مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأتان له بالبيع الخ (مطلب ادعى ولادة الدابة في نكاح بائع بائعه الخ (مطلب تسمع الدعوى على العاصب وإن لم يكن المدعى الخ
- ٨٨ (مطلب ادعى للعاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقرته بائعه (مطلب في رجل اشترى غنبا كرم من راضع اليد ثم ادعى شخص على المشتري الغنم أن الكرم كرمه ويطالبه الخ
- ٨٩ (مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة مات أحدهم عن ثلاث بنين الخ
- ٩٠ (مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالا فظفر باثنين منهم تسمع دعواه عليهما (مطلب دعوى المالك لا تصح إلا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره (مطلب الاشتراء فيما لا يتجزأ أو يوجب التكميل
- ٩١ (مطلب برهن على غاصبه أنه ملكي لا تقبل (مطلب في ميت لا وارث له وعليه ديون لا بأس الخ
- ٩٢ (مطلب في رجل ادعى عقارا في يد
- خاله أرنا عن أمه وادعى الخال الشراء منها الخ (مطلب يشترط في كون كسب الابن للاب اتحاد الصنعة وعدم مال الخ (مطلب في رجل ساكن بيت أبيه ولا يعرف له مال مخصوص هل يكون الخ (مطلب في رجل مات وترك عقارا وزوجة وابنا وبناتا فادعى وكيل الزوجة أرنا ثم أقر للبنات بحصتها أرنا (مطلب في ميراث يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحبه الخ (مطلب في رجل ادعى شقشا أرنا في محدود جماعة فأجابوه بأننا اشتريناه من زيدوزيد اشترى من أبيك الخ (مطلب ادعى على عمه بتركة جده فقال كان أبوك في عيال أبي ومات قبله الخ (مطلب في حاصل فيه بيان من عليه البينة وبيان من يصدق بهينه (مطلب انقطع له أرض من بيت المال لا يكون خصما لمدعى ملكيتها (مطلب وكيل بيت المال لا يصلح خصما سواء ادعى أو ادعى عليه إلا بأذن السلطان (مطلب هل يكون المستأجر خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر قبله أو أنها ملكه (مطلب في رجل باع جارية فظهرت حاملا (مطلب باع الجد أبو الأب عقارا ليعتق بلامسوخ (مطلب اليد في العقار لا تثبت بتصادق المتداعيين (مطلب يشترط لصحة القضاء البينة من المدعى أنه في يد المدعى عليه (مطلب يشترط لصحة الشهادة بأن العقار في يد المدعى عليه المعاينة (مطلب مات المدينون عن أخوة لم يطالبوا بدينه (مطلب إذا أنبت
- الدين في تركة ميت لا بد من تحليفه أنه ما استوفاه الخ (مطلب إذا أقر بقبض الودعة لا يصدق في قوله أقررت كاذبا (مطلب اشترى كرمًا وتصرف فيه زمانًا وتلقته عنه ورثته (مطلب أقر الأب في حال صغرا بنته أنه قبض من الزوج مجمل مهرها ثم ادعت الخ (مطلب ادعى الزوج بعد بلوغها أن أباهما أقر بقبض مهرها حال صغرها وأقام بينة الخ (مطلب أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بذمته وأنه أبرأه من جميع الحقوق (مطلب حاصله أن القاضي لو حكم بصحة البيع لعدم ثبوت الغبن الفاحش ليس لا آخر أن يحكم بخلافه (مطلب حكم الحنفى في موقف بصحة الاستبدال بعد ثبوت مسوغاته ثم حكم آخر بعوده لجهة الوقف لا ينفذ حكمه (مطلب حاصله أن دفع الدفع مقبول وإن بينة البيع بالغبن الفاحش أولى من بينة البيع بمثل القيمة (مطلب حاصله أنه لا يعمل بمجرد الخط وليس من حجج الشرع (مطلب ادعى أنه دفع الجارة لناظر الوقف وبرهن ثم مات الناظر فطالب ورثته بمن المستأجر يحلف أيضا (مطلب ولدت غلاما ومات فادعى الزوج تقدم موتها وعكس ورثتها فالقول للزوج (مطلب تنازعت الزوجة مع وصي الأيتام فيما يصلح للزوجين (مطلب ادعى جاني الوقف المعزول على جانيه إلا أن أنه صرف سنة توليته زيادة فحصل من الوقف (مطلب جماعة يضر بون بالبندق

فاصابت بندقة توجه صغير
(مطلب دعوى النسب المجردة
لا تسمع) (مطلب اذا وجد المدعى
عليه بعد ثمانية خمس عشرة سنة
تسمع الدعوى عليه) (مطلب ضاع له
صندوق فيه اسباب فوجد بعضها
مع آخر فادعى الاخر انه اشتراه الخ
(مطلب اذا باع ضيعة ثم ادعى أنها
وقف لا تسمع دعواه
(مطلب رجل اشترى من جماعة
نصف كرم أرضه سلطانية ثم ادعى
وقفه لا تسمع) (مطلب وقف البناء
والشجر من غير أرض الصفيح انه لا يصح
(مطلب ادعى على آخر أن هذا
المحدود الذي تحت يدي جار في وقتي الخ
(مطلب ادعى على امرأة قدر من
الدين وديعة وأقام بينة على اقرارها
بالوديعة تقبل) (مطلب اذا أقر القن
بجاية توجب الدفع لا يسرى على
مولاه) (مطلب مان عن أخت وعليه
ديون وأقرت الاخت بان تركته
تحت يدها تؤمر لا تخت بوفاء الدين
(مطلب اذا أرادت الورثة دفع الدين
وابقاء الزكاة لهم ذلك
(البينة على الاقرار بالغصب مقبولة
(مطلب في رجل أودع صندوقا عند
رجل وأودع رجلان عنده صناديق
ووضعها على الاول فاحترق البيت
(مطلب اذا أراد البائع رد الثمن
على المشتري مدعي انه زيف فأذكر
المشتري كونه هو قال قول للبائع
(مطلب اذا ثبت نكاحها في وجه
أبيها فادعت انها حينئذ كانت بالغة
تريد بطل الحكم الخ
(مطلب في بكر بالعدة ادعى زيد
نكاحها وعمر وادعى نكاحها
(مطلب ادعى على آخر أنه اشترى

منه وطلين بنا فأجاب بانى تسلطهما
لا وصلهما الى أبى
(مطلب خطبت لابنها بكر او دفعت
أمنته لا يؤمها فئات الابن عنها وعن
ابنى عم يدعيان أن المدفوع تركته
وادعت الخ (١٢٣) (مطلب اذا أتى
النائب لمستنيبه بما تجمد من معلوم
الحجج والسجلات فادعى قدر الزائد
لا تسمع (١٢٤) (مطلب أشهد
على نفسه في صحته انه ليس له عند
زيد حق ثم ادعى عليه بوديعة
لا تسمع دعواه) (مطلب في صلح مصادقة
(مطلب استأجرت بيتا ثم ادعت
أنه ملكها لا تسمع) (مطلب دعوى
الملك بعد الاستيلاء والاستيلاء لا تسمع
(مطلب في تنازع البيت اذا اختلف
فيه الزوجان
(مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم
أراد الخلف لا يلتفت اليه
(مطلب اذا ادعى رجل فرسا في يد
أولاد الغائب لا تسمع
(مطلب اذا مات أحد الشريكين
فادعى ورثته على الآخرانه كفل
ثمن المبيع لا تسمع دعواهم) (مطلب
استقرض بعض متكلمي القرى
مبلغا من عمرو ودفعوه لزيد المقاطع
فطلب عمرو المبلغ منهم فأجابوا الخ
(مطلب محضر حاصله ان التوكيل
لا يدخل تحت الحكم
(مطلب دفع لابنه مالا يتجر فيه فبيع
منه واشترى أو اتى بغير إذن أبيه ومات
الاب بعد اقراره ثم ادعت بقية الورثة الخ
(مطلب دعوى الوارث على الوصي
دارا أنهم من تركته والده بعد اشهاد
على نفسه أنه الخ مسموعة
(مطلب اذا تصادق الاب مع زوج
ابنته المتوفاة أنه قبض ما يحصه وما

يخص أمها فهو هذا لا يمنع الام من
الدعوى (مطلب دعوى الارث بعد
الاستيلاء والشرع مقبولة
(مطلب ادعى على آخر مبلغا من ثمن
قاش فادعى المدعى عليه وصول كذا
منه ثم أقام بينة ان المدعى قال الخ
(مطلب دعوى البراءة عن الاعيان
غير مقبولة لان البراءة عنها لا تصح
بخلاف البراءة عن دعواها) (مطلب
ادعى على جماعة من أهل الذمة مبلغا
فرضا فانكروا فلفهم الحاكم لعدم بينة
معه ثم ادعى عليهم آخر ان المال الخ
(مطلب لو وضع القاضي المدعى
عن دعواه بموجب الشرع ثم أراد
المدعى استئنافا عند آخران أتى بهامع
دفع تسمع وان كانت عين الاولى لا تسمع
(مطلب في حائط بين شخصين تنازعا
فيها ولا بينة لهما ولا أحدهما بنين
متصل تربيعا على وجه التثريك
وللا آخر عقد عليها فالخائط
لصاحب التربيعة (مطلب سفل
انهدم وصاحب العلوي يريد البناء الخ
(مطلب لو أراد صاحب العلوان
يبني في علوه بناء لا يضر بالسفل له
ذلك (مطلب يمنع مرر صاحب
العلوان صاحب السفل (مطلب
في ذي يد وخارج تنازعا في بريمة
فادعى ذواليد الخ
(مطلب ادعى الخارج محدودا على
ذي يد أنه باع له بالوكالة عن الغائب
فاسكر ذواليد الخ
(مطلب صلح بعض الورثة وأشهد
على نفسه وأبرأ عما ثم مات
والآن أولاده يدعون الخ
(مطلب أثبت العيب في عيبة
البائع عند قاصر واختار الفسخ ثم
أقام بينة بذلك عند قاض آخر بوجه

البائع (مطلب في وكيل أقر على موكلته أن لا استحقاق لها مع غيرها والعمان ينكران وكالة المقر)	١٥٩	وبحسبه تغير صحيح * (كتاب الصلح ومطالبه) *	وصل الخ (مطلب استأجر ورحى ماء بشرط دووان الحجر الجاسي ولم يدر لقلة الماء (مطلب اذا كان في أرض التيماري بئر منهدم يجوز له اجارتها (مطلب شرط لحالة ابنته نصف مهرها لاجل تربيتها (١٨٤) مطلب وجل يخرج الماء من بئر ويسقى بقرا القرية شرط على كل رأس مقدار من الحنطة	١٨٣
(مطلب لا تسمع دعوى زوجة الميت بمهرها على مدبره ومودعه وشريكه)	١٤٥	(مطلب استعراق التركة بالدين يمنع صحة الصلح عنها وكذا القسمة)	(مطلب ليس لاحد المتخارجين الخ (مطلب تسمع دعوى الخ ما قبله بلا فصل	١٨٥
(مطلب اذا اختلف المتبايعان في الثمن وعجز عن اقامة البينة الخ)	١٤٦	* (كتاب المضاربة ومطالبه) *	(مطلب اجارة القرى والاراضي التي في أيدي الزارعين لياخذ المستأجر من الخراج الحاصل الخ (مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٨٦
(مطلب ادعى ساكن الدار تبرعا ان النخل انذى فيها ملكه فالقول الخ)	١٤٧	(مطلب اذا قبض الاب بمجل صدق ابنته الصغيرة ثم مات فارادت الرجوع في تركته فادعى الورثة الخ)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٨٧
(كتاب الاقرار ومطالبه)		(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب بئر بين بالغ و يتيم أجره البالغ باذن الولي يلزم مدفع الخ (مطلب قبض أجره ما أجره المعزول للممتولى لاله (مطلب الافلاس عذر تقسغه به الاجارة والقول للمستأجر في الافلاس	١٨٨
(مطلب أقر لا تخربان له عنده طبخة زيت صحصا ابونا واستراهما منه بقدر معلوم ثم تعلل أنه اشترى منه مالا الخ)	١٤٨	(مطلب اذا قبض الاب بمجل صدق ابنته الصغيرة ثم مات فارادت الرجوع في تركته فادعى الورثة الخ)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٨٩
(مطلب أقر في مرض الموت لعير وارث بين محبط (مطلب أقر قبض الثمن فنت المقر له فادعى المقر عى وزنته لم يقبض الكل واحتجوا عليه باقراره فطلب عينهم)	١٤٩	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٠
(مطلب لا قراو به الارض اقرار الخ)	١٥٠	(مطلب اذا قبض الاب بمجل صدق ابنته الصغيرة ثم مات فارادت الرجوع في تركته فادعى الورثة الخ)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩١
(مطلب اخبار القاضى بالقضاء باطل وكذا لو شهد في حكمته الخ)	١٥١	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٢
(مطلب أقر المريض مرض الموت باستثناء ثمن ما باعه صح (مطلب أقر الوكيل بالشراء يقبض المبيع من الوكيل بالبيع صح (مطلب ابراء المريض مرض الموت وارثه غير صحيح)	١٥٢	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٣
(مطلب اقرار الرجل لوارثه في حل الصحة صحيح)	١٥٣	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٤
(مطلب قالت لا استحق في متركات أبي حنيفة ثم ادعى ورتها الخ (مطلب اقرارها قبض المهر قبل انعقد صحيح بخلاف اقرار الوكيل بالنكاح)	١٥٤	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٥
(مطلب لا يثبت نسب ولد الامه بقول السيد ووطئها)	١٥٥	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٦
(مطلب اقرار من بوجه اصفرار)	١٥٦	(مطلب اذا سرفت الوديعة والمودع يحفظها بما يحفظه ماله لا ضمان عليه)	(مطلب اشترى رجل جلود ابعاله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لها نصف الربح	١٩٧

١٩٣ (مطلب اذا استأجر أرض الوقف ليغرس فيها ويكون الغرس له فهو له ولو العرف بخلافه)	٢٢٤ (مطلب اما ان تقر لي بكذا والا أقول للظالم القلاني)	معين ثم زاد عليه فهلك (مطلب اذا استأجر رجلا ليعمل بها ما يخصها من ارض أبيها وبأبشيرة نكاحها صحت ان ذكرت مدة	٢٢٥ (مطلب باعت في مرض موتها مكرهة وخلفت ابنا صغيرا
١٩٤ (مطلب استأجر ذميا لتعمير ما تهدم من البئر بشرط أنه مهما حدث في البئر فهو قائم به وكفله ذمي آخر بذلك (مطلب دفع لا خربيتا يسكنه ويرمه ففعل ثم أخذه	٢٢٥ * (كتاب الحجر ومطالبه) *	٢٠٦ (مطلب استأجر أرض وقف مدة سنين للغرس وانتهت المدة والغرس	٢٢٥ * (كتاب الحجر ومطالبه) *
١٩٥ (مطلب اذا وقعت الاجارة على حصة غير معلومة كانت فاسدة (مطلب اذا استأجر بغلا يحمل عليه قدره لرقيقه لا شغاله بحماره فهلك	٢٢٧ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مسرفا	٢٠٨ (مطلب رجل ربي شخصا وصار الشخص يخدمه ويتجره فيكافئه الربى	٢٢٧ * (كتاب الماذون ومطالبه) *
١٩٦ (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدة لا يجب (مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعدد شجر وغنم لا يجوز (مطلب استأجر متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح	٢٢٧ * (كتاب الغصب ومطالبه) *	٢٠٩ (مطلب أجرح طاحونا لرجل ثم أجرها لا تخو قبل ان تضع مده الاولى	٢٢٧ * (كتاب الغصب ومطالبه) *
١٩٧ (مطلب الاستئجار والمقاطعة على ما يتحصل من قرية الوقف من خراج وعدد شجر وغنم لا يجوز (مطلب استأجر متحصلات الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح	٢٢٨ (مطلب اذا استأجر من شريكه حصة في شجرة الزيتون المشتركة بينهما فالاجارة باطلة	٢١٠ (مطلب اذا استأجر من شريكه حصة في شجرة الزيتون المشتركة بينهما فالاجارة باطلة	٢٢٨ (مطلب اذا استأجر من شريكه حصة في شجرة الزيتون المشتركة بينهما فالاجارة باطلة
١٩٩ (مطلب ضمن رجل قرية بيت المال ممن له ولا ينهاه مات وولي غيره يبرأ أهل القرية بالدفع اليه	٢٢٩ (مطلب من خدع امرأته رجل يجلس حتى يرد لها أو يموت في الحبس	٢١١ (مطلب استأجر سفينة لمل غلال الى محل معلوم ويجعل الخ	٢٢٩ (مطلب من خدع امرأته رجل يجلس حتى يرد لها أو يموت في الحبس
٢٠٠ (مطلب اذا اتفق على الزرع بعملهما وبقرهما وبذرهما سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة الخ	٢٣٠ (مطلب ليس له ان يحرق من ارض الوقف الا بقدر حصته	٢١٣ (مطلب يشترط في الاجران كان من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتنازع آخرا على عشرة قروش فاجر المرتهن باذنها الخ	٢٣٠ (مطلب ليس له ان يحرق من ارض الوقف الا بقدر حصته
٢٠١ (مطلب أجروا عشرين عقدا كل عقد ثلاثين سنة وشروطا الخراج على المستأجر ثم ماتا	٢٣١ (مطلب لا شيء في جنين البهيمة بل يجب نقصان الام	٢١٥ (يدخل الصهر يجر في استئجار الساحة	٢٣١ (مطلب لا شيء في جنين البهيمة بل يجب نقصان الام
٢٠٢ (مطلب جاء علة لهم عطاء في بيت المال يحالون به على قري ليأخذوه من متحصلات من قسوم وغير ذلك آخره ولو احدهم منهم فالاجارة باطلة	٢٣٢ (مطلب اراضى بيت المال لا يجوز بيعها ولا شفعة فيها	٢١٧ * (باب ضمن الاجير ومطالبه) *	٢٣٢ (مطلب اراضى بيت المال لا يجوز بيعها ولا شفعة فيها
٢٠٣ (مطلب استأجر أرضا بشرطها من صهر يباعها فانهدم انصهر يجر (مطلب تنفس الاجارة وقيل تنفس ينهدم مكان	٢٣٣ (مطلب يفسم المبيع على رؤس الشركاء والمشتري كواحد منهم	٢١٧ (مطلب استأجر طرا ترضع ولده الى ان يمضي	٢٣٣ (مطلب يفسم المبيع على رؤس الشركاء والمشتري كواحد منهم
٢٠٤ (مطلب استأجر مبيما لمل قدر	٢٣٤ (مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة وبيعت دار فيها يشترك الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢١٩ (مطلب اذا اكترى المكاري غيره فضاء لمل يضمن	٢٣٤ (مطلب اذا كانت المحلة غير نافذة وبيعت دار فيها يشترك الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٣٥ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٠ (مطلب اذا تزاد المكاري دوابه على أصحابه وسبغها فضاء لمل يضمن	٢٣٥ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٣٦ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٢ (مطلب اعين البقار رجلا مكانه باذن رب البقر ثم الثاني ثالثا بغير اذن فضاء لمل يضمن	٢٣٦ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٣٧ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٣ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٧ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٣٨ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٤ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٨ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٣٩ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٥ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٩ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٠ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٦ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٠ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤١ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٧ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤١ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٢ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٨ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٢ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٣ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٢٩ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٣ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٤ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٠ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٤ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٥ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣١ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٥ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٦ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٢ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٦ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٧ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٣ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٧ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٨ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٤ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٨ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٤٩ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٥ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٤٩ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة
	٢٥٠ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٣٦ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة	٢٥٠ (مطلب اذا كان الما لصق مع المقابل في الشفعة

٢٥٠ (مطلب الاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين	(مطلب في الرقص في السماع وفي سماع الغناء	٣١٢ (فصل في الحائض المائل ومطالبة)
٢٥١ (مطلب غرس أحد الشريكين و يريد أن يختص بالغراس دون شريكه	٢٨٦ (مطلب لو رحل أهل بلدة من بلدتهم واستوطنوا غيرهم لا يجبرون على العود إليها	٣١٣ * (فصل في الحيضات والطرق وما يتضرر به الجار ومطالبة) * (مطلب أراد فتح كوة على جاره وفي ذلك اطلاع على عوراتة وحرمة
٢٥٢ (مطلب اذا اقتسمنا مدي أحدهما ان أباه وقف عليه كذا وكذا لا تسع	٢٨٨ * (كتاب أحياء الموات ومطالبة) * (مطلب اذا أحيوا أرضاً مواتاً ثم رحل عنها لا يسقط حقهم منها	٣١٤ (مطلب ليس لأحد الشريكين ادخال الأجانب في الدار المشتركة
٢٥٤ (في اختلاف المتقاسمين في الحدود	٢٨٨ (فصل في مسائل الشرب ومطالبة)	٣١٨ * (باب جنابة البهيمة والجنابة عليها ومطالبة) * (مطلب جمع به فرسه فأتلف أنساناً
٢٥٥ (مطلب اتفق على ان من كل منهما بقرا وبذر فزرع كل واحد منهما بذره مستقلاً	٢٨٩ (مطلب في حكم اصلاح الطريق الخاص اذا احتج إليه	٣٢٠ (مطلب لو نطح بقرة رجل فكسرهما
٢٥٦ (مطلب زرعت الزوجة الأرض بملاذن الورثة وفيه صغار وكار	٢٩١ (مطلب نهر لقرية وقف معها على جهة ليس لأهل قرية موقوفة على جهة أخرى أن يسقوا منه شجرهم	٣٢٢ (مطلب في راكب خرجت بذرقته فقتل فرس صاحبه
٢٥٩ (مطلب في بيان الكردار الذي يستحق به القرار في الأرض	٢٩٢ * (كتاب الصدق ومطالبة) * (مطلب الأول أن لا يأخذ الطير ليلاً	٣٢٢ * (باب جنابة المملوك ومطالبة) * (مطلب اذا ركب عبده فرس الغير
٢٦٢ (مطلب اذا دمع لا خوروا على سد من الخارح فله عجم مثل الثور	٢٩٣ * (كتاب الرهن ومطالبة) * (مطلب في بيان من يملك بيع الرهن	٣٢٢ (في قبيل وجد في شاطئ البحر الملح
٢٦٣ (مطلب المستخرج من رجل الطعام المشترك لا يستحق الآخر	٢٩٤ (مطلب دعوى لرهن حيث تقدم تاريخها أولى من دعوى الشراء	٣٢٢ * (كتاب المعاقل ومطالبة) * (امرأة ضربت أخرى فالتقت جنيها
٢٦٥ (مطلب مرض عامل فقام آخر مقامه نصف منه في الخارح	٢٩٨ (مطلب اذا ادعى الراهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن عدمه	٣٣٤ * (كتاب الوصايا ومطالبة) * (مطلب في بيان الأشياء المسوغة
٢٦٧ * (كتاب المساقاة ومطالبة) * (مطلب اشتراط عمل رب الأشجار	٢٩٩ (مطلب اجارة المرتهن الرهن من الراهن باطلا وكذا الرهن ان وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن	٣٣٦ (مطلب لا يصح اقرار الوصي الخ
٢٧٠ (مطلب في رجلين دفع كل منهما شجرة فقتله لصاحبها يقوم عليه بالنصف	٣٠١ (القول للمرتهن في قيمة الرهن	٣٤٥ * (كتاب الخنثى ومطالبة) * (مطلب في حكم نكاح الخنثى اذا
٢٧٢ * (كتاب الدباغ ومطالبة) * (مطلب في الصيد الذي يحل عند تولد التسمية	٣٠٣ (مطلب أصابه من رجل سهم في إحدى عينيه فمات فادعى والده أن استأذنه حمله في قافلة فمات فمات الخ	٣٥٠ * (مطلب لا يحنث الخنثى ومطالبة) * (مطلب في حكم نكاح الخنثى اذا
٢٧٣ * (كتاب الأضحية ومطالبة) * (كتاب الكربة والاستحسان ومطالبة)	٣٠٦ (مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع	٣٥٥ * (مسائل شتى) * (مطلب في حكم لبس الحرير
٢٧٤ (كتاب ما سب لابي حنيفة من جوار ليس لغيره من الناس لمجد لم يصح عنه	٣٠٧ (مطلب رجل ضرب يد آخر عمدا	٣٥٦ (مطلب اذا ارتحل لشخص من بلدة
٢٧٥ (مطلب في المقاصعة على الاحتساب	٣١٠ * (باب ما يحذنه الرجل في الطريق ومطالبة) * (ليس لصاحب الجذع أن يرفعه	٣٦٩ * (كتاب الفرائض ومطالبة) * (مطلب هالك عن بنت عم لاب وأم
	٣١٢ (مطلب في أحداث شتى في طريق	٣٧١ (مطلب مات عن زوج حامل لها بذمته مهر وعن أم وثلاث بنات
		* (تمت) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد
به الخير للتفقه في الدين *
وهدى من شاء الى سبيل
المهتدين * والصلاة
والسلام على سيد الاولين
والآخرين * محمد خاتم
النبيين والمرسلين * وعلى
آله الطيبين وأصحابه
الطاهرين (وبعد) فيقول
العبد الفقير ابراهيم بن
سليمان بن محمد بن عبد
العز يز قد وجدت شيخنا
العلامة * الرحلة الفهامة
* الشيخ محي الدين طاب
ثواه * وكانت فراديس
الجنان مأواه * قد شرع
في جمع فتاوى والده شيخنا
وأستاذنا وكتب لها ديوانا
صورتها وبعد فيقول العبد
الفقير * محي الدين هذا
نزر يسير * من جم فقير *
من أجوبة عن أسئلة سئل
تنها سيدنا ومولانا شيخ
الاسلام والمسلمين * خاتمة
الفقهاء المحققين * أوحد
الزمان * في فقه أبي حنيفة
النعمان * وحيد الدهر
وفريد العصر * سيدي
والدي الخير الدين المنيف
* ومن هو خير محض
كاسمه الشريف * ألا وهو
خير الدين * متع الله بطول
حياته المسلمين * فاجاب عنها
ناهو الصحيح المفتي به من

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه * وأشكره على توائمه * وأصلي وأسلم على حاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير
أصفيائه * وعلى آله وصحبه وأخصائه * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير * الى مولاه القد بر محمد أمين *
الشهير بابن عابدين * غفر الله له ذنوبه * وملا من زلال العفو ذنوبه * ان كتاب مغنى المستفتي * عن
سؤال المفتي * للإمام العلامة * والخبر الفهامة * حامداً قندي العبادي مفتي دمشق الشام * عليه
رحمة الملك السلام * كتاب جمع جل الحوادث * التي تدعو اليها البواعث * مع الفخرى للقول الأقوى *
وما عليه العمل والفتوى * لم أر ألامبلى بالفتوى أنفع منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه نوع
اطناب * بتكرار بعض الاسئلة وتعداد النقول في الجواب * فأردت صرف الهممة نحو اختصار أسئلته
وأجوبته * وحذف ما شتم منها ومكرراته وتلخيص أدلته * وربما قدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت *
وجعت ما تفرق على وضع محكم * وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تفيد * أو ما فيه تقوية وتأييد *
ضاماً الى ذلك أيضاً بعض تحريرات نقيتها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق *
وحاشيتي التي علقته على شرح التنوير المسماة ود المختار * على الدر المختار * وما حررت من الرسائل الفاتحة *
في بعض المسائل المغلقة * مع ما يفتح به الفتاح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض المسائل المشككة *
والوقائع المعضلة * دونك كتابا حاوياً بالدرر والفوائد * خاوي عن مستنكرات الزوائد * هو العدة في
المذهب * والخرى بأن يكتب بماء الذهب * جلاني على جمعه من لا يسعني الامثال أمره * أقاض الله
علي وعالمه من وابل خيره وبره (وقد سميت ذلك بالعقد والدربة * في تنقيح الفتاوى الحامدية) وحيث
قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان من زبادى أصطره بلفظ أقول * والله تعالى هو
المسؤول * في بلوغ ذلك المأمول * والتوفيق والسداد * واتمام هذا المراد * وفي أن ينفعني به والمسلمين
فانه أكرم الأكرمين * وأرحم الراحمين (سئل) فيمن أراد أن يبتدئ في أمر ذي بال مهم به شرعاً وليس
محرم ولا مكروه ولا جعل الشارع له مبدءاً بغير البسملة فيما يبتدئ به حقيقة * (الجواب) * بسم الله

مذهب أبي حنيفة * أو
 صحيحه كالأهل المذهب
 لاختلاف العصر وأول
 أحوال الناس وفتاياه
 الله طابا به رضا الله تعالى
 عنه يوم الخيفة * فجمعها
 وكتبها * وعلى طريق
 الهداية رتبها * ليحصل
 التسهيل والتقريب *
 للسائل والمجيب * ولم
 أرسم غالباً ما قل وجوده
 في الأسفار * وكثر وقوعه
 في غالب الديار * ولم يصرح
 به في الأبواب * وإن فهم
 من كتب الأصحاب (وسميتها
 بالفتاوى الخيرية لنفع
 البرية) وبالله المستعان *
 وعليه التكلان * هذا وقد
 أخبرني والدي المشار إليه
 * متعنى الله تعالى بطول
 حياته وأسبغ نعمه على
 وعليه * أنه لا يعي نفسه إلا
 في تعلم القرآن وحفظه
 والاحتذاء في تحويده * ثم
 الاعتناء بالفقه وتحشيد
 وتحميده * وأنه رحل من
 بلده التي هي الرملة البيضاء
 سنة سبع بعد الألف إلى
 مصر ولازم العلماء بالجامع
 الأزهر وأخذ الفقه عن
 جماعة من فقهاء الحنفية
 كالشيخ عبد الله النخري
 والسراج الخانوتي والشيخ
 أحمد بن الشيخ محمد أمين
 الدين بن عبد العال
 وغيرهم وقرأ الأصول على
 الحبي وجماعة والنحو على
 العلامة الشيخ أبي بكر

الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جعلنا بين البسمة والمجدة
 لقوله عليه فضل الصلاة وأتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أثر وفي رواية أجزم وفي رواية
 بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمناً وأورد في ذلك * (فوائد تتعلق بأدب المفتي) *
 أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لأنه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصدق برأيه من ثانی الإيمان * الواجب
 على المفتي في هذا الزمان المبالغ في إيضاح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن الشبلي من الحدود والتعزير
 * وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف ونقله عنه في خزنة الروايات
 يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو
 عند الله حسن اهـ (أقول) لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب
 مقصودا وإن تعورف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كمسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية عن
 الإمام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبعض ألفاظ الإيمان المبينة على عرف
 المتقدمين فإنه لا يلتزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة
 كل ما في القنية مخالف للقواعد لا التفات للمولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره وفي حسام الأحكام المحققين
 الشرنبلالي وقد أفادني استاذي ونهني بقوله إن فتوى مثل هؤلاء الأكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير
 تقيد وإفتاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فإن مقام الافتاء خطير وقد يظن الإنسان
 أنه فهم المسألة على حقيقتها والأمر بخلافه أو يشبهه عليه حفظه فيخطئ ولذلك إذا حققت كثيراً من الفتاوى
 المجموعة من أصحابنا فضلاً عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي الثاني ذا
 جاءته فتوى يأمرني بالنظر فيها يقول لطالبا ما أن تصبر حتى تراجع النقل وأخذها ثم يقول لي أنا أعرف
 الحكم في هذا كما أعرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي
 يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا لا يجوز وهذا لا يجوز إلا بعد النظر والحكم
 لقائله من أئمة المذهب رحمهم الله تعالى اهـ * المراد من قولهم يدين ديانة لأقضاء أنه إذا استفتي فقيهاً بحسبه
 على وفق ما نوى ولكن القاضي يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت إلى نيته إذا كان فيما نوى تخفيف عليه كما
 لو قال على فلان ألف درهم وقد قضيت هل يرث من دينه يفتيه بالبراعة وإذا سمع القاضي ذلك منه يقضي
 عليه بالدين الآن يقيم بينة على الإيفاء شرح مختصر الأنكسكتي للشيخ عبدالقادر البخاري من القسم
 الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي
 عالماً ديناً من الكبريت وأين العلم برأيه في الثاني والعشرين من الإيمان (أقول) ولذا جرى العرف في
 زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين به بل يجيبه عنه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على
 قضاة زماننا * من أدب المفتي أن لا يكتب في الواقعة على ما يعلم بل على ما في السؤال لأن يقول إن كان كذا
 في حكمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الحيل التي تقع في كتابة الأسئلة
 ولكثرة الجهل والبغى بحيث أن بعض المبطلين إذا صار يسده فتوى صالها على خصمه وقال المفتي أفتى لي
 عليك بكذا والجاهل أضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقاً أو لا اهـ من خط شيخ مشايخنا
 الشيخ عبدالقادر الصغوري الشافعي (أقول) إذا علم المفتي حقيقة الأمر ينبغي له أن لا يكتب للسائل لئلا
 يكون معينه على الباطل * لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرها خبرية من مسائل
 سنن وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الأصح وعليه الفتوى اهـ * معنى
 الأشبه أنه أشبه بالنصوص رواية والراجح رواية فيكون عليه الفتوى برأيه * متى اختلف في المسألة فالعبرة
 بما قاله الأكثر يرى من قاعدة الأصل الحقيقة

* (كتاب الطهارة)

لشئنا في وغسيرة وقرا
الفرائض وأكثر التردد
على الشيخ فائد الولي
المشهور ورجع من مصر
الى بلده واسطاذى القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة
وألف انتهى ما كتبه
بجمع منها الى باب المهز
واختبرته المنية ثم انى
استجرت شيخنا العلامة
والده المذكور في اكمالها
على حسب ترتيبها فأجازنى
فاستخرت الله تعالى في
ذلك وأكملتها والله سبحانه
وتعالى أسأل وبنيته
أقول أن يجعل سعيا فيها
مشكورا وأن يجعله
سالا لخالص الوجه الكريم
موصلا الى الفوز بدار
النعيم انه على ذلك قدير
وبالاجابة جدير
* (كتاب الطهارة) *

(سئل) هل يجوز استعمال
الماء النجس الذى لم يتغير
طعمه وريحته في غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب
(أجاب) نعم يجوز ذلك قال
في جامع الفتاوى وغسالة
الثوب النجس ان تغير
طعمها وريحها يحرم
الاستعمال كالبرول والا
يجوز الاستعمال في غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب اه
وقال في البرازية والنجس
بتفغ به في سقى الدواب
وبل الطين ونحوه انتهى

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ عنه
الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطافا رفع ثلاث مرات فهل يطهر بكل من هذين الصنيعين
(الجواب) نعم يطهر كافي طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كافي المجمع والبرازية
وخزانة المفتى وغيرهما وفيه حزم في الظهيرية وصريح به في البحر (سئل) فيما اذا وقعت فأرة ميتة في رغو
دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاءم وورميت وقور ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يطهر
ويؤكل الباقي والجامد هو الذى لا يضم بعضه الى بعض اذا قور ما حوله فألقى أو استصحب به يؤكل ما سواه
يعرى * اقنى قارئ الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضئ انه يضربه مسح رأسه مسحا لا يجب عليه
شئ واقنى بوجوب اصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن المثقوبة (وسئل) قارئ الهداية أيضا عن
الفسقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير
الماء المذكور لا يضرب (أقول) هذا مبنى على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معتك عظيم بين العلماء
المتأخرين حررته في حاشيتي السمة رد المحتار على الدر المختار فراجعها ففيها ما لا يتجدد في غيرهما والله الجد
(وسئل) أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روئها وعرفت وأصاب بدن الزاكب أو ثوبه من عرقها
المقوث (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يطهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل (سئل) فيما اذا وقع
ضفدع ماء في عصير عنب ومات فيه فهل ينجسه أولا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كافي
النهر والدر وموت الضفدع فيه لا ينجسه كافي الكنز وغيره فلا ينجس العصير وفي الهداية والضفدع البرى
والبحرى سواء وقيل البرى يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحرى ما يكون بين
أصابعه سترة وصح في السراج عدم الفرق بينهما ما لکن محله اذا لم يكن للبرى دم سائل فان كان يفسد على
الصحيح بحر عن شرح المنية وتتمام الفوائد فيه (سئل) في دبس مائع مر عليه رجل بنعل يسمى زربولا ووطئه
فابتل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل يتنجس الدبس به (الجواب) حيث كان النعل طاهر
لا يتنجس الدبس المزبور (سئل) في خابية نخل مطمورا كثرها في الارض ولغ فيها كلب فنزحوا ما فيها
وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وينشغونها في كل مرة بخرقه طاهرة ثم ملؤوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو
سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في كل مرة وهي من خرف قديم فهل تطهر (الجواب) نعم تطهر
(أقول) قوله ثم ملؤوها الخ مبالغة في التطهير والا فهو غير لازم عندنا (سئل) في الكبد والطحال هل هما
طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى به تجوز صلاته كافي الخاتبة وهما
حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو يكسر
الطاء والمكروه مخربا من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر
ونظامها بعضهم بقوله اذا ما ذكيت شاة فكلمها * سوى سبع ففهن الوبال
فقاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم ميمان وذال
(أقول) وكنت جعته في حروف كلمتين ونظمته بقولي
ان الذى من المذ كة رمى * يجمعه حروف فخذ مدغم

* (كتاب الصلاة) *

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في التسليمتين أم في اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا
(الجواب) نعم ينويه فيهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة توبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في
اليمين فقط على ما في الخاتبة وفيها زيادة لا بأس بها وهي ان محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة في الذكر
وفي كتاب الصلاة آخر وهذه المسألة اختلف فيها أهل القبلة قالت المعتزلة جله الملائكة أفضل من جله بنى
آدم وقال بعض أهل السنة جله بنى آدم أفضل من جله الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم

اذا ترح الماء الفخس من
البئر يكره أن يدل به الطين
ويطين المسجد أو أرضه
لنجاسته بخلاف السرقين
اذا جعل في الطين لان في
ذلك ضرورة لانه لا ينهيا الا
بذلك انتهى وفيه نقلا عن
الذخيرة ولا بأس برش الماء
النجس في الطريق ولا
يسقي للبهائم وفي خزنة
الفتاوى لا بأس بأن يسقي
الماء النجس للبقر والابل
والغنم انتهى وفي النهر
وهل يسقي للدواب قال في
الذخيرة لا وفي الخزنة
لا بأس بذلك وأقول مافي
الذخيرة وافق مافي البدائع
ومافي الخزنة مافي الاسيحياتي
فهما قولان متقابلان
لانقلان متنافيان انتهى
والله أعلم (سئل) في
الشارب اذا طال هل يجب
تخليه أم لا (أجاب) لا يجب
تخليه وان طال قال في
اعلام الاخبار وفي شرح
القدسوري قال عزوا الى
رواية المحيط لا يجب اصال
الماء الى ماتحت الحاجبين
والشارب باتفاق الروايات
قال الحلواني واتفقوا على
أن يمسه الماء شعرا جيبه
وفي صلاة النصاب اذا قص
الشارب لا يجب تخليه
وايصال الماء الى الشفتين
وفي النوازل لا يجب وان
طال اه وقال الشيخ علي
المقدسي في شرح الكنز

وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة ونحوها
الملائكة أفضل من عوام بني آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لان الواو للجمع المطلق دون الترتيب
اه (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا
مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها وبعدها مندوبة
وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما
في الدر (سئل) في اقتداء الحنفي بشافعي يرفع يديه في تكبيرات الانتقالات هل يصح أم لا (الجواب)
رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة
للشيخ محمد بن أحمد مسعود القونوي الحنفي في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم يروى البطلان عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى الا مكحول النسفي فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكاتب ماصورته بسم الله الرحمن
الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باطهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا
عليه) اعتنوا أنتم أيضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلموا تسليما) قولوا السلام عليكم
أيها النبي فان قلت لماذا كذا السلام بالمصدر ولم يؤكده الصلاة به قلت لما كذا الصلاة يؤكدها سبعان
والجملة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والاخبار والنداء والامر بما يظن ان السلام ليس كذلك
فا كده بالمصدر والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال أبو السعود
العمادي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فائلمن اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد
بالتسليم الانقياد لامره بالتسليم والآية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطعما من غير تعرض
لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل
ذكرت عنده فلم يصل على ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من
قال بالوجوب مرة في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن
يصل عليه كلما جرى ذكره الرفيع اه ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله
عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام
بأحدهما فعلق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية
بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجب بولكن ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة وأخارجها
فحمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واجبة هكذا قال
الكرخي لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار اه وفي المحيط قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة
ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد
اجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما أنكرنا فرضيته وأنه يجب في العمر مرة امثالا
للامر وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لانه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره
أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة
ويقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جواز الحلبي كفي المواهب أن تكون
الصلاة بمعنى السلام عليه (فوائد) * قع حم قرأ أو تعال جددك بغير ياء لا تفسد وعن جار الله مثله لان
العرب تكثروا بالفحة عن الالف كقضاءهم بالكسرة عن الباء ولو قرأ أعذ بالله لا تفسد أيضا لا كتفاءهم
بالضمة عن الواو فنية من باب حذف الحرف والزيادة * عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة

بحق مافي هذه العبارة من السعة وإلعل عبارة النهاية سالمة منها فلا تراجع وقوله وأما الجواب اخ انظر ما الذي

المنظوم والشارب اذا طال
يجب تخليه اه وصرح
في البحر بانه لا يجب اصال
الماء الى ماتحت شعر
الحاجبين والشارب ثم قال
وعلى هذا ينبغي أن يحمل
قول من قال انه يجب اصال
الماء الى ماتحت شعر
الشارب على ما اذا كان
يحيث يبدو منابت الشعر
وقد جعله في التجنيس من
الآداب وصرح الولوالجي
في باب الكراهية بأن
المفتي به انه لا يجب اصال
الماء الى ماتحتة كالحاجبين
اه والله أعلم (سئل)
العلامة شيخ الاسلام الشيخ
أمين الدين بن عبد العال
الحفي مفتي الديار المصرية
رحمته تعالى في العسل
اذا وقعت فيه فارة فاصفة
طهارته (أجاب) المذكور
في كتب الحنفية أن يوضع
الماء على العسل الى أن
ينغمر ثم يعلى على النار حتى
يذهب الماء ثم يصفى به
كذلك مرة ثانية وقد ظهر
اه كذا في فتاواه (سئل)
في فارة وقعت في زيت فهل
اذا وضع في اناء مخروق
السغل وصب عليه
الماء ثم أخذ الماء من
أسفله ثلاث مرات يظهور كما
نقله الامام ناصر الدين أبو
القاسم في الملتقط عن أبي
يوسف أم لا يظهور وهل اذا
صب صالونا وصار مستحسلا
بمهر أم لا (أجاب) نعم

والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال * الأول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه * الثاني مستحب وروى عن
أبي موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن سيرين
وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم * الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد
ابن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه * الرابع يهتد به قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه
فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله مابال الرجل اذا صلى الركعتين يتمك كما تتمك الدابة والحمار اذا سلم فقد
فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا صحبت ابن عمر في السفر والحضر فارأيت اضطجع بعد الركعتين وفي رواية
نهي ابن عمر وأخبر أنها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الاسود بن زيد وابراهيم النخعي وقال هي ضجعة
الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الائمة مالك بن أنس وحكاه القاضي عياض عنه وعن
جمهور العلماء * الخامس خلاف الأولى وعن الحسن انه كان لا يجبه الاضطجاع * السادس انه ليس
مقصود الذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفريضة اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو
محكى عن الشافعي عني على البخاري مختصرا (أقول) لم يتعرض للنقل عن أحد من أئمتنا وقد رأيت في
مسند الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع
ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل أفصل
من السلام قال محمد وبقول ابن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة اه
* (باب الجمعة) *

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود عدا
والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة وما معناه
وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذاتمة حديث واه البخاري عن أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الا سنخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوفوا
الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله والناس لنافيه تبع اليهود غدا
والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على انه فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان
قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الا سنخرون
أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب
والقضاء قبل الخلاق ودخول الجنة ويبدأ بهم قال أبو عبيد تذكرون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد
بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج معنى النسخ أو على أنهم فتكون تعليلية
لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أوفوا الكتاب من قبلنا فتكون آخرين لهم ثم هدينا الى الجمعة وهو قبل
السبت والاخذ فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل أو الجنس أي جنس الكتب المنزلة
ليصح عود الضمير اليه في أو تبييناه من بعدهم الا أن يكون من باب الاستخدام فهذا ما الله به بان نصه الله لنا ولم
يكننا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه ام يسوغ
لهم ابداله بغيره من الايام فاجتهدوا في ذلك فاخطأوا روى أبو حاتم عن الرشد أن الله فرض على اليهود الجمعة
فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا فجعله عليهم فاله يوم السبت والنصارى بعد غد
يوم الاحد فاختاروا السبت لزمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فظنوا ذلك فضيلة توجب عظم
اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستر بحج فيه من العمل ونشتغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد
لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم فالفوا النص فطالوا وأما ما اشتمل عليه الحديث من
أنواع البديع ففيه الاحتباك وهو أن يكون شيئا لهما متعلقان فيذكر أحد الشبطين ويحذف متعلقه
ويحذف الاخرين كقولته تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون قيل أصله وما لي

بظهر الزيت به هذا الصنع
وكذلك لو صب عليه الماء
فقطا فرقع ثلاثة مرات كما
ورد عن الثاني وقطع به في
الظهريه وعليه الفتوى
كافي الجمع وغيره وظاهر
كلام الخلاصة عدم اشتراط
التثليث وهو مبني على أن
غلبة الظن بجزئية عن
التثليث وفيه اختلاف
تصحیح وفتوى وهي من
المسائل المشهورة قبل غلبة
الظن تكفي وقيل لا بد من
التثليث وصحح كل قلعل
صاحب الخلاصة جمع إلى
الاول وبه صرح في مسئلة
الثوب فانه قال ووقت
سكون قلبه اليه ووقع
في بعض الكتب في هذه
المسئلة فيغلي فيعلو الدهن
الماء فيرفع هكذا يفعل
ثلاث مرات والظاهر أن
لفظة فيغلي من زيادة
النساخ فانالم تر من شرط
للتطهير الغليان مع كثرة
النقل في المسئلة والتبضع
لها اللهم الآن برادباغلي
التحريك بجازاة قد صرح
في مجمع الرواية شرح
القدوري انه يصب عليه
مثله ماء ويحرك فتأمل
ومسئلة طهارة الزيت
النخس باتخاذ صابونا صرح
بها في المجتبى والبرازيه قال في
المجتبى جعل الدهن النخس
في صابون يفتى بطهارته
لانه تعبر والتغير مطهر عند
يحدو يفتى به للبلوى اه

لأعبد الذي فطرني واليه أرجع ومالك لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر
المرتب في قوله بيدائهم أو قوا الكتاب من قبلنا راجع إلى الآخرة وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى
السابقون وفيه الادماج وهو انه أو قوا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوباً بكتابتنا فيكون مدحاً وفيه
تأكيده المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية وأوتينا من بعدهم الضمير يرجع إلى الكتاب بمعنى
القرآن وفيه الطباق في الآخرة السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالناس لنا فيه تبع جمع وما
بعده تفريق ففيه سبعة أنواع بدعية هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نبينا محمد أفضل الصلاة وأتم السلام
(سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصرف في مواضع كثيرة (الجواب) نعم كذا كره في التنوير وقال
السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وبه نأخذ وقال الزيلعي وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد
حرجاً وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجمع وعليه الفتوى ومثله في امامة فتح القدير * (فائدة) * قال
الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم أر لأئمتنا نصاصير يحاكي اذان الجوق هل هو مكروه
أم لا والذي تحرر أن الذي بين يدي الخطيب فيه الشافعية قولان الاستحباب والكراهة وأما الاذان الاول
فقد صرح في النهاية بأن المتوارث فيه اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصر الجامع اه * وفيه
دليل على انه غير مكروه لأن المتوارث لا يكون مكرراً وهو كذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه
بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة إذا مارأها المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وقال السيوطي في
الاوائل أول من أحدث أذان اثنين معاً بنو أمية اه * (تمة) * فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليأتمه وما يكرهه مع
ذكر ما اطاع على الخلاف فيه في المنسحب فيه الاستئبال والغتسال للصلاة وإزالة الشعر وتقليم الاظفار
لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لمسا فيه من معنى
الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التفت وحلق الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في
الاحتبار من قلم اظفاره يوم الجمعة أعاده الله من السوء إلى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات
أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة عملاً بالأخبار فكأنه حج واعتمر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية اذا وقت يوم
الجمعة لقلم الاظفار أن رأى انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر إلى يوم الجمعة يكره له لأن من كان ظفره
طويلاً كان رزقه ضيقاً وان لم يجاوز الحد ووقته تبركاً بالأخبار فهو مستحب لأن عائشة رضي الله تعالى عنها
روت من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى بزيادة ثلاثة أيام * ومنها الادهان ومس
الطيب ولبس الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير اليه والمشي بسكينة ووقار وأن
يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وأفضل من سألك ورجع
إليك وتأخير الغداء والقبولة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين أحياناً تبركاً وقراءة
الفاتحة والمعوذتين والاختلاص بعدها سبعاً سبعاً في فعلها حفظه الله من مجلسه ذلك إلى مثله وقراءة سورة
هود والكهف والدخان وعبادة المربض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود
الذكاء والعنق والاكتار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلتها قراءة الزهراوين وسورة
الكهف ويس والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة قرآنية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في
مغربها الكافرون والاختلاص من نور الله في بيان ظهور الجمعة للعلامة المقدسي

* (باب الجنازة) *

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر والزوج بشئ زائد على الكفن والتجهيز الشرعي على
اب يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت
عن زوجها وأما ولدين صغيرين منه فدفنت الام معها أمتعة من التركة تعدياً وتلفت الامتعة بذلك فهل
تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصّة الزوج ولديه حيث تلفت الامتعة والا ينبش عليها بطله

صرح به في فتح القدير
جواهر الفتاوى وجامع
فتاوى وأثبتته صاحب
من الغفار في منته تنوير
الابصار وهو منقول عن
أجناس الناطقي وغيره
والله أعلم (سئل) فيما لو
نزل ليجل العنم لبن هل هو
طاهر يحل شربه أم لا
(أجاب) لا شك في طهارته
لما في الجوهر من أن سور
ما كوال اللحم طاهر كلبه
والظاهر منه حل شربه ولم
أر من صرح به والله أعلم
(سئل) في صاحب سلس
البسول إذا كان ينقطع
ساعة ويقطر ساعة كيف
يكون وضوءه وهل له المسح
على الخفين وهل يقسم
الفاتحة على الوضوء كالصحيح
(أجاب) صاحب سلس
ونحوه يتوضأ لوقت كل
قرض ويصلي بوضوءه فرضا
ونفلا ماشاء ويبطل
وضوءه بخروج الوقت فقط
وهذا إذا لم يمس عليه وقت
الا وذلك الحدوث بوجده
وأما مسحه على الخفين
فتحصر بذلك على وجه
الاختصار أن أصحاب
الاعذار إذا توضأوا العذر
غير موجود وقت الوضوء
واللبس فيهم حكم
الاصحاء يسحون في الإقامة
هو ما وليه وفي السفر ثلاثة
أيام وليس لها من وقت
الحدوث أنعارضه بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس

لحقه كالمو صريح كلامهم كافي البحر وغيره (سئل) في المرأة إذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركته
فهل مؤنة تجهيزها وتسكينها على الزوج (الجواب) المقتضى به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كما
في التنوير والخانية ورجمه في البحر بأنه الظاهر لأنها ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في
أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخرا القبر المرقوم له ويريد إخراج الميت منه فما الحكم
الشري (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة ضمن ما أنفق فيه ولا يحول الميت من مكانه ككافي التتارخانية
كذا أفق المهنداوى رح والمسئلة في الخبرية من الجنائز (سئل) فيما إذا قرر القاضي زيدا المعماري
في حفرة قبر الموتى وتعميرها واصلحها للاحتياج لذلك لأهليته واتقاه ويريد بعض الحفار بن منعه من
ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع
(باب الزكاة والعشر)*
(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بدمشق فهل المعتبر في ذلك فقراء مكان المال أولا
(الجواب) نعم المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كافي البحر والنهر وعلاه ابن ملاك في شرح
المجمع بأنه محل الزكاة ولهذا تسقط بهلاكه * رجل له مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه
يصرف الزكاة إلى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه خلاصة من الفصل الثامن * وفيها
لودفعها إلى فقراء بلاد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلده يريد الحج
واصطحب معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها وزعم أنه لا يلزمه زكاتها إذا حال عليها الحول لكونه
يريد الحج فهل يلزمه زكاتها (الجواب) نعم يلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليها الحول ولم يخرج
زكاته ولا عبرة بزعمه المذكور لأن ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر
والكفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى
للباقين وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافرأ المال المذكور لاجل الحج لا يخرج عنه عن ملكه والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان لرجلين أشجار مثمرة فاقعة في أرض عشرية فقطعهاها وانتفع بها بقطبها فقام المتكلم على
العشر يطالب عشرها منها فهل لأعشر فيها (الجواب) نعم لأعشر في الأشجار لأنها بمنزلة جزء الأرض
ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والبحر وغيرهما من باب العشر ومثله أفق الشيخ اسمعيل كافي فتاواه
في باب البغاة (أقول) قوله لأعشر في الأشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما أعد للقطع في كل سنة
ففيها العشر كما يأتي عن الخانية وبخلاف نفس الثمران فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في ضرعة جارية
في أوقاف أهلية وعليها عشر فرضه السلطان عز نصرته زيدا التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة
ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف يأخذ التيماري من نظار الأوقاف (الجواب) نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها
والعشر على جهة الأوقاف يأخذ التيماري من نظار الأوقاف (سئل) في قرية جارية بتمامها في وقف
مدرسة بزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون ماسرط لجهة الوقف عليهم وهو الربع وعليها عشر لز يدفون
لمتولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس لز يدفون عشر
ذلك من الزراع (الجواب) نعم كما أفق به المرحوم العلامة العزم قال في الاسعاف إذا دفعها أي متولى
الأرض الموقوفة مزارعة فخرج والعشر من حصاة أهل الوقف لأنها الجارية معنى وفي منظوفة النسق
والأرض تستأجر وهي تعشر * بعشرها إلا حولا المستأجر
كذلك من يدفعها مزارعة * يدفع ذو الأرض بلا مدافعة
لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقالا على المستأجر كستعين مسلم وفي
الحاوي وبه ولهما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر والعشر على جهة الوقف في

بظاهرة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء أو اللبس أو كاهما أو فيهما بينهما واستمر حتى لبس فانه حيثئذ انما يتسرع في الوقت كلاتوضا
 نحدث غير ما يتلى به ولا يتسرع خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفاتحة على الوتية حتما
 بحيث لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب والله أعلم (سئل) هل الايلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء
 ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الايلاج (٩) في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض
 الوضوء ما لم يخرج منه شيء

الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخبرية صرح في الحرز لقلا عن
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر من ولا على المستأجر من شيء قلت عبارة الحارثي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضخان
 من أهل الترتيب ومن عادته أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى بذلك
 غير واحد من جلتهم ذكره بأفتدي شيخ الاسلام وعطاء الله أفتدي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في
 الاسعاف والخصاف (أقول) فما أجاب به المؤلف مبني على قول الامام المتيقن به وتوضيح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة قفيز من الحنطة يأخذ المتولى أجرة الارض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون قفيزاً ثم يدفع المتولى من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أفضرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافاً للصاحبين فتنبيه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عامة
 الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر يتحمل غراماتها ومؤونتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تفي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتاع بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أموالا اعتبر دفع العشر من
 جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان أمكن
 أخذ الاجرة كاملة يفتي بقول الامام ولا يبقوله ما لا يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعة على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني
 فاتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التي بيده منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عني عنه المجدد الله تعالى الجواب كما به عم الوالد أجاب ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث للدواب خاتمة من فصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع الدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية تجارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زراع يزرعونها ويدفعون ما على زروعهم من التسم المزبور ويأخذ التيماري عشره في
 كل سنة والآن زرعوا أراضيها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولى الوقف والتيماري
 ثم حصدوا الزرع ويريدون نقله الى أراضي قريتهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشريك الثاني صحط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يحتسب لصاحبها
 ما أنفق من سقي وعمارة أو اجارة حافظاً لانه أوجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكله آكل العشر لايجل وان أفرز العشر
 يجل له آكل الباقي كما في المشترك اذا أفرز نصيب صاحبه يجل آكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً كما وأما

الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخبرية صرح في الحرز لقلا عن
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قاله الامام فليس
 على المستأجر من ولا على المستأجر من شيء قلت عبارة الحارثي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان قاضخان
 من أهل الترتيب ومن عادته أن يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأفتى بذلك
 غير واحد من جلتهم ذكره بأفتدي شيخ الاسلام وعطاء الله أفتدي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في
 الاسعاف والخصاف (أقول) فما أجاب به المؤلف مبني على قول الامام المتيقن به وتوضيح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة قفيز من الحنطة يأخذ المتولى أجرة الارض وهي هنا الربع
 خمسة وعشرون قفيزاً ثم يدفع المتولى من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية
 عشرة أفضرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشيء
 لانهم مستأجرون خلافاً للصاحبين فتنبيه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عامة
 الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر يتحمل غراماتها ومؤونتها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تفي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتاع بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أموالا اعتبر دفع العشر من
 جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان أمكن
 أخذ الاجرة كاملة يفتي بقول الامام ولا يبقوله ما لا يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله
 تعالى أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعة على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني
 فاتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التي بيده منها مشجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه عماد الدين عني عنه المجدد الله تعالى الجواب كما به عم الوالد أجاب ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث للدواب خاتمة من فصل العشر (سئل)
 في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع الدار ولا عشر في الدار
 سراج من زكاة الزرع (سئل) أرض قرية تجارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زراع يزرعونها ويدفعون ما على زروعهم من التسم المزبور ويأخذ التيماري عشره في
 كل سنة والآن زرعوا أراضيها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولى الوقف والتيماري
 ثم حصدوا الزرع ويريدون نقله الى أراضي قريتهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشريك الثاني صحط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يحتسب لصاحبها
 ما أنفق من سقي وعمارة أو اجارة حافظاً لانه أوجب باسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكله آكل العشر لايجل وان أفرز العشر
 يجل له آكل الباقي كما في المشترك اذا أفرز نصيب صاحبه يجل آكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً كما وأما

(٢ - فتاوى حاميه - اول)
 (جواب) لا يكون صاحب عذر هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لومع الجرح من السبلان يخرج من أن يكون
 صاحب الجرح السائل فأفاد أن كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل)
 سئل له اجرة حافظة هكذا في نسخة اخرى فونعه اجرة حافظة بدليل قوله ما أنفق فتأمل اهـ من هامش

هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمروود والسواك (أجاب) أما السواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي انه لا بأس به باذن صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فانما ذلك لكرهته فتفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لانه لا تحصل النفرة باعتبار أنهم يعافون منه فربما وقعت الكراهية بينهم بسببه لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف يوجب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيوخ الاسلام زكريا الشافعي وسواك غير

باذن كره الاستيكان وهذا من تصرف وعبرة الروضة وغيرها ولا بأس بأن يستاك بسواك غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكراهة لا أصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يمسح المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبه بجوارحه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقصر أن اجساعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فيما أقر حكمه فمن باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ماصورهما (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علمائنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين يمينه في شيء من الاستنجاء بغير عنق فبدأ أخذ الخري يساوه بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبا كذلك

خراج الوظيفة يجب في الذمة فجعل له وقيل لا يجعل له كل الطعام قبل نقد الثمن لغیر البائع وقال أبو حنيفة ما كل من الثمرة أو أطم غيره ضمن عشرة وعن أبي يوسف انه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتسر في تكميل الاوسق وماتلف أو ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اهـ (سئل) في أرض عشرة تسقى بماء العشر بدلية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيما سقى بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو الكبير والدالية جذع طويل في رأسه دلو ويركب الرجل الطرف الاخير فيرتفع الدلو بالماء وقبل هي دولا ب والسانية الناقاة التي يسقى عليها (سئل) فيما اذا كان لز يدغراس حور على حافان نهر في أرض وقف عشرية فقطع زيدا الحور ويطالبه صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحديث الجواب كياه المرحوم أجاب قال الحدادى الاشجار التي على المسناة لاشئ فيها اهـ والمسئلة في البرازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها تيمارى وبعضها تيمارى ومذ كور في الدفتر السلطاني انها في الاصل قسم وجعل بدل القسم شئ معلوم من الحنطة والدرهم ويرد الا أن ناظر الوقف والمتكلم على الميرى والتيمارى أخذ القسم المعين في الدفتر المرقوم فهل لهم ذلك أن كان في القسم حظ ومصحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب) للناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والا فلا أجر المثل بالغام بالغ كتبه الفتير على العمادى المفتى بدمشق الشام الحديث الجواب كياه الوالد المرحوم أجاب (سئل) فيما اذا كان لز يدأشجار مثمرة قائمة في أرض قرية عشرية جارية في تيمارى رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي التمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في غمار الاشجار التي تبقى أرض الخراج شئ اهـ وفي محيط السرخسى كل شئ يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشرية لانه بمنزلة أجزاء الارض وكل شئ لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالحبوب والتمر ثم البر والى لا تصلح للزراعة كبر والبطنج وقثاء ونحوهما فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود ثمارها اهـ واعلم ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الحظيرة كما قال الثالث وأما الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالتلاف نهر من العشر ومثله في البحر والمنح (سئل) في أرض وقف آجرها الناظر من زيد مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعى يراها ويريد الناظر أن يقسم زرع الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث آجرها باجرة المثل ولم تتم مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في تيمارى قرية له عثمائة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الخاقانى والبراءة السلطانية التي بيده قام يكلف زراع القرية بدفع شئ زائد عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع (سئل) في المزارع اذا باع الغلة المعشورة بثمن معلوم وتسرف بها المشتري بدون اذن التيمارى ويريد التيمارى أخذ حصة العشر من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الطعام المعشور فله صدق ان يأخذ عشره من المشتري وان تفرق لان الحب ثبت مشتر كاتسعة أعشاره للمالك وعشره

وهذا هو المعهود للناس فلعلمهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وفيه نص للفقهاء الماء بسده اليمنى على فرجه ويغسل فرجه بيمينه اليسرى اذا لم يكن عنده فان كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز لاستنجاء اليمنى من غير كراهة فهو بحمد الله كما يحسنه والله أعلم * (باب التيمم) * (سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو ضحو النما الجواب مفضل الاول كالتيمم * (أجاب) الماصح به عندنا أن ما ليس به

الطهارة شرط في فعله وحله يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء الا في موضع يخشى الفوات لا الى خلف كصلاة الجنائز والعيد والتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء أما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجوازها بدون ذلك وان كان جنبا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقسرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة (١١) ولو من المصحف أو مسه أو كتابته أو لزيارة

القبور أو لزيارة المريض أو لتعليم القرآن ولا يرد بها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الاذان أو الاقامة أو السلام أو رده أو الاسلام لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة جازله أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم ونعم ذلك مذكور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمفازة بارض وحل ليس بها ماء ولا حجر وتضايقت الصلاة فهل له ان يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها الى أن يجد الماء أم كيف الحال (أجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الارض وصرحت المتون بجواز التيمم بكل ظاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق واذ لم يجد الا لطين يلطخه بثوبه أو عضوه فاذا جف تيمم به وقبل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لان

للفقراء وله هذا صار المال ممنوعا من الانتفاع به فلم ينفذ بيعه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك نقل الحق من النصاب الى مال آخر وان شاء أخذ من البائع لانتلافه محل حق الفقراء وذو كفي المنتقى وان قبضه المشتري ونفيه أخذ العشر من الثمن ولو باعه بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فلامصدق أن يأخذ عشر الطعام وان شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا اجازة للبيع محيط السرخسي في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزبيب أو العصير يأخذ عشر غنمه أما لو باع بعد ما جعله ناطفا يأخذ عشر قيمة العنب من زكاة خزانه الاكمل (سئل) في قرية جاربه في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا لمن قبلهم أخذ قسم قام الا أن أحد الثلاثة يطالب من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كسبه فقير ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير محمد العمدى المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كسبه الفقير أبو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب كسبه الفقير حامد العمدى المفتي بالشام (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها التيماري عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للمتكمم والآن قام المتكمم عليها يطالب بأخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لكنه يتعلل بأنه في الدفتر عليه ما قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا ان يتراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتاوى اسمعيلية وفي أوائل كتاب الوقف من الخبر به لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر اذا داخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالدخول لانه مؤنة الارض كفا في المنع وغيره من فصل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الاشجار المثمرة كفا في الزيلعي والبحر وغيرهما (أقول) وانما العشر في نفس الثمر وفي الاشجار المعدة للقطع كما (سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلا عن الزاهد ماصورته قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لانه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأغصان الخلاف التي تقطع في أوان تقايم الكروم وغير ذلك اه (سئل) في شجرة حور بالمهملة نابتة في أرض عشرية تيمارية قد باغت أو انقطعها فهل للتيماري أخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الام هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات والافوا في ذلك رسائل وأكثر واقفها المسائل منهم عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسالته من أشرفها وسمهاها وقد سماها النور والغنى في الشرف من الام وخرم بعدم حصوله على أحكام القرشيين لتصريح الفقهاء بان الولد يتبع أباه بيقين مستدلين بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه ومؤنته عليه ٧ وحكمة النسبة أن تخلق العظام والعصب والعروق

لواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا باناء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اه لكن قول الاول اذا لم يخف فوت الوقت ان ياطح ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى المثلة المنهية عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الشريعة حيث قال فيما افرق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (أجاب) قوله لا تنقضه ٧ وحكمة النسبة ان في بعض النسخ وحكمة النسبة الى أبيه دون أمه أن الخروهي أظهر تأمل اه مصححه

الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد قرأ أن الجنابة لا يمنع قال في الكثرة لا جنباي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة إلى التصور وقد تكلف علماءنا إلى التصور بأشياء بطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الأشياء لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج إليه ولا سبيل إليه إلا برفعها عنه وبزعمه يسرى الحدث إلى الرجل ومعناه لا تنقض (١٢) الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعد البس لأن الخف جعل مانعا عن

سراية الحدث إلى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فتنبه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل إليه معها فاضطر إلى نزع خفيه للغسل وبزعمهما يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فتأمل والله أعلم

(كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قدس من مدن المسلمين قد بلغ أجمعهم بالتواتر عن آبائهم وأجدادهم يصلون على القبلة إلى جهة مستدلين عليها بمحارب المسلمين بمساجدهم التي باعوا توأهم واجماعهم من قديم الزمان وإلى الآن أن هذه المحارب السكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجدا ووافق محرابه المحارب المذكورة والآن جاء شخص فلكي يقول إن هذه الجهة التي بها المحارب ليست جهة القبلة وإنما تحرف وتوان هذه

من مائه والحسن والجمال والسمين والهزال مما يزول ولا يبقى كالأصول من مائه ما وعلى كل حال له نسبة إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما لا خطأ حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا * ولمالم تحصل له الأحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه جازله أخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الآثار أنه يجوز في زماننا إعطاء الزكاة لبنى هاشم الأخيار لعدم وصول خمس الخمس بسبب إهمال الناس أمر الغنائم والواجب عليهم فإذا لم يحصل المعوض عادوا إلى العوض وبه أخذ من الآثار حاوي الامام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فما طنك في المشار إليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب (سئل) في أراضي قرية جارية زعامتها بين زيد وعمر ومناصفة وعلى الأرض عشرين جوب براءة سلطانية فزرع زيد حصته من أراضي القرية ويريد شريكه عمرو مطالبته بحصته من عشرين الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتيماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصص التيماري منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن الاسعاف وغيره (سئل) في أرض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بوجوب الدفتر القديم السلطاني والآل امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري ويكفئه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد أداء بدل زعامته وإيفاء مشقته وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامة لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم (سئل) في أيتام صغار لهم وصى وزعامة أرض يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ماتوا وفي بعض الأراضي زروع صيفية لم تستحصد ووجهت الزعامة لزيد ثم استحصدت الزروع المزبورة وتناول الوصي قسمها ويريد مطالبته الوصي بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك

(كتاب الصوم)

(سئل) في إسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمسئلة في القهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلائي من الصوم والله سبحانه أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثة وترك ثلثها لاني بالحج عنه من بلده والورثة لا يجيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استخسانا لأن قصده إسقاط الفرض عنه فإذا لم يكن على الكمال فبقدر المكان كفى التنوير والبحر والمختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها (سئل) في الحاج إذا التجرف الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كفى البحر من باب الغنائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه يبلغ سماه من ماله ومات عن وارث لم يحج الوصية وظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لأنه لا عبرة للمسمى في الحج لأن الموصي به لا يختلف فصار كائنه أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله كفى المحيط للسرخصي (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثة وترك ثلثها لاني بالحج عنه من بلده

المحارب مطعون فيها مستند لا بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال أن هذه القضية بلغت إلى قاضي البلد فظهر عنده وأوصى

وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحارب المرفوعة جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا محارب المسلمين وعولوا عليها وحكم بانقبلة والمحارب القديمة الموضوعية باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفاتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء التقديم على قدمه وبالاكتفاء بالجهة حيث إن التوجه إلى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه

والفلسكى المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلدوا
بعمل بالتواتر ولا يقول القاضى في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضى وحكمه على الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله
الفلسكى المزبور أم لا (أجاب) اعلم أولاً أن فرض غير المسكى اصابة جهة الكعبة عندنا كما شئت عليه المتن وصححه أصحاب الفتاوى
والشروح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولأن التكليف (١٣) بحسب الوسع ولهذا قال بعضهم البيت قبلة

لمن يصلى بمكة في بيته أو في
البطحاء ومكة قبلة أهل
الحرم والحرم قبلة الأفاق
وعن أبي حنيفة المشرق قبلة
أهل المغرب والمغرب قبلة
أهل المشرق والجنوب قبلة
أهل الشمال والشمال
قبلة أهل الجنوب وعليه
فلا انحراف قليلاً لا يضر
وجهتها هو الجانب الذى
إذا توجه إليه الشخص يكون
مستامناً للكعبة أولها وثامنها
أما تحقيقاً بمعنى أنه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على
زاوية قائمة إلى الأفق يكون
مارة على الكعبة أو هو ثامنها
وأما تقريراً بمعنى أن يكون
ذلك منحرفاً عن الكعبة
وهو ثامنها انحرفاً لا نزول به
المقابلة بالكعبة بأن بقي شيء
من سطح الوجه مستامناً لها
لأن المقابلة إذا وقعت في
مسافة بعيدة لا نزول بما
نزول به من الانحراف ولو
كانت في مسافة قريبة
ويشاور ذلك بحسب
تفاوت البعد وتيق المسامنة
مع انتقال مناسب لذلك
البعد ولو فرض مثلاً خط
من تلقاء وجهه المستقبل
للكعبة على التحقيق في

وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فإني الرجل أن يحج عنه فهل الوصى أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له
ذلك وإن أوصى أن يحج عنه فلان فإني فلان أو لم يأت ودفع الوصى إلى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لأن المقصود
سقوط الفرض ولأن المصلحة تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع إلى غيره
لزيادة تحصيل منفعة للميت لكن إن قال يحج عنى فلان لا غيره لم يجز في غيره وكذا إذا قال أحجوا عنى فلان ولا
يحج عنى الا هو فإني ذلك الرجل يرجع إلى ورثته ولا يجوز أن يدفع إلى غيره بعده اهـ لمخصاً من التنوير
وشرحه للعائى ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه مبلغ
سماه من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن
حج عن نفسه أن يحج عن غيره لكنه خلاف الأفضل ويسمى حج الضرورة من الضر وهو الشد قال في المصباح
أصر على نفقته لأنه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه أن يمكث بمكة حتى يحج عن نفسه لم أره الا فتاوى أبي
السعود المفسر وصورته (مسئلة) كعبه شريفه واربين زبر فغير عمر كحج شريفه يعين تعييناً يتدبى
فيه الوى عبر ونبته حايلىه شرعاً جازاً ولورى (الجواب) إذا كره جازاً ثم ما بردفعه حج ايده أنه يتدرك
كر كدر زبر وندن واروب حج ايتمك لازم اولور انه مجاور وليحق عمر كحجنى اتمام اتمش اولور اه قلت وفي
هذا الكلام بحث أن لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله وإذا اتم الحج قضى أشهر الحج
فإنها شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فإذا كان فقيراً وله عائلة في
بلده فوجوب المكث عليه إلى السنة الآتية بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج إلى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم
بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلاً عن مجمع الأنهر على ملتقى البحر ما صورته * ويجوز إجماع الضرورة
ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف إلى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد
عودة أهله بماله وإن فقيراً فليحفظوا الناس عنها غافلون وصرح على القارى في شرح منسكه الكبير بأنه لو صوله
لسكة وجب عليه الحج اهـ وفي نهج النجاة لابن جرير هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول)
وقد ألف سيدى عبد الغنى النابلسى رسالة في ذلك جنح فيها إلى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن
السيد أحمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل انقطع في صلة
والديه منذ اثنتى عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين أهم وأقدم وبتأخير
بأتم فأوردنا إلى ما هو الأولى والاحتم والاحسن (الجواب) أن كانت نفقته وافية لكلا الحاصلين
فلا بد من احرازهما خلافاً له ان خاف فوت الصلة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم الصلة ولا يقدم الحج
والله المعين اهـ (سئل) في المأمور بالحج الفرض إذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال إلى
غيره ليحج عن الآخر فهل له ذلك (الجواب) نعم لانه صار وكيلاً مطلقاً والمسئلة في شرح التنوير والدرر
وغيرهما (سئل) في امرأة وجب عليها الحج ولها محرم فهل لزوجهما منعهما من الحج (الجواب) ليس له
منعهما عن حجة الاسلام إذا وجدت محرماً لا حقاً لا يظهر في الفرائض كما في البحر (سئل) في مريضة
أوصت بدراهم من مالها لرجل من ورثتها الحج بها عنها حجة الاسلام وأوصت بدراهم أخرى لمرأة معروفة
والسكن يخرج من الثالث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يجز والوصية بالحج فكيف الحكم

من البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا نزول لتلك المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمن والشمال
على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبلة بلاد وبلدين وبلاد على سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف انفسد أن يجاوز المشرق
إلى المغرب فإذا علمت ذلك فنهاية الفلسكى المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذى لا يجاوز الحد المذكور وهو على تقدير صدقه لا يمنع
الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحرى مع المحاريب وقال في فتاوى قاضى خان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الاله صار

والقري المحاريب التي نصبها الحجابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلمنا اتباعهم في استئصال المحاريب المنصوبة فان لم تكن فالسؤال من الالهل اه فقد جعل السؤال من الالهل مؤخر عن المحاريب وذ كر بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعله من بالشام وراعه والرملة وبالس وبيت المقدس من جله الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع تحراف لاهل ناحية منها لکنه لا يضر كافرناه وهذا على قول من اعتبر (١٤) الجهة وهو المختار كافي أكثر الكتب أمانا من اشتراط اصابة العين بفعل الاحراف

القليل مفسدا لکن لا يتحقق الخطا بالاحراف عنه ويسرة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز والاجتهاد في المحاريب بمنه ويسرة ما عدا محرابه ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها أى في محاريب المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلت من الطعن لانها لم تنصب الا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة بسمت الكواكب والأدلة فخرى ذلك مجرى الخبر فتقارن تلك المحاريب وفي الخادم لهم كمنقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهد وأما الواجته فظهر له الخطأ ظنا وقناعا فلا يسوغ له التقلید قطعاً أى تقلید تلك المحاريب اه والحاصل المفهوم من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحاريب بمنه ويسرة ولا يجب وأنه يجوز تقلیدها قبل الاجتهاد وبعده لا يجوز له اذا ظهر خلؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فحوز وعندهم المحراب بمنزلة الخبر فلو أخبر

(الجواب) تصح وصيتها فيما عدا الحج ما لم تجز الورثة وهم كبار كافي الخانية والبحر من الفتح * أوصى بان يحج عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم كبار جاز وان كانوا صغاراً أو غيباً أو كانوا صغاراً وكباراً لم يجز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا تجوز الاباجازة الورثة مناسك الكرماني * ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوارث أن يحج عنه فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا فلا لان هذه بمنزلة التبرع بالمال خانية (سئل) فيما اذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال اليه اصنع ما شئت ويريد أن يدفع المال الى غيره ليحج عنه (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه العلائي واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج عنه ذلك الغير عن الميت الا اذا أذن له بذلك بان قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لانه صار وكيلاً مطعماً اه (سئل) في المأمور بالحج اذا لم يكفه مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكراع وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم والمسئلة في الخانية وغيرها (سئل) فيما اذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزبور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمره عن أخيه يز يد بذلك المبلغ ومات الاخ عن ابن عم ولم يحج عمره عن زيد ويريد ابن العم استرداد المبلغ من عمره فهل له ذلك (الجواب) لوصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم (سئل) في امرأة كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها باجتماع الغير عنها (الجواب) اذا طرأ العمى على الاستطاعة يجب عليها الاجحاج في الحال أو الايصاع في المال من مناسك مناعلى القارى (سئل) في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود الى بلد أمره (الجواب) نعم على الاظهر فيكون اذاؤه على طبق اداء الميت لو فرض ادائه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده والمسئلة في مناسك القارى (سئل) اذا تبرع الابن بالاجحاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الاب الفرض (الجواب) نعم يجوز ان شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفصلاً في النهر وكذا في شرح المناسك للقارى وغيره (سئل) في المذور الذي لا يرجي برؤه اذا أمر بأن يحج عنه غيره ووج عنه فهل سقط الفرض عنه استمر ذلك العذر أم لا (الجواب) اذا كان لا يرجي برؤه يسقط الفرض عنه استمر العذر أو لا وان كان يرجي برؤه يشترط عجزه الى موته ككافي البحر وغيره خلافاً لما في فتح القدر من اشتراط دوام العجز الى الموت بلا تفصيل (سئل) اذا أراد الوصى أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك (الجواب) نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد أمالاً قال الوصى ادفع المال لمن يحج عنى ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخانية (سئل) في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى اولاده أن يحجوا عنه نافله تبلغ سماء ومات فأذنوا لاحدهم أن يحج عنه رجلاً بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤدياً وصيته وله ثواب النفقة (الجواب) نعم وفي حج النفل يقع عن المأمورات اتفاقاً لأن الحديث ورد في الفرض دون النفل ولا أثر الثواب أى ثواب النفقة شرح المناسك للقارى فعلى هذا يلي عن نفسه وينوى عن نفسه أيضاً كالايجفى (سئل) في المرأة اذا حاضت قبل الوقوف بعرفة بيومين وعادتها في الحيض سبعة أيام ثم وقفت بعرفة وطهرت بعد أيام النحر فهل يصح طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير (الجواب)

عالم بخلافه هل يتعارض أو يقدم الخبر أو المحراب قال في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أى تقديم الخبر أنهم جازوا حضيها بها يعني المحاريب الاجتهاد بمنه ويسرة ولم يجوزوا معه يعني الخبر أخذاً من قول السبكي يجب الاجتهاد بمنه ويسرة على المحراب المعتمد لان المحراب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه والمجتهد لا يتلذذ بمجتهدا اه ألا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كما صرح في امتناع الاجتهاد بمنه أو يسرة مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحراب نعم نوزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد بمنه أو يسرة وفيما استدل به

على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على الخراب وقد صرحوا بان المحارب التي وضعتها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد عنق وبسرة فيجوز الاجتهاد عندهم في الخراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القدسية التي وضعتها الصحابة والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلمنا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه (١٥) بل وجود حكمه وعدمه سيان لعدم دخول

المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال رمضان والحاصل انهم امسئلة خلافية فذهب الحنفية يعمل بالمحارب الذي كرهوا ولا يلتفت للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا يخاف في أن مذهبنا سمع سهل حنفي مدبر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة حرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبس الضعيف والله أعلم (وسئل) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد في بلدة محارب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق الادلة الفلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين لان

حيضها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا شيء عليها بتأخيرها اذ لم تطهر الا بعد أيام النحر فلو طهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزما الدم بتأخيرها والا والمسئلة في التنوير وشرحه شرح البرجندى (سئل) هل يجوز اخراج أحجار الحرم وترايه الى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب الحرم وأحجاره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد ابن حسين بن علي الطوري

* (كتاب النكاح) *

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العم (الجواب) نعم لانهم ذكروا انه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا تحرم عليه الاخرى وهنا لو فرضت احدهما ذكرا لا تحرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطبق الوطء بمهر معلوم بعهده حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه لكسوته في كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادواهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد أبوها مطالبة بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم له مطالبته زوجها بالمجل وبمبلغ الكسوة حيث اصطالحا على المبلغ المذكور كما في الذخيرة (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته المسئلة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج كتابية نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان كره تنزيها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كنفه بالفاط تركية قائلا للزوج بحضرة الشهود بقا صره قريبي الله امرى وزره ورم وقال الزوج الدم قبول ايتدم يعني الاب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على أمر الله أعطيتك اياها وبني الزوج بقوله المذكور أخذت وقبلت وسمي امهرا وقامت قرينة على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المذكور (الجواب) نعم قال في جامع الفتوى لفظ الاتراك الدم ورم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة أو تسمية المهر واما بدون أحدهما ان جرى بينهما ان يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدوري (سئل) فيما اذا تزوج صغيره بلا ذكرا مهر فهل يصح ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيمن عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد بأربعة وحكم عليه حاكم بطلان العقد ولم يطأها فهل لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بلاوطء في عقد فاسد ومنه في التنوير (سئل) في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تتميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوج واحدة منهن بعينها وذكرا سمها وصفها بما تتميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الاول (الجواب) نعم ومنها أن لا تكون النكاح حجة في تزوج بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح يجر (سئل) من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالأكراه هل يصح (الجواب) قال السيد أحمد الحوي في حاشية الاشباه بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا التوكيل ينقض الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقانات فاذا لم يطل نفذ تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو أكره على التوكيل بالتزويج

لمنع عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الادلة فهل يجب على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون ان يخبر في الخراب المخالف الى مقتضى هذه الادلة لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه والخروج خلاف من أوجب صابا العين من أئمة الحنفية ويكون قد ذكرنا خير اياها بته عين الكعبة أم لا واذا قلنا لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل يجوز له ذلك أم لا واذا قلنا بوجوب اتباع محارب اسمينه ما تخالف لزمه ان يذكره اذا وجد محارب يخالف للجهتين يتبع ويصلي عابه فهل الامر كذلك أم لا وتدون في هذا الامر في بعض محاربين

وزوج الوكيل انه يصح وينعقد ولكن لم أره منقولا اه وأرد ببعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر والمخ (أقول) وقد ذكرت هذه المسألة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها * وكتب على صورة دعوى مسئلة من قاضى الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بالخط العتية اذ انواه أوقامت قرينة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحوالة كفى التنوير وشرحه وفيه أيضا من باب الولي ولو أقرولي صغير أو صغيرة أو أقر وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح اه فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم فلا ينفذ تصديق الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير (سئل) في ذميمة تزوجت بنتها البالغة الذميمة بلا ذمها ولا وجه شرعى فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخبرية انه صرح علماؤنا بأنه لا يتعرض لاهل الذمة اذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضى بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لانا أمرنا بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانا راضيين ولم يترافعا بالخصوص ملهى قاض من قضاة الاسلام فاذا تناكحا كما لنا تحكيم بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في التتارخا من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم انه لو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع لان مراعاتهما كتحكيمهما اه وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لها لا لغيرها ولو زوجتها أمها أو غيرها توقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر (سئل) في رجل له جارية أتت منه فولد ثم حجز عتقها فنزجت باجنبي وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزوج ببنت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له التزوج ببنت موطوءة أبيه حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطي ولا على أبيه وولد الموطوءة ولا أمهاتها فتساوى الانقروى في المحرمات وجاز لان التزوج بأم زوجة الاب وبنتها ابن الهمام ونظيره في البحر وغيره (سئل) في صغيرة يتيمز زوجها الا بهما من زيد الكف عجمها النسل ثم لما بلغت بالحض اختارت الفسخ فورا عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم في الكنز وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل له أن يتزوج بامها (الجواب) نعم كما أفتى به ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى ما نصه ذكر البزدوى في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بامها وبنتها وان لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بأخ قبل التفريق وهذا كد قبل المسبب (سئل) في رجل أخرس عقد نكاح بنته البالغة بشايرته المعهودة ورضيت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون اشارته قاتمة مقام عبارته (الجواب) نعم والمسئلة في الاشباه (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحى فهى طالق ثلاثا فزوجها رجل فزولى امرأة وأجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام ناويا بالطلاق انها لا تدخل هذه اليلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فاذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق أولا بد من قبول فضولى واجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادية في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسى عن قال كل امرأة تزوجها فهى كذا

اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا
 المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بان تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح القد ولا يعتمد عليه ولا يقلد لمخالفة الجميع
 المذاهب حينئذ اذ المحراب المخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع
 على الخالف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهتها أن يصل الخط الخارج من جيب المصلي الى الخط المار بالسكبة على استقامة بحيث

اقتضاه قولهم فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا
 المحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بان تجاوز المشارق الى المغرب كما نقله في فتح القد ولا يعتمد عليه ولا يقلد لمخالفة الجميع
 المذاهب حينئذ اذ المحراب المخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتهت عليه القبلة وعنده عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع
 على الخالف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهتها أن يصل الخط الخارج من جيب المصلي الى الخط المار بالسكبة على استقامة بحيث

يحصل قائلان أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فخرجان إلى العينين كساق مثلث كذا قال الفخر والتفتازاني في شرح الكشف فيعلم منه أنه لو انصرف عن القبلة انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الظهيرية إذا تبامن أو تباسر يجوز لأن وجه الإنسان مقوس فعند التباين أو التباسر يكون أحد جوانبه إلى القبلة كذا قاله مثلاً خسرو في درر الأحكام وقد كتبنا في معناه في الجواب سابقاً ولا يجوز للقاضي أن يقول لأحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول (١٧) معتقداً زوال أسلامه وإثبات معصيته ولا

أن يتعرض له بمكرهه لأن المقصود إصابه الصواب وإظهار الحق وتحريم المناظرة لأجل أن تزل قدم من ناظر وأن يظهر جهل من ماثلك أو ناظر لك ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى إذا علم صفة من صفاته فإذا كنت متصف به فلا تعدماً بأحده ككيف وربنا تعالى علمنا كيف نخطب الجاهل بقوله عز من قائل وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً فليعلمنا اتباع الحق والتكلم به وليس علينا هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلة إذا تحق خروجه عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتماده أجابوا وأدلى بخبر عنها جاز اعتماده وإن كان فيه انحراف قليل يجوز عند الخفصة ولا يجوز عند الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أعلم من غيرهم فاذ علمنا أنهم وضعوا حجراً بالاعتراضهم من هودوتهم وإذا علمنا أن حجراً بالاعتراضهم بنزير علمنا لا نعتمده وإذا لم نعرف

فزوج فضولي امرأة وأجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لأن اليمين تحل بنكاح الفضولي لأنه صار متزوجاً لها في الحكم اه وفي العمادية أيضاً وحتى صاحب المحيط والامام نجم الدين والفقهاء أبو جعفر أن كل جواب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اه وقد علم القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة التمرثاشي عنها فأجاب بعبارة العمادية ثم مال إلى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم نرم من رجح الطلاق اه والاحتياط تزوجها بفضولي والأجازه بالفعل عملاً بالقولين وإن كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كافي في القدير (أقول) وسأني في كتاب الطلاق عن جدت المواقف سؤال فيمن قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثاً وان عقد لي النكاح فضولي وأجرت بقول أو فعل فتكون طالق ثلاثاً أيضاً وسأني الحيلة في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة فهل إذا تزوجها منه فضولي وأجازه الحالف بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم والمختار في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف أنه إذا أجاز الحالف بالفعل لا يحنث وبالقول يحنث وتماضي العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسمعيل الشهير بالحائك عن رجل عزب حلف بالطلاق وقال بالتركية آلوب الا جهم بنسندن بوش اولسون اكر بوشيني ايشاسم يعني كل امرأة تزوجها وسأني تزوجها تكون طالقان فعلم هذا الشيء ثم فعله فهل إذا تزوج امرأة تبين منه بغير العقد وإذا جدد العقد عليها نانيا لا تطلق فأجاب نعم (سئل) في صغيرة لا تطبق الوطء هر بت من بيت زوجها التضرر هانم وتزك جهازها عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطبق الوطء ولا يباح طلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية والخيرية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها بيوم (الجواب) نعم كافي الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكافي مبسوط صدر الاسلام كفاية عنه القهستاني والمحيط للامام السرخسي والبحر والتارخانية عن السراجية وفتاوى الانقروى وقد روي افندي ومؤيد زاده وجميع الفتاوى وصرة الفتاوى وجميع المنتخبات ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وأما ما عزي إلى الشافعية من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل القول صحاح * ولا كل خسل في المودة ناصح عليك بأقواها دليلاً وما أخذ * وما هو في الكتب الشهيرة راجح ولا تعتمد الا صدقاً بجرباً * وكن حامداً لله فالامر واضح

وقال ولنا في ذلك رسالة سميناها بنقول القوم في جواز نكاح الأخت بعد موت أختها بيوم (سئل) في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لدى بيته شرعية ولم يسميها مهر فهل ينقض النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت إذا لم يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حيث نوى الأب بذلك نكاح أو قامت قرينة على ذلك وفهم الشهود المقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت

(٣ - فتاوى حامديه) - اول (شأنا وعلمنا كثرة الممارين وقراني المصلين على مرور السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققنا بالخطأ زال الغمنا وهو في اختلاف الجهة بحيث يكون متجاوزاً المشارق إلى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلاً المذهبين والله أعلم (وسئل) عنه أيضاً ما صورته فيما إذا وجد في بلدة بحار يب متخالف من غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضع ذوي العلم المؤثري بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها قد يمازح واحد يشأنا أنه قد تحرر أن بعضها انصرف عنه عن مقتضى الآية ثم ما وستين درجات بعضها

نحسا وسبعين درجة ومن القواعد الفلسفية اذا كان الانحراف عن مقتضى الادلة أكثر من خمس وأربعين درجة بمنته أو يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع الذي فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلى أربعة فهل هذه المحاريب المزبور انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسره الى جهة مقتضى الادلة والحالة ما ذكر أم لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحاريب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته (١٨) فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه

المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالادلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذکور المقابلة بالسكينة بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامنا للكبعة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه المحاريب الموصوفة بما ذكر قطعاً وجوب قضاء المؤدى بعد العلم والثبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق مرتكبه ويعزل ارتكابه المعصية خصوصا في مثل هذا شأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهور دلائله مجرد جهل وعناد وفسق وفساد فعليه أن يتوب ويرجع الى العمل بالعذاب الاليم لموجع وأما بحث الخاص العام فمن مشهور مسائل صول الاحكام والانساب كرا المطلق والمقيد في هذا

أحدهما اذا لم يقع تراض على شيء (سئل) في رجل تزوج عبده امرأة حرة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في السكينة وغيره (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة خطبتها رجل فقالت له بحضرة الشهود وزوجتك نفسي على سنت رسول الله فقال لها قبلت لك على سنت رسول الله ناوي بذلك قبول نكاحها ولم يذكرا مهر اهل ينعقد النكاح بما ذكر كرو لها مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزيد بحضرة الشهود بعد جريان مقدمات النكاح أعطيتك ابنتي الصغيرة لابنك فقال زيد قبلت ذلك منك لابني فهل ينعقد النكاح بذلك وللبنت مهر المثل (الجواب) نعم (باب الولي) *

(سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وترى يدهي وأبوهافسوخ النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمه والزواج ليس كذلك فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة برجمهما المذکور لان الشريف من الأم ليس بشريف كما أفق بذلك الخبر الرملی وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الأم بحصلها انه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أن له شرفا أراد به شرفا كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له أم كذلك أي علوا ورفعة وهذا لا يغار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة مما اه الى آخر ما حترزه (سئل) في معنوهة لها أخ بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كف عجمها المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم والمعنوهة اذا زوجها الاخ أو الم ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجد لا خيار لها وان زوجها ابنتها لا رواية فيه عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كزوجها الاب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادية عن الخانية (سئل) عن الوصي هل يملك تزويج أمة اليتيم المشمول بوصايتة (الجواب) نعم يكفي فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم دفع بعضه وباعها بالابا في طبقة معلومة بيع وقاع على انه ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مان عنها وعن ورثة غيرها طابوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) بيع الوفاء منزل منزلة الرهن فالورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالغة عقد عمها العصبية نكاحها بالو كالة عنها على ابنه الذاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه العم في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال للقاصر فهل ليس لها مطالبة عمها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا جديا في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عم عصبي غائب مدة سفر زوجها أمها لابن أختها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط أنثى على ترتيب الارث والنجب فان لم يكن عصبية فالولاية للأب وللولي الابعد التزوج بغيبوبة الاقرب مسافة التصركا في التنوير والكنز وغيرهما واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكف والخاطب جوابه ولو زوج الابعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته كفي شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم انه كان في المصر يحوز لانه اذا لم يدري أين هو لا ينتظر الكف فيه يكون كالعبيبة المنقطعة بزازية (سئل) في صغيرة يتيمها ابن عم عصبي ليس لها ولي أقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف عجمها المثل فهل له ذلك

لقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة (الجواب) الحكم عندنا كجهو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقييد في عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا اتحاد الحكم وعند شافعي هو محمول عليه وان لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ماتحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألنغ بيدل الرأء المهمة بالغين محجة فاذا أراد أن ينطق بالرحن الرحيم يقول النحمن النحيم واذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج

الحروف من خشار جهابه باطلا فلا تجوز امامته للفصح وهل يحرم عليه أن يؤم فصحا وهل يكره له أن يؤم مثله وهل يجب على الخا كم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب) مسئلة الالتغ قد تكررت * سؤالها عن حكمها واستخبرنا ونظم الناس بها كلاما * يقضى لكل سائل مراما ومنهم الغزى في تحفته * نظما يزين القول من مبعته امامة الالتغ للمغايير * تجوز عند البعض من أكابر وقد أباه أكثر الاصحاب (١٩) * لما غيره من الصواب

وقلت نظما عار الزمان

زرى بنظم الدر والجان

امامة الالتغ بالفصح

فاسدة في الراجح الصحيح

قال في البحر بعد كلام

كثير والحاصل ان امامة

الانسان لمثله صحيحة الا

امامة المستحاضة والفضالة

والخفى المشكل لمثله ولمن

دونه صحة ولمن فوقه

لا تصح مطلقا اه والله

أعلم (سئل) فيما اذا

اقتدى غير الالتغ بالالتغ

هل تصح على الاصح المقتى

به أم تصح عند البعض

وهل فاحش اللغة وغيره

سواء لكون النطق

بالحروف غير خالص في

الجملة ليس منها اللغة ولا

عرفا كما هو المحقق واذا

دارت الصلاة بين الصحة

والفساد هل تحمل على

الفساد اهتماما بشأن

العبادة أم على الصحة

(أجاب) الراجح المقتى به

عدم صحة امامة الالتغ لغيره

من ليس به لغة وصرح

قاضخان في فتاواه ونقل عن

الشيخ الامام محمد بن الفضل

ان امامة الالتغ لغير الالتغ

تصح لان ما يقوله صار لغته

ومثله في الظاهر به وغيره

(الجواب) نعم قال في الدر يتولى طرفي النكاح يعنى الايجاب والقبول واحدا ليس بفضولي من جانب ولا بشرط أن يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكيلاً عنهما فقال زوجته اياه كان كافيا وله أقسام اما أصيل وولى كان العم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصيل ووكيل كما اذا وكلت رجلا أن يزوجه نفسه أو وليا من الجانبين أو وكيلاً منهما أو وكيلاً من جانب وفضولي من جانب آخر أو فضولي من الجانبين اه (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها سوى أم وابني عم عصبة وابن عم آخر عصبة والكل في الدرجة والقوة سواء ولا بن العم الا آخر المذ كور ابن صغير كفء بر يد عقد نكاحه على اليتيمة المذ كورة بمهر المثل متبرعاً لها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدر ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج احدهما جاز أجاز الآخر وأفسخ بخلاف الجارية بين اثنين فزوجهما أحدهما لا يجوز إلا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة فلا ولا يجوز ولا آخر لا يجوز وان وقعامعلا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الآخر ولا يدرى السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لو جاز جازا بالتعري والتعري بالفروج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء وأما اذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للاب بعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الاب بعد يجوز اذا وقع قبل عقد الأقرب كذا ذكره الاسيحي بحر * (سئل) في يتيمة قاصرة ليس لها ولى سوى ابن عم عصبة بالغ بر يد أن يزوجهما من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك * (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدر * (سئل) في يتيمة ليس لها من الاولياء سوى أم أب وأم أم تريد أن تزويجهما من رجل كف بمهر المثل فهل لهما ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالى (أقول) والذى خط عليه كلام الشرنبلالى في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر للخير الرملى أن الجدة لاب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم الجد الفاسد اه * (سئل) في يتيمة ليس لها ولى سوى أم فزوج اليتيمة وكيل شرعى عن أمها تزويجا شرعيا فهل صح العقد * (الجواب) نعم * (سئل) في يتيمة ليس لها سوى أم وابن عم عصبة خطبها بيدا لكفء لها بمهر المثل فامتنع العصبة المذ كور من تزويجهما منه بعد ما طلب منه ذلك فهل للام تزويجهما لكفء المذ كور * (الجواب) يثبت للاب بعد التزوج بعزل الأقرب وعضله امتناعه عن التزوج فيسوغ للام ذلك * (سئل) فيما اذا عطل الأب عن تزويج صغيرته من كف بمهر المثل هل للقاضى أن يزوجهما * (الجواب) نعم اذا عطل الأب فلقاضى تزويجها حيث لا ولى لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان امتنع أب منابه فيه وللشيخ حسن الشرنبلالى رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف المعضل فبين عضل لمخصها انه ورد سؤل فيما اذا عطل أبوا الصغيرة هل تزوجهما حدها أو عيها أو القاضى ولو نائباً فأجبت بان القاضى أو نائبه هو الذى تزوجهما دون من سواه لكن ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها فيه فان فعل والا ناب منابه فيه قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة الناطقى اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد اه ونقله أيضا ابن الشحنة عن أنفع الوسائل عن المنتقى ونصه اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجهما بقضى اه ومثله في الفيض وقال الزيلعي عند قول الكثر ولا بعد التزوج بغيبة لأقرب

وأما المذمة اليسيرة فلم أر من صرح بهما من علمائنا وأرى في كتب الشافعية لشيخ الاسلام ذكر يارحمة الله تعالى في شرح الروض مانصه و كنت سمعته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثروا مثله لابن حجر والرملى رحمة الله تعالى علم ما في شرحهما على المنهاج وقواعدنا لا تراه وادار الامر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر وإن يغالب الدين أحد الاغلبه وراه البخارى باقظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح ان يكون اماما

للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء البالغ بالصبي فاسد لأن صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المثلث والشروع والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فسهل اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كذا كرهه الاستيعابي لأن نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعبي اذ لم يكن ثم من هو أفضل منه هل تكره أم لا (أجاب) نعم إذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تكره (٢٠) امامته فان امامة عتبان بن مالك الاعبي بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعبي على المدينة

كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فقول في المنهاج والاعبي والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعبي أولى لأنه أخشع وقيل البصير أولى لأنه عن الجحاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الأول بينهما أه والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الا كل هل يلقيه أم يبتلعه وهل يؤذن المصلي ويقيم للفتاوى أم لا وهل الأفضل للمسافر القصر أم الاتمام وهل بالاتمام يكون مرتكبا حرمه أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يبتلع المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة

مسافة القصر وقال الشافعي تزوجها الحالكم اعتبارا بعضله أه ما قاله الزياجي وهو يفيد الاتفاق عندنا على أن الحالكم تزوج من عضله وأولها الاقرب لكونه من رذائل المختلف للمعتق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية لغير القاضى ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يونس الشلبي سئل فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد أو القاضى الجواب لا تنتقل للابعد بل يزوجه القاضى أه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية من أنهم أجعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا يخالفه لان الابعد في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضى لانه آخر الاولياء فأقبل التفضل على بابيه ولذا قال في الفيض بعد ما قدمنا عنه لو عضل الولي الاقرب الصغيرة عن تزويجها تزوجهما القاضى لكن تزويجهما يوجبهما القاضى كفيدها الظلمة وفي الخلاصة وأجعوا أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا انه ثابت باذن الشرع أه كلام الفيض فهو نص في أن المراد بالابعد في كلام الخلاصة القاضى لا تباينه به في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية للقاضى فان قلت قال صاحب البحر وبه أي بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انها تثبت للقاضى قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزياجي وغيره لما راعه أن يقول هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم بنحو سطر قالوا اذا خطبها كف وعصلها الولي تثبت للقاضى نية عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره أه فهذا رجوع الى الماخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه والله الحمد والمنة أه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا انما يؤتى بها للتبرئ فكأنه تبرأ من هذا القول وأيد ما قدمه فهو غير متناقض وحل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي الابعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان كان غير ظاهرا لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر

اذ لم تكن الا لاسنة كذا * فباحلة المضطر الاركوها

على أن القاضى هو الا بعد حقيقة كمن نعم غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير القاضى (وأقول) أيضا يمكن حل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل ويظهر لي أن الأولى عند عضل الاب أن تزوجهما الجدم مثلا بما ر القاضى ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخاتمة من انه مادام للصغير قريب القاضى ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبية أه قال المؤلف انما ذكره قاضيان في تعداد الاولياء لافي مسئلة العضل ففي نقل المنهج عبارة الخاتمة في هذا المحل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجرى أن تزويج القاضى الصغيرة عند العضل ينفي ثبوت الخيار لها وفي المنتقى عن محمد أن لها الخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق النيابة والثاني على انه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما ر عن البحر من قوله فله التزويج وان لم يكن في منشوره مبنى على انه بطريق النيابة والافتد نصوا على انه لا ولاية للقاضى في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (سئل) في الصغير اذا زوج نفسه بغير إذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام الصغار ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا زوجا أنفسهما بغير إذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان أجاز جاز وله ما الخيار اذا بلغا اذا كان المحيز غير

الاب

عدم

تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيح والقائه في المسجد مكره كالصاق والذي يقتضيه النظر الفقهى عدم التعرض له الى أن يفرغ المصلي من صلاته فيلقبه في محل يباح ولا يأكلمه وقد ورد كلوا الوغم واطرحوا الغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من اللسان وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصان مكث كثيرا تغيره وان أكلمه مع ذلك كره خارجا أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نذر الى مكتوب وفهمه أو كل ما بين أسنانه أو من ماز في موضع سجوده لا تفسد وان أم أي

فأغل ذلك أعمى الناظر والاسم كل والمراد أن غلبت الكراهة في الناظر والاسم كل بل قد مر من الحلبي أنهم فيه قهريمة ويؤذن المصلي للأمانة
ويقيم وكذا الأولى الفرائض ويجوز في الأذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا إذا قامت صلوات فقضاها في مجلس وان
قضاها في مجالس يؤذن لكل ويقيم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أغما عاصبا لانه عزمة
لارخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمرانما قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال لعجت (٢١) مما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال صدقة

تصدق الله بها عليكم فاقبلوا

منه صدقته رواه مسلم وأما

صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

للاحتياط فقد منع منها

أكثر الشراح وصرحوا

بأن الاحتياط في تركها

وذلك مبني على جواز

التعدد وعدم جوازه

ولكن ذكر في التتارخانية

اختلاف المشايخ في القرى

الكبيرة ذالم يعمل بالحكم

والقضاء فيها قال بعضهم

يصلى القرض ويصلى

الجمعة معها احتياطا وقال

بعضهم يصلى الأربع بنية

الظهر في بيته أو في المسجد

أو لا ثم يسعى ويشرع في

الجمعة فان كانت الجمعة جائزة

صارت الظهر تطوعا والجمعة

صحيحة وقال بعضهم يصلى

الجمعة أو لا ثم يصلى السنة

أربعاً وركعتين ثم يصلى

الظهر فان كانت الجمعة جائزة

فهذا يكون نفلا وان لم

تكن الجمعة جائزة فهذا

فرضه وقال في الحجة هذا في

القرى الكبيرة وأما في

البلاد فلا شك في الجواز ولا

تعاد الفريضة والاحتياط

في القرى أن يصلى السنة

* (باب الكفء) *

الاب والجد

(سئل) في امرأة حربية أبوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح ولزوجهما المتوفى عنهما معتنق يريد
الترزج بها بلارضا أبها وهو غير كفء من كل وجه كيف الحكم في ذلك (الجواب) المعتنق لا يكون كفوا
للحرمة الأصلية كفاي الخانية فاذا انكحته بلارضا ولها فرق القاضي بينهما بطلب الولي كفاي الكفر وغيره
وهذا ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فتبقى أحكام النكاح من الردة والطلاق لكن
المروى عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكفء وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس
الأنفة السرخسي وهذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل
والاحوط سد باب الترزج من غير كفء قال الامام نضر الدين والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر
المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلا إذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده
وأما مكينها من الوطء فعلى المفتي به هو حرام كالحكم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية ففي
الولو الجنية أن لها أن تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي اه وفي البحر أيضا قال صدر الاسلام
لو تزوجت المطلقة نفسها من غير كفء ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الاول على ما هو المختار وفي
الحقائقي هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في الحل كونه غير كفء وأما لو باشر
الولي عقد المحلل فانها تحل اه وكذا لو لم يباشره لكنه رضى به ثم رأوا قول أي رضى به قبل العقد لا يفسد
الرضا بعده كما (سئل) في هاشمي زوج صغيره لغيرها شمي عالم بذلك راضيا به فهل يصح النكاح
(الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في صغيرة لها أب من حلة القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح
وكل رجلاني تزويجهما من كفء فزوجهما من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غير جائز * (الجواب) نعم

* (باب المهر) *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وما عداه سمعة فهل
يجب ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان أشهد على السمعة لم تجب الزيادة
بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة كفاي البرازية وشرح الملتقى والخيرية
(سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها بانها لم تقبض منه مهرها
المشروط بحمله فهل لا تسمع دعواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيها بشرط
تحمله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر كما صرح بذلك كثير من علمائنا الاعلام
* ادهت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن أفندي العمادي أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسياق سؤال في دعوى بعضه (سئل) في
رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثا ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بامر القاضي فهل تسقط
بالطلاق (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وغيره من النفقة (سئل) في رجل تزوج امرأة على ان
يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجواز الاستنجار على
تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة

أر بعائهم الجمعة ثم ينوي أر بعائهم الجمعة ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء الجمعة صحا فقد أداها
وسننها وان لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع فريضة وركعتان بعدها سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت
الامام أبا جعفر الهندواني صلى الجمعة ببردة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى أر بعافقلت ما هاتان الركعتان والاربع أعدت صلاة الظهر ولم تر
الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أر بعاء على مذنب على وقول الناس يصلى أر بعائية الظهر أو بنية أقرب صلاة على

ليس له أصل في الروايات ولا سنن في جواز الجمعة في البلاد والقصباء وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعد هاستنا الخ ثم
اختلفوا في نية تلك الأربعة قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر
ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وفيل المختار أن يصلي الظاهر بهذه النية ثم يصلي آخر بعابنية السنة كذا في الفقيه اهـ والمسألة أفردت
بالتصانيف (سئل) عن مسألة الانخفاء (٢٢) والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه

(أجاب) قال في التبيين
اختلاف في حد الجهر
والانخفاء فقال الهندواني
الجهر أن يسمع غيره
والخافتة أن يسمع نفسه
وقال الكرخي الجهر أن
يسمع نفسه والخافتة تصح
الحروف لأن القراءة فعل
اللسان دون الصمغ
والأول أصح لأن مجرد
حركة اللسان لا تسمى قراءة
يكون الصوت وعلى هذا
الخلافاً كل ما يتعلق
بالنطق كما تسمية على
الزبيحة ووجوب السجدة
بالثلاوة والعقاق والطلاق
والاستثناء اهـ وفي الجوهر
في شرح قول القدوري
وان كان منفرداً فهو مخبر
أن شاء جهر وأسمع نفسه
قال قوله وأسمع نفسه
سأهره أن حد الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حد
الخافتة تصح الحروف
وهذا قول أبي الحسن
الكرخي فإن أدنى الجهر
سأهره أن يسمع نفسه
وأقصد أن يسمع غيره
وحد الخافتة تصح
الحروف ووجهه أن
القراءة فعل اللسان دون

زوج حرسنة لا مهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ
الأجر بمقابله من المنافع جاز تسمية صداقاً كما قدمناه عن البدائع ولم أر من تعرض له اهـ واعترضه في
الشرعية لآلية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه ليس كل استعجار استخداماً
بدليل أنهم جوزوا واستعجار الابن أباه لرعى الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل
(سئل) في ذى أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته الذمية ويريد نقلها مع الأولاد لدمشق الشام
بعد إيفاء مآكلها وموئلاها وهو مأمن عليها والطريق آمن فهل له ذلك ويتبعه أولاده في الإسلام
(الجواب) نعم أقول ماذا كره المؤلف من أن له السفر إذا أوفاهما المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين
أن الفتوى عليه لكن في الجهر أنه أفتى الفقيه أبو القاسم الصفار والفقيه أبو الليث بأنه لا يسافر بها
مطلقاً بلارضها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولول الجية أن قول
ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتى ثم قال في البحر فقد
اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل اهـ (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها والخلوة بها وقد
دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف للمكة بالقضاء والرضا (الجواب) نعم والمسألة في شرح
التنوير للعلائي (سئل) في قروي زوج امرأة بدمشق وأوفاهما المجل ويريد نقلها إلى قريته التي بينها
وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقاً في قري
المصر القريسة لا تتحقق الغربية اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيمدون مدته أي السفر من
المصر إلى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لأنه ليس بغربة وقيدة في التارخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل
الليل إلى وطنه وأطلقه في الكافي قائلًا وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها
وأوفاهما المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تامن فيها على
نفسها وماها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث هيأ لها مسكناً شرعياً خالياً عن أهلها ما بين
جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه باتيان مؤنسة والمسألة في التنوير وغيره أقول قال في النهر ولم
نجد في كلامهم ذكر المؤنسة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال إنه لا يحب ويسكنها بين قوم صالحين
بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خالياً عن الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى
عن عقلها من سعتة اهـ ونظريه في الشريعة لآلية بان البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعي وقال السيد
محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكين أقول ماذا كره قارئ الهداية من عدم لزوم يحمل على ما إذا
كان المسكن صغيراً كالمساكن التي في الربوع يشير إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا لا يلزم من كون
المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة إذا استوحشت بان كان المسكن متسعاً كالدار وإن كان لها جيران
فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لا شك أنه من المضارة لاسيما إذا خشيت على عقلها فتحصل أنه مختلف
 باختلاف المسكن ولو مع وجود الجيران فإن كان المسكن بحال أو استعانت بجيرانها أعانوها سريعا لما
بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والالزمت اهـ وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفاً أيضاً

الاصح وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والخافتة أن يسمع نفسه هو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة
دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعقاق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والانخفاء
لأنه لا ف مع اختلاف التصحيح فذهب الكرخي إلى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان الخافتة تصح الحروف وفي البدائع ما قال الكرخي
أنيس وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة إليه فانه قال إن شاء قرأت في نفسه وإن شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن

الجهر أن يسمع غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالسميعة على الذبيحة ووجوب السجدة بالسلامة والعناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وإن صحح الحروف وفي الخلاصة لا أمام إذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرًا والجهر أن يسمع السكك اه وفي فتح القدر وأعلم أن القراءة وإن كانت فصل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد

تصيحها بلا صوت أعماء إلى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام بقي أن هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل إلى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت إذ لم يكن مانع إذ فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم أن في المسئلة ثلاثة أقوال قال السكرنجي أن القراءة تصحح الحروف وإن لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعه زاد في المحتج في النقل عن الهندواني أنه لا يجزئ به ما لم يسمع فإنه ومن بقره اه ونقل في الأخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العدة أن ما كان مسموعاً له يكون مسموعاً

بأختلاف الأشخاص فإن بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغيراً بين جيران فإن كان زوجهما يبيت في بيت ضربهما مشلاً وكانت تحشى على عقلها من البيوت وحدها ينبغي أن يؤمر بالأنيسة في ليلة ضربها ولا سيما إذا كانت الزوجة صغيرة نفياً للمضارة المنهي عنها بنص القرآن العزيز فاعتنم هذا التحريم المخصص مما علقته على البحر في باب النفقات (سئل) في رجل بعث إلى امرأته أمتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذكر جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كافي التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صدق مثلهما ولا يثبت له فهل القول لها في ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرها (سئل) فيما إذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها يأخذوا مؤخر صدقها من ترك الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكرًا بالغاً ثم بعث إليها أشياء هدية واستهلك ولم يزوجهما أبوها ويريد الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث للمهر يسترد عنه قائماً أو قيمته الكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسألة في التنوير من المهر والحاوي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع لها شيئاً يسمى ملا كأودارهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخاذ طعام بها ولم يتم أمر النكاح هل للخاطب أن يرجع فيه أم لا أجاب نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن لهم باتخاذها وطعامه للناس صار كأنه أطمع الناس بنفسه طعاماً وفيه لا يرجع اه وفيها أيضاً من كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لتزوجه وتحقق أنه إنما ينفق عليها ليتزوجها ثم امتنعت عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا أجاب نعم يرجع قال في الخانية بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لأنه إذا علم أنه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطاً لفظاً قال في التهمة سئل والذي عن بعث إلى أبي الخطيبة سكر أو لوز أو جوز أو تمر أو ثمر ترك الأب المعاقدة هل لهذا الخاطب أن يرجع واسترد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس بأذن الدافع فليس له حق الرجوع وإن لم يأذنه في ذلك فلا بد ذلك اه وهو مرجح لماء الله في الخانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي الخيرية ثمانية مل (سئل) عن الأب إذا زوج ابنه امرأة بالولاية لوصغيراً أو بالوكالة لو كبيراً ولم يضمن المهر فهل لا يظلم الأب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكنز ووضح ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه فشمس وفي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الإسلام يحيى أفندي جمع شيخ الإسلام عطائيه أفندي تحت سؤال ولوز وج الأب طفله الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه إلا إذا ضمنه وقال مالك والشافعي في القدم المهر على الأب لأنه ضمن دلالة بأقدامه على النكاح مع علمه أنه لا مال له ولا نكاح بدون المهر وإنما الصريح على من أخذ الساق بالانترقاله على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على إيفاء المهر في الحل فيمكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المعقود عليه إلى الزوج يوجب تسليم البذل عليه أيضاً والعقد سري كافي هراج الدراية عن المنسوط ولا يخدش بالك مافي شرح الطحاوي من أن الأب إذا زوج الصغير

من من ثمره أيضاً إلى هذا كلام البحر (وأقول) لما كان أكبراً نشأ على أن الصحيح قول الهندواني عود به في تنوير الأبصار بقره واهر سمع غيره والمخافتة أن يسمع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول السكرنجي فقد اختلف التصحيح في المسئلة وإن كان ما قاله به وفي فتح القدر وأعلم أن القراءة وإن كانت فصل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد

مراعاة سنة في كنفه ويدفنه في حفرة من غير حذر ولا توسعة فان راعى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله أعلم (سئل) عن مات جنباهل بوضأ بلا مضضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم بوضأ بلا مضضة ولا استنشاق لا طلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمتين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظ والامام والميت اذا كانا (٢٥) محاذيين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عن اليسار كذلك والله

وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على الزوج كفنها وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجية قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبي وأما اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على المجمع مانصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عند لان ما بينهما انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد

لانه معاوضة ولم تتم لخاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة صرح به قاضيان في فتاواه مخ من المهر (سئل) في رجل عقد نكاحه بالوجه الشرعي على بكر بالغة بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحيات منه ثم زعم انه وجد بها قرنا وان له استرداد المهر منها وفسخ النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة ودفع لها مهر وكيله مبلغا معلوما يحاسبها به من المهر فاخذته أبوها لنفسه وعقدت نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بنظير ما أخذته أبوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلوة لم يكن المهر مسلما فهل لا عدة عليها ويتنصف المسمى وعاد نصف المهر الى ملك الزوج بمجرد الطلاق (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجماعة استدانها في صحته فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركته وتكون هي اسوة الغرماء (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكرتها كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير مشتهة أولا يجمع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يتخلو عن الحد أو المهر قال في الملتقى وشرحه للعلائي من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجب وان زنى مكاف بمجنونة أو صغيرة يجمع مثلها حد هو لاهي وفي عكسه لاحد علمها لان الأصل لم يحد فكذا التبس الا في رواية عن أبي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صيرة يجمع مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجمع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزمانه الوطء في قبل مشتهة حالا أو ماضيا وفي المخ ولا حد بوطء أجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لان الوطء في دار الاسلام لا يتخلو عن الحد أو المهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا الا في وطء جارية الابن وقد علقتم منه اه في مسئلتنا سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة المزبورة فتعين المهر (أقول) والله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام الاستر وشني في كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو زنى بصبيبة يجمع مثلها ولم يفضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد قد وجب وانه ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد حرمة المصاهرة ولكن أوجبا عمرا لان أرض تلك الجناية اذا لم يفضها ثم قال وفي نكاح فوائد صاحب المحيط الحد والضمان لا يجمعان الا في مسئلتين اذا زنى بجارية بكر لا انسان يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمة الخمر اه وقيد بقوله اذا لم يفضها الماذكره قبله بقوله واذا زنى بصغيرة لا يجمع مثلها وأفضاها فان كان افضاء يستتمك البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال بنفسه الا لا يجزئ عليه ثلث اذنية وعليه المهر وان كان افضاء لا يستتمك البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الذية وهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يفيد بكوبه لم يفضها (سئل) في بكر بطة زوجت بلا مهر فدخل بها زوجها فآهار ارتقاء ويريد الزوج أن يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه

(٢ - (فتوى حامديه) - اول) وقال في الكبير في قول لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لا على زوجها بل بخلاف بين علمائنا يعني في ظاهر رواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتي وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة وقيل لا يلزمه وقيل في التجنيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب عليه لو جب على الاجانب وهو كان أولى يجب عليه حال حياته فبترجى على سائر الاجانب وفي مختار ان النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها المختار لانه لو لم يكن عليه

لوجب عليها هو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافا لهما محمد فتلخص أن أصل الخلاف في السكن لان ما عداه من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان التجهيز الحق به وكأنه لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلا ولكنه في بيت المال اذا لم يكن لها مال (٢٦) كذا أجاب أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث هـ هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي

يوسف أن الكفن على الزوج
كالكسوة وعند محمد أن
الكفن لا يجب على الزوج
قال في العيون وبقول أبي
يوسف تأخذ أهـ قال في
الجمع وأمره تجهيزها
معصرة وهذا فيه محمد وقال
النسفي في منظومته في باب
قول أبي يوسف على خلاف
قول محمد وقول أبي حنيفة
لومات المرأة وهي معصرة
كنت على الزوج جهرا المقبرة
قال في شرح المستصفي
أي الكفن وغير ذلك مما
يحتاج إليه الميت هـ وبه
علم أن ما دعا الكفن من
حنوط ووجوه غس وج
ودفن وغـ بذلك من جرة
حفر قبر وسـ على الوجه
المتصور فذكره على زوج
على قول أبي يوسف لا
محقق تجهيز الكسوة لا يفعل
حسبة وإنما علم (سئل) في
امرأة نصرانية تحت مسلم
ماتت حاملان هل تدفن في
قبر المسلمين أو في مقابر
المشركين (جـ) صرح
الزمخشري في شرح منية
المصطفى أن النسابة تختلف
في حجبها فيها قال بعضهم تدفن
في مقابر المسلمين وقيل في

متعة وهي دوع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا
وتعتبر بحالهما (الجواب) نعم والمستئلة في التنوير والدرو وغيرهما (سئل) فيما إذا تزوج قاصرة بكرة
من أبيها ثم طلقها قبل الدخول والحلوة وأقر أبوها في صحته بقبض نصف المهر وتزعم الا سن أنها كانت بالغة
حين قبض أبيها مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فهل يملك الأب قبض صداق البكر البالغة (الجواب)
نعم والأب إذا أقر بقبض المهر فإن كانت البنت بكرة صدق وإن كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفعل
الثامن ومثله في النزابة وقد حررها الخبير الرملي في فتاواه تحرير احسنه فارجع اليه وقال ان له قبض
مهر بنت الصغيرة سواء كانت بكرة أم ثيبا اهـ وليس لغير الأب والجدة من الاولياء قبض المهر الا أن
تكونوا أوصاء من أدب الاوصاء

*** (مسائل الجهاز) ***

ذكرها المؤلف مفرقة في الأبواب وجعلتها هنا لتسهيل مراجعتها (سئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة
بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضا منه عارية والعرف في بلدتهم ما مشترك كيف الحكم (الجواب)
حيث كان العرف في بلدتهم ما مشترك كقول اللام مع يمينها قال في الدر المختار جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه
لها عارية وقالت هو تخليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها الإرث منه وقال الأب أو ورثته بعد موته عارية فالعتمد
عَنْ الْقَوْلِ لِلزَّوْجِ وَلِهَا إِذَا كَانَ الْعَرْفُ مُسْتَمِرًّا أَنَّ الْأَبَ يَدْفَعُ مِثْلَهُ جِهَازَ الْأَعَارِيَةِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا
كَمَصْرُورٍ أَلَسَّاهُ فَقَوْلُ الْأَبِ كَلِمَاتٍ يَجْهِزُ بِهِ مِثْلَهَا وَالْأُمُّ كَالْأَبِ فِي تَجْهِيْزِهَا وَكَذَا وَلِي الصَّغِيرَةِ
وَاسْتَحْسَنَ فِي أَهْلِ الْعَرَبِ أَنَّ الْأَبَ إِنْ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ أَنَّهُ عَارِيَةٌ وَذَكَرَ
السَّيِّدُ فِي كِتَابِ الْعَرِيَةِ بِضَافَةٍ قَدْ كَرِهَتْ كُلُّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ لِيُزِمَ الْيَمِينَ الْأَنِيَّ مَسَائِلَ أَوْصَالِهَا فِي
شَرْحِ 'كَتَرَالِي' نِيفَ وَتِسْتِنْ مَسْأَلَةٍ نَبِيَتْ هَذِهِ مِنْهَا وَقَدْ قَرَأْتُ الْهَدَايَةَ بِقَوْلِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ وَالْأُمِّ هُنَا
لَمْ تَلِكْهُ وَشَاحِوَعَارِيَةٍ عِنْدَ كَبْعٍ يَمِينٍ لِأَنَّ تَقْوِيمَ دَلَالَةِ أَنَّ الْأَبَ وَالْأُمَّ يَمْلِكَانِ مِثْلَ هَذَا الْجِهَازِ لِلْأَبْنَةِ
وَسُئِلَ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَمَّا ذَكَرْتُ مِنْ تَزْوِجِ بَعْدَ مَرْفُوعِ ابْنِهِ بِالْجِهَازِ وَمَاتَتْ نَجَابٌ إِذَا رَفَتْ إِلَى الزَّوْجِ
وَسَأَلَتْ ابْنَهُ بِالْجِهَازِ لَا يَسْمَعُ مِنَ الْأَبِ يَمِينٍ لَيْسَ لَهُ الْإِيْنَةُ (سئل) فيما إذا زوجا بنتهما البالغة وجهازها
بجهاز سلمتهما في حتمت منهن ما عمن وعن ورنه غيرهما يريدون قسمة الجهاز بينهما مع البنت فهل ليس
فيم ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المنع وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو أنى
بجهازها ثم ماتت عن ورنه فهل يكون ذلك للبنت خاصة (الجواب) نعم قال في الوالو الجينة إذا جهز الأب ابنته
ثم ماتت وغيبه ورثته يملكون القسم منه فإذا كان الأب اشترى لها في صهرها أو بعد ما كبرت وسلم إليها
ذلك في صحة فلا سبيل لورثته عا ولا يكون لآبائه خاصة أه كذا في المنع في أوائلها (سئل) في امرأة
جهزت بنتها لبعثها بجهازها ثم ماتت البنت عن أمها ورثته غيرهم فهل القول
للأم في ذلك (الجواب) حيث كانت لأمته تزوجة عن جهازها لها القول قول الأم مع يمينها (سئل) في
رجل زوجه بنته بغيره ورفض مهرها وبهره ولا تثبت له ابنته وطالب بأهها مهرها فهل يكون كل
من قبض من مهرها شرعا صحيح (الجواب) نعم ولا يرد مطالبة تزوجه بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت

مقابر المشركين وقال فقيرنا عمرو بن قيس لا سمع يخدعني بغير عن حدة وهو أحوص وفي بعض كتب المالكية يجعل بكرا
عند رها في قبلة لأن وجهه حين في صفره قال لسروبن وهو حسن وقد في الترخية وفي فتاوى لجنة الكافرة إذا ماتت وفي بطنها ولد
مسلم قدماء في متيلا يعني عبيد واجع واختلفوا في المدفن وفي ليند بيع قال بعضهم تدفن في مقابر المساكين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار
قال تدفن في مقابرهم (جيب) قال في لا اختيار ولا إجماع في زماننا المشي أمأمانا

ينبغيها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها محرم من يلى دفنها (أجاب) يلى دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من النساء القبر لأن مس الإجنبي أبها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد الوفاة صرح به الولوالجية والله أعلم (سئل) في نبر رجل غلط فيه أهل ميتة فدفنوه بانه لهم فالحكم (أجاب) لاهله أن يكفوا أهلها بنش القبر وأخرجها منه بعدت المدة أوقصرت زلهم الترك ان رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمه النيش لغير ضرورة وهنا الضرورة حق (٢٧) الغير فاذا أسقطوا حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة

لمعارضته لحرمه النيش بعد اسقاط حقهم وهذا مستنبط من تعليمهم لجواز لنيش في الارض المغصوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكا أما اذا كان في أرض وقف فلا نيش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تحرف صرفت ورثته جميع تركته في كفنه وكفن مثله بتأني بسد سها أور بعها أو أقل أو أكثر شيئا قليلا هل ضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم ضمن الورثة والحالة هذه قال في ضوء السراج وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفونه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا أو غسليين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن

بكر أم نبيان خير يقيم المهر وله الشراء لكن اذا كان بغين فاحش ينفذ عليه أدب الاوصياء من فصل البسع (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الام عن وريثة يتبعون على البنت ببعض أمتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل زوج بنته ودفع لها أمتعة معلومة على سبيل العار لاية الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت وزعم زوجها أن الأمتعة جهاز فهل تقبل بينة الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعى أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعى التملك والعرف في بلدنهما مشترك فهل القول قول الاب بينة والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلاها عن التنوير (سئل) في امرأة اذا زفت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت اليه بجهاز يليق به فله مطالبة الاب بالنقد قنية زاد في البصر عن المبتغي الا اذا سكنت طويلا لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير وأخرباب المهر (أقول) فإني فتاوى الشيخ اسمعيل من أن الاب يجبر على أن يجيزها بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزاه الى البحر والصيرفية مبني على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة أبها بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهز به (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكفها بها تجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز يز يد على مهرها باضعافه وأدخلته معها الى مسكن الزوج وتريد الا أن أحد نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جهز بنته البالغة بجهاز أدخلته معها البيت وزوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والا أن يريد أبوها استردادها منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة جهزت بنتها بأمتعة معلومة وبحلى معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشرين سنين ثم ماتت الام وتريد الورثة قسمة الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلى من جلة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

* (مسائل من أبواب النكاح) *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت أختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الاولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن أبها تزوجه أبها وهي قاصرة بالولاية عليها فاجابت بأنها وقت العقد كانت بالغة وانما لم تعلم بالعقد فكيف الحكم (الجواب) القول لها ان ثبت أن سنها وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنا على البلوغ وعدمه فينبغي البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولي تزوجها بوهام لا زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراقة وقال اب وزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت أن سنها تسع وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهنا فينبغي البلوغ أولى على الأصح اه (سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة فأتاها تطبق

نسلم في نهار جل قبره ودفن به والده في تابوت فقبيل أن يلى جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وألقوه ردوا فيسمي ما لهم فاذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما أنفق على القبر ولا يحول ميتهم قال في التتارخية نقلا عن الفتاوى أنفق مدني في قبره رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة بضم ما أنفق عليه ولا يحول ميتته من مكانه لانه في وقف اه ولا شأنهم بموتهم رقيقة التابوت الذي أتاهم ولا شأن أينما هم حيث علموا بالميت السابق وده لوما فاعادوا على وجه التعدي يعزرون لارتكابهم محرما

والدين يحتمل أن يصير عينا فاصبر مؤذنا فاصبر كامل فان أدى الغين عن الدين جاز لانه أدى كامل من نأص والمسئلة بتفاصيلها في الخلاصة
والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد أخرى قبل حينها هل يكبره أم لا (أجاب) انما يكبره نقلها اذا كان في حينها بان
أخرجها بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل كما في الجوهره والله أعلم * (باب صدقة الفطر) * (سئل) في الصغيرة
اذا زوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة فطرها أم لا (٢٩) (أجاب) صرح في الخلاصة بانها لا يجب على

الاب لعدم المؤنة عليه لها
وفي التاترخانية لا تسقط
عنه صدقة الفطر وفي النهر
وفي التنبيه تزوج صغيرة
معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على
الاب ولا فعليه صدقة

فطرها اه والله أعلم (سئل)
من دمسق عن اخراج زيادة
عن القدر الواجب في زكاة
الفطر هل قال أحد بان
قاعله يكفر بذلك كقفره
بعض من يدعى العلم وهو
يعظ الناس (أجاب) لا يكفر
باجماع الانام والله تعالى
أعلم * (كتاب الصوم) *
(سئل) عن النذر المعين اذا
نوى فيه واجبا آخر هل
يكون عما نوى ويلزمه
قضاء المنذور والمعين أم لا
(أجاب) يقع عما نوى
ويلزمه قضاء المنذور والمعين
في الاصح كما في الظهيرية
والله أعلم (سئل) عن قبول
خبر العدل بالهالة لرمضان
هل يستفسر أم لا (أجاب)
يقبل بدون الاستفسار في
ظاهر الرواية كما في الجوهره
والله أعلم (سئل) هل يكبره
صوم يوم الشك عن واجب
آخرا أم لا (أجاب) ذكر

المتقدم عن العمادية وهو مخالف لكلام البحر كما أوضحت في حاشيتي عليه فتدبر وأقول أيضا في ما ذامات
فهل يلحق بالاباء أو لأم أمه فاحرر وكذا الوأبي هو أومات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول بما في
البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينا في الافتاء به في هذه الصور حتى يرى تصحيح خلافه فيها وبقي أيضا
ما يقع كثيرا في اقرب من أن الشخص منهم يخطب امرأة ويصير ينفق عليها أو يعطيها ادراهم للنفقة سنين
الى أن يعقد عقده عليها والظاهر انها ليست في معنى المعتدة بل هو من الهدية الى مخطوبته فيسترده لو قائما
لاها كالمكسب في الفتاوى الخيرية بما يخالفه كما في باب المهر (سئل) في امرأة سافرت زوجها الى بلدة بعيدة
وناب عدة سنين ثم أخبرها بجماعة ثقات انه مات وشاهدوا موته ودفنوه ووقع في قلبها صدمتهم وكبر رأيها
انه حق فهل لها أن تعتد وتزوج (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان أكبر رأيها انه حق فلا بأس أن تعتد
وتتزوج صرح بذلك في البحر عن الجهره أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلثا أو أمانا منه
كأن على يد ثقة بالطلاق أن أكبر رأيها انه حق فلا بأس بان تعتد وتتزوج علا في من باب العدة وفي
الصغرى اذا شهد اثنتان ان فلانا طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل فان شهدا عند المرأة حل لها ان تقبل
وتتزوج آخر وكذا اذا شهد عندا رجل عدل اه من الفصل الاول من نكاح العمادية (سئل) فيما
اذا خطب زيد لابنه الصغير بنت عمر والصغيرة وقرأ الفاتحة ولم يجر بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد
قراءة الفاتحة نكاحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا بعث رجل لامرأة شيئا من الطعام هدية ليتزوجها
فاكتها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها بقيتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في
امرأة مسلمة دخلها زوجه من عهته بعد الدخول بها على مؤخر صدقاتها على ما شرع عا ثم بعد خمسة عشر يوما
عقد عمر ونكاحه عليها فهل يكون العقد المزبور فاسدا (الجواب) نعم لانها في عدة العير (سئل) في رجل
عقد نكاحه عقد صحيحا على امرأة ثم ماتت قبل الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليه أمها وبصير بحر مالها
(الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغ تزوجها ولها الشرعي بلا ذنبا من رجل كف بغير المثل ثم أخبرها الولي
بالنكاح والزوج والمهر جميعا فسكتت فاختاره ولم ترد النكاح فهل يكون سكوتها رضامنها (الجواب) نعم وان
زوجها الولي بغير استمار ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا
فيه والصحيح انه لا يكون صحيحا كالأستامر ها قبل النكاح ولم يذ كر الزوج والمهر وان ذ كر الزوج والمهر جميعا
فسكتت كان رضا خاتية (سئل) في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بامرأة أجنبية تعنها وعنه فمات
الابن ويريد الرجل أن يتزوج بها بعد انقضاء عدتها ويجمع بينهما فهل له ذلك (الجواب) نعم فان الجمع
بين امرأة وبنت زوجها أو امرأة ابنتها عند الائمة الاربعة كما في البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذ كر ابان
كان ابن الزوج لم يجز أن يتزوج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذ كر الجازله أن يتزوج بنت زوجها
لانها بنت رجل أجنبي وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذ كر يحرم عليه التزوج بامرأة ابنته
ولو فرضت امرأة الابن ذ كر الجازله التزوج بالمرأة لانه أجنبي عنها من المحرمات ومثله في البحر وشرحي
الملتقى وانتبه برثعلا في (سئل) في امرأة وجدت زوجها محذوما وتريد الفسوخ والفرقة بسبب ذلك
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنت زيدا الصغيرة الرضيع مهر قدره مصرية

ارزيلي وعبره انه يكبره وصحح القلانسي في تهذيبه انه لا يكبره قلله حفص الحلبي والله أعلم * (فصل في النذر) * (سئل) في رجلين يختلفان على
وظيفة ابند زارية بقلعة بيت المقدس المحمية فحضر أحدهما من مشقتها فنذر على نفسه نذرا صوته ان تعرضت له هذه الوظيفة بالاخذلها بعد
هذا اليوم مادمت في قدام الحياة فنه تعالى على أن تصدق على الفقراء بمائة عرش هل اذا تعرض للاخذلها هو المعلق عليه يلزمه
ان تصدق بالمائة عرش ولا يخرج عن عهده النذر الا بذلك أم يخرج عن عهده بكفارة اليمين ثم يفعل أحدهما أم هما شاعوا هل اذا امتنع

أضاف النذر الى سائر المعاصي كان عينا ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المندور عصى وانحل النذر كالحلف بالمعصية ينعتد بالكفارة ولو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وأثم وصرح في النهاية أن النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في نافي الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرهما من المفروضات فولي هذا الشرائط أربع عشرة

الآن قال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد (٣١) أن المندور وغير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون مستحيل الكون فلا نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذرونه أكثر العوام كأن يقول يا سبدي فلان يعني به ولينا من الاولياء أو بنيامن الانبياء ان رد غائبي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو السراب أو الزيت كذا فهذا باطل بالاجماع لانه نذر لخلق وهو لا يجوز لانه أي النذر عبادة فلا تكون للخلق والمندور له ميت والميت لا يمكك وأنه ان ظن ان الميت لا يتصرف في الامور كفر الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعات معي كذا أن أطمع الفقراء بباب السيدة نفيسة أو الامام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذ النذرة عز وجل وذكر الشيخ لمحل الصرف لمستحقه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار اذ مصرف النذر لفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا

نعم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة تزوجها أبوها من رجل على مهر معلوم قبضه منه بلا وكله عنها في ذلك ثم ماتت البكر قبل اتمام النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح و مردا المهر الى من هو له (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها مرضى بعد ذلك ثلاثة أشهر حاضت فيها ثلاث حيض كوامل او تزوجت بغيره بعد شرعي بعد حلها على انقضاء عدتها كما ذكرنا المطلق يعارضها في ذلك ويكذبها في نقضاء العدة فهل يتقبل قولها مع حلفها ويمنع المعارض والعقد المزمع صحيح (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيبا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيد بالفاط شرعية لدى بيته شرعية ولم يسميها مهر ابل قال الاب لو كيل الزوج على أن يزوجني الموكل بنت عمه فلا نولي هو علمها ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر وامتنع الاب المذكو من تسليم بنته لزيد زعمها أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا ولابنت مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا خطب وكيل زيد ابنته عروا وباللغة لم يد بمحض من الناس فاجابه الاب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان وضيت فيها والا فلا فرضي الخطاطب ودفع للاب شيئا من الخلى والبسه لابنته فلم ترض البنت بالخطبة وردت عنها فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (الجواب) حيث لم يجز بينهما ما عقد نكاح شرعي بإيجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (سئل) في صغيرة يتيم تزوجها عمها العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها بغبن فاحس فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الاب والجد وكان بغبن فاحس فالنكاح غير صحيح كافي التنوير وغيره (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها أولاد صغار من غيره ولها أم تزوجة بعد الاولاد ويريد نقاها الى قرية أخرى مسافة ما بينهما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنتقل حضنة الاولاد لجدتهم المزوجة حيث كانت أهلا للحضنة (الجواب) نعم (سئل) في امرأة تزوجت بنتها اليتيمة بالولاية علمها من رجل كف بمهر المثل ودخل بها ثم لما بلغت اختارت الفسخ فوراً بالبسوخ وأشهرت على ذلك بالمجاس وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك ونسخ بينهما فهل ينسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفيت الدعوى شرائطها الشرعية ينسخ النكاح المذكور بالنسخ المذکور (سئل) في امرأة ماتت وها أم تريد الدعوى على الزوج بانه لم يدفع لزوجته جميع مجمل صداقها وطالبته بنصفيهما من ذلك وهو يدعى الايصال فما الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعى الايصال اليها لا تسمع دعوى أمها بما تعرفه تجيله لانها لا تسلم نفسها الا بعد تجليل شيء عادة والام فاة تمقتها ها فاعنع صحتها دعوى الوارث والمسألة الاولى في التنوير من المهر والثانية في الحارز الزاهدي من الدعوى * (فوائد كرها المؤلف مفردة فجمعها) *

تزوج امرأة على ان اسمها ظهرت كتابية ليس له النسخ * اذا قال الزوج بعد اصدار العقد صبغة تزوج نعم يا سبدي قبل هذا النكاح أو اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل ان يشتغل بكلام آخر صح النكاح * لتقاضى تزوج الصغار ان كتب منشوره أنه تزوج صغارا والا فلا * يحرم على الزوج أن تزوج بنت ابن زوجته لانها ولد ببيته فحرم عليه وان سفلت السك من فتاوى قارئ الهداية * وفيها

حرزا صرف علمه ولو كان ذانسا بذلك الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء والاجماع على حرم النذر للخلق ولما ذم شيخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فاقاؤا من الدراهم والشمع والزيوت وغيرها فينقل الى صرائع الاولياء تقر باليه لاني الله فقام حاج المسكين مالم يقدروا الفقراء الاحياء قولوا وحدوا وقد علم مما نقلناه ان ما يذره العوام للشيخ مروان وعلى بن عليل ورويل لا يصح رد يرم ويس لخدمته فخذ على انه نذر صحيح الا اذا اخذه على وجه الربة المبتدأة وكان فقيرا وعلم ايضا ان غير الخادم لو اخذه على انه صدقة

التي تقع فيها هذه النذور
 قية طوعا منهم ويضربون
 على كل واحد نجبة بمباغ
 من المال في مدة يؤخذ
 منهم اذ تهي الاجل
 المضروب في مدة ماهر
 م صروب عليه ويؤخذ كل
 من غير واحد من ضروحا
 حصل به بركة الشيخ ويرى
 ان من منع ذلك هوان
 سبب قضاء حاجته هذا
 النذور ان الشيخ قد ثبت
 على صريته وتضمن حجة

سن عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فاعتلها كم يرى فسخ نكاحها وأقامت عنده بيئته انه
 غاب عنها ولم يترك له نفقة ففسخ نكاحها وحكم بعهدة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلا وحكم حاكم الفسخ
 بحكمة التزويج ثم طلقها فحضرت الى قاض حنفى ليتروجه بزوج آخر فهل يسوغ للحنفى ذلك واذا حضر زوجها
 العائب وقام بيئته أثناء ما وصله بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب اذا فسخ النكاح حاكم
 يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتفويض والتزوج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور
 الزوج وادعائه انه تركها عندها نفقة في مدة غيبته وان أقام بيئته بذلك لان بيئته المرافاة لم يترك عندها نفقة
 تحمل المقضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبيئتين الثانية والله أعلم اهـ النكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم
 لزفاف والمخاراة لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها في
 شوال روى بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لانكاح بين العيدين ان صح بانه عليه الصلاة والسلام
 كان رجوع من صلاة العيد في يوم الجمعة أقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الرواح
 في الوقت الاغفل الى العيد الثاني وهو الجمعة * هل للزوج أن يقفل عليها الباب له أن يقفل الباب فتاوى
 الشلبي من الفتاوى في أدب القاضي * أن يغلق عليها الباب من غير الابوين فتاوى الانقروى من المهر
 * (باب نكاح الرقيق والكافر) *

(سئل) في ذممة طهارة زوجها الذي لا تالذي بنية شرعية وطلبت التفريق بينهما فهل تجاب الى ذلك
 (الجواب) محمولهم يعتقون من الطلاق من قبل المالك وان كانوا لا يعتقونه محصورا العسد فامساكه
 يشترط فيه ثلث ظنهم انه مأمور اعطياهم الذمة لنعزمهم على الظلم من مبسوط السر حسي في باب نكاح
 الكفر بمجموعة عتق الله افندي (سئل) في رجل خطب قسرة من ابها الذي ودفع لها مائة مائة نيشانا
 في ائمة انما صارت مخطوبة ويوجب بينهما عقد اصابوا جميعا من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب
 الخطب تزوجها متعلا بذلك وهي تمنع وتريد تزوج بغيره فهل اها ذلك ولا تجبر على نكاحه (الجواب)
 (سئل) في أم ولد تريد التزوج بأخر بدون ادن سيدها فهل اذا تزوجت وورده السيد يبطل النكاح
 برده (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة الولي فان اجاز نفذ وان ردة
 بغير امر من نكاح الرقيق * (باب العنن) *

(س) في كبر صغيرة زوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وأدعت به عنة وطلبت التفريق
فما حكم (الجواب) لا يفريق بينهما ما عردها لها عنة ما لم تثبت عنته باقراره أو بقول النساء أنها
كبرية أو جبر من وقت النكاح سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لجها
وخرجت منه فوحي والابن باستفريقه ان طلبت وتجيل العينة لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة
كأن في ذلك الخسران من رجعت تعاف

* (ب'رضاع) *

(سئل) في رجل يريد أن يزوج أم غيبه عرضاً فهل يذنب (الجواب) نعم والمسئلة في المتون (سئل)

سور توري وفي كرمه ثمان ثمان سنوات وقيل و كثر هل تصح المقاصعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا ان
(جيب) لا تصح المقاصعة على الميت. الجواب لا يلزم الرجوع للمبلغ. أي قاصع عليه وللعالم في ذلك كلام بطول ذكره فقط تصير على نذر منه قال
الشيخ في شرح الدرر من نذر. أي نذر. كثر اعزام نحو سق الله تعالى من غنى أو رد ضلتي ونحو ذلك ذلك كذا فهذا النذر باطل
والجواب في كيف يحل اترمه هو الأصل. الجواب وكيف يرد المبلغ الذي قاطع عليه هذا الاقائل به وللعالم ارسائل في هذه

التي تقع فيها هذه الذنور
 قية طعونهم ويضربون
 على كل واحد ناحية بمباغ
 من المال في مدة يؤخذ
 منهم اذ تهي الاجل
 المضروب فيدفع ماهر
 م صروب اليه ويؤخذ كل
 من ماله من الفضة ويحدا
 حصل مبركة الاشج ويري
 ان من منع ذلك هوان
 به بفضاعة جنة هذا
 الذنور ان اشج رقة بعد و
 على مريته وتضي حجة
 ويزون اليه حته و
 امير هبة ثمين هو نرحا
 فان وضعه غيرة توترون
 ت اول سية غيرة ويزون
 انا الحكام معتدين به
 اذ ككب كبر في ريس
 زياش شيعتين عه
 انسين ورتاحكم هبه
 قضة العهد ودر صرح في
 بحر ورفعه في قصى
 ليحبره افضى عن وفه
 وانه تهي رسه شيخ محمد
 وها ما شفي العيين الامر
 الى انه تعين على اجايل
 وانه سخره وانه في عدم
 (سـنـ) يـهـ عن طر
 وانه سيد حيل رعه
 ذر طر حلة وانه

المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الحج) * (سئل) عن لم يجد الراحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الراحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم أراه صريحا لصحابة أو انما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل والحمار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل انه لابن الوردي عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا (٣٣) قاتل شي برضا مالكة * ويضمن القيمة والمثل معا (أجاب)

هذا حلال باع صيدا محرما
فما حي احرامه وما رى
وأتلف الصيد المبيع جانيا
فيضمن القيمة والمثل معا
(سئل) عن لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن هل يأتي بهما في
طواف الصدر (أجاب) نعم
اذا لم يفعلهما في هذين
الطوافين فعلهما في طواف
الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره
وصرحوا بان الرمل بعد كل
طواف يعقبه سعي فيه علم
انه يأتي بهما في الصدر ولو لم
يقدمهما ولم أراه صريحا
وان علم من اطلاقهم والله
أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصى المتنجس أم لا (أجاب)
يجوز والافضل غسلها وفي
مناسك الشهاب الحلبي
والسنة غسلها لتسكون
طاهرة بيقين فان المقبول
منها يقع في يد الملك والله أعلم
* (كتاب النكاح) *
(سئل) في انعقاد النكاح
بلفظ جوزتك بتقديم الجيم
على الزاي هل نعتقد به
النكاح عند قوم تواردوا
عليه أم لا (أجاب) هذه

أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها (الجواب) اذا أقرب بانها أخته من الرضاع
ولم يصّر على اقراره أن يتزوجها وان أصر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاع الخالبة فاذا أراد أن
يتزوجها وقال أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدقته فهما مصادقان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في
المنع والجر (سئل) في رجل تزوج بكرا بالغته ثم قبل الدخول والخلو الصحيحة بها قال انها بنت ابني رضاعا
وأصر على ذلك وقال انه حق كما قلت والزوجة تكذب في هذا الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولو لها نصف المهر
حيث كذبت ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبت فلها جميع المهر والنفقة والسكنى وان
صدقته فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندي عن
المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجة مع بنت لها منه في مدة الرضاع والا أن بلغ الصغير ويريد
التزوج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في السكافي
اذا أرضعت المرأة صبيها حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لانهن أخواته وكذا أولادها باعتبارها بالنسب
لانه ولد أخيه (أقول) وقوله الراضعة من أمها إلخ لا حاجة اليه لان من رضع من امرأة يحرم عليه أولادها من
النسب وان لم ترضعهم أمهم كما أشار اليه في الكنز وصرح به في النهر (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة
وقبل الدخول بها أخبرته أمه انها أرضعتها معه وصدقها الزوج مصرّا على ذلك وكذبها الزوج فحقها
يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزنة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت
امرأة أنا أرضعتها فحسبني على أربعة أوجه صدقها الزوجان أو كذبها الزوج وصدقها المرأة
أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما اذا صدقها ارتفع النكاح بينهما ولو لم يكن دخل بها وان
كان قد دخل فلها مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان أكبر رآه انه صادق في
اخبارها يفارقها احتياط وان كان أكبر رآه انها كاذبة يحسبها وان كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى
النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله ما تعلم أني اخذت من الرضاع فان نكل ففرق بينهما وان حلف
فحسب امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهران كانت
مدخولا لم او لم يزوجها مهر كامل والانصف مهر اه ومثله في الانقروى نقلا عنه (سئل) في رجل تزوج
امرأة ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعا في مدته ولم يدخل ولم يختل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر
لها (الجواب) نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وان
كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة
والسكنى بمجموعه قدرى أفندي عن المضمرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما إشارة الى انه لا تقع الفرقة الا
بتفريق القاضى كما عزا في البحر في آخر كتاب الرضاع الى المحيط ثم قال ولو شهد عند عدلان على الرضاع
بينهما وهو يجمع ثمانا أو عابا أي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضى لا يسعها المقام معه كالمشهدا
بطاقتها الثلاث كذلك وتعامه في شرح المنظومة اه أي المنظومة الوهبانية وعلامة في الخانية بان هذه
شهادة لو قامت عند القاضى يثبت الرضاع فكذا لو قامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أرضعت كل
واحدة منهما أولاد معلولين للآخرى ثم ولدت احدهما ذكرا والآخرى أنثى ولم يجتمعا على ثدي واحد بان لم

(هـ) فتاوى حامديه - اول المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ
دام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين قوم اتهم على هذه اللفظة (أقول) ومما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود
دقيق الفهرية وغيره من رجل تزوج امرأة بالعبودية أو بالظن لا يعرف معناه أو زوجته المرأة نفسها بذلك ان علما ان هذا اللفظ يعقده النكاح
كارت كاه عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح

والخلع والبراء عن الحقوق والبيع والتبليس فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في غنى الأصل فإذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بضمون اللفظ انما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجد والهزل بخلاف البيع ونحوه اه فتأمل في قوله وإذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التصفيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا (٣٤) مع التصفيف ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحر

ان ظاهر ما في التجنيس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان من المصادر من الجهلة الانعام المنة تصحيف لا دخل لبحث من الحقيقة والجهاز ولا لفتي من الاستعارة المترتب على عدم من العلاقة فيه انصرح به في كلام الغزالي رحمه الله تعالى اذ عساه الاصل وهو التسويغ أو جعله ما اغير ملاحظ لهم أصلا اذ العاصي تهزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا غافلا فجميع ما جاء به لا يصح لا ثبت انصدى وحيث أقرب به تصحيف كيف يتجه في العلاقة والاستدلال بما ذكره السعدونيته ثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكره بل مسلم كونه تصحيفا ببدل حرف مكن حوف فلم يتعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عرف تأتي في معاني في اللفاظ انصرح بعدم الاعتقاد بها والله أعلم على فتوى الشيخ زين بن نجيب ومعارضه فيقع الدليل في محله حاشا وهذا الوجه من الحكم

يرضع الذكرك من أم الانثى ولا الانثى من أم الذكرك أصلا فهل يسوغ للذكرك التزويج بالانثى (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحتل أخت أخيه رضاعا كافي للتزويج وبغيره (سئل) في رجل له أخت نسبية وضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم له التزويج باخت أخته (سئل) في امرأة تزيد أرضعت في مدة الرضاع ولدين لعمر و ويريد أن يزوج بين بنت لعمر ولم ترضع من زوجة تزيد أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لأنها ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه رضاعا كما هو المستفاد من المتن ولم يذكره في المستثنيات (سئل) في امرأة أخبرت رجلا بأنها أرضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا بالبينة هذا ثم ماتت زوجته ثم إن المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في صبي ماتت أمه فرضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت خاله ابنة التي هي أخت أخت ابنه رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعا تحل كافي الدر المختار فبالأولى أخت أخت ابنه رضاعا (سئل) في رجل يريد أن يتزوج باخت خاله رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كافي الدر المختار والبحر فاخت خاله بالأولى (أقول) أي سواء كان كل من الخال وأمه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمه من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يقل في أخت الخال في مسئلتنا (سئل) في رجل له زوجة ويريد أن يتزوج عليها خاتمتها من رضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخاتمتها (سئل) في رجل خطب امرأة وكان أرضع من جدتها لامها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العتائم انهم لم يرضعوا أصلا وصدقها زيدا على ذلك ويريد التزويج بابنتها فهل ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التزويج وبغيره ما في الفتوى امرأة كانت تعطى لندى صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ندي لبن حين ألقمتها ندي ولا يعلم ذلك الا من جهتها جزا لابنتها يتزوج بهذه الصبية (سئل) في صغير وصغيرة رضعا من امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أن يزوج الصغير أن يتزوج الصغيرة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم تحل له أخت ولده رضاعا كافي الملقى والتزويج وبغيرهما (سئل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) بحجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدنين وعدل وعدلتين ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن ان وقع في قلبه صدق فخير تركه قبل العقد أو بعده كفي البرازية (أقول) أي ترك احتياطاً وذكر في البحر عن السكاكي والنهاية انه لا يثبت بخبر الواحد ولو رجع قبل العقد وبعده ثم ذكر عن محرمان الخانية انه لو أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز نكاح وان أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفارقها ثم وفق بينهما ما يحمل كل على رواية الرجل الأول على غير العدل وكذا ثبت في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الخانية يؤخذ بقوله معناه يغني لهم بطلان احتياطه وما ثبت عندنا كما في توقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم في شرح النكاحية يؤخذ بمعاريض بان ترك نكاح امرئة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبقى ما لو أخبر الواحد بوضع ضار عن عقد أو تزويج صغيرة أخبر بان أمه مثلاً أرضعتها بعد العقد فذكر الزباني أن خبر

عدلتا نفعية كذلك انصرح به في عدة كتبهم انه لا يضر من عي ابدال الراي جميعا مع انهم أضيق منا بالفاظه اذ لا يصح الواحد عندهم الابانة التزويج والنكاح ومن في مذهبنا ما يوجب المحنة هه والله نعم (سئل) في رجل خطب بنت آخرف قال هي لك بكذا فقال الخاطب بحضرة شهود قباته انك بذلك هل يعقد النكاح واخذ هذه الجواب) نعم يعقد النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة من بين حضرة الشهود فقال الاب هي لك عطية فقبل ثباتها وعوضتها مائة غرض هل يعقد النكاح بهذا اللفظ أم لا

(أجاب) نعم ينبغي عقد كمي يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خروجه بك بشئ فلائذ فقال الا تحرقبك ثم ثوى الاب فرجها خوها بعد ان بلغت لا خوهل الصادر من الاب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم ينقض النكاح بلفظ هبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من الاخ على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرامن والدها وفصل مهرها بقدر معين بحضرة شهود وجرى بينهما في (٣٥) أثناء الخطبة ما ينقضه النكاح كقوله

جئتكم خاطبا ابنتك فلانة

فقال هي لك وكقوله قبلت

نكاحها بكذا فقال هي لك

به أو صارت للثب أو تزوجتها

بكذا فقال بالسمع والطاعة

هل ينقض النكاح ولا

ملك الزوج ولا أبو الزوجة

فسخه أم لا (أجاب) نعم

ينقض النكاح بمثل هذه

الالفاظ ويلزم ولا يملك

الزوج ولا الاب فسخه

والحال ما تقدم قال في

الخانية لو قال رجل جئتكم

خاطبا ابنتك فقال الاب

ملكتم كان نكاحا وفي

الخلاصة لو قالت صرت أو

صرت لك فانه نكاح عند

القبول وفيها لو قال زوجي

نفسك مني فقالت بالسمع

والطاعة فهو نكاح وكثيرا

ما يجري بين الخاطب

والخطوب منه ما ينقضه

النكاح من الالفاظ فيجب

مراعاتها والحكم بموجبها

خشية أن يقع نكاح آخر

لغير الخاطب وهي زوجة

للخاطب والله أعلم (سئل)

في رجل خطب بكرابا لعة

من اخوتها أو لبائهم ما فوق

بينهم وبينه فيحل الخطبة

من الالفاظ ما ينقضه

الواحد فيه مبول وتتمام الكلام عليه في الجهر فراجع (سئل) فيما اذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمر ووبريد زيد تزويج ابنه المذكور بنت عمر والمذكور فزاعما أنها تحل لكونهم لم ترضع من زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضعت من زوجته صارت أخت ابنه فلا تحل لابنه ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة بنتا عمرها سنة فهل يحل للصبي التزوج بالبنت المذكور (الجواب) نعم لان الرضاع بعدمضى مدته وهي سنتان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرما قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وان لم يظلم وبه يفتي القاضي الامام اه

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام ليحجب عن زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدهم ما ثم بعد أيام راجعها بالقول طاناجوا ذلك ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة المذكور ثمانية أشهر وهو مقيم معهم مقر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا ويريد الان مراجعتها لعصمته بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أو لا واشتبهه فهل له ذلك والمراجعة الاولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقه باثنية ملكت بهانفسها والمراجعة المذكور غير معتبرة لانها بدون تجديد نكاح وقبل الحنث وحيث انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس بصدقان وله مراجعتها لعصمته بعقد جديد برضاها كما نقله الخبير الرمي عن القنينة وفي جواهر الفتاوى أنبأنا وأقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضى والا هو الصحيح وفي الخانية أنبأنا وأقام معها ما نانا ان مقرا بطلاقها تنقضى عدتها لان منكرها اه (سئل) في قوله روجي طالق هل هو روجي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو روجي كما أفتى به الترمذي والخبير الرمي فراجع فتاويهما وفي فوائد شمس الاثمة الا ورجندي لو عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية (أقول) وسأفتي أنه تقبل دعواه الاستثناء اذا لم يكن له منازع (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان انك استثنيت موصولا وهو لا يدكر ذلك هل يعتمد على قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جاز له أن يعتمد على قولهما والا فلا قاضيان من كتاب التعليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) بسئل منها عن فرحها فان أخبرته به لا يقع وان أخبرتها أنها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لانه لا يعلم الا من جهتها قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حضت حيضة فانت طالق فسكت عشرة أيام ثم قالت حضت وطهرت واغتسلت وكذب الزوج في ذلك فالقول قولها الاصل في جنس هذه المسائل أن المرأة اذا أخبرته عما هو شرط الحنث في اليمين بطلاقها وكذب الزوج في ذلك ينظر ان كان ذلك الشرط مما يطالع عليه غير ما لا يقبل قولها الا بحجة لانها تدعي طلاقا على الزوج والزوج ينكر وان كان ذلك الشرط مما لا يطالع عليه غيرها كالطهر والحيض فالقول قولها في حق طلاقها ان كان

النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قياتها بذلك وبلغها الخبر فسكت راضية بما فعل اخوتها هل نفذ نكاحها عليها حتى لا ينقض عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) ينفذ حيث علمت بذلك وسكت اذ هذه الالفاظ مما ينقضه عندنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتوى ونسروا فلا ينقض نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخربا بك ابنتك فقال له جاءتك فزأوها فخرش هل نكاحها ينقض أم لا (أجاب) لا ينقض لانه لم يأت بلفظ النكاح ولا تزويج ولا بما وضع التعليق العين جالا والنكاح انما ينقض بذلك

والله أعلم (سئل) في انعقاد النكاح إذا التمس الخويز (أجاب) نعم به مقد إذا كانوا من اتفقت كلمتهم على هذه المسئلة وكانوا يعالون بمناحل الاستمتاع كما أفتى به أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجه بنتا وعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءك فقال له وجزاؤها ربع هذه الفرس في مقابلتها وما تأولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثته الضيف الرجوع في الفرس وتناجها لعدم انعقاد (٢٦) النكاح بما ذكر أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح

بما ذكر قال في الظاهرية لو
قالت المرأة ذهبت نفسي
فقال الرجل أخذت قالوا
لا يكون نكاحا اه ففهم
حكمة المأخذ والله أعلم
(سئل) في رجل خطب
لاخر صغيرة من ولها وحرى
بينهما مقدمات النكاح
للمذكور عند العقد قال
اولى لها بزوجك فلانة
بكذا فقال قبلت فهل يقع
النكاح للحطاب أو المخطوب
له لا لعدم النية والمقدمات
أم كيف الحال وإذا قام يقع
للحطاب فهل اذا صلحها قبل
الدخول وزوجت المخطوب
له تزوجا ويحوز نكاحه لا عدة
عابها وكيف الحكم (جواب)
وقع النكاح للحطاب ولا
عدة له مقدمة نفى البرازية
خطب لابة وقال لولها
الابن وزوجتك بنتي بكذا
فقال أبو الابن قبالت صح
للأب وان جرى مقدمات
أن النكاح للابن في المختار
ومثله الوكيل اه وإذا
طافها الزوج اندك كور قبل
الدخول وعقدت بين عابها
تزوجا فلا عدة والحال
هذه والله أعلم (سئل) فيما
اذ عقد أهل الذمة نكاحا

فجاءا بينهما ثم راعوا ذلك ليدخلوا فساد ذلك السكح فهل يسجد غيبا كما يسمونه (جواب) المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم على
اشهره اوفى عدة كما فروجه يومه لانه عرضهم عند الامم ثم راعوا ولا رأت في عدة مسلم ابطاناه تراعى اأم لا وان للحرمية وتراعى الزوج
والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهم لا يفرق بينهما عند الامام في حيفته والله أعلم (سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتكم
بنتي فلا يتركها الا بئس فقال أبو ابن تزوجت هل ينقض ذلك لا (جواب) لا ينعقد له وجهه أن التزوج غير التزوج والله أعلم (سئل) عن رجل قال

لا تزوج ابنتك من ابني فقال أبو البت و هبتها لك فما الحكم (أجاب) مع النكاح لا بد ولو كان مكان و هبتها لك ثم قال
قبلت مع النكاح لا بد اذ صرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبو هالاب الابن تزوجت بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت مع الاب وان جرى مقتدات
ان النكاح لا بد في المختار اللهم الآن يقال ما صرحوا به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه تزوج ابنتك من ابني الذي هو تو كمل كما صرحوا به
في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الاقل الى القبول بعده دون الثاني فلما (٣٧) صار وكلا عنه به صار قوله زوجتها لك

معناه زوجتها لابنك لا جارك
كما في وهبتها لك اذ لا فرق في
ان عقاده عندنا بلفظ التزويج
والهبة وهذه المسئلة كثر
السؤال عنها وتسكرر وقوعها
ولم أر من صرح بها ولا بما
يستدل به عليها غير ما هنا
من قوله وهبتها لك والذي
يظهر أن تزوجتها لك
كوهبتها لك اذ ما جاز في هذه
جاز في الاخرى وعليك أن
تأمل في المسئلة فانه قد يقال
في وهبتها لك المتبادر منه
لا جارك بخلاف زوجتها لك
واذا نظرنا الى عرف رساتيق
بسلادنا كان تزوجتها لك
مثل وهبتها لك لا فرق لانهم
تعارفوه بمعنى لا جارك والله
أعلم (سئل) في صغيرة وكل
أخوها في نكاحها لا بد رجلا
فوكل زيد عمراني قبول
نكاحه فقال زوجتك فلانة
لموكل بكذا فقال قبلت
فأنت قبل الدخول وبعد
مادفع بعض المهر هل وقع
النكاح لزيد أم لا ورجع
بمادفع (أجاب) لم يقع لزيد
وله استرداد مادفع والله أعلم
(سئل) في نصرانية أسلمت
فعرض الاسلام على زوجها
النصراني فأسلم هل يقران

على التأسيس كما في الاشياء ويصدق ديانته انه قصد التأكيذ ويقع عليه بذلك طلقة واحدة رجعية ديانة حبث
نواها فقط وله مراجعتها في العسدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها طلقتان لان روجي طالق رجي كافي
الفتاوى الخيرية والتمرتاثن وغيرهما وأما روجي فقط فانه كناية اذ هو كاذبي كما صرح به صاحب البحر
لكن لا يصدق انه قصد التأكيذ الا بيمينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليمين لانه
أمين في الاخبار عما في ضميره والقول قوله مع يمينه كافي الزيلعي واقفي بذلك التمرتاثن وقال في الخاتمة لو قال
أنت طالق أنت طالق أنت طالق وأردت به التكرار صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا اهـ ومثله
في الاشياء والحدادي وزاد الزيلعي أن المرأة كالقاضي فلا يحل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك أو علمت به
لانها لا تعلم الا الظاهر اهـ (سئل) في الرجل اذا شك انه طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب)
نعم لا يقع كافي الاشياء أي في قاعدة الاصل براءة الذمة (سئل) في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن في
هذه القرية مادام فلان شيخا فيها ورجل منها فور ابرو جته وجب مع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور عن
المشيخة ونصب غيره شيخا مكانه ثم رجع الخالف الى القرية وسكن فيها واعد الشيخ المعزول الى المشيخة فهل
انحلت اليمين بذلك أولا (الجواب) نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المذكور فلا يقع عليه الطلاق المذكور
ولو اعد الشيخ الاول للمشيخة قال في التنوير كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنهت اليمين بها وقال العلائي فلو
حلف لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحث لانتهاء اليمين وكذا الاية كل هذا الطعام
مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحث باكله باقية لانتهاء اليمين ببيع البعض اهـ واقفي بذلك الشيخ
الرملي والشيخ الحائلك وصورة ما أجاب به الرملي الاصل أن الحلف اذا جعل غاية وفاتت تبطل اليمين عند أي
حقيقة ومحمد وخر جوا على ذلك فروعا فنقول الخالف مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما الامر كذا أو
ما زال ونحو ذلك من كل ما وجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الديمومية
وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منتبهة فلا يحث صرح به في الظهيرية وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي
وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة اهـ
(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش وانه سافر
ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه ولا بينة فكيف الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة الى
وقوع الطلاق (أقول) وسيأتي أو اخرا الباب نقل المسئلة (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث أنه
لا يساكن صهره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها وكان كل منهما في دار على حدة لا يحث (الجواب)
نعم كافي الذخيرة حلف لا يساكن فلانا بالسكوة فهو على المساكنة في دار بالسكوة حتى لو سكن الخالف في
دار والمخالف عليه في دار أخرى لا يحث لان المساكنة هي المخالطة وذلك لا يوجد اذا ساكن في دارين وتخصيص
السكوة بالدار كالتخصيص اليمين بها حتى لا يحث بالمساكنة في غيرها الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمخالف
عليه بالسكوة فينتد يكون على ما نوى لانه شدد الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يساكن فلانا في هذه
القرية فهو على أن يساكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يساكنه في الدنيا ذخيرة
من الايمان في نوع آخر في السكنى (سئل) في رجل له زوجة موافقة لا معها مطبعة لها وكل منهما في مسكن

على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا حرمة المحل بل لفقد شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل)
نصراني تزوج نصرانية متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لهما ما يفسخ النكاح ويعزران
أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتركه وما يدينون (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة بتركههم انه لا يتعرض لاهل الذمة اذا اتساكحوا
فاسدا ولا يشرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا بأمر بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعزران حيث كانوا راضين ولم يترافعا

زقج صغيرته القاصرة في
مرصه لرجل بمهر معلوم
يحضرة شهود مجلس
الشرع ثم مات هل يقدر في
السكر كون الاب في المرض
وهل لاحد الاولياء النازية
رتبهم من رتبة الاب ان
يعرض للسكر. فقال و
نير. لا (اجاب) يس
لغيره ابطال النكاح اذ
اولاوية الابطال تعبر بالمرض
مع سلامة العقل المترتب
عليها لصراح. تصرف باجاء
العلماء والله علم (سئل)
في امره خبره من ثمة
ويعبر. عتب من موقع
في تمام اصدقه هل بها ان
تتوت وترتج. لا (اجاب)
نعم يملك كفي برازية
والحر حر في رحمه والله
علم (سئل) في جبرية
لوقت نرجل كست أمة
لأنه رعتى هره من
يرتقجه. لا (اجاب)
آمره أن يرتقجه ان كانت
متعة أو وقع في قلبه لها
سدقة لاله مع طار ولا
مزع وخبرت مرشتمل
له بخارجه وصحة النكاح
منه بخارص به. والله
ناله رغبة والله علم

(س) في رجل خطب بكر من أبيها بحضور جمع من المسلمين وتفق على مقدار المهر وتفرق من غير عقد نسكاح شرعي فبعد ان
تفرقوا من ذلك من غير ان يفرض نفقتها وان يستدس ويقبض على الخطيب ففرض بحضور الخطيب ولم يسأله القاضي
هل حل له شرعي عليه أم لا هل ما قدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجز بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجز بينهما
تزوج ولا حل له على الخطيب اتبين عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة ليكون البتة زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله

أعلم (سئل) في بالغتوك شقيقتها تزويجها بشهادة شاهد من عرفاها بتعريف والدتها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولنزائه بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وإنما لتعريف لأجل الحاجة عند التباحث ويصح من أبيها وابنها وزوجها وسواء كان الأشهاد أوليها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيها (٣٩) التعريف أصلاً فافهم والله أعلم * (فصل في

الحرمان) * (سئل) عن الجمع بين المرأة وبنت بنت أختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها وأنت منه بنت طريح ثم أتت بابن منه حتى بلغ منه ستة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خالة أمها فامتنع عنها فما الحكم في ذلك المسكح وما يترتب عليه من الوطء عاجلاً بحرمة الوطء ونسب الابن الحى ووجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا قائل به الا عثمان البتي ودارد الظاهري ومن لا يعابيه من الخوارج وأما الوطء فهو وطء شبهة يندرى به حدث الزاينة فلا يحد حد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلاً بحكمه غير عالم بحرمة وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وحق قبض ذلك منه ومن لا آن لا عذر له في وطء طارئة فيؤخذ به ولا تحل حتى يطلق الأولى وتكون فتحل بنكاح جديد

انه يحث به لما عرف أن الاكراه لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكره عليه حتى أكاه حدث ولو أوجره في حلقه لا يحث كذا في فتح القدير وفي المجتبى لو هبت به الريح وأدخلته لم يحث اه فاذا لم يحث بفعل الريح لا يحث بفعل فاعل مختار بالطريق الأولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين (سئل) في رجل قال له زيد دخل عمر وعند زوجتك يفعل شيئاً فأحشأ فقال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالق ثلاثاً ولم يصدر شيء من ذلك أصلاً فما الحكم (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرصي فقال لها ان كنت عرصي تكوني طالقة ثلاثاً فكيف الحكم (الجواب) ان كان ذلك في حال الغضب تطلق لان كلامه يحمل على المجازاة وان قال نويت التعليق صدق ديانة لا قضاء وان كان ذلك في غير حاله الغضب ونوي به التعليق ولم يكن متصفاً بالشرط لا يقع عليه الطلاق * امرأة قالت لزوجها يا سفله أو يا قرد طبان أو يا كشخان أو شيئاً من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت طالق ثلاثاً اختلفوا في ذلك فقال الفقيه أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف تطلق المرأة كما قال سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة طاهر اجزاء لا يذم المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه محمول على المجازاة طاهراً وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حاله الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حاله الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتاب التعليق وقال في البرازيه بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حاله الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبن في غدا إلى بيت أهلك وأعطيتك حقل يعني مؤخر صدقها فذهبت في الغد لبيت أهلها ودفع لها مؤخرها ووضع به بحيث تماله يدها فامتنعت من أخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم برحمة لا قضين مالك اليوم لو وجدته فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تماله يده لو أراد قبضه والا لا تنوي عن الظهيرة (سئل) في رجل حلف بالحرام الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلفه في جمعة عيد الاضحى فلم يدخله حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا آن لا يقع عليه الحرام (الجواب) الايام معرفة تنصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه تقع على جمعة كل في الملتقى فحيث مضى من خلفه عشرة ايام لا يحث اذا دخل المكان المذكور (سئل) في رجل طلب منه أخو زوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها فلان ثلاثاً ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها ولو كبل ثلاثاً ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة كازروني عن الحنفية ومثله في الخاتمة من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل ونسها وكاه أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة اه لكن في مسئلتنا لا يقع شيء عندهم جميعاً حيث أنشأ في الملتقى من شئ القضاء ذكر ان شاء الله في آخره يطل كله وعنهما آخره فقط وهو استحسان وهما أضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو

صد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجة هل تحل أم تحرم (أجاب) تحل قالوا لا يحرم على المرء زوجة من تبناه لانه ليس بابن ولا تحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا بنت زوجها ولا بنتها ولا زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب والله تعالى أعلم * (باب الاولياء والا كفاء) * (سئل) في حرة مكنت بكر زوجها ثم تزوجت بها وهو كفوها هل ينقد النكاح ولو لم يرض عنها أم لا (أجاب) نعم ينقد نكاحها لا يتوقف على رضائها واخيراً

هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغ تزوجها أبوها من رجل بغير إذنهما قدرت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد زواجهما والقول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أبوها بالولاية عليها لانها الصغيرة وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطاً ضمان أبيه المهر لعز ابنه الصغير عن المهر فأبى الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح وزف إلى (٤٠) قاض يرى عدم صحته مع الجزع عن المهر أو التفريق بالأعسار فيه قبل الدخول فقصي بطلان

النكاح من أصله أو فارق الوكالة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوج قبل مجيء الحاج فعقدت عليه على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) نعم أفتى به المرحوم الشيخ اسمعيل قال في الاشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلانة حثت بالعقد لانه النكاح شرعاً لا بالوطء كفي كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطء اه وهذا في النكاح في التزوج بالاولى قال في انجز عن اصلاح النكاح الوطء وقد يكون انعقدت نقول نكحها وانكحت هي أي تزوجت وهي نا كتح من بني فلان أي ذات زوج اه ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزوج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقها وعدت عنها والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذباً بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاءه ويدن فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلائق عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الاخبار كذباً وقضاء الا اذا شهد على ذلك اه وفي البحر الاقرار بالطلاق كذا يقع قضاء لادبائه اه وبمثله أفتى الشيخ اسمعيل والعلامة الخبير الرمي (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلان فشاركه بمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يثبت كما صرح به في البحر (سئل) في رجل عزب قال بالتركية ما معناه بالعربية الذي أخذته والذي آخذته يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فوضي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أفتى شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسئلة في الظهيرية في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهما عقد النكاح فيجوز بالفعل ولا يثبت اه وكتب المؤلف هنا سؤالا لوجه بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادي وهو سئل في رجل قال كما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً وان عقد لي النكاح فضولي أو أخرجت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وراد التزوج فكيف الحيلة الجواب له في التزوج حيلتان الاولى أن يتزوج امرأة فتطلق ثلاثاً فيثبت وتخل اليمين في حقها فيجوز له أن يتزوجها بعد زوج آخر وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجموع الثانية أن تزوجه بامرأة فضولي بغير أمرهما فيجوز له وفي حث وتخل اليمين قبل ابادة المرأة الى سراء لعدم الميث ثم تجيزه المرأة فجازتها لا تعمل أي لا تثبت العقد فيجوز ان النكاح بمباشرة فضولي واجازتها له كذا كره في جامع الفصولين فيما اذا قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها عيرى لاجلي وأجيزه فهي طالق ثلاثاً ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة ان وهي لا تقتضي تكرار اتفاقا فكانت مسأغة هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه اه مختصراً (أقول) وارجع الى مسأله أوائل كتاب النكاح وارجع أيضاً الى ما كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا ينفقه فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي الذخير رجل له امرأتان لم يدخل واحدة منهما فقال امرأتى طلق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقه وبينهما منه ولو كان دخل بهما ثم قال أردت واحدة منهما على احدهما اه ووجهه ان تفريق الطلاق على شيء المدخولة بغير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحر من الطلاق الصريح (أقول) أي اذا كرر قوله امرأتى طالق

النكاح من أصله أو فارق بالأعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف وعنده الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أبيها على وجه التعليق قلنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بشروط كصريح به فاضحان وغيره وان كان صدره على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكمه كبري عدم صحته مع الجزع عن المهر أو يرى التفريق بالأعسار بعده قبل الدخول به لفسد حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماء اوانه أعلم (سئل) في الاباذ علم سوء لا خبير وعنده انه في العراق اذ زوج ابنته فقبالة مات خلق را حير والشرع بغير كفو هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشه في شرح المجموع لو عرف من الاب سوء الاختيار سفيه أو ظلمه لا يجوز عقده اتفاقاً وبالله في التزويج رابع روقال في البحر في شرح قول السكز وغيره من حلفه بغير كفو أو بغيره حش صحه فيجوز ذلك فعبر لاب و لجاد وقده ا شارحت في غير هذا

لا يوجب الاب سوء الاختيار حتى لو كانت معروفة بذلك تجوز فسقاه عقد باطل على الصحيح قال في فتح القدر ومن زوج وله سبعة فله ان يتلق بغيره شر من يعلم انه شر برأوا فسق دهر طهر سوء اختياره ولان ترك النظر هنامة طوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مع لينة شر في ذلك نظر الى شدة الآفة ه تظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا يكثر في ذلك من غير عيبه ولا من غير كفوهم ما سواه كان عدم سكفة بسبب الفسق أو لا حتى لو تزوج ببنه من فقير أو محترف حرفة

دنيئة ولم يكن كفوًا فالعقد باطل فقصص المحقق ان الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرية يفرق بينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أى يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بته البالغة العاقلة وسمى المهر وقبل الابور كمن قلبها الى الخاطب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب بطرقه خاطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي (٤١) في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب

الحنفية وغيرهم حرمه الخطبة على خطبة الغير قال في الذخيرة كالمهرى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حد مقدر يعزروا تحرم الخطبة تحرم اجابته لانه اعانة على المعصية فيعزروا الجيب الهيا القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأه تزوجت ابنها الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بهر معلوم مع وجود عصبته وامكان مراجعتها البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجزعه عصبته هل يلزم التيم مهرها أم لا لبطان النكاح بموتها (أجاب) لا يلزم التيم مهرها لأن الام لا تملك تزويج ابنها مع العلم المذكور فبطل النكاح بموت المعقود عليها قبل اجازته لانه نكاح فضولى وهو بطل به والله أعلم (سئل) في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرد برده أم لا (أجاب) نعم يرد برده

وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تفريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال أحد اللفظين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانهما تبين بالاولى لا الى عدة فمتعين صرف كل واحد من اللفظين الى امرأه حتى لا يلزم ابطال أحد اللفظين أما لو كانتا مدخول بهما يمكن صرف كل من اللفظين الى امرأه واحدة فتطلق بهما طلاقين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرير التطلق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فافرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البحر عن البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احداهما باثنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه (سئل) في رجل قال لا أخو قل لامرأتى تكون طالق بالثلاث ولم يقل لها الا آخر شيئاً فهل لا تطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في البرازية في نوع في ألفاظه (سئل) في رجل أخذت زوجته خاتمه وامتنعت من رده له فقال لها ان لم تعطيني اياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم ينو بذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزم به شيء (الجواب) حيث لم ينو شيئاً فهو لغو وان نوى بأنت على مثل أمي برا أو ظهاراً أو طلاقاً صحت نيته ولا ينو شيئاً لغاوية عين الاول أى البريعى الكرامة علائى من الظهار وأفتى بذلك الخير الرملى وقال ولا فرق بين التعليق والتجيز فان الظهار مما يجوز تعليقه اه (سئل) في رجل شك انه طلق واحدة أو أكثر فهل يبنى على الأقل (الجواب) نعم وفي الاشياء من قاعدة اليقين لا يزول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر يبنى على الأقل اه ومثله في الدرر العلائى (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلى بعنى لا يدع زوجته تروح الى بيت أخيه فهل اذا راحت في غيبته بلاذنه ورضاه ولا تخلطه لا يقع (الجواب) نعم حيث لم يذهب بتخلطه والمسألة في الخبرية (سئل) في رجل قال تسكون زوجته طالقاً الا أن يشاء الله متصلاً مسموعاً فهل تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع له (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع نقلاً عن الحاوى للامام الجليل محمود البخارى (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق انه لا يشغل عند عمره والا توفى طول ما هو معلم في هذا الاتون وترك عمره والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد زيدا الا ان الشغل فيه عند عمره فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو معلم في هذا الاتون وفاته بخروج عمره ومنه كذا كره فبطلت عينة فاذا اشتغل الا ان لا يقع عليه ما ذكره وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما اذا كان لزيد زوجتان قديمتان وحديثة فقال للقديمتان طلقت الحديثه فانت طالق قباهما ثلاثاً فاذا طلق القديمتين طلق جعيسة ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثه وأراد مراجعة القديمتين بعقد جديد برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمتين (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد انحل الميثاق وجد الشرط لاني الملك فبطل الميثاق ولا يترتب عليه الجزاء نفوات الحلية كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذا في البحر من باب التعليق (سئل) في رجل حلف بانطلاقه لا يسكن صهره في داره ثم أجراه من أجنبي والمستأجر أسكن صهر المذكور في بيت الدار بدون اذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فما امثل أمره هل لا يحنث (الجواب) نعم ونفى العلامة

(٦ - (فتاوى حامديه) - اول) الاب حيث لم يكن غائباً غيبة نفوت الكفو الخاطب بانهما والله أعلم (سئل) في صغير تزوجها قبلت ورذت النكاح هل يرد برده أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصبته فروجها الحال مع بردها ذابغت وان لم يكن لها عصبه فله خيار الفسخ بانهما والله أعلم (سئل) في صغير لها اخوان شقيقان بالغان أحدهما أصغر سنهما الاخر فهل اذا تزوجها الا صغر سنيها سراً أجزأ الا كبر سنهما أو فسخه أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الا صغر سنهما حيث اجتمعت فيه شروط الاولايه ولا يرد كاحه برده الا آخر

اذهما في الولاية سواء وكل منهما أن ينفرد بالنكاح والحال هذه والله أعلم (سئل) في تسمية أربعة أبناءهم كلهم في القوة والدرجة سواء عقد واحد منهم عقد نكاحه عليها بنفسه بمثل بحضرة شهود هل ينفذ كما حقه عليها وليس لبقية منهم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسألة تعدد الأولياء المتساوين قوة ودرجة والله أعلم (سئل) في صغير هو ابن عم صغيرة وله ماجدة أم أب وهي وصية عليه ما حضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة عائب فولاية (٤٢) الانكاح لمن عن ذكر (أجاب) ان أمكن استطلاع رأي ابن العم لتمام واحدة منهما الانكاح

بل الولاية له والافتقار في البحر عن القنية ان أم الأب أولى في التزوج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهة لم تبلغ بعد لها أم عازية وأم أم مزوجة بجدها أب أمها وأم أب عازية وعمه متزوجة بجنسي فن يحضنها منهن ومن يزوجه منهن (أجاب) الحضنة والتزويج للام حيث لا عصبة لها أما التزويج فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للام وهو طهر في تقديم الام على أم الأب قال في اسم سر هذا الترتيب يعني ترتيب الكنز هو المقتضى به كفي الخلاصة وحكي عن حواهر زده وعن انسفي تقديم الاخت على الام لانها من قوم الأب أقول وينبغي أن يخرج ما مر عن القنية من تقديم أم الأب على الام على هذا القول اه فقد علمت به ضعف ما في القنية لانه مقابل للماء له العتوى وما الحضنة فلا تفسد الرواية ان الام والباقة وفيه حتى تحيض وعلى الرواية المحترمة له هذه في مشتهة منها تدمر

ان نجيب على سؤال رفع اليه ما صورته في رجل حلف لا يسكن فلانا داره فسكر من غير اذنه هل يحث أم لا فأجاب ان سكنت بعد سكناه ولم يأمره بالخروج يحث وان أمره ولم يخرج لم يحث (أقول) تقدم عن الخانية ان كانت الدار للحالف فشرط البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حاشاقتبه (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكانا معلوما له وهو ممن يبشر بنفسه ويريد وكيل غيره بالايحار فالحكم (الجواب) لا يحث اذا أمر بالايحار ان كان ممن يبشر بذلك بنفسه والمسألة في التنوير وغيره من التثنية في الايمان (سئل) في رجل مرض مرضا وصل فيه الى اختلال العقل بحيث اختل كلامه المقلوم وباح بسر المكنوم وصدر منه ما يصد عن المجانين فطلق زوجته في هذه الحالة فما الحكم (الجواب) اذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصداء اذا كان الحال على هذا المتوال فانه حينئذ مجنون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له انك حق ابتك وهو المهر المؤجل تكن طالق لا نأفك قال لا أفوت من حقه ولا فلسا فالحكم (الجواب) المشاجرة هنا تدل على حط المهر عنه ووافيت علق طلاقها على فواته مهرها بمعنى حطه عنه وجوابه في الحال انه لا يفوت منه شيئا فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق عليه فورا (أقول) يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت القرينة على الفور قال في التنوير بشرط الحث في ان خرجت مثلاً يريد الخروج فعله فورا اه (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانة فهل اذا زوجته فضولي وأجازه بالفعل لا بقول لا يحث (الجواب) نعم لا يحث وبه ينقضي كافي الدر المختار عن الخانية (سئل) في مريض مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقا باثنا عشر الهاتمات في عدتها فهل لا ترث منه (الجواب) نعم حيث أبانها بسواها لارثته (سئل) في رجل ساكن مع عمه في دار فلف بالطلاق انه لا يساكن عمه في داره ولم يعين اهل سكرها ويريد ان لا قسمتها واقامة طائفتين بينهما وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحث الحالف بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يساكن فلانا في داره وسمى دارا بعينها وقسمها وصرب كل واحد بينهما ما طافح كل منهما بابا لنفسه ثم سكن الحالف في طائفة والاخر في طائفة حث الحالف ولو لم يعين الدار في عينه ولكن ذكر دارا على التذكير وباقى المسألة بحالها لم يحث اه (سئل) في رجل قد قله كرسى فاتهم زيدا بانده وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان لم ياخذ زيدا كرسى المرقوم تسكن زوجته طاعة فظهر الكرسى عند الغير فكيف الحكم (الجواب) مقتضى لسؤاله علق طلاقها على الشرط ان يفي بوجود الكرسى عند الغير يحتمل انه بعد اخذه دوعه لغير فصل الشك والنكاح يتيقن فزول بالشك الا ان يتحقق عدم اخذه ولو بالبينة وان كان نفيما قال في المنع والعلا على التنوير بالبينة تقبل على الشرط وان كان نفيما كان لم تجز صهر في البينة ومراعى كذا شهدوا انهم تجتمع قبلت وطلقت اه هذا ما ظهر لنا الا (سئل) في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقا باثنا عشر الهاتمات في العدة فهل لا يرثها الزوج المرنور (الجواب) نعم قال في الكرمين بربط المريض طلقها رجعا أو باثنا عشر مرضه ومات في عدتها ورث اه قد ثبتت لانها لو ماتت حي وهي مريضة في عدتها يرثها الزوج لانه بطلاقها ياها رضى باسقاط حقه من ر

للاب معجزة اذا كان رء وعصبة موضوع هذه لعصبة فهم والله أعلم (سئل) في صغير فزوجها أخوها فلبت ومثله فاختارت نفسا غير برب وودعي روحا لها فزوجها برب وودعي روحا لها فزوجها بالولاية لبعبة مسافة القصر ونها حيد رفقلا اثبت الزوج دعوى بطل خبرها فلا وهل اذا لم تكن له بينة وأراد تخليفها على ذلك تحلب أم لا (أجاب) نعم اذا اثبت الزوج دعواه فالحجاء له لا يكون دالة عن الاب ومكر الاب هو البينة من نكاحه وقد نصوا على ان غير الاب واجدا اذا زوج امرأته

لصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيره وثبوت الولاية له بالبيعة المحوزة لذلك فلهما خيار أو الدواعي لانه زوجه بالولاية وان لم يكن كذلك بل
زوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة لا جازة للاحققة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق
ولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو توكيل الاب للاخ فافهم
والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبها أخوها وزوجها الغير كفو هل لايتها لا اعتراض وفسخ (٤٣) النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب)

نعم اذا طلب الاب ذلك فزق
القاضي بينها وبين الزوج في
ظاهر الرواية سواء دخل
بها الزوج أم لم يدخل مالم
تلد أو يظهر حملها ولا مهر
لها قبل الدخول وروى
الحسن عن الامام انه لا ينفذ
النكاح من أصله قال في
الحانية وهو المختار في زماننا
اذ ليس كل قاض يعدل ولا
كل ولي يحسن المرافعة وفي
الجنسوين يدي القاضي
مسئلة فسد الباب بالقول
بعدم الانعقاد أصلا اه
وهذا اذا زوجها أخوها
بأذنهما أما اذا كان بغير أذنها
فردته برتد ردها ولا حاجة
الى لتفريق والاعتراض
من الاب لانه فضولي فيه
وان أجازته فهو كباشرتها
بنفسها فلا يها طلب الفسخ
والتفريق من القاضي
فيفرق بينهما على ظاهر
الرواية وعلى رواية الحسن
لا حاجة الى ذلك لو وقع
النكاح غير نافذ من أصله
والله أعلم (سئل) في بكر
بانعق زوجها أخوها لامتها
من غير كفؤ بأذنهما ففسخ
من له حق الاعتراض
نكاحها منه ثم زوجها من

ومثله في البحر عن المحيط (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طالق على ألف مذهب ولا نية له فهل وقع عليه
بما ذكر طلاق واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا اذنهما حيث لم يكن مسبقا منها بطلقتين (الجواب)
نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرمي (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة
للموضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو
الرواح مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور فتاوى الشلبي من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول
لزوجته أنت خارجة عن طاعتي فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا يقع الطلاق أو
كناية فيقتصر الى النية أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل
وطلاق الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكمال وقوله فبين سبق لسانه واقع أي في
القضاء ثم قال الكمال وسيد كرفي أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوناق يدين فيما بينه وبين الله تعالى
مع انه أصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالصريح أما
على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا الابالنية فقد صرح في الوجيز
البرهان ألا ثم انه لو قال فسخ النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الابالنية ولا يخفى أن قوله أنت
خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأفاد في الدر المختار أن المخطئ هو الذي أراد التكلم
فجرى على لسانه الطلاق أو تافقه غير عالم بعنائه أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقطاه (سئل)
في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية واربدن بوش أول يعني روي طالق ويريد مراجعتها في
العدة بدون اذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أول رجعي
كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود رجعية من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها فحلف
بالطلاق الثلاث ليمتزوج ولا نية له سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على الفور فاف
الحكم (الجواب) حيث كان الحال ماذا كرا يقع عليه الطلاق الا في آخره من حياتهما اذا لم يتزوج وفي
هذه الصورة اذا عقد نكاحا ولم يدخل بها يبرأ بالعقد كما مر نقله (سئل) في رجل خاض زوجته ثم سئل كيف
طلقتها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسيبلها ولم يزد على ذلك ولا سبق له
عليها طلاق غير هذا أصلا ويرد ردها بعصمته بعد جد يد مرضاه فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بحجابه المذكور
(الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في صحته ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب)
نعم طاهر جعيا في صحته ثمة وكذا لو ماتت في العدة يرثها لزوج عسادية من الاحكامات في
الطلاق ومثله في العلاء من طلاق المريض والبحر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلبة
واحدة ولها بدمته ونحو صداقتها تريد أخذ منه بعد ائذ قضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها
في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة بالثلاث
وسألت فقالت يس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه
بغرضها (الجواب) حيث علق على غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في
رجل قال لزوج أخته طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تكون طالقة يقال لاخ ليس لي خاطر فهل لا يقع

سواء دخل بها هل يصح انكاح اثنى وليس لذلك معارضتها (أجاب) تزوجها بأذنهما أكثر زوجها بنفسها وهي مسئلة من تكلمت غير
نموذج رضى أو ياتهم اوفيه اختلاف الفتوى فتنى كثير بعدم انعقاده أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في المعراج معزى الى قاضيان
وسيره ومختار الفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة وقوله فخر كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن
رعية والجنسوين يدي القاضي مسئلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلا اه وقد أكرت علماءنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا

فالأخ لا إذا ما وجدنا * أولى بها مثله أن يعقد
 فالحيلة التزوج مرة بلا * مهر وأخرى بالذي قد أبدل
 وهذا مذكورة مشهورة * وفي صحاح كتبنا من بوره
 فالذي قلده السلامة * من كل ما يعقبه الملامه
 وعند نقص المهر منه يبطل * أن كان نقصا فحاشا يتل
 حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبيين
 هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
 ولم يضق امر على العباد (٤٥) * إلا أني الوسع على المراد

هذا ولولا مذهب النعمان
 لضايق حال الناس في الاحصان
 قاله يسقيه سحاب الرجه
 كحلجلائهم شديدا لغمه
 يارب خير الدين برجوا الخاتمه
 بالخير فاغفر ذنبه باراجه
 قوله ينعد النكاح بالفساق
 أي بعقد الاولياء الفساق
 ففيه حذف الموصوف
 وابقاء الصفة وقوله فالأخ
 إلى آخره الأخ مبتدأ خبره
 ان يعقد وما نافية وأولى
 نائب فاعل وجد وألف
 وجد اللام طلاق كالف
 يعقد وقوله فالخيلة إلى آخره
 معناه ما صرح به علماء ونبات
 الاحتياط في غير الأب والجد
 أن يعقد النكاح مرتين
 مرة بمهر ومرة بلامهر فيصح
 النكاح يفسد لانه مع
 التسمية برجاء يقع بدون مهر
 المثل فيكون باطلا ومع
 عدمها يقع بمهر المثل لا بحالة
 فيصح قطعاً والله أعلم (سئل)
 في امرأة تيب وكنت رجلا
 أجنبياني تزويجهما من رجل
 فنقص الوكيل عن مهر
 مثاهل لا خها شقيقها
 الاعتراض فيكمل الزوج
 مهر المثل وان امتنع يفرق
 بينهما (أجاب) نعم لا أخ

فعله المزبور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل إذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور
 (الجواب) نعم قال في الكنز وزوال المالك بعد اليمين لا يبطلها أي زواله بمادون الثلاث بان يطلقها بعد
 التعليق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بجر وتتمام الكلام فيه (سئل)
 في رجل أراد أن يزوج ابنته من آخر في هذه الليلة فحلف أخوها بالطلاق من أمر أنه أن لا يصير هذا الشيء
 ولا تذوقه أخيه فصارت ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلقت أم أنه واحدة فإذا راجعها في
 العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمته أولا (الجواب) نعم طلقت طلقة واحدة قال في الخلاصة
 في المحيط إذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا
 فلانا أما إذا حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث اه يعني أن لا النافية إذا أعادها في
 العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا وإذا راجعها والحالة
 هذه تعود إلى عصمته فتأوى الرحي (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر ولا النافية
 أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا أيضا يحنث مرتين لانه صار يمينين وكذا في الصورة المسئول عنها الآن يقال انه
 فيها يمين واحدة لان قول الحالف ولا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصارت كأن المحلوف عليه
 شيء واحد قتل أو لا ينجل فالمحل قد أشكل (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل
 بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له عليها طلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في العدة برضاها بعقد جديد
 فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج إلا بآذنه ثم قال لها أذنت
 لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا تخرجي بغير أذني أو لا
 بأذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاي شرط للبر لكل خروج اذن الاغرق أو حرق أو فرقة ولو فوى الاذن مرة
 دين وتحلل عيانه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك
 صم عند محمد وعليه الفتوى ولو ألجته اه علائي عن الثوري من باب اليمين في الدخول والخروج (سئل)
 في رجل به داء الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكرر منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله
 لدى يئنه أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع إذا طلق امرأته في حالة
 الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاز صاحب المحيط عمادية من الاحكامات من كتاب الطلاق (سئل) في امرأة
 اتهمت زوجها بأنه أخذ لها أمتعة معلومة فأنكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذها ذلك
 فترافعا لدى حاكم شرعي وادعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كله
 بالبينات شرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت اقراؤه بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد
 وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين (سئل) في رجل حلف
 لا يدخل دار ابنته في هذه السنة فضت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار إلا في غرة محرم السنة التي تليها فما
 الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك قاضيان والمسألة في
 البحر من الامعان (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلق زوجته بعد العدة يعني عید رمضان سنة
 كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العید بطلقة رجعية وراجعها في العدة

أن يفرق بين أختهم بين الزوجات لم يكمل مهر المثل لان له الاعتراض بسبب التنقص عن مهر مثله والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج
 عن ذلك ثم ن حصل التفريق بعد الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا تثنى لها فالخصل ما يكمل مهر المثل فتستمر حليلته والا
 يفرق بينه وبينها ويسمى المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج إلى قضاء القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا شهدت على خياره لو غي
 نكاح عبر لأب والجد وقت بلوغها ولم تتقدم إلى القاضي هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم يحكمه من نفسها كفي الشفعة والله

القاصرة من أخ الموصى له
 فقبل الموصى به الوصية بعد
 موت الموصى وأثبت وصيته
 لدى حاكم شرعي حنبلي
 يرى صحتها وحكمها وفنده
 حاكم حنبلي فهو حكم الحاكم
 المصدق صحيح راجع للخلاف
 أم لا وهل للموصى
 تزوج بمن نسي الوصية
 عليه أم لا (ج) نعم هو
 صحيح رافع بخلاف ذهو
 غير مخالف للكتاب والسنة
 والاجماع والموصى به
 تزوج بها والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في رجل خطب
 من آخرته بغير ابداعة
 وهي في مهر بعد أن عابه
 بالخطبة وامتنع عن
 العقد حتى يدفع جميع المهر
 فعقدته فوضي بغيرها
 والله وعبد الله قال لها
 إن أحسن زوج مني لم يكن
 من غشها بناء عليه تبين
 أن الزوج فضولي في الحكم
 (أجاب) إن عجزتك كح
 انفضولي المذكور ووضار
 كوكبة منها بغيره وان ردت
 النكاح ردها لا تل من
 نسي ومن مهره لا ويجب
 بعدت به وانه قد ردها
 ورضي عن ذلك كح

أعلم (نص في كح الفضولي) * (سئل) في رجل قال
 تزوجه بكذا ثم تزوج بها فأنزلها فأنزلها
 بالفعول كإن يبعث إليها شيئا من المهر وان قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً بلا شهوة في قول أو هنأ الناس فسكت أو أخذ في
 تجهيزها كإنص عابيه في المحيط فذلك كله (٤٦) اجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب يد عمر أو صبا في تزويج ابنته

بلا ذنمها ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها إن لم أوصل إليك خمسة دنانير بعد
 عشرة أيام فأمرك بيدك في طلاقك متى شئت ففقت الأيام ولم يرسل إليها النفقة إن كان الزوج أراد به الفور
 لها إلا قاع والإفلاح حتى يموت أحدهما إن لم يبعث إليك النفقة من بخاري إلى عشرة أيام أنت كذا فأرسل
 إليها قبل انقضاء العشرة من كرمينة ما لقت له دم حصول الشرط بزأيه قبيل النوع الثالث في الضرب بعد
 انجاء الخلع (سئل) في رجل قال تزوجت بك كوني طالقة فلا تبصغ المضارع وغلب استعماله في الحال عرفاً
 فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما أنق به الخبر الرولى وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على البحر
 فراجعها (سئل) في رجل حلف على زوجته بطلاق إن لم تدخل هذه الدار الساكنين بها في هذه السنة ثم
 بعد زمان قول لا مذهبهم إلى دار أمها فذهبت بهم فهل لا يقع عليه الطلاق إذا لم تدخلها في السنة المزبورة
 (الجواب) نعم في الملتقى من باب الإيمان في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا حنث مالم
 يخرج ثم يدخل (سئل) فيما إذا دفع زيد نعمة وهدية فقال عمر ولا أقبلها وأدفع ثمنها لك فحلف زيد بالطلاق
 أنه لا يأخذ منها منه فدفع عمر وغشها لابن زيد البالغ بدون إذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضى بذلك ولا أجازه
 فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع به قبض ابنه البالغ كذا كرو ولا ينسب قبضه لابنه لا تقطاع ولايته
 عنه بل لو غش (سئل) في رجل قال لزوجته أمرك بيدك ينوي به تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في
 مجلس علمها به مالم تقم أو تعمل ما يقضعه (الجواب) نعم قال اختارني أو أمرك بيدك ينوي به الطلاق لها أن
 تطلق في مجلس علمها به وإن طال ما لم تقم أو تعمل ما يقضعه تنو بر من باب تفويض الطلاق (سئل) في رجل
 حلف زوجته بالدخول بها طلاقين لا غير ثم بعد انقضاء عدها بثلاث حيض كوامل تزوجت بزيد ثم طلقها
 زيد بعد ما دخل بها ثم بعد انقضاء عدها منه تزوجت بالزوج الأول وطلقها طالقة واحدة رجعية ويريد
 أن يرجع مراجعتها إلى عصمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني به دم أي يبطل مادون الثلاث
 من المخلقات أيضاً كجهنم حكم الثلاث أجماعاً لأنه إذا هدم الثلاث في حق الحرية والثنتين في حق الأمة
 فسادون أولى خلاف المجدوب في لا تمتنع عندهم لا يهدم من طلق دونها أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد
 زوج آخر عادت إلى الأول ثلاثاً عندهما وعند أي عند محمد سابق من الثلاث والخلاف مقيد بما إذا
 دخل بها فتم لم يدخل لا يهدم اتفاقاً وانتصر السكك لمحمد بما يطول ثم قال فظهر أن القول ما قاله وهو الحق
 وقوله في البحر والنهر شرح الملتقى للعلاء وفي سكتن وزهد الزوج الثاني مادون الثلاث ومثله في الوقاية
 وسائر المثلوقد صال الزياحي في دليل الإمام رحمه الله تعالى ولا شأن أن العمل بما في المتن والمسألة شهيرة
 في الأصول والنزوع (سئل) في قروي كينه ست ذقريته أن يحلف له بالطلاق الثلاث أن لا يسافر
 إلى مدمبول فحلف أنه لا يعمى أنها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين إليها ولم يدخلها أصلاً ولم
 يحلف كح حاشته لا ستد فخرجت كح كذا لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل)
 في رجل قال تزوجت بغيره ثم دخل بها سار وحى صادق وكررها خمساً مفرقاً فهل بانت بالاولى لا إلى عدة ولم يقع
 عليه غيره وهو مراجعتها بعد تجديد بوضها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه
 لا يبيع كح من ولاده وبه منهنه بعد خلاف أن كور يبيعها بحفي حنث ثم مات بعد نحو شهرين

مضرب مرتوف بذا من هو متوفى على الإجازة ولا جازة لها لا يحنث وارتدت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر وخلف
 ذكر من مسمى ومن مهر من يمتد زوج ويسقط عند أحدهما شبهة ولا تكرر المهر بتكرار الوضعة لصادق قبل التفريق والحال هذه والله أعلم
 * (سئل) في رجل تزوج بنتاً صغيرة بزوج بغير مهر من مهره بغيره ولا يمتد إلى العشرة البراهم التي هي المهر
 شرعي من صك النكاح أم لا والله أعلم (ج) صك النكاح المذكور ووجب لها عشرة دراهم بالوطء

أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئاً يسمى ملا كودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخاذ طعام به ولم يتم أمر النكاح هل للخطيب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فإن أذن لهم باتخاذها وطعامه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعامه وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرًا بالغة وجرى (٤٧) بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد عها عليها بغير وكالة منها

على مهر معين ويسمى ذلك صفاحاً اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أباهما حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا أريد ما وقع عليه الرضا أولاً فوكلت والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عها لها بغير وكالة منها (أجاب) لا عبرة بتزويج عها لها بغير وكالة سابقة أو آجزة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ماسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكتت ثم وكلت الأب فالنكاح هو الأول وتثبت التسميتان في الأصح لأنها مسئلة تجديد النكاح وفيها أقوال قال الفقيه أبو الليث يجب كلا المهرين وذکر في المنية أنه الأصح وذکر عصام أنه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافاً وذکر القاضي أنه لا يجب الثاني إلا إذا قصد الزيادة على الأول فيجب الثاني فقط والحال هذه بدلالة حلفه عملاً بقول عصام والقاضي وهو مقصود

وخلف تركه فهل إذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع الثلاث فلا ترث الزوجة من تركته شيئاً والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يزوج ابنته البالغة إلا من ابن أخيه فلان فهل إذا تزوجت نفسها من كف بجهر المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساسا كان في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج من هذه الدار وأشار إلى داره المذكور إلا بذاته إلا للحمام ثم نقلها إلى دار أمه ثم غاب فخرجت من دار أمه إلى دار أبيها بلا إذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيدا ساكناً مع زوج أخته في دار واحدة فقال له زيد على الطلاق إن انتقلت أنت ما انتقل أنا أو يزيد أن ينتقل من الدار وحده دون زوج أخته فهل إذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وانما يقع وان وجد من الخالف الانتقال لأن الطلاق معلق على انتقال الخالف المسترتب على انتقال الزوج أخذ فاذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر الموضح التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء وعدمها الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه أنه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها فإنه ينتج أن دخلت الدار أنت طالق فان نوى تعليق هدين وكذا أن نوى تعديه وعن أبي يوسف أنه يتعلق جلال الكلامه على الفأدة فتضمر الفاء والخلاف مبني على جواز حذفها اختياراً فأجازه أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول الخالف في السؤال المار ما أنتقل أنا وقع حوايا لأن الشرطية ولم يقترن بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر أنه لم يتعلق ولم يترتب على قوله إن انتقلت أنت بل هو منجز فصار كأن الخالف قال على الطلاق ما أنتقل فاذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده إلا أن ينوى التعليق فبدن أي يقبل منه ديانة لا قضاء أو يبنى على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر أيضاً قول باب الكليات عند قوله فتطلق واحدة رجعت في اعتدي واستبرأ في رجلك وأنت واحدة فقال ما نأصه وأطلق في واحدة فأفاد أنه لا معتبر بأعراب ما هو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين وجوه الأعراب والخواص لا يلتزمه في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الإقرار فيما لو قال درهم غير دائق رفعنا ونصبا فيحتاجون إلى الفرق اه فإيهاماً مل فأن مقتضى التعليق عدم اعتبار الأعراب هنا أيضاً الآن يقال ذكراً الفاء لا يسمى أعراباً لأن الأعراب ما يعتري وأحوالهم من التغيير أو الأثر الظاهر والفاء كلمة ترتبط بها الجواب فلا يسمى ذكراً أعراباً وفي الأشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ما نأصه وليس منها ما ألقي بالشرط والجواب بلا فاء فلا قول بالتعليق لعدم إمكانه فيتنجز ولا ينوي خلافاً لأبي يوسف اه هذا ما طهر لي في هذا المحل وأنه تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاءم مع أبيه أكثر مما يتلاءم مع أبيه في السابق فصد ذلك أنه لا يزوج في معاشرة أبيه أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما مضى من عمره هل إذا عاشره بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساوياً له لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب)

بلا سيما وقد اقتصر عليه كثير من الأصحاب في مصفاتهم وفي إيجاب التسميتين بخلاف الزوج وأنه أعلم (سئل) في يمتزوجهما ابن عها معصية بدون مهر مثلهما قبض أكثره ومات وبلغت هل لها طلب مهر مثلهما والرجوع بما دفعه الزوج لابن ابن عها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد نكاحه به أو لا (أجاب) أعلم أنه إن كان بغير فحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وإن كان بغير يسير يصح لتساهل مربيته وليس لابن ابن عها قبض من المهر وترجع به على الزوج وهو أي الزوج يرجع بما دفعه في تركه ابن ابن عها إن كان تركه

والا تأخرت المطالبة الى يوم القيام والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استهلك المال ولم يتفق التزويج ومات الخاطب ومضت مدة سنين والآن ولده طالب المخطوبة بما دفعه أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم لم يقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما للحكم * (أجاب) * ما قبضه الأب واستهلكه دين عليه فطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من ورثته وفاؤه فلا يلزم المخطوبة والحال (٤٨) هذه والله أعلم * (سئل) في امرأة أبي أقاربها أن تزوجهما الآن يدفع لهم الزوج كذا

نعم (سئل) فيما إذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث انه لم يقل لعمر وجاره هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم طهر انه قال لعمر والكلام المعين باقراره لدى بيعة شرعية والحال انه يعرف اسمه وناداه به مرارا وأجابه به لدى بيعة فهل حيث كان الامر كذا كرى يقع طلاقا المزمور (الجواب) نعم (سئل) في مدبوس حلف لدايته ما صلاق الثلاث ليؤتيه له ديبه يوم دخول الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بالامتناع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع مبالغ من الدراهم في زبدية على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها فلم تجد شيئا فقال على الطلاق لثقتن عليه وتأتين به ولم ينو فوراً ولا وجد دليله فهل إذا قسنت ولم تجد شيئا ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق الا في آخره من حياة أحدهما والحالة هذه (الجواب) نعم (أقول) لا يقال اذا لم تجد شيئا صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكور في المتن وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت والمطلقة وما هما من المسئلة وقد قال في البحران المطابقة على وجهين اما أن لا يكون فيه ماع أصلا فلا يحنث لعدم انعقاد التحمين أو أن فيه موصبه يحنث لان عقدها لا مكان البر ثم يحنث بالصباح لاننا نقول امكان الاتيان بالمبلغ ابدى وضعه بحضوره يحنث فلا يحنث بفقده بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه فحنث عند الصب تحقق الجز حينئذ وفي مسئلتنا لم يتحقق الجز عند فقده بل في آخر حياته ما على انه يحنث فان تكون هي التي أخذته تأمل (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه حلف بالحرام أن ولدها فلانا لا يدخل الدار وانه دخلها ووقع عليه الحرام فاجاب بانه حلف ان ولدها المزمور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكن الوقت قبيل الظهر ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدقه المدعية على تقييده ولا بينة لهما فما الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له كفي كتاب القول لمن وفيه أيضا لان طهر شاهده ولانه ينكر وقوع طلاق والمرأة تدعيه والقول للمنكر الا أن تقيم المرأة بيعة (سئل) في رجل ضرب زوجته فخنث عليه خنوه بالطلاق الثلاث ان عدت ضربتها لا عاملن على قتلك ولم يقصد بذلك فورية ولا تمت قرينة عليه ثم ضربها الا ان نأيا ولم يعمل الا على قتل أخيه الضارب فهل اذا لم يعمل الحلف كذا لا يقع عليه لطلاق الا في آخره من حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فخنثها لدى حاكم شرعي ودفع لهما مؤخر صدقها ولم يطلعهما صريحا فهل لا يقع عليه بمجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجتمعون الشوك في البادية جمع واحد منهم قدرا منه وغاب ثم رجع فوجد صدقا حلف بالحرام أن فلانا انعمي منهم أخذه ولا بينة له على ذلك وفلان ينكر لا خسر فهل لا يسرى نكاح فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريكين حلف أحدهما بالطلاق انه لا ينكح امرأة يعني لا يفسخها ويريد شريكه الا ينكحها علم الحالف لا رضاه ومباشرة له فسخه هل لا يقع طلاق الخالف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف يشتكين على فلان تزويجا كما لم يشك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم ينكح وعن تركه ففسخ لا تزويجا كما لم يشك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم ينكح الحالف بالطلاق لا يكتفى من موافقته ولا من لبسها فهل اذا جعل الحليف جينا

فوعده به هل يلزم أم لا * (أجاب) * لا يلزم ولو دفع ثله أن يأخذه قائما وهالك لاه رثون كفي ابزاية وذيرها والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر سأل ان مسه كرامته هل يجب ما جعله للمسعة أم لا * (أجاب) * لا يجب ما جعله للمسعة وما يجب ما اتفقا عليه به هو المهر ومات عاده سمعنا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجته بمائة وشرين بحسرة جماعة يعتقد ان كح بحضوره ثم توضع زوج مع الارب عشرين في المحكمة فمعه نكاح يساعلى سبعين خشية من كثرة المهر رثون المهر هو الاول أه بطر بالنسبة اليه * (أجاب) * المهر هو الاول وهو المائة وعشرون حيث ثبتت المهر ببيعة رزق الزور ونكوه عن ابيهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على خمسة رثونين لا بها وعشرين كسوة له خمسة لعمه ما من جميعها * (أجاب) * لا

... (سئل) في رجل تزوج زوجة تعرض له شخص يقول هذه ولا حتى وأصلب عليه الخلع هل يجوز أن يحكم بذلك او لا وهل يحرم عليه ذلك بجمع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كثر والمفروض على حكاه المسلمين وسهالة تعين نصرة... تعرض لثلاث ووقع اجميع في مهاوى الهالك والله أعلم * (سئل) في بكرين تزوجتا من رجلين دخلن كل زوجة فدفعت أحدهما من خيلاه وحدثت زوجته بالزناها على هاهنا واستردت نظرها فظهر اعلى زوجها بعد أن هجم بيت

زوجهها لئلا بالقربة بمعاينة من الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه اقتضى نكاحها فهل له ذلك أم لا يلزمه التعز بروهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلها وهل على تقدير آتئها وجدت ثبينا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل أو حدا وتعز بروهل القول قولها أفتونا (أجاب) لاعبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبابة الزنا لان البكارة تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن عمل بها شيئا (٤٩) مما ذكره قد عصى الله تعالى والقول

قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلاوة الصحيحة واذا رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غصبها منه ويحبس الى أن يحضرها والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر ابنة لثقة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك فقال قد جئت بها مرارا فزوجه ثيبا فافا الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع المهر وتقرر عليه بتمامه وكلامه والقول قولها في البكارة انفسى العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا يقبل قوله في حقها وان قد ذهب صريح الزنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والله أعلم (سئل) في كبيرة زوجهها أخوها بالوكالة عنها وقبضت أمها مهرها وصرفته في جهازها بلا اذنها ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ المهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع

أو سمنا أو طخبه أرز أو نحوه وأكل منه الخالف لا يحنث (الجواب) نعم لان هذه صفات داعية الى الهين فتقديده (سئل) فيما اذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دين على آخر خلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالمقتضى المزبور فادعى عليه دفع الدين الى ربه قبل مضي الوقت فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك وبحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العمادية قال الزوج بعثت النفقة البها ووصلت البها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمدة وقال لا يكون التول قوله وهو الاصح اه ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفتى به شيخنا هو الموافق لما أطبق عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن المعول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوى الكازروني من كتاب الايمان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب المتون ببقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر للكنة في كتابه البحر خالف ما أفتى به فانه بعدما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون استدل عليه بانه صحيح في الخلاصة والبرازيه أنه لا يقبل قوله في كل موضع يدعى ايقاع حق وهي تنكر كما قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضى تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرر في هذا المحل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرمل في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي ما نصه أقول قال في الفيض للسكركي والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحمل اطلاق المتون على ما ذالم يتضمن دعوى اصال مال فتأمل وفي فصول الاستروشي ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة وجعل الثالث راضيا للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول البها والقول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عدى وسط والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليتأمل اه كلام الرمل وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الرويتين وذلك أولى كما لا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على زوجته بانها ضربته وأنكرت خلف بالحرام قائلا على الحرام انك ضربتني فادعى الميثب الضرب بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهور ما يكذبه ولا يسرى انكارها عليه (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرمل والوالد الوالم (سئل) فيما اذا كان زيدا خادما عند عمرو وقال بالتركية الفاظا معناها بأعربية لا أمك في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمرو وقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة وولادا فقال عدت عنها وعن الاولاد ولم ينوب ذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال هذا كونه ولا في حال غضب من جهتها بل نيته الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحال هذه كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخبرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصلين الى أن قال فنحصل أن اللفظ اذا احتسب اطلاقا وغیره ونحوه لا يثبت في هذا كونه عريا كان اللفظ أو غيره لا يقع اه وتتمام

(٧ - (فتاوى حامديه) - اول) لازم كالدفع للزوجة فاما أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الأم مضمون عليها وهو من جارية تركته فيوفي به مهرها والوصى قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج مع زوجته في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وجو يقول دفعت الى أمك والام تسكر هل لزوجه أن تطالب به بمهرها وهو ثابت على لا مشير يرجع به عليها وما الحكم (أجاب) لا ولاية للأم في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة وصغيرة ولا وصاية لها عليها

وعليه الفتوى وفق بعضهم
أنه إذا أوفاه المجر
والمؤجل وكان مأموئله
أن يسافر بها والا فلا قال
صاحب المجموع في شرحه
يفتى وقد فتي شيخ مشايخنا
أشهاب الخليل قاطعاً به
وصورة أدلة حيث يمكن
للمرأة على زوجها مهر حل
أو مؤجل حل وكان مأموئله
عليها أو كل العار بقئ منه
نقلها حيث أراد وليس لها
الامتناع حيثئذ فان
امتنعت فلا فدية لها ولا
كسوة مدتها امتنع وتكرار
الزواج بعد ذلك حرم سطر
فدية وأدركنا في غيره من
أهل عصره ومن أهل عصر
به ونحن فتي به أو أدت به
بغير الزواجة وتعد
المضر دفع كونه مأموراً
بغيره ويكون الطريق أمراً
معاً فتمسك به وله تدان
السكران من حيث سكرته
وأما علم (سئل) عما إذا
عفت الخاطبة في طوبته
شيء من جنسها فيقبل أو
لا تسرع في إفساد
الخلق بعد معرفته
بزوجته بحسب
من يهرؤوت هو ذرية

وعليه الفتوى وفق بعضهم
أنه إذا أوفاه المجر
والمؤجل وكان مأموئله
أن يسافر بها والا فلا قال
صاحب المجموع في شرحه
يفتى وقد فتي شيخ مشايخنا
أشهاب الخليل قاطعاً به
وصورة أدلة حيث يمكن
للمرأة على زوجها مهر حل
أو مؤجل حل وكان مأموئله
عليها أو كل العار بقئ منه
نقلها حيث أراد وليس لها
الامتناع حيثئذ فان
امتنعت فلا فدية لها ولا
كسوة مدتها امتنع وتكرار
الزواج بعد ذلك حرم سطر
فدية وأدركنا في غيره من
أهل عصره ومن أهل عصر
به ونحن فتي به أو أدت به
بغير الزواجة وتعد
المضر دفع كونه مأموراً
بغيره ويكون الطريق أمراً
معاً فتمسك به وله تدان
السكران من حيث سكرته
وأما علم (سئل) عما إذا
عفت الخاطبة في طوبته
شيء من جنسها فيقبل أو
لا تسرع في إفساد
الخلق بعد معرفته
بزوجته بحسب
من يهرؤوت هو ذرية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت (أقول) وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كما ذكرنا المسائل المارة ولكن الاولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة (سئل) في مروي حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فورا بنفسه الى قرية غير هاتم عاد اليها المنزل أهله وأمتعته ولم يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق ان يورث بعوده كد كروير بخروجه منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو الحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنت بخلاف المصرو القرية تنويفه ان يبر بنفسه فقط علائق من اليمين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار ويخرج من ساعتها لطلب منزل ولم يتمكن الانتقال من ساعتها لعدم تيسره حتى بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الحدية في فصل المساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتعل بطلب دار أخرى لينقل اليها الأهل والمتاع فلم يجد داراً يأبى ما يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حالاً اه قال في التهر في الأصح أنه من عمل النقل فصار هذه المدة مستثناة اذا لم يفرط في طلب وهذا اذا خرج من ساعتها لطلب المنزل ولو أخذ في انقله شيئاً فشيئاً فان لم تغتنه النقلة لم يحث ولم يلزمه النقل أسرع الوحوه بل بقدر ما يصبره في العرف اه ومثله في شرح العلاء على التور وروا الملتقى (سئل) فيما اذا كنت زياً ابن كبيره من بئيك عندك بالاجرة فحلف زيدا بالطلاق الثلاث انه لا يخله أي لا يبعه يشتعل له شيء ثم بعد ستين زار ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتعل له ويساعده في الحياكة فاشتعل له شيئاً قليلاً بعبية في يده وبرد عليه ورضاه وتخلبه فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث الحل المذكور فان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذلك اذا شرعت في الصلاة أو غابت عنه فخرج لا تحب برزلية من نوع في غور ومثله في الخلاصة قال لاسه الكبير ان تركت تعمل مع فلان فكذلك هو على المنع فتقول وان كنت صغير فعلى القول ونفعل برزلية أجوداره سنة ثم حلف وقال لا مستأجراً ولا أتركا في داره هذا قاله اخرج من دري فقد بدري قميصه تناوى الصغرى حلف ليخرج من ساكن داره اليوم وسكن في داره ببيتك في اخرج من بيتك معي وبين علي الغضا بالاسان قنية حلف لا يدع فلان اخرج على هذه المسألة فنعما يقول يكون اراه لا يبع لمع فعل قاصيخان وتحمه في رسالة الشربس لاني انصب احسن الاقول لمخلص عن محضوا نعل (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته انها لا تدخل داراً وهي حرة في تواجدها كن فيها ثم مات الاب ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم قول وتقدم موكب دار ملكه (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق لا يبعها الا الى الجاه وتضيها الخروج امر آخر وحرثت ملك من غير أن يبعها هو ولا نيته ولم يان اهلهما الحكم (الجواب) لا يبعها ملكه ملكه وقع من قبس مسه لا يقع طلاقه المذكور (سئل) في امرأة ادعت على زوجها ذنبا له حلفه لا يبعها الا الى محلة في محلة بها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محلة أبيها وبت في دار محرف به وانما يتنقضي ذلك سنت من وصايتها بمؤخرها وجاب بانه حلف بالطلاق لا يبعها الا الى دار أبيه بربورة مع زوجته من كورة على سبيل اسكنى وانه دخلها زائراً ولم يدخلها على

[illegible]

بما قبضه جميع حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه فيرجع به عليه مال كغايته له المقاصصة بمثل ماله وان اشبه عليك الامر فانظر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحريم والحاصل ان الزوج له مطالبة المهر بما قبض ولو رثتها مطالبة الزوج فالبنات النصف والامم والزوج الربع وللم ما يقبض كما هو الحكم في سائر تركتها وبر والله أعلم (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر ابنته أم لا (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا (٥١) وسواء دخل بها أم لا أو كانت بكر بالعدة ولم

يدخل بها أو زوجها ولم تنب عنه قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا عليك المطالبة به الا بوكالة عنهما دخل بها أم لا والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطبق الجماع بمهر معلوم هل لابها المزوج المطالبة بمهرها وجسه به أم لا (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقدم ملكه فيطالب به وإذا كان كذلك فيجب فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) فيما عورف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا معلوما مسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجية في جامها وأجرة الماشطة وغن حناء وغير ذلك ومبلغا آخر تنجيد لحفها وفرشها وتبييض أو ابها الخناس وارساله طعامها إلى بيت العروس ايله البنات إذا استمر ذلك بين أهل بلده قدما وحديثا بحيث اذا

سبيل السكنى وأنكر كونه حلف كما ادعت فطلب من المدعية بينة فأثبت مدعاها بشاهدين فما الحكم (الجواب) حيث اتفق على أصل اليمين واختلاف في القيد فبالنظر الى القيد صار الرجل مدعيا والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد المذكور فقتضاه بطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه ادعواها ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيره وان جعل قوله على سبيل السكنى شرطا واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كافي التنوير وغيره (أقول) أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وأنكره فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فتسمع لان البينة على الشرط المثبت وأقول أيضا ان ما ذكره من أن الزوج صار مدعيا وان البينة تطلب منه لانها تخالف لما في القنية من باب الدعاوى والبيانات في الطلاق راضا للبرهان صاحب المحيط بما نصه ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة قنية بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الامرين وتطلق بايهما كان اه لكن رأيت في هامش نسخة القنية مكتوبا عند آخر العبارة ما نصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع اليمين تأمل جدا اه ما رأيت وقد نقل في البحر عبارة القنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها وقال لاسمائه ان شربت مسكرا بغير اذنك فمرك يدك فاقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينت المرأة أولى اه ونقل هذه العبارة في ترجيح البيئات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه ثم قال حلف لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فامعن النظر في هذا المحل وتمهل ولا تعجل

(باب الخلع والطلاق على مال)

(سئل) في امرأة اختلعت من بعلمها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعتها له في المجلس ثم دفعه لها لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا واقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها وسقط بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمباراة كل حق لسكن واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح كزوجه من المتون قوه مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا وغير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية الا نفقة معدة فانه لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم لانهم لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليه حينئذ تسقط وأما السكنى فلا يصح اسقاطها بحال لاسمائه في غير بيت الطلاق معصية الا اذا برأته عن مؤنة السكنى ون كانت سكرة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فقهنا نقدر الى أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالخلع مطلقا كذا ذكره في دية الخلع بعض المختصين (سئل) في امرأة بعثت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي عشرة أشهر بته بالنفقة من غير علمها (الجواب) نعم قال في التنوير ولو بعثته على نفقة واحدة شهرا

رد روح لا يرسل شيئا من ذلك بشرط نفى ذلك وقت العقد فهل يكون هذا خلافا لتوهم المعروف عرفا كالمشروط بشرط ان يكون رده مبررا أم لا (أجاب) المقرر في السكنى من قولهم المعروف كالمشروط يوجب الحق ما ذكره بالمشروط فيقول الامر الى أن ما ذكره يؤول فقهنا في نه كآثاره تزويجها على مبلغ ادى سماء من النذر وعلى المبلغ المسمى بأسروص حتى تصرف في اتمام وأجرة الماشطة وغن الحناء وعسر دمت والمبلغ الذي يجزبه فرشها ويبيض به أو به وارسال الطعام لغيره وان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء

معلوم القدر من الدراهم كان لازماً لزوم المهر العلم به وعدم جهالة وان كان مجهولاً لارادة ما تصرف أجرة للعمام والماشطة وعن الخناء وغير ذلك في وقته أو وجب فساد التسمية إذا لم يعلم كم أجرة الحمام وكذا وكذا في ذلك الوقت وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقر ومشهور هذا إذا ذكر على سبيل أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالسكينة إلا أن يتبرع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة لأنه من مسمى المهر لأنه لا يجب فساد (٥٢) التسمية ووجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كالصريح في ذلك قال فيهار جل تزوج امرأة

على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك اه وقد جعل في البحر تسمية الثوب بنحو أو قد زاعفهم صاحب البحر وأجبه صاحب النهر فيعوضه حول ولا قوة إلا بالله وجهه على العدة بوجه الكلام وينفي الملام والله أعلم (سئل) في صغيرة سنها نحو تسع سنين زنها ولد لها على زوجها قبل قبض جميع مجمل صداقها والآن يريد استردادها إليه والمطالبة بالمحل وهي تدعى البلوغ ونهت عن قبضه هل يقبل قوله في البلوغ حيث احتمل وينع الاب من المطالبة لا (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب من مطالبة الزوج لانقطاع ولايته بالبلوغ والنهي والحل هذه والله أعلم (سئل) عن ولد بكر صغيرة تزوجها من غير قبلي له عقد النكاح صحيح ثوبه مهر مسمى بتر ثوبه قبضت من أبيه ثوب

وهي معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها اه (أقول) وفي حاشية الدر المختار للحلي أن ما شرطه يكون ديناً عليها أي أنه أخذ منها إذا أسرت ونظيره ما ذكر في البحر لو تزوجت الولد على الزوج وهو بت فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا الومان الولد قبل تمام الوقت له أن يرجع عليها بحصته ثم قال في البحر والحيلة في براعتها أن يقول الزوج خالعتك على أني بريء من نفقة الولد إلى سنتين فإن مات الولد قبلها فلا رجوع على عليك كذا في الخاتمة وتتمام الفوائد فيه (سئل) فيما إذا كان لهند بنت صغيرة من زوجها زيد نفقة العاهة على براعة ذمته من مؤخرها عليه وعلى أمته عسرة ما عسرة ما عسرة بعد تمام ذلك تسكفل أبو هند بالوكالة عنها بنتها المذكرة بجميع محتاجاته إلى سبع سنين بل رجوع عاهة بشئ والحال أن ما ذكر من التسكفل لم يكن زيد خالعتها عاهة ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه (الجواب) نعم يكون التسكفل المذکور غير لازم العلم بالمؤخر ليس بشرط كما أفق به قارئ الهداية (سئل) في رجل خلع زوجته على براعة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة عذتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم بجميع ما يحتاج إليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع وانقبض صحها (الجواب) نعم قال في التنوير ويسقط بخلع والمبرأة كل حق لكل منهما على الآخر مما يتبع بالنكاح إلا نفقة العدة إلا إذا نص عليها (سئل) في رجل خلع زوجته من عصمته بلفظ الخلع من غير مال ويريد بعد ذلك ردّها عصمته بدون رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) الخلع طلاق بائن فليس له مراجعتها إلا برضاها وعقد جديد أو الواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بائن والخلع من الكليات فيعتبر برفيه ما يعتبر فيما تنویر وشرحه للعلاء (أقول) ظاهر قوله فيعده برفيه ما يعتبر فيها أنه لا بد له من النية ولكن قال في البحر نية العلق في الخلع واجب شرط النية لأن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال ولأن الغلب كون الخلع بعد مذكرة الطلاق فهو كانت المبرأة أيضاً كذلك لا حاجة إلى النية وإن كانت من الكليات وإنه يمكن كذلك بقية مشروطة في المبرأة أو سائر الكليات على الأصل اه وذ كر قبله عن شرح الوقاية أن مبارأة بالهزم وتزوجه خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وصورها في فتح القدر بأن يقول بارأتك على ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرزیه اه (سئل) فيما إذا خلع زيد بالطلاق الثلاث على جمرته لا يدخل دار زيداً انعمت ثم خلع زيد زوجته من عصمته بعوض معلوم ودخل جمرته بالدار وحكم قاض سافعي بالحلل آمين وأعادة زوجته إليه بعقد شرعي وبعدم وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول في العدة حكماً شرعياً لم نعلم مذهبهم مستوفياً شرائعهم وأنفذ حكمهم كما حنفى وكتب غلب الدعوى الصحيحة بكل من أحكمين حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل بهم ما بعد ثبوت مضمونهما بلوجه شرعي (الجواب) نعم يعمل به جئين لأن كورتين بعد ثبوت مضمونهما والحكم المذکور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف أو يقع بين الأخت في عدة أخذته (سئل) فيما إذا طلق زيد زوجته طلاقاً واحدة عن براعة ذمته من مؤخرها سبق له مهر وتريد لا سلطاناً بمؤخرها فهل وقع عليه بذلك طلاقاً ثانية وليس نهائية بذلك (أجاب) نعم وقع بغير الخلع وبطلان على مال وهو أن يقول الزوج طالق

هل يصح إقراره بقبضه فلا يصح وذا تم يصح إقراره بذلك من ذي الأب أن إقراره كان كاذباً تصح دعواه بذلك أم لا او تصح كسب الخلع كفي ذم (أجاب) نعم يصح فزولاً بقبض المهر وحال هذه ولا يعتبر قوله بالقرار كان كاذباً ولا تصح دعواه به عند الامام الأئمة ومحدثيهم وسننهم بوجوب تحليف المقر له فيصير تزوج على قوله أنه ما يعلم أن إقراره كان كاذباً وعلى قوله الفتوى كما هو مصر به في غلب مذهب وآفته أعلم (سئل) في أنزل الأب بقبض مهر بنته من زوج محكمه (أجاب) قال في البحر وإقرار الأب بقبض الصداق

عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والا فمقبول في البرازية أقر الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرا والذي يحرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجباؤها بصداق الثيب البالغة لا يصح اجباؤها بصداق البكر البالغة فيه خلاف والا كثر على صحتها لم يتقدم منها نهي فاعتنم هذا الخبر والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها وقبض مهرها وأخبر أنه أنفق (٥٣) عليها منه وصرف على باب القاضي فهل

يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضي ما هو أجرة لاما هو وشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضي اما اذا أخذ بيده ولم يمكنه منه لا ضمان عليه مطلقا سواء أخذ أجرة مثله أو أجاز بدو كل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائتا غرش وأصره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاهاله ومات قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه أو ناعها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لأنه ضمن المهر لها فصا ديناً عليه فيسورت ويقسم على نكاحه الله تعالى والزواج له مما تركت لنصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها خبيثة منقطعة ففسخ

أو أنت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا أو يقول الزوج طلقتك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق باثنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيا كذا في شرح الدرر نقلا عن المحيط طلاق بائن لانهم لا تسلم المال الا بتسليم نفسها وذلك بالبينونة مخ من الخلع قالت لزوجها أبرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقا رجعيا يقع باثنا لا مقابلة بالمال وكذا لو قالت أبرأتك عما لي عليك على طلاق ففعل جازت البراءة وكان الطلاق باثنا بغير من الخلع (سئل) في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بمهرها الذي عليه بسؤالها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها وعن ورثة غيره فالحكم (الجواب) ينظر الى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث مالها فاي ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر في الخاتمة والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضى حيث قال وقد كثر نجم الدين في الخصال المرأة اذا اختلعت في مرض موته على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو غير الواوثة ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لان الاختلاع تبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لان الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر الى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانهم ماتت من حق سائر الورثة ولا يتهمان في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ماذا انقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال اذا كان الثلث أكثر من ثلثه في المحيط اهـ (سئل) في صغيرة بميرة عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركته فالحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلوليها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فان قبلت وهي عاقلة تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها أطلق في مالها فشم المهر الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الحج اهـ بحروفيه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقعت تطليقة ولا يبرأ اهـ ومثله في شرحي التنوير المصنف والعلائي (أقول) حاصله انه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كذا كره في البحر حيث قال وقد كثر صاحب المنظومة أن ناع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع المزوج تر ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلو اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزواج مرض فخلع جازر يسمى قل ذلك أو كثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعد ما عادية من الأحكام من كتاب

القاضي نشأ في نكاحها على مذهبه اقليل به ومات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طاب ما هو واجب له وورثته قبضت واجبه شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله أعلم (سئل) يا سيدي افي سائر زوايا كذا * زوجوا بشارا فبقيت كذا هل يلزم الزوج بماله بغير * بذكره تسمية في المهر من أبيض أو أزرق وغيره * تسمى لادمتهم بمحض خيره (أجاب) الجدته المحيية الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد لا يلزم الزوج بماله بذكر * من أبيض أو أزرق أو غيره

أبهاها ~ وثم أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وترد إلى أبيها حتى تطبق فيسلمها وليها الآخر بما سكتها له بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لانيمة زوج ابنتي الصغيرة تزوج بمهرها فزوجها بأذنه لرجل وسمى لها مهرًا وتزوج أخته وسمى لها مهرًا ودخل كل بر وجهته قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل إذا وكتلت أختها أو غيرها في طلب مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج (٥٥) إذا وكتته في خلاص مهرها من زوجها

يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما أن توكل في خلاص مهرها ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره إذا لم يملكه فيه بل هو خاص بملكها لا يملك أبوها هبته ولا الإبراء منه وأجمعوا على أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا أن له دينًا على زوج ابنته فوهبه لانيمة لا تصح الهبة فيه والحاصل أن المهر ثابت بتمتع الزوج لا يبرأ عنه إلا بإبراء زوجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو لمّا ذنبتها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أبوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نقوداً أو أمتعة معلومة أم لا أو أقيمة وهل إذا تعوض لها كرماعين المهر يلزمها أم لا حيث لم تاذن صريحاً ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم أنها أمهرت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن إذا لم يكن علمه فله الخيار عند علمه أن شاء قبل النكاح به وإن شاعرده

فما إذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة وهو ممن يحتلم مثله فباع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها عليه فهل يصح خلعها ولا يقبل جوده البلوغ بعد إقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

* (باب العدة) *

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكر وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق لا من القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل أقر أنه طلق زوجته ثلاثاً من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وأنها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أجاب الذي عليه المتأخرون من علمائنا أنها تعد من وقت الإقرار إلا أن تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهب المتقدمين أنهم ما يصدقان (سئل) في امرأة سافرت زوجها وأغاب عدة سنين ثم أخبرها ثقتان يعرفانه أنه طلقها طلقة واحدة وتوقع في قلبها صدقها فهل لها أن تتزوج به آخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول العمادي وذكر في العيون إذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو ردت أو بتطليقها أياها حل لها التزوج اهـ ومثله في جمع الفصولين والبرازية والجوهرة والبحر في الخاتمة في فصل انتقال العدة المرأة إذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر اهـ وفي الملتقى والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت عقبيهما وإن لم تعلم المرأة بموت مسألة بحجية وهي أنه إذا لم يعين الموت الواحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلاً مثله فإذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل الأول من الشهادات ومثله في البرازية امرأة بلغت وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولداً ثم جاء الزوج الأول حياً كان أبو حنيفة يقول أولاً الولد الأول ثم رجع وقال الولد الثاني خاتمة قبيل مسائل المهر (سئل) في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض كوامل وترى بالزوج بذي فهل لها ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسألة في عدة التنوير وغيره (سئل) في قاضي دمشق أنه زوج فاصرة عرها بنتاً عشرة سنة وطلقت فهل تنقض عدتها بالاشهر أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة إذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها فاعلم أن تعد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وحكي عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل البخاري إذا كانت الصغيرة مراقة بجماع مثلها وقد كان دخل بها الزوج فعدتها لا تنقض بالاشهر بل يوقف أمرها إلى أن يظهر أنها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فإن ظهر أنها حبلت كان انقضائه بعدة بوضع الحمل وإن ظهر أنها لم تحبل كان انقضائه عدتها بثلاثة أشهر اهـ ومثله في التتارخاتية والبحر الرائق وفيه عن فتح القدير ويعتد من التوقف من عدتها لأنه كان ليظهر حبلها فإن لم يظهر كان من عدتها اهـ وفي التنوير وغيره وفيه لم تحض لصغر وكبر بالاشهر اهـ وسئل عنها نينيان هذه صلقت من مضي أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعاليل عدة الموت أنه لا بد من مضي أربعة أشهر وعشرة أيام لأنه يظهر فيها الحمل البته لكن في البرازية من أيسر ما نصه وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية إذا كان من حين سراها أربعة أشهر وعشرون قُلْ لا وفي

ولا حد لزوجته كما صرح به في الذخيرة وجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذاً كرم حيث لم يوجد منها ذنبه صريحاً ولا دلالة وثمة ثم (سئل) في المنة إذا حبلت ما كان من المهر مؤجلاً إلى أقرب الأجلين إلى مدة معيته هل يتأجل ولا تلك الرجوع عن التأجيل عدة (أجاب) نعم يتأجل ولا تمت الرجوع فيه إذا كان من أجله صاحبه يلزم تأجيله إلا في مسائل ذكرها صاحب الشريعة في كتاب البر من مائة علم (سئل) من عرف من مولاه شحيحاً من أصحاب النبي يرمي بصورته يقول اغتبراه تزوج وحل تنزله

يسم لها مهر اهل لها مطا البتة بمهر مثلها أو يقال لها اصبري حتى يطأها أو يموت فالمرجو تحجر بهذه المسئلة والا طناب في الجواب في هذا المقام بما لا يزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكمال وابن مالك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثله مهر (٥٦) المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول فيبتأ كدو يتقرر بموت أحدهما أو بالدخول

على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم وفي نفع القدر في شرح قوله ونان المتعة خلع عن مهر المثل قال ولا نسم ما سلم للدخول بها في مقابلة البضع بل قبولها العقد على نفسها الملق به المال في قوله تعالى ان تتعوا بما لكم محصين ولهذا كان بها المداينة قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف استقواء وفي شرح الجمع لا يسم وان لم يسم في العقد مهر أو مهر لا مهر وجب مهر أو مهر بالمعنى ان دخل بها ومات لا بدخول وقال الشافعي ان دخل بها بمهر المثل وان مات لا يجب شيء وقد جرح عند سبب الجواب بالدخول والموت انهم مؤكدان في صحة التسمية والعقد موحد أحدهما مؤكد له انه مؤلف في صورة التسمية

رواية انه تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فبمقتضى عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى امهال خمسة أيام أيضا لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنا لما احتاجوا الى قولهم هنا فعدتها لا تنقضي بالاشهر فثبت لم يكتفوا بثلاثة اشهر التي هي عدة الصغيرة علم انه لا بد من زيادة عنها فكيف يصح ان يقال انه يكتفي بشهرين وخمسة أيام لظهور الحبل اذ لو كان يظهر الحبل في هذه المدة لظهر باشهر العدة بالاولى فظهر أنهم هذا الم يتنار وهذه الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر يخالف نص القرآن فلا يعقل عليه لا نقول ان التبر بص زيادة على ثلاثة اشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبر بص للاحتياط لاحتمال حبلها فان ظهر بعد المدة الحبل فعدتها موضوعة والا فعدتها ثلاثة اشهر قدمت كما أفاده كلام الامام ابن الفضل المذكور في هذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فانهم وقد كنت كتبت بهذا فتعصب على جماعة من أهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفتى به المؤلف لما أفتيت به فعند ذلك سكتوا وخجلوا والله الحمد ثم رأيت في نفقات فتح القدر وقد ذكر هذه المسئلة واستحسنها حيث قال فرغ في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراعاة فينفق عليها ما لم يظهر من رجعها كذا في المحيطاه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدر وقد أشار الى المسئلة أيضا شيخ علاء الدين حيث قيد النص صغيرة بان لم تبلغ تسعافا فاد أنها لو بلغت تسعافا هي المراهقة لا تنقضي عدتها بالاشهر الا بزيادة لا بد مما ذكره والله أعلم (سئل) في ذممة هالك زوجها الذي عنها وهي غير حامله منه ومضى له لا كنهه أربعون يوما وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كقيد به في التولية لانه لا مر بآثر كههم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان جمال الاسلام في شرحه قال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلاها خلوته صحبة ولم يطأها فهل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل أي كل أنواع الخلوته ولو فاسدة احتياطا وتعامه في شرح التنوير لعلائق من المهر (سئل) في ذممة تحت ذمي قد دخل بها أو سلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل لتقاضى ان يفرق بينهما الحال واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا لم يفرق هل يلزمها العدة فلو تزوجت فيها ولم يطأها زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز أن لا (الجواب) قال في البحر عن الذميمة ان صرح بالاباء فالتقاضى لا يعرض عليه لا سلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شي فالتقاضى يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى تمام ثلاث احتياط اه والذي عليه الكنز والتنبؤ وغيره ان اباء طلاق قال في البحر وأشرافه في وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشرافه الى وجوب النفقة لها مادامت في العدة ان كانت مسلمة لان المنع من الاستمتاع من قبل تزوج وهو غبر مسقط اه وقد عد الانقروى عن خزائن الفقه من يجوز نكاحهن في ذممة ولم يعد منها اسكانية ذممة وحيت كان اباه طلاقا فنكاح معتدة طلاق العير المسئلة

ومهر في عدة ولا شأن في صورة التسمية البتة قبل وجود أحدهما كهم ومصرح به في كلامهم قاطبة وفي فتح لا التحريم في وجه من مهر المثل لا يسمي في كونه ذميا اه وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية بالله المسمى بالدخول أو مات وفي متق لا يحترزم مسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول وفي متن الكنز وان سماها ودوم سمى بغيره ونوت وهو كرا في قبلة المتون والحدس ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل

باحداهما وذلك ان باحدهما يتأكد لزوم البذل وكان قبل لازمالكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل الدخول أو بفساد سبب الملك اما في السك في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما أشار اليه في فتح القدر فماذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا إشغال الذمة فلها المطالبة وذلك لان المهر واجب شرعا حكماله فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره فلا يستهان به واذا فقدت كد شرعا باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار اليه في الفتح (٥٧) فلوزمها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل

لزم الاستئانة به وجرى ان البذل فيه وهو مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقريره وتأكد كده في أصل وجوبه ولا يخفى ان قولهم يجب ان وطئ أو مات لا يفيد نفى الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان التعليق لا يوجب العدم وهي مسألة مفهوم الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله علماءنا عنه والافني المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلهما يعني قبل الفرض والوطء لم يجب مهر المثل في الاظهار كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلى في شرحه لان الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى في صورة نفى المهر فارادوا بذلك تحقيق الخالفة كيهود أبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا الفرع نقلا ونفقة

لا يجوز (سئل) في امرأة مات زوجها وأنها ما ساكن في دار أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت الى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه (الجواب) نعم وتعتد ان أي معنة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج ان منه إلا أن يخرج أو يهدم المنزل أو تخاف انه دمه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا تقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن الجارى في تواجره قبل انقضاء عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقة في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في امرأة طلقها زوجها وأنها ثلثا ولها منه ابنان صغيران في حضانتها فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنه بقدر ما يكفيهما بما بالمعروف مع نفقة عدتها الى انقضاءهما ومسكن لهما بعد ما (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاق رجعية ثم اسقطت سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها (الجواب) نعم والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وزادت عليها شهرا من ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهرا ونصف شهر فتبين انهما حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلا ولا واذا كان باطلا وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصدق الذي دفعه لزوجته وجع وبما صرفه عليها من نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك أو يلزمها شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل (الجواب) يكون النكاح باطلا ولا يفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بمادفعه اليها ولا بما صرفه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شيء اذا حلفت ان لم تكن عالمة بالحمل والله الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه قال المؤلف هكذا رأيته بخط المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى مفتي دمشق وذلك بخطه المعهود والمشهور (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيض وأخبرت بذلك رجلا وغلب على ظنه صدقها وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طاقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهره ومثله في البحر وغيره (سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول لم اقبل الخلوقة فهل لا عدة عليها (الجواب) نعم المسئلة في القهسة في وغيره (سئل) في امرأة من ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حضت ثلاث حيض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها (الجواب) يقبل قولها بيمينها اذا كانت المدة تحتل ذلك وان كانت مرضعة لانه يتصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه الانقروى ونقله عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة عن السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترجع فاعا لجتم حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من مطلقها مزا حيث شاءت تعتد فيه فهل تجب الى ذلك ويلزمه نفقة عدتها الى انقضائها موضع الحمل (الجواب) نعم ونفقاتها ما مر قريبا (سئل) عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها اولها النفقة ثم تحتاج الى فإله أو مضى مدة يظهر فيها الحمل (الجواب) انقول لها وتستحق النفقة ولا تحتاج في ذلك الى فإله ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل

(٨ - (فتاوى حامديه) - اول) والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المجل ويثبت باقراره أو بالبينه هل للقاضي ان يجسه مع دعواه ادعاء لا (أجب) هذه المسئلة كثر علماءنا الكلام عليها وفيها خلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تمشي الا على ظاهر الروية فهي قاطبة على ان القاضي يجسه في المهر المجل بطلب المدعى قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل اليسار والحصاف ذكر في ديباقه ان انقول قول المجل لان العسرة ص في بي آدم فالمدعون متمسكين بالاصل والسالب يدعى امرأه ضايف يكون القول قول

المطلوب وذ كرى المبسوط فها اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبديل الخلع فالقول قول المطالب في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني السكنى خلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسى في المسئلة خمسة أقوال هـ وذا ونحن نفق بحسبه في المهر المجمل بطلب المدعى منذر زيادة على ستين سنة أخذ بما في المتن وما شاء الله كان وما (٥٨) لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة لا تحمل الوطاء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل

يجب في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها ذهبي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان مواسرا طوبى به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقال قيل ليس للاب ان يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال يتفجع بها وهو مذهب الشافعي الجسديد الأصح هذا اذا كان مواسرا فان كان معسرا يجب انظاره الى البصرة بجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى بيسرة والله أعلم (سئل) في رجس زوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غرسا منقضا لها عن مهر مثله شارطا على الآخر أن يزوجه ابنته من ابنة ابنا بخمسة وعشرين وعقد لابنته في غيبته بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد اؤتد بده و شرط الاب أن يزوجه الذي هو ابنته بمنزلة شرط ما له فيه نفع وعند فواته يندم الرضا بالمسبي فيكمل مهر مثله له والله

خطب معتدة الغيرو يزعم أن له الاختلاص بهم بمجرد خطبته فهل تحرم خطبة المعتدة أى معتدة كانت وكذا الخلوة بهم (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولد اعتقتها مولاها وهي عن تحيض فهل تنقض عدها بثلاث حيض كواحد (الجواب) نعم كذا أم ولد مات مولاه وأعتقتها فان عدها أيضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كواحد درر ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا أعتق رجل قنته البالغة العاقلة وحاضت بعد ذلك حبضة فهل لها أن تزوجه ولا عدة عليها بالاجماع (الجواب) نعم كما في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاقا وجعته في صحتة ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون عدها عدة الموت (الجواب) نعم كما ذكره في البحر (سئل) فيما اذا تزوج زيد حبلى من زنا فولدت ولدا ثم طاعها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وترى بد التزويج بغيره فهل لها ذلك اذلا عدة لها (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

* (باب الحضانة) *

(سئل) في حاضنة لصغار اسقطت حقها من الحضانة وترى الان أخذ الصغار وترى بينهم وهي أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أى في الحضانة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى (سئل) في صغير يقيم في حضانة جدته لأمه سنة لم يبلغ سبعاً وله جدة أم أب قادرة على الحضانة أهل لها من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة عما غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الأب القدرة لأهل الحضانة لأم الأم العاجزة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وانقضت عدها ولها منه ابن صغير في حضانتها وطلبت من أبيه مسكناً لها هل يلزمه ذلك (الجواب) على الأب سكاها جميعاً كما في شرح النقاية عن البحر المحيط وتستحق أجرة الحضانة من غير رضع له وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به كما أفتى به قارئ الهراية وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن صغيرة محضونة لأمال لها هل يجب أجرة المسكن الذي تحضن فيه على من يجب عليه نفقتها أولاً وأجاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الخاتمة عن الثغارات لا يجب في الحضانة أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والا فعلى من يجب عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم فاضحان رواية الثغارات فيكون الاظهر والمفتي به عنده ذلك الرواية كما نقله اه ما في الرحيمية وقال في النهر وينبغي ترجمه اذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) قد كنت جمعت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الأجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في النهر بقولي وقال الخبير الرملي في حاشيته على البحر وما زوم سكن الحاضنة فاختلف فيه والاظهر لزوم ذلك كما في بعض المعتبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم أيضاً من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعم والكسوة والمسكن وفي حاشية الوائى على الدرر من النفقة أنهم قالوا النفقة والسكنى قوامان لا ينفك أحدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضنة الأم وهو من أولاد الاشراف تستحق على الأب خادماً يخدمه فيشتره أو يدسأجوه وفي شرح النقاية للبقالي عن البحر المحيط عن مختارات في حفص سئل عن لها مال مساك الولد وليس لها مسكن مع

أعلم (سئل) عن رجل تزوج ثمة ابنته زوجة ودفع مهره ومات وانقضت عده زوجته وبلغ اليتم فتزوجها ودخل بها الولد وهي حية الاولى مختاراً فصحح كاحها قبل الدخول ولم يقض الله ضي بالنسخ بعد فاحكم نكاحيهما (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار النسخ ما يبيع بشرط القضاء بما يتض به فهو في حقيقته بتوار ان يموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخلاء وبينت تحتها وادانته فيفسخ نكاح الاولى يسترد المهر الذي دفعه المأيت ذنفسه بخيار له يبيع بغيره بطلان ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لئلا يلزم

ارتكاب المحذور اغتراراً بصورة العقد ويجب لها بالوطعوان تمكروالا كثر من المسمى ومن مهر المثل وان أراد ان يحدد عليها عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جاز زوال العلة وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطع من وقت التفريق ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم * (باب القسم) * (سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه ان يساوي بين زوجته في المأكل والمشرب والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص (٥٩) عليه في كتب الفقه وكتب التفسير ان القسم هو المساواة في

البيتوته عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المفتي به من اعتبار حال الزوجين كما حرره شرح الهداية والكنز في محله والله أعلم (سئل) في الرجل اذا سافر من بلدة له بهار ووجه الى بلدة أخرى بينها وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر له بهار ووجه أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسم بمقدار ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب) لا يجب عليه ذلك وماضى فهو هدر وقال في المسبوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأتيه لحج أو غيره فلما قدم طالبتا الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر لم يكن لها ذلك ولم يحسب عليه بأيام سفره مع التي

الولد هل على الأب سكتها وسكنى ولدها قال نعم عليه سكتها جميعا وسئل نجم الأئمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار أن عليه السكنى في الحضنة اه واعتمده ابن الشحنة خلافا لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والخاصل أن الوجه الوجه لزوم أجرة المسكن والالزم ضياع الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناع بما رجح في النهر تبع لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه فاضحان والله الموفق اه ماذ كثره في الابانة (سئل) في صغيرين يتيمين باع أحدهما من العمر عشرين والاخر إحدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حرفة يكتسبان منها درهما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة أشقاء موسرون وأمهم تكلف عهم المزبور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لانهم أقدر على تأديبهما وتعليمهما قال في شرح المنجم (واذا استغنى الغلام) أي الوصي (عن الخدمة) أي خدمة من لها الحضنة بأن يأكل ويستنجد وحده قبل (بسبع) يعني استغناؤه بمقدار سبع سنين وعليه الفتوى (أو تسع) أي تسع سنين (أجبر الأب) أو الوصي أو الولي (على أخذه) لانه أقدر على تأديبه وتعليمه (سئل) في صغيرين لآمال لهما وهما في حضنة أمهما المطلقة من أبيهما المعسر ولهما جدة لاب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تاني ذلك وتطالب الأب بالأجرة ونفقة الولدين فما الحكم (الجواب) حيث كان الأب معسرا يقال للام أم أن تمسك الصغيرين بغير أجر وأما أن تدفعيهما للجددة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل أيضا عما اذا كان مكان الجددة عمة والمسئلة في التتوبر وفاضحان والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي والعمدة ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرحيمية والعمدة ليست قيدابل كل حاضنة في الجملة كذلك والأب ليس قيدا أيضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليهما اه (أقول) وهذا في أجرة الحضنة وأما أجرة الارضاع فالام أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية كما سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخير الرمل في حواشي البحر طاهر تقييدهم بكون الأب معسرا يخلف الحكم المذكور مع يساره وأنت خير بان المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الأب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير كفي الشربة لآلية بقي مالهو كان الأب معسرا أو ميتا لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عند أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف مالهو كان أبوه موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال أبيه وسند كثر ما في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال في البحر ولم أر من صرح بان الاجنبية كالعممة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة والام تريد الاجرة على الحضنة ولا تنقاس على العممة لانها حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو أن الأب يأتي باجنبية متبرعة بالحضنة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت العممة وظاهر المتون أن الام تأخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العممة على الصحيح الا أن يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعممة وانفاها عن العممة ليست قيدابل كل حاضنة كذلك بل الحالة كذلك بالاولى لانهم من قرابة الام اه وفتي به الخير الرمل وقال وهو نفقة حسن لان في دفع الصغير للمتبرعة ضررا به لقصور شفقتها عليه فلا يعتبر معه ان ضرر في المال لان حرمة دون حرمة ولذلك اختلف الحكم في نحو انعمته والحالة مع اليسار والاعسار فاذا

كنت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو أقام عند احدهما شهرا ثم خاصمته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما بمضى فهو هدر غير أنه هو فيه أم ثم لان القسمة تكون بعد ان يطلب من كل واحدة منهما ما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عند العدل في تقسيمه ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جددت نكاحها فكذلك ما مضى قبل طلبها اه والله أعلم * (كتاب الرضاع) * (سئل) فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه

لأنها اخت ابنة من الرضاع ومعه صرح كثير من أصحاب المتون بذلك كالسكز والهداية والقدرى وتنبؤ بالابصار وصدر الشريعة وكتب المذهب شروحاته وفتاوى كالحزانة والدور والغرر وقاضيان والولوالجبة وعبارة قاضيان لآباس الرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذا لم تكن ولده موطوءة فإن الجارية إذا كانت بين رجلين فاعت بولد واحداه ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة (٦٠) أخرى كان لكل واحد من المولين أن يتزوج ابنة شريكه وإن كانت أخت ولده من

كان موسر الأيدفع اليهما كما يطهده تقيداً أكثر الكتب إذا ضرر على الموسر في دفع الاجرة وبه تحرر هذه المسئلة فافهم هذا التحريم واغتنمه فقد قل من تظن له والله تعالى الموفق اه وتتمام الفوائد في رسالتنا السابقة (سئل) في صغير يتيم لا مال له وله أم مزوجة باجنبي وجدة لام مزوجة بجده وجدة لاب مزوجة بجده المعسر أهل الحضنة تريد أن تربيته وتمسكه تبرعاً وأم الأم تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضنة ونفقة الصغير فهل يقال للأم الأم ما أن تمسكى الصغير بغير أجر أو تدفعه للأم الاب (الجواب) حيث تزوجت أمه باجنبي فقد سقطت حضنتها وصارت الحضنة للأم دون أم الاب لأنها متأخرة في باب الحضنة عنها لكن حيث كان الجد المذكور معسراً أو أرادت أم الاب أن تربيته مجانياً يقال له ذلك قال قاضيان صغيرة لها أب معسرة وموسرة أرادت العمة أن تربي الولد معها بما نالوا ولا تمنع الولد عن الأم والام تأتي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختل فوافيه والصحيح أن يقال للأم ما أن تمسكى الولد بغير أجر وما أن تدفعه إلى العمة اه (سئل) في قاصر رضيع ماتت أمه وليس له مال وله أب موسر وله جدة أم أم أهل الحضنة فهل يلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضنة للأم ويلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد بما نواها قال في البحر ثم اعلم أن ظاهر الولوالجبة أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمقابلة فإذا استأجر الأم للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لأن الولد لا يكفي اللبن بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصاً الكسوة فيقرر له القاضي نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد الخ وتما فيه (أقول) والمسكن داخل في النفقة كما قد سنه (سئل) في رضيع لها أخ عمره أربع سنوات وهم في حضنة أمهم المطلقة من أبيهما فتزوجت باجنبي ولها أم مزوجة بها جد القاصر ين تريد أخذها وحضنتها سما وهي أهل الحضنة فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نكحت غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لأن الزوج لو كان ذارح محرم من الصغير كأخدة إذا كان زوجها الجد الأم إذا كان زوجها عم الصغير والخالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها لانتفاء الضرر عن الصغير اه (سئل) في يتيمة بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس لها من له حق الحضنة من النساء وأخوة أشقاء وألاب ير يد الأخ الكبير الشقيق ضمهها إليه لكونه أكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبه العلم وهو وصى عليها من قبل أبيها ويعارضه أخوه الشقيق الأصغر منه سناراً عما له أحق منه بكونه وصياً عليها من قبل أمها فهل لأخيه الأكبر وصى المختار ضمهها إليه ويمنع أخوه المذكور من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعجه (الجواب) نعم لأخيه الشقيق الأورع الأسن ضمهها إليه دون أخيه الأصغر والحالة هذه ثم العصبان بترتيبهم يعني إذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واختصم فيه أربال فالأهمل به ثمهم تعصيان الولاية للأقرب فيقدم الاب وان علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ لاب وكذا من سفل من أولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الأسن اختيار علائق على التنوير وكذا في غيره (سئل) في صغيرة عمرها سنتان وليس لها سوى أب وجدة لام مزوجة باجنبي وعم زوجها بكر، نعت هل للحضنة عارية فهل تكون حضنة الصغيرة لخالتها العازبة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في يتيمة عمره دون سنتين، أم تزوجت باجنبي وجدة لاب مزوجة بجدة لآبيه وجدة

النسب ونظائرهما كثيراً وفي الحاروي الزاهدي إذا أرضعته أم أمه لا تحرم أمه على أبيه لأنها أخت ابنة من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب إلى الواقعات الصبي إذا أرضعته أم أمه حرمت منه على أبيه إذا صارت أخت ابنة من الرضاع اه وكيف تحرم وباست بنته ولا ريب فيه وقد استثنوا قاطبة أم الأخ وأخت الابن من قوهم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فقلوا الأم أخيه وأخت ابنة فالقائل بحرمه أم الرضيع على أبيه غير مصيب لـ هو غارق في لوهم العجب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة والمرضعة أخ شقيق تزوجته هل إذا رفع عمره إلى فـص شافعي بعد أن تزوجها وحكم به بحصة التزوج حكماً مستوفياً شرطه ينفذ حكمه وعرضه ابتصاصي الحنفى أم لا (جـب) نعم ينفذ حكمه وإن رفع في فـص حنفى فمضى في شرطه يوم

أختلف فيه أعتقه وقضى فيه فـص قضية ثم رجع إلى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية فمضى قضاء الأول ولا ينقض ولو لام نفسه كاتباً له اه والله أعلم (سئل) في بكر باعته توارده على خطبته بناءً عليها فقد عليها أحدهم فاشاعوا أنهم ارتضعا من ثدي واحد هل يعمل بالاشاعة أم لا (جـب) لا يعمل بالاشاعة ولا يؤخذ بقولهم انتهى فـص حسد من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقرب النكاح وأدخل تزوجته بـرضع من أمه وولاً أيضاً أخبر بـرضعهم ثم كذباً أنفسهم ما قالوا وهم نافل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث

لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في الثاخرانية ما قلا عن المحيط لو تزوج امرأة ثم قال بعد الشكاح هي أختي من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أو همت ليس الأمر كما قلت لا يفرق بينهما استحسننا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه بخوده والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الفرق بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في يتييم رضيع له أم وجد أبواب وليس لليتيم ولا لجد له مال هل تجبر أمه على ارضاعه وهل تفرض على جده أجرة (٦١) ارضاعها له أم لا (أجاب) نعم تجبر الام على ارضاعه ولا يفرض على

جده جميع أجرة ارضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تجبر الام على ارضاعه عند السك كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فيما باله بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أمه ذات يسار بالسن والمعسر حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخصاص وزاد عليه قوله وتعمل الاجرة ديناً على الاب والله أعلم * (كتاب الطلاق) * (سئل) في رجل قال لزوجته أدت طالق لا ردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون بائناً أم رجعي (أجاب) هو رجعي ولا يملك ارجاعه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل قيل له اطلق زوجتك الغير المدخولة واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال الكل فقيل له مرة أخرى ولو اهل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرح حوابعان السؤال

لام من زوجة بجدة لامه وهي أهل للحضانة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجدة لامه دون جدته لآبيه (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات والله أعلم وتنتقل الى أم الجدة وان علت كلفى فتاوى قارئ والهداية (سئل) في حاضنة لابنها الصغير تزوجت باجنبي وليس للصغير غير هاسوى عمه من زوجة باجنبي أيضاً فكيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه واقفى الخبر الرملى تبعاً للعلامة الشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لكمال شفقتها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة وله أب وخالتان من زوجتان باجنبيين وهو عند احدهما وله أنحوال وجد لام يريد ابقاءه عند خالته فهل لآبيه أخذه من خالته ومضمه اليه ويمنع جده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت من زوجة باجنبي فلا يبه أخذه منها والحالة هذه (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم من زوجة باجنبي وعمه شقيقة عازبة أهل للحضانة وخاله أم عازبة فهل تكون حضانتها لعمتها الزبورة دون خاله أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان وفتح القدر وغيرهما أن بعد العمات خاله الأم لاب وأم ثم لام ثم لاب الخ ومثله في المنع والعلاى (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها الامها مع صهرها الاجنبى في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات فهل يكون النظر فيها للحاكم (الجواب) نعم كفاى التنوير وأخرباب الحضانة (سئل) فيما اذا أسلم يهودى ثم مات عن زوجة يهودية وبنتين منها عمر أكبرهما ست سنين وعن أب يهودى موسر ولم يترك الميت شيئاً والزوجة فقيرة أهل للحضانة فهل تكون حضانة بنتها لها حيث لم يبعه تادينا ولا يخاف أن يالف الكفر وتكون نفقتهما على جدهما (الجواب) نعم حيث الحال ماذكر والحضانة الذمية ولو مجوسية كسلمة مالم يعقل ديناً فينبغى تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه حيث نذر أو الى ان يخاف أن يالف الكفر فينزعه منها وان لم يعقل ديناً بحر اه علائى على التنوير ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف ديناً للزوجة والاصول والنروع علواً أو سفلاً الذميين لا الحريرين ولو مستأمنين لا تقطاع الارث علائى على التنوير من النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم عصبه يريد أخذه من أم موضمه اليه فهل له ذلك ولا حضانة لام الولد (الجواب) نعم كفاى التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولدها الصغير بن غير ما مونة عليهم ما تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين ويريد أبوهما أخذهما منها حيث لا حاضنة لهما غيرهما فهل له ذلك بعد ثبوت ماذكر (الجواب) نعم لو غير ما مونة ذكره في المجتبى بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً اه علائى (سئل) في يتييم له أم من زوجة باين خاله الوصى المختار عليه وعمه من زوجة باجنبي وجد لام فهل يدفع اليتيم بآله المذكور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة لبنتها تزوجت باجنبي وللبنت أخت لاب مراة عازبة أهل للحضانة ولها نكاح أيضاً فهل تكون الحضانة للأخت المزبورة دون الخالة (الجواب) نعم وبمثله أفق العلامة الرملى قال اذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الجرح (وأحكامهما) أى أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر التصرفات شرح الكثر للبعينى (أقول) عبارة الكثر في فصل بلوغ الغلام والجارية من كتاب الجرح هكذا فان راهقاً قال لا بلغنا صدقاً وأحكامهما أى أحكام البالغين اه والمعنى انهما

معادى الجواب فكانه قال طلقها السك أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فاذ انواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بانه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ويضاف البحر والكوكب امرى أخذت هذه المسئلة فراجعهم ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة فآذ عليه شرعاً (أجاب) أما الذى عليه في دينه فقد روى به كرواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر بن أبي شيبة وتولد ارقطنى في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرايت لو طلقتهما

ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدكم ثم ركب الجوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب قال الله فم أجدك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد ختم المتون بان الطلاق ثلاثا في طهر أو بكلمة يدي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعف (٦٢) المهين الغفار وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهله وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل الى

حين الفراق ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت واليهما احتاجت وحرم عايشه الستروج باختها وأربع سواها ما دامت في العدة واذا اختلف معها في أمتعة البيت فجميع ما يخصها بالصلح حين يقول فيه قولها بيمينها الى غير ذلك مما نصت عايشه علماءنا وغيرهم رحمهم الله تعالى واثمة أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار مدادها غاف بالطلاق ثلاثا منها مائة وعشرة أمدا لا يزيد ولا ينقص على طريق النضن نقصته في ثلثه كلامه على سبيل التيقن انها مائة وعشرون فقال متصلا من شهر فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كجودد وأقرب من ان يافهل يكون قوله أو وعشرون مطلقا فكذلك لا بد من غيبه فلا يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون له زيد ولا نقص من ثلثه من ثلثه أو وعشرون فصولها مائة وعشرة أمدا لا يزيد

كالبايعين بعد قولهما بلغنا بوضوحه عبارة الملتقي ونصها واذ اراها وقال لا باغنا صدقا وكانا كالبايع حكما اه وأما كونها كالبايع وان لم يقر بالبلوغ فلا يقول به عاقل فضلا عن قاض والالزم صحة قراره أي المراهق وعاقبه وقتله برذته وهبته ويبيع بدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً فلم انه لا بد في مسئلتنا من ذلك أيضا كتحديه العلامة الرملي في فتاواه وقال بعده وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضنة لانها من باب الولاية كفي شرح المجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولاية كما صرح به في الاشباه والنظائر اه وذكرا العلامة الرملي أيضا في حاشيته على البحر اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يحضن الولدان الحضنة من باب الولاية والصغير ليس من أدها وقد سئلت عن مراهق طلب الحضنة فاجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق به منه اه فاعثم هذا التحري بالفريد (سئل) في بنت عمرها عشر سنوات لها عم عصبة بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وتربيتها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها (الجواب) نعم والحالة هذه لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكرنا أني خلافا للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وان أراد الانفraz ذلك مؤيد زاده معز بالمنية اه شرح التنوير للعلائي وفي حاشية الخير الرملي على المنع قوله وياخذ الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب عند عدمه من له حق الحضنة قال في المنهاج للجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبة أولى الاقرب فالأقرب غير أن الانبي لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر (سئل) في الحضنة اذا ابطلت حق بنتها المحضنة ثم أرادت الرجوع في حضنتها وهي عذبة أهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر الحضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضنة منه (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من زوجته حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عمر وثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام الابن بكر يريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زاعما أن أباه كان عبد البكر المنزور فهل ليس للبكر ذلك (الجواب) نعم قال في من الدرر من كتاب الولاء الام ان كانت حرة الاصل فعني عدم الرق في أصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلا وكان عربيا لا ولا على عجميا لا ولا عليه ليعوم الاب و برته معتق الام وعصيته خلافا لابي يوسف اه وتمام التحقيق في شرحها (سئل) في بنت بلغت من السن احدى عشرة سنة وهي عند أمها المطلقة من أبيها يريد أبوها أخذها من الام والسفر بها الى بلدته حتى هي فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضنتها (الجواب) نعم وفي المجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اه وعالمه في الشرح بقوله لماسية من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضنة وهو يدل على ان حضنتها اذا سقطت جازله السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزواجه هل له أن يسافر به فاجب بان له أن يسافر به الى ان يعود حق أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حرة لا يفتوى في زماننا بغير من آخر باب الحضنة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن غنة غيرهما من يستحق الحضنة أم اذا كان هنك من يستحق الحضنة فينبغي أن لا يملك الاب السفر به بل ينتقل الحق الى الحضنة وهذا ظاهر واثمة عم اه ورأيت في هامش فتاوى الانقروى حاشية معزوة الى المولى يحيى بن زكريا اه اذا سقطت الحضنة بالزواج لزوج لاجني أو بالاستغناء فلم أن يسافر بالولد اه (ولا يخرج

الاب كسب لا يمنع الاتصال فكذلك حنف منها مائة وعشرون مقتصر عليه ولا يقع الطلاق اذا الابعت مائة وعشرين ومن أراد بغيره وجه في ذلك فيستغنى في بحر في شرح قوله ثبت طلق واحدة أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى واثمة عم (سئل) في رجل قال لزوجته ان برتبني من مهرنا فقلت طالق فإثره فقال روي طالق روي طالق فاصدا بكل سبعة هي صلت زواجه واحدة وهن اذ قصص الثنا كيدوا واحدة وصدق دينه له مراجعتها جبراعيا أم لا (أجاب) حيث نوى

التاسيس كاذ كروقع الثلاث وكذا الولم ينو تأسيسا ولانا كيدوا ونوى الثأ كيد يقع طلقين واحدة بوجوب الشرط وهو البراءة وأخرى بالتخيير بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تخير المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه أنت على ما فويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها وبين زوجها فاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء (٦٣) عدتها مات زوجها الاول الذي فسخ نكاحه منها ولها بدمه مهر

هل يسقط عنه بسبب الفسخ المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت الفسقة بطلها لتأ كده بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلبت الفسقة من قاض شافعي المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل الدخول على قاعدة مذهبهم هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال الجاهل في الايام حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يلزم به لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا ويضرب ويشتم فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو معتوه وعلى

الاب بولده قبل الاستغناء أي استغناء والده عن الحضنة لئلا يطلحق الام في حضنته (ولا الام) أي لا تخرج الام عن المصر بولدها لئلا يتضرر الاب (الا الى وطنها الذي تزوجها فيه) المفهوم منه أن اخرجها لولده انما يجوز بأمرين جميعا كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأة بالشام فقدم بها الى الكوفة فقلت منه ثم طلقت وانقضت عدتها فلهذا أن تخرج بولدها الى الشام من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج الى الشام الخ شرح المجمع لابن مالك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها تريد أن تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنتقل اليه ووطنها لم ينسحبها عنه فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما امر قريبا (ليس للمطلقة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا) وهو انتقالها به من المصر الى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأخلاق أهل السواد فليس لها أن تنقله اليها (الا اذا كان ما انتقلت اليه ووطنها نكحها) أي عقد عليها (ثم) أي هناك يعنى في مكان هو وطنها وأراد بالمطلقة المبانة بعد انقضاء عدتها لان المطلقة رجعيها حكمها حكم المنكوحة (وهذا) أي ما ذكرنا من أن المطلقة الخروج الخ (في الام وأما في غيرها فلا تقدر على نقله الا باذن أبيه) مخ الغدار (سئل) في الجدة أم الام الحاضنة للصغيرة اذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر الى القرية بدون اذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما امر قريبا (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما غيرها) بكدة وأم ولد اعتقت (فلا تقدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الا باذنه) شرح التنوير للعلائي والمسئلة في البحر والنهر والمخ وغيرها (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضنة جدتها لا أهل الاهل للحضنة ولها اخوة لا يريدون أخذها من جدتها وضمت اليهم بلا وجه شرعي فما الحكم (الجواب) كانت الجدة المرقومة أهلا للحضنة تبقى القاصرة المزبورة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس لاختها أن تأخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي (سئل) في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمه المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذها منها وضمت اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه واذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من لها الحضنة بأن يأكل ويستنجي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه مقدور بسبع سنين وعليه الفتوى أو توسع أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح المجمع لابن مالك (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضنة جدتها لا أهل الاهل للحضنة زوجها أوها فهل لا تسقط حضنة الجدة بزواجها (الجواب) نعم والمسئلة في القنية في حق الام ومن لها حق في الحضنة مثل الام في ذلك كما هو ظاهر (سئل) في يتيمة بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت يتيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لا أهل لهما أخت شقيقة وصى عليهما مائة مائة فادرة على الحفظ تريدان تضعهما عندها باذن القاضي فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مانصه اذا لم يكن للبنت المذكورة عصبة ذورحم محرم مسلم مكاف توضع البنت عند امرأة أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه (اقول) مفهومه انه اذا انتهت مدة الحضنة وليس للصغيرة عصبة فالرأى فيه للقاضي بضعه ابن شاء كما اذا كانت الحاضنات ساقطات ولم اره صريحا وان الاخت الشقيقة وان كانت وصيا

ك في يقع طلاقه لئلا يتضرر الاب (الا الى وطنها الذي تزوجها فيه) المفهوم منه أن اخرجها لولده انما يجوز بأمرين جميعا كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأة بالشام فقدم بها الى الكوفة فقلت منه ثم طلقت وانقضت عدتها فلهذا أن تخرج بولدها الى الشام من غير رضا الاب حتى لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج الى الشام الخ شرح المجمع لابن مالك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها تريد أن تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنتقل اليه ووطنها لم ينسحبها عنه فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما امر قريبا (ليس للمطلقة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا) وهو انتقالها به من المصر الى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأخلاق أهل السواد فليس لها أن تنقله اليها (الا اذا كان ما انتقلت اليه ووطنها نكحها) أي عقد عليها (ثم) أي هناك يعنى في مكان هو وطنها وأراد بالمطلقة المبانة بعد انقضاء عدتها لان المطلقة رجعيها حكمها حكم المنكوحة (وهذا) أي ما ذكرنا من أن المطلقة الخروج الخ (في الام وأما في غيرها فلا تقدر على نقله الا باذن أبيه) مخ الغدار (سئل) في الجدة أم الام الحاضنة للصغيرة اذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر الى القرية بدون اذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما امر قريبا (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما غيرها) بكدة وأم ولد اعتقت (فلا تقدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الا باذنه) شرح التنوير للعلائي والمسئلة في البحر والنهر والمخ وغيرها (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضنة جدتها لا أهل الاهل للحضنة ولها اخوة لا يريدون أخذها من جدتها وضمت اليهم بلا وجه شرعي فما الحكم (الجواب) كانت الجدة المرقومة أهلا للحضنة تبقى القاصرة المزبورة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس لاختها أن تأخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي (سئل) في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمه المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذها منها وضمت اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه واذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من لها الحضنة بأن يأكل ويستنجي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه مقدور بسبع سنين وعليه الفتوى أو توسع أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح المجمع لابن مالك (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضنة جدتها لا أهل الاهل للحضنة زوجها أوها فهل لا تسقط حضنة الجدة بزواجها (الجواب) نعم والمسئلة في القنية في حق الام ومن لها حق في الحضنة مثل الام في ذلك كما هو ظاهر (سئل) في يتيمة بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت يتيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لا أهل لهما أخت شقيقة وصى عليهما مائة مائة فادرة على الحفظ تريدان تضعهما عندها باذن القاضي فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مانصه اذا لم يكن للبنت المذكورة عصبة ذورحم محرم مسلم مكاف توضع البنت عند امرأة أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه (اقول) مفهومه انه اذا انتهت مدة الحضنة وليس للصغيرة عصبة فالرأى فيه للقاضي بضعه ابن شاء كما اذا كانت الحاضنات ساقطات ولم اره صريحا وان الاخت الشقيقة وان كانت وصيا

ولده وتفرقا من غير تحقق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذه كما أنصغ عنه علماء إنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته العير المدخولة على غيبته عن مدة ثلاثة أشهر بالانقضاء ولا منفق وغاب المدد المدد كوربة لانقضاء ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البزازی والعمادی وصاحب الفيض وغيرهم أنه لا يقع عليها الطلاق علو إيانته قبل الدخول غائب عنها قال في جامع الفصولين والحق في مثله أن (٦٥) يعتبر العرف فلو كان عرفهم أن يراد به

الغيبية المبتدأة لا يحسن قبل

البناء ولو يراد به الغيبة

المطلقة ينبغي أن يحتم ولو

قبل البناء اهـ ولا شك فيما

قاله وعرف بلادنا اراده

العبيد الظلمة يحبب والله
ما (يش) في هذا قال ابن

تزو و سولان، ولایت قونیه و سیس

طالعة، ثلاثا فها، إذاً واحد.

فضولی بھنٹ اُم لا (أحاب)

لا بحث وهي مسئلة مالو

خاف لا یتزوح فر وجهه

فضولی واللہ اعلم (سئل) فی

بجل طلاق زوجته المدخولة

واحدة رجعية فستل كيف

طاعت روجنك فعال تلاتا

دربار فہرست دے دے علیہ السلام
ماکانہ بنیاد و مقصد و احوال

حیاتی تدابیر: فمالتی و ارجو

ففي العدة (ح) نعلم لا يقع

في الدانة الاما كان وقعه

من الواحدة الرجعة فيموت

مراجعتها في العدة والحوال

هذه والله أعلم (سئل) فی

رجل حلف بالطلاق على

ابنه ابا بالغ العاقل اه ما

يَحْيِيهِ اَنْ رَاحَ لِمَسْكَنٍ لِدَدَائِي

دارہ کجبر عنی احراجہ
بالقربان و ما فعلہ لکنت

آپلا (آپلا) لاہور

استفاد من كلام الخلاصة:

شاه لاشی، عبدزوحته فی

الحال هذه لان الشرط يكون

رواة قالت له عمرة طلق زينب

واقع کے خبر اطلاق فرمایا

على الاب والاخ الشقيق وكذا تقدم أخت الصغير ولو لام وكذا ابناهما وبنات الاخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العم في حادثة الفتوى على الجد لام لكن قال القهستاني أيضا وفي المحيط لاحضانة لبنت الخالة والعممة كبت الخال والعم اه ومثله في البدائع وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التنوير وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحيط على انه لاحق للمذ كورات في حضانة الغلام لا الجارية بقرينة تعليقه في شرح التنوير بعدم المحرمية كما مروى به ما مر عن الجوهره من أنه لاحق لابن العم وان الخالة في كفالها الجارية ولها محق في كفالها العلامة لان ما ليس بالمحرم لها فلا يؤمنان عليها وحينئذ فينبغي أن يقال ان أولاد الخالة والعممة والخال والعم ان كانوا ذكورا لم يخلو في حضانة العلامة فقط وان كن انا انا فحقهن في حضانة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليل ومن عبارة الجوهره فالجد لله على هذا التحري بالفريد وأسأله من فضله المزيدي (سئل) في بكر حديثه السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الاجانب لأأم لها ولا أب ولا جد ولها عم عصمة أين غير مفسد يريد ضمها اليه خوفا العارو يتخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم ومعنى كانت الجارية بكر اضمها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثه السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس الا وليا يحق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها الخبث (سئل) في حضنة لولدهم المتزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمها تربية الولدين في بيت الراب زوج أم الولدين وأبوهم لا يرضى بذلك فهل له منعهم من ذلك (الجواب) نعم لان الراب وهو زوج أمهما أجنبي عنهما ينظر اليه ما شروا ويعطيهما نزل فتسقط الحضنة بتزوج الغير الرحم المحرم وبالنسكنى عند المبعوض كما صرح بذلك في البحر وغيره (سئل) في الغلام اذا عطل واستغنى برأيه وكان مأمونا على نفسه فهل للأب ضمها اليه (الجواب) اذا كان كذلك فليس للأب ضمها اليه والمسئلة في التنوير آخوال حضنة (سئل) في غلام صبيح بالغ غير مأمون على نفسه يريد أبوه أن يضمه اليه ويؤديه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب) نعم وعملها في الخير مفضلة بما لا يرد عليه (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمها المتزوجة بأجنبي وليس لها عصبة محرم وليست مأمونة على نفسها ولها عمه أمينة قادرة على الحفظ فهل لتقاضى وضعها عند عمتها (الجواب) نعم فان لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبات أو كان لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الخا كم فان كانت مأمونة خلها تنفرد بالسكنى والاوضاعها عند أمينة أمينة قادرة على الحفظ بلا رد في ذلك بين بكر وثيب تنوير (سئل) في بكر بالغت شديدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها رأى ساكنة في محلة أمينة عند أمها وحدثها الاميتين عليها ولا يتخوف عليها ولها أخ يريد أخذها من عندها وما ساكنها عنده لارضاعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والحر وأقضى بمثل ذلك الخبر الرملى كفى فتاواه من الحضنة

* (باب النفقة) *

(سئل) في صغيرين لأمال إلهما وإلهما أم معسرة وأب معسر زمن وجد لابن مؤسر هل يؤمر الجاهل بالانفاق

عليه السلام (الجواب) نعم والحكمة هذه من كان الابن من افاضتي بنفقة الماعز على الجد ولم يرجع على أحد. لا نناق

ولأن قيمة لأبى هذه الحجة على الجدوك كما يفهم الصعود ذخيرة من النوع الرابع وفي فتاوى قارى الهداية

عجب علی الجدل نعمه اذ مات الاب وان عاب يؤمر الجدل بالاعای علیهم والرجوع علی الاب اذ حضر ویسر

(۹ - (فتاویٰ مدنیہ) - اول) وابتزازیہ وغیرہمواتہ علم (سنل) فی رحل حاجہ باطلاق الہ

مسدودی سده و پهل اداشتی فی حد معها و بشت عن در وجهه یقع علیها ضلوع ثم لا (جواب) لا یقع علیها الط (و ق)

شبهه فی السعد عدد و هو یوجد و عدد الحصرة الا ان نوى ذلك و انه علم (حسب) فی رجل به مر ثانی و زین و

از فصول اخبار کذب باد پس وان که

ملققة وجدة مقدصرخ في البحر في شرح قوله ان لم أطلقه الحيان بالخلع بحث في صورة التعليق بالتطليق ولانه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك وادوا جدا شرط دقيق الجراء والبراء هذا هو المطلق المعلق وهو رجي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على عدم انكاحه بها قرصه في يومين ومضى هدي اغناء فيه وانكرت فهل القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذا المسئلة ذكرها في الفصول لعماديه وجميع الفولن (٦٦) والخلاصة والبرازية والغيض السكرى والبحر ومنه العفار وكثير من الكتب وفيها أقوال صحح

[illegible][illegible]

لا

عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن ترك له كفايته من النفقة وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرته والله أعلم (سئل) في رجل خلفه قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غدا بكذا مال يسمونه محصولا يأخذونه فلما لو كان مدعى عليه فبفسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث في الخائنة والتاخرانية والقنية وغيرهما قال لأصحابه إن لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فامر أنه طالق فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحنث وفي القنية إن لم أعمل هذه (٦٧) السنة في المزاوعة بينهما فمرض ولم يتم

حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث فهذان الفرعان صريحان في واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التاخرانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة العزى في منته تنوير الابصار وأعلم أنهم أجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر ما هو معصية فإنه يقع طلاقه جزا له عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عتبه أو برسام أو انجاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام حالة يهذى فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسر في هذا

لا يتحقق إلا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخصال لأنه محرم ولو استنوا في المحرمية كم وخال الرج الوارث للعالم ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت علائي (سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لأم موسرة وخالان موسران وعمان معسران فهل تكون نفقته على جدته المذكورة (الجواب) نعم قال في التنوير والمعتبر فيه القرب بالجزية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة إذ لا يتحقق إلا بعد الموت الخ ونحوه في الخائنة والبرازية وغيرهما ففي هذه المسئلة النفقة على الجدة لأن الصغير المذكور خروها وان قلنا باستنواهم في المحرمية فهي ترثه فرضا ورذا وأما العمان فأنما ما بعدان كأنهما معدومان لعسرهما كما بسط في محله هذا ما ظهر والله أعلم (أقول) مسائل النفقات من أشكال المشكلات إذ لم يذكر والها ضابطا يجمعها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزية دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة اعتبروا الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما سوياً لأن العبرة للقرب والجزية دون الارث وكذا في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا وفي ابن وأب على الابن فقط لترجحه بآت ومالك لا يملك وفي جد وابن ابن عليه ما بقدر الارث لعدم المرح مع أنهم استنوا في القرب والجزية فان الفقير خرو للجد وابن ابنه جزمه ودرجته واحدة وفي أم وعصبة كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لا يحب على الأم وعلى العصبة اثلاثا باعتبار ابا الارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزية دون غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة تجب كالارث وفي عم وجد لا تم على الجد مع أن العم هو الوارث وفي أم وجد لا تم على الأم فقد موافق الأم على الجد لا تم لقربه ولو لم يقدموها على العم والاخ وابنه للقرب والجزية فيها دونهم مع أن الجد لا تم أرجح منهم بالجزية فلما رأيت الأمر كذلك حين وصولي في الكتابة إلى هذا الباب في هذا المحل في سؤال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرير النقول في النفقة على الفروع والاصول ورثتها على ثلاثة فصول * (الفصل الاول) في نقل عبارة المتقهاء * (والثاني) فيما يرد عليها والجواب عنها وبيان المراد منها * (والثالث) في بيان زبدة ما تحصل من الفصائل واختراع ضابط جامع للفروع التي ذكروها والقواعد التي قررناها مشتمل على سبعة أقسام من أنواع قرابة الولادة وذوي الارحام مع عر وكل فرع إلى محله وارجاع كل شيء إلى أصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سهلة المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع أنه لا يتخاوما أن يكون الموجود من تجب عليه النفقة واحدا أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجوبها على من استوفى شروط الوجوب والثاني لا يحلوا ما أن يكونوا فروعاً فقط أو فروعاً وحواشي أو فروعاً وأصولاً أو فروعاً وحواشي أو أصولاً وحواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً وحواشي أو حواشي فقط لا أقسام سبعة * (القسم الاول) اذا كانوا فروعاً فقط اعتبر فيهم القرب والجزية أي اعتبروا اقرب بجزية من تفاوتوا قراباتها ولا عبرة فيه للارث أصلا ففي ولدین ولو أحدهما نصرانياً أو أنثى تجب عليها سوياً تذخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لقربه بدائع وكذا تجب في بنت وابن ابن على بنت بنته نظرهما ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لان ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث خلافاً لما في حاشية برملي على البحر لاستنواهم في القرب والجزية ولتصریحهم بأنه لا اعتبار للارث في الاولاد ولو حبث في ابن وابن بنت ولما لم يلزم الابن انصرافي شيء لآلية المسئلة * (القسم الثاني) اذا كانوا فروعاً

لغيره بخير ذل لا يلزم من تحير وهو ان تردد في الأمر أو عشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفر فهو دهش تحير أو ذهب عقله من ذهل ووهه فدهش هذه ما ذهب العقل بسبب أحدهما فادعت ذلك علمت شسوية في الحكمين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر والحكمي الجنون اذا عرف أنه جن مرة ففاق وقال داود الجنون فتكمت بذلك وبجنون ان النقول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة ثم تنبوه في الحديث والتمهيدية وديرهم ما ظهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالتقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل

سكنى غير هاء عقب النزول فاذا وجد سكاها عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكنت عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فانتفى شرط الحنث كاهو ظاهر والله أعلم (مثل) في رجل عازب في ابواء زوج أخته وعياله له أصهار حلفن زوج أخته المذكور بالطلاق الثلاث أنه لا يمتاز له مادام صهر الهيم ناو يا بالنارلة الابواء المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير إذنه اذا رآه وسكت أم لا يحنث واذا لم تسكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما شرح لكونه لا يعد منازلة لاحقيقة ولا عرفا (أجاب) لا يحنث على (٦٩) كل حال بدخول المحلوف عليه لان من تعهد أخته بالزبارة والا كل

في النفقة وان شاركته في الارث كمالو كان الاب موجودا حقيقة كلفرناه قبيل هذا الفصل * (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط بعث برفيه الارث أي أهليته لاحقيقة وعند الاستواء في المحرمية وأهلية الارث يترج الوارث حقيقة ففي خال وابن عم على الحال لانه رحم محرم أهل للارث عند عدم ابن العم ولا شيء على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا تجب نفقة على غير محرم أصلا وفي خال وعم على العم لاستوائهم في الرحم والمحرمية وترج العم بانه وارث حقيقة وفي عم وعمه وخاله على العم أيضا ولو كان العم معسرا فعلى العمة والحالة أن لا تأكل من ثماره ما يجعل العم كالعديم لانه يحوز كل الميراث هذا زينة ما حررت في تلك الرسالة بما لم أسبق اليه ولم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا بحولي وقوتي فدونك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ وعض عليه بالنواجذ وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام * ثم نعود الى كلام المؤلف فنقول (مثل) في النفقة المستدانة بأمر قاض اذا أراد الدائن أخذ دينه من الزوج هل له ذلك (الجواب) لصاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الأمر به ليس له الرجوع الاعلى المرأة كما صرح بذلك في النهر والبحر (مثل) في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وله مال بذمة جماعة مقرين به وبالزوجة من جنس حته فهل يفرض لها القاضي نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضي انه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما (مثل) في رجل له بنت قاصرة في حضانه أمها المطلقة أذن لجد العاصرة لامها بان ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا ليرجع به على الاب فانفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الاب بغير ما أنفق بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لو أنفق الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذني كان مقصورا على مدة الحضانه فالجواب نعم له الرجوع لا طلاق الاذن اذا اذن توكيل (مثل) فيما اذا غاب زيدا وترك أولاده الصغار الفقراء بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فالحكم (الجواب) حيث كان أخوال العائيب موسرا فلقاضي أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كفي العائيب عن واقعات المفتين وهي أيضا في القنية والحواشي (مثل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مديون مسجون بدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجد أجنيا يبيعها بنسيئة أو يقرضها ولها أب موسر فهل يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أيسر (الجواب) نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن موسر أو أخ موسر فنفقته على زوجها أو يؤمر بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويجبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزياحي قتبين ثم اذا أن الادانة لنفقة اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه فقته لا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والاخ والعجم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده كبر حيث لا يرجع عليه بعد السار لانها لا تجب مع الاعسار فصاوكليت اه وقدره عليه في فتح القدير وينبغي أن يكون محله ذالم تجد أجنيا يبيعها بنسيئة أو يقرضها فحينئذ يتعين على ولدها

والشرب عندها لا يباله
بازل صهره لاحقيقة ولا عرفا
اذا المنازلة مفاعلة فيشترط
للحنث وجود فعل النزول
من كل واحد منهما وذلك
معدوم وأما الوجه الاول
وعلى تقدير صحة استعارة
المنازلة للابواء لا حنث أيضا
فقد قال في التارخانية نقلا
عن المحيط روى عن أبي
يوسف اذا حلف لا يورى
فلان فان كان المحلوف عليه
في عيال الخالف لم يحنث الا
أن يعيده الى ما كان
عليه وان لم يكن في عياله فهو
على ما عفى ولو دخل المحلوف
عليه بغير إذنه فراه فسكت
لم يحنث اه وهو ظاهر لانه
لم يؤمر وانما روى اليه
بنفسه والله أعلم (مثل) في
رجل طاق زوجته في
مقابله الاراء الحجج طاقا
بأنه أتم طلقها الزوج في عدة
منجزا لئلا يفك حاكم شافعي
يرى عدم لحوق الطلاق
انذ كور بالمباة في عدة
الباش بوجه الشرعي وهو
الدعوى الصحيحة هل ينهض
يرتفع الخلاف به ولا يجوز
نقضه أم لا (أجاب) نعم ينهض

حكم لما كان في ذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لدخوله تحت قواهم اذا رفع اليه كقاض مضاه ان لم يخالف
سكتاب ولسته مشهورة والابجاع وما روى المتعلقة لحقها طلاق مادامت في العدة لاس الجوزي هو حديث موضوع فلم يكن مما استثنى
كأن هو هو صهر بل نسب عدم وقوع ثلاث في صورة ما اذا صلق رجل امرأة بثمانمائة في العدة بت صديق ثلاثة بعض علماء باران لم يعتبر
و حصل أنه حكم في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (مثل) في سائعي صاقي زوجته بدينه عقد كاحها مالها بوكاه عمها لاما

مع - حود ولى عصبة فرفع الامر الى قاض شامى فحكم بطلاق النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل ينفذ أم لا (أجاب) ينفذ ولا ينقض بل
الحق مريح به نائب امتنا والله أعلم (سئل) في شرير يؤذى زوجته ويضربها بغير حق ويعزوها بغير وجه ويكثر الخلف منها بالطلاق
حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق الانافساذا يلزمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزرو بزجر عنها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
سئل قولكم من علمت اذا تم القتل وقال كثير من علمتنا اذا رفته الى القاضى وحلفته فحلف كان الاثم عليه

[illegible]

لَا عَابَ وَلَا يَحْزَنُ بِمَا قَدْ
وَعَلَيْهِ نَزَلَتْ آيَاتُ
فِي شَرْحِ وَهْبِيَّةٍ زَعَن
أَنْ تَرْجِعَ عَنْ الْإِسْلَامِ وَأَنْتَ
أَعْلَمُ (سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٠٩)

یا حبیب دیر تہائی سارا
تجربہ سہ ماہیت بہ لاجسن
ملا لہ لہ لہ لہ لہ لہ لہ لہ
پکی اہم من اعظم اہم
یا حبیب دیر تہائی سارا
تجربہ سہ ماہیت بہ لاجسن
ملا لہ لہ لہ لہ لہ لہ لہ
پکی اہم من اعظم اہم
یا حبیب دیر تہائی سارا
تجربہ سہ ماہیت بہ لاجسن
ملا لہ لہ لہ لہ لہ لہ لہ
پکی اہم من اعظم اہم

اسر سوگ نہ کی

یا مہدی شہید، دست ن
لحمہ حرمین فی خانقہ روح
طہریہ ولی حرم آں
از دل سوز و غم
غریب رعبہ شہید
جو

و من جملة ما جمع شيعتنا
و انما لا من جملة ما جمع
معنا في يومنا هذا
من جملة ما جمعنا
من جملة ما جمعنا
من جملة ما جمعنا
من جملة ما جمعنا

وَأَمَّا فِي الْمَوْتِ فَهُوَ خَوْفٌ وَهُوَ زَرْبٌ بِمَرَضٍ ثُمَّ يَلْزَمُهُ دُومًا عَلَى الْمَبْعُوثِ مِنْ عَدْنٍ يُؤْذِيهَا
وَهُوَ دُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ (حَسْبُ) حَسْبُ رِي الْأَفْضَلُ وَالْأَحْسَنُ * وَصَلَانُهُ دُومًا عَلَى الْعَدْنَانِ
وَهُوَ دُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ
وَهُوَ دُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ وَدُومٌ حَسْبُ

أنواعه جميعاً ويدخل كلها * فقد ألجأ كدهشة الإنسان فإذا ما العقل زال فإنه * في عصمة من فرقوا أمان وإذا ادعاه يقيم بينه وبينه * أن لم يكن معتاده بيمان وإذا تكون له بذلك عادة * فصدق فيه بلا رهان فإذا همت مقالتي وبيانها * فخواصها المستغنية في تبيان هذا المحرم من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * تحريره المستطوره بالأتقان (سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث والورثة تدعى أنه (٧١) بأن فلا ترث (أجاب) القول قولها فترث

لأنهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها بيمينها وعلى الورثة البينة والله أعلم (سئل) في جماعة يطبخون الصابون وضع عندهم رجل زيتاً وأمرهم أن يطبخوه ففعلوا وعليه بعض علل فطلق بالطلاق أنهم إن لم يطبخوا له بعد هذه الطبخة التي على النار لينقلن زيتهم عندهم ويشكوهم إلى الباشا فهل إذا طبخوا له بعد الطبخة التي على النار ولو حرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لطلاقه في يمينه (أجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الإطلاق والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه وحي طالق وكرها ثلاثاً أو يا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة على الرجعة عليها معها أو يدين أم يقع ثلاثاً (أجاب) نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث نواها فقط كذا كره أن يزلي في الحكايات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها برئيني فقالت أرائك الله فقال لها وحي

يؤذيها وفرع البرازيه فيما إذا كان في البيت أحد منهم مطلقاً والمراد بالاذية بالاذية بالقول والفعل ككلها ظاهر فإذا أدخل لها بيتاً له غلق من دار فيها أجاؤها ولا يضرونها بقول أو فعل فليس لها طلب غير ما أن آذوها لها طلب غير وهذا معنى ما قاله في الخاتمة بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها طلب غير ما أن لم يؤذوها بقول أو فعل فما فهمه صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي فتأمل اه (أقول) وحاصله أنه لو كان في الدار امرأة أو أحد من أقارب الزوج يؤذيها لم يكف بيت منها له غلق وموافق وإن لم يكن أحد يؤذيها كفي ولو كافي نفس البيت أحد لم يكف مطلقاً هذا وفي البحر وأعلم أن المسكن أيضاً لا بد أن يكون بقدر حالهما كافي الطعام والكسوة فليس مسكن الاغنياء كمسكن الفقراء فقولهم يعتبر في النفقة حالهما يشمل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة إذا أطلقت تنصرف إلى الطعام والكسوة والسكنى اه لمخصو ونحوه في النهر فتنبه لذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعى ليس فيه برءاء ولا حوض ماء لكنه يأتها بجميع ما تحتاج إليه من الماء فما الحكم (الجواب) حيث كان مسكناً شرعياً بمرافقه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالهها ويأتها بما تحتاج إليه من الماء لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر عن البحر * (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة ودار مشتركة على سفلى سكن أمه وعلاو مشتمل على مرافق ومطبخ وبيت خلاء مسكن وسكن زوجته غلق على حدة والام لا تؤذيها بقولاً وفعل ولا ضرر فيه على الزوجة ولا تسمع الصوت فيسهل من الأسفل فهل يكفي ذلك مسكناً للزوجة (الجواب) نعم ونقلها مما مر عن المنع وحاشيتها للرمل وفي فتاويه أيضاً فتأمل ذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعى خال عن أهلها بمابين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالهها وتكلفه إلى مؤسسة وإلى خادم يخدمها والحال أنه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج إليه من السوق فهل ليس لها تكليف بذلك (الجواب) نعم (أقول) وقد مرنا الكلام على المؤسسة في باب المهر فراجع (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في مسكن شرعى خال عن أهلها بمابين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالهها وتكلفه أمهات أن يأتها بمؤسسة وأن يسكنها في دار ذات ما عمار ومساكن متعددة أو تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها لها في السكنى فهل له إسكانها في المسكن الشرعى المزبور وليس لامها تكليف بما ذكر وله منع أمهات من الدخول عليها إلا مرة واحدة في كل جمعة (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير الأبوين فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي فتاوى الشلبي والآنقروى عن التتارخانية وفي فتاوى أبي الليث للزوج أن يغلق الباب عليها عن الزوجة غير الأبوين شرح أدب القاضى للخصاف فتاوى عطاء الله أفندي ومثله في حاشية البيرى على الأشباه آخر كتاب النكاح وهي مسئلة نفيسة يكثر السؤال عنها (سئل) في امرأة رجل ساكنة معه في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع ثم امتنعت من السكنى معهم وطلبت مسكناً على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا يجب لها السكنى في بيت خال عن أهلها سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمته وأم ولد (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار أهلها ثم وفاهام بمجملها وادعاهما مسكن شرعى له خال عن أهلها فابت فهل تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم ولا تكون ناشرة بجمع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة هي

التي حسن سوادا بر بدفعها عن وجهه لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك لأن وحي كاذبي وهي من قسم ما صلح جواباً وأوردوا لا بد فيه من انية مطلقاً سواء كان في حاة ماذا كرامة الطلاق أو لا وسواء كان في حاة الغضب أو الرضا هو محتاج إلى النية والقول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخولة هي على من الثلاث المحرمة يعني الميتة والدم أو لحم الخنزير وما أبوا ما لا ذهل إذا قتم بوقوع الطلاق يكون طلاقاً ثلاثاً لا ثلاثاً حيث لم ينوها وله أن تزوج بها ولا تحرم الحرة المغالطة عملاً (أجاب) نعم له أن تزوج

[illegible]

الحكم بعدم الوقوع أصلاً أو بوقوع واحدة يجب عليه أن يطأه وهل إذا نفذ بنفذ أم لا (أجاب) نعم يعنى الثلاث في قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكم بقول مخالفهم والرد على الخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور وإذا حكم كما بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كما هو مقرر مسطور في الخلاصة وكثير من كتب علمائنا التي لا تعدلوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثاً جهلة أنهم واحدة أو بأن لا يقع شيء لا ينفذ وفي التبيين (٧٣) وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر

ولورفع الى ألف حكم ونفذه لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يعود صحيحا بالتنفيذ اه قال السكال ابن الهمام وقول بعض الخنابلة القائلين بهذا المذهب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عن هؤلاء أو عن عشرة عشر عشرهم القول بلزوم الثلاث بغير واحد بل لو جهدتم لم تطبقوا نقله عن عشرين نفسا باطل أما أولاً فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في مجلد كبير حكم واحد على أنه اجماع سكوتى وأما ثانياً فان العبرة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفقهاء منهم أكثر من عشرين كالخلفاء والعبادلة وزيد بن ثابت ومعدن جبل

بما فرض للاطفال مع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أو لا على اني لم أر ذلك في الخاتبة وانما أيت فيها ان المرأة إذا فرضت لها النفقة كما كت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج اه نعم ذكر في الجرع عن الخاتبة رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال تجبر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب الجرع ان لها الرجوع اذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا اذن بها بخلاف ما إذا أكلوا من مسئلة ولا يخفى بعده فان قوله تجبر الام معناه أن القاضي يأمرها بالانفاق من مالها فإذا فعلت ترجع كما لو أمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالأول طعمتهم من مسئلة وما في البرازية من أنه لو أمرها بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافاً لما فهمه صاحب الجرع لان ما مر عن الخاتبة فيما إذا أمرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لمخالفتها أمر القاضي كما به عليه الخير الرملى ولا يخفى عليك أن هذا كله مخالف لما مر عن الزيلعي من استثنائه الصغير أيضاً حيث جعله كالزوجة ومخالفة أيضاً لطلاق المتون ولذا لم يعتبره المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه (سئل) في رجل تجمد عليه زوجته كسوة مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل أدائها فهل تسقط بموته (الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا وموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض الا اذا استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح تنوير وشرحه العلائى (سئل) في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا يخرج الا باذنه وخروجت بدون اذنه وأهأ عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تستط بذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير والخاتبة والظهيرية وأفتى به الشيخان الامام الصدر الشهيد والشيخ الامام طهبر الدين المرغبى صاحب الظهيرية والعلامة الخير الرملى قياساً على الموت امكن فرق في المنع نقلاً عن جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعى والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعى أن لا تسقط كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسئول عنه هنا طلاق بائن لان الحلف بالحرام بائن كما صرحوا به (أقول) هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في الجرع القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو بائناً واستدل به بأمور وأطال ونازع المقدسى في شرح نظم الكنز وأطال أيضاً ثم قال الذي يتعين المصير اليه التأمل عند الفتوى أى في انه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط أولاً وكذا نازعه أخوه صاحب النهر والخير الرملى لكن انتصر له الشرنبلالى في شرح الوهبانية وقال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن الشحنة ويشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل اليه وقد بسطت ذلك في حاشيتي على الجرع فينبغي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسى والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرملى في حاشية الجرع وقد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد ابن سراج الدين الحنوفى بما إذا مضى شهر يعنى فأزيد وهو قيد لا يمتنع تأمل اه (قول) بل صرح بمسئلة في البحر والشرنبلالية وكتبت فيما عاقت على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا ونصه أطلق المصنف فشملى المدة القليلة لكن ذكر في العاية أن نفقة ممدون شهر لا تسقط وعزاه الى

(١٠ - (فتاوى مديه) - اول) وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق الاضلال وعن هذا قلنا لو حكم كما به أن الثلاث بشم واحد طلاقة واحدة ينفذ حكمه لانه لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذه ولا العمل به وأنه لا ينفذ باستنبذ بل يجب على كل من رفع اليه من الحكام الحنمية وغيرهم من بعده عدم جوازه أن يطأه كفى المجتهد وغيره وفيه ان أصحابنا لم

يعدوا قول من نفي الوقوع خلافا لانهم اوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الحاج بن ارجانة وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاينها فأتى به واقتدى به من أخذه الله تعالى اه وقول المحقق السكالي وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هدايته (٧٤) فهو المهتدى ومن يضل فلن تجده وليا مرشدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق

زوجته ثلاثا بمحض معاني كلمة واحدة فأقياه حنبلي المذهب بعد الوقوع فاستمر معاش الزوجين مدة سنة ففتوى المذكرة كورة لحنبل المذكرة كورة لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال (جواب) لا عبرة بالفتوى المذكرة كورة لا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذه لفسد فاض ويقتضى على حكم المسلمين أن يعرفوا به فاحل بعض العلماء وحكي عن الخرج من ارضه وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاينها فأتى به واقتدى به من أخذه الله تعالى اه وقول المحقق السكالي وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هدايته (٧٤) فهو المهتدى ومن يضل فلن تجده وليا مرشدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق

الذخيرة فبكانه جعل انقيل مما لا يمكن التحرز عنه اذ لو سقطت بحضرة اليسير من المدة لما تمكنت من الانخذ أصلا اه بحرو ونحوه في الشرب لا لينة عن البرهان اه (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة العدة وتريد مطا البتة الآن بالنفقة الماضية في المدة الزمورة من غير فرض فاض ولا تراض فهل سقطت المدة الماضية (الجواب) نعم وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بحضرة اليسير من المدة الا بفرض أو صلح الخ وفي الخلاصة المعتدة اذ لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها هذا اذا لم تكن مفروضة أما اذا كانت مفروضة فقد ذكر الصدر والشهيد في الفتاوى عن خمس الأئمة الحنابلة في انه قال المختار عندى انها لا تسقط اه بحرق في انهم واخلاق المتون يشهد لهذا اه واذا فرض القاضي نفقة العدة وقد استدان على الزوج أو لم تستد من انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان استدان بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستد من أسلافها الصحيح أنها لا ترجع أنفع الوسائل وفي ركن الأئمة الصابغ الاستدانة لا تستقرض فان استدان هل تصرح اني استدين على زوجي أو تنوي أما اذا صرحت فقط هو وكذلك اذا نوت واذ لم تصرح ولم تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة ونكر الزوج فالقول كذا في المجتبى اه منح العذار (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم معسرة وجدة لا بموسرة لا غير فهل نفقتهم على جدتهم (الجواب) نعم ونفقتها ما مر أول الباب (سئل) في رجل سافر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وقد استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقوف وروى عنه بذلك ما ترجح به في أن طلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق المذكور ويحلها ان العتب لم يعلها النفقة ولا خدمتها كفيلا (الجواب) نعم (سئل) في رجل فرض على نفسه برضا زوجته وابنه الصغير من نفقة كل يوم كذا النفقة ما مضى لذلك عدة شهر دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي (الجواب) نعم لان النفقة لا تصير دين الا بالقضاء والرضا كفي الا تنوير (قول) هذا مسلم به لا ينفذ في نفقة الزوجية لا تسقط بحضرة اليسير من المدة بعد فرضها وأما بالنظر الى نفقة الصغير فهو مبني على ما مر قبل صلحته عن الزلي من انه كالأزوجة وقد علمت ما فيه (سئل) في رجل حبس يدين شرعي عليه وزعمه انه لا يلزمه الا اتفاق على زوجته كونه محبوسا فهل يلزمه نفقتها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والمسألة في البحر منسلة وفي شرح التنوير وغيرهما من المعتمدين (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في دار أبيه وفرض له نفقة معتمدة في كل سنة بتواضعها ما نقلها لداره واتفقا على الا كل عويونا من غير نقد فهل ينقض فرض السابق لرضاه بذلك (الجواب) نعم كفي العلاء والبحر والنهر وسئل قارئ هذا في ذمتك تدرا نفقة في ولاؤدها دهرها هل هو ذلك أجاب لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على العتي حنطة ونحوه غدا وعشاء بذكر كفايته والمتوسط خير زودهن وعلى الفقير خير زوجين ونخل الآن بعد النقص اه ضروفي ذلك في فرض عليه شيئا اذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل فيمن يقرر له معلومان يتوفا في نفي كسوته عليه وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوته فمأشأ ما لم يثبت في طلب كفايته وان حكم الحاكم كمن لم يقبل وتستحق فمأشأ ما سئل أيضا اذا دعت عليه كسوته عتف روحه من اقية في ذمته فهل يؤخذ باقراره وهل يلزم القاضي

وهو مر حقه في عدته (جواب) حيث تمكن في عتله ل هو وهو الله على يمينه ونوى حقيقة كلامه ولم يكن له نية أصلا ان لا يقع عليه ما لا ينفذ ولا ينقض عدته ونوى يمينه ما هو عليه نحو وقوع واحدة رجعت لانه شدد على نفسه بالنسبة والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واحدة لم ينفذ كونه كورة لا (جواب) لا يكون خلافا وان فؤاده قد صرح في البحر والحانية والبرازية واكثر من ان يكتب به قول واحد في عدته ونوى ما لا يقع بهذا الصريح أن هذا المذهب ليس بصريح ولا كفاية والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر

زوجته مع والدته فقال غلى الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب إلا من الحصيد ما تعدت عندك ولا تنكح زوجته طالقاً
بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف المقرر عنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعت المرأة
على زوجها بعد حضوره من غيبة غابها ولم يكن دخل بها أنه علق على نفسه أنه متى غاب عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا منفق فهي طالق
وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة (٧٥) والمنفق فأظهرت بحجة تكفي بدمشق

مكتوب فيها ذلك فهل يجرد
إظهارها الحجة يثبت الطلاق
عليه أم لا وهل إذا أقامت
بينت على التعليق المذكور
وادعى إبطال النفقة وتعين
المنفق يكون القول قوله أم
قولها وهل تتصور غيبته
عنها قبل الدخول بها فيصح
التعليق المذكور أم لا
تتصور فلا يصح من أصله
(أجاب) أما الثبوت بمجرد
إظهار الحجة بلا بينة شرعية
فلا قائل به من أئمة الحنفية
المعتد على قولهم لأن الخط
رسم مجرد خارج عن حيز
الشرع الثلاث التي هي
البينة والقرار والنكول
وهذا لا توقف فيه لاحد وأما
إثبات التعليق بواحد من
الحجج الشرعية المذكورة
ولابينة له بإصال النفقة
ولم تكن مدخولة فقد صرح
في العمادية والبرازية
وكثير من الفتاوى أن الغيبة
عنها لا تحقق قبل بئانه بها
وحضوره عندها فلا يصح
التعليق من أصله حيث
كانت بصيغة ان غبت عنها
وفي جامع الفصولين جعل
أمرها بدها ان غاب عنها
فغاب قبل أن يبيها قبل

أن يستفهم منه هل لزمك ذلك بقضاء أو تراض منك فأجاب الكسوة الماضية انما تقر في الذمة بقضاء أو
تراض فاذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن
الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض وسئل ايضاً فبين ادعت عليه
بكسوته الماضية فذكر أنه قرر لها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا فيه سأل فهل يلزم الزوج ما اعترف به
فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءهما أو تراض من الزوجين فاذا قالت لم أرض
بما قرره فقد ردت اقراره لانها قد لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل ايضاً اذا قالت المطلقة اني حامل
وأنكر المطلق فشهدت القوا بل بالجل أو أنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت
انها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت أظن أنني حامل وتبين
خلاف ذلك ولم أحضرها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض وان طال المدة اهـ (سئل) فيما اذا كان
على زبيديون لجماعة ولا يملك شيئاً له قدراً استحقاق في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق
المزبور عن نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم كسبه الفقير عباد الدين الجواب كسبه عم الوالد أجب
(سئل) في رجل مديون له تيمار تفي غلاته بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور
لديته (الجواب) لصاحب الدين مما لبته بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شيء من كسبه عن قوته وله
بنت بالغة فقيرة طلبت منه مسكاً لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسرة على الأب
كالصغيرة كفي الخلاصة والبرازية وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل له ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر
ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتابى حاضنته الا الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم (الجواب)
نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدنانير كفي الاختيار لكن في البحر عن المحيط طم المحتج ان شاء القاضي فرضها
أصنافاً أو قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار (سئل) في رجل غاب وترك زوجته وأولاده
الصغار منها لا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال وتريد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم وبأمرها
بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد تحليتها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشئة ولا مطلقة
مضت عندها بعد تحليتها واقامت بالبينة على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب)
نعم رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد للقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر اهـ
قنية (أقول) ومثله في القهستاني وفيه أيضاً ينبغي أن يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه
المفقود اهـ لكن في البحر عن الصيرفية تعييد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو قيد حسن يجب حفظه
فانه فيما دونه يسهل احضاره ومراجعته اهـ وكذا نكاحه الخبير الرمي في حاشيته عن التتار حاشيته وكتب في
حاشيته على المختار عند قوله وقال زفر يقضى بها أي بالنفقة على الغائب وعمل القضاة اليوم على هذا فيفتي به
ما نصه (أقول) سئلت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيد الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل
بها ولا يذوق عليه فافرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وبطلب
بما فرض لم فأجبت به لا يصح لان جواب زفر انما هو في الغائب وانما استحسنته المشايخ واقتوا به للحاجة
ما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علمائنا بجواز الفرض عليه من غير حضوره وهو متهم ببلده

لا صبر لا مردها لانه لم يغيب من مكان يسكن فيه لانه راديه مكان الازدواج وذلك بعد أن يبيها وعل في الذخيرة بانه قبل البناء بها غائب
عنها ثم بحث في جامع الفصولين بحثاً مختلف كلام الفتاوى فاطبة وأمام مسألة قبول قول أحدهما لو صح التعليق بان لم يقل عنها فقد اختلف
علمائنا عليها على ثلاثة أقوال فيسأل ان نقول قوله أي ببينه وقيل قولها ببينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقولها في
حق عدم الوصول إليها وهو تنصيص حسن لان كلامهما مدع ومنكر فزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق

وتشكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر بعينه وفيما يذيعه البينة لازمة عليه، وقد حرم صاحب الغنية بما اقتضاه إطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال إن لم تصل ننتقي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلقا بعد عشرة فأدعى الزوج الوصول وأبكرت هي فالقوله اه وبه أفتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنامة معينة سمع تركها بلا نفقة ولا منفق شرعى (٧٦) فوجدت الغيبة والتوك المعلق عليهما الطلاق هل تطلق أم لا وهل إذا كان القاضي فرض

حاضر في عمله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون اه (سئل) في امرأة فقيرة لها
أخ لاب غائب في بلدة بعيدة طلبت من القاضي ان يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح
(الجواب) نعم قال في الخيرية شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي
القاضي فلا تصح على غائب ولو معين فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في
فرض النفقة مثل هؤلاء اه (سئل) في امرأة لها جارية مملوكة تخدمها وتكف زوجه الفقير الانفاق
على الجارية فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم وتجب لخادمها المملوك لو كان الزوج موسرا يعني اذا
كان خدامه يتفرغ لخدمته ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها هكذا اقبسده الزبلي في شرح الكنتز قال
وهو ظاهر الرواية فان كان غير مملوك له لا يستحق النفقة الخادم كالقاضي اذا لم يكن له خادم لا يستحق
نفقة الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكنتز على غير ظاهر
الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم (سئل) في الزوجة الحرة اذا كانت من
بيت الاشراف ولم تنهز وجهها لبطعام مهيأه وموسر وطلبت منه نفقة خادمين أو ثلاثة غير مملوكين لها
فهل ليس لها مطالبته بالنفقة خادما واحدا مملوكا لها ان كان لها ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى
المسكوحة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة الخادمة ونفقة الخادم لبنات الاشراف وفي العتايبة لا زوج أن
يستخدم خادما وهذا ثبت الخدمة فلا نفقة خزانة الروايات (أقول) قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه
نفقة أكثر من خدم واحد لها وهذا عندهما قول أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخادم أن المذهب
الاقتضاه على واحد مائة وأثنى خذبه عندنا شيخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والذخيرة لو كان له أولاد
لا يكفهم خدم واحد يفرض عليه الخادمين أو أكثر مقدار ما يكفهم اتفاقا اه (سئل) فيما اذا امتنعت
من السكنى مع جارية زوجها فهل يس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كما صرح به في البحر لانه يحتاج
الى الاستخدام فلا يستغنى عنها (سئل) في ذممة أولاد غني يتام لا مال لهم ولهم أم مسلمة تسكف عنهم
المذكور الانفاق عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا تجب النفقة مع الاختلاف ديننا الا للزوجة
والاصول والنزوع للمؤمنين (سئل) في امرأة علمت عن زوجها وزعم ان لها نفقة العدة في تركته فهل
يس لها ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا تجب النفقة باقوا عنها المعتدة موت مطلقا ولو حاملا الا اذا
كانت مريضة وهي حامل من مولاه ففيها النفقة من كل مال جوهره اه (سئل) في رجل مات عن أم
ولاه الخدم منه وخمس تركته هل تفرض لها النفقة في تركته (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تضع
كف في بيت ابن نجيم (سئل) في رجل ترك تركته زوجة كبيرة والزوجة صغيرا فقيرا وله أب دهل يستدين
لابل منتهى ثم رجع بذلك على ابن ذابسر (الجواب) نعم قال في الخانية واذا كانت كبيرة وليس
بصغيرة مال لا تجب له نفقة مريضة ويستدين لابا نفقة ثام رجع بذلك على الابن اذا أبسر اه
(أقول) قال خير رمي في حاشية بعروكة في الزيلعي وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن زوجته
من نجب له بيعة منقبة (الجواب) لا تجب له صرح به في الخلاصة وتؤمر بالاستدانة والرجوع عليه اذا
حسر (أقول) هذا ما اوقى ما في متن مستحق ومنه المختار ومن أن نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا

لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترتفع عمنه فلا يقع عليها لطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شأن اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليهما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين ببقاء تصور البرع من الخائف وقد ذكر علماء في الامس باليد فروعا تشهد بذلك والقضاء من القاضي مؤكداً لوجوب عليه لاراع اليمين وقد وجد الشرع فكيف يتخلف الجزاء وهذا اخر روايته
أعم (سئل) في رجل علق على خلاف زوجته عن صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجته غيرها بغيره بغيره بوجهة أو دخل في غيبته زوجته غيرها وتسرى عليه سكن اثبات ما بينهما واحدة بانه ثبت من نفسه هل اذا نوى بالاجرة لاجرة لقولية دون ان يعدي بصلته في يقع انه لا يقع وهو محيله في ذلك أم لا (أجاب) لا شأن له ان نوى بالاجرة حله فوعدها بغيره في نفسه

العدة ونية التحسين فلهذا صعدت في سكتب من مواضع منها الباب الخ. من في ايمان الجامع الكبير أو
صرح به في خبره في مثله باب ثمانية وثمانون وصرح جوابه اذا قال كل امرأه تدخل في نسكاحي فهي طالق
ثلاثة لا يلحق بالاجرة ما ينفذ في كذا لا يكون الا بتزوج فيكون كالحكم كرسية المختص به فكأنه قال ان تزوجتها
وتزوج نسكاحي لم تزوج منكم ولا ينفذ في كذا لا يكون الا بتزوج فيكون كالحكم كرسية المختص به فكأنه قال ان تزوجتها

أن يكون مترجماً بل هو مترجح فاذا علمت ذلك علمت انه اذا زوجه فمضوا وأجاز فعلاً لا قولاً لا بحث في نفي الاجارة القولية في عبه دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غصب من زوجته فقال لها ان أبرأتيني أطلقك فقالت أبرأتك فقال أنت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على الابرأ بل الابرأ مستقل بنفسه والطلاق مستقل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله ان أبرأتيني أطلقك وان أبرأتيني أطلقك لان معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله (٧٧) أعلم (سئل) في امرأة قال لها زوجها

روحي طالق تحلى للخنازير وتحسري على ثم راجعها بحضرة شهود فقتر زوجته بعد انقضاء عدتها بغيره ودخل بها منكرة المراجعة أو كون الطلاق رجعي هل اذا ثبت انه راجعها بالبينونة الشرعية يحكم بفسخ مراحعتها وبالتفريق بينهما وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني علمها واقع باطلا لكونها منكوبة الغير ويلزمه العقر بالوطء اذا طلق رجعي والحال هذه لان قوله تحلى للخنازير لغو وقوله تحسري على ان أراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا تحرم به الا بعد انقضاء عدتها عندنا وان أراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده مخدومه من بابه قائلاً ان زوجتك فعلت كذا فقال ان صح عنها ذلك فهي طالق ثلاثاً هل تطلق أو لا تطلق حتى يصح عنها ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان

أوزمنا اه فان مفهومه انه اذا كان صغيراً غنياً أو كبيراً غنياً لا يجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا يجب حينئذ على أبيه فنفقته زوجته بالاولى ولا يخفى ان ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمن أو كان غنياً فلا يجب نفقته على أبيه فكذلك نفقته زوجته على أنه في باب المهر صرح في متن التنوير بان الصغير الفقير اذا زوجه امرأة لا يطالب بعهرها الا اذا ضمنه كافي النفقة قال شارحه العلائي فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن اه وهذا قول آخر مقابل لما مر عن الملتقي والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجب نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتبة وليس على الاب نفقة زوجته الابن وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنه وفي رواية انما يجب نفقة زوجته الاب اذا كان الاب مريضاً أو به زمانة يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه قال في البحر وظاهر ما في النخبة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن القول بالوجوب مطعون في رواية عن أبي يوسف اه وأنت خير بانه اذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضاً عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة على الابن دون العكس فاذا لم يجب نفقة خادمة الاب على الابن لا يجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا علمت ذلك ظهر لك ضعف ما في المجتبي وعزاه في الدر المختار واقعات قدرى أقنصدي من أنه يجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب الخ اذ لا شبهة انه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها متوناً وشروحاتاً ولا يعمل عليه المؤلف هنا بل أفتى بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعاً للعمدة المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ اسمعيل الخائلك اللهم الا أن يكون معنى ما في المجتبي أن الاب يجبره القاضي على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنه الغائب يرجع به عليه اذ حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن ور بما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخاتبة من الاب يستدين لنفقة زوجته ابنه الصغير الفقير ليرجع عليه اذا أبسر فليتأمل (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابن في نفقته بغير (سئل) في امرأة مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لانفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم قال في التارخانية اذا كانت المرأة قرة أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انقروى (سئل) في حرة مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها الاشغال لها غير خدمتها بالافعل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجها ثم أبت التزوج به وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم ويريد الرجوع عنها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقاً وان أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا رجوع مطلقاً اه بجر عن العمادية وغيره وأفتى بذلك الخير الرملي

انكحاهم غيرهما فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طالق فقال ان كان مرادك الطلاق تكوني طالقاً هل يقع طلاقه أم لا حتى تسئل فتجيب بانها أرادته وهل اذا أقربانه طلقها تنتبن وهذه نائبة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثاً وتحرم الحرمة الغليظة فلا تحل به حتى تنكحز وبغيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بإرادتها واذا أقرب بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له أن يعود اليها في الديانة كما صرح به النبازي وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها فانه من ليس باهل فامر الكاتب بكتبة مكاباً لطلاق فكتب ثم أفتاه عالم

فهي ما بانه طلاق وجبى والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شئت الله عرضك في ابتك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الاخرى فما الحيلة الشرعية في ايقاع الطلاق على واحدة منهما دون الاخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقاءها على مال فيقول طلقك على ألف مثلاً فتقول لا أقبل فاذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التطليق قال في الخاتمة في باب التعليق ان لم (٧٩) أطلقك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثم أراد

أن لا تطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا أقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثاً وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقاً ألا ترى أن محمداً رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقاً من غير وقوع الطلاق وهذا ان التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان ايجاب عدم قبل وجود الشرط ونفسه في الخلاصة والبرازية والذات

والخير الرملى انه لو كان الاب موسراً يجبر على دفع الاجرة للام نظراً للصغير اه وهن في مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه الاجرة للام نظراً لها في ابقائها عند أمها قديماً على مالو كان أبوها موسراً قلت قد علمت مما مر أن النظر لها في ابقائها المحتاجة اليه في صغرها وكبرها أولى من النظر لها في ابقائها عند أمها بخلاف ما اذا كان أبوها موسراً فانه يوم يدفع الاجرة من ماله فان فيه نظر لها بالضرر عليها والحاصل انه قياس مع الفارق فان المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أصلاً بخلاف المقيس فانه وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة أخرى وهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغير توفيت أمه وتركته مالا وله أب معسر وجدة لام وجدة لاب متزوجة بجدة الصغير وأرادت أم أمه تربيتها بأجر من ماله وأم أبيه ترضى بتربيتها بما قد كنت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضنة ومثلت فيها الى الجواب بدفعه لجدة المتبرع لاذكرته آنفاً وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر وتخشى زوجته أن لا يتفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفيلة بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي الى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وقد أفتى عن الخبير الرملى (أقول) وأطلقه فشملى صحة الكفالة بها ولو لم تكن مفروضة به صرح في البحر عن الذخيرة ويأتى تمامه قريباً (سئل) في حاضنة لا ينهار يد العوى على جد الاب بنفقة ماضية مفروضة عليه للابن وحيسه بذلك وهو فقير فهل لا يجبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر شهراً ودفع لزوجه نفقة شهر وتسكفه الى أن يأتى لها بكفيل يسكفه الى ابيه فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا يصح وبعد أحدهما يصح كفى الذخيرة بحر تحت قوله ولا تجب نفقة مضت الابالرضا أو القضاء (أقول) هذا في غير مسئلة الكفالة لمريد السفر أمافها فتصع مطلقاً كما قدمناه آنفاً نفاعن الذخيرة ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفقاً بالزوجة كما قالوه فاذا لم يشترط في صحتها الفرض كما أشار اليه الخبير الرملى في حاشية البحر لكن نقل عن التارخاتية عن كتاب الاقضية رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل إلا أن يسمى لكل شهر شيئاً ومعناه أن الزوج مع المرأة يصطالحان على شئ مقدور لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فينفذ بحوز الضمان ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرملى وتقدم انه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الابد وعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن الاب لا يطالب بمهر زوجه ابنه ونفقة الا أن يضمن وأطلق فظاهره جواز الضمان مطلقاً الا أن يحمل على القيد وجعله عاماً متعين توفيقاً بين كلامهم اه أى فيحمل كلام من أطلق صحة الكفالة بها على ما اذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال ان مسئلة مريد السفر كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على شئ معين توفيقاً بين كلامهم أيضاً فليتم (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة مطبقة للوطع فهل تجب نفقتها على زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة للصغيرة لا تصلح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للمواطنة لا غير اختلفوا فيه وان من هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالزوم لا يلزم والالزام باطل وان كان الزوج صغيراً أو مريضاً لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يؤخذ

لا شريطة لو اذعله الفتوى ولشيخ على المقدسى رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام التبرع عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وجد وهو التطليق فهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو بلفظ الا أن يأمرني حاكم شرعيه أو هو الا أن يحكم على حاكمه هل اذا أمره حاكمه يشربه نشرب بعده ثم يحث أم لا (أجاب) لا يحث للشك ما صرح به صاحب المحيط في مسئلة ان كان لا عبد اب لاب في القبر وأنت طالق لا يحث لانه يحتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفنا

بسبب طهر خلف أحدهما أنه غراب والآخر أنه نجام ولم يعلم ذلك لا بحث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن ولده السمرقندي قال لها ان كان رأيي أنقل من رأيك فأنت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم ولا شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال ان التعليق على أنه الاخر منهما مال الطردت كلمة علمنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا ظاهر لا غبار عليه يشهد بعينه من شرائد الفقه تسكن لديه والله أعلم (٨٠) (سئل) في رجل رد لى القاضى ما أقربه حالة صحته من طلاق زوجته ثلاثا الى حالة البرسام

ودهشته خامس عشر صفر سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه شيء والقول قوله في الغلط بتعسين الوقت المذكور ولا يكون اقرارا بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم تقبل البينة ولا يقع طلاقه اذ البينة مبنية والقول قوله في الغلط قال في الاشياء والنظر اذا أقر بشي ثم ادعى العطل لم يقبل كفي الحائنة الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كفي جامع الفصولين والفتية اه فهذا في نفس الطلاق فكيف في التارخ قطع لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجتماع عتنتا وجههم انه تعالى والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغرة بعقد زوجة لها باؤ كالة عنها فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت أمرها الى مالكي أو شافعي فيكم

بها بلا ضمان اه (سئل) في رجل فرض عليه القاضى لولديه الصغير بن نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر أمره للقاضى وأخبره جماعة بفقره فخط عنه جانباً وأبقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحاً (الجواب) نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير القدرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان الصلح عليه أقل بان كان لا يكفيههم زاد الى مقدار كفايتهم بحر (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يتيم غني فهل يؤمر الوصى بدفع نفقتهم من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وانهر تحت قوله ولقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث (سئل) في مطلقه مضت عدتها ولها ابن رضيع تطالب من أبيه على ارضاعه أجوزة واللاجنية ترضع بحال فهل تكون الاجنية أولى فترضعه عند أمه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة امتعت من الخبز والطحن وهي عن لا يخدم لعله بها فهل على زوجها أن يأتيها بطعام مهيا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أبت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر الابن من ترضعه عندها (الجواب) نعم ولا تجبر الام لترضع ولدها يعني قضاء وان لم يهاديانه لانه كالكفالة وهي على الاب والطلاقه يوم ما اذا لم يكن الاب ولا للصغير مال وذ كر الخصاص انها في هذه الحالة تجبر قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الحائنة تجبر في هذه الحالة عند الكل وما اذا لم يجد من ترضعه أو وجد الا أن الولد لا يأخذ ثدي غيرها لانه يتغذى بالدهن وغيره من المائعات لكن الاصح انها تجبر أيضا وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الا صوب لان قصر الصبي الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشراب سبب لرضعه وموته ويستأجر الاب من ترضعه عندها لان الحضانه والنفقة عليه من شرح التنوير للعلائي ولا تجبر من لها الحضانه عليها الا اذا تعينت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال (سئل) في حاضنة لابنها تكفأت بنفقتها مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يد اخوته فهل تكون نفقته في ماله (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة الشافعي في امرأة فقيرة لها زوج غني طلقها وبانت منه بانقضاء عدتها واهلها منه بنت صغيرة فأرادت السفر بها فنعها حتى تسكفل بينهما مادامت مسافرة فتسكفلتها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر (أجاب) الذي يظهر أن هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالي يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا نالها أو طلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن تخليصها عن نفسها ولها أن ترفع أمرها للحاكم فيأمرها بالاستدانة بنفقة الصغيرة المذكورة لترجع بنفها بذلك على أبيها اه لمخصاومر قريبا عن البرازية قوله ولوطن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالترام لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة (سئل) فيما اذا تعهد زوجان بنفق على ولدي بنته الصغير بن ولهما أب حاضر وموسر ويريد بدلا أن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك (الجواب) نعم لما صرنا نفا (سئل) في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب معسر غاب وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله اخوان موسران حاضران هل يؤمران بالاتفاق على الصغار ليرجعوا على أبيهم اذا أيسر (الجواب) نعم في الذخيرة اذا كان الاب معسرا والام موسرة أو مرأت تنفق من مالها على الولد فيكون دينه ترجع به عليه اذا أيسر لان نفقة الصغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الام قاضية بحق واجبا عليه بأمر القاضى فترجع عليه اذا أيسر ثم جعل الام أولى بالتحمل من

ببطلان النكاح وطلاق صادقة أجنبية عنه عنده يصح ويعقده عليها ثانياً بعد اصحاحه لديه وينفذ أم لا (أجاب) نعم سائر يصح لانه فصل بجهديه فينفذ الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة ونقل في البحر عن تذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة انه لا يليه أي النكاح الا العصابات وعليه الفتوى قال وهو قريب لمخالفة المتون المروعة لبيان الفتوى ومع غرابه هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضى الذي يراه واذا أبطله بطل ما وقع الزوج فيزوجها ثانياً بعد صحح

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تقعد برئد ما تخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق إذا خدم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتى الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمى لا أفعل كذا وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الله في منخ الغفار شرح تنوير الابصار وقد قرأته بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو (٨١) مبني الخ بقوله ليس بصريح ولا كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية

لا يقع به طلاق أجماعاً فإذا أخذ الرجل بما أفتى به شيخ الإسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤخذ به والله أعلم (وسئل أيضاً مرة أخرى) عن رجل قال على الطلاق ثلاثاً لا أفعل كذا هل إذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم ينقل عن المتقدمين فيها انقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتى الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو نابت قيل يقع واحدة وجعية نوى أو لا والاحتواء عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا اهـ ورأيت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازياً للبرازية معلل بأن ما في الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال السكالي بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في

سائر الاقارب بحر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال ويفهم مما في الذخيرة انها ان كانت فقيرة تستدين من الاقرب فالاقرب من أهل الاب فان لم يوجد فن قريبتها ويكون ذلك ديناً يرجع به على الاب ان كان معسراً ويقاس عليه الغائب اهـ وفي البرازية وإذا لم يكن للصغير وللامه مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع اهـ (أقول) مرأول باب النفقة أن الأصل انه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعسر الخ ومقتضى هذا الأصل أن تجب النفقة على الام الموسرة بل لا رجوع وكذا تجب على الأخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال في الذخيرة قال في الكتاب الجذب منزلة الاب في استحقاق النفقة عليه إذا كان الاب مبتأ أو كان الاب حياً الا انه فقير لان الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اهـ وصرح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب خلافاً لما ذكره القدوري من انه لا تفرض النفقة على الجد وانما يؤمر بالانفاق ويكون ديناً على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زمنفاً بفقير الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نفقة الصغار اهـ وحاصله ان الاب إذا كان فقيراً غير من تجب نفقة الاولاد على الجد الموسر خلافاً للقدوري وان كان الاب فقيراً منافهياً على الجد اتفاقاً وظاهر التعليق الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصاً بالجد ولا بكون الاب ومنابل يكنى مجرد فقره وهذا يخالف لما سر ولا طلاق المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ولقول الحاشية نفقة الاولاد الصغار والاناث المعسران على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اهـ وهذا الاشكال قوي جداً يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاماً طويلاً عن الذخيرة من جلت ما مرته عنها ثم قال بعده وحاصله أن الواجب على الاب المعسر انما هو إذا أنفقت الام الموسرة والا فالاب كالميت والواجب على غيره لو كان مبتأ ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اهـ كلام البحر يعني أن قول المتون والشروح لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان الاب موسراً أو كان معسراً وكان الاولاد أم موسرة فان النفقة على الاب وانما تؤمر الام بالانفاق عليهم ديناً عليه وأما إذا كان الاب معسراً ولم توجد في المسئلة أم موسرة بأن وجد فيها الجد الموسر مثلاً فان النفقة حينئذ تجب على الجد بل لا رجوع على الاب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الاب الفقير بالميت في هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير الاب مع وجوده وهو وارد على اطلاق المتون والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقييدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل ما في المتون على ما إذا كان الاب موسراً لكن ما قدمناه عن الحاشية صريح في التعميم وأجاب الخبر الرمي بقوله لا حاجة لاصلاحها لانها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اهـ والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري من أنها لا تفرض على الجد وانما يؤمر بها ليرجع بها على الاب إذا أيسر وحاصله انه لا فرق بين الام الموسرة وغيرها كالجدة مثلاً في أن النفقة انما تجب على الاب الفقير واسكن تؤمر الام أو غيرها بالانفاق على الاولاد لتسكن ديناً على الاب فكلام المتون والشروح ما سر على روايه القدوري بعدم جعل

(١١ - (فتاوى حامديه) - اول) عرفنا في الحلف الطلاق يلزمى لا أفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليه لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اهـ قال العلامة الغزالي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتناء بوقوع الطلاق به من غيرنية كجهو الحكم في الحرام يلزمى وعلى الحرام وعن صريح بوقوع الطلاق به لا تعارف في ديارهم الشيخ قاسم في صحيحه لمختصر القدوري اهـ (وأقول)

الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهارة في معنى التطبيق وما في القول بعدم الوقوع به من تجرؤ غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فتسال الله الحمايه بحوله وقوته بما فيه لديه الملام هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كتابه وقال الصيرى انه صريح وهو الوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شهارة في معنى التطبيق وهو موافق لما قاله الغزالي ونقله عن العلامة قاسم فيجب (٨٢) الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر الفروج والله أعلم (سئل) في رجل

الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غير زمن اذ لو كان زماناً نجب نفقة الاولاد على الجد اتفاقاً لان نفقة الاب نفسه واجبة حينئذ على الجد كما مر فهذه المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك أن قولهم في الاصل المار اذا كان المعسر يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم ليس على اطلاقه أيضاً بل هو مقيد بما سوى الاب العبر الزمن لما علمت من أن الاب اذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشرع فاعتنم هذا التحري بالذي يفوق الدر النضيد (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله أو لاد قاصرون لامل لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان عصيان موسر ان فهل تكون نفقتهم على العمين (الجواب) نعم (أقول) أي بلار جوع على الاب اذا أسير لانه هنا فقير زمن فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمته مما حررناه انفا (سئل) في يتيم ذي مال ويسار له أم معسرة لامل لها ولا كسب فهل تكون نفقة أمه في ماله (الجواب) نعم واتفقا على وجوب العشر والخراج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اشباهه من أحكام الصبيان (سئل) في ذميمة أسلمت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لأمه وعلى الاب نفقته (الجواب) نعم ولا تجب مع اختلاف الدين الابالزوجة والولد يشمل الابوين والاجداد والجدات والولد والولد بجر (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها أولاد ذكور وبنات موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشملهما وفي الخلاصة وبه يفتي وفي الفتح وهو الحق بجر (سئل) في ذميمة في حجر أمها لها درهم فاشتريت الام للتيمة ما لا بد لها بثمن مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم الام والاخ وسائر المحارم لا يملكون الانفاق على الصغار من مالهم الا بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية انتصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن مجدانه استحسن في ما لا بد للصغير منه دفعاً للفساد واختار أنه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاماً من درهم ثلاثان كان في حجره والا لا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والانفاق الا أن يجعله الحاكم وصياً رازية (سئل) في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لاب موسر وأم وصى عليهم تكف الاخ الانفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من غناها وتغني الام من تكيف الاخ الانفاق عليهم (الجواب) نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرملي (أقول) وعبرة البحر عند قول الكنتز ولطفه الفقير وان كان الصغير عقاراً أو ردية أو ثياب واحتج الى النفقة كان للاب أن يبيع ذلك ليه وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء اه وعبرة بالخبر الرملي ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة اغتوى اذا أمر القاصي أمهم بالانفاق عليهم وليس لهم سوى حصة من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أو لا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم من غناها والسكنى من النفقة واذا فرغ وجبت عليها اه وكتبت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرمسلي ان ذكورة (أقول) الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار اذا كان الصغير لا يحتج اليه اما اذا كان محتاجاً للسكنى عقاره وليس ثبانه ورديته لا نفقة في بيع ذلك لانه لو باعها لاب احتج الى شرائها وغيرها وانظر ما يأتي عند قوله وللفقير بحر

تنازع مع أخيه في ضم يتيم الى نفسه وتربيته فقال على الطلاق ما أخليه روح عندك فباء الاخ الثاني في غيبة الحالف وأخذ اليتيم هل يبحث الحالف في غيبته أم لا (أجاب) لا يبحث والحال هذه لعدم وجود الغيبة بغيبته والله أعلم (سئل) فيما اذا طلق الرجل زوجته التي تزوجها غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحل فكيف شافعي ببعثته وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راسماً للعدة وللأوزجسدى لقاضي أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحاً عقد بشهادة الفسقة ولا يخفى أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلاول لو طلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحل اذا حكم ببعثته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجر وكن لو بعث الى شافعي لعقد بينهما ويحكم بالصحته جازولم يأخذ الأمر وانما أمرشياً وبهذا الحكم

لا يظهر أن النكاح الاوّل حرام أو فيه شبهة كذا في فتوى التنقي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا حيث وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشرط فيه المحالف فيه ولا يجوز له نقضه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه العبر المدخول بها بعد ما قبل له طلاق زوجته هل يفسخ النكاح وبإيه الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثاً فقال تسكوني طلقاً ثلاثاً هل يحل له أن يتزوجها قبل أن تسكن زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم يحل له ذلك قبل أن تسكن زوجها غيره لان ما ثبت بقوله ففسخ النكاح نأويه الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تسكوني

طالقاً ثلاثاً شيئاً فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بزوجته في دار أبيه عزم أبوه على تزويج أخته برجل في أثناء سنة ١٠٩٩ فقال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا الأساس كذلك ولا أقدم معلن في المدينة هذه السنة فصار خرج لوقتته وخرجت زوجته حينئذياً لها الخروج ولم يتباً له نفق له أمتعته لعدم تمكنه منه وخرج من المدينة ولم يمكث بها ومضت السنة المشار إليها هل حنث بذلك أم لا وهل إذا رجع إلى المدينة بعد انقضائهم أو قعد بها يحنث أم لا (أجاب) لا حنث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقيود (٨٣) معناه قلنا بانعقاد البين بقوله على

الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعزم انعقاده به من الأصل فالأمر واضح إذ لا يمين فلا حنث وهو معتمد كثير من علمائنا فافهم ومن المقرر للعلوم أن المعارف بالاشارة تنتهي اليمين بحضيه فلا حنث عليه بعد انتهاء مدة البين إذا رجع إلى المدينة وقعد معه وساكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها شاهراً سكينه عليه طالباً أخذها قهراً ورغباً فعرس عليه فقال إن أخذتها فهي طالق بالثلاث فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل إذا توى عدم تمكنه منها ولم يمكنه تطلق ثلاثاً أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء كانت القرينة قولية أو فعلية كفي الخاتبة وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلاً بما في فتاوى قاضي الهداية ما هو صريح فيها أفقينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر فقال لها إن

حيث قال في البحر هناك واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقيل هو الذي تحصل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أخته الأيوماً إلا بخ لا ينفق عليها وكذا لو كانت بنتاً أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث تحصل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الخاتبة معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر إلا على نفقتها وقال الخصاصف يجبر وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاصف والقول الأول قول شريك فإنه قال إذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع الناحية الأخرى وكذا الخادم والدابة إذا كانت نفقته يمكنه أن يبيعها ويستري من غناها خسيصة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في النخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع عل هذه الرواية التي قال إنها الصواب بأن يبيع المنزل لا يقع إلا نادراً وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالمزول المشترك اه ومقتضى هذا التعليل إنها لا تباع وإن كان فيها فضل فكيف إذا كان محتاجاً إليها فافتتم هذا الكلام والسلام (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غيره ما كنون معها في مسكنه بلا ذنه ويريد منهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجاع وأمه وأم ولده وأهلها ولو ولد لها من غيره ثلاثي على التنوير (سئل) في بكر بالغة لآمال لها ولا كسب ولها أب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة دون أمها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغة والآل بالغازمناً أو أعمى على الأب خاصة به يقتضى وقيل على الأب ثلثها وعلى الأم ثلثها كآلته ملحق (سئل) في المرأة إذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسالها النقلة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة لنفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل تجب نفقته على أخيه الموسر (الجواب) نعم (سئل) في رجل عجل عقد نكاحه على بكر بمهر معلوم دفعه إياها ثم امتنع من الدخول بها والانفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطالبها بالنقلة وإذا طالبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلاً طالبته بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق برأيه (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عجماء لها ابن فقير لآمال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن اب موسر فهل يلزمه نفقتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لمطلقة مراهم لثمن نفقتها على بنتها منه الصغيرة فتروجت باجنبي بعدما أنفقت البعض وانتقلت حضانه الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز للعائب قدر استحقاق في وقف أهلي تحت يد ناظر الوقف المقربه وبالألوة وطلب الأب فرض نفقته من القاضي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد (سئل) في

أرأيتني طلقته بالثلاث فقال له أراك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق الطلاق على إرائها فقال له أراك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إرائها لعدم وجود الصفة لأن التعليق على اللفظ خاص ولم يوجب له ما يؤدى معناه وقد تقررت أن ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تصحيحاً لقولها فيقتصر على موضوعه وهو براءة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على إرائها لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم للمقتضى عندنا ومن يقول

بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعاقب مما صرح به الولي العراقي الشافعي فكيف عندهم من لا يقول بعمومه وان كان صرح ائمة في العرف للضرورة ولا على يختص بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق الا ان أم من وقت أسنده اليه والحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الاقرار وتتفرع الاحكام على ذلك والله (٨٤) أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة فهل اذا أوتى المكنان بنفسها من غير أن يؤويها

هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكنها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقته وانقضت عدتها فسألته انك لم تطلق بل قصدت مضاررتها وتركهامعة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال هذه أم لا وهل اذا ادعى ذلك وصدقته يصدقان وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة وانقضت عدتها صارت حنينة لا يقع عليها شيء واذا كان انقضاء انعدة معلوما عند الناس يصدقان وله التزوج بها واذا لم يكن معلوما وشهده عدلان فكذلك كنهة في القنية والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه في مشاورة أربئني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق والمستحق فقال هاروحي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك (أجاب) يقع واحدة رجعية ولا يقع البرائة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل تشاح مع زوجته (سئل) فضابت منه اطلاقا فقال له أنت معلقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في الماضي كذا بابل يقع عليه اطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء لادبنة وعلى حكم القضاء له مراجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما يعقد جديد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخصم مع جماعة فقال تكونت فلان يعني زوجته طالق لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم يريد ان لم أطلبكم

حاضنة لبنتها اليتمية طلبت من جد البنت لا ينفق للبننت وأجرة لحضانتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وصى على أيتامها اذنت لزوجهان ينفق عليهما ويرجع بنظير ذلك عليهما في مالهم عند حصوله فانفق مبلغا مما ويريد الرجوع بنظيره كذا كر فهل له ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في رجل تزوج حبلى من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا الاقل من ستة أشهر من حين نزولها وادعت انها حبلى منه وأن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقها ولا يثبت النسب منه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ووضح نكاح حبلى من زنا لا حبلى من غيره اه وفي فتاوى ابن نجيم من باب التعزير ان جاءت به لستة أشهر فكثر يثبت منه والا فلا الا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنا وفي التنوير قال ان نكحتنا فهي طالق فنكحها فولدت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسبه احتياطا اه (سئل) في الزاني اذا أراد أن ينكح من نيته الحبلى منه هل يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها والولد له وتلزمه النفقة (أقول) ليس هذا على اطلاق بل هو فيما اذا ولدت لستة أشهر فكثر كما يعلم مما قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الجنية رجل زنى بامرأة فجمعت منه فلما استبان حملها تزوجها الذي زنى بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا يثبت النسب منه لانه جاءت به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت به لاقل فلا اه (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنة بلا وجه شرعى وجلبت منه وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أوجدها وامرأته وقال ظننت حلها لي فلا حد للشبهة ولا نسب الا أن يصدق فيه ما وان ملكه يوما عتق عليه من شرح التنوير بالعلق من آخر باب الاستيلاء وأحاب المؤلف بمثل ذلك أيضا فيمن وطئ جارية امرأته (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعى ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وان لم يدعه وتلزمه نفقته (الجواب) نعم (سئل) فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطؤها والحال ان السيد لم يدع الولد ولا أقربه فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم (سئل) في المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بآخر في العدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد لاول النكاح الثاني وللزوج الثاني ان يحددا العقد عليها برضاها (الجواب) نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول فينفردان ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا خاتمة من فصل النسب (سئل) في رجل وطئ جارية أمه فجلبت منه وأقربان الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم ونفاهما امرأته تعالى عيم

* (كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والا سبق) *

(سئل) في رجل تشاح مع زوجته (سئل) فضابت منه اطلاقا فقال له أنت معلقة من شهرين ويقول نويت الاخبار في الماضي كذا بابل يقع عليه اطلاق أم لا واذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء لادبنة وعلى حكم القضاء له مراجعتها في العدة بغير عقد وبعد ما يعقد جديد حيث لم يصدر منه سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخصم مع جماعة فقال تكونت فلان يعني زوجته طالق لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم يريد ان لم أطلبكم

فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلمسم حتى اذا طلهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ أم لا يقع مطلقاً فلا يكون تخيراً ولا تعليقاً (أجاب) قياس ما قاله السكال في فتح القدر وقد تعرف في الحلف الطلاق يلزمه لا هل كذا يريدان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا يفعل انه يكون تعليقاً لاتحاد الجامع وهو جريان العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله (٨٥) أعلم (سئل) في رجل قال في حال الغضب

وسؤال الطلاق لزوجته
تزلت عنها نزل ولا شرعياً هل
تبين بذلك أم لا (أجاب) لم
أرمن تعرض لهذا في
كلامهم لكن رأيت فروعا
متعددة في الكليات تقتضي
أنه يقع بمثله الطلاق البائن
اذا وجدت النية أو دلالة
الحال فتعين الاقتناع بالوقوع
في الحادثة واذا علمت ان هذا
يصح جواباً بالرد أو شتمه
وتأملت في فروع ذكرها
صاحب البحر والتارخانية
وغيرهما قطعت بما ذكرنا
والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق من زوجته
على عريفة انه تبرطل من
فلان بكذا حتى ترك تسميته
والعريفة منكروه هل يقع
على الحالف الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع لأنه محتمل
ولا يسري انكاره عليه والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته روي طالق تحلى
للهود وتحري على وعن
قال روي طالق تحلى
للخنازير وتحري على
(أجاب) بأنه رجسي لان
قوله روي طالق صريح
فيه وقوله تحلى للهود او
للخنازير لغولانه خلاف

(سئل) في رجل قال لمألوكة الاصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلانية
بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قاله في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية وكذا هذه أمي
وعندهما لا يعتق ان لم يصلح أن يكون ابنه أو أباً أو أمّاً اهـ (سئل) في رجل قال لرفيقة أنت مدبر
فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال ويسعى في ثلثه ان لم يترك
غيره وله وارث لم يجز التدبير وان أجاز عتق كله ويسعى في كله لو مدبراً أو يستخدم المدبر ويستأجر والمولى
أحق بكسبه وارثه (سئل) في رجل دبر جارية في صحتها ثم مات عن تركته تخرج الجارية من ثلثها ويرد بعض
ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب) عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في
حكم الوصية لكونه تبرعاً مضافاً الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره
فتزوج الابن المذکور حرة بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فهل هم أحرار (الجواب) نعم قال في السراج
وفلاد الحرة من العبد حر لأنه تباع لها (سئل) في عبد مشترك بين صبي وكبير أعتق الكبير حصته فكيف
حكم حصة الصغير (الجواب) قال في البحر وان عتق نصيبه فليس يكره أن يحترأ ويستسعى والولاء لهما
أو يضمن لوموسراً ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد
بمن يصح منه الاعتاق فلو كان الشريك صبياً ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما
فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استسعى أو كاتب لأنه ضمن نقل الملك فصار كالمبيع واختيار السعاية
كالكتابة والولي ولاية بيع مال الصبي وكتابة عبده وللقاضي أن ينصب وصياً يختار أحدهما وليس لهما
اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي كافي البدائع اهـ (سئل) في أم ولدت مولاهما هل تعتق بموته
من كل ماله ولا تسعي لدينه (الجواب) نعم والمستئلة في التنوير والدرر والاشباه (سئل) في الامة اذا ولدت
من سيدها سقطان ظهر بعض خلقه فهل تصير به أم ولد ولا يجوز له بيعها (الجواب) نعم ونقل الاولى من التنوير
في الحيض والثانية منه في الاستيلاء (سئل) في معتقة مات سيدها عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه العصبي
فهل ينتقل ولاؤها لابن العم العصبي (الجواب) نعم والمستئلة في الولاء من المتنون (سئل) فيما اذا أبق عبد زيد
فأخذه عمرو وأشهدانه أخذه ليرده لولاه ثم أبق من يده بعد الاشهاد المذکور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم
والمستئلة في التنوير وشرحه (سئل) في امرأة مرضت جارية بها فقالت لجيرانها ان ماتت هذه الجارية من
مرضها المزبور فهي حرة ثم برئت من مرضها المزبور وزعم انها عتقت بذلك فهل لا تعتق (الجواب) نعم
وان أضافه الى ملك أو شرط صح أي ان أضاف العتق الى ملك بأن قال ان ملكتك فانت حرة أو الى شرط
كقوله لبعده ان دخلت الدار فانت حرة فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر (سئل) في رجل
زوج أمته من عبده الجارية في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن رقيقاً (الجواب) نعم (سئل)
في الاب هل عتق جارية ابنة الصغير أو لا (الجواب) قال في المبسوط لا عتق الوصي اعتاق عبد الصبي
ولو على مال ولا يبيع من نفسه وكذا الاب لان الاعتاق اضراء محض للصغير (قلت) وكونه على مال ليس
الاجل منه للعبد مدوناً بعد العتق وبعده من نفسه اعتاق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصاء من
فصل الاعتاق (سئل) في مألوكة اشتراها بدين من سيده بثمن معلوم قبضه وتسلم المشتري المألوكة وذهب به

المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحري أي حرة تحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعاً بصريح الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته روي طالق هل تطلق طلاقاً رجعياً أم بائناً واذا قالت تطلق رجعياً فالفرق بينه وبين ما اذا اقتصر على قوله روي ناو يابه طلاقاً
حيث أفتيتم بأنه بائن (أجاب) بأنه في قوله روي طالق عامته روي بصفة الطلاق فوقه بالصرح بخلاف روي فان وقوعه بلفظ السكائية
والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ بائناً طعام للضيوف ففتح فقال له أيوه ووزجك بنيتين بدلاً وتحالف أمرى طالق فقال طالق

ولم يذكر الزوجين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا أم لا (أجاب) لا يقع قال في البحر ذكروا أنها أو أضافتها إليه كطالها فلو قال طالق فقبل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته ومقتضاه أنه لو قال ما عنيت امرأتى لا يقع والقول قوله في ذلك أذهو أعلم بقصده والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها وتسرى عليها تكن طالفا هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح (٨٦) الشرط (أجاب) لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم

مع آخر في ادخل بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي بمجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول إلى شهر عاشوراء ولا نية في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء يثبت عليه شيء أم لا (أجاب) لا يثبت عليه شيء والمجابر المأذون المستقذاف فهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه أهلها فقال أنت مجارة إلى ما أقربك غيرنا وطلاقا هل تطلق هذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق ففي الحنية في قوله لا ملأك لي عينا لا سبيل لي عليك خطيت سبيك الحق بذلك لو قل ذلك في حال مذاكرة لطلاق أو في العصب وقال لم نوبه الفضل يصدق قضاء في قول أبي حنيفة قول يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت منتقذة معاذة بما تكرهيه وهو قربة من معنى هذه اللفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال إن رجلت من هذه قربة فمضى متى بعد رجلا (أجاب) إذا غلبت

منقاد المرق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المملوك أنه حلال وأقام بينة عادلة تشهد له بما ادعى فهل تقبل بينته ويقضى بوجوبها (الجواب) نعم حيث انقاد المرق لا يقبل قوله إلا ببرهان شرعي كما صرح بذلك في البرازية وغيرها (سئل) في رجل أعتق عبده في صحته منجز الذي بينته شرعية ثم مات عن ورثة تراعين أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صك بالعتق فهل يكون الاعتاق صحيحا ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل أعتق عبده منجز الذي بينته شرعية قال لا نريد بيعه مزايعا لأنه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب الإيمان والنذور)

قدمنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلاف بالطلاق فترجع هناك (سئل) فيما إذا استعجز يدين ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعله وإن فعله يكون دينه لا كافر ثم فعله فهل عليه كفارة عين أو لا وهل يكفر بذلك ولا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى ففيه كفارة عين إذا فعل المحلوف عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فمبني كما صرحوا به في كتاب الإيمان وأما الكفر فالأصح أنه لا يكفر إن كان عنده في اعتقاده أنه عين وعليه كفارة العين وإن كان جاهلا وعنده أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تحديد الإسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والبحر وغيره وفي التجنيس والمز يد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر إن كان الخائف يعتقد أن يمثل هذا اليمين كاذبا كفرا يكفر والافلان الإقدام عليها يكون رضا بالكفر اه وفي المجتبى والخبرة والفتوى على أنه إن اعتقد الكفر به يكفر والافلا اه وأفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي (سئل) في رجل أشهد عايله أنه أخذ بنته من جدها يكن في ذمته لمطبخ والى البلدة كذا من قروش فهل إذا أخذها من جدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لأن النذور لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى انقاضي بالنذور إن كان صحيحا كفي في الخبرية وغيرها (سئل) في ذي صباغ شهد على نفسه أنه إن صبح صوفا صعبا صفر يكن عليه نذر للمجدومين كذا من الدراهم فهل إذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم عدم صحة النذور لمخلوق وشرط النذر أن يكون من مسلم كافي البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكف ولا من سفيه بحال كذا كره الزيلعي في العجروا أما الحرية فليست شرطا فيصح نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق (سئل) في رجل قال إن فعلت كذا فعلت كذا ففعل كذا فبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل إذا فعله وكان النذر مستوفيا للشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاء النذور وكفارة إيمين ولا يقضى عليه بالنذور ولو كان النذر صحيحا (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقا بشرط لا يريد به فهو مخير بين الوفاء بالنذور وكفارة إيمين على المذهب كفي التنوير وفي الدرر وبه يقتضي في البرازية وعليه الفتوى لكثرة إيمان أبي في عداية لان نفسه معنى الإيمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فخير وتبيل إلى أي الجهتين شاء من لوفاء بالنذور وكفارة الإيمين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يجبر القاضي على ذلك لأنه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في تنوير وغيره والله أعلم

منه بحيث يقول من دون قدر تحمل والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى سنتين ولا (كتاب نيقه في الحكم) (أجاب) يقع عليه من سنتين طلاق واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب البحر والبرازية والولول الجية وغيرهم من كتب الحنابلة في سبوحية طلاق لا يثبت استكون هذه إضافة الإيقاع إلى ما بعد السنة وفي البرازية تكون إلى بمعنى بعد لان ما يسئل لم يوج - ويمكن ذلك في يقع طلاقه وحال هذه أن يراجعها عدتها في عتقها جبراعا عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل قال

لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل يلحق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنا
والأول بائنا والبائن لا يلحق البائن (أجاب) نطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدر بالطلاق الثلاث من قبيل الصريح
اللاحق بصريح وبائن ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي مشتمل الأحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي
لا يلحق البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا (٨٧) وهي حادثة وقعت في حلب رجل أبان
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد

* (كتاب الشركة) *

(سئل) في شر يتي عنان شرط الرج والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما للآخر بأن يدفع
لعيال الأذن من ماله كل يوم كذا ويعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعيال في مدة معلومة
وحصل خسران في أصل المال بالاعتدول لا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويعتدل قول المأذون
بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال (الجواب) نعم قال قارئ الهداية القول قول الشريك
والمضارب في مقدار الرج والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
إلى الشريك والافراز (سئل) في رجلين زرعا في أرض وقد ذرة مشتركة بينهما نصفين بقرهما وعملهما
حتى استحصدا ويريد أحدهما الاختصاص بجميعه متعلا بكونه ساكنا في القرية ويطعم الضيوف والواردين
اليهودون شريكه الآخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشتركة
بين زيد وعمر ولزيد بعها وهي تحت يده ولعمر وباقيها طلبها عمر ومن ز يد مرار التكون عنده في نوبته
فامتنع ثم كواها بنار بسبب عله بها بغير إذن عمر وفصلها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمر وأن
يضمنه ما نقص من قيمة حصته منها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرحيمية سئل
في فرس مشتركة كواها أحد الشركاء لعله بنار بغير إذن من الباقيين وبغير معرفة ما أدى ذلك إلى هلاكها
هل يضمن ما يخصهم أجاب الشريك أجنبي في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج الإبادنه صريحا ودلالة
فيثبت انتفى الأذن مطلقا لكون المعالجة عملا تتفاوت فيه الناس يضمن الشريك ما يخصه بقية الشركاء يوم
التعدي ضمان السراية بطريقه الشرعي اه ولا يخالف هذا ما في الدر المختار دابة مشتركة قال
البيطارون لا بد من كواها فكواها الحاضر لا يضمن اه ومثله في الحاروي الزاهدي لأن هنا اعتمادا على
قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحا ودلالة يظهر لك وجه عدم
الخالفه ظهورا شاويا والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا تشارك زيد وعمر وعنانا في مبلغ من الدراهم تسلمه
زيد بأذن عمر وليتجر به والرج على قدر المال واتجر به مدة ودفع لعمر ومنه مقدار معلوم ليجاسبه به إذا
تفاخشا الشركة ثم جدد عمر وما أخذ من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها
ما مر آنفا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وغير قابلها للقسمه سكنها زيد وحده ولا يرضى عمر و
بالسكنى معه فيها قال أمانا أن تؤجرني حصتك أو تستأجر مني حصتي أو يسكنها كل منما يفره بحسب حصته
مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم يأمر القاضي زيد باختيار وجه من الأوجه الثلاثة أو يخرج منها زيد
وتؤجر لاجنبي ويقسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفتى بذلك المرحوم الجد عبد الرحمن
أفندي العمادي (سئل) في مهرة مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد فدفعها للبستاني
لترعى في أرض البستان وفارقه بلا إذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من البستاني ولا تقصير في حفظها وتعذر
إحضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم والسرف في ذلك أن الشريك حكمه في حصته
شريكه حكم المودع كافي الخبرية من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الوديعة
ولا يضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط إن هلك بعد مفارقتها وان قبلها الاضمان بخلاف مودع العاصب

أفتى بعضهم بعدم وقوع
الثلاث لأنه بائن في المعنى
والبائن لا يلحق البائن
فاعتبار المعنى أولى من
اعتبار اللفظ كما ذكر في
السؤال وأفتى بعضهم
بوقوع الثلاث قال في الفتح
الحق أنه يلحقها قال ابن
الشحنة في شرح الوهبانية
بعد كلام كثير ولا يخفى
عليك بعد هذا الوجه في
قول شيخنا يعني السكالك
الهمام في فتحه الحق في
واقعة حلب وهي أن رجلا
أبان زوجته ثم طلقها ثلاثا
في العدة ووقع الثلاث اه
وقد نسب بعض الناس
كون عدم الوقوع هو
الاصح الذي عليه الفتوى
إلى قاضيان وحرر عليه في
فتاواه المشهورة فلم يوجد
وكذلك حرر عليه في
الكتب الكثيرة المعتمدة فلم
يوجد فاندفع ذلك كيف لا
وهو مخالف لما نقله في
مشتمل الأحكام عن المبسوط
من قوله أما البائن المعنوي
يلحق اللفظي مثل الثلاث
والله أعلم (سئل) في رجل
وكل أخو في طلاق زوجته

فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يقعن أم لا (أجاب) لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل
ثلاثا نوى الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة رجعية ومثله في كثير من الكتب والله
أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها أنه طلقها بعد الدخول بها وطالبه بمؤخر صداقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب
منه اثبات الامة فذكر أن لا يثبت له هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما وهو

رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية أن القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفاً بالصالح فيقبل قوله والا لا يقبل إلا بينة وحديث علي المتأخرون بغلبة فساد أهل الزمان ينبغي أن لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به أن ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهباً إلا بـ خيفة ولا قولاً في البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قرره في الأصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين (٨٨) متساويين من مجتهد والمرجوع عنه لم يبق قولاً اهـ (وأقول) كإغلب الفساد في الرجال

غلب الفساد في النساء بل فيه نأبلغ فلهما تكره الزوج فيه صدر عنه الاستثناء وتنكره لخاص منه فالتعبد بظاهر الرواية أحق وأولى ويفوض باطن الأمر إلى الله إلى العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة حدثت بدمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها إلا رجل شافعي المذهب من علمائها أفتى بوقوع الطلاق فيها على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع عريف على محلة يبيع منها أموالاً لأظلمة اللثام بعد ما به منه قدراً فوق طاقتهم وضايقه في أدائه فقال له على الطلاق بالثلاث أنك من أهل النار فلامه الحاضرون على هذا الخالف فقال سمعت من العلماء الكرام نقلا عنه عايناه الصلوة والسلام أن العرفاء في النار هل وقع الطلاق على زوجة بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدة وسؤال التوفيق نعم اهـ التحريروا بتدقيق قوله ما وقع بذمت علمائها طلاق بأجماع من علمائنا ونفاق

فيضمن إياها إذا ضمن المودع رجوع على الغاصب اهـ (أقول) يشكل عليه المسئلة إلا تبين ما صرحوا به من أن كلاماً من الشريكين في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد فليتا مل (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ووبكر لزيد نصفها ولعمر ووبكر النصف الآخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل وسلمها منه بأذن عمر فقط ولم يأذن بـ بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون إذن من بكر أيضاً وأركبها الشخص لا تخبر كرها فوقع تحتها وأسقطت مهرة وماتت وصدر الأركاب المذکور بدون إذن بكر أيضاً يريد بكر تضمين الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي المحبة

ثم الشريك هاهنا لو باع * حصته من فرس وابتاعا

ذلك منه الأجنبي وهلكا * وكان ذا بغير إذن الشركا

فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدر واهـ

لهم مائة فباع أحدهما نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير إذن شريكه فهلكت عند المشتري فالشريك يخبر بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز يبعه ف نصف الثمن له وان ضمن المشتري رجوع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب من شركة فتاوى قارئ الهداية والمنع صرة الفتاوى * وسئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركة في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء بخبرون ان شاؤا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اهـ وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خبرية (سئل) عن مواسلهم ما باع أحدهما فدفعت الشريك الآخر كلها إلى الراعي هل يضمن نصيب شريكه (الجواب) انه يضمن اذ يمكنه حقه فأيده أجبره فلا يصير مودعا غيبه ولو تركها للشريك الغائب في الصحرا ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصبه قبالاً يحفظ اهـ فصولين (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر وهي بيد زيد انتفع به مائة ثم طلبها عمر ومنه مراراً التكون في مدته ونوبته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها (الجواب) نعم اذ الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع كما أفتى بذلك الخبر الرمي (سئل) في حمار مشترك بين زيد وعمر ونصفيين وهي تحت زيد فدفعت بها إلى بكر أجماعها وسلمها ففارقها فعملها وكل ذلك بلا إذن عمر ونصفيين سلمها بكر إلى زيد ضعيفة بسبب التحميل وماتت عنده ويريد عمر وأن يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم أجد ربي الدابة استعمالها في ركوب أو حمل المتاع بغير إذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المفتي واعلم أن محصل كلام الأمام الزيادي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريكين من الأجانب إلا بأذنه لعدم تضمينها الوكيل فتاوى التمر تائي (سئل) فيما إذا دفع زيد حصته لعمر ونصيفه و بـ بـ نصفه فرباه وعلفه مدة فهل ليس له سوى أجر مثله وتربيته ومثل علفه (أجاب) نعم وقد فتى مثله الشيخ خير الدين الرمي والشيخ الزحبي في الاجارة (سئل) فيما إذا قال أحد شريكي العنان أني استقرضت من فلان كذا من الدراهم لتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه (الجواب)

وجهه اشكوا واحتال فلا يعلم ذلك إلا المدين المتعالي كـ صرحوا به في علته أثبت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحال ولو رد ما جرى على نفسه الاستثناء ففي سبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح النجس بعد أن ذكر مذهب مالك في ان شاء الله وعلمنا بأنه لو ثبت أنه ما جرى على نفسه التطليق ولأنه مثبته وقوعه غير معلومة فلا يقع كولو على عيشة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه من أهل النار فلا يلزم له ما يلزم الواحد بعينه من ماله إلى المتعالي فإزاء كونه من أهل النار عند العزير الجبار

بوجوب عدم الخنث في واقعة الحال اذا الخنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الأبرار والاشرار ولا
تجعله إلا المؤمن المهيمن العربي الجبار هذا وفي الخاوي الزاهدي ما هو صريح برض (بم) لبرهان صاحب المحيط ان كان لا عذاب لابي في القبر
فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كالمحلف بسبب طرفة أحداهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما
ورض تلوه للجامع الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك (١٨٩) فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه
وهذه صراحة في واقعة الحال

اذ لا يعلم كون العون الذي
هو التعريف المذكور من
أهل الجنة دار القرار أو من
أهل جهنم التي هي دار
الفجار والفساق والكفار
والله أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في طلاق زوجته
ناويا واحدة فطلقها ثلاثا
متفرقة ما الحكم (أجاب)
يقع طلقة واحدة وهي
الاولى وتكون رجعية
ويغزو الزائد وله مراجعتها
في عدتها والحال هذه والله
أعلم (سئل) في امرأة فقيرة
غاب عنها زوجها وجها غيبية
منقطعة وتركها بلا نفقة ولا
منفق شرعي وتضررت بذلك
ضررا بينا فادعت عليه بذلك
وأنه غاب فقيرا معسرا
لا قدرة له على نفقتها تاركا
لها في منزله وحمل طاعته ولا
قدرة لها على أن تصير على
ذلك لفقرها وطلبت من
الحاكم الشافعي فسخ النكاح
فأمرها باحضار بينة
تشهد بما تدعي فاحضرت
رجلين عدلين شهدا على
طبق ما ادعت فحكم بفسخ
النكاح عليه مستوفيا

نعم قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله
لا يكون حجة لزام الدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا عليك الاستدانة
على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالكيل بالاستقراض
والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالكيل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض
منك ألف درهم فيمنذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) وباني
تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما اذا استقرض أحد شريكي العنان مبلغا معسوما من
الدرهم لأجل الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم
ولو استقرض أحدهما مالاً لزمهما لان الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله
فشا به المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان نفذ على صاحبه محيط السرخسي من فصل ما يجوز لأحد شريكي
العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه تملك مال بمال فكان
بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الولو الجية والظاهر أن الفرق بين هذا وبين
ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراف الشريكين وفيما سار انما ثبت باقرار
المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الاخر كما يفسده التعليل المار بقوله لان قوله لا يكون حجة لزام الدين
عليه لكن أفتى الخبير الرمي فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته
دينه بأن القول قوله بهينه قال وقد صرحوا بأن الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها
ان كان المال في يد المقرض فلا قرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار صرح بذلك في المنع نقلا عن جواهر الفتاوى
اه وقال في حاشيته على المنع مانصه وجه ذلك انه اذا كان المال في يده وقد تقر رانه أمين فقدا دعي ان
مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعي دينا عليه وأقول لو قال في هذا المال الذي
في يدي كذا يقبل أيضا لانه ذو اليد والقول قول ذي اليد فيما بيده انه كما يقبل قوله انه للغير تأمل وهي
واقعة الفتوى وبه أفتيت اه كلامه فافاد أن قول الخاتمة فيما سار لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما ذالم
يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن يشكل على هذا ما في البحر عن المحيط ونصه ان لم يكن في
يده مال ناشر وصار مال الشركة أعيانا أو أمتعة فاشترى بدواهم أو دنائير نسيئة فالشراعه خاصة دون شريكه
لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الا أن ياذن له
في ذلك اه ثم نقل في البحر مثل ذلك بعدد وقتين عن البرازية ومثله في الولو الجية معللا بانه لو وقع مشتركا
تضمن ايجاب مال الزائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اه وفيها أيضا وان أذن كل منهما
لصاحبه بالاستدانة لزمه خاصة فكان للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو
الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين وكذا في كونه
يملك الاستدانة بالاذن ولا فليتأمل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بحمل ما في البحر والولو الجية على
انه يلزمه ما استدانه أي لو هلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الاخر بشئ منه وكذا لو كان قائما بطالب

(١٢ - (فتاوى حامديه) - اول) شرائطه الشرعية عليه ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها منه زوج آخر يسترها وحضر الزوج
الاول ويرد بابطال الحكم هل له ذلك أم ليس له ذلك حديث كان عن ضرورة كلية مسوغة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت الحاجة الى
ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للعنق ولا غيره ابطاله هذا هو المفتي به عند المحققين من علمائنا والله أعلم
(سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان المحل جدير به لما لحق النساء من الاضرار والمشقة
والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلتين احدهما بدعي وكفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعي على آخر ضمان

نقطة العدة معلما بوقوع الطرقة وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفرقة الضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحناط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم قال أقول رد في هذه الحيلة يعني الثانية ما رد في الحيلة الاولى من النظر ورمن (صه) للحلاصة قائلا أو رد ذلك الظرفية أيضا ثم قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق (٩٠) الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل

هذا أنه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في الوقائع ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتي بحسبها جواز أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب وأطمأن قلب القاضي وغلب على ظنه أنه حق لاترور ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي إفتوى بجوازه دفعا للخرج وتعامه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبدالله الغزي التمرناشي في منتهى تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح قوله بخلاف أكثره بالنساء المشناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصرّحه بوقوع الواحدة البينة ان لم ينو ذلك في قوله أكبره بالبلاء هل قوته فيه

به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه أو أخذ مثله لو خلطه بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك اذا كان المال بيده لانه أمين والله تعالى أعلم * هذا ومثله الاستدانة بالاذن تقع كثيرا حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فشتري كل منهما بالنسيئة ويرسل الى الآخر ما ذنه ولا شك انه يكون مشتركا بينهما قال في الوالو الجبتر رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك أو اشتري كل على أن ما اشترينا من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كلاهما صار وكلاهما عن الآخر في نصف ما اشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اهـ والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخاتمة وليس له أن يبيع حصة صاحبه مما اشتري الا باذنه اهـ والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لها ولم يبق بيده دراهم أو ذنانير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدراهم وذنانير وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا ذنانير كما نص عليه في الذخيرة في الفصل الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط (سئل) في جماعة متشاركين عنانا في نوع خاص من التجارة وهو البن وما لا لشركة تحت يد من يدهم بأذنهم فسافر زيد واشترى ببعض مال الشركة بنا وبيعه أمتعة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهم مما ثم فقدت الامتعة المزبورة في أثناء الطريق وزعم زيد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصة به ذلك عليه (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء انه يشتريه لنفسه فهو مشترك بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهم فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شريكي العنان ومثله في البحر نقلا عن المحيط أيضا مجموعة الانقروى * وفي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عينا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا أجاب ان كانت شركة عنان وله بينة انه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فاشترى له وان لم يكن له بينة فان تقدم من مال الشركة فالمشتري على الشركة اهـ (أقول) لعل قوله فالمشتري له مقيد بما اذا لم يكن من جنس تجارتهم كما وقوله فالمشتري على الشركة مقيد بما كان من جنسها فليتأمل ثم رأيت بخط بعض العلماء معز بالمؤلف ما نصه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعدل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارتهم بالوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاعه فتنبه اهـ (سئل) فيما اذا مات الشريك مجهلا مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويضمن الشريك بقوته مجهلا نصيب صاحبه على المزهب اهـ ومثله اذا مات المضارب عا دينا في تركته كما نقله العلائي في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية (سئل) فيما اذا باع أحد شريكي العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد المشتري ثمن ذلك الى الشريك الآخر الذي

بالتسليم المشناة من فوق ضبط صحيح أو غلط صريح أو سهو جري به انقل وسبق اليه كجه القضاء والقدر حكم وعلى تقدير لم الثالث لو قدر وقوعه من يقع طلاقه غير فرق بين المثانة والمثانة وفروقا بينهما بما علم الله هل يكون ثلاثا أم واحدة بائنة أم رجعية أم يفرق الحال بين البينة فيه وعدم البينة وهل لا يجب في هذه المسئلة بخصوصها أي مسئلة النساء المشناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام الصريح الجواب منصرف لا على لوجهه لا بين وبينه وانما يبق الاحسن بما لا مزيد عليه (جواب) قوله في المتن المذكور بالنساء المشناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالنساء المشناة في البحر انتهى هو معترف منه قال وأشار يعني صاحب السكز بأفش الصلاق الى كل وصف كان على أفعل

(سئل) في رجل غضب من زوجته المدخولة فقال لها ابرئني وأنا أطلقك فقالت له ابرأك الله فقال روجي طالق هل يمتنع عليه من اجعتها في عدتها أم لا وله من اجعتها ولو قال لها ذلك من تين نوى التنا كد أو التنايس أو لا ولا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجعتها في عدتها بذلك إذا لم يبرأ المذكور مستقلاً بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لأن قوله وأنا أطلقك وعده وقوله روجي طالق إنشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البيونة (٩٢) في الحرة مع بقاء التنايس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب

من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روجي طالق مثل أخي فإذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روجي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بائنة بدون النية نحو اذهبي طالق أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وإن نوى الأكثر أو البائنة ولم ينو شيئاً لأنه صريح اذ الكناية ماتحتل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به قاضيان في الكتابات وهنا نصريح مذكور ولو اقتصر على لفظ روجي بمعنى اذهبي لكان من الكتابات فعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلامه فتمت والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وولده أبو الصغير بعوض للصغير وتزوج به

الحوش معداً لذلك فهل يمنع عمر ومن معارضة في ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية آجوداره فانما المستأجر جله وبعث فيه فالتجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد أن يجتمع فيه الدواب والبهير فينتد بكونه (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وجاعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجاعة يدخلون فيها الا جانب بلاذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفق به الخبر الرمي بقوله لا يجوز لأنه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام والله أعلم دار بين أخوين واختين ولهما زوجتان ولاختين أن يمنعهما زوجي الاختين من الدخول فيها اذا لم يكونا محرمين لزوجاتهما فنية من باب الاختلاف بين الزوجين (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وشريكي عنان بمال تحت يد زيد يدفع زيدا لعمر ومبلغا من الدراهم بعضهم من غن بضائع مختصة بعمر وبعضهم من أصل مال الشركة وبقي تحت يده بجانب من المالين يزعم عمر وأن المبلغ الذي قبضه هو غن البضائع فقط وزيد يقول انه من المالين فهل يكون القول قول الدافع بيمينه (الجواب) نعم لأنه أعلم بجهة الدفع ولو قال المستأجر دعت اليك ما دعت من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع من أواخر الأثراني من اجارة البرازية انقروى من القول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدون شيئاً من المال صدق انه دفع بأى جهة فسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه أيضاً شري من الدلال شيئاً دفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دعت الدلالة الى صدق الدافع بيمينه لأنه ملك اه ومثله في لسان الحكم والعمادية (سئل) فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان من مال الشركة بلاذن شريكه الاخر وتلف القرض فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك اذا ناصر بما يضمن ولا يجوز لهما في عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر بحافيه سراج وفيه اذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة علائق وأجاب قارئ الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بغيره فهلك بقوله الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه اعمل فيه برأيك فله مال الشركة أو المضاربة بجماله أو بمال غيره لا يكون متعبداً واذا ذلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعبداً بالخلط فيضمنه مطلقاً اهك أم لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الآن يقيم الاخر يمينه على الاذن وأجاب عما اذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها متعبداً به القدر الذي يخصه ودونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الآن تقوم عليه بينة أكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركاً بينهم فيتحاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يحيزون فعله وأجاب عما اذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة الا واحدا منهم عناداً والمشتري لا يرضى الا بشراء الجميع وكذا اذا آجروا الا واحدا منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط اذا تجدا ثمة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يجوز شركاؤه حصصهم والمستأجرون بها يؤن الممتنع في السكنى بقدر انصابتهم وأجاب عما اذا أذن لشريكه أو لاجنبى في صرف على عمارة فهل القول قولهما وهل لرجوع بقوله القول قولهما في الصرف مع يمينهما ان وافق

بها ووطئها فقبل له انهما تحس فساتها وتزوجها أخوه البالغ فوراً وحدهم أو لم يطأها ووطئها فالحكم في ذلك كله الظاهر الجواب مع بيت الوجه في ذلك (أجاب) نكاح أصح صحح يعتد به محضرة من يعتد انكاح محضرتهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو غيره قال في جامع الشتاوى في شرح السبع لمصنف اذا جمعا راق قبل البلوغ فلا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بذلك راد برأى الذي يجمع مثله وتحت آتة ويشترى الجماع وقدره خمس الاثمة بعشر سنين وحيث تقر ذلك ذلك فأنظر وجهه على ما قيل في بعضه وهو ما ووطئها وشبهت وجود العدة وان كان فاسداً فيجب مهر المثل والعدة ويثبت

النسب عند أبي حنيفة إن ولدت للمدة المنصوص عليها في الكتاب ولدا وهي ستة أشهر والنحو لا ينقل يثبت نسب من الزوج لأنه صبي والصبي الذي لا يعلق لا يثبت نسبة لعدم تصور الولد منه وقد أجعت علماؤنا على أنه لو جاءت امرأة الصبي بولد لا يثبت نسبته منه وإذا علمت أن عقد الحبل له غير صحيح علمت أن طلاقه وعدم طلاقه سواء أذهى أجنبية عنه وليس بزوجته والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وحالونه بهما بغير وطء لا توجب مهر أو لعدة لأن الحواشي في النكاح الصحيح وقد علمت أنه باطل وطلاقه (٩٣) لغوا فلا طلاق من أجنبية هذا بناء على

أنه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الأب على ولده بعوض ولا قضاء قاض بدم وقوع طلاق الأب بعدم لزوم عدة من الصغير فإن جرى فلا علماء بحال في الحكم المركب من مذهبي المصدر من حاكم أو حاكمين فلا نسب إليه حتى يطاع عليه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة رجعية فأدعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر صداقها فقيل له طلقها بواحدة فقال بالجسدين هل يصديق أنه قالها كاذبا وبين أم لا (أجاب) نعم وبين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانته إلا ما كان أوقعه نقله في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال إن كان لك فيها صلح تكون طالقة نأوي تعليقاً هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فطلقها ثلاثاً وأنشأ متصلاً بحيث أنه سمع وأسمع الحاضرين فهل إذا

الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجنبي لا يرجع إلا إذا قال له أو صرف على أو صرف لترجع على وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لاحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الآخر والله أعلم (سئل) فيما إذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة المخرج الشريك إذا سافر بمال الشركة لانفقته لأنه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في كافيته وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة اه ومثله في العلائي وذكر في التتارخانية عن الخانية قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان اه أي وجوب النفقة في مال الشركة وحيث علمت أنه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان لا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنع وفي المنع من الشركة وموثة السفر والكراء من رأس المال وقال محمد فان ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب اه ومثله في شرح التنوير للعلائي نقلاً عن الخلاصة (سئل) فيما إذا مات أحد شريكي العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة ورجع فهل تنفسخ الشركة بموته ويتصدق بربح حصته مال الميت (الجواب) نعم تنفسخ الشركة بموته والعامل بعده كالمغصب فما ربح من حصته بنفسه بطيبه وما ربح من حصته الميت يتصدق به كافي الانقروى عن النوازل وفي البحر عن التتارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما ما قائمتا إلى أن يتم أطباق الجنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنفسخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال الجنون فيطيب الربح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيمتصدق به اه وتنفسخ الشركة بقوله لا يعمل معك كإتقائه العلائي في شرح التنوير عن الفتح وفي التتارخانية سئل أبو بكر الاسكافي عن رجلين اشتركا فاشترى بأمته ثم قال أحدهما للشريك لا يعمل معك بالشركة ولم يقسم شيئاً وغاب وعمل الحاضر ورجع قال ما ربح فهو له وضمن لصاحبه قيمة نصيبه اه (سئل) في اخوة خمسة تعلقوا وتركه عن أبيهم فأخذوا في الاكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا بالاكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأي كثيرة وصوابا (الجواب) نعم اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه واخوته على وجه الشركة وأجاب الخير الرمي بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا زيادة على الآخر اذ التفاوت ساقط كملتقطي السنايل اذ اخطأ ما انقطا وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما بقدر حصته الاخر فلو كان أحدهما صاحب يد والاخر خراجا واختلغا فالقول الذي البدو البينة بينة الخارج اه وهذا بناء على الأصل في الشركة أنها بينهم سوية بحيث لم يشترطوا شيئاً وأما اذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح اجتماعهما على العمل لأنه غير شرط لتضمنهما الوكالة ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل أحدهما في غيبة الآخر فالحاضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فالحاضر الغائب أبي أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل جميعا وشئ

قالوا لم نسمع وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لأنه ظاهر الرواية وعليه المقابلة بفساد الزمان وفيه نظر اذا فساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضاً فبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق الا ان شاء الله تعالى بوصول الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتصر على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والاشياء اذا اختلفت الاستثناء لا يبقى إيقاعاً وكذا لو قال ثلاثاً أو قال ثلاثاً لم يكن لان هذا كله شرط والاشياء اذا اختلفت شرط لم يبقى إيقاعاً كذا صرح به علماؤنا ومنهم

صاحب الترخانة فهاهنا لاعن الخاوي والواقعات للناطقي ونص في البحر أنه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل ولاه حاكم قسم قرية فأتخذ كمالا ثم غضب منه لاهم فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كيلا ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاه بعد مدة قسم القرية فأتى و نصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيالة من جانبه فهل يحت الحالف المذكور بالكيل معه أم لا (أجاب) لا يحت الحالف ان نوى بكونه تحت يده تحت قدرته أو سلطانه (٩٤) أو ملكه أو جره أو الحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا

يحت لا تنفاه شرط الجنت وان نوى بكونه تحت يدي كونه كبالا فيماله عليه تسكلم يحت كمالا وظاهر وان لم يكن له نية يحت لا تصرف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله أعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نسائك ذهبن الى القرية الفلانية يخبرس بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهم لها فهي طالق فتبين ان اثنين منهم ذهبتا الى القرية معا هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحدة منهما ام لا يقع على واحدة منهما (ج ب) بانه يقع عليهما لا رادته منعهن عن التخریب الا اذا نوى واحدة عينه أو مبهمة يدين فيقع على المعينة في صورتها وعليه التعيين في المبهمة مستدلا بان واحدة نكرة في سياق الشرط فتع وضرب بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله برؤيته راجع كتبه مكتب مصورته في لوحة جية من باب زرع لوحاف

فما كان من تجارتهم من الربح فبينهم ما على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي المحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه * الاول أن يشترطا العمل عليهما والربح بينهما نصفين والوضيعة على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما على ما شرطوا ان شرطوا العمل على أحدهما ينظر ان شرطوا العمل على أكثرهما من يجازون شرطاه على أقلهما من يجازون لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس مالهما اه (أقول) هذا انما يجري في شركة العقد والواقع في السؤال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولا أن التركة تقود أو عروض يبيع بعضها ببعض فانظروا انما شركة ملك لا يجري فيها تفاوت في الربح بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية كما مرو هذه المسئلة تقع كثير اخصوصا في أهل القرى حيث يموت الميت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قسمة يعملون فيها وربما تعددت الاموات وهم على ذلك وقد توهم أنهم شركة مفاوضة وذلك باطل لان شركة المفاوضة لها شروط منها العقد بلفظ المفاوضة فان لم يذكر لفظها فلا بد من أن يذكر تمام معناها بان يقول أحدهما لا آخر وهو ما حذر ان بالغان مسلمان أو ذميان شاركك في جميع ما أملك من نقد وقد رما تلك على وجه التفويض العام من كل من لا لا تخرفي التجارات والنقد والنسيئة وعلى أن كلا ضامن عن الآخر ما يلزم من أمر كل ببيع كفي البحر ومنها أن لا تكون بين صبي وبالغ وأنها لا تصح بالعروض وانما تبطل بالموت ولا يخفى أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي أن يفتي بانها مفاوضة ويلزمهم بأحكامها بأن يلزمهم مثلابان ما لزم أحدهم من دين يلزم الآخر نعم ان صرحوا له بانهم شركة مفاوضة يقتضيهم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كالمسئل عن غيرهما من العقود كما صرح به في البرازيه وبما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة نقلا عن التارخانية وغيرهما من رجل وترك أولادا صغارا وكبارا وامرأة والكبار منها أو من امرأة غيرها فخرث الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كمال هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهددهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة قال صارت هذه واقعة لنسوي واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا أو اذن الوصي لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذر انفسهم أو بذر مشترك بلاذن فالغلة للزراعين اه فاعنتم هذه الغائبة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية سئل عن مال مشترك بين أيتام وأمههم استرجحه الوصي لا ينام هل تسحق الاثر بربح نصيبها أولا أجاب لا تسحق الاثر شيئا مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كأحد الشريكين اذا استرجح من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خبيثا ومثله سبيله التصديق على الفقهاء اه (أقول) أيضا ويفلهم من هذا ومما قبله حكم مالو كان المباشر للعمل والسعي بعض الورثة بلا وصاية أو وكنته من ابايتين (سئل) في اخوة ربيعة مفاوضين تزوج اثنان منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاه من مال الشركة وولاهما ابايت نصيبهما من ذلك ولزم أحدهما دين بتجارة واستقراض فهل لهما مطالبتهما ومالزم أحدهم من الدين يلزم باقي (الجواب) حيث كانوا مشاركين شركة مفاوضة فلزم

لا شرب و واحدة منهم فهو مولى من ان مضت الاربعة الا شهر من حلفه من جهة ثلاث واحدة نكرة في محل النفي فتعم أحدهم ه وفي من باب حبص عمر من الحنفية ووقال والله لا أقرب واحدة منكم فهو مولى منهم فان مضت المدة من غير جماع باتنا اه وفي من باب شرح توير بن بشار شيخ محمد بن عبد الله اعزى التمره شيئا قد عمن نفع اقدري في باب الايلاء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن بعدد مولى من واحدة ولو قال لزمه من الاربعة حتى يمضت اربعة اشهر ولم يتر ب احدا هن بانة واحدة وعلى الزوج أن يعينها وعنده من كسب من نوبة احد كن ذو حدة منكم سواء ولو قال لا أقرب واحدة منكم يصير مولى منهن جميعا فكذلك هذا احدا كن لا يعين لانه معرفة

وكذا لا يصح أن يقال لكل أحدهم على درهم وأما واحدة منكر فكسرة منقبة فتعزم ولذا ضح لكل واحدة على درهم ومثله في شرح المجموع
للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرر للأستاذ سناي مسألة النكحة في سياق النقي تعم سواها شرها الثاني نحو ما أحد قائما أو باشرها عاملا
نحو ما قام أحد وسواء كان الثاني ما ولا أولم أولن أو ليس أو أن ثم إن كانت النكحة صادقة على القليل والكثير كشي أو ملازمة للنقي نحو أحد
أو داخله عليهما من نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العاملة عمل أن وهي لا التي لنفي الجنس (٩٥) فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو

لأرجل قائما بنصيب الخبير
وما في الدار رجل فالصحيح
أنها للعموم أيضا ونقله شيخنا
أبو حيان في الارتشاف
والكلام على حروف الجر
عن سيويه لكنها ظاهرة
في العموم لأنص فيه ولهذا
نص سيويه على جواز
مخالفتها فتقول ما فيها رجل
بل رجلان ولأرجل فيها بل
رجلان أي برفع رجل كما
تقرر عن الظاهر فتقول جاء
الرجل الأزدي أو ذهب المبرد
إلى أنها ليست للعموم
وتبعه عليه الجرجاني في أول
الايضاح والزبحري في
تفسير قوله تعالى ما لكم
من الله غيره وقوله تعالى
ما يأتهم من آية كذا
أطلق النكاح المسئلة ولا بد
من استثناء شيء قد ذكرته
في كتاب التمهيد وهو سلب
الحكم عن العموم كقولنا
ليس كل عدد زوجا فان ذلك
ليس من باب عموم السلب
أي ليس حكما للسلب على
كل فرد واللام يكن في العدد
زوج وذلك باطل بل المقصود
بهذا الكلام إبطال قول
من قال إن كل عدد زوج

أحدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه والباقيين مطالبين المترشحين بنصيبهما من المهر الذي دفعاه والحالة
هذه قال في التنوير بامامفاوضة تضمنت وكالة وكفالة وتساو يامالا وتصرفا ودينا إلى أن قال فما اشتراء
أحدهما يقع مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم وللبائع مطالبة أي بما شاء بهنهما ورجع الآخر على
المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على أحدهما بتجارة أو استقراض أو غصب أو استهلاك أو كفالة بمال بأمر
لزم الآخر ولو باقرا ره وإذا ادعى على أحدهما فله تخليف الآخر اه (أقول) انظر كيف قد المؤلف
رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مفاوضة الخ فانه يشير إلى ما ذكرناه آنفا من أن
كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مفاوضة بدون عقد الشرعي وشروطها الشرعية
التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرح به في فتاوى الخافق بالله الحمد (سئل) فيما إذا
كان زيد وعمرا اخوان شريكين شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المزبورة دارا وكما
فهل يقع ذلك مشتركا بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فما اشتراه أحدهما يقع مشتركا
الاطعام أهله وكسوتهم كفي المتون وفي الخبرية من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة
وأقام بينة أنها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صلح التبايع أنه اشترى لنفسه ما قرر أن
أحد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ اه (سئل) في اخوة خمسة
سبعهم وكسبهم واحد وعائلاتهم واحدة حصلوا بسبعهم وكسبهم أموالا فهل تكون الأموال المذكورة
مشتركة بينهم أخماسا (الجواب) ما حصله الاخوة الخمسة بسبعهم وكسبهم يكون بينهم أخماسا (أقول) هذا
في غير الأب مع ابنه والزوجة مع زوجها نقله المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البرازية ونصه ذكر
شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال السكك للأب
لأن الابن إذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى أنه لو غرس شجرة فهي للأب وكذا الحكم في الزوجين اه
وانظر إلى ما سنذكره في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية (سئل) فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع
معلومة من عمرو بثمن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر أشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم عنها
فهل تكون الشركة المزبورة صحيحة ويلزمه نصف عنها (الجواب) حيث كان بعد القبض كما ذكرنا تكون
الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف عنها ومن اشترى عبدًا فقال له آخر أشركني فيه فقال فعلت
إن قبل القبض لم يصح وإن بعده صح ولزمه نصف الثمن وإن لم يعلم بالثمن خبر عند العلم به تنوير (سئل) في
دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جانبها بمائة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة
الحاضر بأجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها (سئل) في أحد شريكي عنان باع زيدا
عدة جلود معلومة بثمن معلوم من الدراهم وغاب البائع فام شريكه الآخر يطالب زيد المشتري بثمنه فهل
لا يكون للشريك قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من
الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك إلى الذي ولي العقد فان قبض الذي باع أو وكل وكذا لا جاز
عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثله في الجرو المنع والخلاصة والعلائي (سئل) فيما إذا

إذا علمت ذلك فتتفرع عليه مسائل وذ كر ثلاثا ثم قال الرابعة إذا كان له زوجات فقال والله لأطأ منكثرة فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد
الامتناع عن كل واحدة فيكون مولى منهن كلهن ثم قال الحال الثانية أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل وقوله لاحتمال
اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمتع والصحيح الأول ثم قد يريد معينة وقد يريد مائة فان أراد معينة فهو مولى منها ويؤمر بالبيان كافي
الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منها مبهمة أمر بالتعيين قال السر حسي ويكون مولى من أحدها لا على التعيين ثم قال الحال الثالثة أن
يضلق اللفظ فلا يسوي نعم ولا تخصيصا فهل يحتمل على التعميم أم على التخصيص بواحدة وجهان أحدهما الأول وبه قطع البغوي وغيره

يلزمه كفارة يمين والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه جثية كونا بحر ميث على من هذا الوقت الى عو يشرة السنة الا سبعة بعد هذه الا سبعة
 وكان في شهر ذي القعدة فذا يلزمه بوطهما (أجاب) هذا الايلاعنهما في يلزمه بوط كل واحدة منهما قبل مضي أربعة أشهر كفارة مستقلة
 لتعدد الايلاع كذا كره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من وقت الخلف بلا جماع وقعت طلقة بائنة على كل واحدة وبمضي أربعة أشهر تقع
 أخرى ان كانت في العدة كافي الظاهر به أو بعد التزويج بها كما نص عليه في الكنز (٩٧) وهكذا الى أن تقع الثلاث على كل واحدة

منهما فليست دار له أمره
 بالوطء قبل وقوع ذلك والله
 أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته الحرة
 المدخول بها على صفة هي
 انه اذا وطئها قبل عشرة
 أشهر قضى فهي طالق فما
 الحكم (أجاب) هذا الايلاع
 فان وطئها قبل أربعة أشهر
 طلقت طلقة رجعية يملك
 مراجعتها في عدتها لحنثه
 قبل مضي مدة الايلاع وان
 لم يطأ حتى مضت أربعة
 أشهر بانت منه لبقاء الايلاع
 لعدم الحنث بالوطء قبلها
 وبالحنث بالوطء قبل مضي
 الاربعة أشهر انتهت يمينه
 بالطلاق الرجعي وبطل
 الايلاع فافهم والله أعلم
 (سئل) في رجل دعا امرأته
 الى الخروج من القسرية
 معه فأبى فقال لها ان لم
 تخرجي معي فأنت حرام من
 الحول الى مثله نأوي بمجرد
 الحرمة لا الطلاق فلم تخرج
 معه (أجاب) هو يمين ان
 حنث فيها بالوطء قبل أربعة
 أشهر كفر كفارة اليمين
 ومضى حكمها وان لم يحنث
 به يلزمه ما يلزم المولى من

يبين مقدار ما نكل فيه والقول قوله مع يمينه الخ وقال الجوى في حاشية الاشياء وأنت خير بأن قارئ الهداية
 لم يستند الى نقل فلا يعارض مانقله المصنف أى صاحب الاشياء عن الثانية (سئل) في أحد شركاء العنان
 بمال تحت يده صرف منه بما غافى مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشركاء في مدة تحتمله
 والظاهر يصدقه فيها فهل تحسبه له ويصدق فيها مع يمينه (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان اذا
 ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم (سئل) في جال معلومة مشتركة بين
 زيد وعمر وأذن زيد لعمر وبأن يسافر بها ويؤجرها وينفق عليها من أجرة تفسافر بها وأجرها يبلغ أقرب به
 وزعم أنه لم يف بفقها وأنه استدان مبلغا صرفه في تكملته نفقتها والحال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما
 يصدقه الظاهر في صرف ثلثي الاجرة فهل لا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما يزعم
 انه استدان وأنفقه (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان اذا فقد شيء مما تحت يده من عروض
 الشركة بلا تعدد ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة
 (الجواب) نعم (سئل) في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمر وهى عند زيد في نوبته باذن عمرو وفر بطهار يد
 في اصطبل داره ليلال ولم يقفل باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم انهم يبقون باب اصطبلهم ليلال
 فهل يضمن حصة شريكه (الجواب) حيث فرط في الحفظ يضمن (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر وبكر
 شركاء ثلثا في بضاعة تحت يد زيد يدفع زيد البضاعة لعمر وفي غيبة بكر يبيعها للشركة ثم مات عمرو
 مجهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو حصة ما منها (الجواب) نعم (أقول)
 أما ضمان الشريك بموته مجهلا فلا كلام فيه كما مر أول الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر
 فال في الدر المختار (وهو) أى الشريك (أمين في المال فيقبل قوله بيمينه) في مقدار الرجوع والخسران
 والضمان (والدفع لشريكه ولو) ادعاه (بعد موته) كافي الجرم مستدلا بما في وكالة الولوالجية كل من حكي
 أمر الايلاك استئنافا فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان على نفسه صدق اه
 ونص عبارة الولوالجية هكذا ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهالك
 وأنكرت الورثة أو قال دفعت اليه صدق ولو كان دينالم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكي أمر الايلاك
 استئنافا لكن من حكي أمر الايلاك استئنافا ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي
 الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبعة فيما يحكي ينفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض
 الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه أى لان من كان له
 على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فاذا أوفاه المدين دينه فقد ثبت للمدين في ذمة الدائن مثل ماله في ذمته
 فالتقيا قصاصا ولذا قالوا الدين تقضى بامثالهافي قول الوكيل بقبض الدين ان قبضته من المدين ودفعته
 ايجاب الضمان في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا الاولي عدم قبول قول الشريك في
 مسئلتنا لانه يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت بواسطة موته مجهلا لا شك أن ما في
 مسئلتنا مثل مسألة الوكيل بقبض الدين لا شرا كهما في الزام الضمان على الغير بخلاف مسئلة

(١٣ - فتاوى حامديه) - اول (الطلاق البائن وبقية أحكام المولى لازمة عليه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في
 رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة على من الجمعة الى الجمعة نأوي بالحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها
 في المدة المخوف عليها وهى من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكونى على مثل اخواتى من اليوم الى مثل اليوم نأوي
 عدم قريانها السبوعا وتكونى على بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكونى على مثل اخواتى فقد ارتفع
 نفي الاسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكونى على بالسبع المحرمات نأوي بالحرمة فهو يمين يلزمه بقريانها كفارة اليمين وهى اما طامع

عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرق برقة فهو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وإن لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متواليات والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أي وأختي وبنتي قاصدا إيجاب تحريمها لهذه المدة فقط فإذا يلزم بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر كفرارة بين فيعبر برقة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وإن عجز عن التحريم أو الأطعام والكسوة (٩٨) صام ثلاثة أيام متتابعة وإن مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طاعة بائنة فيجبد

عقده عليها ويطؤها ويكفره
لأن هذا إيلاء وحكمه
ما ذكرنا والله أعلم
(باب الخلع)
(سئل) في صغيرة خالعتها
عها على ثوبين معينين التزمه
قبل زوجها ذلك هل يلزم
عها ثوبين وسط ولا يسقط شيء
من مهرها أم لا (أجاب)
لا ينقطع شيء من مهرها
ويلزم المهر ثوبين بالترامه
لبدل الخلع المذكور والله
أعلم (سئل) في رجل سأل
زوج بنته الكبيرة المدخول
بها أن يخالعه على كذا
دراهم عليه هو يختارها على
البذل المضاف إلى الأب هل
يصح الخلع ويطلب الأب
بالبذل الذي التزمه وجعله
عليه والمرأة تطالب الزوج
بمالها عليه حيث كان بعبر
أذنهم أو لا يرجع الزوج بما
أخذته منه على الأب وكيف
الحكم (أجاب) حيث
ضاف الأب البذل إلى نفسه
صحة ولزمه ولا يسقط من
مهره شيء فتطالب الزوج
بمالها عليه ولا يرجع به
على الأب إذا لم يضمنه ذلك
وإن لم يضمنه لا يسقط

الوديعة إذا قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعها للموكل ليس فيه سوى نفى الضمان عن نفسه أمام مسئلتنا
ففيها نفى الضمان عن نفسه وإيجابه على الميت في قبض قوله في حق نفسه دون غيره فليتأمل (سئل) في تبين
مشترك بين زيد وعمر ومناصنة باع زيد نصيبه منه من بكر بدون إذن من شريكه عمر وفهل يكون البيع جائزا
(الجواب) نعم (أقول) هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المشاعة من شجر أو زرع فإنه لا يجوز إلا بإذن
الشريك كما سيأتي تحريمه في كتاب الوقف وكتاب البيوع إن شاء الله تعالى (سئل) في أحد شريكي عنان
وضع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا والباقي للآخر فهل
تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرط (الجواب) نعم قال في الملتقى ومع التفاضل في رأس المال والربح
ومع التساوي فيهما وفي أحد همدون الآخر عند عملهما معا ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما
فقط اه (أقول) وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرط غير ذلك كفي الملتقى أيضا فتنبه (سئل) في
شركة العنان إذا شرطوا أن يعملوا جميعا أو شتى والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية
في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط (الجواب) نعم كافي البرازية (أقول)
وتقدمت عبارة البرازية قبل ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحيط ويس في عبارة المحيط قوله أو شتى أي متفرقين
فتفيد أنه لو كان الشرط أن يعملوا جميعا فلا مريض الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظاهرية عبارة المحيط
السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فيما ذكرنا في الأصل إذا جاء أحدهما بالف درهم والآخر بالفين واشتركا
على أن الربح بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز ويصير صاحب ألف في معنى المضارب إلا أن معنى
المضاربة تباع معنى الشركة والعبرة بالأصل دون التباع فلا يضرهما اشتراط العمل عليهما وإن اشترطا
العمل على صاحب الألف فهو جائز وإن اشترطا العمل على صاحب الألفين لا يجوز وإن اشترطا الربح
على قدر رأس مالهما بل لا والعمل من أحدهما كان جائزا وإن شرط أن يكون الربح والوضعية بينهما
نصفين فنسبهم بوضعية نصفين فاسد ولكن هذا لا يمتل الشركة لأن الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة
اه وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وإن شرط الربح على قدر رأس مالهما لا يفسد ما يقع
كثيرا من أنه لو كان رأس مال أحدهما أكثر وأقل كجاء من أحدهما تسعة آلاف مثلاً ومن
الآخر ألف واشترقا بالربح ثلثه للثاني والعمل على الثاني فإنه يصح لأن قوله والعمل من
أحدهما سهل ماله كذا العامل صاحب الأقل ماله لا وربحوا لكن يستفاد من عبارة المحيط أن الربح حينئذ
يكون على قدر المال فراجعهما متاملا (سئل) فيما إذا باع أحد الشركاء نصيبه من الفرص المشتركة وسلمها
لمشتري وطالب الشريك من البائع أن يحضره الفرص التي يمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة
نصيبه فهل يكف الشريك بالبائع حضارته لم يحضرها يلزم بغيرها (الجواب) نعم يكف الشريك
البائع بالحضرة فإن لم توجد يلزم بغيرها كتبه الفقهاء في رخص العمادي عن عه (سئل) في أحد
شريكي العنان شارك آخر بمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك
الشركة إلا بإذن شريكه متاويرو شره له لا (سئل) فيما إذا باع أحد الشريكين عينا باسما من مال الشركة

تره في عقد خلع والله أعلم (سئل) في امرأة استدان من أخيها فقتلته التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعتها
زوج ووقعت اربعة انعامات بينهم بعد الخلع هل يسقط دين الاخ واذا قتلته لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين الاخ
وبه دلالة عليهم سائر ما علم (سئل) في رجل قال زوج بنته لباعة المدخول لم صلتها وثلاثون غرسا فوكل من طلقها ثلاثا ما هل يستحق
لنسيته على الأب أم لا والله (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مهرها بنته بمهرها قد وقع عليها الطلاق الثلاث بجائزا
معد بمهرها وجهته في كسر حبه في كسر حبه فراجعها استدانته والله أعلم (سئل) في رجل خلع زوجته بعد المدخول لم او قبض

مجل صدقتها على مال معلوم ولم يذ كر المهر هل له أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضى نطير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يمتزوجةا جدها أبو أيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع وأراد الجدد والاب صحة الخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الخيلة في ذلك (أجاب) ذ كر البرازى في ذلك ثلاث حيل * احدها أن يتحال أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البدل على الأجنبي للزوج (٩٩) ثم يحيل الزوج بما عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صدقتها على ذلك الأجنبي فيبرأ الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الأب يعنى ان كان وان لم يكن فعلى الجد كفى مسئلتنا فيبرأ الزوج منهو ينتقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج أو مثله * قال وذ كر الحاكم حيلة أخرى أن يقر الأب يعنى أو الجدر بقبضه ثم يطلقها ويسبر الزوج في الظاهر وتعقب هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالها على صداقها على انه ضامن له صح الخلع وضمن الجسد للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سألتمزوجه ان يطلقها على ارضاع ولدها الذى هي حامل به وعلى امساكه مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا

بالنسيئة وهالك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم ولكل من شريكي العنان والمفاوضة أن يبيع بنية ونسيئة تنو برو في البرازية من الشركة والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو جاوز عنه ضمن حصته شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنقد صح ولو اشتر كلنا على أن يبيعنا نقدا ونسيئة صح ثم اذا نسي أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح اه (سئل) في شريك عنان سافر بمال الشركة قاصدا بلدة كذا فاحسب قبل وصوله اليها بان جماعة كثيرين ذوي منعة قاصدين الاغارة على أهلها فنزل في قرية أمينة وأخبر شركاه بذلك فنهوه عن مجاوزة القرية وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فالفهم ودخل البلدة فاغار الجماعة على البلدة ونهبوها مع مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكر يضمن الشريك المزبور نصيب شركائه لتعديه بذلك (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في صنعة عمل أحدهما فيها لا آخر في غيبة شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع أجره ما عمله فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة مشتركة نصفين بينهما وبين المتوفى ثورث عنه (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ومنافعة امتنع زيد من الانفاق عليها وتضرر شريكه عمر فهل يجبر زيد على الانفاق (الجواب) نعم (سئل) في بئر مشترك بين زيد وعمر ويتقاطر منها الماء النجس لبيت ماء لشريكه عمر وينجسها فطلب عمر ومن زيد ممرتها وعمارتهما منع الضرر فهل يجبر زيد على عمارتهما (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضا من البحر فاعلن تهذيب القسطنطيني وفي شرح التنوير عن عدة كتب (سئل) في حمام مشترك بين وقف برو وقف أهلى احتاج الى مرمة ضرورية لا بد منها فابى ناظر الوقف الاهلى أن يرمم مع ناظر وقف البئر فهل يأمره القاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة الخ علائق من الشركة وأفتى بذلك الخبير الرملى كفى فتاويه من القسمة وفي الاشباه من الاباء تمعز يالى الولوالجية ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته اه وأفتى التمر تاشي مؤيدا ذلك بانه مضطرا اذا لا يمكن قسمة بعضه الخ والمسئلة وقع فيها اضطراب كما ذكره الرملى في القسمة وأت على علم بان هذا في الملك وأما الوقف فيعمر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك أو لا وقد صرح في البحر بان امتناع المتولى من العمارة الضرورية خيانة وفي البحر من شتى القضا بعد نقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرممة وأبى الآخر يجبر الآخر على التعمير من مال الوقف اه (أقول) وفي الحاشية حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شئ منهن واحتاج الى المرممة فأراد أحدهما المرممة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها للقاضى ويرمها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة قبيل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الجبر على الخرز والفتوى على قولهما في الجبر وقال بعضهم القاضى يأذن لغيره أى الممتنع بالانفاق عايشه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخبر به من الشركة وأفتى به ولكن أفتى في الخبر به من كمال القسمة بانه اذا أنفق

كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين والطلاق الكائن على عوص بنزله الخلع وعن صرح بذلك صاحب الو جيز وغيره بل هو في هذه المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عدة بين الزوجين المال فيه من المرأة تبذله له فيخلعها أو يطلقها وفيه أيضا وألفاظ الخلع خمسة ذكر من جلتها طلق نفسك على ألف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منفعة معلومة وهي تتقوم بالعقد فصحبها لداعن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا آخر طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على ففعل هل يصح ذلك ويلزم دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزم دفع

ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم * (باب الظهار) * (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب) هو أيلة على قول أبي يوسف وعلى قول محمد بن طاهر وصحح أنه قول الكل فاذ عرفت أنه ظهار فالأزلم به عليه أن كان غنيا عتق رقبة فإن لم يجد أي يقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا الأيام المنهية الخمسة المعروفة فإن لم يقدر أطعم ستين فقيرا غدا وعشاء مشبعين (١٠٠) ولا يحل لها الخروج ولا لأبويها إخراجها من بيت زوجها لبقائها على عصمتها فإن جامعها

في أثناء الصوم استأنفه واستغفر به فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتب الأحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحُرمة المجردة فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار موقت فيرفع بعضي الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كنعص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لهاروحي طالق محرمة مثل أختي ناويا مجرد الحُرمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله صاق وقع الطلاق ترجح لأنه صريح وبقوله محرمة ناويا الحُرمة المجردة يكون ظهارا فقلزمه كمنارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيهه منسكوحة بمحرمة عليه على التأييد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيتي أن تعودني وتبني فيه تكوي مثل أختي

أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون منبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية اه فان جل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتي به فيكون في المسئلة قولان معصمان وان قيد بالامرار ترفع الخلاف (سئل) في دار لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت الى المداوة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمر وأن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمر وبقيمة ما يخص من العمارة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأفتي بمثل ذلك الخير الرمي كفي فتاويه من القسمة (ثم سئل) فيما إذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة ويأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجرها فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شريكين انهم دمت فقال أحدهما بينهما وأبى الآخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رحي أو حمام أو شيء لا يحتمل القسمة كان طالب البناء أن يبني ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصي والاب المشترك إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتل القسمة أجبر وقسم والابن ثم آخوه ليرجع اشياء من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وطينها يدور معها بلا إذن من شريكه ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمر وبما يخصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة انهم دمت فبني أحدهما بغير إذن شريكه فإنه لا يرجع على شريكه بشيء عمادة في الحائط المشترك ومثله في الفصولين (أقول) أي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارتها معه فلا يخالف شيئا مما روي ولا سيما إذا كانت قابلة للقسمة فإنه لا رجوع مطا (سئل) فيما إذا بنى زيد قصر اجماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته بدون اذنهم فهل يكون البناء مذكاه (الجواب) نعم وإذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن الشريك له أن ينقض بناءه ذكر في التتارخية من متفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لا ينفسهم بالآلة هي لهم بدون اذن الباقين ويريد بقية الشركاء قسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بدالقسمة فله بقية الشركاء ذلك ثم ابناء حيث كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب الباقين بعد قسمة الدار فيها وانعمت والاهدم البناء في التنوير وغيره (سئل) في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغ من الدراهم بلا إذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أحدث زيد سرايا في داره يريد تسهيل أو ساعده الى سراب قديم مشترك بينهما وبين جماعة وكسره حتى اسراب القديم بلاذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا برضاهم (الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ما قديم في مكان معلوم فيه فروض معومة يجري منه الماء لاربابها بحق معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

(باب الردة والتعزير)

(سئل) هل تقع الغرقة بنس الردة والعيادة لله تعالى أم لا بد من قضاء القاضي (الجواب) تقع الغرقة بنس الردة قل في التنوير واكثر زوارده دعه فمفسد في الحل وقال قاضيان في باب الردة أجمع أصحابنا

ثم تعدد الحكم (أجاب) ان نوى برا أو ضارا أو خلافا فكنى وان لم تكن له نية تعدد كلامه ولا شيء عليه وذلك ما أخذنا على ذكره في سهر في مسئلة تسمى ولا فرق بين استعليل والتعزير من الغرقة بحجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته تسمى مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو مل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي محضرة لا تسكون مثل هذه ما تحبني وهذا هو السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصبر به مظاهرا ان دخلت في السنة بعد ذلك لم يفسد طلاقه وان كان قد رجع عليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

على ذكره في سهر في مسئلة تسمى ولا فرق بين استعليل والتعزير من الغرقة بحجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته تسمى مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو مل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي محضرة لا تسكون مثل هذه ما تحبني وهذا هو السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصبر به مظاهرا ان دخلت في السنة بعد ذلك لم يفسد طلاقه وان كان قد رجع عليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

يطعم شتين فقبر والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أختي ناو يا حرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة
 خلاف وصحح كونه ظهاراً فيلزم فيه نحر برقة أن قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه إرمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطمع
 شتين فقبر والله أعلم* (باب العنين)* (سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها أنه عنين لم يصل إليها فطلقها على مال فزوجهها أبوها
 بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عدتها الوجود الخلوة الصحة

كما صرح به علماءنا فاجابة
 والله أعلم (سئل) في بكر
 صغيرة دخل بها زوجها
 ان أبوها أحذها إلى
 قريتها ومنعها عن زوجها
 وبلغت فادعت أن زوجها
 عنة هل يفرق بينهما بمجرد
 دعواها أم لا (أجاب)
 لا يفرق بينهما وبين زوجته
 بمجرد دعواها أنه عنين وعلى
 تقدربثوت عنته باقراره أو
 بقول النساء أنها بكر يؤجل
 من وقت المرافعة سنة كاملة
 ولا تحسب منها أيام مرضه
 ولا مرضها ولا أيام غيبتها
 عنه ولو بحجها وهر وبها
 منه فان وطئ والابنت منه
 بالتفريق ان طلبت والله
 أعلم (سئل) في عنين أجل
 سنة وادعت زوجها البكر
 البالغة انه أزال بكارتها في
 اثنا سنة باصبعه لا بالته
 وهو يدعي انه أزالها بالته
 فعرضت عليه البين بانه
 ما أزالها باصبعه وانما أزالها
 بالته فنكل عن البين هل
 يفرق بينهما وبينه بنكوله
 عن البين بعد انتهاء السنة
 أم لا (أجاب) نعم يفرق
 بينهما بنكوله عن البين

على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة إلا بقضاء
 القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتل القاتل بغير أمر القاضي عمداً أو خطأ أو بغير أمر
 السلطان أو أتلف عضواً من أعضائه لاشئ عليه اه وقال في البزاية ولو ارتدوا العباد بالله تعالى تحرم
 امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تجديد
 النكاح بالوطء بعد ان تكلم بكلمة الكفر ولدزنا اه (سئل) في رجل قال لزوجته بلفظ تركي ديني اغزني
 سكديكم فقال له آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي دعيه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب النهي بلفظ تركي
 بن كاور مسلمان أو لم ام وأنكر المذمى ذلك وثبت عليه بالبينه المزكاة تلفظه بذلك كاه فيلزمه بذلك وهل
 بانته امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن يكفر عند جميع العلماء لان فم
 المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضاً الرضا بكفر نفسه كفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسلم قال انا
 ملحد يكفر لان الملحد كافر اه وفي الخانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة
 بينهما بنفس الردة اه وفي البزاية لو ارتدوا العباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه
 وبعد الحج اه وفيها واراد أحدهما فسح في الحال اه فظهر بما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب
 وفي فتاوى أبي السعود مانصه سماع لفظيله زوجته سي هنك اغزني ودينته شتم ايلسه شرعا زیده نه لازم
 أولور اه الجواب تعز برشديد وتجديد ايمان لازم درو هندی بلد وکی کسینه به وارر (سئل) في رجل قال
 لرجل من الاشراف بزولك دينسز كاور فساذا يلزمه (الجواب) قوله بزولك معناه بالعربية المعرس بالسین
 وت قوله العوام بالصاد وفيه التعزير كافي الملتقى وغيره وقوله دينسز معناه الذي ليس له دين يتسدين به وهو
 مرادف لزندق في الفصح الزندق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير أيضاً كافي الملتقى وغيره وقوله كاور
 بمعنى كافر قال في التنوير وعز الشافعي كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافراً نعم والالابه يفتي فعلى هذا
 يلزم هذا المتعدي المذکور التعزير الشديد الا لا تقي بحاله الرادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافراً فانه
 يكفر وتجري عليه أحكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح (سئل) في ذمی قال ان دخلت مكان كذا
 أكن مسلماً فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلماً (الجواب) نعم اذا لد من التبري كاهو مقر في
 الكتب المعتمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرحوا به ولا شك أن الاسلام تصديق بالجنان
 وقرار بالاسان وكلاهما مما لا يصح تعليقه بالشروط ومن العلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل
 شئ لا يريد كونه غالباً لا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف نجعله مسلماً مع تباعده عن الاسلام بتعليقه
 على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلماً بمجرد النية وأقضى بذلك
 التمرناشي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزلعي ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره
 الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافراً ولا الصائم مفطراً ولا الكافر مسلماً بمجرد النية ويصير أي المسلم
 كافراً بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله فالظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصداً الكفر
 فيكفر بخلاف الاسلام صورة دعوى يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكر أي

والحال هذه اذ هو مما يخلف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا أقر يلزم به فخالف فان هو حلف والا قضى عليه كاهو أظهر من أن يذ كروا لله
 أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحتته نصرانية بالغة أنوها يريد أن يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل له ذلك أم لا واذا ادعت انه
 لم يصل إليها أو أجله أستاذ فزيتها الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكابية في نكاح الكابي اذا أسلم مقر في الكتب متونا
 وشروحو فتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخانية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو
 مدبنة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها اه والمصرح به في زوجة العنين اذا أجله الحاكم سنه وطلبت التفريق بانته اما بانه الزوج

واما بقى القاضى اذا ائى الزوج ولا تثبت الفرقة بمجرد اختصارها كالمهر مخرج به في كتب الحنفية قاطبة والله أعلم (سئل) في زوجه العنين المؤجل لها سنة اذا هربت أو أخذها والدوها وجسها عن مهمل تحسب تلك الايام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم * (باب العدة) * (سئل) في امرأة شابة امتد طهرها هل تعد بالشهرة أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها بتد فيما يحزر بحر (١٠٢) (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى ماله سكر به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول

نعتقد أنه خطأ. يشمل الصواب مع امكان الترفع الى ماله سكر يحكم به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة في الحنفى ما مذهب الشافعى في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهى رفع من سالفه الروايات وغرابته بوجه نزل منه انه المذهب الذى عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها واذا لم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك ماله سكر نفذ وقد نظمت نظما ساد من انقذ فقامت

لمتدة شهر تسعة أشهر وقاعدة ان ماله سكر يقرر ومن بعده لا وجه لانتقض هكذا

يقال لا يغض عليه ينظر والله أعلم (سئل) فيما اذا نضى ماله سكر المذهب في مائة الشهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ ولا (أجاب) لا سكر اذا قضى ماله سكر في مائة

بمجرد الاتيان بالشهادتين لعدم التبرى وهو شرط في كل يهودى ونصرانى كحكمهم في ذلك في الدرر وقتاوى ابن نجيم والتمرتاوى وغيرهما كفى الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يتبرأ ولم يتابع (سئل) في صبي عاقل عيز من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا الاسلام عيزا حتى أفتى قارئ الهداية في ذى صبي عيز أسلم وهو سكران يصح اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما ان عادا الى دينهما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اه والذى يعقل الاسلام يعنى صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن قومن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والمقدر خشيته وشهره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذى يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والخالص من المركب في التنوير وشرحه للعلاى وقدره في المجتبى والسراجية بسبع سنين ويؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على على رضى الله عنه وسنة سبع وكان يفتخر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما بالغت أو ان حلى وسفتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتى وسنان عزى اه

واذا ادعى أبوه النصرانى أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن أجاب قارئ الهداية به يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (سئل) في النصرانى اذا حصل له جنون في عقله بسبب عشقه لكنه يستحضر الجواب ويغهم الخطاب فأسلم ومدح الاسلام وذم الكفر وانسرب ذلك فهل صح اسلامه * (الجواب) * أجاب قارئ الهداية بأنه عيز فصيح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام (سئل) في المرتدة اذا ماتت أين تدفن * (الجواب) * اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعى ثم ماتت وهى كذلك ففي سير الاشياء واذا ماتت أو قتل على ردة لم تدفن في مقابر أهل مله وانما يلقى في حفرة كسكب * (سئل) * في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدوا لعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كفى الدر المختار ويعيد الحج وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد وتاء ان في بكلمة الشهادة على العدة لا يجوز به مالم يرجع عما قاله لان تابانها على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كفى الثالث من ابرازيه من ردة هذا اذا كان عائنا ما قاله كفروا أما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا او يعذر بالجهل وقال بعضهم يصير كفرا بذلك ومن أتى بلفظة الكفر ولم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم بكفرى على نسبه ككلمة الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة (سئل) في رجل عوانى مفسد شارب سعى في الارض بنفساد ووقع الشر بين العباد ويغرى على أخذ الاموال

سهر بنو بجزيرة لا ينفذ ككتاب ولا سنة مشهورة ولا اجماع وانه علم (سئل) في امرأة توفى عنها بالباطل زوجها بانه لا هل من خرج من بيتها وتعلق الى القدس قبل انقضاء عدها * (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرمة انطلقت من نكاح من بيت صلت وهى به أم لا وتجبر على العود اليه اذا هى خرجت قبل انقضاء عدها وتجب نفقتها عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا به قول ابن عباس الفاحشة الزنا فخرج لا قامة الحد عليها وبه قول الاكثرون وقال بن عمر بن عروجه قبل انقضاء عدها وتجبر على العود اليه اذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لان الحرمة

لا تسقط باذنه حق الله تعالى فلا تخرج لاليل ولا تنهار حتى الى صحن دار فيها منازل لغيره بخلاف ما اذا كانت له وصرحوا بأنه اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمسك وتدفع الاجرة وترجع به عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها اخراجها ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تعصم ما وقد حثوا على ملازمة النساء لبيوتهن مطلقا ٣ وأكثرنه غير مطلقا فانه يحل لهن الخروج باذن الزوج بخلاف المطلقات اذا لاذن فيما فيه معصية الله تعالى ويجب (١٠٣) عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها

الكسوة اذا طالت بأن كانت حاملا أو معتدة الطهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن معه في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغبا عليهم أم لا ولهم اخراجها (أجاب) نعم لهم اخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غاب أقربانه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثا وأرسل بذلك كتابا البهال يصدق في اسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط حلولة بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبه فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زحرا له حيث كتم طلاقها لكن

بالباطل وذبح العبادو يؤذى المسلمين بيده ولسانه ولا يرتد عن تلك الافعال الا بالقتل فاحكمه (الجواب) اذا كان كذلك وأخبر جرح من المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى (سئل) في رجل عاى شتم رجلين من علماء الدين الاسلام وآل بيت النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وحقرهما واستخف بهما بالدين مع كونه شريرا ساعيا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعي يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقيه أو العاوى قاصدا الاستخفاف بالدين كقرو قال الزيلعي في كتاب الجنائيات الساعى في الارض بافساد يقتل بما رآه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكنتز قال أصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظرة هانة أو ذكره بما وجب الاهانة يكفر كما في عمدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورتة الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للجاهل أن يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس فواجب على السلطان أو القاضي أن عنعه لان هذا استخفاف أو اهانة أو حقارة ولو جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلقت امرأته ولو كان على وجه المزاح يعزربا جاع الأئمة العلامة ابراهيم البيرى على الاشباه من كذب السير والردة (سئل) في ذى شتم ذميا مثله بالفاظ فبيحه أو آذاه بذلك فهل يؤدب ويعاقب على ذلك (الجواب) نعم (سئل) عن يهودى قذف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير كازر وفي عن ابن نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة يمين أو يمينين (الجواب) ان كان الحالف جاهلا ويعتقد أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل يكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه يمين فقط فعليه كفارة يمين بذلك وفي الحلف بالله تعالى كفارة يمين آخر وهذا ما تحرر بعد النظر في كتب أصحابنا أئمة الهدى رحيم الله تعالى (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خلق الكون لاجله ما قبل رجاءه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه منتف بلو كما أفق بذلك العلامة الخبير الرملى ناقلا عن جامع الفصولين وأفق بذلك السبكي والرملى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره وأطن انها جماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي حفظه الله الملك السلام حين زارنى في الجنبنة وقت قدومه من المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة وأتم السلام سنة ١١٤٦ م صورته ما قولكم دام فضلكم ورضى الله عنكم ونفع المسلمين بعلومكم في سبب وجوب مقاتله الروافض وجوار قتلهم هو البقى على السلطان أو الكفر واذا قتلتم بالثاني فما سبب كفرهم واذا أثبتتم سبب كفرهم فهل تقبل ثوبتهم واسلامهم كالمترد أو لا تقبل كساب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم واذا قتلتم بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفرا وهل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجزية أو بالامان المؤقت أو بالامان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نسائهم وذرائعهم أقتونا مأجورين أثابكم الله تعالى الجنة الجنة الجنة الله رب العالمين اعلم أسعدك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبعي والعناد وأنواع الفسق والزندقة والحاد ومن توقف في كفرهم

لانفقة لاهلها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري فمن وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقه واجاعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط حلولة بطلاقها اجاعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمتد عدة منها صالحا على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر وادام الصلح الى رجل امرأته على نفقتها بقوله وأكثرنه غير مطلقا كذا بالاصل الذي في يدنا وتأمل اه مصححه

فما دامت في العدة على دراهم من مائة لا يزيد عليها حتى تنقضي العدة ينظر ان كانت عدتها بالحض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالحض فلا يصح الصلح للجهالة بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تحيض والله أعلم * (باب ثبوت النسب) * (سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذ قلتم لاهل ثبته شرف تأم لا واذ قلتم نعم هل يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفاً ما وكذا أولاده أما اصل النسب فمخصوص بالآباء والقائل بهذا (١٠٤) قد خرج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذ بدأ في نسبة اليه صلى الله عليه وسلم ثبت

والحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب مقاتلتهم وجواز قتلهم البغي والكفر معاً ما لبغى فانهم خرجوا عن طاعة الامام خلف الله تعالى ملكه الى يوم القيامة وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي عالى أمر الله والامر للوجوب فيبغى للمسلمين اذ ادعاهم الامام الى قتال هؤلاء الباغين الملعونين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه ويقاتلوهم معه وأما الكفر فمن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستمزقون بالشرع المبين ومنها أنهم يمينون العلم والعلماء مع أن العلماء وروثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ومنها أنهم يستحلون المحرمات ويهتكون الحرمات ومنها أنهم ينكرون خلافة الشيعين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في براءتها وزاها عنها فهم كافرون بتكذيب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمناً بنسبتهم الى أهل بيته هذا الامر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيعين سؤد الله وجوههم في الدارين وقال السيوطي من أئمة الشافعية من كفر الصحابة أو قال ان أبابكر لم يكن منهم كفروا وقالوا جهين عن تعليق القاضي حسين فيمن سب الشيعين هل يغسق أو يكفر والاصح عندى التكفير وبه حرم المحاملى في الباب اه وثبت بالتواتر قطعاً عذر الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القبايح مجتمعة في هؤلاء الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر يجب قتله باتفاق الامة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء نائباً من قبل نفسه لانه حذو جب ولا تسقطه التوبة كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المعتبر فيه اذ توبة لان الارتداد معني ينفر دبه المرتد لاحق فيه لغيره من الآدميين فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق الادحى ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحداً من الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم ينب ولم يسلم يقتل كفراً بل بخلاف وان تاب وأسلم فقد اختلف فيه والمشهور من المذهب القتل حداً وقيل يقتل كفراً في صورتين وأما سب الشيعين رضي الله تعالى عنهم فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيعين أو أعانهم يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في أسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيعين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البيعة قال الصدر الشهيد من سب الشيعين أو أعانهم يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في أسقاط القتل لا تجعل انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في الاشباه كل كافر تاب قوته مقبولة في الدنيا والآخرة الا الكافر بسب نبي أو بسب الشيعين أو أحدهما أو بالسحر ولو امره بترك ذلك أو بترك قتل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الاشراك الكفار تابوا أو لم يتوبوا لانهم ان تابوا وأسلموا اقتضوا حداً على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وان بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كفراً وأجرى عليهم بعد القتل حكم المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بامان مؤقت ولا بامان مؤبد نص عليه فاضحت في فتويه ويجوز استرقاق نسائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما لحقت

الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لا ولاده وأولاد أولاده ان آخر الدهر لوجود نسمة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالفوز والعزم في مسئلة الشرف من الام فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة لزهراء رضي الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولأولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية والحسينية وحل امامة الخضراء الى رؤسهم ام لا (أجاب) يطلق عليهم انهم شراف بلا شبهة اذ اسم الشريف يطلق على كل من كان من هبل البيت سواء كان حسنياً أو حسينية أو علياً أو جعفرياً أو عقيلياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم اسرهم ذرية الحسن والحسين فقط سكن هم

شرف لا لغيرهم عليهم لصدقة لا شرف بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان علماء رجهه الله تعالى ذكره وان من يدار خصه صلى الله عليه وسلم بنسب اليه أولاد بناته ولم يذ كروا مثل ذلك في ولادته تبناته فالحصوصية للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين ومحمّد وزياد بن يسعون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليهما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وأولاد علي بن ابي طالب ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم ولا يذولوا الى أيهما صلى الله عليه وسلم لانهم أولاد بنت نته لا أولاد بنته يجري الامر فيهم على دعوى شريفة في الولد تبع أباه في النسب لانهما من نسله وأولاد فاطمة وحدها المحصوصية التي ورد الحديث بها وهي

مقصودة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا سل يشملهم وأما الشرف الاخص وهو شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء أو العلامة الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانتا في الزمن القديم ولكن لبسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز فن الجائر أن يختص بها المنتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعمم في كل أهل البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) (١٠٥) في رجل مات عن أخت لأم معروفة

عند الناس طلبت الاختصاص بالارث فرضا وردا فادعى جماعة انهم أبناء عم عصبته وليس لها سوى السدس هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل اذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد من ذكر الحد (أجاب) لا يعطون بدعواهم واذا شهد الشهود ولم يذكروا الحد الذي يجتمعون فيه مع الميت لانه لا يصح شهادتهم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولده من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما اذا وضعت لاقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا أكثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذلك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أمانني المولى

بدار الحرب جائز كل موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذوارهم تبعالامهاتهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى أعلم كتبه أحقر الورى فوح الحنفى عطا الله عنه والمسلمين أجمعين اه مافي المجموعة المذكورة بحروفه (أقول) وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة العلية في الافتاء في شأن الشيعة المذكورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل ومن أفتى بنحو ذلك فيهم المحقق المفسر أبو السعود أفندي العمادى ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه على منظومته الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو ما مر فلذا أجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وأن من شك في كفرهم كان كافرا فعند الامام الاعظم وسفيان الثوري والاوزاعي أنهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل ورجح لهم العفو كسائر الكفاوا اذا تابوا أو أمانا عند مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وليث بن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل قوتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حدا الخ فقد جزم بقبول قوتهم عند امامنا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر لي أن هذا هو الصواب وهذه مسألة مهمة ينبغي تحريرها والاعتناء بها زيادة على غيرها فقد وقع فيها خبط عظيم وكان يحظر لي أن أجمع فيها رسالة أذكر فيها ما حررته في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أذكر في هذا المقام ما اوضح المرام اسعافا لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعى بعض طول في الكلام فنقول وبالله التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سب الشيعين رضي الله تعالى عنهم مافي الدار بن لا تقبل قوته قد عزاه في البحر الى الجوهره شرح القدوري وقد قال في النهر هذا الوجود له في أصل الجوهره وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة الجوى في حاشية الاشياء بعد نقله كلام النهر (أقول) على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهره لا وجه له يظهر لما قدمناه من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا للمالكية والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم قبول توبة من سب الشيعين بالطريق الاول بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه واعلم ان مسألة عدم قبول توبة سب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق ابن الكمال الهامام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه التمر تاشي في متن التنوير وكذلك ابن نجيم في البحر والاشياء وأفتى به في الخير يسكن العلامة التمر تاشي بعد ما عزا مافي منتهى البرازي قال في شرحه عليه المسمى مخ الغفار لكن سمعت من مولا نا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن البرازي تبع صاحب الصارم المسلول فانه عز في البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد من علماء الحنفية اه وفي معين الأحكام معزى بالي شرح الطحاوى ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين اه وفي التنف من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقلوه ويفعل به ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى وعن نقل انهاردة عن أبي حنيفة القاضي عياض في الشفاء اه مافي مخ الغفار لمخصا علم أيضا

(١٤ - (فتاوى حامديه) - اول) فصح مطلقا اذا المصريح به في كتب علمائنا فاطبة صحة نفى ولد أم المولى وسواء ولدن لسته أشهر أو اقل أو أكثر من وقت النكاح وأمانني الزوج فلا يصح اذا أتت به لسته أشهر أو أكثر واذا كان لاقل يصح نفية ومع صحته نفية لا يثبت نسبه من المولى مع نفية ولا جناح على السيد في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظاما) * يامن سمعا بعلموم * أضحى بها كالهلال ما لبثان بكل ينادى * انا ابن عم ابن خالي (أجاب) هذا أخو أبوي * مزوج بالحلال أختا لهذا وهذا * كذا فافهم معالي

فان كل ينادى * أنا بن عم ابن خالي (سئل منه نظماً أيضاً) يا أيها الخبر الذي * نثر الجواهر أودعاً أدباً وفقهاً والحديث * مؤصلاً ومفصلاً
من ذاب زواج أمه * رجلاً واختيه معا من نسب قد أثبتنا * بالحق شرعاً وأشرعاً (أجاب) أمة أثبتت بآبى وذى * لاتبين فادعيامعا
وهما لكل منهما * بنت من الغير اسمعا * (باب الحضانة) * (سئل) في صغير يقيم له أم متزوجة باجنبي وأخت كذلك فهل تحضنه أمه أم
أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبه (١٠٦) محرم ولا ذورحم من غير العصابات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكور

والأخت المذكور وقد قام
بكل منهما مانع من استحقاق
الحضانة فابقاؤه عند أمه
أولى من إبقائه عند أخته
لكمال شفقة الأم كما أقي
به شيخ الإسلام شهاب
الدين الحلبي رحمه الله تعالى
والله أعلم (سئل) في امرأة
اختلعت من زوجها بارضاع
ولده الذي هي حامل به
وحضانتها ذاولدته سنة هل
يجوز أم لا وهل إذا طلبت
على ذلك أجرة بعد السنة
والأب معسر وله أخت لايه
ترضعه وتربيته جانا وأبت
أمه ذلك الأبالا أجرة تخرج منها
ويدفع للأخت أم لا (أجاب)
يجوز الخلع على ذلك ويلزمها
الوفاء به وإذا أبت أمه
امساكه وارضاعه الأبالا أجرة
وأخته تقبله جانا يدفع
اليها مخرج به في الحانية
والسبازية والخلاصة
والظهيرية وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل) في الأم
تحضن الصغيرة إلى متى وهل
يلزمها كفيل بكفالتها خشية
أن تغيبها أو تسافر أم لا
(أجاب) الأم أولى بها حتى
تحيض كخوطاها رواية

أن البرزاي قال أنه كالزندق لأنه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لانه حق تعلق به
حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسلول على
شأن الرسول اه وقد راجعت كتاب الصارم المسلول لعمدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فرأيت مذكر
ما ورد على البرزاي حيث ذكر السبكي أو لاعتن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الامام الشافعي موافق
للإمام مالك في ردته وعدم قبول توبته وان بمثله قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والاوراعي
لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم أؤمن أصحابه من صرح
عنه بذلك إلى أن قال هذا ما وجدته للشافعية والحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد
الحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية هذا آخر المنقول في ذلك وأما
الدليل فاعتمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى قل
بإعادي الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات نص في قبول
توبة المرتد وعمومها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يحب ما قبله والتوبة تحب ما قبلها ولا نا
لأن حفظاً أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد إسلامه والقول بأنه حق آدمي فلا يسقط بالتوبة صحيح لكنا
علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأته ورجته وشفقته أنه ما انتقم لنفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته اه
كلام السبكي لمخصو ونعام الاجوبة مبسوط فيه وقد أطال في ذلك المطالعة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه
كفاية ولا شك أن التقي السبكي والقاضي عياض اثقتان ثبوتان عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية
ان مذهبه قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي وغيره من هو
أعرف بالمذهب من البرزاي يقرن وقال في الدر المختار وقد صرح في التنف ومعين الأحكام وشرح الطحاوي
وحاوي الزا هدى وغيرهما بان حكمه كالمرتد اه وللعلمة النحر بر الشهير بحسام جلبي من عظماء علماء
دولة السلطان سليم خان بن باري دخان العثماني رسالة لطيفة ألفها في الرد على البرزاي وقال فيها انه تقبل
توبته ولا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافاً للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المسلول وذكر
في الحاوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة له سوى تجديداً للإيمان وقال بعض المتأخرين
لا توبة له أصلاً فيقتل حد الكفر الأصح أنه لا يقتل بعد تجديداً للإيمان ثم قال وبالجملة قد تتبعنا كتب
الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرزاي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في أول
الرسالة اه وقد ذكر بئذ من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح جامع الفصولين ومنه خلصت
ما نقلته عنها قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطته ما في البرزاي به ما ذكر في بعض الفتاوى نقلاً عن كتاب الخراج
للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده
وعند أبي حنيفة خلافاً لمحمد رحمه الله ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المقتي رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة بما حله ان المسئلة خلافه فمقتضى دفعه على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن
سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القوانين والرعاية للمؤمنين بان الأول أن ينظر إلى حال الشخص
التائب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فان فهم منه حجة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل

وعليه المتن وفي روايه محمد حتى تشتهى وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) بقول
في الام الحاضنة المبتونة المنقضة عتتها اذا طلبت أجرة لحضانتها ولا دها الصغار هل تجاب إلى ذلك وأيضاً اذا اجتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم
بسكنها أيضاً أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك كذا هو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن
الحاضنة عن الاظهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عاقله تهاوى يريد بها أن يضمها وهي تأتي ولا تريد الا انضمام الى

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذ من القواعد الفقهية ثم رأيت صريحاً في الفتاوى الخيرية في كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيما لو منع مولانا السلطان قضاة عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك أم لا بل إذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو لم يجرى عليه إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضياً ولم يمنع بل أطلق له قائل لا وليت لك لتقضى بين الناس جاز له سماع (١٠٧) كل دعوى إذا أتى المدعى بشرائط صحتها الشرعية والحاصل أن

القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصصه تخصص وإذا عم تعم والقضاء يختص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للمتداعيين به فإذا قال منعه عن السلطان عن سماعها لا ينافي في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيينة الشرعية بعد الحكم عليه لحكمه فيبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في ذلك وإذا أنما خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالشافعية من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهات الأمر وانكشف له الحال والله

يقول الخفية في قبول توليته ويكتفى بالتعزير والحبس نادياً وإن لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير فلا يعتمد على توليته وإسلامه ويقتل حداً فأمر السلطان جميع قضاة ممالكه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والجمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السعود ٢ ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة ممالكه لا يبقى إلى اليوم لأنهم ماتوا وانقرضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى يتفاد حكمه بمذهب الغير ليكون نائباً عن السلطان بذلك الحكم وما اشتهر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويباع عليه حين توليته لا يكفي ذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضاة ما مورين به بل لا بد لهم من أمر جديد حين توليهم فإذا ولى قاضياً في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنبلية يصح حكمه والافلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كماله وكل أحد وكيلاً يبيع شيئاً بثمن معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكله نفسه ثانياً ولم يقيد بالثمن تكون وكالته مطلقة حتى يأتي بالتقييد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فإذا خصص قضاة زمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب تخصص والافلا والقضاة في زماننا يؤمرون بالحكم بما صح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلاً فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الخفي والحاصل أن هذا المقام من مدارج الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام وبعد ظهور والنقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته الشريعة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والادهام لا يدنسها سب ساب من اللثام فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيامة فإن قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتله منقول عن الإمام وقع نقل خلافه يجب الاعراض عنه والأجسام لما صرحوا به من درء الحارود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام لقوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فلو اسبله فإن الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب نفاهم والانتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا فيما عنه نهي وزجر فهذا ما تحرر مما تقررفا حفظه والسلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما إذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوقه عند من يقرهم فهل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه عمالاً وكيل له فيه (الجواب) نعم والمسئلة في الملتقى (سئل) في الرجل المفقود إذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي بيوع فتاوى الديتاري إذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائباً غير مفقود لا يملك بيعها (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيداً فيما عن عمر والمفقود لتعالى

تعالى أعلم اه منه ٣ قوله لقوله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الحديث قال في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشبهات وهو حديث رواه السيوطي معزياً إلى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أذفعوا الحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فلو اسبله فإن الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقفاً ادرؤا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح اقد بر أجمع فقهاء الامصار على ان الحدود تدبر بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الامه بالقبول اه منه

أتمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبراً أم لا (أجاب) لا يقدر عليها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في مراهقة نصرانية تنازع في ضمها لغيرها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت السكن عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجددة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة لكونهن مترجلات بأجانب ولها (١٠٨) أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضنة بالترجوع بالأجانب كليتات

كما في الجسر وغيره فحق الحضنة للأخ والحالة هذه وفي الترخانية بعد أن رمى للمعبط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبية وأم تزوجت بالأجنبي وخالف فن يلى انكاحها وحضنتها (أجاب) نعم هو الذي يلى الانكاح وأما الحضنة فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجدة والأخت والعممة والعمة ونحوها فلم أخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من مبانة صغيرة سنه أزيد من سنتين أبت أتمها أن تربها وتحضنها إلا بالاجرة وقالت جدتها أم أبيها أمأري ولد ولدى الفقير بلا أجر هل تسقط حضنة الأم وتكون الجدة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيح باغ هل لآبيه ضمّه إليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء أنه يؤدبه

مصالحه وهو أهل لذلك والمفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح آبيه ويريد مباشرتها فهل ليس للابن ذلك (الجواب) نعم الابن وجه شرعي (سئل) في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا يدرى حياته ولا موته ولها ابن عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي الذخيرة ومودار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته في ماله ميتاً في مال غيره إلى أن قال ويوقف نصيب المفقود إلى أن يظهر حاله اه باختصار (سئل) في مفقود مات أقرانه في بلدته فهل يحكم بموته بوجهه الشرعي (الجواب) نعم يحكم بموته بقرانه في بلدته على المذهب تنو برو في التنازلية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا بد من القضاء بموته لانه أمر محتمل ووزع ماله على من يرثه (سئل) في القيم المذنب عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصباً فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب) نعم قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعه وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اه (سئل) في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فإذا نصب القاضي أمه قيمة عنه وكانت أهلاً لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه إلى أن يظهر أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفاً (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللمتوفى ابن آخر بالغ نصبه القاضي قيماً عن عمه الغائب ليضبط للغائب قدر ما يخصه من مخلفات آبيه المتوفى فضبط له ذلك وصدر ذلك لدى حاكم شافعي حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بمنقطعة وإن كان الناصب حنفياً بحادثة ذلك كله غيب الدعوى الشرعية وكتب حجة أفقي مذهبهم بحكمها وأغذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في أسير في دار الحرب لا يدرى حياته ولا موته وله عقار ومال في بلدته فهل إذا نصب القاضي ابنته الأمانة وكيلاً له أخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحاً (الجواب) نعم وهو غائب لم يدر موضعه إذا العلم بالمكان ولو بعد لا يستلزم العلم بما أي بالموت والحياة غالباً فدخل من أسره العدو ولم تعلم حياته ولا موته كفي المحيط نهر وأوصحه في الجرجانية الابضاح (سئل) في مفقود له حصّة معلومة من دار وله قيم خراجها وانهدماها وليس للغائب مال تعميره ويريد بيعها بأذن القاضي بمن المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم ويبيع القاضي ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بداية للقاضي يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار إذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها بالنفقة عيالهما وإن باعها خوفاً الضياع فصارت دراهاهم أو دنائير يعطى النفقة منها بما يعاير بقجامع الفصولين وفيه وله بيعها بالنفقة ولو فعل نفذ ولو باع لقضاءه به جاز والقاضي يبيع عبد المفقود وأرضه إذا كان ينقص بعض الأيام وفي المحيط ولو باعها للقضاء به جاز وكذلك علم حياته لكن لا يرجع منذ سنين قنية مؤيد زاده (سئل) في رجل مات عن أخت لام وعن أخ لام مفقود وعن أخ لاب وخلف تركه فكيف يفعل (الجواب) تقسم تركته بعد إخراج ما يجب إخراجها شرعاً من ستة أسهم للاخت لام السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد ويوقف له إلى أن يتبين حاله والباقي للأخ لاب

(أجاب) نعم له ضمّه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر نقل عن الظهيرية والغلام إذا عقل واجتمع

رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يبيعه أن يضمه إلى نفسه وليس عليه نفقته إلا أن يتبرع ونحوه نقل عن الولو الجبة إذا كان يخشى عليه شيء فلا ب أولى من الأم وفيه نقل عن الأسبجاني أن للاب أن يؤدب ولده البالغ إذا وقع منه شيء وفي التنازلية والامر إذا كان صبيحاً أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يبيعه أن يتنعه وفي كراهية الخانية وكان محمد بن الحسن صبيحاً فكان

* كتاب

أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهره أو خلف ساريه ثمخافة خيانة البعين مع كمال ثقواه اه وفيها قبله نقلا عن العنابية الصبي
 اذ بلغ مبلغ الرجال لم يكن صبيحا فحكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط يعني لا يحل للرجال
 النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتناء شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام
 والنظر لاعتناء شهوة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد روى (١٠٩) في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال كل ذنب
 استغفرت منه غفر لي الا

ذنبا استحييت أن استغفر
 الله تعالى فعدت بذلك
 الذنب فقيل له ما هو قال
 نظرت الى غلام بشهوة قال
 القاضي سمعت الامام يقول
 ان مع كل امرأة شيطانين
 ومع الغلام ثمانية عشر
 شيطانا اه وفي البحر في
 كتاب الحج نقلا عن النوازل
 ان كان الابن أمرا صبيحا
 الوجه للاب أن يمنعه عن
 الخروج حتى يلحى اه
 والحاصل أن طاعة الوالد
 واجبة بالنص وهو حكم
 ظاهر في الشرع الشريف
 والآيات والاحاديث في
 ذلك أكثر من أن تحصر
 والله أعلم (سئل) في غلام
 عاقل الآتية غير مأمون
 على نفسه فن يضمنه اليه
 (أجاب) قال في الظهيرية
 الغلام اذا عقل واجتمع
 رأيه واستغنى عن الاب
 ليس للاب أن يضمنه الى
 نفسه الا اذا لم يكن مأمونا
 على نفسه فكان له أن يضمنه
 الى نفسه اه وقال في
 منهاج الحنفية للعقيلي
 وان لم يكن للصبي أب

* (كتاب اللقيط واللقطة) *

(سئل) في صغير لقيط عمره سنة التقطه رجل حر مسلم ينفق عليه ويربيه ويريد رجل آخر أن يجني أخذه منه
 قهر ا بغير رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) فيما اذا التقط رجل صباة
 ووجدها في يد غيره هل تلك الخصومة بيده أحق (الجواب) الصحيح أن له الخصومة لان يده أحق كافي
 النهر عن السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه اذا أعجب بغيره فتركه فقام به
 غيره حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب اللقطة عند أجد والليث ملكه
 و يرجع بما صرّفه عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشئ الا اذا استأذن الحاكم في الاتفاق
 أو شهد عند فقده انه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لان فقدهم هنا غير ناد وومن أخرج
 متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه اه ولا شك عند الحنفية انه لا يملكه
 ولا يرجع بشئ الا ان يأذن له القاضي أن ينفق و يرجع وقد ذكر البزازی وصاحب الخلاصة وغيره في
 آخر كتاب الهبتماهو كالصريح في ذلك فراجع وتأمل كذا في حاشية خير الدين آخر كتاب من اللقطة

* (كتاب الوقف) *

رتبته على ثلاثة أبواب * (الباب الاول) * في أحكامه المتعلقة به من صحة و بطلان واستبدال وشروط وما
 يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان أحكامه اللطيفية في كتيبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك
 * (الباب الثاني) * في أحكام استحقاق أهله من ربه واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع
 انقاضه وأشجاره وقسمته ونصيبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه وأرباب الشعائر
 وغير ذلك * (الباب الثالث) * في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ
 وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك * (الباب الاول) * (سئل) في امرأة
 وقفت في مرض موتها وقفا على شخص ثم على جهة برمت له وماتت منه عن ورثة لم يحيز والوقف وخلفت
 تركته يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف اذا وقف المريض أرضه
 أو داره في مرض موته صح في كلها ان خرجت من ثلث ماله وان لم تخرج واجازته الورثة فكذلك والا يبطل
 فيما زاد على الثلث اه (سئل) في وقف أهلي فقد كُتب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف
 تصرف نظاره في شيء من أموره وليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه وبذلك
 واحد من الذرية قد مر معلوم من غايته يتناول من نظاره ثم مات شخص من الذرية لاعتناء ولد فهل يصرف نصيبه
 من ريع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية
 مستحقه من غير تمييز كره على أنثى ولا تقدم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم
 تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كافي البزازی في الخامس والخيرية وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم
 من يموت عن غير ولد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده (سئل) في وقف تقدم
 أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته الى جماعة مخصوصين جيلا

وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب اه فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا
 الاقرب فالاقرب من العصابة ولا شك في اشتراط كون العصابة غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والاضباع عنده والله أعلم (سئل) في الصبي اذا
 انقضت مدة حضنته هل لعصمه نصيبته أن يأخذه من أمه أم لا (أجاب) نعم يضمنه العلم قال في المنهاج للحلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر
 الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالاقرب والله أعلم (سئل) في المبانة

المنقضية عنهم اذا طلبت احرقة الحضانة لانهما الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا وجد الاب من غير محارمه من يحضنه مجانا يكون أولى من الام أم لا (أجاب) نعم تجاب الى ذلك ويفرض لها احرقة النسل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حاله تمام من الحالات كالا حنية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغه عاقلة مستقلة برأيها المأم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها وبكر بينا وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث كان لها رأي (١١٠) وعقل ودخلت في السن ليس لأبيها أن يكرها على أن تسكن معه لا سيما مع ضرة

أمها ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية والله أعلم (سئل) في يتيمة تدعى زوج عمتها أن أباه قبل موته زوجها لابنه الصغير وقبل النكاح له لتزويجها العمة من أمها هل على تقد برثوت ذلك بالبيئة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط حضانة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القنية والله أعلم (سئل) في العلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنحي وحده هل لأمه عليه حضانة أم لا وبصر أبوه أحق بضمه اليه تأديبه ليتخلق بأداب الرجال واخلاقيهم (أجاب) نعم اذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطبق على هذا المتون والشروح ولفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنها يزيد على ثلاث سنين ولها زوج ومتروجة بأجنبي لا غير ذلك من العصبان وغيره وزوجها

بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستحق ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الميت هل يجب احرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف أحد منهم الى بيئة في نسبه الى الواقف حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل (الجواب) نعم يجب احرؤه على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابطين ولا يكلف أحد منهم الى بيئة في اتصال نسبه الى الواقف (سئل) في وقف أهلي قديم يتصرف نظاره في ريعه يصرفونه للذكور من ذرية واقفه دون الاناث جيل بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق التلق من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلا معارض ولا منازع والا ت قامت امرأة من الذرية تطالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوته شرعا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم قال في الخانية رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصلح لان القاضي انما يفتي بالحق والالزام والقرار وأما الصلح فلا يصلح بحجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضر وب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود اهـ (سئل) فيما اذا وقف زيد وأخته هند نصف دار لهما شائعة يمكن قسمته ولم يفرزاه وأنشأه على أنسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده ثم وثم ولم يحكم كما بهجة الوقف في حادثة الشيوخ فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه مع وقف مشاع قضى بجوازه لانه محتسبه فيلحق المقتاد أن يحكم بهجة وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح (سئل) في رجل له حصة شائعة معلومة من دار معلومة فوقها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة بمتصلة وحكم الحاكم بحصته وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس فهل صح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الممكن فأجازة أبو يوسف وبه أخذ مشايخنا وأبطاله بمحمد بناء على اختلافهما المتقدم فنقول تفريعا على قول أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصح عند أبي يوسف جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه ملحق من الوقف (سئل) فيما اذا وقفت هند حصة شائعة لها في غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة بمتصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحتل القسمة صح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشجر من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الاعظم ابطال وقف المنقول كفي الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند أئمتنا الثلاثة كما فتى بذلك العلامة الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاويه من الوقف وفي فتاوى الشلبي وقف البناء بدون الارض صح والحكم به صح

يخشى عام من الامور وجهات تعييبها فيضيع حقه فيكون مغريرا بين ويخشى أيضا من مات ياكلامها بالباطل هل لكن قوة قوا هذا ان يمكن كتاب الوقف صحرا في سجل القضاة المحفوظ والاعمل به استحسانا فان لم يكن سجل عمل يتصرف النظار الماضين وفي الفتاوى لخبرية اذا كان الوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع أهله فيه ولا ينفرد في المعهود من حاله سيما سبق من زمان من قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحل فيما سبق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو ان من ثبت برثوته حكم له به منه

للقاضي أن يضعها حيث شاء لم يؤمن على نفسها أو مالها أو بأمر الزوج بالاتفاق عليهما من مهرها حتى تطيق الرجال فيما مر عدلا يقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وأسر رشدها أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبة ولا من له حق حضانة يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الحسنية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد والله أعلم (سئل) في قيمة المال لها تريد عمتها (١١١) حضانتها بما جانا وأمتها تريد أن تفرض أجرة

لحضانتها هل لها ذلك أم لا

(أجاب) حيث أبت الأم

أن تحضنها إلا بالأجرة تدفع

إلى العمة ولا يصح للأم أن

تفرض لها عليها شيئا

لترجع به عليها بعد بلوغها

باجع العلماء والله أعلم

(سئل) في صغيرة لها أم

متروجة بأجنبي وإمالة

أم وأب هل تدفع للأب أم

لخالة الأم (أجاب) تدفع

لخالة الأم لأن النساء أقدر

على الحضانة من الرجال

تدفع لخالة الأم إلى انقضاء

مدة الحضانة والله أعلم

(سئل) في رجل معسر له

ابن رضيع من مباتته

وبنت سنه ست سنين وأمه

تريد حضانتهما بما جانا وأمتها

تأبى ذلك الأب أجزه هل يدفعان

للجدة أم لا (أجاب) المصح

به في الزبلي وغيره أن

الأجنبية إذا تبرعت بارضاعه

والأم تطلب الأجرة ولا ترضعه

إلها فالأجنبية أولى وأما

الحضانة فالصحح أن يقال

للأم ما أن تمسك الولد بغير

أجر وأما أن تدفعه للجدة

أولن لها حق ما في الحضانة

كفي الخائسة والبرازية

والخلاصة والظهيرية

لكن في وقته على نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجازه أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء بدون الأرض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به من مذهبين وهو لا يجوز لكن الطرسوسي ذكر أن في منية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا يتخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا النمط حكم بها القضاة السابقون ولعلهم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت متقرة للاحتكار نزلت منزلة مال وقف البناء مع الأرض من جهة أن الأرض يسد أبواب البناء يتصرفون فيها بما شاؤا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يرجعهم عنها وإنما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده الخصاص هذا ما تحرر لي من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور مانصه فإذا كان وقف الدراهم لم يروا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شيئا فلا يتأتى وقفها على النفس حيث نزل على قوله لكن لو فرضنا أن حكمنا بحكم بصفة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فتقول النفاذ مبني على القول بصفة الحكم الملقق وبين التلقيق أن الوقف على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم وقف الدراهم لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملفقا من قولين كما ترى وقدمت شيئا من شأننا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدوري على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكام في غوامض الأحكام أن الحكم الملقق باطل بإجماع المسلمين ومشى الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رآه في منية المفتي فليظن أنه من أراد أن ينفذ حكمه في نفسه فلا بد أن ينفذ حكمه في غيره كما في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ إبراهيم السؤالاتي بعده هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى الشلبي مانصه أقول وبالجواز أفتى شيخ الإسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه مارأيت بخطه عن الشيخ إبراهيم المذكور (وأقول أيضا) قد توجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالإجماع لأن المراد بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بصفة نسكاح بلاولى بناء على مذهب أبي حنيفة بلاشهود وبناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملفقا من أقوال أصحاب المذهب الواحد فإنها لا تخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه وإنما نسبت إليهم لا إليه لاستنباطهم لها من قواعد أول اختيارهم إياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجع إليه ويؤيده ما مر عن الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسبا مذهبه نافذ عند أبي حنيفة ولو عامدا فصره روايتان حيث قال مانصه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحو أو بالعكس وأما إذا حكم الحنفي بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهم ما من أصحاب الإمام فليس حكما بخلاف رأيه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال مانصه ومتى أخذ المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعا

وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه إليه اتقاء لعرضه وجدة تريد أن تضمه إليها وسننه مائة البواغ ويخشى عليه عندها في الأولى منهما يضمه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانة جدته ولم يبق لها عليه حضانة وإن خشى عليه لا يخدضمه إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون انتزاعها من أمها هل لهم ذلك أم الأم أحق بحضانتهما مادامت عازية إذا طلبت لحضانتهما أجزه هل تجاب إلى ذلك أم لا (أجاب) ليس لأحد انتزاعها من أمها وإبطال حضانتها والأم أحق بهما من كل أحد مادامت عازية وفي السراجية أن الأم تستحق أجرة على الحضانة إذا لم تكن منكروحة ولا معدة لبيه وهو

يا طلاقه يعم أي في مال المحضون أو مال الابن كان لا مال له فإن لم يكن له مال ولا أب وجب عليها حضنته وديانة والله أعلم (سئل) في يئيم رضيع سنة دون سنة وآخر سنة دون خمس سنين وآخر سنة دون سبع سنين فرض القاضى حضنته أمهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغيب الفاحش في مال اليتام فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها لأجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق (١١٢) فقد سئل قاضى القضاة فخر الدين خان عن المبثوثة هل لها أجرة الحضنة بعد فطام

الولد قال لا وموضوعه إذا كان هناك أب والوجه فيه أنها حقت لها والنقص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تتكفل من مال أولادها بالمعروف لأعلى وجه أنه أجرة حضنتها وقيل تستحق على الأب ولا أب هنا والحضنة واجبة عليها لقدرتها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرير هذه المسئلة والناس عنه غافلون وقد كتبت على حاشية تستحق جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضى القضاة أخ ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها الأجرة لحضنتها من باب أولى لكن إذا كانت محتاجة وتولد مال لها أن تكفل منه بالمعروف وهي كثيرة لتوقعنا تحفة وأتمه أعلم (سئل) في رضيع يتيم لا مال له وه أخ لأب معسر وأتمه ذات لبن هل إذا طلبت من القاضى أن يفرض لها أجرة لارضاعه وحضنته عليه يجيبه أم لا وتجبر على ارضاعه وحضنته بعبارة

أن القول الذى أخذ به هو قول أبى حنيفة فإنه روى عن جميع أصحاب أبى حنيفة من الكبار كآبى يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا فى مسئلة قولنا لا الهوى روى عن أبى حنيفة وأقسموا عليه أيما تأغلا فأن كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى فى الفقه جواب ولا مذهب إلا الله كى فما كان وما نسب إلى غيره إلا مجازا وهو كقول القائل قولى قوله وهذه مذهبى اه (سئل) فى مريض مرض الموت وقف فيه عقاره على أولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يجز والوقف المزبور ولم يحكم به حاكم شرعى يرى صحته فهل يكون الوقف المزبور غير جائز (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطلة فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب فى الصك وقف فلان على أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم فى حال حياته وبعد وفاته قال هذا يوجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغى أن يحتاط فى ذلك فليكتب فى حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبى شجاع وهذا الجواب صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له وارث آخر من أول الناصر عشر من وقف للتارخانية ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتى على ولدى وولد ولدى ونسلهم فالوقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة فى كل سنة على عدد رؤسهم فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثته حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموال كل من كان حيا عند موت الواقف اه من الفصل الخامس من وقف الخلاصة فى مسئلة الوقف على الأولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال فى التنوير وغيره ولا تصح لوارث الإجازة ورثته اه قال العلائق لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث إلا أن يجيزها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يفيد آخرا الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم فى مسئلة التنازل الحال أنهم لم يجزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفى التنوير من الوصية من باب العتق فى المرض اعتاقه ومجانيته ووقفه وضمانه وصية فتعتبر من الثالث اه ولا شك أن هذا فى حق الأجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز اه ولصريح كلام شيخ الاسلام أيضا فتحرر وأن الوقف على الأولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة وإذا لم يجزوه لا تجوز الوصية فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق (أقول) فى البحر عن الظاهر يقر رجل وقف داره فى مرضه على ثلاث بناته وليس له وارث غيرهن قال الثالث من الدار وقف والثلاث مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يجزن أما إذا جزن صار الكل وقفا عليهن اه فعلم أن الثالث صار وقفا فى مسئلة التنازل لم يجز الأولاد لأن نفاذ الوصية من الثالث لا يتوقف على الإجازة فتنفذ من الثالث وإن كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر من نزع وأما الثالث فلا تجوز فيهما الوصية وإن كانت للوارث ولا منازع لأن

(جب) لا يجيبه القاضى الذى سئل لو كان الرضيع أب معسر تجبر أمه على ارضاعه كما صرح به فى البحر نقلا عن الخانية فكيف الشرع الآخر لحضنته بهذا الحكم أو لغيره وأتمه أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم إذا كان لها حق الحضنة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم ذلك وأتمه أعلم (سئل) فى صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأتمه متروجة باجنى طلب ابن عمه المراهق ضمه إليه هل يجاب إلى ذلك أم لا (أجاب) لا انتهى المراهق الذى ذكره البالغ دفع إليه قال فى المنهاج للعقلى وإن لم يكن لأبى وأبى وانقضت الحضنة فى سواه من العصبية

أولى الأقرب فالأقرب غير أن الاني لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاخر حاشية وغيرهما وانما قيد ما بدعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من بار الولاية كفاي شرح المجمع لان من ملك وليس هو من أهل الولايات كما صرح به في الاشياء والنظر والله أعلم (مثل) في محضونة لها أم وأم أب وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضانة ولو طلبتها أم الأب بجائنا أم لا (أجاب) أم الأم أحق في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولويتها به وان طلبتها أم الأب بجائنا فالمفهوم من كلام الخاتمة (١١٣) والخلاصة والفقهية والبرازية وكثير

الشرع لم يجعل للموصى حقاً فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا اجازة الوارث هذا ما ظهر لي في توجيه كلام
الظاهرية وبه يعلم أن اطلاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر وأما كون الوقف المذکور لم يحكم به
حكم فسيأتي الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى (سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بعليها
المستقرة في عصمته ثم من بعده على جهة بر وماتت عن ورثة لم يحيز والوقف ولم تخلف غير الدار المذكورة
فهل ينفذ الوقف من الثلث ويبطل فيما زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين ان يجزه
المرضى بان يقول وقفت على كذا أو يوصي به والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من
الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة بين الوارث وغيره حيث وقفت على
زوجها ثم من بعده على جهة بر حيث لم تترك غير الدار المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها ويبطل فيما زاد
على الثلث حيث لم تجزه الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكاً للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث
يقسم بين الورثة جميعاً على فرائض الله تعالى ما عاش بعليها المذکور فاذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها
لجهة البر المذكورة ثم وثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة في الخيرية من الوقف والخصاف
والخانية والبحر وغيرها (سئل) في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلث ثم من بعدهن على
أولادهن ثم على جهة بر لا تنقطع ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجته وأولادهن عصبه لم يحيزوا
الوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم (الجواب) يجوز الوقف وما
خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلث والثلثان وللزوجة الثمن والباقي
لأولادهم العصبه المذكورة تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فاذا ماتت صرفت غلته لأولادهن
على ما شرطه الرجل (أقول) وههنا فائدة ذكرها في البحر بقوله ثم اعلم انه لو وقفها في مرض موته ولا
وارثه الا زوجته ولم تجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الا سداس تكون وقفنا المافي البرازية من
كتاب الوصايا مات ولم يدع الامرأة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل ان أجازت فكل المال له والا فالسدس لها
والخمس الا سداس له لان الموصي له يأخذ الثلث أولاً ياتي أربعة تأخذ المرأة الربع والثلاثة الباقية للموصي
له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية له ولا يخفى أن هذا حيث لم يخلف
غير الدار الموقوفة (سئل) فيما اذا استندت هند من زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم ورهنت عنده على ذلك
جميع دارها المعلومة رهنها شرعياً مسلماً ثم وقفت الدار وهي معسرة ثم باعتها من زيد ولو فاء المبلغ المذکور فهل
الوقف باطل والبيع صحيح (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسر علائق من الوقف وأما وقف المهر
فان اقتسكه أو مات عن وفاء عاد الى جهة الوقف وان مات عن غير وفاء يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير
وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسراً وفي الاسعاف لو وقف المهر بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع
ماله ان كان موسراً فان كان معسراً أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا في الذخيرة والمحيط بحر
من أوائل كتاب الوقف (سئل) في رجل عليه دينان رهن بأحد هما دار اليس له غيرهما ثم وقفها قصداً
للمعاملة وقيمتها تزيد على قدر الدينين فهل ليس للقاضي تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين (الجواب) نعم

(١٥ - (فتاوى حامديه) - اول) الفساد اذا كانت حديثه السن فكيف وقد انضم الى ذلك اختياره والله أعلم (سئل) في صغيرين
لهم ابنة ام ام عاجزة عن حضانتهم و ام اب فادرة على اهل يدفعان لام الاب القادرة لا لام الام العاجزة ولا لخالتهما وان كن قادرات (اجاب)
من شروط الحضانة القادرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغت عاقلة ائمة قادرة و ام الاب مقدمة على الخالات والله أعلم * (باب
النفقة) * (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة ولا منفق شرعى ففرض لها القاضى على الغائب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم
قدر اسمى و وزن لها القاضى فى الاستدانة لذلك لترجع بيده على الزوج وقد استردت ذلك و أنفقته بنية الرجوع المذكور وعلى الزوج المزبور

فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها في الاستدانة والانفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بهما عليه لما مضى من المدة المذكورة سواء استدنت أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة الأقارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة (١١٤) حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت

سئل في رجل صحيح مدين ديناً مستغراً فاذا وقف وقفاً على جهة تبرلاً تنقطع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً ثم مات فهل ينقض وقفه لأرباب الديون أولاً أجاب حيث صار الوقف متجسلاً شرعاً لا ينقض لذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط لصحته براءة الذمة من الدين المستغرق بالاجماع هذا اذا لم يكن محجوراً عليه بسفه أو بدن على رأى من براه ولا يثبت الحجر الا بالقضاء كما صرحوا به قال في الاسعاف وان لم يكن محجوراً عليه بمعنى المدين يصح وقفه وان قصد به ضرر غرمائه اهـ وصرح به غيره فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحبط ينبغي له لتعلق حق الغرماء حينئذ بالعين وهناب الذمة صحواً وبني علماً والاحكام على ذلك وأما اذا كان محجوراً عليه فاطلاق الحصاص انه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به الحاكم اهـ (أقول) قال العلائي في الدر المختار وبطل وقفه اهن معسرو مريض مدين محجوط بخلاف صحيح لو قبل الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود سئل عن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بقدر ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدلوا بالعلائي بما في المعروضات وأقره وقد تبعه تلميذه العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي فني فتاويه سئل في رجل عليه دين لزيد له دار ملك فقط لا يفي عنها بقدر دينه وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين أجاب ليس للقاضي أن ينفذ هذا الوقف ويجبر الرجل المزبور على بيعه وفاء الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما أفاده المرحوم المفتي الاعظم أبو السعود أفندي غمزه الله بغفرانه اهـ (سئل) فيما اذا أوصى رجل في مرض موته بمبلغ معلوم من الدواهم ليعمر به سبيل ما في مكان مهيب البناء في طريق لبشر من المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركته يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح (الجواب) نعم وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيأ مكاناً للبناء قبل ان يبينها مختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى ان تبني واذا بنيت ردت اليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ونقل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما اذا أنشأ رجل وقفاً على مسجد سبع مئة فان تعذر الصرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعد مكاناً لتعميره فهل يكون الوقف المزبور باطلاً وتنقسم الاماكن الموقوفة بين ورة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا الجواب الحمد لله كفى كتب الفتاوى رجل هيا موضعاً لبناء مدرسة وقب أن يبني وقف على هذه المدرسة فقري بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بحقه أفق القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معلل بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه بحقه ورجحان بعض من المسجد بل هو الاصل فيها قد كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع المهيأ لبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يهيئ موضعاً لبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أحرى بما علة به الامام القاضي صدر الدين من البطالان والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن النعمادي عفى عنه (سئل) فيما اذا وقفت هند دارها بمنجزاً على أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم وثم على جهة بر ولم يحكم بموجب الوقف حاكم شرعي حكماً شرعياً على وجهه

بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البحر والذي يتعين المصير اليه على كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها البينة فيما قدرناه انها تدعى أمراً عارضاً وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم (سئل) في مبنوة خرجت من البيت الذي وجب عليه الاعتداد فيه وعصت في ذلك أمر زوجها حتى صارت ناشزة هل يجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالانشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها داراً مفردة ليس فيها أحد من أهله وتسكن بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويمنعون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على

الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله وعليه أيضاً أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها في و يمنعون الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات بيوت لأن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به كله علماً وأما الله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر بملذته الغائب عن مجلس الحكم زوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تبسرها بلامسقة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضي وجوازه منه شرطان احدهما طيب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما عمل

يقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في البلد متيسر الحضور للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل رملى تزوج غزبه ولم توجد النقلة بعده وهو يتعهدا بارسال النفقة من الرملة الى غزوة فرضت عليه دراهم لى قاضي غزوة وهو في الرملة من غير مراجعته واحضاره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد (١١٥) يجوز له وجبة الغائب على قول زفر لحاجة

الناس رفقا لهم وقد صرح في البحر نافلا عن الصيرفية ان شرط صحة ايجاب النفقة في غيبة الزوج ان تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره ومراجعته اه فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا فظاهر الرواية وعملنا بقول زفر وهي الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره ومراجعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بتيمة مشتهة من أمها ودخل بها قبل ان يوفيه المجل والا ن تركها عند أمها وامتنع من الاتفاق عليها هل لها مطالبته بالنفقة والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معترفا به أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها واسكانها حيث سكن وايفاء ما بذمته من مجمل صداقتها واذا امتنع من ذلك يجبس لينفق عليها ويجبس ليوافقها ما اعترف به من مجمل صداقتها والله أعلم (سئل)

في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين ثم اقترا أولادها فباعوا الدار بعدما أطلق لهم قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكا بطلان الوفاء أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكا بطلان الوفاء حيث لم يحكم بلزومه كما شرع بوجهه الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره وأفتى بذلك الثمر تاشي والمولى أبو السعود والخير الرملي زعلا عن المعترين وفي الاسماعيلية فيما اذا وقع ز يد غرا ساعلى نفسه ثم وثم على جهة رمت صلة وحكم به كما حكم بنيلي في غير وجه خصم ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوفاء مسجلا بحكم ما به فلما حكم أن يحكم بصحة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الدعوى الشرعية مانعا من ذلك اه وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن أخندي العمادى مفتى دمشق (أقول) وبصحة بيع غير المسجل أفتى بن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال في بحره ان هذا على قول الامام المرحوم أى من أن الوفاء انما يتيم بالقضاء وعلى قوله ما الراجح المقتضى به فان كان حنانيا مقلدا فحكمه باطل لانه لا يصح الا بالاصح المقتضى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تنفيعا على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية بتم صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي مجتهدا وسهوه منه اه كلام البحر وأقره في النهر والدر المختار ويؤيده أن العلامة قارئ الهداية لا يصح وقفه بالاحكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفا البحر فرأى ما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بالاحكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفا على النفس فلا بد له من حكم كما يراه (سئل) في قاعة قديمة عامرة محكمة البناء في محلة أمينة مرغوب في السكنى فيها وتو جرحا بالمثل وأرضها مفر وشة ببلاط قديم من عهد واقفها والآن يريد بعض مستحقى الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعى وفي ذلك تغيير صيغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قاعها بخلاف غير المثمرة اه بحر من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلو سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناتر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخير الرملي والخانوتي وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوغ شرعى (سئل) في اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت يسهها وشالوها وعدم الانتفاع بها الا حطبا وفي بيعها وقاعها الحظ والمصلحة لجهة الوقف ثبوتها شرعا بعد دعوى شرعية فهل يجوز قلعها وبيعها (الجواب) نعم وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يبيع بعضها ويبقى بعضها فقال ما يبيع منها فسيبيله سبيل غاتها وما تبقى فتروك على حالها اه وفي البرازية وقال الفضلى وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضا اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غاتها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف وفي التتارخانية توف وقف على أرباب مسمين في يد متول باع ورق اشجار التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلأراد المشتري قلع قوائم الشجر يمنع لانها ليست ببيعية ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع القوائم كان

في رجل غاب وترك زوجته بلا نفقة هل اذا رفعت أمرها الى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا بأمرها بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقا بها حيث كان عالما بالنكاح أو برهنت عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى البحر وهو المختار وفي كثير من الكتب وبه يفتى صرح به في النهر وعمل القضاة عليه اليوم للحاجة فيقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث لم يكن حضوره متيسرا والله أعلم (سئل) في المرأة اذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تعجيله لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا (أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وان كانت سلمت نفسها وبه

صرحت المتون فاطمة ولا شجرة على السكنى مع ضربها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها المأهبة من الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان ولا بغيبه الزوج (أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان والغيبه والله أعلم (سئل) في امرأة يريد زوجها أن يغيب عنها وتخشى من عدم (١١٦) النفقة وتريد أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ الكفيل إلى

شهر وهو قول أبي يوسف استحساناً منه ومصلحة الفتوى كافي للولوية والظهيرية وفيهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفرة من زوجها فطلبت منه كفيلاً بالنفقة فكفله والده فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً فافترس الزوج فرغعت أمرها إلى القاضي ففرض لها ما يكفيها وابنتها مقداراً معلوماً لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فإها أن تطالب أم ما شئت بنفقة أم لا فلا تطالب بها إلا زوجها (أجاب) نقل في البحر من الأخيرة جواز أخذ الكفيل في مسألة من يد السفر سواء كانت النفقة مفترضة أو لا فراجع إن شئت ولا شأنه بمسنى على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كصرح به في الولوية فلهذا لها مطالبة أم ما شئت بنفقة أم لا هي كمن هو ظاهر والله أعلم (سئل) في النفقة المستدانة

خيانة منه اهـ من الفصل السابع وفيها قبيل الفصل الرابع والعشرين من الأشجار الموقوفة إذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لأنها هي الغلة بعينها والمثمرة لا يجوز بيعها إلا بعد القلع كبناء الوقف اهـ (سئل) في شجرة وقف غير مثمرة يريد المتولي بيعها بنثر المثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المذكورة بقائمة بينة أخرى أن الغراس حين البيع كان مثراً قد ترجح البيعة بكونها لمن يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بينه وبين الآخر فيه مثلاً لو باع الوصي دار الصغير من رجل قائلاً أنها متوجهة إلى الخراب وتصرف المشتري فيها زماناً وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالغاً ادعى على المشتري بأن يبيع الوصي إياها باطل لأن الدار كانت معمورة حين بيعها الوصي منه كان القول للصغير أعني قوله إن الدار كانت معمورة حين البيع لأنه ينكر العقد وتقبل بينة المشتري على أنها أي الدار كانت خربة وقت البيع لأنه ثبت صحة البيع وبينه الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لأن تصرف الوصي حال كون الدار معمورة باطل لا يجبره فتقبل بينة المشتري ولا تقبل بينة الصغير كذا في فتاوى البرازية والفتاوى الصغرى وغيرهما اهـ وكذا لو باع المتولي أشجار الوقف وقلعت وأدعى أهل الوقف أنها كانت مثمرة وقال يابسة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه من الضمان وكذا يمينه عند تعارض البيعتين كذا في هامش القول لمن في البيوع وفي الخبرية المصرح به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي وفيها نقلاً عن الكافي من كتاب الشهادات إذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد اهـ في المسألة بعد ثبوت الشلو وعدم الانتفاع والحكم بصحة البيع كيف تسمع بينة المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الأشباه من الدعاوى أي بينة سبقت وقضى به لم تقبل الأخرى (سئل) في دار موقوفة على الذرية سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غيّر زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غيّر إلى ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى ابن الشبي برفع أمر الشخص المذكور لولي الأمر في أمره بهدم بنائه وإعادة الوقف على ما كان عليه ويؤدبه على ذلك التأديب الزاجرة اللاتوبة وينتاب ولي الأمر أي الله به الدين وقع النكاح والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل اهـ وفيها جواباً عن سؤال آخر لشيخ الإسلام نور الدين الطرابلسي جيب ما غيّر يلزمه إعادة إلى ما كان عليه وهدم البئر وقلع الأشجار وتغيير النول واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه عبارة ما تلف بسبب البئر والسقي وأجرة ما تنفع به اهـ وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه ينظر القاضي في ذلك أن كان ما غيّر إليه أنفع لجهة الوقف وأكثر ريعاً أخذ منه الأجر وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة ولا يحسب له من الأجرة وإن لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ريعاً أنزم به هدم ما صنع وإعادة الوقف إلى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله اهـ والمسألة مذكورة في الخبرية من كتاب الأجازات وفي فتاوى الكازر وفي نقلاً عن الحانوتي في جواب سؤال ما نصه ويطالب بهدم ما غيّر به صفة عين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة إلى آخر ما حرره (سئل) في ناظر وقف باع حماماً وقلعاً لا يحتاجه إلى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشوكة فاشتراه منه وقلع الحمام

بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل لئذان مطالبة الزوج أو مطلقاً بتوريثها ليؤدوا من تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير وبني لما صرح به صاحب البحر في مسألة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام أنه وفي دين له في ماله وإن اتبع التركة فآخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصة سهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليه ويربها إلى أن تنحل بزوجه أو له ثلاثون قرشاً من مهرها وكنل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطالب العشرة بالقبول هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب)

بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل لئذان مطالبة الزوج أو مطلقاً بتوريثها ليؤدوا من تركتها أو هو مخير (أجاب) هو مخير وبني لما صرح به صاحب البحر في مسألة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام أنه وفي دين له في ماله وإن اتبع التركة فآخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصة سهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليه ويربها إلى أن تنحل بزوجه أو له ثلاثون قرشاً من مهرها وكنل الزوج ذلك فدفع منها عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطالب العشرة بالقبول هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب)

نعم له ذلك فطالب أبيهما ما شاء ويحسب من المهر والله أعلم (سئل) في شبهة لا مال لها لها ثم ونال وأبناءهم موثرون فعلى من يجب نفقةها (أجاب) يجب على أمها لا على خالتها ولا على أبنائها أم الخال فلما صرحوا به من تأخير أبي الأم عن الأم فكيف بابنه الذي يدلي به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم فخرج غير العصبة كالخال وتوهم مشاركتها للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر أبو الصغيرة أمها التي هي منكوحة الغير بالانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه (١١٧) ففعلت ثم مات هل ترجع في تركته أم لا

(أجاب) نعم ترجع في تركته

كما أوضحت ذلك في حاشيتي

على البحر الرائق والله أعلم

(سئل) في رجل صالح

مطلقة عن نفقة عدتها

بالحيض بسبعة قروش فهل

يصح ذلك أم لا وإذا تم

بعدم الصحة هل يلزمهارد

الزائد على نفقة مثلها تلك

المدة أم لا (أجاب) لا يصح

هذا الصلح كما جزم به في البحر

نقل عن الذخيرة وجزم به في

التأخرية نقلا عن الفتاوى

الكبرى وجزم به في الولوالجية

وكثير من الكتب وعن

بعض مشايخ بلخ جواز كما

نص عليه في الخلاصة وعلى

ما هو الراجح إذا دفع بناء على

انه لازم له رجوع فيما زاد

على نفقة مثلها كما أنها لو

طالت عدتها ولو لم يكفها

المصالح عليه تطالب بكفايتها

كما هو ظاهر والله أعلم

(سئل) في رجل قبض بعض

مهر بنته الصغيرة وأنفق

عليها وعلى نفسه معسرا

ومات هل ما بقي موروث

على فرائض الله تعالى ولا

يرجع عليه بشئ مما أنفق

أم لا (أجاب) نعم ما بقي

وبنى مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور أولا وبعد ذلك فما يلزم عليهما (الجواب) أما الناظر فلزومه العزل وأما ذو القدرة فيلزمه قلع ما بناه وضمن قيمة ما قلعه ودفعه إلى متولى الوقف مع ساحة الجسام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف (سئل) في أنقاض الوقف المشتملة على أبحار وأخشاب مكسرة ما قلعة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لمخلها وعدم الانتفاع بها للوقف وباعها المتولى بسبب ذلك من رجل بشئ هو ضعف عن المثل الثابت ذلك مع الخطأ المصلحة للوقف بالبينة الشرعية فهل يكون البيع جائزا أم لا (الجواب) مسألة بيع أنقاض الوقف صرح بها في كثير من المعبران من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما ندم من بناء الوقف وآلته صرفه لخاله كفي عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فيها لانه لا بد من العمارة ليلقى على التأيد فيحصل مقصود الوقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والامسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع وصرف ثمنه إلى المرمة صرفا للبدل إلى مصرف المبدل ولا يجوز أن يقسمه يعني النقض بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اهـ وقد حصل بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف اندم ولم يكن له شيء يعمر به ولا أمكن اجارته وتعميره هل تباع أنقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك مع بيعه بامر الخاكم وبشترى بثمنه وقف مكانه فان لم يمكن رده إلى ورثة الواقف ان وجدوا ولا يصرف إلى الفقراء (سئل) في خرابه تجارية في وقف أهلى تعمل الانتفاع به او ضعف عن الغلة وليس في الوقف غيرها حتى يعمر بها وأدت الضرورة إلى الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما في من الخط والمصلحة للوقف ولو بالدرهم ليشترى به اذارا أخرى أكثر نفعا وأدر ريعا وأحسن صفة فهل القاضى ان يفعل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجاب الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف عليه لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله أرضا أو دارا أو ما يرجع يعود نفعه على جهة الوقف فلا استبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد وجه ما الله تعالى وان كان للوقف ريع ولكن يربع شخص في استبداله ان أعطى بدله أكثر ريعا منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضى أبي يوسف والعمل عليه والافلاجوز اهـ قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة ما نصه ورأيت بعض الموالى يميل إلى هذا ويعنده وأنت خبير بان المستبدال اذا كان قاضى الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدنانير والله الموفق اهـ وقد أفتى بجواز الاستبدال بالنقود اذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخير الرملى وتليذه الفهامة السيد عبد الرحيم اللطفي والمحقق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم من العلماء الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في الدرا المختار وفيها أى في الاشياء لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع قلت لكن في معروضات الفتى أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بمنع استبداله وأمر بان

بذمته موثرون على فرائض الله تعالى ولا شئ على الاب مما قبضه وأنفق حال كونه معسرا اذله ذلك حال اعساره نص عليه كثير من علمائنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل تجب لها النفقة عليهما أثلاثا أم تجب على الاب (أجاب) تجب على الاب وحده على الظاهر والله أعلم (سئل) في يتيم لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل تجب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم وحدها أم عليهما أم لا ولا (أجاب) تجب نفقته على أمه لا على ابن عمه لانه ليس بمحرم وان كان وارثا وشرط النفقة على القرىب أن يكون محروما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فخرجت بلا مسوغ شرعى من البيت الذي كان أعده لسكناها هل بقاء النكاح فسكنت في دار أخرى تعنتا منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عدتها

أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة تنسقط نفقتها ولو مضى بها العدم موجه هو الاحتباس في البحر نقلا عن الذخيرة المعتبرة إذا خرجت من بيت العدة تنسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس الميمنية ولم يختلف أحد من أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغير وجه شرعي والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أبي أن يسلم فطلقها (١١٨) ولها منه فطيم هل يلزم الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدها ونفقة الطفل وهل لها حضنته

(أجاب) نعم يلزم الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق بحضنته مادامت أئمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور واثني كلهم قاصرون وعسن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوان الثلاث البالغات يدعين الفقر ولهم حصة شقيقة موصرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة الموصرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عتهم الموصرة والقول قول الاخوات انهن معسرات بايمانهن وعلى مدعي اليسار عليهم ان يبينوا وقد صرح علماء أرباب المعسر كالميت والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والبول الجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة لا تجب الا على انوسرين فلا تجب على افقراء لا قابل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق انسلة والصلة تجب على الاغنياء دون الفقراء والله

يصير بامر السلطان بعمال ترجع صدور الشريعة اه فليحفظ اه (سئل) في دور متعددة معلومات من قبل واقفها المتعددين المختلفين بيعت دار منها بيعا حكما بعد ثبوت مسوغات البيع لدى ما كم يرى ذلك وحكم بخصته بشئ معلوم وقبضه نظار الوقف ليشتري به عقارا بدله والا احتاجت بقية الدور وللتعمير الضروري ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور ومدة مستقبله بأجرة محجلة تصرف في التعمير ويريد النظار الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لاجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من غن الدار المذكورة (الجواب) نعم لان ثمنها صار وقفا بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في فتاوى اللطفي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدراهم معلومة استبدال الصحاحا شرعا وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشتري بها ما يكون وقفا مكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض ذلك ويستوفي من غلة الوقف بعد العمارة ليشترى بها ما يكون وقفا كالاول ولا تكون ملكا للموقوف عليهم ولا ارضا ومسئلة الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج الى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف لاناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم كالا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اه فمقتضاء جواز صرف البدل في عمارة الوقف فقامل والاستبدال والبيع واحد من حيث المال والله أعلم (أقول) وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بانه يعمر من مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا يصرف ربيع وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله من حوادث الوقف ولو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس ككلو شهدوا مثلا بان الدار سائقة للاستبدال لانعدامها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كر ثم شهدت أخرى لدى ما كم بانها عامرة ان الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالتضاء بشهادة شهد الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة ما لو جاء حيا بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم بخيرية من الوقف ومثله في فتاوى السليبي والشيخ اسمعيل (سئل) في ناظرين على وقف أهلي استبدلتا بساتين معلومة تجارية في الوقف المرقوم من رجل استبدال شرعا مستوفيا لشروط الشرعية مع ثبوت الحظ والمصلحة في ذلك للوقف محكوما بخصه ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعية فهل يصح ذلك وان كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه (الجواب) نعم قال في البحر في أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان في بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز كفي الخلاصة والبرازية وإياك ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقتصر على الصحة الامام نعم الدين قاضيان في فتاواه المشهورة كفي الاشباه من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في المحدود يصح وان لم يكن في ولايته والمسئلة منصوص عليها في ديب القاضي للمخالف (سئل) فيما اذا كان لنصراني دار معلومة فوقفها في صحته منجزا على قساقس

أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فارادت الذهاب الى دار والدها فخاف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود النصراني اذ داره الا بعد ختام السنة فذهبت الى دار والدها بغير اذن زوجها ثم ان زوجها اذن لو اندها ان تبقى عنده الى ختام السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة مدة اقامته عند والدها أم لا (أجاب) نعم يلزم زوجها نفقة ارضاء باقامته عند والدها فقد صرح في فسخ القدر أن النشور المنسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجهما أو امتناعها عن أن تعجى الى منزله وهما موافقة الزوج على اقامتها عند والدها خشية الحس موحودة زوجها نسقوط نفقتها والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما

مشرح به في الخلاصة وتوهم بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله أعلم (سئل) في صغير من لهما أم فقيرة عاجزة وعم مليء وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عهدهما نفقتهما أم لا (أجاب) نعم يلزم عهدهما نفقتهما لا يجبر الا بعد اذا غاب الاقرب وبأنونه الأم وفقرها وغنى الم وجبت عليه نفقتهما الحياء لهما والله أعلم (سئل) في صغير له أم وعم معسران فعلى من تجب نفقتهما (أجاب) تجب على الأم لاعلى الم لانها أصل والنفقة على الأصل ولو كان معسرا وغير الأصل اذا كان معسرا فحكمه حكم الميت والله (١١٩) أعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة

ولها ثيमान لهما عم غني أمرها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانت هل الاستدانة تكون على من تجب عليه النفقة فتكون على الم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه أم لا (أجاب) نعم تكون على الم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانت عليه والله أعلم (سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يتيم قاصر ووجه ما يتحصل من أملاكه لنفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه اليتيم القاصر والغائب عليه دين وبعد مدة وجه ما يتحصل من الاملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لعياله لنفقتهم ووجه معيشتهم أم لا لأصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (أجاب) المقرر عندنا والمستطور في كتب علمائنا ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن ينفق على زوجته وأطفاله من غلته

النصارى الموجودين يومئذ من بعدهم على التقاسق وان تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صل فهل يجوز الوقف ويكون لفقراء النصارى (الجواب) يجوز الوقف المذكور قال الامام الخفاف في وقف أهل الذمة قلت فاستقول ان قال جعلت دارى هذه صدقة موقوفة تجرى غلتها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل أنه انما يصرف في هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقف على فقراء النصارى انى أجبر ذلك وكذلك لو عم ولم يخص فقال تجرى غلة صدقتى هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فاستقول لو جعل الذى أراضاه صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عام في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة من ذلك شئ قلت وكذلك ان قال تجرى غلة هذه الضيعة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذى على الكنيسة أو البيعة فهل يجوز أجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز اه (سئل) في ذى مريض مرض الموت وقف داره على بنبيه الذميتين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عنهما وعن زوجة وأخوين شقيقين لم يميز واذا كان الوقف غير جائز (الجواب) نعم قلت وكل وقف وقفه الذى جعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكنايس وبيوت النيران والاسراج فيها وممرتها ليس ذلك باطلا قال بلى اه خصاف من باب وقف الذى ومثله في الاسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان أجنبيا والوارث لا يجوز الا باجازة الورثة ولم يميز واذا كان في مسئلتنا (سئل) في ذى وقف وقفه على نفسه وعلى ذريته فاذا انقرضوا فعلى الحرمين الشريفين وشرط أن لا يوجرا لا عقدا بعقد ولا لتجاهى ولا يعجل بماله الا لضرورة ثم ان الواقف آخرون آخر وتعمل لست سنين كل سنتين عقد وحكم به حنبلى ثم فرغ عن الوقف فهل بالفراغ لا ولاده يفسخ الايجار ويضيع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفى ماله (أجاب) وقف الذى على نفسه صحيح وأما على أهل الحرمين الشريفين فدلوا كلامهم أنه لا يجوز لان وقف أهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجدا للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لان ذلك قربة عندهم الا ان يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشريفين ويلغى قوله على أهل الحرمين ويكون آخوه للفقراء بناء على مذهب أبى يوسف أنه يكون مؤبدا وان لم يذكر التابيد وأما الاجارة المذكورة فان حكم فيها كما يراه بعد تقدم دعوى ارتفع الخلاف وهذا الجواب لم أنقله من تحت يدي على ورقة السائل لعدم خزي به والله تعالى أعلم فتاوى الكازرونى من الوقف عن الخافوق ولوقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة وممرمة وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة لاسراج أو الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة منها شئ اه اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة فتأمل فلعاله يفيد ما قاله الخافوق من قوله الا أن

وليس له أن يقضى دينه وان كان الذى بيده مقرابه لانه انما يؤمر في حق الغائب بما يكون نظره وحفظ المالكه وفي الانفاق على زوجته وأطفاله من ماله حفظ مملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فنفقته في ماله فينفق عليه من غلة نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا قرض القاضي اليتيم قدرا من النفقة وأمر رجلا أن ينفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتج الى الاثبات لانه يدعى ديناً ومدعى الدين يستقر الى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل جسع بين امرأته في دار

واحدة وأسكن كالذي بيته غلق على حدة هل لواحدة أن تطلب الزوج ببيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطلبه بذلك كما صرح به صدر الإسلام في ملتقطه مع الإلزام بالنافرة في الضرائر أو تزويجه وهو مشاهد وفي منعه أعني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء في قواعدها يأباه والله أعلم (سئل) في ضرة أسكنها الزوج في بيته غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطلبه ببيت الكنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) (١٢٠) نعم لها ذلك كما حرره في البحر أخذ من شرح المختار والله أعلم (سئل أيضا) في رجل ساكن

بزوجته في بيت وقف يخصه له غلق على حدة ومطبخ وممر تنق مشترك هل لزوجته طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا يضرب ذلك كون المرتفق مشتركاً بين غير الأجانب كما صرح به في البحر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شراءها أو وهبها لنا الجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعاً على الصحيح بيت له مرافق وغلق على حدة زينة من بيت خلاء ومطبخ وشتر أن لا يكون في الدار أحد من أجناس أبوينها كما صرح به في الحاشية وتكون بين حيران صالحين ويشترط أن يكون مأموناً عليها فيه ويمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به قاضية والله أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب مندا نفقة فهل يلزمها تزويجها أم تفرقها حتى لها شيء من الدراهم وإذا قلتم تزويجها فهو من رخصته (أجاب) السنة هي الضمة والكسوة

يقال الخ وفي الخصاص من الباب المزبور أفصح من هذا وأصرح فراجع (سئل) في امرأة ذميمة لها حصصة معلومة في دار وقفت الحصصة المزبورة في صحتها منجزاً على فقراء أهل الذمة وفقراء بيعة كذا وحكمها كم حنفى بصحة الوقف ولزومه حكماً شرعياً فهل يكون الوقف المزبور صحيحاً (الجواب) نعم صح وقف الذي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم كولو وقف على أولاده أو على فقراء أهل الذمة فان عم جاز الصنف إلى كل فقير مسلم أو كافروا نخص فقراء أهل الذمة باعتباره بشرطه كإخص عليه الخصاص بحرم الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قصد الصدقة اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة (سئل) فيما إذا أنشأ ذى وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته الخ وهل وانحصر ريعه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في بيع الوقف مستحقاً له ولا يحرمه وشرط الواقف النظر للارشد صحيح يتولاه أرشدهم من الذرية دون غيره (الجواب) نعم كسبه الفقير محمد النعماني المفتي بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف ثم إن سئلت عن هذا الوقف بما إذا شرط النظر للارشد فالارشد من ذريته الموقوف عليهم وهالك وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة مسلمة هي أرشد الموجودين من ذرية الواقف فهل إذا ثبتت أرشديتها بالوجه الشرعي قول النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور (سئل) فيما إذا وقف زيد حصته وهي النصف من جواميس على أولاده وذريته ولم يحكم بالوقف كما يراه ثم باع الحصصة من آخر فهل يصح البيع دون الوقف (الجواب) نعم يصح البيع والوقف غير صحيح (سئل) فيما إذا كان لزيد غراس قائم في أرض الوقف فأقر أنه وقفه على ابني أخيه ولم يسله إلى المتولى ولا لهما ولا جعل آخره لجهة بل لا تنقطع ولا حكم به كما شرع أصلاً فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح (الجواب) نعم لأن الغراس من المنقول كما في البحر (سئل) في رجل وقف جمر ساقى بالماء يتعارفوا وقفه ولا تعاملوا به فإذا صدر من واحد أو اثنين هل يعد ذلك تعاملاً وألا إذا لم يعدرته أم لا هل الوقف المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم (الجواب) إذا كان في بلد تعورف ذلك يجوز ولا فلا قال في المناوئ العنانية من الفصل الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة عن وقف بقرة على الرباط ليشرب من لبنها أبناء السبيل لا يجوز لأنه غير متعارف حتى لو كان في موضع يتعارف ذلك يجوز استحساناً اه وفي الخلاصة وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من لبنها وأمنها لبناء السبيل قال إن كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً اه زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقاً لأنه جرى التعارف في ديار المسلمين بذلك اه فاعتبر ببعض المشايخ التعامل مطلقاً في ديار المسلمين والذي عليه غالب المشايخ أن التعامل يعتبر في كل بلدة فإذا كان في بلدة يتعامل به يجوز في تلك البلدة وإن كان في بلد لا يتعامل به لا يجوز في تلك البلدة كذا كرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم أنه لا يكفي صدورهم من واحد أو اثنين لأنه ليس به لب قال العلامة ابن الهمام في التحرير في بحث الحقيقة أن التعامل هو الأكثر استعمالاً اه وبما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم بالصواب (سئل) فيما إذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع أثبت ولم يسبق له تقويم السابقين أنصرف به أصلاً فقام رجل من الذرية يكلف الناظر

واستكن في ذلك قال هـ سأت محمد عن النفقة قال هي الطعم والكسوة والسكنى اه فان رضيت أن تأكل كل التصرف مع زوجك والنفقة في فرض نسنة يعرض لها ما يعرف بما يات من ماله في عدهم وليس في ذلك تقدر ولازم لأنه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الأوقات والأفرص فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت أن يقدرك ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج من حمة جزاءه حتى لا يتسدر به ويفرض عليه ذلك وينبغي له أن يأمرها أولاً بحسن العشرة معه وإما أمره أيضاً بحسن العشرة معه والمطبخ مشترك بينهما والارض عليه فإذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق

بالمعسر والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عباده الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزوجه وتحقق انه انما ينفق عليها التزوجه ثم امتنعت عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الخانية بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا (١٢١) وفي التمسلة سئل والدي عن بعث الى أبي

الخطيبة سكر اولوز واوجوزا
وتعرا ثم ترك الاب المعاقدة
هل لهذا الخاطب أن
يرجع باسئرداد ما دفع فقال
ان فسرق ذلك على الناس
باذن الدافع فليس له حق
الرجوع وان لم يأذن له في
ذلك فله ذلك اه وهو
مرج لماعله في الخانية
وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي
أن يعدل عنه والله أعلم
(سئل) في رجل معسر
تزوج بكر بالغة ولم يدفع
لها مهرها المشروط تعجيله
ولم ينفق عليها ولم يكسها
وقد أضرب ذلك بحالها جدا
هل يجب عليه أحد الامرين
الذين أمر الله تعالى بهما
لقوله تعالى فامسك بمعروف
أو تسريح باحسان وهل
اذا فسخ النكاح كما يرى
الفسخ بذلك يفسخ لشدّة
الضرورة اللاحقة بها
واضطرارها اليه أم لا (أجاب)
نعم يجب على الزوج أحد
الامرين اللذين أمر الله
تعالى على رسوله صلى الله
عليه وسلم بقوله عز وجل
فامسك بمعروف أو تسريح
باحسان وفي صدر الشريعة
وأحكامنا ما شاهدوا الضرورة

التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل اثباته على تلفظ الواقف به قال في الخانية وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى اه وأفتى بذلك العم وغيره (أقول) في فتاوى الشيخ اسمعيل سئل فيما اذا كان لز يد وظائف في وقف ومشروط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر ان هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف ليعمل بما فيه اه والظاهر أنه يلزم بذلك اذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما قلناه عن الشيخ اسمعيل وحينئذ فيعمل ما في مسئلتنا على ما اذا لم يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما اذا كان لز يد عقار فقال اذا امت فقد وقفت عقارى على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه (الجواب) حيث عاقبه بوجوه فلا يرول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فيلزم بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذا حكمه حكم الوصية فيصحبه وقال في التنازع خانية ولا يجوز تعلق الوقف بالاضافة الى وقت الاداء اضافة الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه صرح جوعه (سئل) فيما اذا كان بيدز بأرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولورثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة والاشقان فام ناظر وقف أهلى يعارضه فيها مدعيانهم في الوقف المزبور مستند في ذلك لمجرد ذكره في كتاب وقف يبيده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار الوقف وضع يد عليها لجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من معارضة تز يد فيها ويعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم لان حجج الشرع الشريف ثلاثة البينة والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كاعده خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف (سئل) في امرأة وقفت وقفا وشرطت لنفسها فقط بيعه اذا ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد ير يدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في الذخيرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاص اه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو قال على أن الى ابطاله أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو رهنه أو قال على أن لفلان أو لورثتي أن يبطلوه أو يبيعوه وما اشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجائز على قول يوسف بن خالد السبني لا بطلاله الشرط بالحقاقه اياه بالعتق اه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن البرازية فتخلص أن المفتى به البطلان (سئل) فيما اذا كان بيدز يدار

(١٦) - (فتاوى حامديه) - اول (في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنهم لا يتقدمون بقرضها وغنى الزوج في المسائل أمر متوهم استحسنوا أن ينصب القاضي نائباً شافعي المذهب يفرق بينهم ما وقد اختار كثير من علمائنا ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشر صدر الفقيه له لما فيه من دفع الحرج والاضرار بالنساء والله أعلم (سئل) ما ينفع الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير (أجاب) فقتهما ما أتدم به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأتى كل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطليت فرض الدراهم يقيم ذلك ويفرضه دراهم ما دام على حاله وان اختلفت بغلاء معرها أو رخصه يقوم بحسبه كاهو المفتى به والله أعلم

(سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها اطلاقا رجعا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فاذا لم (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كفي البزاية والذخيرة ومذكور في قاضيان ومقتضى كلام الخصاص وأفتى به صاحب البحر والفتوى بخلاف مخالف للمشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) (١٢٢) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقدرة لزوجه وكذا كسوة

ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كفي الذخيرة ويعني بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والباين لان في عبارة الخاتبة والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن الذخيرة ماصورته ولو طلق الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي السني وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب

معلومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلامعارض لهم في ذلك والا لآسن ظهر رجل يدعي أنهم اوقف عليه من قبل جده فلان ويريد اقامة يدنة على ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بمجرد ما ذكر قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها على زيد بن عمر ووذو اليد يجحد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعي بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعقد اجارة أو عارية أو بحوذلك اهـ وقد أفتى بمثله العلامة الشيخ اسمعيل المفتي بدمشق كما هو مذكور في فتاويه بخلاف ما اذا شهدت البينة أنها وقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فانها تقبل (أقول) قد صرح بذلك أيضا في الخبرية من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كرايس من الوقف أيضا مانعه وقد ذكر في جامع الفصولين راجزا للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع لو كان قديما * وقف مشهور قديم لا يعرف واقفا مستولى عليه ظالم قاضي المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فاختارانه يجوز اهـ فاما أن يحمل ما صرح على خلاف المختار أو يحمل ما نقله في الخبرية عن جامع الفصولين على ما اذا كان غصب الظالم ثابتا بأحدى الخييج الثلاث أو يحمل ما صرح عن الاسعاف والخصاف على ما اذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا مكان علم الشهود بذلك الواقف بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بانه وقفها وهو يملكها فليتأمل (سئل) في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح كصرح بذلك في الدرر والتنوير وأفتى على أفندي أيضا بان الشهادة بالنساع على شروط الوقف غير مقبولة (سئل) فيما اذا كان بيد ز يد عاقر معلوم يتصرف فيه هو أو بوه من قبله من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض ثم مات عن ورثة قام عمر والا ن يدعي عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمر وبذلك ولا منعه مانع شرعي والسك في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اهـ وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المفتي بالممالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضي ثبوت الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي فاجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته بعزل (سئل) فيما اذا وقفت هند حصة مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قابلة للتقسمة على نفسها ثم ورث ذلك لدى حاكم حنفى ولم يحكم بحجتها كما يراها بوجهه الشرعي فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في امرأة وقفت مبلغا معلوما من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وقناصهما منجزا مسما لا متولى مسجلا محكوما بحجته وجعأت آخره لجهة بولا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزا (الجواب) نعم وفتى بذلك مفتي الدولة العلية المرحوم على أفندي وفي الخاتمة من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم أو انطعام أو ميكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع

الطلاق وبه كن يفتي الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني اهـ وقدم قبله عن النقية أنه حرم بسقوطها الدراهم بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من كتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مستط فرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعا كما صرح به في الخاتمة وابرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويه ما صرح به في الخاتمة وانفسرية وقد عطف اب ثمن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة مشهورة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع

صریح النقل بالسقوط وقد أثبتنا فيها ما را كما أفتى الصدر الشهيد والامام طهیر الدین وثوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل
مجبذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه يطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلاً ما يقال ولا يرد على سائل جواباً * واذا اشتد به الجوع أكل
ميتة أو تراباً ولا يعلم الذي به ما يكون غير انه أشد حالاً من هو محقق الجنون * لا مال له ولا نوال وله زوجه أضر بها هذا الحال لانها بسببه عادمة
العاش وفاقة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) (١٢٣) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت

العجز فيه والاعسار بسبب
ما شرح في السؤال من سوء
الزواج وعدم الاعتدال
وجبت نفقته على أبيه الموسر
وكذلك نفقته زوجته اذا

الدرهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ووزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة
أو بضاعة كالدرهم اهـ ومثله في الدر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من أصحاب زفر اهـ (سئل)
في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كما صرح بذلك
العلامة الاكمل في خرائته وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام تحطيم والمؤذن يعبر

(سئل) في مدرسة معلومة تجعل واقفها اماماً وجعل له معلوماً من الدراهم في كل شهر ورتب مقداراً
من الشئع لوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشئع المرقوم مدة
حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعده مدة والا ن قام بعض خدمة المدرسة
بعارض الامام في أخذه فاضل الشئع المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في
ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم بعث شئعاً الى مسجد في شهر رمضان فاحترق
وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن
الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اهـ فنية من متفرقات الوقف (سئل) في بناء
دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع متمسكاً بقول الامام الهمام فعارضه المتولي في ذلك وتمسك
بأزوم الوقف على قول صاحبين وحكم الحاكم بحخته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضي
لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كافي الملتقى ولا قول أبي يوسف
من جهة وقف المنقول لان أبا يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله
تعالى فقط لا في غيرها فالحكم ملحق وأنه باطل بالاجماع وعبرة الملتقى ترشدك الى هذا (أقول) ومرا الكلام
في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مدعياً ملكه ويريدناظر الوقف
الآن الدعوى على الرجل بجريان الغراس في الوقف وبتصرف النظار قبله فيه لجهة الوقف واقامة بيعة عادلة
على ذلك فهل تسمع دعواه ويثبت وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لاختوين
عقار وقفاه على نفسهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم وثم شرطاً أنه مادام كل منهما حياله أن يدخل في
الوقف ويخرج من شاء ومات أحد الاختوين عن بنات ثلاث ومات أحدهما عن أولاد فأخرج الواقف
الحى أولادهما من الوقف ثم جعل لهم حصصاً مفرقة معلومة من ريع الوقف ويريد الأولاد المخرجون أن
يضموا ما أفرزه الواقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الاخراج فهل ليس لهم ذلك والآخراج صحح (الجواب)
نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة ثم بعد مدة
فرغ واحد منهم لبنية الثلاثة ما يخصه وقررهم القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة الاذان ولم يعين
الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصاً بل أطلق وقال على مؤذني الجامع المذكور فهل يدخل البنون
المذكورون في الوقف لاتصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسطورة في الخبرية من الوقف
(سئل) في أنقاض الوقف اذا تعدر عودها لمخلها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها اذا باعها ناظره بمن معلوم

احتاج الى خادم يقوم بأمره
ويذكر كاهو المحرور في المذهب
واليه الفقيه النبيه يذهب
ففي البحر نقلاً عن الخلاصة
يجبر الابن على نفقة زوجته
أبيه ولا يجبر الاب على نفقة
زوجة ابنه وفي نفقات
الحوالي قال فيه روايتان
في رواية كجعلنوا في رواية
انما تجب نفقة زوجة الاب
اذا كان الاب مريضاً أو به
زمانة يحتاج الى الخدمة اما
اذا كان صحيحاً فلا قال في
المحيط فعلى هذا لفرق بين
الاب والابن فان الابن اذا
كان بهذه المثابة يجبر الاب
على نفقة خادمه اهـ وظاهر
ما في الذخيرة ان المذهب
عدم وجوب نفقة امرأة
الاب أو جاريته أم ولده
حيث لم يكن بالاب علة وأن
القول بالوجوب مطلقاً انما
هو رواية عن أبي يوسف
اهـ ما في البحر وقد علمت به
أن المذهب عند الحاجة الى

الخادم تجب نفقة الزوجة أيضاً لانه لا حنابا حه الى الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فحصر وأنه اذا ثبت ما شرح فيه تفرض نفقته ونفقة
زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يئته مملوياً بالطعام الكثير و يمكن زوجه تناوله ولا يحجر عليه في تناوله ما يكفها منه هل اذا ثبت
ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بحالها أم باعتبار حالهما معاً
(أجاب) النفقة نوعان تمكين وتعليك فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتتمكن المرأة من تناوله مقداراً كفايتها وليس
لها أن تطالبه بهرض النفقة كذا صرحوا فاذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لانها والحال هذه متعنتة في طلب القرض

وان لم يكن بهذا الوصف فان وصيت أن تأكل معه فها ونعمت وان خاصته يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما سورة أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينفق عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية أن مجداذ كردد عين وخمارين وملحفة في كل سنة أرادهم ما صيفيا وشتويا اه والبرع والقمص يعني قميصا وخمارا للصف وقمصا وخمارا للشتا وفي المجتبى ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والاعداد فيجب على القاضي اعتبار الكفاية (١٢٤) بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك انها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في

رجل قد ولد له الصبي عقد نكاح على صغيرة سنه ست سنوات ففرض القاضي على الصغيرة في غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والدها هل يصح ان فرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد والولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه

٣ قوله وكتب على صورة دعوى ماضية له هكذا وجد في بحر نسخة شيخنا المنقح التي بخطه وأنت على علم بن هذا الارتباط به بما قبله ولا مناسبة بينهما تظاهر كما لا يخفى والذي ظهر لي أن محل هذا بعد نحو ورقة من هذه النسخة عقب قول شيخنا المنقح فتنبه آخر كذا بعد جواب العمدي عن السؤال الثاني بعد هذا ليكون استشهادا على جواب العمادي عنه حيث أن السؤال الثاني بعدهما مذكور فيه أن أولاد الميت يختلفوا معهم في شرط الواقف اه وقد ريت في نسخة شيخنا المنقح مذكورة بياضا بعد قوله في آخر كلامه

من الدراهم هو غن المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد افتروا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المتعلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا تنفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بر بنيت بالآجر في قرية تغربت القرية وانقرض أهلها وعند هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر من تلك البئر أي يجوز أن يؤخذ الآجر من تلك البئر وينفق في الحوض ان كان عرف انباني لا يجوز الا بآذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فاطريق في ذلك أن يتصدق بها على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو أراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق لأأسره اه (٣) وكتب على صورة دعوى ماضية له ما صورته انا تأملنا شرط الواقف فوجدناه مكتوبا بعبارة ثم من بعد أولاده الموجودين فهذا بيع سائر أولاده الموجودين وقوله هم فلان وفلان قد كرا الشيء لا ينبغي ما عداه فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا آل ما حرم بكم عليكم أن لا تشركوا الا به مع أنه تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا صحابه إلا أحدثكم ما كبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين مع أنه ورد أشياء كثيرة انهم آمنوا كبر الكبار وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيكون معناها أن أولاده الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجوده من الاولاد غيرهم فعبد الرحمن المذكور لا ينكر بقبية هل الوقف أنه ابن ابن ابن الواقف فيكون يقتضي ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صونا للكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد أو ما يحجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الواقف فهذا لا ينبغي استحقاؤه اذا كان واضع اليد ومتصرفا بحصة من الوقف فان وضع الدرجة قاطعة وأما قوله وضع يده كان بطريق المصادقة وقد مات المصدقون فبطلت المصادقة وبرزهم تلحق المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومتصرفا قبل المصادقة (أقول) أول كلام المؤلف يوهم أن تعيين الاولاد بالعدل لا ينبغي من عداهم والمنقول خلافه ففي أوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مانصه ولو قال على ولديهم فلان وفلان فعند خمسة أنفس ومن بعدهم على نفعراء كنت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولديهم ولا من يحدث لزيد من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من عوت منهم كن سهمه للمساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عقار وقف بيد أخوين مات أحدهما عن أولاد مختلفوا مع عهده في شرط الواقف ان يدعى أن شرط الواقف بطنا بعد بطن وانهم لا يستحقون في حصة العلم مذكور حصة ولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصة أبيهم

تنبيه فكل من واثقه عم انما تركه بياضا ليكتب فيه السؤال الثاني وجوابه للمؤلف وما قاله هو بعد المؤلف العمادي في وكل جوده بعد ميت كرامة هذه عن العمادي بقوله وكتب أي المؤلف العمادي على صورة دعوى ماضية له الخ استشهادا كما قدمنا لكنه لم يفعله ذلك غرضه ذلك تأمل واثقه تعالى علم يكن كان عليه رحمه الله اذا كان الامر كما قلنا ان ينسب على هامش نسخة من محل هذا الذي ذكرته عن المؤلف أعني العمادي وما قلته بعد الخ بعد آخر قول في تنبيه في آخر كلامي بعد جواب المؤلف عن سؤال أبي عده هذا والآخر عنه تركنا تنبيهه على هذا في هامش نسخة نسبنا أيضا لاشتغاله بغيره والله سبحانه أعلم اه أجد

منها أنه لا نفقة لصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه لا يجب على الأب نفقة زوجته ابنة خصوصاً غير المحتاج إلى خادم بخدمة ومنها أنه غائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه أرسلت إلى زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاهم بالنفقة إلى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة التصرف فأتت هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن أجب ليس لها ذلك حيث وفاها المجل على (١٢٥) ما هو المذهب خصوصاً فيما دون مدة السفر

لأنها مبطله في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها إذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في التلخيص والبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفساً إلا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه فلا يجوز ولكن قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه والباقي دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وقبه يعتبر في الفرض الأصلح الأيسر والحاصل أنه لا يكاف فوق طاقته ولا يحبس في شيء لا يقدر عليه لعسرته والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب

وكل برهن على ما دعاه فأي البيتين أولى (الجواب) بينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقنية وغيرهما والوقف بين أخوين مات أحدهما وبقى في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى برهن على واحد من أولاد الآخر أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو برهن أولاد الآخر أن الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية درر من آخر الوقف (أقول) ولعل وجهه ما قالوا أن البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الإطلاق وإذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بان الوقف على الذرية يصرف إلى الجميع بالسوية كما هو فالتى تثبت التقيد تثبت خلاف الظاهر فترجح لأنها تثبت الزيادة فغهاز يادة علم وهذا كله قبل القضاء بأحدهما والأول سبق أحدهما وقضى به التلخيص الأخرى لما قالوا إذا تعارضت البيتان وسبق القضاء بأحدهما لغت الأخرى فتنبه (سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصّة معلومة فيها فوقها على نفسها ثم من بعدهما على جهة برمتة وسلمها للمتول وصدور ذلك منهما في صحته ما فهل يكون الوقف جائزاً (الجواب) نعم ولو كانت الأرض بين رجلين فتصدقاها بجهة صدقة موقوفة على المساكين ودفعها معاً إلى قيم واحد جاز اتفاقاً لأن المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا لوجودهما معاً معاً ولو وقف كل منهما ما نصيبه على جهة وجعل القيم واحداً وسلمها معاً جاز اتفاقاً لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة برمتة وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم نقل في البحر تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجوز الفقيه أبو الليث وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اهـ (سئل) في بستان جاري وقفين له حائط محيط بجوانبه الأربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته وللوقفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم قال في البحر نقل عن الخصاص إذا امتنع يعني الناظر من العماره وله أي للوقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها والا أخرجه من يده خيرية أوائل الوقف (سئل) في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم ويجوز بشرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز لا واقف عند أبي يوسف أن يشترط انتفاعه من وقفه وقوله أنه لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته أي من وقفه ولا يحل ذلك إلا بالشرط فعلم أنه مشروع إلا أنه لو لم يكن آميناً فالقاضي عزله ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت إليه لأنه مخالف للشرع دفعا للضرر وعن الفقهاء ولو صار عدلاً بعده لا تنتقل الولاية إليه كذا في المحيط شرح الجمع لابن ملك (سئل) في قدور ونحاس موقوفة وقفها زيد على ذريته قام رجل من المستحقين يكاف الناظر ببيعها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه على جهات برمينة وجعل فاضل الوقف لذريته وأن يكون توجيه جهات البرال مذكورة ما تولى الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث من غيرهم فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على

زوج من زوجهما فوق نفقة المعسرين بما لا قدره له عليه فما نفقة المعسر من المفروضة عليه (أجاب) ليس لهما فوق نفقة المعسرين وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ماعناده المعسرون وقد اعترفوا به لادنا كل خبر الشعير والذرة والخبث وليس الدراهم التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب إليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (أجاب) نعم تجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلفوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما أنه مقدور بكتاب الزكاة قال في الخلاصة به يبقى واختاره الولوالجي مع اللابان النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لا حد لها وبدايته أنه انصب

فيقدر به والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اه والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه ان الاول أولى بالقبول لان ما ليس بنام سريع النفاد اذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فان تكون كسونها (أجاب) لها من جنس كسوة العسرين في كل سنة درعان أي قبضان واحد للشتاء وواحد للصيف ونحوان كذلك وملحفة مما يكون مثله (١٢٦) للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف

باختلاف الناس والاوقات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من بلد هما الى مصر من الامصار وتركها بالنفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلها مبلغا برسم نفقتها وكسونها ففرضها شرعا وأذن لها بالاستدانة للفرض المذكور فاستدانت لذلك وأنفقت مدة غيابها غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصروف ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها أنه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بتغير ما ستدانتها ونفقتة الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بانثاء أو رجعا واذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كونه طلقها في الحال وكانت العدة - فية في حق النفقة واسكنى وأنت علم (سئل) في رجل فرض عايله القاضي

ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذي رأيناه في الخبرية من جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما اذا كان موقوفا على مبرات عينها وسمها الواقف أنه لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية فلم نره الا مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما اذا وقف على أبواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كليا أي عن الاسعاف (سئل) فيما اذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد فنصيبه من هو في درجته يقدم الاقرب اليه فالاقرب فمات واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقه وأخ لآب فلن تول حصته (الجواب) للاخ الشقيق لانه أقرب اليه دون الاخ لآب قال الخصاص في باب الرجل يقف الارض على أقرب الناس منه فان قال أقرب الناس الى أومني وذ كر بعد كلام مانصه قلت فان كان للواقف ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لآخيه لآبيه وأمه قلت فان كان له أخ لآب وأخ لآم قال الغلة لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابته منه بأبيه والاخ من الام قرابته منه بأمه وليس يكون الوقف على قدر حال الموارث ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد ارتكض مع الواقف في صلب الاب فليس واحد منهما باقرب اليه من صاحبه اه ثم اذا لم يقيد الواقف الاقربية لآلى الواقف ولا الى المتوفى ينصرف الى المتوفى كفا في فتاوى المولى الهمام الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى من كتاب الوقف (أقول) وجهه ظاهر فان من في درجة المتوفى كلهم في القرب الى الواقف سواء بخلاف قربهم الى المتوفى فان قرابة أهل درجته منه تتفاوت كالاخوة وأولادهم ونحوهم والاصل استعمال أفعل التفضيل فيما يتفاوت فكان انصرف الى المتوفى أولى تأمل وقد أفاد الشيخ اسمعيل بتقديم ذى الجهتين على ذى الجهة وان كانت احدى الجهتين من غير أهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت فيه الاقربية الى المتوفى فوجد أولاد عمه وابن عمه ثمانية هو ابن عم المتوفى والعم المزبور ليس من أهل الوقف فأتى بتقديم ابن العمه المذكور وان كان العم المذكور من غير أهل الوقف وسيأتى الكلام في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربية الى الواقف لآلى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره الخصاص من استواء الاخ لآب مع الاخ لآم هو قولهما وأما عند أبي حنيفة فانه يبدأ بالاخ لآب كفا في الاسعاف وذ كر الخصاص أيضا وظهر الخصاص ترجيح قولهما (سئل) من طرأ على الشام فيما اذا وقف زبد عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة أرباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على أولاده ثم ثم على الفرصة الشرعية لذ كر مثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف الى أن قال والربع الرابع يكون وقفا على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على أولادهم ثم ثم والحكم في هذا كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذر يتن أولاد الواقف عاد نصيبه الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فاذا انقرضت ذرية الواقف فعلى جهة برعينها هذا نص كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن أمه وأخته وخاله الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه في الربع من عود نصيب من مات من ذرية عن غير ولد ولا أسفل منه الى أقرب الناس الى الميت من أولاد الواقف ناسخا للشرط الاول في الثلاثة أرباع من عود نصيب من مات من

نفقة وكسوة زوجته ومضت مدة ودعى طلاقها وانقضت عدتها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان ذريته رابعة ونفقة عدة أهلا (أجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يثبت بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقت فلا نفقة ولا سكنى وأما النفقة وكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام الميتة قدر ان نفقتها وأذن لها في ابقائها بالاستدانة كذلك ليرجع بما أنفقت في مال الميتة فان نفقت الام مدة والحال أن امرأته لم يمتد مالها ولم يمتد عمرها لا يربح غنى وتريد الام ان ترجع بدل ما أنفقت في المدة على الام من غير أن يفرض القاضي عليه نفقة البيتة فيها

لهذا ذلك أم لا (أجاب) نعم تقضى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع
 فإذا علمت ذلك علمت أن الأم لا ترجع بما أنفقت في المدة المذكورة على العم ولا لكونه غير مقضى عليه وإنما على تقسده برأيه مقضى عليه
 باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا إذا شرط الاتفاق مما استدان
 لأمن ماله في البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما استدان كما قيده (١٢٧) في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال

الطرسوسي ولقد غلط بعض
 الفقهاء هنا في مفهوم كلام
 صاحب الهداية وقال إذا
 أذن القاضي في الاستدانة
 ولم يستدن فأنه لا تسقط
 وهذا غلط بل معنى الكلام
 أذن القاضي في الاستدانة
 واستدان انتهى وأيضا
 المذكور الرجوع بما
 أنفقت على مال التينة
 لا على العم وإذا لم يكن للتيبة
 مال لا يصح أصل الفرض
 المذكور لتقيده بالرجوع
 في ماله والحالة أنه لا مال
 لها كما صرح به في البرازية
 وغيرها وبه علمت أيضا أن
 ما يكتب في الوثائق أمر أن

خليل	
عيسى عثمان خديجة	
حسن	أولاد
محمد	أولاد
	أولاد

يستدين ويرجع على من
 تجب نفقته عليه شرعا غير
 صحيح لعدم حضور المقضى
 عليه وعدم تعيينه وغير ذلك
 من شرائط القضاء وكثيرا
 ما يقع الغلط في هذه المسئلة
 لعدم التأمل في كلام
 الفقهاء وقلة التمييز بين

ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط
 دون أن تحتوا له (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخرون منهما عندنا لأنه ناسخ كما
 في الدر المختار آخر الوقف وذكره في الأشباه في قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ونقله الكاظمي
 عن الخصاص فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون أن تحتوا له لكونها أقرب إليه منها قال في
 الأسعاف ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل إلى أقرب الناس مني أو قال إلى ومن بعده على
 المساكين إلى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الغلة لأمه دون أخوته لكونها أقرب إليهم منهم اهـ ومثله
 في الخصاص والخبرة البرهانية (سئل) في وقف أهلي ثبت من شرط واقفه بتصرف قطاره أن من مات من
 الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فماتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنة من مات في
 حياتها فهل ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابني ابنها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) حيث
 شرط الواقف أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابني ابنها المزبورين حيث
 لم يكن لها ولد لبطنها ولم يتم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن للأنثى فان
 لم يكن ولدا الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كما في الدرر والأشباه وغيرهما ووقف على ولده أو وصى لولد
 زيد لا يدخل ولد ولده إن كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت
 فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذن ولد للواقف ولدرج من ولد الابن اليه لأن اسم الولد حقيقة في ولد
 الصلب وهذا في الميراث أما إذا وقف على أولاده دخل النسل كذا كرات الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح
 القدير وكأنه للعرف فيسهل والأقوال لمفرد أو جمع حقيقة في ولد الصلب أشباه والله تعالى أعلم (أقول) في
 مسئلة الوقف على الأولاد بلفظ الجمع كلام سيأتي قريبا (سئل) في واقعة وقفت وقف على جهات مبرات
 ومهما فضل من المبرات المذكور بصرى لأولاد أخيها خليل المذكور والآن سوا عفات أخوها خليل عن
 أولاده الثلاثة وهم عيسى وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد
 ثم ماتت خديجة عن أولاد أولاد أولاد ماتت آباؤهم في حياتهم مات أولاد أولادها عن أولادها الموجودون
 الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفاضل من
 ريع الوقف المذبور بعد المبرات المذكور كورة عثمان بن خليل بمفرده (الجواب) نعم كما صرح به في
 الاختيار شرح المختار بقوله ولو قال وقفت على أولادي يدخل فيه البطون لعموم اسم الأولاد لكن يقدم
 البطن الأول فاذا انقضى ثالثي ثم من بعدهم يشترط جميع البطون على السواء قريتهم وبعيدهم اهـ
 وأما إذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذا كرات الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه
 للعرف فيه والأقوال لمفرد أو جمع حقيقة في الصلي أشباه من قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها
 للسلامة المقدسي لكنه يحتاج إلى تحرير فان في البرازية ما يخالفه ظاهره فانه قال ولو وقف على أولاده
 وجعل أخوه للفقر فمات بعضهم يصرف إلى الباقي وإذا ماتوا يصرف إلى الفقراء ولا يصرف إلى ولد ولده
 اهـ وأجاب المؤلف بأن بين الكلامين فرقان الذي في الأشباه وقف على أولاده فقط وأما في البرازية فانه

لنوع مع كثرة الابتلاء بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة والله أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية تلطلها أخوها الخضر
 عرس أختها بنابلس فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فقضى طالق فكثرت سنة بنابلس واستمرت بها وكان
 ندق رولها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها لطلها وهي مقمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها
 جلالي الغيبة أم لا (أجاب) حيث عصت أمره صارت ناشزة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس وأنكر فالقول قوله لأن
 لا ذنب لسته لدمه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر من كسوة امرأته المقررة عليه أيداهل يصح هذا الضمان ويطلب

الضامن بما يترتب على الزوج بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نفقات البجر والتأخرانية وغيرهما والله أعلم (سئل) في أن كسوب هل تحب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) إذا كان الابن معسرا لا كسبه له أوله كسب لا يفضل عن قوته شيء لا يحب نفقته عليه كما أفهمه كلام البزازیة وغيرهما والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لأمه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض (١٢٨)

الكل حيث قدر على ذلك قال في البجرنا فلا عن شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسرا إلا إذا كان بهما زمانة أو فقرا فقط فانهما يندخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخانية ما هو قريب منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فكيف يفسخ نكاحها القاضي اساقفي ونفسه القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزوج نفسها لدى ائمة الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترط لكونها خلية عنده غير خلية عند الحنفى (أجاب) نكح أن يزوجه اذهي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنه ولم يترك لها نفقة وطابت سمع نكاحها بذلك واقامت بيعة على ذلك وحكم به كما يرى

جعل آخره للنقراء فيحمل على ولد الصلب وبعده للفقراء وأما ما في الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التنافي (أقول) وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لان كل وقف لابد أن يكون مؤبدا ويكون ما له للفقراء وان لم يصرح بلفظ التأيد على قول أبي يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به ويأتى عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشياء (سئل) من قاضى الشام في محرم سنة ١١٤٩ فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاد أخيه رمضان وعلى شعبان وعلى خضر أغاسو به بينهم ثم من بعده على شعبان المذكورين على أولادهم المذكور دون الاناث ومن بعد خضر أغاسو على أولاده وأولاد أولاده المذكور والاناث على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم عن ولد أو ولد أولاد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك الى ولده أو ولده أو أسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم من غير ولد ولا ولد أولاد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا بآبائهم وأبائهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شريفا على مصارف ومصالح الحرمین الشريفین هما مكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة والسلام وعين مبرات ومات الواقف المرقوم وآل الوقف لشعبان وعلى وخضر أغاسو المذكورين أعلاه ثم مات خضر أغاسو المرقوم عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف على بنصيبهم من ريع الوقف لكونه في درجتهما وأقرب اليهما مدة تزبد على أربعين سنة هو وولاده وذريته لا تتقال ذلك اليهم عن ذكر حتى انحصر في الاناث من ذرية على المذكور وهن فقراء قام الآن متولى وقف الحرمین يريد تزيع الوقف من أيديهن بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمین مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (الجواب) الجدية الهادى الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمین الشريفین مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بمقتضى ما ظهر لان من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال في الاسعاف في باب الوقف على أولاده النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا كورا كانوا أو انا انا اه وقد شرط الواقف المذكور انتقاله للحرمین الشريفین اذا لم يبق لهم نسل فمع وجود النسل لا ينتقل عملا بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الاصول في بحث الحروف ان على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا يعنى على أن لا يشركن بالله شيئا وذكر بعده أن على بشرط حقيقة وفي شرح المنار لابن مالك كلمة على تدل على الشرط حقيقة الى أن قال فيجعل عليه ذلك ما يمكن اه والشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا بها فانه للكل كما

ذلك وفسخ عنه فبلى يجوز تخفى أن تزوجه اذا حضر الاول ما حكمه فأجاب بقوله اذا أقامت بيعة عند القاضي صرح أن تزوج عنها ولم يترك به نفقة وطابت سمع نكاح وهو يرى ذلك ففسخ بنفاذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند روايات منهم من رآه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى أن تزوجه من الغير بعد انقضاء عدتها واذا حضر الزوج وقام بيعة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيعة والثانية الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل مات زوجته ملاقبا ووجبت العدة هل اذا لم يلب حجة لحضائه ولدها منه أو لارضاعه تجاب أم لا ولا يفرض لها عليه

مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) أما نفقة المداينة في العدة فواجبة لها عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو منسكوحة أو معتسدة أطلقه فشميل وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الأولى الحاصل ان لها طلب نفقة عدها عندنا حتى تنقضي وليس لها طلب أجره الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتون فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها من نابلس الى لذهل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما (١٢٩) وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت

ذلك (أجاب) نعم تكون

ناشرة بامتناعها عن التحول

معه وتسقط نفقتها به ويلزمها

التعزير لارتكابها المعصية

ولو قضى القاضي به الايجوز

فقد نصوا جميعا بان من

القضاء الباطل القضاء بنفقة

الناشرة والله أعلم (سئل)

في رجل بمصر له زوجة بالرملة

لها أخ بالقدم حضر لدى

قاضيا وطالب أن يفرض

لاختسه التي في الرملة نفقة

على زوجها الذي بمصر فأجاب

ولم يطلب بينة على النكاح

ولا على الوكالة ولا أخذ منها

كفيلها ولا حضرت بنفسها

ولا حلفت أنه ما ترك عندها

نفقة ولا سأل على حالهما

أفقران هما أم غنيان أم

أحدهما غني والاخر

فقير ليراعى الفرض بحسبه

بل فرض على الغائب للغائبة

دراهم غير متكشف عن

حاله وكتب صكاً مضبوطه

فرض برسم نفقة فلانة

وراد به ما يحتاجون اليه

من غن لحم وخبز وزيت

ودخول حمام وصابون

وغسيل أثواب وما لا بد لهم

منه وقدره كل يوم ثمانية قطع

صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره من شتى القضاء ومثله في المنع وذكره المحقق العلامة العسدي في شرح مختصر المنتهى أصول جمال العرب العلامة ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البيّنات ونص عبارته وقد نقل الامام عن الحنفية موافقتنا على عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخولفظا فهو متقدم تقديرا وقال أيضا قبله ان توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اه فيكون قول الواقف على أنه راجعا للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التفصيل والمآل في أولاد على وشعبان كما هو أدب الواقفين اذا أرجعناه لأولاد خضر فقط ويؤيد راجعاه لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم وبعضه تصرف النظائر السابقين من على وذكرته المدة المذكورة بمحض خضر في الفتاوى الحسبية لا يحمل فعل النظر على المخالفة أي لشرط الواقف لانه فسق يبعد عن المؤمن اه وهو أيضا أقرب الى غرض الواقفين الذي يصلح مخصوصا كفي حاشية الاشياء للعلامة ابراهيم يري زاده نافلا ذلك عن التقويم وفي الاشياء من قاعدة اعمال الكلام أول من اهماله اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجح فيه فالاعطاء أولى لانه لا شك أنه أقرب الى غرض الواقف اه وقوله المذكور دون الاناث خاص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط لانه وصف الاولاد به على ما أتى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى من أنه اذا وقف على أولاده فقط يحمل على أولاد الصلب ومثله في الحاشية وعبارتها رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فان بعضهم قال هلال بصرف الوقف الى الباقي فان ما توأما بصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد اه وبواقفه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتفت فقيد المذكورة مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فأدخلهم بقوله على أنه أو يقال على أنه متأخر ناسخ لا لأول لما ذكر الامام الجليل الخصاف في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعملناه اه وفي حاشية يري زاده الشروط اذا تعارضت وتمكن العمل بهما وجب والاعمال بالاخير منها وسواء في ذلك الواو ثم كما هو ظاهر لا غبار عليه وان أرخينا العنان وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد كفي الاشياء والاختيار وان كان قولا مخالفا لما في المشاهير المعتمدة من عدم دخول النسل كله وقوله على أنه أي مع ملاحظة صفة المذكورة في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بما قد انقرضوا فنقول لا يؤل أيضا للحرمين الشريفين على هذا التأويل الثاني عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه للفقراء كما هو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك حيث انهن بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة توصلة ومقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثوابا واليه أشار عليه الصلوة والسلام بقوله لامرأة ابراهيم مسعود رضى الله تعالى عنهما حين سأله التصدق على زوجها لك أجران أجر الصدقة وأجر الصلوة اه

(١٧ - (فتاوى حامديه) - اول) مصرية ماهو برسم الزوجة أربع قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الخا كم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها اسوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا مقبولين له من وكيلها شقيقتها فلان والحال ان ولديها اغلام استعنى عن أمه وبنت فطيمة فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح ترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند أئمتنا بأسرهم ومنهم زفر وجهه الله تعالى ولا ينوب طلب أخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح لازم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كمنع عليه شمس الائمة السرخسي وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شيئا وعلى القاضي

أيضاً أن يحلفها أنهم ليست ناشرة قال في الحانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكم سبب يمنع النفقة كالنشور وغيره
وتأخذ منها كفيلاً ويحلفها نظر الغائب ومن اللازم أيضاً قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا أو غنى ليهتدى إلى طريق
العلم بالحال فيفرض بحسبه فانه إذا فرض أكثر من حاله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاؤه بها كالمهر في البحر وغيره والحاصل أن موانع
 صحة الفرض المذكور متعددة ولولم يكن (١٣٠) منها الا عدم ثبوت التوكيل لكفى وليت شعري متى سأل الحكم المحكوم له على المحكوم

عليه بدعوى الغير على الغير
بغية كل منهما مجرد دعواه
الوكالة هذا الا قائل به فحكمه
كالعدم باجتماع كل من
القضاء والفتوى مسك بيده
القلم والله أعلم (سئل) في
قيمة الامال لها ولها أم وعم
طلبت الام أن يطرض
القاضي لها النفقة ففعل
بغية العلم ولم يعين المفروض
عليه هل يصح ذلك أم لا
(أجاب) لا يصح اذ شرط
وجوب نفقة القريب غير
ذي الولاية الطلب والخصومة
بين يدى القاضي فلا يصح
على غائب ولو معيناً فكيف
مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم
صحته ما يفعله كثير من
التواب في فرض النفقة مثل
هؤلاء والله أعلم (سئل)
في امرأه ادعت على زوجها
أنها تستحق بدمته كسوة
ست سنين اثنين وأربعين
غرشاً عن دراعتين وخصين
وصمادتين وزناراً وشنبر
ولباس وبابو جين هل تصح
دعواها من أصلها أم لا
(أجاب) لا تصح دعواها
والحال هذه باجتماع علمائنا
على سقوط النفقة الماضية
الحالية عن القضاء والرضا

ولا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي فتم الاموال والحقوق والاستحقاق
فلا ينزع الوقف من أيديهم ويبقى معهن الى انقراض النسل فيعود للمهرمين الشرعيين هذا ما ظهر لنا بعد
التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي وعليه اعتمادى * ايضاح ما اشتمل
عليه الجواب مع تبيان في رساله أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد الا بحق
ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي فتم الاموال والحقوق فتاوى التبر تاشي ووافقتنا في عود الشرط
الى الكل الشافعي رحمه الله تعالى في فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى
رفعت اليه في عود الوصف بالذكورة الى جميع من تقدم من المتعاططات أم تختص بالخير بقوله يعود الى
الجميع عملاً بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو
استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخيرة ثم رد على من خالف في ذلك وأطال
فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو ثم اه وكذلك وافقتنا الحنبلي في شرح الانتفاع فلو تعقب الشرط ونحوه
جلا عاد الى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا أي في عود الشرط ونحوه للكل انه لا فرق
بين العطف بالواو أو بالفاء أو بثم على عموم كلامهم اه لمخصا وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل
أولاد الاولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل وأفتى به على أفندي قوله أي صاحب
الدرر والغرر أو قال ابتداء على أولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا الخالف لما في الحانية صريحاً
والخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتنف نعم قال في الاختيار لو قال على أولادى يدخل
فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك
جميع البطون فيه على السواء قريبهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضاً ما وافقه وقد استفتى بعض
العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن الاختيار
ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فاجاب عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه المسئلة انحطت فيها رضى الدين
السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حق يطابق الكتب المعتمدة كما تحققت
وما يخالفه من شواذ الاقوال للصحالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه الماذ كور جعل الله سبحانه مشكورا
وعمله مبرورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضاً كما ظنه لان مؤدى كلامهم تقديم البطن
الاول ثم البطن الثاني ثم الاشراف بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء
الاقرب والابعد أو لا أو آخراً اه عزى زاده على الدرر (أقول) ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضاً
ما ذكره الامام الخصاص في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهى لولد زيد لصلابه
ولاولادهم فاذا انقرضوا لم يمسكين وان قال على ولد زيد وعلى ولده وأولادهم فلم يجعوا ولن أسفل
منهم لانه سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الفخذات تسكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشباه معزياً
الى فتح القدير ومثله أيضاً ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده
وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء عماداً واحداً منهم باقياً وان سئل لان اسم الاولاد يتناول

في الزمان الذى قدمضى وانقضى وأيضاً هذا القدر المدعى به وهو الدراعتان والقصيصان والصمدتان والزنار والشنبر الكل
واللبس والبابو جات زائدان عن الواجب لهما شرعاً فهما عنى الكسوة الواجبة درعت ونجاران ولحفة كما صرح به في الجوهر وغيره
فكيف تصدعوا هذا المدة هذا الا قائل به والله أعلم (سئل) في صغيره ثلاث سنوات هل لأمته المبالاة أن تمنع أباها عنه أحياناً
أم لا وهل إذا أتته بطعام وكسوة لم يقبله بحاله يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للام منع عن أبيه أحياناً ولا تعين الدراهم
لنفقة فقد صرح علمائنا بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى لولده بذلك لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته

لادفع الدراهم لا مع حتى تشتري بها نفقته وفي الذخيرة والتأثر خايسة والبحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال اذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار ان شاء دفعها الى ثقة يدفعها صاحبها ومساو ولا يدفع اليها جهلة وان شاء أمر غيرهما أن ينفق على والده يعني الطعام واشرب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حار فزعر ما عليه من الثياب وخرج من بيته هائلا يدرى مكانه وله والدة ضربة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لاب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس (١٣١) النفقة كالحنطة والدراهم عندهم من

يقربه هل يفرض لوالده فيها نفقتها دون من ذكر أم لا (أجاب) يفرض لوالده لا لغيرهما من ذكر في الكثرة وغيره وفرض الزوجة الغائب وطفله وأبويه في ماله يعني الذي من جنس النفقة عندهم يقربه بالتقيد بالزوجة والطفل والابوين احتراز عن غيرهم والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بنة أحد ابنيها ستة عشر غرسا وتطلب فرض النفقة عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل اذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان ضمها الى عيالهما تلتا كل مائة كلون وتشرب مما يشربون وتكتسى بما يكتسون وهي تريد فرض النفقة دراهم يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهما نفقتها ولها مال تنفق منه دراهم أو دنابر أو عقار أو مواش أو غنم ذلك مما يمكن بيعه والانفاق منه وان لم يكن لها ذلك فعليهما ضمها الى عيالهما وتلتا كل مائة كلون وتشرب

السكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا اه ويبعد كل البعد أن يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواردوا على الخطا فلما سب التعبير بانه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة يتوقف القول بصحح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد من أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا لغيره وأنه بالمقتضى المزبور أدخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد أملاك معلومة وقفها في حجة على نفسه ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفا صحافيات أحد الاولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيأ مع أعمامهم المرقومين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه الثابت المضمون نقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة (الجواب) نعم (أقول) تنقض القسمة بانقراض الطبقة في الوقف المرتب وان لم يشترط الواقف كما سنوضحه (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه فمات ابنة الواقف في حياة أبيها عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابنته المتوفاة في حياته ويريد أبو القاصرين مطالبة الناظر بما حص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحقان ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولو لوالدهما مطالبة الناظر بذلك عملا بشرط الواقف المذكور (أقول) قد أفتي بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن الشامي في فتاواه المشهورة ورد على من أفتى بخلاف ذلك زعما منه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيأ في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون المراد ما يستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها وسيأتي تمام الكلام على مسألة الدرجة لعلية هذا وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على ان من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف ثم أخته المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد ابن المذكور شيأ أم لا أجاب بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بل لا يكون الابن المتوفى قبل الوقف ايس من أهل الوقف لاحقية ولا حكم لانه غير مستحق ولا بعرضية أن يصير مستحقا لكونه ميتا حين الوقف فلم يدخل فيه أصلا لان أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سيمو جرد بعده والميت عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه اذا استحقاق له بل ليسوا من أهل الوقف أصلا كما بهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولو قال على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم أبدا ما تناسلوا وكان له أولاد وقدمان بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله

مما يشربون اذ عليهم ادفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا وما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وان كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها عليهم نفقة الا أن الواجب ديانة عليهما أن لا يحوجاها الى مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلاما به بخيله ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له بعده عن مكان الزعامة فقتل الغلام واضطر الامر الى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها ان انتظرن مراجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج اليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاق رجع المأجور بما أنفق في ذلك

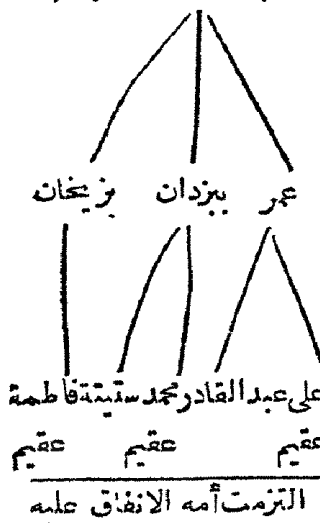
بالانفاق لانه نصب لمصالح من يحزن عن النفاق في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وتركها وسافر الى الشام بلا نفقة من دراهم أو طعام وأضر بها وألها ما غايه الا يلام هل يكون مرتكباً معصية توجب الاتهام فيعاقب على هذه المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء غملاً ان يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا بالاهانة والاذلال وفي الآخرة (١٣٢) بالخزي والنكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من الاحاديث الواردة عن رسول

الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسئل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر بالمعايشة بالمعروف فبدله بالضد فيلزم ما تعزى بالاهانة والتحقيق لخالفتها أمر به الشارع والله ولي التوفيق فتسأله الهداية الى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة واذا امتنع يحبس حتى يسكنها اذ هو من جلة مسمى النفقة (أجاب) نعم يجب عليه سكنى في بيت له غلق على حدة يكون له بيت أو اجرة أو عارية باجتماع ويجبس اذا امتنع عنه لانه من جلة النفقة فتدرك في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فاذا امتنع عنها وعن أحد أنواعها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وبنات من غيره

لانه لا يصح الاعلى الاحياء ومن سيحدث دون الاموات وقد نسبته الى أولاد الاحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم يعود الضمير اليهم وتغيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولد من مات قبله اتحوله على ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله وولد له اه وحاصله أنه اذا قال على أولادى وأولادهم بالاضافة الى ضمير العيبة يختص بأولاد الاحياء المذكورين وأولاد الوقف لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف وأولاد الميت قبل صدور الوقف واذا قال أولادى بالاضافة الى ضمير الميت كما يدخل أولاد الميت من أولاده لانهم أولاد له لكونه نسبهم الى نفسه ففي حادثة الفتوى لما قال ثم على أولاد أختي اختص بالاحياء منهم دون من كان قدامت قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت وما قال ثم على أولادهم عاد الضمير الى المذكورين وأولادهم الاحياء لما قلنا فأولاد ابن أخته الميت ليسوا من أهل الوقف أصلاً نعم لو قال ثم على أولادى وأولاد أختي دخلوا كما تقدم والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد وهدى أم امرأته دار معلومة تجارية في ملكهما فوقفها على نفسها ما أيام حياتها ما ثم من بعدهما فعلى زوجة زيد بقية هذه المذكورة وعلى أختها لا مها وعلى ابن أختها ما فلان بينهما ألاتا ثم وثم ثم على جهة بركة لا تنقطع فبات زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى أن تموت هدى (الجواب) نعم فاذا ماتت هدى يصرف الى ما شرط (سئل) في وقف أهلى فتد كمل وقفه ولم يعلم شروط واقفه غير أن نظاره تصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى من الزمان فباتت امرأته منهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولها ابن أخت من المستحقين فهل اذا ثبت تصرف نظاره كما ذكر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف لجميع مستحقه لالابن الأخت وحده (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلى موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الاناث حسب ما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من الاناث لانها وأختها من أولاد الذكور دون أولاد الاناث فان لم يوجد لها أخ وأخت فليغيرهم من أولاد الذكور دون أولاد الاناث المتوفاه دون أولاد الاناث وماتت امرأته من أولاد الذكور عن أولاد ذكور واناث ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف وأختها لاب من أولاد الذكور المتناولين ومن أهل الوقف جماعة غيرهم من أولاد الذكور فهل به هل بتصرف النظر بعد ثبوته ويصرف نصيب المتوفاه المذكورة لاختها المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلى ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فماتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا ابن مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابن ابنتها المبرور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) نعم حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يبق له ولد على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في النفي فان لم يكن ولد الصلب أو البطن استحققه ولد الابن كفى الدرر والاشباه وغيرهما (أقول) يعلم منه أن الواقف اذا قال فنصيبه لولده وولد ولده ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فلو كان المتوفى له ولد وله ولد أيضاً لشي لولد الولد وبه أفتى العلامة الشلبي ووافقته جماعة من علماء عصره كهم مبسوط في فتاواه (سئل) فيما اذا ثبت ناطر وقف أهلى أنهما ومن قبلهما صرفون غلة الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الاناث من مدة تزيد على أربعين

هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنتها أم لا واذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة سنة على ابنتها مع وجود زوجها. اذ نفقتها عليه مطلقاً غنياً كان أو فقيراً حاضراً كان أو غائباً حتى لو تعذرت النفقة عليها بجزء أو غيبة فنفقتها مع ذلك على زوجها وان جازت ومرا لا ين بالاشدق عليها يرجع عليه بتساق الا بشا ركة الزوج في نفقته على زوجته أحد قال جل من قائل وعلى المودولة رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبينهما صعب وصغيرة وللصغيرة من عمة تريد أن تربيهما بغير شئ والام تأب ذل وطائب الاب بالاجرة ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب لأم الى ذلك أم يدفعان للعمة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

لا بفقير هل يجب نفقتها
 عليه أم لا (أجاب) لا يجب
 إذ شرطها اليسار وهو يسار
 الفطرة على أصح الأقوال
 وعليه الفتوى والله أعلم
 (سئل) في القريب المحرم
 كابن الأخ إذا كان قادرا
 على الكسب هل يجب نفقته
 على عمه أم لا (أجاب) لا يجب
 فإنها لا يجب على أبيه إذا
 كان قادرا على الكسب
 فكيف يجب على عمه مع
 قدرته على الكسب صرح
 بذلك في الأب صاحب البحر
 والنهر والتاترخانية نقلنا
 عن الحاوي والامر فيه
 ظاهر والله أعلم (سئل) في
 يتيم له مال وأم وابن عم لاب
 مات ابن الواقف الشهابي أجد



سنفخ وجهه أخوين يدعيان حصة آلت إليهما عن أهمهما المتقدمة ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم أنبت
الأخوان بوجه أحد الناظرين المذكورين أن الناظرين السابقين قبلهما كأنابصر فان غلة الوقف
لأولاد الذكور والانات وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأى الشبوتين يعمل
(الجواب) أن الشبوت الثاني غير صحيح لوجوه الأول كون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حضرة
الآخر ولا رأيه وقد صرح في الجوهره باشتراط رأى الآخر ولم يوجد الثاني أن البينة إذا انضمت نقض
قضاء ترد كما صرحوا به الثالث أن المقضي عليه لا تقبل منه البينة قال في التناوخانية من العشرين في الدعوى
متولد ويذكرهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج فلو برهن المتولى بعده على الوقف
لا تسمع وبه يفتى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مفضيا عليه مع من يدعى تلى
الوقف من جهته اه الرابع أن البينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران
والقول للمدعى التعميم على الذكور والانات وهما المدعيان لانهما متمسكان بالأصل وهو الاطلاق والتعميم
وقد صرح في ترجيح البيئات أن بينة مدعى التخصيص أولى من بينة عدمه وصرح في الدرر أن بينة مدعى
الوقف بطنا بعد بطن أولى كما سرق نقل عبارته وفي الخانية رجل مات وترك ابنين وفي يد أحدهما ضيعة يدعى
أنهم اوقف عليه من جهة أبيه والابن الآخر يقول انها اوقف علينا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره
القول قول ذي اليد والأول أصح اه وفي الذخيرة وهو المختار لانهما تصادقا على انها كانت في يد أبيهما
فلا ينفرد أحدهما باستحقاقه إلا بحجة اه وبالله تعالى التوفيق (سئل) فيما اذا اوقف زيد أملا كه على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده الذكور والانات بينهم على ان يرضى الشرعية على أن من مات
منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه الى من هو في درجته
وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولدا الواقف الشهابي أحد أربعة عشر
قبلا طافان الشهابي أحد عن ابن يدعى عمر وبنتين احدهما تدعى بزيخان والاخرى بيزدان ثم مات عمر
عن ابنين أحدهما يدعى عليا والآخر عبد القادر ثم مات بيزدان عن ابن يدعى محمدا وبنت تدعى ستيمة ثم
مات بزيخان عن بنت تدعى فاطمة ثم مات فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذاك ولدا خالها وهما
محمد وستيمة وابنا خالها وهما علي وعبد القادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذاك شقيقته
ستيمة وابنا خاله وهما علي وعبد القادر ثم مات علي عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذ ذاك أخوه عبد القادر
وبنت عمته ستيمة والخال أن بعض من في درجة المتوفى ينتسب الى الواقف بأبيه وأمه وهو محمد وأخته ستيمة
والبعض الآخر ينتسب بأبيه فقط فهل يكون من ينتسب الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد
من جهة أبيه وأمه اقرب الى الواقف من ينتسب اليه بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب
فالاقرب الى الواقف فتستحق ستيمة بفرد هانصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين مضافا الى نصيبها في الوقف
المذكور أولا (الجواب) الحمد لله يكون من ينتسب الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد بجهة
أبيه وجهة امه معا اقرب الى الواقف من ينتسب اليه بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب

خمس عشرة سنة متبرعة والترم ابن العم أنه لا يأخذ منها وإن هي تزوجت هل يلزمهما الترم أم لا ولا أم أن تمتنع عن الإنفاق عليه متبرعة
 خصوصاً مع عجزها عنه وتنفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمهما الترم إذا هو الترم ما يلزم ونفقته واجبة في ماله وأنه أعلم (سئل) في رجل
 من طائفة العلم الشرعي له أخوة من أبيه تطالبه أمهم بنفقته وهو معسر فهل تلزمه نفقة أخوته مع عساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقة أمهم
 القريب العاجز عن الكسب لا تجب على قريبه إلا إذا كان موسراً واختلفوا في هذا اليسار على أو بعث أقوال الأصح منها قولان أحدهما أنه
 مقدور بنصاب الزكاة فلو اتقص درهم لا تجب قال في الخلاصة وبه يفتي واختاره الوالو الجي وثانيهما أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب

الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه القسوى ويصح في الذخيرة والقولان الا تخوان تركه كذا كرهما المرجوحينهما والله أعلم (سئل) في أيتام لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لأم يدعى الاعسار أيضا هل تجب نفقة لهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول مدعى الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكرا لتصريح علمائنا بان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعى الاعسار الا اذا قامت لدى اليسار بينة عادلة فيحكم الحاكم على من قامت عليه به واذا (١٣٤) لم تقيم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل

كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موسر فيقضى القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها دعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم * (كتاب العتاق) *

(سئل) في مريض مات أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمته فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخوان أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدة لها الاخوان وأجازة وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه في مرضه الذي قدمته فيه وأما عتق الجارية الذي أقربه الاخوان وأجازة فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي منيرة فيه ان شاعت حررت أو استسعت والولاء لهما وان شاعت ضمن المقلوب كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عدهما ليس لبنت الا انضمام مع اليسار أو سعاية مع

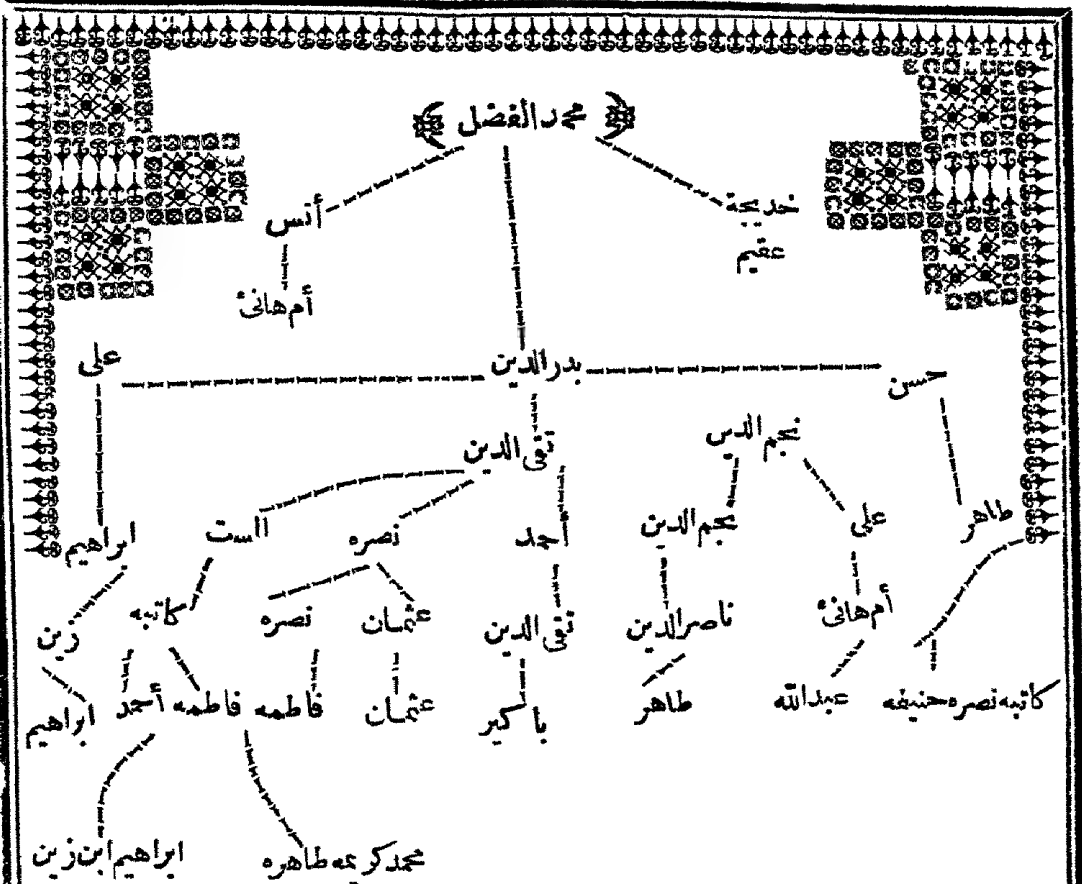
الى الواقف ويكون المراد بالاقربىة الاقربىة في القرابة لاني الطبقات لا لا يلغوشطره الاقربىة من حيث ان كل من في الدرجة بالنسبة الى الواقف في الطبقة سواء قسنتى ستنية بمفردها نصيب فاطمة ومحمد وعلى انذ كورين مضافا الى نصيبها في الوقف المزبور والله تعالى اعلم كتبه عبد الرحمن عفي عنه اعني به المرحوم العلامة الجليل الكبير عبد الرحمن افندي العمادى ومن خطه نقلته (اقول) قد سئل العلامة الخبير الرملى عن نظير هذا السؤال مما شرت فيه الاقربىة الى الواقف الى الميت فيسكنى في تقديم ذى جهتين على ذى جهة اقوالهم ذكر انه حيث كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين فالذى يظهر أو بحيته هو مساواة الجميع من يدلى من قبل ابويه او ابويه لانه يلزم من اعتبار أرحمة الجنتين على ذى جهة في ابن هو ابن ابن عم وأخ من اجنبي كاهل امرأة تزوجت بابن عمها ولها منه ابن ومن اجنبي ابن آخر وقت على الاقربىة لا قرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجيح احدا بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من ادلى بالام فقط ففيه تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كذا قدرته لك اه ثم أفتى الخبير الرملى كذلك في محل آخر قائلا لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها الا لانظر لها في قول الواقف يقدم الاقربىة لا اقرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقربىة اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن انت تخبر بأن هذا ظاهر لو لم يذكروا الواقف الدرجة اذ مع ذكرها يلزم الغاء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة مستنون في القرب اليه فيترجى ما قاله جد المؤلف من المصير الى أن يراد بالاقربىة يستزادة القوة في قرابة الولادة أيضا كفى في قرابة الاخوة لان اعمال الكلام أولى من الغائه لكن ينبغي تخصيص ذلك بما عدا الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقريسة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع الالزام المذكور بابس ذى جهتين هذا ما طهر لفهمى القاصر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى في كتاب وقفه الثابت المضمون شروطا منها أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ربع الوقف الى من معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقربىة لا اقرب للميت في مات رجل من الموقوف عليهم اسمه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آل ابيه عن أمه من المتوفاة المستحق من الوقف وفي درجته وذوى طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جلاتهم أبوه أحد بن كاتبة المستحق المتوفاة عنه ثم مات أحد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوى طبقته الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد أولاد داخل وخالة كاتبة أم أحمد المزبور والبعض أولاد أولاد دعم جدة أحمد المزبور ولا جد المزبور أولاد أخت من أهل الوقف أنزل درجته منه ماتت أمهم عنهم في حياة أحمد يزعمون أن نصيب أحمد من ربع الوقف يعود اليهم لا اقربيتهم لا أحمد وان كانوا أنزل درجته منه بهذه الصورة الواقف القاضي فتح الدين المالكي

الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنمه لامرأته وبقيته لابنها عتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) محمد ان مخيرا ان شاء أعتق بعتته وان شاء استسعه في قيمة ذلك هذا اذا لم يحجز عتقها كله أما اذا أجازة فيه جاز وعتق جميعه مجانا لان العتق عما يتوقف على اجازة اذا صدر من الفضولى وهي فضولية في حصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازة جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة لسلك بس اهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الغضولى فراجع ان شئت والله أعلم * (باب الاستيلاد) * (سئل) في أم ولد قوة ترجع بالرفع فاعل قوله يلزم اه منه

استعارت من حرة حلياً طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لأظهرتها وهل قالت آتمة الخنفية أن الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لأنه المالك لها ولما في يدها ملكا كما لا يفرج جمع الاقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لأنها وما في يدها ملك طلق لسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيبته وإن سمعت (١٢٥) بحضرة وثبت عليها الاقرار بعد الانكار

طولت بعد الحرية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لما فيه من ضياع حق السيد ولا يصح الاطلاق بان الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الجبر يقع في القول لا في الفعل فاختلغا فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان) * (سئل) في رجل غضب من زوجته فلف بالطلاق ثلاثا منها أنه لا يشتغل في حرقته الفلانية مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل إذا أبانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج أو قبله بحث بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا بحث لما تقرر أن كلمة مادام غاية تنتهي اليقين بها وبالطلاق البائن زالت الزوجية كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها نساء وليس له فيها الزوجة واحدة فدخلها هل يحنث أم لا (أجاب) يحنث لارادته الواحدة به إذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا

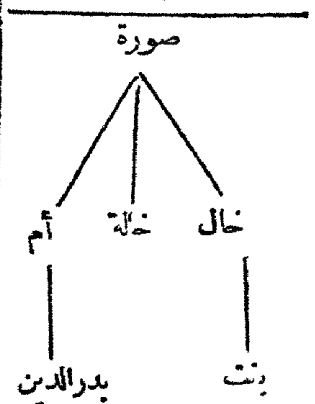


فهل يعود نصيب ابراهيم من ربيع الوقف لاييه أجد ثم تعود حصّة أجد مع ما آل اليه من ابنه ابراهيم المذكور للاقرب من أهل درجته وهم أولاد أولاد إدخال وخالة كاتبة أمه دون أولاد أخته وغيرهم من أهل الدرجة المذكورين أم لا (الجواب) نعم عملا بشرط الواقف أن من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقسّم في ذلك الاقرب فالأقرب إلى المتوفى فقد شرط الاقرب بيه بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة (أقول) وحاصله أنه حيث شرط الاقرب بيه من أهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم أقرب للمتوفى من بعض ووجد أيضا في أنزل منها من هو أقرب نسبيا للمتوفى من الجميع فقدم الأقرب من أهل الدرجة وإن كان الأنزل منه أقرب نسبيا لثلاثا بلغوا اشتراط الدرجة والواقف قد اعتبر الاقرب بيه في أهل الدرجة لا مطلقا وسباني سؤال في ذلك أيضا قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جوابا للشيخ محمد بن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى موافقا لما ذكرنا صورته فيها إذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب فإت

في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لأنه نوى حقيقة كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل إذا بذر رجل وحث الخائف فقط يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ما لم ينويه الحرث إذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يدخل هذه الدار إلا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث وهذا بما زاد صدور من الموحدين والحكم القضاء وإذا دخلها فقد حكم أي قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا يحنث عليه بذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه في الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحنث (أجاب)

إذا انقطع فلان الذي جعل الخالف دوام تردده شرط البقاء اليمين عن التردد انتهت اليمين فلا بحث الخالف بالدخول على المحلوق عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلة مادام غاية تنتهي اليمين بها كما صرحوا به قاطبة والانعطاع عن التردد يحصل بالترك مدة ثبتت بها عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت اليمين والوجه في ذلك أن الخالف قيد عينه بدوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء (١٣٦) ودوامه شيء آخر قال في العمادية وألفاظ التآقيت مادام ومالم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت بخاري فامرأته

كذا مادامت بخاري فامرأته



كذا انخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا بحث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا حلف لا ينعط مادام فلان في هذه البادية وفلان أمير هذه البلاد انخرج الامير الى بلدة أخرى لا مرفعة صدق الخالف قبل رجوعه بعد رجوعه لا بحث في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الامير اه والفروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام في حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه تقدير في حيله الى العادة ويفوضه الى رأي المبني والتردد الاختلاف وفيه ما من زيادة المبالغة وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كتحصيله أهل انصرف ما لا يخفى فدا ترك

مستحق يدعى بدر الدين ويبدئه ثلث عن غير ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي وفقه من أراد به خيرا في دينه ووفقه لتحرير مسائله وبراہينه والصلاة والسلام على مظهر الحق بلا خلاف في حينه وعلى آله وأصحابه الذين ميزوا من غث الشيء بيمينه صلاة دائمة الى يوم كل نفس بما كسبت رهينة وبعد فقد اختلفت جوابا من نسب الى العلم نفسه ولم يخش التجري على النواحين يحل رسمه فكتب أولا أنه ينتقل ما بيده لحالته لكونها أقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقرب بية وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له أدنى انانية ولو علم شرعا معناها واشتقاقها لغيره ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال بندا فاضح ثم بلغني انه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء يذكرها من شمس راحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما لا يليق فأقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق ان أريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الراجح فالخصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قال فقير ذي اللطف الحق محمد بن محمد البهنسي الحنفي حامدا مصليا مسلما (أقول) ووجه موافقة لما ذكره المؤلف من حيث انه أعطى الخصة لبنت الخال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط الخالة مع أنها أقرب نسباً للمتوفى لان الواقف اعتبر الدرجة أولا ثم الاقربية فيها والخالة أعلى درجة فلا تعطى وان كانت أقرب حيث وجسد في الدرجة أحد وان انفرد والحاصل انه حيث شرط الواقف الانتقال للاقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسباً فيها سواء وجد معه فيها غيره أولا وسواء وجد من هو أقرب نسباً من غيرها أعلى منه درجة أو انزل أولا ثم تفسير الدرجة بما ذكر لا ينافي ما مر عن فتاوى جد المؤلف من انه اذا لم يقيّد الاقربية تنصرف الى المتوفى لا الى الواقف لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنهما مساواة المتوفى في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد بالاقربية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه اذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساويونه في النسب الى الواقف وقد أطلق الواقف الاقربية يقدم من هؤلاء الجماعة المساويين له في الدرجة من هو أقرب نسباً ورجا اليه لا الى الواقف (سئل) أيضاً عن المسئلة التي قبلها فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد الذكور والاناث على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعده هم على أولادهم ثم وثم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعتابهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من توفي منهم أجمعين عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عادما كان جارياً عليه على ولده ثم وثم للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جارياً على المتوفى الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب ويستوي فيه الاخ الشقيق والاخ لابل فالأقرب لا يمكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب المؤجودين اليه من أهل الوقف ثم على ولد من انتقل اليه بذلك ثم على ولده ثم على نسله وعقبه على اشراف والترتيب المذكورين ثم على جهة برمتصله بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات

ذلك حكم بانقطاع دوام التردد فانتهت اليمين ولا تعود بعد ذلك لعدم تصور عود الدعومة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم الواقف (سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر وحرق حلقه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث كفي الجرح نقلا عن فتح القدر في الكلام على قوله في الكفر لا يخرج من حرقه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالعلاق ثلاثاً من زوجته فلانة ان يحضر في غد لمجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي بالحضور لم يحضر هل يحنث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحنث بالثلاث ما لم ينوب مجلس الشرع مجلساً تصح اضافة الشرع اليه وحضره في صدق ديانة ولا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يشارك أباه في الفلاحة هل اذا باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقرو بذور وغير ذلك

لابنه الصغير وشارك الخالف أحمأ بحث أم لا بحث (أجاب) نعم لا بحث كما صرح به في البحر نقلا عن الظهيرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلانا فاشراكه بمال ابنه الصغير لا بحث والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه على الطلاق بالثلاث لا تطحنى بكرة قدم مغل وتجنبيه وتحتز به ومضى بكرة ولم تفعل هل تطلق ثلاثا أم لا (أجاب) لا تطلق إذا اليمين المذكور للنفي لا لإثبات كما صرح به العلماء أذ هو في الإثبات لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسيون يجوز الإقتصار على أحدهما ولم (١٣٧) يأتيوا أحدهما فكان نفيا وقد وجد

الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو إبراهيم بن زين عن غير ولد ولا أسفل منه وله نصيب في ريع الوقف آل إليه عن أمه زين المزبورة وأقرب من في درجته من جهة أمه المزبورة أبوه أحمد بن كاتبة المستحق المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته مساوون له في الطبقة السابعة التي من جهة أبيه فلن يعود نصيبه في الوقف إلا مثل إليه عن أمه زين المزبورة (الجواب) يعود نصيبه من الوقف إلا مثل إليه عن أمه زين المزبورة لآبائه المزبور لكونه أقرب من في درجته إليه عملاً بشرط الواقف المذكور ولا يعود لأولاد عمته المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى عملاً بقول الواقف الطبقة العليا منهم تتجعب السفلى ويقول في ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقد أفتى المرحوم العلامة العم محمد العمادى على سؤال رفع اليه في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه بما يخصه من مال آل اليه من الاستحقاق من جهة أبيه يعود له في درجته من جهة أمه وما آل إليه من الاستحقاق من جهة أمه فلن هو معه في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثاً مفيداً فقال لأن كل واحد من النصيين آل اليه من جهة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير ولد له هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلو أعطينا جميع ما آل إليه من الاستحقاق لأهل الدرجة العليا دون من كان مساوياً له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل الدرجة الأخرى من غير تخصيص يقتضيه كلام الواقف وإهمال ما دل عليه صريح كلامه مع إمكان العمل به وأعمال الكلام أولى من إهماله وكذلك لو خصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضاً حرمان إحدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء ومتى احتمل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو أقرب إلى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولو قلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع إمكان أعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساوياً للمتوفى فيها وكذلك في أهل السفلى والأعمال أولى من الإهمال فما آل إليه من جهة الدرجة العليا يعود له من مساوياً له فيها من أهل الوقف وما آل إليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضاً لمن كان مساوياً له فيها من أهل الوقف وأنه سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول نختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع أهل الدرجتين لأن لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولأن المضاف يعم كما مر حوايه في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى كل أمر الله تعالى وفرعوا عليه ما لو أوصى لولد يد أو وقف على ولد زيد وله أولاد ذكر وبنات كان لكل وتمامه في أراخوالاشياء قبيل الدعاء برفع الطاعون فكذا يعم في مسئلتنا وليس في كلام الواقف ما يخص أحدهما حيث وجدنا ولا ما يمنع أرادتهم ما معاً لالفة ولا اصطلاحاً ولا ما يقتضى تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد المتوفى ولفظ ما من أدوات العموم فقول

(١٨ -) (فتاوى حامديه) - اول) لا مقدرة وابت للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكيد ولا مه في الاثبات فلحفظ هذا اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح السكز المنظوم (اقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفاة عليهم مهام بحث بخارده بعض الناس بأنه بحث بصادم النقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حث الشاب المذكور اذ عينه للنفي لا للاثبات وقد أكثر علما وانما ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسنانى من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعنى جواب القسم مضارا مثبتا وجبت اللام والنون ثم قال فيتنوع عليه اذا قال ولته أفوم فتبناه انه ان قام حث وان تركه انقيام فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثباته

لا تفرق باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة النهار إلى فلان فذهب إليه في مكانه المعهود فوجده غائبا عن المدينة التي بها مسكنه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيرا إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكنه ولا يحنث أم لا (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غير هاولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحنث إذا الأصل (١٣٨) أن الحلف إذا جعل له غاية وفاته تبطل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد ويخرجوا على ذلك مروعا

الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جاريا عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصيص بعضها ببعض تخصيص بلا تخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة درجة واحدة وقلنا أن الذي آل إليه ينتقل بعد موته إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من الإهمال ومأقوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى فالغايه ردلو سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة عوده إليها بدموته لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد تصير ورثة نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله إليه لزم أنه لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه إهمال كلام الواقف بالكلية ويلزم عليه أشياء أخر تظهر لمن تدبر نعم إذا رتب الواقف بين الطبقات بشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى فينبذ يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفى بما في يده كما من أي طبقة كان ذلك منتقلا إليه بملا بشرط الواقف لانه حينئذ يمكن العمل بشرط ترتيب الطبقات وبشرط انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه الصورة وأن كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان للمتوفى درجة واحدة ودرجة واحدة والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسئلة من له درجتان متفاوتتان ومات لأحد الوافق عود نصيبه إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من في درجته سواء كان نصيبه أصليا أو ثلثا إليه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما العدم الترجيح إذا كان الواقف مرتبا بتم مشروطا فيه حجب الطبقة العليا السفلى فينبذ ينتقل نصيبه للعليا من درجته كما في مسئلتنا في دفع نصيب إبراهيم لآبيه أجدل كونه في الدرجة العليا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه على ابنته وأختيه والنصف الثاني على فقراء النقشبندية المقيمين بدمشق المنسوبين بالتلمذة له وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقراء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بدمشق زوجة ولا بيت ولا تعلق أصلا وله بنت تطالب المتولى بنصيب أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فأدعت امرأة أنها من تلامذة زيد وطلبت حصته من ريع الوقف لكنها ليست من المنصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقتت على أولاد زيد وهم فلان وفلان وعددهم خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالمتعيين والتعد كذا في آخر وقف الحيريه (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وانسا لهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك ولا يعطى لأهل الطبقة السفلى شيء مادام واحدا من العليا (الجواب) نعم (سئل) في

منها ان فعلت كذا مادامت بخاري فكذا فخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحنث لانه جعل اليمين موقفة بوقت فتنتهى بانتهائه مادام أو كان أو استمر أو استقر أو طول ما لا مراكذا أو مازال ونحو ذلك من كل ما يوجب التسوقيت يقتضى الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فإذا زالت الديمومة وفعل ذلك الفعل فعله واليمين منتبهة فلا يحنث صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب وعبرة البحر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنتهى يمينه بالخروج فإذا عاد عاد واليمين منتبهة فإذا فعل ذلك الفعل لا يحنث في يمينه اه والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل نسا جمع ابن خاله حلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطبخ الذي يجيبه أبوك ذوا اللحم فقط هل يحنث بعمره أم لا وهل نفس اللحم

إذا أتته به غيره ووجه غيره يحنث! كذا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالإجماع كما صرح به في وقف البحر وغيره فتصح لأسماء بناته وبناته تعالى فلا يحنث بغيره وإذا أتته غيره وطبخه غيره فلا يحنث لعدم وجود شرط الحنث والله أعلم (سئل) الجسد لله مجمل الصور * ومنبت الأشجار في الروض عبر ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما وآله وصحبه وجنده * ثم الذين اتبعوا من بعده وبعد فالرجوع من البحر * ونظم النثر مع التقدير هو الذي قد فاق أبناء الزمن * في قوله صحيح أيضا والحسن ومن رقى أو جاعل أشعثا * بعلمه وفضله وبذخه هو الخليل أعني خير الدين * وهو الخليل في الذكا والين

ايضاح قولني عن سؤال هذا * مبينا طرقا غدت سدادا في قسم على الذي يدعو * لاجل فعل اوليا يثله * كمالني افسم عليك تفعل * وبفسلان قل كذا لاتفعل يلزمه شرعاه الاجابه * قافتنا باوجه الاصابه وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب * أحب سرعاسا لا قدحا كا * برجوجوا باشا فافتنا كا لازلت ترقى في سما المعالي * كهفا عليا على المثال * ودمت في عزها وسرور * مجدوهو الملقب بالكمال * ما هتزن الأغصان في شاطئ النهور قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعنى القدسي (١٣٩)

الراجي عفو جليل ذي الجلال

(أجاب)

جدال من ألهمنا الصوابا

علمنا السؤال والجوابا

وهو الذي بذاته قد أقسم

ومن لازاق الوري قد قسم

وأفضل التسليم والصلاة

على الذي قد خص بالصلوات

وآله وصحبه الكرام

وجنده بالفضل والانعام

وبعد من يقسم بغير الصمد

فقيل مكره لماني السند

وقيل لا وانه المعتمد

قالوه حتى فيه لا يشدد

والنهي محمول على من لم يكن

مقصوده التوفيق فافهم

واستين

اما اذا قال بحق طه

وسورة الليل وما طحاها

فهو كما نصوا عليه مكره

بالاتفق هكذا ذكره

وان يقل يا صاح بالاله

أو بالنبي أو بحق الله

لا يلزم الاتيان فيه شرعا

ولم يكن أني بذلك بدعا

والاحسن الاولى اذا ما قيل له

بأنه أو بحقه أن يفعله

قد قاله الرملي خير الدين

مر تجل مبادر في الحين

معترفا للخل ذي السكال

وقف أهلي مرتب بتم للذ كرمثل حظ الاتنين ومن شروطه أن من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من ريع الوقف لمن هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ثم ماتت امرأته من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته ولا في الطبقة التي فوقها أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من أهل الوقف ليس منهم أقرب اليها من ابن أخيها وبنت أخيها لا يها قبل يعود نصيب المرأة اليهما للذ كرمثل حظ الاتنين (الجواب) نعم (سئل) في وقف أنشاء واقفه على نفسه ثم من بعده على بناته لصلبه الاربع وعلى أولاد ابنه ابراهيم للذ كرمثل حظ الاتنين ثم من بعدهم جميعا على أولادهم وعلى أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم وثم على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد رجوع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه رجوع نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف ثم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف عن الموقوف عليهم المذ كورين ثم ماتوا عن أولاد ثم ماتت الاتن امرأة من الذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيها وأولاد ابنه ابراهيم في درجة أولادهم وطبقته وأولادهم كذلك ورتب الطبقات بتم وجعل نصيب من مات عن غير ولد لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يكن في طبقة المرأة المذ كورة أحد فيرجع نصيبها من ريع الوقف المذ كور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد أخيها وأولاد بنتي عمه أبيها والله تعالى أعلم (أقول) في كونه يعود الى أعلى الدرجات فقط كلام ستعرفه وقد نبه المؤلف بقوله حيث جعل الواقف الخ على أن أولاد أولاد بنتي عمه أبيها في درجة أولاد أخيها وان كانوا من ذرية ابراهيم ابن الواقف وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في نظير هذه الحادثة ان أولاد ابن الواقف انزل درجته من أولاد الواقف وكذا أولاد الابن انزل من أولاد أولاد الواقف وهكذا حتى ان من مات من أولاد الواقف أو أولاد أولادهم عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن الواقف أو أولاد أولادهم لانهم انزل طبقة باعتبار ابيهم ولا شبهة في انه زعم فاسد منشؤه اشتباه الطبقة بالنسبة بالطبقة الاستحقاقية فان أولاد ابنه من حيث النسب انزل طبقة من أولادهم ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم وفي فتاوى العلامة ابن السلي عن المحقق ابن العرس صاحب الفواكه البدرية المعتبر طبقات الاستحقاق العملية لا طبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً واذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما أجل عبارته اه ما في فتاوى الشهاب ابن السلي ثم ليت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على أولادهم وعلى رجل آخر أجني أدخله معهم ثم على أولادهم وأنسأ لهم أما يضطر الى أن يجعل ذلك الاجني في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجني في درجة أولاد أولاد الواقف نظر الى الطبقات

محمد الديري بالافضال والله رب عالم الصواب * وهالك حسن القول من جوابي والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ثم التزوح في هذه السنة لاهلها فذهبت بقصد الحسام أو الجبانة أو بقصد ما غير الزواج الى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكر هل يقع عاها الطلاق بذلك حيث لا ينقله (أجاب) لا يقع الطلاق عليها بذلك والحالة هذه لان الزواج بمعنى الذهاب والرجوع والاعتبار للقصد عند الخروج فاذا خرجت لغير أهلها ثم أتت أهلها لا يحنث والله أعلم (سئل) في جماعة يحرمون أخبارهم وقت غداهم لا كل أحضر واحد منهم خبرا رديا كذا أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه بدعوهم الى أكله فحلف واحد منهم بالطلاق انه لا يؤكل ناويا

حيث سكنها غير راض بسكنها الله المذكور والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قس ينسخ منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته
أنهما تنسخ من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركة هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق
والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعاره منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو
هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما الجعالة والله أعلم (١٤١) (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من

زوجته أنها متفصل هذا
الظهر لنفسها فدفعته
لجارتها وفصلته أها هل يقع
الطلاق أم لا (أجاب) ان
كان من عادة الزوجة أنها
تفصل بنفسها لا غير لا يقع
طلاق وان كان من عاداتها
أنها لا تفصل وأما يفصل
لها غيرها وعلم الزوج ذلك
يقع وان كانت تارة تفصل
بنفسها وتارة غيرها لا يقع
الا إذا عصى الزوج الأمر
بالتفصيل لا يقع وقد أخذت
الحكم من مسئلة ذكرها
في البحر نقلا عن النوازل في
شرح قوله وما بحثت بهما
فن وقع عنده شبهة في ذلك
فأرجعه ويتأمل والله أعلم
(سئل) في رجل حلف
بالطلاق الثلاث من زوجته
أنها ما تفصل هذا الظهر
لنفسها فدفعته لجارتها
وفصلت كيه وبدنه لا غير
هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع والله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر
مع زوجته بحضرة أمها فقال
لها بالتركية ما معناه اذهبي
مع أمك فقالت أمها
بالتركية ما معناه لا تتكلم

وأولاده ونسبه دون بنت الواقف وهو رضا المذكور فمادل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس
لأولاده في الوقف حق مطلة فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده إلى إبراهيم ونسبه
دونها وحينئذ فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الواقف الذي هو صريح في كلامه وقد قال في الخبرية
قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن الغرض يصلح مخصوصا له فليتأمل وانظر
أيضا ما يأتي في الصفحة الثانية (سئل) في واقعة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدهم على
زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده وذريته ونسبه وعقبه أدامتنا سألوا
ودائما بقوا على الفريضة الشرعية فماتت الواقفة وآل الوقف إلى زوجها ثم مات زوجها عن ابنين وبنت ثم
مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها إلى شقيقها أم إلى
أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف بثم فيعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود لأولادها مادام شقيقها
موجودا قال الإمام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفة عذ وجل على ذرية زيد أبدا
مات سألوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون للذرية زيد ما بقي منهم أحد فاذا انقرضوا
كانت للمساكين اه ونقل في الاسعاف في باب الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولو ذكر البطون الثلاثة
ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال على ولي ثم على ولد ولي ثم ثم أو قال بطن بعد بطن يمسد أبدا به
الواقف ولا يكون للبطن الأسفل شيء ما بقي من الأعلى أحد اه وفي فتاوى قاضيان والخلاصة والبرازية
ما يؤيد ذلك (أقول) وهذا حيث لم يجعل الوقف نصيب من مات عن ولد ولولده فان شرط ذلك أخذ الولد
نصيب أبيه مع أهل طبقة أبيه كما هو ظاهر (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على نفسه ثم
من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق بمفرده ثم من بعده على أولاده الذكور دون الإناث ثم على أولاد
أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده نظير ذلك ثم على أنساله وأعقابيه شبه ذلك على أنه من مات منهم ومن
أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو
عقب عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم
وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي طبقة من أهل
الوقف الذكور دون الإناث يقدم في ذلك الأقرب بالأقرب إلى المتوفى الخ وبعد انقراض ذرية ولده
المزبور يعود ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من أولاد الإناث الذكور أو أباؤهم الإناث والحكم فيهم كالحكم
في أولاد ولد الواقف على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقرضوا أباجعهم فعلى جهة برعيها ثم مات عبد
الرزاق عن ثلاث بنات لهن أولاد ذكور فلن يعود ريع الوقف المذكور (الجواب) الذي طهر لنا من
هذا الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه يرجع لأولاد عبد الرزاق
الذكور وأما البنات فنهن خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك بامعان النظر والله سبحانه التوفيق
(أقول) يعني أن قوله على أن الخ لو عاد إلى عبد الرزاق وأولاده لسكان ريع الوقف إنباته المذكورات دون
أولادهن الذكور مع أن البنات خارجات في صدور كلام الواقف وهذا يخالف لما أفتى به المؤلف نفسه في

هذا الكلام فيمكن ضرا على نكاحك فقال بالتركية ما معناه الذي تكلمت به يكون لأنما هل يقع عليه الطلاق الثلاث أم الواحد ثم لا يقع
الطلاق أصلا وهل يفتقر إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال حال مذكورة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي
يوقف على الصواب في هذا الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه ان كان فيه لفظ لا يستعمل إلا في
الطلاق فهو صريح يقع بلا نية إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال الطلاق وغيره فهو من كتابات الفارسية فكذلك كتابات العربية في
جميع الأحكام والمراد بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب العتاي وبعض الشروح صرحوا

باربعة فروع في الايقاع بطريق الاضمار لو قال أنت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة لامرأة لا صفة للطلاق المضمر فقد نوى ما لا يحتمل
 لفظه فلم يصح ولو قال أنت منى الثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يحتمله وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان كان في حال هذا كره الطلاق
 انه لا يحتمل الرد ولو قال أنت بثلاث واضمرا الطلاق يقع كانه قال أنت طالق بثلاث كما صرح في المحيط وظاهره ان أنت منى بثلاث وأنت بثلاث
 يحذف منى سواء في كونه كناية وأما أنت (١٤٢) الثلاث فليس بكناية وفي التارخانية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها أنت منى ثلاثا

مسئلة رضا المتقدمة قبل ورقة حيث جعل المتأخر ناسخا للدول مع تصريح الواقف بأنه ليس لأولاده في
 الوقف حق مما لكان كنمو يدلما قلناه هنالك والظاهر انتقال الربع الى أولاد البنات المذكورين دونهن كما
 ذكر وان عاد قوله على أن الخ الى عبد الرزاق أيضا لان الواقف لم يجعل للأناث في وقفه حظا مطلقا في جميع
 الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الاولى ثم قيد أيضا به فيما بعده بقوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله
 شبه ذلك ثم قيد به بعده أيضا في شروط فلائى لبنات عبد الرزاق بعدموته نعم ينتقل لأولادهن الذكور
 أخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية ولده على من يوجد من أولاد الاناث الذكور والله تعالى أعلم
 (سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن من مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى
 طبقته المتناولين لربيعه يقدم في ذلك الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى فماتت امرأة منهم عن غير ولد وليس
 في درجتها سوى أولاد ابن خالة أمها المتناولين ولها أولاد أخذت متناولون أنزل منها بدرجته فلن يعود نصيب
 المرأة المتوفاة المذكورة (الجواب) يعود نصيبها الى أولاد ابن خالة أمها المتناولين المرقومين لكونهم في
 درجتها ومن ذوى طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أختها المتناولين وان كانوا أقرب اليها علما
 دل عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كتبه
 محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع قيد
 الاقربية وقد علم تساوى أولاد ابن خالة أمها في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم
 كتبه الفقير حامد العمادى المفتى بدمشق الشام (سئل) فيما اذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا
 منها أن الوقف متصل بالابتداء والوسط والانتفاء فابتداءه على الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود
 نصيبه وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسائه وأعقابها على الفريضة الشرعية للذكور كمثل حظ
 الانثيين على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا ولدا أو نسلا أو أعقابا عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده
 ثم على نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولدا ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفا على من هو
 في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحقى الوقف المزبور ذكورا
 واناثا عن غير ولد ولا ولدا ولا نسل ولا عقب فترافع بعض مستحقى الوقف مع بعضهم لدى قاضى القضاة
 بحضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصص من مات عقيبا على من في درجته وذوى طبقته فطلب بعضهم
 توزيعها للذكور كمثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسألهم الحاكم المتداعى لديه أهكذا شرط
 الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فأجابوا بأنه
 هكذا شرط الواقفون وانه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشئ مما
 وقع النزاع فيه الا أن برزوا كتاب الوقف فوجدوه مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور فدل عليه وعرفهم
 أنه ليس ثم شرط مناقض لا لاول السكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناسخا للاول أو مستقلا بنفسه ليس
 بتابع للاول بل هو ناسخ للاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على
 أولاد أولادهم ثم على الذكور كمثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا ان من مات عن ولد فنصيبه

نوى الطلاق طلقت وان
 قال لم أنو الطلاق لا يصدق
 اذا كان في حال هذا كره
 الطلاق لكن في الحانها
 جعله صريحا لا يقتصر الى
 الذرية ففقد اختلاف وجوب
 الشئلى أوفق كما يشهد به
 قلنا لقيمة وفي التارخانية
 عن النجدة ترأس المختاران
 يقع الثلاث اذا نوى وفيها
 عن الفضلي اذا قال لها نوى
 ونوى الطلاق يقع فقوله ترا
 يضم المنة من فوق وبالراء
 المقصورة معناه كقول
 تو يضم الناء وسكون الواو
 معناه انت وسه معناه ثلاث
 فتحصل ان اللفظ اذا احتمل
 الطلاق وغيره ونحوه
 النية وعن هذا كره عربيا
 كمن اللفظ أو غيره لا يقع
 واحتمال اللفظ المسؤول عنه
 ظاهر اذ يحتمل اذ هي مع
 أمسكتنى طلقت وقوله
 الذى تكلمتى به أى من
 انضر المعنى به الطلاق
 يكون ثلاثا فهو من اطلاق
 الكل واردة البعض وهو
 سائغ ويحتمل اذ هي مع
 أمسكتنى يسكن غضبي
 وقوله الذى تكلمتى به أى

أى جلسته انتهى عنه فلهذا انضر يكون ثلاثا فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخطبها ولده
 منه من خاله خلف بانطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل اذا نوى به الخطيب بخصومه وأن لا يمكنه من التزوج فزوجت نفسها
 قهر عليه من غير نكاح الاول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب
 مسكرين فصر يصرع في ندوة ويشرب من دونه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لا يعرف كفى لا يائى كل لحا اذا أكل لحم السمك والله
 أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتى مثل هذا اليوم من العام القابل وأناتى مثل

هذه البلاد فهل إذا سافر عن مسقطي فلسطين كما إذا كان في عيون التجار أو عكاً مثلاً في ذلك اليوم يبر في عيونه أم لا (أجاب) نعم يبر به وبكل قرية أو بلد عن بلد بعد بعيد بعد الاطلاق الاشارة معناه فانت على علم بان هذا المقترب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره انه لا يرحل من هذه القرية فغلب عليه ورحل فهاهل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفق شيوخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستدلاً بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل فهاهل لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه (١٤٣) ما يخليها وروح الى عرس أخيها هل إذا

استعميتہ و راحتہ بحث

أَمْ لَا (أَحَاب) لَا مَحْنُ لَانَهُ

ما خـلـاها وهو في معـسـر

لادعاء والمصر حربه في مثابه

عالم الجنه بالنهار في

الذين يمشون في الأمان من ربهم

التجربة بعينها في عدد من الدول

اعلم (سئل) فی رجل یجرب

عن الفعل المحذوف عليه

بیمینه موقتہ صورتہ با حلف

لا يبيت هذه الآلة في هذه

البلدة فغلقت عليه أبوابها

لم يمكنه انحر وج الابتسور

لِسُورِ رُفِهْ اِهْلَاكُ النَفْسِ

لما هل بحث أم لا (أحاب)

بحث قال في المنتقى، حلف

تيسر هذه الدرا فآوثة.

السلامة العامة

فلم يزل يدرى - راجع

طرح ریخته‌شده

بِأَمْرِ اللَّهِ وَبِأَمْرِ النَّبِيِّ

یستہا فرج فوج دیا ہا

غلقا بحيث لم يمكنه فتحه

بِقِيلِ يَحْنُثُ وَقِيلِ لَا يَحْنُثُ

به أفق أبو الليث والصدر

لشهادة والخاصة أن

لخالف مني عجز عن الفعل

علاوف = له والعتن موقدة

طالت عند أي حنيفة ومحمد

الشيخ محمد بن العلامة في

الفصل الثالث

سِرِّ الرَّحْمٰنِ عَلٰی دُوْكَرِهِ

هو الدين يسر والدة اعلم

لولدته ومن مات عن غير ولد ولا ولد فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فقد أجابوا
أولاً ثم فصلوا وبينوا بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخولفظا فهو مقدم تقدرا وليس بشرط مناقض
للاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط منهم الاول ومبين اطر بقة توزيعه مع ملاحظة للذكر
مثل حظ الانثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل بمنزلة حصة واحدة ويمكن
حله أيضا على انه بمعنى مع فيستمر الوصف المذکور ملاحظا في جميع ذلك فيحكم الحالك بما أنه يوزع نصيب من
مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف للذكر مثل حظ الانثيين وأمر الناظر
المقوم بالتوزيع كذلك حكما وأمر اشرعين بالتماس شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها
بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم
وتم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم شرط أن من مات عقبا فنصيبه لأهل درجته فاذا مات
أحدهم عقبا وفي درجته كوروات يوزع نصيب المتوفى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك الواقف
التصریح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لو لم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها
أولا في قسمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم ومن حله ذلك قسمة نصيب المتوفى عقبا على أهل درجته
فينسحب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ
وهو كلام في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا
مما حاصله أن زيدا مالك عمرا الاجنبى أرضا ليعقها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمرو وقفها على زيد ثم على
أولاده الخمسة وعدهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقبا فنصيبه لمن
درجته ثم على أولادهم ونسأهم بطنا بعد بطن فمات زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت
عقبا وفي درجتها أولاد أعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذکور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها للأقرب الى
الواقف وهو الرجل الاجنبى الذى جعل واسطة لانقطاع الوقف في حصتها عملا بقضية شرط الواقف في
الاولاد ويحتمل أن ينتقل لمن في درجتها وهم أولاد أعمامها تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان
متوسطا وهذا هو الاوجه لا طراده بل للقرينة وهى الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف في
مثل ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته ما لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال
نصيب المتوفى عقبا الى من في درجته اغماذ كفى أولاد زيدا الخمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم ونسأهم
لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركا في الشرط المذکور فصار منسجبا على الجميع تسوية بين المتعاطفين
للقرينة المذكورة وهى كون التسوية بينهم اهى الغالب وكون غرض الواقف الاتصال وعدم الانقطاع
اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الاقرب الى الواقف عند
لشافعية ففي ذلك تأييد لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم بما مر لا يقال يخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف
من افتاءى الخير به مما حصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب
ورحمة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور المذکورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا

(سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهره وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل لا ألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ركوبها الا ان ينوي بيمينه ما دامت مهره ولا يقياس بلا ألبس هذا القميص لانه عندنا بحث بلبسه بعد نزعها من خيطاته نية ان لا يسميه والله أعلم * (كتاب الحدود) * (سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتها كرها فاذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شبهة من تعدد الزنا وثبت عليه بوجهه الشرعي بيقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندري الحد عنه بها ويجب اهامهر المثل لانه لا يتخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقرو والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقه ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع

فقد صرح في البحر والنهر ومنع الغفاران الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا بضابان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزليعي وأكثر السراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكر صغيرة ووصل اليها وأدخلها عندهم هو أشقى منه فاحضرا من عم لها مع وجود أبيها فمقدله عقدها ولم يلحقه من أبيها اجازة (١٤٤) ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام وهو

يطالب من أبيها ان يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد الزور لسقوط الحد بصورة فوجب العقر بأنهم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكرا وأزال بكراؤها وهرت منه الى أهلها فتبعها يريد أن يعصها في نفسها هل يجب منعها عنها وماذا يلزمه (أجاب) نعم يجب منعها عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثله وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبيئة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا رجه ولا يجلد اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصنا بالزنا بحضور من له اقامة الحدود فذه بضاب المقدوف فهل اذا طلب من لقاضي اقامة الحد عليه ان يبالس به ذلك وما الحكم شهادة هذا نقاذف

ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة برقيات اواقف وماتت بنته رخصة عقيما ومات ولداه شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على أولاد المذكورين المستورين في الدرجة ولا يفضل الذكور الاثنى فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فبقى مطابقا وفيه مستوى الذكور والاثنى اه لاننا نقول ان اشتراط التفاضل في مستلثنا المارة مذكور في أولاد الواقف وأولادهم ونسلهم فينسحب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان نصيب من مات عقيما اذ هو ممن شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما في الخبرية فان الشرط لم يذكروا في أولاد الواقف فقط ثم أطلق في أولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل ولم يشترطه فلا يعدل عن الاصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوي بين المتعاطفين فتأمل وقد أفقينا بنفائري في الخبرية شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السايحاني واستشهد بما في الخبرية ثم أعلم أن في مسئلة الخبرية تنبيه على قاعدة سننوهي أن قول الواقفين على الفريضة الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفقينا الشيخ خير الدين في غير هذا الموضع أيضا وأفقينا به أيضا الشيخ اسمعيل كاهو مسطور في فتاواه وكذا شيخ مشايخنا السايحاني وكذا جسد المؤلف عبد الرحمن أفندي كما سننبه عليه في محله وكذا أفقينا به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحمد السلي الخفي والعلامة التبر تاشي والامام الباقر السافعي والشهاب أحمد الرملي الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا يكادون يفهمون غيره ولذا ردفون هذا اللفظ في أكثر المواضع بقولهم الذكور مثل حظ الانثيين نصريحا بمعناه المراد ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضا ولكان الصواب أن ردفوه بقولهم سوية بين الذكور والانثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسمع أصلا بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناها المفاضلة بين الذكور والانثى سواء صرح بعدها بانها الذكور مثل حظ الانثيين أو لا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلا عن الخواص وقد قال في الاشباه والنظائر في قاعدة العادة بحكمة نقلا عن وقف فتح القدير ان ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم اه فما أفقينا به ابن المنقار وألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعه من أهل عصره بعض الاخبار وأقره في الدر المختار وقد أوضحت ذلك في رسالة المهمة تلزم مطالعتها السلك ذي همة فان فيها من الكشف عن هذه المدلهمة ما يزيح عن الفؤاد غمومه والله تعالى الجدد (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة بمجود ومحموط وعلى من سجدت له من الأولاد الذكور سوية بينهم ثم من بعده كل منهم يعود ما كان جارا عليه على أولاده الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين مدة حياة الاناث ومن مات من الاناث عاد ما كان جارا عليها من ذلك على اخوتها واخوانها دون أولادها ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أنسائه وأعقبه وذريته نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى ولده أو اسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب منهم الى المتوفي الخ فبات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد ذكور واناث ثم مات

الخبر الفاسق في الديانات (أجاب) ليس له اقامة الحد على النقاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته الذكور لم يقبل وقول عندنا لا من تمام الحد فلا تقبل له شهادة بعد ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به علماءنا في المتن والشروح الفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ زمكة كريهة في فرجه وهي مثايعير فما يلزمه شرعا (أجاب) يعزرو شهر قال في الحانية لصاحبها أن فعها اليه بقميمه مانعها بلعت وفي التبين يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تبع هكذا ذكره ولا يعرف ذلك الاسماء فحمل عليه اه في بحر واهه رايه لا يجبر على دفعها اه يعني ان شاء صاحبها دفعها بغيرها ثم اذ دفعها اليه بقميمه تادع وأقول ذلك لتقطع التحدث بذلك كلما

وأما شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم * (فصل في التعزير) * (سئل) في مؤمن تفرس بفراسته الإيمانية في بيان سرقة قلامه وجل وأذاه
وهدهم بالفاظ فاحشة موجبة للتعزير فإذا تترتب عليه وهل يلزمه بالفراسة الإيمانية الصادقة ثم أخرى أو حرم ديني أم لا (أجاب) يترتب
على الأثم المذكور بإيذائه وتهديده التعزير الشديد لكرهية الحق وبغضه الصدق إذا الفراسة الإيمانية والنظر بالأنوار الربانية لاشين فيها
ولا عار ولا حمة فيها فوجب النار فكيف يلحقه بذلك ثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب (١٤٥) فالعترض عليه غير مصيب والله أعلم

(سئل) في شرير يضمر

الناس بيده ولسانه بسعيه
في الأرض المقدسة وعوانه
ويأخذ منهم لنفسه مالا
وجعل ذلك له وظيفسة
استطال بها وعليها تما لا هل
يسمع من أهل المدينة
الأخبار عنه بذلك لدى
الحكام العادلين والأئمة
المنصفين وإذا سمع قولهم
فيه فاذ يجب عليه (أجاب)
نعم يسمع الأخبار بكونه
شريرا بيده ولسانه سواء
كان حاضرا أو غائبا لأن
الأمور الموجبة للتعزير يرول
بالتقسل المتعمضة حقائقه
تعالى التي لم يقصد بها شخص
معين لا تحتاج إلى الدهوى
المحتاجة إلى حضور المدعى
عليه وليس هذا من قبيل
الجرح المجرد الذي لا يقبل
لأنه لا يكون إلا فيما هو حق
العبد خاصة وهذا من حق
الله لقصد وجهه الكريم
ولذا نص علماء بابان الخبرين
بذلك لهم الاجر والثواب
الجزيل حيث كانوا مخلصين
لقصدهم دفع كلمة المتعدي
لعامة المسلمين ولحماكم طلبة
وتعزير به ولو بالقتل حيث

الذ كور والانات عن أولاد ذرية ذ كور وانات فهل يدخل أولاد الانات مع أولاد الذ كور في هذا الوقف
بمقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجعين الخ أولا يدخلون بينو النالجواب بما يظهر لكم من
الصواب (الجواب) الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الانات يدخلون لأن الواقف عم
آخر فقال على أن من مات منهم أجعين لما ذكره الفقهاء عرجهم الله تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متنافيتين
فإن أمكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجب المصير إليه فإن لم يمكن يعمل بالتأخر منها أو يكون
ناسخا للاول وقالوا أيضا إذا تعارض عبارتان في كلام الواقف أحدهما تقتضي حرمان بعض الموقوف
عليهم والاخرى تقتضي عدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم لا يصدون حرمان أحد من ذريتهم فيترج
الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالباً فكأن الواقف رجوع عن الشرط الاول لما لم
منه حرمان بعض ذريته فعلم بقوله على أن من مات منهم أجعين فقد نص أولاً في كلامه على أولاد الظهور
دون أولاد البطون ثم عم بقوله على أن من مات منهم وأ كد ذلك بقوله أجعين فيعمل به لأنه متأخر والعمل
يكون بالتأخر كما صرحوا بذلك في كتب الأصول في بحث العام ولا يمكن حمل الثاني على الاول لأن الضمير في
قوله منهم راجع إلى مات تقدم المؤ كد بقوله أجعين والمتقدم الذ كور وبنات الذ كور فيرجع الأمر إليهن
أيضا فيدخل في ذلك أولادهن وإن أرجعنا الضمير إلى الذ كور فقط تصيح الكلامين فيحتاج إلى شيء يدل
عليه وليس هنائي يدل عليه من الجملة الثانية فيبقى شرطان متناقضان فيعمل بالتأخر منهما وهو إدخال أولاد
الذ كور والانات جميعا كد على قوله أجعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الخافقي رحمه الله تعالى في
بعض فتاويه بقوله وأما أن نص في أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عمهم بالذرية
فيعمل به أيضا لأنه متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه وبشهد لما ذكرنا
ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ماداموا أحياء يجري
ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى ينقضوا فإذا انقرضوا تكون العلة لولد ولدي وأولادهم
ونسلمهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من
بعده لولده ثم لولد ولده أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى
أصل الوقف وجار يا بجراه كان الوقف جائزا وتصرف غلته لما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل
نصيبه إلى ولده على ما شرطه ثاني ما من انتقاله إلى ولد ولده وانسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه
متأخرا مفسرا اه ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا إلا أن محاذ كرفي السؤال
من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهل شرطا منها من
مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولدا ولدا
نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذري طبعته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفي ثم مات
منهم رجل عقيم والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين
وآل نصيبها الأصلي والآل اليهما بشرط الواقف فقام أولاد ابن خالته يعارضون البنيتين في نصيب الرجل

(١٩ - (فتاوى حامديه) - اول) تفرس فيه بأنه لا يرجع إلا بالقتل وأما السعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهب أي حنيفة
عمان أنه يشاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعه المشهور باسمه بالبرازية الاول
في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنايات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام مالك المولك أبو العلاء
الناصبي لما سئل عن من سعى في الأرض بالفساد يوقع بين الناس الشر فاعالى السلطان ما يجب عليه القتل مشروع عليه واجب *
لفساده والقتل فيه مقتنع شاهان شاه مالك المولك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع اه وفي المجتبى رأي مسلمانزني يحل له قتله

وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وتطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بأدنى شيء له قيمة وجميع السعاة فيبأح قتل السكك و يشأ قاتله والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم فإنه يجب إعدامه فإن الظلم ظلمات والله أعلم (مثل) في ساع في الأرض بالفساد وجب عليه نزع بولائق بحاله وأدع لامثاله أراد ولي الأمر إقامة ذلك الواجب عليه فعلا ضرره عن الإسلام والمسلمين حسيما نصت عليه علماء الدين وأفتى به جل المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده (١٤٦) وترك إقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتسكافوه وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم فالنذرى

يستحقونه بذلك ويستوجبونه
عند مالك المالك (أجاب)
اللهم توفيقا للصواب لاشك
انهم يستوجبون بذلك
ما يستوجبونه من يشفع شفاعة
سيئة قال جل من قائل ومن
يشفع شفاعة سيئة يكن له
كفل منها قال أهل التفسير
الكفل النصيب أى عليه
من وزرها نصيب مساو لها
فى القدر قال القاضى أبو
السعود والشفاعة السيئة
التي لم يقصدها من اعاد حق
المسلم ولا دفع الشر عنه ولا
جلب الخير اليه ولا ابتغاء
وجه الله تعالى وكانت فى
أمر غير جائز أو كانت فى
دفع حد من حدود الله تعالى
ودفع حق من الحقوق وقد
ورد عن ابن عمر رضى الله
تعالى عنهما قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من حالت شفاعته
دون حد من حدود الله تعالى
فقد ضاد الله عز وجل وعن
عبد الرحمن بن عبد الله بن
مسعود عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
مثل الذى يعين قومه على
غير الحق كمثل يعبر تردي

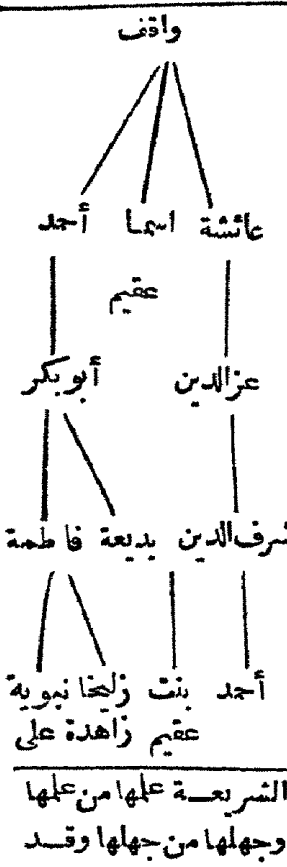
المتوفى المزبور الابل لا مهمما زاعجنا انه ينتقل اليهم بموته فهل لا ينتقل اليهم ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم
أقول مقتضاه انه لا ينتقل اليهم شيء أصلا من النصيب الابل عن الرجل الى بنت خالته بعد موته وان كان
أولاد ابن الخالة مساوين لها تين البنيتين في الدرجة وفي الاقرب بية الى الرجل المنتقل عنه ذلك النصيب لان
مآل عنه الى بنت خالته صار يسمى نصيبها فينتقل مع نصيبها الاصل الى بنتها ويشكل انتقال ما آل اليها الى
بنتها بما في شرح الاشياء البعري حيث قال في القاعدة التاسعة مانصه وههنا دقيقة أخرى وهي أن النصيب
المنتقل يشترط فيه أن يكون المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الواف الاول حتى لو مات الابن المنتقل اليه
نصيب أبيه لا ينتقل هذا النصيب الى ابنه لانه ليس بنصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو الذي استحققه
أبوه من الوقف بنفسه فتأمل فقد جهله الكثير من أهل العصر اه لكن فيه نظران غالب الانصباء في
الاقواف المشروط فيها انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولده ثم الى ولده انما تكون بطريق الانتقال من الاب
الى ابنه ثم منه الى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقض القسمة بانقراض كل طبقة عليا على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال
الى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الاصل الى الاما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في
وقف ثابت المضمون شرط واقفه في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد
ولاد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل
الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فانتقل نصيبه الى زيد الذي هو أقرب من يساويه في درجته وضمير بذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه عن
أصوله فهل اذا مات زيد أيضا عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب بدرجة
لمن يلي زيد في أقرب بية الدرجة من الميت الاول عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويكون
نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لا أقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في
درجته أفتونا مأجورين الجواب لا يكون لا أقرب من يساوي زيد في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله
وأما النصيب الذي تلقاه بكونه أقرب بدرجة من الميت الاول فيكون لمن هو أقرب اليه بدرجة بعد ذلك
بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب بحيث ما زيد انتقل ذلك النصيب لمن هو أقرب من الميت
الاول بعده لانا لو جعلناه لا أقرب من يساوي زيد في درجته لزم الغاء قول الواقف فالاقرب ونص الواقف
كنص الشارع قال أبو بكر الخصاصي رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرابته الاقرب
فالاقرب ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة له عز وجل أبدا على قرابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم
على المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها الاقرب قرابة منه واحدا كان أقربهم أو أكثر
من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا أقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم اه وقال أيضا في الباب
المذكور فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم
فالاقرب قال الوقف جائز فاذا جاءت الغلة أعطى أقربهم الى الواقف فان مات أقربهم وهو الذي كان يأخذ
الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب وعطى الغلة لاقربهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد

في بئر فهو ينزع منها بذر واء اود و اود ابن جبان في صحبه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الاسم وهلك كالبعير اذا

تردى في برفصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعمار جل حال شفاعته دون حد من حدود الله تعالى لم تزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه ومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان ظالمًا باطلًا لحض به حقا فقد برى من ذمة الله وذمة رسوله وأه الطراني والأصبهاني وعن أوس بن شرحبيل أنه

سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم لم يعبه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الاسلام واه الطيراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سعي في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان يستحقون بها في الدنيا الالهانة والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذي صلاح وعلم ودين سرقت كتبه من حجرته الكائنة بمسجده جار من المتهمين فغلب على ظنه (١٤٧) انه السارق لها فخير قاضي بلده بها ثم اخبر

حاكم العرف الذي لم يعهد منه أخذ بعنف عساه أن يتيسر له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذى عنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من



المفتي في طرابلس الشام عني عنه (وأقول) وفي هذا انظر ظاهر وما استدلل به من كلام الامام الخصاص لا يفيد مدعا به بيان ذلك أن من استحق شيئا من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه من جهة أصوله أو آل اليه من أهل دوجته فميسر ما استحقه من يد المذكور وما آل اليه يسرى نصيبه وجاريا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى التوفي الاول علابقول الواقف عادما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شبهه قول الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامة والضمير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عائد على كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى أول متوفى والالزام اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بأن ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم الاقرب الى آخر الدهر ويلغى فيمن سواء وأيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جاريا عليه الى زيد لكونه أقرب اليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي زيدا في الاقرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الغاء قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب زيد فيقول الى ولده على ما شرط الواقف والحاصل أن المحوط اليه في مسئلتنا بالنسبة الى الاقرب يمة ليس شخصا واحدا بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب فالاقرب أنه ينظر أولا الى الاقرب اليه كالاخ الشقيق مثلا فان وجد نقلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى الاخ لاب وهكذا أو أمان نفسه عن الامام الخصاص فالمحوط فيه الاقربية الى شخص واحد وهو الواقف فكل ما مات من هو أقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في الاقرب الى الواقف وهكذا كلما كان للواقف أخ وعم وابن عم نحكم بريع الوقف أولا للاخ ثم للعم ثم لابن العم ولا ننظر الى الاقرب للاخ المتوفى لان الواقف شرط الاقربية اليه لا الى المتوفى كما في مسئلتنا حتى ننظر كلمات أحد الى الاقرب اليه فظهر أن بين المستثنين بونا بعيدا وبما قررناه أيضا اندفع ما قدمناه عن البيروني ولم نرمز من عول على ذلك من أصحاب الافتاء ولا رأيناه شيئا يعضده أصلا بل نراه ينظرون الى ما بقى من المتوفى مما انتقل اليه عن أصوله أو آل اليه عن أهل درجته فيعطونه لولده أو لأهل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر الى الأذهان ويقصده الواقفون فن اطلع على نقل صريح مخالف لذلك فليشبهه هنا وله الاجر والثواب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا أنشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة وأسماء والشهابي أحمد الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكور والاني فيه سواء ثم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولادهم كذلك ثم على أنساليهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد المذكور على أولاد الاناث فاذا انقرض أولاد المذكور بأجمعهم عادما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من أولاد الاناث من المذكور منهم والانات على الفرضة الشرعية على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد وان سفل عادما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولد ولده ثم نسله ثم عقبه بينهم على الفرضة الشرعية ومن مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا عليهم من ذلك على من معه في درجته

صنف الناس في السياسة الشرعية كتب متعددة وقد صرح في البحر نقلا عن التجنيس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذه وللامام أن يجبه حتى يتوب لان الحبس للزجر لئلا يتوبه مشروع اه والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل انه أغرى ذا سياسة على قتل رجل ظملا بشهادة عدول فاذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقر عند العلماء ان التعزير يفي كل معصية ليس فيها حد مقدور والاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير فيجب على المغري المذكور ويجوز الترفي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كنز الدقائق وقد ذكرنا معنى العلماء التعزير بالقتل في أشياء ذكرنا من جللتها جميع الكبار

والاعونة والسعاة والظلمة بآدنى شيء له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة طلبا لمثله يجوز قتله تعزيرا أو جزاءا عن ارتكابه المعاصي والسعي فيه والله أعلم (سئل) في شقي سعيي يا خالي حاكم السياسة سعاية كاذبة قاصدا تغربه وايداعه ماذا يلزمه شرعا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علما وأنا أراها في كتبهم وبمهمها مسئلة السعاة والاعونة واقتوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام أبو العلائي الناصبي فيها نظام هو القتل مشروع عليه واجب (١٤٨) لفساده والقتل فيه ممتنع شاهان شاه ملك الملوك أبو العلائي نظم الجواب لكل من هو يبرع

وقد ذكر البزازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السيرة في الكراهة وفي الجنائيات وذكرها في منح الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية ورحمة الله تعالى عليهم أجمعين وحشرنا في زميرهم آمين فتواهم القتل مشروع عليه واجب الخ بوجوب على تكلم ايقاع القتل عليه ركههم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبده من استغله حتى يبيع فيه ويشترى ويستقل أمواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بآبى عمه أيضا لهم وقال لهم هذا أيضا فلاحكم وساطلهم عليه فاذا يلزمه شرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشقي البعيد الطريق من رحمة الله تعالى الساعي في اضرار نفسه واضرار عباداته مستحق لاشد التعزير وروايل الحقير ولا شبهة في جواز انترقي

وذوي طبقته يقدم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة برمتصلة ومات الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت أسما ولم تعقب ثم مات أحد عن ابنه أبي بكر وماتت عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فيهما بالسوية ثم مات أبو بكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونبوية وماتت بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحد وماتت زليخا عن بنتها زاهدة وماتت نبوية عن ابنها علي فهل يختص أحد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكرا من ذكر عملا بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك أحد من ولدي زليخا ونبوية لكونهما ولدي أنثى من أنثى وهل يكون الضمير المجرور المتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد الاناث على أنه من مات منهم راجعا الى أولاد الاناث لكونهم أقرب مذكورين يستلزم ارجاعه اليهم اعمال جميع كلام الواقف في شرطيه الذي هو أول من الاهمال أولا (الجواب) الحمد لله اللهم يا حي الهام الحق محصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف * الصنف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالانثى من غير مزية وهم أولاده الثلاثة المذكورون ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الاناث وهم أولاد أبي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنساليهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يترتب في الجميع أولاد الذكور وعلى أولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الا من كان أبوه من ذرية الواقف ولا يستحق معه من كان أبوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور ثم ذكورية شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك ان أحد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوية لان الجميع الا من من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقررت أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من ذرية الواقف وهذا صادق على أحد بن شرف الدين فقط وانه لا يستحق معه من كانت أمه من ذرية الواقف وأبوه أجنبيا وذلك صادق على ولدي زليخا ونبوية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والشروع في شروط الصنف الثالث من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا أولادهم من يوجد من أولاد الاناث بعد انقراض أولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم أقرب مذكورين ولتنظم جميع الشروط في سلك الصحة والسداد والالزام أن تكون الشروط السابقة لغوا خليا عن المراد ولا شك أن اعمال الكلام مهما أمكن أولى من اهماله كجهوم مقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبهة بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى لطفه به الحنفى عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفى (أقول) قد جعل الصنف الثالث مقابلا للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنها بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر أن يقول ببله بالسوية فدل على تغيرهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناه المفاضلة كمنها عليه قبل ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على أولاده

تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء النجسة يمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فزأوه ما في الذكور وذريته الحكيم من قوله عز من قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكرهم بيقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من كبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالته المنكرو لم يره من بلاد الله فعليه من الوزر والخطيئة وما وردت به الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جهتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه واعز لا يغيرون عليه الا

وبينها عصوبة وهذه طريقة
 الفلاحين فاجزأوه هو
 والذي تلقاه وأكرمه وآواه
 وأدخله عليها وارثه كسب
 معصية الله تعالى وهل يجب
 على حكام المسلمين زجر طائفة
 الفلاحين عن مثل ذلك ولو
 بالقتل والقتال (أجاب)
 جواز الخاطف ومن أكرمه
 وآواه وأعانه على هذه
 المعصية المعظمة الضرب
 الشديد والجس المسديد
 والمباغعة والعقوبة إلى أن
 تظهر منهما التوبة ويجوز

واقف
زيد
عمر
بكر
بشر
هند
صالحه
سليمان
خادم
دعد
مصطفى
جزيرة فاطمة
عقيم
أولاد

عطأمر في التقديم بل سوى بينه وبين الأبعد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الأخ
 أن يتروى في عقوبتهما إلى
 اقتل لغلظما ارتكبا من معصية الله وهذه طريقة يخشى على أهل الأقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا ينكرونه ولا يتناهون عنه أن ينزل
 الله عليهم عذابا من عنده وسخطا فان مرتكب ذلك والسالك عنه كمن ينقر السفينة ليعرق أهلها وهم عنه مضرئون فالمفروض على حكام
 المسلمين لتقيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسم هذه الفعلة الفضيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنسأله سبحانه
 اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل فارق صديقاه فقال لم فارقني فقال وجدت كل على غير الطريفة قاصدا لنعمة هل يلزمه تعزير أم لا
 والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه أعرف بمفهوم كلامه المحتتم ولا شبهة أن آل في

الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل أي لغير طريقتي أو لغير طريقة القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل في شيء يفي دأغما في عقوق أبيه ويأتي له بكل ما يشوق عليه ويؤذيه سا كرامة بداره مسينا في حقه قائما في اضرامه يأمره لسوء عشرته بالخروج من ملكه فيهدده بالقتل ويؤتى اليه بالضرب ويشرح في سببه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه امرأة فلاة (١٥٠) الدين بهذا السبب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفرية نفريت صفتيت

عفتيت وقد كبر الآن وضعف بمقاساة أخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور في عنفوان الشباب فهل يلزم بنفقة ونفقة والدته ويجب عليه أن يحسن عشرته معهم ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق اقتونا ولكم الثواب من المهين الخلاق (أجاب) يلزم هذا الشقي العاق بأفعاله التعزير البليغ باجتماع من الائمة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم وبجل وعظمه وكرم وغم أنفه ثم رضم أنفه ثم رغم أنفه قبل من يارسول الله قال من أدرك والديه عند الكبر أحسدهما أو كلاهما لم يدخل الجنة وعن عبد الله بن مسعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر شتم الرجل والديه قالوا يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه ثم يلزم بعقله خروجه من

الشقيق والاخ لا بفي وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان قاضي القضاة تقي الدين الشافعي السبكي قد تحدث معي وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو وجه عندك في مذهب الشافعي وأجد في الجملة فانه ضعيف لانه يلزم منه الغناء صيغة أفعل بلا دليل بل والغناء مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على أولادها وأولادها أولادها الذكور دون الاناث ثم ثم الخ فبات الواقف وبنته فاطمة وانقرضت أولادها ولها أولاد فهل يكون لفظ الذكور قيدا لأولادها فاطمة فيدخل الذكور منهم سواء دلى بذكور أو بانثى أو يكون قيدا لأولادها فاطمة وأولادها فلا يدخل من أولادها من يدلى بانثى (الجواب) اعلم أن القيد المذكور أعني به لفظ الذكور قيدا للمضاف فيدخل جميع الذكور سواء أدلى بذكور أو بانثى كتبه الفقير ابراهيم المفتي بدمشق المحروسة عني عنه طاب الجواب وطابق الصواب كتبه النقيب محب الدين عني عنه ما أفاده العلامة أعلاه هو الحق بتوفيق الله كتبه أجد بن تونس الذي شاوى الشافعي (أقول) أفتى العلامة بن نجيم بخلاف هذا حيث قال في الاشباه والنظائر من الوقف وقعت حادثة وقف على أولادهم ثم على أولادهم ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض أولاد الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور قيدا للابناء حتى لا تستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيدا في الابناء دون الابناء حتى يستحق الذكور ولو من أولاد الاناث أم هو قيدا في الابناء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور لو كان أنثى فأجبت بأنه قيد في الابناء دون الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى وريثاتكم وأمهات نسائكم ولان الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون الى آباءهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص أولاد البنات ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه بقرينة قوله بعده فاذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أبناء الذكور ولا أبناء الاولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيدا في الابناء والبنات ووافقه بعض الحنفية فآيت الامام الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محمل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وما يشبهه فيعود الى الاخير اتفاقا اه مافي الاشباه والنظائر وحاصله أنه جعل الوصف المذكور قيدا للمضاف اليه في قول الواقف أولاد أولادهم فيدخل فيه جميع الذكور والاناث من أولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف الى الاخير قال المحقق ابن الهمام في التحرير انه الاوجه والحاصل ان لفظ الذكور يحتمل أن يكون قيدا للمضاف فقط أو للمضاف اليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كما علم من صدر عبارة الاشباه والاول أعني به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفتى به صاحب الاشباه ولم يعول أحد منهم على كونه قيد لكل من المتضامين وقدم مشي عليه العلامة ابن حجر في فتاواه ونقله عن الولي ابن زرعة عملاقا الشافعي في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو

شأوه وامتناعه من ذلك تنعز باللائق بحقه بحاله الزاحل ماشه لانهم معصية أخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب استثناء فوجب عليه الاجماع الانفاق بل صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكفاية اذ لا يليق بالشباب الكسب أن يكف آباءه الى التعب والجسد وقد اوعده العاق بذاب النار في أحاديث تفخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل انه ان استمر على ذلك كان ممن حرم الدنيا والآخرة ورجع بالخسرة والندامة والخيبة الكبرى فباختصاره بارتكابه ذلك فقد أوقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله العزة في انعرض والدين وأن يحتم لنا بالصالحات والمسلمين أجمعين والمجد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوجه أخته

بغيرته بغير اذنه وبهزوجة أخرى أجنبية عنه هجم عليها ونقل أخته مع جميع مالها من الأسباب إلى داره فبها هلك يحرم عليه ذلك ويكون مرتكباً معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير بالذوق به وهل إذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للمعاكم الزامه باحضارها ليشار عليها بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها رعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحنفية مثل هذا فافق بما صورته في فتاواه يلزمه رد هاتوري جميع (١٥١) الامتعة إلى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب على المتعدي باخذ الزوجة

والامتعة ودخول دار الزوج بغير اذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم يجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعي المنقول ليشار اليه فالتون والشروح والفتاوى طائفة فيخير المدعي عليه على احضاره لما ذكره الله أعلم (سئل) في رجل يؤذى المسلمين بالتجسس على أخذ وظائفهم من غير حجة ولا أهلية للاستحقاق فماذا يترتب عليه وهل يجوز السعي به إلى إلحاحكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل إذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن وظيفته بغير حجة ينزل والايق على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر في كتب علمائنا من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين يعزرو في الحر صرح بحرمته أخذ وظيفة الغير بغير حجة وعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها فلا يحل عزل القاضي لصاحب وظيفة

استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر بل يفرق بين العطف بالواو ثم وتقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضاً لكن هذه القاعدة إنما يظهر جريانها في المتعاطفين دون المتضادين وقد اختلف كلام علمائنا في مسئلة الوصف بالذكورة هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيداً للمضاف اليه فقط فلم أره لغير صاحب الاشياء ففي أنفع الوسائل عن وقف هلال البصري ما نصه قال قلت أ رأيت ان قال علي ولدي وولد ولدي الذي كور قال فهي لمن كان ذكراً من ولده وولد ولده قلت والذي كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الفقراء أي أعطى من كان فقيراً من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذي كور وقوله الذي كور والفقراء واحد اه فقد جعله قيداً للمضاف المعطوف وكذا جعله قيداً للمعطوف عليه حيث خصه بذكورة أولاده لصلبه بذكورة أولاده ولو كانوا أولاد بنات ولو جعله قيداً للمضاف اليه كما في الاشياء كان للذكور والاناث من أولاد الذي كور وما قيل ان هذا لا ينافي ما في الاشياء لانه مبني على رواية دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر لان قول هلال فهي لمن كان ذكراً من ولده وولد ولده صريح في كونه قيداً للمضاف المعطوف والمعطوف عليه والخالف لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذي كور من ولد البنين والبنات سواء فعدم دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذي كور يبق قيداً للمضاف في عبارة هلال كما لا يخفى على ذوي السكال وفي الاسعاف ولو قال علي ولدي وولد ولدي الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذي كور والاناث وهن في نفسه سواء اه فهو صريح أيضاً في انه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح أيضاً في انه قيد للمعطوف عليه أيضاً ونقل المؤلف عن جواهر الفتاوى رجل وقف عقاراً وجعل ولايته إلى نفسه ما دام حياً ثم إلى ولده فلان ما عاش ثم من بعده إلى الآخر الارشد من أولاده فانها منصرفة إلى الابن دون الواقف لان الكتابة تنصرف إلى أقرب المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احداها اذا وقف على زيد وعمر ونسله ان الهاء تنصرف إلى عمرو فحسب وكذلك اذا قال وقف على ولدي وولد ولدي الذي كور أن الذي كور يراجع إلى ولد الولد دون ولد الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بني زيد وعمر وانه لا يدخل بنو عمر وفي الوقف لانه أقرب إلى زيد وخالف في ذلك القاضي كامل الدين مفتي الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف إلى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه فتحرر أنه في جعل الوصف قيداً للمتعاطفين معاً واللمعطوف فقط بخلاف مشي على الاول هلال وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما مرو يظهر في ان الواجهة الاولى لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحد منهم من ريع الوقف الا اذا كانوا ذكوراً وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلاً بها فهو للسكك بخلاف الاستثناء فهو لاخبر وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وعمر

بغير حجة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره إلى الحاكم أي معه فقد قال في الظهير به رجل يصلي ويضرب الناس بيده ولسانه فلا بأس بعلام السلطان به والله أعلم (سئل) في أمير أرسل رجلاً بصاً بولاه إلى فرضة يافا ليعيه بجرعة أمته فباع البعض وبقى البعض وأخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في حجة بالملء وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليها باعترافه بين يديه وسجل ليعرض على حضرة الامير برده عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه وزجره ونهيه واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الأمانة ومن ارتكب المعاصي فهو جدير بالانحذاب والنواصي فليس من بعض المهين حرمة وما لذي

يبني الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل اذى آخر بقوله يا كافر يا جاحدا ما أنت مسلم ولا أتوك بل كافر مشرك بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعززالقاتل فقد قال في النظم الوهباني ولا كفر من يا كافر وهو مسلم وباعها انما قالوا يعززالقاتل وقد ذكر شيخ الاسلام ابن السكينة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القاتل مثل هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقده كفر لا يكفر وان كان يعتقده كفر انما طبع به هذا بناء على اعتقاده انه كافر يكفر (١٥٢) لانه لما اعتقد المسلم كافر اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا كفر

اه وقد أجمعوا على انه يعززالقاتل والله أعلم

(كتاب السرقة)

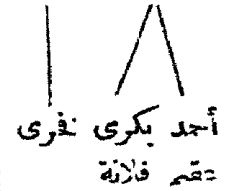
(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجه ابنة من بيته فأنهم امرأه تدخل على بيته أحيانا هل اذا ادعى الى سرقة لا تمتع يقبل هذا قوله وتجبس وتبس بعد ذاب بجرد عواه أم لا (أجاب) لا يقبل قوله المجرد ان عن البيعة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان مكرمان لا السرقة من جهة موجبات الحدود التي يحاط فيها غاية

واقف

خضر

مؤمنة

محمد



الاحتياط وتدرأ بدين شبهة

ونسله وبها صرح الخصاص ايضا وأما جعل الوصف قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشباه فلم أره لغيره والقول بأن الوصف للآخرين من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يؤتى به للتعريف أو التخصيص لا لذاته بخلاف المعطوف فانه مقصود بذاته كالمضاف نعم قول الاشباه ولان الظاهر الخ قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله انما هو عند الخلق من القرينة اللغوية أو الخالية فثبت وجدت قرينة تدل على كون الوصف أو الضمير أو الاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو لهما تضائفيين أو لواحد من كل منهما اتبعت كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا المثل فانه مهم ولم أر من اعتنى بتحرير من علمنا والله أعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسئلة الاستثناء حيث ذكرناه للاخبار الدليل ومن ذلك ما في الخبرية حديث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولادهم المذكور الى ان قال فاذا انقرض المذكور فعلى اولاده الاناث واولادهن الخ ثم حدث الواقف ولدا سمى محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له من الاولاد راجع الى حسن لانه أقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الزرنبالي بانه راجع الى الواقف ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى الواقف مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية الفتا له وقد تقررت شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا أوجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرناه من المحذور وهذا غاية ظهوره غنى عن الاستدلال اه فقد أرجع الضمير الى غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك ايضا ما في فتاوى الشيخ اسمعيل فيمن وقف على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه خضر ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى فاذا انقرضوا فعلى جهة برمتصلة فبات خضر عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنها محمد ثم مات محمد عن اولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولدها أحمد وبكري ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكري عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها نفري فهل لنفري بنت عائشة وفلانة بنت بكري شيء مع سليمان أم لا أجب يكون الوقف وقف ترتيب مادام أحدا من اولاد اولاد اولاد خضر موجودا وسليمان المرقوم من اولاد اولاد اولاد خضر فيقتصر بغلة الوقف على ابنته ولا يستحقاق لنفري بنت عائشة ولا فلانة بنت بكري لكونهما في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا والسفلى قيد للاخبار الذي هو درجة النسل والعقب والقيود وصفا كان أو حالا أو غيرهما اذا وقع في حيز العطف بشئ المفيدة لترتيب الطبقات كان للاخير كذا كره العلامة ابن نجيم في الاشباه وغيره وبهذا يدفع التعارض بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين المتعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد أجب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البجلي كما رأيته

وقد ورد في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تجبس ولا تمس بعباد قال في البحر في الجنيس لا يفتى بعقوبة في السارق لانه جور ولا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة وغيره ما يجب فيه الحد أو القصاص هل يجبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا يجبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك ما صرح علماءنا به وعن صاحب البحر في كتاب الكفالة والله أعلم *(كتاب السير)* (سئل) في كنيسة ببلدة غربيها مسجد لجماعة المسلمين وشرقيها مسجد لجماعة المسلمين أيضا يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجدين في

التوصل وبمباشرة الموضوع ومقتضات الصلوات وبها شجر ينتفع به عباد الله تعالى عبد نصارى البلدة الى الشجر الذي بها تقطعوه واقاموا بها جدارا وضافوها الى الكنيسة راغبين اصواتهم ببناء دين المسيح على وجه الاطهار ناقين انواع اطعمة لعملتهم بالصحيح والتخاليط مظهرين انواع الفرح والسرور والاستبشار لضافتها الكنيسة وانصارهم على اهل الاسلام بمنع المسجدين عن الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايلام فهل يمكنون من ذلك مع انه لم يعهد لهم ذلك فيما سلف من (١٥٣) الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام ام لا

لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصرح به في كتب الخفنية وغيرهم انه لا تجوز الزيادة في الكنائس القديمة على النمط الاول لاني البناء ولا في الارض وازدادة البقعة الى الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع واذا وقع برفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم اعانتهم عليه ولا يجار نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقا وانتصر له ولده والجمهور وان قالوا بترك التعرض لهم في اعادة الترميم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش أو تزيين أو ارتفاع أو اتساع انما ساغ لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في

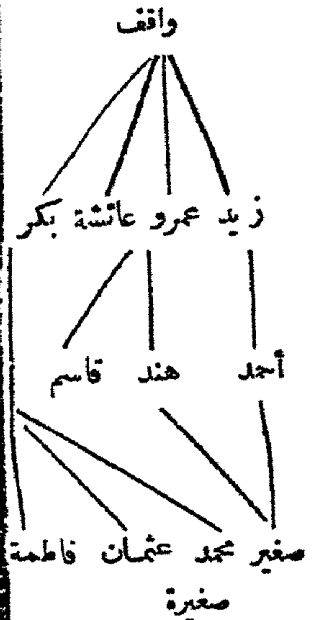
في فتاواه فهذا ايضا فيه بيان المراد بالقريفة وهي عدم التعارض في كلام العاقل وانظر لم يجعلوا قوله يستوي فيه الذكروا لاثني والطبقة العليا والسفلى ناسخا للترتيب المستفاد من ثم يجعلها للترتيب في الذكر فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا الى جميع ما تقدمه فيكون ريع الوقف بين سلیمان ونفري بنت عائشة وفلانة بنت بكرى وريثهم ما من من أنه اذا كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطائه ترجيح الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخصاص في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الامر بجمع ما علمت الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذه الصدقة على ولدي لصلبي فاذا انقرضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي لصلبي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله أبدا اني أرد نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولده عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض آخرهم اه وكذا يقال هنا ان الشرط الاخير فسر عن مراده ثم انما ليست لترتيب الطبقات وكون القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد يتعين ارجاعه للنسل لانه لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد لتأكيده المراد لا نأقول ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون مثلام عطفه ثم المفيدة للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيها ثم مقدما على الخامس والسادس على السادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح الواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الخانية ونصه ذكره لال في وقفه اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب لا قرب أو يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولد ولدي أو يقول بطنا بعد بطن فينبذ بيد أجداد به الواقف اه زادي الاسعاف ولا يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا صريح في المطلوب فان حاصله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم أيضا ويشارك في غلة الوقف الطبقة العليا ومن دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون الثلاثة ثم أو قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبا فيقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله الى أن ظفرت بعبارة الخانية المذكورة والله تعالى الجدم رأي التصریح به في صورة فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفتي حاب الشهاب حيث قال والنسل في كلام الواقف معطوف بكامة ثم الترتيبية فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاغتم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيتهما مشاخير به بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم وعطف النسل ثم أيضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجواب الشيخ خير الدين بانه رجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوي الخ فهذه اعين ما قلناه ولله الحمد والمنة

(٢٠ -) (فتاوى حامديه) - اول) حقهم أيضا على القول بأنهم مكلفون بالقرع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام لاشبهة ودفع ان بعضهم قام بعبوتهم والتمز بذلك في نصرهم فرأى على رأسه في عام الرؤيه عمامة نصراني آجارا لله تعالى والمسلمين من أن تكون أعوانا في مثل ذلك وأتخذنا بمنه وكرمه من هذه المهاوى والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الذينة في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكو نقل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها ذكر السبكي وطى في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انهم اذا غفلت لا تنفتح ولو بغير اذن

شرعى كما وقع ذلك بعصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زو ياه قضاها الشيخ محمد بن الياس قاضى القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر كما بفتحها الخ ووجهه ان في اعادتها بعد هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالا سلام واخذ الهم وكسر الشوكتهم وانتصارا للكفر وهو لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء ورحمهم الله تعالى رحته واسعته والله اعلم (سئل) هل يجوز للذمتى تعلية بنائه أم لا (أجاب) بما أجابه قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في (١٥٤) المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجوز للمسلم لم يجوز لهم وانما

يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوء وهو اهوا هذا هو ظاهر المذهب وذ كر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا بمنزلة وهو الذي أفتى به أنا انتهى وقوله وذ كر القاضي أبو

(سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنساليهم وأعقابهم وذريتهم وبعد الانقراض فعلى الحر من الشريطين مكة والمدينة المنورتين وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسمعيل عن أولادهم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والسكلى فقراء فهل يصيب المتوفين اليهم جميعا (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء واذا انقراض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم (أقول) هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات الى الفقراء امدام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الخانية رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخوه للفقراء فمات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخوه للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقى أولاده وههنا وقف على كل واحد وجعل آخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتب بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه ففصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه ففصيبه لمن حومعه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى زيادة عما يسبده ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته جسده لانيه ابن الواقف وبنت الواقف وخاله ابن الواقف وكلهم متناولون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف آل البها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولد ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهم ما على طبقتهم بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحدهم من أهل الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولا (الجواب) الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهم ما على طبقتهم بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف كتبه الفقير عماد الدين عفى عنه الحمد لله وحده من عماد السكون استمد التوفيق والعون جوابي كما أجابه شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلومه العباد اذا لوجه لا انتقال ما كان لهما للخال والعم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وعمته عمالا عن أحدهم من طبقتهم رجح استحقاقهما الأصل الواقف ورتبه والله سبحانه أعلم كتبه الفقير خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى حامدا صلياً مسلماً (أقول) هذه الحادثة بعينها أفت فيها العلامة الشرنبلالى ورسالته المسماة بالابتسام بأحكام الاقام ونسب الشام ورد فيها على مفتى الشام وانفاها أنه عماد الدين المذكور ولان الترتيب



يوسف الخ يفهم منه انه يتضى عدم تعلية بنائه وهو ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تعلية بنائه على بناتهم كان ذلك أولى وسئل قبله

هل يجوز لأهل الذمة أن يعلوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون دارا عالية البناء بين الخيران المسلمين فأجاب لا يجوز لأهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لأهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضي أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أنا وفي النظم الوهبانى * وليس له رفع لبناءه ويقصر قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار ظاهر بمنع من انشاء البناء العالي على بناء المسلمين اه وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لكونهم لهم مالنا

وعليهم ما علينا والله أعلم (سئل) فيدبر معد لسكن وهبان طائفة الا فرج القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية في ملكهم وتصرفهم ملاسقة لجر الدبر وقد تشعت غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائها وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدبر بالمعد لسكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشعت من بناء الدبر واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها ويتحفظوا برفع بنائها ليكون البناء مانعا من دخول اللصوص اليهم ليامنوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (١٥٥) (أجاب) نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت

عليه المتن الموضوع
للصحيح من مذهب الامام
الا عظم لافرق في ذلك بين
الدبر والصومعة والكنيسة
وبيت النار وتعمير ما تشعت
منها واعادة ما انهدم من
البيوت والدور الجارية في
ملكهم المعدة للسكن جائرة
بلا خلاف لا تتخذ للاجتماع
فها للعبادة واطهار شعائرهم
واذا أحكموا بناء بيوتهم
ودورهم للتخفظ من
اللصوص ليامنوا على
أموالهم وأنفسهم لا تتعرض
لهم في ذلك وان كانوا قد
نصوا على أنهم ليس لهم رفع
بنائهم على المسلمين لان علة
منعهم عنه مقيد بالتعلي على
المسلمين فاذا لم يكن ذلك
ولكن للتخفظ ليامنوا على
أموالهم وأنفسهم كما شرح
لا يمنعون كما هو ظاهر وانه
أعلم (سئل) في يهودي
ملك طبقه من جملته دار
تلقاها راعن أبيه اليهودي
راكبة على بيت من جملته
دار اسلم تلقاها أيضا وراعن
أبيه وكل منهما ساكن في
الدار التي له كما كان يسكن
أبوه من قبله ويريد المسلم
الآن أن يمنع اليهودي

بتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باشتراط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسيأتي تمام الكلام على ذلك (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده وفاته على أولاد ابنه فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى ونو والدين ومنصور وسوية بينهم ارباعا ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولادهم كذا ثم على أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعقابهم شبه ذلك الذكور دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده ثم للاسفل منه الذكور دون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد انتقل نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقرضت أولاد الذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفه على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور ثم على جهة بر لا تنقطع فانقرض الا ن أولاد الذكور والموجود الا ن من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم أم للذكور والاناث والحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد الذكور أن يعطى للذكور دون الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد الذكور يعود الوقف للذكور للذكور سوية بينهم دون الاناث عملا بشرطه المذكور والله أعلم (أقول) رأيت في هذا المحل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السايحاني رحمه الله تعالى ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفه على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم وأيضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل أو اخوانه مع عموم لفظه فضلا عن صريحه نعم يحمل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من مات وقد صرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح خصصا انتهى وحاصله أن الحكم في قول الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عموم وقد وقع في نظير هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسأله وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انقرضوا ويترك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفه على من يوجد من اخوته لابيهم كورا كانوا أو انا ما بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفه على الزاوية الفلانية الى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابيهم اخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم أولا أجاب الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لاسيما من الاول الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم النفل والعام يبق على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا كمال ذلك في العناية شرح الهداية

من سكنى طبقته والتعلي عليه فائلا الاسلام يعا ولا يعلى عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيد لها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة في شرح انظم الوهباني وكثير من علمائنا والله أعلم (سئل) في أرض قراخ مجاورة لتربة أهل الذمة باعها مالكها بثمن معلوم لشخص وسلمها له بالتخلية قوله كفى يعطى الفرع الخ أي لو خصص بالذكور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجد امرأه لها ابن وبنت أن يعطى الابن فقط دون أصله أي أمه ودون أخته وهو بعيد اه منه

هل يجوز بيعها واشترى أن يضيفها الثمرة المذمومة لدفن أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين أن الملك مطلق لتصرف المال كمن فاهم بيعه من شاء أو المشتري التصرف في ملكه بائنا هذه مقبرة وقد صرح في التاتريخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل ينعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها ففعلوا بها ما شاءوا كالمسلمين اهـ والله أعلم (سئل) (١٥٦) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والخليل تقربا الى الله الملك الجليل فيخرج في

بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة فيحبونه للأمن على أنفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من ظالم أو قاطع ضربق ليدب عنهم هل ينكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا ينكر عليه ذلك اذ حكمهم حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالأكل واللعب بالجمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم كالملاهي والفواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الى جبة لزيارة القدس والخليل وفي الاشياء والنظر ترفعا عن الملتقط كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه الذي الانحر والخزير ولا يكره عبدة جره الذي ولا ضائقته اهـ ولم يزل أهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في أسفارهم من غير تكدير على من يأويهم ويدلهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقيهم أو يستخدمهم و يحسن انهم أو يمنع عنهم ابد العاديه ويسلمهم من

في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار كل ذلك جائز بقوله تعالى والصلح خير فانه باطلا فقه يتناولها يعني التساوية وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السب فهو مبادي مسئلتنا باستحقاق أولاد اخوة ابراهيم لهذين الامر من الذين هما غرض الواقف وافادة اللفظه والحق أحق بالتابع والله أعلم اهـ ما في الخبرية ورأيت بهامشها بخط المرحوم الشيخ يحيى المتاجي البعلبي ناقلا عن العلامة الشيخ يس البقاعي الحنفى ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ يخالفه ما أفتى به المرحوم يحيى أفندي مفتي الديار الرومية والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من المذاهب الاربعية في عصرهم ما وعصر من قبلهم ما ورد والوقف بعد موت الاخوة للزاوية لا لأولاد الاخوة ورد والحكم المعين أعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية يستعمل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان ما هو موقوفهما وجعلوهما بالذات وقيداه ورجوعاه الى مستحق موجد ودون غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص ورجوعه الى هذا متيقن لوجوده في لفظه رالى أولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعول عليه اهـ ولا يخفى على من امعن النظر في هذا المقام اتجه كل من الكلامين واترجع لاحدهما على الآخر صعب ولكن ذكر العلامة البيري في شرح الاشياء أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة نسيئة بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرينة وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاد أولاده وأنسائه وأعتقائه على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقضى ابا جمعهم عاد ذلك وقفا شرعيا على أولاد أخى الواقف المرقوم حسن أغاؤهم كاتبة وصفية ومروءة ورجة سوية بينهم ثم من بعد وفاة كل منهم على أولادها وأولاد أولادها وأنسائها وأعتقائهم بالذات كمثل حظ الانثيين ثم على جهة برمة على مات الواقف ومات بعده على وقرنفل وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا عقب وبقيت نفيسة لا غير فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أنحاس لنفيسة خمس واحد والانحاس الاربع تصرف للفقره واذا كانت بنت أخى الواقف فقرا أو واحدا هن فهن أحق بذلك من الفقراء الاجانب (الجواب) نعم (أقول) قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت بصرف الكل الى بنات أخى الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف وأولادهم وأعتقائهم فإدام أحد منهم موجودا لا يستحق بنات أخى الواقف شيئا ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه بصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنت أخى الواقف فقرا بصرف لهن لصفة الفقر بطريق الاولوية لا بالاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في أبواب "بروقا" هي صدقة موقوفة في أبواب البر فاحتاج ولده أو ولد ولده أو قرابته يصرف اليه من العلة لان الصدقة عليهم من أبواب البر وكذلك وجعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه من العلة لانه من انسابه كين وقول لنبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة

الغنية ونفقة الضائقة بغية معنية لله في ذلك الاحل العفيم وثواب اجسيم وقوة صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ورحم أصل أصيل في الجواب عن هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذمي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ ولده عرسا وضربت خالفة المطبول واكرم ووطيعه في شوارع المدينة وسواقه وبين يديه اسمع نكابة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعررون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علمائنا انه يجب على أهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدير بحثا اذ استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيعبتهم من الثياب

الفاخرة سيرا أو غيره كالصوف المريع والجوخ الرفيع والابراد الرقيقة ولا شئ أن هذه الاشياء المذكورة أولى بالمنع مما سرحوا به
وعز رمعظمهم لارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فعله بل لا يبوف الاشياء والنظر في تحصيل الكافر لم كفر فلو سلم
على الذي تحصيل كافر اه والله أعلم * (باب العشر والخارج) * (سئل) في العطاء الذي يوفى المعبر عنه لدى أهله بالتيار اذا عزل السلطان
نصره الله تعالى التيماري المقاطع عايه بخراج المقاسمة من قري بيت المال وقرقر فيه غيره (١٥٧) ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون

لمن عزله السلطان أو ان
ولاه أم تكون بينهما أم
توضع في بيت المال حتى
يتصرف فيها السلطان برأيه
أو نائبه المفوض اليه ذلك
من قبله (أجاب) المصريح به
في كتب علمائنا من مات
أو عزل من أهل العطاء في
أثناء الخول حرم العطاء
أي منع العطاء فلا يعطى له
شئ لا وجوباً ولا استحباباً
لانه نوع صلة وليس بدین
ولهذا يسمى عطاء فلائكه
الابالقبض ويسقط بالموت
ومن صرح بأنه صلة فلائكه
قبل القبض صاحب الدور
والغرض في كتابه المذكور
فاذا تقرر ذلك علم ان الغلة
المقاطع عليها توضع في بيت
المال ولا يستحقها واحد
منهما حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان
أو من أأابه منابه في ذلك
رأيه فيه فيصرفه في مصارفه
بما يقتضيه ويرضيه والمسئلة
في غائب كتب المذهب ذكرت
في السير في باب الوظائف
والجزية والله أعلم (سئل)
في ذى عطاء خاص بارض
معلومة من الساطن تناول

ورحم محتاجة فيكون وله وفرايته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز دفعه الى غيره وان كان يجعل
قاض بل على وجهه الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضي أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجريه عليه وأن
يبطله لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورتبه كحكمه ان كانوا
أقارب الواقف وكذا جريان الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الغلة ما يرى
اه لكن قيد ذلك في الخاتمة باحد شرطين حيث قال رجل وقف في محبته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض
ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء باحد شرطين ان يصرف البعض اليهم
والبعض الى الاجانب أو الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام نظن
الناس انه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكاً اه (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بشئ
شروطاً منها أن مات من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الى
من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوى
طبقته الموقوف عليهم أخواه وجاعة آخرون البعض منهم تناول والبعض غير متناول لحجبه باصله فهل
يعود نصيب الرجل المتوفى المزبور من ريع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين ولا يختص بذلك أخواه
المذكوران عملاً بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل منه من
ريع الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخواه المذكورين عملاً بشرط الواقف المذكور لان
المراد من أهل الوقف من له حق تامحلاً أو مآلاً والله أعلم بالصواب كتبه الفقير محمد العمدى المفتي بالشام
عفي عنه الجواب كجبه العلم المرحوم أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكازروني عن الحانوتي ضمن
سؤال أجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخ ولا أخت انتقل ما كان له الى كل من هو في طبقته
وذوى درجته عملاً بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لانه متأخر عن قوله الطبقة العليا تحجب
الطبقة السفلى والعامل على ما تأخر من الشروط كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع من في طبقته سواء
كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجوباً باصله عملاً بقول الواقف انتقل الى من هو في درجته وذوى
طبقته المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجته وذوى طبقته لان كلامه مضاف والاصل فيه أن يعم وأما
قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه فليس قيد الدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وانما هو
لدفع توهم من يتوهم أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئاً كنفاء بماه من
الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعاً له من الاستحقاق
من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافاً لما كان يستحقه سابقاً وما يدل على انه ليس
قيداً احترازاً بانه لو فرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل حصة
ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيداً احترازاً يابل لدفع التوهم
كإيتمانه اه (أقول) وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه عند مكانها أي
على تقدير أن له استحقاقاً أو يؤيده ما في الاسعاف مما حاصله انه لو قال لاند كرم مثل حظ الاتيين ولم يوجد

مأذونه بعض الخراج منها فباعه له بأذنه بعد قبضه بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى أخوه بل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض أم لا (أجاب)
صرح علماء نازحهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما بعد قبضه وبقاء مشقته ومن ملك شيئاً ملك التصرف فيه بالبيع
والهبة وسائر التصرفات السانعة للمالك شرعاً وليس للذي ولى بعده أن يبعاله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد من ارعن يتعاقبون عليها
بالزرع جيلاً بعد جيل ضاق بهم الحال فرهنوها لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم رد هاليدهم عند رد المبلغ وردوا المبلغ
بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكرها الارثان هل اذا

ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قدميتهم بما ذكر إذا ترك أهم به أعتى بالرهن وإن لم يضمن وإنما تبطل قدميتهم بالترك اختياراً ولم يوجد فثبت عليهم ما صرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتوارد عليها الزراع أباعن جسدًا اختلوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديمها هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك (١٥٨) علماؤنا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبنت المال جارية في تيمار شخص أجرها من أجرةها

بدرهم لرجل فزرعها المستأجروا كل زرعهما الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا ملك فيه (أجاب) قد تقررت أراضى بيت المال يسلك بها مسلك أرض الوقف وان اجارة غير باظرة لا تنفذ والاراضى الآن التى فى أيدى المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم مزارعون فيها لا نقطاع مالكها كحجره اكمال ابن الهمام ونيس لهم فيها حق الاحق المزارعة التى هى مجرد منفعة زينة السكنى فى دار الوقف لها رفق فتاوى شيخنا الحنفى من من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره لا يطرقت النعاريه دون الاجارة لان لعاريه لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضفه بخلاف لاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفى الاشياء ونظائر الاخره لادرس كخراج على المعتمد فاما استأجره لزرعة فصار الزرع فتوجب

الاذكور فقط أو أنات فقط يتسم بينهم أو يدين بالسوية لان المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اه وياتى قريبا ما ينفى ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقدر (سئل) في وقف من شروطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد هو عمر لكنه محجوب بابيه محمد المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول) رأيت بخط شيخ مشايخ العلامة الفقيه منلا على الترمكلى أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الفقهية الكبيرة ما حاصله اذا كان في الدرجة جماعة غير متناولين فقط محجوبون باصولهم فالحكم فيهم انه ينتقل حصته المتوفى اليهم لان اعمال الكلام أولى من اهماله والمحجوب بصدد الاستحقاق قسميته من أهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السيوطى واختاره فى الاشياء وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما اذا كان في درجته متناول ومحجوب فاختلف الاتفاق فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحجوب للمتناول منهم المولى عبد الرحمن أفندى العمادى ومحمد أفندى المعيد المفتيان بدمشق لان المتناول من أهل الوقف حقيقة والمحجوب من أهل الوقف حقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أى بان لم يكن فى الطبقة الا المحجوب وأفتى البعض بمشاركة المحجوب للمتناول منهم العلامة السكاكى وناج الدين الحنفى الأزهرى ومحمد بن شاهين الحنفى لعموم من والدرجة فى قول الواقف لمن فى درجته وذوى طبقته لان المضاف بهم والاصل فيه أن يتم المتناول والمحجوب والعموم فى الاوقاف حجة بخلاف ذكره البلقيني رحمه الله تعالى فى الدلالات والعام عند الحنفية قطعى كالحاصل اه وأقول أيضا قد يقع فى بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين أو المتناولين من ريعه ولا يخفى حينئذ فى عدم دخول المحجوب ورأيت بخط منلا على المذكور أيضا نقلا عن التحفة لابن حجر المسكى الشافعى من أصل أحكام الوقف اللفظية ما نصه فائدة يقع فى كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من فى درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيسا لا تأكيداً فيحمل على وضعه المعروف فى اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز أيضا بان يراد الاستحقاق ولو فى المستقبل لان قوله من أهل الوقف كافى فى ارادة هذا فيلزم عليه الغناء قوله المستحقين وأنه مجرد التأكيد والتأسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون فى انه هل يحمل على ما يعين النصيب المقدر بمجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكذا انسبك أن ينقل اجزاء الآخرة الاربعة عليه أو يختص بالحقيقى لانه الاصل والقرائن فى ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه جماعة كثيرون أيضا يؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه والآخرة أن الدرجة الثانية مشذبة لا محجوب بغيره يسمى موقفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقفا عليه كان نصيب بالقوة بل بالفعل اذا المتوقف على انقراض غيره انما هو أخذ لا دخوله فى الموقوف

هذه تبطل لصد لا وسقط ما بعده هذا من حيث الاجارة فكيف بمن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان بيده علمه أرض سلطانية يدرسه على جعله السلطان قسمها نظير عطائه عجز من كانت بيده عن عمارتها لعدم الاكالة فدفعها لشخص واستمرت بيده ثم سمين ودفعها لثالث واستمرت بيده سنة وريد من كانت بيده أولا أن يرجع فى أخذها والحال انه لا بناء ولا غرس والثالث قد غرس فيه شجرة هل له ذلك مع ما انفق على عمارتها أم لا (أجاب) الأراضى التى لبنت المال والناس تزوعها على الثالث أو الرابع أو الخامس ونحو ذلك لا يملكه من لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الأحكام التى تجرى فى الملك فلا رجوع الا فى الاول فيها وانما حق

الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبث المال بها بئر منهدم إذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤه لها من ولاة السلطان نظريته المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيها كيان الفتح كتبت في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برسباى الارض عن ولاة نظريته المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذى ولاة فكتبت اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم (١٥٩) كأنه أجاز لا يجوز كما لا يخفى وهو مبنى

على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المفتى به لا ينحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما إذا كان على الميت دين لا وفاق له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغير حاجة إذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسألة مهمّة وقع النزاع فيها في زماننا في تفتيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اه ومثله في النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعلم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجازولي اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جاز له ولو كمله فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيه والله أعلم (سئل) في

عليهم وعلى هذا أفتيت في موقف على محمد ثم على بنتيه وعميقه فلان على أن من توفيت منهما تكون حصتها للأخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين والعتيق الثلث ويؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبته ما خشي انه ربما انفرد مع احدهما فبأنصفاها فخرج ذلك بقوله على أنه الخ وبين أن احدهما متى انفردت مع العتيق لم تنصفه بل تأخذ ضعفه ويثبت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم رأيتني ذكر في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف أنه لا يحرم أحد من ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حورته في كتاب سوابغ المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجح اليه شيخنا يعني القاضي زكريا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين ومنهم الباقي اعتمداهم الاول اه وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه أهل الاقواء من علمائنا الخفيفة أنه اذا قيد الواقف المستحقين لا يدخل المحجوب باصله وان لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحقيق لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا قال الواقف في شرطه على أن من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه أو وانتقل ما كان يستحقه الى ولده أو ولد ولده الخ خاص بن مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما أفتى به في الخيرية في غير موضع ونقله في آخر كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ أمين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال وفي المسألة معترك عظيم واضطراب طويل الخ نعم لو شرط الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه في تنفيذ يقوم مقامه فيما كان ينتقل الى أبيه لو كان أبوه حيا على ما فيه من الكلام الاتي في الدرجة الجعلية وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة أكبر المذكورة في الفتاوى الناجية للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فلان ذكرها تنبيها للقائدة قال في الفتاوى الناجية ثلث من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ ع ما اذا أنشأت الواقعة وقفها على نفسها مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة أكبر والثلاث على أولادها على جلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة أكبر يكون الثلث على أولادها ثم على أولادها ثم على أنسائها وأعقابها المذكورة مثل حظ الاثنين ويكون الثلث من بعد وفاة أولادها بنتها المذكورة على أولادهم ثم على أنسائهم وأعقابهم المذكورة مثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى ولد أو ولد ولد ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته ماتت بنت الواقعة الحاجة أكبر قبل موت أمها الواقعة وخلفت الحاجة أكبر ابنا وبنتا ماتت الواقعة فهل يرجع نصيب الحاجة أكبر الى ولديها المذكورة أو لا فاجبت لا شك في انتقال الثلث الموقوف الى ولدي أكبر المذكورة لكن لا بطريق التناهي عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الراجح في المسألة من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولاد الواقعة وأولادها عن ولدي ولدها خاصا بالتنازل

أرض خراج المقاسمة كالأرضي بالادنا وجعل والى الخراج على صاحب الارض في كل سنة مبلغا معلوما بالغرس فيها فلم يتيسر له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بها فزرعها نحو الخنطة والشعير هل يلزم المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه الاخراج المقاسمة فسادا لجعل المذكورة ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزم ما لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للامام أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنهم ماتوا أصحابها وصارت لبثت المال كان دفعها بالحصة مراعاة بالدرهم أو درهمين الدنانير والعروض وما يصلح

أجرة اجارة فيلزم فيه أحكام الاجارة فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشرائط لزوم الاجرة من التمسك من الغرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك المزارع زرع الأرض الخراجية للموظفة الصالحة للزراعة يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس يبدر رجل ملكا وأرض الغراس جارية في تيمار الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غاب (١٦٠) الاشجار فثبت وبقي بعضها ويريد صاحب التيمار ان يأخذ عشر الاشجار الفائية والباقية

بالتام كما كان يأخذها سابقا فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ على الاشجار كلها الباقية والفائية أم على ما بقي من الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الأرض المذكورة له ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب أجرة المثل في الأرض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رتبة الأرض لبنت المال والتيمار اجارها بأجرة المثل كما صرح به العلامة الشيخ قاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي الغراس عن ذلك لسكرداره القائم اذ هو أحق به بأجرة المثل ولو أبي التيماري ذلك اذ رتبة الأرض لبنت المال والخراج لمن أقطع له فلا ملك للقطاع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه والله أعلم (سئل) في أرض لبنت المال يبدر جماعة يتواردون على الزرع به مدة حياتهم

بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين العلماء مبني على ما ذكرناه بل باعتبار دخول أولاداً كبار في أعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقفة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة أ كبر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف عملاً بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم أن استحقاق أولاداً كبار الثلث الموقوف محل اتفاق من يقول باختصاص النصيب بمجاه وبالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أيضاً وغير خاف انه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحقين الآخرين الموقوفين في ذلك أصلاً لأن كلامهم ساووقف مستقل لا دخل لاحدهما مع الآخر فافهم والله أعلم اه ما في الفتاوى التاجية ورأيت بخط أخي مؤلفها الشيخ يحيى التاحي على الهامش ان أحاه وضع في مسأله أ كبر رسالة سماها رفع الجدال والشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورأيت بخطه أيضاً أجوبة للعلماء في ذلك فمنها ما أجابه مفتي مصر القاهرة العلامة علي العقدي الحنفي الأزهرى بنسب مامر وكذا أجاب العلامة أحمد أفندي السكوا كبي مفتي حلب الشهباء وذكر ضرورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسمعيل الحسانك أنه حيث ماتت أ كبر في حياة والدتها فلا شيء لها وبموت أمها بعدها لا يكون لولدها شيء بل يصرف الثمن الى الفقراء ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغني النابلسي المفتي بدمشق الشام والى الشيخ عبد الفتاح السباعي المفتي بمدينة حص فكتب اليها الموافقة للشيخ اسمعيل (سئل) في وقف أهلي مرتب بشي على أنه من مات من الموقوف عليهم من ولده فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب فالي من في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فاحصر ريعه في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من مستحق الوقف وليس فيهم أقرب من رجل اسم السيد خليل فهل ينتقل نصيب السيد خليل فقط (الجواب) نعم حيث كان الوقف مرتباً به ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها أحد من أهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ريع الوقف المذكور لاهل الدرجات وهي الدرجة التي تلي درجته فقد قامت الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الاقرب وليس في أهل الدرجة المذكورة أقرب الى المتوفى من السيد خليل المذكور فيختص به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى عملاً بقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولان مراد الواقف بقرابة وله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لاقرب الارث والعصوبة فان قرب القرابة أدى الى غرض الواقفين بالصرف بسببه ومفهوم أيضاً من قول الواقفين يقدم الاقرب فالاقرب وفي التعويل على غيره الغناء ظاهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار الاقرب بقرابة التي هي الداعية الى الشفقة ومزيد الرحمة والى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الاقربية أوفق لغرضهم المعتبر عند العلماء حتى صرحوا بان غرض الواقف يصلح مخصوصاً هذا ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علماءنا المحققين والله الموفق وبه أستعين (أقول) انما سمي درجة السيد خليل أعلى الدرجات لان فرض المسألة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس

وأبوه من قباهه كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل له ذلك شرعاً فيها أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعاً بل يبقى في يدي زراعها المتقدمين اذ لا مرنه فيها ما جماع العلماء وانما حقه فيما عليهم امن الخراج وليس له فيما ملك من جوارع عطفهم لمن شتهه نسب وعلا بانه عدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم (سئل) في رجل تدعو الناس بمحمدين والله الحقيق يمددوا عليه تيمار براءة ساطع نية والمكتوب فيها اسم الحقيق بمحمد لا بمحمدين هل يوجب ذلك خلافاً في براءة أم لا (أجاب) لا يوجب خلافاً لا سيما أن من تيمار براءة ساطع نية والمكتوب فيها اسم الحقيق بمحمد لا بمحمدين هذا الامر ما هو نافذ هذا ولا يستدرج بمثل ذلك في التعريف

لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الجندين بعد ان أدركت الغلة والزيت من القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولو رثته المطالبة أم لا من بيت المال أم لمن وجه السلطان نصره الله تعالى التيماره (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بان من مات من أهل العطاف في آخر السنة يستحب الصرف الى قريبه لانه قد أوفى تعبته فيستحب العطاف له كذا في البحر وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أخيه زاده لومات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد (١٦١) أوفى مشقته فيصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد

تمام السنة قبل أن يخرج عطاؤه فالعج من الجواب انه لا يصير ميراثا لان استحقاق العطاف بطريق الصلة والصلات لا تتم الا بالقبض وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله أعلم (سئل) في أرض وقف عليها عشرين غلالها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمستكم عليها أن يمنع من دفعه محتجا بانها وقف ولا شيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يمنع من دفع العشر فان علماءنا

صور ذلك
واقف
ابن



زيد عمرو بكر خالد بشر
عقيم عقيم عقيم محمد
عقيم

قاطبة صرح في بابها انه يجب

فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات وما أفتى به هنا فيه كلام يأتي قريبا (سئل) في وقف أهلي أنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على أولاده أبدا ما تمنا سوا على الفريضة الشرعية تباين البعوت بشم على أنه من مات منهم عن ولدا أو أسفل منه فنصيبه لولده أو الأسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل فنصيبه لمن معه في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف رجل واحد عن معه في درجته وذوي طبقة هو محمد بن زليخا بنت سلمة ابنة الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت أمهما قبل الاستحقاق في حياة أبيهما المستحق وانتقل اليهما بموته نصيبهما المفروض لهما من استحقاق أبيهما أن لو كانت موجودة ويريد أن يشار كالمجد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلاف في ذلك ففهم من ذهب الى ما قاله السبكي ٩ من أنهم ما يشار كان محمدا في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقة ومنهم من ذهب الى ما قاله السيوطي وحقة العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار الى محشى الاشياء العلامة الشيخ على المقدسي من الحنفية من أن محمدا يختص بذلك دونهم ما وأن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لا يلزم الجمع بين المتضادتين واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضا على اعطائه فيه كما اذا مات المتوفى أبوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان أعطينا نصيبه أهل طبقة وأهل طبقة أبيه معا جعنا بين الحقيقة والمجاز وان أعطينا أهل واحدة منهم مادون الاخرى فان كانت طبقة نكحون أهم لنا المجازية وقد كافر ضناه من أهلها وان كانت طبقة أبيه نكحون أهم لنا الحقيقية بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقة ما أو علمنا الكلامين بحسب الامكان وانا ان غرض الواقف أن ولده من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي وفرض أبوه حيا لتلقاه عن أبيه وأمه تشبهها ولده من مات قبل الاستحقاق ولده من مات بعده في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن نثبت للمشبه قدر ازا على المشبه اذ ولده من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأي القولين عليه يعول وهل يعتد الثاني أم الاول أفتونا مأجورين أنا بكم الله الجنة بجنبه وكرمه آمين أقول لم أر للمؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن ترتيب السؤال على هذا المنوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المجل عن شرح الاقتناع الحنبلي ما نصه فائدة لو قال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان أسفل وآل الحال في الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان أسفل واستحق ما كان أصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فانحصر الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة أولاد مات أحدهم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن أولاده الاربعة وولد له ثم مات من الاربعة ثلاثة عن غير

(٢١ - (فتاوى حامديه) - اول) في الاراضى الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض لم يعرف عليها خارج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المستكم على القرية وهو السباهاى الآن يأخذ عليها خارجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والتقدير يبقى على قدمه وجل أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسمى في مساجد المسلمين المعدة للركوع والسجود فيبقى ما كان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله صادنا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذل والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر مستكم على وقف يفصل على مزارعيه اكاداس الحنطة به قد احتبه الامر على السائل لان السبكي قابل بعدم المشاركة والسيوطي ردة عليه وقال بالمشاركة كإسطة في الاشياء اه منه

والشعر والقطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقفا طبر بمجدد الخدس والتخمين رضوا أو غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل اذا التقى المزارع ان حصة الوقف نقصت على الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا ولا يثبت في ذمة المزارع لانه رباح محض اذ هو بيع مجهول بمعلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة الأبرى الى ما روى عن جوارحه عليه الصلاة والسلام (١٦٢) نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي

وانما الشرع في مثله التمييز والقسمة بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شكك ابن اربعة خبائث المزارعين فارسل اليه عمر رضي الله عنه مدح امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيه بالحياة خلفه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريف فن حاد عنه فالله قوي متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا كالذي ينسج أتمه والله أعلم (سئل) في أراضى القسم التي يزرعها الناس بالحصة هل لقسامها أن يضر بها غيرها ما معلوما في مقابلة حصتهم بيمينه فضلا وذلك على وجه الحزر والتخمين ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجبر (أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين

ولادو بقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي أربعة أنجاس ربع الوقف وولد أخيه الخمس الباقي أفتى به البدر محمد الشهادى الحنفى وتابعه الناصر الطبلاوى الشافعى والشهاب أحمد البهوتى الحنبلى ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه الى من مات من أخوة والده عن غير ولد بعد موته بل ذلك انما يكون للأخوة الاحياء عملا بقول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد الخ لا يمكن إقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حل اللفظ على حقيقة وفي ذلك جمع بين الشرطين وعلى بكل منهما في محله وذلك أولى من الغاء أحدهما اهـ شرح الاقناع الحنبلى من الوقف قبيل فصل والمستحب أن يقسم الوقف على أولاده لئلا يترك حظ الانثيين أقول وللعلامة الشيخ حسن الشرنبلالى رسالة في هذه المسئلة وذكري الاقناع بذلك عن الجماعة المأثرين في عبارة شرح الاقناع وعن الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي والشيخ شهاب الدين البلقيني الشافعى والشيخ محمد المسيرى الحنفى والشهاب أحمد ابن شعبان الحنفى والشيخ زين بن نجيم الحنفى وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم وكر على كل واحد منها بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ على المقدسى أنه لفهم وأفتى بان الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فباخذ ما كان يأخذه أبوه من أصوله ومن فروع أصوله فباخذ ولد الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقناع نصف الوقف مثل عمه لاجسه قال وقد أفتى بذلك طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان وقالوا انهم ما في القسمة مستويان لان لفظا مقام في قول الواقف قام مقامه مضاف وقد صرحوا بان المضاف يعم وكذا اللفظ ما في قوله ما كان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه اخوته في حصة أبيهم وكذا في حصة من مات منهم عقيما فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لاني حصته التي استحقها أبوه ولو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الامام الحافظ الذي اذعن لفضله أهل الوفاق والخلاف على أن العبرة للاخير من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اهـ وبذلك أفتى الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشياء عن السيوطى خلافا لما زعمه السائل حيث ذكر أن السيوطى قائل بالاول كما مر في السؤال لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعه مشوا على ما في شرح الاقناع كما سمعت على أن المحقق الشيخ عليا المقدسى قد وافقهم في حاشيته على الاشياء ورد على السيوطى بما مر في السؤال من قوله لتسلي يلزم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الاقناع بما عليه جمهور أهل الاقناع وان كان ما عل به المقدسى للمقال فيه مجال أعرض عنه خشية التطويل والاملال بقي هنا شئ لم أر من نبه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا وهو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد الى ولده أو ولد لولده ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيدا ابن وبنت ما في حياته قبل استحقاقه ما لشيء وخلف الابن خمسة أولاد والبنات ثلاثة ثم مات زيدا المذكور عن أولاد ابنه وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم

ويسمونه فضلا خارج عن الشرع الشريف بعيد عن الدين النيف ويزداد بعد انعله جبرا وقهرا يتوصل فاعلموه الى نصيبه الجور والظلم بأخذ الرائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالمسلمين ومجازرة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها اقسامها وزرعها بامداد معلوم متخالف لما هو الشرع والحق وهو قسم غلتها بالربع حسب عاداتها فيما يتحصل وانفق أهل القرية على توزيع ما فصله على قرار بط أهل القرية وفهم من لواعتبرت القرار بط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة

لا على وجه الجور والنعمى بحيث ان يجعل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراوى لان الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذى يقسمه القسام وياخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على الانفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله اعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون وما في لبيت المال وقد مضت سنون وهو يعطى ما عين عليه من الخراج وأهل القرية ممن في أيديهم الرومان يريدون (١٦٣) أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الرومان

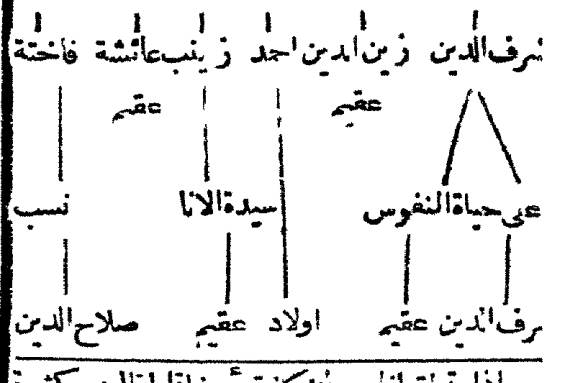
هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغرم الملك مسلك الرومان الذى لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذاك لان ما هو لبيت المال مفوض للامام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخراج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما هو ملك في أرض الخراج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمره رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالوظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الرومان الذى لبيت المال فافهم والله اعلم (سئل) في فلاح رحل من قريته الى أخرى جارية في تيمار جندى فكث مدة سنين بزرع ولا يعطى خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة بنابلس وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه

نصيبه بين جميع أولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم عملا بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد الى ولده أو ولد ولد فيقسم بينهم أثمنا لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد أو يقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونهما حين ثم يعطى ما أصاب ابنه الى أولاده وما أصاب بنته الى أولادها القيام أولاد كل مقام أصله عملا بالشرط الثانى فيقسم نصيب زيد في الصورة المذكورة من ثلاثين للاثني عشر على مخرج النصف وتساوي عدد الرؤوس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث لم يشترط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذى ظهر لي الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا أنه لا يلغى واحد منهما الا مكان الجمع بينهما يجعل الثانى مخصصا للعموم الاول بمن مات عن ولد ولد فقط ترجيح المتأخر من الشروط كما هو الاصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثانى ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد ولد معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا يثنى لولد ولد الذى مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي بشرط الشرط الثانى وهو أن مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه بشاركه عنه في نصيب جده بان يقسم على الطبقة الاولى ويفرض الميت منها حيا واحدا كان أو أكثر فأصابه يعطى لولده واحدا كان أو أكثر وأما اذ لم يوجد ولد صلي أصلا بل وجد أولاد أولاد فقط مات أصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤوس الفرع عملا بالشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار الشرط الثانى لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لخرجوا وهنالم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى اعلم ثم اعلم أن صاحب الاشباه كره هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثانى القول بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره المؤلف فلنتعرض له تنميما للفائدة لكثرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة أن الواقف اذ ارتب بين البطون بثم أو بالفاء لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أولاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم عملا بالشرط المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثانى من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقى من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى أولاده لو كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من نسو به أو مفاضلة بين الذكور والانثى ويحرم من كان من أهل الطبقة الثالثة أو الرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صار والآن مستحقين بانفسهم عملا بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوى الميت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد الى ولده الى أن تنقرض الطبقة الثانية فتنتقض القسمة أيضا وتقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بنقض القسمة السراج البلقينى من محققى الشافعية كإيأته في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت

خراج المقاسمة وللتيمارى اخراجها منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه فيضمن قطعا وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترينية عن الذخيرة وأما اخراجها من القرية لكونه مضراف فيجمع عليه لاسم مع كونه آفا قبا تر بالا ملك له فيها وقد نفى عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتن به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزىل الآفاقى الذى لا ملك له بالقرية مع اضراره والله اعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهى نظير عطائه فيه هل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لاهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك انما تناول الجزاء المعين له من

تب السلطان لا اتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفه على جهات متعددة غرس رزاعها غرس شجر زيتون في أرض
فهل لأحد المتكلمين على إحدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها أن يختص بما على شجر الزيتون من عداة المقرر فصره المتكلم عليها دون
بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك بأجماع المسلمين إذ العداة المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه إنما يدفعه
الغارسون في مقابلته الانتفاع بالأرض الموقوفة أو السلطانية (١٦٤) أو المملوكة فيجري على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي

يخصها كما يجري في الزرع الشتوي والصيفي وجميع
ما يزرع به من المقات وسائر الخضراوات واختصاص
جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم
يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين
خربت من الظلم وكثرة التكليف من بطبيعة ومباشرة
وكيفية وهو جوع وقواسية وطباخنة وسياسة وأنواع
من الظلم يطول تعدادها لا أصل لها في الشرع ولا
العرف القانوني ولا يحتمل أن قسم الربع مع تقدير
عدم هذه الظلمات فتقلى متواهم ما قسمهما من
الربيع إلى الخس لما رأى من أن لأعمالهما يدون
ذلك ففعل قسمهما الخس ورفع تلك الوظائف
البدعية بمعرفة كمال الشرع الشريف وكتابة حجة
بذلك لما رأى من المنفعة لعامة على الوقف بذلك
وأنه إذا رام قسم الربع عليهما لا يعمران هل مافعله
المتولي وأقره عليه قاضي الشرع الشريف موافق
للشرع والصواب واجب تقريره لأنه إذا أعيد الربيع
امتنت الزراع عن زرع أراضيها بالكيفية أم لا
(أجاب) قد تقرر لدى العلماء أن الظلم يجب إعدامه
ويحرم تقريره وإذا حلت الأرض ما لا تتحمل كان
ظلمها يجب إعدامه ولا شبهة أن خراج المقامة على
حساب الطاقة قد لم تنطق بربيع ينقل إلى الخس
واقف



بن إذا لم تنطق الخس بأن كانت أرضا قليلة الربيع كثيرة
الموت بحيث تقرر عليها الخس تعطلت ولا يفضل ربهاتى بعد الموت أو كان يخسر من ماله ينقص عن الخس وقد صرح عن عمر رضى
الله عنه أنه قال لعامة الخس جاتما الأرض ما لا تنطق فالا بل جلناها ما تنطق ولورذا نا طاق وقد نص السكاكي أنه إذا جاز النقصان عند
قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بطريق الأولى ذكره في البحر فظهر أن مافعله المتولي وقرره كما للشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره
ويحرم نقضه لأنه ظلم والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متوليها كل سنة للعشار غرسين نظير ما عليها من العشر هل للعشار أن
يطلب الشئ من مستأجرها أو مستحكرها أم ليس له عليهم سبيل (أجاب) صريح في البحر نقلا عن البدائع وغيره أن العشر يجب على

المؤخر عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقوله ما قال الامام فليس على المستأجر من سبيل عند حال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده اراضي بعضها وقف وبعضها بيت المال يزرعها بالحصه هل يملكها بذلك فجري بعد موته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لاهل اذا وضع أحد بني المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجاته وسائر بناته أن يخاصمن بنيه فيها ويقاسمهم فيها كقسمه أملاكهم وتجري على الفرائض الشرعية أم لاحق لهم فيها (أجاب) (١٦٥) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لا ملك

لمزارعها فيها بالاجماع فلا تورث عنهم كما صرح به في البرازية وغيرها فليس لزوجات المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في قبضها ملك باجماع المسلمين والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما ترك والله أعلم (سئل) في قرية نصف أرضها وقف والنصف سلطاني جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة المظالم وطال عليهم الامد وهم قاطنون ببلاد الاسلام وقد توالدوا وتناسلوا وتركوا وأوطانهم وأراضيهم المذكورة وبعد ما يزيد على ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا فائيل من العلماء بالزامهم بواحدة منها لا سيما الناظر أو وكيله ون الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء نزول

ثم ماتت عائشة عقيماً أيضاً ثم مات زين الدين عقيماً أيضاً ثم ماتت فاخته عن بنتها نسب ثم مات أحد عن أولاد ثم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فهل تنقض القسمة بموت أحد المذكور لانه آخر أولاد الواقف الستة ويقسم ربع الوقف على أولاد أحد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد رؤسهم بلا تفاوت بينهم أم لا تنقض القسمة بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين ويختص كل واحد منهم بما تلقاه عن والده قل أو أكثر (الجواب) تنقض القسمة بموت أحد المذكور لكونه آخر أولاد الواقف موتاً ويقسم ربع الوقف على عدد رؤس هذه العائقة فمن كان موجوداً أخذ نصيبه ٣ ومن كان ميتاً وله ولد مقامه وأخذ نصيبه عملاً بقول الواقف المذكور وقد وقعت هذه الواقعة وأقضى فيها مشايخ مشايخنا وبعض مشايخنا بنقض القسمة منهم الشيخ المحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر أن بعض المحققين من الشافعية كالسبكي والبلقيني قد تبعوا الامام الخفاف في ذلك وألف في ذلك رسالة سماها العصمة في نقض القسمة ومن طالعها طالع على ما شفى العليل ومنهم شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة الحنفي وتبعه الشيخ المحقق نور الدين المحلى الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضي القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي وقاضي القضاة البرهان ابن أبي شريف الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الانجي وغيرهم وانما تنقض القسمة بموت آخر كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لأولاده وتركت قول الواقف على أن من مات عن ولد فنصيبه لولده الخ لا نوجدنا بعضهم أي بعض أهل الطبقة التي تليه يستحق بنفسه لا بابيه فعلمنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم كذا قاله الخفاف وتوضيحه ان الواقف قدر تب في وقفه ترتيباً يقتضي استحقاق البطن الاعلى مقدماً على غيره مع قصده صلة بعض البطن الاسفل مع وجود البطن الاعلى فجعل نصيب الميت من الاعلى مردوداً لولده وان سفل قصد العدم حرمانه من الوصول الى شيء من وقفه بعد موت أبيه الذي صلته صلة أبيه غالباً فكان كلامه مشتملاً على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على أصله وترتيب جلة وهو ترتيب استحقاق جلة البطن الثاني على انقراض جلة البطن الاول وهو ترتيب جلة فيكون الوقف مختصراً في البطن الذي يليه ويبتطل حكم ما انتقل عن الميت في البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني لانه في البطن الثاني يستحق بعموم قوله ثم على أولاد أولادهم ولم يبق حينئذ ضرورة يحتاج فيها الى انتقال نصيب أحد الى ولده لاستواء أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الخفاف يقتضي أن كلامي الواقف متعارضان ورجح الثاني لاستحقاقهم بانفسهم واستحقاقهم في الاول بأبيهم والاستحقاق بانفسهم مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة وما ليس بواسطة أربع اه مافي الرسالة ملخصاً ونظام الكلام فيها (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي في كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات بتم شرطاً منها أن من مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فمات رجل منهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبقته أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي أعلى من درجته المتوفى معه

ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل بالحصه وهو المستأجر وليس عليه خراج كما قوله ومن كان ميتاً وله ارض لا تقسم على الميت أيضاً لاشتراط الواقف ذلك في صورة السؤال المذكور في قوله وعلى أن من مات قبل استحقاقه شيء الخ لكن الظاهر أنه لا يقسم على كل ميت مطلقاً وانما يقسم عليه لو مات قبل أن يستحق فيدفع نصيبه لولده عملاً بالشرط المذكور أم لو مات بعد الاستحقاق وله ولد فانتقل نصيبه الى ولده من أهل الدرجة النازلة عنه ثم نقضت القسمة وقسمت الغلة على أهل درجته ذلك الميت لا يقسم عليه شيء ولا يدفع لولده شيء بل يحرم ولده أصلاً لانه لم يصدق عليه انه مات قبل الاستحقاق تأمل اه منه

صرحت به علماءنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني دفع المتولي الارض من اربعة اخراج أو العشر من حصة أهل الوقف لانه اجارة معنى انتهى
وفي أوقاف هلال أرأيت القائم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي
لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود الى بلدتهم جبر الاجله ما هذا الاضلال بعبدو بمنه نقول اذا كانت
الارض ابيت المال وتدفع من اربعة للمزارعين (١٦٦) فالماخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما صرح به الكمال بن الهمام وغيره ومما هو مصرح

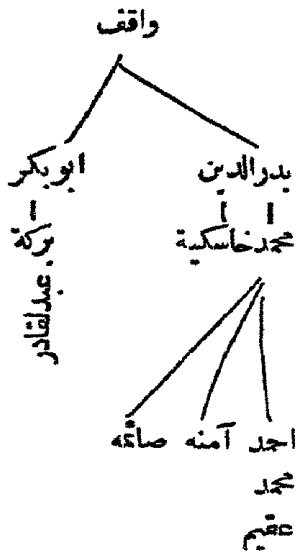
شقيق والده وعمله لانه من أهل الوقف المستحقين المتناولين ليعه فلن تنتقل حصة المتوفى (الجواب)
تنتقل لم المتوفى الشقيق لكونه أقرب اليه * (ما قول العلماء رضى الله عنهم) * فيما اذا كان الوقف على
الذرية من تباين الطبقات بشم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص
أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملاً بالترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن
غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه الى من في الدرجة
العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه الحمد لله نعم يختص من في الدرجة
العليا بغلة الوقف كتبه نجم الدين الغزى الشافعى عفى عنه الحمد لله وبه نقتي الجواب كذلك في مذهب الامام
مالك والله أعلم بما هالك وكتبه الفقير أبو القاسم المالسكرى عفى عنه (أقول) المنصوص عليه عندنا في
الاسعاف وغيره أنه اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف الغلة أى فيقسم على جميع
المستحقين من العلة كما نذكر تحقيقه قريبا ثم اعلم أن ما أتى به المؤلف في هذا السؤال وقوله من بقاء اعتبار
الاقربية حيث فقدت الدرجة موافق لما أتى به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصارا ونقل المؤلف مثله عن
العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بشم على أن من
مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولده أو ولد ولده أو أسفل ومن مات عن غير ولد
ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفى
فمات امرأته منهم اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التي أتزل منها أحد وفي الطبقة
التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقرب بهم اليها خاليتها آمنقوفي الطبقة التي هي أعلى من أمنة جماعة أيضا
خاليتها أقرب منهم فلن ينتقل نصيبها الجواب ينتقل نصيبها من ريع الوقف لخالتها فقط عملاً بقول الواقف
الاقرب فالأقرب دون من في درجتها لها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الاقربية في الدرجة وحيث
تعذرت الدرجة لفقدناها لئلا نقوله لمن في درجته ونقي قوله الاقرب فالأقرب فيجب اعماله صوابه عن الالغاء
اعمالا لشرط الواقف ما أمكن اذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الاعمال كذلك ولو أعطى نصيب
المتوفاة عن غير ولد لخالتها التي ليست في درجتها ولمن شارك خالتها في درجتها مع عدم الاقربية فيهم لا لغينا
قوله الاقرب فالأقرب أيضا مع امكان اعماله بتقديم الحالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها ودون
من هو أعلى درجة من خالتها المذكورة والترتيب بشم لا يشعر باعطاء من هو أعلى درجة من المتوفى نصيب
المتوفى فضلا عن كونه يقتضيه ادخلوا الدرجة ونزولها لادخل له في الترتيب بشم مع قوله على ان مات منهم
الحل ألا ترى انه في صورة الوقف المذكورة في السؤال لو مات أحد أخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن
الابن يرث نصيب أبيه المنتقل الى أبيه من أبيه عملاً بقول الواقف على أن مات منهم الخ مع وجود عم أبيه
الذى هو أعلى منه في الدرجة فعلم أنه لا دخل في الدرجة مع الترتيب بشم بعد قوله على أن مات منهم الخ وهذا
ما تلخص من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فانه أطال في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي
(أقول) نقل المؤلف عقب ذلك سؤالا آخر في وقف مرتب بشم على أن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل

به انخراج المقاسمة لا يلزم
بالتعطيل وان أرض بيت
المال لاخراج فيها المأخوذ
منها أجرة فلا شيء على الفلاح
لو عطلها وهو غير مستأجر لها
ولا جبر عليه بسببها وبه علم
ان بعض المزارعين اذا ترك
الزراعة وسكن مصر فلا شيء
عليه فاتفقوا على الظلمة من
الاضرار به فخرام صرح به
في البحر الرائق وفي النهر
ما يفعل الآن من الاخذ
من الفلاح وان لم يزرع
ويسمى ذلك فلاحة واجباره
على السكن في بلدة معينة
ليعمد ارضه و يزرع الارض
حرام بلا شبهة وأجمعوا على
الاقتصار عند العجز والغيبة
أو الهروب عن الارض
انخراجية على انه ما أن
يدفعها السلطان من اربعة
لغيرهم وان لم يجد من
يأخذها من اربعة يوزعها
وان لم يجد من يستأجرها
يبيعها فيكون الثمن لصاحب
الارض وان لم يجد من
يشترى يدفع الى المزارع
مقدار ما ينفع في عمارة
الارض فرضا قالوا وهذا
قول الناصحين وأما قول

الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر مثله وقيل انه قول السكلي فاقصدهم على ذلك منع تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه منه
شيء مما ذكر في السؤال ويقضى بانه ظلم وضلال لا يعمل بحال ولا حول ولا قوة الا بالله انبه المرجع والمآب (سئل) في أرض خراجية ألقى عليها
تسبيل حصبا وبهض أعجز فترت رباها زرعها مع امكان اصلاحهم ها هل يجب عليهم خراجها الموقوف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب
ذلك أم لا (جواب) نعم يجب عليهم الخراج ولا يعذرون بالترك مع امكان الاصلاح قال في الخاتمة وان كان في أرضه قضب أو طرفاه أو صنوبر أو
خلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل كان عليه الخراج وفيها بعده بقليل وان كان في أرض الخراج قطعة

أرض سبعة لا تصح للزراعة ولا يصل الماء إليها أن أمكنه إصلاحها كان عليه نراجها وان لم يمكن فلا يخرج عليه ومثله في غيرها والله أعلم (سئل)
عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزرع مدة سنين فاستحققت الأرض بأن ظهرت وقفاً رصداً ياهل يؤخذ من الزرع ثانياً أم لا ويخرجون
من العهدة (أجاب) قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانياً صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع آفة في أرض
الخارج بنوعيه هل يستطاع أم لا ومثل الزرع الكرم والرطبة ونحو ذلك وكذلك في أرض (١٦٧) العشرام لا (أجاب) في المتون والشروح

والفتاوى إذا أصاب الزرع
آفة سماوية لا يخرج كالغرق
والحرق وشدة البرد وألحق
البرازي الجراد بذلك حيث لم
يمكن دفعه ولا شك أن الدودة
والفاوة والقردة والنمل
كذلك وصرح كثير من
علمائنا بعدم السقوط في
القردة والسباع والأفاعي
ونحوها حيث أمكن المنع
إذا العلة عدم القدرة على
الدفع ولا فرق بين خراج
الوطيئة والمقاسمة والعشر
بسل بالاولى في الاتخير



لتعلق ذلك بعين الخارج
فيهما فكانا بهذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطبة
ونحوهما وهذا هو الصحيح

منه عاذه نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المتناولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب فئات
منهم شخص عقيم وليس في درجته من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين رجل اسمه زين
الدين بن أحمد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى الى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله من أصل
الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين المزبور ويختص به لكونه وحده
أعلى الطبقات من أهل الوقف كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف ومثله
أفتى أحد أفندى المهمندارى والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلى والعلامة الفقيه الشيخ عبد الغنى
النابلسى معالين بما علل به كلاً رأيت بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى يخالف لما أفتى به الحنبلى ووجه ما هنا
أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب قبل اهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال انه يجب
اعمال شرط الواقف ما أمكن ولا شك أن المقيد اذا اتقى اتقى التبدؤ كد كونه قيداً قوله الاقرب في ذلك
فان اسم الاشارة راجع الى الدرجة فالخاص انه قيد للشرط لا شرط مستقل تامل (أقول) ووجه المخالفة
انهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور اقرب من غيره بل أعطوه بمجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على
عدم اعتبارهم الاقربيه حيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفى لمن في أعلى الدرجات وان كان تحته من
هو اقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الغاء الاقربيه حيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضاً
وقال وأفتى بمثله شهاب الدين أفندى العمادى والخير الرملى والذى أفتى به شهاب الدس أفندى في وقف
مرتب بثم على أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب اليه فئات شخص منهم اسمه محمد
عن غير ولد وليس في درجته أحد والموجود من ذرية الواقف عمه أبى المتوفى المذكور وهو خاسكية بنت
بدر الدين بن الواقف وعمها المتوفى وهما آمنة وصاعقة بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى
وهو عبد القادر بن بركة بنت أبى بكر ابن الواقف فأجاب بأنه ينتقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في
درجة المتوفى أحد يعود اليه ولم يذكروا واقف حكيم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط
منقطع الوسط فرجع الحكم الى أصل الوقف المرتب المقضى لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى
ولا شك أن خاسكية أعلى درجة من المذكورين فلا حرم أنما اختصت بنصيب محمد المذكور كتبه الفقير
شهاب الدين العمادى ولا يخفى أن هذا يخالف لما أفتى به أولاً كالعلامة الحنبلى فقد ناقض المؤلف نفسه
حيث أفتى باعتبار الاقربيه المشروطة ثم أفتى بالغائم وأقدمنا قبل أوراق ما نقله المؤلف عن العلامة عماد
الدين حيث أفتى بالغائم أيضاً وأعطى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ خير الدين
وقدمنا العلامة الشرنبلالى رد على مفتى الشام عماد الدين أفندى بن العلامة عبد الرحمن أفندى
العمادى المذكور في رسالة سماها الابتسام بالحكام الاقام ونشئ نسيم الشام فلنذكر حاصلها ثم نذكر
ما يتلخص في هذه المسئلة فنقول ذكر الشرنبلالى جواب الشيخ عماد الدين الذى قدمناه قبل أوراق وهو أنه
ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف لكونهما أعلى طبقة من
بقية أهل الوقف عملاً بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون حال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين

والاقرب الى العبدل والابعد عن الظلم وقد صرح علماءنا في هذا الباب انه مما يحمد من سيرة الاكاسرة انهم اذا أصاب الزرع آفة غرموا له
ما نفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئاً فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم
(سئل) في أرض قرية قسمها الربيع وهى وقف ارصادى من حمصة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتوناً باذن المتولين
قديماً وحديثاً غاب المتكلم عليها وأن جداد زيتونها وخافوا عليه الهلاك ففدوه لغيته بغير اذنه والا تيشطط عليهم في حصة الوقف ولا
يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك وهل عليهم عقوبة لجدهم في غيبته لاضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص

مهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فطليه البيعة الشرعية واذا انجز عنها وطلب منهم البيعة على ما ادعى به
 فله ذلك اذ البيعة على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء اناس واما لهم ولا يلزمهم عقوبة بجمع ما لهم
 وحفظه خشية الهلاك والله اعلم * (باب الجزية) * (سئل) في اهل الذمة اذا امتنعوا من اداء الجزية وقت وجوبها وعاندوا وقالوا مالنا
 عادة ان نعطي عن الاعز حتى يتزوج ولا (١٦٨) نعطي عن المتزوج منها غير ربع غرش ومشايتنا ما عليهم شئ هل يتبع قولهم شرعا

أولا يتبع ويأثم من يأخذ
 بقولهم وعلى حاكم الشرع
 والعرف أن يأمرهم بدفع
 الواجب عليهم شرعا
 ويزجرهم عن الترفع عن
 دفعه ويلزمهم بما هو مقدر
 في الشرع عند أهل العلم
 ومقدار ما يؤخذ منهم
 شرعا وعلى من تجب الجزية
 (أجاب) لا يلتفت الى توأله
 ولا يتبع بل كل من امتنع
 عن أدائها ردع وزجر
 ويضفع وتؤخذ قهر او قسرا
 وجبرا اذ الجزية هي التي
 عهت دماءهم عن سيفنا
 ومنعت أيدينا عن قتالهم
 وقتلهم واسترقاقهم قال
 عز بن فاضل قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ولا يحرمون ما حرم
 الله ورسوله ولا يدينون دين
 الحق من الذين آتوا الكتاب
 حتى يعطوا الجزية عن يد
 وهم صاغرون وقال صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن
 أقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوها
 عصموا مني دماءهم وأموالهم
 الا بحقها وحسابهم على الله
 تعالى كذا في الصحيح واذا

لكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشرنبلالي قلت هذا الجواب خطأ نقلا وعقلا أما
 نقلا فيما قاله الامام الخصاص ان كان الواقف ذكرا لم ينصب من عتق منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضي على
 ما شرط من ذلك والانظرنا الى من كان موجودا يوم تقع القسمة فقسمة الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميت الا ان
 يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لو رثته اه كلام الخصاص
 فقد صرح بخطا ذلك المجيب لانه ان كان معتمدا على عدم بيان نصيب الميت لم ينص الواقف فلا
 وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معتمدا على بيان نقل فلا وجود له وأما خطؤه
 عقلا فانه لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين
 المتفاوتين درجة عاوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الأدنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص
 هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب باصله لا غيره ولا قائل بجرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق
 هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والا على
 فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاء وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب
 من مات عن غير ولد الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط انتقال نصيبه
 اليه بوجود مساو له في طبقته كاخ وابن عم فينتفي المشرط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع
 فرجعت الى العمل بتم وأجريت الترتيب الذي ذكرته فنقول في رده الطبعة تكون طبقة استحقاق جعلية
 لا طبقة تارث نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب لخال لابن
 نخته والعم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي وللمصلحة أن الواقف حيث رتب وقفه
 بين الطبقات بتم وشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الاقرب فالاقرب منهم ولم يوجد
 في درجة المتوفى أحد ينقل نصيبه الى الاقرب اليه من أي درجة كانت ولا يلغى اشتراطه الاقرب وان فقدت
 الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين
 من أهل الافتاء بمشق الشام واقول أيضا التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفريقين

فألق نحو ما أقول السمعاء * واجمع حواشي الكلمات جعلا

واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاسبة للتي تليها ثم شرط أن من مات عن
 ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ هذا الشرط
 عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكانه قال ان الواقف مختص بالطبقة العليا ثم بالتي
 تليها وهكذا اذا مات أحد عن ولد فنصيبه لولده او عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فقد أدخل ولد المتوفى
 او أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسخا عموم ترتيبه السابق باستثناءه اللاحق ونظيره قوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه اثاث فان كان له اخوة فلامه السادس اذ المعنى والله تعالى اعلم فلامه
 الثالث الا ان يكون له اخوة وهذا يتفق ان يكون له اخوة كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت
 ففي مسئلتنا اذا مات ميت لاعم ولد وليس في درجته أحد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق

ما قلوه نذروهم ان الجزية لامرهم صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولانه يقول فيبقى
 الجزية ينتهي فتد كمن ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبه بن عامر انه قال قلت يا رسول الله انما نرى بقوم فلاهم يضفوننا ولاهم يؤدون
 ما نؤتيهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أبو الان تأخذوا كرهنا فذوا كذا في المصاييع وهي عند عدم وقوع
 الصلح حين انفتح شئ على اعقبى في كل سنة اثنا عشر درهما وعلى الوسط ضعفه وعلى المكثر ضعفه بدرهم عرضي الله تعالى عنه وهو ما كان
 يك عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتعرب جاهلية ولا اسلام الى الا أن ونوضع على اليهود والاسامرة والنصارى والمجوس والوثني

عندنا اذا كان عجميا وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما ورحمهما الله تعالى ومن كل بالغ سواء كان متزقا أو غير متزق ومشايعهم ومثلهم تؤخذ الجزية منهم وهذا الاسم لا تسقط الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومصري وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير غير معتل وراهب لا يتخالط وشمل العبد المديون وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المفالج ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على (١٦٩) يدائيه في أصح الروايات بل يكف أن

يؤديه بانفسه قائما والقابض قاعد وفي رواية ياخذ بتلميذه وهمسره هزاو يقول أعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون باعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويلا فقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل) في ذمي مات لاهن تركه هل تطالب ورثته بجزيته أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزيته من مالهم بالاجماع اما عندنا فسقوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها كدين الا دمي ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث بيمينه انه لم يترك مالا والله أعلم (سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو اخاها أم لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا من هي عليه فلا يطالب بها أب بابنه ولا ابن بآبيه فيها كالدين الشرعي الثابت بذمة المدون لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

(باب المرتدين) *

(سئل) في شقي لعن نبى الله تعالى سيدنا ابراهيم

فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كافي غلة الوقف ولا يختص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا وغيره بحيث قيد الواقف الاقرب بكونه من اهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لما طلق الاقرب بل لا قرب خاص فاعطاؤه للاقرب من غير درجته تخصيص لسكلام الواقف بما ليس فيه فتعين الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ريع الوقف كما قلنا ولا يختص به اهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن الامام الخصاص فيما سر أنفام أن يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاص أيضا في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر الباطون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولدي وأولادهم فنصيبه مردود الى ولد وولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولدي ونسلهم وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه راجعا الى البطن الذي فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون لمن سخطها اه كلام الخصاص واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي فوقه مات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يترك في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة وجار ياجراها ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسلهم ابدا اه واختصره العلائي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد او سكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقيا اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما لو سكت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه أنه لو وجد جماعة متناولون في خمس طبقات مثلا وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقيما الى اهل الطبقة التي فوقه فمات من اهل الطبقة الثانية رجع عقيما فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الآن وهو نص في مسائلنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لاهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسم الغلة بينهم على المستحقين بقدر انصابتهم كان هذا المتوفى لم يوجد فيهم وليس في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات المستفاد بثم أو بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تحجب التي تلها سوى أولاد من مات من اهل العليا فيشاركون أعمامهم ومن في درجة أعمامهم وكذا الوات هو لاهل الاولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة يشاركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع

(٢٢ - (فتاوى حامديه) - اول) الخليل الذي اتى عليه الملك الجليل في القرآن الكريم بانه أواه حليم فاذ ارتب عليه وهل اذ جاء تائبان قبل نفسه راجعا عما قال يدفع عنه موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حدا ولا توبة له أصلا في البرزاة وغيرهما من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارد والعباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه ويعبر الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الاصل والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكليم بكلمة الكفر والذين اتوا ان في بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئ ما لم يرجع عما قاله لان باتيانهم اعلى العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب

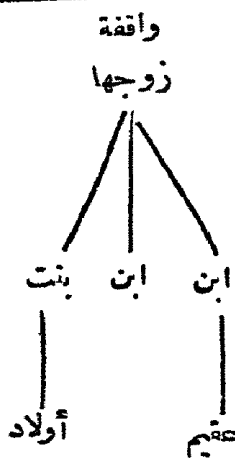
الكفر والارتداد وهو القتل الاذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حدا ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدوة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كما لا تردق فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأحد لانه حق تعاقبه حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم (١٧٠) المعرة الامن أكرمه الله تعالى والبارئ منزّه عن جميع المعاييب بخلاف الارتداد لانه معنى

ينفرد به المرتد لاحق فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشراً قلنا اذا شبه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعنى ويقتل حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطاطي لأعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي اجمع العلماء على ان شأته كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآتية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم بقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أنجرافع اليهودي وكذا

اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتاً سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرطاً انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد فينثرونه فان كان ذلك الاحد موجوداً دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كانه لم يمت والابقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الاحياء ولا يقتضى الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يخلفه في نصيبه اذا لوجه ترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذه أبوه والواقف انما شرط دفع نصيب أبيهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لزم زيارتهم على أبيهم لانا نقول ما نصيبهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزداد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوه في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهماً ما كنت تدفعها لأولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنقول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان بمعددهم فقد أوجعنا لك ما يخالفه وان كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدى به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي أذعن به فضله أهل الوفاق والخلاف وصار عمدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر أولئك آباءى فتنى بمثلهم * اذا جعنا باجرير الجاسع والحاصل أن الوقف اذا كان من تباين أو غير مرتب وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لاهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف العلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كما قدمنا عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فتارة يقول ان في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك أنه جعل الاقرب قيداً في أهل الدرجة فيث فقدت الدرجة لغت الاقربية لانه اعتبر الاقربية في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلاً مما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمتبادر منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضاً مطلقاً ولكن يحتمل أن يراد تقديم الاقرب مطلقاً بقرينة قطع عمداً بقوله يقدم وكأن الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية عند دفع الدرجة ولكن لا يخفى أن صلة أفعال التفضيل أعني لفظ الاقرب محذوفة بقدرها منهم والضمير فيها عائداً الى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فقوله في ذلك إشارة الى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه إشارة الى النصيب أى يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشرع لا يلاحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقدم بها منهم أى من أهل الدرجة كما قلنا وقد رتبنا من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد

أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً باستاء الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول وفي انتهى وفي الاشياء كل كافر تاب قلوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر بسبب بني وبسبب الشيخين أو احدهما وبالسحر والزندقة في آخواميه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبي الخليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم (سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى اجمعين محمد رسول الله وب العالمين وشتمه في وسط السوق مرتكباً عظيم الفسوق فاحكم هذا الشقي اللعين أقتلوا أم أجورين (أجاب) حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التنف حيث

عليه وسلم أو واحد من
الانبياء عليهم السلام فانه
يقتل حدا ولا توبة له أصلا
سواء كان بعد القدرة عليه
والشهادة أو جاء تابيا من
قبيل نفسه كالمتردق فانه
حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لأحد
لانه حق تعاق به حق العبد
فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الاكسين وكحد
القذف لا يزول بالتوبة
بخلاف ما اذاسب الله تعالى
ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبي صلى الله عليه
وسلم بشر والبشر جنس
تلحقهم المعرة الا من أكرمه
الله تعالى والبارئ منزعه عن



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَذَا ذِكْرُ
أَيِّكُمْ أَتَىٰ عَلَىٰ الْإِنسَانِ عَهْدُهُ
فِي يَوْمٍ أَوَّلِهِ لَيْسَ لَهُ كَفْوَ
وَهُوَ فِي آخِرِهِ خَلْقٌ وَاعِدٌ
لِّلْمُكْفَرِينَ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَذَا ذِكْرُ
أَيِّكُمْ أَتَىٰ عَلَىٰ الْإِنسَانِ عَهْدُهُ
فِي يَوْمٍ أَوَّلِهِ لَيْسَ لَهُ كَفْوَ
وَهُوَ فِي آخِرِهِ خَلْقٌ وَاعِدٌ
لِّلْمُكْفَرِينَ

المرد لا حق فيه لغيره من الآدميين ولكونه بشر اقلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل
الصديق رضى الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال اذا
اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال سحنون المالكى أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن
الله تعالى ملعونين أي مائة فمواخذوا وقتلوا تقتبلا سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن
محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب أصحابا

صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا اضر يقتل ابي رافع اليهودي وكذا اضر يقتل ابن خطيل
بهذا وكان متعلقا باستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم اسلول على شاتم الرسول ونظامه فيه وفي فتح القدر بما يقرب من هذا
ونقله عنه صاحب البحر والله اعلم (سئل) في نصراني ذى تجرأ على الجناب الرفيع المجدى صلى الله عليه وسلم بالسب فاذا يلزمه شرعا خصوصا
اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدحه (١٧٢) النصرانية ومذمة الاسلامية (اجاب) يبالغ في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماء انا بانه

يجوز الترقى في التعزير الى
القتل اذا عظم موجهه وأي
شئ من موجبات التعزير
أعظم من سب الرسول صلى
الله عليه وسلم وهذا الذي
تميل اليه نفس المؤمن
فينبغي لحكام المسلمين قتله
حتى لا يتجرأ أعداء الدين الى
احراق أفئدة المسلمين بسب
بنيهم من الكفرة المتمردين
وعلى الله سبحانه وتعالى
اصلاح الاحوال ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الكبير المتعال والله اعلم
(سئل) عما نقله الزاهدي
في حوايه بقوله خج قيل له
في الخروج الى دار الحرب
متجرأ فقال الكافر ودار
الحرب خير من دار الاسلام
والمسلمين فان اراد به ان
الرجعة أكثر لا يضره وان
اراد به ان دينهم خير كفر
قال ولكلامه هذا وجه
أحسن منه ان الكفار خير
من المسلمين في المعاملات
والتجارات لقله تخاناتهم
وغرهم وقلة الظلم على
التجار وعدم أخذ ولاتهم
أموالهم بغير غش أو غش
يخس وهو الظاهر لا يكفر
أه لم كانوا خيرا من المسلمين

على ولدى ثم على ولد ولدى ثم وثم أو قال بطنا بعد بطن يسد أجماد به الواقف ولا يكون للبطن الاسفل
شئ مابق من البطن الاعلى أحد اه ومثله في الحانية من باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله في
الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة الخبير الرملي عن مثل هذا بقوله لاشئ لا ولاد أولاد الواقف
مادام أحد من أولاد الواقف ذكر كرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بشئ مؤ كداله بقوله الطبقة العليا
تجب السفل الخ والمسئلة أيضا في فتاوى الخافوني في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا
من مضمونه ما لفظه أن الوقف المذ كور تجري أجوره ومنافعه على السادة الاشرف بنى أبي الجن
الحسيني وعلى أولادهم وذريتهم من أولاد الظهور ودون أولاد البطون والآن مات شخص من ذرية
الواقف عن غير ولد وله أخت شقيقة وبقيت مستحق منافع الوقف المذ كور من الذرية المذ كورة فهل
حصة الميت المذ كور تعود على أخته المذ كورة أو عليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من أهل
الوقف حيث أطلق الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أفتونا
(الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذ كور بين جميع مستحق الوقف من أولاد الظهور
بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد وأخت الميت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم كتبه
الفقيه يحيى الهمنسي الحنفي عني عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو الجواب كتبه أحمد بن يونس الفيشاوي
الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب كتبه الفقير أحمد بن علي
الوقافي الحنبلي عني عنه في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد
أولاد أولاده ونسله وعقبه لذ كرم مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق
ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم
بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة خير الدين الرملي (سئل) فيما اذا
شرط واقف وقف أهلي أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد أعاد نصيبه من ريع الوقف الى من هو في
درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالقرب الى المتوفى ثم مات الا أن شخص من
الموقوف عليهم عن غير ولد وترك أمحلاما من عمه العصبية الذي هو من جلة الموقوف عليهم ثم وضعت
الحامل بنتا بعد شهر من موت الشخص المزبور ومن طلوع الغلة وليس في درجة الشخص أقرب اليه من
أخته المزبورة التي كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه لأخته المزبورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث
كان الحال ما ذكر (سئل) في وقف آخر مشروط فيه كذا كرقبه فئات من الموقوف عليهم امرأة
وليس في درجتها وذوى طبقته سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متناولين لحجهم بأصولهم
والكل في القرب اليها سواء فبعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد ابن عم أمها والبعض أولاد بنت عم
أمها والبعض بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتناولين من أهل طبقة أعلى من طبقته يزعم أن
نصيبها من ريع الوقف ينتقل اليه دون أهل طبقته المذ كورين فلن ينتقل نصيبها من ريع الوقف
(الجواب) ينتقل من هو في درجتها وذوى طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا في القرب سواء عمل بشرط

في المعاملات الخ مع ان أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلي (اجاب) الظاهر الواقف
ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية فواتهم من يده فوجد أثره المرقون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه أمن من فواتهم
واستراح منهم وترك التعرض لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله اعلم (سئل) في رجل سئل شيأ فقال لو جاءني النبي
صلى الله عليه وسلم فاعتات أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (اجاب) لا قال في جامع الفصولين را مراحص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو
بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم آثر بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معاللا بأنه يدل على التعظيم وبانه متغيب بلو

وبأنه لو قدر محمد شمس وشفاخته وخدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كذا في قضية برئ لماعت فتعالى زوجها وأبو ولدك فقالت
أنا أمرني قال لا ولكن أشفع قالت لا حاجتي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره والذي يظهر أنهم اجماعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعى
العلم وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا نظر إلى امرأه وأبغضته حملت له بمجرد نظره سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل إذا
تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يترتب عليه (١٧٣) بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على
المرتد وهل إذا تاب تقبل

الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل) فيما إذا وقف رجل يدوقفه منجزا على ابنه محمد
ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم وثم على أن من
مات منهم عن ولد فنصيبه لولده إلى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقرضوا باجمعهم عادوقفا على من يوجد
من أولاد الواقف وأنسابهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقرضت ذرية محمد
والموجود الآن من ذرية الواقف ولدا ابنة هما أجد وأبوالصفاء وابنا بنت ابن الواقف هما درویش وسليمان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أجد وأبوالصفاء دون درویش وسليمان (الجواب)
ينتقل لأجد وأبوالصفاء دون درویش وسليمان عملا بقول الواقف الحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد
محمد الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم (أقول)
لما قيل أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة الموقوفين من ابني ابنته وابن بنت ابنته المذكورين عملا
بقول الواقف عادوقفا على من يوجد الخ فإن لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب إنما يعتبر بعد الدخول في
الوقف لأن المرتب لا بد له من مرتب عليه والأربعة الموقوفون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد
فيعد الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والعطف
أنما يكون بعد المعطوف عليه فيدخل الأربعة المذكورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم وثم فيتحقق
الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى الحاصل من العطف بثم وهو تقديم كل
طبقة عليا على التي تليها فإنه حكم العطف بثم فقول الواقف والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم
ورأيت في فتاوى الشهاب أجد الرمي الكبير الشافعي سؤالا حاصله فيمن وقف على أولاد المظهر مرتبا بثم
وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم وثم على الشرط والترتيب فمات أولاد المظهر ووجد
من أولاد البنات جماعة مختلفو الدرجات فأجاب بانتقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الواقف وهذا مؤيد
لما أجاب به المؤلف فتأمل (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن
غير ولد ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته ثم على جهة برمتصلة فمات
الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل والعقب من
ذرية الواقف وماتت امرأة من النسل في حياة أخيها من أولادها فدخل أولادها في النسل
ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا
ذكورا كانوا أو إناثا اه والله أعلم (أقول) هذا الجواب يحتاج إلى بيان زائد فلا بأس بآراءه على عادتنا
في هذا الكتاب من التحاف بفرائد الفوائد وهو أن دخول أولاد المراتين المذكورين مبنين على مسئلتين
قد طال فيهما الجدال وكثر القيل والقال * أما المسئلة الأولى فهي ما إذا شرط الواقف في الوقف المرتب
انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع في هذا
السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولدا إلى ولده أم لا وقع نظيره في الفتاوى الخيرية فأجاب بقوله لا شيء

زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية
اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم أنه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم ير أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سيتزوجها
وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زيد وهو مولا وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على
هذا العذر من أنه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بأن قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه أن الله تعالى أحق بالخشية
في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراغبين

زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية
اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم أنه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم ير أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سيتزوجها
وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج زينب بعد زيد وهو مولا وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على
هذا العذر من أنه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بأن قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه أن الله تعالى أحق بالخشية
في كل حال ثم قال قال علماءنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراغبين

كذلك هري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم هو ذي ريب
أمره أن يدور بما أطاق به من الجبان يعني الفسقة عشق وهذا إنما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستخف
بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى
ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له (١٧٤) أي ما كان عليه من إثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في

الذين خلوا من قبل من
الأنبياء وبتلأه لهم عليهم
السلام كذا روي سليمان
وهذا مما ليس فيه نقص
للميل الطبيعي الذي لا يكاد
يسلم الا دعى منه معصوما
كان أو غير معصوم فلما نظر
النبي صلى الله عليه وسلم الى
امرأة فز يدغمها بقلبه ان
طلقها يزود زوجها والمباح
لا يستحي منه والله تعالى
أخبرانه ما كان عليه فيه
من حرج ولا جناح لاسيما في
الامور الجزئية لشرعية
فكان جوابا للمنافقين وقد
طلقها زيد وخطبها له النبي
صلى الله عليه وسلم فقال لها
ان الله تعالى أبدلك خيرا
منى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففرحت وقالت الامر
به ورسوله مرحبا برسول
الله صلى الله عليه وسلم اه
باختصار فخطبته صلى الله
عليه وسلم وتزوجها ايها
يعذر به يكذب القائل كان
اذا انظر الى امرأة وأعجبته
حلمته بمجرد نظاره ويدخل
بها فزاع القائل بتكلمه
بين العوام تنقيصا لمقام
الرسول عليه أفضل الصلاة

الاولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بشم مؤ كذا له
بقوله الطليقة عليهم ثم تحجب الطليقة السفلى ولا يتأني قوله على أن من مان منهم عن غير ولد الخ كما
لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفتى
برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود من بقى من اولاد الواقف قال
لمفهوم القيد المسكوت عن تميمه بمعلوميته أو لغفلة الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية
الواقف ما بقى منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن
استحقاق اولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه أن الاستحقاق عند الاولاد
لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لاولاده والاصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة الوقف
في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد لا يلزم منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت
شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصاري أفتى بما أفتيت في واقعيتين وانه لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده
مع ما ذكر قال وان أفتى به أي يرجع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى
عمل بمفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه
أن يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه
أقرب الناس الى الواقف اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى
به الشيخ ولي الدين العراقي والله أعلم اه ما في الفتاوى الخيرية يقول لا يخفى عليك ما في ذلك أما اولاد فقوله
ان المفاهيم غير معمول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس كيف وقد صرحوا بان
مفاهيم الكتب حجة وهو نفسه قد صرح بذلك أيضا في موضع آخر وقولهم شرط الواقف كنص الشارع
لا يخرج عن كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه والالزام أنه لو قال وقفت على اولادى الذكور مثلا أن
يلغى مفهوم تيسده بالذكور ويحكم بمشاركة الاناث معهم لدخولهن في لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلغى
تقييده انتقال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ثانيا فقوله اذ
مفهومه الخ نقول هو كذلك لكن قد صرحوا بان غرض الواقف يصلح خصصا وهذا ما شرط انتقال نصيب
المتوفى عن غير ولد الى أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولدا الى ولده لانه الموافق لا غرض
الواقفين ولذا ترى عامتهم يصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالا بعيدا لان الحمل على أقرب
الاحتمالات أولى فعلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب
أحمد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمثل أفتى الترتاشي صاحب التنوير وقد رأيت تأليفامستقلا في هذه
المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الواقف من مان عن غير
ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح الروياني في بحره ووالده وأقره مما لا ذرى وأفتى به
الامام السبكي والولي أبو زرعة والبليقيني وغيرهم ورد على شيخه القاضي زكريا أو أطال في ذلك وأطاب
فراجعه فاتفق هؤلاء الاثمة مؤيد لما أفتى به البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاص في باب

والسدم بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاف به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم الرجل
(سئل) في رجل ذبح لا تحرق فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومرضها واستهنز بها فاذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من
علمائنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفرات وبالقضاء الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أي يكفر بالقضاء الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى
لوعرض عليه خصمه فتوى الاثمة فردّها وقال جه بازمانه فتوى أو رده قيل كفر لردّه حكم الشرع وعبارة البازية يكفر بغير لفظ قيل ولو
قال ليس كما أفتى أو قال لا يعمل به ذاب عزرا اذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع النصولين والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستهنزاع بالشرع وأما

لو كان ذلك مع الاستهزاء بالشرع والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استهزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل أعادنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا والمسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في متول على أوقاف سيدنا خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلماً بغير طريق شرعي فوكلوا جماعة من عشرتهم لياًتوا الحاكم العرفي المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليحضرهم مع (١٧٥) غرضهم لمجلس الشرع الشريف فحضروا واستأثروا فأرسل الحاكم

المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا أذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعاطم مستخفاً بالشرع الشريف وبنت استخفافه بالبينية المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفاً به قائلاً له بالتركية بيانه سويله فصل له بذلك أيداء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فماذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفاً به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع أفعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذا الانام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة المسطرة في المتن والشروح والفتاوى المستغنية عن

الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به الخبير الرملي وهي اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين على أن من مات منهما ولم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما فمات أحدهما وترك ولداً يرجع نصيبه للفقراء لا للباقي منهما لان شرطه أن لا يترك ولداً ولا ولداً الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت اهـ ملخصاً فلم يعتبر مفهوم قول الواقف من مات منهما ولم يترك ولداً الخ اذ لو اعتبره لا على نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المستثنين بأن الاولاد في مسئلة الخصاص ليسوا من أهل الوقف أصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه المساكين فلذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاشرط الواقف وادخال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلة فان الاولاد فيها من أهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المحذورين بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أفتى به في الخير لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقاً هذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم * وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت عزمت على أن أضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغنيت عن ذلك بما أحرره هنا فقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعدما أطال في النقول ما حاصله ان في دخول أولاد البنات في لفظ الاولاد وأولاد الاولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي الخبر يدل الكرماني وكذا لفظ الآل والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد ولا يدخل أولاد البنات قال ونظمت ذلك في بيتين وهما

آل وأهل وأولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا

فلا دخول لأولاد البنات قتل * فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولاد أولادى وأولاد أولادى ان أولاد البنات يدخلون حيث نزل من غير أن يقول في المسئلة وايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاح بذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبة الى آبائهم دون أمهاتهم اهـ ملخصاً ذكر العلامة البيري في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة ان الذي عليه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون أولاد البنات وعليه الفتوى وأنه اختلاف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدى وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفي وقال وهو الذي يفتى به وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن السخنة فهو بحث منهما ولا يعول عليه عند المقابلة لما قاله نقلة المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقرر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسئلة فالعبرة لما قاله الاكثر والاكثر ون على عدم الدخول وما قاله الخصاص بخالف لظاهر الرواية الا أن عند انقراض أولاد الاولاد

الشرح والتبيين من وجه الاهانة بالحس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد الاسلام وغير ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله تعالى أجعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى أن من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز في باب أولى ما وجب وحشة ويعقب أذيتهم من الالفاظ الخشنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستصغار خصوصاً بذوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخافضة فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الاقتيات عليهم والاستهانة بهم اذهي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الاهانة في موضع التكريم مضر فبمع ذمهم والاحكام موضع الاكرام

ويحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن لا أدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن بين الله فحاله من مكرم والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق (سئل) في طائفتين الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجراحات فأوقاثنين لانعمل بالشرع وانما عمل بدعائهم العرب والفلاحين ماذا يترب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لاعتقادهم عدم حقيقة الشرع أو استخفافا فلا ريب (١٧٦) في كفرهم باجتماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين ون لم يكن واحد

منهم فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال نخصه حكم الشرع كذا فقال خصه من برسم كاري كنتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الاغاط أنا عمل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بفرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب والقلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم ورمات طرقتوا الى هدم الشريعة بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت الصحابة دونه بسيفها حتى استقام وجدوا فيه النفوس حتى شدصلبه وقام فالتعن على حكام المسلمين والاسلام وسائر ولاذ الانام ندرك هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا الشأن الصعب المذهل

يفسقي بدخول أولاد البنات كفي خزانه الاكل ووقف هلال اه ملخصا لكن في الخانية ما ملخصه لوقال على ولدي فالغسله لولاد الصلب ذكر أو أنثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد ابن فالغسله له دون من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذ كر الخصاص عن مجذانه يدخل أيضا والصحيح ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى آباء أمهاتهم بخلاف ولاد الابن وذ كر في السير ما وافق ظاهر الرواية فيما لوقال أهل الحرب آمنوا على أولادنا ان أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولوقال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيهم ولا يقدر ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال نعم وقال على الرازي اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولوقال على أولادى وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لان اسم ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال أهل الحرب آمنوا على أولاد أولادنا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الأئمة السر نحسى لان ولد الولد اسم لمن ولده وله وابنته ولده فن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن مجذان ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا اه ما في الخانية ملخصا ومثله في الاسعاف ومقتضى ما نقله عن شمس الأئمة انه اذا أتى بالبطن الثاني كقوله على أولادى وأولاد أولادى لا خلاف في دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان دخل أولاد البنات رواية واحدة اه لكن ذكر الطرسوسى عن كثير من كتب المذهب التصريح بان ظاهر الرواية عدم الدخول في ذلك وعبارة ابن اشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السغدى والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاص رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اه كلام ابن الشحنة وأقره عليه الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رساله ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى بخلافها قال فيها في المسئلة اختلاف تصحيح وترجى القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المفتى به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشلبي مانصه ورد على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد أو اولاد الاولاد ونسبهم وعقبهم أم لا يدخلون فذكر ذلك لقاضى القضاة نور الدين الطرابلسى فخرج الى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كنص عليه في أرفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره بيننا فيه في النروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغى الاقتاء

والتعظله برء مثل هؤلاء الى الشرع المجدى وترك ما عدا ما ينزل الله به من سلطان ومن أبى وتمادى منهم في الضلال بما يجب أن يعامل بالقتل والقتل ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قومتن سماء الشريعة وارفع عداها وثبت قوائها يا مسك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم آمين (سئل) في رجل سكن داره ثلثها والثلث الاخر لا يخرق له ان شريكه يطلب قسمة الدار اما أن تستاجر حصته منه أو نهايته فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الخاكم ارض بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفتى بانه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته منه ويلزمه تجديد ايمانها ومراجعة زوجته

وكتب عليه بذلك سجل فهل ثبت بذلك كفره أم لا (أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشر بك شيئا وأنا أعلم وأستغفرك مما لا أعلم انك انت علام الغيوب أعلم أن علماء ناصرحوا في كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بعمدة اسلام المكروه والاسلام يعلو والكفر شيء عظيم ولا يخرج الرجل من الايمان الا بجودما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر المشير زين بن نجيم وروى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من (١٧٧) الايمان الا بجودما أدخله فيه ثم ما يقن

بما اختاره مع التنصيص على اختيارى والله الموفق اهـ والحاصل من هذا كله أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المقتضى به مطلقا سواء كان بلفظ الجمع ككأ ولأدى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على البطن الاول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافا إلى البطن الاول المضاف إلى الصمير العائد على الواقف كأ ولأدى وأولاد أو ولأدى أو العائد على الاولاد كأ ولأدى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكر وعلى ما قاله على الرازي ان ذكر البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف إلى صمير الواقف كولدى وولد ولدى لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع المضاف إلى صمير الاولاد كأ ولأدى وأولاد أو ولأدى وولدوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تليذ الامام محمد وصححه في الخانية مستند لا بما في السير وقد قالوا ان الامام قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقالوا أيضا ان السير الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنعها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصنيفا فانه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الاولاد انما هو في الامان فدخلوا للاحتياط بخلاف الوقف لاننا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا أيضا في أولاد أعني البطن الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فعلم أن دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وفي لا عجب من القول بعدم الدخول فان الولد أصله من الولادة ويتصف بها كل من الاب والام ولذلك سميوا بالدين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولد الابيه كذلك يكون ولد الامه بل هي أحق بذلك لما قلنا فأولاد الشخص كل من ولده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه ولد ابنه لكونه ينسب اليه وان لم يكن مولودا له بخلاف ولد بنته لانتفاء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فانه للذكر والانات من أولاد الصلب وأولاد الابن دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل وامرأة يسمى ولده حقيقة ذكرا كان أو أنثى فكذا كل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك فيدخل في قوله اولاد اولادى كل من أولاد الابناء وأولاد البنات حقيقة فلا شك ان البنت من أولاده ولدها ولده حقيقة وكون ولدها ينسب لابيها لا لوالدها ولا لابيها لا يخرج عنه كونه يسمى ولدها والازم أن لا يدخل في الوقف على أولادها فعلم ان الوجه الوجيه دخولهم فيه بلا خلاف كما ذهب اليه هلال والخصاص اللذان عليهما المعقول في مسائل الاوقاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومشى عليه شمس الأئمة السرخسي الذي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوس في البر وناهيك به من امام وقد صححه فقيه النفس قاضيان ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعملهم عليه قديما وحديثا حتى لو فرضنا انه لارواية في الدخول أصلا ينبغي ان يفتى بالدخول لما في الاشياء عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلاف الزمان معتبر

ألزمت نفسي أن لا أفنى بشئ منها اه والله أعلم (سئل) في نحو عرب السعادة وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذين يماثلون نساءهم في تزوج الرجل منهم زوجة الاخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك وإذا توفي أحدهم عن عشرين بنتا مثلاله ابن عمه ونحو ذلك من العصبه وان بعد لم يورثوا البنات مطلقا معه بل يعتدون بهن بانفسهن ميراثا ويورثون ذلك لعصبته فقط (١٧٨) ويستحلون ذلك ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم ينكرون البعث والنشور

إذا قيل لأحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودأبهم الفساد في الارض وقطع الطريق وقتل الانفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون الحر وقول بائعه هذا فلاحي أبيع لمن شئت كيف شئت وأتصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبايحهم الواحد منهم إذا جاءته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان بينهما وبينها أدنى قرابة يذبح شاة ويطعمها لاهل بيته ويدخل عليها في الحرام ويعد هاز وجته معتقدا حل ذلك في حكم الله تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعا من غيرهم لهم عن ذلك صراحا وأمرهم لهم بالاستسلام والانقياد لأحكام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجا عن أمرهم (أجاب) قد سئل عن هذه المسئلة شيخنا شيخنا الزاهد

في تغير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الامام له ان هذا الاختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان وتظيره لو حلف لا يتعدى فالغداء في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حل اليمين على عرفنا سالفه لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنية وغيرها انه ليس المصفي ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب ويترك كالعرف أي فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هناك والعرف في مسئلتنا موافق لنص القرآن العظيم كما توافوا لوضع اللغة كما قررنا وظاهر الرواية كما قلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك انهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا حرم ان قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي جرح في رواية الدخول ووافقه العلامة الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولم يقصر العلامة الطرسوسي والعلامة البيري نظرها على مجرد الرواية قالاما قالوا لخطا ما قلنا لما خالفناه لان ما استند اليه من النقول مبنى على ما اذا لم يتعارف خلافه لما قلنا ولما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين النام ينصرف الى المتعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لا نالو حلفنا كلامه على اللغة ونال الفناء عرفه لكأن الزمانه بما لم يقصده كالأوصى لصهره مثالا وفي عرفه أن الصهر اسم لزواج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف الغويين والفقهاء كل ذي رحم محرم من عرسه فلو حلفنا الصهر عليه لزم دفع المال الى غير من أراهه الموصى ومثله الوقف وفي الخانية ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف ادخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فلم ان ما قالوا انه ظاهر الرواية المغني به لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على ظني ان هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ويرضيه كل فقيه نبيه فاعتنم هذا التحري الذي لا تسكده في غير هذا الكتاب واته اعلم بالصواب وحيث اتينا بخلصنا ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو انفع الوسائل من درر القلائد وفراد القوائد واتينا منها بامهاتها وحررنا منها اجل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوي الدراية والمجد لله رب العالمين

*(الباب الثاني في احكام استحقاق اهل الوقف واصحاب الوظائف واحكام بيع

الوقف وبيع انقاضه واشجاره وقسمته وغصبه واجارته واجزته ومساقاة

اشجاره وعمارته وسكاه وارباب الشعائر وغير ذلك)*

(سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقف متصرف فيها بما لها من المعلوم المعين بموجب مستندات بيده بطريق التلق عن ابيه ووجد المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة لا معارض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللا بأن براءة ابيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها اربع عثمائة لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد مسجدا ووقف له وقتا وشرط ما فضل من مصالحه لذريته ثم بعد مدة وقف مكانا آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور الى

عمارة

الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال الحنفي رحمه الله تعالى فاجاب بما حاصله المرقوم

في قتاواه من استحل حكمه علم أمره وحرمته في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امرارا حل قتلهم وقتالهم وأخذ أموالهم ثم نفروا في حال نسائهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن فيعلمن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سيهن ويجهن كالحرييات اه وحيث قطعوا الطريق وقتلوا الانفس وأخذوا الاموال فإثمهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز فقال عز من قائل اعماجاء الذين يجاورون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من

الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل قتلهم مطلقا والحال هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل) في طائفة الدرر والقائدين بالوهية الحاكماهم الله العبيد وبالتناسخ وعدم نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يسترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين هل يقبل اسلامهم ويترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا (١٧٩) لما اشهر عنهم من اخفاء الكفر وانظار الاسلام واذا أغار المسلمون

وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فما حكمها (أجاب) صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدر بأن من يبطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا توبته كالزنديق لان ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده دينا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعثر بعض الناس عليه أو يسره الى من أمن اليه والحق ان الذي يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطنا كفره الذي هو عدم الدين بدين ويظهر دينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه وهو عربي ولا فلو فرضناه مظهرا لذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته ~~كسائر الكفار~~ المظهريين كفرهم اذا أظهر والتوبة اه وفي

عمارة زادت على ريعه في سنة وريد المتولى اخذ الزائد من بقية وقف المسجد الاول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الاول عليهم لا رضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحدوا وقف لا يجوز له صرفه الى ذلك (الجواب) نعم كما في البرازية وغيرها والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف (سئل) في رجل باع حصه معلومة من دار معلومة من زيد بن ميمون معلوم قبضه ثم ادعى ان المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه (الجواب) لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامه على المبيع (أقول) أفنى بذلك الخير الرمي وفي المسئلة اختلاف تصحيج وتفصيل مبين في الخبرية وغيرها وفي الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اه وكتب في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة كالكالا تأخذ به تثار خانية وبه أي بالقول تأخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزانية وصححه في كثير من الفتاوى وقيل في البحر ما اذا برهن انه وقف محكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدر وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه أفاده في المنع قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقف اه ما كتبه أي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم وفي الفتاوى الخبرية أيضا أجب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البيعة اختلصوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعليه بان الوقف حق الله تعالى فسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله أعلم اه وقوله وجبت الاجرة أي وجبت أجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت سكاكها تأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعدل للاستغلال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماء عيانية من عدم لزوم الشاري الاجرة في الوقف ضعيف والمعتمد ما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم أن قبول البيعة مقيد بما اذا كان الشاهدان لم يؤخرا شهادتهما بعد العلم بالمبيع فلو أخراها بلا عذر لم تقبل لفسقهما بالتأخير كما أفنى به المؤلف في كتاب الشهادات أخذ مما في الاشياء وغيرها من أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شهادته (سئل) فيمن اشترى دارا من زيد بن ميمون معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركه وظهر أن البائع وقف الدار على أولاده وذريته وقفا صحيحا بموجب كتاب وقفه الثابت المضمون وريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع فطار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالثمن في التركة المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى المتدعي على بائعه أن الارض التي بيعت له وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ وقيل لا تقبل والاقل أصح كما في الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار اه معين المفتي من الوقف وقد أفنى بذلك العلامة الخير الرمي فتوى مفصلة قرا جمعها في باب الوقف من فتاواه (أقول) حاصل ما في الخبرية قبل آخر الوقف بخو كراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري

الخانية قالوا ان جاء الزنديق فآقرانه زنديق فتاب عن ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخانية بلدة يدعي أهلها الاسلام يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فاغار عليهم المسلمون وسبوهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا متمرين لعبودية والرق للمكهم يجوز شراء النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور الكبار لانهم ان آقروا بالاسلام ثم عبدوا والاوثان كانوا متمرين فجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار ولا يجوز من أهل الردة وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للمكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم اه والله أعلم * (كتاب اللقطة) * (سئل) في رجل التقط

بهممة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا اشهاد ولا بينة فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجابا حيث ادعى انه غاصب قالو صدقه في الالتقاط وادعى انه لنفسه لاله اختلاف أئمتنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول اللقطة ارجح الى البحر تحت المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين بغرا ذن ماله كيهما ونحبا ههما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما البرد ههما الى ماله كيهما ولم يعرف (١٨٠) عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصبهما من قبل لا قدرة للمالكين على

خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أشهدت بلا بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما لبرد ههما على ماله كيهما فان ادعى ذلك ولم يقيم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا كذبه المالك في ذلك وادعى تعذيبه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله التقطتهما لا رد ههما وادعى انه التقطتهما لنفسه يكون ضامه عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما لله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها مزارع من مزارعي القرية بدابا لات من عنده هل عليهما أم لا (أجاب) لا عليهما بذلك وانما عليهما بتمليك السلطان له أو من قوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدابا لات من عنده لزمه أجره مثلها بيت المال حل كونها خاتمة من الالات التي له تجل اليتيم اذا

تسمع على البائع ان كان هو المتولى والافعل المتولى وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائعه اه وظاهره ان الذي يقيم البينة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يفيد ما في الخبرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى التجنيس والنسفية ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض حامله لغراس فباعها مع الغراس من عمرو بثمن معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الا ان أن الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل عليك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا عليك المشتري هذه الخصومة (أقول) أي لان البائع ليس هو المتولى وانما له خاصة المتولى فاذا أثبت على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا آنفا وبه ظهر أنه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولا اقيد السؤال المتقدم يكون أولاد البائع نظار الوقف (سئل) في متولى وقف بردفع أرض الوقف لزيد لغراس فيها ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولى الأرض لعمرو وأذن له أن يغرس فيها أغراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الاغراس والتار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو وفيها على المنوال المزبور فهل تكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسئلة في الخاتمة والخبرية من الوقف وهي شهيرة (سئل) في امرأه وقفت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم وشم على جهة بر لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الاطلاق للاستغلال وللناظر ايجارها باجر المثل عن شاء (الجواب) نعم (أقول) وسياق في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها (سئل) فيما اذا ادعت هند على ناظر وقف أهلي لدى ما كتم شرعى بان لها السخنة قافي الوقف قدره كذا بمقتضى انه اخذ حجة بنت محمد بن شهاب بن أجد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر وتبين انها ليست ابنة محمد هذا وان اسم أبيها يوسف بن محمد الحار يرى المحلى وأنه وقف عليهما مقسما من دار وأجره وسميت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وبنت في وجهها بالبينة العادلة أنهم اخذ حجة بنت يوسف المزبور وانها حوت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك وأسقطت دعواها واعترفت انها حوت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعى فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة انتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذها للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات وحوانيت يؤجرها لناظر مشاهرة ومياومة وتقبض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة و يطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الاشياء (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناوله من ناظر الوقف أيل اليه ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى الناظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وثبوت نسبه للواقف فهل اذا أثبت المستحق ما ذكر بوجهه الشرعى يؤمر بدفع استحقاقه

استعمل بغیر اجارة على المفتى والله أعلم * (كتاب المفقود) * (سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد المزبور الناظر ولم يمكن المتقبل من الاستغلال فلزم ان يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علما وأما بأنه ليس للقاضي أن يقضى في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو ناب المقضى عليه بدين وبه مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض لرد الاستحقاق بشئ ولا يجوز له قاضي أن يوفى به شيء من ديونه لان بقائه حياته بالاستحباب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة

ما ثبت عن ابن مقفود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركتها وباعه قبل القضاء بموته فخر المقفود بعد موته البائع فما الحكم (أجاب)
للمفقود رد البيع وأخذ العقار ورجع المشتري على بائعها المثل وان تعذر تأخير مطالبته إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مقفود ثبت
موته بموت أقرانه لدى حكم شرعي ثبتوا شرعياته ولد غائب غيبة منقطعة نسب الحاكم الشرعي قيمته لسماع الدعاوى الشرعية وادعت
عليه زوجة المتوفى المزبور بمؤخر صداقها بذمته وأثبتته بوجه القيم المزبور الثبوت الشرعي (١٨١) والحال ان المتوفى لم يترك سوى حصته في

دار فهل للقيم بيع الحصة
المزبورة لو فاعه مؤخر صداق
الزوجة أم لا (أجاب) نعم له
بيع الحصة المذكورة لو فاعه
صداق الزوجة لانه دين
بذمة الميت ففي العمادية
وكثير من الكتب والعبارة
لها وإذا كان للميت تركه
حين توفي وورثته في بلد آخر
وادعى انسان عليه مالا
والوارث غائب غيبة منقطعة
جعل له القاضي وصي لان
الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت
وفي المنتقى كان على الميت
دين فيبيع العسكار جائز
كالنقل عند أبي حنيفة
والنقل في ذلك متواتر في
الكتب المتكاثرة والله أعلم

* (كتاب الشركة) *
(سئل) في دار مشتركة
بالارث بنى أحد الشركاء
فيها بناء فحكمه شرعا
(أجاب) صرح علماؤنا بأنه
اذا بنى بغير اذن الشركاء
وطلبت القسمة يقسم فإذا
وقع بناؤه في نصيبه فيها والا
هدم وهذاذا بنى بالحجر
والآن هي له وان بنى بنقض
مشتري من الدار وكان
يحب لو حدم لاقية لما وضعه

المزبور (الجواب) نعم (أقول) وأفتى بمثله الشيخ اسمعيل وذكري في جواب سؤال آخر التصرف القديم
ووضع البدن أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسوا الناحية جهل الحال يعمل بتصرف الناظر
السابقين ويؤمر الناظر بإعطائه اه لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن
سؤال وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو والد و جدته متصرفون في أربعة قرارات بط لا يثبت به المدي
اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما ملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور أو رقبة
الطريق على آخر و برهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علمائنا ومما امتلأت به
بطون الفتاوى ان الشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا
يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه و جدته متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو
وكالة أو غضب أو نحو ذلك اه مافي الخيرية ويؤيده مافي الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من
التأخرانية واذا وقف على قرابته وجاعر جل يدعى انه من قرابته وأقام بيته فشهدوا أن الواقف كان
يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق هذه الشهادة شيئا وكذلك لو شهدوا ان القاضي فلانا كان
يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئا فلا يكون دفع القاضي حجة اه فليتأمل في ذلك فان سداب التصرف
القديم يؤدي الى فتح باب خلل عظيم (سئل) فيما اذا غير المستأجر طائفة من معالم الوقف بيبده العادية
وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيره الى ما كان عليه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من
الاجارة وستأتي ان شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقدمت بعض الكلام عليها في الباب الاول عن
فتاوى قارئ الهداية والمفتي أبي السعود وغيرهما فراجعهم قال المؤلف رجل استأجر حانوتا وقفا على
الفقرافا راد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان المستأجر لا يزيد في أجرة الحانوت على مقدار
ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا
الحانوت معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد
هو في الاجرة خانية من الاجارة في اجارة الوقف (سئل) فيما اذا أجرة متولى الوقف عقار الوقف من آخر
باجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة (الجواب)
لا يؤجر الوقف الا بالمثل فاجارته بغبن فاحش غير جائزة قال الحانوتي في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف
بدون أجرة المثل اذا نابه نائبة أو كان دين أما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف ذلك لمافي من
تعريض نزول أجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقا
لربعه با نفراده وكان ناظر اليس له أن يؤجره بدون أجرة المثل اه (أقول) وسيأتي في الباب الثالث نقل
المسئلة مع بيان مالوا دعى الناظر في أثناء المدة أن الاجرة دون أجرة المثل وقت الاستحجار (سئل) في مستأجر
حانوت جارية في وقف بر من متولى الوقف مدة شهر معلوم باجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء
المدة زيادة معتبرة مقبولة عند السك وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم
(سئل) في مصبنة وقف جارية في تواجز يدومعرو بدون أجرة المثل بغبن فاحش ولهما عليها مصاد معلوم

من عنده لا يهدم ولا يرجع بشي مما أنفق على العملة وان بناه من النقص المشترك من ماله فماله ماله ينقضه والمشتري على حكم الشركة كما
تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه والبينة على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير اذنه منفعة على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) ان بنى بانقاضها فالبناء
مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له اذا هدم ذممت هدمه واذا طلب القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وان بنى
بغير انقاضها بماله قيمة وطلبا القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع في نصيب الباني فيها والا هدم بناؤه وأخذ أثمانه

مات زيدا بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثة ووضعوا أيديهم مع عروى المصينة وانتفعوا بامدادها فاحترق بعضها
 ثم باعوا بعض انقضاءها وعروا بالباقي وبأنقاض جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل
 ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولى بحسابتهم ببقية ما باعوه من النقص من مرصدهم
 السابق وتملك ما باعوه بالانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع حيث أضر قلعاه بالوقف
 ومقاصصهم بنجام أحر المثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من
 الصرف والبناء غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في أرض معلومة تجارية في أوقاف بر وفي مشقة مسكة
 زيد وتواجر من أربابها بالوجه الشرعي فغرس زيدا فيها غراسا معلوما في مدة تواجره غير اذن من المتكلمين
 عليها والغرس لا يضر بالأرض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس (الجواب) يجوز
 لزيد المستأجر الغرس في الاراضي المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر
 عنه بمسكة المسكة (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكنتها امرأة مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع
 لجهة الوقف نحو نصف أجرة للتسل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها بنظام أجرة
 المثل في المدة المزبورة بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار
 موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل
 ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكناهم في المستقبل حال
 كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة وأمر أثنين ونصفها
 الآخر في وقف عليهم من جدهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها مدة معلومة بالغلبة بدون اذن
 المرأتين ولا وجه شرعي ولا أجرة وتريد المرأتان مطالبتهم بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة المزبورة
 بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لهما ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الآخر اهـ ومثله
 في البزاية وصور المسائل وصرة الفتاوى (سئل) فيما اذا كان له نقد راسخا في معلوم في وقف أهلي
 مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأته وله نقد المزبورة زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من
 الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعي وقد دفعت الناطرة له نقد راسخا فقامها من الوقف في المدة المزبورة وتريد
 الناطرة مطالبة زوج هندا بآجر مثل الدار في المدة وبيعها من الغير بآجر المثل فهل لها ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا حرق زيدا أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها وعروا بلا اذن الناظر ولا وجه
 شرعي ونبت الزرع ولم يدرك وقطعه لا يضر بالأرض فهل يؤمر بمحرقه (الجواب) نعم غصب أرضا
 وزرعها ونبت فلها مالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبي فلها مالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع
 فهو للناصب وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها فطنا فزرعها بها شيئا آخر لا يضمن المالك
 اذ فصل ما يفعله القاضي من فصولين ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر
 بقلعه وفي فتاوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها فاحذر منه لا يفرق على أهل الوقف بل

والمثولي يريد هاو يطالبهم
بمساوأة في تعميرها
وليس قابلها للقسمه ولا
يتوصل المثولي الى تحصيل
مقصود الواقف مادامت
كذلك فهل تجبر الملاك على
مساواة المثولي في العمارة
أو يعمر من ماله ويرجع
على الملاك بما يخصهم
(أجاب) صرح علماؤنا بان
المشترك اذا انهدم فأبى
أحد الشريكين أو أحد
الشركاء العمارة ان احتمل
القسمه لاجبر ويقسم والا
بني الشريك ثم يؤجره
ليرجع قال في الاشباه
والنظائر في كتاب القسمه
المشترك اذا انهدم فأبى
أحدهما العمارة فان احتمل
القسمه لاجبر وقسم والا
بني ثم أجره ليرجع وصرح
علماؤنا أيضا بان الوقف اذا
احتج الى تعميره جازت
الاستدانة عليه باذن
القاضي حيث لم يتيسر اجاره
عينه ولو بشر امتناع باكثر
من قيمته وبيعه وصرفه
على العمارة كحرقه ابن
وهبان وذلك كله للمبادرة
الى منفعه الوقف والاهتمام
به ف نظر الى هذا الامر الذي

أوجب مراعاة الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي بمتنع يكف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وإن
 شاء أمره بجارته واستبدع حصته الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع إلى نصفه بالتصرف والحال هذه ويقتضى بكل ما هو أنفع للوقف وفي
 الخلاصة في الأصل الثاني في الحنفية وعمارته لو كانت الدار بين صغيرين لكل واحد منهما وصى أنه دمت وأبى أحدهما العماره فالوصى يرفع
 الأمر إلى القاضي حتى يجبر على العماره طاحوة أو جام مشرك أنه دمت وأبى الشريك العماره يجبر هذا إذا بقي شيء أما إذا أنه دمت الكل وصار
 حراً فإن كل الشريك معسر يقال أنه أنفق حتى يكون ديناً على الشريك انتهى وفي الخاتمة جام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء

منه واحتاج الى المرتبة فاراد أحدهما المرثو امتنع الا ~ خراختلوا فيه قال بعضهم وأجرها القاضي ورمها بالاجرة أو باذن لأحدهما في
الاجارة المرتبة من الاجرة قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الجرح على الجرح والفتوى على قولهما في الجرح وقال بعضهم القاضي
باذن غيره أي الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرناه
في الجواب وما ألقناه هذا الا ليلظهر ان الفتوى عليه أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) (١٨٣) في رجل باع آخر حصة قرار بط معلومة

في فرس بثمن معلوم ثم باع
المشتري الحصة لثالث
وسلمها له بغير اذن من الاول
فهلكت عنده هل يضمن
البائع الثاني للاول قيمة
نصيبه أم لا واذا قلتم بالضمان
هل تؤخذ القيمة من تركته
اذا مات أم لا (أجاب) هو
أعني البائع الاول مخبر ان
شاء ضمن المشتري منه
لتعديده بتسليمها لثالث
بغير اذن بائعه فاذا ضمن
المشتري منه المذكور
ليس له أن يضمن المشتري
منه لانه ملكه بالضمان
فكان دفعه له دفع ملكه
ولا ضمان عليه أي على
المشتري الثاني لدفع المالك
ملكه وان ضمن البائع
الاول المشتري الثاني
لا يرجع بما ضمن على بائعه
هو لانه عامل في القبض
لنفسه ومن مات ممن اختار
تضمنه منهما يؤخذ الضمان
من تركته والله أعلم (سئل)
في فرس مشترك بين اثنين
أحدهما له ربع فيها
والآخر الباقي باع ذوالربع
ربعه فيها لرجل وسلمها له
بغير اذن الشريك هل

يصرف الى مرثته لان حقه في الغلة لافي الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغائب فيها زيادة من
عنده نفسه فان كانت شيأ ليس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فاقامت نحو العراس والبناء
أمر القاضي الغائب برفعه وقاعه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو
القاضي قيمته ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يجرى الوقف ويعطى من أجرته عمادية من العاشر في دعوى
الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال
الوقف والمعد لا يستغلل منافع المعد لا يستغلل مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه
أحد الشرى يكتن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى
أو لا يستغلل فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما
ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية اشباه (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف
المشروطة سكناهم في عدة مساكن منها ترديد على حقه المشروطة لمدة معلومة بدون اذن الباقين ومنعهم
الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه مراعاة امتناعه من ذلك والا تيريدون مطالبة بآجرة المثل
فبما سكنه وشغلها زائد على حقه المشروطة في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في أراضي قرية معلومة تجار بعضها في وقف أهلي وعشرها جار في تيمار يتعمروا وعليها قسم معلوم يتناوله
التيماري المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغا من
الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر
المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضي الوقف ورد ما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة
بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض جار ية في وقف أهلي تحت نظارة رجل
من ذرية الواقف حاملة لبناء جار في ملكه ويد وأخته بالوجه الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة
مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المحاكاة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر المثل بغبن فاحش ويريد الناظر
مطالبة التيماري بما تمام أجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في اجارة دار
اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عندها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف
وهي لا تؤجر أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ (أقول) وفي الجوهرة وعلى
هذا أرض اليتيم وأقول قد أفتى صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا تليذه الشيخ العلامة الغزي
وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المفتى به وعلمته أنه كما يصان الوقف يصان مال اليتيم عن
دعوى المالك بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجبة له المصلحة بالنهي عن قر بانه فليكن عليه
المعول وأقول أيضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى
الكازروني من الاجارة نقلا عن فتاوى المرشدي ضمن سؤال وأما كون أراضي بيت المال هل تؤجر مدة
طويلة أو قصيرة لم أجدم صرح بذلك لكن لم يقيسوها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض
اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا للمدة أو كثر الخ اه فمقتضاه أنه جزم به بان أرض اليتيم

ضمن حصته ان هلك وبجب عليه ردها للشريك ان كانت باقية ثم لا (أجاب) نعم الشريك بتسليمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان
كنت فاقعة يجب ردها عليه وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشرى يكتن نتاجا
كما طلب الشريك شيأ من نتاجها ليكون في يده فوثقه بمنعه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند مشتري متسلم منه بغير اذن شريكه وبعضه
وهبه لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن بالمنع والتسليم للعير بغير اذنه ثم لا (أجاب) نعم يضمن اذا الشريك حكمه في حصة شريكه
حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع ولم يباعه وسلمه للشريك سري بلا اذن شريكه أو وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعدي في ضمن

والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين ثلاثة أركبها أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلكت تحتهم هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخير في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رجوعهم لله تعالى أن في شركة الملك كل واحد من الشركاء أجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الأدبية المشتركة لا يركبها الشريك بغير إذن شريكه يضمن بالركوب لتعديده والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين (١٨٤) ربعها وقع على أحدهما جارية لحاكم العرف فدفع الفرس بأمر شريكه وهلك

عنده هل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريكان أما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فالحصة أمره فيما عاك فكانهما سلماهما معا والله أعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيها على وضعها عند أحدهم فجاء واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلكت عنده بداء خرج بها هل للغائب تضمينه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير عاصبا باستعمالها فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لاحدهما الثلثان والآخر الثلث باع صاحب الثلثين ثلثانها لأجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في الحجراء فأخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلكت عنده هل على البائع ضمان حصة الشريك الذي لم يسلم أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البائع

لا تؤثر إلا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز إجارتها مطلقا بخلافه ما مر عن الشيخ خبير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرملي كما يعلم ذلك من عباراتهم (أقول) وأيدت ذلك في حاشيتي در المختار على الدر المختار أول الاجارات بما في دعوى الخيرية من أن أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخته هند دار معلومة لهما ثلثاها ولها ثلثاها فوقها ما منحز على جهة ثم على جهة بتر متصلة وشرطا للولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجته زيد وكتب بذلك صلح ثم أجر زيد الدار من عمرو مدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم حيث شرط فيها السكنى لهما والمصلحة في البحر وغيره من المعتبرات وستأتي (سئل) في أرض صغيرة جارية في وقف وفي مشقة مسكة زيد وله فيها أشجار فأتته فأت عن زوجة وأخت لها ابن بالغ أخبرها أن الأرض سليخة ليس فيها أشجار ووضع يده عليها ثم ماتت أمه عنه وعن أخت طلبت منه حصتها من الأشجار وضبط ما قابلهما من الأرض باذن المتولى فهل لها ذلك (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لاخته وضع يدها على ذلك وعليها أجرة مثل ذلك لجهة الوقف ولها أيضا وضع يدها إن كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالسنة والجداول كما في الخانية وقد أفتى بذلك العلامة الكاظمي في من الاجارة (سئل) في متول أجر حوايت الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهمل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المفتى به كما أفتى به المهنداري (سئل) فيما إذا أجرة المتولى بسنتين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة منتظرة غير تالية لعقد اجارة لزيد قبلا باجرة معلومة وأذن المتولى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين لجهة الوقف ومهما يصرفه يأخذ من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي أفتى مفتي مذهبه ببطالان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا (الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشباه اذ ابطال الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله سم اذا بطل المتضمن بالفساد بطل المتضمن وبني عليها فروعا الى ان قال وقالوا كما في الخزنة لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم تصح وأذن للمستأجر في العملة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه (سئل) فيما إذا عين واقف في كتاب وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة فهل يرفع الامر الى القاضي حتى يؤجره أكثر من سنة (أجاب) نعم وان خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ اسمعيل عن الجعري ناظر وقف أجر عقار الوقف بالنقد مدة معلومة مستقبله باجرة مججلة وقض من المستاجر بدل النقد المزبور أسبابا معينة فهل يكون الناظر مشتر بالنفس وعليه ضمان مال الوقف بدب المستاجر أجاب نعم من فتاوى أحمد أفندي المهنداري تالاعن فتاوى ابن نجيم المنتخبة (سئل) في ناظر وقف أهلي أجر أرض الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضها له واستحق الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفسخ الاجارة بعزل الناظر كفي المنع والعلاقي وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدي الاجارة والمساقاة في ثلثي مزرعة

الفرس للمشتري لا ضمان وانما الضمان على المشتري خاصة اذا البائع لم يتعد مجرد البيع على حصة الشريك وانما واشجارها ثبتت انتعدي لوسل وما ثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بيعت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري وقد سئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت عنده فوجب الشركاء بخير وان شأوا ضمنوا الشريك وان شأوا ضمنوا المشتري منه انتهى وانما كل ذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسألته والله أعلم (سئل) في دار معدة للاستغلال بين بالغ وريثه وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استجار حصة اليتيم سنة هل يلزم

البائع أجرة مثل حصه اليتيم أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بوجوب أجرة المثل في ذلك صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في شخص قطن بين رجلين قسمه أحدهما في غيبة الآخر وحرث على حصته وترك حصه الآخر فخرج قطننا وأخذوه هل هو مخصوص به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجتماعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما سواء فصلا بكسبهما أموالا ولا يعلم التفاوت (١٨٥) ولا التساوي فيه ولا يمكن التمييز فهل

والحال هذه يكون المال المجتمع بانواعه بكسبهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا يراعى على الآخر التفاوت ساقطاً لملئ على السبيل إذا خلط ما للتقطا وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصه الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارج والبينة بالقول لذي اليد والبينة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في أخوة أربعة تلقوا عن أبيهم تركه فأخذوا في الأكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حصلوا بالأكتساب بينهم سوية وإن اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا (أجاب) نعم يكون الجميع بينهم أرباع الكل ربع وإن اختلفوا في الرأى والقوة إذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوته على وجه

وأشجارهما بموت الناظر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الحنفى له قال في الاسعاف ولو دفع الناظر الأرض من أجرة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لأنه عقد لاهل الوقف بخلاف مالو مات المزارع قبل انتهاء الاجل فإنه يبطل العقد لأنه عقد لنفسه اهـ (سئل) في قطعة أرض وقف استأجرها زيد من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولى باجرة المدة الثانية فأنكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فطلب أن يستأجرها من المتولى وخيف على رقبته الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فلو كان مستأجرا يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخصاص ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اسعاف (سئل) في رجل استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أئب الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخبير الرملي (أقول) في هذه المسئلة كلام أو فحتمه في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم (سئل) فيما إذا كان لزيد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة بناء على نفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المرتب على الأرض وهو أجر المثل والآخر نولي الوقف متول جسد يدبر يدفع الحانوت بدون وجه شرعى فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في خان معلوم جاري في وقف أهلى وفي تواج زيد من ناظره مدة معلومة باجر المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد زيادته وادعى انها اضرار وبرهن على دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعت فثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة لو شهدوا وقت العقد باجرة المثل والافان كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل اشباه من الاجارة وتعامه فيه (سئل) فيما إذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرتها مبلغا معلوما من الدراهم والآخر يدعى الناظر أن المبلغ المذكور دون أجر المثل يغبن فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجر المثل فهل القول له في ذلك بيمينه والبينة على الناظر (الجواب) نعم قال في الخيرية من الاجارة القول قول المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة اهـ وفيها وصرحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة اهـ (سئل) في دار جارية في وقف وفي تواج زيد من ناظرها مدة معلومة باجرة كذلك وفيها نخلة مثمرة تصرف زيد بثمنها في المدة بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعى فهل يلزمه للوقف مثلها بعد الثبوت حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم ثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثل المثل عمادية وستاقى عبارتهما مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى (سئل) في أرض وقف مملو لغراس وبناء جاريتين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الأرض

(٢٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الشركة والله أعلم (سئل) في أخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة فصلا بسعيهما أموالا من مواش وغيرها والآخر يريد أحدهما مفارقة الآخر ومقامهما المال مناصفة ويأبى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصله بسعيهما وكسبهما مشترك بينهما تجب قسمته بينهما مناصفة أم لا (أجاب) نعم ما حصله بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز أن يختص به أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كاشركة وجوه واشترى يامن جماعة بضاعة مناصفة والآخر كذلك فمشت تجارتهم فهل تكون الخسرة عامسا سوية أم لا (أجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم بقدر ملكهم في المشتري وهذا الحكم بابت عليه ما سواها بشرأ عقد الشراء أو

ياشره أحدهما التضمنها الو كالة والله أعلم (سئل) في وجوب إلهما فدان اتفق على ان كل ما يلقى في الارض من بذورهما بينهما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر لياقيه في الارض بينهما فإسبله بعد كيله حتى بذورهما معلوما منهما فاتفق أن أحدهما أحدا البذر من وضعف الآخر والآن أحدهما يقول لشريكه بذري لى وبذرك لك فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما ضعفه وخصه أم لا (أجاب) الخارج بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في (١٨٦) مغر بلين اشترى كوا على أن يغربوا للناس بقايا جروهم ويكون المتحصل بينهم سوية فرض

الزبورة فهل يلزمه أجر مثلها خالية من البناء والغراس وان أبي يومر بالقلع حيث تستأجر بأكثر مما يدفعه (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت العمارة لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف وتركه في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اهـ بحر (سئل) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها المدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدرس ايجارها واخذ أجرها لنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان أبي أو عجز عمرها كجأجرها ثم ردها بعد العمارة الى من له السكنى رعاية للحقين (الجواب) نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارته على من له السكنى ولو متعدد امن ماله من الغلة اذ الغرم بالغنم درر ولم يزد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبي من له السكنى أو عجز لفقره عمرها كجأجرها الخا كم منه أو من غيره وعمرها باجرها كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برضا من له السكنى زيلعي ولا يجبر الا على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضي ثم ردها بعد التعمير الى من له السكنى رعاية للحقين علائق على التنوير (سئل) في وقف أهلى له ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقاره من ايجار وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل زرعهم ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها قسم معروف فكيف الحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما للناظر لا للمستحق والزرع للزارع وعليه اجرة مثل الارض لجهة الوقف (سئل) فيما اذا استأجر احد المستحقين دار الوقف من ناظر الوقف مدة سنة باجرة معلومة جارة شرعية فهل يصح ذلك (الجواب) نعم ولو أجرة اقيم عن يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف (سئل) في رجل ادعى على آخر ارضاً في يده انها موقوفة عليه من جهة أبيه فنكر المدعى عليه وقال هي ملكى وحقى وتصالحا على مال من ذلك فهل يصح ذلك (الجواب) لا يصح لان المصالح يأخذ بدل الصلح عوضا عن حقه على ربحه فيصير كال معاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بعوض لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ثابتا فلا يستبدل به لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا يأخذ بدل الصلح لاعن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير ادعى وقفية أرض ولا ينسقه فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطاب له لو صادقا وقبل لا اهـ فانه صاحب الاجناس لانه يبيع معنى ويبع الوقف لا يصح علائق فتأمل (أقول) مقتضى ما في التنوير اعتماد جواز الصلح لكن يجب تقييده بما اذا عجز مدعى الوقف عن استرداده ففي البحر عن الخانية لو استولى على الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح على شئ ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضاً أخرى فيجعلها وقفا على شرائط الاولى لانه حينئذ صار بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة اهـ وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين (سئل) في رجل أذن لمستأجر حانوته

أحدهم وتقيده واحد
منهم عرض هل ما يتحصل
بعمل بقيتهم يقسم بينهم
على ما شرطوا ويكون
للمريض قدر واحد منهم
وكذلك للمريض أم لا
(أجاب) المتحصل بينهم على
ما شرطوا العامل وغيره فيه
سواء كما هو مصرح به في
كثير من التون والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل)
في شريك اتهم شريكه
بالخيانة هل يقبل كلام
شريكه في حقه أم لا يقبل
ولا يلزم المتهمين (أجاب)
لا يقبل قول شريكه في حقه
ولو أراد تخليفه على الخيانة
إنهم لم يحلف كفي الأشباه
والنقنثر لكن في قناوى
قارئ الهداية ما يخالفه
والله أعلم (سئل) في ثلاثة
اشتركو شركة فاسدة
وصحيفة مات أحدهم فادعى
الذي بيده المال عند ارادة
قسمه ان له كذا وصدقه
شريكه وكذبه ورثة الميت
هل يقبل قوله بيمينه أم لا
(أجاب) نعم النقول قول من
بيده المال ان له فيه كذا
وكذا اذ الدنه فصديق في

كل ما يقو به وانه علم (مثل) في رجلين لكل منهما وافي نخاس معدة يطبخ الدبس اتفقوا على أن يوزعوا ذلك والاجر بينهما بتعمير
فقطلت آنية أحدهما وادعاه الآخر على الطبخ في آنيته فالحكم في ذلك (أجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما يطبخ في آنية أحدهما
فاجرتهما لصاحبها وللاخر آجرة المثل لعمله معومته الذي تعطلت آنيته ما يطبخ فيها قبل أن تتعطل وأجرتهما لصاحبها وللاخر آجرة المثل لعمله
معهم تدفع لا تخدابة ليبيع برأى على ظهرها على ان يرجع بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض فالرجع للمالك البر والمالك الدابة أجز
هاتين وكرجلين لأحدهم رجل واحد حر غير اشترى كاعلى انه يوزع حرا ذلك والاجر بينهما فاسدة وسدو ويقسم على عمل البغل والبعير والغرور

الشاهدة لذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشترك بينهم قاش مصري باعه أحدهم لرجل ذي قسبله منسة ثم دفع الثمن لاحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصروته ادعى فلان بن فلان على فلان ان من المشترك بينهم وبين كل من فلان وفلان فاشامصريا وانه باعه للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وان المدعى عليه دفع عنه فلان الذي هو أحد شركائيه بغير اذنه ويطالب بذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سوا له عن ذلك فاجاب (١٨٧) بانى اشترى به بكذا من شريكك فلان الذي ادعى انى دفعته له

الثلث بغير اذنك ودفعته له
الثلث وبرتت بسبب ذلك
ذمتى هل تسع من المدعى
هذه الدعوى المذكورة
أم لا تسع لكون دفعه
لشريكه المفاوض بغير اذنه
موجباً لبراءة ذمته وان لم
يأذن له بالدفع ويؤخذ
بقراره في الدعوى وقوله
دفع لفلان الشريك بغير
اذنى وان كان هو المباشر
لعقد البيع أم لا (أجاب)
المقرر في سائر الكتب متونا
وشروحا وقتاوى ان كل
واحد من شركاء المفاوضة
وكيل عن الآخر وكفيل
فكل دين لازم أحدهما
بتجارة وغصب وكفاله لازم
الآخر حتى ان أحدهم
لو أخرج عبدان للمستأجر
مطالبة الآخر بنسأيم
العبد كما أن الآخر أخذ
الاجرة فان كل واحد منهما
وكيل عن صاحبه في قبض
الدون الواجبة في التجارة
وكفيل بما وجب عليه
بسبب اقصار كل واحد منهما
مطالباً ومطالباً فاذا علمت
ذلك ظهر لك فساد دعوى

بتمعيم ما تحتاج اليه فعمير المستأجر باذنه في الخانوت عمارة يرجع معظم منفعتها للمالك الا ان يريد الرجوع على المالك بنظير ما نفق في التعمير بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي القنية قال المالك او القيم لمستأجرها اذنت لك في عمارتها فعميرها باذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضها كالنور فلامالم يشترط الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم به انه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شئ يرجع معظم منفعتها على المستأجر جوى على الاشياء من الوقف ومثله في البحر والمخ وغيرهما (سئل) في الموقوف عليه الغلة اذا أجرد دار الوقف بدون تولية واذن قاض فهل تكون اجارته المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة الا بتولية واذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حق في الغلة لا العين شرح التنوير للعلاقى (سئل) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز عمرها الخاكم باجرتها ثم ردها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير وللعلامة الشرنبلالى رسالة في ذلك سماها تحقيق السودد باشتراط الرجوع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذى له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف وتوثر الورثة ورفعته فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء بقيمته ليس له ذلك الا برضا الورثة واصطلاحهم على شئ فان كان الميت عمر بالا - جرد حيطانها وجصها وأدخل فيها الجذوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولورضى به المستحق الا ان للسكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحمل الضرر ولا اختصاص به ويقال للذى صار له السكنى الا ان شئت فاعط الورثة قيمة من متهم الساعة فتكون له فان أبى أو حوت فاعطى الورثة قيمة من متهم من أجرتها ثم ترد بعد المدة للمستحق فان كانت المزمة التى رما الميت ليست قائمة بعينها ولكنهما مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل الحيطان بالجص ومثل الانارة في الارض وسقى النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كن غصب ثوبا وقصره لم يستحق أجرة ولا يأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا ولكن أنار أرض غيره ليس على صاحبه شئ اه واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالى في الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم في بحره وصاحب التتارخانية وفتح القديروا ما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل في التتارخانية أنه يملكها وهو الذى صححه ورجحه الفاضل المزبور في الرسالة نقلا عن المعتبرات ومن جعلتها أوقاف الخصاص اه وفي التتارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أبداماتنا سلوا فأرادا السكنى ليس لهما حق السكنى اه قال الحموى في حاشيته هذا صريح في أن الواقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للغلة لا للسكنى وهى كثيرة الوقوع فلتحفظ وبالعيون تحفظ اه (أقول) وهو صريح أيضا في أن من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذى في البرازية ومشى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القديروا تبعه

الشريك المدعى بدى قبضه شريكه وان توهمه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشر العقد البيع اذله الرجوع على المشتري توهم باطل داخض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع لاحد شركاء المفاوضة موجب لبراءة ذمة المديون لكونه وكيلاعنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علمائنا فاطمة والله أعلم (سئل) في أخوين شريكين شقيقين متفاوضين والكبير مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقود البيعية فهل كل شئ اشتراه الصغير يكون مشتركاً بينهما وان كتب اسمه فهو عارية أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركاً بينهما الا طعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغديره اشترى كوا على ان كل

ما يحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جملها أو أكثر هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجرة جملها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المحصل على عدد السفن بل أجرة كل حصة سفينة لربح أو لا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين اشتركا فاسلم أحدهما رجلا في جلوده للآخر المظالم بينهما أن يصح السلم أو برأس مال السلم أن لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطالب للمسلم والمسلم إليه الامتناع عن (١٨٨) الدفع لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكافي اشترى مع آخر على أن يشتري له الجلود بماله

وهو يصنعها نعالا والرج بينهما انصافا لهذا النصف بعمله وللاخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وإذا قلتم لا تصح فالحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعاقل أجرة مثل عمله لانه عمل فيها بأذنه على أن يكون له نصف ما زاد في غنها وهذا سد كما اذا دفع جارية مائة في طبيب وقال عالجها فان برئت فازاد في قيمتها بالحملة بيننا فانه لا يصح للطبيب أجرة المثل وقد مر أعفق في عن الادوية والله أعلم (سئل) في ستينراشترى كوا شركة وجوه على أن يشتروا لبنا من رجل بوجوههم ويبيعوا للرج بقدر المشتري ففعلوا وأدخل اثنتان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا للستة أم لاثنين أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لمن لم يأذنه بالاجماع اذا

في البحر على خلاف ما مر عن الشربلالي وفي شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا أراد سكناها بنفسه قال أبو بكر الاسكافي له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال في النظم الوهباني ومن وقفت دار عليه فإله * سوى الاخر والسكنى فاستقرر اه (سئل) في دار وقف تصرف نظارها في ايجارها وتوزع أجرها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة بالسكنى ولم يصدقه الناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكلف الى ذلك فان عجز فلناظر ايجارها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد داره على ذرية للسكنى والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وأفتى بذلك الحبيب الرملي (سئل) في دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد أن تسكن زوجها معها فهل لها ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر (سئل) في دار صغيرة موقوفة على سكرى ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثير أولاد الواقف ويريد أن كور أن يسكنوا نساءهم معهم والاناث أن يسكن أزواجهن معهن فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكناها من جعل الواقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر (سئل) فحين جعل له الواقف السكنى هل اذا آجرت تكون الاجرة أم للوقف (الجواب) من له السكنى ايسر له أن يسكن غيره لا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا باجارته وقد نصوا أن الغاصب تكون الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم بردها لجهة الوقف وهذا نظير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وآجرت تكون الاجرة له كذا في فتاوى الكاظمي وفي الاسعاف والبحر وفي الحاوي الرازي سكن رجل دارا لوقف بأهلها وأولاده وخادمه فأجرة المثل عليه (أقول) وأفتى في الاسماعيلية بأنه ملك الاجرة ملكا خبيثا وأنه يجب عليه ردها على جهة الوقف على أظهر القولين اه (سئل) في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعياله وأشغل أما كنها بذلك مدة بالتغلب بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي وطالبه متوليها بأجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم اذ منافع العصب غير مضمومة الا أن تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الجدي عبد الرحمن العمادي والعم المجروح محمد العمادي وأفتى بذلك أيضا فقيه النفس الخليل الرملي قائلا نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجره مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اه والله أعلم (سئل) في مسجد له متول أجور قطعة منه لرجل لبنى فيه دارا بلا ضرورة داعية بذلك شرعا فهل يكون يجزئه انذ كور غير صحيح ويهدم ما بنى (الجواب) نعم حيث لا ضرورة

بالشرع من تباع يكون له المثل في سدم المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه بادخله في شركته ومضاجته داعية في وان قد لا يمتد شتريناه من البين من دلات فيه ثلث المناصص وصاروا كبلين عنه في ذلك وان لم يذ كر اذ ذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معه طمعا بما عيناه له وله أجر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد الشركاء حصته منها بثمن معتمد لرجل بدمتوا واشترى منه كراما وقاصصه والا شتر كرامه يقولون السكرم للشركة لا شترا كذا في الفرس وهو يقول ما بيعت الا حصتي وما اشتريت الا حصتي هل لقول أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى السكرم الا الله بيمينه ان صحت دعواهم بان قالوا بيعت

للشركة واشترى للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون الفرس مشتركة لا يلزمه عين لفساد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل)
في أخوين متفاوضين تزوج أحدهما زوجة بمهر وزوج ابنه أيضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل للاخ استخراة بما ليه بنصف
ما وفاه وله أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يعا اليه بنصف المهرين ويحبسه لأن ذلك الحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصه أخيه
واذا ترتب ذلك بذمته يحبس فيه ان لم يوفه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين (١٨٩) تعدى عليها رجل فركبها بغير إذنهما أثم
سملها لاحدهما فماتت

عنده قبل ان تصل الى
الاستخراة هل له أن يضمن
المتعدى أم لا (أجاب)
لا يخلص من الضمان في
حصته بعد ان تعلق به الا
بوصولها اليه أو بإجازة فعل
المتعدى على القول بان
الإجازة تلحق الافعال وهو
الصحيح صرح به في آخر
الرابع والعشرين من
جامع الفصولين وذلك لما
تقرر ان شريك الملك أجنبي
عن حصه شريكه فكانه
دفعها لأجنبي فيضمن كما
أشار اليه في جامع الفصولين
أيضا في أواخر الخامس
بقوله (فتم) سئل مولانا عن
مواش لهما غاب أحدهما
فدفع الشريك الآخر
كلها الى الراعي فهل كملت
يضمن نصيب شريكه أجاب
انه يضمن اذ يمكنه حفظها
بمسد أجير فلا يصير مودعا
غيره ولو تركها الشريك
العائب في الصحراء ولم
يركها بيده يمكنه أن يرفع
الامر الى القاضي فينصب
قيما يحفظ كذا أجاب والله
أعلم (سئل) في رجلين اشترى

داعية الى ذلك وأما اذا كان هنالك ضرورة بان احتاج للعمارة الضرورية وليس هنالك ما يعمر به فقد اختلف
فيه فالذي صرح به في الخلاصة لجواز به أفق الخير الرمي عن الناطق وحيث كان الناظر مصلحة لا يتخشى
الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسى في أنفع الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد
اذا قيل بانه تزوج منه قطعة للعمارة يؤدي الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى أقبح من الاول فان
كان مسجدا نقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبق بعرضه أن يصير اصطبل أو لسكنى الناس فكان التغيير الى
حالة أزرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاعظم لها لا باعتبار الادنى اه فثبت لضرورة
فلا يجازى المذكور باطل فيهدم ما بنى (سئل) في مدرسة خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل يعمر منه
ما خرب منها ولها عقارات معالومة موقوفة عليها يريد متولى وقفها ايجار بعض العقارات مدة معلومة
مستقبلة بأجرة محجلة يصرفها في تعميرها الضروري فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع
جدوع بيته على حائط مسجد تعدى وطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضرب بالحائط فهل
للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان
من أوقافه اه ثم قال فن بنى بيتا على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز أخذ الاجرة اه (سئل) فيما اذا
كان لزيد غراس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعى في أرض بستان وقف فباعه من عمره ثم قلعه عمره وغرس
مكانه غراسا لنفسه بلا إذن ناظر الوقف ولا وجه شرعى فاحكم غرسه (الجواب) حيث كان غرس عمره
المذكور لنفسه بلا إذن الناظر قلنا ناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فان أضرت بملكه الناظر
بأقل القيمين للوقف منزوعا وغير منزوع جمال الوقف وقيل هو المضيع لملكه فليتر بص الى خلاصه كما في
الاشباه وغيرها (أقول) هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم في
الاراضى الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتولى
الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال صاحب القنية قلت وهذا اذ لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا
يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اه كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدر المختار بقى الكلام
فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد أن يغرس يستأذن من ناظر الوقف حتى انه لو غرس
بلاذنه ينازعه ويخاصمه في ذلك اذ لم يكن مشروطا في عقد التواجر وينبغى أن يقال ان ذلك بمنزلة النهى
الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا كالمشروط شرط ما عظم شرطوا لمحة اجارة الارض بيان
ما يزرع فيها أو يغرس أو تعميم الاذن بان يزرع أو يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل (سئل) في
أرض وقف حامله لغراس جاري ملك زيد وفي مشتمسكته وتواجره بالتعاطى من مدة تزيد على خمسين سنة
وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة الوقف فغرس فيها أشجارا بماله لنفسه بلاذن المتولى فهل له ذلك ويكون
الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أراضى قرية عاينها في كل سنة مال مقطوع
يدفعه أهلها للمتكم على القرية على طريق الخراج الموقوف من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في
أراضى القرية السليخة وغيرها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضى وبني ببعضها تسكية

خمسين قرية ليبعها في المزرب على الخم فباعا عشرين وكسدا الباقى فساخر به احدهما الى دمشق الشام وقابض به فرسا وركبها الى بيت
المقدس وهلك معه ولم يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصه الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله شريكه أم يضمن قيمة حصته
من الفرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصه شريكه في التراب ان كانت شركة ملك ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في
الفرس لتعديه بركوبها اذ كل واحد من شريكى الملك أجنبي في حصه الآخر فيمنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك لما تقرر من مذهب
الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان أبى غن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالقدل ما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان

مأذنة وإما ان كانت شركة عقد وعين له مكانا فتجاوزه ضمن فاذا عين له المزرع وتجاوزته الى دمشق ضمن لتخصص الشركة بالمكان كما نصوا
لمة قاطبة والله أعلم (سئل) في فريس بيد أحد الشركاء باع منها حصته وسلمها للمشتري ثم ردها للمشتري ليدبائعه فانت عندة قبل وصولها الى
لا تحرل على واحد منهم ما ضمن أم لا (أجاب) لا ضمن على واحد منهم لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في
رابعة شركاءنا قال الذي بيده المال (١٩٠) كنت استدنت من فلان كذا للشركة ودفعته له دينه هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب)

نعم القول قوله في ذلك بيمينه
وقد صرحوا بان الشريك
اذا قال قد استقرضت مائة
دينار وأخذ عوضها ان
كان المال في يد المقر فالقرار
صحيح وله أن يأخذ المائة
صرح بذلك في شرح تنوير
الابصار نقلا عن جواهر
الفتاوى والله أعلم

(كتاب الوقف) *

(سئل) في وقف صورته
وقف على فريش وصالح
ولدى المرخوم حربي بن
مراحم ثم من بعدهما على
مصالح الجامع المعروف
بجامع الساطون بنابلس
يجري ذلك أبدا لا يدين
الحق مان فريش فهل تصرف
غلته لاختيه أم لمصالح الجامع
أم لتصرف ذلك (أجاب)
لا تصرف غلته لاختيه ولا
لمصالح الجامع بل للفقراء
الى أن يموت الاخ الثاني
فيصرف الى مصالح الجامع
جميع غلة الوقف لان صرفه
لمصالحه مشروط ببعديتهما
وصرف حصته الاخ بعد وفاته
مسكون عنه فلا تصرف
لاختيه الا اذا كان فقيرا
يجهه كونه من الفقراء

ووقف الاراضي الاخرى على التكية ويدفع نظار الوقف في كل سنتين فوضت اليه القرية لخراج الموقوف كما
كان قبل شرائه لها وتصرف النظار بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد من فوضت اليه القرية
مطالبة زراع الاراضي الجارية في الوقف بالقسم لجهته زاعما أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف
المرجور صحيح وليس ان فوضت اليه القرية لمطالبة الزراع بالقسم وانما المبلغ المعين على الاراضي المزبورة
(الجواب) نعم (أقول) وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الخبر يقول ما الاراضي التي حازها السلطان لبيت
المال ويذمها الناس من اربعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها اشراء وارثا وغيرهما
من اسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤدي خواجها فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه
عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكر ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة
بإفادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم اهـ وهذا يقع في بلادنا كثيرا أيضا ويغلط
فيه كثير فزاد الله خيرا على هذا التنبيه قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالفلاحين والفصل والخراج وأجرة
السكن وأجرة المثل في الكرم وغيره يؤيد ما أفتينا في دعوى من خصوص بستان الجعبري وحوار تعلل
الجاري ذلك في وقف الجامع الاموي ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جدهم فما قاله
الواقف في كتاب وقفه انه وقف وجب جميع القرية الفلانية المشتملة على أراضي كذا وكذا ومنصة عامرة
برسم سكنى فلاحها ويحيط بها ويجمعها كلها حدود أربعة وكرها ثم ان الفلاحين سكان القرية
غرسوا أشجارا وكروما وعمروا بيوتا بلاذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله في الوقف مع
جميع ما حوته الحدود الاربعة من جبل وسهل ووعر وهل يلزم الفلاحين أجرة السكنى وهل لهم أن يعمروا
قدرا زائدا على سكنهم ويلزمهم أجرة أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحها اذنا لهم في السكن بلا
أجرة واذا كانوا يدفعون كل سنة قدر ايسير يزعمون انه خارج عن الكروم والأشجار فهل يكون قبض
المستحقين لذلك وضامنهم عن أجرة الارض الحاملة لهذا الغرام أم لهم مطالبتهم بأجرة المثل عن المدة
الماضية ومحاسبتهم بما قبضوا (الجواب) ليس للفلاحين بالقرية المذكورة أن يغرسوا أو يبنوا فيها من
غير اذن شرعي فان فعلوا فن له ولاية الاذن شرعا مخبر ان شاء أبقى ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح
لجهة الوقف وان شاء قلعه بجانا وما كان داخل في حدود القرية المذكورة حتى الدمنة فهو داخل في الوقف
وجار عليه حكمه فليس لاحد سكناه ولا احداث عمارة به بغير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في الدمنة
المذكورة أنها برسم سكنى فلاحها انما هو وصف لها لا شرط واذا كان كذلك فعليه م أجرة السكنى لجهة
الوقف وأجرة مثل ما أشغله بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الاجرة عنهم بما يدفعونه مما يسهونه خراجا
بل عليهم أجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل يقاتلهم هذا عليهم من أجرة المثل
ويستوفى الماضي منها كتبه عمر بن الصيرفي الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا بانحوه وفي آخره كتبه أبو الفضل
الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما الدمنة فانها من جلة الوقف وليس قوله برسم سكنى فلاحها اذنا
لهم ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كتبه محمد بن حمزة الحسيني الشافعي

والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف جعل منها أولاها هو

مخصوص بأولاد ان ظهور رومنه ما هو مشترك مرتباً ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقعه هذا شروطا منها اذ مات أحد الموقوف عليهم عن ولد
أو ولد بنته نصيبه واذا مات عن غيره فاني من في درجته ومنها ان الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصه من مات عن ولد أو ولد بنته
تنتقل له عند بقوه المذکور أم تكون ندى الطبقة العليا بما بالترتيب السابق به واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون
حكم المخصوص بأولاد ان ظهور مشترك واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنين فيهم هذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقعه

هذا شرط وطارأ راجع إلى المشترك والخاص لأنهما واحد باعتبار منبهي الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا ينافية اشتراط الترتيب بين الطبقات لأنه عام خص بقوله على أن من مات عن ولد الخ وفيه أعمال السكلامين واللاحق مؤ كد على عادة الواقفين من اتباعهم بالمو كدات كقولهم طبقة بعد طبقة و بطننا بعد بطن ونسلنا بعد نسل والمراد أن الأصل يحجب فروع نفسه لآخر وع غيره والله أعلم (سئل) في حدود وقفه واقف وسعى حدوده الأربعة وداخلها مشتمل على خورة ومعصرة (١٩١) زيتون أعنى بداغبران كتاب الوقف

فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البسد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملاً بالتحديد أم يخص الفاخورة دون البسد عملاً بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود إذا الحدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما داخل الحدود غاية أنه ترك شيئاً لا يشترط ذكره اجماعاً وأيضاً قد تقرر أن العقار تقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما إذا ولي السلطان ناظر ا على وقف هل له عزله بغير جئحة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منصوب السلطان ومنصوب القاضي بيان وقد صرح في الخانية أن منصوب الثاني لا ينعزل بغير جئحة ولا مصلحة فكذلك منصوب السلطان إذا القاضي كالوكيل عنه كما أفاده في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتبهت مصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) ان لم يوقف على

ثم ذكر نحوه أيضاً وفيه والدمنة داخله في الوقف وليس لاحداث يعمر قدر اذ ا على مسكنه وفي آخره كتبه محمد بن الناسخ المالكى ثم ذكر نحوه الأول وفيه والوقف شامل لكل ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه مما هو داخل في الحدود فيستحقه الموقوف عليهم كتبه ابراهيم بن أبي شريف الشافعى ثم ذكر جواباً آخر للناظر على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الأرض ومنعهم من أن يغيروا شيئاً فيها لا بطريق شرعى وله أن يقطع ما غرس بغير طريق شرعى مجاناً ولا يجوز لاحداث يحصى الغراس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله أعلم كتبه محمد بن محمد الانصارى الشافعى جوابي كما أفاده شيخ الاسلام واضح خطه أعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسى الخنفي ثم ذكر أجوبة أخرى قريبة من ذلك (سئل) فيما إذا كان له سند غراس قائم بالوجه الشرعى في أرض وقف محتكرة وهي واضحة يدعاه عليه بطريق الارث من آثار جه المتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة ويدفعون الحكر المرتب على الأرض لجهة الوقف بلا معارض ثم باعت حصه من الغراس من زيد وترى يدبيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد أخذ شيء من ثمن المبيع و يزعم أن البيع يتوقف صحته على اذنه ويكلفها إلى اظهار كتاب احترام يشهد لها ولبن قبلها بالملك كية فهل البيع المزبور صحيح ولا يتوقف صحته على اذنه وليس له تكليفها (الجواب) نعم (سئل) في قرية جارية في أوقاف بر متعددة ولها زراع يزرعونها ويدفعون أجور مثلها لجهة الأوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية والآن يمتنعون من دفع ذلك متمسكين بحجة بأيديهم متضمنة أنهم ترافعوا إلى قاض شرعى مع أحد المتولين على الأوقاف وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عترف أن القديم يترك على قدمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره دون أجر المثل يغبن فاحش فهل يكون التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الانفع للوقف من أجر المثل أو القسم المتعارف (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان يبدز يد أرض جارية في وقف مسجيد يزرعها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زلطة واحدة لجهة الوقف هي دون أجرة مثلها يغبن فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولى الآن أخذ قسم الزرع من الخس حسب ما يؤخذ من الاراضى المجاورة لها وهو أنفع للوقف فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم أما في الوقف فان فيه نجب الحصة أو الاجرة باى وجه زرعها أو سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى ذلك استقر فتوى عامة المتأخرين فصولين من ٣٣ (سئل) فيما إذا قبض ناظر الوقف أجرة عقار الوقف مجعلة عن سنة كذا واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض استحقاقا وفي الظهيرية وغيرهما من الكتب فان عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذى مات حصته من الاجرة بقدر ما عاش ولو كان استحسن ولا تنقض القسمة وكذا على هذا الوشرط تجب الاجرة اه ومثله في خزانه المفتين يرى على الاشياء من الوقف ولومات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجرة يكون ما وجب من الغلة إلى أن مات لورثته وما يجب منها بمسئولته لجهات الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة مجعلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في القياس وقال هلال غير أنى استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم

شرط واقفه بعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضاً علم أصل المصرف على الذرية تصرف إلى السكل من غير تمييز ذكر على أنى ولا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) إذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومه ويبقى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتبهت مصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقاقا فيه فما الحكم حيث اشتبهت مصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد للمدعى من أن يثبت دعواه بالبينه والا لا يصرف له شئ والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على ولديه لصلبه الموجودين إلا أن هما الخواجاز بن

الدين عبد القادر الزيني اسحق البالغ الرشيد الخالي العارضين وعلى من سجدت له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعد اولاده الذكور على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على انسا لهم واعقابهم يشترك فيه الاثنا في فوقهما بالسوية وينفرد فيه الواحد عند عدم المشارك لتعجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده (١٩٢) أو ولد ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشر وحين أعلاه ومن مات منهم عن غير

ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لشيء من نسله ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليه ما أعلاه وشرط الواقف شروطا منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبتى الواقف الموجودتين أن الوقف وهما أصيل وعائشة في كل سنة ثمانين قلمعة فضة سليمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قلمعة وإذا توفت بنات الواقف

قبل انقضاء الاجل انى لا أورد القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد أقوام أمروا أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم وأخرجوا الدراهم على عددهم فأتوا واحدا من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اه (أقول) ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهالى مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته ببقيدته والله أعلم اه يرى على الاشياء من الوثف (سئل) فيما اذا أقر الموقوف عليه أن زيدا وعمرا يستحقان ريع الوقف ودونه وصدقا على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا تصادق مستحق وقف أهلى مع جماعة أجاناب غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون من ريع الوقف الحصة وقد رها سبعان وثلاث سبع من سبعة أسباع وكتب بذلك صان ومضت مدة ثم مات اثنان من الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولدوينهم أولاد الميتين أن حصة أبويهم مع حصة الباقيين من ريع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة (الجواب) نعم قلت ان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز فاذا أقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وفي الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد خصاص من باب الرجل الموقوف عليه يقرب بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) فيما اذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على أن ريع الوقف مشترك بينهم وبين زيد العائش وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد حصة معينة وصدق العائش على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه (الجواب) نعم وتغلب ما في الخصاص المتقدم ومثله أفتى الخبير الرملى نقلا عن الناصحى والتتارخانية ومثله في الاشياء من الوقف لان الاقرار حجة قاصرة اه وفي الاشياء أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذويهم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكروه الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره اه (أقول) وفي آخر الاقرار من التتويرو والدر المختار (أقر المشرط له الربع) أو بعضه (أنه) ريع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كذب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو سقط له لاحد لم يصح وكذا المشرط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكروه في الاشياء ثم وهنوا في الساقط لا يعود فراجع اه وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلا أقر المشرط له الربع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا وسجي آخر الاقرار اه (وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاص المتقدمة أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين ولومات المصدق تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصدق عليها الى من بعده من شرط الواقف لان اقراره حجة قاصرة على نفسه ولومات المصدق له لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى المصدق

ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لشيء من نسله ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو كان حيا وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليه ما أعلاه وشرط الواقف شروطا منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه لبتى الواقف الموجودتين أن الوقف وهما أصيل وعائشة في كل سنة ثمانين قلمعة فضة سليمانية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة ثمانين قلمعة وإذا توفت بنات الواقف

فراستحقاق اولادهم في الوقف المذكور ولا اولاد اولادهم ولا اولادهم سواء كانوا ذكورا أو اناثا فان أولاد البطون ليس لهم الاقراره استحقاق في الوقف المذكور وهذا اللفظ الواقف مات الواقف وولده المذكور وان وبناته لصبيه ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي أبناء ابناؤه وبنات ابناؤه وأولاد بناته فهل لا اولاد بناته الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في الوقف أم لا وهل لبنات ابناؤه استحقاق أم لا وإذا اتم لهم استحقاق هل لا اولادهم من الاجانب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكور من أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ما من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهم وأبنائهم

ثم ما من وأخواتهن وبنات أعمامهن القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه إلى أنباتهن وينزل نزعهن من الوقف منزلة موتهن فيصرف إلى ذوى درجاتهن أم يختص به أخوتهن عم لا يقول الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد له ولد الخ فنصيبه لولده أو ولد له ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوى الطبقة مشروط بعدم الموت عن الولد أو ولد الولد وهذا أعنى والدهن ميت عن ولد ولا ينظر تراخي الاستحقاق إلى حسين بلوغ (١٩٣) الاخت وكما هو قريب إلى غرض الواقف

من صرف نصيب الميت إلى ولده أو ولد له كيف الحال (أجاب) لا استحقاق لولاد البنات الذين أبواهم من الجانب للشرط المصرح بعدم استحقاقهم في قول الواقف أن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وأما بنات الأبناء فلهن استحقاق لأنهن من أولاد الظهور ولكن ما من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الأولاد وأولاد الأولاد على الشرط والترتيب المشر وحين أعلاه وقد شرط في الصليبيات دوام القصور عن درجة البلوغ إذا الأوصاف شرط فلازم غيرهن به وإذا بلغن صرف استحقاقهن إلى من ساواهن في الدرجة ولا يختص به أخوتهن إذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العبارة المتقدمة وموداها إياه إذا وجدت درجة أعلى من درجاتهن فهو مقسوم بين أهلها على الفريضة الشرعية والا

لاقراره بأنهم ليست له فترجع إلى المسا كين لعدم من يستحقها ثم إن الحصاص فرض المسا كين موقوفاً عليهم بعد زيد المصادق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المسا كين فإذا تصادق زيد مع عمر وعلى أن غلة الوقف بينهما ثم مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها إلى ذريته ولو كان الميت عمر المصادق له رجعت حصته إلى المسا كين لا إلى زيد لما قلنا ولا إلى ذريته لأن استحقاقهم بعدموته للترتيب ثم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها كفي الاسعاف وغيره لو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما أبداً ما تناسلا وفات أحدهما عن ابن يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي منه وما والنصف الآخر إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة إلى أولادهما لأن مرعاة شرطه لازمة وهو أن يجعل لولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء اهـ نعم إذا كان أولاد زيد فقراء يصرف اليهم لفقرهم على ما مر بيانه في الباب الأول بقي أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من أن الأقرار بالنظر كالقرار بالبيع يقتضي أن المشروط له النظر ولو تصادق مع آخر على أنه يستحق نصف وظيفة النظر مثلاً يؤخذ بأقراره مادام حين فلو مات المصادق فالحكم ظاهر وهو أن المصادقة تبطل وتثبت وظيفة النظر كلها من بعده عن شرطها له الواقف وأما لو مات المصادق له فهي مسئلة تقع في زماننا كثيراً وقد سئلنا عنهما مراراً ولم نرفها نقلاً صريحاً والذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضاً كما لو مات المصادق إذا لا يمكن أن يقال هنا بابتقال حصة النظر إلى المسا كين إذ لاحق لهم في وظيفة النظر فيعين القول ببطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصة إلى المصادق مؤاخذه له بأقراره وانما وجهها القاضي لمن أراد من مستحقها من أهل الوقف لا يصحنا الأقرار ببناء على أن الواقف رجوع عما شرطه وشرط ما أقرب المقتر كما مر عن الأشباه وحينئذ فيصير كأن الواقف شرط النظر لهما وإذا مات أحد الناظرين المشروط لهما أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا هذا ما ظهر لي والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف جده فأقرز يدي في حقه بأن القدر المزبور من غلة وقف جده لعمرو في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولزمه الأقرار له بذلك وتصادقاً على ذلك تصادقاً شرعياً مقبولا منه ما لدى بيته شرعية ثم بعد ذلك أقرز يدي المزبور أن غلة الوقف المرقوم ليكر في المدة المرقومة ولم يصدره عمر والمقر له الأول ولا أجزأه فهل يكون الأقرار الأول معتبراً دون الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفته ولزمنا الأقرار له به قال ألزمت به بذلك وجعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك أن قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها عشرة أشهر كذا من سنة كذا وأخوها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته ولزمنا الأقرار له به قال ألزمت بذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حي هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك وردت الغلة إلى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يمت المقر ولكن السنوات العشر انقضت قال ترجع الغلة إلى المقر له أبداً مادام حي فإذا مات رددتها إلى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل الموقوف عليه يقربان الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلة إلى المقر له كذا رأيت في غير هذا الموضع

(٢٥ - فتاوى حامديه) - أول (لو وجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما الوهم المذكور في التوجه لاختصاص أخوتهن باستحقاقهن فغير ملتفت إليه لأن ما دخل في استحقاقهن انقطعت نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد له ولد الخ فنصيبه لولده أو ولد له ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوى الطبقة مشروط بعدم الموت عن الولد أو ولد الولد وهذا أعنى والدهن ميت عن ولد ولا ينظر تراخي الاستحقاق إلى حسين بلوغ (١٩٣) الاخت وكما هو قريب إلى غرض الواقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كونه هو ظاهر فهذا توهم ساقط الاعتبار فليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة معينة ثم من بعده على أولاده الموجودين الآن وهم عبد الكريم

شهاب الدين وامنة وصالحه وام الفرج وعلى من سجدت له من الاولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم كور المذ كورين أعلاه على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الأناث من بنات الواقف وبنات أولاده المذ كور الموقوف عليهم إذا كن خاليات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تعزبن عادهن حقهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فإذا لم يكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف إلى الأناث متزوجات أو غير

متزوجات فإذا انقضى معزى بالخصاف وكذا رأيت في نسختي كتاب أوقاف الخصاف ثم راجعت نسخة أخرى فرأيت كذلك وهو مشكل اذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كالأول فقرر رجل بالف مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الأصل ترجع الغلة إلى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة له وأن لفظة له من زيادة النسخ بقرينة قوله ترجع والاقبال تبقى لأن الغلة في المدة كانت للمقر له لم تخرج عنه حتى ترجع إليه بعد المدة وإنما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع إليه بعدها لأن الأقرار مقيد بها ويحتمل أن يقال إن الجار والمجور وفيه متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والتضمير في له عائداً على الشخص الآخر المقر له أي الذي أقره هذا المقر والحاصل أنه إذا قرئ المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الجار والمجور نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المذ كورة فتأمل والله تعالى أعلم * (تنبيه) * قال العلامة البيري بعد عبارة الاشتباه المارة أغتر كثير من أهل العصر بهذا الإطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الأقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقبول يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاف أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا دوني ودون الناس جميعاً بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته له ولزمني الأقرار له بذلك قال نعم أصدقه على نفسه وألزم ما أقر به هذا الرجل مادام حياً لجواز أن الواقف قال إن له أن يزيد وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن القاضي لو علم أن المقر إنما أقر بذلك لأخذ شيء من المال من المقر له عوضاً عن ذلك لسي يستبد بالوقف إن ذلك الأقرار غير معمول به لأنه أقرار حال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاف وهو الأقرار الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة إلا بالله اهـ كلام البيري لمخصوا إلى ذلك يشير ما مر عن الدراختمان من أنه لو جعله لغيره أو أسقطه للاحد لم يصح وفي أقرار الاسماعيلية في امرأة أقرت بأن فلان يستحق ريع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغاً معلوماً فأجاب بأنه باطل لأنه لا يبيع الاستحقاق المعلوم وقت الأقرار بالمبلغ المعين وإطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى ببطالانه فإن الأقرار بعوض معاوضة قال المؤلف مسئلة في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف جسده على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي بما هو بعد مدة أقر المدعى المزبور بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يبطل القضاء المذ كور (الجواب) يعتبر أقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ريع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رساله ابن نجيم فيما يقبل الاسقاط وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه أم لا لأن هذا محض أقرار لا إسقاط حق وإنه أعلم (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة أن هذا مما في الحائية بأن الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط وبه أفتي الخبير الرملي كما في فتاواه آخر كتاب الوقف فتبين حل ما أفتي به المحقق أبو السعود على ما قاله المؤلف من أنه محض أقرار أي أن أقراره بأنه لاحق له في الوقف ليس إسقاطاً حتى يلغى بل هو مجرد أقرار من ضمن أنه مبطل في دعواه فيؤخذ به وحده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه تقديم العمارة وطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذ كور فهل يسوغ

متزوجات فإذا انقضى الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبان الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج و بنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ريع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ريع الوقف ينحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها أمهي فكونهم متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فإنه منهم وإن لم يستحق من بعد إذا المراد من أهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف آن الوقفية وإن لم يستحق بعد وأما أنها فلشرط الترتيب المستفاد بين الطبقات

فلولا الاستحقاق مع وجود بنت الواقف إذ لترتيب بين بنات الواقف وبين أولاد بنات الواقف لكونه أفرادهم لهم بحكم مستقل حيث قال أما الأناث الخ ولولا الاستحقاق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهم حاجب محبوب بالأثر فإن قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر لمن صبح أصابعه أصابعه في علم الفقه والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً وشرط في كتاب وقفه مانصه أنشاء الواقف أنابه الله تعالى وقفه هذا منجزاً على ولد الطفل المدعو حسن ومن سجدت له من الاولاد المذ كور خاصة دون الأناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد

أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الله كوردون الأناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان (١٩٥) يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقرض

الذي كور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الأناث إن كن موجودة فإن لم يكن فعلي الموجود من أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسن مات صغيراً في حياة أبيه وحدث للواقف ولد اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً فماتت وأعقب ولداً ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الوقف بجهة دخوله في يوم المذكور في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم المذكور أم بجهة دخوله في ذكر النسل والعقب بقوله ثم على أنسألهم وأعقابهم المذكور أم بالجهة أم لا يستحق بجهة ما (أجاب) كل من الشرطين لو انفرد لكن علة في دخول محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا إلى الأولاد إلى الواقف

(الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين ذلك وليس للناظر أن يتخربشياً عند عدم الاحتياج كما في الأشباه وأخر كتاب الوقف وعبارتها فقد استنفدت أن الواقف إذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر أمساك قدر ما يحتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العمارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يتدخلها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف إنما جعل الفاضل عنها للقراءة ثم إذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يتدخلها عند الاستغناء فعلي هذا يدخل الناظر في كل سنة قدر العمارة اه وتماه فيها قال بعض الفضلاء عما اختاره الفقيه أبو الليث هو القول المعتمد المختار للامتوى في المذهب كفي جامع المضمرة اه جوى (سئل) في مسجده أمام ومؤذن وفراس لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتعمير ضروري وغلة الوقف لا تنفي بالصرف للجميع وإذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف شرط الواقف أو لم بشرط إلا إذا كان ممالاً يمكن ترك عمله لضررين كالإمام ونحوه فيعطى معها أو مالم ليس في قطعه ضرر بين فإنه لا يعطى زمن العمارة إذا لم تنف بالصرف للجميع مع العمارة (سئل) فيما إذا ضاق ريع مدرسة والمدرسة مدرس ومتول وكاتب ومعتمد وقارئ حديث وقارئ ما تيسر فكيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملائم للتدريس فيها إذا كان عالماً بتقيد وكانت تتعطل بغيثته إذا ألزمها بدفعه المشروط له ولا يكون المدرس من أرباب الشعائر إلا إذا ألزم التدريس على حكم شرط الواقف والمتولى من أرباب الشعائر والكتاب من أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقية لهم ليسوا من أرباب الشعائر كذا أفق المهنداري وفي الفتاوى الرحيمية سئل في وقف مسجد عام ضاق ريعه عن أرباب الشعائر من الخطيب والإمام والمؤذن وغيرهم وعن أرباب وظائفه فنقدم أجاب بتقديم أرباب الشعائر الذين هم أقرب إلى العمارة إذا باشروا العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والإمام والمؤذن سوية ويصرف إليهم ما شرط ثم إلى المباشرين كما نص الواقف من سائر أرباب الشعائر كما تتولى ثم من أرباب الوظائف كفي البحر عن الحاوي القدسي وفي الأشباه أيضاً اه وفي فتاوى الكازر وفي عن الخانوقى سئل هل يقدم الإمام والمؤذن في الصرف على مؤدب الأيتام وعلى الأيتام مع أن الواقف عين لكل قدراً أجاب هذه المسئلة لم تنف على من نص عليها البعض من الحنفية ونصه والذي يتدأ به من ارتفاع الوقف عبارة ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر المصالح لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا إذا لم يكن معيناً فإن كان الوقف معيناً على شيء بصرفه إليه بعد عمارة البناء اه فقطضى كلامه أن التقديم المذكور لأرباب الشعائر محله إذا كان لغیر معين كالأوقاف على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير تعيين أما إذا عين وجعل لكل شخص قدر معلوماً فلا يقدم أحد ويدل على

نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الآمال والاعقاب إنما هي إليهم لا إليه ولا شئ نه ذكر من أولاد أولادهم كونه ذكر من أنسألهم وأعقابهم وإن كانت جدته تحت رعايتها ببقية المذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستنداً إلى عدم لزومه عند الإمام الأعظم فهل للنائب ولاية إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البحر الرائق وههنا تنبيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصى والمتولى ويكون له النظر على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكر والقاضي

في أمور الأوقاف اه فهو صريح في أن نائب القاضي لا يحل إبطال الوقف وانما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب الولاية والأوصياء وقوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخاوي لافي إطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة لأنص فيها بخصوصها فيما أطلعنا عليه وكذلك فيما أطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب البحر وانما استخراجها نفعها والله أعلم (١٩٦) (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديد أن الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده

وأولاد أولاده ثم وثم وإذا انقرضوا كان للحرمين الشريفين وكتاب وقف ان زيد وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الظهور دون أولاد البطون ولا تعرض فيه لثلث الثالث وهذه الحجة الملتصقة بهذا السؤال بحجة الصق بهذا السؤال كتب عليه الجواب فهل ثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتمنع أولاد البنات بموجب قوله فيه ثم على أولاده الخ الموجب لانحراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه الحجة أم لا يعمل بشئ مما ذكر واذا قلتم بالاخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك يعمل به شرعا واشتبهت مصارفة فما الحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به علماؤنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين وانما العمل في ذلك بالبيينة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور ولا يجوز إطلاق ولا يبطل حقهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور قبرا طوا واحدا ونصف قبرا ط والذى يخص عبد القادر وبرايم المذكورين قبرا ط واحدا ونصف قبرا ط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجتماع المذاهب بأسرها فذلو ثبت دعوى المدعين المذكورين اللذين هما عرونة وبنو القادر بالبيينة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكور الاثنى وذلك يختلف بكثير ثم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات

ذلك قوله يصرف اليهم الى قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك تعيين انما يصرف لهم ما هو المعين والله أعلم اه وقوله بعض من الحنفية مراده صاحب الخاوي ولم أر أحدا حرره هذا التحري بالحسن فعليك به فانه نفيس جدا (أقول) حاصل هذا أن تقديم بعض أرباب الشعائر على بعض انما هو فيما اذالم يعين الواقف لكل واحد قدر اخيه يتقدم من هو أعم مصلحة أما اذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم بعض على بعض لا يتأتى فيما اذا كان ريع الوقف يكفي الجميع بل فيما اذا ضاق عنهم وحينئذ فلا بد من تقديم بعض على بعض سواء كان الوقف معيناً أو لا يتقدم من هو أقرب الى العماره أى من يلزم من قطعه تعطيل المسجد كالامام والمؤذن ونحوهما وكذا مدرس المدرسه التي تتعطل بانقطاعه بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد ذلك سؤالا مع جوابه للشيخ قاسم الدفترى وفيه بيان أن قول الخاوي هذا اذا لم يكن معيناً الخراجع لقوله يصرف اليهم قدر كفايتهم الى أصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رفع العلماء الاسلام الأئمة الاعلام سؤال على لسان أهل الحرمين الشريفين والمقامين المنيفين وهو ما يفيد مواليمة ما شايخ الاسلام أدام الله تعالى الانتفاء اليهم والاستسلاام في واقف شرط في كتاب وقفه خطيبا واماماً ومؤذنين ووابين وخدمة ومدرسين من المذاهب الاربعه وطلبة وقراء وغير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور انه اذا ضاق ريع الوقف عن المصارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمين الشريفين والحال أن الواقف عين لكل من المذكورين قدر معيناً وشرط للحرمين الشريفين قدر معيناً فهل اذا ضاق ريع الوقف على الحكم المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرط لهم عملاً بالشرط المذكور أو يلغى هذا الشرط ويسوى في هذا الوقف بين جميع المستحقين من أهل الحرمين وغيرهم أم تقدم أرباب الشعائر بما شرط لهم وان شرط الواقف تقديم الحرمين أفوتونا ما أجور بن أئنا بكم الله تعالى الجنة آمين (الجواب) الحمد لله رب العالمين رب زدني علما قال في الخاوي القدسي من كتاب الوقف ما لفظه الذي يسدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط أولان ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشباه والنظائر من كتاب الوقف ظاهر هذه العبارة أن المتقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراس ومن كان جمعناهم لتعبيرهم بالكاف وظاهرها يفيد أيضاً تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط الواقف استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر بشرطه وانما تقدم أى العمارة عليهم فكذلك اه ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى فعلى مقتضى ما أفاده من أن عبارة الخاوي تفيد أن أرباب الشعائر يقدمون على غيرهم من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب أن يقال تقدم أرباب الشعائر في هذا الوقف المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء أرباب الشعائر بغيرهم لا تحرم أرباب الشعائر بالكلية ومع ذلك ألغى شرط الاستواء فالعروة في حالة تقديمهم فيها بالكلية وهي حالة شرط تقديم أهل الحرمين عليهم بنقد بر أن لا يفضل شئ لأرباب الشعائر عليهم بالاولى ثم توقف فيما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض مشايخنا

أطال يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور ولا يجوز إطلاق ولا يبطل حقهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكور قبرا طوا واحدا ونصف قبرا ط والذى يخص عبد القادر وبرايم المذكورين قبرا ط واحدا ونصف قبرا ط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجتماع المذاهب بأسرها فذلو ثبت دعوى المدعين المذكورين اللذين هما عرونة وبنو القادر بالبيينة الشرعية لوجب ان يقسم ربع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكور الاثنى وذلك يختلف بكثير ثم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات

ومن يشركه قليلين كانوا أو كثيرين قبرا طائفا ونصفا وعبد القادر وإبراهيم بأنفرادهما قبرا طائفا ونصفا وبقيسة أولاد الظهور وكثروا ثم قلوبا خمسة قراريط فهذه خمسة تخالف إجماع المسلمين فكيف يعمل بهم ما شرعوا بالحكم بما خالف إجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه إلى دليل شرعي الثالث أن أصل دعوى المدعين غير مسبوقة شرعا لجهالة المدعى بقوله وأن استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه الخ وقد تقرران من جملة شروط صحة الدعوى معلومية المدعى ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري مقداره وليس (١٩٧) خصمان غيره إلى غير ذلك من الوجوه التي

لانتفى على أهل العلم فإذا علمت ذلك فالأصل أن من أثبت بالبينة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب أولاد البنات ببينة تشهد بعداهم لأن استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين والبينة على من ادعى فإذا عجزوا عن إقامة البينة يطلب من الآخرين بينة فإذا عجزوا واشتبهت مصارف هذا الثلث فقد صرح علماؤنا بأنه ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبني على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وإذا لم يعلم كيف كانوا يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيء للشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء هذا وقد اطلعت على ما في أيدي الفريقين من الحجج والمسكات فلم أجده ما يسوغ

أطال الله بقاءه وحاصل توقفه أنه قال لا نسلم أولا أن يقاس حكم أرباب الشعائر على حكم العمارة لأن انتظام مصالح الوقف بإقامة شعائره ليس كانتظامه ببقاء عينه ليقاس عليه ألا ترى إلى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم العمارة على غيرها وأن شرط تأخيرها من قولهم لأن الواجبنا شرطه أدى ذلك إلى إضلال العين الموقوفة فيعود الأمر على ما قصد من الوقف بالابطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الأشباه من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين إذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياسا مع الفارق وبتقديمه في تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة الحاوي وجعلها دليلا على ما ادعاه مع أن الظاهر من تمة كلامه ينافي ما ادعاه الشيخ وتمة عبارة الحاوي هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف إليه بعد عبارة البناء اه كلام الحاوي والظاهر من هذه التمة أنهم قايد راجع لأصل المسئلة فيفيد كلام الحاوي أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو في حالة مخصوصة وهي ما إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى لكل مستحق أما إذا عين لكل قدر ما معينا فلا يصلح أن يكون كلام الحاوي دليلا على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول بأن يقال إن المنظور إليه في تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه وإنما هو من حيثية اشتراكهما في عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وأن تفاوت النفع بين العمارة وأرباب الشعائر لما اشتركا في عموم النفع بالنسبة إلى الغير اشتركا في هذا الحكم وهو تقديمهما على الغير وأن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الحاوي القدسي وجدته شاهدا على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقعة في تمة كلام الحاوي وهو قوله هذا إذا لم يكن معينا الخ ليس راجعا لأصل المسئلة ليكون قيد الهاوا وإنما هو راجع لأقرب مذكور في كلامه وهو قوله يصرف إليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول إن محل تفويض أمر الصرف للمتولى إذا لم بشرط الواقف قدر ما معينا لكل مستحق أما إذا عين فإنه يتبع شرطه وقد أفصح عن هذا الإمام الزاهد في كتابه قبية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس والمتعلم والإمام ما نصه الأوقاف في بخارى على العلماء لا يعرف من الأوقاف غير هذا فالقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم يحصون وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى كل واحد اه فهذه العبارة وهي قول صاحب القنية إذا لم يعين الخ أزيلت اللبس وأوضح كل تخمين وحس هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما قدمناه من أن المنظور إليه من جهة المعنى في وجه تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد بإقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قدر ما معينا لكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف تفويض أمر الصرف للمتولى فإن غرض الواقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدر ما معينا وبين ما إذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الائق باللفظ الخفي قاسم الدين شري الحنفى في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين (سئل) في دار جارية في وقف أهلى

للقاضى الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البينة الشرعية فليشد القاضي نواجزه على طامعهم فأن لم يقيموا همتهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوا بغير نعمه والله أعلم (سئل) في عقار بيد جماعة تلقوه بالارث عن أبيهم عن جدتهم برز الأمان رجل يدعى أنه وقف جده مستنداً بأنه موجود بالدفتر السبطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفتر السلطاني كاف في نبوت كونه وقفاً أم لا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والأقرار والتكول لا مجرد الخط لأنه علامة لا تبني عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل تجوز أم لا (أجاب) إن كانت قسمة تلك فهي باطلة

وان كانت قسمة تناوب تجوز وصرح به في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيد والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعماراة ليعمر كل ما عجزه لنفسه لا قسمة تملك أم لا (أجاب) صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكرنا استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد له بمسئله الأرض المذكورة وفي القنية ضيعة موقوفة على (١٩٨) الموالى فلهم قسمتها قسمة حفظ وعماراة لا قسمة تملك فيحمل ما في الخصاف والمتون والشروح

وحيطا من مأكسة من زمن واقفها ثم سقط كاسها ويريد الناظر اعادته من أجر ثم على الصفة التي كانت عليها زمن واقفها وتزيد الاجرة به فهل له ذلك (الجواب) نعم وأقضى بالمسئله الخافوق كما نقله عنه الكازروني في كتاب الوقف وبسطه في البحر أيضا قميل الور والناظر وفي الخبرية من الوقف أيضا في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب صهر بجها المعدل لاشية هل تجب عمارته من أجرها (أجاب) نعم تجب عمارته من أجرها فقد صرحوا بوجوب العماراة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليها زمن الواقف حتى قالوا البياض والجرعة في الحيطان ان لم تكن في زمنه لا تفعل والاتفعل اه (سئل) في الناظر اذا عمر في دار الوقف عماراة غير ضرورية وغير لازمة نحو دهان ونقش ومصب بدون حظ ومصلحة ولم يكن الواقف فعل مثل ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما تستحق العماراة عليه بقدر ما يبق الموقوف على الصفة التي وقفه الى أن قال وبهذا علم أن عماراة الاوقاف زيادة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبق الموقوف على الصفة منع البياض والجرعة على الحيطا من مال الوقف أن لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا منع وبمثلله أفق الخبر الرملي واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها عماراة ولم يكن الناظر أذن له في شيء منها فهل تلزم العماراة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور أي بالاجرة أم لا (فاقول) أفق سيدي الجد شيخ الاسلام محب الدين بان العماراة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يملكها الجهة الوقف بقيمة ما قلعة أو يكلف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فيفعل الانقع للوقف والله الموفق لسان الحسكام من أوائل الفصل الثامن عشر في الاجارات (سئل) فيما اذا أذن متولى وقف مستأجر مستعمل من مستغلان الوقف بتعمير ما كان ضروريا ويرجع معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمر المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدراهم مصرف المثل ويريد المستأجر الرجوع على الاذن بما صرفه بالاذن الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نقلها عن القنية وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسمعيل ما نصه العماراة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعماراة الضرورية لازمة له ان ثبت في وجه الناظر الاذن على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اه (أقول) وقيد في السؤال بقوله ما كان ضروريا بالمعنى فتاوى الشيخ اسمعيل أيضا في جواب سؤال ان الاذن لزيد من قبل الناظر وان ما يصرفه على العماراة المزبورة يكون مرصدا له على الدار غير معتبر لكونه غير مقيد بالعماراة الضرورية مثلا فعلى هذا تكون العماراة المزبورة ملكا للمعمر يصح بيعها اه فتأمل ولم يقيد المؤلف هنا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر أن اذن المتولى يكفي لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانة على الوقف كما سياتي تحريري في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل تعميره ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مستقبله باجرة مججلة

من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعماراة توفيقا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف وكلد جلا باجارة مستغل الوقف وقبض اجرة ودفعها له ففعل وعزل الناظر هل للناظر الجديد ان يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر المعزول ايصال الغلة اليه يقبل قوله أم لا (أجاب) قد تقرر صحة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي اذا علمه وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لوكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول ولقول قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل أمين وقد أخبر عن ايصال الامانة فيقبول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم جدرانه واستقنته سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتفق به سكنا واسكانا باجرة معلومة في كل سنة فتسلمه المستأجر وبنى فيه بناء حتى صار ذا رغبة فتراد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه هل تنقض

الاجرة أم لا (أجاب) قال في البحر تلاعن المحيط وغيره حائون وقف وعمارته ملك لرجل أبي صاحب العماراة أن يستأجره تصرف باجرته لانه ينظر ان كانت العماراة لو رعت يستأجرها كثيرا كثيرا مستأجر صاحب العماراة كلف رفع العماراة ويؤجر من غيره لان النقصان عن جرائم لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجرها كثيرا كثيرا يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجل ان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر من المال والا فان قيت الاشجار وصارت الأرض ملساء تزرع وتستعمل في كل سنة والمتكلم عليها يطالب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر البين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب

القسم لكونه أنفع الوقف وقد توافقت كلمة العلماء فاطبة على ذلك وصرحوا بأنه يبقى بكل ما هو أنفع الوقف ولا فائل بذلك وقد صارت الأرض ملصقة ترزوع وتستعمل في كل سنة لأنه يؤدي إلى الضرر السككي على الوقف ولا فائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي من أرباب من معددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر يريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد (١٩٩) إلا خروا ذلك وإن كان زائدا فقد يكون

لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقفه على نفسه ثم منعه على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والإناث على الفريضة الشرعية أما الإناث فلهن الاستحقاق بالوقف إذا كن خاليات من الأزواج فإذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأمن عاد حقهن وليس لأولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم إلى أن قال وإذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف وإذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفا على مصالح حرم

تصرف في تعميرها فاذن ناظره لزيد بتعميرها من ماله ومهما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعد ما أذن القاضي العام للناظر المرقوم بذلك فعمر زيدا من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في خان جاري وقف بتر وفي تواجز يد عن متولي مدة سنة باجرة معلومة تحل عليه في نصف السنة قد حلت الاجرة واحتاج الخان للتعمير الضروري وامتنع المتولي من تعميرها منها ويكلف زيد تعميرها من مال نفسه ليجعل له مرصدا على الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولي تعميرها من مال الوقف حيث له مال موجود (سئل) فيما إذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفها بأذن المتولي في تعميرها الضروري بطريقه الشرعي فدفعته هذلهما بأذن المتولي لدى حاكم شرعي حكم بحجة ذلك وان صدر ذلك بدون إذن القاضي موافقا مذهبه ثم أقرت لدى بينة شرعية أن المبلغ المذكور لزوجها لزيد يستحقه دونها للاحق لهما معه فيه وان اسمها في صل الدفع عارية وصدة فهاز يد على ذلك فهل يعمل بقرارها المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة وياخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار كانت في تواجز جذمورته وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من أجرها زائدا على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد المزبور والموروث له عن جده والبعض صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون اجارة لهما من ناظر الوقف ولا إذن منه في التعمير ولا وجه شرعي ويريد الناظر تكليفه بزيادة لجهة الوقف والحال أن الاجرة أجرة المثل أو مقاصته به من المرصد بعد ثبوته فهل للناظر ذلك ولا يرجح للمرصد ولا يحسب له ما صرفه في التعمير بدون إذن شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان مبلغ زيد معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف ثابت له بوجه الشرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وترى ورثته حبس المأجور لاستيفاء مرصده ولم يكن الوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضروري بأذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري ولا مال في الوقف ولا من يستأجرها باجرة مججلة فاذن ناظره لزيد بتعميرها والصرف عاينها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعد اذن القاضي العام للناظر بذلك فعمر زيدا من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب حجة شرعية والكشف على العمارة وتقويمها حكم بحقه ذلك وألزم الناظر بدفع المبلغ لزيد فدفعه بأذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أذن لزيد المستأجر دار الوقف المزبور بان يعمر فيها قسرا ثم رجع عن الأذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناظر من الخط والمصلحة لجهة الوقف وعلم زيد بالهسي والرجوع عن الأذن فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد الناظر أن يكلفه رفعه حيث لا يضر رفعه بالوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم إذا لم يضر رفعه بالوقف وان ضرر يملكه الناظر لجهة الوقف من زرع من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليتر بص إلى خلاصه (سئل)

سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتزوجن وصرف ريع الوقف لهن أم لا ولأدهن أم لعصبة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لا غير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحمل تناولهن من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك أو نحو النالجواب مفصلا معلا (أجاب) أعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فاسقط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فاسقطوا من الوقف بقول الواقف وليس لأولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم

لان مراعاة شرطه لازمة فيسته وهو انما جعل الاولادهم بعدهم فلا يسرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبة الواقف وجهه حرم سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقضى فعلى اولادهما ابدان تناسلا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف العلة الى الباقي والنصف الاخر يصرف الى (٢٠٠) الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع العلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في

الوقف وهو انما جعل الاولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما يصرف نصف العلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد ابن سراج الدين الخاوي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه عن الاسعاف قائلا والمسؤل عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصا في مساويه فصم الاستنباط ومثله ما في الاسعاف في الخاتبة والخالصة والبرازية والتاخرانية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطولة فاذا علمت ذلك والصرف ان امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكون هن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف اليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصا والوقف منجز في الصحة غير مضاف الى ما بعد الموت وليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء منه

في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قناة مخصصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أواضعها وبيوتها في وقفين وتجار لكل حصص معاومة في ذلك فتهدم بعض البيوت واحتاجت القناة للتعزيل فهل يكون تعمير ما تهدم من البيوت وتعزيل القناة على جهات الاوقاف والتجار بحسب الحصص (الجواب) نعم (سئل) في بستان مشتمل على جذر قديحة محيطة به وحق شرب جار ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر واحتاج جذره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيل طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستاحر فهل يكون ما ذكره على جهة الوقف دون مستاحره (الجواب) نعم (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في تواجر رجل ساكن فيها يعمرها من أجرة تها ويريد المتولي بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من أجرة تها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار بالشجرة كذا في البحر في الظهيرية (سئل) فيما اذا استدان رجل بأذن متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعتهم يريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) ويأتي تمام ذلك في أوائل الباب الثالث (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال منحصر ريعها في زيدا ناظرها وأخته وأخوه فنهايا زيدا مع أخوته على أن يسكن زيدا وأخته في دار معينة منها ويسكن كل أح من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيدا وأخته وكافة تعميرها تزد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في علو جار في ملك زيد ونخته سفل جار في وقف برفق تكسر بعض أخشاب السفل فهل تكون عمارة على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) في وقف برفقه واقفه على مبرات عينها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكن لذريته فدفع الناظر المبران المستحقينها وعمارة ضرورية في الوقف وصدق الذرية على أن العمارة المزبورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصدقهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في تواجره ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن اولاد فاقف نفخت الاجارة ويريد المتولي تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع أجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت أجرة المثل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كأنه بناء على أن توافق المستاجر مع المتولى على اقتطاع المرصد من الاجرة قد صار به المرصد مقسطا ومؤجلا وقد أفتى في الفتاوى التابعة في مثل هذه الصورة بان المتولى يجبر على دفعه الا اذا طلبه المستاجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اهـ لكن أفتى الشيخ اسمعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستاجر أخذه حال حيث رضى بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا يقتطعه من

قدره وامسئله النظر فلا شك انه لا ارشد منهن بلا شبهة اذ شرطه لا ارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم الاجرة من اوقوف عليهم وان قام بهن مانع عن الصرف وكذلك اذا زال المانع استحق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعيان فيه الملك بالشراء من زيد وبنى على ظهره بيتا في جوفه بنى بتروات ترفع بالداكان وبطهره وجوفه مدة سنين ثم أبت وقفه ما طر له الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية حسب ما وجد في كتابه السجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يد واصع اليد المذكور عنه هل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل اذ منافع الوقف مضمونة

صانعه عن أيدي الظلمة ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فان ضره فهو أعنى الباني المضيع لماله فليتر بص الى انهدامه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المناخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف متر وعاد وغير متر وعمل الوقف بمثله صرح في الاشياء والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرر بالوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترط له الوقف ذلك (أجاب) تقرر بالوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترط له الوقف لانه تصرف (٢٠١) في الموقوف عليهم بغير شرط الوقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرطه

الوقف له كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده وأولاد أولاده ثم وم ومن جملة الوقف دار ودار كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالاصالة عن نفسه لدى نائب الحكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بانه أحر الدار ونصف الدكان بثمانية غروش وان الاصيل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطالبان وكيل الاجارة المذكور بقرشين منها فاجاب الوكيل بان خليلاً لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدان الاصيل واخوته وأولاد ابراهيم وان الموكل من ذرية الواقف فحكم نائب الحكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن

الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليتأمل (سئل) في دارين موقوفتين للسكنى لا للاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اعارة ماله من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك (الجواب) نعم لمن له حق السكنى في الدارين يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقاً للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة كافي الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم سائر فيها فاسافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة أعماهم سكنوا جميع الدار ويريد أيضاً البحار حصته من الآن وقبض أجزتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لا بد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى فغاب عن بلدته وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في درجته وتقديم الاقرب للمتوفى وفي درجته بد جماعة من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو أقرب للمتوفى من غيرهم فهل اذا شهد عدلان بموت أقرانه ببلدته يقضى بموته وينتقل نصيبه من ربيع الوقف للأقرب اليه من أهل درجته (الجواب) نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه في بلدته على المذهب كافي التنوير وفي ابرزية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس المستحق للبقاء في أرض الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا (الجواب) نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي مفتي السلطنة العلية سابقاً وكذلك العلامة التمراشي وغيره وهو المعتقد كاحرارة العلامة قاسم (أقول) سيأتى الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (سئل) في أشجار مثمرة يانعة تجارية في وقف جامع قائمة في أرض الوقف تعمدر جل وقلعها وتصرف بها بدون وجه شرعى فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم قلعها و يعزى بعد ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) حيث قلعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بارضاها يوم قلعها لانه أتلف غير المثل اذا الشجر والخشب والخطب من ذوات القيم كافي العمادية والفتاوى الهندية وتولعا كما تعزى به بما يليق بحاله لانه تعاطى معصية لا حد فيها قال في الاشياء وكل معصية ليس فيها حد مقدر فيها التعزى برجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره يخير صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لانه أتلف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن فضل ما بينهما خانية من الغصن برجل قطع أشجار انسان في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بأن يقوم الكرم مع الأشجار الملوحة ومع الأشجار التي هي غير ملوحة فيضمن فضل ما بينهما بآزاية (سئل) في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلى بلا مانع شرعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون مقبضون في بلدة الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لاهى في

(٢٦) - (فتاوى حامديه) - اول (يشركهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا) (أجاب) هو غير صحيح لان وكيل اجارة الدار والد كان لا يصلح خصماً لمن يدعى استحقاقاً في الوقف لانه ليس بموكل فيه ففي جامع الفصولين وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه عمل الاجرة لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبض أجزائه حتى يحضر العائيب بل ولا المستحق يصلح خصماً للمستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى وشرط صحة الأعضاء مفقود وهو الخصم المقضى عليه وأيضاً شهادة الشاهدين بان الاصيل

واخوته والموكل من ذرية الواقف لا تسكني حتى تبين اذا بن البنت لا يدخل مع ان الذرية لطلق النسل فلا يصح حتى تبين بيان لا يخلل فيه أنثى ولا تسكني الشهادة بانه من ذريته كالاتسكني الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر والقرباة والحب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر من عبارة الخا كم هل هو وكيل بنقض استحقاقه أو بدعوى (٢٠٢) استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل

ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيا لاستحقاقه في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلى وقفه أبو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والاناث تعاقبت عليه نظاؤه يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذ كرمثل حظ الانثيين ناظر ا بعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الآن ناظر فصرف على أولاد الظهور والبطون كما جرت عليه النظار من قبله مدة تزيد على عشرين سنوات اتبعا لما هو في كتاب وقفه المسجل في السجل المحفوظ فنع الآن من الصرف على أولاد البطون منكر اكون الوقف صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعيان الوقف من قبل الشرفى نونس عم أبي الوفا المزبور وانه خاص بالذكور ودون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تنافيد القضاة الماضين

نفس الوقف المستثنى بالسمع اذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه فتكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه تحوز هبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الاشباه من القول في الملك وغلة الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والوقف قال العلامة الجوى المراد منافع الوقف والافقية الوقف لا تملك عذرنا لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معيننا اه (سئل) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أحال المستحق بهادائه على الناظر وقبل كل منهما الحوالة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في مستحقه في وقف أهلى ماتت في أثناء السنة بعد ما قبض نظار الوقف ريعه وأجوره وعلى المستحق المزبور دين لامها فهل ما يخصها من ذلك يصير ميراثا عنها فيقضى به دينها (الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة محجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أنى أستحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى لأردا القسمة وأجبر ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي فتاوى الكا زرونى عن الحانوفى سئل فممن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذى يؤجر على الاقساط فاجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضى القسط أو عند تمامه ياخذ ما استحق له من ذلك في مسئلة ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعلوم قال ان العبرة بوقت ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن زرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لافلا (أقول) هذا اذا مات والله أعلم اه (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب قدر استحقاق في وقف أهلى تحت يد الناظر على الوقف ولز يد ابن عم مستحق في الوقف ير بد تناول حصه الغائب من الناظر بدون وكالة عنه ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويبقى ذلك تحت يد الناظر الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعى كما هو مقرر (سئل) فى دار تسعة قرار يط منها ملك لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيدا مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضى والوجه الشرعى فهل تكون المقاسمة صحيحة (الجواب) نعم ولو اقسام الشريك كان وأدخل فى القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الوقف جاز وبصير كما أنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اسعاف من فصل المشاع (سئل) فى قسمة أرض الوقف بالتراضى بين مستحقه على طريق التهايز والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والمسئلة فى الخبرية والاسعاف وفتاوى الشلبى وغيرها (سئل) فى قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تملك هل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فى أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف قسمتها بينهم قسمة مجبر واختصاص

واحد بعد واحد هم مكتوب ان الشرفى نونس وقف الاما كن المذ كورة على نفسه ثم على ولدى أحبه أبي الوفا وشقيقه فهل أبي البقاء وولده أبي السعادات ثم على أنسا لهم المذ كور ودون الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون فى قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يسدد دفعا فكتب نائب الحكم للناظر حجة بجمع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب به اعرف يعنى نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفى نونس مختص بالذكور ولا شئ للاناث ولا اولادهن بموجب شرط الواقف المحسنى والمشروح فى الحجة المذ كورة ولم يكن يسدد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا أقام بيعة تشهد على ما ادعاه فكتب نائب الحكم فى وجه الوكيل المذ كور بمجرد ان الخط بانه وقف

فونس وانه خاص بالذ كور دون الاناث وأولادهن عبالبحر دالجهة المقر رة لديه وكتبه بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث معلل بان الواحد منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بحجر هذه الجهة صحيح أم غير صحيح . يعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ . ويصرف النظر عنهم بما افقته ولا يعمل بحجر دالجهة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بحجر دالجهة لا يصح لاسيما مع صرف النظر السابقين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل (٢٠٣) المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا

اشتبهت مصارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الارواق التي تقادم امرها ومات الشهود عليها فما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة أحررت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنوا وقد مثل بعض العلماء عن هذه المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستيمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرح جوابانه بحمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب ان يحمل حال من سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحكم فعلهم

فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في البحر عن الخلاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجاعا محمول على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لوقسمه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جارولن أبي منهم بعد ذلك ابطاله اه لجله على قسمة التهايو كما حرره الخير الرملي في حاشية البحر (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يها يابه فقسم ولي صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوليه قسمة حفظ ثم بلغ الصغير رشيدا ويرد القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) ليس ثبوت الرد له بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علمت أنفا من أن لكل من أبي منهم بعد ذلك ابطاله (سئل) في عقارات موقوفة يستحق ربعها جماعة توافقة وعلى قسمتها بينهم قسمة مهايأة ثم ماتوا عن أولاد انتقل نصيبهم اليهم ويريد الأولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك وللناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يدنا طره وياخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانحة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب) نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة مجعلة مددة أو بقبضها وهي حرجية في كل سنة فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجمله أولا يدفع لهم الاما عضى سنة بسنة فأجاب الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجعلا وإنما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى السكاز روى من الوقف نقلا عن فتاوى الخانوقى في رجل له قدرا استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يد زيد الناظر على الوقف المزبور يؤجر ذلك وياخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانحة ويطلب الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له قدرا استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسمعيل من الوقف (أقول) قديقه قوله بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان الناظر قبض الاجر مجعلا وهو ما أفتى بها العلامة المقدسي آنفا (سئل) في دارى وقف متلاصقين لكل منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب احدهما وفتح لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلانفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق أجرة ان لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) فيما اذا كان له قدرا استحقاق معلوم في وقف أهلي فماتت عن ابن و بنت وضعا يدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والآن ظهر لها ابن ابن مات في حياتهما وله استحقاق في نصيبها يطالب الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لاعلى الناظر لعدم تعديه بعدم علمه وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (أقول) وسيأتى بقية الكلام

على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في ذلك الجهة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقبض استحقاقه خصما فيما ليس وكيلا فيه وهو انبات وقف عن الشرقي فونس وابطال كونه عن أي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهما ملكه وأقام عليه بينة انهما ملكه فانه لا يكون خصما في ذلك اجاعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجد من ذرية الاناث معلل بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجهول عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضلال وتنبأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل)

في أرض وقف معدة للزراعة بالخصلة ما من أرواعها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن بزوعها بالخصلة كما كان جده يفعل مدة تيلة
 أربعين سنة بعد ترك البنين لزراعتها باختيارهم والا كن يريدون دفع يد ابن الابن عن مزارعتها هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذا
 المسئلة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماءنا بأن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالخصلة سواء كانت
 أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجزى (٢٠٤) فيها الارث والله أعلم (سئل) في رجل استهلك من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ له

عن نصف أرض وقف
 ثخر جسة بيده نظير المبلغ
 المذكور هل يصح ان تكون
 أرض الوقف عوضاً عما
 استهلكه أم لا (أجاب)
 لا يصح ذلك والحال هذه
 لا اعتبار بأرض الوقف
 المحكوم به لا يجوز لزوج
 بالحكم عن ملك الوقف
 لآلى مالك فلا يجوز أن
 يكون عوضاً عما استهلكه
 من مهر ابنته والله أعلم
 (سئل) في أما كن متعددة
 تعددت الباعة فيها واحدا
 بعد واحد ومضى على بيع
 البائع الأخير منها مدة سنين
 والآن ادعى هذا البائع
 انهم اوقف على جماعة
 معلومين من قبل جدهم
 فلان بن فلان هل تسمع
 دعواه بعد بيعه أم لا وهل
 يستوى الحال بين ان يكون
 البائع وكبلاً أو أصيلاً
 (أجاب) لا تسمع كإقص
 عليه أكثر علمائنا قال
 قاضيان رجل باع عقارا
 ثم ادعى انه باع ما هو وقف
 اختلف المشايخ فيه والصحيح
 انه لا تسمع وفي الزياحي
 لا تعمل وهو أصوب وأحوط

على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيما اذا اعترف المتناولان باستحقاقه أو كان لذلك
 المدعى عذراً مسمى غلسماع الدعوى والافقدهم أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل)
 فيما اذا كان لهند القارة وظيفة قراة ما تيسر قراة من القرآن العظيم واهدأ ثواب ذلك لواقف مدرسة
 كذا بماله من المعلوم بموجب تقرير شرعى بطريق الفراغ من أبيها المنصرف بذلك قبلها بموجب تقرير
 أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة ثم انكسر لها عند المتولى نحو سبع سنوات مباشرة القراءة فيها وبتنوع من دفع
 ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجماعة
 استحقاق قرار يطاع معلومة في ربيع وقف أهلى والناتر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة دراهم معلومة دون
 ما يخص الخصلة المزبورة ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر القراريط المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب)
 نعم (سئل) في مستأجر خانة وقف مضت مدة اجارته فقفّل الخانوت وعطلها وامتنع من تسليمها لجهة
 الوقف زاعماً أن له كذا وكذا من صرديا عليها صر فيه باذن الناظر وأن له حبسها من غير أجر حتى يدفع له مرسومه
 فهل يلزمه أجره مثله في مدة تعطيلها (الجواب) نعم منافع الغصب استوفاهأ وعطلها فانها لا تضمن عندنا
 الا أن يكون وقفاً أو مالاً يتيم أو معدلاً لا يستغلل تنوير الابصار وفي البرازية من الاجارة قبيل مسائل العذر
 مانصه وفي الاجارة الطويلة اذا انفسخت يبق المستأجر محبوساً بحال الاجارة كما في موت أحد المتعاقدين اه
 فغاد عبارتها أن الحبس بحال الاجارة لأنه يحبس عين الوقف ويعطلها فانهم (أقول) هذا المنفاد غير ظاهر من
 العبارة بل الظاهر منها أن الباع للشيء لا البديلة أى له حبس المأجور لا استيفاء مال الاجارة الذي عمله قال في
 التنوير في مسائل شتى آخر كتاب الاجارة فسخ العقد بعد تجميل البدل فالمجمل حبس المبدل حتى يستوفى
 مال البدل اه وفي جامع الفصولين ما حاصله انه لو استأجر بيتاً ولو بعقد فاسد فان قبضه ومات المؤجر قبل
 حبس البيت لا جرحه وان لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كله ما يدل على لزوم الاجرة في مدة الحبس نعم قد
 يقال بل لزوم أجر المثل في الوقف لاعتلت من ضمان منافعها ولا يلزم من كون الناظر ظالماً بعدم دفع المجمل
 للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور مملوكاً فافهم

*(الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ

وإيجار وتعمير واستدانة وأقرار وقبض وصرف ونحو ذلك)*

(سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف
 هكذا في فتح القدر وفي الاسعاف لا بولى الأمين قادر بنفسه أو نائبه ويستوى في ذلك الذكر والانثى وكذا
 الاعبى والبصير وكذا المحدود في قذف ان تاب ويشترط للصحة عقله وبلوغه بغير وقد أفتى بعدم صحة ان
 يكون الصغير ناظر ا على الوقف العلامة ابن الشامي رحمه الله كما في فتاويه في كتاب الوقف فائلاً نعم يصح الاسناد
 للانثى حيث كانت متصفاً بما ذكره وأما الاسناد للصغير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على
 سبيل المشاركة لغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والصغير بولى عليه لقصوره فلا يصح أن بولى على غيره
 والله أعلم اه لكن في الاشياء ما يناقضه فانه قال في احكام الصبيان ويصلح وصياً وناظراً ويقيم القاضي

مكانه

وفي فتح القدیر من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي

التمار حاشية ولو باع عقاراً ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العمادية رجل باع داراً ثم ادعى انها كانت وقفاً فان أراد تخليف المدعى
 عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم
 قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعياهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو
 المسجدين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلى وهو المختار وهو فتوى أبي الفضل

الكرمانى والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة أن الوكيل في البيع أصيل في حقوقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا
الجواب في المسئلة ولم يفرقوا بينهما وهذا لا يخبر عليه والله أعلم (سئل) فيما إذا تقرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح مع وجوده القاضي
أم لا (أجاب) بحاق الاشياء والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وصرح عليها فروغ عاظم قال وعلى هذا لا يخرج
القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في البحر وفي الفتاوى (٢٠٥) الصغرى اذا امتان المتولى والواقف حتى قال رأى

في نصب قيم آخر الى الواقف
لا الى القاضي فان كان
الواقف ميتا فوصيه أولى من
القاضي فان لم يكن أوصى
الى أحد فالرأى في ذلك الى
القاضي اه فاذا كان ولاية
القاضي متأخرة عن الشروط
له ووصيه ويستفاد منه
عدم صحة تقرر القاضي في
وظائف الاوقاف اذا كان
الواقف شرط التقرر
للمتولى وهو خلاف الواقع
في القاهرة في زماننا وقبله
يسير اه كلام البحر وفي
النهر وظاهره انه لو كان
يعنى المستحق للوقف ناظراً
ملك الاجارة والدعوى فان
أبى آخرها الحاكم بقي هل
له ولاية الاجارة مع عدم
إبائه بحكم الولاية العامة
بحرم في الاشياء والنظائر بانه
ليس له ذلك أخذاً مما أفتى
به الشيخ قاسم من أنه لو
شرط التقرر بالنظر ليس
لغيره ولاية ذلك ولو كان
قاضياً ويدل عليه ما في القنينة
القاضي لا يملك التصرف في
مال اليتيم مع وجود وصيه
ولو كان منصوبه اه وفي
البحر شوش الجواب في

مكانه بالغالى بلوغه كفى منظومة ابن وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذ كر ابن وهبان قوله وناظراً
وكأن صاحب الاشياء الحق بالوصى لاستواء الناظر والوصى في غالب الاحكام على ان البيرى في حاشية
الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصياً خلاف المشايخ وذ كر عباراتهم وعبرة البحر عن الاسعاف ولو أوصى الى
صبي تبطل في القياس مطلقاً وفي الاستحسان هي باطلة مادام صغيراً فاذا كبر تسكون الولاية له اه وذ كر
في حاشيتي على البحر عن أحكام الصغار للإمام الاستروشنى عن فتاوى رشيد الدين أن القاضي اذا قوض
التولية الى صبي يجوز اذا كان أهلاً للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما أن القاضي يملك اذن الصبي وان
كان الولي لا يأذن وكذلك التولية اه فقوله يجوز اذا كان أهلاً للحفظ أى بأن يكون عاقلار بما يفيد
التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان صغيراً لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه بحمل على
القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولو شرط النظر للارشاد فالارشاد من أولاده فاستوى بالاشتراك به أفتى المولى أبو
السعود مع الايمان أن فعل التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الاسعاف شرطه لا فضل
أولاده فاستوى بافلاسهم ولو أحدهما أورع والاخر أعلم بأموال الوقف فهو أولى اذا أمن خيانتته اه وكذا
لو شرطه لارشادهم كفى أنفع الوسائل علائق على التنوير من فروع الوقف ولو أبى أفضلهم فلن يليه
استحساناً قوله لان أفعال التفضيل الخ ذ كر البيضاوى عند قوله تعالى اذا نبعت أشقاها علائق على الملتقى
ولو استوى ارشاداً وكان أحدهما عالماً فانه يقدم هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا أفتى الشيخ
اسماعيل (مسئلة) رجل وقف وقفاً وشرط فيه النظر لمن يصلح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكمه
بالنظر ثم بعد ذلك أثبت حاكم آخر صلاح امرأته منهم وحكم لها بالنظر فهل يشتركان أو تقدم المرأة الجواب
اذا شرط الواقف النظر لمن يصلح من الذرية ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكمه بالنظر فلا حق
للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا يظن اختصاص ذلك بصيغة أفعال التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضاً
لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعد بل لو شرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالاصح والارشاد
وثبتت الصلاحية والارشاد يتقوا واحد وحكمه ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان العبرة
بين فيه هذا الوصف في ابتداءه في الانتهاء والالم يستقر نظر لاحد ونظير ذلك اذا قلنا لا تنعقد امامة المفضل
مع وجود الفاضل فذا لنى الابتداء في الدوام ومقصود الواقف تفويض النظر الى واحد يصلح لا الى كل من
يصلح والا لا بدى الى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة
ما يؤدى الى فساد الوقف فالاولى حمل ما في كلام الواقف على التكررة الموصوفة لاعلى الموصولة وحينئذ
لا عموم فانهم انكروا في الاثبات فلا نعم بل لو فرض فيها عموم كان من عموم البديل لان عموم الشمول حاوى
السيوطى من الوقف (أقول) ما ذكره علماءنا مخالف لهذا في البحر عن الاسعاف ولو صار المفضل من
أولاده أفضل ممن كان أفضلهم تنتقل الولاية اليه بشرطه باها لا فضلهم فينظر في كل وقت الى أفضلهم
كالوقف على الافقر فالافقر من ولده فانه يعطى الافقر منهم واذا صار غيره أفقر منه يعطى الثانى ويحرم الاول
اه وفي السادس من التارخانية ولو لولى القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه

مسئلة الاجارة والحاصل ان المسئلة بخصوصها لا نص فيها ولكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان الناظر المشروط له
التقرر ير لوقر شخصاً فهو المعتبر دون تقرر القاضي اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرر ير فلا تشمله القاعدة كما هو
المفهوم من قواهم اذا كان الواقف شرط التقرر للمتولى ومفاهيم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتى ذلك يجب بانه ان كان الواقف شرط
له التقرر ير الوظائف فتقرر به هو المعتبر لا تقرر بالقاضي فان لم يشترط له فالمعتبر تقرر بالقامى والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه
على ان تقرر ير الوظائف للناظر بقوله يقرر لاناظر فهل يكون التقرر ير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرر ير الوظائف متأخرة

عن الناظر المشروط له التفرع برمن الواقف فلا يصح تفرع القاضي معه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سجد له من الأولاد المذكور خاصة دون الأناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أنساليهم وأعقابهم المذكور دون الأناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنساليهم عن ولده أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم (٢٠٦) عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته يقدمهم في ذلك

الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقضى الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا شرعيا على أولاد الأناث إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فإذا انقرضوا عن آخوهم وخلت الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفا على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم فإذ انقضى على سبطنا محمد وعليه وسلم فإن تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد بن بنت

اعتبار بشرط الواقف اه ورأيت التصريح بذلك أيضا في أوقاف الخصاص وسنحقق المسئلة بما لا مزيد عليه (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي نظره وقفه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وتولى الارشدهم نظره الوقف وثبتت أرشديته بالوجه الشرعي ثم فوض النظر وأسندته في مرض موته لزوجته الأهل للنظر العدل الكافية بمصالح الوقف الرشيدة وهي من جهة الموقوف عليهم المستحقة بالفعل لبعض ريعه وقدرها قاضي القضاة في وظيفة النظر فأدعى واحدا من الموقوف عليهم أنه أرشدهمها وطلب النظر في ذلك فهل يكون التفويض الصادر من الارشد المزبور في مرض موته لزوجته المزبورة صحيحا ولا يخرج عنها وإن أثبت المزبور الارشدية أم لا (الجواب) حيث صدر التفويض في مرض موت الناظر الارشد المزبور لزوجته المرقومة الرشيدة يكون صحيحا إذا حكم ذلك الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للارشد وقد ثبت أرشديه المفوض المذكور فقد صار مشروطا له النظر من قبل الواقف وقائما مقامه في حق فوض النظر للمذكور فقد اختارها والمختار إذا اختار آخر فقد صار مختارا للواقف بعد موت المختار ولا يخرج النظر عنها وإن أثبت الغير الارشدية لا يجزأ طاهرة قال في الجراذامات المشروط له بعد الواقف فإن القاضي ينصب غيره وشرط في المحتجب أن لا يكون المتوفى أو وصي به إلى رجل عند موته فإن كان أو وصي لا ينصب القاضي غيره اه وقال في الأشباه سئل عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل إذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم أم لا فاجبت بأنه إذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض وإن في مرض موته لا ينتقل مادام الموصي له باقي القيام مقامه اه وفي حاشية البيرى ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس للقاضي ولاية الجرح على العدل الرشيد وكذا من مقام مقامه فينفذ كافي الولولية اه وفي البرازية المسماة بالوجيز وإن مات القيم وقد أوصى إلى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن القيم أن يفوض إلى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي وللوصي أن يوصي إلى غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم اه وقال في الذخيرة البرهانية وإن مات القيم بعد مات الواقف فإن كان القيم قد أوصى إلى غيره فوصيه بمنزلة وان كان لم يوص إلى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولى إذا أراد أن يفوض إلى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللوصي أن يوصي إلى غيره اه وفي المنظومة المحبية لوفوض الناظر للغير النظر * يصح مطلقا إذا كان استقر * تفويضه بشرط الواقف وليس في ذلك من مخالف * أولم يكن شرط فان في صحته * فوضه ذلك وفي سلامته ماصح إذا وان يكن قد فوضا * في مرض الموت صحيحا قدمي فالفعل في الصحة صالح اسنى * لكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في صرة الفتاوى نقلا عن القنية والقيمة وقد أفتى بصحة التفويض في مثل هذه القضية وإن أثبت الغير الارشدية كل من المرحومين والدوالع والجسد المحقق عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المفتين ررح الله أرواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم (أقول) إذا كان الواقف شرط النظر للارشد ثم

فوض

ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصفية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه الصورة ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه فهل لاستقلاله به ومنعه لهما عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأعقابهم المذكور وقوله فإذا انقضى الذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أقدمت الحكم في ذلك وعالتم بما تنقاس فهمه عن بعض الناس فالسؤال الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عمة فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن

هو بغير روع الفقه المستنبط من أصوله عالم وان سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاته ان حدثه المدلى بها أنى واذا اعتبرنا الذى كور به قدما للاسما والابناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لبنتها الماهى فليكونها أنى وكذا ابنتها وأما ابنتها فليكونه ابن أنى واذا لم تستحق هى ولا ابنتها ولا بنتها فن أنى يأتى استحقاق ابن ابنتها والشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه له وليس على هذا الزعم الذى سنين فساده محمود وصفيته وأهمها من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة (٢٠٧) السماط لا تقطع الذى كور المنسوبين الى الوقف اذ محمود ليس

منسوب اليه وانما هو منسوب لاييه وأبوه ليس من ذرية الوقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا لزم صرف الوقف الى السماط بموت محمد بن الوقف لكان نظرنا نظرا أصوليا موافقا لغرض الوقف وهو أن العام نص فى اقراره وبعارضه الخاص في نسخه اذ كان متاخرا عنه فنظرنا الى قوله وأعقابهم الذى كور فقرأناه متقدما على قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه فسخرناه به فاعطينا بنت محمد الذى هو ابن الوقف استحقاق أبيها عملا بهذا العام المتأخر اذ لا يشك شاكفى دخوله تحت قوله على أن من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله فى مسمى الولاد هو أعسم من الذى كور والانى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجه وبه كانت تنقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على الذى كور

فوض الارشد لغير الارشد كان ذلك مخالفا لشرط الوقف الذى قالوا فيه انه كنص الشارع فكيف تصح مخالفته فى ذلك ولا سيما اذ افوض لطفه الصغير كما يقع كثيرا مع وجود الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام فى صحة تولية الصغير ولو بشرط الوقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقول سوى ما فى الاشباه تصرح بما ادعاه اذ ليس فيها تصريح بان الوقف شرط النظر للارشد ولا أن المفوض فوض لغير الارشد وأما ما فى الاشباه فطيه دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه محشية الجوى فقال بل يجب أن ينتقل للمحكمة لانه لو فوض الاخر ولا سخر وهكذا يفوت شرط الوقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد لما قلنا ويؤيده أيضا ما فى فتاوى الخافى فيمن شرط النظر للارشد من ذرية ففرغ الارشد لزواج ابنته ومات فأجاب بأنه ينتقل لمن بعده عملا بشرط الوقف اه لمخصا وكذا فى فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلك اذ شرط الارشدية فنقض الارشد فى المرض لغير الارشد ونظيرت خبائته بولى القاضى الارشد لان التغويض المخالف لشرط الوقف لا يصح اه ورأيت فى مجموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزى السامحاني بخطه نقل أول ما فى الاشباه وقال انه درج عليه اقتناء الشام ثم رده بما فاته من حاشية الجوى وعن الاسماعيلية ثم قال ونقل سيدى عبد الغنى النابلسى قدس سره عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده لزيد فأوصى عبد الله لبكر ومات يكون النظر لزيد ولا يشاركه بكر قال يعنى سيدى عبد الغنى وهذا نص على رد جواب صاحب الاشباه فأجاب عنه بعضهم بأنه يحتمل ما فى هلال على حالة الصحة فلا يعارض ما فى المرض وأجاب قدس سره بان مقتضى الوصية أن تكون فى المرض وأجاب عن اقتناء الشام بأنه محمول على ما اذا كان المفوض اليه أرشد لان المفوض الارشد يفعل الاصلح وأما اذ افوضه لغير الارشد فقد خالف شرط الوقف والاصلح اه (يقول الفقير) أما نص هلال فيجربى على اطلاقه ولا يخصه جواب صاحب الاشباه المقدود فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الوقف على أنه تقدم أن الناظر اذ لم يراع شرط الوقف ينزل بعزل القاضى فكيف يهدر شرط الوقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف ان الارشد مختار الوقف فاذا اختار غير الارشد صار غير الارشد مختارا فليكون مختارا من نوع لانه تعليل عقلى مخالف لا طلاق المنقول عن هلال ولان الوقف اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشد مختارا له وأيضا لو كان كل مختار الناظر مختارا للوقف ما كان ينزل اذ لم يراع شرط الوقف والعجب من جل نص هلال على حال الصحة وعدم الحل فى اقتناء الشام على النظر الذى على كونه المفوض وهو كونه للارشد اه كلام الشيخ ابراهيم الغزى أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقبول تحقيق قد أوضح اللبس وأزال كل تخمين وحسد وقد أبد ما قلناه فانهمه واحفظه ودع غيره ولا تلحظه والله تعالى أعلم وفى مجموعة الشيخ ابراهيم الغزى الذى كور ما نص فى وقف شرط النظر لنفسه فى حياته ثم للارشد من ذرية ثم أقام ابنه المعلوم ناظرا فى حياته وبعد موته بلا مشارك له ومات قام ابنه الاخر يدعى أرشد يته على الابن الناظر وأبنتها وطلب الحكمه بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا وله كن يجوز الرجوع عن

من أولاد الذى كور وبموت محمد انتقطع الذى كور من أولاد الذى كور والجهة الثانية التى هى جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهن معدومة فتعين للسماط على هذا الاعتبار لكاننا نظرنا الى اعتبار المتأخر من الشروط كما صرح به الامام الخفاف أولي عنا ان الاعتبار بما تقدم خصوصا وغرض الوقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولا من كل جهة فاذا تعذر لمن ينسب اليه بجهة متأثر يده قوله فى آخره فاذا انقضت من أرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا على سماط سيدنا الخليل وببقاء بنت محمد ببق النسل فلا يصرف للسماط معها واذا استحققت استحق أولادها وأولاد محمود وصفية وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط مزية الذى كور

وبجوت محمود انصرفت حصته لولده فقط عملا بقوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكورية في الالباء والابناء شرطا فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وأن سفلت بنت البنت المختلة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق غرض الواقف وقد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون أن الغرض يصلح تخصيصا وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصفيه فيه ذكر فأفتيت بانحصار الوقف في (٢٠٨) محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشرنبلالي بتقديمه على جهة السماس

ولم يتعرض لجهة صفيه لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها لذلك كيف وهي أقرب للواقف منه وقد قال يقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولولا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لوجب بها وأما قوله فإذا انقرض المذكور على هذا الترتيب المذكور فعنه إذا انقرضوا هم وأولادهم وأنسألهم وأعقابهم على ما سبق من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه وراعى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له الحق الذي لا حميد عنه والرجوع إلى الحق خير من التماسه في الباطل والحق أحق أن يتبع والله أعلم (سئل) في وقف حكم

الموقوف عليه المشروط كما يؤذن والامام والمعلم وان كانوا أصح اه ولا تغفل عن قوله المشروط وان كان أصح وفي البحر التولية تخالف سائر الشروط بأن له التغيير فيها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث أن الواقف له التفويض لغير الارشد بخلاف الناظر (سئل) في ناظر وقف مرض فقوض وأسند نظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة بمقتضى التفويض والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذكورين والتصرف المذكور في المدة المذكورة غير صحيح (الجواب) نعم كما في الاشياء (سئل) فيما إذا نصب القاضي امرأة من مستحق الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها في ذلك زاعما أنه أحق منها لكونه ذكرا وأرشد منها والحال أنها أمينة أهل النظارة كافية بمصالح الوقف ولم يشترط الواقف النظر للارشد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه (الجواب) نعم يمنع حيث الحال ما ذكره الأوجه شرعي ولا عبرة بزعمه المذكور والافواه لا تمنع الرشد (سئل) في ناظر وقف شرعي حصل له داء الفالج فاقعده في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه وعجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية فأمر به القاضي عن وظيفة النظر وأصبه مكانه رجلين من مستحق الوقف أخرجوا ونصب شرعيين فهل صح كل من الإخراج والنصب المذكورين (الجواب) نعم لأن تصرف القاضي في الأوقاف مقيده بالمصلحة ويجب الافتاء والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى القاضي المصلحة في عزله لتعطيل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله قال في النهروينزاع المتولى لو خائشا أي يجب على الحاكم نزعها إذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزا نظر للوقف اه ومثله في الدر المختار عن الفتح وفي البرازية فان كان في نزعها مصلحة يجب عليه إخراجها دفعا للضرر عن الوقف وان شرط أن لا ينزعه أحد فشرطه مخالف للشرع اه وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط النazar وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية العاجزان المقصود لا يحصل به (سئل) في ناظر أمين على وقف أهلي طرأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصلحه يريد بعض المستحقين عزله بمجرد العمى فهل يصلح الأعمى ناظرا ولا يعزل (الجواب) نعم كما في الاشياء (سئل) في ناظر وقف بعث مع جاني الوقف إلى بعض مستحقه استحقاقه في الوقف والجاني يدعي الإيصال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فهل يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بينهما لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى انه لا يسقط حقه عن الناظر (الجواب) نعم لما في فتاوى الانقروى عن شرح الطحاوى للإسبغاني وكذا في الثلاثين من وكالة التارخانية ونص عبارتها وإذا دفع رجل إلى رجل مالا ليدفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه اليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعي الدفع إلى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليمين عليه ما جعلا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد للأمر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب اليمين له على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور

حكم حاكم حنفى أو غيره بلزومه بعد استيفاء شرائط الحكم من وجود المدعى الشرعى والمدعى عليه كذلك هل الحاكم يخرج حنفى فانه أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز بيعه للأوقاف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان الواقع في نفس الأمر مالا يصح معه النقص كما شرح ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه شرعية عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد ادعاء حكم بالزوم على وجهها كم شرعى لا سبيل إلى إبطائه ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه انتقاض فلو نقضه حاكم بناء على أنه لم يتبع فيه حكم حاكم بالزوم ثم بين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان لغا الحكم فيه بالبطالان وعاد الوقف على ما كان كما كان وانتقض

جميع ما ترتب عليه من بيع ونحوه بالاجماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشر وطما هو واقع لالما كتب في مكتوب الوقف فلو اقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها لاريب وذلك لان المكتوب خط جرد ولا عبرة بجره والخط ولا عمل به بل هو خارج عن جميع الشرع الشريف والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المفتي به ودعوى الواقف أو الناظر الزوم يحكم كما هم شرعى على وجهه بعد الحكم باطلان دفع وهو مقبول كما شرحنا هذا (٢٠٩) مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف

الم يحكم بلزومهما كم اذا بيع وحكم بصحته يبيع قاض يصح ويكون ابطاله أم لا (أجاب) نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الخانية ان يسلم الواقف ما وقفه للمتولى ثم يريد الرجوع فينازع المتولى بعدم الزوم ويختصمان الى القاضي فيقضى بلزومه فاذا فعل كذلك فليس للقاضي ابطاله واذا لم يكن كذلك فله ابطاله اذا الحكم بلزوم الوقف بلا منازع لا وجوب لزومه قال في البحر نقلا عن البزازیة أما اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما يبطلان الوقف اه ثم قال بعده قلت انه في وقف لم يحكم بصحته ولزومه بدليل قوله في الخلاصة ان لم يكن مسجلا أى محكوما به وتماه فيه والله أعلم (سئل) فيمن وقف عقارا كاملا ومشاعا صفقة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار اليه أعلاه بصحته ولزومه بعد تقدم

فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفعه اليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اه ومثله في وكالة الاشباه مع حاشية البيرى ولسان الحكم والخانية وقتاوى ابن نجيم من الوكالة وقتاوى قارئ الهداية من الدعوى (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف فهل للقاضي اقامه قيم عنه الى أن يقدم (الجواب) نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه من النفع للوقف والمسئلة في الخبرية عن الاسعاف وأجاب قارئ الهداية عما اذا لم يعين الناظر لاحد بان اذ مات عن غير وصى فالنظر للحاكم وان مات عن وصى في تركه فالوصى متكلم في وقفه (سئل) في ناظر استدان لاجل ضرورة في الوقف مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل عن النظر ويزعم أنه استدان المبلغ بمراجعة بمقتضى أنه اشترى من الدائن شيئا يسيرا بمبلغ زائد عن أصل الدين وأن له الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال نفسه (الجواب) نعم والمسئلة في التنازع خانية والخيرية والبحر وغيرها وفي الحاوى الزاهدى قال أهل البصرة للقيم ان لم تدم المسجد العامر يكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وان خالفه بعض أهل المحلة وليس له التأخير اذا أمكنه العماره فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستعرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا يرجع في غايته بالعشرة وعليه الزيادة اه (أقول) هذا مخالف لما في الاشباه حيث قال وهل يجوز للمتولى أن يشتري متاعا أكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان اه وتبعه في الدر المختار قال الرملى في حاشية البحر الآن يقال لم يلزم الاجل في مسئلة القرض بقى شراء اليسير بشئ كثير فتمحض ضرره على الوقف فلم تلزمه الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع وبيعه للزوم الاجل في جلة الثمن اه وكتبت فيما علقته على الدر المختار عن البيرى أن منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم عن تقدمه ثم ذكر ما مر عن الحاوى وقال هذا الذي يفتى به اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر أيضا وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث مخالف للمنقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (سئل) في ناظر وقف أهلى ثقة قبض أجرة دارى الوقف وصرف بعضها في عمارته ما ونزيمهما للضرورة بين اللارزمين مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازرونى عن الحانوفى القول قوله مع يمينه كفى الاسعاف وقيل كما في القنية ان كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسمعيل بأنه يقبل قوله من غير يمين ويكتفى منه بالاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوى الزاهدى من كتاب أدب القاضي ان الوصى بالنفقة على اليتيم أو القسيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبله ل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان انهم قيل يستخلف بالله ما كنت خنت في شئ مما أخذت به الخ (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٥٣ في صرف الناظر للمسحقين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوطناهل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا

(٢٧) - (فتاوى حامديه) - اول (دعوى صححة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا حكم بالصححة والزم أم لا بلد من بيان الدعوى والمدعى عليه والحادثة والحكم الشرعى وهل اذا باع القاضى شيئا من عقاره هذا الوقف يكون حكما باطل جميع الوقف أم بما باعه (أجاب) الاصل الصححة واستيفاء الشر وطما مطلقا في الوقف والنقي لا يحيط به الا علم الله تعالى فاذا نوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول لدعوهما وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل أيضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذى هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما باطلا جميع الوقف اذا وجهه والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضى لوارث الوقف بيع الوقف الذى

لم يحكم بلزومه حكماً على وجهه بان لم يقع بعد حادثه من خصم شرعى على خصم شرعى فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكماً بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف ويباع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل (٢١٠) هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع

و يكون حكماً بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علمائنا والمراد بقوله اذ لم يكن مسجلاً أى محكوماً به على وجهه وأصله ظاهر وهو أنه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً وشقصاً من عقار لادى حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم المذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وجعل النظر لنفسه ثم للارشاد فالارشاد الى ان كتب ورفع الواقف يملكه ووضع يد نظره ثم كروه حكم وجبه حكماً شرعياً ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الديون الفادحة فباع الشقص بعد ان أطلق القاضي الشرعى له بيعه فباعه وحكم بصفة البيع وتسليمه للمشتري فتسليمه فهل حيث لم يحكم بلزوم

(الجواب) الذى صرحوا به أنه يقبل قوله فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به التمر تاشي رحمه الله تعالى وقال واختلفوا في تحليفه واعتمد شيخنا في الفتاوى أنه لا يحلف اه قال العلامة الخير الرملى في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف الناصحي اذا أجاز الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاغت أو فرقتها على الموقوف عليهم فإنكروا فالقول قوله مع يمينه اه وفي حاشية الجوى على الاشباه في باب القضاء والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعى عليه شئ معين وفيما ليس هناك منكر معين مع كلام فراجع ان شئت وفيها أيضاً من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعنى الخير الرملى ينبغي أن يقيس ذلك بان لا يكون الناظر معروفاً بالحيانة كما كثر نظار زماننا اه وأفتى المولى أبو السعود بأنه اذا كان مفسداً مبذراً لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناظراً اه لكن في حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذى تحت يده أم لا لم أره صريحاً السكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكة وفيها اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصى لو ادعى بعد موت اليتيم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاوه بأنه أسنده الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا بان المتولى كالموكل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاقول وقال محمد بالثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكله وكالة عامة بان يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للانفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الانفاق ومن أراد الخروج من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى الانفاق ولو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج عنه كونه أميناً فينبغي أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين أنه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه ما في الجوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالموكل في قبض الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذوبه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار المال في يده ودبعة قصد يقبضهم له بعد اعترا فهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل لزومه المال وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه مادام ناظراً ولم يذكر نقلاً والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما رى في الكتاب والله الموفق للصواب وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذا يقبل

الوقف كما بعد دعوى صححة وكان على نفسه وكان مشاعاً ولم يقض حاكم بجوازه قضاء مستوفياً للشروط يصح قوله البيع ويبطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوماً بلزومه حكماً مستوفياً لشروطه وفي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضي شهد بذلك وفي الأصل باع ببيعاً تراجيحاً كان حكماً بصفة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيعوع الجامع الصغير وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام ظهير الدين انه لو أطلق يعنى القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكماً بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا ما اذا باع الوقف وقضى القاضي بصفة البيع

كان حكماً بطلان الوقف اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبي السعود العمادى مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصبيح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعنى محكوما بلزومه وقد باعه برأى القاضى تبطل وقفية ما باعه والباقي على ما كان نقله في منخ الغفار وفي فتاوى صاحب المنح سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف (أجاب) نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازيه اذا بيع الوقف وحكم بصفته قاض كان (٢١١) حكماً بطلان الوقف قال وذ كرشمس الاسلام افقر الواقف

واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذهب الامام وأما على مذهبهما فيصح أيضا وقوعه في فصل مجتهد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والنقل فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفًا وحكم به القاضى ثم ألحق الواقف به عقارا ومات الواقف فباع ابنه الوقف للمحق وحكم القاضى بصفته ببيعه هل ينفذ بيعه ولا يكون حكمه حكم الاول أم لا ينفذ بيعه ويكون حكم القاضى فى الوقف السابق حكما فى اللاحق (أجاب) لا يكون الحكم فى الوقف السابق حكما فى اللاحق باجماع العلماء فيثبت له أى اللاحق أحكام الخالى عن الحكم فاذا باعه الواقف أو وارثه وحكم القاضى بصفته ببيعه نفذ الوقف لا يزول عن ملك الواقف الأبقضاء القاضى والقضاء فى المتقدم لا يكون فى المتأخر فينفذ ببيعه حيث

قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا فى نفقة زائدة خالفت الظاهر اه وأما فى دفعه لارباب الوظائف فقد سئل المولى لهمام عمدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود افندى العمادى مفتي السلطنة العلية عن سؤال رفع اليه فى دفع الوظيفة المعينة فى الوقف للخطيب أو الامام أو المؤذن هل يقبل قول الناظر فى ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استاجر أجيرا لمصلحة المسجد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول قوله فى ذلك بيمينه وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزى التمرناشى فى فتاوى به بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل فى غاية الحسن فليعمل به اه وقال المولى عطاء الله أفندى فى مجموعته سئل شيخ الاسلام زكر بأفندى عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول قوله فأجاب بانه ان كانت الوظيفة فى مقابلة الخدمة فهى أجرة لا بد للمتولى من اثبات الادعاء بالبينة والافهى صلة وعطية يقبل فى أدائها قول المتولى مع يمينه وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوز المتأخرين الاجرة فى مقابلة الطاعات لكن قال التمرناشى المتقدم فى كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير أن علماء على الافتاء بخلافه اه قلت فالمد كور فى الاسعاف والخصاف ووقف الكرابيسى والاشياء من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحى وغيره أنه يقبل قوله فى الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل فى ذلك الا أن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلامين وقد اعتمد تفصيل المولى أبي السعود ابن التمرناشى المذ كور فى كتابه الزواهر على الاشياء والنظائر لكن بدون عزوالى كتاب وقاله العلائى فى شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية أخى زاده من العار به بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اه فليحفظ قال العلامة خير الرملى فى حاشيته على البحر والجواب عما تمسك به العمادى أنه ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله فى حق براءة نفسه لا فى حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما فى يده فيلزم الضمان فى الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو تفصيل فى غاية الحسن فليعمل به فى غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلابينة لتعديه فافهم اه (قلت) تفصيل المولى أبي السعود فى غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلا فى عمارية يحتاج الى البينة فى الدفع له فهى مثلها وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الاولاد لا أرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالاجرة لا محالة وهو كانه أجبر فاذا امكنه يمين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما نظار هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا فى هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه فى كل الامور اعتمادى (سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفى من المستحقين الى جماعة فى درجاة المتوفى من أهل الوقف فادعى رجل آخر من مستحقى الوقف أنه يشارك الجماعة فى الاستحقاق المذ كور ويطالب الناظر بمخصصه من ذلك فى السنين الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على المتناولين لذلك لا على الناظر

قضى بصفته القاضى لانه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم جنبل حكم بصفته ببيع حصص معينة موقوفة على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرعى لها على قاعدة مذهب الشريف بمسوق غله فيه ثم رفع الى حنفى فأماضاه فى وجه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والا أن البائع يدعى فساد البيع ويطلب الفسخ به هل له ذلك بعد حكم الجنبل وأماضاه الحنفى وتنفيذ حكمه على وجهه الشرعى أم لا (أجاب) الذى يجب أن يعول عليه فى ذلك أنه لا تصح دعواه بعدما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع الخلاف فيه حيث كان الجنبل يراه وقد قال علماء نافى مسئلة الاستبدال اذا كان القاضى فيها من أهل الجنة فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) فى واقف أكره

هل يبيع وقفه المحكوم به هل ينفذ بيعه أم لا وعلى نقد برعدهم الا كراه بان باع طائعا هل ينفذ بيعه أم لا وهل تقبل بينته بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) يبيع المكروه غير نافذ مطابقا لبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذا ثبت أحد الأمرين أعني الا كراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف إلى جهته ورفضت يد المشتري عنه باجتماع من العلماء رجمهم الله تعالى وقد تقدم منا الافتاء في مسئلة البيع ثم دعوى الوقف بعده وأجبتنا عليه المعول في الافتاء والقضاء (٢١٢) وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في

(الجواب) نعم اذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به مع عدم الضمان وقد أفق بذلك الخير الرمي في الوقف والعلامة الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور والمسائل نقلا عن نقد المسائل من أنه اذا دفع للجماعة بغير قضاة رجع بما يخصه على الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاة رجع الدائن عليه والا على القابضين الخ اذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء (أقول) تامل فيما أجاب به وعن دفع المناقاة فانه لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ يحيى ابن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية فرق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحداً منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب ان دفع للجماعة بغير قضاة رجع بما يخصه على الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاة رجع الدائن عليه والا على القابضين ولا يعارضه ما في القنية لوقضى بدخول أولاد البنات بعد مضي سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لافي الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور والمسائل وقد ذكر المؤلف سؤالاً آخر نحو ما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقفت عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسئلة انه اذا برهن على القرابة رجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظيره وهو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي للمحروم الرجوع على الناظر لتعديه أو على المستحق لانه لا يستحقه والناظر هذا لم يتعد فتعينت الجهة الاخرى وبما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصي اذا ولى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما بإشراك والله أعلم وبمثل ذلك أفق الخير الرمي أيضاً وهذه المسئلة تقع كثير اقل تحفظ فانها مهمة وأفق المهمنداري في أخ دفع لاخته نصف الوقف طائفاً بأنه بينهما أنصافاً فظهر أنه اثلاث بان له الرجوع عليهم بما قبضته (سئل) فيما اذا احتساب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من غلة الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولاً بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصديق بعد ثبوته شرعاً وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أفق بذلك الشيخ اسمعيل ايضاً (سئل) فيما اذا كان زيد متولياً على وقف بروفي كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بمعرفة القاضي بموجب دفتر محضى بامضائه والا أن أخذ شخص التولية عن زيدو يكاف زيدا أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية ثانياً فهل يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة بامضاء القضاة ولا يكفى الى المحاسبة ثانياً كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب

المحكوم به دون غيره قال في فتح القدر من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح الغفار بعد نقله لما في فتح القدر وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن يعول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخامس انه اذا ثبت الاكراه في البيع وحده فهو كاف في رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فانهم والله أعلم (سئل) في عقار موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة بر لا تنقطع آل الوقف الى زيد من أولاده نظراً واستحقاقاً فباع حصته من رجل والآن يريد الدعوى بذلك هل تسمع دعواه وينقض البيع وله المطالبة بالاجرة في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بان الوقف

من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه انه الاصح واذا ثبت كونه وقفاً وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفق به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤاجر من السبيل الا اذا احتج الى نفقته فيؤاجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة تؤاجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسى بحثاً يلوح رده ولا

اعتبار بعثه وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسى لم يكن من أهل الوقف وقد نقل كثير من هلمنا عن الناطقى الاستدلال المذكور وسلو له تخريج ومعلوم ان الفرق بين الناطقى والطرسوسى كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) فى مسجد انهدم من جانب وليس له مال يعمر به هذا المنهدم وان ترك انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفتها الواقف لاغلة لها فى السنة الاما قل وليس هنا من يرغب فى استجارها مدهل تباع لاجل بناء (٢١٣) هذا المنهدم أم لا (أجاب) ان أمكن

عمارة المسجد بغلها شيئا فشيئا ولا يخشى انهدم المسجد يجب عمارته منها وان لم يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال فى التتارخانية نقل عن فتاوى النسفى سئل عن أهل محلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضى وغيره اه وهو موافق للقاعدة المشهورة اذا اجتمع ضرر ان قدم أحدهما ولا تعلم ان أحدا من علمائنا خالف فى هذه المسئلة لاسيما والواقف لهما متحد والله أعلم (سئل) فى خان مسبل احتاج الى المرممة هل تجوز اجارة جانب منه لينفق على عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم تجوز اجارة جانب بل تجوز اجارة جميعه لذلك لتعين المصلحة فى ذلك بل صرح فى الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك أى اجارة بقعة من المسجد لعمارته جائزة فبالك الحان وفى المجتبى قال محمد فى الدار للسكنى الغزاة والمرابطين والرباط والحان اذا احتاج الى المرممة يؤجر

كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتب الفقير حامد بن على بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذا وجد بخطوطهم رحيم الله تعالى (سئل) فيما اذوكلت هذا الناطرة على وقف معلوم زيد فى تعاطى مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها فى لوازم الوقف ومهمات اللازمه مصرف المثل فى مدة تحتجمله فهل يقبل قوله بيمينه فى ذلك حيث لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة فى الخبر به من الوقف فى موضعين وفى البحر وغيره (أقول) وسأنى تمام الكلام عليها وأخبر هذا الباب (سئل) فيما اذا بنى ناطر وقف أهلى فى أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجرة مثل الارض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجر مثل الارض (الجواب) نعم قال فى الاشياء وأما البناء فى أرض الوقف فان كان البانى المتولى عليه فان كان يعمل الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له اه (أقول) لكن ذكر المؤلف فى محل آخر انما سئل خاتمة المحققين الخبر الرملى عن رجل بنى فى أرض الوقف بغير مسوغ شرعى فاحكمه أجا بان كان البانى هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا فى وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لمافيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لمافيه من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفى هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وأفتى كثير من بانه يتملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف فى صورة الضرر وان كان البانى غير المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بأرض الوقف فان أضر فالحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام مستوفاة فى هذه المسئلة اه (سئل) فيما اذا غرس ناطر وقف أهلى فى أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الارض لجهة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفتى به جدى العلامة عبد الرحمن العمادى كراما يته بخطه (أقول) فيه ما علمته مما تقدم آنفا عن الخبر الرملى من أنه يكون متعديا وفى جامع الفصولين ليس للوصى فى هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا لقيم أن يزرع فى أرض الوقف اه قال فى البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضى أنه يزرع ينبغي أن يكون خيانة يستحق بها العزل اه الا أن يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الأجرة للمستحقين تأمل (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا فى امامة جامع معين بموجب براءة سلطانية يباشرها ويتناول معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والآن أبرز عرو براءة مقدمة التار يخ متضمنة لتوجيه الامامة له ورفع زيد عنها من أكثر من سنة وقام يطالب زيد بمعلوم الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمر ومن ذلك ولا يستحق المعلوم من التار يخ المزبور (الجواب) هم قال فى الاشياء من قاعدة المشقة تجلب التيسير وقفنا عزل الوكيل على علمه دفعنا للخرج عنه وكذا القاضى وصاحب وظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسمعيل ما يأخذ الناطر هو بطريق الأجرة ولا أجرة بدون العمل بحر عن الخاتمة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها فى بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا ياتى عند الله

منها بيتا أو بيتين أو ناحية فينفق من غلها فى عمارته وعنه انه ينزله الناس سنو بر من أجرته اه وفى جامع الفصولين فى آخر الفصل الثالث عشر لو لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه برمز المحيط وفى المجتبى أيضا قال الناطقى وقياسه يعنى فى القرمس الحبيس حيث جازت اجارته بقدر نفقته فى المسجد أن تجوز اجارة سطحه لمرتمته والنقل فى المسجد مستفيض وهو ما يجب احترامه فكيف فى الحان المسبل للمسافرين والمآثرين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقيه والله أعلم (سئل) فى سفلى موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعالو موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر انهدم السفلى فانهدم العلوبانهدم فتههد بعمارته ناطر العلون ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره

بالفراغ عن النظر لولده ثم ان ولده عمره باذن القاضي ليصل الى عبارة العلولار أى في ذلك من المصلحة هل يكون متبرعا بعهده والده المذكور ان ينييه متبرعا أم لا يكون متبرعا بعهده والده ويرجع بما انفق (أجاب) قد تقرر ان ولاية القاضي عامتوان له ولاية الأمر بالانفاق في كل موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في البحر تعلقا عن الخصاص اذا امتنع يعني الناظر من العمارة وله أى للوقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها والا أخرجه من يده اه واذن القاضي (٢١٤) موجب الرجوع في مسئلة الحائط المشترك والقن والزرع المشترك وفي البحر اذن الشريك

تعالى غايته أنه لا يستحق المعلوم اه بحر وفيه أيضا لا يستحق الامن باشر العمل اه وفي الاشياء وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معاليم الوظائف من غير مباشرة اه (سئل) في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة تقرر بيده وهو عدل أمين كاف بمصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه في النظر بدون وجه شرعي زاعما أنه قرر في وظيفة النظر بمقتضى أن الواقف شرط لوقفه ناظر ومتوليا من الذرية مستندا في ذلك لكتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة تقرر الناظر المذكور أنه مقرر في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الناظر قد جمع بين الوظيفة وبين الحال أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة تولية ونظر منفردا كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من زمن الواقف الى الآن بل التصرف في وظيفة النظر وحدها وليس هنالك وظيفة تولية ولا تصرف بها أحد أصلا من القديم الى الآن فكيف الحكم (الجواب) حيث كان التصرف المذكور المدد المتطاولا على الموال المزبور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد بنى أمره على شغور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير خنجة والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به فروعههم خبرية (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا أى مشرفا عليه فهل يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفة وبين (الجواب) لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متوليا وناظرا لانه يلزم على ما ذكره الناظر انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرز بواحد كذا في الخبرية وغيرها (سئل) في وقف له ناظر ومتول بموجب شرط واقفه في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوبا من قبل المتولى ولا وكيله عنه ولا ما ذونا من طرفه ويريد المتولى التصرف في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا رأيه ولا اطلاعه فهل ليس له ذلك (الجواب) في الفتاوى الخيرية القسيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد بذلك فروعههم المتعاقبة عليها تلك اللفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء اه وفي الاشياء عن الخاتمة ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد اه وفيها من الوكالة الشيء المفوض لاثنتين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه في التنوير فان الواقف اعتمد على رأى اثنين وعلمهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفتى بذلك كثير من العلماء وان قلنا انه أى الناظر بمعنى المشرف في أدب الاوصياء لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه وفي الخبرية من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستقي من الوصية وأن مسائله تنزع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بأدنى امالة نظر اليه اه وفيها وقد صرح جوابا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى المشرف وهما اما وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر واطلاعه على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما اذا كان الناظر منصوبا من قبل المتولى فيكون وكيله عنه أو ما ذونا من قبله وفعل الوكيل والمأذون ينفذ على الموكل والاذن والله سبحانه الموفق (أقول) لا يخالف هذا ما نقله

كاذن القاضي فيرجع بما انفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الانفاق باذن القاضي أكثر من أن تعدوا الله أعلم (سئل) في دار وقف أجر بعض المستحقين حصته فيها للناظر اعياه هل تصح اجارته أم لا (أجاب) لا تصح لأمور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقف لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استئجار دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة مشاع وهي لا تصح كاجرة عليه متون المذهب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلى جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى انه انفق عليها مالا من مال نفسه بغير اذن القاضي ويريد الرجوع بما انفق من غاتها هل له ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد قوله انه فعل ذلك باذن القاضي أم لا (أجاب) ليس له ذلك لانه يدعى ديناعلى الوقف لا وجه للزومه بغير اذن القاضي قال في البحر

لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما انه بغير الاذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في متول المؤلف على وقف من جانب السلطنة العلية باشر نفسه واتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي بيع الوقف عوائد قد معهودة يتناولها النظار بسعيهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم له طلبها وتناولها اذا المعهود كالشروط قال في البحر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ القيم يستحق اجر سعيه سواء شرط له القاضي أو أهل المحلة أو أولا لانه لا يقبل القوامة ظاهر الاباح والمعهود كالشروط وقال في الاشياء والنظار تعلقا عن اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالشروط شرطا اه فهو غير صريح

كافياً أم لا) (أجاب) ليس له نصبه قال في البزازیة وفي لاصل الحاكم لا يحمّل القیم من الاجانب مادام فی أهل بیت الواقف من یصلح لذلك فاذا لم یجد فیهم من یصلح ونصب من غیرهم ثم وجد فیهم من یصلح صرفه عنه لی أهل بیت الواقف ومثله جامع الفصولین وفي البحر نقلاً عن جامع الفصولین عزیالی فوائد شیخ الاسلام برهان الدین شرط الواقف أن یكون المتولی من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضی أن یولی غیره بلاخیانة ولو ولاه هل یصیر متولياً قال لا وقد أفاد حرمۃ قولیة غیره وعدم صحته الوفاء اهـ

الحاصل أن تصرف القاضی فی الاوقاف مقید بالمصلحة لا لأنه یتصرف کیف شاء فلو فعل ما یخالف شرط الواقف فانه لا یصح الاصلحة طاهرة والنقل فی المسئلة

ستفیض والله أعلم (سئل) فمبایذا صرف المتولی علی مستحقین وأخو العمارۃ الغیر للضرورة هل یضمن ولا یرجع علی المستحقین أم لا

(أجاب) لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخانية إذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظهر له
احتياج إلى الإصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى العمارة يفوت ذلك البرفانه ينظر أنه إن لم
ومرمته إلى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة إلى ذلك البرو ويؤخر المدة إلى الغلة الثا
ضرر بين فانه يصرف الغلة إلى المدة فإن فضل شيء يصرف إلى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف
إلى العلة الثانية إذا لم يخف ضرر بين فإذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولى العزل بمادفع المستحقين والجل

(أجاب) لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخاتمة إذا اجتمع من غلة الأرض في بدا القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضاً ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى العمارة يفتقر ذلك البر فإنه ينتظر أنه إن لم يكن في تأخير إصلاح الأرض ومرمته إلى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمة إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرمة ضرر بين فإنه يصرف الغلة إلى المرمة فإن فضل شيء يصرف إلى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية إذا لم يخف ضرر بين فإذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المغزول بمادفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة

جميع ذرية الواقف المتناولين لذلك بموجب حجة وصرف بسبب ذلك مائتي قرش وثلاثة قرش ونصفا وقطع
منها مائة من مال الوقف ويريد اقطاع بقية ما يدعى صرفه وأثبت بالبينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك
القدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع
(الجواب) الغلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفة ملك لار بابها موروثه لهم والدعوى التي صرف لاجلها
متعلقة بالغلة وليس لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريكه في الغلة التي هي ملكه ولهم واذا خسر
الشريك بسبب دعوى لا يرجع الالبسوغ شرعى قال في جواب هر الفتوى ابن وبنت ورنادار فادعى مدع على
الابن فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اه فلا رجوع له عليهم الا أن يقولوا له شيئا يوجب
الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لانه ليس لدفع غائلة عن الوقف ولا جلب منفعة فانه يبقى على
حاله سواء ثبت أنه للمدعى أو للممنوع عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف على انه ان كان صرفه من ماله
لامر متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع الا باذن القاضى كما صرح بذلك في
البحر وغيره وهذه الدعوى ليست لدفع صائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أنها الفلان وفلان ولا دخل
للووقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع بما صرفه بسبب ذلك لاني مال الوقف ولا على المستحقين الا بوجه شرعى وانه
أعلم (سئل) فيما اذا كان لوقف أهلى ثلاثة نظار تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم بدل عن بعض عقارات
الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعى فادعى مستحقه والوقف على النظار بان لهم حصص في المبلغ وطالبوهم
بقسمته عليهم فترافعوامع النظار بخصوصه الى حاكم شرعى فنهضهم الحاكم وكتب به حجة شرعية وغرم
النظار من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك (الجواب) نعم كما مر (سئل) في جامع له
متول وامام ونحطبت مات بعضهم وعجز البعض وطهر خيانة من البعض فقرر القضاة الوظائف متعاقبة على
رجل أهل ومجمل ومستحق لها بشهادة أهل الجامع وعرض الامر الى السلطان نصره الرجن فقرر الوظائف
على الرجل المرقوم باوامر سلطانية فهل يكون التقرر بالمدكور صحيحا (الجواب) نعم (أقول) ومما قبل نحو
ورقة تنقل المسئلة (سئل) في ناظر وقف أهلى مقرر في وظيفة النظار بموجب صل من قبل قاض شرعى لم يجعل
له شيئا في مقابلة عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئا وعمل في الوقف فهل يستحق أجره المثل اذا عمل
في مقابلة عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر واما بيان ماله فان كان من الواقف فله المشروط ولو كان
أكثر من أجره المثل وان كان منصوب القاضى فله أجر مثله واختافوا هل يستحقه بلا تعيين القاضى فنقل في
القنية أولا أن القاضى لو نصب قريبا مطلقا ولم يعين له أجر فسعى فيه سنة فلا شيء له وثانيا أن القيم يستحق أجر
مثل سبعة سواء شرط له القاضى أو أهل الخلة أجر أو لا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا باجر والعهود كالشرط
اه ووفق الخبر الرملى في حواشيه بحمل القول الاول على ما ذالم يكن معهودا (سئل) في الناظر اذا أحال
المستحقين على الخوانيت والبيوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوما ذلك أولا (الجواب)
لا يستحق معلوما ذلك والحالة هذه والمسئلة في الاشياء من الامانات ومثله في البحر وغيره (سئل) في الناظر
ذا أراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظير عمله وهو قدر أجر مثله ويعارضه بقية المستحقين زاعمين أنه

ولم يدفع المستحق الوقف شيئاً حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب) العمارة عشر
مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه الا بضربين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في
متول على وقف استدان بامر القاضي مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من أرباب الشعائر كمدرسي المسجد ونحوهم وباع زيتا موقوفا على
التنوير بخصوصه وفي ثمنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة له أم لا ويضمن ما باعه من الزيت وإذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين
المذكورين أم لا (أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنه بدلا يجوز له أن يستدين مطلقا وان كان لمالابده عنه

فان كان بأمر القاضى جازوا والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين لها باذن القاضى وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضى لان له عنه بدا كذا فى البحر واستفيد من قوله عنه بدأ أن ما لا بد له منه كالأمام ومن يتعطل المسجد بسببه ملحق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتتو بر لو فاعدين صرفه على المستحقين المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع بمادفعه على المستحقين المذكورين كمن دفع مالالا خرزاعا أنه له فظهر انه (٢١٧) لغيره فانه يرجع به عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) فى متولى وقف

عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئا له أخذ من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) فى ناظر وقف أهلى جعل له القاضى عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله فى الوقف فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل فى الوقف اذا كان ذلك قدر أجر مثله كفى الخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو متروك معلوم ويؤيده أن صاحب الولوالجيسة بعد أن قال جعل القاضى القيم عشر غلة الوقف قال قدر أجره مثله ثم رأيت فى اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعل له عشرة أى التى هى أجر مثله لا ما توهمه أرباب الاغراض الفاسدة الخ يرى زاده على الاشياء من القضاء (أقول) وكنت فى حاشيتى على البحر عن حاشية الخير الرملى عليه بعد كلام مانصه ففكر أن الواقف ان عين له شيئا فهو له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم بشرطه فى مقابلة العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى أجره مثله جاز وان عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وبمثله صرح فى الاشياء فى كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئا ينظر ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجره المثل لان المعهود كالشرط والا فلا شئ له فاغتنم هذا الحرير فانه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اه (سئل) فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا يتعاطى عنه أمور الوقف ولم بشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيدا ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك (الجواب) نعم ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشياء من الامانات وفيه العامل لغير امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل اه (سئل) فى ناظر الوقف الاهلى اذا مات مجهلا غلات الوقف بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم كفى التتو برو شرحه (أقول) هكذا أطلقت المسألة فى كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول ان قاضيان قيد ذلك بتولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة البيرى أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفا على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسعين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع فى تركه المبت بحصته من الغلة وان لم يكن هو القيم الا أن الأخوين اجماعا فكذلك وان أجرا الحاضر كانت الغلة كلها له فى الحكم ولا يطيب اه كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض فى يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال فى الاشياء من القول فى الملك وغلة الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وينبغى أن يلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شئ فى يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حرره شيخ مشايخنا منسلا على الترمذى كفى رجسه الله تعالى الثانى أن الامام الطرسوسى فى أنفع الوسائل ذكر بحثا أنه يضمن اذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما اذا لم يطالب فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والا ضمن وأقره فى البحر على تقييد ضمانه بالطالب أى فلا يضمن بدونه

أعلم (سئل) فى متولى وقف طلب منه أو باب شعائر الوقف معلوماتهم بعد تمام الحول فادعى انه لا شئ تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضى فى الاقتراض لصرف المعلومات فاذن له فافترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث يثبت أخذه له من غلة الوقف بالأجرة ولو من غلة سنة أخرى أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظلما منه لزوم ذلك فى غلة الوقف يرجع عليه بمادفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضى بالاستدانة لارباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع فى غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف لمستأجرا مستغلا من

(٢٨ - (فتاوى حامديه) - اول) مستغلات الوقف فى الصرف على مرته ليكون ما يصرفه دينا على جهة الوقف فنصرف ما لا معلوما واستقر له ذلك الدين أجر المتولى ذلك المستغل من زيدا بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر بان لا مال للوقف تحت يده يوفى منه فاذن للمستأجر الثانى أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك عند القاضى مات المتولى ويريد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذى هو المستأجر الاول فهل له الرجوع على المتولى الجديد فى مال الوقف الذى تحت يده أو فى تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد فى مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لازمة له

وان الاستدانة من القيمة للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمته ولا يثبت الدين الاعليه و يرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميث ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولي الوقف بعده قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يترك فيما فيه ضرورة والا حوط أن تكون الاستدانة باهر الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولايته الناظر الا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا باس أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير (٢١٨) والفتوى على أن الاستدانة فيما لا بد منه كعمارة تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي

وقبل الاولى خلافا لما علم من تغيير الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولي الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة المتولي الجديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف في عمارة مكان من أما كن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربح وعقد في الربح عقد اشريعا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل يضمنها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشراء بذر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة العين والصرف من أجزائها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط فاستدان العشرة مثلاً بائني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقد اشريعا بان اشترى من المقرض شيئاً يسيراً فاقصد صرفه في

أما به فيضمن وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ اسمعيل الحائلي لانه صار متعديا بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن وان لم يطالبه المستحق لانه لمسامات مجهلا فقد ظلم وقيد بحثا بما اذا لم يمت خفاة أما اذا مات على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما اذا مات عرض ونحوه وأقره العلائي في الدر المختار وكتب فيمعلقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات خفاة انما يظهر لو مات عقب قبضه الغلة تامل والحاصل ان المتولي اذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجد في تركه ولم يعلم ما صنع به الا يضمنها في تركه مطلقا كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون مالكون لها هل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تقييد قاضيان أو اذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كما بحثه الطرسوسي أو اذا كان موته بعد مرض لا خفاة كما بحث في الزواهر فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يأتي قريبا (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بصحته وهو تحت يد امرأة منهن ناظرة عليه فماتت عن تركه تجهله ولم يوجد في تركها هل يضمنها في تركها (الجواب) نعم الناظر لو مات مجهلا لمال البدل ضمنه كما في الاشباه أي لئن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوف على القول بجوازه قاله المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علائي على التنوير من الايداع (سئل) في ذرله أوقاف تحت يده اربعة الناظر الشرعي فهل الناظر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده وللناظر بعده بينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل اذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعلومة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مقررا في وظائف عمل مشتملة على امانة وتولية وغيرهما من وظائف العمل بماله من المعلوم المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وبأشراك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرته فهل يستحق من المعلوم بحسب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كافي الاشباه وأنفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاراته على ذر يته فزعم رجل منهم أنه مقر في وظيفتي عمل في الوقف المزبور مستند في ذلك لذكرهما في براعة بيده ويطالب متولي الوقف بمعلومهما عن مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفتين في المدة المزبورة أصلا والمتولي ينكر وجود الوظيفتين في الوقف فهل على تقدير ثبوتها لا يستحق معلومهما في المدة المذكورة (الجواب) نعم في البحر لا يستحق الا من باشر العمل وفي الاشباه وقد اختلف كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومرتحاه وفي فتاوى الشلبي القول قول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لايهم ولهم أخذ من ريع الوقف اذا ثبتت الوظيفة في شرط الاوقف واذا أنكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اه * (فائدة) * أفتى علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي السلطنة السلمانية بان أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية الاشباه قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطي في

التراخانية والقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف رسالة منقولة ليعمل على أولاده الصغار ثم بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره بتعهد الموقوف وحفظه الى ايناس الرشد في أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه ثم مات مجهلا ووضع الموقوف وأونس الرشد في أحدهم فهل يضمن عموته مجهلا ويؤخذ ضمانته من تركه أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فأدعى انه مات مجهلا ودعوا انه بن ولم يمت عن تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولايته الوقف الى وصي الواقف اذا نصبه عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولايته وقته لرجل

ثم جعل آخر وصيه يكون شريكاً للمتولي في أمر الوقف إلا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها للفلان وجعلت فلاناً وصياً في تركاتي بجميع أموري فينشئذ ينفر دكل منهما بما فوض اليه كذا في الاسعاف فإذا علمت ذلك علمت أن هذا الوصي مثول على الوقف المذكور وقد نصوا على أن المتولي إذا مات مجهلاً لغلات الوقف لا يضمن وإذا مات مجهلاً للمال البذل يضمن وقد استفيد من ضمانه مال البذل ضمانه للذاتين الموقوفة وهو ينادى في مسئلتنا بالضمان فنقول أنه ضامن بالموت عن تجهيل للمتقول (٢١٩) الموقوف فان قلت ما تصنع بقولهم الوصي

إذا مات مجهلاً لا يضمن وهي في الفصول العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين لا يعكر علينا لأن القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقاً لكن استثنى بعض المسائل وأخرج من هذا الأصل فإذا لم يكن باعتبار كونه وصياً يضمن باعتبار كونه متولياً وترجى الثاني بقيام السبب الموجب للضمان وهو وصير ورثة مستهلكاً بالتجهيل وأيضاً هو داخل في عموم قولهم يضمن المتولي مال البذل بالموت عن تجهيل فانه متول مات مجهلاً لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصياً ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده إلى الأصل وهو قولهم الامانات تنقاب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقد مات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والامر فيه للمتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض الافهام

رسالة النقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضور بانه أفتى جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزملكاني وابن عدلان وابن المرجل وابن جماعة والاوزاعي والزرکشي والبلقيني والاسنوي وعسيرهم بان هذه ارسادات لأوقاف حقيقة فلا علماء المنزليين ان ياكلوا منها وان لم يباشروا وظائفهم اه وفي شرح الوهبانية ما يابح هذه الفقهاء من المدارس لأجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغني يابحها بل اعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر والدرس بسبب اشتغال أو تعليق جاز أخذهم الجاهلية معين المقتى من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علماءنا أن من له حق في ديوان الخراج كالقائلة والعلماء وطلبتهم والمفتين والفقهاء يفرض لأولادهم تبعوا ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وذكراً في مال الفناوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو ألفي درهم ان أخذها في الدنيا ولا يابح في الآخرة من رسالة السيد أحمد الجوى فيمارتب وأرصد باوامر الوزراء المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا عن مبسوط نحر الاسلام نص واذامات من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتزاز الاسلام كجواهر الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين والميت أبناء براعون ويقومون حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراعى ويقيم الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع وانحجار كسر قلوبهم والامام مربي خلف الموتى باذن الشرع والشرع أمر بابقاء ما كان على ما كان لابناء الميت لا لغيرهم اه قلت هذا مؤيد لما هو عرف الحرميين الشرعيين ومصر والروم المعمورة من غير تكبير من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغاراً على وظائف آبائهم مطلقاً من امانة وخطابة وغير ذلك وامضاء على التقرير الفراغ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفاً مريضاً مقبولاً لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يعول على افتائهم والله أعلم بيري زاده على الاشياء من كتاب القرائض (سئل) فيما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل يولى أحد من الاجانب مع وجود الذرية (الجواب) مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب كما في التنوير من اوقف (سئل) فيما اذا كان زيد مقرراً من قبل القاضي في وظيفة قراة ما تيسر من القرآن العظيم وهو مباشر لها ومتصرف في معالمتها فانه يعمى والقاضي أنها شاعرة عن مباشرة قراة ما عليه بناء على أنها المخالف فهل لا عبرة لادعاء المخالف (الجواب) نعم كما في الخبرية وفي الاشياء ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف اه وفي الخبرية في رجل عزل عن وظيفة بخجة وولى رجل غيره شهد أهل الحلة بعد اتمه وعفته ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جحقة هل ينزل أولاً للقاضي ابقاؤه على التولية أجاب قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جحقة والقاضي ابقاؤه على وظيفة اه وفيها في رجل مات فقير والقاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلاً أنهى إلى السلطان أمر الميت فقر رده في وظائفه بناء على شعورها بالموت غير عالم بتقرر القاضي السابق فهل العبرة لتقرر القاضي أم لتقرر السلطان مع أنه انما قرر رده بناء على ما أنهى اليه غير عالم بما فعل القاضي أجاب العبرة لتقرر القاضي لا لتقرر السلطان بناء

إلى ما ذكر من الاهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقرر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البينة كما صرح به في الاشياء وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعى أمر اعارضاً مستقلاً للضمان بعد تقرر بالموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه المذكور والاثبات للذات كرمثل

حظاً الاثنين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده وتسليمهم وعقبهم أبداً ما نساوا بطناً بعد بطن فحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى
 أولاد الظهور دون أولاد البطون ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولدان انتقل نصيبه الى ولده أو ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق
 ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا
 استحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه (٢٢٠) مع وجود طبقة هي أعلى منها أم لا وإذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب

الميت ابنه ولا شيء لولدي من
 مات قبل أبيه مادام واحد
 من الطبقة التي هي أعلى
 من طبقتهم فإذا انقرضت
 استحقاق ولم يعمل باشتراط
 انتقال نصيب الميت الى
 ولده حينئذ تكون الواقف
 قال على أولاده ثم على أولاد
 أولاده فيلزم دخول أولاد
 من مات قبل الاستحقاق في
 الوقف فيلزم نقض القسمة
 كما هو صريح كلام الخصاص
 حسبما نقله عنه في الاشباه
 والنظائر والله أعلم (سئل)
 في رجل حصل بينه وبين
 أخته شقيقته منازعة في وقف
 شرط واقفه موهم لساواتها
 له في الاستحقاق وقد كان
 استهلك ما يخصها مدة سنين
 فوقف المسلمون وأجروا
 الصلح بينهما وكتب الصلح
 بالمساواة بموجب الشرط
 وكتب فيه ابراء الاخت
 للاخ واقرارها بالوصول ثم
 ظهر فساد الصلح بفتوى
 الأئمة بان موجب شرط
 الواقف أن يكون للذكر
 مثل حظ الانثيين هل يبطل
 الابراء والاقرار الجارين
 في ضمن عقد الصلح ولها
 الدعوى أم لا (أجاب)

على ما أنهي اليه كسئلة الوكيل اذا تجزما وكل فيه ثم فله الموكل خصوصاً لو وجد من السلطان تنصيص
 على عزل المقر وقال صدر منه مبنى على أمر تبين خلافه فلا يصح اهـ ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط
 بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في الاشباه لكن قال يبرى زاده ينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن فيه
 فائدة للوقف أما إذا كان عزله خيراً للوقف عزله كما في جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز اعطاء الناظر لغير
 المشروط له اذا قبله بلا أجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك الا باجر لم يشرط في الوقف حيث كان فيه
 نفع الوقف ويؤيده قول المؤلف يعني صاحب الاشباه فيما يأتي ويتعين الافتاء في الوقف بما هو الانفع
 والاصح للوقف كما في الحاوي القدسي ورأيت في الذخيرة مانعه ويختار في الوقف ما هو الانفع والاصح
 للوقف اهـ ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحاوي الخصيري ما قلنا عن وقف الانصاري فان
 لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته الابرزق يفعل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي
 ينظر في ذلك ما هو الاصل والاحسن اهـ (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على رجل بان تقر به في قراءة
 ما تيسر يحدث أحداثه الناظر الذي قبله وأنه غير شرعي لعدم مشروطية التوجيه له فهل اذا ثبت الاحداث
 وعدم مشروطية التوجيه له يعمل بتقريره أولاً (الجواب) اذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره لان القاضي
 ليس له الاحداث بدون مسوغ شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والولول الحية وغيرهما بان
 القاضي اذا قرر فرائداً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم اهـ
 وحيث لم يكن مشروطاً للمتولى توجيهه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير الوظائف للقاضي للمتولى
 الذي لم يشرط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط
 الواقف كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى (أقول) ذكر في البحر أن تصرف القاضي في
 الاوقاف مقيد بالمصلحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلحة طاهرة ثم نقل ما صرح عن الذخيرة
 ثم قال فان قلت في تقرير الفراش مصلحة قلت يمكن خدمة المسجد بدون تقريره بان يستأجر المتولى فراشه
 والممنوع تقريره في وظيفة تكون حقاً له ولذا صرح قاضيان بان للمتولى أن يستأجر خادماً للمسجد باجرة
 المثل واستفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب
 بالاولى وحرمة المرتبات بالاوقاف بالاولى اهـ كلام البحر قد برئ هذا كله في غير اوقاف الملوكة والامراء
 لانه لا يراعى شروطها كما مقرر بيباع المولى أبي السعود (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفا على جهة بر
 وجعل فيه وظائف وشرط توجيهها وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية ففرغ غز يد عن
 وظيفته لعمر وبموجب تقرير قاضٍ وبراءة عسكرية فوجهها متولى الوقف المشروط له ذلك لبرك وعرض
 بذلك للدولة العلية فوجهها السلطان عز نصره لبرك المزبور وصدراً مشريفاً بعدم العمل بالتقرير
 المذكور والبراءة العسكرية المرقومة فقام عمر وبعارض بذكره في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من
 معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والامراء الشريف السلطاني (الجواب) نعم (أقول) ومثله في
 الخيرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرير الوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فأجاب

الابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين ولاية
 المتداعيين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الا سخر عن دعواه أو كتب وأقر المتدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد
 المتدعي العود الى دعواه قبل لا يصح الابرأ السابق والمختار انه تصح الدعوى والابرأ والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان
 المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا اختار أئمة حوزة ان يرسم الابرأ العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقرأ الحصم
 بعد الصلح ويقول أبرأته ابرأ عما غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقراراً غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكمه يحكم ببطلان

هذا الصلح لا يمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات والمناكحات الا لقطع الخصام واطفاء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الاراء والاقرار ببطلان بطلان الصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعي فاحكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه (٢٢١) لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه

لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة فسق المتولي ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وأفتى كثير بانه يتملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بحال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولي فان كان باذن المتولي ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سلع بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لعبيرها قيمة هل لناظر منعه من الانتفاع بها وتجري في جلة الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم لناظر منعه منه والحاقه

ولاية القاضي في تقرير الوطائف متاخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف أجده ففرغ عن النظر في مرض موته لعمره المستحق في الوقف الا هل لذلك لدى قاض قرر في ذلك قام بعض المسحقين الا أن يعارض عمراني ذلك أنه قرر في الوظيفة عن محلول زيد بعد وفاته فهل يقدم التفويض ويمنع المعارض (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارا تله بعضها في بلدته المزبورة وبعضها في دمشق وشرط التولية على الجميع لذر يتسه قتلوا كذلك واحدا بعد واحد ومن عادت منهم أنهم يقيمون مقامهم رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد أن ينهوا ويعرضوا أمرهم لحضرة السلطان عز نصره وليتمسوا منه نصب الرجل فيما ذكر فينصبه بموجب براءة شريفة فتتولى وقف دمشق رجل بموجب براءة سلطانية بعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرر ره قاضي البضاة بدمشق على ما ذكرنا لا تعطل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك (الجواب) نعم لان الناظر التصرف في الوقف بما فيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولى المشروط له النظر للسلطان دام ملكه أن يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق فاقامه السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الكالة عن المشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا تصحيا للكلام وصوناه عن الالغاء فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كأنه قال وكنتك في اقامته عني في ذلك وقد مثل صدر الشريعة في التوضيح للاقتضاء بنحو أعتق عبدك عني بالف فصار كأنه قال بعت عبدك مني بالف وكن وكذا في الاعناق فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قررره القاضي في ذلك لكون الناظر غائبا صونا للوقف عن الاسعاف ولوجعل الولاية لعائب أقام القاضي مقامه رجلا الى أن يقدم فاذا قدم ترد اليه اه والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشرها فهل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره الى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف نقلا عن الاسعاف (سئل) فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ على الوقف وأقر له به هل يكون اقراره صحيحا أولا (الجواب) اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البنازية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار المتولي على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الخانوق من الاجارة والتصادق غير صحيح لانه اقراره منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي فتاوى الخيرية من الوقف نكول الناظر واقراره على الوقف لا يصح اه (سئل) فيما اذا أقر الناظر أنه موصل من زيد بآجرة دار الوقف الجارية في تواجده فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي منحصر ريعه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بان هذا الاجنبية تستحق من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وأنهم من أهل الوقف وهم ينكرون ذلك فهل اقرار الناظر لا يسري على الجماعة وليس له اقتطاع شئ عليهم من استحقاقهم من

بحملة الوقف واحرازه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع بما أنفق على العملة ولا على الحص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقة اه والله أعلم (سئل) في عليه جارية في وقف تهمدت فاذا ناظر الوقف لرجل أب يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة لوقف بعد منازعة لناظره فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب) اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما أنفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما أذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد خرم في القنية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع بعظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل)

في جناحه مؤسسه واحاطا على بناء وقف تعديا هل يؤمنون بهدمه (أجاب) نعم يؤمنون برفعه ان لم يضر بالوقف فان أضر فهو المضاعف لماله
فليتر بص الى زواله وقد صرح علماؤنا أن الناظر تملكه للوقف منزوعا وغير منزع بمال الوقف وقد اتفق علماؤنا على انه يفتى بكل ما هو أنفع
للاوقف وأفتى علماؤنا المتأخرون بأجرة المشل في منافع الوقف اذا غصب فيقتضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
بيتا ملوا بالقمامة بثمن معلوم فاشتغل بتعزيرها (٢٢٢) منه ولم يسكن به لعدم صلاحيته للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه أجرة له

أم لا لعدم تصور الانتفاع به
مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه
له أجرة والحال هذه لان
قوانهم ضمن منافع الغصب
صرح في اشتراط تصور
المنافع ومع ما ذكر لا تصور
والله أعلم (سئل) في رجل
وقف وقف على نفسه ثم من
بعد وفاته يبدأ الناظر على
ذلك والمتولى عليه بعمارة
ثم يجهات عين لكل واحد
من أصحابها قدر ما علموا وما
فضل من الربح لبنته فلانة
وبان وجد من أولاد الواقف
حيث ثم لا ولادهم وأولاد
أولادهم ونسلهم ولد الظهر
دون ولد البطن ثم لغير
لا ينقطع شرط النظر
لنفسه وبعده لشقيقه وبعده
لبنته المذ كورة ثم الارشد
من ذوى الاستحقاق آل
النظر لرجلين من دريشه
لأرشدية ثم ما فقر القاضي
معهما من الذرية متوليا
غير الناظر به لوجه نظر الى
أن قول الواقف يبدأ الناظر
على ذلك والمتولى عليه
بعمارة اقتضى ناظرا
واقضى متوليا غيره فهل
يصح تقريره متوليا غيره

ربيع الوقف بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى متولى وقف برعى زيد متولى
وقف برأى وقفه عمر وبان وقف عمر وجار في وقف البر المزر بورفاق زيد بدعى المدعى فهل يكون
غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أقر ناظر وقف أهلى بان مستاجر حانوت الوقف يستحق على الحانوت
المزر بورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون اقراره على
الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية (سئل) فيما اذا أقر المشرط له النظر في الوقف
أن فلانا يستحقه ودونه وصدقه فلان فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كتاب الاقرار
أقر المشرط له الربيع أنه يستحقه فلان ودونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشرط له النظر على هذا
اه وذكرة في الاشباه في مواضع (أقول) ومرا الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل)
فيما اذا وقف زيد داره على نفسه ثم على بناته الاربع ثم وثم وشرط النظر لنفسه أيام حياته ثم تصادق مع
أخويه على أن مسكنا عينا منها مشترك بينهم أن لا تأثم مان عن بناته المزر بورات ويريد أخواه أخذ حصتها
من المسكن بمقتضى المصادقة المذ كورة واقرار أخيه ما بذلك فهل يكون اقرار الناظر على الوقف بعين من
أغنيانه غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه أن من مات من الموقوف
عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ربيع الوقف الى ولده أو أسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك
وتصرف النظار والمعتزف بذلك والآن أنكر الناظر المعتزف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ
باقراره والتصرف المذ كور ولا عبرة لانكاره (الجواب) نعم يؤخذ باقراره الموافق بشرط الواقف ولا عبرة
لانكاره (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى نظرو وقفه للارشد فلا ارشد من الموقوف عليهم وتولى
الارشد منهم نظار الوقف وثبت أرشديته بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة النظر المزر بور لبعض
الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض عام فهل يكون الفراغ المزر بور غير صحيح (الجواب) نعم
رجل آل اليه النظر الشرعي على وقف جده وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذ كور فهل له أن
يأذن لاحد أن يتحدث عنه على الوقف المذ كور بقية حياته أم لا وهل له أن ينزل لاحد عن النظر أم لا
الجواب اشيع الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستنيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر
المشرط له ولو عزل نفسه لم يعزل ووافق شيخ الاسلام الحنبلى والدميرى المالكي والحنفى فتاوى
الطرابلسى من الوقف جمع شهاب الدين أحد الشهير بالسلي (أقول) وفي الاسماعيلية جوابا عن سؤال
نظير سؤالنا المذ كور وفيه اشتراط الارشدية مانصه اذا لم تكن المرأة المفروغ لها معادلة للمرأة الفارغة
في الارشدية وفي كونها من ذرية الواقف لا يصح فراغها لها ولا تقر برها في النظر وان عزلت نفسها لم تعزل
ولها الطلب بعد العزل اه ومقتضاء ان المفروغ له لو ساوى الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية
يصح الفراغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البرازية والمنظومة المحببة وغيرهما أن الناظر انما يصح
تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا الا اذا شرط له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى
الرحيمية مانصه سئل فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده للارشد من الموقوف عليهم ومات فنصب

الناظر بعولفة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعينة القاضي
للأولاد والذرية ولم يصح بتولى غير الناظر عليه بعولفة وهل يستفاد من كلام الواقف المذ كور جواز نصب متولى غير الناظر أم لا (أجاب)
لا يصح تقريره بتولى غير الناظر مع الناظر من المذ كورين لانه احداث وظيفة في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضى عبارة الواقف
مغايرة المتولى للناظر لان هذا من باب عطف النعت على النعت والمنعوت متحد كمالا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر النظر في شرطه ولانه لا يجوز
للقاضي التصرف الا بما فيه مصلحة الوقف ولا مصلحة في جعل متولى بمال معلوم مع ناظر يقوم بمصالحه من غير مال وقد صرح حوايان منصوص

القاضي لا يستحق ما قرره الاعلى جهة الاحرة لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزداد على احره المثل هذا لو لم يعين الواقف ناظرا اما اذا عين لا يجوز للقاضي تعيين اخومه باجر غير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان النظر بشرط الواقف ويعملان بلا اجرة ولكونهما من أهل الاستحقاق في الوقف بحرصان على القيام بمصالحه من غير مقابلة يقرر متول بعاقبة هذا الا يقول به أحد من العلماء فيجب رد ما تناوله من العاقبة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض قراح وقف (٢٢٣) على العمارة العامة بالقدس الشريف

بزرعها رجل ويؤدي حصة الوقف من الخراج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعاله والآن برز شخص يزعم انه كان مزارعا فيها قديما غير من الزمان ويريد انتراعها من يده واعطاءها لغيره هل له ذلك بغير اذن متولي الوقف المذكور أم لا وهل تملك أرض الوقف بوضع اليد عليها مدة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين مفوض الى متوليها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء اذ لاحق له فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال كالحق على ذريته ثم على جهة تبرلا ينقطع غلة واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها لناظر المزارع بزرها بالخصه هل تملك المزارع دفعها المزارع آخر مال يأخذ منه في مقابله أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا

القاضي أحدهم ناظر او الحالة انه صبي والارشد فيهم امرأة هل تستحق النظر الا أن دونه أولا أجاب حيث انتظم أفعال التفضيل المعرف بلام الجنس المذكور والآن في الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأفتى به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر وحدها ان لم يساوها أحد في الرشد المذكور أو معه والرشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصحفا في ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب الجفرية ان الظاهر صلاح المال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشد بالمعنى الأخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله أعلم اه (سئل) فيما اذا ثبت زيد في وجهه عمر وأنه أرشد منه في نظر أوقاف أجدادها بالبيئة الشرعية المزرعة كانه وقرر في النظر عن رفع عمر وبعد اعترافهما بشرط الواقفين الارشدية ثم ادعى عمرو الا أن أنه أرشد من زيد فهل تقبل بينته أم لا (الجواب) حيث أثبت زيد أرشديته في وجه المدعي بالبيئة المزرعة وحكمه بها وقرر في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عزله بحكم بقاءه مالم يوجد المزيل ولا تقبل بينته المدعي بما ذكره لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعدده قال في الاشياء من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى تلي الملك من المدعي أو النتاج أو برهن على ابطال القضاء كذا كره العمادي اه وفيه أيضا من أنه أي بينته سبقت وقضى به لم تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوي السيوطي من الوقف لو شرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالاصح والارشد وثبتت الارشدية والاصحية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الاثناء والام يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدمت عبارة السيوطي باسبغ من ذلك أول هذا الباب وكتبنا عقبها عن البحر والخصاف والتاريخانية أنه اذا صار المفضل أفضل تنتقل الولاية اليه وكان المؤلف لم ينتقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يرضى على مذهب ووجه مذهبا وهو الاعدل أنه يلزم على ما مر مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع فيما لو أثبتت امرأة مثلاً أرشدية على صبي ثم باع الصبي وصار عالما عارفا بما هو الوقف بياشرها بنفسه قادرا على تحصيل غلاته تقيادنا أفضل منها من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مقضيا عليه في حادثة فخواه أن هذه حادثة أخرى لانه قضى عليه في حالة عجزه وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على أن ما عزا الى حاوي السيوطي قد اعتمد خلافة العلامة ابن حجر كما رأيت في فتاويه تابعي ذلك للروايين من أئمتهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بينة بأرشدية زيد ثم أراد أنخوان يثبت أرشديته فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما تعارضهما يحتتمل سقوطهما ويحتتمل اشتراكهما وان طال فحقته في المذهب أنه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا أمر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبا أنه ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بان صاحبها أرشدا شتر كالان أفعال التفضيل ينتظم الواحد والا كتر كما سوان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين اذا تعارضتا وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار الا أن أرشد من الاول فتقبل

فراغ هو يرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بما دفع له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالقرع عن منفعتها بما لا يدفعه له مزارع آخر لزرها لنفسه لان انتفاعها بالثابت بأذن ناظرها مجرد حق لا يجوز له الاعتياض عنه بما لا أخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه بسترده منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف حارية في مغل ذي بني بها تر او غرس أشجار او صار بزرها أو صوبه فباذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنين هل لاحسد أن يرفع يده عنها زاعما انه كان بزرها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في القنية (يح) له حق القرار في أرض وقف أو

سلطانة وتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه قول (يخ) أحوط وقد ذكرناه ثبت حق التراضي في ثلاث سنين فكيف لمن له التصرف بأذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كذا وهو البناء والشجر فلا شبهة في منع الغير وإن كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته إذا تركها الاختيار والحاصل أنه أحق بالانتفاع بهما من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربان له متول وكل وكيل يقوم مقامه (٢٢٤) في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصيفي والشتوي وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الوقوف على

الحكام وأرسال القصاد ونصب المباشرين وخلاص الحقوق واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعابه وأطلق له التصرف وكاله عامة مطلقة مفوضة لرأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده يدا مائة فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل إذا دفع مالا بأذن حاكم الشرع الشريف لرجل قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه لا يبذل ذلك المال يكون ضامنا له أم لا (أجاب) صرح الخصاص بأن للقيم أن يوكل وكيلًا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون المال في يده أمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كموكله وفي دعوى الهلاك وحيث عم له التوكيل وناب الوقف

وهو المراد من كلام أئمتنا فغتنم هذا التحرر بالمفرد (سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة أذان في جامع كذا بما له من المعلوم المعين من وقف الجامع بموجب تقرر برفاض شرعي ففرغ عنها الذي قاض شرعي لآخرين قررهما فيها وأعطاهما حجة تتر برواها مادة والآن قام عمر ويعارضهما فيها زعم أن زيدا صاحبها الأول كان فرغ له - نه قبله - مالم يدي قاض شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط (الجواب) العبرة بالفراغ الصادر من زيد للاخوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررهما في ذلك دون ما زعمه عمر ومن الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانصه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يكونا بين يدي القاضي الآن الشخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وإن لم يقر الناظر المنزول له ولم يستند إلى نقل وخولف في ذلك اه ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الاشباه وأفتى بذلك الخير الرملي (سئل) فيما إذا كان علي زيد تيمار وفرغ عنه لعمرو وبمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم إن السلطان أعزاه أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عمر والآن الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمرو ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المزبور ولم يقبل السلطان عزصره فراغه وأبقاه عليه والمسئلة في الخير ية من الوقف في مواضع ثم قال فيها لأن مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكره في الاشباه وأطال فيها المحشي (أقول) ظاهر تقييد المؤلف الرجوع بالحشية المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد أحمد الحوي محشي الاشباه أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وإن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم الكنز استخرج صحت ذلك من فرع ذكره السر حسي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للسهم الرملي عن والده أنه أفتى بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخير ية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لأن القاتل يجوز اه بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الاشباه الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض عنه كالاغتياض عن حق الشفعة اه وأما إذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه ابراء عام أو ابراء منه خاصة فلا قاتل بالرجوع اه ما في الخير ية من الوقف لمخصا ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن البرازية وغيره اوقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز النزول عن التيمارات وإن النزول له يرجع بمادفع كما هو ظاهر وإن كان نزوله عزلا لنفسه الخ ورايت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام علي أفندي مفتي السلطنة ما يوافقه ونصه بالتركية (زيد برجامعه خطيب أولان عمره خطا بتي كندويه فراغ ايتك ايجون ايكو زغر وشو بروب عمرودنخي خطا بتي زيد فارغ ايلسه زيد مبلغ مزبورى عمرودن استرداده قادر اولوروى (الجواب) أولور اه (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمرو عن وظيفة كانت عليه بعوض معلوم من الدراهم دفعه عمر وله ثم أبرأ زيد ابراء عام المدي بينة شرعية ومضت مدة والآن يريد عمر والرجوع ببدل الفراغ على زيد بمتعلا بعدم محجي براءة بهما وإن الغير أخذها فهل

نائبة ولم يمكنه دفعها إلا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه قبا ساعلى الوصى ومن المعلوم أن الوقف يستقي من الوصية إذا خصوصا وقد أذن له حاكم الشرع الشريف ومبنى أمر الحاكم على الصحة فنقول أذن لمارأى من المصلحة للوقف والمفتي به في الوقف ما هو الصلح في جميع أموره والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستطرفة في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهما ثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام افتقر الواقف واضطر إلى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكم كما يلزمه بعد دعوى شرعية فباعه أو شيئا منه فهل إذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازه على النفس أو بسبب

عدم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم كما يرى ذلك نفذ لان هذه فصول تختلف العلماء فيها وايسر مخالفة الكتاب ولا نسنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماء اناطالية والله أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزعمها بالحصة كالربع مثلاً وهب لبعض من ارضها حصة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كما لا يجوز هبة الوصي والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع (٢٢٥) انقاض الوقف من حجر وطوب ونحش هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز

الافى موضعين عند تعذر عوده لمحله وعند خوف هلاكه صرح به في البحر عند قوله ويصرف نقضه الى عبارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضى دمياطى حادثة اختلاف فيها قنبا جاعسة بمصر في واقف وقف وقع على نفسه ثم على اولاده زيد وبكر وعمر ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم طبة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب العليا السفلى على أن من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل الى اخوته وأخواته المشاركون له في الاستحقاق ثم على برعيته مات الواقف وتناقل الوقف ذريته بطن بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فماتت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن ثم مات عن غير ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات وكان من جملة المستحقين حالا فاطمة تحاله زيد وعمر

اذ ثبت ابراء العام المذكور ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ زيد لعمر وعن عثمانة معلومة في جوامع العسكرين بغير عوض وأجاز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفارغ عن ورثة يكافون عمر ابلا وجه شرعى أن يدفع لهم مبلغا من الدراهم عن العثمانة فهل لا يلزم عمر ذلك الا بوجه شرعى (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمر ذلك (سئل) في ناظر شرعى على وقف أهلى سافر من دمشق بعد ان وكل رجلا من مستحقى الوقف أهلا للقيام عنه بمصالحه وكالة شرعية عامة أثبتا نفس الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الخاكه وأنهى اليه أن وظيفته النظر المزبورة شاغرة عن مباشر مباشرها وطلب منه أن يقره فيها لشغوردها فقرده فيها بناء على انهاه المخالف لاساقى نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم (الجواب) لاتعد الوظيفه المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما والمنهى هو الوكيل على أنه بمجرد السفر لا تصير شاغرة وحينئذ لاتنقر بالمبنى على الانتهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعى (سئل) فيما اذا كان زيد مؤذنا وكاسافى مسجد قرية فاقام عمرا نائبا عنه في ذلك مدة معلومة وجعل له نظير ذلك أجرة معلومة وناشرهما عمر وفي المدة المزبورة يريد مطالبة بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في البحر والخبرية (أقول) ذكر كرامة السلامة البيرى عن المفتى أبى السعود أن الاستنابة تصح فيما يقبلها كالتدريس والافتاء فيما لا يقبلها كطلب العلم واقرائه وذلك بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه فتصح الى زوال العذر خلا أن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه الآن يتبرع به النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شئ من الخوف والحياء اه وأقره البيرى والذي حرره في البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيالا ان استحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيافا لظاهر أنه يستحقه لان الاجارة وقد وفى العمل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستنابة على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وصرح الخصاص بان القيم أن يוכל وكى لا يقوم مقامه وله أن يجعل له من معاومه شيافا كذا فى الاسعاف اه وبهذا أفق الخبر الرملى ولعل يحمل ماصر عن المفتى أبى السعود ما اذا أنابه ولم يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقر فى الوظيفة قد أقامه مقامه فاستحق معلومها كالمقر فيها اصاله بخلاف ما اذا جعل له أجرة معينة من معاومه فليس له أن يزيد من ذلك فليتأمل ثم لا يخفى أن هذا كله اذا كانت الاستنابة بعذر شرعى والا فلا يستحق شيافا وليس من العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الاهلية لا يصح تقرره فيها فلا يستحق شيافا كحرره فى أو اخر الفن الثالث من الاشياء وحينئذ فلا تصح انابه غيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم هذا رأيت سؤالا أجاب عنه المؤلف تبعاجده ولم يثبت فى الفتاوى وقد رأيت فى مجموعة منسلا على التركلى أمين فتوى المؤلف ونصه فيما اذا كان مؤذنى جامع مرتبات فى أوقاف شرطها واقفوها لهم فى مقابلة ادعية مباشرونها الواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نوابا يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق الثواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين كورين الجواب نعم كتبها الفقير عبد الرحمن عفى عنه الجواب كياه جدى المرحوم

(٢٩ - (فتاوى حامديه) - اول) وحفصة وطبقتهما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما فى حصة تدعى فاطمة أنها أقرب لزيد فهى أحق وعمره وحفصة تدعى ان علو الطبقة وانها بسببه أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى وافتانها ما به عالم متمسكا بعلاو الطبقة وأفتى عالم آخر بان تنقل الى فاطمة متمسكا بأقرب بيتها وكونها مشاركة له فى الاستحقاق خاصة لكونها من أصل واحد وهو هند وأن مائدية حفصة وعمره من علو الطبقة بمنوع بان تحجب الطبقة العليا السفلى محمول على حجب الاصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة ابن نجيم فى الاشياء وأن انتقال حصة زيد اليها

دون حفصة وعجرة وان كانتا على طهمة لكون ذلك أشبه بفرض الواقف من عدم خروجه استحقاق أحدهما من أهل الوقف عن فرعها ولعدم تنسب بحفصة وعجرة لهما كما عزي للاشياء وكون كل من حفصة وعجرة وفاطمة مشاركتين في الاستحقاق غير أن مشاركة حفصة وعجرة عامسة ومشاركة فاطمة خاصة بفعل الحال كان زينب والدوزيلم توجد وأن حصته هندا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقص القسمة في هذه القضية (٢٢٦) ورجوع حصته بدلاصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة

وأخلاف هذه الأقوال
 (أجاب) لا يشك أنك ولا يرتاب في أن نصيب زيد بن عترة ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بثم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا بحسب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناء الواقف فينتظر إليه ويعول عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد إلى قوله استقل إلى أخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فسبق ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون صروفاً إلى الدرجات كأنما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعجرة من أعلى (الجواب)

أجاب والله الموفق للصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامد أفندي عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلاه بما لفظه حيث شرطها الواقفون المذكورون لباشريها يستحق النواب المباشرون للأذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط من لا على (سئل) فيما إذا كان لأخوين وطيفة عمل معلومة في جامع كذا بجمعها من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير القاضي العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما مباشران لها ومتصرفان بها وبمعلومها يقضاه من المتولين واحد بعد واحد وهما من قبلهما بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلامعارض وتولى الوقف الآن رجل قام يعارضهما في الوظيفة ويكلفهما الطهار براءة تشهد لهما بذلك زاعم أنه لا يكفي تقرير قاضي البلدة فهل يكفي وينبغي من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما ذكر ومعهما تقرير شرعي يمنع المتولى المذكور من معارضتهما في ذلك إلا بوجه شرعي (سئل) في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره لجماعة معروفين بنبي التديس بموجب براءة شريفة سلطانية ودفا ترخا فانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعين أحد منهم فيشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان ومات لاهن ولد فهل دفع أرض الوقف مفوض إلى متوليها وأرض الوقف لا تورث (الجواب) نعم كما أجب بذلك في الخيرية من الوقف (سئل) فيما إذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة فمات الصبي المذكور فقرر قاضي البلدة الغير المفوض له التوجيه أخويه الصغيرين في التولية المرفومة ثم عرض للدولة العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره وعرضه وجه التولية المرفومة لرجل يستحق من أهل العلم والصلاح قام الآن ولي الصغيرين يعارض الرجل المذكور في ذلك متمسكا بجبر تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره وينبغي وليهما من معارضة الرجل بذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الرحيمة سئل عن تخليط فرغ عن وظيفة تدينه الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر القاهرة وجهها قاضي مصر إلى المفرغ له فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه أجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطاً له ذلك ولا في ولايته ما موراه لا يعتد بتوجيهه كما أنه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة فأنكر ذلك التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذي وظيفة في مدرسة يكاف متوليها دفع معلوم وطبقته من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها إلى يده فهل يمنع من تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه والقول له بيمينه في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقفت هندا دارها على خطيب جامع معين وعلى إمامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه لها ثم على جهة برمتصلة ثم ماتت وصار أخوها ناظرا على الوقف وصار زيد المزبور خطيبا وإماما بالجامع وتناول من ربيع الوقف من الناظر المزبور جميع ما يخصه من وظيفة القراءة والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر وصار ابن أخيه ناظرا مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيداً من جهة الامامة والخطابة من ربيع الوقف بلا وجه شرعي فهل يؤمر بدفع ذلك

وأخلاف هذه الأقوال
 (أجاب) لا يشك أنك ولا يرتاب في أن نصيب زيد بن عترة ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بثم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا بحسب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناء الواقف فينتظر إليه ويعول عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد إلى قوله استقل إلى أخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فسبق ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون صروفاً إلى الدرجات كأنما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعجرة من أعلى (الجواب)

صروفاً إلى الدرجات كأنما من كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حفصة وعجرة من أعلى (الجواب)
 الدرجات ولا يشرك لهما في ذلك اختصاصه وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهما فلا شيء لهما فيه لا ترتيب المشروح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذلك كرائتقال نصيب الولد لولد فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنها أي عجرة وحفصة أعلى منها فهم أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون أولاد رجبتهما على سائر المستحقين الوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصر له الدرجة

فهما وبفضل كما فصلنا في قولنا فان كانت حفصة وعمر من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاصه وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شئ لهما من ذلك وبصرف الى أعلى الطبقات عملا بالاصل وقول الثاني بانتقالها يعني حصه زيد الى فاطمة لا قرينتها وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونهما من فرع واحد وهو هند وأن ماتت حفصة وعمر من علو الدرجة ممنوع بان حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الاصل لفرع دون (٢٢٧) فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف

الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق معلومهما من ريع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعمير ضروري والعلة لا تبقى بالكل واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومر تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباهر هل يكون من أرباب الشعائر التي تتقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كافي البحر وشرحي العلائق (سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخرها للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة وطلب استحقاق الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس للناظر أن يدخلها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشياء في آخر كتاب الوقف (سئل) في دفع للمستحقين وأحوال العمارة الضرورية هل يضمن واذا قلتم بالضمان هل له الرجوع على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرملي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليه صورته سئل فيما اذا صرف المتولي الى المستحقين وأحوال العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم لو صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير المرممة الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فصل شئ يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعزول بمادفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهل الكا أو مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما وضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرح حوايان من ظن أن عليه دين فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع بدله والله أعلم اه ما في الخبرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب

(الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد الدعوى على متولى وقف بر بانه مقرر من القاضي في وظيفة بوابة في الوقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق معلومهما من ريع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتياج المسجد لتعمير ضروري والعلة لا تبقى بالكل واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومر تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباهر هل يكون من أرباب الشعائر التي تتقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كافي البحر وشرحي العلائق (سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخرها للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة وطلب استحقاق الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس للناظر أن يدخلها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشياء في آخر كتاب الوقف (سئل) في دفع للمستحقين وأحوال العمارة الضرورية هل يضمن واذا قلتم بالضمان هل له الرجوع على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرملي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليه صورته سئل فيما اذا صرف المتولي الى المستحقين وأحوال العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخانية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم لو صرف الغلة الى العمارة يفوت ذلك البر فانه ينظر انه ان لم يكن في تأخير المرممة الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرممة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرممة فان فصل شئ يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المعزول بمادفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهل الكا أو مستهلكا ومنهم من قال انه يرجع به قائما وضمن بدله مستهلكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرح حوايان من ظن أن عليه دين فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع بدله والله أعلم اه ما في الخبرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب

بالدرجة التي هي أقرب اليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله فعل الحال كان والدقز بدم توجد اذا هذا الجعل لا اضطرار اليه ولا موجب لادعاء عدم وجوده أو جوده واجب الوجود فثله بدمي البطلان وقول الثالث بنقض القسمة وجوع حصته زيد لاصل الوقف وتوزر بعها على سائر المستحقين غير جار على اطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز الا بانقرض الطبقة العليا بالكلية على أحد القولين في نقض القسمة كذا انقرضت طبقة تقسم على الاحياء والاموات فاصاب الاحياء أخذوه وما أصاب الاموات كان لأولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثير من ائمة من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة

المنصورين للإمامة بالمسجد عند تولد ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الإمام بأسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافر أحدهم لتعاطي النيابة عن أحكام الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الأموال أو سافر إلى مدينة أسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا ور بما طالت غيبته فبلغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب (٢٢٨) بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا

شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين في مسئلة الرجوع على المستحقين فراجعها ان شئت فانها مفيدة اه كلام المؤلف (أقول) وفي عبارة الخبرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة ما اذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية و صاروا منافعهم يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم فقال في البحر بحثنا ينبغي ان لا يرجع وقال في النهر يرجع لو قائما لا هالكا لانه هبة وقال المقدسي في شرح الكنتز ينبغي أن يرجع أي مطلقا لانه لم يدفعه تبرعا فصار كالمودع لزوجه نفقة لا تستحقها النشوز أو غيره له الرجوع عليها وهذا الذي صدقه الخبر الرمي في حاشية البحر وحاصل الكلام حينئذ انه اذا دفع للمستحقين وأخر العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد وان كانت ضرورية يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي ينبغي ترجحه الاخير اذ لاحق للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية فهي كمسئلة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرمي في الحواشي والله أعلم (سئل) في متولي وقف عمره ثم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارته فهل يضمن ما صرفه من الغلة لغير العمارة لكون الدين مقدما على نصيب المستحقين ولا حق لهم في الغلة الابداء الدين أم لا (الجواب) يضمن المتولي ما صرفه من الغلة لغير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله أعلم كتبه الفقير ٣٠ أحد الغني بدمشق الشام عني عنه اذا لاحق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العمارة كما في الاشياء من الوقف قوله أعطى المستحقين نصيبهم أي سواهم مما لاحق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فأعطاهم ما هو لغيرهم بموجب للضمان عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت مما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما يسرع ليكون مؤبدا وصدقة مخلدة وبدون الصرف لعمارته يفوت ذلك بخبره فاذا لم يخف هلاكه خوفا يئسا ساغ الصرف الى المستحقين قطعاً من تحريرات الشيخ ابراهيم السؤالي رحمه الله تعالى (أقول) مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصداً تجزأ الناطر عقار الوقف باجرة أذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقي الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا أنه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصدي حتى تخلص رقبة الوقف من الدين أو يصرف ما يقبضه في العمارة اللازمة ويوافقهما في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في دار وقف عليها مبلغ مرصد لجامعة صرف في عمارتها الضرورية والآن تحتاج الدار الى التعمير ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذي عليها من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذي عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اه فليتأمل مما هو الشائع في زماننا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت أيضاً ما يؤيد به في مجموعة شيخ مشايخنا من الاعلى التركاني بخطه ونصه في ناظر وقف ولا حدم مستحقه على رقبة ذلك الوقف مبلغ مترتب فصرف الناظر الغلة على المستحقين مدة من غير اذن حاكم ثم ادعى عليه

فيستحق العقوبة واخراج
تلك الوظيفة عنه أم انما
يلزمه القيام عن شخص
منهم عند مرض أو سفر
واجب أم كيف الحال
(أجاب) انما يلزم المعين
القيام عن نزلت به ضرورة
شرعية تمنعه عن حضور
الجامعة بالكلية فإذا سافر
أحدهم لا ضرورة حلت به
لا يستحق المعلوم بل صرح ابن
وهبان انه إذا سافر الحج أو
لصلة الرحم لا يستحق المعلوم
مع انهم مافرضان عليه
فكيف بماليس كذلك
وحينئذ كان لا يستحق
المعلوم يستحق العزل
لا تركه الاضرار عما هو
لازم عليه محتوم وبه يعلم
ان المعين اذا ترك ذلك
لا يكون عاصيا شرعا ولا
يستحق العقوبة ولا اخراج
الوظيفة عنه لعدم الوجوب
لذلك وهو المرض أو السفر
الواجب ونحوهما مما يقع
غلبة الظن لرضاه من
حضرة السلاطان لقصده
الشريف به التخفيف على
العبد الضعيف ولا يخفى
ما عجز أحدهما عن الآخر
وقد صرحوا بأنه لا يجوز
عزل صاحب وظيفة بتعمر

جحة فلا يكون المعين داجحة بالخلف في غير نزول ضروره وموجبه له أى للإمام الاصلى ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيه والله بعض
أعلم (سئل) فيما اذا وقع زيد وقفه نجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهما
وعقبهما على الفريضة الشرعية للذ كرمثل حظ الانثيين على أن من مات من أولادهما وأولاد أولادهما وذريتهم ما وعقبهما وترك أولاد
ولداستحق والده وولدولدهما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولدولاد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو فى درجته
وذوى طبقته على الشرط المذ كور تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فاذا انقرضت ٣ قوله أحد المفتى هو المهندارى الحللى اه منه

ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم ما نسل ولا عقب عا ذلك وقفا على من سيحدث الواف من أولاد الذكور والانات على الشرط المذكور ثم على جهة برمتة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمد وسيتة وروسا ثم مات محمد بن الواف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت سيتة عن ابنين وبنت وهم محمد وبرايم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين وهم محمد وسيتة عن ابنين وبنتين (٢٢٩) ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاء ثم ماتت قضاء عن أولاد خالاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين لريعه وعن ابن وبنت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فكيف تسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كلا

منهم (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لمريم الخمس منه ولمحمد بن محمد ابن سيتة خمس الخمس ولاخته مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولابن ابراهيم بن سيتة خمس الخمس ولاخته نصف ذلك ولاختها مثلها ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاخته زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجملة ما ذكر خمسنا وقد اجمع لقضاء ثلاثة أخماس وبموتها لاعتن ولد يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها

بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف محالا لكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهادتان عندنا كهم بأنه ما ذون له بالدفع من قبل قاض وأحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لفرعه ولعود المنفعة عليه أم لا (الجواب) الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو أمره القاضي كما في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه ككتبه الفقير محمد المقيدي في حطب عني عنه أعني به المولى محمد أفندي السكوا كبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اهـ ما رأيته بخط منلا على رحمه الله تعالى (سئل) فيما اذا قبض متولى وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلوم ومات مجهولا وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة أخرى تلى الاولى وطالبه أبواب وظائف الوقف بالنسبة لهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة الثانية للاولى طائرا ومهلهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم بشرط الواقف صرف ريع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الرجوع عليهم بنظره مادفع لهم ومجاسبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وللشيخ خير الدين في فتاويه كلام ضمن سؤال الرفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر بين أنه يرجع به فأتوا ويضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أوضح الوجهين ففي شرح النظم الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دين فبان خلافه رجوع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع بدله اهـ وفي الخيرية أيضا لا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشلبي اهـ (سئل) عن متولى قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في البرازية بان عزل القاضي الخائن واجب عليه فتاوى الخيرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرمة الوقف يبرأ عن الضمان لانه أدى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاء بمثل ما أنفق في حاجته وخطه بدراهم الوقف صار ضامنا للباقي لانه صار مستهلكا فلو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الوقف بحيث السرخسى من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشلبي من أثناء كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناظر بتجديده على عدم العمارة وتقديمه الصرف عليها وتهاونه في استخلاص الربيع وضياعه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن انصف به هذه الصلوات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الابينة ويرجع عليه بما صرفه بخلاف الشرط الواقف والله أعلم اهـ (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف ثبتت خيانتة في وقف منها فهل يعزل عن السلك (الجواب) ما وجدت الا أن نقل في ذلك لكنهم قالوا اذا ثبتت الخيانة فقد ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر

في السؤال ودرجتها الا أن أعلى الدرجات ولا سبيل الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العلو ودرجتها عنها وقول السائل ماتت قضاء عن أولاد خالاتها فاسد لان الموجود أولاد أولاد خالاتها سيتة كما هو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتي وذ كرهدهم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن ابن وبنت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حسبما تقتضيه العبارة السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها وان أراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب أن يقول عن أولاد خالاتها وبنت أخ لانحصار

استحقاقها فيملو كان والظاهر ومنه الا عن ولدوا اذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعدموت صلاح الدين ابن الواقف وكذا الانقطاعين داخل في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قبل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك لو كان أهل الوقف بصفة الفقر جازا لصراف اليهم بل هو الأفضل لكونه يصير صدقة وصلة فصفة الفقر تشبههم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور (٢٣٠) عندهم انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في

جواز الصرف لهم بل هم أول من سائر الفقراء لان معصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر فوابا وابيه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله لامرأته ابن مسعود حين سأله عن التصديق على زوجها كالأجران أجزا التصديق وأجر الصلة ثم أعلم أن الانقطاع الأول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا الانقطاع زال بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان مقتضى العسمة بموتها وتقسيم الغلة على الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فتعطى الحى ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على مصارف خيرية عيها في كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده الذكور والاناث بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه

قولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا قولية العاجل لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكر والانثى وكذا الاعمى والبصير وكذا المهدود في القذف اذا تاب لانه أمين اه والله سبحانه أعلم (أقول) ثم رأيتني كتبت في حاشيتي على الجري كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ بقلا عن خط شيخ مشايخنا من لا على الترك في ما نصه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على أوقاف عديدة وثبت فسقه بسبب خيائته في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله ان الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المفسر ونصه في فتاوى من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت خيائته في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا (الجواب) لا بد من ذلك البتة اه بحروفه اه (سئل) في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالما بكونه وقفا فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون خيانة منه يعزل بها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه ثقة كفى البحر والقنية وغيرهما (سئل) في ناظر وقف أهلى أنكر جريان دار معلومة في الوقف أنها الوقف وادعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره يصير بذلك خائنا ويخرج الوقف من يده (الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف لو انكر المتولى الوقف وادعى أنه ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده لصيرورته خائنا بالانكار اه وبمثله أفتى العلامة ابن نجيم كفى فتاوى من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع أشجار بستان الوقف اليابسة لا يابس ولا يابس وباعها بلا وجه شرعى فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعى يستحق العزل (الجواب) نعم وفتى الشيخ اسمعيل بمثل ذلك بروقفل مشروطية أو زره متوليسى زيد لمال وقفه خيائتي ثابتة أو لسه حاكم زيدى عزل ايدوبير يينه بمتدين كسني متولى نصب ايتمه كقادر اولورى الجواب أولور (على أفندى) بروقفل متوليسى زيد مال وقفه خيائتي احتمالى أو لعله حاكم محاسبه سنى كورمه كقادر اولورى الجواب أولور (على أفندى) ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف للقاضى أن يترجمها من يده بنظر الفسق راء كاله أن يعزل الوصى وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضى أن يترجمها من يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واستفيد منه أن للقاضى عزل المتولى الخائن غير الواقف بالطريق الاولى وصرح في البرازية أن عزل القاضى المتولى الخائن واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله وينزع لو خائنا وفي أوقاف الناصحى الواقف أو المتولى اذا أخرج لاية غاب فيه أو بمن يخاف منه على الوقف فسخ القاضى العقد وأخرج القائم بامر الوقف عن الولاية ان لم يكن مأمونا فان كان سهوا منه فسخ العقد وقرره على الولاية بيري على الاشياء من القضاء قبيل من سعى في نقض ماته من جهته * (فروع) * اذالم براع شرط الواقف فانه يعزل بعزل القاضى وهذا اشارة الى انه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متولى وقف بتقليد القاضى امتنع عن العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضى ليقم آخر مقامه فانه لا يعزل بالخيانة والتقصير بل يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن تقاضى ما على المتقبضين زمانا فانه يأثم فان هرب بعض المتقبضين لا يضمن المتولى الكل من جواهر الفتاوى منع من

على ان من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك يصرف اليه غير أن السكاك لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا شهد العدول آخر ذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك لا ولادة أو ولده أو ولد ولده أم لا واذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف لا لما كتب الكاتب فن عبارات علمائنا العبرة بما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت أن الواقع في لفظ الواقف من مات عن ولدا أو ولد ولد ونحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد ولده ومثله قوله من مات عن أولاد الخ وذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه انحصر فيما يدعى عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لان الواقف لم يبين مصرفه مع من هو أعلى منه وقد

قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية السكك وبجوت واحد منهم لم يبق جد حتى ينقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء
واما مذهب الشافعي فالشهور انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والله اعلم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظرا قبله بمبلغ
معلوم للوقف من القود وسماه في دعواه وانه استهلكه فبقى في ذمته لجهة الوقف وطالبه به له فاجاب بالانكار قائلا كان للوقف تحت يدي مائة
قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد اخذ القاضي (٢٣١) الغلاني وجوحداره جميع ذلك بغير حق

و بغير وجه شرعي وما
أمكن دفعه ما عن ذلك هل
القول قوله بيمينه في ذلك ولا
ضمان عليه أم لا (أجاب)
نعم القول قوله بيمينه في ذلك
ولا ضمان عليه وقد صرح
علماؤنا قاطبة بأن يدا الناظر
على الوقف يدأمانة لا يد
عدوان قال في الذخيرة وان
باع الارض فقبض الثمن
فهذا في يده فلا ضمان عليه
ويكون الثمن عنده أمانة
وأخذ القاضي وعوته
المال كأخذ الاصول
وقد قال كثير من علمائنا
المتأخرين عن قضاة زمانهم
تسموا باسم القضاة وهم
باسم الاصول أحق فلا
يضمن حيث لم يكتنه دفعهما
والله أعلم (سئل) في ناظر
الوقف اذا تعذر عليه خلاص
الدين لعسر المتقبل يلزمه
ضمان ذلك أم لا (أجاب)
لا يلزمه ضمان باجاء
العلماء لانه وعمل ما هو
مفروض عليه شرعا فكيف
يضمن والله أعلم (سئل) في
الناظر على الوقف الذي هو
من جلة المستحقين فيه اذا
ادعى عليه شخص انه من

آخر الوقف قال في الفتح وينعزل الناظر بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النظر اه
والظاهر ان هذا في المشروطة النظر اما منسوب القاضي فلانهم رولوحل بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي
والاخذ والاعطاء وله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرج منه الحاكم الابحانة طاهرة
وان رأى ان يدخل معه رجلا آخر فعمل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف
(سئل) في متولى وقف أذن لساكن دار من دوره أن يعمر فيها من ماله بطريق الاستدانة على الوقف
ومهما يصرفه فيها يقطعها من أجرته في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون إذن من قاضي
القضاة فهل تكون الاستدانة المزبورة غير جائزة (الجواب) نعم ونقلها في البحر مفصلا (سئل) فيما اذا
استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من الدراهم لأجل الوقف بلا إذن القاضي ويريد أخذه من غلة الوقف فهل
ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك
قال في البحر المعمد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فإل كان باصر القاضي جاز
والا لا اه (سئل) فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولوازمه
الضرورية صرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما أشهد عليه بينة شرعية أنه صرف ذلك بينة
الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد إذن القاضي له بذلك وثبت صرفه وأشهاده لدى حاكم شرعي
فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر المتولى لو ادعى أنه استدان
بإذن القاضي هل يقبل قوله بالبينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة
وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذن القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة
لما أنه بغير الإذن من سبغ وقد علمت بما نقلناه عن قاضيان أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جذاعه في الوقف
لا يكون من باب الاستدانة لانهم انحصروا في القرض والشراء بالنسيئة وعلى هذا فلو صرف المتولى للمستحقين
من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضيان قيده بالانفاق على المرمية وتوقيده في جامع الفصولين
بان يشهد أنه أنفق ليرجع فوقع الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناظر
إذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيئ العلة ليرجع به اذا جاءت العلة هل يكون من باب
الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع
ان قلنا يرجوعه اه أي ان قلنا يرجوعه في مسئلة صرفه من ماله على المستحقين كافي الاتفاق على المرمية
وكتبت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الحنفية ما نصه الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا ان
الناظر اذا أنفق من مال نفسه على عماره الوقف ليرجع في غلته الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل
منه بل لابد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كافي ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك
ليس من الاستدانة على الوقف والا ساجز الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحيث لم يكن من الاستدانة فلا
مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العماره من ماله نعم الاستدانة على الوقف
لأجل الصرف على المستحق لا تجوز وانما تجوز وهما لا بد للوقف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه كلام

جدة المستحقين فأقر بما ادعاه وأفتيتهم فيما سلف انه ينبغي اقراره عليه خاصة وبشاوره فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل
اقراره له ويقسم على الباقي حسبما شرط الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل اقراره ويعطى ما كان له والمقر له باقراره
الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره
وينع المقر له لان المقر انما ينبغي اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبجوته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره والله أعلم
(سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والامهات للذكور هل حظ الانثيين ثم من بعدهم

على أولادهم الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الذكور دون الاناث ثم قال على أن من مات لآل ولد ولا ولد ولا بنت تنقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفاً على أولاد الاناث من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقر لهجهول لا يعرف له استحقاق في بان له في الوقف كذا فشاركه في حصته (٢٣٢) وبطل اقراره بموته عن أختيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته أم الى

أختيه أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهم في درجته والعمه من درجة أبيهما فلا تستحق معه مالاً للشرط المذكور فاستحقاقه مضافاً لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصاً بآبنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصاً بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل أجنبي منهما من ذريتهما أن له من نصفها المختص ما وبذريتها استحقاقاً قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه فاطمة وتالي فاطمة من

الخانوق والحاصل أن اتفاق المتولي من ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على إذن القاضي لانها منحصرة في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن اتفاق ماذونه كانفاقاً لانه وكيل عنه فلا يتوقف على إذن القاضي أيضاً وتقدم أول الباب الثاني عن القنية ما حصله اذا عمر المستاجر باذن القيم يرجع عليه مطلقاً الا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستاجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع باذن القاضي وأفتى بحاقى القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كلاً رأيت في فتاويه وكذا أفتى به العلامة الخير الرملي حيث سئل في عليّة جارية في وقف تهمدت فاذا نظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها أجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق في وجوب الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ماذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اه فلم يقيد أيضاً باذن القاضي مع تصريحه بما استظهرناه من أن فعل ماذونه ككفله وما ذاك الا ليكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قررناه ويظهر من ذلك انه اذا أذن للمستاجر بعمارة الدار الضرورية ليعمل ما أنفق من ماله على الدار وجهة الوقف يكتفي بذلك بلا إذن قاض ولا حكم قاض حنبلي وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليتنامل في ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما لو أذن متولى الوقف للمستاجر في الصرف على مرته ليكون ديناً على جهة الوقف فصرف ماله بمعاذ ما ثم أخره المتولى لا آخر بعد انقضاء مدة المستاجر الاول فطلب دينه فاعتذر المتولى بانه لا مال للوقف تحت يده فاذا للمستاجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون ديناً على جهة الوقف كما كان للاول فدفع ومات المتولى فهل للمستاجر الثاني الرجوع بما دفع للمستاجر الاول على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركته المتولى الاول وترجع ورثته على الثاني في مال الوقف أجاب المصريح به أن الوقف لازمة له وان الاستدانة من القسيم لا تثبت الدين في الوقف اذا لازمة له ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقف ورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركته الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اه لمخصوماً يؤول بذلك أيضاً ما نقله المؤلف بقوله آجر منزلاً اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كان وقفه عليه والده وعلى أولاده أبدأ ما تناسلوا فانفق المستاجر في عمارة هذا المنزل بعض النفقات باصر المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف كان غاصباً ولم يكن على المستاجر الا المسمى وذلك للمؤجر يتصدق به وان كان له ولاية في الوقف فعلى المستاجر أجرة المثل في المدة التي كانت في يده لا عبرة بمسمى من قليل الاخرى السنين الاول و يرجع المستاجر بالذي أنفق من غلة الوقف ان كان للمؤجر ولاية في الوقف والا فهو متجاوز فيما أنفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمؤجر ولاية تصار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى الكبرى للصمد الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد وللمسجد وقف فاذا الناظر لحصرى أن يكسو المسجد ويكون غن الحصري من ريع الوقف ففعل وعزل

أختيه أم يستمر المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهم في درجته والعمه من درجة أبيهما فلا تستحق معه مالاً للشرط المذكور فاستحقاقه مضافاً لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصح في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف الوقف الاهلي مختصاً بآبنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصاً بابن ابن الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل أجنبي منهما من ذريتهما أن له من نصفها المختص ما وبذريتها استحقاقاً قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه فاطمة وتالي فاطمة من

أتمها درجته بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصدقون جميعاً عن أولاد وظهر كتاب وقف متصل للمدعوة الناظر أم هانئ بنت خديجة المزبورة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غير هانئ يعمل به وتكاف أولاد الاجنبي الى انبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف أبيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر أقر الموقوف عليه بان فلان يستحق معه كذا وأنه يستحق الربع دون وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده قوله فعلى المستاجر أجرة المثل أي لأن الاجارة الطويلة الزائدة على سنة فاسدة اه منه

وذريته ولو كان كتاب الوقف مخالفاً له جلا على ان الوقف يرجع عما شرط وشرطاً أقرب به المقر اه وقال الناصح في مختصره قال انما صاف
أقوه ان أبي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقفاً على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث
من الغلة يتسهم بها أصاب زيداً يشاركه المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله
ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط (٢٣٣) الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون

المحكوم بصحته مأموره
انشأ الواقف وقفه هذا على
نفسه مدة حياته ثم من بعده
على أولاده لصلبه الموجودين
حالا وهم هبة الله وداود وأمة
الله ومن سيرزقه الله تعالى
من الاولاد ذكورا واناثا
بينهم على الفريضة الشرعية
لذ كرم مثل حظ الانثيين ثم
من بعدهم على أولادهم
وأولاد أولادهم وأنساليهم
وأعقابهم أبداً ما عاشوا
ودائماً بقوا الطبقة العليا
تجب الطبقة السفلى على
انه من مات منهم عن ولد أو
ولد أو ولد أو نسل أو عقب عاد
نصيبه الى ولده وولده
ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولد ولا وولد
ولانسلا ولا عقب عاد نصيبه
الى من هو في درجته وذوي
طبقتة من أهل الوقف
يقدم الاقرب فالاقرب الى
الواقف ومن مات منهم
أجمعين قبل استحقاقه شيئاً
من الوقف وعقب ولداً
استحق ولده ما كان يستحقه
أبوه ولو كان حياتهم من بعدهم
على جهة برمتلة ثم ان
الواقف انتقل الى رحمة الله

الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال أن الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيئاً فهل
يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري لان حقه معلق بريع الوقف أم يلزم الناظر الاول الجواب
للشيخ ناصر الدين الثاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه له من ريع الوقف ولا يلزم
ذلك الناظر الاول حيث عزل وواقفه سيدي الجد والشيخ تقي الدين الحنبلي تغمدهم الله تعالى برحمته فتاوى
السليبي من الوقف (أقول) لكن قال في البراز به قيم المسجد اشتري شيئاً لمؤنة المسجد بلاذن الحاكم
بماله لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره أنه لا رجوع له مطلقاً بالاذن القاضي سواء كان أنفق
ليرجع أو لا وسواء رفع الى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا وكفى في البحر قبل ذلك عن الخانية قيم
الوقف اذا اشتري شيئاً لمؤنة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن ينفق على
المزمة من ماله كالوصى في مال الصغير وان أدخل المتولى جذعاً من ماله في الوقف باز وله أن يرجع في غلة
الوقف اه وكتب الرملي في حاشيته قوله وفي الخانية الخ أقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا شهد عند
الانفاق أنه أنفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسبأ أخذ كرهه منقولاً عن جامع الفصولين اه كلام
الرملي فاذا حل ذلك على ما اذا لم يشهد وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من ماله
في عمارة الوقف فلا يشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا لا يوافق ما في البراز به أيضاً من قوله قيم الوقف
أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول
قوله المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى
ذلك أيضاً يحمل كلام البراز به السابق الآن يدعى الفرق بين الشراء والانفاق في المزمة فليتأمل (سئل)
في وقف برفيه وظائف ليست من الشعائر وهي مقبرة على أر بابها على الهام من المعاصم المعين من جهة الوقف
وقد قبض متولى الوقف أجور عقارانه عن سنة اثنتين وأربعين ومائة وألف سلفاً وغاب ولم يدفع لارباب
الوظائف شيئاً من علائقهم عن السنة المذكورة وله وكيل في الضبط فقط يكلفه أر باب الوظائف المذكورة
الى الاستدانة على الوقف لاجل دفع معاليهم أو يقبض أجور العقارات المذكورة سلفاً عن سنة ثلاث
وأربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم
ذلك (الجواب) نعم وانما قيد في السؤال بانها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر يستدين قال في
البحر لكن وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك
فيكون باذن القاضي فقط أو لا الظاهر أنه يستدين لهؤلاء باذن القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة
مصلحة المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه في توليته
صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الجاني في فتاواه خير به ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان
متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة يريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم كافي البحر وغيره وأفتى به الخير الرملي (أقول) وقد مناعام الكلام عليه وأثل هذا الباب (سئل)
فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرعاً للوقف فهل يصح ذلك (الجواب) نعم وهي مسئلة وقف

(٣٠ - (فتاوى حامديه) - اول) تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهما من الاولاد مات حال حياة الواقف من غير
نسل فاقسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد
وكريمة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين من هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبها لهما ثم ماتت كريمة عن ولد يقال
له علي فانتقل نصيبها لهما ثم مات محمد عن أربع بنين هبة الله ومصلح الدين ولدى دخري وفضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبه لهما ثم
ماتت مريم عن ولدين يقال له مصطفى فانتقل نصيبها لهما ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ شقيق هو هبة الله المذكور

وفضل الله وأحد وهما أخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلي الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب إلى الواقف سواء لأن كلاً منهم يدلى إلى الواقف بواسطة ابن فان الأخوة أولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلي ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف ومصطفى ابن مريم بنت داود ابن الواقف أو يختص به الأخوة لكونهم أقرب إلى الميت ويكون القرب (٢٣٤) إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أحاسيقاً فكون القوة

البناء لجهة وقف الأرض وهو صحيح كما في العلائي وغيره (سئل) في قطعة أرض جارية في وقف بليس فيها بناء ولاد أخيه في توار أحد يريد متوليها أن يبنى فيها بمال الوقف للوقف لمافيه من الخط والمصلحة لجهة الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أهلي يؤجر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز الناظر ذلك (الجواب) نعم أجرة الوقف من نفسه أو سكنه باجرة المثل لا يجوز وكذا إذا أجرة من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه للتممة ولا نظرمها اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لو تقبل المتولي الوقف لنفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا قبله من القاضي لنفسه فحينئذ يتم لقيامه باثنين اسعاف من باب اجارة الوقف (سئل) في ناظر وقف أهلي انحصر ربيع الوقف المزبور فيه نظراً واستحقاقاً أجرة أراضي الوقف المزبور مدة معلومة باجرة المثل اجارة صحيحة ممن له عليه دين وقاصصة بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم قياساً على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قصاصاً إذا الوقف والوصية أخوان لاسيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده والحالة هذه ولا أفتي الكازروني من آخر الوقف وقال العلامة الشامي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال نسير ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقاً للاجرة كلها وتمت المدة والدين من جنس الاجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق وان كان مستحقاً لبعضها ووقع التقاص بها فالتقاص صحيح أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد ورجهما الله تعالى ويضمن الناظر وقال أبو يوسف لا يصح التقاص ثم قال ولا بأس بذلك كما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر نقوله الى أن قال فهذا كما ترى صريح في صحة ابراء الناظر المستاجر عن الاجرة وصحة التقاص مبنية على جواز البراء كما صرح الزيلعي به آنفاً وقد وصح بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب اهـ (سئل) في ناظر وقف اجرة عقار الوقف من آخر بدون أجرة المثل بعين فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم وإذا أجرة القيم الدار باقل من أجرة المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة لوسعة مكانها المستاجر كان عليه أجرة المثل بالعاما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رجعهم الله تعالى وكذلك إذا أجرة فاسدة ذخيرة من الوقف في ١٤ ولا يؤجر الوقف الاجارة المثل فلا يجوز ويفسد بالاكل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ الاجارة كفي فتاوى قارئ الهداية لا ينقصان يسيراً وإذا لم يرغب فيه الا بالاكل كما في الاشباه شرح الملتقى للعلائي تحت فصل اذا بنى مسجداً داراً مسجلاً أجرة مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم طفر القيم بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك المقتصان ويصرفه الى مصرفه قضاءً وديانةً حاوي الزاهدي من الوقف من فصل تصرفات القيم (سئل) فيما إذا أجرة ناظر وقف بستان الوقف من ز يد مدة معلومة باجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى الناظر على المستاجر حين الاستئجار بان الاجارة المزبورة بدون أجرة المثل بعين فاحش وان هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتسرة شرعاً وأنه أجرة الرجل بالزيادة المزبورة فاجابه ز يد بانه استأجره باجرة مثله وان الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت فانكر الناظر والرجل ذلك فاحضر ز يد عشرة أنفار شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بان ما استأجره به زيد هو أجرة مثل البستان المزبور بعبضة

بمنزلة القرب ويكون القرب إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو لكونه يدلى إلى الواقف بجهتين بالأبوة والامومة فيكون أقرب إلى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن الواقف وهو أيضاً ابن دحري بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (أجاب) اما صرف نصيبه فهو لمن في درجته بالايجاع لمن فوقه وللمن تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على ذي جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان زيادة الجهة قوة لا أقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب والاخ لأم وعند عدم الاخ لابوين يسوي بين الاخ لاب والاخ لأم فان كان الذي من قبل الاب ارتكض معه في صلب الرجل والذي من قبل الأم ارتكض معه

في رحم الأم فليس أحدهما بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ في جدتين احدهما من جهة واحدة والاخرى من جهتين فيه وجهان أحكمهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة ومعنى الاقربية تتفق المسئلة ولا تجد مرجحاً فاشكلت المسئلة علينا فرأينا أن تقديم الاقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الواقفين وإلى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى أن يصالحوا لأن أقرب فاعل تفضل من القرب ضد البعد فاصل معناه يساعد من قال بالمساواة والذي يظهر ترجيحهم من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملاً بحقيقة المعنى في الاقرب لاسيما في جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرباء يبدأ بالاقرب

فالأقرب قال أبو يوسف في قوله أرضي صدقة موقوفة على قرابي الأقرب فالأقرب يغد نقله مذهب محمد واليه ذهب هلال تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم إلى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول عندى ليس بشئ والقول هو الأول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر أرجح منه حيث رجعت إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف وهي قرابة الولادة لأقربها الأخوة المتفرقين مساواة الجميع بمن يدلى من قبل أبويه أو أبيه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في ابن هو ابن ابن عمه وأخوه من أجنبي كأمه (٢٣٥) تزوجت ببن عمها ولها منه ابن ومن

أجنبي ابن آخر ووقفت على الأقرب فالأقرب إليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجح أحد ابنيها وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالأم فقط ففيه تردد ولو قضى القاضى به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قرره لك وفى شرح المنهاج للرمل فى شرح قوله كأن مصرفه أقرب الناس رجلا لازنا فيقدم وجوبا بن بنت على ابن عمه ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقى ان المراد بهما فى كتب الاوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لأقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما فى مستويين فى القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله فى شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) فى أرض موقوفة من قبل زبدها أشجار زيتون وقف من قبل عمرو على جهة بر معينة

وأفرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وتعت فقيل شهادتهم الحاكم الشافعى بعد التزكية وحكم بحصة الاجارة المذكورة ويكونها أجزا المثل ويكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم فسح الاجارة المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة ذلك فى المدة وبعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفى حكم بحصة الاجارة ولزومها وبعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها وأنفذ حكم الشافعى المذكور بحد حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم فى أثناء المدة ادعى الناظر المذكور ان الاجارة المزبورة بدون أجزا المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينتقض بشهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا (الجواب) الاجارة بدون أجزا المثل بغبن فاحش غير جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح به فى الاشياء قال فان كان اضارا وتعت لم تقبل اه أى هذه الزيادة وأما دعوى الناظر فى أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده أما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت حين العقد بدون أجزا المثل أو أنه زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرحوا به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التى ادعاها حين الايجار من زيد وحكم بحصة الاجارة من حاكم حنفى وشافعى وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء ترد وبينه الاثبات بأنها أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجزا المثل وان كان الثانى أعز بزيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل متعنت أو رعية راغب لا تقبل كما اذا زادت باقل من نصف ما استأجر وأما اذا كانت الزيادة فى نفسها للعلاء سعرها عند الكل ففيه روايتان قال فى لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متولى الوقف اذا أحر أرض الوقف باجرة مثله يجوز فان ازدادت أجرة مثلها بتغير سعرها وأكثره الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وبما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانيا على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره اللؤلؤ الجى وفى أدب القضاء للإمام السروجى ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجارة هي أجرة المثل حالة العقد وان زادت بدرة والبسرة عشرة آلاف درهم وفى الحانية والاسعاف رجل استأجر أرض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر رغبات الناس فى المأجور فرادت الاجارة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينقض الاجارة بنقصان الاجران أجزا المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجزا المثل فلا يضر التغير بعد ذلك اه وفى حاوى الحصى لا ينقض لان العقد صحيح وزيادة الرغبة فى الاجارة بمنزلة زيادة السعر فى القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال مولانا ان زاد زيادة فاحشة كان للمتولى أن يفسخ الاجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذى اجراه أولا لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكأنه أجزا منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع اه وفى الذخيرة واذا زاد أجزا مثلها بعد مضى مدة فعلى قسوى سهر قسدا لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوى يفسخ ويجدد العقد وحكى الباقي فى شرح الملتقى تصحج كل من الروايتين وفى المنخ اذا زاد أجزا المثل فى نفسه من غير أن

وأن القسم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين فى كل سنة لجهة وقف زيد الميز بوروان القيم على وقف زيد تعدى وزرع زرع ابن أشجار الزيتون الجارية فى وقف عمرو بغير طريق شرعى وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها أقل مما يحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الأشجار الجارية فى وقف عمرو وأرض أشجار المزبورة وهل له زرع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لو وقف زيد لجهة وقف عمرو أم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدى لما ليس من الأشجار الجارية فى وقف عمرو وبغير طريق شرعى حيث ثبت انه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الحيارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف

لما استرهم وبنوا مسقفاته وتلافي ما أنشرف على الخراب من مستغلته وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالخص وزخرفته بماء الذهب والفضة واللازور ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاة حسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بغيرها وعدم تناول علوفتها فيكون قطعها من باب إزالة السكر وهو فرض على من له بسطة يد وقدره على ذلك قال في البحر تصرف القاضي بالاوقاف مقيد بالمصلحة (٢٣٨) وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة

المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسرات وبدفعه البديل يخرج عن عهده ويبقى في عهدة الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجبر على التجارة قال لا يجمع الفتاوى (سئل) في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكذب الظاهر وحلف على ذلك وتعذر تفصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفي منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يجبره على التفسير شيئا وان كان متهمًا يجبره القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس ولو كان يحضره يومين وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الزاهدي والبحر عن القنية وبمثله أفق التمرثاني وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا أن يدعى أمرا يكذب الظاهر فحينئذ تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدق بيمينه على الاشياء وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ (أقول) ومحتاج الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه (سئل) فيما إذا أذن متولى وقف برجلاني الوقف في قبض أجور حوائث الوقف ودفعها المستحقين من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعذر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لارباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد المتولى ما دفعه الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكذب الظاهر (سئل) فيما إذا كان زيدا مقررًا في وظيفة جباية في وقف بموجب براءة سلطانية وتقرر بقاض شرعي ويتصرف بها من مدة مديدة قام المتولى الا أن يزعم أن دفع المستاجر من الاجرة للجاني غير صحيح وأن له الرجوع بها عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولى المزبور (الجواب) نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستاجر بن هلايل واخراجها وظيفة الجاني مات المتولى والجباة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا بينة لهم فانهم يصدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم أن الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفة الشرعية أو تسليمه الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما فينبغي أن لا يصدقان كلاهما أجبر مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بيمينه عنده لا عندهما فان المال ليس امانة بيد الاجير المشترك عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على ما سلفناه ولزم الضرر للوقف ينبغي للقاضي أن يعمل بذهب ما نظر للوقف فتأمل من القول بان للمولى عبد الحليم أفندي أخى زاده (سئل) فيما اذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده (الجواب) نعم قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشرة ناقلا عن خزنة الاكمل لومات الواقف وأوصى الى رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصى في كله عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ بما خصه اه (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره معلوما منجزا على الحرمين الشريفين وشرط وظيفة الناظر لعمر وودر يته ثم من بعدهم لمتولى الحرمين الشريفين مات

وعبرها اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الاوقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفقهاء تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الاوقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاوقاف بالاولى وفي الاشياء والنظائر أيضا في القاعدة الخامسة بعدم مسئلة الفرائض وبه علم حرمة احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا في كتاب الوقف والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه أدنى المام بل أطن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا لها فكيف مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو

مشرف على الوقوع من بنائه لحادث والقديم أو بناء مسقفاته وترميم مستغلته والمتون قاطبة قد ترادفت على أنه الواقف من عاتيه بعمارته بالشرط لان قصد الواقف صرف العلة مؤبدا ولا يتبع دائما الا بالعمارة وكذا الشروح والفتاوى فلا ينكر ذلك الامن أضله الله تعالى وأبعده وآتاه من رحمة وطرده فلا يحتاج الى الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فمرام مطلقا كما صرح به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي نفى الكراهة في نقشه اذا فعل من مال نفسه أم المتولى فيفعل من مال الوقف ما يحكم بالسعدون النعش فلو فعل ضمن لماسيه من قضيع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع

بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اهـ وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العماره وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن وبدون ذلك تضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصولاً وأنشأ مدرسة أيضاً وقطعها على المستغلين بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأ القرآن ويوردها الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجيع (٢٣٩) المستحقين في وقف المسجد والمدرسة

من أهل مذهب الامام
المحل أجدين حنبلي يقسم
القيم ربع الوقف بينهم على
ما يراه وان تعذر الصرف
على بعضهم بصرف الى
بقيتهم وما له الفقراء
المسلمين وشرط النظر في ذلك
لنفسه أيام حياته ثم من
بعده لابس أخيه ثم للارشد
فالارشد من ذرية ابن أخيه
فان عدمو أو لم يكن فيهم
من يصلح للنظر فالنظر فيه
لشيخ الحنابلة الفلانية ولم
يقدر الوقف للناظر شيئاً
من الغلة فهل يعطى له شيء
من ذلك أم يعطى الجميع
للمذكورين بعد العماره
بملا بشرط الوقف وهل اذا
تعذر الصرف الى بعضهم
يصرف الى بقيتهم كما شرط
وهل اذا أدى رجل انه من
ذرية ابن أخي الوقف وأنه
يصلح للنظر يعمل بمجرد
قوله وهل يجوز تغليق باب
المسجد دائماً ومنع المصلين
فيه وفخه في كل يوم جمعة
للنساء يضررن فيه بالدخول
ويرفعن أصواتهن فيسمعن
كل من مر على باب المسجد
أم لا واذا قلتم لا فما يترتب

الواقف وعمرو وتصرف بوظيفة النظر المزبور رجل من ذرية عمرو وهو أهل لذلك قام متولى الحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور مخالفاً لشرط الواقف فهل ليس لمتولى الحرمين معارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى تنقض ذرية عمرو المذكور عملاً بشرط الواقف المزبور لانه كنص الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الاشباه (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٧ اذا مات متولى الوقف بمجهلا غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكمه لوقف آخر منسكس عدة سنين ويريد متوليه طلبه من تركته المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركته المتولى المتوفى (الجواب) الحكم الماذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى المتوفى شيء من ذلك كذا أفق المرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا المتولى المذكور قد مات بمجهلا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية وغيرها وعبارتها
وكل أمين مات والعين تحصر * وما وجدت عيناً فدينها تصير
سوى متولى الوقف ثم مفاوض * ومودع مال الغنم وهو المأمور
(أقول) وقد منابقية الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العماره ثم الفاضل عنها للمستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج اليه الوقف من العماره في المستقبل فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر المسكوك للعماره فيما ياتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العماره ولم يقيد عند الحاجة اليه لانه حينئذ يجب على الناظر مسالة قدر ما يحتاج اليه للعماره في المستقبل وان كان الا أن لا يحتاج الموقوف للعماره على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف بحال لا يغل فيؤدي الصرف الى المستحقين من غير ادخال شيء للتعوير الى خواب العين المشروط تعميرها ولا كما في الاشباه قال محشيته الجوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هو المعتمد المختار في المذهب كما في جامع المصنرات (أقول) ومرت في هذا الباب ما لم بشرط الواقف تقديم العماره (سئل) في ناظر أهل النظارة ولاه قاضياً كده براءة سلطانية فأنهى جماعة أنها شاعرة وأتوا بقرمان بنص مخالف فهل يمنعون باعتبار انهم المخالف الواقع أم لا (الجواب) نعم يمنعون فان عزله وأعطاهم بناء على ما أنموه وهو مخالف الواقع فيكون فاسداً والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنموه فالظالم والتعدي من الاخذين ومصوب القاضى والسلطان حيث كان أهلاً للولاية ليس لاحد رفعه بميرجحة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الخانية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشباه والعلاقي في شرح التنوير وأفتى بمثله العلامة الخبير الزملي مفصلاً كما هو مذكور في فتاويه من الوقف (أقول) ومن نظير ذلك (سئل) فيما اذا قرر القاضى هنداً في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلى بطريق الفراغ من أمها المقررة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهند أهل لذلك وكتب لها حجة تقر بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعاً (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن النظر فراجع ممتاملاً (سئل)

عليه بالاطر بق الشرعى وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظر او تولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم بشرط له الواقف شيئاً ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئاً واذا نصب القاضى ناظر او لم يعين له شيئاً فعمل فيه وسعى سنة مثلاً قيل لا شيء له لان المنافع لا تقوم الا بالاعتقاد ولم يوجد وقيل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهراً الا بأجر والمعهود كالشرط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معهوداً جعاً بين القولين فعلم بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئاً بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئاً يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم و يصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيتهم على ما يراه القيم بعد العماره واذا لم يكن نسب الى رجل المدعى انه من ذرية ابن أخ الواقف

معروفاته لا بدله من بينة تشهد له بمذاهب ولا يعطى بمجرده عوام ويحرم عليه قتل باب المسجد في أوقات الصلاة قولا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقد مكن النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهن وإذا ثبتت خبائثته وجب على القاضي عزله وإن شرط الواقف أن لا يعزله القاضي والساكن لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به (٢٤٠) البزازی بقوله أن عزله القاضي للخنائ واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاذا عزله القاضي ولم

يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه للشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف إذ شرط الواقف كنعن الشارع وكل ما أبتناه نص عليه علماءنا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف إذا ساقى على كرم موقوف أو أجرة عقار الوقف وكتب في صلح المساقاة أو الاجارة انه ساقى أو أجرة بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه لا يرشد فالإرشاد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه إنما هو من أحد المستحقين أم لا وإذا قام لاتصح في الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لاتصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته إنما ذلك لناظره لا للمستحق في غلته بإجماع علماءنا ولو كتب في صلح المساقاة والاجارة انه ساقى أو أجرة بماله من الولاية قوهما أن استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على الوقف إذا عبرة لما في نفس الامر

في ناظر وقف أهلي أمره القاضي العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور مفلسا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور (الجواب) نعم فإن قلت إذا أمر القاضي القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشرعي أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد للامام فإني فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمنتولي ايداع مال الوقف والمسجد الا بمن في عياله ولا اقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد لياخذ عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمنتولي اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه بحرم من الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولي يتصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه ومعرفة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلي يكون الوصي أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا أو أثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اه كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخانية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الخاصي ويقول الفضلي يفتي اه وأنت على علم بان الوقف يستقي من الوصية ومساكنة تنزع منها كما نقله الشيخ خير الدين فإني فتاوى الرحيمي من أن المتولي لو أجرة بآجرة المثل اجارة شرعية تنعقد ولا يملك الناظر معارضته لانه في زماننا بمعنى المشارف فيه نظر وفي البحر قال في الخانية وقف له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولي والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اه (أقول) وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاملة لغراس حصة منه جارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقية غراسه ملك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه لجهة الوقف وأخذ أجور منابت الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا لجباية مال الوقف من مستأجرى أقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرى ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوي وشرحه للاسيجاوي وأذا دفع الرجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه الا سمر في ذلك والامور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الا سمر أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الا سمر ولا يجب اليمين عليه ما جعلا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد الا سمر أن يصدق أحدهما ويكذب الا سمر فيجب اليمين على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الا سمر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الا سمر دينه وان صدق الا سمر أنه لم يقبضه وكذب المأمور انه يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعته اليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بان يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة

لما كتب في الصلح وإذا قلنا بفساد المساقاة فالربح كله يوضع في الوقف ولا شئ للعامل لانه غاصب عمل في الوقف يغير الى اجارة نافذة بل تدرية ناظره فكيف اذا لم يعمل كما ذكر في السائل بلسانه فاستأناؤه والحال هذه من ربيع الوقف حرام سحت يجب رده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل) فيما اذا وجهت مشخة على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجه عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة باعطاء غير المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار خراجها المدرسة

مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصر وفي جندى هل اذا تناول المتكلم على المدرسة تسعة الاعشار وبقي العشر بئمة من اوعها ابطال المتكلم على المدرسة بئمة بيت المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يبطال بذلك وانما المطالب به المزارع الذي انخرج لازمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض نصيب المدرسة ولا شركة للجندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعديا في قبضه وصرفه المستحق فلا ضمان عليه لعدم تعديه بقبض ماله قبضه شرعا وصرفه (٢٤١) المستحق كما لا يخفى على فقيهه والله أعلم

(سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله في الصرف الى المستحقين أم لا واذا وهب كل فرد منهم شيئا من متعينة المقبوض بيده للناظر هل لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتقة بعلوفته قرية يتحصل من غلته أضعاف ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا يتبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف عليهم لانه أمين يدعى اتصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتمد الشيخ زين في فوائده انه لا يحلف وقيل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له وقبضه واستهلكه وليس للمستحقين أخذ القرى بماله من العين اذ حقهم ليس في عين الوقف لاسيما مع كونه أضعافا أضاعفه والله أعلم (سئل) في دار الوقف العدة

الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الامر بالقول قوله مع يمينه انه لم يامر به بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فامر صاحب الدين أو المغصوب منه بان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الا بالبينة لان في ذلك ابراع نفسه من الضمان الا اذا صدقه الامر في الدفع حينئذ يبرأ ولا يدان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الامر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب السابى من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة الانقروى (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغلبها وفي سائر أمور الوقف فباشر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانة باذن القاضي حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبلة باجرة مججلة وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الا ان الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم المعتمد في المذهب أن ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازا والا لبحر من بحث الاستدانة وفي أوائل الخيرية من الوقف ما نصه قد تقرر صحة توكيل ناظر الواقف مطلقا وناظر القاضي اذا علم له اه والمسئلة في الخانية والقنية والفصولين وفيها وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف فدفع لاضمان عليه الخ (سئل) فيما اذا كان في أرض وقف غراس قديم جار في وقف آخر وأهله متصرفون فيه ويدفعون لتولى الأرض أجرة لها وطالبهم متولى الأرض باثبات وضعه بوجه شرعى فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أجرة المثل لجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفق به الشيخ عبدالرحمن العمادى كتبه الفقير أحمد المفتى بدمشق الشام عفى عنه الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير حامد بن على بن ابراهيم بن عبدالرحمن العمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه (سئل) في ناظر وقف أهلى نقة قبض غلال الوقف وصرف بعضها في غن زر وغراس لارض الوقف وغيرها من الاوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذبه في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير حامد العمادى عفى عنه الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير محمد بن الغزى المفتى الشافعى عفى عنه الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسينى المالسى المفتى بالشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الخنبلى المواهبى المفتى في الشام (أقول) ومرا أوائل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقف بماله من المعالوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقرر فيها براءة سلطانية ودفعه لوقف شاهدة بذلك وقول الوقف جسد دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر عثمانيا طائنا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة

(٢١ - (فتاوى حامديه) - اول) للاستغلال اذا حارب صهر بجها المعتلاء الاشبهة هل تحب عمارته من آخرتها أم لا (أجاب) نعم تحب عمارته من آخرتها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى قاوا البياض والجرعة في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والافعال والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سجد رثله من ذكور واناث على الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فنجسيه له مات الواقف عن ابنيه المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فما الحكم فيما أكل وفي قسمة الوقف بعد موته (أجاب) اماماً كله محمود من

محصنة بنت أخيه وهو النصف فضمون عليه وبؤخذ ضمائه من تركته ويدفع لها أو أمّا قسمة غلة الوقف بعد موت محمود فهي على رؤسهن أثلاثاً
فإن انتقض القسم بموته كإتص عليه الخصاص وتعطى كل واحدة ثلثاً ولا ينتظر إلى قول الواقف من مات عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه له وقد
غلط من أدعى بعدم نقض القسم لمّا فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله أعلم (سئل من دمشق) فيما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام
حياته ثم بعده على أولاده المذكور (٢٤٢) والامات بينهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد

ويشترك فيه الاثنان فما
فوقهما ثم من بعدهم على
أولادهم كذلك ثم على أولاد
أولادهم نظير ذلك ثم على
أنسالهم وأعقابهم مثل
ذلك على أن من توفي منهم
ومن أولادهم وأولاد
أولادهم وأنسالهم
وأعقابهم عن ولد أو عن
ولد ولد أو نسل أو عقب
انتقل نصيبه من ذلك إلى
ولده ثم إلى ولد ولده ثم إلى
نسله وعقبه على الشرط
والترتيب المذكورين
أعلاه وعلى أنه من توفي منهم
ومن أولادهم وأولاد
أولادهم وأنسالهم وأعقابهم
عن غير ولد ولا ولد ولا
نسل ولا عقب انتقل نصيبه
من ذلك إلى من هو في درجته
وذوي طبقته من أهل
الوقف المستحقين له المتناولين
لريعه وأجوره يقدم في ذلك
الأقرب فالأقرب إلى المتوفي
منهم زيادة عما سيده من ذلك
ثم على ولد من انتقل إليه ثم
على نسله وعقبه على الشرط
والترتيب المذكورين
أعلاه وعلى أنه من توفي منهم
ومن أولادهم وأولاد

عشامنتو يريد المتولي الرجوع عليه بالزائد الذي دفعه من ماله في المدة طناً أنه يستحقه فهل له ذلك (الجواب)
نعم (أقول) ومرا الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة (سئل) في متولي وقف عزل
وقول على الوقف غيره براءة ساطانية وتقرر برفاض والوقف غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والاجور
للمتولي المنصوب حالادون المعزول وإذا لم يباشر المعزول وظيفة التولية لا يستحق معلوم التولية (الجواب)
نعم (سئل) في ثلاثه أنظار متولين على وقف بتر أجر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأي من
الباقين ولا اجازة فهل تكون الاجازة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم في دار وقف أهلي لها ناظران فتح
مشتأجرها بأبوابا من أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف أحدهما بدون إذن الآخر
باطلاً (الجواب) حيث كانا شريدين وأقيم بائقير بمن القاضي أو بأمر ساطاني فلا يجوز تصرف أحدهما
بدون الآخر والحالة هذه كتبه الفقير على العمادى عفى عنه (سئل) فيما إذا كانت هند مقررة في نصف
وظيفة نظرق في جديهما فلان وفلان فوكلت شريكها يدا في النظر وفي تعاطى أمور الوقفين فاقروا وكيل
المزبوران دعوا المستحقة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة ولم تصدقه الموكلة على ذلك فهل
يكون إقراره عن نفسه سارياً عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة (الجواب) نعم (أقول) ومرا تمام الكلام
على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل) في وقف أهلي له ناظر أمين وجاعة مستحقون لريعه يعارضون
الناظر المزبور في التصرف في أمور الوقف من قبض وصرف وإيجار وتعمير وغير ذلك راجعين أنه ليس له ذلك
الابحضورهم واطلاعهم فهل يمنعون من معارضته في ذلك ولا عبرة برعهم ولا يشترط حضورهم واطلاعهم
(الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي له مستحقون وناظر وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة يتناولها
كل من كان ناظر على الوقف بسبب سعيهم في أمور الوقف من مدة تزيد على خمس سنين بموجب دفاتر
الوقف الممضاة بأضاء القضاة هل للناظر تناولها كما حرت به العادة القديمة (الجواب) نعم (أقول) تقدم أن
لناظر أخذ العشر حيث كان قدراً حرم مثل عمله والافليس له أخذ الزائد إلا إذا شرط له الواقف شيئاً فهو له
مطلقاً وهذه العوائد كانت مثل العوائد التي يأخذها الناظر في زماننا كالذي يأخذونه من المستأجر
ويسمونه خدمة نهى في الحقيقة تكملها لاجرة المثل لأنهم يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مشله حتى
يأخذوا الخدمة لأنفسهم فهذا ليس لهم فيه حق وفي الدر المختار عن فتاوى العلامة الثمري نأشئ ليس للمتولي
أخذ زيادة على ما قرر له الواقف أصلاً ولا يجب صرف جميع ما يحصل من نماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر المرتضى برد الرشوة على الرأى غيب الدعوى الشرعية اهـ

* (كتاب البيوع) *

(سئل) في رجل باع آخرة من الغلابين ولم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع فهل البيع
الذي كور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بيع المدوم كإي البيع الفاسد من التنوير وغيره (سئل) فيما
إذا اشترى زيد من عمرو دار معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها بابتا وقال البائع بعثا وفاء فلن القول
منهما (الجواب) القول لمن يدعى البات بيمينه والبيئة على مدعى الوفاء لانه يدعى خلاف الظاهر والبيئة لمدعى

خلاف
المتروك لما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور
عن ابن يسمى عمرو عن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات ابن عمر واحد بنتيه عن غير ولد والموجود الا
أختهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل نصيب الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختهم المذكورة بمفردها ولا يشار كهافيه
أولادهم المذكورين أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم إلى أختهم وأولاد النعم المذكورين لاستوائهم في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين

لربعه قطعاً لذم كرم مثل ثلث الاثني عشر زيادة مما يبده وهذا لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وهذه الصورة اذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد أو أولاد أو أولاد ما توفي حياة أبيهم قبل استحقاقهم لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة أبيهم أم لا أجاب يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته فما أصاب الحي أخذته وما أصاب الميتين دفع لأولادهم بما بقوله على أن من توفي منهم ومن أولادهم (٢٤٣) وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وتزول ولدا

أو ولد ولد استحق ما كان يستحق ولو كان حياً الخ وهذا أيضاً لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته صادقة وعلى من سجدت له من الاولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنسألهم وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه الى عمرو بعد ان جعله معه شريكاً في النظر على وقفه المسطور وبعد ارادته الرجوع عنه حكم الحاكم الخسفي غيب الترافع لديه بلزومه ونفوذه ثم مات زيد بعد التسهيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثاً مائة حياة صادقة بنت الواقف المذكورة فهل اذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكون الوقف لازماً وتختص بنت الواقف

بخلاف الظاهر قال في الخانية في أحكام البيع الفاسد وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعاً بائناً كان القول لمن يدعي البات والبيئة على مدعى الوفاء اهـ (سئل) في دار معلومة ذات بيوت متعددة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل منهم حصة معلومة شائعة فيها فباع زيد بيتاً معيناً منها من زوجته بثمن معلوم فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم وللشريك ابطاله قال في البزاية في مسائل بيع المشاع دار بين اثنين باع أحدهما بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا شرأ أن يبطله اهـ ومثله في الخانية والعمادية معالين بتضرر الشريك بذلك عند القسمية وأفتى الرملي رحمه الله تعالى بعين المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة ومربع جاريتان في ملكه بالوجه الشرعي كالثنتان في دار مشتركة بينهما وبين اخوته فباعهما زيد المزبور من عمرو بيعاً بائناً شرعياً بثمن معلوم مقبوض فهل صح البيع (الجواب) نعم ولا ينافي في ذلك ما أفتى به الحنابلة الرملي لأن ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهنا المبيع كله ملك مختص بالبائع (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جاريتاً ورابع داره من زوجته الوارثة له المستقرة في عصمته حين البيع بثمن معلوم هو دون ثمن المثل يغني فاحش وأقر بقبضه منها حين البيع وكان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكاف ومشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه عن زوجته وعن اخوة أشقاء لم يجزوا البيع ولم يصدقوه على الافرار فهل لا يصح كل من البيع والافرار المذكورين والحالة هذه (الجواب) نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصديقهم قال في العمادية مريض باع من وارثه شيئاً وأقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنى ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكاف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكره قاضيان في وصايا فتاواه (سئل) فيما اذا كان لزيد دار وأولاد فرض مرض الموت وصار غالب حاله الضنى ولزوم الفراش وقيامه عن تكاف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بثمن أقر بقبضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن أولاده المذكورين فهل يكون البيع والافرار غير صحيحين الا باجازه بقية الورثة والحالة هذه (الجواب) البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا بامضاء الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن اذا كان فيمغيثاً أو محاباةً بخير الوارث المشتري بين الفسخ واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت كافي العمادية وأما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو بقبض دينه من غن أو غيره فباطل الا ان تصدق الورثة كما هو مصرح به في المعترات (سئل) فيما اذا باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المعلومة من جماعة معلومين أجنب عنه بثمن معلوم هو غن المثل قاصصه به عما يستحقونه في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تار يخه باعترا فبه ذلك وبقائه في ذمته وليس عليه دين غير المبلغ المقاصص به لأم من دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولادين لزمه في الصحة ومات من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي اقرار

المذكورة بغلته لكون الواقف نجراً للوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يخبره المريض بان يقول وقتت على كذا أو يوصي به فقد صرح هلال في أوقافه بأن قوله أرضي صدقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازه بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقاً فالذم تجز بقية الورثة ذلك يخرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج تقسيم غلته جميعاً على فرائض الله تعالى ما عاشت صادقة فاذا مات صرفت غلته

مكملها إلى أولاد أولاد من الثالث والأفصح سابه لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك من يحامدا كره في الخائبة وغيرها من الأوقاف
منزلة في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تسالوا فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك
وخلفت ابنتين واختا واخت لا ترضى به هذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على
الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا (٢٤٤) للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها إلى أولاده

وأولاد أولادهم لا شيء
لا تخت من ذلك قال لان
الوقف في المرض وصية وإذا
لم تجز الاخت بطلت الوصية
للورثة وتجوز لأولادهم
وأولاد أولادهم غير أن
الوقف انما وصى لأولاد
الأولاد بعد موت الورثة كأنه
قال أو صيت لأولاد أولادي
بغلة هذا المنزل بعد خمس
سنين وذلك جائز والوصية
بالغلة للابنتين وإن بطلت
فإنزل وقف على حاله فإذا
جاءت نوبة أولاد الورثة
صرفت الغلة إليهم والله
أعلم (سئل) في قطعة أرض
بقرية موقوفة من جانب
السلطنة على مصالح زاوية
منسوبة لولي وقفنا أوصاديا
هل لمن ولاد السلطان على
تلك القرية أن يتعرض له
بطلب شيء على تلك الأرض
مع أن غيره ممن تقدم من
الولاة لم يتعرض بطلب ذلك
من متول من المتولية
السابقة أم لا (أجاب) ليس
له أن يتعرض له بطلب شيء
لذا السلطان نصره الله تعالى
انما أطلق له فيها خارج
عن أوقاف المساجد والزوايا
والرباطات والمقابر وأما

المرضى بدني لا جنبي نافذ من كل ماله لا يرضى الله عنه ولو بعين فكذلك إلا إذا علم تملكه لها في مرضه
فبقيته بالثلث كره المصنف في معينه وأخر الأثر عنه ودين الصحة مطلقا والمال منه في مرضه بسبب معروف
بيينة أو بماينة قاض قدم على ما أقرب في مرض موته ولو المقر به ودبعة وعند الشافعي وجه الله تعالى الكل
سواء السبب المعروف ما ليس بتبرع كنسكاح مشاهد بمهر المثل أما الزيادة فباطلة وإن جاز النكاح عناية
اه بلفظه ومثله في شرحه على المتن وفي العمادية من أحكام المرضى من كتاب البيوع المرضى الذي
عليه دين يحيط بماله إذا باع عينان من أعيان ماله من أجنبي بعين يسير لا تصح المحاباة عند الكل أجازت الورثة
أم لم يجزوا ويقال للمشتري إن شئت فبلغ تمام القيمة وإن شئت فافسخ البيع وإن لم يكن عليه دين يجوز
إذا كانت المحاباة بقدر الثلث اه بلفظه وذ كرشع الاسلام من باب مزارعة المريض على سبيل الاستشهاد
ومثله شراء المريض من وارثه وقال ألا ترى أن مريضا لو اشترى من وارثه بعينة الشهود وأعطاه الثمن كان
جائزا إذا لم يكن فيه محاباة كالأشترى من أجنبي قال غة الوارث انما يخالف الأجنبي في الإقرار وأما فيما ثبت
معينة فالوارث والأجنبي فيه سواء ولم يذ كرفي المسئلة خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من
الوارث عند الكل اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من بيع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية سئل
في مريضة باعت لابن بنتها المحجوب عن أرثها بدينها أو بناتها قيراطا وسبعة أثمان قيراطا بثمانية قروش ثم
ماتت عن ذ كرفي الحكم أجاب لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لاغب فيه فالحش صح البيع ولا
شيء على المشتري وإن كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع وإن كانت المحاباة بعين فالحش
أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لأن وفاء الدين مقدم على المحاباة وإن لم يكن الدين مستغرا
وخرجت المحاباة من الثلث سلمه المبيع بغير شيء كالوصية لأجنبي والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت ما داء سعال
طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة قراش فباعته في زوجه خاصة معلومة من عقار بثلث معلوم مقبوض لدى
بينة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيع والقبض صحيحين (الجواب) نعم والمقعد والمفلوج
الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو
كالصحيح كما في فتاوى قاضخان وذ كرفي وأخر هذا الفصل من فتاواه المسالو إذا أطلق امرأته وقد طال
ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب إن لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وإن كان
قديما فهو بمنزلة الصحيح لأن هذه علة منمنة وليست بقاتلة وذ كرفي العدة كذلك وقال إذا تغير حاله فينتد
يعتبر من الثلث وتسكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة كان برجي برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والأفوه
بمنزلة المريض وقال أبو جعفر الهندواني إن كان يزداد كل يوم فهو مريض وإن كان ينقص مرة يزداد
أخرى ينفران مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وإن مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر العراقي عن
أصحابنا أنه ينظر إن كان يصلي مضطجعا فهو كالمرضى وتسكلموا أيضا في الرجل إذا عجز عن القيام بمصالحه
قال مشايخ نوح إذا قدر على القيام بمصالحه وحوائجه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال
مشايخنا إذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفي وصايا الجامع الصغير المقعد والمفلوج

أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة مما صرح بها ودلالة في رسائل ابن نجيم فإن قلت هل يعنى السلطان نصره والمسالو

الله تعالى أن يجعل أراضا وقف على مسجد قلت نعم ذ كرفا ضيخان إن لمن له مصارف الحراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها ووقفها ولو وقف
السلطان أراضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان ولو وقف السلطان من بيت مالنا على مصلحة تمت تجوز ويؤجر
وحاشا لسلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك السحت الحرام والله أعلم (سئل) فيما إذا
أسكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه جلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجرة مثله ولا يصح إبراء الناظر ولا إبراء المستحق له

أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجرة مثله ولا يبيع أرواء الناظر ولا المستحق منها أذهني ثابتة في ذمته ولا عليك واحد منهما ما في ذمته حتى يبيع أرواءه
ولأن الوقف قد ينظر أعيانه ما هو مقدم عليه كالعمارة قارؤه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على جهات برعيتها ومهمها فضل من
ربع الوقف بعد مصارف البر التي عيها يقسم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لأولادهم ثم لأولاد
أولادهم ونسلهم وعقبهم أبداً ما تناسلوا ودامت أبا بقوا وأولاد الظهور ومنهم دون أولاد (٢٤٥) البطلون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة

السفلى على أن من مات
منهم عن ولد أو ولد
انتقل نصيبه لولده أو ولد
ولده فإن لم يكن له ولد ولا ولد
ولدت انتقل نصيبه إلى من هو في
درجته وذوى طبعته فإن
لم يكن انتقل لمن هو أقرب
إليه لذ كمثل حظ الانثيين
على الفريضة الشرعية
وبقية ذلك وقدره ثلاثة
أرباع لبنات الواقف المشار
إليه وهن عمرة وبكرة
وزينب بينهما سوية لكل
منهن الربع ثم من بعدهن
لأولادهن ثم لأولاد أولادهن
ونسلهن وعقبهن من أبداً
ما تناسلوا ودامت أبا بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب
الطبقة السفلى على أن من
مات منهم عن ولد أو ولد
انتقل نصيبه لولده أو ولد
ولده ومن مات عن غير ولد
أو ولد ولدت انتقل نصيبه وما
كان يستحقه في ذلك لمن هو
في درجته وذوى طبعته
فإن لم يوجد له ذوة ولا
ذو طبعته ينتقل لمن هو أقرب
إليه لذ كمثل حظ الانثيين
على الفريضة الشرعية فإذا
انقرضوا باجمعهم كان وقفاً

والمسلول إذا تناول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهبته من جميع المال وذكر أبو العباس الصفاني
في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد أو المفلوج إذا وهب في أول ما أصابه ثم مات في
أيام تكون الهبة من الثلث لأن العلة لم تصر عادة وذكر قاضيان في الجامع الصغير صاحب السبل والدق
قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قلما يجاوز عن قابل مرض فساد ما يخرج في
حواله بنفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعد مرضه عند الناس عمداً من أحكام المرضي من كتاب الطلاق
ملخصاً (أقول) وكنت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار ما نصه وفي المعراج وسئل صاحب
المنظومة عن حد مرض الموت فتعال كثر في أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن
لا يقدر أن يذهب في حواله بنفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا
الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي قلت والظاهر أنه مقيّد بغير الأمراض المزمنة التي
طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وإن صيرته ذافراً ومنعته من الذهاب في حواله فلا يخالف
ما جرى عليه أصحاب المتون والشرح هنا اهـ (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالديون
فباعها الورثة من عمرو بأذن القاضي والغرماء بثمن المثل وأدوا به الديون للغرماء فهل صح البيع (الجواب)
نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بثمن فيه غبن فاحش وهبه
منه ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يجز وأذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر
وصية ويعتبر من الثلث (الجواب) نعم قال في التنوير في كتاب الوصايا اعتدائه ومحاباته وهبته ووقفه وضمائه
وصية فيعتبر من الثلث اهـ (سئل) في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش
بخمسمائة ولا مال له سواها ثم مات من مرضه المزبور عن ورثة لم يجز وأذلك فهل يكون محايياً بخمسمائة
فتنفذ المحايية بقدر الثلث ثم يقال للمشتري أما أن تبلغ الثمن إلى الثلثين وليس له أن يرد من المبيع شيئاً وما
أن تنسخ (الجواب) نعم والمسئلة بعينها في العمادية من بيع المريض (سئل) في امرأة لها دار جارية في
ملكها أرضاً ببناء باعت نصفها شائعاً من جماعة معلومين بثمن معلوم يباعاً بآخر فهل صح البيع المذكور
(الجواب) نعم كافي العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع إلى نصيبهما فإن
أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المحيز وهو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار
فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فإن ثم يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف
إلى نصيبه أما بيع الفضولي انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صحت إجازته في ربع الدار فصول
العمادية من ٢٤ في تصرفات الفضولي وفيها أيضاً من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع بعد كلام إلى أن
قال فالوجه الأول وهو بيع المبيع من أجنبي على صنفين إما أن كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين
فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في الموضع أجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوع وأجمعوا على
أن يبيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من بيوع الترخانية ونقل الترخانية في فتاواه من باب
الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الإجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد إجارة المشاع

على الفقراء والمساكين ثم إن زيداً وبكرهما ماتا ولم يعقباهما ماتت فاطمة وأعطيت أولاداً فهل ينتقل نصيبها لأولادها أو لمن هو في درجتها من
الموقوف عليهم لكون أولادها ليسوا من أولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو أقرب إليه قرب النسب وإن كان من غير الموقوف عليهم أو
يختص القريب بالموقوف عليهم (أجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة لأولادها لأن
هو في درجتها لا يقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولدت الخ فإن مرجع الضمير في قوله منهم إلى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد
م قوله ما جرى الخ أي من أن الأمراض المزمنة كالفالج ليست مرض موت اهـ منه

الظهور وقد شرط أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولادها الذي كرمهم مثل خط الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما أن زيد وبكر الماتوا ولم يعصا صرف ما كان لهما فاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع بأسره نصيبها فيصرف لا ولادها ولا دخل لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى أت من مات من (٢٤٦) أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد ولد ولم يساوه في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا من

الامن شريكه بعد بسط الكلام الا ترى أن هبة الشائع لا تجوز ويبيعه يجوز اه فتحرر أن يبيع الشائع جائز من الشريك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزروع وقال العلامة قاسم في رسالته في مسائل الشيوع سئل عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت عن بعض من يزعم العلم بالفقه أن ذلك غير جائز فقلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف في بيع الحصة الشائعة من العمارة والصحيح الجواز قال جمال الاسلام في فتاويه أرض بين رجلين أثلثا والزروع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزروع مشاعا من أجنبي صح في الأرض دون الزروع وقال ثوب بينهم مباح أحدهما بغير إذن شريكه ولم يحزه شريكه لم يضر في نصيب البائع ومثل ذلك في العبد المشتركة وقال باع نصف خشبة مقموعة ونصف عمارة مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر وقال وأما بيع نصف العمارة مشاعا فيها اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق اه قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة للوالي قالوا لان العمارة لا يباع فاشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يحزه وكذا الشجرة والزروع ولو باع من شريكه جاز اه ما في الرسالة وفيها فوائد (سئل) في بيع الحصة الشائعة من البناء والأرض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) قال في فتاوى التمر تاشي من باب الشركة وفي شفعة خواهر زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء بدون الأرض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق وأما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان بغير حق كان القلع مستحقا ومستحق القلع كالمقاول ولو كان مقاولا حقيقته جاز وهذا في غالب الفتاوى (أقول) قد علمت أن الجواز أصح وأرفق ويأتي تمام الكلام عليه (سئل) فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أراضى وقف سلخنة ونصف غراس شائع جاز نصفه الا تخفى ملك عمر وقائم بالوجه الشرعى في بعض الاراضى المزبورة فباع المشد المزبور مع نصف الغراس المزبور من زيد الاجنبي بدون إذن عمر والشريك ومتولى الوقف ولا وجه شرعى فهل يكون البيع المزبور صحيح (الجواب) نعم كما أفق به التمر تاشي والجد عبد الرحمن العمادى والوالد والعم وهو المعتمد كما قرره العلامة قاسم في رسالته وكذا في أنفع الوسائل (أقول) وبه أفق المرحوم الشيخ اسمعيل في مواضع من فتاواه واضطرب الاقضاء من الشيخ خير الدين فأفتى أولاد باع يبيع احد الشركاء حصته في الغراس في الأرض المكتسبة من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفق به ابن نجيم في نحو ذلك وأفق نانيا بخلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد يبيع نصف الشجر المستحق للبناء لغير الشريك فاسد كما صرح به علما وناقطة اه (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبدون صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل (سئل) في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا (الجواب) يبيعه ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة (سئل) فممن باع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا زال

هو أقرب اليه نسبا من قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقررت الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن حوله أولاد الظهور فتأمل هذا ما طهر لفهمى القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فلفده وله الاحوال اوفر وما أبرز هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاخذ المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب أم لا (أجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الاس مع وجود والده والحال هذه والله أعلم (سئل) في

الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد وأولاد الأولاد هل يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (أجاب) لا يدخل ولدا البنت في الوقف على المانع الولد مفردا أو جماعا في ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كما في البحر وفيه بعد هذا وصح فاضحان دخول أولاد البنات فيما اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصح عدمه في ولدى اه فقد فرغ فاضحان بين الجمع كفاي واقعة الحال فصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة اختلف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصا في أكثر الكتب أن المفتى به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد

أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والبنات بينهم على الفرض الشرعية طبقاً بعد طبقة ونسلاً بعد نسل الخ وحكم بحقه ولزومه
 حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أفدتم في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختاراً
 لرواية هلال والخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية
 هلال والخلاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيراً أفتى (٢٤٧) بظاهر الرواية وكثيراً أخذ برواية هلال

والخلاف قال عبد البر في
 شرح الوهبانية في لفظ
 الذرية وينبغي أن ترجح
 الرواية القائلة بالدخول في
 هذه الاعصار لان عرفهم
 عليه ولا يعرفون غيره ولا
 يسرى الى أذهانهم سم غالباً
 سواء وقال فيه في لفظ
 الاولاد قلت نقل صاحب
 الذخيرة عن شمس الأئمة اذا
 وقف على أولاد أولاد فلان
 يدخل تحت الوقف أولاد
 البنات رواية واحدة ثم نقل
 عن علي السعدي والشيخ
 الامام شمس الاسلام هذه
 المسئلة على الروايتين
 وكذا ذكر الخصاص رواية
 الدخول عن أصحابنا ونقله
 عن محمد قال واحتج بذلك في
 كتاب حجه على مالك وهذا
 عندنا أحسن والله أعلم
 قلت وينبغي أن تفسح رواية
 الدخول قطعاً لان فيها نص
 الدخول عن أصحابنا والمراد
 بهم في مثل هذا أبو حنيفة
 وأبو يوسف ومحمد وقد انضم
 الى ذلك ان الناس في هذا
 الزمان لا يفهمون سوى
 ذلك ولا يقصدون غيره وعليه
 عملهم وعرفهم مع كونه

المانع (الجواب) نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز
 لزال المانع كما لو باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خاتية في فصل بيع الثمار
 والزرع وزرع بين رجلين أو غار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكنه
 تسليمه الا بضر صاحبه لانه يجبر على القلع للحوال وفيه ضرره ولو باع بعد الادراك جاز لانه عدم الضرر أنفع
 الوسائل (سئل) فيما اذا كان لزيد وجماعة غرة تفاح مشتركة بين الجميع لزيد نصفها وللجماعة الباقي
 بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور ثماناً لرجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها
 وبدون صلاحها فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وزرع غير مدرك
 فباع حصته منه معلومة بدون الأرض بثمن معلوم من عمره وهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث كان
 الزرع غير مدرك فالبيع المذكور فاسد فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً كما صرح بذلك
 في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله رجل باع نصفه من انسان بدون
 الأرض ان كان الزرع مدركاً يجوز وان لم يكن مدركاً لا يجوز لان هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالمائع
 في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسداً كبيع الجذع في السقف واذا لم يجز بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ
 العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من
 المسائل الخ وتقدم نالها عن الخاتية (سئل) فيما اذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي
 في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه الآخر بيع للأرض جاري الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمره
 بثمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في البرازية شجرين رجلين باع أحدهما
 نصيبه من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وان باعهما مجله
 يجوز اهـ ومثله في أنفع الوسائل (أقول) قد حرر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما طال في سرد
 النقول ما حاصله الذي تحرر لنا من هذه النقول أن بيع الحصة من الزرع المشترك والمجملطة المشتركة والثمر
 بغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فلورضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتية يجوز
 والذي يظهر لي من التوفيق حمل الأول على ما اذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع لانه لا يجبر
 على تحمل الامر كما قالوا فيما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه يطالبه المشتري
 بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر فصار كبيع الجذع في السقف وحمل الثاني على ما اذا لم
 يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله الى الادراك ويقفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لان فيه ضرراً
 والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به اهـ ثم ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز
 الى وقت الادراك والالم يجب الى ذلك نظر الشريك فان طلب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لانه فاسد
 مستحق الفسخ وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائزاً لزال المانع وأما بيع هذه المذكورات من
 الشريك كأرض بينهما فيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الأرض
 ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاحكام ولكنها تحمل على ما اذا كان في صورة يحصل فيها

حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اهـ وفي فتاوى الشهاب الحلبي سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ
 الاولاد فخرج الى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كائنص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره
 بيننا في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القعدة والحديث على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغي الافتاء بما اختاره مع
 التنصيص على اختياره والله الموفق اهـ وفي فتاوى الشيخ زين القبطها وأوله الشيخ أحمد بن خط والده المزبور أن أولاد البنات من الذرية
 على القول الزاج اهـ وقد جزم في الاسعاف بان النسل الولد والولد ابداً ما تناسلوا ذكورا كانوا وانافاً اذا غلبت ذلك وتحققت قوة رواية

هلال والخفاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض براها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذوا ورفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء وقد نهى على ذلك الزاهدي في الحاوي والقنية وهو جار على القواعد فقد صرحوا بان قضاء القاضى في المسائل الاختلافية الاجتهادية برفع الخلاف ولا يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى وعمر وحزرة وستانا وحسينية وعلى من سجدته الله تعالى له من الأولاد ثم من بعدهم (٢٤٨) على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم الذى ذكر

ضرر بالقلع كبيع رب الارض من الاكارحصة من الزرع فلا يجوز لانه يكلف الا كالقلع فيتضرر أما لو باع الاكارحصة من الزرع أو الثمرة قرب الارض فانه يجوز اتفقا والدليل قول المحيط لان البائع يطالبه بالقلع ليفرغ نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه الخ قلخص أنه ان باع من شريكه الذى لاحق له فى الارض لا يجوز على المختار وأما بيع الحصة من الغراس المشتركة من الاجنبى أو الشريك فان كانت الارض لهما فلا يجوز بيع أحدهما حصته من الاكارحيدون الارض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيرهما بأن غرسا بحق فان بمناسبة وباع من له الارض جاز أو من الشريك الذى لا أرض له لا يجوز وان باعارة لا يجوز بيعه لامن شريكه ولا من أجنبي وان كانت الارض لأحدهما فان باع وب الارض لشريكه لا يجوز أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة من البناء فان الارض لهما وباع أحدهما نصيبه من الارض والبناء جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي لا يجوز وان من شريكه ينبغي عدم الجواز سواء كانت الارض للبائع أو للمشتري وان كانت لغيرهما بأجرة فان أجز البائع نصيبه من الارض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن البائع تكليف المشتري القلع وان باعارة لهما مائة معلومة فان باع بعد مضى صاحبه والا فينبغي جريان الروايتين وان بغصب يصح البيع من الشريك والاجنبى لانه مستحق للقلع فكان كالقلوع حقيقة والحاصل اذا رفع الى القاضى بيع حصته من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء الذى كور مستحق للبقاء فى القرار عمل فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع وحكم به وكذا الجواب فى الغراس والزرع هذا خلاصة ما حرره الامام الطرسوسى فى هذه المسائل فى كتابه أنفع الوسائل ونار فيماني القنية من أن فى جواز بيع العمارة مشاءا اختلاف الروايتين والمشايع والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعارض مانع له القدرى عن الاصل وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذى نقلوه رواية وما فى القنية اختيار فتوى لبعض المشايخ وأما اختلاف الروايتين فهو فى الشريك أما فى الاجنبى فلا الخ وقد نقل ابن حزمه النقيب فى كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسى فى مسئلة بيع الحصة من البناء على التفصيل المأزوق قال فى آخرها قد أقرت على ذلك صاحب البحر اه (أقول) أيضا الحاصل أن المناط فى فساد البيع فى هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم من يحاول لالة وعليه فأمن فيه الضرر جاز بيعه وما لا فلا نفى بيع الحصة من الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه يصح ولو من الاجنبى بلا اذن الشريك اذا ضرر على الشريك لو طلب الشارى القطع ومثله الشجر المعد للقطع بعد بلوغه أو ان القطع كالخور والصفصاف فى الخانية والولولة الجنية اذا باع نصيبه من شجرة بغير اذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان المشتري لا يتضرر بالقسمة وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمة وعلى هذا حكم الزرع اه لكن البيع قبل الادراك وكذا بيع التمار قبل النضج فيه التفصيل المأزوق الذى اقتضاه الطرسوسى توفيقا بين عباراتهم وكذا فى مسئلة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع فى زماننا أن البناء انما يكون فى الارض المحشورة وفى أراضي القرى السلطانية فاذا كانت الارض الحاملة للبناء جارية فى قواجر

مثل حظ الانثيين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه ان هو فى درجته فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفا على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة برعينيها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكر واما هل لأولاده شئ فى الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شئ لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه لم يتعرض لذكر من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه وما الحكم فى ذلك (أجاب) لا شئ لأولاد أولاد الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بتم مؤكده بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل هو مقرر له فان

من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق الا اذا كان فى درجة ليست محجوبة بأعلى فيصرف نصيبه لمن هو فى درجته الشريكين وهم أهل الدرجة العليا فبان من ذلك أن لا شئ لأهل درجة سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجرى الحكم كذلك أبدا مادام واحد من أهل الاستحقاق موجودا والله أعلم (سئل) فى رجل مقر فى وظيفة خطابة وامامة عن له سفر ضرورة فاستناب وجلاية قوم فيه ما مقامه فباشر عنده مدة أشهر ثم أخذها عنه باعانة المتولى بغير حجة فاستردها بتقرر من السلطان وأعادها السلطان عنه كما كان فأخذها لثان ثانيا كما أخذها الاول هل يصح أخذه أم لا لكونه بلا حجة واذا قبلتم لافا الحكم فى معلوميهما (أجاب) صرح العلماء رضى الله عنهم بأنه لا يجوز

ولا يصفى عزل صاحب وظيفة بغير جحشة والمسئلة في البحر وغيره وقد اشتهرت اشتهاراً فلا تحتاج الى ان تزيدها اظهاراً وصرح في البحر أيضاً بعدم كلام كثير في مسئلة الاستئانة في الوظائف ان عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستئانة في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتصح النيابة وقد رد على الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستئانة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها (٢٤٩) رسائل ويجب العمل بما عليه الناس

وخصوصاً مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعالوم للمستنيب وليس للنائب الا الاجرة التي استأجر بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه وفي العمل الذي استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى ان الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء الاسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة تولية على مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم ان بكراً ذهب الى وكيل السلطان وذكر له ان المتولى المذكور اخرب الوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم ان بكراً جاء ببراءة شريفة تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم ثبوت ما أنهاء وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل

الشريكين في البناء وباع أحدهما حصته من الأرض خيراً بعد ايجاره حصته من الأرض المحتكرة وفراغه عن مشد مسكنه في الأرض السلطانية ورفع يده عنها بجواز البيع اذ لا يد البائع على الأرض حتى يكافه القلع وأما بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص عليه في عدة كتب أنه لا يجوز البيع معاً لأنه لا يمكن تسليمه الا بنقض البناء وفي ذلك ضرر لكن ظاهر كلام القنية المار جوازه مطلقاً ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم ويؤيده أيضاً أنه لا فرق بين الحصة من البناء والحصة من الثوب أو العبد وقد قال شيخ مشايخنا من لا على الترك في بعد نقله عبارة القنية وغيرها ببيع الحصة الشائعة من العمارة يجوز على الأصح لأنها أشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى في زماننا بدمشق والعلامة قاسم ثبت ثقة اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه على القنية وحاصل الجواب أن الناقلين لاختلاف الرواية في ذلك ثقافتاً والمثبت مقدم على النافي والله أعلم وأما الشجرة فالغالب فيه أيضاً أن يكون قائماً محترماً في أراضي الوقف أو بيت المال بالاجرة فاذا باع الشريك من شريكه وأجره حصته من الأرض والزم الشاري بما عليه الجهة الوقف أو بيت المال فلا ضرراً أصلاً ومثله الزرع وأما البيع من غير شريكه بلاذنه فلا يجوز لكن نقل في أنفع الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من أجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك المشتري انقلب البيع الأول جائزاً لان المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من الاجنبي باذن الشريك فالذي عليه الافتاء في زماننا وبقوله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف وما وفق به الطرسوسي أخذاً من قول قاضيان لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز بيع الشريك هل له أن لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان قلعه ضرراً للانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه وقاضيان ذكروا ذلك في مسئلة المبطحة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والعمرة أيضاً فاذا أجاز الشريك البيع من الاجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القلع أو القطع له أن لا يرضى بعد ذلك فيفسد البيع ما لم تنضج الثمرة أو يدرك الشجر أو ان القطع لعدم الضرر حينئذ وهذا كله اذ لم يبق للبائع يد على الأرض والالم يصح البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره بالتفريق وأما لو كان الجميع للبائع ولا شريك له فيه أصلاً فلا يجوز البيع بدون الأرض الا اذا أدرك الزرع فينقلب جائزاً كما مر في كلام المؤلف وظاهره انه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم يفيد الجواز فيه ووجهه ان البناء أشبه رقبة الأرض في كونه معاً البقاء لا يقصد قلعه ورفعته بخلاف الزرع والظاهر ان الغراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلاً وأجره نصف الأرض لدى حاكم يرى اجارة المشاع وحكم بذلك أو فرغ له عن نصف مشد ولو كانت الأرض سلطانية فانه يصح كما يظهر من تعليلهم بالضرر لانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له يد على أرض الحصة المباعة من الغراس واذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقسمه لان قسمه الغراس ممكنة فاعتنم هذا التحرير المستطاب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا كان لزيد بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق المحاكرة قباعة من عمره وبيعه لغيره بغيره بلا خيانة وعدم حجبها الوفاء ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جحشة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من

(٣٢ - (فتاوى حامديه) اول) ليكر براءته ولا اذنه في التصرف ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعه عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير جحشة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال ما ذكر اذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعدياً أم لا بسطوا لنا الجواب (أجاب) قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي له فشرطه ان يكون بجحشة واستدل عليه بما نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاد حجة تولية غيره بلا خيانة وعدم حجبها الوفاء ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جحشة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل بما نقله عن البرازي وغيره فاذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من

السلطان بنفسه ومن وكيله وزيراً كان أو قاضياً بالان القاضى وكيل عنه ولا يته مستفادة منه كما هو أظهر من ان يبحث فيه وينقر عنه والى
وصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصرفه صادر من الالاه واقع في المحل وعزل الاول واعطاء الثاني
بناء على صحة ما ذكره وفاسد والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا كخذل لمنهى فيه ولا للمعطى اذ هو وقعا
في عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب (٢٥٠) والسنة خصوصاً لدى الحكام وولاية الانام فهذه معصية عظيمة في الاسلام وخليفة ذميمة يبر

الخواص والعوام وحسبك
في تمهيد هذا الامر وتقرر
شانه ماورد المسلم من سلم
الناس من يده ولسانه والله
أعلم (سئل) في مسجد توال
عليه أيدي النظار من أهل
الشام الذي المسجد به مدة
سنتين متعددة أنهى وجل
مغربي للسلطنة العلية ان
نظرو مشروط للمغاربة
والحال ان النظر قد عدا
وحدثنا الى الآن لا يعرف
الالاه للولاية المذكورة
فولاه السلطان بناء على
ذلك هل اذا ظهر الامر
بخلاف ما أنهى ينزل
الاول أم لا ينزل (أجاب)
نعم اذا ظهر الامر بخلاف
ما أنهى لا ينزل الاول لان
التولية الثانية معلقة
بالشرط والمعلق بالشرط
يتنقح بانتقائه فانقح بانتقائه
ما أنهى فافهم والله أعلم
(سئل) في شخص قرر عليه
السلطان وظيفة والده بعد
وفاته فأنهى آخر للسلطنة
العلية ان الوظيفة على
شخص غير من أنهى أنها
عليه في الواقع فعزل وأعطى
المنهى حسب انها هل

مشارك بين زيد وعمر والبالغين وأخيهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لسل كل منهم حصّة معلومة فباع
البالغان حصّتهما من بكر يبعاناً شرعاً باذن الوصى المذكور واجازته لذلك فهل يكون البيع المزبور
صحاً (الجواب) نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والوصى كالمالك وفيه أيضاً الوصى قائم مقام
الوصى (سئل) في مشجرة حور بالمهملة جارية في وقف أهلي يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا
اذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الاشجار أو ان قطعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لاسيما والمشجرة لم
تبلغ أو ان قطعها والمسئلة في البحر من البيوع (سئل) فبم باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم
يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزاً والمانع (الجواب) نعم كما صرح به
قاضخان (سئل) فبم باع نصيبه من الغراس القائمة في أرض وقف من أحد شركائه بلا تصديق ولا اذن من
بقية الشركاء بموجب صلح ولم يحكم ببعثها كم يراها فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم قال في
أنفع الوسائل عن الخانية اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز واذا باع من
الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وان منها جاز اهـ (سئل)
في مشجرة بين زيد وعمر ولم تبلغ أو ان قطعها يريد زيد بيع نصيبه منها بلا اذن شريكه بغير الارض ويكلف
شريكه الى بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كذا كرفاسد (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبيعه
نصيبه كذا كرفاسد حيث لم تبلغ أو ان قطعها لتضر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل
الثلاثين (سئل) فيما اذا كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفع له عمرو مائة مقصداً بفضة
بشئ معلوم من الدراهم قاصداً بزيادة من دينه المزبور وجهل كون الثمن زائداً على ما في المبيع من الفضة
أو مساوياً أو أقل فهل يكون البيع صحيح (الجواب) نعم قال في الدر المختار والاصل أنه متى بيع نقد مع
غيره كفضة وخرقش ينقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جهل بطل ولو بعير جنسه
شرط التقابض فقط اهـ (سئل) في رجل اشترى من أخته زوجاً أساور ذهب زنتها كذا مثقالاً وساعة
فضة وعقصة فضة وخنجر فضة بموّهات بالذهب بشئ معلوم من القروش الفضة مقسطة عليه في أقساط معلومة
وتسلم المبيع وتصرف به واستهلكه فكيف الحكم (الجواب) البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة
المبيع لها فانه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف (سئل) فيما اذا كان لزيد
خاتم ذهب فباعه من عمرو بشئ معلوم من الدراهم مقسطة عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئاً
من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلاً (الجواب) نعم فلو تجانسا أي النقدان شرط التماثل
والتقابض والاشترط التقابض أي وان لم يتجانسا يشترط التقابض قبل الافتراق دون التماثل بغير ملخصاً
ثم قال فان تفرقا قبل القبض بطل اهـ وتماه في البحر والنهر والمنع وغيرها (سئل) فيما اذا كان لزيد
مقسم معروف من دار معلومة وأمتعته أو ابنى نحاس ورنارة فضة وحلق ذهب وسيف فولد معلومة فباعها
من ابنيه البالغين بشئ معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والامتعة والاوانى والسيف والبعض
فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بينة شرعية

حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من العزل والتولية صحلاً لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من وكتب
العزل والتولية صحلاً اذا أعطاه بناء على انها وحيث كان انها وخلاف الواقع فلا أعطاه لم يصادف صحلاً والوظيفة باقية على من وجهت اليه أولاً
والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر السلطان رجلاً في وظيفة كانت في يد رجل فرغ لغرضه عنها بطل هل تكون لمن قرر له أو لمن فرغ عنها (أجاب)
انما تكون لمن قرر له السلطان اذا الفراغ لا يمنع تفرغه سواء قلنا بصحة الفراغ فيها أو بعدمها الموافق للقواعد الفقهية كما حذر العلامة الشيخ
علي بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسألة في شرح منهاج الشافعية لابن حجر في كتاب الوقف ما صورته لومات ذو وظيفة فقرّر الناظر احوافنا

انه نزل عنها لا يحرم بقرح ذلك في التفرير كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك فسكذلك لان مجرد النزول سبب ضعف لا يثبت من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد تقدم المقرر اهـ والله أعلم (سئل) في رجل بيده وظيفة نظرت بتقرير فاقض أخذ عنه رجل وظيفة التولية ببراءة شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لا تحرأ وجعل لهذه معلوما ولهذه معلوما لا ينزل عن النظر لان المأخوذ ليس (٢٥١) ما عليه والا كان الأخذ لما عليه فينزل

حيث اجتمعت شروط العزل لا طلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالفقه وقد تقرر أن أحداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز أن يجعل متول بعاقبة مستقلة مع ناظر الوقف بعاقبة مستقلة لانه أحداث وظيفة في الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) في رجل عزل عن التولية على مسجد بجحقة وولي رجل غيره شهد أهل المسجد بمداته وعفته ثم ولي الأول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير جحقة هل ينزل أم لا وللقاضى ابقاؤه على التولية (أجاب) قد صرح العلماء بانه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جحقة ولو عزله الحاكم لا ينزل بغير جحقة وللقاضى ابقاؤه على وظيفته والله أعلم (سئل) في رجل مات فقزر القاضى في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان أمر الميت فقزره في وظائفه بناء على شعورها بالموت غير عالم بتقرر القاضى السابق فهل العبرة

وكتب بذلك صلح شرعى فهل يعمل بضمونه بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم وتقدم نقلها في بيع الموض والمزركش (أقول) مما يناسب ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم من الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا مسكين واستنبط عدم الاشتراط من قولهم ان ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن الا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة بيع أمة في عنقها طوق فضة وبيع سيف محلى تتخلص حليته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيه ما بالافتراق من غير قبض ما يقابلها بان دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لان الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم للحلية أيضا وان اتصت به فكانت الحلية من مسماه بخلاف علم الثوب فانه ليس من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابله حصة من الثمن اهـ لمخالصا لكن يشكك عليه مسئلة المفضض والمزركش الآن يفرق بان ما في ذلك مقصود بالشراء كالطوق والحلية وبأنه ليس شيئا آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة في الذخيرة واذا باع ثوبا بمنسوجا ذهب بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر وفي المتقى بالنون أن في اعتبار الذهب في السقف وابتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يعتبر اهـ وقال في التتارخانية وفي البقاعى ان في اعتبار الذهب في السقف روايتين وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياثية ولو باع دارا في ستة وفها ذهب بذهب في روايه لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تداخلا في علم الثوب فانه لا يعتبر لانه تباع محض اهـ فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تباع محض وتعام الكلام على هذه المسئلة فيمالة لفته على الدر المختار فراجع (سئل) في امرأة باعت حصتها في دار مشتركة بينها وبين أخيها من أخيها المزبور بثمن معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهرا أو دابة على أن يركبها البائع يوما يكون فاسدا خانية من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من أخوه مغيبة في الأرض معلوما وجودها فيها بثمن معلوم ويريد ردها إذا رآها أو بعضها فهل له ذلك (الجواب) بيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية ان شاء رده وان شاء أخذه وتكفي رؤية البعض عندهما وعليها الفتوى كما في شرح المجمع والتنوير ومثله في البحر اهـ وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في الأرض كالتجمل والبصل والجزر والقلقاس واذا قلعه البائع فلم يشترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله اذا اشترى شيئا معيبا في الأرض فهو شرعا مالم يره وحكمه أن المشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بلازم في حقه فان لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضى وان شاء فسخ وان رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع وأجاب أيضا بانه يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار اذا رآه بازالة قشره ان شاء أخذ وان شاء رد فان قلع شيئا منه من الأرض بطل خياره (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو

بتقرير القاضى أم بتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على ما انتهى غير عالم بما فعل القاضى (أجاب) العبرة بتقرير القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه كمسئلة الوكيل اذا تجزما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لو جرد من السلطان تنصيب على عزل المقر وفالصاد ومنه مبنى على أمر تبين خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فاودع كتاب الوقف لرجل والرجل أودعه لا تحرف فطلق الآخر يعمر في الوقف بغير اذن القاضى ويتناول الاحرة وصرفها كذلك من غير اذن القاضى ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ورجع على من عليه الغلة ويكون المتصرف متبرعا في ذلك (أجاب) تصرفه بغير اذن القاضى والمتولى لا يجوز فان كان بنى الوقف فهو وقف لكن بغرم ذلك من

ناله ولا يبرأ ذمة المستأجر عن الأجرة بالدفع له فلا يطر الزجوع عليهم وهم علمه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وإن بني لنفسه أو أطلق رقه
لأنه يضر ولا يملكه القيم بأهل القيمتين منزوعا وغير منزوع عياله الوقف فإن أبي يترتب إلى أنه يخلص ماله كما تقرر في مسئلة تعبير الأجنبي
في الوقف بلاذن والله أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العاوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا وإذا قلتم يجوز فهل إذا
أثبت رجل منهم أنه عاوي بوجه الواقف (٢٥٢) بشهادة رجلين شهدا بأنه عاوي لشهرته عندهما بذلك ثبت ونسبه ويدخل في الوقف أم لا

(أجاب) نعم يجوز الوقف
عليهم كما صرح به في الاسعاف
وكثير من الكتب قال في
الخانية وهو المختار فإذا أثبت
رجل منهم أنه عاوي بوجه
الواقف بشهادة رجلين أو
رجل وامرأتين ثبت نسبه
ويدخل في الوقف والمسئلة
مصرخ به في كثير من
الكتب والله أعلم (سئل)
في الوقف على الصوفية هل
هو جائز أم لا وإذا قلتم غير
جائز هل إذا وقف خاتمه على
الصوفية ومات لآخر وارث
ورأى السلطان نصره الله
تعالى أن يجعلها مدرسة
ويقسم لها مدرسا فاراد
المدرس أن يدرس ويأخذ
القدر المتعارف هل له ذلك
ولا يجوز منعه عن التدريس
وأخذ ذلك (أجاب)
المصرح به في كتب أصحابنا
أن الوقف على الصوفية
وصوفي خاتمه لا يجوز كما هو
الرواية المرجوع اليها من
جانب الكل قال في الخلاصة
والبرازيه وكثير من الكتب
أن خرج القاضي الامام على
السفدي الرواية من وقف
الخصاف أنه لا يجوز وعلى

بسلامدركا باتباع أرضه معلوما وجوده فيها شراء صححا وتسليم المبيع وقطعه من أرضه بعد ما دفع بعض غنه
لبائعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه خسر فيه فهل لأعبه ببعاله (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية
الثمن للبائع ولا عبء ببعاله المذكور لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح الجمع
المسكى عن الخانية وكذا في شرح التنوير للعلائي من البيع الفاسد (سئل) في رجل باع عدة الألات
حال كونها غير موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لأنه يبيع معدوم
(سئل) فيما إذا كان زيد بناء دار معلوم فباعه من عمرو يباعا بآثار عيا بئمن معلوم هو ثمن المثل قبضه
البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمر والمشتري أنه أن دفع له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا يكن بيعه مردودا عليه
ومقالا فيه وإن لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحق له في بيعه ومضت المدة ولم يدفع زيد ذلك لعمر ومات عمرو وعن
ورثة باعوا المبيع من بكر وسلموه منه فقام زيد يكلف بكر إرداء المبيع له بالثمن متمسكا بالأشهاد المذكور فهل
ليس زيد بذلك (الجواب) حيث كان البيع بئمن المثل والأشهاد المذكور وبعد البيع المزبور فهو وعدم
المشتري فلا يحبر على رده والمسئلة في الخيرية من البيع ومثله في التمر تاشي والجوازي (سئل) فيما إذا
كان له ندفلاحة باعها من أخيه بئمن معلوم فيه غبن فاحش وأطلقت البيع ولم تدكر الوفاء إلا أن المشتري
عهد اليها بعد البيع لدى بيعة شرعية أنها إذا وفته له مثل غنه يفسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قبل إيفائها
له مثل الثمن وتريدا إيفاء الورثة مثل الثمن واستردا مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لها ذلك
(الجواب) نعم ولا ريب في أن يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام على ما عليه الأكثر كما في
الخيرية والحاوي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الأقوال إلى أن قال
وإذا مات المشتري ووفاه فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ (سئل) فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من
البراهم بذمة عمرو فباعه عمرو بئمن معلوم وهلك عند البائع قبل تسليمها للمشتري بأقسمة سماعية
فكيف الحكم (الجواب) يبطل البيع بهلا كه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو بدينه
والمسئلة في البرازيه (سئل) فيما لو اشترى شيئا وبعث رجلا ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من بهلك (الجواب)
بهلك من مال المشتري لأن المأمو لم يقبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع
(سئل) في صبي باع شيئا ولم يقل أني بالغ والآن قال أني حين البيع لم أكن بالغ فهل يصدق (الجواب)
نعم وفي متفرقات بيوع الذخيرة صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغان قال في وقت
يلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت إلى مجوده ووقته اثنتا عشرة سنة وهنادقيقة أخرى وهو أنه بشرط بعد بلوغه
اثنتا عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله أحكام الصغار للاسترواش في مسائل البيوع ادعى الاقرار في
الصغر وأنكره المقر له فالقول للمقر لا سند له إلى حاله معهودة منافية للضمان القول لمن في الاقرار المدعى عليه
جاء بخط البراءة فقال المدعى كنت صبيًا وقت الإبراء فالقول له لأنه أسنده إلى حالة منافية للضمان القول لمن
في الدعوى صبي باع واشترى وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست ببالغ لم يلتفت إلى قوله ولو
كان ابن إحدى عشرة سنة ثم قال لست ببالغ صدق جامع الفتاوى من البيوع (سئل) فيما إذا كان لصغار

الصوفية والعميان فرجع الكل إليه اهـ فإذا علم ذلك علم أن السلطان أن يجعلها مدرسة ويقسم مدرسا
ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من موانع الشرع الشريف أو ولايتها والحال هذه قطع السلطان كما هو
ظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زاوية ادعى حصته في عقار بيد رجل أنها وقف على مصالح الراوية من قبل عم المدعى عليه وأتى بكتاب
وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت إليه لأن المحجج الشرعية ثلاثة البيعة والاقرار والنكول فلا
يقضى القاضي بغير واحدة منها والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف إلى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين وشعاليين وبوابين

وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب) الذي شعر من كلام صاحب البحر نقلا عن الحارثي القدسي أن الذي يبدأ به بعد العمارة ما هو أقرب إلى العمارة وأعم للمصلحة كإمام المسجد والمدرس المدونة وينبغي إلحاق المؤذين بالامام وكذا الميثاقين لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب لمحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في البحر ثم السراج بكسر السين أي القناديل ومراهم مع زيتها والبساط بكسر الباء أي الحصري ويحق بها معلوم خادمها وهو الوقاد والفرش وتعبيره (٢٥٣) بتم دون الواو يدل على أنهم مأخوذون

عن الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع اه ومن رام الزيادة يرجع الى البحر والله أعلم (سئل) في مسجد له امام وخطيب ومؤذنون هل يقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم متساوون (أجاب) الامام والخطيب والمؤذنون سواء في التقسيم لانه لا يحددهم على الاثر والله أعلم (سئل) في مسجد له خطيب وامام ومؤذنون وخادم أيهم يقدم في صرف العلوفة واذا صرف الناظر الى المؤذين وحرم الامام والخطيب هل هو خطيئ أو معيب (أجاب) ان لم يضق ريع الوقف فلكل ما شرط له وان ضاق يقدم الثلاثة الاول في الصرف على الخادم وانظر ما كتبه في الاشياء نقلا عن الحارثي القدسي نزل عنك في ذلك الاشتباه ولا ريب أن الناظر في

نصف علو جاري بقيقته في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا لنفقة ويريد أبوهم بيع جميع العلويين المثل فهل له ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وفي الخاتمة يبيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه لان الاب اما عدل أو مستورا أو فاسدا ففي الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عقار أو يبيع الغنم فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان للاب شفقة وافر ولا معارض له فظاهر أن مباشرته على الخير به فتنفذ فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضياعه أو الاتفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق بيمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الابن يكون بضع القيمة لمعارضه الفساد ظاهر الشفقة فمال تظهر الخير به لا ينفذ فلا يصير نقضه بعد البلوغ وهو المختار وتعام مسائل يبيع الاب في أدب الاوصياء من البيع الاب المبذر والمفسد المتلف اذا باع أرضا ولولده الصغير وأنفق غناها على نفسه أم يبيعها لثبوت أصل الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الثمن اليه وينزع القاضي من يده ويسلمه الى ثقة ينفقه بالمعروف جواهر الفقه اوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من أن يبيع الاب عقار الصغير اذا كان مفسدا لا يجوز الا بضع القيمة اللهم الا أن يحمل على الضعف فتأمل (أقول) هما روايتان نص عليهما في أحكام الصغار للاستروتن وذكر أن الفتوى على الثانية أي المذكورة في الفصولين وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بعين يسير يجوز ولو محجودا عند الناس أو مستورا ولو مفسدا لا يجوز الا بضع القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيعه الا بضع القيمة أو الحاجة للصغير أو لدين الاب وفي العروض حكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب أو الوصي عروض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد الشروط الثلاثة اه والمفهوم من عامة عباراتهم أن الاب لو غير مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير الى مسوغ من المسوغات التي ذكرناها في بيع الوصي ونقل الجوى عن الخائف في التسوية بينهم ما في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر لخالفه ما يفهم من كلامهم كما ترى الآن لو جدد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله أعلم (سئل) فيما اذا كان لمعتوه وصي شرعي وحصة قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جار بقيقته في ملك اخوته فباعها وصيه المذكور من اخوته بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى قاض شرعي ثبت عليه بالبيعة الشرعية الحظ والمصلحة في البيع المزبور وأن الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالمبيع وحكم القاضي بصححة البيع المذكور فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لمريض ابن كبير له ابن صغير فقال بعث الصغير بستان كذا بثمن قدره كذا ولم يقبل للصغير أبوه المزبور في المجلس حتى مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حيث لم يقبل أبوه يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه ثم أبي الاب ثم الى وصيه ثم القاضي الخ تنوير (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقفا على اجازة المستأجر أم مضي مدة الاجارة (الجواب) نعم يتوقف البيع على اجازة المستأجر في أصح الروايات وان لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع كذا في الخاتمة وغيرها (سئل) في رجل رهن داره المعلومة عند زيد رهنا شرعا مسلما ثم باعها من

تخصيصه الدفع للمؤذين وحرمان الامام والخطيب خطيئ غير مصيب والله أعلم (سئل) هل للقاضي أن يقر شخصافي وظيفة كتابة في وقف مدرسة بغير شرط الواقف أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقر وظيفة كتابة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالنظر على الوقف كما في الفوائد الزينة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا مشاعا في عدة اروم يقر زه ولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة أم لا (أجاب) نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجه الشرعي من تقدم دعوى صححة شرعية على ما مال اليه بعض الاصحاب أو وجوده مضي عليه مع اقامة بينة ونحوها من الخج كما هو الراجح لينصب القضاء عليه كما هو مشهور والله

أعلم (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وهم لوليه وعبد الكريم وأحمد وسعد الدين جميع الوثف بينهم بالسوية لافرية لأحدهم على الآخر ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم أبدا ماداموا واداموا بقوا فهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف إليهم قال في الخلاه والبرازية ولو قال على أولادهم وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت اه وهذا الخلاف فيه أما إذا

بكر بدون اذن الميراث كيف الحكم (الجواب) يكون البيع موقفا على اجازة الميراث أو قضاء الدين أو الإبراء منه يبيع الميراث غير نافذ في حق الميراث وليس للراهن والميراث حق الفسخ كالمستأجر ويقتى بان يبيع المستأجر والميراث صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والميراث لازم في حق البائع حتى إذا قضى الدين أو تمت الاجازة لزم البيع برأية من الصرف في أول المتفرقات (سئل) فيما إذا كان لز يدغراس عنب قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف جار مشد هافي تصرفه فباع ربع الغراس من هاند وفرغ لها عن ربع المشد وصدق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع ز يديه على الجميع وتصرف بثمرته ولم يدفع لها شيئا ومنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضتها ويؤمر بتسليمها للمبيع ويلزمه مثل ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قدم المؤلف عن العمادية أنه لو كان الزرع كله فباع نصفه من انساك بدون الارض ان كان الزرع مدر كجاز والافلاخ وعلته لزوم الضرر كما هو وقد من أن الظاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول بالبيع والفراغ (سئل) فيما إذا اشترى زيدا اثني عشر شاشا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر بثمن معلوم وقبضها بـ كـ ثم باعها من عمرو وصاحبها بثمن معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البيعات المزبورة صحيحة (الجواب) نعم وفي الأصل في آخر باب العيب شري ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارنه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الأول أو كان هو باع بالف نسيئة سنة ثم اشتراه نسيئة سنتين فهو فاسد فلو باع بالدراهم فاشترى بالدينار لم يجز استحسانا وإذا انتقل الى آخر بيع أو هبة فاشتراه من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه خلاصه من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان لز يد مشد مسكة في أرض وقف حامل بعضها الغراس جار في ملكه فباع الغراس والأرض معان عمرو بثمن معلوم من الدراهم فهل صح البيع في الغراس بحصته من الثمن دون الأرض (الجواب) حيث ضم الملك وهو الغراس المذكور الى الوقف وهي الأرض المذكورة يصح بيع الغراس دون الأرض كما في فاضل خان وغيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ووعده أن يعطيه قطننا بالسعر الواقع ثم ارسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما وضمت مدة غلا سعر القطن فيها بعد ما تحاسبا وتساقطا على غن القطن بالسعر الواقع أولا والا لآن يريد بد مطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس لز بذلك (الجواب) نعم كما أفتى به التمر تاشي والخبر الرمي وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتبى معزى الى النصاب (سئل) فيما إذا استدات جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر معلوما من الخنطة عنها أقل من الباقي بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالخنطة ثم طال بهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب الخنطة من أصل الدين زاعما أنه نظير صبره عليهم مدة فكيف الحكم (الجواب) تكون الخنطة المذكورة يبيعها الدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتحسب بسعرها الواقع المذكور من أصل الدين كما في المجتبى والقنية

أضافه اليه بان قال على أولادى وأولاد أولادى وأولادى وولد ولدى بصيغة الجمع أو الأفراد في دخولهم وعدمه الخلاف المشهور المعلوم في كتب أصحابنا والله أعلم (سئل) في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرا يتصرف في المال وراجع ويصرف من الربح للقراء على موجب ما عينت الواقعة في شرط وقفها ثم بعد مدة ضاع من مال الوقف شطر في زمن فمأره السابقة وصارت عاومات القراء على حكم التوزيع فهل الناظر الآن له أن يأخذ عاوماته تماما على حكم ما عينت له الواقعة في شرط وقفها أولا يدخل مع القراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يقدم على القراء فيصرف اليه معينه تماما حيث كان في مقابلة عمله وكان قدر أجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في الاشياء عن الاسيوطي استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف

الذين انفار جمع اليه يظهر لك صحة ما أفتيت به والله أعلم (سئل) في واقف وقف على ولديه أحمد وجمال الدين ثم على أولادهما وأولاد أولادهما تنحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير أن من كان له ولد من الآباء أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده أو ولد ولده والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت واحدة من بنات أبناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاحتها حيث كانت هي الطبقة العليا ومن سواها من أهل الوقف دونها أم لولدها (أجاب) لا يصرف استحقاق الميتة لولدها ولا لولد ولدها لولا قول الواقف من كره له ولد من الآباء الخ فالقيد بالآباء مخرج للامهات فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولد ولدها بل يصرف لذوى الطبقة

العلياء المن في درجتها العود الضمير في قوله والا كان نصيبه من هو في درجته الى من المقيد بكونه من الاباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده او ولده مقيد بكون الميت من الاباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيده ايضا فبقول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السطلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا الى ولدها وولدها الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة (٢٥٥) اليها هل تثبت خيانتها بذلك ويجب

اخراجها أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتها ويجب اخراجها فقد صرح في الجريان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في النزاهة بان عزل القاضي للخائن واجب عليه قال في البحر ومقتضى الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن ولا شك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا كانوا أو إناثا على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولاد أولادهم ثم أنسألهم وأعقابهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل الوقف الاقرب فالاقرب الى المتوفي من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن يجري مجراهم فان لم

ولا عبرة بالزعم المذكور ولز يد مطالبه الجماعة بعدما ذكر ببقية دينه والحالة هذه والمسئلة في الخيرية مفصلة بنقولها وموصحة بدلائلها الى أن قال والاصل انه يبيع بالتعاطي (سئل) فيما اذا طلب زيد من عمرو دينه عليه فدفعه له عمرو ومقدار معلوما من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون يبيع بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر بينهما معلوما (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من الارز وادعى بعد قبضه أنه وجده ناقصا ولم يقر وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض بهمينه (الجواب) نعم لانه هو المنكر وهذا اذا لم يكن النقصان من الهواء أو نقصا نيا يكون بين الوزنين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كفا في النوازل والخلاصة والبحر وأفتى بذلك قارئ الهداية والخير الرملي وسئل قارئ الهداية اذا اشترى شخص مكبلا أو موزونا فأحضر البائع القبانى ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسليمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب اذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبض بهمينه ولا يسمع قول القبانى وحده الا اذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا اه (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة أرطال من الغزل فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطبا فيس فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة (الجواب) نعم وفي الحاوى الزاهدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا منا فوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطبا فيس فله الردان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل القليل ابريئما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اه (أقول) والظاهر أن هذا فيما اذا كانت رطوبة غير أصلية أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعد عيبا فلا ينافى ما مر من أنه اذا كان النقصان من الهواء فلا شيء على البائع لحله على الرطوبة الاصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما اذا ساءم زيد من عمرو سلعة فقال عمرو وأبيعها بتسعة وقال زيد لا آخذها الا بنائية وكانت السلعة وقت المساومة في يد عمرو والبائع فدفعه عمرو والسلعة الى المشتري وقال مجيزا ببيعها بنائية تصرف كيف شئت فتصرف بهاز يد بناء على ما ذكر من الاجازة فهل تكون السلعة بما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في الذخيرة رجل ساءم رجلا ثوبا فقال البائع أبيع به بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذها الا بعشرة فان كان الثوب بيد المشتري حين ساءمه فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو بعشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري اه ومثله في التناوبية والولولة الجية (سئل) هل يدخل الحل في بيع أمه تبعاً (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه فهل القول للمشتري مع عيبه ولا تحالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية وغيرها (أقول) الصواب ان القول للبائع مع عيبه وعبرة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع عيبه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري

يكن أحد في درجته ينتقل نصيبه الى أقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو أنثى ويشترك الاثنان فافوقهما في ذكورا كانوا أو إناثا بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمتصلة مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت طهارة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت عائشة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن

ابن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميث من أهل الوقف المزبور (أجاب) يشغل نصيب الميث المزبور ولا يدخل ولا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع كوضع مال لا نبي بالشرط المذکور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكراً وأنثى للذکر مثل حظ الانثيين على أن من توفي عن ولد أو نسل عادماً كان جارية عليه على ولده ثم على ولده ثم على نسله على الفريضة الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل (٢٥٦) عادماً كان جارية عليه على من في درجته من الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إليه ويستوي

الآخر الشقيق والآخر من الأب إلى آخر ما ذكر والمراد من أهل الوقف من له حق ما حالاً أو مائلاً لا وقد احتريزنا بقولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد البنات وإن صرح كثير بدخولهم إذا ذكروا بصيغة الجمع مضافين إلى نفس الواقف لا إلى الأولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وإن لم يذكر استحساناً ووجه الاستحسان فيه أنه قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه أولاد البنات لأنه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكره في أنفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وإنما أطننا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد وأنه أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً في حقه وعاقبته على أولاده وأولاد أولادهم ثم ونحو ما تناسلوا وما تعاقبوا وجعل آخره لجهة بولانت قطع هل يكون الوقف سوية بين

وقال محمد بن محمد الفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه ينفسخ العقد بلا كره وقوله ثم اختلفا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط اه فاعلم أن قول المهداية فان هلك الخ غير راجع إلى قوله وان اختلفا في الاجل الخ بل إلى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختلفا في الاجل أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن كان القول للمتنكر أو في الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد بن محمد بالتخالف والنفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري اه قوله أو في الثمن أي لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول للمتنكر صريح في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المتنكر وذكر في البحر عن النهاية أن التقييد ببعض الثمن اتفاقاً إذا اختلف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى اه (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على المشتري إلى أجل معلوم وقسط باقيه أقساطاً معلومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل والتقسيم فهل يبقى كذلك ولا يحل الثمن بموته والحالة هذه (الجواب) بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل كل شيء البرازية والاشباه (سئل) في أشجار جارية في ملك زيد وفي مساقاة عمر ومنه بالوجه الشرعي فباعها زيد وهي مثمرة من بكر فهل يكون البيع موقفاً على اجازة عمر (الجواب) نعم كما في الذخيرة (سئل) في أحد الدائنين إذا باع نصيبه من الدين الذي على زيد من شريكه فهل البيع صحيح (الجواب) نعم كما في الاشباه من القول في الدين وأفتى به المهنداري (سئل) إذا انفسخ عقد البيع بعد موت البائع لفساده وكان المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لجساعة ونزكته لا تفي بجميع ديونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري أحق بمالية المبيع من سائر الغرماء كالرهن كذا في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ونصفين وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه فباعه زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض عنها فماتت عند زيد يزعم عمر أن له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأن هلاك المبيع بآثار الخيار الشرط في يد البائع يبطل البيع كما في البرازية وغيرها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة على أنها تحلب كذا طرلاً فهل يكون البيع فاسداً (الجواب) نعم كما في الخاتية (سئل) في رجل باع غراس كرمه المئزر حين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمر في البيع (الجواب) نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع الآن يشترطه المبتاع والمسئلة في التنوير (سئل) فيما إذا قال رجل بعث داراً من ابني الغائب ثم بلغه خبر البيع بعد موت أبيه فقبل فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث عبدي هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت أبيه فالبيع المزبور غير منعقد (سئل) فيما إذا كان له يد قدر من القلي موضوع في بيت من قرية فباعه من عمرو على أنه أربع مائة قنطار كل قنطار بكذا فذهب عمر ولقبض المبيع فوجد ما أتى قنطاراً لا غير بعد ما دفع عن الكل لزيد ويريد أخذ الأقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثمن الباقي فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن باع صبرة على أنها مائة قفيز بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل بحصته إن شاء أو قسّم لتفرق

الصفحة

الذکور والانات أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كما صرح به هلال ومن لا خسر وفرأجمعهما ان شئت والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقته المعين على مسجده الفلاني النظر والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه ارغون شاه ثم من بعده للارشد فالارشد من ذرية عتقائه الرجال دون النساء فان لم يكن منهم ورثه أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليهم لمن يكون نائب السلطنة الشريفة بعزة المحروسة وشرط أنه ان تعذر الصرف لخراب المسكن كان مصر وفار يعمد على الفقراء والمساكين أينما كانوا وإنما وجدوا هذا أحصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء وخرب المسجد وذر وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف عليه لخراجه

وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الارشدم النساء أو نائب غرة وما الحكم في نفس المسجد المذكور (أجاب) النظر لنائب السلطنة الشريفة بغرة المحروسة ولا نظراً للنساء من ذرية العتقاء لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لهن ولو آل الصرف إلى الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فنائب السلطنة بغرة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فان هذه الاشياء هي وظيفة الناظر وأما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال اذ لا دخل لو قيل بيت المال في التصرف (٢٥٧) في الوقف بحال فاذا صار الموقوف بصفة مجوزة للاستبدال فالقاضي أو

نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بان أرض الوقف اذا قل نزلها لافقة وصارت بحال لا تصلح للزراعة أو لا تفضل غلتها عن مؤنهما وصالح الوقف في الاستبدال حاز الاستبدال لقاضي الجنية المفسر بذي العلم والعدل ومثله الاستبدال شهيرة مذكورة في أغلب كتب المذهب والمعمد للفتوى ما ذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه فقال محمد اذا خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجداً خراباً لخراب القرية أو لم يخرب لكن خربت القرية بنقل أهلها واستغنوا عنه فإنه يعود إلى ملك الواقف ان كان موجوداً أو ملك ورثته ان لم يكن وقال أبو يوسف هو مسجد أبداً إلى قيام الساعة لا يعود ميراثاً ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا والفتوى على قول محمد في آلات المسجد

الصنف وكذا كل مكمل وموزون ليس في تبيعه ضرر وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين علائق من البيوع (سئل) فيما اذا باع زيد جاريته من عمر ويبيعها بائناً شرعياً بثمن قدره ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد ما تسلمها عمر ومضى شهران طالب زيد عمرها بالبائناً فباعه الجارية سلمية بمائتين وخمسين قرشاً ودفع عمر لزيد خمسين قرشاً بقيت الثمن الذي اشتراها به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعها من البائع بأقل مما اشترى قبل نقد الثمن والثمن من غير أن يكون البيع الثاني فاسداً ولو لم يدمطالبة عمر وبيعته الثمن الاول والله أعلم وقد شرعاً ما باع بنفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حكماً كوارثه بالأقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئاً بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى شرح التنوير لئلا يثنى من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا ساءم زيد من عمر ودابته المعلومة وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمر وغناها وهلك عند الساءم فهل تكون مضمونة بالقيمة (الجواب) المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغت ما بلغت كما في النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كما في العلائق في خيار الشرط (سئل) فيما اذا استام زيد من عمر ورأس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند الساءم فهل يكون غير مضمون (الجواب) المقبوض على سوم الشراء عما يكون مضموناً اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أو باليدين في بيع العيون فإنه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشترته بعشرة فهالك فانه ضمن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة فروق الاشياء للشيخ عمر بن نجيم المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن والا فهو أمانة والفرق أنه اذا بين غنماً علم أنه لم يرض ببذره الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض ما ذون فيكون أمانة اه (أقول) وأما المقبوض على سوم النظر فغير مضمون مطلقاً كما في الدر المختار أي سواء ذكر الثمن أولاً وصورته أن يقول هاته حتى انظر اليه أو حتى أريه غيره ولا يقول فان رضيته أخذته كذا في النهر (سئل) في رجل اشترى من زيد أربعة أحمال من الشعير والكرسنة المطحونين المسمى عرفاً بالمعبول بثمن معلوم ثم باعها للرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون يبيع الرجل غير صحيح (الجواب) لا يبيع يبيع منقول قبل قبضه كفي التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس غراس زيتون من شريكه في الباقي وسلمه منه وتصرف المشتري به نحو عشرين سنين والآن يدعي الرجل أنه كان فضولياً وأن المبيع لغيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم كما أفتى به الخیر الرملي (سئل) في رجل رهن داره من زيد بدين وقال له ان لم أوفك الدين إلى وقت كذا يكن في مبيعك ثم أجز المرتهن الرهن من الراهن باجرة معلومة دفعتها للمرتهن ويريد الرجل أن يحاسب المرتهن بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبائع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في الرهن من الفتاوى الخيرية (سئل) فيما اذا كان لزيد دين معلوم من الدراهم بدمية عمر ودفعت لزيد قدر معلوم من الحنطة وقال خذها لحاسبك به من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكر الثمن فأنخذ وقبله كما ذكر فهل يكون ذلك يبيعاً بالدين بالسعر يوم الاخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها

(٣٣ -) (فتاوى حامديه) - اول (كالتناديل والحصار والبوارى وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حشية التأييد والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لانه زبدة كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على شعائر مدرسة لم يعلم بينة شرعية مقدار ما شرط الواقف للموتى وأرباب الشعائر من العلفات انتصب على هذا الوقف لانه متولين وكاتب وجانيان يقول كل منهم قد نص السلطان في مراعى على ان من العلفه كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغر قوا نصف غلة الوقف مع ان عملهم في الوقف عمل حقير جداً فان مستغل الوقف أرض تخرج بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ أجزائها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من درجة لية فهل يجابون الى ذلك

فما فضل عنهم ولو أقل قليل يصرف الى المدرس وباقي أرباب الشعائر أم كيف الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر الى ما كان معهوداً من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي فالواجب أجرة مثلهم ويمنع عنهم الزوائد على أجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون أجرة وان نصبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود أنهم لا يعملون الا باجرة (٢٥٨) المثل فلهم أجرة المثل لان المعروف كالشروط والا فلا شيء لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف

زوجها اثلاثاً في صحتهما و سلامتهما ثم بعد شهر مرضت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وجنيته أرضاً وغراساً وثلث بيت بالوجه الشرعي وماتت من ذلك المرض عن بنت منه ورثة غير هاهنا فهل لا يرثها والبيع المزبور صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في بيع الخير يوقى البدائع من العدة (سئل) في رجل باع أرضاً سليخة له من آخر بثمان معلوم من الدراهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل البنا في بيع الأرض بلاذ كرم (الجواب) نعم كما نص عليه في السكز وغيره (سئل) في رجل باع داراً من آخر بثمان معلوم وابن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فادعى ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) حيث باع وابنه حاضر يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمسئلة في التنوير من شئ الوصايا ومثله في الملتقى والسكز وأفتى به الرمي (سئل) فيما اذا كان لزيد قطيع معز فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم كما صرح بذلك في بيع البعير (سئل) في رجل اشترى من آخر فرساً على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الخانية وعبارتها في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الولد يادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز اه ومثله في البزاز يوقى بذلك القمرا شئ وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيباً فادعى البائع أن حادف برئ وان نكل ردت عليه (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدار معلوم من القطن بثمان معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفسداً قبل نقد الثمن والقطن موجود عنده فهل يكون البائع أسوة للغرماء (الجواب) نعم كما في آخر بيع التنوير وغيره (سئل) فيما اذا كان لزيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بثمان معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة أشجار غير شجر الكرم موضوعة فيها للقرار يزعم البائع أنهم لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم وان لم تذكر (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل الشجر في بيع الأرض بلاذ كرم (سئل) في رجل باع آخر غرة خيار برز أقلهادون الاكثر فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع (سئل) فحين باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم يبيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاقي من البيع الفاسد (سئل) فيما اذا كان لجماعة شرك مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصة شركائهم من أجني بدون اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحاً في حصته دون حصته شركائه (الجواب) حيث كان مشترك كإيبتهم وملكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لأجنبي في حصته البائع صحيحاً دون حصته شركائه والله سبحانه وتعالى أعلم لان المشترك في الابتداء كخطة اشتريها كانت كل حصة مشتركة بينهم باختلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لا تخرف اذا باع نصيبه لأجنبي لا يقدر على تسليمه الا بخلوها بنصيب الشريك فينتوقف على اذنه بحر من كتاب الشركة لمخصاً (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو خطة معلومة بثمان معلوم واكثالها الكيال

وجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسالة وأعقابها على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فافرقهم فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من اخوته لا يمهذ كرا كان أو أنثى ذكورا كانوا أو اناثاً بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه أعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقفاً على الزاوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة بانشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العسود عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده لولده ابراهيم المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية

ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب فهل يوجد لبراهيم اخوة لاب فقتلوا الواقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الاخوة وذريتهم أم لا (أجاب) الاقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لاسر من الاول الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار للعموم لا لفظا والعام يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا كمال ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح

مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير فإنه باطلا فلهذا يعني الثلاثة وإن كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو منادى في مسئلتنا باستحقاق أولادنا خوة إبراهيم اهذين الامر من اللذين هما غرض الواقف وافادة اللفظ له والحق أحق بالاتباع والله أعلم (سئل) في النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم (أجاب) قد صرح في الاشياء والظواهر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفرع عليه فر وعامتها النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز (أقول) قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد (٢٥٩) قال العلامة المقدسى الفتوى على عدم

جواز الاعتياض عن الوظائف لأنه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة أه والله أعلم (سئل) في رجل فرغ لا يخرج عن وظيفته وأعطاه مالا مجازاة على صنعه من باب المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجرد ادعائه هل للمفروغ له ان يرجع بالمال المدفوع والحال هذه أم لا (أجاب) ليس للمفروغ له ان يرجع على الفارغ بالمال المدفوع والحال هذه اذا أعقبه أى الفراغ ابراء عام أو خاص منه وهذا باتفاق واذا خلا منهما فلا متأخرين كلام في الرجوع بما بذله من الحظ عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال به معلا بأنه حق مجرد والحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه ابراء عام أو ابراءه من خاص فلا قائل بالرجوع والحال

فهل تكون أجرة الكيل على البائع (الجواب) نعم لأنه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة كيل وعدو وزن وذرع على بائع وأجرة وزن غن ونقده على مشتر تنو برمن كتاب البيوع (سئل) في دلال سعى بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال اذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لأنه هو العاقد حقيقة وتجب على البائع الدلالة لأنه فعل بأمر البائع هكذا أجب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما عماديه من أحكام الدلال وما يتعلق به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلائي من البيع (سئل) في دلال سعى بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم إذ كرفى الصغرى دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وان انفسخ البيع لأنه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطل عمله عماديه من أحكام الدلال (سئل) في دلال قال له زيد اعرض دارى على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجسلا طلب شراءها بكذا فلم يرض زيد وأعرض عن بيعها وأجرها من عمره ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال وريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة بتفاصيلها في جامع الفصولين من الاحكامات آخر الكتاب (أقول) وفي نور العين سئل بعضهم عن قال لدلال اعرض أرضى على البيع وبعها ولك أجرة كذا فعرض ولم يتم البيع ثم ان دلالا آخر باعها فللدلال الاول أجرة بقدر عمله وعناؤه وهذا قياس والاستحسان لأجره اذا أجزأه المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الامر أجزاؤه نأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى أه (سئل) فممن اشترى فاسدا ثم باعه لغير بائع يبيع با تاجيحها وفساده بغير الاكراه فهل نفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ (الجواب) نعم فان باعه أى باع المشتري المشتري فاسدا يبيعها با تاجيحها بغير بائع وفساده بغير الاكراه نفذ البيع الفاسد وشرح التنوير ومثله في الملتقى (سئل) فيما اذا قرئ في صحته بأن المكان الفلانى لعمره ثم ادعى زيد بأن الاقرار المزبور صدر منه لعمره وعلى سبيل التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بيينة شرعية عليها وعمره ونكر ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور تقبل ويعمل بموجبها (الجواب) نعم وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والاخر ينسكرك التلجئة لا يقبل قول مدعى التلجئة لا يبيته ويستحلف الاخر وصوره التلجئة أن يقول الرجل لغيره انى أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك يبيع في الحقيقة بل هو تلجئة وبشهادة على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكروه لأنه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما خاتبة من البيع الفاسد ثم كما لا يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا تخافى أقرتك في العلانية بمالى وتواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملكه المقر له من البدائع وان ادعى

هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لا يخرج بعوض وقرره القاضى لاهيته ونذر المفروغ له للفارغ اذا رد اليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا خوف فقره القاضى كذلك والا ن ينارعه الفارغ الاول متعللا بالنذر السابق فهل تقر برا لقاضى للمفروغ له بعد الفراغ صحيح فاذ ثبت كان أهلا ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعا أم لا (أجاب) تقر بالقاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بان من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة فاسم ان من فرغ لانسان عن وظيفة سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول له أم لا قال في البحر القاضى بالاولى ولا يلزمه الوفاء بما نذر اذا النذر لا يلزم الوفاء به الا بشرط وهي مختلفة

في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضي لا يفتي به على النادر كما هو جوابه فاطمة اذ وجوب الوفاة به في حال اجتماع شرائطه فيما بين النادر وبين الله تعالى أما الحكم فمختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدعى ومدعى عليه كما قرر في محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل الفخر بمن المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وإن حاصله أنه عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما نفي القاضى للمنزول له فما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل نزل لاخر (٢٦٠) عن وظيفة معلومة فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لا تخوان برجع بالمبلغ الذى

دفعه له (أجاب) أنه أن يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز من جوابه فاطمة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لبناء على اعتبار العرف الخاص وهو تخلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله أعلم (سئل من دمشق) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف ان كانت موجودة لمن يوجد حين ذلك من أولاد الواقف الذى كور والامات بينهم لاذ كر مثل حظ الاثنين يستقل بذلك الواحد من الأولاد والزوجة المذكورة عند الانفراد ويترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبدا ما عاشوا وادما ما بقوا ثم من بعدهم لأولادهم ثم لأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد

أدركهما أن هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الاخر أنه جده قال قول لمدعى الجد وعلى الاخر البينة من الثامن من بيوع التنارخانية (سئل) فيما اذا كان لزيد فرس لهامهر فباع الفرس من رجل بثمن معلوم ولم يأت بالمهر محل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الام الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما صرح بذلك في البحر وفصل في الناقصة وفلوا الركة وبحش الانان والحجل للبقرة والحجل للشاة ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا بحر من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه وفرق في الظاهر يرية فقال ان العجل يدخل والحش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع الحجل ولا كذلك الانان اه (أقول) قال الخبير الرملى في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام الخ هذا صريح في أن الام لو كانت غائبة هي وولدها وباعها ساسا ككأعنه لا يدخل لفقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل اه (سئل) في رجل باع غمرة كرمه البارزة من زيد فقال زيد انهم يتخسرو فقال البائع بعها فان خسرت فعلى فباعها ويرى نعم أنه خسرو وأنها تلزم البائع فهل لا تلزمه (الجواب) نعم قال المشتري انه يتخسره فقال البائع بعها فان خسرت فعلى فباع لا يلزمه شئ برازية من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير بثمن معلوم شرعا صححها ووزنه بنفسه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقرب تبض جميع المبيع لدى بيعة شرعية ومضت مسددة ثم ادعى انه نقص كذا دراهم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره المزبور (الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للقابض لانه المنكر الى أن قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين كافي صلح الخلاصة اه ومثله في البحر بأبسط عبارة ومثله أفتى علامة فلسطين الشيخ خسر الدين (سئل) فيما اذا باعت هند بنتها عددا البالغة أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعد قبل أداء الدين عنها وعن ورثة وتركته فهل يحل الدين بموتها ويقدم على الارث (الجواب) نعم في البرازية بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل (سئل) في الاخرى اذا باع بالائماء المعروف منه هل يكون بيعه صحيحا معتبرا (الجواب) ايما الاخرى فيما ذكره معتبرا كما صرحوا به والمسئلة في شتى الفرائض من التتويرو والمثلي والسكنز والاشباه من أحكام الاشارة (سئل) فيما اذا كان لزيد طيبة وبقول ضرورة فباعها من عمر و بثن معلوم على أن يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور غير جائز (الجواب) نعم باع زرعها وهو بقل على أن يقطعها أو يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول حانية من فصل بيع الثمار والزروع (سئل) في امرأة باعت لابنها البالغ أرضا حاملة لغراس وسكتت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع شيئا وقال بعثك بغير غن أو قال بعثك على أن لا تئن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا كفى فاضحان في البيع الباطل (سئل) فيما اذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس موضوع عند عمر وفي مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمر وعلى أنه كذا فظن ان اوزنه عمرو فوجده ناقصا

الظهور خاصة لاذ كر مثل حظ الاثنين طيبة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وعلى انه ان توفيت الزوجة انتقل نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد أولاد وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولاد فان لم يكن له ذلك فلا ولاد أولادهم وذريتهم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من اخوته واخوانه المشاركين له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور والوقف الى حال لو كان المتوفى باقيا لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور مقامه واستحق

ما كان أصله يستحقه لو كان حيا وعلى أنه من ماث من أهل طبقة مشوبة وانتقل نصيبه لمن تركه من ظهوره وآل الوقف إلى انقراض أهله
تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقضت القسمة
السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فان لم
يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لأولادهم وذريتهم ونسبهم على
الشرط والترتيب المشرع ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا (٢٦١) كان ذلك مصروفا إلى ما صرفه من جهة

البر المتصلة فانحصر الوقف في
الواقف ثم مات الواقف عن
ابنته ستيتة وعن ابن ابنته
بدر الدين ثم ماتت ستيتة
المذكورة عن ابنها محمود
وانحصر الوقف في بدر الدين
المذكور ولا شيء لمحمود
لكونه من أولاد البطون
ثم مات بدر الدين المذكور
عن بنت اسمها عابدة وانحصر
الوقف فيها ثم ماتت عابدة
المعينة عن ابنها سليمان
وعن بنتها باقية بنت زين
الدين وانقرضت أولاد
المذكور حين موت عابدة
المذكورة ووجد أولاد
البطون من اثنين من عابدة
المذكورة ابنها سليمان
وبنتها باقية المذكورة ومن
ستيتة المذكورة ابنها محمود
المذكور ثم مات محمود
المذكور قبل استحقاقه عن
ابنته خليل وعن بنته عائشة
ثم مات خليل المذكور قبل
استحقاقه عن أربعة أولاد
ذكرهم وهم أحمد ومحمود
وزين الدين وعبد الرحمن
ثم مات عبد الرحمن المذكور
قبل استحقاقه عن ابنته

عما قاله زيد والحال أن عمر الم يقر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون
القول قول عمرو وبينه (الجواب) حيث قال لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض فالقول
قوله لأنه قابض إذا لم يعلم أنه انتقص من الهوا ولم يكن النقصان مما يجري بين الوزنين كما صرح بذلك اس
نجيم في بحر من البيوع (سئل) فيما لو باع داره الملك ووقفنا كيف الحكم (الجواب) هذه مسألة ببيع ملك
ضم إلى وقف وهو صحيح بحصة الملك فقط خلافا لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فتقدرة صاحب
البحر (سئل) في رجل اشترى من آخر بزر قطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده
فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعلى المشتري رده مثله حيث لم ينقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن
مجهولا فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رده مثله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع
صرح به في البحر في أوائل البيوع وأفتى به الخير الرملي وكون حب القطن مثليا صرح به في التتارخانية من
الشركة وسيأتي نقل ذلك في الغصب إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد واخوته نصف معصرة
وباقية المزرعة فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له إن لم أدفع لك دينك عند
حلول الأجل يكن سدس المعصرة ملكا لك في مفايلة دينك ثم حل الأجل ولم يدفع له نظير الدين وزعم
الرجل أن الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقسم معلوما من دار بثن معلوم ثم ماتت عن بنت
وابن زعم الابن أن المقسم المذكور له لكون بعض الثمن من مال أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها
ميراثا عنها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة طريق ماء معلوم مع حق من الماء
الجارى إلى دورهم فباعوا منه حصصا معلومة بحققها من الماء المعلوم من رجلين يبيعان شرا بثن معلوم فهل
يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرور والشرب تبعا كما في الخانية (سئل) في رجل
وطئ جارية امرأة بلا وجه شرعى وجعلت منه ولم تصدق المرأة على ذلك وترى يبيعها لمن شئت فهل لها ذلك
ولا تكف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولد بجارية أحد أبويه أو امرأته وقال طئنت حلها إلى فلان
ولا نسب الآن يصدق فيه ما وان ملكه يوما عتق عليه تنوير وشرحه للعلاء (سئل) فيما إذا كان لزيد
حصتان في دار من فباع الحصتين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع
غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمرو بسلامة كائنا في أرضه معلوما وجوده فيها شرا صحيحا وتسلم المبيع وقلعه وباعه بعد
ما دفع بعض ثمنه فهل يلزمه دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لان بيع ما أصله غائب إذا ثبت
وعلم وجوده صحيح كما في شرح المجمع المسمى ناقلا عن الخانية والمسئلة في شرح التنوير للعلاء من باب البيع
الفاسد (سئل) في رجل باع شعيرا من آخر بشعر متفاضلا نسبتة في الذمة ومضت الأمة والآل قام يطلب
الثمن من المشتري ويكفئه أخذ المبيع فهل ليس للبائع ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل)

سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستيتة ما كان
يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف
وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أولا
وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانيا له أدام الله حياته وصورة الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة
أولاد البطون وبصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملا بعموم قول الواقف

فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف لمخصرف ذلك لم يوجد من ذر بنهم البطون حين ذلك أولاد يجرى الحكم في أولاد البطون كما يجري في أولاد الظهور استحقاقا وحرمانا وجبا ونقصا وكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاة في أولاد البطون بمسألة يقول الواقف بعد ذكرهم وذكر أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه للقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوذ كرمهم وذكر أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب أن يجري كل شرط شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه بانه تراص (٢٦٢) أولاد الظهور والموقوف عليهم صار وقف على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف

في قسم أولاد علي خليل وعائشة ولدي محمود على الفريضة الشرعية فما أصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصح من ستة لعائشة اثنتان ونعمود واحد ولاخيه أحمد كذلك ولزين الدين مثل ذلك ولسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم فبهم لهم بوجوب الترتيب مستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا وإذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني يجب الأصل فرع ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع

في رجل باع في صحته من ابنه البالغين عقارات في بعضها أمتعة وأغنام وخيل وبقر وحصص معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله ببيعاً بائناً شرعياً مسلماً بشئ معلوم أبرأ ذمتهم مما منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغين أبرأ شرعياً مقبولا لا يدعي حاكم شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعاً والبيع المزبور صحيح نافذ (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع ما يملكه من نقد وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب أن علم المشتري بجميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا أخربعتك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل أحدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة الصندوق الخامسة الجوارق وكل وجهه على وجهين أما أن يعلم المشتري بما في هذه المواضع أولا يعلم أن علم جاز والاف في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جائز اه (سئل) في امرأ اشترت من آخر حصة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي بدون إذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بثمرة الحصة مدة ثم حكم الحاكم بفساد البيع لعدم إجازة الشركاء وتصديقهم بعدما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكته من الثمرة (الجواب) نعم لأن الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومثله في البحر والفصولين وغيرهما (سئل) في درج الدار المتصل بالاتصال قرار هل يدخل في البيع (الجواب) نعم قال في التنوير يدخل البناء والمغايير والسلم المتصل والسرور والدرج في بيعها اه (سئل) فيما إذا كان زيد نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرودهما بدينار مشق بشئ معلوم مقبوض ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة وانجبت نتاجا وقلت إلى نواحي حصص وجهه والآن طلب عمر من زيد تسليم المبيع له في المكان الأول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف التناج تابعا للمبيع (الجواب) نعم كما اقتضاه ما في الفصل الرابع من بيوع الذخيرة حيث قال الأصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم العقود عليه حيث كان العقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا حتى أنه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب تسليمها بالسودان ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهدية في الفصل السادس نقلا عن المحيط وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر دارا ببلد وهم ببلد أخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليشتمل فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالتسليم أجاب إذا لم تكن الدار بحضرتهم أو قال البائع سلمتها له وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فيئذ يكون قبضا وفي مسئلتنا ما لم تمض مدة تمكن من الذهاب إليها والدخول فيها لم يكن قابضا اه (سئل) فيما إذا أرسل زيد رجلا لعمره وأن يرسل له قدرا من الحر يرسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بدون إذن من زيد وعمر ولا إجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بغبن فاحش وتعذر استرداده من مشتريه فهل

يضمن

لم يرقى علاه لفتري فلا اعتراض على المحيب في الجواب فلما وصل الجواب إلى دمشق الشام روجع

في ذلك بأن أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصلت إليهما بالتق من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته أم يغير تلق يكتب ما صورته لا يقسم على محمود لأن قرأ جميع طبقته واندراس أهل درجته إذ انقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة لتأخرها عنها لعدم انقراضها وجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانتقاض القسمة بانقراض كل بطن وقسمة الوقف على بطن الذي يليه على الأحياء والأموال منه فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموال يصرف لأولادهم إن كانوا أولاد أولادهم

أو الأسفل منهم ان لم يكونوا فسذلك قسم عليهما أن لا نال الخليل ثلثان ولعائشة ثلث عجل بالشرط الموجب لتفضيل الذكور على الانثى فإصاب عائشة لهما مادامت حياتهما وأصاب أنساها خليل الذكور صرف لاولاده الاربعة بالسوية فإصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة لولدهم سليمان وباقي لان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أى من أولاد البطون عن ولد أو ولد ولد الخ فنصيبه وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم يصدق على ولدها المذكر كورين انهما ولد ابطن لها فلا يصح صرف ماله لولدها لانقطاع الحكم عن أولاد الظهور بموتها واستقلال أولاد البطون بالوقف (٢٦٣) بشرط مستقل فافهم والله أعلم (سئل) في

وقف أهلي له متول ومشارف
وال أمر نظره بشرط الواقعة
الى انتهاء وأرادت الناطرة
أن توكل مشارف الوقف
الايل اليها في مصالح وقفها
والدعوى لدى السادة
الحكام فيما تلتس منه
والتصرف عنها في أموره
فهـل للمتولى معارضة
المشارف الذى هو وكيل
الناطرة أو له التصرف بغير
رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة
الوقف (أجاب) ليس له
التصرف بغير إذن المتولى
اذ ليس لبنت الواقعة الناطرة
نفسها ذلك مع المتولى وقد
صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
الوصى الا بعلم المشرف
فكيف المتولى وأما اختلاس
المتولى للقاضي أن ينظر في
ذلك أو يفوض الامر الى
من يشق به في النظر فان تبين
له اختلاسه وخيانتة عزله
والله أعلم (سئل) في ساقية
مسبلة يتعاطى ادارتها
ومصالحها رجل باذن ناظرها
يسمى بيار يدفع الناظر له
مباغيا يشترى به شعيرا يعلفه
ليعالمها فاشترى وصرفه كما

يضمن البائع مثله لصاحبه (الجواب) نعم قال في البحر من فصل الفضولي لوسلمه فهالك فلما لك أن يضمن
أيها ما شاء فأيهما اختار ضمنه برئ الآخر (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وخبر البيعة ثم طالبه بالثمن
فقال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل البيع بعته من رجل
لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال ادفعها الى من
يلحقها فدفعها ولم يعلم الى من دفعها لم يضمن كمن وضع الوديعه في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن مؤديه
وفيها بضاد دفع الى دلال ثوب بالبيع فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أى حانوت وضعت
يضمن برأيه اهـ (سئل) فيما اذا باع زيد أقمشة معلومة من عمر ووهما بدمشق الشام بثمن معلوم القدر من
القروش الفضة الغير المشار اليها أو طلق الثمن وماليته ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري
الثمن على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد (الجواب) نعم وان
أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقد البلدان استوت مالمية النقود ورواجها صريح البيع
ولزم دفع ما قدره من أى نوع كان فيدفع المشتري أى نوع شاء وان اختلفت رواجامع استواء المالمية أو اختلفا
فن الأروج في بلده لانه معلوم عرفا وهو كالمعلوم شرعا وان استوى رواجاها لماليته فسد البيع للجهالة مالم
يبين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به البائع لارتفاع المفسد قبل تفرده للمسئلة رباعية شرح المتن
للعلاني (سئل) فيما اذا كان لزيد بقعة معلومة فباعها بخمسة وعشرين من عمره وتسلمها عمر ووبقيت عنده مدة
ونجت عنده نتاجا قامت الآن زوجته زيد تدعى أن البقرة لها فهل لا تسمع دعواها (الجواب) حيث كانت
حاضرة حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسئلة في شتى الفرائض من التتويروا المتن والسكنز وغيرها
وعبارة المنع باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسمع دعواه
بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعوا بناء فلا تسمع دعواه اهـ وقد أوضح المسئلة في
الخبرية من الدعوى فراجعها (سئل) فيما اذا قبض زيد بعمر اذراهم له عليه وقضاها عمر و من غريمه بكر
فوجد الغريم بعضها زوفا فردد على عمر و بغير قضاء ويرد عمر و رد على زيد فهل له ذلك (الجواب)
نعم كفى البحر من خيار العيب (أقول) وسأبقى لهذه المسئلة من يديس في باب الخيارات (سئل) فيما اذا
اشترى زيد من عمر ومسكنه المعلوم شراء شرعيا بكل حق له وللمسكن المزبور شرعيا بمعلوم فهل يدخل
الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل
الطريق والمسبل والشرب الا بخوكل حق بخلاف الاجارة أى لا تدخل الثلاثة في بيع الارض أو المسكن
الا بدكر كل حق ونحوه (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر و قطعة أرض معلومة للاستطراف من ذلك
لداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شرعيا بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعيا (الجواب)
نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الارض بلاذكر لكونه متصلا بالقرار فيدخل تبعيا الخ بحر (سئل) فيما
اذا كان لزيد دار معلومة تجارية في ملكه فساوم عمر و على أن يبيعها منه فأجابته وتراضيا على غن معلوم

أمر به وعزل وتولى ناظر غيره ومصادره الرجوع عما دفع هل يرجع على البيارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من
مال الوقف فلا رجوع له على أحد مطالق وان كان من ماله ودفعه لا باذن القاضي فكذلك لانه لا يملك الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي
وان كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف ووفى منه والله أعلم
(سئل) في مدرسة انتقل مدرستها بالوفاء الى رجة الله تعالى ويريد متوليها ان يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس مدة حياته ويطالب ماهر
مشروط له ومعين من ورثته مما تركه ليعمر به ما يزعم انه محتاج الى العمارة منها والحال ان اهلها يعامن القرى والمزارع الموقوفة عليها

ذلك ويقبل مجرد قوله انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولاً انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشروظيفه التدريس وادعت الورثة انه باشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين يعني على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قاتنون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه أمين فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بقدر ما يبق الموقوف على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين أما اذا لم يضق بان كان هناك محصول من (٢٦٤) ربيع قرى الوقف ومزارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يخش ضرر بين يجوز

الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصاً على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارة شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعمر للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لانه حق وصل الى مستحقة فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة فني أشجارها وذهب كردارها ويريد تحت كبرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قدما قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربيع على طريق المراجعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر السابق جبراً على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه لحظ لجانب الوقف من دفعها بالحصصة المذكورة على

دفعه عمر وفي المجلس بيد البائع ثم ذهب عمر وقبل أن يتسلم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحاً وكفى الاعطاء من أحد الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البدلين شرط فيه أو أحدهما كاف بخلاف أفتى الحلواني بالأول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وهو المختار عندى واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما اذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز الا اذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على انه يثبت بقبض أحد البدلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان تسليم المبيع يكفي لا ينبغي الاخراج منه تحت قوله ويلزم أيضاً بعتا ط ٣ ومثله في البحر والنهر والمنع وشرح الملتقى (سئل) فيما اذا كان لزيد باع أرسله الى تاجر عنده بضاعة ليهأى له بها بعد أن يقومها ففعل التابع ذلك وجعلها لزيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخبرية من البيع (أقول) ويأتى قريباً تمام الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن مثاليها يباعا تاشريعاً ثم ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل ثمنها برده المبيع المزبور لدى بينة شرعية فهل حيث كان البيع بثمن المثل يكون البيع بائناً لارهننا (الجواب) نعم (سئل) في معتقل اللسان اذا باع بأشارته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزاً (الجواب) نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه اذا أقر بالإشارة أو أطلق بها أو باع أو اشتري يجعل ذلك موقوفاً فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستنداً الى الفلاو على هذا التزوج بالإشارة لا يحل له وطء الزوجة لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله حكمه بنفاذه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يذهب منه من شتى الفرائض وتعمام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشباه وغيرها (سئل) في بيع المأجور اذا أجاز المستأجر ووصل اليه ما بقي له من الأجرة فهل ينفذ البيع وينزع المأجور من يده (الجواب) نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر ولو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر فنفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الأجرة لا للارتفاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه اشترى داراً في أجرة انسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في أجرة تلك فقال مبارك بارف هذا أجرة من يبيع القنية في البيع الموقوف (سئل) فيما اذا كان لزيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمر وبقعة أرض مثلاً يبيع مقايضة يبيعاً تاشريعاً ثم ان المشتري الدار التي في أجرة تلك فقال مبارك بارف هذا (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين أخوين مناصفة باعاه من رجل بثمن معلوم واستثنى عمره المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية ولو قال أبيعك هذه الدار الا طر يقامنها من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض

الطريقة المزبورة وأجارها بالدراهم والدنانير أو غيرهما بما يرى فيه من الخط والغلبة لجانب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر يتصرف بما فيه الخط لجانب الوقف من أجارها بأجرة المثل أو دفعها بالحصصة والحكر لا يوجب استبقاءها في يده أبداً على ما يريد ويشتبهى وقد صرحوا بأنه يجب الافتاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الأجرة أو الدفع بالحصصة على طريق المراجعة والله أعلم (سئل) في متولى الوقف اذا صرف حال ولا يته علمه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له ذلك ديناً على الوقف قوله وفيه في البحر والنهر الظاهر أن قوله والنهر سبق فلم لانه قد عزم المسئلة الى النهر كما ترى اه أجد

ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علمائنا أن الصحيح من المذهب أنه لا يصير ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتد في المذهب أن ماله منه بدلاً يستند من مطالقاته كان لا بد له فان كان باصر القاضي جاز والأفلا والعمارة لا بد منها فيستدين لها باصر القاضي وأما غير العمارة فان كان لأصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه منه بد كما صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير إذن القاضي لا يرجع على الصحيح في ما لا يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف وإذا (٣٦٥) صرف من ماله فبماله بد عنه ولو باذن القاضي

لا يرجع أيضاً على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد القلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما المراد بالدرهم الرائج هل هو الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرفا إليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف ما لم يثبت بالبينة الشرعية انه أعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه وإذا أشكل ولم تكن بينة فالقول

بإجازة البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الشيا فليكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بجر من البيع تحت قوله ولو استثنى منها رطلا لعل معلومة صم (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الدعوى مفصلة (سئل) في رجل باع دابة بحضور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكوتها لا يكون رضا كما صرح به في الاشباه (سئل) في رجل له جارية ولدت منه يريد بيعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولدت أمته من السيد لم تملك وأفاد بقوله لم تملك أنه لا يجوز له بيعها ولا هبتها ولا إخراجها عن الملك بجر من الاستيلاء (سئل) فيما اذا كان لرجل ابن قيدة في أموره ومصرفه وتعاطى مصالحه مدة فأخذ الابن من التجار عروضاً بثمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الاثنان بباب العروض يطالبون الرسول بذلك قائلين انا بعناها منك ونفخا عليك وقال الرسول كنت رسول والدي ولا عن لكم على فهل يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر وفي الدرر من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل (أقول) وكذا أتى في الخبرية وعز ذلك الى الخلاصة وغيره ثم قال وعمارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفت المرأة كانت رسول زوجها اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعتهامك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال الخ وأقول أيضاً سند كرفي الباب الآتي الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى وجد نفذ اذا لم يتوقف فاذا لم يصف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول ففي مسئلتنا اذا كان المشتري أضاف العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان والى هذا يشير قول الخانية كنت رسولاً زوجه اليك وكان البيع على وجه الرسالة فتقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافاً الى المرسل وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر اضافة العقد الى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الوكالة عند قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ ما نصه ولو ادعى انه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبيئة على البائع اليه أشير في بيع الخانية وشرطه الاضافة الى مرسله اه أي شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى مرسله فلو أضافه الى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله الحمد (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقداراً معلوماً من البصل من عمرو ثم خسر فيه ويريد الرجوع على عمرو البائع بما خسر راعياً أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلاً (الجواب) نعم لانه اما ضمن لما يخسره كما قال بعضهم نظراً الى قوله على لانها الوجوب فلا يجوز كلاً وقال رجل باع في السوق فساخسرت فعلى الخزيل من الكفالة وفي شرح التنوير لعلنا في لانه اما ضمن الخسران أو توكيل بمجهول وذلك

(٣٤) - (فتاوى حامديه) اول قول الناظر بلا عيب لان نكوله واقاره على الوقف لا يصح ولا ينظر الى ما تجدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم اليه لان الالفاظ المجمله في الوقف تحمل على العرف الجاري في المحاطبات القولية وتوقف اشتر من قواعدهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وهذا لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حرام وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية ايجاره مع حضور المتولي عليه وعدم امانته عن ايجاره أم لا (أجاب) صرح في البحر انه مع حضور المتولي ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبى وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم

(سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولادته المسمى باجد ثم من بعده على أولاده وأولادهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أجد الذي هو ابن ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنه فهل تستحق آمنه المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا شك في استحقاق آمنه لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لانها بنت ذكور وأما أولادها هي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا (٢٦٦) بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله

أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكور لكونهم بنت ذكور وأولادها يحرمون بكونهم أولاد أنثى فالحرمان من الأنثى لا لأنثى التي هي بنت ذكور من أولاد أولاد الواقف المذكور وان بعدوا والأمراض ظاهرة في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشعائرها ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي يسد المتولين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بمافي الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف الى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع الى المدرس الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل اذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العارى عن

باطل اه وهذا المختص مافي الزيلعي وغيره ومسئلة يابى في السوق صرح بمافي الخانية بقوله رجل قال لا خير يبيع فلانا على أن ما أصابك من خسرات فهو على لا تصح الكفالة (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول مدعى الصحة يمينه (الجواب) نعم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بينة الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعى الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بالف درهم ورطل من خمر والاخر يدعى البيع بالف درهم فيعروا يثبتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبيئة بينة لا تسو كافي الوجه الاقل وفي رواية القول قول من يدعى الفساد خانية من أحكام البيع لفساد والمسئلة في الاشياء من الدعوى (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا بثمن معلوم من الدراهم وخلي المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وقال له خليت بينك وبينه وصدر ذلك لدى بينة شرعية وحاكم شرعى فهل يكون البائع قابضا للثمن (الجواب) نعم قال في التجريد ونسليم المبيع والثمن أن يخلى بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الاجتناس مع ذلك أن يقول خليت بينك وبين المبيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بإسقاط عما هنا وكذا في المنع (سئل) فيما اذا اشترى زيد مقدارا معلوما من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس وتصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعليه رد مثله حيث المثل موجود (الجواب) نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذه فلان فان علم في المجلس صح والابطال شرح التنوير للعلائي من فصل بيع الفضولي (سئل) فيما اذا كان لامرأة أمتعة وغراسات فباعته في صحتها من ابنتها اليتيمة بثمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه ابرأه شرعا مقبولا من عهدها الوصى الشرعى عليها المباشر عقد الشراء المزبور لها لدى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة يزعم أن البيع كان في المرض والوصى يدعى أنه في الصحة فهل اذا أقام بينة تقدم بينة الصحة (الجواب) نعم رجل كان صالحا ففسد وحجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقال المشتري كنت اشترىته قبل الحجر عليك وقال لابل بعدا الحجر على فالقول قول المحجور عليه لان البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال وان أقام البينة فالبيئة بينة المشتري لمعنيين أحدهما أنه يثبت الصحة وبينته مثبت الصحة أولى والثاني أنه يثبت التاريج قال وكذا لو أطلق عنه الحجر ثم قال اشترىته معنى في حالة الحجر وقال المشتري اشترىته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى أمرا حادنا فيضاف الى أقرب الاوقات انقروى من ترجيح البيئة عن محتصر شرح أدب القضاء في آخر باب الحجر واذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالبيئة الصادرة من الزوجة انه كان في صحته مرجحة لانها المدعية والورثة ينكرون والبيئة للمدعى لا المنكر صرح به غير واحد من علمائنا خيرة من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقف واذا تعارضت البيتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا الخ وصى باع شيئا فادعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منك بعد

العزل العلم الذي بعد في المكتب ولوجود دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لان ذلك يكون حال أهلية الاثنين لالقاء المدرس وملازمة المدرسة بالانتماء ما شرط عليهم ما قد أنكر ابن نجيم في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط واذا علم ان علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تتعطل بغيبته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقصير والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسا حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة جباة ونائب نازر ووثاب ومؤذن ضاقر بيع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر

سهاهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من اقرء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العماراة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشر وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفاً (أجاب) يقدم المدرس الملائم للدروس فيها إذا كان عالماً بتقيد وكانت تتعطل بغيبته إذا غاب عنها فادفع له المشروط بنص الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى الدرس به قرر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع اليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العماراة لأنها تعطل وغرض (٢٦٧) الواقف بإياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشر وظيفته استحقاق المشروط

العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه كان وصياً وقت الشراء فيبينة المشتري أولى لما فيها من اثبات نفاذ الشارع وسبق التاريخ حاوي الزاهدي من ذلك البيتين المتضادتين (سئل) في رجل اشترى رقيقة وعقد زكاحه عليها ووطئها ولم تحمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له بنتان يتيمتان في حجرها اشترى إلهما ما لا بد لهما منه كالنفقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزاً لهما (الجواب) حيث كانتا في حجر أمهما يكون شراؤهما ذلك جائزاً لهما واقعا مرقعه الشرعي (سئل) فيما إذا كان لقاصرة يتيمة حصّة معلومة في دار معينة ولها مال وحصّة في أوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصي الشرعي عليها الناظر على الأوقاف المزبورة والحصّة التي بنفقتها وكسوتها ويريد أخوها بيع حصتها في الدار المزبورة بدون مسوغ ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها لأنهاراً نجت في التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع (الجواب) حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهي رابحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها لعمرو والبائع قال في الجوهره قيد بالسكاد لأنها إذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فصل قبض الثمن ولو اشترى شيئاً بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلوس الرابحة فكسدت قبل القبض وقدم وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات إلا أنه انقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضاً وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية (سئل) فيما إذا كان له حصّة شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض محتكرة وباقية في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها إذا أجاز الشركاء أو حكم به حاكم بري صحتهم من غير الشريك (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على هذه المسئلة ونظائرها (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بيتاً معلوماً شرعاً معلوماً بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر أن المبيع مرتهن عند بكر مسلم له فهل يكون البيع موقفاً على إجازة المرتهن والمشتري بالخيار أن شاء صبر إلى فكاك الرهن أو يرفع الأمر للقاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقدراً معلوماً من الثمن وتسلمه عمرو منه ثم باعه عمرو من بكر وسلمه له بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي وتصرف به بكر والآن يريد أن يضمن بكر اقيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر في باب بيع الفضولي فلو سلمه فذلك فلا مال أن يضمن أجم كما شاء فاجم ما اختار ضمها به برئ إلا أن خولان في التضمن فملكه منه فإذ مالسه من أحدهما لا يمكن تخليكه من الآخر فإذا اختار تضمين المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كان خداعاً العين ويرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وإن اختار تضمين البائع ينظر إن كان قبض البائع مضموناً

بالعمل وهذا التقرر بمحض معاصره به علماً وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أحد وعابدة وعلى أولاد ولده أبي بكر وهم خمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على القريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى الأسفل منه وعلى أن مات منهم ومن أنسألهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان لا مستوفى أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشروط والترتيب المذكورين

أعلاه وبعد الانقراض على جهة متصل فأت ولد الواقف أحد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين هم محمود وحبيبة ونخديجة ثم مات كل من محمود ونخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم ماتت رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن أخيها شقيقة المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقة المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكور وفاطمة بنت أخته المذكورة وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما

(أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة فرار بها وخمس فيراط والمباقي وهو عشرين فيراط وأربعة أخماس فيراط الحبيبة التي جئت بها
 خديجة لاعن ولد انتقل فيهم الحبيبة لكونها في درجتها ما يموت زينب لاعن ولد انتقل نصيبها الحبيبة وعمره لا ينقطع المصريح فيه بأنه بصرف
 في الاقرب للواقف لانه أقرب لعرضه على الاصح ويموت عمر لاعن ولد انتقل نصيبه الحبيبة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت
 بر من نصيبه لبعده درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عبارة المدينة ود ثروا نهدمت سقوفه المعقودة بالطين والخز
 صارت تدخله السيول شتاء وتشتوب (٢٦٨) الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه

عليه نغذيه بالضممان لان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امامه فالتما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد
 البيع فلا يفسد ببيع الضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع
 بتضمين البائع ووجهه انه سلم أولا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمصوب كذا في البرازية اه
 * (باب الخيارات) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر قد راها معلوما من العلك في ظروف عدة ورأى في طرف واحد منها فقط فوجده
 جيدا ثم فتح الباقي منها فوجد ما فيه رديا ثم عيبا ويريد فسخ البيع في الباقي فهل له ذلك والقول له بيمينه ان
 هذا هو المبيع الذي قبضه بيمينه (الجواب) نعم له رده بخيار العيب كما في البحر وغيره والقول للقباض مطلقا
 بيمينه قد راها أو صفة أو تعيينا كما في شرح التنوير عن الفخ (سئل) فيما اذا اطلع مشتري دابة على عيب فيها
 ولم يجد مال كها البائع فاطعمها وأمسكها ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل ردها عليه اذا حضر
 ورجع بثقصان العيب اذا هلك (الجواب) نعم اطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك
 فاطعمها وأمسكها ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا رده ولو حضر ورجع بالنقصان ان هلك وفي الخاوي
 القدسي أنه اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضاه هو غريب والمعتد أنه على
 التراخي بحر من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب الى البائع ليرده فعطب في
 الطريق فانه يهلك على المشتري ثم المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور
 المسائل عن فصل العيوب من يبيع الخائنة (سئل) في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على عيب قديم به
 بعد غيبة بائعه فهل يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري (الجواب) نعم لمهر عيب بمشري البائع
 العائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائعه
 لان القضاء على العائب بالانحصار ينفذ على الاظهر علائق عن الدرر (أقول) ومثله في البرازية وفي القضاء
 على العائب كلام يأتي ان شاء الله تعالى في القضاء وكنت فيما علقته على الدر المختار قال الرملي في حاشية البحر
 وقد سئلت عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فأجبت أخذا بما في الذخيرة في آخر النفقات أنه
 لا يفرض القاضى لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك
 يفتى عليه ديانة بان ينفق عليها ولا يحبره القاضي اه (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نطوحا
 به حجم على الناس لينفكهم ولا ينقاد للحرث ولا لغيره وقد كان كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع
 بعد ثبوت ما ذكر فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي مختصر الاصل الخمس عيب وهو بالنون والحاء المحجمة
 الطعن وفي جواهر الفتاوى بافظ الرمح وفيه أيضا النطع عيب من لوازم القضاة والحكام من القسم الثالث
 رجل اشترى بقرة على أنها لا ترمح ولا تنطع فولدت فاذا هي تنطع وترمح فاراد ردها ليس له ذلك لانها ما ولدت لم
 يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى (أقول) قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة
 عيب حادث لكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه

بما هالك وتفرق الناس
 عنه ولا يتوقع عوده ولا
 يطمع في أن يحضر بعد
 جفاؤه عوده ومن داخل
 المدينه جامع معجور بالصوات
 وشعاره قائمة في كل الاوقات
 قد ألفه المصلون ورغب
 فيه المتعبدون الأتريخ
 وقفه قليل ويحتاج الى
 مصرف جم خزيل فهل
 يصرف ربيع الجامع
 المتعطل الخراب الى مصالح
 الجامع المعمور بذكر الله
 تعالى العز يز الوهاب حيث
 لم يتوقع عوده باعادة تلك
 المباني أم يكون ميراثا لورثة
 الباقي أم لا ولا الجواب
 مفصلا (أجاب) نحر بهذا
 المقام بما لا يريد عليه من
 الكلام ان المسئلة فيها
 خلاف بين الأئمة الاسلاف
 فقال أبو يوسف يبق مسجد
 أبدا الى قيام الساعة لا يعود
 ميراثا ولا يجوز زقله ولا نقل
 ماله الى مسجد آخر سواء
 كانوا يصلون فيه أو لا وعند
 محمد يعود الى صاحبه ان
 كان حيوا الى ورثته ان كان
 ميتا وان كان لا يعرف بابه

أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد الاخر فلا بأس به وتصرف أوقافه
 اليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم ذكر ان قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكر ان قوله كقول محمد رحمه الله
 محمد يقول ان الباقي أخرجه عن ملكه لجهة من المانع فاذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده الى ملكه كالسكنن اذا اقترس الميت
 السبع عاد الى ملك الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط للملك فلا يعود اليه كالاتفاق الا ترى أن المسجد الحرام استعنى عنه في زمن الفترة ولم
 يعد الى ورثة الباقي والفتوى على قول أبي يوسف كما في الخاوي القدسي وفي المجتبى وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجه في فتح القدير بأنه

الأوجه وصحح قوم قول محمد وفي الواقعات للصدر الشهيد المسجد إذا شرب وهو عتيق لا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجدا آخر فباع أهل المسجد المسجد الأول واستعاثوا بمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وأن كلاً نبي به جاز وفي الخلاصة والبرازية عن الخواص إذا شرب مسجد وفرق الناس عنه تصرف أوقافه إلى مسجد آخر وفي النوازل وكثير من الكتب أنه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فخر من هذا التقرير أن المسئلة اجتهدية ولا اختلاف فيها مجال ولا اجتهد فيها مساعفاً فاذ توفرت شروط الحكم على قول الإمام الثالث الذي رويت موافقته فيه لقول الإمام الأعظم بعد النظر في المصلحة للمصلين (٢٦٩) والاعانة للمتعبدين فلا شك في صحته ونفاذه

وارتفاع الخلاف فيه فأنظر إلى قوله في الواقعات وأن كلاً لا نفي به جاز وما ذلك إلا أنه قد تكون المصلحة فيه معينة فاذا علم الله سبحانه وتعالى خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والأجور الوافرة والاختصاص بما هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كاه يسر وان خشى عاقبة سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه الفتوى أولى والأمور بمقاصدها وكم من شيء واحد يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشريفة والله أعلم (سئل) في زاوية معطلة خربت ولها وقف هل ينقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات الخمس أم لا يصرّف أحد الوقفين إلى الآخر (أجاب) لا يصرّف أحد الوقفين إلى الآخر صرح به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيبدأ بعمارتهما

ونعاه فيما علقناه على الدر المختار (سئل) في رجل اشترى من آخر فربا ثمن معلوم فوجدهم اعرجا قديما كان عندها لبايع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يوجدهم ما يبدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه (الجواب) نعم ولو اشترى جمارا فوجدهم أعرج فعليه فعله أنه قد علم أنه قد علم ذلك الرد لأنه لما اشتغل بالمعالجة فقد رضى بالعيب جوارها الفتاوى وفيها رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع هذا عارض يزول بيومين فدفع له دراهم ليشترى غيرها ففعل ولم يبرأ وظهر أن العيب قديم فأرددها ليس له ذلك لأنه لما عالجها بعد علمه بالعيب سقط حق الرد (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو ببيع وخمات في وعاءين وقبضها ولم يبرأ ثم باع بعضهما ويريد الآن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لأنه يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التماس جاز لا قبله كما صرحوا بذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة معلومة بثمن معلوم على أنها تحلب كذا رطلا من الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع الزبور فاسدا (الجواب) نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لأن الناس يريدون العلة فيمسا يستقبل خاتبة (سئل) في قروي اشترى من آخر بقرة فوجدها لا تحلب ومثلها يشترى للحلب فهل له الرد (الجواب) نعم ولو اشترى بقرة للحلب فوجدها لا تحلب فله أن ردّها لالوا اشتراها للحم كافي الذخيرة كذا في التجنيس والمزيد وفتاوى الكركي والولول الجيبة وهذا فيما إذا لم تحلب أما إذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرد ولو زاد المنفعة من الأصل إلا الرجوع بالنقصان لاسم الحال لوازم القضاة وفي الفتاوى اشترى بقرة فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشترى للحلب فله الرد لان المعروف كالمشروط وان كان يشترى للحم لا ترد ذخيرة (سئل) فيما إذا باع زيد دابته من عمرو بثمن معلوم على أنه ان نقدتها إلى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم ينقده الثمن فهل يكون البيع المزمع غير صحيح (الجواب) نعم فان اشترى على أنه ان لم ينقدها إلى ثلاثة أيام فلا بيع صحيح والأربعة فلا فان نقدت في الثلاثة جازتو بمن خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما أن لا يبين الوقت أو يبين وقتا محجولا بان يقول على أنه ان لم ينقدها يوما أو يبين وقتا معلوما وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه الصور كالمها فاسد لان ينقد في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا وهو ثلاثة أيام او دونه فانه يجوز منعه (سئل) فمن اشترى من زيد جلاب ثمن معلوم على أنه ان لم ينقدها إلى ثلاثة أيام فلا بيع ولم ينقد في الثلاثة فهل يفسد البيع (الجواب) نعم على الصحيح كافي النهر عن الخاتبة ولو باعه على أنه ان لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صحيح واعلم ان ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقد في الثلاثة يفسخ قال في الخاتبة والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاثة نفذت عنه ان كان في يده من خيار الشرط (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو وكرا معلوما بثمن معلوم من الدراهم وأغرر ونماني يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدهون ان مورثهم لم يبيعوا عينا أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم خيار الرؤية يعلل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري او وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد

منه على الحالة التي كانت عليها سابقا والله أعلم (سئل) في وقفين اتحدوا وقفهما وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر من ريع الآخر (أجاب) نعم إذ غرض الواقف احياء وقفه وفي منع ذلك اماتته وقد صرح بذلك صاحب البرازية نقل عن الفتاوى الحواريمة والله أعلم (سئل) في وقفين اتحدوا وقفهما واختلقت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة أحدهما للآخر أم لا ويضمن فاعل ذلك وبرد إلى جهته ليصرف عليها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما للآخر حيث اختلفت الجهة بل راعي شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم (سئل) في ناظر يستبيع صرف غلة وقف إلى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما فما الحكم في ذلك (أجاب) لا يجوز له ذلك لأنه بمنزلة ما ليس اختلاف مال بينهما فيكون

صرفه الى الاخر بعد ان يحضروا في الجهر في شرح قوله ويدأمن غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه انه لا يجوز ان يولى الشخونية بالقاهرة صرف أحد الوقفين للاسخر وقال في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن ومثله في الزاهدى له مرضع التاجر ولا يربفانه للحاكم تاديبه على ذلك لارتد كنه معصية لاحد فيها مقدر والله أعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله بما لا يكذبه الظاهر فيه كالعامة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها (٢٧٠) فيما لا بد منه كالحصير والدهن وأجر الخادم ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذبه

الظاهر فيه وجب مصلح المسجد والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما الذكرا مثل حظ الانثيين ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشم شارطا أن من مات لآل عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الاناث آل الوقف الى ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فافر هذا الابن لمن لا يعرفه استحقاق بان له فيه كذا فنفذ عليه لآل على عمته وأخيه ومات لآل عن أولاد وبطل اقراره فنفعه عنه فادعى المقر له على الاخنتين بما كان أقر له به الميت وأتى بجماعة شهداء عند نائب الحاكم بما لفظه انه هو والده وجده متصرفون في أربعة قرارات من قديم الزمان الى الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد أحداهم ان الاربعة

بحال تناولها أولم يتناولها انقضى من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كمالا يورث خيار الشرط خاتمة ومثله في خزانة المفتين لكن في يرى على الاشياء من كتاب الفرائض وفي شرح المجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورث اه قلت ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوعات لنقل المذهب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سلمية ومكثت عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع بيمينه وعلى المشتري البيينة (الجواب) حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلاه تحليف البائع بالله بعينه وسلمته وما به عيب فان كل رده لا لو حلف كما في القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عدة جمال وأمتعته لومات بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انه سمايساويان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين أنهم سمايساويان أكثر بقدر العشر في الجمال ونصف العشر في الامتعة وفيه غبن فاحش ويرد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد ثبوت الغبن والتغرير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا رد بغير فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهرها والرواية وبه أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية ويفتقر بالرد فقا بالانسان وعليه أكثر روايات المضاربة ان غيره أي غير المشتري البائع وبالعكس أو غيره الدلالة له الرد والا فلا وبه أفتى صدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما ألتفقه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علائق على التنوير من المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهادية اذا اشترى بثمن فيه غبن فاحش وكان البائع غره بان قال أعطيت فيه كذا فاشترته بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره (سئل) فيما اذا اشترى زيدا جارية فوجدها حبل فهل له ردها (الجواب) نعم له ردها بغير الحبل والحبل عيب في الجارية لآل في الهام والنكاح في الجارية والغلام عيب عيني على الكنز ولو اشترى الجارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الآن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى القاضى النساء فان هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة ادعى بطنها يرجع الى اطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلفت فيه الروايات وأخر ما روى عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الا سخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء أما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتهن خاتمة من فصل العيوب رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يرد ما لم يدعى ارتفاع الحيض بالداء أو بالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء ويشترط اثنتان وفي الحبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا يحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى

قراريط المزبورة من الستة عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان يعني أبا المدي ابن عطاة الله سبب جد المدي وهو ابن عمه لمحمد يعني والمنصور المقر فسأل نائب الحاكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصديق أما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكون الاجريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال قوله فيرد من مثل ما ألتفقه قال الشيخ العلائق بعده بقى لو كان قيمته أره اه أي فيحتمل أن يقال يرد الباقي وقيمة ما صرف فيه أولا يرد شيئا ويرجع بقدر العيب اه منه

الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعا أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقعا الذي توافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بأنه هو والله وبه وتصرفون في أربعة قرار يط لا يثبت به المدعى إذا لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما ملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور ورغبة الطريق على آخر وبرهن أنه كان عتري هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علما ثنا وما امتلأت به بطون الدفاتر أن الشاهد إذا قسر للقاضي أنه يشهد بجعينة اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجدة متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب (٢٧١) أو نحو ذلك وما صرحوا به إن دعوى

بنسوة الم تحتاج إلى ذكر نسبة الأب والام إلى الجد ليصير معلوما لأن النسبة بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والماء وود هذا العلم بالنسبة إلى الواقف وكونه ابن عم لمجد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الأعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم للام والسؤال عن حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم أنها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لا سيما مع قولهم يصل الشهادة مستحيل وإن هذه الطائفة لا يكون إلا بخريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علما ثنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المستحق ولا تسمع الأعلى الناظر وفي

سبب الحبل عن محمد روايتان في رواية أن كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى وإن كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أنصرت امرأة أنها حبل وامرأة أو أكثرها لا حبل بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع إن هذه المرأة ليست لها بصرة فالقاضي يختار من لها بصرة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى يتبين حملها أنكره البائع والنفقة على المشتري لأنها ملكه كما في جواهر الفتاوى ويزول عيب الحبل بالولادة على رواية كتاب البيوع فإذا قبضها فوجدها حاملا فولدت فلاردولار جوع الآن يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كفي الذخيرة لوازم القضاة من القسم الثالث في تعداد العيوب (أقول) وسنذكر بعد أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية بكر فوطئها وأزال عذرتها ومضت مدة والآن يدعي أن بها جنونا قديما كان عند البائع ويرد ردها به فهل ليس له ردها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم اشترى جارية فوطئها وأقبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا أي سواء كانت بكر أو ثيبا نقصها الوطء أولا لأن كلا منهما عيب حادث ورجع بالنقصان لامتناع الرد إلا إذا قبلها البائع أي رضى باخذها لأن الامتناع كان لحقه فإذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعتربات ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث يعني إذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم أطلع على عيبه القديم لم يرد لأن حدوث العيب عنده مانع من الرد وإذا زال جازا لرد لعود الممنوع بزوال المانع من الغفار (أقول) ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صرح به في الخاتمة أيضا ومضى عليه في الدرر ولكن ذكر في الخاتمة أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال إنها ثيب وقال البائع إنها بكر فالقاضي يريها النساء أن قلن بكر فالقول للبائع بلا يمن وإن قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطء فلو زاولها كما علم أنها ليست بكر بلا يمين فله الرد والالزمته الجارية ولا يرد لها ثم رأيت في نو العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثيب بالوطء بمنع الرد ثم قال فليتأمل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني بما هو المذكور في كثير من المعتربات كما مر عن المنع تأمل ثم على القول بأن له الرد يلزمه ارش الوطء إذا القول بالرد بلا ارش يخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التخرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن أمير حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين المارين عن الصحابة وأنهم اتفقوا على أن الوطء لا يسلم للمشتري بخما فن قال يرد لها ولا يرد معها شيئا فقد خالف أقاويل الصحابة وكفى بهم حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريحا والنخعي يقولان لو بكر اردوها ودمعها عشر قيمتها ولو ثيبا ردها معها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما يقص ذلك العيب من ثمنها به قال ابن سيرين والزهرى والثوري واستحق ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو ثيبا ردها ولا يرد معها شيئا ولو بكر افند مال يرد معها مائة نقص الاقتضاض وعند الشافعي لا يرد لها بل يرجع بنقصان العيب اه لمخصا ثم قال ابن أمير حاج وحكى ابن قدامة عن أحمد

البنازة وكثير من الكتب الفتوى على أنه لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها أن المدعى عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل أن خلل المحضر المشتمل على ما ذكرنا ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلي أو قرناظره الذي هو من جملة المستحقين لرجل بأنه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرار يط فنفذ أقراؤه على نفسه ووطئ بتناول الأربعة قرار يط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر تبطل أقراؤه بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لامرأة أو بنتي شقيقها فادعى المقر له أنه متصرف في أربعة قرار يط بالتلقي عن والده فلان والده عن جسده وإن الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناظر المذكور وفي بنتي شقيقها وإن له ثمانية قرار يط ولهن ثمانية قرار يط والباقي الناظر

المدعى عليها بالتأدية قرار يبط فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهدا شهد أن الناطرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد بن جودة وعلى أن المدعى هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وأن جودة وعبد القادر وأخوان ولد الخليل بن خريص فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حق باجماع العلماء لعدم صدورها على المدعى إذ لا يلزم من كونهم ما نحو من الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بها فانهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للإجارة استعمالها رجل زاعما (٢٧٢) أنه استبدلها من ناطرة فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم (أجاب)

في التبر روايتين لا يردها كما قال أصحابنا ويردها بلا شيء كما قال مالك والشافعي اه فعلم من هذا أن مذهب أصحابنا عدم الرد مطاقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به أبو يوسف تلميذا مامنا النعمان وهو مؤيد لما تقدم عن منخ الغفار فاعتنم هذا الخبر برافانه من منخ الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حاملا فنفي كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتخلق الولد في أربعة أشهر فان ادعى المشتري الحمل أريت للنساء فان قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها الا وليس بها حمل فان حلف برئ وان نكحل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول اه وقوله ردت عليه يعني ان رضى بأخذها ليوافق ما مر عن المنخ والرد في رد (سئل) في رجل اشترى من آخر مقدار من الحديد ليأخذ منه آلات مخصوصة وجعله في السكور ليحرقه بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقصان ولا يرده كذا في الحاوي الزاهدي فيما يجمع الرد بالعيب (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قدما كان عند البائع ثم ركبته مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركب رضا بالعيب (الجواب) ركو به له الحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا طلع فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وان طالت المدة اه (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها كيات على ظاهرها بطنها عن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك (الجواب) حيث كان السعي عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا عذر روية العيب يسوغ له ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبراز يتوغيرها (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وجارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضى به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك (الجواب) حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعا له ردها بذلك حيث لا مانع هنالك (سئل) فيما اذا اشترى من آخر عبدا فأبقى من عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع اباقة عنده فكيف الحكم (الجواب) الا باق عيب يوجب الرد على البائع الا اذا أبق من المشتري الى البائع في البلدة ولم يخفف عنده فانه ليس بعيب كافي للتنوير وشرحه للعلاء وفي الخلاصة والبرازية الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أي بالعيب فيمتنع الرد وهذا اذا ثبت اباقة عنده ثم عند مشتريه اذا أنكره البائع كما صرحوا به وفي فتاوى قارئ الهداية لا تقبل دينته بالعيب مادام أبقاها فثبت موته وأقام بينة انه كان أبق عند البائع بعد البلوغ رجوع حينئذ بنقصان العيب وان كان أبق عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بغلا وسافر به ثم وجد به عيبا قدما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه بعد روية العيب ما يدل على رضائه فهل له رده (الجواب) نعم اذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون

يلزمه أحرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقف فيجب والحاصل ان الانفع منها ما للوقف يجب (سئل) في حانوت وقف أهلى يؤجر كل يوم بقطعة أحرة ناطرة سنة ثمانية غروش اسدية هل يكون غبنا فاحشا فلا تجوز اجارته أم لا فتجوز لاسما اذا كان اصلحة (أجاب) الاجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه انه يصرف على الواردين والمجاورين له وولائه تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين المالصقين له على هذا مدة سنين وكتاب الوقف منقطع الثبوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف على المجاورين أيضا أم يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدمون فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجزى على رسمه الموجود في دواوينهم

استحسننا وصرف ريعه على مة تنضي ذلك عند التنازع والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف رضا كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجد وعلى بنته عائشة وورثة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد أولادهم للز كرم مثل حظ الانثيين على ان من مات عن ولد أو ولد له أو أسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته على اولاد الظهور ومنهم دون اولاد البطون فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب عصابات الواقف ثم على اولادهم ثم على اولاد أولادهم ونسأهم على الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقرضوا باجمعهم عاد

ذلك وقفه على سباط الخليل فاذا تعذر ذلك عاد وقفه على فقراء المسلمين بشرط شرطها ان النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده
للا رشد فالارشد من الموقوف عليهم واذا آل الوقف للسباط فلناظره واذا آل الى الفقراء فلتقاضى الشرع الشريف بمدة السيد الخليل على
نيبنا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الملائكة الخليل ومنها ان من تزوجت من الاناث من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فاذا اتايت عاد
استحقاقها هذه الصورة مات الوقف عن ذكر من أجدود رجة وعائشة ثم ماتت رجة ثم مات أحد ولم يعقبوا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع
التزويج الموجب لحرماتها وأولادهم لا ب هو أقرب عصبات الوقف فهل يصرف ربع (٢٧٣) الوقف لها أولا ولأولادها أولا نرى الوقف

المذكور أو لسباط الخليل
أو للفقراء ومن يكون ناظرا
عليه هل هو هي اذا ثبتت
أرشدتها أو أحد أولادها
أو أخوال الوقف (أجاب)
اعلم أنه قد قام بكل مانع من
الصرف اما عائشة بنت
الوقف فلتزوجها اذ هي
داخله في عموم قول الوقف
من تزوجت من الاناث من
بنات الظهور كما هو ظاهر
وأما أولادها فلا يخرجهم
من الوقف باشرطه لا ولاد
الظهور دون أولاد البطون
وهم من قسم أولاد البطون
ولو قدرنا عدم هذه الجهة
من كلام الوقف والباقي
على حاله فكذلك لا يصرف
لهم مع وجود أهمهم لغيرهم
بها ومثل هذا نقول في جهة
العم وسباط الخليل فاذا
علمت ذلك فاعلم أن علماءنا
صرحوا بأنه اذا قام مانع من
استحقاق الموقوف عليهم
يصرف الوقف الى الفقراء
حتى يزول المانع فيعود
الاستحقاق واذا علمت ذلك
فاعلم انه يجوز صرف الربع
لعائشة وأولادها اذا كانت

رضا بالعيب اه ومثله في التاترخانية والبرازية (أقول) وفي البحر عن فتح القدر بروجدها عيبا في السفر
فحملها فهو عذر اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومهرة فوجد فيها عيبا فاحرقها فباعتها هل له
ردها به (الجواب) الحزن على وجه لا تستقر ولا تنقاد للراكب عند العطف والسريع عيب كافي البحر فثبت
كان قد عا ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر
(سئل) في رجل اشترى من آخر زبر بطخ وزرعه فلم يثبت فهل ليس له الرجوع بثمنه (الجواب) ليس
له الرجوع على ما نعه بمجرد عدم نيته لانه يكون باسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما
أدى حيث لا مال له وان كان له مال به بان صلح شئ آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبر
القطن اذ لم يثبت كذا أفنى الشيخ الرمي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة في الفصولين والاسمادية
وصراغناوى وأفتى قارى الهراية بأنه اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بنقصان العيب (سئل) في رجل باع
آخر قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع وزعم
أنه وجد به عيبا يريد رده به بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة من كل
عيب وان لم يسم خسافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه الى
المنازعة ويدخل فيه الموجود والحدث بعد العقد قبل القبض فلا يرد عيب وخصه محمد ومالك رحمهما الله
بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال ما يحدث صح عندنا والثاني وفسد عندنا الثالث نهر اه علائق على التنوير
(سئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنها معنقة الجنس وهو جنس مشهور والجودة
بثمن معلوم ولم توصف بذلك لما اشترها به هذا الثمن ثم ظهر انها من جنس آخر ولا تساوى هذا الثمن وبين
الثمنين تفاوت فاحش ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأفتى
بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى قارى الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر البائع أنها من نسل
خيال فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد أم لا فاجاب اذا اشترها بناء على ما وصف له بثمن ولم
يصفها به هذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوى ما اشترها به له الرد اذا
تبين بخلاف ذلك اه وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا على أن سنه سنة فظهر أنه سنتان فاجاب ان كان كبير
السن أو صغره مما ينقص قيمة المبيع ويعد عيبا عند أهل الخبرة رده والا فلا والله أعلم اه ولو اشترى سمورا
على أنه ظهري فاذا هو قنما أو رجل أو اشترى وشقا على انه نافج فاذا هو ظهري ينبغي أن يكون للمشتري الخيار
لان القفا غير الظهري في الرغبة والقيمة وكذلك النافج وغيره من لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب وفي
الحمل المذكور اشترى مداسا من السخيتان على أن بطانتها من السخيتان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي
أن يكون للمشتري الخيار لان البطانة تتبع الظهارة وهي وصف مشروط فقواته بوجوب الخيار اه وفي
الزيلي ولو اشترى عبدا على أنه خبار أو كاتب فكان بخلافه أخذ به بكل الثمن أو ترك لأن هذا وصف مرغوب
فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فواته بوجوب التخيير لانه لم يرض به دون بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل

(٣٥ - (فتاوى حامديه) - اول) وكأنا فقرأ بجهة كونهم من الفقراء وقد صرح علماء أبا ان الوقف حيث كان منجزا في
الصحة يجوز لأولاده الفقراء تناوله فلتقاضى أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك انه لا ارشد من الموقوف عليهم
وهي من الموقوف عليهم وان قام مانع ولذلك اذا زال المانع استحققت فاذا ثبت انهم ارشد فلهي الناطرة بشرط الوقف كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في مدرسة جهل شرط واقفها قرا السلطان رجلا في النظر عليها وقوض له السكن ببيت معين منها معد للشيخ وهو بيده وظيفة
الشيخة والمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعد للشيخ وقد جرى العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معد له فهل للبواب

السكن في بيت الشيخ أم لا وهل له التجاوز في السكن الى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الوقت اذا اشتبهت مصارفه بضرب كاه ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فينبى عليه في حيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل مخصوص ايسر له أن يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت المأد للشيخ وليس للبواب ولا لغيره أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عنان السماء فلا يجوز اتخاذ مسكنا له يؤدي الى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وبه ثبت (٢٧٤) وجوب ازاله ما بني في المسجد المذكور لغير المسجديه كما هو أظهر لا يقيمه من الشمس

وحيث وافق تفويض السكن له اليهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها يخرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى فلما أراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكتا فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والا ينظر الى اليهود فيما سبق فينبى على ذلك وان لم يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا بها اذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفتين ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتبه مصارفي الوقف فراجعته ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة وقتت وقتا على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسلها ثم من بعد ان تراض على ابن أخيها فلان ثم على أولادها ثم لجهة بر لا تنقطع ماتت فاطمة عن بنتها منى وليلى ثم ماتت منى

أو تحلب كذا وكذا رطل بحيث يفسد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد اذ لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل أنه لبن أو انتفاخ حتى لو اشترط أنها حلوب أو لبون لا يفسد لانه وصف ولو قال يخبز كذا اصاعا أو كذا قدر ايفسد لانه كذا كذا اه وفي البحر ولو اشترى ثوبا على أنه هروي فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزنة الفتاوى (أقول) ولعل وجهه أن الهروي والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروي فظهر أنه بلخي ففسد البيع لعدم وجود حقيقة المعهود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه صحيح لوجود الحقيقة ويتغير لفوات الوصف وكذا الفرس في مسستانا ويدل على ذلك ما في البيع الفاسد من البحر عند قول الكنز فيما لا يجوز بيعه وأمة تبس أنه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كبشا فاذا هو نجي حيث ينقعد البيع ويتغير والفرق أن الإشارة مع التسمية اذا اجتمعا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي متعدي الجنس يتعلق بالمشار اليه وينعقد ولو جوده ويتغير لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذ كرو والاثني من بني آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتبر دون الاصل كالحل والدبس جنسان والوذاري والزنديجي على ما قالوا وجنسنا مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسئلة الكتاب أي الكنز باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه المقول على كثير من لا يتفاوت الغرض منها فاذا جازا لجنسان ما يتفاوت الغرض منهما فاحشا بلا نظر الى الذاتي قال في فتح القدير ومن المختلف في الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ياقوت آخر فظهر أصفر صرح وخبر كما اذا باع عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب اه ما في البحر لمصاوفي فتح القدير واعلم أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى ففيه الخيار والثياب أجناس أعنى الهروي والاسكندري والمروي والكتان والقطن والذ كرو والاثني من بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وعدة أثواب من الثياب القطن على أنه هندی فظهر أنه عجمي وبينهما تفاوت فاحش ويريدز يرددها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) مقتضى ما قررناه أن نفا أن البيع باطل لا صحيح مع التخيير تأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر وجارية على أنها حبشية فظهر أنها زنجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن ويريددها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشتراها بناء على ما وصفه له بثمن لو لم يصفها بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراها به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة جلود جاموس صفقة واحدة بثمن معلوم وتسلم الجلود ثم وجدوا أحدها معيوبا ويريد الماعيب فقط بحصته من الثمن سالما بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى الجلود المذكور صفقة واحدة وقبضها جميعا ثم ظهر

عن أولادها أحمد وعلي وأبراهيم وسيتة وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولدها عبد الجواد وفاطمة ثم ماتت أحمد ابن منى عن أولاده ظهر علاء الدين وإسماعيل وفاطمة ثم ماتت إبراهيم عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولدها يوسف وآمنة ثم ماتت آمنة عن بنتها فادريه ثم ماتت عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفية فهل يصرف بيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية ٣ قوله الوذاري بفتح الواو وكسرها وانعام الذال ثم راعهم له نسبة الى وذار قرية من قرى سمرقند والزنديجي برأى ثم فون ثم دال مهملة ثم باء ثم جهم نسبة الى رندة بفتح الزاي والنون الاخيرة والجيم زيدت على خلاف القياس اه منه

ثم يختص به أعلاهم بطنا (أجاب) يختص به أعلاهم بطنا وهم على وفاطمة بنت ليلى وسنتية فيكون ربيع الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب ثم وعدم التنصيص على التفضيل هذا وقد ذكر لي أن عليا المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم يستحقونه سوية هل ينفذ أقراره على نفسه لا على فاطمة وسنتية فأجبت بأنه ينفذ على نفسه مؤخذة بأقراره فيقسم ربيع الوقف اثلاثا ثلثه فاطمة وثلثه لسنتية والثلث الثالث بين علي وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الأقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على ذرية وافقه من أولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيه بالسوية ولا (٢٧٥) تمسك يقطع لأحدهما بل هنالك حجة مع كل

منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما فيها من الخلل عند أهل العلم وأستبها الأمر في المصروف فما الحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا الثلث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله فمن أثبت من الفريقين حقا بالبينات الشرعية فهو له هذا إذا لم يعلم حاله فيما سبق أما إذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الأوقاف التي تقادم عهدا ومات الشهود الذين يشهدون عليها وتنازع فيها أهلها تجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم يعني القضاة وإن لم يكن له رسم فلهما قاضي يجعلهما موقوفين أثبت في ذلك حقا يقضى له به وفي واقعات الناطقي فإن اصطخ الفريقان على شيء فيما بينهم فالقاضي ينفذ ذلك ويقضى بالغلة بينهم اهـ

ظهر بواحد منها عيب له رد المبيع فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض أحدهما وجدبه أو بالآخر عيبا أخذهما أو ردهما ولو قبضهما رد المبيع فقط لأن تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون بيعا بالحصاة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض لا يجوز لانه يكون بيعا بالحصاة بقاء وهو جائز كما تقرر في كتب الأصول اهـ ومثله في الملتقى والكنز وغيرهما من المعتبرات (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من اللك الذي يصيبه ثم وجد به عيبا يرد المبيع به بعد ما صبح ببعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفقة ويريد الباقي على بائعه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة خرم على أنه من دباغ غزنة قال في التنسين في الماء فبان أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية أن قالوا أنه من دباغ الساج يرد ويرجع بنقصان العيب في التنسين وكذا في الأبريسم إذا أطلع على عيب بعد بله رجوع بالنقص ولا رد لأنه عيب برازية من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل وأشباهها (أقول) ذكر في متن التنوير وشرحه للعلاء أنه لو قبض كيلييا أو وزنيا ووجد به بعضه عيبا له رد كله أو أخذه بعيبه لانه كشي واحد الخ أي بخلاف القيمي كشرع عبدين صفقة كل امر قريبان أن له رد المبيع فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أن له رد الباقي مع أن اللك من المثليات لا لقيمات لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في التنوير محمول على ما إذا لم يتصرف ببعض المبيع أما إذا تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كافي مسئلة لنا فاما أن يكون تصرفه بنحو البيع مما فيه إخراج عن ملكه أو بغيره كالأكل ونحوه ففي الأول رد الباقي بمحضه من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني لأنه يرجع بنقصان ما كل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حررته في المسئلة من الخاتمة وغيرها وتامه هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعها منكسرة ويريد الدار بخيار العيب فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد أحد جذوعه منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمة الأصل لوازم القضاة من باب دعوى الدور والاراضي (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فرو ثم ظهر بها عيب قديم بنقص الثمن عند التجار ويعدونه عيبا ويريدون رد الدار بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد بشريه ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن أو رده تنوير وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أو باب المعرفة بكل تجارة وصناعة مخ فهو عيب شرعا ملحق وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كثر ولا شك أن العيب في الفرو ينقص الثمن فهو عيب فيرد به قال في البزاية في الثالث من كتاب الرهن وإن انتقص الرهن عند المرهن ذاتا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فالورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يهتكه الرهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من الحرير وبعد ما قبضه وبه بالماء وجد به عيبا قديما كان عند بائعه ينقص عنه بقصا فاحشا عند تجاره ويريد

وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور اشتهت صارقه وقد رما بصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون إلى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل) فيما إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعند إلى كنيها ورده وبنى مكانه حماما معظم منفعة ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف وصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباقي بما أنفق على الناظر أو على المستحقين أو لا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقلا عن القنية أنه إذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة أن كان معظم منفعتها ترجع إلى الوقف رجوع على الناظر والأبان كان ترجع إلى المستأجر

وفيه ضرر بالداو كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائض وقف عليها مائة رطل من الذهب فخذته ومات هل تطالب ورثته برفعها وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وإنما هو حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعها وأجرة المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفلى له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما إذا لم يضر بالوقف وإذا أضرفه المضاع لماله فليتر بص الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماء وأن لناظر تملكه بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة (٢٧٦) موقوفة سكنها رجل بالتغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثته

الرجوع على بائعه بنقصان عيبه بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد البيل لا يردو يرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البيل والبيل عيب فيمنع الرد اه ومن العيب الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات النجارين وجعله في السكور ليحرقه في النار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد به كافي القنية وفيه أيضا بل الجلود عيب حادث يمنع الرد بعد بيله وكذا الابريسم بحر (سئل) في الرد بخيار العيب بعد رؤيته هل يكون على التراخي (الجواب) خيار العيب بعد رؤيته العيب على التراخي على المعتمد فلو خاصم ثم ترك ثم خاصم فله الرد مالم يوجد مبطل كدليل الرضا كذا في التنوير وغيره (سئل) في رجل اشترى جارية فوجد بها سعالا فاحش قد رما عند البائع يريد ردها به فهل له ذلك (الجواب) نعم والسعال القديم هو ما كان عن داء أما المعتاد فلا كافي الفتح وهو المراد بكونه قد عاين داءه يدل على الداء ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلا منعه ومثله في الملتقي ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث في حال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فله تحليفه بالله بعبته وسلمته ومابه العيب فان نكل يرد له لو حلف القول لن (سئل) في رجل اشترى دارا ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانية ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كما أفتى به الخير الرمي وفي نهج النجاة عن التتار خانية اشترى أرضا وأدارا على أنها حرة من النواثب فاذا طولب المشتري بالنواثب له أن يرد هاهنا على البائع حيا وعلى ورثته بعد موته (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه من البناء فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من البيع بنقلها لرجل اشترى أرضا أو كرم فظهر أن شره كان على ناوقة أي ميزاب توضع على ظهر نهر أو موضع آخر كان له أن يرد لان ذلك بعد عيبا عند الناس خانية من فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ماء وأقام البيعة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردها فانه من فصل فيما يرجع بنقصان العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها عيب قديم كان عند البائع مستندا في ذلك لمجرد قولها وقول طبيب ذكي وأن له ردها بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بمجرد ما ذكر قال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه الا اطباء كذات جنب وسل وحى قديم ونحوها فعلى القاضي أن يريه واحدا منهم والاثنان أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كالشهادة ومثله في العمادية وأجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بعرفته الاطباء قبل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب بالنساء اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذمي الطبيب في قدم العيب وحدوثه اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فاجاب لا يقبل قول الكافر على

السكان مدة سكنه بها بأجرة المثل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم لناظر ذلك فقد أفتى الشيخ علي بن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجهه له بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثله مدة شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بما غصب صيانة له والله أعلم (سئل) في مستأجر خان وقف استرم فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديننا على جهة الوقف فتمين الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لآباء الاول عنه ودفع لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه فدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة اجارة الثاني فطالب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه اذا لناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بذمته دين له لكن حيث

أذن الحاكم الشرعي به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المسلم المتولى عاينه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لاولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث لذكر مثل حظ الانثيين خلا بته لصابه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم لا ولاد أولادهم ثم قوله فانه يرجع بالنقصان ولا يرد أي لا يرد ما أدخله في البار أو كان منه شيء لم يدخله النار فانه يرد ويرجع بنقصان ما أدخله النار كما يعلم مما قررناه آنفا والله أعلم اه منه

ثم لانسالهم وأهقاهم على أن من ثوى منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ولسله وعقبه ومن مات لادن ولد ولا سفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وان لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أما أو جداً أو جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة برّ عيها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابنهادون ابن بنتها المتوفية في حياتها قبل (٢٧٧) استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب)

اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمها المذكورة ولو كانت حية لشاركت أخاها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أما فإن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه أمه ولو كانت حية أدلوا كانت موجودة لشاركت أخاها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف به ثم لأن ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا عملناه وخصنا به عموم الترتيب فان فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي خرم به

المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يعقل قول الاطباء من أهل الكفر أي في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والحكام لصحكي أفندي وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تحليف البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامتة وبين قولهم والمرجع في الجبل إلى قول النساء وفي الداء إلى قول الاطباء لان محصل اعتبار قول الامتة انما هو لاجل لانقطاع الدم لتوجه الخصومة إلى البائع فاذا توجهت إليه بقولها وعين المشتري أنه عن جبل رجعت إلى قول النساء العلمات بالجبل لتوجه اليمين على البائع وان عين أنه عن داء رجعت إلى قول الاطباء إلى أن قال نقلا عن الخانية لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحيض بالجبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الجبل برها القاضي للنساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست حبلى فلا يمين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخانية وأن الجبل يثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبل القبض وان المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا رد بقولهن بل لا بد من تحليف البائع كما في الزيلعي والمنع وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف لا ترد وان سئل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاص أن على قول أبي يوسف ترد من غير يمين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النوادر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صمقي أفندي عن نقرا الفتاوى ما لا ينظر إليه الرجال كالقرن والرق اذا أخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا ظهر أن ما في البحر عن فتح القدر ومثله في النهر منه انه يثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقولهم في كتاب الشهادة ان نصابها فيما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه تقبل شهادتهما في حق توجه الخصومة على البائع لا في حق الرد ذكر احررته فيما علقه على البحر وبهذا ظهر جواب حادثة الفتوى فحين اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها مراراً فوجد هارتقا وأخبرت النساء أنها ارتقا فاجبت بانها لا ترد ولكن يحلف البائع فان سئل رجعت المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشرتها مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجعت المشتري جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر أو لا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا الوقبلها أو لفسها بشهوة ويرجع بالنقصان الآن يقول البائع أنما أقبلها اه ونحوه في الخانية وكذا في البحر عن الفاهريه وفي القنية قال أبو القاسم اشترى على أنها بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها ثيب فان زايها بلالبت فسله الرد ولا

السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في اشباهه أما ما خالفته في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره معلم به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه ولو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر والله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيته حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباهه صارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة

قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشبهت بمصارفه وقد رما بصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فعمل على ذلك اه ومن القواعد الفقهية ان أقصى ما يستدل به على الملك البدل ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد اهل الشوكة هل له اخذ ذلك المال من ارتفاعاته أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء (٢٧٨) من مال الوقف الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوى

الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزوم الدعة والسكون واستأجرنا من خزبه للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب أجرا على عمله ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما يسبق هل يسوغ له ذلك أم لا (أجاب) يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) أعلم أولاً ان علماءنا صرحوا بان الناظر اذا لم يشترط الواقف له شيئا لا يستحق شيئا مالم يعمل لان ما يأخذه بطريق الاجرة ولا آجرة بدون العمل واذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم في دفع له ما شرط قال في البحر وقد تمسك بعض من لا خبره بقول قاضيان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان لا يقضى أن يجعل للموتى عشر الغلات مع قطع النظر عن آجرة المثل وهو غلط ثم قال فقد افاد ان القاضي الثاني يحط ما زاد على أجر المثل فأفاد عدم صحة تقدير القاضي للناظر معلوما أكثر من آجرة المثل فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئا اخذه والا لم يعمل في دفع له آجرة مثله فالجواب انه لا شيء (أقول) انه مالم يعمل واذا عمل فله قدر آجرة المثل لازاء عليها والزائد سحت حرام لا قائل بحله ويلزمه رد ما اخذ زائدا عن آجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته كورافاذا انقرضوا كان ذلك وقف على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقرضوا كان ربيع ذلك مصر وفاجهة به لا تنقطع الخ فهل قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في الجميع

لزمته ثم رضى وقال الوطع يمنع الرد وهو المذهب اه والله تعالى أعلم والحاصل ان العيوب أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مثله كاصبع زائدة يقضى القاضي بالرد بلا تكليف الا اذا ادعى البائع رضا المشتري أو البراءة منه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو يحدث في مثله فأنكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ماله حق الرد عليك بمذا العيب الذي يدعيه القسم الثاني مالا يعرفه الا لاطباء كدق وسلى وجى قدعة قبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لا يثبتانه عند البائع فيرد عليه اذ لم يدع الرضا به كافي الزيلعي وقاضيان القسم الثالث مالا يعرفه الا للنساء وقد علمت حكمه القسم الرابع مالا يعرفه الا أهل الخبرة كآبق وسرقه بول في الفراس وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسمع خصومة المشتري مالم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يبينه على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ما سرق أو ما أبنى أو ما جنى أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل رد ولا فلا ولا يبينه للمشتري على عيب في يده فعندهما يحلف البائع انه ما يعلم أنه سرق عند المشتري أو أبق أو جنى أو بال في فراشه ولا يحلف عند أي حنيقة اذا لم يبين توجه بعد صحة الدعوى والبيينة على العيب شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وتمام الكلام على هذه الاقسام بمسوط في جامع الفصولين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجعهما (سئل) فيما اذا بيع عرض بعرض مقايضة ثم وجد باحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار العيب وينتقض البيع في الباقي (الجواب) نعم باع العرض بالعرض ثم استحق احدهما أو وجد به عيبا فانه ينتقض البيع في الباقي كافي الذخيرة من آخر الفصل اثامن اه لوازم الحكم اشترى عبدا بثوب وتقاضاه استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رده وقد عجز عنه فيلزمه رديقه ثم لو كان الثمن جارية فولدت من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقروى عن محيط السرخسى (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا بثمن معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعدما طلع على عيب قديم به كان عند بائعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك استحسانا عندهما وعليه الفتوى اذ لم يصدر منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلاني من باب خيار العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة ابطال من الغزل المسمى بالمغزولة فوزنه بعد أيام فنتقص وكان رطباً فييس فهل له الردان صدقة البائع في الرطوبة (الجواب) نعم اشترى غزلا منافوزنه بعد أيام فنتقص فان كان رطباً فييس فله الردان صدقة البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الغيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حاوى الزاهدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو ألابتين بثمن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا ذراعا ثم طهرأثم سما أقل من الذرع المرزور فهل للمشتري الخيار ان شاء اخذهما بكل الثمن أو تركهما (الجواب) نعم كما صرح به في الدرر وغيرها

الذ كور والاثان بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعدد كراجهتين الذ كور والاثان والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاثان فالحكم فبين حكم الذ كور فاذا انحصر الوقف في الذ كور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى المتساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى اهل الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئا حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف لعلمائنا في ذلك والله اعلم (سئل) في وقف أهلى قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل وضدهما ولم يعلم الا ان ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم مات (٢٧٩) عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة

فتصرفت فيه انصافا ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما حافظ الدين ونفسر الدين فتصرفا في النصف الذي تصرف فيه أمهما انصافا وماتت عائشة عن ابن اسمه زكريا فتصرف في الذي تصرف فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد وابراهيم ومات نفسر الدين عن ابنتين هما عفيف وعبدالله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف ارباعا ثم مات عبدالله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولولم يبق من نسل عفيف الا اول سوى محمد وابراهيم وعفيف فكيف يقسم ريع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبدالله لاختيه شقيقة لكونه مقدما على ابي العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف لا اقرب للميت فالاقرب يصرف نصيب زكريا بموته لا عن ولد ولا ولد ولد لابناء ابن خالته عفيف وابراهيم ومحمد سوية لتساويهم في

(أقول) وكذا لو اشتراهما ببناء على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصا عن الذرع المعتاد كما أفتى به العلامة الشيخ اسمعيل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا لم يره و يريد يفسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك (الجواب) لو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية (سئل) فيما اذا باع زيد من عمرو بضاعة وزينة من جنس واحد في وعاء وأرى عمر اقرا جيدا منها فرأى الباقي منها أردأ مما رأى و يريد رد هاهنا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى شيئا قد رأى بعضه أولم يره شيئا فاشترى ثم رأى بعضه فان كان مما فيه الاتموزج كالكيلى والوزنى فروؤية بعضه كروية كله في ابطال الخيار الا ان يجد ما بقي مخالفا لما رأى الى شرطه ثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد أو اوعيه مختلفة بعد أن يتحدد الشكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة الاجناس والاصناف فلم يركل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار اذا رأى الباقي وجعله كالعديد المتفاوت بان يرضى الشكل أو يراد الشكل ولو اشترى جماعة من العددي المتفاوت كالعبيد والجواري والبتر والغنم والشباب في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحدا منها فله أن يراد الكل أو يمسك الكل ولو اشترى ثيابا في عدل ورأى طي الشكل ولم ينشرها وليس منها موضع مقصود يقصد بالرؤية كالعلم والطرار ونحوهما أو كان ثوبا واحدا فرأى ظاهره ولم ينشره بطل خياره في هذه كلها الا أن يجد باطنها مخالفا لظاهرها لشرقيته ثبت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوبا ذا علم فرأى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان العكس لا خيار له ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والفوم فله الخيار اذا رأى جميعه واذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كما في الثياب وقالوا اذا قلع شيئا منه يستدل على الباقي ورضى به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو قلع المشتري شيئا منه أو قلع جميعه بغرض أن البائع لزمه الجميع بحمله الثمن لادخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع انى أخاف ان قلعت لا ترضى به وقال المشتري انى أخاف ان قلعت لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فاهما تطوع بالقلع جازوا ان تشاحا فسخ القاضي البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالينابيع من باب خيار الرؤية ونعما في البحر والنهر (سئل) في رجل اشترى من آخر بندقة على أنه بالخيار الى يوم وتسلمها فحدث بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد (الجواب) نعم قال في الكنز ويقبضه بك بالثمن كتنبيهه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالرض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة وأما ما مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد (سئل) في رجل اشترى من آخر قد رمان اللوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختياره والباقي منه كذلك و يريد رد باقيه بحصته من الثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة ولم يرها و كل زيد بقبضها ورأى هازيد يزعم الر جل أن له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكيهه بالتبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل (الجواب) نعم وكفى رؤية وكيل

الدرجة وقر بهم من المتوفى قال في التتارخانية الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير ذلك الر جل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للاوقاف ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لهار سوم في دواوين القضاة يعملون عليها أو لم يكن فأى فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للاوقاف ورثة احياء فهذه على وجهين أيضا ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيه فلهما فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى له به

أه وهو صريح فيما إذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة بتقديم الأقرب
 قالوا قرب من الميت فيحصر في الدرجات كلها ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي يتصرف فيه بالنظر حسب ما شرط الواقف بتقرر
 القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينهم وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه أنه
 ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع
 مع ما ذكر إذا المنازعة في الاستحقاق بينهم (٢٨٠) لا في نفس الوقف المستثنى بالسماع والنفي لا يحيط به إلا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في

دعوى مستحق في الوقف
 على مستحق فيه هل هي
 مسموعة أم غير مسموعة
 الجواب مصرح فيه بنقول
 الأصحاب (أجاب) المصح
 به أن الدعوى من الموقوف
 عليه لا تصح قال في البحر
 الدعوى من الموقوف عليه
 غير مسموعة على الصحيح وبه
 يفتى كذا في جامع الفصولين
 قال في التارخانية ولو ادعى
 إنسان في الوقف لا تسمع
 الدعوى على أرباب الوقف
 وإنما تسمع على القيم أو على
 الواقف أه وفي فتاوى
 شيخنا الشرح محمد اسراج
 الدين الحافوني وأما الدعوى
 على المستحق فهي جائزة
 حيث كان واضعاً يده لموضع
 يده فتم الدعوى من المستحق
 قبل لا تجوز والحق أن الوقف
 إذا كان على معين تصح
 الدعوى منه أه لكن قال
 في جامع الفصولين في هذه
 المسئلة ويفتى بأنه لا تصح
 لأن حقه أخذ العلة
 لا التصرف في الوقف أه
 وفيه أيضاً أن مستحق غلة
 الوقف لا يحال على دعوى غلة

قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري تنو من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع
 مسقط عذر أي حنيئة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما إذا نظر الوكيل بالشراء بسقط خياره وقالوا
 هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد الوكيل بالقبض لأنه لو وكل
 رجلاً بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقاً كذا في الخاتمة إلى آخر ما ذكره الشارح ابن مالك والمسئلة في
 المتن وأطال فيها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكيلاً يعني بقبض ما اشتريته وما رأيته كذا
 في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيسل الفرق بين
 الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل وفي الفوائد
 صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيلاً في قبض المبيع أو وكالتك بقبضه وصورة الرسول أن
 يقول كن رسولاً عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل لفلان أن يدفع المبيع إليك وقيل
 لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمران قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار أه كلام البحر وكتبت
 فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول
 لا بد له من إضافة العقد إلى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد إلى
 الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فإن الوكيل قبضها كالرسول حتى لو أضاف
 النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيلاً والرسول رسولاً وحاصله أنه يصير وكيلاً
 بالفاظ الوكالة ويصير رسولاً بالفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح في البسائط أن أفعل كذا وأذن لك
 أن تفعل كذا أو وكيل ويؤيده ما في الولوالجية دفعه ألفاً وقال اشتري بها أو بيع أو قال اشتريها أو بيع
 ولم يقل لي كان توكيلاً وكذا اشتريها ألفاً وأشار إلى مال نفسه ولو قال اشتري هذه الجارية بألف
 درهم كان مشورة والشراء للمأمور إلا إذا زاد على أن أعطيتك لأجل شرائك درهمين أو اشتراها لأجله يدل
 له على الإمابة أه وأفاد أنه ليس كل أمر توكيلاً بل لابد مما يفيد كونه فعل المأمور بطريق النيابة عن
 الأمر فليحفظ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو حصتين أحدهما بخمسة وعشرين قرشاً والآخر
 بثلاثة وعشرين قرشاً فباعهما زيد من بكر قولية بستان قرشاً ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية
 بأثنى عشر قرشاً ويريد المشتري إسقاط قدر الخيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم فإن ظهرت
 خيانتة أي خيانة البائع في مباحة باقراره أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو ينكوله أي ينكول
 البائع عن البين وقد ادعاه المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الإباقراره له في دعوى الخيانة منقوض
 فلا تتصور بينته ولا ينكوله والحق سماعها كدعوى العيب وكدعوى الخط فانه تسمع أخذه بكل الثمن أو
 رده وله الخط في التولية يعني عند ظهور خيانتة فيه أو هذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيه بما وقال
 محمد بخير فيه مما الخ قوله وله الخط أي إسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة
 في التولية إذا ترمي توابعاً بفساد وقبضه ثم قال لا تخراشتريته بعشرة ووليتك بما اشترىته فاطلع على ذلك

الوقف وإنما تلك التولية وفيه راضاً للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رضى نو لنواد ابن رستم تسمع قال
 وبالأول يفتى أه فقد علمت أن فيه روايتين وأن الأصح عدم الصحة فإنا لم نحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما إذا كانت امرأة
 واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم
 مات الابن المزبور عن أولاد فجاء رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جدته لأمه وأثبت ذلك بالبينة لدى القاضي والآن يطالب
 ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لأمه زاعماً أن له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الأمن حين ثبوت نسبته للمرأة جدته

لامه أم لا (أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لأعلى الناظر إذا لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع إليه على ظن أنه يستحق المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعاً مع عدم الضمان فافهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من سيحدثه الله من الأولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولاد أولادهم وأولاد بنينهم وبنين بنينهم بطناً بعد بطن على أن مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه وإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه إلى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصار الوقف (٢٨١) في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لأن عقب

ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه منه وكذا الحكم في بنينهما مادامت طبقة تعاو عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشروط للترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله بقوله من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده حقيقة حتى ينتقل إلى ولديه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا لأولادهم وإن سفلوا ماداموا في الحب بطبقة مما تحجبهم من المستحقين للانصباء بالفعل والحال هذه والله أعلم

وبيان الحطفي المراجعة على قول أبي يوسف إذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فإنه يحط قدر الخيانة من الأصل وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم ويأخذ الثوب باني عشر درهماً اه (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وجارية بثمن معلوم وقبضه المشتري ثم أن زيدا باعها من بكر وتسلمها بكر ثم أن بكر اردتها على زيد بسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضي ويريد زيد أن ردّها على البائع الأول فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك باع ما اشتراه فردّه عليه بعيب ردّه على بائعه ولو ردّه عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله في الكنز والمثون (سئل) فيما إذا قبض زيد عمراً درهم له عليه وقضاها عمر ومن غيره بكر فوجد الغريم بعضهما زوفا فردّها بكر على عمر وبغير قضاء ويريد عمر ردّها على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا إذا قبض رجله درهم على رجل وقضاها من غيره فوجدها الغريم زوفا فردّها عليه بغير قضاء فله أن ردّها على الأول اه (أقول) وقد أفق بذلك أيضاً الحير الرملي تبعاً لما في فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تحريراً حسننا العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وحاصله أنه إن كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلاً لم جاء ليرد منه شيئاً لم يقبل منه لتناقضه وينبغي أنه لو اختار تحليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه القاضي فإذا انكسر ردّه عليه وإن لم يقر القابض بما ذكر وإنما أقر بقبض دراهم مثلاً فالقول له مع اليمين لأنه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعوته وهذا إذا كان الذي ردّه زوفاً وهي ما يتلها البعض دون البعض أو نهر جرة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن الغضة فيها أكثر وأما إذا كانت ستوقه وهي التي نخسها أكثر بمنزلة الزغل فلا يقبل قوله بعدما أقر بقبض الدراهم لتناقضه لأن الستوقه ليست من جنس الدراهم بخلاف الزوف والنهر جرة اه ملخصاً ومقتضاه أنه لو لم يقر بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت حتى قبض له رد الستوقه لعدم تناقضه أصلاً والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المداينات عن القنية برضا القاضي عبد الجبار إذا أخذ من دينه دينار فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو أدى عيب مشريه ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه إلى دائئه أو شريه شيئاً بعد علمه بعينه ليس له الرد أيضاً وهذه تقع كثيراً فلنحفظ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمر وفرساً اشترى من سافر بها وركبها ثم رجع ويريد ردّها على البائع بعيب قديم قدره قبل ركوبها وسفره بها فهل يكون ركوبه رضا بالعيب (الجواب) نعم إذا ثبت رؤيته للعيب قبل ركوبه وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردّها (سئل) فيما إذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد ردّها عليه بذلك العيب فهل ليس له ردّها (الجواب) نعم كافي الأشباه والهداية (أقول) هذا إذا رأى العيب علماً بأنه عيب لما في جامع الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم ينظر إن كان عيباً يذلل الخفي على الناس كعمور وشلل لا يرد ويعلم منه مسائل كثيرة وفي الخاتمة أراد شراء أمة فقرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب

(٣٦ - فتاوى حامديه) (أول) (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناءً تبلغ قيمته أضعاف قيمة الأرض والمقرض له أجرة المثل هل إذا مضت مدة الاجارة أو مات المستأجر وعن ورثته وأبى الموقوف عليهم إلا القلع يقلع أم يبقى بأجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية لجامع الوقف بدفع أجرة المثل ولجانب المستأجر وأورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً قد ابتلى الناس بمثل ذلك كثيراً (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فإن مضت المدة قاعها معني البناء والغرس وسلمها يعني الأرض فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني بعضاً من الاجارة فلم يستأجر أن يستبقها بأجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم إلا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة

أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد له انتقل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقف على أولاد البطون على الحكم والترتيب
المذكور وجعل أخوه لجهة برعيها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وبنات هل لأولاده شيء في
الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجوداً (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد الواقف المذكورين مادام
واحد من أولاد الواقف ذكراً كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بهم مؤكداً له بقوله الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ولا يتنافيه قوله على أن
من مات عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ (٢٨٣) المفتون الخنفون بغزة جوابي كذلك هذا

وقد أفقني برهان الدين
الطرابلسي الخنفي في مثله
باستحقاق أولاد الميت مع
وجود من بقي من أولاد
الواقف قال لمفهوم القيد
المسكوت عن تيممه
بمعلوماته وأغفلة الكاتب
عنه لضرورة انحصار غلة
الوقف في ذرية الواقف ما بقي
منهم أحداً ولا يخفى
ما في ذلك لسأله ان المفاهيم
غير معمول بها عندنا على
تقدير أن استحقاق أولاد
الميت هو المفهوم وليس ذلك
في الحقيقة هو المفهوم إذ
مفهومه أن الاستحقاق عند
وجود الأولاد لا يكون لمن في
درجة المتوفي ولا يلزم منه
أن يكون لأولاده والأصل
عدم الغفلة وضرورة انحصار
غلة الوقف في ذرية الواقف
ما بقي منهم أحد لا يلزم منها
استحقاق أولاد الواقف
مع أولاده لصلبه كما هو ظاهر
ثم رأيت شيخ الإسلام زكريا
الشافعي الانصاري أفقني
بما أفقني في واقعته وأنه
لا يرجع استحقاق الميت
إلى أولاده مع ما ذكر قال

قبل الروية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار الروية وعبارته مع شرحه ولو فسخته
قبل الروية صح فسخته في الأصح بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه بما (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمرو رجلاً ثم ظهر أن به عيباً قديماً كان عند بائعه وهو قوله إلا كل ويريد المشتري رده بسبب
ذلك بعد نبوته شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم وقوله إلا كل عيب كما في الخلاصة وغيرها ومثله في الدرر
المختار وفي البحر قوله إلا كل في البقر عيب (سئل) في المغبون غنياً فاحشاً إذا غره المشتري فهل له استرداد
المبيع بعد ثبوت ذلك شرعاً (الجواب) نعم وفي تبين الكنز وقالوا في المغبون غنياً فاحشاً أنه إن رده على بائعه
بحكم الغبن وقال أبو علي النسفي في عروايتان عن أصحابنا ويقتي رواية الرد فحقاً بالناس وكان صدر الإسلام
أبو اليسر يقتي بأن البائع إن قال للمشتري قيمة متاعى كذا أو قال يساوي كذا فاشترى على ذلك وظهر
بخلافه الرد بحكم أنه غره وإن لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا رده كيفما كان والصحيح أنه يقتي
بل ردان غره والأفلا هـ وكما يكون المشتري مغبواً مغروراً يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارئ الهداية
نخ (سئل) فيما إذا كان لزيد دار ورنه من أبيه ولم يرها فباعها من عمرو بثمن معلوم ببيعاً شرعياً وزعم
البائع الآن أن له استرداد المبيع بخيار الروية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره
كذا في الملتقى ومثله في التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة نوافج مسك على أنها مملوأة من
المسك ففتحها فوجد فيها تراباً فاحشاً فاحتطاً به ويرددها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعاً
فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين الأخذ
والرد وقال أبو يوسف برد الرصاص بحسابه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يحط من الثمن بتدريج الرصاص
وفي فتاوى قاضيان من فصل العيون جعل أبو يوسف جنس هذه المسئلة أصلاً فقال ما يسامح في قليله لا يميز
كثيره وكل ما لا يسامح في قليله يميز كثيره ويسامح في الحنطة وأمثالها قليل التراب فلا يميز كثيره والرصاص
في المسك لا يسامح في قليله فيميز كثيره ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية
هـ ففي مسئلتنا المسك مختلط بكثير من التراب فلا يميز التراب ويرده بحسابه من الثمن لعدم إمكان تمييزه
بخلاف الرصاص فإنه يمكن تمييزه ويرد الرصاص بحسابه وأما إذا كان التراب في المسك قليلاً فليسامح في قليله
ومسئلتنا داخله تحت قول قاضيان ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيره فتخلص أن ما يمكن تمييزه يميز ويرده
بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تمييزه فلا يميز ويكون عيباً كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تمييزه فتأمل
ثم رأيت في الخاتمة من فصل خيار الروية ما عابته وإذا اشترى ناقة مسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن
يرد بخيار الروية ولا بخيار العيب لأنه يتعيب بالأخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرده بخيار الروية
والعيب هـ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو رجلاً بالغاً بثمن معلوم ثم أبقت الجارية عنده ويريد
ردها على البائع بعيب الأباق وعمره ينكر ذلك ويكافه اثبات باقها عنده أيضاً ليرده المبيع فهل لعمره ذلك
(الجواب) نعم من وجد بشريه ما ينقص الثمن عند التجار وأخذ به بكل الثمن أورده كالأباق والبول في

وان أفقني به أي يرجع الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عملاً بمفهوم الشرط إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود
الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفي ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه لا للشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع
الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف هـ وقد أفقني مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفقني به الشيخ ولي الدين
العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصابه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم الأخوة
وأم الخير وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور دون أولاد

البطون للذ كرمثل خط الانثيين على أن من مات من الاباء عن ولدا أو ولد وانتقل نصيبه اليه ومن مات من غير ولد ولا ولد وانتقل نصيبه الى من في در جنه وذوي طبقته تحجب فروع الطبقة العليا اذا مات منهم فروع الطبقة السفلى ويحجب الاصل فرع غيره يجري الحال في ذلك أبدا ماداموا اذا انقضوا باجمعهم عاد وقفا على أقرب عصبات الواف من تبع على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة أمه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضا ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنتيه أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور (٢٨٤) أعلاه في ربيع الوقف شيأ مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيأ معهم وقد أفتى

في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم والشيخنا أمين الدين ابن عبد العال وغيرهم لان والده لا يستحق شيأ مع حياة والده حتى يصرف اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد ومن سيحدث له من الاولاد المذكور والانا

الفراس والسرقه وكلها تختلف صغرا وكبرا تنوير قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الحالة بأن ثبت اباقة عند بائعه ثم مشتره كلاهما في صغره أو كبره الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادا كما عند حم عند بائعه ثم حم عند مشتره ان من نوعه له رد ولا فلا عني اه وحققه العلامة العيني في شرح الكنز (سئل) فبين اشترى مالم يره فهل يجوز له رده اذا رآه اذ لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها (الجواب) من اشترى شيأ لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيأ لم يره فله الخيار اذا رآه اه وكذا اذا قال رضى فله الخيار اذا رآه كما في الهداية وغيرها وهذا اذا لم يوجد ما يبطله (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بيتا معلوما شرعا بثمن معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر أنه مرتين عند بكم مسألته فهل يكون البيع موقوفا على اجازة المرحمن والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فل الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم

(باب الاقالة)

(سئل) فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند البالغة من عمره وكر ما معلوما بثمن معلوم من الدراهم وتصرفت هند بالكرم مسدة ثم ان والدها أقال عمر من بيع الكرم ورده بغيره الثمن بدون اذن من ابنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المزبورة ولم تجزها فهل تريد الاقالة بردها (الجواب) نعم ترد الاقالة بالرد وقد أفتى بمثل هذه العلامة التمرثاشي كما في فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشراء الاقالة اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة ويضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن فلو لا قبضه ثم قال تصح كما في شرح المجمع لابن ملك والفوائد الزينية (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو ثوبا كرم عنب مدركة بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد ان الثمن كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرضي وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع بعض الثمن لزيد وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا وجه شرعي فهل يلزمه رده (الجواب) نعم ونصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح بزاية علائي (أقول) ولا بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه أو قبضه فور قول المشتري أقلت كما في التنوير وشرحه وكتبت فيما علقت عليه من المنع أن مما يتفرع على اتحاد اشتراط المجلس ما في القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعدما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فذا خبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا يفسخ لانه ليس من ألفاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اه ما في المنع قلت ويتفرع عليه ما في القنية أيضا اشترى حجار ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فحساء البائع بالبطار فبرغه فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس اه فليحفظ فان أمثال ذلك تقع كثيرا وتخفى على كثير (سئل) في عقار وقف أجره ناظر الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة وتسلمه المستاجر ثم أجره مما في تواجره من عمرو وتسلمه ثم تقابل زيد مع ناظر الوقف عقدا التواجر

مقابلة

استحقه أن لو كان حيا ثم على جهة تبر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أجد وصالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعيمة وعن أولاد ابنه يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وابراهيم ولفية ثم مات محمد عن ذ كرم مات سعد الدين عن بنتين فاطمة ونور الهدى ثم مات فاطمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولاد عمها يحيى المزبورين وعن أعمامها وعمان المذكورين هل ينتقل ما يخص نور الهدى لأولاد عمها يحيى لكونهم في طبقتها أم لا لعمامها وعمان المذكورين (أجاب) هو لاهل طبقتها المستحقين لا لعمامها وعمان المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين فخرج الاعلى والادنى

وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقرة تغلب عليها متغلب وغرس فيها شجرا أو ثمر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل للمستحكم على الوقف الدعوى عليهم وأثبت الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجرة مثلها مدة التغلب في تركته فتؤخذ - ذمها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تنلغ (أجاب) نعم للمستحكم على الوقف الدعوى على المتعدى بوضع يده على أرض الوقف وإقامة البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبة باجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فان ضر فهو المضيع لماله وأفتى بعض علمائنا بتملكها للوقف باقل (٢٨٥) القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي

التعويل عليه وفي جامع الفصولين ولو اطلحو على أن يجعل للوقف بشن هو أقل القيمتين منزوعا ومبنيًا فيه صح والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه وأجرها الأرض ليستمر لها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما أن أمه لها حق الزرع وانها أحق بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فهل زعمة صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكاف المرأة وابنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فارغة عنهما إذا ابتداء الفعل وقع ظمنا وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم

مقابلة صحيحة شرعية فهل التقايل المذكور صحيح وتنفسخ الأولى والثانية (الجواب) نعم تنفسخ الأولى والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزالي وفي المضمرات المستأجرة إذا أجرة من غيره أو دفع إلى غيره من أجرة ثم إن المستأجر الأول فسخ العقد هل ينفسخ العقد الثاني يختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفسخ (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا لعقد الشراء مقايلا شرعية ولم يتقابضا المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو فأنيا بثمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقايلا والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا المبيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخانية ومثله في من التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو فسخا وقبضها فتعيت الفرس عند زيد ثم تقايلا المبيع بالثمن الأول بلا علم عمرو بالعيب ويرد الإقالة بسبب ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن تغيرت الإقالة إلى نقصان بان تعيت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة سماوية فان تقايلا بمثل الثمن الأول أو سكا عن ذكر الثمن الأول تجعل الإقالة فسخا عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت الإقالة كان له الخيار إن شاء أمضى الإقالة وإن شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الإقالة وبمثلها أفتى العلامة الخليل الرملي كما في فتاويه من الإقالة

* (باب الاستحقاق) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بنى المشتري فيها بناء ثم استحققت بالبينة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويرد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع على البائع بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلمه إليه لانه غره فبرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء مبنيا يوم يسلم ذلك إليه كما في الخانية والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره إليه فبرجع بقيمة مبنيا فاقما يوم سلمها إليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا فخصها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه ويسلم إليه فصولين أيضا (أقول) تقييده بالرجوع بالقيمة يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كأجرة الفعلة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كرما كما سيأتي (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا فانفق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع عما أنفق (الجواب) نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أنفق شرح التنوير للعلاء عن القنية ومثله في مجموعة الانقروى عنها (سئل) فيما إذا اشترى زيد جارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به وقدمات البائع ولز يدبينة تشهد أن الجار نفع عند بائع بائعه فلان في ملكه فهل تسمع بينته المذكورة ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو

حق وعلى تقصد بران يكون أصل الغرس وضع بحق فبموت المستأجر تبطل الاجارة ويجب رد الأرض إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فان ضر فالمتولى أن يتملكه بقيمة مقبولة للجهة الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستمر تسنين عديدة وباعه واضعه لا تخر وفي خلاله أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه أجرة المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القيم لو أحر الموقوف بدون أجر المثل قدروا لا يتغابن فيه حتى لم يجز فقبحه المستأجر وان نفع به لزمه أجر المثل بالغامبلغ على ما اختاره المتأخرون والفتوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذا منافع الوقف المغصوب مصه ونية على ما أفتى

به علماءنا المتأخرون صيانة لمال الوقف وان امتنع من أجره المثل يكلف الى قلع غراسه ويسلم الارض للمتولى خالية عن غراسه ان لم يضر الوقف فان أضرمه فهو المضيع لماله فليتر بص الى خلاصه مع أدائه أجره المثل لانه مشغول بغراسه وعلى ما عليه الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلى المفتى أن يفتي به وعلى القاضى أن يقضى به والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف بعض الورثة حصته في دار ليس للمتوفى تركتها غيرها وعليه مهر زوجته المستغرق لها هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لان استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا ينفذ الا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في (٢٨٦) واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعده

(الجواب) اذا قال بائع من باعه حين رجوع عليه بالثمن أن لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي أو ملك بائعي بلا واسطة أو بهما قسم دعوا ويبطال الحكم ان أثبت كذا في الدرر وغيره قسم بينة زيد المذكور ويبطال الحكم المزبور وان لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمه والله أعلم استحق بملك مطلق وطلب ثمنه فبرهن بائعه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان حضرة المستحق ولوغاب بائع البائع لانه ينتصب خصما عن بائعه (أقول) ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاء مستحق واستحقه فقضى القاضى بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا كرام المسئلة في بيوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع ومشى في شرح المجمع الملكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة (أقول) ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في السكر وغيره وعاله الشراح بقولهم لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقبض له بالثمن على البائع اه فظاهر المتون والشروح اعتمد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية فتأمل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى التنازع وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فاراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البغلة نهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة حتى يطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) مقتضى ما أفتي به الخير الرملي في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على التنازع وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغيرية المستحق اختلف المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفتى بفرغانة وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الاخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه ملخصا من العمادية من الفصل الثالث فحين يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة والطيا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه عدم

كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم ثم الذكور دون الاناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الاربعة بنين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات على عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لاهن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحمدي الدين وعلى ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ريع الوقف على من سيد كر نصيب نور الدين ابن أبي الخير الربع ونصيب

حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلى ومحمدي الدين وأبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين القبول الثمن ولا شيء لفخر الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جدته ولصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصاة أبيهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أعمان منقطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الاقوال فيه انه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف واستدلاله بان الصدقة على الأقارب أفضل لانها صدقة وصلة وأقربهم هتالي الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى بن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولده السلطان فليغذلك الوقف من ابتداء عمارس سنة كذا الى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع

ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة لهم فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتتو برمسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زينا في تنو بذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط لتتو بروكتب دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور ايرادا مصرفا في الدفتر المذكور وعين مقدار له من الزيت نظيرا الزيت الذي صرفه في تنو برمسجد وبقى الزيت المتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولى الجديد المنصوب (٢٨٧) الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في

مصارف الوقف التي في مدته
فعرض المعزول أمره على
السلطان فبرز أمره بتفاصيل
الزيت المذكور ودفعه
للمتولى المعزول نظيره ما صرفه
في التنوير ان كان عند
الرعايا يؤخذ منهم وان كان
قبضه المتولى الجديد وصرفه
في زمنه فن الوقف وتبين
الآن ان المتولى الجديد
قبضه وصرفه في مصارف
الوقف في مدته فهل حيث
نص السلطان ان كل متول
يقبض مال سنة ويصرفه في
مصارف سنته وقد صرف
المتولى المعزول باذن
السلطان وقاضي الشرع
الزيت من ماله في التنوير
ليرجع بنظيره وجعل
القاضي عند المحاسبة الزيت
الذي عند الرعايا نظيره
ما صرفه من الزيت وكتب
في دفتر المحاسبة ليس للمتولى
الجديد قبضه وصرفه في
مصارف سنته لانه مأمور
بقبض ما يتحصل في سنته
ومنوع عن قبض ما يتحصل
في سنة غيره بامر السلطان
وهل اذا قبضه المتولى الجديد

القبول بلا حضور المستحق برأية من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته (أقول) اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد بن علي اشتراط حضرة المستحق وخالفه من نقل البرازية فالظاهر أنه انقلب الامر على البرازية فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله البه وقال ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانعكس المراد لانه كاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أفق به الخبير الرملي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بانه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره وهو الارفق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جلامينا من آخر شراء شرعيا بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجمل منه فتعرف على الجمل زيدا ودعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون ائبات بالبينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة أما اذا كان باقرار المشتري أو بشكواه فلا (أقول) نقل في نور العين حيلة للرجوع على البائع وهي أن المشتري لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فواجه أن يدعى على المشتري أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأدلى قيمته فبرهن الاخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اه وظاهر تقييده بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويسترد هاهنا الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بانها لالاخذ فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقضه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لنفاذ اقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار المشتري أو نكوله لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المشتري ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغا أمالو برهن على اقرار البائع أنه للمشتري يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المشتري وأخذ بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المشتري مني بلا حكم فادغمه الى دفع البائع غنه اليه ثم برهن البائع على المشتري أنه له مع غيبة المشتري مع لانساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقيت فرع هذا الباب هناك فراجع (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمر والخارج يدعيها على الرجل بالنساج ويريد المشتري اقامة البينة على عمر والمدعى انهما نتاج فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري انها نتاج فرس بائعه على عمر والخارج أولا (الجواب) نعم ترجح وان برهن خارج وزو يدعى النتاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلا وفي دعوى النتاج من المتداعيين بينة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاويه أيضا

المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله ايرادا مصرفا في دفتره يكون للمتولى العتق الرجوع به نظيره على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جهة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ريع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه تخصص بالزمان كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد بلا اذن الحاكم عماله

لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء دفع الى القاضي أولا وسواء برهن على ذلك أولا اه وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الاصح انه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ريع سنه في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شوخنا الحلبي في فتواه فاذا تقرر ذلك علم انه ليس للمتولي الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له (٢٨٨) من تناوله ويضمن لتعديده بالانحلال ليس له أخذه ويضمن الدافع له أيضا والمتولي

العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتمل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الجليل تداولته الايدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راسخا للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رمز لنوادر ابن رستم تسمع قال وبالاول يفتى وقال قبله راسخا الفتاوى وشييد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولي ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي اذا لم يحدده ويفتق بانه لا يصح لان حقه أخذ الغلة

البينة في النتاج الذي اليد وبرهان المشتري على نتاج ما نعه كبرهان بائعه (سئل) فيما اذا اشترى زيد حصة من طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمر حصة في المبيع وطلب من المشتري غلة الحصة المستحقة في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المسدة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به المتأخرون من وجوب أجرة المثل في غصب عقار الوقف أو البيت أو المعد للاستغلال لانا نقول قيدوا ذلك في المعد للاستغلال بما اذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب الثاني من الوقف وهنا التأويل يسئل المذكور موجود فتنبه (سئل) في جماعة اشترى كرم عنب وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا رجليين أثبتاه بالبينة الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به وطلبا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الحيطان وممراته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اه وبمثلته أفتى الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضاً بالسعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كافي صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاويه (أقول) وليست الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفقه كما قدمنا وكذا لا يرجع بما أنفقه على الدابة أو العبد كما مر أيضا ولم يظهر لي وجه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار أن هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعيد فيه للبحث مجال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بستانا مع أرضه وحق شربه معلوم من الماء بثمن معلوم وبعد ما تسلم منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقف بواحدة المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب (الجواب) نعم جل اشترى أرضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بن خبير المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا المسيل وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو زرعافا المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل خانية من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى بستانا من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بثمن معلوم من الدراهم دفعاه للبائع وقبضا المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاء ردا ما بقي ورجعا بجميع الثمن وان شاء أمسكا ما بقي ورجعا على البائع بثمن المستحق (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو قيمي بخير المشتريان كما ذكرنا المسئلة في التنوير من باب اخبار العيب (سئل) في امرأة اشترت من آخر دار معلومة بثمن معلوم ثم بعد ما تسلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي ان شاءت رضىت بحصة من الثمن

لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تصح دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذ وان الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الارض والشجر فبطلانه بدهي التصور وان أريد الارض فبدهيه البطالان أولى أيضا ما صرح به الخصاص لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو وعليها وذو اليدين محمد

الوقف ويقول هي ملكي وأقام المذيع بينة أن زيد أوقفها على ما يستحق بذلك شيئا وأن شهدت المينة أنها كانت في يده يوم وقفها لأن الإنسان قد ينفد ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو اعادة ونحو ذلك وفي مسئلتنا التي انه وقف جده وقد يقف ما لا يملكه فلا يصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس به رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سجد له ثم وبهم بجميع حقوقه وطرقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه الشامل للأرض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو معلوم فكيف يصح (٢٨٩) للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما وقد قال قاضيان لو قال وقف على نفسي ثم على فلان أو على فلان ثم على نفسي لا يصح اه فقد حرم بقول محمد الذي هو أقرب إلى موافقة الآثار وصرح في شرح الجمع أن أكثر فقهاء المصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من المتولي على أوقاف الحرمين الشريفين وقف الحرمين بغزة والقدس الشريف ولد والرملة ونابلس بيوت الوقف ودكا كينسه وحماماته وبساتينه والخصص التي له في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبعمائة قرش تحل في رجب شارطا عليه انه ان زاد عليك أحد وقيت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف

وان شاعت ردت (الجواب) نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فان قبض القبض خير في الكل لتفرق الصفة وان بعده خسر في القبي لاني غيره لان تبعض القبي عيب لا مثلي اه وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان المبيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في تبعضه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشترى بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاعرد اه وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذكركم استحققت الأشجار هل لها حصص من الثمن قال لا يكفي ثوب الغلام والجارية وبردعة الجارية فانه تدخل تبعوا ما يدخل بطريق التبعية لاحتصانه من الثمن الى أن قال وهذا اذا لم يذكر البناء والأشجار في البيع حتى دخلت تبعا وتعامه في العمادية (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصص في دار فاشترت الورثة حصصا معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقية الدار لفلان وقلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وقلانة في حال صغرهم ولم يعلموا اذ ذلك بشراء والدهم فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يتبع صحة الدعوى (الجواب) نعم التناقض فيما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرحوا به اشترى دار الابنة الصغرى من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما منع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستئجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض الآن هذا تناقض فيما طريقه الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله أفندي عن التنازع في المدعى بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبيل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قام مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع (سئل) فيما اذا اشترى زيد حجارا من عمرو وبتن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطلب له زيد من عمرو وغنه فادعى أنه اشترى الحجار من خالد وأثبتته وخالد ادعى شراءه من بشر وأثبتته وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل انه نتاج حجاره كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على زيد بانه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالنظر حيث أثبت الرجل أنه نتاج حجاره وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره * (فرع) * قسمت الدار بين اثنين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلا منهما يجبر على القسمة بخلاف الدار بن فانهما ان اقتسماهما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحقق فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة لبيع كذا في الايضاح والمبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

(٢٧ - (فتاوى حامديه) - اول) في النواحي المذكورة أولا لجماعة معلومين بموجب الدفاتر دفعه لهم خارجا عن الاجرة المعينة من مالك وصاب حالك الى غير ذلك من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولي عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتولي أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع الالتزام المذكورة فيها فاسد بلا ريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا باشرها المستأجر المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لانعام المنفعة بالمسمى والمسمى قد بطل بوجوب اجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتضاء على المسمى وقد بطل والشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ بطلان الاصل يبطل ما تفرع عليه

غير حرج به على المتولى لانه دفع باذنه وأمره المشروط عليه فكان من جملة الاحرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل لا المسمى وإذا اختلفا أعنى المأجر والمستهأجر فالحق قول المستأجر لانكاره الزائد والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف داره على نفسه فزوجته مدة حياتهم ثم من بعدهما على ولدهما الذي كروا له هل اذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجوازه جاز وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى والمالكي والحنبلى لانه قضاء في فصل مجتهد فيه وصرحوا بان للقاضى الحنفى المقلدان يحكم بصحة وقف (٢٩٠) المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولان معصمان فيجوز القضاء والاتقاء

بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه له الواقف في وقته عمل أولم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال الكمال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الآن يعمل فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئا اه وفي البحر بعد نقله كلام الكمال وظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضرر بين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من العمارة يعطيان بقدر أجرة عملهما فقط وأما ليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى شيئا أصلا زمن العمارة قال

* (باب السلم) *

(سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف فنظار من السمن المقرى سلما صحبا شرعا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمر بجميع المسلم فيسه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامره ثم حل الاجل وغاب بكر وألزم زيد خالد بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الى آخر ما ذكره الحنفى في فتاواه وكذا العلائق على التنوير والخير الرملى من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التنوير من باب كفالة الرجلين (سئل) في السلم في الزجاج المكسر (الجواب) قال في الخلاصة ولاخير في السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا الذي لا يتفاوت كالمطابق والمكاحل عددا وفي الاواني المتخذة من الخزف ان بين عدد يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازية والبحر وفي الصغرى عن الاصل ولاخير في السلم في الزجاج الا أن تكون مكسورة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا بد كرا العدد ولا بد كرا الوزن قال شمس الائمة السرخسى الا أن تكون شيئا معروفا يعلم انه لا يتفاوت في المالبية كالمكاحل والطباقات فان أحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بد كرا العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقارورات وكذا في الكيزان الخزفية اذا بين نوعا لا يتفاوت أحاده اه تنازعانية (سئل) في السلم في الفهم (الجواب) صرح في مخ الغفران نقلا عن جواهر العتائى بانه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الاداء عرأس مال ذلك المسلم عليه فتاوى الخيرى (أقول) يعنى أن الفهم كذلك لان النار عملت فيه فكان قيمته لا مثيل له به صرح في الدر المختار في آخر باب السلم حيث قال قلت وسيجى في الغصب أن الرب والعقار والفهم واللحم والاسحر والصابون والعصفر والسرقين والجلود والصرم ونحوها بر بشعر فبى فليحفظ اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من المكيلات وقد حل الاجل ويريد عمر ان يعرضه عن المسلم فيه بشئ من المواشى فهل لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بشئ غير جنسه (الجواب) نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه بخلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره اه ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كذا قال في البحر والحاصل أن التصرف المنفى شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فيسرد رأس المال كذا أو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردى وبالعكس اه (سئل) فيما اذا أسلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار قى قمح معلومتين سلما شرعا مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضهما

في الاشياء والظواهر ومما هو في معنى الامام للمسجد والمدرس والمدرسة الناظر اه فالخاصل ان العلماء رجعهم الله تعالى من قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء لغرضها يعطلها وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو في هذا الجواب مشروع والله أعلم (سئل) في مدرسة لها محلا ومتعددة هل للمستكلم عليها أن يسد باب خلوة من خلواتها التي بداخلها ويفتح لها بابا الى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة أم لا لانه من تغيير معالمها (أجاب) ليس للمستكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقف وقد أفتى بعض العلماء بعدم جواز فتح شبك التبرسية في جدار الجامع الازهر اذا لمصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب الى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا القائل به

والله أعلم (سئل) في الرجل الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به علماء الحنفية زعمهم الله تعالى فقد صرح في البحرية لأعن فحق القدر بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما يخرج به الناظر ما إذا ظهر به فسق كشره أنجر ونحوه اه وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بنائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر قولية الخائن لانها تخل بالمقصود وكذا قوله العاجل ان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذي في الحكم كالعبود عزاه الى الاسعاف ولا شبهة ان قوله مما يخرج به الناظر اذا (٢٩١) ظهر به فسق كشره الجرحا خاص بالمسلم اذ الذي يترك وما يدين للحديث

الشريف اتركوهم وما يدينون والله أعلم (سئل) من دمسق بمأصووته بالحرف اذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جاري ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف المتولى بالوقف على مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف الموقوف مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة وللواقف الموقوف ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن تدعى الورثة المزبورون ان مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة في حكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من التلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف

من عمرو باع زيدا إحدى الغراتين من عمر و بخمسة عشر قرشا وباعه الأخرى بعشرين قرشا إلى أجل معلوم ويريد عمرو أن يدفع لزيد الغراتين ويبطل البيع فيهما فهل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا لب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومراجعة وتولية ولو يمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصغرى اقاله بعض السلم جائرة علائق على التنوير رأى لان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف فيه مفوت له فلم يجز اه (سئل) فيما اذا دفع زيدا مبلغا معلوما من الدراهم سلمها على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس لزيد الأراش مال السلم (الجواب) اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كمنع صوب والمغصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لب السلم شرائط من السلم اليه برأس المال بعد الاقالة في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا الا سلما أو رأس مالك الا سلمك حال قيام العقد ورأس مالك حال انفساخه الى أن قال وقيد بكون السلم صحيحا لانه لو كان فاسدا جاز الاستبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد اذا رأس ماله في يد البائع كمنع صوب فصح استبداله اه (سئل) في السلم في الفوة هل يصح ويؤمر المسلم اليه برفع السلم فيه وان غلا السعر عن وقت العقد (الجواب) نعم حيث أمكن ضبط صفاتها ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثر وغيره والظاهر أن الفوة مثلية كما يؤخذ من تعريف المثلي واقيم الذي جعلته نقلا عن المعبران كما سبأ في ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت والله الجدا التصريح بأن الفوة مثلية في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل) في السلم في الشك اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الالية وشك البطن جائز وزنا كذا في البرازية والخلاصة (سئل) فيما اذا استلم جماعة من زيدا مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الحنطة والشعير والسمن مع بيان شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالمسلم فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البرازية وفتاوى الخانوقى (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ومقدار معلوم من الذهب والفضة سلمها على مقدار من الدراهم المسماة بالريال مؤجلا الى أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصحب في المكمل والموزون سوى النقدين لانهما آمنان فلم يجز السلم فيهما خلافا لما لك اه والمسئلة في المتون وأضحها في البحر والزبلى (سئل) في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عددا بحر ويجوز السلم في الثوم والبصل كيدا لا عددا ذكرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعلهما من العدييات المتفاوتة ذخيرة

(باب القرض) * (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والنهر يتاجل عليهما لان الدين

المذكور كونهما في المدة المذكورة ولا استفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم الوقف تصدقهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت من المتولى الموقوف لجهة لا تصح بعد دعواهم للتناقص واذا تعارضت البيتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاندما على الاشتراء والاستنباب والاستبداع والاستتجار اقراره لانه لا مالك له فيه باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى والورثة هناء مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتشويش العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع

في يده بقوله وقف في هته وسلامته وطوايته واختياره الى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقفاً لمحمد ودا على جهة برؤس له للمتولي واستأجره الورثة منه ثم ادعوا انه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا والجواب لا تسمع لان اقدامهم على الاستئجار اقرار بانه لا ملك لهم فيه لكنا كتبنا عليه لوروده من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للحامل والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد مستحق الوقف الاهلي المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المجدي على مشرفه أفضل الصلاة والسلام يصير بيعه أم لا ولو مكث في يد مشتر به مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد الى (٢٩٢) الوقف وتجب أجرة المثل كما هو المقتضى به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب أجرة المثل

واحد وفي شرح الترمذي للعلاق ومن حبل تاجيل القرض كفالته مؤجلاً في تنازع عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر نقله قبيل باب القرض عن تلخيص الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتابة ولو كفل بالقرض فآخرون الكفيل جاز ولا يتنازع عن الاصيل وفي فتاوى الكاظمي ونقل عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الكفالة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا أجب نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك العم المرحوم وقال في أنفع الوسائل قلت فخرنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالاً كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصري في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتب برؤس ذلك ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره واذا ادار الامر بين أن يفتى بما قاله الحصري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب فليفت بما قاله القدوري وبقيمة الاصحاب ولا يفتى بما قاله الحصري ولا يجوز أن يعمل به اه (أقول) وذ كر صاحب البحر في كتاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلاً الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضاً مجمل على غير القرض لما في التاترخانية واذا كفل بالقرض مؤجلاً الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاء الى الذخيرة ثم عز الى العتابة لو كفل بالقرض فآخرون الكفيل جاز ولا يتنازع عن الاصيل ويخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في تأجيل القروض والطر سوسى في أنفع الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر وذ كر في ما علقته عليه أن بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية تفصيلاً فقال واذا كان رجل على رجل ألف درهم حاله من غن مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهين ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال أجلي ثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يضاف الاجل الى نفسه بل ذ كر مطلقاً ورضى به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعاً اه فتأمل لعلك تحظى بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضاً والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القدوري على مختصر الكرخي وشرح التكملة والمحيط وخزانة الاكمل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليق أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يحمل ما في الهداية كما قدمناه عن البحر لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير بالحصري الذي هو شرح تلخيص الجامع الكبير فيقدم ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفتى به قارئ الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيح صاحب البحر في كتاب الكفالة بخالف ما مشى عليه أولاً والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل آخر ولو كان المال حالاً فكفل به انسان مؤجلاً بامر المسكوف عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في حقهما في ظاهر الرواية

بأي طريق سكن الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوائيت وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكناه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمتنع على غيره من احكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذ كر في الاشياء والنظام في القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفتى كثير باعتبار ما قار فعله باعتباره ينبغي أن يفتى بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوائيت لازم وبصير الخلو في الحائوت حلالاً فلا ملك صاحب الحائوت أخراجه منها ولا اجارته الغير ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوائيت الجلود بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حائوت قدراً أخذ منه وكتب ذلك بكتوب الوثق اه وقد

نف محمد بن محمد بن بلال الحنفى في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة مانقله عن واقعات الضرير بقوله وفي واقعات الضرير يرى رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضي فأمره القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلو فهو أحق بخلوه أيضاً وله الخيار في ذلك فان شاء فسح الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر وأمر المستأجر باذ ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه كلام صاحب واقعات الضرير قال صاحب مخ الغفار بعد نقله ما قاله في رسالته والمسئلة بتمامها شيخنا في قواعده لكن عبارة واقعات الضرير يرى ر بما تدل على المدعى والله أعلم

هذا وقد صرح هــ ونا بان صاحب الكرد ارحق القرار وهو ان يحدث المزارع والمستاجر في الارض بناء أو غرسا أو كسبا بالتراب باذن
الواقف أو باذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفار نقله عن القنية وهي في الحواشي الزاهري أيضا استاجر أرضا وقفها وغرس فيها أو
بنى ثم مضت مدة الاجارة فلا يستاجر أن يستبقها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اهـ قال في
البحر ومنع الغفار و بهذا تعلم مسئلة الارض المستكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاف اهـ وصورة ما في أوقاف الخصاف ما نوت أصله
وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى أن يستاجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث (٢٩٣) لورفعت يستاجر الاصل باكثر مما يستاجر
صاحب البناء كلف رفعه

وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كذا في كفالة تحفة الفقهاء
وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل
حالا أو مؤجلا منية المفتي اهـ من مجموعة الانقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الرواية تاجيلا في
حقهما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بان الفتوى على قول محمد وذكر في المنية أنه
الاستحسان كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسى فيه ما فيه اهـ (أقول) كلام
الطررسوسى في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية تصرح بذلك فيحمل على غير القرض كما
قال في البحر توفيقا فليتأمل (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معا لو ما من الدراهم الى أجل
معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر
ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير وبمشمله أفق مئى الروم أبو
السعود أفندى قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات قبل موته فان أخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فنية وبه أفقى المرحوم أبو السعود أفندى
مفتى الروم وعاله بالرفق للجانبين علائق على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما اذا كان لز يدبذمة عمرد
مبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون قبل الدين ودفعه الورثة
لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بالمبايعة
عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل العلامة تنجم الدين أتفق به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير
وأفقى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا طنت الورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجحوا عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم
ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم ادين باقي تركته مورثهم ثم بان خلافه فلا
يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائدة على قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية
قال برزنجي كروا هر زاده كائن يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع
عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذ فلا شئ له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر
لنا والله الموفق (سئل) في مسلم اقترض من ذمى قدر ما معلوما من الحنطة والشعير واسلمه منه في سنة كذا
ومضت مدة والا أن يريد المسلم دفع ثمن ذلك على سعر يوم القرض للذمى بدون وجه شرعى والمثل موجود
فهل يلزمه ود مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن (الجواب) نعم وفي بيوع
الامالى راجل استقرض من آخر شيئا من السكلى أو الوزنى فاقطع عن أيدي الناس قال يجبر المترض على
لتأخير حتى يدرك الحديث عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجرى مجرى الهلاك ومن مذهب
أبي حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بل لك العين فاذا بقي الحق في العين ولو جود العين مدة معلومة يجبر

وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كذا في كفالة تحفة الفقهاء
وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل
حالا أو مؤجلا منية المفتي اهـ من مجموعة الانقروى (قلت) حيث كان في ظاهر الرواية تاجيلا في
حقهما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بان الفتوى على قول محمد وذكر في المنية أنه
الاستحسان كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسى فيه ما فيه اهـ (أقول) كلام
الطررسوسى في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية تصرح بذلك فيحمل على غير القرض كما
قال في البحر توفيقا فليتأمل (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معا لو ما من الدراهم الى أجل
معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر
ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير وبمشمله أفق مئى الروم أبو
السعود أفندى قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات قبل موته فان أخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فنية وبه أفقى المرحوم أبو السعود أفندى
مفتى الروم وعاله بالرفق للجانبين علائق على التنوير من مسائل شتى (سئل) فيما اذا كان لز يدبذمة عمرد
مبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون قبل الدين ودفعه الورثة
لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بالمبايعة
عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل العلامة تنجم الدين أتفق به قال نعم كذا في الانقروى والتنوير
وأفقى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا طنت الورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجحوا عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم
ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهم ادين باقي تركته مورثهم ثم بان خلافه فلا
يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائدة على قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية
قال برزنجي كروا هر زاده كائن يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع
عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذ فلا شئ له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر
لنا والله الموفق (سئل) في مسلم اقترض من ذمى قدر ما معلوما من الحنطة والشعير واسلمه منه في سنة كذا
ومضت مدة والا أن يريد المسلم دفع ثمن ذلك على سعر يوم القرض للذمى بدون وجه شرعى والمثل موجود
فهل يلزمه ود مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن (الجواب) نعم وفي بيوع
الامالى راجل استقرض من آخر شيئا من السكلى أو الوزنى فاقطع عن أيدي الناس قال يجبر المترض على
لتأخير حتى يدرك الحديث عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجرى مجرى الهلاك ومن مذهب
أبي حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بل لك العين فاذا بقي الحق في العين ولو جود العين مدة معلومة يجبر

الست التي هي الاركان في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت
حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وما كوطريق فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائط لصحته ولزومه من مالكي براه أو غيره صح ولزم
وارتفع الخلاف كما في مثله علم لانه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا لاجماع خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المعاقل والمدن
المشهورة كعصر ومدينة الملك فانهم تعاطونه واهم فيه نفع كل واحد منهم فلهذا عدا له فبما يفعله تكثير الاوقاف ألا ترى الى ما فعله
الغورى باخذه من كل باجر قدر ما معلوما بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر بحسب لو أراد أن يخليه لتاجر آخر
ست يلوح بعدها التحقيق * أطراف كل قضية حكمية

يدفع له ذلك المقدار وما يلحقه ان بعض المالك عمره مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمتهم والدين يسروا لمفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله أعلم (سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهلى شرط واقفه أن يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصايبه وهم فلان وفلانة وفلانة وعلى من سجدته الله تعالى له من الاولاد المذكورين والاثاث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك (٢٩٤) ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وان سفلوا بطنا

على التأخير الى وقت الادراك ليصل اليه عين حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل استترض من آخر شيئا من الفواكه كيلا أو رزنا فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه الفلوس اذا كسدت لان هذا مما يوجد فيجب صاحبه على تأخيرها الى أن يجي المال أن يتراضيا على قيمته ذخيرة لمخضامن الفصل التاسع في القرض (سئل) فيما اذا كان زيدا وعمرا وشريكين في أرض معلومة مناصفة فبذروا بالارضى قمحا وشعيرا من عنده باذن شريكه وأمره يرجع على شريكه بنصف ذلك والا أن يزعم زيدا أنه الرجوع على شريكه عمر وبثن البذر يوم بذره فهل لزيد الامثل قمحه وشعيره (الجواب) نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي يبذر لك على أن الخارج بيننا نصفان فالمرارعة باثارة والخارج على ما شرطنا ويكون البذر قرضا للمزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخيرية من المزارعة وفيها أيضا اذا وجد الاذن بالزراعة مشتركا بصيرا لا حصة قرضا فتحصل الشركة اهـ (سئل) في رجل استترض من آخر مبلغا من الدراهم ونصرف بها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها (الجواب) نعم ولا ينظر الى غلاء الدراهم ورخصها كما صرح به في المنع في فصل القرض مستندا من مجموع الفتاوى (سئل) في ثلاثة أنفاس استقرضوا من رجل مبلغا معلوما من الدراهم سوية وتسلموه منه ولم يكفل كل منهم الاخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ زائد عن حصته (الجواب) نعم عشر ودرجلا جازا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له أن يطلب منه الا حصته وحصل به مزارع وايتة مسئلة أخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح التوكيل بالاستقراض بحر قبيل باب الربا (سئل) فيما اذا كان زيدا وابنه الصغير أمتعة معلومة فزنها عند عمر وبدن استدانه منه وأمرز وجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل يكون كل من الرهن والامر بقبض الدين صحيحا حيث كان الرهن مقبوضا (الجواب) نعم التوكيل بقبض القرض صحيح كما صرح به الاقرب وى عن وكالة القنينة وكذا يصح الرهن المذكور كما صرحوا به والله سبحانه أعلم

(باب الصرف)

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا أنها راجعة في التجارات فهل على المشتري رد مثلها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجعة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها العمرو البائع كما في الجوهرة وقاضخان والخلاصة والبرازية اشترى شيئا بدراهم نقد البلد فلم ينقده حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع وان كان تروج لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة ورازية ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراجحة فكسدت قبل القبض وقدم قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له

بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد ما كان جارا بعليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية المذكورة مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب اليه ويستوى فيه الاخ الشقيق والاح لآب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف ما من رجل من أهل الوقف ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولد ولا ولد ولا ولد نسل ولا عقب بل ترك ابن خاله له وهو معه في درجته وترك أيضا أولاد أولاد داخل لا تسوهم في درجته أيضا نكن فيهم من أصله موجود

يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل بنفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو بشرط هو وأولاد أولاد داخل أمه فيه على الفريضة الشرعية أو بنفرد أولاد داخل أمه فيه دون ابن خالته وهل اذا استحق أولاد أولاد خال أمه في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور أو لا يدخل وهل يحجب بابيه أو لا يحجب وهل يسمى من أهل الوقف أولا يسمى وما المراد بقول الواقف عاد نصيبه ان هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب وما المراد بقول الواقف أيضا فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف أقيد والنا الجواب وبسطوه وبينوا لنا

الدرجة تكون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعد كثرة فوائدكم وفصح في مدرككم ونفع المسلمين بعلومكم اشفقوا الجواب
وأوضحوه ايضا حينئذ لان هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله متقلبكم ومثواكم وجعل في أعلى الفردوس مقركم وماواكم (أجاب)
اعلم أن شرط الواقف كنص الشارع وقد نص الواقف أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جارا على المتوفى الى
من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فوجب مراعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفى المذكور
الى من هو الاقرب اليه وفي درجته وهو ان خاله حيث كان من أهل الوقف لا اولاد (٢٤٥) اولاد خاله أمه الذين هم أبعد قرابة وان

اتحدوا معه درجة لان قرب
القرابة أدعى الى غرض
الواقف في الصرف بسببه
وقد نص عليه بقوله يقدم
في ذلك الاقرب اليه فالاقرب
وذلك صريح في اعتبار
الاقربية التي هي الداعية
الى الشفقة وزيد الدرجة
والربذل المال بلا اشكال
مع استواء الدرجة وكان
أوفق لغرضه المعبر عنه
العلماء حتى صرحوا بأنه
يصلح خصصا فظهر بما تقررو
أن اولاد أولاد خاله
المتوفى لا يستحقون مع ابن
خالته شيئا في نصيبه وأما
تسمية من لا يتناول شيئا من
أهل الوقف بخائز كما صرح
به السيوطي واختاره في
الاشباه والنظائر ومنع قول
القائل بعدم جواز وقوله
في السؤال ما المراد بقول
الواقف عاد نصيبه لمن هو معه
في درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم في ذلك
الاقرب اليه فالاقرب انه
يستحق بالشرط ولا يمنعه
ما هو له مما صار بعده
بعوت من كان يستحق لوجود

الاذل عن أبي يوسف أنه أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة
تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالكدس اذا غلت
أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية تجوهره من الصرف والعلامة الشيخ محمد التمر تاشي
صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها (أقول) وقد كنت أيضا جعت في هذه المسائل
رسالة سميتها تنبيه الرقود على مسائل النقود ونصت فيها رسالة التمر تاشي المسئلة بذل المجهود وزدت عليها
أشياء تقر بها عين الودود ويكمد بها الجاهل الحسود وحاصل ما حررته فيها أن الدراهم اما أن لا تزوج
واما أن تنقطع واما أن تزيد قيمتها واما أن تنقص فان كانت كاسدة لا تزوج يفسد البيع وان انقطعت
بان لا توجد في السوق ولو وجدت في يد الصارفة أو في البيوت فقبل يفسد البيع أيضا وقبل تجب قيمتها في
آخر يوم الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلت فقبل لبس للبائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل
وقبل تجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي
غلب غشها والغلو وس يفهم منه أن الدراهم الخالصة أو المعطوبة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر
أنها اذا غلت أو رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقود بين نوعه كالذهب
الغلافي أو لريال الغلافي أما الخالم بعين نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من
أوضحه ولا من تعرض له أصلا ووجه اشكاله أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش فيقول
بمائة قرش مثلا ويريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لان القرش وكذا الريال والذهب كل منها
أنواع مختلفة في المالبية فنوع منها بقرش ونوع بقرشين ونوع باكثر أو بأقل والقرش في العرف اسم
لقطعة خاصة من الفضة المضروبة كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية
وحيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من
أنواع النقود الرائجة المختلفة المالبية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقرش هي أو ما يساويها من
بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في القنية في باب
المتعارف بين التجار كالشرط عن فتاوى أبي الفضل الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون
ساعة بدينار ثم يقدون ثلثي دينار محمودية أو ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجري على المواضع ولا تبقى
الزيادة دينار عليهم ونقل أيضا عن علاء الدين الترجاني لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة
أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف الى ما يتعارفونه اه فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر
في زماننا ورود الامر السلطاني بتفكيك سعر بعض النقود الرائجة فاذا كان عقد البيع أو القرض وقع على
نوع معين منها كالريال الفرنجي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما
اذا وقع العقد على القرش التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول بزم المثل لان المثلية انما تعلم
حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المالبية وكذا رخصها الذي ورد الامر به متفاوت

سبب الاستحقاق بالشرط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف
الاولم يوجد من يستحق من أهل درجته بصرف لأقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في
معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعير للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر
قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقبل القرب في المسكن والقربة في المنزل والقرابة والقرب في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس)
في رجل وقف على نفسه ثم على ولده ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى وشرط

النظر لنفسه ثم لا يرشد فالأرشد من الموقوف عليهم فهل النظر للأرشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين الآن أم مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للأرشد مطلقا وأن لم يدخل في الاستحقاق بالسكية فهو بصدد أن يصير إليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الأفهام بل صريح كلام الواقف أنه أراد بأهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالسكية ولكنه بصدد أن يصير إليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد يعني أن (٢٩٦) الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف إليهم وله شرط إذا وجد عمل المفتضى عمله وهذا أقرب

إلى قواعد الفقه والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جهة شروطه أن من مات من أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفنا شرعا على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى وماتت واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وأهلها أولادهم وابن أخت من أبيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها لكونه أقرب إليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبها لابن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم على أنه من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لغير ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثيرا

فبعضها أرخص من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر شديد فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلا صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال إن الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الآن لأنقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع فإنه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الأنواع الآن متساويا بلا ضرر لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كان تخيره قبل الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الانفع لنفسه والاضرر على البائع قلنا لا خيار إذا لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولما لم أجد نقلا في خصوص مسئلتنا هذه تكلمت مع شيخنا الذي هو أعلم أهل عصره وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فحرم بعدم التخيير وجنح إلى الافتعاب بالصلح في مثل هذه الحادثة حتى نجد نقلا في المسئلة لأنك قد علمت بما قدمناه أن المنصوص عليه هو مسئلة ما إذا غلب العش على الدراهم وكان الشراء بنوع خاص منها دون ما صطلح عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يفتى بالصلح على دفع المتوسط في الضرر دون الأعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حررته في تلك الرسالة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا اشترى زيدا ثوبا معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعه مصاري كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة البلد المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستين منها بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاحا بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (أجاب) نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رابحة في التجارات كما صرح بذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة وفي فتاوى العلامة الشلبي في جواب سؤال أن غلت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وان نودي عليها بالكساد ومضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصاري ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك (الجواب) الدينون تقضى بامثالها (سئل) فيما إذا كان لزيد عند عمرو ومبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة عاله باذنه فأذن زيد له بأن يصرف المبلغ المزبور بريالات معاومة فصرف له بذلك كما أذن له ثم تصرف عمرو بالريالات المزبورة بدون إذن من زيد ويريد رد مثلها بمثل الريالات المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفي متن القدوري من باب الوكالة ما نصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فإن فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل اه (سئل) فيما إذا باع وكيل شرعي عن هنادي بضعة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بثمن معلوم من القروش الصحيحة وأرباب الوكالة عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افتراق المجلس من غير قبض

في كذب الاوقاف وفها تعارض اذ قوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من نفسه أم لا وقوله الأقرب فالأقرب إلى المتوفى يقتضي عدم اعتبارها وصرفها إلى الأقرب إليه وان كان أنزل درجة لكن رأينا قوله الأقرب فالأقرب إلى المتوفى متأخرا عن قوله يصرف على من كان في درجته في نسخة أو نقول بتقييد الدرجة بالفحز ولا يكون ناسخا عما لا كلام مهمما أمكن هذا وقد ذكر لي أن صاحب الواقعة يطالب نقلا في المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وان كان معالا لشدة في خصمه فنقرت عن المسئلة فراءيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها إذا تعارض هذان الأمران وتعارض معنى الأقرب مع معنى الدرجة تقف المسئلة ولا نجد مرجحا

فأشككت المسئلة علينا فرفعنا إلى المعنى فرائنا أن تقديم الأقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الواقفين وإلى مقاصد أهل العرف مالم يقصد الأقرب إلى الواقف وههنا لم يقصد الأقرب إلى الواقف فلذلك ترجع عندنا استحقات هذا الأقرب إلى المتوفى والله أعلم لكنه قد وقع حكم لذى الدرجة مبني على شهادة أنه هو المستحق فحكم القاضي بما هو كذلك من غير أن يحيط علمه بما ذكرناه وأما متوقف في صحة هذا الحكم فإن الشهادة على ما أراه ليست بصححة وأيضاً فشهادة الشهود بالاستحقاق في قبولها نظر لأنه حكم شرعي وهم إنما تقبل شهادتهم بالأسباب فشهادتهم بأنه في الدرجة صحيحة والاستحقاق ليس اليهم فحكم القاضي بما هو واجب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتأمل (٢٩٧) أطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها

وعندي في نقضه أيضاً نظر لأجل الاحتمال وقرب المأخذ وأنه لو نظر في ذلك وحالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم وترجيح كنت أقول إن حكمه صحيح يمنع نقضه فهذا الذي عندي في هذه المسئلة أرى في هذه الواقعة لأجل الحكم أن يصطلحوا إلى أن ينقض المحكوم له ويرجع إلى ما قلته ويتنبه لمثل ذلك في غيره من الأوقاف فإن مثله يقع كثيراً في كتب الأوقاف ولا يتنبه الناس له بسبل يكتفون بما حصل في أول وهلة من أن من مان انتقل نصيبه إلى ولده ولا ينظرون إلى قوله ثم إلى ولده ونسله وأنا أيضاً ما كنت أنظر في ذلك إلا في هذه الأيام وهذه الأمور بحسب ما يقضه الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح به في كتبنا متونا وشروحا فتاوى أنه لا يدخل في اسم القرابة إلا ذوالرحم المحرم عند أبي حنيفة فلا يدخل ابن العم في قوله الأقرب فالأقرب إلى

وماتت الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفاً باطلاً والبراء غير جائز (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفاً باطلاً لأنه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز البراءة عن بدل الصرف قبل قبضه فإن فعل لم يصح بدون قبول الآخر فإن قبض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لأنه في معنى الفسخ فلا يصح البراءة منهما كما في البحر والنهر والسراج الوهاج وغير ذلك من المعبرات (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم إلى أجل معلوم وباعه عمرو ونحوها فمضى بسترته قروش مؤجل إلى أجل المذكور وسلمه الخاتم والحال أن الفص لا يخلص منه إلا بضرب حل الأجل وأخذ عمرو دينه من زيد وبطالبه بثمن الخاتم فهل ليس له ثمنه (الجواب) نعم ومن باع سيفاً بحل بثمن أكثر من قدر الخلية جاز ومراعاة إذا كان الثمن من جنس الخلية فتكون الخلية بمنزلة ما زاد بالفضل والجائز والجفن وإن كان مثلهما أو أقل لا يجوز لأنه رباً وإن كان بخلاف جنسها جاز كيف كان ولا بد من قبض قدر الخلية قبل الافتراق لأنه صرف ولو اشتراه بعشرين درهماً والخلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فحسب حصة الخلية وإن لم يعينها جازاً لتصرفه على الصحة وكذا إذا حال خذها من ثمنه مالاً بقصد الصحة وقد يراد بالاثنتين أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك إن اشتراه بعشرين عشرة نقد وعشره نسيئة فالنقد حصة الخلية لما يتقدم فإن افتراقاً عن قبض بطل البيع فيهما مان كانت الخلية لا تخلص إلا بضرب كجذع في سقف وإن كانت تخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الخلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع أمثاله أشرح المختار في مسئلتنا باع إلى أجل معلوم إن لم يكن فيه قبض والفص لا يخلص إلا بضرب فالبيع باطل في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة (أقول) وقد منافي بالبوع ما يدخل في المبيع تبعاله كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه فراجع

(كتاب الكفالة)

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المحتلم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر بها بعد البلوغ فأقراده باطل (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية وغيره وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه العلائي فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره أقر ولم يبلغ الحلم كان باطلاً فلا يتوقف على إجازة الصغير إذا بلغ لأنه مجبر لها حال وقوعها فإذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فأقراده باطل لأنه أقر بكفالة باطلة الخ (سئل) فيما إذا اشترى زيدا دابة من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وسلم المبيع ثم قال لبكر أعرف هذا البائع فقال لبكر نعم أعرفه وإن ظهر أنه سارقها أمسكه لا يخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرتهنة عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فقام زيدا يكلف بكرة الحاضر البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي متعللاً بقول بكرة المذكور أعرفه الخ وأنه بذلك يلزمه ما ذكره فهل يجزى ما ذكره لا يلزمه ذلك (الجواب)

(٣٨ - (فتاوى حامديه) أول) المتوفى لأنه رحمه غير محرم وابن الاخت رحمه محرم فدخل فيه وبصرف إليه بصرى كلام الواقف والله أعلم (سئل) في قرية نصفها وقف لأربابه والنصف الآخر مملوك لأهله فطلب صاحب المالك قسم حصته في جهة وتميز المالك من الوقف ليعمره وينتفع به كيف شاء وكما شاء فامتنع الناظر على النصف الموقوف عن القسمة وأبى التمييز المذكور فهل للقاضي أن يجبر الناظر على القسمة وعلى تمييز المالك من الوقف لينتفع صاحب المالك بملكه كيف شاء وكما شاء أم لا (أجاب) نعم يجبر على القسمة لتمييز المالك من الوقف فينتفع كل بما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى زيد مسجداً وسيلاً ووقف على مصالحهما اللازمة لهما أراضى بها

فمراسم زيتون مع الزيتون المذكور وشرط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كاتب الضبط غلاته وبواب المسجد لشدة احتياج المسجد الى ذلك وعين لكل معلوماً في كل سنة فهل يعمل بتقرر السلطان حيث رأى المصلحة تعينت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه ويحل للمعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه أجبر عليه أم لا (أجاب) نعم يعمل بتقرر السلطان ويجبر الناظر على صرفه من غلة الوقف ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا منجزاً على ولده الطفل المدعو حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد المذكور (٢٩٨) خاصة ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم

وأعقابهم المذكور على أن نعم لانه ليس من ألفاظ الكفالة ولا يشعر بالكفالة رجل باع من رجل شيئاً بشعر يف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المرفق شيء هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكر مشايخ سمرقند أن الضمان على المرفق والصحيح ظاهر الرواية وتعمام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى مع الغفار تحت قول المتن ولا تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه (أقول) وفي فتاوى الخانوق في ضمن سؤال ملخصه فيما إذا تهديان يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامنى وجوابه للسلامة المقدسى بان هذا التعهد وعديان يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال الامنى يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أناضامن بمعرفة اه (سئل) في رجل كفل زيد المدبون قاتلاً لانه لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأنضامن لما عليه من المال فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم الذهب الذي لا على فلان أناأدفعه أو أسلمه اليك أو اقضه منى لا يكون كفالة ما لم يقل لفظاً يدل على اللزوم كضمنت أو كفلت وهذا اذا ذكره منجزاً أما اذا قاله معلقاً بان قال ان لم يؤده فلان فأنأدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة بزيادة (سئل) فيما اذا كفل أحد شريكي العنان ديناً مشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم لا تصح الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التتو وروايتهم وغيرهما (سئل) فيما اذا كفل زيد عمراً عند بكر بدين شرعى استدانه عمرو ومن بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن عمرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركه قبل استيفاء بكر الدين من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البرازية كفل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه مؤجلاً وان كان على الاصيل حالاً وان مات الكفيل يؤخذ من تركته لا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (سئل) في رجل كفل نفسه آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل يحمله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضره حبسه (الجواب) نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهاله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضى ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به ملتقى وان غاب غيبة لا تدري لا يطالب به لظهور وعجزه كافي النهر وغيره وفيه أيضاً هل يلزمه ذكر السر خسى أنه يلزمه كذا في التتارخانية فان اختلفا فان كانت له خروجة معروفة أى موضع معلوم للتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فلا لكفيل فان أقام الطالب بينة أنه في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا ان يقول ان لم أحضره فعلى ما عليه من الدين (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو وطالب به فقال أبوه لا تطالبه دينك عندى وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفلاً لافيطالب به (الجواب) نعم لان عندا اذا استعملت في الدين براديه بالوجوب كافي الخاتبة ونصها وكذا اذا كفل بنفسه رجل على أنه ان لم يوف به فعنده له هذا المال لان عندا اذا استعملت في الدين براديه

وأعقابهم المذكور على أن من مات منهم ومن اولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات من اولادهم وأولادهم أو لادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم الاقرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن اولادهم وأولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه لشيء من هذا الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حياً فاذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وفقاً على الموجودين من اولاده الاناث ثم على اولادهم على الشرط والترتيب فاذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفاً على سباط الخليل ثم انه حدث للواقف ولد اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في جميع الوقف ثم مات

عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم الوجوب ثم على اولادهم المذكور وبدخوله في ذكور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بان الوقف آل الى جهة وقف الخليل بمحمد بان أباه محمد أحسن ابن الواقف لم بدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه أقرب لآل الواقف فحكم القاضي برفع يد محمود وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من

ينسب الى الواقف واذا قام بتعسين وجوعه الى الواقف ودخول ولده محمد فهل يتمتع بدخول محمد ابن ابن بنته ام يدخل ويستحق بالجهتين المذكورتين وينتقض حكم القاضي المتقدم (أجاب) قد أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لا الى ولده حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الا أن خاصا بمحمد بن محمود مقدما على جهة سباط الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف (٢٩٩) الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين المشايخ ولا ينظر

من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد ابن الواقف وبين ابنه حسن فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الا أن لسباط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سباط الخليل عليه الصلاة والسلام اه (أقول) أما راجع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فقه فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد أولاد بناته وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا غاية ظهوره غنى عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب أما اذا كان مبنيا على وجود

الوجوب اه وبمثله أفتى الخبير الرملي بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندى للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كفاله وأشار له الزياي بقوله مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وصرح قاضيان بان عندا اذا استعملت في الدين يراد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة بالدين وجبسه والله أعلم اه وأما ما أفتى به الشيخ اللطفي من عدم لزوم تبع المام في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتأمل ولا تجمل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة دعوى قد اختلف العلماء رجحهم الله تعالى في قوله دينك عندى هل يكون كفيلا بذلك أم لا أجاب اللطفي وصرح به في البحر وأفتى به انه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به في الحاشية والتارخانية والنهر وأفتى به الخبير الرملي أنه يكون كفيلا بذلك فكان هو المعتمد به أفتى مولانا محمد أفندي العمادى مفتي دمشق الشام (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مسلمتين لعمر وكفل بكر زيد بالمبلغ المزبور عند عمر ثم حل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمر وطلب منه الرهن فهل لا سبيل له على الرهن (الجواب) نعم كفى التارخانية والافهم نقلا عنها وعن العتائية وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقضى بعض الورثة دين الميت الذي وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين (سئل) فيما اذا قال زيد الذي لعمر والذي بايع أخى وكلما بايعته فعلى ثمنه وقبلوا ذلك لادى بينه شرعية ثم باع أخاه المزبور أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد عمر ومطالبة بزيد بالثمن المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم وتصح أيضا بقوله ما بايعت فلانا فعلى فاذا بايعه كان عليه ما يجب بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد أخرى لا يلزمه شيء في الثانية إذ كره في المجرى عن الامام أيضا وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف أنه يلزمه كله كذا في الفتح وفي المبسوط لوقال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما الخ نهر ولو قال ما بايعته اليوم فهو على فباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالا ن جميعا وكذلك اذا قال كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في المتون والشروح (سئل) فيما اذا استأجر زيدا مكان وقف من ناطره وتسلم المكان ثم قام يكلف المؤجر بدفع مبلغ من الدراهم زائما أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخذ منك جرعة أكفن قائما بايعني من خصوص المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا كروا أنه يلزم المؤجر بسبب مقالته المزبورة والحال انه لم يسم الذي يأخذ الجرعة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للمجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك (الجواب) حيث كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسا بايعته الكفالة لا تصح ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لا تخرمنا غصبك فلان أو ما سرك فلان فاني ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فانا له ضامن فهو باطل حتى يسمى انسا بايعته عني على الكفر ولا تصح بجهاه المكفول له

محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناوله لفظ الواقف هذا وقول المجيب في جوابه وان كان حسن سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه أناط الحكم بسابقته في الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقة حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجودا ليس له حق لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من سيحدث فليتنبه لذلك وقلت وما رمت ذملا للمجيب وانما * خشيت اقتحام ما في قضاء محرم وكيف وأحكام الشريعة واجب * صيانتهما عن كل دخل مذمم والله أعلم (سئل) في أخوين وقفا دارا مشتركة بينهما وكتب ما صورته

أنشأ الواقفان المذكوران وقفهما مائة على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والآنثى بينهما على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين دون أولاد الأنثى وجعلوا بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقفاً على مصالح المسجد الثلاثي بمدينة نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن أولاد عمه فهل حصّة الواقف الميت تصرف لأخيه أو لأولاد أخيه أو للمسجد أو للفقراء (اجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصّة أخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا إلى المسجد دلالة مشروط بعد (٣٠٠) انقراض أهل الوقف فتعين صرفه إلى الفقراء وقد رفع لشيخنا السراج الحانوتي سؤال

صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والآنثى بينهما على حكم الفريضة لشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين دون أولاد الأنثى كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقضى وقتها وخلت الارض منهم عاد وقفها على أولاد الأنثى فاذا انقضوا باجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفها على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الأخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياة عمه من الوقف المذكور وشيا أم لا ثم اذا مات الولد أيضاً ولم يكن له عقب ولا نسل هل يعود وقفاً لماعيناه للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد

وبه مطلقاً نعم لو قال كفلت رجلاً عراً فله وجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برئ شرح التنوير للعلائي عن البرازية وفيه أيضاً والمدعى وهو الدائن مكفول له والمدعى عليه وهو المدبوت مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضاً والنفس والمال مكفول به ومن لزمت المطالبة كفيل اه (أقول) ومراد العلائي بقوله وبه المكفول به اذا كان نفساً ذكراً كفالة المال المجهول صحيحة كفاي من التنوير (سئل) فيما اذا ضمن لرجل معين ديناً له على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون له فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح (الجواب) نعم لان العلم بالمكفول له شرط كفاي فتاوى الكازروني نقلاً عن الحانوتي وقال في التنوير ولا تصح بجعله المكفول عنه ولا بجعله المكفول له اه ومثله في الدرر وغيره (سئل) في رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاخذ الموص أمتعة زبد قبض زيد من الرجل الا امرقيمة أمتعته بناء على انه غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين بقول العلماء أن مجرد الغرور لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئاً ليس بواجب عليه ويرد الرجوع على زبد بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم لان الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاخذ الموص لا ضمان فان زاد وقال فان أخذ مالك فانما ضمن فسلكه فاخذ ماله كان الضمان صحيحاً والمكفول عنه مجهول هنا ومع هذا يجوز والضمنان كذا في الذخيرة (أقول) قال في الدرر بعد ما روي اصل أن المفرو راغماً يرجع على الغاراد احصل الغرور وفي ضمن المعاوضة أو ضمن الغارصة السلامة للمغرور نصاً حتى لو قال الطحان لصاحب الخطة اجعل الخطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالماً به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى ٣ لانه غمة ماضية السلامة بحكم العقد وههنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه (سئل) فيما اذا قال رجل لا خير بايع فلاناً فبايعته فعلى فبايعه بثمن معلوم وتلف الثمن عنده ويريد مطالبة الكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم وبما بايعت فلاناً فعلى وما غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية أي ان بايعته فعلى لاما اشتريته لماسيجي أن الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في السكك القبول ولودلالة بان بايعه وأغصب منه الحال علائي عن النهر (سئل) فيما اذا قال زيد بخاطب الجاعة معلومين من أهل سوق كذا ما بايعتهم عمراً أتم وغيركم فهو على فهل يلزم زيد ادين من خاطبهم دون غيرهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل كفل أسيراً بمبلغ من الدراهم عنده من أسره بامر فداء واقتل نفسه وجلس الكفيل بذلك ويريد مطالبة الاسير بذلك وجبسه فهل له ذلك (الجواب) نعم وصح ضمان النوايب ولو بغير حق كجبايات زمان فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الا كارهة الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة وابن المصنف وابن كمال وقيد شمس الأئمة بما اذا أمر به طائفاً ولم يكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكمل الى آخر ما ذكره العلائي في شرح التنوير وفي المح ولا يطالب الكفيل أصلاً بمالك مكفول به قبل أن يؤدي الكفيل عنه أي عن الاصيل لانه انما التزم المطالبة فان لو لم يترك الكفيل من جهة

الواقفين لكونهم ما وقفوا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على ما شرطاه فاجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقضى وقتها فلهما على أولادهما الى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الأخوين وخلف ولداً انصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد الأولاد الى آخر ٣ قوله لانه غمة ماضية السلامة بحكم العقد لا يظهر اسقاط قوله بحكم العقد لانه في مسئلة اسلك هذا الطريق بدون قوله فان أخذ مالك لم يضمن السلامة أصلاً لا بحكم العقد ولا بالتصريح فتنبه اه منه

ما ذكره (أقول) والمسئول عنه مساو لهذا الآن قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفتا على أنفسنا ثم من بعدهما على أولادنا هذا ما طهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه ما دام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصرف للفقراء والنصف له فإذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه اشياخ متعددين وكل واحد فهم شيئا فاجاب على قدر ما فهمه والتجهم ما ذكر فانه المتبادر والا قرب إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصرح به لانه وقف واحد (٣٠١) بخلاف المسئول عنه فانه وقف اثنين في

مسئلتنا فيعتبر كل واقفا ما يخصه على أولاده وقفا مستقلا لا مشاركة له مع الآخر فيستحقه المسجد والله أعلم (سئل) في سلطان جعل خزية إلى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمة وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لغيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان أن يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مفوض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم (سئل) من الشيخ ابراهيم الخياري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلافعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في

الطالب لازمه أي لازم هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أي صار الكفيل محبوسا حبس هو أي المكفول عنه اذ لم يلحقه ما لحقه الامن جهته فيجوز بمنزلة اه بنوع اختصار (أقول) مسئلة صحة ضمان النوايب من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي صحه فقيه النفس قاضيان الصحة كما في المتون واعتمد الخبر الرمي في فتاواه عدم الصحة معللا بان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره وذكر جوابه فيما علقته على البحر بمرأية بخط بعض العلماء مما حاصله أن المراد من صحة الكفالة تمسك جوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالأمر وليس المراد أنه يضمن لطالبها الذالم اه ولعمري انه تنبيه حسن وبه يندفع قوله ان الظلم يجب اعدامه لان ذلك لو قلنا برجوع الظالم على الكفيل أما على ما قلنا من صحتها برجوع الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع الظلم لانه لو لا الكفيل يحبس الظالم المكفول وبضربه ويبس عايله ماله ومهقاره بمن يخس أو يلجئه إلى بيعه أو الاستدانة بالمراجعة ونحو ذلك كما هو مشاهد بالكفالة ترتفع كل ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال زيد لعمر دافع إلى بكر كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على دفع عمر والمبلغ المزبور بكر وكان عمر و خليفته لا زيد الا عمرو يريد عمر والرجوع على زيد بالمبلغ المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال الامام الجليل نفي الدين قاضيان في فتاويه من الكفالة بالسالم رجل قال لا تخادع إلى فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا أنها لك على فدفعها المأموران كان خليفته لا عمرو رجوع عليه بما أداه وان لم يكن خليفته لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليف هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد الزوج وابن الأخ في عياله أو أجبيره أو شريكه شركة عنان كذا في الاصل رجل قال لغيره وليس بخليف له ادفع إلى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه خائبة من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد أوضح المسئلة غاية الايضاح في الذخيرة في ١٨ (سئل) فيما اذا أذن جماعة معلومون لزيد بان يقوم بمصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر ما يدفعه في ذلك وصرف بمقتضى الاذن فيما ذكر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظره بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فامر وارجل أن يستقرض لهم مالا ينفقه في هذه الموانئ ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر ان شرط الرجوع برجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع تتارخانية في كتاب الوصايا وفي كل موضع على المدفوع اليه المال مقابلا بلك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا فلا أمر غيره أن ينفق عليه أو يقضى دينه ففعل برجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المقتى وفيها وما يوافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآخر قال بعضهم يوجب الرجوع اذا شرطه وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو

الوقف و يشاركونهم في الغلة أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصا بل أطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف من حدث بتولية السلطان كما يدل عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وقفت على ولدي زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعد المنتفين في واقعة الحال وفي أوقاف هلال قلت أرايت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحديث له بعد ذلك موالى قال فالغلة لهم جميعا والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن سيحدث له للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم ومن على أن من مات عن ولد أو اسفل منه عاد نصيبه له ومن مات لاهن ولد ولا أسفل منه

عائد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو اسفل منه استحق ما كان يستحقه والد ولو كان حيامات الواقف وانحصر وقفه في ابنين له فاقسمهما مناصفة ثم مات كل منهما عن أولاد أو ولادة وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكور واناث من تسلمها متساوين في الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق وأخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب الى الواقف سواء غير انهم تحتلفون في قوة القرابة للمتوفي أو يختص به الاخ الشقيق دون (٣٠٢) البقية (أجاب) نصيبه يكون مقسوما على الخمسة المذكورين لانه كمثل حفظ الانثيين

لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة ولا نظر لهما مع قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للميت فقد اعتبر الواقف الاقرب اليه لا القوة وهذا مما لا يشك فيه وقد تقرر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفا وجهة الاستحقاق في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله اعلم (سئل) في ناظر وقف عزل بعد جمعه الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أماكن معلومة فطلب منه الناظر حالا أن يسلمها جميعه من ذلك له صرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فأبى قائلا ان ذلك كله لي لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات لي حق هل يكون ذلك وقفاشر عيانا منع المتولي حاله ان التعرض له أم لا يكون ويطلب بالتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذا لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفاشر عيانا ولا أمر عيانا بل خطأ جليبا وشيا فرياعن الشرع أجيبا اذا قائل من فقهاء الاسلام بصحة الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلا وكيفما قومتها كان ما تلافان قدرته يباع فهو يبيع المعدوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الا تبة فيما يؤول وهي في الموجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان اعتبرته واهبها لسيصرف ومتبها ما سبق قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو يعوض كهبة الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان

الاصح ولو قال عوض عن هبتي أو أطعم عن كفارتي أو أذر كاة مالي أو هب فلانا عني ألغلا يرجع بلا شرط الرجوع كافي للبرازية وذ كفي السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من أحكام الآخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع ما كثر مما أسقط وان كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اه وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن فدفع المأمور ان كان شريك الامر أو خليفته وتفسيره بان يكون بينهما في السوق أخذوا عطاء ومواضعة فانه يرجع على الامر بالايجاع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل افض عني فان قال بمتله حق الرجوع بالايجاع من مجموعة النقيب وذ كفي التنوير أصلا آخر في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بأدائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان فلو أمر المديون رجلا بقضاء دينه رجوع عليه وان لم يضمن لو جوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء داري أو قال الاسير اشترني فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كفالة الخانية مع أنه لا يطالب بها بالحبس ولا بملازمة فتأمل اه شرح التنوير (أقول) وفي الخانية ذكر في الاصل اذا أمر صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الامر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير فيا لا يرجع الا أن يقول عني ولو أمره بشراؤه أو بدفع الفداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء داري يرجع بما أنفق وكذا لو قال افض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه والحاصل أنه اذا قال افض ديني أو نائبة أو اكفل لفسلان بالف على أو انقده لأفعلى أو افض مالي على أو انفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا شرط الرجوع أولا لقال عني أولا وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير فيا أو خليطا للامر أو في عياله والا فلا مال يقل عني أو على أني ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان عني ألغلا أو اقضه ألغلا أو عوضه عني أو كفر عن عيني بطعامك أو أذر كاة مالي بمالك أو أجز عني رجلا أو أعتق عني عبدا عن ظهاري فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خليطا أو قال عني فحمله هذه المسائل أربعة اقسام الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صير فيا أو خليطاه أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد تلخصت هذا الحاصل من كلام الخانية ومما مر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخانية والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول المارة لكونها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام عن غيره بواجب بأمره رجوع عما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط أيضا لانه لا يشمل الامر بالاتفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النائبة ولشموه الواجب الاخرى كالامر باداعز كاته ونحوه وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر

أحد

المتولي حاله ان التعرض له أم لا يكون ويطلب بالتسليم جميع ذلك لكونه حق الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذا لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفاشر عيانا ولا أمر عيانا بل خطأ جليبا وشيا فرياعن الشرع أجيبا اذا قائل من فقهاء الاسلام بصحة الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلا وكيفما قومتها كان ما تلافان قدرته يباع فهو يبيع المعدوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان المعدومة الا تبة فيما يؤول وهي في الموجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان اعتبرته واهبها لسيصرف ومتبها ما سبق قبض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو يعوض كهبة الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان

اعتبرت ذلك صدقة منه على الواقف وتصدق عليه فهو أحرى بالبطلان لما سبق ولأنه يؤدي إلى بطلان العمل بشرطه الذي هو كنص القرآن وبقيسة الاعتبار بديهية التصورات فالحق المجمع على حقيقته والحكم المتفق على شرعيته الحكم المتولى حالا باخذ الغلات وقبض المتحصلات ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهر أو ترفع يده عنها جبرا كما هو العدل المأمور به لاسماني أموال الواقف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها كما بالأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل آخره لجهة بتر لا تنقطع هل تكون وقف عليهم يسكنونها أو يستغلونها أو لهم السكنى أو الاستغلال (٣٠٣) وهل إذا سكنها أحدهم لبقيتهم مطالبة

بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدر وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة المثل للشريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل مالا يجوز والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى تقيد بها وان صرح بهما كان للسكنى وللأستغلال جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل مطلقا سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وان سكن في دار السكنى والشريك الآخر لم يسكن لضيق الاستحقاق لنصيه أجرة لأن المتضيق ليس له إلا السكنى ولو كان إلى جنب الآخر وليس له

أحد الورثة إنسانا بان يكف الميث فكيف إن أمره ليرجع عليه يرجع كافي أنفق في بناء داري وهو اختيار شمس الإسلام وذكر السرخسي أن له أن يرجع بمنزلة أمر القاضي وفيه عن الذخيرة قال ادفع إلى فلان قضاء له ولم يقل عني أو قال اقض فلانا أو قال لم يقل عني ولا على أي ضامن لها أو ككفيل بها دفع فلو كان المأمور شريكا لا أمر أو خليطاه رجوع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما أخذ وإعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر أجماعا والضممان بين الخليطين مشروط عرفا إذا عرف أنه إذا أمر شريكه أو خليطه بدفع مال إلى غيره بأمره يكون دينه على الأمر والمعروف كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو بالعكس يرجع أجماعا وان لم يقل على أي ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأفاد التعليل بالضممان عرفا أن ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع وان لم يكن خليطا ولا في عياله ولذا أثبتوا الرجوع للصرف في فليحفظ (سئل) فيما إذا قضى زيد دين عمر ولداً أنه بدون إذن عمر ويرد الرجوع على عمر وبما قضاؤه عنه بدون إذنه فهل ليس له ذلك (الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره لا يكون له حق الرجوع عليه عمداً من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع على غيره كالموقوف دين غيره بغير أمره اهـ (سئل) في رجل أذن رجلين مبلغا معلوما مؤجلا إلى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فأدى أحدهما ما عليه بالتام وأدى الآخر لبعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها وزاده عشرين قرشا وأجل ذلك إلى أجل معلوم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الأول بالمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم (الجواب) عقد الضمان انفسخ بمضي العقد الأول ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد الجسد والله سبحانه أعلم لو سقط دين الطالب عن البائع بسبب من الأسباب ما يفسخ المداينة التي جرت بين البائع وغيره أو ببراء الغريم عن دينه أو بقضاء البائع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف الصلح يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو شيئين في مسئلة إضافة الأقرار إلى سبب وبعين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفتى الدي العمدى وسئل في المدون إذا أحال رب الدين بدينه على مدون له برضاه وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان ويطالب أيأشاء قال في الخاتمة ثم جل له على رجل مال فقال الطالب للمدون أحلني بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة اهـ والله سبحانه أعلم وبمثله أفتى العلامة سراج الدين المشهور بقارئ الهداية في فتاويه (أقول) انما ذكر عبارة الذخيرة ليقين عليها مسئلة اختلاف الصلح في أنه يبرأ الكفيل لأن اختلاف الصلح بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفالة فكذا تبطل لو اختلف الصلح لأنه بمنزلة اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذا في المسئلة المسؤل عنها قد اختلف الصلح فتبطل الكفالة

طلب أجرة حصته وهو محل كلام الخصاص بأنه لا أجرة على الساكن يعني الذي امتنع عن السكنى للضيق أو لغيره حيث لم يمنعه الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة وسماهم سكتا واسكانا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم على جهة بتر لا تنقطع هل إذا سكنها أحد الموقوف عليهم بماله من حق السكنى المشروطته بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة إذا سكنه بماله من الحق المشروط له بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر نافلا عن فتح القدر ليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرها ولو زادت على

تدبر حاجة سكناه نعم له الاعارة لا غير ولو كثر اولاد الواقف وولد ولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانها تقسما على عددهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها حجر ومقاصير كان للذكور ان يسكنوا نساءهم وللنساء ان يسكنن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تنفع فيها ما يابا انما سكناها لم جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم فلم يجز الا آخر موضعا يكفيه لاستوجب الا آخر اجرة حصته على الساكنين بل ان احب ان يقعد مع في بقعة من تلك الدار بلاز وجنة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك فعل والترك المصقب وخرج (٣٠٤) أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الا آخر والاصل المذكور في الشروح والفروع

في أوقاف الخصاص ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالفه وقد نقلوا اجابهم على الاصل المذكور اه واشتراط الاسكان لا يوجب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه المشرط له وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط الواقف السكن فيها لمرأتين مدة حياتهما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وأبى المأهية أو القسمة وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر أحدهما على القسمة وفتح باب آخر وعلى المأهية أم ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لهما السكن والمحل قابل لسكنهما معا من غير قسمة حيث لم توافقها الثانية على القسمة ولا على المأهية وهل اذا كان الواقف شرط السكن لمرأتين بمدة الدار مدة حياتهما هل لهما

هذا مراد المؤلف في نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسئلة الخاتمة انما هي فيما اذا أقر رجل بألف عند الشهود بصلك ثم أقر بألف بصلك آخرهما ألفان لان اختلاف الصل بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من الاثنين وأنت خير بأن هذا لا يدل على أن تغيير الصل بكتابة صل آخر في مسئلتنا يبطل الكفالة لان الصل الاول لم يبطل كفاي الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخا المدانية الاولى ثم جدها في صل آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين كما أفتى به المؤلف فيما يأتي قريباً فاهم (سئل) فيما اذا كان لزيد مئة عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله بذلك بكر فأحال عمر وزيدا بالمبلغ المزبور على حاله حواله سرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا حال الاصيل الطالب برئاً كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فأجله عمر والى أجل آخر معلوم وفسخا عقد المدانية الاولى من غير حضور بكر ولا تجديد كفالة والا أن يريد عمر والدعوى على بكر بما عاقده عليه نازيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفيل بالمبلغ الاصيل بالعقد الجديد (الجواب) حيث فسخا عقد المدانية الاولى لا يكون كفيلاً بما عاقده نازيا بدون كفالة ونقلها ما مرقر يباعن الذخيرة (أقول) ظاهرة أنه بمجرد مضي الاجل الاول وتجدد أجل آخر بدون فسخ صريح تبقى الكفالة فينفي ما أفتى به أولاً نامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمر ومقدارا معلوما من قشر القنب بثمن معلوم شراء شرعياً ثم كفله بكر بتسليم المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه للمشتري مادامت العين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمر وما لك عليه فانا ضامن بذلك فتقاضى زيد عمره بما له عليه فقال عزولاً لا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه وفي المتن في رجل قال لا تخان لم يعطك فلان مالك عليه فانا لك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومثله في الخلاصة (أقول) ظاهرة أنه اذا طال به ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل الا بعد موت الاصيل نامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمر وأمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وكفله كل منهم الثمن لعمر وكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن ويريد عمر مطالبة زيد بجميع الثمن بالاصالة والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في فصل كفالة المال من الخاتمة (سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه فاجرها من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف عمر وما أذن له زيد بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركه وله عتيق أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل ايجاز يدها من عمر وقبل اذنه له في صرف بعض الاجرة كما ذكر ويريد عمر الرجوع في التركة المزبورة

أن يسكنوا زواجهما معهما من غير رضا المستحقين في الوقف أم لا وهل اذا تراضيا على القسمة وفتح باب آخر لدار الموقوفة بالباقي هل لهما ذلك من غير رضا المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية ان تجبر أحدهما على القسمة ولا على المأهية ولكل منهما ان تسكن زوجها معها وتمنع القسمة وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة صاحب البحر نقلا عن فتح القدر في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على أولاده والله أعلم (سئل) في أحد الشركاء في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل تجب لهم عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تجب عليه قال في البحر نقلا عن القنية أحد الشرعيين اذا استعمل الوقف كله بالعلبة بدون اذن الا آخر فعليه أجرة حصته الشريك سواء كانت وقفا

على سكاها وأموقه لا ستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على بناته عمرة وزاهدة وشمسية وانسية يبنين بالسوية شارطا السكنى لهن عند حاجتهن إليها آل الوقف الى زاهدة وشمسية وانسية تغلبز وجازاهدة وشمسية على دارين من دور الوقف وسكناهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسبة قاصرة لازوج لهما نحو واحد عشر سنة فلما تزوجت انسية تغلبز وجهها بها كذلك في دارين من دور الوقف أيضا والدور متفاوتة في الحكم الشرعي في ذلك ابسطوا النالجواب حازين الثواب (أجاب) أعلم أولاً أن من المقرر في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها إلا بتنصيب من الواقف (٣٠٥) ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له

سكاها إلا بتنصيب من الواقف وحيث قصر الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى إنما لهن الاستغلال فقط فإذا سكن مع عدمها فاجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لاعتبار لما تقررنها على المتبوع لا على التابع كما قرر في الغصب في أخذها الناظر منهم وبصرها إلى العمارة أن كانت هناك عمارة والا فوزعها عليهن فإن قلت ما فائدة الأخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لأجل الشركة الحاصلة في الوقف فخاص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشرى يكن إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن إلا أن خرف عليه أجرة حصة الشرىك سواء كانت وقفاً على سكاها أو موقوفة للاستغلال اهـ وهذا صريح في أن السكنى بالعلبة متع الحاجة بدون إذن الشرىك

بالباقى له من مصرفه ومما قبضه منه يزبد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم في كفالة الأشباه الغرور لا يوجب الرجوع إلا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ (أقول) يخالف هذا ما مر في آخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤجر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متطوعاً فيما أنفق به باذن المؤجر فتأمل (سئل) في امرأه كفنت ابنها بمبلغ دين شرعى بذمته لزيد كفالة شرعية مقبولة لدى بينة شرعية ثم حل أجل الدين ويريد مطالبته كليهما جميعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لأن مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة يقتضى قيام الذمة الأولى لا البراءة عنها (سئل) فيما إذا كفلى زيدا جماعة عند عمرو بمبلغ دين شرعى كفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضاً منه لزيد الكفيل ليدفعه لعمرو على سبيل الأمانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمرو وعن ورثة وتركته مجهولاً لذلك وترى الجماعة الرجوع في تركته بنظير البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى المطلوب الكفيل أى لو قضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لأنه تعلق به حق الغايب على احتمال قضائه الدين فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقياً بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للاصيل أن يسترد من يدا الكفيل لأنه تعلق بالمؤدى حق الطالب وهو بالاسترداد يريد إبطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح الكنز للعيسى من الكفالة في فصل في مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدر ما من الدين ليدفعه لعمرو على سبيل الأمانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه الرجوع في تركته الكفيل لأنه أمانة مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما إذا طلب زيد من عمرو أن يدينه مبلغاً من الدراهم وسأل عمرو بكر الحاضر عن حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يرد على ذلك فادانه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفيلاً بمجرد قوله المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استقرض زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلم زيد منه أيضاً مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل معلوم الوزن سلباً شرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكره لا اذمة ويريد عمرو والآن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الحارثى الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لأنه دين لا مبيع وعن نقل صحته الوالد على كنز في آخر باب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عز زوان كان هو داخلاً في قولهم تصح الكفالة بالدين اهـ ونقله عنه الكازرونى من الكفالة (سئل) فيما إذا كفلى زيدا أباه عند عمرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيدا أباه المكفول بنفسه إلى عمرو في موضع يمكن خصامته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيما إذا أبرأ صاحب الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءته لا توجب براءة الاصيل (الجواب) نعم والمسئلة في الجوهر وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل

(٣٩ - (فتاوى حامديه) - اول) موجبة لأجرة المثل بحصة الشرىك وقد علم الجواب مما قررناه على كلا الحالين فتأمل ذلك واعتنمه فقل من حرج الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة قصار يدفع عنه معارم سلطانية كالعوارض ونحوها بغیر اذن شرىكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعلله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصة الشرىك سواء كان وقفاً على السكنى أو موقفاً للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس للساكن أن يتعلل بما ذكر إذا يلزم شرىكه المذكور شئ مما دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع

ليرجع عليه بحسبته منها كما أنه ليس للذي لم يسكن أن يقول لا سخرنا أن يسكن بقدر ما سكنت لان الهياكل انما تكون بعد الخوصومة والله أعلم
(سئل) في ثلث عقار موقوف مستأجر فيه عبارة زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لفساد الأجرة ونحو ذلك هل يقضى عليه بها حالة
كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل حالة كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذ
لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا انتفع به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً وجعله متولياً وجعله آخرناطرا يعني مشرفاً عليه هل
يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين (٣٠٦) بحيث يكون متولياً وناطراً أم لا يجوز الجواب منقولاً من حاشيتنا موضحاً (أجاب)

لا يجوز أن يجمع الوظيفتان
في رجل واحد لا على ما ذكره
الناطقي ولا على ما ذكره
الامام محمد بن الفضل والذي
روى عنهما ما ذكره في
الخاتمة في باب الوصي فيما
يكون قبولاً للوصية من
قوله رجل أوصى الى رجل
وجعل غيره مشرفاً عليه
ذكر الناطقي انهما وصيان
كأنه قال جعلنا وصيين
فلا ينفرد أحدهما بما
لا ينفرد به أحد الوصيين
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل يكون
الوصي أولى بأموال المال
ولا يكون المشرف وصياً
وأثر كونه مشرفاً لا يجوز
تصرف الوصي إلا بعلمه اه
فهذا صريح في عدم جواز
اجتماع الوظيفتين في واحد
لانه يلزم على ما ذكره
الناطقي انفراد الواحد
بالتصرف والوقف اعتمد
على رأي اثنين ونظرهما
تصرفاً ولم يرض بواحد وأما
على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم
منه جواز تصرف الوصي

فقط برئ وان لم يقبل اذ لا دين عليه لاحتاج للقبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء اه (سئل) في
الكفيل بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدي الكفيل عنه المال هل له ذلك أولاً (الجواب) ليس له
المطالبة قبل أن يؤدي (سئل) في الكفالة بتسليم الامانات هل تجوز (الجواب) نعم وتجوز أي الكفالة
بتسليمها أي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل
شيء كالكفيل بالنفس دور (سئل) في جمل مشترك بين زيد وعمر ومناصفة قباعز يد نصفهما من
شريكة عمرو بنين معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور عند زيد بالمال والذمة ثم استحق المبيع
بوجهه الشرعي وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور (الجواب) نعم وقالوا لو استحق المبيع
يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه بعيب بقضاء أو بغيره أو بخيار رؤيته ان
شرط برئ الكفيل الا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن
غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط متعلق من الغريم به فلا يسرى عليه وقيد البراءة في
التنازلية بما اذا ارد المبيع على البائع فان لم يرد كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يردّه نهر تحت قوله
وصح لو غنا ومثله في البحر والنخ (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو دابة بثمن معلوم من الدراهم
مقبوض بيده وضمن بكر الثمن لزيد ان استحققت الدابة ثم ان الدابة استحققت من يدرى وحكم له بالرجوع على
بائعه بالثمن بوجهه الشرعي ويرد زيداً يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم
ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينتقض
بجرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل
دور (أقول) وفي هذا مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقد منّا الكلام على ذلك هناك فراجع
(سئل) فيما اذا كفّل زيد لعمر جميع ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل تكون
الكفالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار ومثل للمجهول بأربعة أمثلة بمالك عليه الخ
يعني أنها تصح بجهاه المال (سئل) فيما اذا كان لزيد ذمة عمرو ومبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة
اشتراها منه وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كل من بكر وخالد متعاقبا لم يكفل كل من الكفيلين صاحبه
فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ونزع أن له الرجوع على خالد بنظر ما أدى لزيد فهل ليس
ببكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بالف فأدى أحدهم برئوا جميعاً ولم يرجع
أحدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفيلاً عن صاحبه واداهما أحدهم رجوع المؤدى عليهما بالثلثين
ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالالف هذا اذا ظفر أي المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما
رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعاً على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل
قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الف قال أبو يوسف اذا أقر رجلان لرجل بالف درهم على أن
يأخذ بهذا المال أيهما شاء فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمره كذا في محيط السرخسي الفتاوى

الهندية

بلاعلم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستقي من الوصية وان مسائله تفرع منها وهذا ظاهر لا غبار
عليه ويظهر للفقهاء بادنى إمالة نظر اليه والله أعلم (سئل) في وقف له ناطر ومتول هل يجوز لأحدهما أن يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا
(أجاب) لا يجوز لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علما ثنائى غير ما منصف والقيم
والتولي والناطري كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فرعهم المتعاقبة عليها تلك الالفاظ يطهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم
وشمله اسم الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاوقاف المصرية من أن السلطان ينصب ناطراً

عاما عاينوا الاوقاف التي بالقدس منها ناظر خاص مشصرف منصوب من قبل السلطان ايضا هل لناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب من
التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولي العام ونصب غيره ينزل بذلك المتولي الخاص ببيت المقدس أم لا (أجاب) ليس
لناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر وعند أهل العلم والمحجبات
القضاء والفتوى ولا ينزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهم مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما
بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينزل نائب المستنيب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه (٣٠٧) بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان

والوجوه والامر فيها عن
زيادة التبيين والله الموفق
المعين وهو أعلم العالمين
(سئل) في رجل بيده وظيفه
امامة على مسجد يوم أوقات
الصلاة الخس في كل يوم
بعثمانى وقد تناول جميع
المعلوم من قيم الوقف والحال
انه قد كان أم في بعض
الاقوات دون بعض فهل
لا يستحق المعلوم الاجمق دار
ما باشر والباقي يرجع عليه
به ويكون موفر الجهة الوقف
أم كيف الحال (أجاب)
الذي تحصل من كلام البحر
أن مقتضى كلام الخصاص
انه لا يستحق الاجمق دار ما باشر
وبه صرح ابن وهبان في
المسافر للحج أو صلة الرحم
حيث قال لا ينزل ولا
يستحق المعلوم مدة سفره
مع أنهم ما فرضان عليه وان
مقتضى كلام صاحب القنية
وهو امام يترك الامامة لزيارة
أقربائه في الرساتيق
أسبوعا أو نحوه أو لمصلحة أو
لاستراحة لا بأس به ومثله
عفو في العادة والشرع انه
يستحق اذا كان كذلك

الهندية وسئل المؤلف عن نظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقبا ثم كفل كل عن صاحبه بامر فادى أحدهما
الدين كله فهل له الرجوع على الآخر نصف ما أدى (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وفي نور العين
قال في النهاية وفي الشافي ثلاثة كفلاء بالف مطالب كل واحد بثلاث الالف وان كفلا على التعاقب يطالب
كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والتمرناشي اه (سئل) فيما اذا استدان
زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند عمر وكل من بكر وخالد كفالة شرعية بالاذن الشرعي
و يريد عمر ومطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت
مما نقلناه آتفا من نور العين الفرق بين ما اذا كفلا معا أو على التعاقب فتنبيه (سئل) فيما اذا قال ذى لا آخر
بايع فلان الذى ومهما بايعته عندى فصار الاخر يبيع فلانا ويستوفى الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم ببلدة
كذا قاشا على طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته معه أصلا فقام صاحبه
يكاف الذى القاتل المذكور دفع قيمة القماش له زاعما أنهما اتلزما بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحالة
هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمر وطالبه الورثة
به فامتنع من دفعه لهم زاعما أنه كفل زيدا المذكور عند ذى يدين استدانه زيد من الذى أكثر من دين
زيد المستقر بذمة عمر وأن له دفع ما بذمته للذى بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة
صدورت بدون اذن من زيد فهل يلزم عمر ادفع دين زيد لورثته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كانت لزيد
بذمة عمر ودينان معلومان القدر من جنس واحد غير أن أحد الدينين بكفيل والاخر بغير كفيل فدفع عمر
لزيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أى الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذى بكفيل دون
الاخر وفي التعيين فائدة فهل يكون القول قوله مع عينته (الجواب) نعم القول قول الدافع مع عينته
(سئل) فيما اذا طلب زيد من عمر وأن يبيعه قدرا من الحرير وقال له بكر بعه فان راح لك شئ من الثمن
عنده فهو عذرى فباعه عمر والحرير برثن معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمر وهل
يلزم بكر ادفع نظير الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم عن آلات حرفة مؤجل
الى أجل معلوم بكفالة عمر وقام يكاف زيدا دفع الثمن حالا قبل حلول الاجل أو يحضره كفيل آخر متعلا
بان ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصمته بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم وأفتى قارئ الهداية فيما اذا قصد المديون السفر بانه اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب
الدين ان أردت فخرج معه فاذا حل الاجل طالبه بدينك (أقول) وفي الخلاصة وأجمعوا أن الدين المؤجل
اذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضى ان مديونى
يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي المحيط لو أفتى بقول الشافى فزيد
السفر في سائر الديون باخذ كفيل كان حسنا رفقا بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط
وفي القنية ليس للدين مطالبته المديون بالكفيل قبل الاجل ورمز لا آخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية له

للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاص لا يصادم كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل ان مقتضى كلام الخصاص هو الفقه (أقول)
ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكان شبهة الاجارة قويا فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف بأمر الكتابة مدة ثم
عزل في أثناء السنة هل يبسط ماله المقر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم يستحق بحساب المدة التي عمل فيها الكون
معلومه في مقابلة عمل الكتابة فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسابه
وكذا كل صاحب وظيفه يكون معلوما في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسى في أنفع الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس

والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد نه في الاشياء وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل مع الله بانه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بلا تردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشياء والنظر في أنفع الوسائل بعد نقول رمزها صاحب القنينة فهذه الفروع التي ذكرها صاحب القنينة فيها ما هو صريح وذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا (٣٠٨) أن لهذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ أو يفيد

التالبة ويهدي ثواب قراءته الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعلة فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشياء فاذا مات المدرس في أثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قبضة الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرة من جاء بعده وييسر المعلومات على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في مدرس بمدرسة مات والمدرسة صرة معلومة

ذلك اه فحضر أن المعتمد قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الافتاء به لان المفتي يفتي بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السابحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق ظاهر اذ لو أمر بالسفر معه الى حلول الاجل وبما ينفق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه نقله عن المنظومة المحببة مستدركا به على ما قبله ويؤيده افتاؤهم بقول أبي يوسف بتكفيل الزوج بنفقة شهر اذا أراد السفر رفقا بالزوجة كما يشير اليه كلام المحيط والله أعلم (سئل) في رجل كفّل زيدا بامرء عند عمر وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمر وبعد حلول أجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق زيد أمته من دار ملاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهمما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فأنا كفّل وضامن له فهل لا يضمن عمر ذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أي لما من أنها لا تصح بجهالة المكفول له ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غاب عمر عن المصرف على الدين الذي لك عليه ثم غاب عمر عن المصروفات المرأة عن زكاة قبل استيفاء زيدية وهو يريد الرجوع في تركها بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ثم راجعها فطالبتة بمؤخر صداقها فكفله أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها مطالبتة بذلك بعد ثبوتها شرعا (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر عن الخاوي الزاهدي ولو طلقها رجعية لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه فقول المؤلف هنا ولها مطالبتة بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفّل آخر عند زيد بدین معلوم ثم طالبه زيد به وأزمه به لدى القاضي فطلب الرجل من زيد أن يعمله به فأبى الا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الالتزام فدفعه ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه من كلفة الالتزام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

(سئل) فيما اذا كان لزيد دين شرعي على عمر وفاه له عمر وعمر على بكر بدين عليه لعمر وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته (الجواب) نعم ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المبالغ المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا الوقيدي بدينه الذي على المحتال عليه لومات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء بزازية وخلاصة ومقتضاه بطلان الحوالة بموت المحيل وهو المصريح به في الخاوي

واردة في كل سنة لمدرستها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنة ثم ولي السلطان الزاهدي مدرستها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور أو لا فتسارع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم بالسردس حالا واذا حكمهم بالورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل لمخالفة الشرع لشريف أم لا (أجاب) يحكم بها للمدرس حالا لان الاصل صرف ربيع كل سنة لمستحقه فيها وقد وردت في مدته فلا تعداه وقد شهد لذلك أصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف الى أقرب أوقافه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخانقوني في فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها تحصى صا اذا ضاق عن

السنة التي لم تصرف الموقوف والصرف بمنزلة قطع ثبوت السنة التي وردت فيها بلا شبهة وإذا حكم بها الغير المدرس حالاً لا يجوز له التمسك بالشرع بترك الحق لأجل الموهوم اذ هي ليست بمحقق والحال هذه واحتمال كونها عينت لسنة المتوفى موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام عزل أو مات في أثناء السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولده منهم بعد خروج زهرته وصير ورته حصراً هل حصته ميراث عنه أم لا (أجاب) بل ميراث عنه لأن المراد بالوع الغلة أو خروجها أو بيعها في كلامهم صير ورته إذا كانت قيمة كما صرح به (٣٠٩) في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له

قيمة وقد صرحوا بأنه إذا مات بعد خروج الغلة لخصته ميراث عنه بل صريح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولولم يبد صلحاً قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم يحيى الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الأرض والزهر من الغصون لأن له قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلحاً اه والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستتاب عنه نائباً في وظيفة امامة وخطابة مقررتين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه أجرة معينة لمباشرة عنه فبأشهر مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفة عن فوجها له بانها الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهما شاغرتان فهل تخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك أم لا تخرجان عنه وان كان النائب تناول شيئاً من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق الا الأجرة التي جعلت له مدة مباشرة أم لا (أجاب)

الزاهدي وعبارته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يختص المحتال بماله على المحتال عليه بل أسوة لغرمائه لأنها تملك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز لأنهم جاوزت الحاجة وبماوت سقطت وتعود المطالبة إلى تركته وعن زفر خلافة وانوى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تصح عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى انتهت وهي مسألة عجيبة ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد بها دين له عليه أو ودعية أو عين في يده ودعية أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها واحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بأن قبلها متبرعاً والسكك جازت لانه في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين والمحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برضاء وان كان الدين مؤجلاً في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحمل بموت المحيل ويحمل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتال على مثال الراهن بخلاف المطلقة فانها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولومات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه بالحصول لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لأن المحتال لم يملكه بها للزوم تملك الدين من غير من هو عليه وانما وجب به في دين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتن بعد موت الراهن مديوناً بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار المحتال من غرماء المحال عليه ٣ وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتعمامة في البحر وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار ويدل عليه قوله كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه فقوله المحال بهما دليل على أن المراد به المقيدة بقرينة قوله لانه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق الدين في المطلقة لأنها لا تقيد بدين ولا عين وكذا قول الولوالجية ولومات المحيل وعليه ديون تحاص غرماءه فبما على المحتال عليه ولا يسلم للمحتال الا ما قبض قبل الموت لأن ما على المحتال عليه بقى على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على أن المراد بالمقيدة وفي الجوهره وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه إلا أن يؤدى فاذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل أياً ضار لو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صح الاراء الخ والحاصل أن الحوالة المطلقة تبرع كما مر وإذا كان المحال عليه مديوناً للمحيل لا تقيد بيده ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لأن المحتال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا جار على القواعد الفقهية في البزاية والخلاصة مشكل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو أقمشة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحال به البائع على بكر حوالة شرعية مقبولة تبرعاً

لا تخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك إذا لم تكن الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما أنشأه فكان وجوده شرط الصحة فتنفذ بقده كما قالوا في السؤال معاد في الجواب اقتضاء ولا ريب في ذلك وكتب الأصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فاذا تقرر ذلك مع تقرر صحة الاستنباط كما بيناه في افتاء سابق فاستأنوا له النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده إذا لحق له في جهة الوقف ٣ قوله وإذا قسم الدين الخ أي في صورة المقيدة والمراد به الدين الذي وقعت الحوالة مقيدة به وقوله بحصة الغرماء أي الحصة التي شارك فيها الغرماء أي لا يرجع على المحال عليه بالحصة التي أخذوها من الدين المحال به وقوله لاستحقاق الدين عليه لقوله لا يرجع اه منه

وإنما له الاجرة المشرطة التي شرطها له المستنيب حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فإن من أعطى شيئا على أنه حق ثابت فثبتت
 خلافه يستتر منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي إقامة قيم على الوقف بخيبة ناظره المنصوب من
 جهة السلطان أو للقاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح إقامته له ويسوغ له التصرف المقوض اليه من قبل قاضي الشرع ولا
 خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لعائب أقام القاضي مقامه رجلا إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اه ومثله
 في مختصر الناصح لو قفي هلال والخصاف (٣١٠) وهذا في منصوب الواقف فما بالك بمنصوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين الناظر فيه وصرحوا

بأنه يجب الافتاء والعضاء
 بكل ما هو أنفع للوقف فاذا
 علمت صحة إقامته مقامه علمت
 جواز جميع التصرفات
 السابقة للناظر المقام مقامه
 والله أعلم (سئل) في
 محدودات موقوفات على
 الروضة الشريفة بفلسطين
 استمرت والناظر عليها غائب
 عنها بدمشق الشام هل
 لقاضي الشرع الشريف
 بالقدس المنيف أن ينصب
 باجرة مباشرة المرء بها بعض
 غلاتها المصلحة للوقف ودفع
 ضرره إن لم يجعل بالمرمة
 أم لا (أجاب) نعم لقاضي
 الشرع ذلك لما فيه من
 المصلحة حتى صرح علماؤنا
 بأن للقاضي أن يستأجر
 فراشا للمسجد بلا تقرر
 لمصلحته وصرحوا بجواز
 الاستدانة على الوقف
 للتعجير إذا تعجير من أهم
 مصالح الوقف فقد صرحوا
 بأن الناظر إذا صرف
 للمستحقين مع الحاجة إلى
 التعجير فانه يضمن إذا لاحق
 لهم في الغلة زمن التعجير بل
 لاحق لهم زمن الاحتياج

الكل ثم ظهر عيب قديم في بعض الاقضية ويرد بها بخيار العيب فهل إذا رد بها بالعيب تبطل الحوالة بقدر
 ما قال ذلك من الثمن (الجواب) نعم وفي المتن وجعل اشترى عبد ألف درهم وقبضه ثم أحال المشتري البائع
 بالثمن على غيره من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة الخ محر
 (سئل) في المديون إذا أحال رب الدين دينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان وبطالب
 أي ما شاء (الجواب) نعم قال في الخانية رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلني بمالي عليك على فلان على
 انك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أي ما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد
 جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم برائة المحيل كفالة (سئل) في ناظر وقف أحال زيد الدين له
 عليه على مستأجر بعض أقالم الوقف ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل
 للمعتولى الجديد قبض مال الوقف وبطلت الحوالة (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفا (أقول) هذا إذا
 كانت الحوالة مقيدة كما علمت بتحقيقه (سئل) فيما إذا كان المستحق في وقف أهلي دواهم معلومة تحت يد
 ناظر الوقف هي قدر استحقاقه من الوقف فأحال دائته على الناظر المزبور بها وقبل كل منهم الحوالة فهل
 تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والنهر والعلاقي (أقول) وأصل المسئلة
 بحث صاحب البحر وقيد بها بما إذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه المؤلف وهو ظاهر (سئل) فيما إذا
 أحال زيد المستحق في وقف أهلي عمر ا على ناظر الوقف ايدفع دينه له من استحقاقه في مدة مستتيلة ثم مات
 المحيل والمحال عليه قبل الاستيفاء وألت حصه المحيل إلى غيره فهل تكون الحوالة المزبورة غير صحيحة
 (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم آنفا (سئل) فيما إذا احتال زيد على عمره وبلغ معلوم من الدراهم ثم تولى
 المال هل يرجع به على الاصيل وما التوى (الجواب) نعم يرجع المحتال بالمال على المحيل إذا توى حقه وهو
 بموجب الحال عليه مغلصا أو انكاره الحوالة وحلفه ولا يبينه له عليها والتوى على وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة
 في المتون والخيرية (سئل) فيما إذا كان ليتين بدمية بدمية معلوم من الدراهم فاحتال وصيه ما به على
 عمره الاملا من المديون وفي الحوالة المرقومة تخير لهما حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة
 المزبورة صحيحة (الجواب) نعم والحالة هذه في الخانية احتال الوصي أو الاب بمال الصغيران كان الثاني
 أملا من الاول ناز وان كان مثله لم يجوز الخ أدب الاوصياء ومثله في شرح التنوير من الحوالة (سئل)
 فيما إذا مات المحال عليه مغلصا بغير دين ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على
 المحيل فهل له ذلك (الجواب) نعم كما في غالب المعتمرات من كتب المذهب (سئل) فيما إذا أحال زيد عمره
 بدينه على بكر الغائب ثم قدم العائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب)
 نعم (سئل) فيما إذا كان لز بدين شرعي بدمية عمره ولعمره دين شرعي بدمية بكر فتوافق بكر مع زيد على أن
 يدفع بكره الذي له على عمره من دين عمره عليه بطريق الحوالة من عمره وتراضيا على ذلك في غيبة عمره ثم علم
 عمره بذلك فاجازه ورضي به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويرد زيدا مطالبة بكر بدينه المزبور

اليه عمر أو لا وهذا لا توقف فيه فاذن القاضي بالتعجير في مستغلات الوقف واصلاح الاراضي صحيح فاذ رضى المتولى أم فهل
 نصب باجرة المثل وما قار بها جميع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الغلاني في مرض موته فآخذها المتولى بعد
 موته وباعها يا عين الفاحش فهل يجوز وقفها ويبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الاصح المنق به فلوارث الواقف انزعها من يد مشتريها
 ومشتريها يرجع بثمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لا رتفاع الخلاف بحكمه في محل
 احتج ادواته أعلم (سئل) في أربعة نخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فأنشأ كل واقف ربه على نفسه ثم على أولاده الذكور ثم على اولاد أولاده

الذکور ثم علی الذکور من أولاد أولاد أولاد كذلك ثم علی نسله وان سفل لادخل فيه اللاناث الآن تكون أنثی فقیرة وزوجها فقیر افلها نصف مال الذکور فلو مات أولاد کرله أو اخوته عن غیر ولد استحققت مال والدها و اخوتها أيام فقرها و فتر زوجها علی ان من توفي من أولاد کل واحد من الواقفین وأولاد أولاد ونسله المستحقین لمنفعة عادمه علی ولده ثم علی ولده ثم نسله بینهم علی ما ذکر وان من مات من أولاد الواقفین ونسلهم المستحقین عن غیر ولد ولا ولد ونسل عادمه کان جار باعلیه علی أهل درجته ثم علی ولده من انتقل الیه من أهل الوقف ثم علی نسله وان سفل بینهم علی الشرط والترتیب المذکور بن وان من توفي من أولاد کل من الواقفین (۳۱۱) ونسلهم وان سفل قبل استحقاقه وترک ولدا

فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحتال له الآن
يقبل أي الحوالة فضولي له أي لاجل الغائب كذا في الخاتمة لا حضور الباقيين أما عدم اشتراط الأول وهو
المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة
تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يحيل الدائن على
رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحة الحوالة كذا في الخاتمة اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكنز
وتصح في الدين لافي العين برضا المحتال والمحال عليه اهـ قال في البحر وأراد من الرضا القبول في مجلس
الايجاب لما قدمناه أن قبولهما في مجلس الايجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به في البدائع اهـ ونقله
العسلاقي في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا الباقيين
لا حضورهما وأقره المصنف اهـ أي صاحب التنوير في المنع (سئل) فيما إذا كان لزيد دين بذمة عمرو فأحاله
عمرو به على بكر ولم يكن لعمرو على بكر مال يزوي شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون
الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم لان الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره
(سئل) فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه مفسا بغير عين ولا دين ولا كفيل
فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) المصحح من المذهب أن الحوالة
توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كما في جامع الرموز وفقه القدير والفتاوى على هذا
كما في صور المسائل عن الظهيرية قال ألهمام نفي الدين قاضيتان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل
أو وجهه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا توى المال بان يموت المحال عليه مفسا يرجع المحتال على المحيل
ففي هذه المسئلة المسؤول عنها يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) فيما إذا غاب المحال
عليه قبل دفع شيء من المال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجرد غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا آجر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحال بها بكر اعليه ثم ظهر أن
الأرض موهوبة من قبل زيد عند زوجه بدين استدانه منها قبل الإجارة ولم تحرز وجهه الإجارة ولم يدفع لها
دينها ولم ينتفع عمرو بالمأجور أصلا ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا
وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى رجل على آخر بمبلغ من الدراهم غن
أمتعة فاقر المدعي عليه بها وذكر أن المدعي أحال عليه بالمبلغ رجلا بمصر حوالة مقبولة من الكل فصداقه
المدعي وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحتال وأن المحتال وكفه في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم (الجواب)
حيث اعترف المدعي بالأحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال في التنوير ولو تولى المحيل بقبض دين الحوالة
لم يصح اهـ ومثله في الذخيرة البرهانية (فروع) إذا أحال الطالب أنسا على مدونه وبالدين كقبيل برئ
المدون من دين المحيل وبرئ كفيله وبطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكنهما راعة
موقوفة وكذا إذا أحال المرتهن بدينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال كذا

عفيف عن ابنتين كلثوم وعائشة ثم مات أحد عن بنتين ثم ماتت فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كلثوم عن ابنتين وبنت هم حافظ ونفر الدين وعابدة ثم ماتت واحدة من بنتي أحد عن ابن اسمه محمد والأخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ عن ابنتين وبنت ثم مات نفر الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أحد ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بشيء اقتضته عبارة الواقف في وقته هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فلا يستحق كل من بنتي محمد ابن (٣١٢) بنت أحد وزكريا ابن عائشة وأولاد حافظ وأبني نفر الدين وعابدة وبنت بنت أحد وبنتي

محمد بن قارئ الهـ داية اذا قال زيد لعمر و ان بكر اأحالفني عليك بالف فاعطنيها وان قال بكر ما أحالفني فارجع بهما على فاعطاهم عمر و ثم ان بكر مات أو غاب هل لعمر والر جوع على زيد أم لا أجاب قارئ الهداية ان اعترف المحال عليه بالدين الذي أحبل به عليه ودفع الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال مالم يعرف الحال فان صدق المحيل المحتال تم الامر وان أنكر الحوالة وأخذ دينه من المدينون رجع المدينون على المحتال بما قبض منه وكذا ان مات أو غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشئ اهـ (أقول) وحاصل الجواب أن المحال عليه ان أقتر بالدين الذي عليه للمحيل ودفعه للمحتال على وجه الحوالة فلا رجوع له به على المحتال ان صدقه المحيل في الحوالة وكذا اذا جهل الحال وأما اذا كذبه وأخذ دينه من المدينون رجع المدينون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان له بذمة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا وان عمرا المزبور كفيل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فاق عمرو بالكفالة المزبورة وأجازها زيد المأذون وأما عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المأذون فاقام زيد بينة شرعية في وجهه وعمره وشهدت بان المبلغ المزبور بذمة بكر الغائب فحكم الحاكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لز يدعى عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المأذون قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب (الجواب) حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكر وأجازها المتدعي شفاهاا يكون الحكم المأذون قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لان الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحيلة صرح بها في البحر والمنع والبرازية والعمادية وغيرها (سئل) هل يصح حكم الحاكم كلابيه وابنه أم لا (الجواب) هذه المسئلة أجبع علماء الأئمة الاربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحمد ابن محمد القسودوري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم كلابويه وولده وزوجته باطل اه وهي دوائر في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم كمن لا يشهد له على المختار اه قال شارحه التتائي كابنه وأبيه وزوجته ونحوهم اه وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في التحفة تحت قول المنهاج ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لانهم أبعاضه فكانوا كنفسه اه وقال العلامة الشيخ موسى الجاوي في كتاب الاقناع في مذهب الامام الجليل الحديث الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه وللمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات موانع الشهادة ستة أحدها قرابة الولادة فلا تقبل من عمودي النسب بعضهم لبعض من الدوان علاول من جهة الام وولدوان سفل من ولد البنين والبنات (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتفررت من ذلك لعدم المنفق وغير ذلك فرفعت أمرها للقاض حنبلي ما كان عليه على ولده الى

آخره ومن لأفعلى أهل درجته فرجعت الى مسألة السبكي المأخوذة من مسألة الخصاف ونقض القسمة بانقراض كل فتضى طبقة فيها والكلام فيها مقرر مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة بانخر من مات من أهل طبقة كلثوم وهم عائشة بنت عفيف و بنت أجدو ومحمد ابن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من حافظ وغير الدين وز كرايو عابدة ومحمد بن بنت أجدو و بنت بنت أجدو و رابعة ومؤمنة بنتا محمد بن فاطمة يقسم ريع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الاربعة كل واحد سهما وبثمانية أسهم وللإناث الاربع أربعة أسهم لكل واحد سهم سهم فهذه جيلة الإثني عشر سهما بموت حافظ انتقل نصيبه لابنيه و بنته أختا سال كل ذكرا منهما خمسة أسهم وللإثني عشر بموت

فخر الدين انتقل نصيبه لانبائه انصاف الكل واحدا منهم انصفه وبموت محمد بن بنت أجداد انتقل نصيبه الى بنائه انصافا كذلك والباقيون من أهل الطيبة وهم زكريا وعائدة وبنت بنت أجداد وربعة ومؤمنة باقون على انصابتهم لزكريا سهمان من اثني عشر سهم ماولا بة سهم منها وبنت بنت أجداد سهم منها ولو مؤمنة سهم منها وراعى وصف الحاجة وكذلك تفصيل الذكروا شراك الترتيب في الاصل مع فرعه واعطاء الفرع مما لاصله بموته لصريح قوله يجري الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من جملة والله أعلم (سئل) في وقف صورة كتابه الذي بيدنا طره الذي هو أحد أولاد الظهور المستحقين ليعه المتصل بالقضاء واحدا بعد واحد الى الآن أنشأ الاخوان (٣١٣) الشقيقان هما محمد و ابراهيم وقفهما

سوية على أنفسهم ما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحد وليلي ومنى وحبيب وست الروم وأولاد محمد وبني ابراهيم وعلى من سيحدث لهما من الاولاد المذكور والاثاث ما عاشوا على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنسألهم ذكورا واناثا من أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون يشتركون الاثنان فما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة الاصلية وقد كان أولاد البطون يتناولون من ربيع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه متمسكين بصورة نقلت من السجل بتاريخ سنة ١٢٠٠ وبين الصورة الاصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيها قوله من أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهوا من عند قوله على الفريضة الشرعية الاولى الى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره اليها فحضر ناظر الوقف الذي

فقدى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية موافقا مذهبهم مستوفيا شرائطه فهل ينفذ قضاءه (الجواب) ينفذ في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفتى المؤلف كذلك بنفاد قضاء الحنبلي على الغائب فيما دعت اليه ضرورة من دعوى دين لزكريا بدمية الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي تحت يد شريكه من جنس الدين (سئل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير مسموعة ولا يقضى عليه (الجواب) نعم (أقول) قال في متن التنوير وشرحه للعلائي لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بغير الابحضور نائبه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بل نائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره مثلا خسرو في باب خيار العيب وقيل لا ينفذ وجه غير واحد وفي المنية والبرازية وبجمع الفتاوى وعليه الفتوى ويرجى في الفتح توقعه على امضاء قاض آخرا الخ وكبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في الفتح ليس قولنا ثابلا هو القول الثاني كما في البحر وأن قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي قوله قبله لا يقضى على غائب لانه في القاضي الحنفى كما حرره في البحر بقوله اشبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من كون القاضي شافعيًا راء أو حنفيًا لا راء أو خاص بمن راء والظاهر أنه في حق من راء لاجماع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي الى آخر ما أطل به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسى في شرح نظم الكنز بتصریح صاحب القنية بأنه في حق الحنفى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال محمد لا ينفذ الفتوى على الاول لانه اذا رفع لا ينفذ لا ينفذ اه ونحوه في حاشية الخير الرملی وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله أقول قد اضطربت آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندي أن يحتمل ٣ ويلاحظ الخرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازا أو فسادا صيانة للحقوق مع أنه مجتهد فيه ذهب الى جوازه الأئمة الثلاثة وفيه عندنا روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه يراعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه لمخصاوار رضاه في نور العين فينبغي التعويل عليه وقال العلامة الخير الرملی في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الخرج والضرورة يجب اعتبار عدم امكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق (سئل) فيما اذا ادعى زيد الناطر على ثلاثة أنفاز أنهم موبقية أهالى قرية كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من مز رعته الجارية تحت نظارته بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى الى غير المحكوم عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى الى غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففى أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة كفى الحانية وقال أيضا لا ينتصب أحد خصم عن أحد قصد بغير وكالة ونيا بة وولاء الا في مسألتين أحد الورثة ينتصب

(٤٠ - (فتاوى حامديه) اول) هو أحد أولاد الظهور بالصورة الاصلية لدى الحاكم الشرعى وادعى على رجل من أولاد البطون ٣ قوله ويلاحظ الخرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين مثلا لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يجزعن احضاره أو عن أن تسافر اليه هي أو وكيلها بعده أو لمانع آخر مان كان لا يرضى أحديا أو كالة وكذا المديون لو غاب عن البلد وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وغلب ظنه أنه حق لا تزور ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا المفتى أن يفتى بجوازه دفع الخرج والضرورات وصيانة للحقوق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه الخ اه منه

بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوت له منعا شرعيا بعد اعتباره ما وجب اعتباره شرعا ثم ادعى بعده ولد البطان المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخو على الناظر المزبور استحقاقا في الريع فمنعه الحاكم الشرعي الثاني أيضا وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقف الاصلى المشروح أعلاه لديه منعا شرعيا بعد اعتباره ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعا كتاب الوقف الاصلى المتصل بالقضاة واحدا بعد واحد الثابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره الوجه المشروح (أجاب) لا شبهة في ان المعمول (٣١٤) به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلى المتصل بثبوت بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة

لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيرا للكتابة في متشابه السطور والعهد على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لاعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه والله أعلم (سئل) فيما اذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلا في سجل القاضى المصون في صناديق القضاة عن تداول الايدي ثم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتب الوقف تحت يد زيد من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه عن كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة للمسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضى بثبوت عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل بالمسجل وبالصورة الى

خصما عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعليق طلاق نفسها ببنكاح غيرها وبرهنت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح أنهما لا تقبل اذ بنكاح فلانة شرط طلاقها فلا تنتصب خصما في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الحاضر ينظر لو لم يتضرره الغائب كدخول الدار وغيره بصيرا الحاضر خصما عنه لالودا ترابين نفع وضرا اه (سئل) فيما اذا ترفع زيد مع عمرو عند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتا بيزيد فيحكم القاضى بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق وعمرو بخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) اذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار أى قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الجوى في حاشية الاشياء قال في العناية بالقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الايمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل (سئل) فيما اذا قضى القاضى بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولى الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما اذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا فائدة في اعادتها فلو كان فيها فائدة كملو جاء المدعى بدفع صحيح فانها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا خلع السلطان وولى السلطنة غيره وللخاوع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنصب ولم يقرهم فهل تكون قضاة الخاوع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا يعزلون بخلعهم حتى يعزلهم المنصب أعز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسى في المحيط والامام الكاشانى في البدائع والفاضل الطرسوسى في أنفع الوسائل في مسألة الولاية المعلقة بالشرط المتعارف تغلقا عن المحيط والبدائع وهداية الناطقى وعبارة المحيط من باب موت الخليفة والناضى مانصه ولومات الخليفة أو خلع وولى غيره بأن اجتمع الناس على خلعهم والاستبداد به وله قضاة وولاة لا يعزلون بموته أو خلعهم لانهم يعملون للمسلمين نصبوا لمصالحهم فكان نائباعنهم في تقليد هؤلاء المسلمون على حالهم فتبقى نوابهم على حالهم وكذا لومات والى المدينة وله عمال لا يعزلون لانهم نصبوا لمصالح أهل المدينة فكان نائباعنهم اه وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضى عن القضاء لافى شئ واحد وهو أن الموكل اذا مات انعزل

تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر مقتضى لذلك (أجاب) نقل في التتارخانية عن وقف الوكيل الخصاص ان الاوقاف التي تقدم أمرها وومات الشهود الذين يشهدون عليهما كان مرسوما في دواوين القضاة وهى في أيديهم أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسننا اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت حقا حكم له به اه فقطضا أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقة لا بما خالفه وفي مثل ذلك ان يباس عدم العمل بها أصلا الا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونية موقوفة وقفنا شرعا أجرا ناظرها قبرا طين منها رجل تسعين سنة في عشرة عتق وود كل عقد تسع

سنتين باجرة قدرها ثلاثون سائلا بالدي قاض حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ما صورته وحكم بموجب ذلك ومن وجبه عدم انفساخ الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهما مدة سنتين ومات المستأجر عن ولديه محمد وعلاوة فوضع أيديهما عليهما وورثهما من رجل ومات هذا الرجل عن صغيرين هما اسمعيل وتقي فآجر محمد بعد موت أخيه علاوة وانحصار ورثته فيه القيراطين لاسمعيل وتقي بعد موتيهما له ما بقية سني الاجارة فوضع الوصي يده عليهما لليتين فتناولت علاوة القيراطين مدة سنتين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف (٣١٥) ولكونها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في الملك وتجب

أجرة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقرر أن الاجارة تنفسخ بموت العاقدين أو أحدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد انفسخت بموت المستأجر لانه عقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت المتواجرين أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لان الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجه الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة فينصب الحكم عليها لدفع الخصومة بين المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت وهو حكم في غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر ان الاوقاف تجب فيها أجرة المثل بالغة ما بلغت ويجب الاقتاء بكل ما هو أنفـ

الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنعزل قضاته وولاته ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لانائب القاضي ولا ينعزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينعزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينعزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزانه المفتين وهو المختار وعند كثير من المشايخ وفي الاشياء واذا عزل القاهن ينعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعامه اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قبل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا فتوى بض العزل صريحان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال الجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان زيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرا رسولا ليحضر عمرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو ومتردا فهل تكون أجرة بكر على زيد أولا (الجواب) نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المدعى المذكور وهو الاصح كذا ناله في البحر عن البرازية وأما اذا كان متردا في الخانية لمي المترده هو الصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلائق والخانية والبرازية من القضاء (سئل) فيما لو قضى شافعي بصحة بيع المدير المطلق وحكم بذلك موافقا لمذهب مستوفيا شرائطه عالما بالخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من القضاء امض - وه والحالة هذه فلا يباع المدير بخلاف الشافعي ولو قضى بصحة بيعه نفذ وهل يبطل التدبير قبل نعم نعم لو قضى ببطال بيعه صار كالخبر علائق من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقتضى على وفق مذهبه نفذ اجابا برازية (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا فأنكروه فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرء العام منه بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل لامكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء (سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحاص معلومات قائمات في أراضي وقف معلومة وعدة من بقرو مشد مسكة في أراضي وقف معلومة فباعا ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بن معلوم ولم يبين عن كل من المبيعات وصدر ذلك لى حاكم حنبلي حكم بصحة البيع المذكور وكتب بذلك صلح ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهبه اكونه وقع على الموجود وانعدوم وهو مشد المسكة ولم يبين للمعدوم عن وأن أراضي الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تنسب مسكة في مذهب الامام أجدين حنبلي حسبما أفتى بذلك كله مفت حنبلي معتد في ذلك على صحيح نقول مذهب وحكم حاكم حنبلي ببطالان البيع المذكور وعدم العمل بالصلح المذكور مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيدا لالا على عمرو ونقال مالك على شئ قط ولا أعرفك ثم برهن عمرو على الابرء فهل لا تقبل لتعذرا توفيق (الجواب) حيث زاد كلمة ولا أعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير (سئل) في فتير ذى عيال وحرقة يكتسب منها وينفق على عياله

لوقف صيانة له حتى صرحوا بان منافع الغصب مضمونة على غاصها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمرو مكانا معينا بثمن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المسكان المزبور مدة والا أن يدعى المشتريان ان المسكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمان ويثبتان الوقفية فاذا أثبتتها طهر بطلان البيع فيستردان الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناظرا عن فتاوى التجنيس ادعى مشتري أرض على بائعها ان هذه الارض موقوفة قد بعتهامنى أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه المخاصمة يعنى

مع البائع انما ذلك للمتولي فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا بخاصه ويثبت الوقفية فاذا اثبت الوقفية طهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ان افلا عن النسفة سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الأرض وقف على كذا وقد بعث ما ليس لك بيعه وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على هل له الخاصية وهل له أن يحلف بالله ما تعلم ان الأرض التي بعثها مني أنها أرض وقف كذا وأيس عليك رد الثمن على فقال لا ولا تصح الخصومة الا للمتولي والوجه في هذا أن بخاصه المتولي في ذلك وان لم يكن لها متول ينصب القاضي رجلا بخاصه فاذا (٣١٦) أثبت الوقفية طهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى الى البائع اه وفي جامع

الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان كان هو المتولي وفي الحاوي الزاهدي وقع خراج للقاضي عبد الجبار الخجندی اشترى أرضا وتصرف فيها سنين ثم أقام بينة على ان فيها كردة مسجلة فله أن يسترد ثمن الكردة قال وفي ط المحيط ليس الخاصية في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي المتولى الوقف وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى بخاصه فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب الخجندی مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدر الشهيد بان دعواه وان لم تصح أي على غير المتولي للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من

من كسبه ويفضل منه شيء وعليه دين لجماعة يكلفونه بلا وجه شرعي الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل ليس لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ الاسلام عماد الدين أفندي العمادى عفى عنه فيما اذا كان على رجل ديون نابتة لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين أرباب الديون المزبورة بحسب ديونهم الجواب نعم وتكتب عليه الجواب كجابه عم والوالد أجاب (سئل) فيما اذا كان لزيد المديون تيمار مشتمل على قرى ومزارع لها غلات في نفقته ونفقة عياله ويفضل منها شيء ويمتنع من أداعينه منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور لدينه (الجواب) نعم (سئل) في مدون امتنع من أداء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له عقارا وغيره يمكنه الوفاء من ثمنه اذا باعهم الا أنه متمرّد متعنّت في بيع ذلك فهل يبيع القاضي عليه حيث كان الحال ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) في رجل مات عن تركه مستغرق بديون عليه باعها الورثة بدون إذن من القاضي فهل لا ينفذ بيعهم وللغرماء نقضه (الجواب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم اذ الدين غيرهم والله أعلم وفي فتاوى الانقروى عن القنية تركه مستغرقة بالدين وجاء غريم يدعى ديناً على الميت فانما تقبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان فائدة النكول الذي هو اقرار الوارث لو أقر بالدين والتركة مستغرقة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم آخر وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف لامر موهوم (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبة وخلف تركه فجعل القاضي نصيب الغائب من التركة تحت يد الاخت المزبورة لتخلفه في حوزة مثله الى رجوع الاخ وهي أمينة فقام ابن العم بر دفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وللقاضي ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عمادية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين وفيه أيضا وهذا تنصيص منه على أن للقاضي أن ينصب قيما لحفظ مال الغائب اه وفي الفصولين برمز فش للقاضي نصب الوصى لو كان وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضي الايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه للحفظ فقط ومنه استفيد جواب الحادثة المسؤول عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين وفي البحر نزاع بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصى عن الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثاني على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتى ما يؤيد به وتقدم ما يؤيد به أيضا اه كلام خير الدين وللقاضي أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من يرضى في الجتهرات (أقول) وذكر في البحر أن للقاضي قبض دين غائب من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله قبض مغصوبه من غاصبه وان له ولاية اقراض ماله

المشايع بدون الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال اني كنت وقفتم ان قال هي وقف على لا تصح هذه والدعوى وليس له أن يحلفه أمال أو أقام البينة تقبل كالمشهد واعلى عتق الامعة من غير دعوى الامعة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا الوادعى المشتري على بائعه ان هذه الأرض وقف على مسجد كذا وفي الحاوي قال تقبل البينة وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة كثير فلنقتصر على ما ذكره والله أعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لاخوين جميع مكن معلوم بناء على انه جارى ملك البائعين بمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة ثم طهر أن المكان المرقوم

وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتري الرجوع على البائعين بالثمن المرفوع وبقيمة العمارات المرفوعة بمبدأ أم لا (أجاب) لا شبهة في أنه يسوغ للمشتري الرجوع بالثمن المؤدى إلى البائع صرح به غالب علمائنا وأما الرجوع بقيمة العمارات فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى دارا وخصصها لأوطىن سطوحها ثم استختمت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص وأطىن وأما الرجوع بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشياء والنظائر وفي بعض الكتب للناظرية تسكه أى بوضا الباني كما صرح به في البحر في كتاب الأجرة بأقل القيمتين للوقف متزوعا وغير متزوع عمل الوقف فان لم يرض (٣١٧) الباني فهو المضيق لهما فليترى بص إلى

تخلاصه واذا ترى بص عليه أجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدى حاكم شرعى حنفى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة المرفوعة حاكم شرعى مالى وحكم الحاكم المالسكى باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير بذلك أو وقف مالى يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهب الشريف وكتب بذلك حجة والا أن ظهر أن المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل الوقف المشتري بين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفى انفاذ حكم الحاكم المالسكى باسقاط الغلة المرفوعة أم لا (أجاب) لا يسوغ للحاكم الحنفى انفاذ حكم المالسكى في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه

وله ولاية يبيع من قوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله ايفاء ديون الغائب بماله بالحصص ويبيع ماله لا يفاء دينه اذا كان دينه ثابتا عنده وجع مسائل كثيرة فيما تسكه القاضي لم يجمعها غيره خذ الله تعالى خيرا فراجعها عند قول السكندر وكما التقليد لمن خاف الخيف وان أمنه لا (سئل) في رجل توفي عن تركه ولا وارث له ولز يدبذمه مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصيافي الخصوص المذكور وأثبت زيد مبلغه بالبيضة المزكاة وحلف على بقاء المبلغ بذمة المتوفى في حكم القاضي له بالمبلغ بعد جود الوكيل المذكور ذلك وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر لو لم يكن للميت وارث فباع متذلل الدين على الميت نصب القاضي وكيل للدعوى كفى أدب القضاء للخصاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتب عليه عن الخبر الرملى أنه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع المسماة بلعنتهم تباريا اه (سئل) فيما اذا كان بيدز يدعقار موروث له وله - مرو الغائب عن مورثهما فلان فادعى ناظر وقف على زيد بجزءان العقار في الوقف وأثبت دعواه بالبيضة الشرعية بنونا شرعى لدى حاكم شرعى حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى على عمرو (الجواب) بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كفى العمادية (أقول) وفي البحر انما تنصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت اه وتمايم بيان ذلك مبسوط فيه فراجعها عند قول السكندر ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولا خله غائب الخ (سئل) فيما اذا ورد أمر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو وفيه معها القاضي ولم يلتفت لضمون الامر الشريف ومنع عمر من معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور وكتب له حجة بالانع فهل لا يعمل بها لكونه ممنوعا من سماعها (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذاولى القضاء رجلا واستثنى خصومة أورا جلا معينا صرح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع حوادث فلان حتى أرجع من السفر فلا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرازية قلدا السلطان رجلا للقضاء بشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقعت لخصومة بين المتداعيين فالمدعى يريد أن يخاصمه الى قاض منهما والى المدعى عليه يريد الآخر فلن يكون الخيار (الجواب) الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى كفى البرازية وبمثله أفتى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشخ الخانوقى والعلامة الرملى كفى فتاويه وقال في البحر وهو باطلاقة شامل لما اذا أراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضى محله المدعى ولما اذا تعدد القضاء في المذاهب

بعينه وليس الوقف كالحرية بل المفتى به عندنا أنه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة والمتمكك على الوقف أن يطالب المشتري بين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع أيديهما عليه على ما عليه الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لو علمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا انفاذ الحكم المجتهد فيه أن يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم وماذا كرم من حكم المالسكى لم تجرب فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوى القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علمائنا باختيار الانفع فالانفع للوقف في مسائل

كثيرة والافتاء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث أنه لم يباشر ولم ينصب نائباً عنه يقوم مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان أن الحج وصلة الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق به ما العزل فإبالك بعيرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف المذكور وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه الموجودين الآن وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وإبراهيم وأمة الرحمن وأمة الكريم (٣١٨) المشمولون الآن بحجره وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له

من الأولاد يقسم ريع ذلك الاربعة وكثروا كفى القاهرة فأراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى عليه مالكيًا مثلاً ولم يكونا في محلتهما فان الخيار للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مراراً (أقول) وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار أول كتاب الدعوى وكتبت فيها علقت عليه ما أن التخرير في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسي وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بن العبرة للمدعى عليه إنما هو فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العماد في الفصول وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والا تخون أهل البادية أفراد العسكرى أن يخصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا أى هذا الخلاف ولا ولاية للقاضى العسكرى على غير الجندى فقوله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا أما إذا كان كل منهما مأموراً بالحكم على أى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وعسكرى وغيرهم كفى قضاء زماننا فينبغي التحويل على قول أبي يوسف لموافقته لتعريف المدعى والمدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبها عند أى قاض أراد وما ذكره بعض المتأخرين لا وجه له اهـ وأراد ببعض المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه عن العلامة المقدسى هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية ومثله قوله في المنحان كل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما إذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما إذا كانت الولاية لقاضيين أولاً فضاء على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند أى قاض أراد الخ فتقوله كل قاض في محلة أى مأمور بالحكم على أهل محله فقط فاغتنم هذا المقام فانه قد كان بعيداً على كثير من الافهام وسئل العلامة قارئ الهداية عن شخص ادعى بحق في تركه ميت له أولاد بالغون وأطفال وأقام بيته فهل ينفذ الحكم على الجميع فأجاب إذا أقام بيته على أحد الورثة البالغين ثبت الدين في حق الكبار والصغار وسئل أيضاً عن رجل توفي وعليه ديون وورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فأجاب الميت إذا كانت تركته في بلدة مونه وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغاراً فالقاضى ينصب وصماً عن الميت ويثبت عن الدين ويدفعه إلى أربابه بعد استخلاصهم وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينتهم إلى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيراً ينصب عنه وصى ويثبت الدين عليه ويقضى دينه بعد استخلاصهم إنهم لم يقبضوا الدين ولا شيئاً منه ولم يبرؤا الميت ولم يحتالوا بديونهم على أحد ولم يعتاضوا منه على شيء ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضاً إذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فاقام عليه بيته شهدت له فتسحب المدعى عليه بصل القضاء فطلب المدعى من الحاكم الحكم عليه أيذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجب أن يطلب أن يكتب له كتاباً إلى قاضى البلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضى بشروطه المذكورة في كتاب القاضى إلى القاضى وسئل أيضاً إذا اتحاكم مسلم وذمى بين يدي قاض هل يسوى بينهما فيما وجبوا من فاجاب نعم وسئل أيضاً عن الحاكم إذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فاجاب الصحيح أن قول القاضى ثبت

من الأولاد يقسم ريع ذلك بينهم بالفرصة الشرعية قسمة الميراث لأن كرملة حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريرتهم ونسأهم وعقبهم كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائماً على أن من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد ولد عاد نعيه لولده أو ولد ولده أو أسفل من ذلك ذكر كان أو أنى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك ذكر أو أنى عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يوجد أحد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجته وذوى طبقته عاد نصيبه إلى أقرب الموجودين إلى الواقف المذكور بشرط الواقف في استحقاق الانثى أن تكون أيمافان كانت

ذات زوج فلاحق لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأمعت عاد استحقاقها إذا انقضت المذكور من عندى أولاده برجع ذلك كله وقفاً على بنائه الموجودات حين ذال ان كن مترجات أو غير مترجات ثم من بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولاد أولادهم بطناً بعد بطناً أبداً ماداموا وادانما ماتوا فاقبوا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين انقضت الاما من أولاد الواقف وانحصرت هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وهم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد جلي ثم مات شرف الدين عن القاضى محمد وفاطمة وصفية ثم مات شروين عن ابنته نور الهدي ثم مات القاضى محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفية عن غير ولد ثم مات محمد جلي

ان خليل عن ثلاث بنات وهن عائشة وممنة وورابعة ثم ماتت نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة بنت محمد جلي من خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنيهما أحمد ومحمد وبنين بدرة وصفية فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) نصفية بنت شرف الدين أربعة قرار يطو أربعة أنحاس قيراط وثلاث خمس قيراط ولدت نور الهدى بنت شروين خمسة قرار يطو أربعة أنحاس قيراط وثلاث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أربعة قرار يطو وخمس قيراط وثلاث خمس قيراط ولاختهم ممنة مثلها ولاحد بن فاطمة قيراط وثلاثة أنحاس قيراط ولاختهم محمد مثلها ولاختهم ماصفية أربعة أنحاس قيراط ولاختهم بدرة (٣١٩) مثلها وذلك لتعوض القسمة بموت شروين

لأنقرض درجته وقسمتها على سبعة أسهم لأن فيها ذكرين وثلاث ناث فبموت القاضي محمد استحق سهمه جميع أهل طبقته الموجودين فقسم للذكر مثل حظ الانثيين حسب الفريضة الشرعية في ذلك وبموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وبموت نور الهدى استحق سهمها بنتا وبموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أختها رابعة وممنة وبنت نور الهدى لأنهن أهل درجتها وبموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأحمد وصفية و بدرة بقوله أولاد أولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقراض المطن الذي ولي البطن المنقرض بموت شروين لبقاء صفية فلو انقرض بموتها انتزعت القسمة وقسمنا الوقف على عدد البطن الذي ليمه وأعطيها سهم من بموت ابنيه إلى أن ينقرض وهكذا على ما رجحه أهل التحقيق وإذا تأملت وجدت القسمة المذكورة

عندي حكم منه وسئل أبا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف غيره أن لا يشكوه الامن الشرع فابى الغريم الحلف فاجاب ليس للقاضي أن يجبره على الحلف وانما ينهيه عن التعرض له من غير الشرع فاذا نهاه ثم شكاه من غير الشرع أدبه وغرمه جميع ما غرم بسبب الشكابة وسئل أبا ضاهر بشرط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا فاجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لمبايعه اما ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسئل أبا اذا أخبرناكم كما بقضية هل يكفي اخباره ويسوغ للحاكم العمل بها أم لا فاجاب لا يكفي اخباره بل لابد معه من شاهد آخر وسئل أبا عن حنفي تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالمسلم الحال مثلا وكتب بهما مسطورا وكان قاضيا تحا كما اليه فهل يسوغ له الحكم بابطال تلك القضية أم لا فاجاب اذا علم لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه له أن ينقضه ان لم يره لا مانع من ذلك وهنل أيضا اذا ادعى شخص على شخص عندنا حكم بدعوى وأحضر بعض بيينة شهدت ثم علم المدعي أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضي فقال المدعي أنارفت طلي عن خصمي في هذا الوقت يقصد بذلك الذهاب الى قاض آخر هل يجيبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فاجاب نعم ما لم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه التقاضي من ذلك لان المدعي اذا ترك يترك وسئل أبا ضاهر بشرط لقاضي الشرع الاعذار للخصم وان أعذر اليه فسوف من وقت الى وقت آخر ما الحكم فيه فاجاب اذا شهد الشهود بحق وزكوا والخصم لم يبد دفاعا شرعيا حكم القاضي وان طلب المشهود وعليه أن يؤخر الحكم ليجي بالدفاع يهل ثلاثة أيام فان لم يجي بالدفاع قضى عليه * (فروع) رجل حلف بطلاق امرأته ان تزوجها فتزوجها وحكمار جلايكم بينهما في الطلاق المضاف فيكم بطلاق اليمين المختلف المشايخ فيه ذكر في الجامع الصغير أنه لا ينفذ حكم المحكم فيها وذكر في صلح الاصل وغيره من الروايات أن حكم المحكم فيما بين المتحاكمين في المجتهدين بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر الخصاص أن حكم المحكم في المجتهدين جائز الا في الحدود والقصاص وذكر شمس الأئمة الحلواني أن حكم المحكم في المجتهدين نحو الكتابات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلم ولا يفتي به حتى لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روي عن أصحابنا رجهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روي عنهم أنه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا فقها فافتاه بطلاق اليمين وسعه أن يسكها فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة أتزوجها فاستفتي فقها مثل الاول فافتاه بيمين ووقع الدلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية ويسلك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم الا أن الفسق بين حكم القاضي وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدين اذا رفع الى القاضي ان كان موافقا لآيه أمضاه وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدين وفي فتاوى العلامة الحانوتي اذا حكم القاضي بدفع المال لوكيل امرأة ثم حضرت

مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في أرض الوقف القراح اذا استحكم ن حارة هي أجرة المثل لا تخاذها دارا بعد أن ثبت أنها أجرة المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذت دارا وانتقلت من مالك الى مالك والآن ناطر الوقف ينزع في كون الاجرة دون أجرة المثل و يدعي انها بغبن فاحش وريد نقض البناء هل يقبل بمجرده قوله أم لا وما حكم الارض المستكرة (أجاب) لا يقبل بمجرده قول الناطر ان هذه الاجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لانه يسكر الزيادة ككلها واطاهر وليس للناظر نقض البناء بمجرده دعواه انها دون أجرة المثل ومثله الاحتكاك صريح بها صاحب البحر ومنه الغار وهي في أوقاف الخصاص وكثير من الكتب المتعبرة قالوا ان كانت العمارة اذا

رفعت منها الاستحاربا كثيرا فقرر ترك في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وان كانت تستأجر بالاكثر ورضي به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفع ان لم يلحق برفعه ضرر وان لحق الارض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذ للوقف باقل القيمتين مقبوعا وغير مقبوع والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا فله يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جميعا بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شين والله أعلم (سئل) فيما اذا احتكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذنه لولده مكانا خرابا ليعمره بأجرة هي أجرة المثل حين ذاك وأمضاه قاض آخر (٣٢٠) وعمره وتكاف عليه جملة أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف

نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبة أو به بأجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتي كثير بالاستبقاء اذ فيه مراعاة الجانبين جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا توجبها كثيرا من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنائه وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفا وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر ان يستبقيها بأجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئلة الارض المستكره وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه والله أعلم (سئل) في ناظر وقف احتكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقصا فاحشا اذا أجرة

الموكلة وقالت انما اوكلته في الخصومة فلا في القبض فهل يكون حكم الحنفى بدفع المال متضمنا لاثبات الوكالة بالقبض أجاب قالوا انه لا يكتفى بقول الموقوف وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة بل لابد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويستترط في تفصيل الدعوى أن يذكر فيها أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض فلا يسوغ الحكم بدفع المال اليه اه استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة فلما استأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى مكة ورفع الامر الى القاضي فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر جاز فعلى هذا لو رهن رجل عينا بدين وغاب المدين غيبة منقطعة فرفع المرهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدين المرهن ينبغي أن يجوز كما اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبيل نقده الثمن غيبة منقطعة تجاز للقاضي أن يبيع المبيع ويوفي الثمن للبائع فصولا للعمادي من الفصل الخامس هل للنائب القديس الشريف بالرأية ان يكتب للنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يقوض للقضاة الاستنباط ثبتت صحة الكتابة بذلك اذ شرط كتاب القاضي من قاض مولى من قبل الامام بملك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كما أنه كتب قاضي القدس الى قاضي دمشق اذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما صرحوا به في بحث الاستنباط فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي الى نائب القاضي المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب المحضر من المفتي ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالانتم على الكتاب لاعلى المفتي بزيادة قبيل كتاب الشهادة التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفعا عليه من خط العلامة النحرير الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادي اختلفت الروايات في القاضي اذا ارتشى أو فسق ينزل أم يستحق العزل اختار البخاريون أنه لا ينزل وبعضهم قالوا ينزل قال شيخنا واما مناجيل الدين البزدوي أنا متخير في هذه المسئلة لا أقدر أن أقول تنفذ احكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجراة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ احكامهم لان أهل زماننا كذلك قالوا فقيت بالبطان أدى ذلك الى ابطال الاحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسدوا علينا ديننا وشريعة تبييننا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسم جواهر الفتاوى في قاض حكم في مسئلة تختلف فيها على قول موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد يخالف لمذهب أبي حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتي به أو كان هناك نص على أن المفتي به قول أبي حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم لغيره نقضه الجواب الاصل أن العمل على قول أبي حنيفة ولهذا يرجح المشايخ دليله في الاغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويجيبون عما استدلل به مخالفه وهذا أمانة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالقوى عليه اذ الترجيح كمرجح التصحيح لان المرجوح طائغ بمقابلته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي والقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غير

مألها أضعاف ما عقد عليه الاحتكار لدى قاض حنفى عزل الناظر بعد أن غرس المحتكر غراسا ورفع الغراس الامر الى قاض شافعى المذهب فامضاه شافعى المذهب في وجه أبيه المعزول بعد عزله فترافع الناظر الجدي مع الغراس لدى قاض حنبلى فامضاه أيضا لعدم اقامة البيعة على العين الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل اذا أقام بيعة شرعية لدى قاض شرعى ان الاحتكار وقع بالعين الفاحش الموجب لتسديد الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعى والحنبلى لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعى والثانى كان للجزع من اقامة البيعة على العين الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة

الوقف بقدر ما لا يتغلب الناس فيه لا يجوز وتحكم ذلك الجارة الفاسدة وشجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظار الوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماءنا رحمهم الله تعالى يفتي بالضممان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بأن شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زماننا المجردة عن الدعاوى يعني الصحيحة ليست حكماً وصرحوا أيضاً بأنه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة (٢٢١) يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع الفصولين بأن المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويبطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لا يدل لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بينة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تاباه أقوال العلماء وشروط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم أهل الجراءة عليه بالنظم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ورضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التكاليف والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المحتكر فتناول من له التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من الحكر هل يرضى على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الأرض المحتكرة وكان المحتكر يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت

أبي حنيفة في مسئلة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل أبي حنيفة على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله أعلم فتاوى الشلبي في فصول العمادي من فصل التناقض روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ان القاضي لا يقضى بعلمه وان استنفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال اهل القاضي غلط فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر يعني شاهدين اهـ

(باب الحبس) *

(سئل) فيما اذا ثبت دين لزيد على عمرو باقراره لدى القاضي وطلب ز يد حبسه ولم يأمره القاضي بالاداء فهل لا يجزى حبسه ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل (الجواب) نعم لا يجزى حبسه اذا ثبت الدين باقراره بل يأمره القاضي بالاداء فان أبي حبسه وهذا مختار الهداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل كما يؤخذ من كلام الهداية وغيرها ففيها أي في الهداية فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كتمن المبيع أو التزمت بعقد كالمهر والكفالة اهـ قوله فان امتنع يعني الغريم بعد ثبوت الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارتها فعلى هذا اذا لم يمتنع لا يحبس وقال الانقروى عن الخانية ومنية المفتي اذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحبس حتى يسلم نفس المكفول به اهـ وفي هذه الصورة اذا امتنع فحبسه القاضي وكان عليه دين لا سخر أكثر من دين زيد هل له أن يخرج الجواب مقتضى ما في الحاوى له ذلك فانه قال قع م عليه ديون لجماعة ولو احدثت جماعة ولا سخر عشرة ولا سخر عشرون فحبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة أيام فكل واحد من الباقيين أن يخرج من المزم ان يكتب بقدر نصيبه اهـ لكن في البرازية ما يخالفه فانه قال لهما على رجل دين لهما اقل ولا سخر أكثر لصاحب الاقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه فان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رضيا بحبسه ليس له ذلك اهـ (سئل) في رجل ألتزم دين شرعي ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضي أنه لا مال له وانه فقير مفلس بعدما سال عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فاخبروه بذلك وخصمه غائب ويريد القاضي أن يأخذ منه كفيلا بالنفس ويخلى سبيله فهل للقاضي ذلك (الجواب) نعم وقد أفتى العلامة الخير الرملي بمثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى احداها في رجل ألتزم دين شرعي ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي أنه لا مال له شيأهل للقاضي أن يقسط عليه ما ألتزم به بغير حضور خصمه أم لا أجاب حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يخلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخانية واذا سال القاضي عن المحبوس بعد مدة فاخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرج من الحبس وفي أنفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا وينفرد بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لا بد من إقامة البينة وأما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معتملا وفضل عنه وعن نفقة عياله شيء يصرفه الى دينه فاصلها أن الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس بدين هو غن مبيع اذا سال عنه القاضي فاخبر أهل

(٤١ - (فتاوى حامديه) - اول) مدة الاجارة فله أن يستقيمها بأجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أفتى الموقوف عليهم الاقلع ليس اهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماءنا واذا مات المحتكر فلو ارثه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الفائدة في ذلك اذ لو قلع لا توجب أكثر منه ولو حصل ضرر تامن أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مفلسا أو سئ المعاملة أو متغلبا بخشي منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه وفي قاضيان صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على جهة بر وعين له عشرة أنفار كل نفر باسمه وتوفى الواقف الى رجة الله تعالى هل يجوز لأحد أن يبدلهم بغيرهم

أو بشرك غيرهم معهم أو يزيد عليهم مخالفا لشرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئا مخالفا لشرطه الواقف إذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منهما مخالف لشرطه فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أيضا من جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لأنه انما أوصى بملكه وقال علماؤنا قاطبة إن قضاء القاض بنقض إذا كان حكما لا دليل عليه قالوا ومخالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل الظاهرة الشهيرة فلا حاجة إلى ذكر الكتب (٣٢٢) المصروفة فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل اراد أن يجعل بيت شعر مسجدا

المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج إلى كفيلا أم لا حيث لم يكن رب الدين يتجسسا ولا غائبا ولم يكن الدين مال وقف أجب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيلا والحالة هذه أذر بما لا يتيسر له كفيلا خصوصا مع الانحياز باعساره فيلزم عدم النظرة إلى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وسئل فيما إذا كان فقرا المديون وأفلاسه ظاهرا أو كان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البيعة على أفلاسه ويخلي سبيله بحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فمن يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد موسرا بما لا بدله منه أم لا أجب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما إذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة على أفلاسه ويخلي سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا تعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في حالة منازعة وأما إذا كانت منازعة بأن قال الطالب أنه موسر وقال المديون أنه معسر لا بد من إقامة البيعة فان شهد شاهدان أنه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نعم على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسرا بما لا بد له منه وقد بينوا ذلك في كتاب الحجر فلا يعتد بشيابه التي لا بد له منها غنيا ويترك له دست وقيل دستان وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك اه كلام الخبير الحير الرملي قلت فحزرت لنا في هذه المسئلة أن الخصم إذا كان حاضرا يطلقه بحضرة ولا يحتاج إلى كفيلا وإذا كان الخصم غائبا يطلقه بكفيلا بنفسه قال في التتارخانية وإذا قامت البيعة على أفلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين ولكن أن كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة ولا بحضرة وكيله ولا يطلقه بكفيلا وقال في المنع وإن لم يظهر له أي للمحبوس مال بعد سؤاله عنه خلاه أي خلى القاضي المحبوس يعني أطلقه من السجن لأن عسرته ثبتت عنده فاستحق النفاذ إلى الميسرة لآلية فبذلك يعود يكون ظلما وظاهرا كما قال شيخنا يعني صاحب البحر أنه يطلقه بلا كفيلا قال الأفي مال اليتيم لما في البرازية ولو للميت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق إلا بكفيلا للصغار اه وقد منأ أنه يطلقه بكفيلا إذا كان رب الدين غائبا وينبغي أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه إلا بكفيلا فهي ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه إلى أنه لا يحبس مرة أخرى للأول ولا لغيره حتى يثبت غريمه غنا لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لأفلاسه ثم ادعى عليه آخر ما ادعى أنه موسر لا يحبس حتى يعلم غناه اه وفي أنفع الوسائل أن الانحياز بمضى المدة مع اخبار واحد بحال المحبوس لا يكون من باب الشك حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه معسر اه والله أعلم (سئل) في رجل معسر لا مال له أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه الشرعي ولز يد عليه مال ويريد حبسه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

و يقيم فيه مؤذنا وأما ما فهم إذا جعله مسجدا بانيته ونصب فيه محرابا وكل مدة قليلة ينقله من بقعة إلى بقعة في أرض موات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من بني مسجد الخ أم لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لأنه ينقل ويحول من مكان إلى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان إلى مكان وصرح علماؤنا قاطبة بأن وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بأن المسجد المتخذ لصلاة الجماعة والعبد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولأن شرطه التأسيس وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لمن اتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لأنه من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هم به لاجل ذلك والله أعلم (سئل)

(سئل)

في ذي يد على محدود يدعيه ملكا رنا عن والده وأن والده وارثه عن فلانة بنت عمه عسسته ويدعيه

ناظر وقف خارج أنه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة وأولادها وذرئتها ثم وثبته بالوجه الشرعي وحكم به حاكم شرعي فادعى ذو اليد أنه من جملة ذرئتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان إلى أن وصل إلى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادلة من كافة على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقر أن شهادة غير العدل باجتماع العلماء لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين وبنت

وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوازل الواقف وقد صرحوا بأنه إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف إلى أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا ولا يصرف إلى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لأن اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم كل الولد فإنه يشترط كثر ثلاثة بطون حتى يصرف إلى النوازل ما تناسلوا والله أعلم (سئل) في أرض وقف كان لخص فيها كدائر أشجار زيتون وعنب يعدها ناظر الوقف كل سنة فيأخذ على كل شجرة قدر معلوم وقد فنيت تلك الأشجار ولم يبق إلا بعض أشجار زيتون والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي (٣٢٣) كان يأخذه على عدد الأشجار التي فنيت

ويأبى صاحب الكردار عن ذلك وهو يتصرف في الأرض بماله من حق الانتفاع بسبب الكردار المذكور بالزرع الشتوي والصيفي وعرف أهل تلك الجهة فاطبة أن يزرعوا الأراضي بحصة معلومة من الخارج فهل عليه إذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أحرر المثل للأرض أم العدد الذي كان يدفعه حال وجود الدوالي (أجاب) أما الأخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد فنيت فلا قائل به شرعا وأما أخذ الحصة فإن كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الإلهي على وجه المزارعة وإن لم يكن دفعها لذلك فالفتوى بما هو أنفع لجهة الوقف أن يأخذ الحصة أنفع أخذها وإن رأى أخذ أجرة مثلها دراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف مزارعة وفي قاضيان أرض موقوف في قرية يزرعها أهل القرية

(سئل) في مدون معسر ليس له مال وعليه ديون لا ربا جلة له على أدامها جلة وله فاضل كسب فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يأخذ أرباب الديون ديونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ولها بنته مؤخر صدق تريد حبسه به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يدعى الفقرا إذا أقامت بينة على يساره (الجواب) نعم (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة ماضية لابنه الصغير في عدة أشهر فهل لا يحبس - لها (الجواب) لا يحبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما إذا امتنع المدون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال أن له مالا وعقارا يمكنه الوفاء منه إلا أنه متردد متعنت في بقاءه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله لوفاء دينه فإن أبي باع عليه يوفى الدين أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويبيع القاضي ماله إن امتنع ويقسم بين غرمائه بالخصص نيابة عنه اهـ وسئل قارئ الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وإن كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وإن كان المبيع في يده كالمرتهن يحبس الراهن وإن كان الرهن في يده اهـ ذكره في المبيع وسئل عن المسجون بدين وله مال ظاهر شرع يهرب ويوقف ويبيع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فأجاب إذا كان الأمر كما ذكر فلا قاضي أن يقضي في هذه المسئلة بقول صاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضي بهادينه جبرا عليه كأن لم يرض وله أن يحجز عليه من هذه التصرفات فإذا قضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم الحاكم ببيع الرهن في الرجل المعسر ولا يحبس فأجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل إذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكيف المدون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي إذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدة براها للقاضي بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان له مال لأظهره يسأل عن حاله من له خبره فإن أخبره بحجزه على سبيله سواء كان خصمه حاضرا أو لا لكن إذا كان خصمه غائبا يوثق منه بكفيل إن تيسر والا فلا وسئل إذا أراد الحاكم حبس غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل له ذلك فأجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ (سئل) في رجل أبي أن ينفق على زوجته وولديه الصغيرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يحبس (الجواب) نعم يحبس إذا أبي أن ينفق عليها كافي التنوير وغيره (سئل) فيما إذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج للقاضي احبسها معي فإن لم موضع في الحبس والحال أنها غير مخوف عليها ساسا كنت مع أمها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في الخلاصة والمرأة إذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضي احبسها معي فإن لم موضع في الحبس لا تحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروى عن قاضي لا مشأه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة تراعى في ذلك وهي صيانة عن الفجور اهـ وفي مال الفتاوى إذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزنة الفتاوى استحسنت بعض المتأخرين أن تحبس معه إذا كانت تخوفا عليها اهـ قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار إليه العلائي لكن ما استحسنته المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل زوج ابنته

بأنصف أو بالثلث وفيها كهم من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحالكهم هذه الأرض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى أن يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لأن قاضي البلدة إن كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وإن كان قاضي البلدة جعل المتولى متوليا بعد ما قلدا الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح إيجارها أو بيعها وجودها كعدمها ففي زرعها المستأجر بصير كان المتولى دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر

زيد من متولى وقف باجرة المثل وأذن المتولى للمستاجر بالغراس في الارض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائه والنصف الثاني للغراس فمنها ونشا الغراس وصار له غلال فاستخرجها المستاجر واستاجر من المتولى اجارة جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستاجر حصة النصف من الغراس لا ولاده ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه امدة كلما تحدد للوقف المذكور متولى يستاجر منه ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فانشى غراس جديد ومستجد بعد مستجد فناء عمر ووزاد زودا فاحشافي نصف غراس (٣٢٤) الوقف وفي الارض والماء فاجره المتولى فهل يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس

وأرض الوقف والماء لغير ذى اليد ويلزمه الزود الفاحش عن اجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهى الاجارة من زيد على الوجه المشروح والاجارة الثانية وهى الاجارة من عمر وفاسد أما الاولى فلعدم ضرب مدته معلومة لها وهو شرط فى الخانية وحل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازاه ومثله فى كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح فى فسادها بعدمه ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما فساد ان لم يذ كر أعواما معلومة ولم يذ كر المدة فى واقعة الحال كما هو ظاهر فى تلخيص السؤال واما الثانية فانها باجرة نصف الغراس

الصغيرة من زيد بغير معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تجهيله لابيها بدون وجه شرعى فهل يحبس على المجمل (الجواب) نعم قال فى الدر المختار ويحبس المدينون فى كل دين هو بدل مال أو ملتزم بعتد دور وجمع وملتقى مثل الثمن ولولمنفعة كالاجرة والقرض ولولذى والمهر المجمل والمزمن بكفالة ولو بالدرك أو كفيل الكفيل وان كثروا برزاية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا لفتوى قاضيان لتقدم المتون والشروح على الفتاوى بحر فليحفظ اه وقال فى المنح وقد اختلفت الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما فى المتون لانه اذا تعارض ما فى المتون والفتاوى فالمعتمد ما فى المتون كما فى أنفع الوسائل وكذا يقدم ما فى الشروح على ما فى الفتاوى اه وأجاب فى الخيرية بقوله للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التى لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقد ملكه فطالب به واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم اه (سئل) فى الأب اذا أبى الاتفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا (الجواب) لا يحبس الاب بدين ولده إلا ان أبى من الانفاق عليه كذا فى الملتقى وغيره (سئل) هل يحبس الوالد فى دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد فى دين ولده كما صرح به فى الملتقى وغيره من الكتب المعتمدة ونكر الوالد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل فى دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا لا قصاص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يحد بقتله ولا يقذف أمه الميتة كما فى البحر من الحبس وقال فى محيط السرخسى من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين الا فى النفقة ولولدهما لقوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروف وابس الحبس من المعروف ولان فى الحبس نوع عقوبة يجب ابتداء للولد ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بتفويت حق على الولد كالتقصاص اه (أقول) بقى ماذا كان للابن على أبيه دين بكفالة أجنبي عنه باذنه فحبس الابن المكفيل فهل للكفيل حبس الاب أخذ من قولهم اذ احبس المكفيل فله حبس المكفول فذ كر العلامة الشرنبلالى فى حاشية الدرر أنه لا يحبس لما يلزم من حبسه حبس الاصيل وهو ممتنع وقد ألف رسالة فى خصوص هذه المسئلة ونقل الحيرازى الى أن بعض الموالى أتى بذلك أخذنا مما فى القهستانى ثم رد عليه بقوله ولا يغتر به لانه انما يحبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أذى فهو محبوس بدينه الذى ثبت عليه أو سيثبت على قول من يجعلها ضمنا فى الدين وعلى قول من يجعلها ضمنا فى المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل فى دين فرعه لانه انما يحبس أجنبي فيما ثبت له عليه تأمل اه كلام الخبير الرملى ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما فى القهستانى فى كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيل عن أحد الابوين أو الجدتين فانه ان حبس لم يحبس به بشعر قضاء الخلاصة اه وأنت خير بيان ما فى القهستانى مسئلة أخرى غير مانحن فيه لان مانحن فيه هو ماذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للدين وما فى القهستانى فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما اذا كان زيد الاجنبى بدينه عمر ودين وقد كفل ابن عمر وأباه بذلك الدين فاذا أراد زيد الاجنبى

لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجره على أن يكون الثمر له لا يصح لانها وقعت على استهلاك العين قصدا كاستئجار بقرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز كل منهما ولو رجع من يشك فى ذلك الى كتب المذهب كالحانية والتتارخانية وشرح الدرر ومنع الغنار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) فى رجل اجتمع فى يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولا به ورجعة قاضيهامنازعة فى استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسالة الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذ كوربه بالوارث وصورة ما كتب

في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الاثاث ممنوعة بموجب شرط الواقف الدال عليه ثم كره كاتب الولاية التي صورتهما وقف على نفسه ثم على اولاده وأولاد أولاده كره بحذف الواو فيها بموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاثاث ممنوعة من الوقف بسبب ما ذكره من العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وكره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكاتب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيعة الشرعية لا بمجرد هذه الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة لما تقوم البيعة الشرعية عليه لا لما يوجد من الخطوط (٣٢٥) والكواغد فاذا قامت البيعة على كتاب

الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت البيعة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة الساقطة الواو لكونه قيداً لازماً فيختلف الاستحقاق بعدمه وأما مع الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل فيه المغايرة لو ثبت بالبيعة وحكم بدخولها كما براه نفذ أو بعدمه نفذ اذا توفرت شروط الحكم بصير ورثة في حادثة شرعية واذا لم تقم على واحدة من الصور بيعة يرجع الى مجرد النظر الى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكومية فن كان ذايد كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده محمد وموسى وعلى وأبي الخير ثم من بعدهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات

أن يحبس الكفيل وهو ابن عرو فليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل بدين فرع وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسئلتين على كثير من حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد من المولى تعالى على باظهار الفرق المذكور وأوضحته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة (سئل) في مديون محبوس ثبت لدى القاضي يساره ببيعة شرعية فهل يؤبد حبسه (الجواب) نعم يؤبد حبس المودع حتى يوفى دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد وجهما الله تعالى يباع ماله لدينه ويقول ما يفتي كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب الحجر (سئل) في بيعة اليسار هل تقدم على بيعة الاعسار واذا شهدت بيعة اليسار على أنه موسر قادر على وفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بيعة اليسار مقدمة ويكفي ما ذكره الله أعلم ولو أقام المديون بيعة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بيعة اليسار أولى فان شهد وأنها موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في المنع وبيعة يساره أحق من بيعة اعساره بالقبول عند التعارض لان اليسار عارض والبيعة للاثبات الخ (أقول) فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لاثباته أمر احادنا كما أفاده في فتح القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث ظن أن مراده بتقديم بيعة الاعسار على بيعة اليسار عند التعارض فاعترضه بانه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر محترف بالزراعة ينفق منها على عياله وعليه ديون لجماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أرباب الديون أنه يختص بجميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم ذلك بينهم بالحصص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص ملحق (أقول) هذا اذا أراد الدائن أخذ فاضل كسبه وحده بلارض المديون أما اذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه شئ صح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك الغريم شئ الا اذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما اذا مات كما يعلم مما سياتي في كتاب المداينات وكتاب الحجر ان شاء الله تعالى (سئل) فيما اذا حبس القاضي رجلاً بدين شرعي عليه لا آخر ومرض في الحبس مرضاً أضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كفى المنع (سئل) في المديون المعسر اذا كان له أمتعة بيت ضرورية يحتاج اليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بما دونها فهل لا يباع ذلك لدينه (الجواب) نعم لا يباع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكره والمسئلة في المنع والخيرية (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يحبس عاينها (الجواب) نعم (سئل) في المديون اذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منع من السفر حتى يوفيه (الجواب) نعم

(مسائل شتى)

الواقف عن أولاده المذكور ثم مات محمد عن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده طه عن ابن اسمه حسن مات أبوه في حياة جده طه المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض نفذاً منسوباً الى محمد بن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكره ثم مات علي عن ابنه حسين وخلقيل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الا أن من نسل الواقف حسن وكره ثم مات موسى بن الواقف ونور الدين بن أبي الخير بن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين

ابناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن ابن الواقف ومصطفى وخمسين ابني ابن ابن ابن الواقف وفخر الدين ابن ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم
 ربع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن الواقف وبه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد
 اخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابنا موسى ابن الواقف ربع أبيهما بينهما سوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه
 فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم أرباعا على قدر رؤسهم ويحبسون
 فخر الدين ومصطفى وخمسينا أبناء ابن (٣٢٦) ابن ابن الواقف لتزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هو

أعلى من درجتهم والعلو
 فيما ذكرنا من الحكم ما صرح
 به الأصوليون من أن كلمة
 كل للأحاطة على سبيل
 الأفراد باعتبار كل واحد من
 الأربعة كأنه ليس معه
 غيره في أولاده من أخوته
 إذ كلمة كل إذا دخلت على
 المنكر أوجبت عموم أفرادها
 بخلاف كلمة الجمع فإنها
 فوجب عموم الاجتماع دون
 الانفراد وهي مسألة من
 دخل هذا الحصن المعروفة
 المشهورة بينهم فوجب
 بسبب ذلك صرف مال كل
 واحد من الأربعة بنين
 لأولاده يستقل به الواحد
 والاثنان فازيد ثم يقع
 الترتيب بين أولاد كل واحد
 منهم وأولاد أولاده لقوله
 ثم من بعدهم على أولادهم
 ثم وثم فيجب فيه الأصل
 فرعاه وفرع غيره لعدم
 اشتراط صرف نصيب من
 مات لولده والامر في ذلك
 ظاهر بين لأخبار عليه والله
 أعلم (سئل) في امرأة
 أسقطت حقها من وقف
 شرط للذرية وهي منهاهل

(سئل) في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه فما الحكم
 (الجواب) ان انهدم السفل بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولأن المالك لا يجبر على اصلاح
 ملكه ولذا العلو أن يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع صاحب السفل من بنائه ليتوصل الى
 حقه اذا وصول الى حقه الا به أنه أن يمنع صاحب السفل من أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو
 ما أنفق على السفل بالغما بالغ ان يبنى بأذنه أو اذن القاضي لان اذن القاضي كاذبه بنفسه ولا يته وهذا الذي
 استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يفتى والاربع بقيمة البناء يوم يبنى قال في الوجيز ثم تعتبر فيه حته
 من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه وقد ذكرنا هذه المسئلة في قاضيان ومنية المفتي وشرح
 الكنز للعيني وغيره وأفتى بذلك الخبير الرملي وغيره (سئل) في سفل هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولز يدجاره
 حق الاستطراق والمرور والانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده بالهدم
 (الجواب) نعم وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفل سفله وذو العلوه علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله اذ قوت
 عليه حقا الحق بالملك فيضمن كما لو قوت عليه ماسكا اه وظاهره أنه لا يجبر على ذى العلو وظاهر ما في فتح
 القد برخلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب السفل سفله وطلب من ذى العلو بناء
 علوه فإنه يجبر ولو انهدم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ بحر من شئ القضاء
 (أقول) وكتب فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين سماه ثانيا لانه ذكر
 أولا عبارة فتح القد برمز كعبارة الفصولين المذكورة وقوله يحمل الاول أراد به ما في الفتح الذي قدم
 صاحب البحر عبارته وهي وان هدماه أى الجدار المشترك وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر أن كان أس
 الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى
 وتفسير الجبر أنه لم يوافق الشريك أنفق على العمارة ورجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات
 الفضلى لو هدماه وامتنع أحدهما يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف
 ما أنفق فيه ان فعل ذلك بقضاء والا فينصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اه وأنت ترى عدم المخالفة بين
 الكلامين فان كلام الفتح في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين الا ببيئانه فإذا
 أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلو
 فواجه كون صاحب العلو يجبر لان سقف السفل لصاحب السفل فلا مرر عليه في ترك صاحب العلو علوه
 قال في البحر وفي الذخيرة السفل اذا كان لرجل وعلوه لآخر فسقف السفل وجذوعه وهراذيه وبواريه
 وطينه لصاحب السفل غير أن صاحب العلو مسكنه في ذلك اه والهرادى ما يوضع فوق السقف من قصب
 وعريش اه واذا كان كل ذلك لصاحب السفل فلا يجب شئ منه على صاحب العلو (سئل) فيما
 اذا كان لزيد علوه فكيف قديم را كب على حائطه وعلى سطح جاره وهو ومن قبلاه من ملاك العلو
 متصرفون في الكنيف على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن بلامعارض ويريد الجار الآن أن

يسقط أم لا (أجاب) لا يصح اسقاطها قال في الخاتمة في كتاب الشهادة أما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من أصحاب يكافه
 المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب وياخذ بعد ذلك اه هذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقر بالحكم وقد صرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه
 الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا الله أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة حياته
 ثم على أولاده الذكور والانات ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم المذكور ثم على أنسألهم أبدا ما عاشوا على ان

الانثى من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة وإذا تزوجت سقطت حقها من الوقف ويجرى الحال على ذلك أبدا لا بد من أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل أخوه على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم ثم شرط شروطا منها أن يبدأ بعمارتها وما فضل تصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه فمات أولاده الذكور جميعا وبقي أولادهم ولم يبق من صلبه إلا بنت له أرمله محتاجة فكيف تصرف غلته وهل إذا أطلق الواقف الوقف ولم يعينه للسكنى أو الاستغلال كيف يكون الحال (أجاب) أما الإصراف إلا أن لغلته فهي بأسرها لا بنته للترتيب المستفاد به ولم يستثن بقوله غير أن من مات كان نصيبه لولده (٢٢٧) فالترتيب فيه يعم فلاشئ لأولاد البنين مع ولد الصلب ذكر أو أنثى

والجمع في قوله ثم على أولاده براديه جنس الأولاد لا حقيقة الجمع إذا الواحد ينفر دبه إذا انفرد فتكون الغلة كلها لها لأنها من أولاده لصلبه وهم من أولاد الأولاد فحجبهم بهما لا يوجب عليهم كاهون ظاهر لا غبار عليه ولا توقف فيه وأما ما يكون إذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمرح به في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقف دار عليه فإله
سوى الأجر والسكنى بها
لا يقرر قال شارح ابن
الشحنة مسألة البيت من
التخسيس والخاصة وقف
منزلا على ولديه وأولادهما
أبداما تناسلا فأراد السكنى
ليس لهما حق في السكنى
لأن حقهما في الغلة اه وفي
الخاتمة دار موقوفة قال
بعضهم لا يكون للموقوف
عليه أن يسكن الدار وهو

يكنه رفع الكيف مثلا أنه ينزع على الخائط ويحصل له أذية من ذلك فهل لبس الجار ذلك و يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في سفل عليه علول يد فتكسر بعض أحشاب السفل فهل يكون تعميرها على صاحب السفل بلا جبر (الجواب) نعم (سئل) في ذي حرفة متقن لحرفته يشتغل في حافوته على حدته يريد بقية أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة ويكو فوامعه في حافوت واحد وهو يابى الاستغلال وحده في حافوته فهل ليس لهم جبره على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما إذا كان زيد محترفا بحرفة الصوف مصانعة فكبر وعجز ويريد أن يشار الحرفة بصناع يشتغلون فيها ويكون هو معلما عليهم وهو متقن لها ويعارضه في ذلك أهل الحرفة فهل يمنعون من معارضته في ذلك الأبوجه شرعى (الجواب) نعم (سئل) في بيطار استأجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليأشر صنغته فيها ويريد البيطار الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعى فهل ليس له معارضته ولا منعه الأبوجه شرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان طائفة العلوية يشترون الدفوف المعتدة لذلك من أربابها يصنعونها علما يبيعونها للناس فيما مضى من الزمان إلى الآن بلامعارض والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف وشراؤها من أربابها ويبيع شيئا منها لرباب الحرفة المذكورة والتجوير على الباقي بدون وجه شرعى فهل من أراد البيع والشراء لا يمنع بدون وجه شرعى ولا تجبر في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء مطر في داره خاص به فهل يمنع جاره من إجراء أو سائحه فيه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في دار جاره بطن أرض الدار من قديم الزمان فامتلا الآن ترابا أو سائحا أو أراد إصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والجار يمنعه فهل يقال للجار ما أن تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بمالك (الجواب) نعم يقال له ذلك والمسئلة منقولة في البحر من شتى القضاء فراجعها ان رمت (سئل) فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في أرض داره من قديم الزمان أنه دهم بعض المجرى وصار الماء يجري إلى أرض داره وحيطاطها وتضررت من ذلك وتريد منه إصلاح المجرى ومنع الضرر عنها فهل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخرب بعض أرض القوم لأصحاب الأرض أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض خلاصة من الشرب (سئل) في جماعة أحدوا في دورهم بركا وأجرافا فاضها في مجرى مطر مشترك بين أهل محلة بلاذهم وتضرر أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجراء فاضهم فيه فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل أن يبني طاحونا فوق طاحون زيد دون إذن منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك إلا باذنهم (الجواب) نعم (سئل) في قروي رحل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وصويأشى القرية يكافئه العود إليها والسكنى بها بدون وجه شرعى فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم فواله وتقدس أسماؤه كما أفتى بذلك كثير

قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز إجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت السكنى للموقوف عليه لانه يكون مستأجرا سكنى داره حق السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت الإجارة دل ذلك على أنه في سكنى الدار بمنزلة الأجنيب اه فتحصل من ذلك أن جميع الغلة تصرف على الأرمله المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لأولاد أولاد الواقف مادامت حية وأنه أعلم (سئل) فمن وقف وقفا وقوض نظره لشخص وتوفي الواقف ثم الناظر بعد أن أوصى إلى ولده بالنظر هل يكون ولد الناظر المذكور أحق من غيره أم لا وهل على تعدد الوصية يجوز نصب الناظر أجنيبا مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب) بقوله قال في التت رحانية

نقلنا عن السراجية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيته بمنزلته اه ومثله في البرازية وفي البحراذامات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضى ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضى اه ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية والظهيرية وغيرهما والعبارة للخانية ولأن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط انه ان مات هذا المتولى ليس له أن يوصى الى غيره جاز هذا الشرط اه والفقيه يفهم من هذه العبارة الابلية في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور اذا التنصيص على جواز (٣٢٨) الشرط لدفع توهم بطرأ عليه بعدم الجواز كما يدريه من أكثر ممن معاشره نفاثس ابكار

عباراتهم اذ مثل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثير نقلاها ودورانها بينهم حتى كأنهم مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها بذكر ما يتفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفتها كما هي طائفة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا قاطبة بأنه لا يجعل الناظر من الاغائب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا اما لانه أشفق أولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه حتى قالوا فان أقام أجنبي لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من ولده من يصلح صرفه اليه والله أعلم (سئل) في داره وقوفة مع حا كورة ملاصقة لها استأجر الحاكورة رجل اجارة طويلة مضى غالها فاستبدلت الدار أو الحاكورة بدار أخرى في بلدة أخرى استبدل الشرع الشريف

من العلماء الاعلام روح الله أرواحهم وقد ألف في ذلك العلامة التقي الحصني قدس الله سره رسالة وقد قال نبينا أفضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد ببلاد الله والعباد بعباد الله فخيما أصبت خيرا فاقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه بسكن أي البلاد أرادو يعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والنجاب فغرم مبلغا للقباء وأعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض يخلص الحقوق وعدل المدعى عنه وشكاه من غيره وغرم المدعى عليه أفنى المتأخرون أن للمشكى أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض الظلمة وأغراهم عليه حتى غرمه مالا للظلمة هل يلزم التسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص ورفع له ظالم وعادة الظالم أن من رفع اليه وتعاون عليه عنده أن يأخذ منه مالا مصادرة ضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا هو المقتضى به أفنى به المتأخرون من علمائنا راجعهم الله تعالى (سئل) في ناظر وقف أجر أرض الوقف من زيد باجرة المثل ووهبه زيد مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد مستحق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في سياق ماء جالوسيل وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لاساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سياق السبيل وفي رفعه نفع تام له فهل يرفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له نذر مكرمة ماء في داره يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فستزيد الفائض وامتنع من فتحه الا أن تنكس له هذبر مكرمة بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك (سئل) في رجل أحدث سراب ماء لداره وأجراه على جنينة دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجب الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطرها وأساخها ثم يخرج ذلك الى جنينة زيد من قديم الزمان الى الآن بلامعارض ويكلفه زيد سد البالوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصرا لهما شبابيك وباب وأحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من ذلك كالة على حريم جاره ومحل جلوسه وقراهن اذا صعد ذلك وطلب الجار سد الشبابيك والباب ومنعة من الصعود للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أراضي قرية جارية في وقف بروتيمارات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى بعض الاراضي لسقيها وسقي دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعمر رجل من من زراعها وسد العين وطمها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التيماريين وفي ذلك ضرر على أهالي القرية وجهة الوقف وبقيسة التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان (الجواب) نعم (سئل) في رجل عمر مجرى ماء في محل له حق التعمير فيه ونزمنه حائط جاره وطلب الجار تحويله فهل لا يجبر على تحويله (الجواب) نعم لا يجبر على تحويله (سئل) في نهر مشترك بين جماعة يجري ماء في داره نذر

فادعى مستأجر الحاكورة على مستبدل الدار وألحا كورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر يريدون على الوقف ولا مستحق له أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البديل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب) لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للحاكورة المذكورة لانه لا حق له في نفس الدار لارتبة ولا منفعة امام حقه على تعدد رخصة الاجارة في منفعة الحاكورة فقط فكيف تصح دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تعدد بر أن الدار والحاكورة معاني اجارته لا يملك فسح البيع قال في الخانية ولو آجر من غيره ثم باع من غيره لا ينفذ

كتاب الاجارة رجل آجر ضيعة
ثلاثين سنة وكتب في الصلح
انه آجر ثلاثين عمدا كل
عقد عقب الاخر والضيعة
وقف فانه لاتصح الاجارة
هكذا ذكره وهو الصحيح
وذكر في النوازل اختلاف
المسايخ وقول الهندواني
واختار الفقيه أبو الليث انه
لاتصح الاجارة لصيانة
الاقواق وعليه الفتوى
اه يعني من دعوى الملك
فيه انصوصا في هذا الزمان
الفاسد وذكروا في الباب
السادس عن القاضي
الامام مالك المولود أبي العلاء
الناصحي لما سئل عن الاجارة
الطويلة في الوقف قال

أفتى ببطلان الاجارة معشر
من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً
وبذلك أفتى للتدوين حسبة
كي لا أكون بما أحرز ظالماً
ثم قال المختار أنه لا يصح
وأفتى جماعة من الفقهاء
ببطلان الاجارة وأنا أفتى
كذلك وأما اشتراط اتحاد

(٤٣ -) (فتاوى حامديه) (اول) البلدة فلا قائل به وصرح بكلام هلال والخصافي وقاضخان وغيرهم بجوازها في أي بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة فعني الاحسنمة والخير به فيها هو المقصود لا وقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللو المسئلة باحتمال الخراب في أدون المحلتين لقلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل ان الخراب على المحلتين اللتين احدهما لقلة الرغبة تحتتمل الخراب كما هو مشاهد في الامصار البكار كمصر وغيره او عليك أن تتامل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيرا من الموقوفة فهذا صريح في انه اذا كانت المملوكة خيرا من الموقوفة فلا استبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردودا بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة ولا تنقطع

وبها شجر زيتون قديم نصفه لمسحقي الوقف ونصفه بيد جماعة تتقدم العهد عليه فادعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الأرض ومطالب المستحقين للوقف بأحضر كتاب الوقف فاعذر وأهل يتوقف بثبوت وقف الأرض على أحضاره أم لا يتوقف إلا على أحضار البينة الشرعية ويكتفي في ذلك قول الشاهد أشهد أنهم أوقف وأطلق أو قال بعدان شهادته لم أعين الوقف لكن أشهر عندي أو أخبرني من أثق به وهل تشترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديما وهل إذا ثبت وقف الأرض بوجهه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو إبقاء أم لا وهل إذا قرأ أحد المستحقين للوقف بوضع يد لاحد على حصة مشاعة من الشجر يمنع أقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (٣٣٠) (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على أحضار كتابه لأن حجج الشرع الشريف ثلاث البينة

والأقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كإثباته خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا والعبرة في ذلك للبينة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسماع ويطلق ولا يضري شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن أشهر عندي أو أخبرني به من أثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راضر العدة ينبغي أن تقبل لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فالتحتم انه يجوز اه وقد صرح علمائنا بأنه يفتى بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوي

وحذا القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك (سئل) فيما إذا كان لزيد مشرفة على ظهر ايوان عمر ومتصرف فيها هو ومن قبله بالنوم عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان بلا معارض ويريد عمر والا أن يمنع من التصرف المزبور فهل يعمل بوضع اليد والتصرف على الوجه المذكور بعد الثبوت شرعا ويبقى القديم على قدمه ويمنع عمر ومن معارضته في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا بنى زيد في داره طبقة فعارضه جاره في ذلك متعللا بأنه منع الشمس عن طبقة تجاهها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم (سئل) في رجل له طبقة في داره لها ثلاث شبايك مطالات على الشارع فقط يريد هدمها واعادتها كما كانت فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في إعادة الشبايك المذكورة قبلا وجهه شرعي فهل ليس له معارضة في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له قاعة رفيعة البناء ملاصقة بدار جاره ففتح في أعلاها بابا بالقرب من سقفها ثريتين للضوء فقط ليس فيها ما شرف على حريم الجار الا بالصعود اليها بسلم عال قام جاره الآن يكلفه سدّهما بدون وجه شرعي فهل يمنع الجار من ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد طبقة فيها طاعة قديمة مقابلة للقصور واق حادين في دار جاره عمرو يفصل بين الطاعة وبين القصر والرواق عدة دور للجيران وطريق فانهدمت الطبقة وأعادها زيد مع الطاعة كما كانت فقام جاره عمرو يكلفه سدّ الطاعة زاعما أنها تشرف على القصر والرواق المذكورين والحال أنهم ليسا بمحل قرار نسائه وجلسه سن بل محله سفل الدار والمساكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) في ذي علو يريد أن يبني في علوه بناء يضرب بالسفل يقينا فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من قديم الزمان الى الآن بلا معارض ولا منازع قام الآن ناظر الوقف يريد منعهم من ذلك أو يدفعوا اليه كل سنة شيئا من الدراهم محال كرهة عن ذلك بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا من قبله من نظار الوقف شيء من ذلك فهل يمنع من ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في رجل أحدث في داره مجرى لياه أو ساخها وسلطه على بئر جاره الخاص به الكائن في داره المعد لمطر الدار بدون إذن الجار ثم بعد غسان سنين باع الجار داره من عمرو وحصل من المياه ضرر بالدار وحيطاطما ويريد عمر والمشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم المياه عن بئر فهل يجاب عمر الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل بنى في داره أس بركة ماء ركب به على سراب أو ساخ قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون إذن من بقية الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه شرعي وحصل من ذلك ضرر لبقية الشركاء وطلبوا منه رفع ما بناه فهل يجابون الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يبني لضيق دار جاره زيد فرأى للخبر الدائم ويتضرر من ذلك جاره ضررا ينافي أحشا فهل يمنع الرجل من ذلك (الجواب) نعم (سئل)

القدسى واقرار أحد المستحقين بوضع يد لرجل على حصة من شجرة لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من فيما دعوى الوقف اذ اليد متنوعة الى يد حق ويد عدوان ويد الحق متنوعة الى يد اجارة وعارة ووديعة ومالك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع غيره هذا المانع بديهي البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف مفتوح غير مقفول * والله قد دعوا وندب العلماء وأكابر الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو عنه مسئول * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلاحاجة فيه الى الاسهاب وكثرة الاطبات والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على زوجته زاهدة بنت مراد وعلى تابعه علي بن أحمد سوى بينهما ما هم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهم وأنسلاهما وعقبهما وذرئتهما أبدا ما عاشوا وأداما ما بقوا ثم بعد انقراض نسلهما وذرئتهما يكون ذلك على مصالح الخصرة المشرفة والمسجد الأقصى الشريف فماتت الزوجة المذكورة لاعن ولدها هل يصرف نصيبها المصالح الخصرة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها الى الخصرة الشريفة لأن الصرف

لها مشروط بانقراض نساهما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضى صرفه للتابع وذريته لاسمها اذا كانوا فقراء لانه اقرب الى غرضه والله اعلم (سئل) من دمشق فيما اذا انشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على اولاده لصلبه الموجودين يومئذهم محمد بن العابد بن صلاح الدين يوسف وآم هافى بينهم على الفريضة الشرعية للذ كرمثل حظ الاثنين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انفرادهم ويشترك فيه الاثنين فما فوقهما يجرى ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد اولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك على اولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم مثل ذلك ثم على اولاد اولادهم (٣٣١) نظير ذلك ثم على انسالهم واعقابهم وان سفلا بينهم على الشرط

والترتيب المذكور على ان من قوفى منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد او نسل او عقب عاد نصيبه من ذلك لولده او ولد لولده او نسله او عقبه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك ولداً او ولد ولد او أسفل من ذلك استحق ذلك المسترول ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وقام في الاستحقاق مقامه ثم من بعد انقراض اولاد الذكور واولاد اولادهم وانسالهم واعقابهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب

فما اذا كان الجامع مع سلوم وجماعة معلومين مجرى أو ساخ قديم تجرى فيه أو ساخهم وأوساخ الجامع فاحتاج المجرى الى التميز والتمييز اللازمين وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورين وعلى جهة وقف الجامع المذكور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه مشتملة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ماء يجرى فائضها في مجرى قديم يبسط في الارض وينزل في مجرى قديم مشترك بينه وبين جماعة يزيد الا ان ينقل البركة المذكورة من الخارج الى الداخل ويجرى فائضها كما كان في القديم الى المجرى القديم من غير احداث شي في المجرى المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (أقول) ان كانت البركة في الداخل تصير اقرب الى المجرى القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكسر حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما اذا كانت بالعكس وكان الفائض ويجراه ملك الجماعة فقد يقال بمنع من ذلك لانه اذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي من الزمان الى تعمير يلزمهم زيادة كفاية عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحها في باب الشرب بانه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رحي في ملكه بان كان حافتا النهر وبطنه ملكا له فله ذلك ان لم يضر بالماء وصوروا الضرر بالماء بان يقوم الماسح حتى يصل الى الرحي في أرضه ثم يجرى الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقه اليهم وينقص اه فتدبر ذلك (سئل) في خان موقوف مشتمل على بيوت وبركة ماء قديمة يجرى اليها الماء من فائض بركة في دار زيد الجار يزيد يتحويل بركته المذكورة الى مكان آخر من داره وضرب لبن على أسفحة بيوت الختان وتكليف ناظر الوقف الى تعمير سياج جديد لبركة الختان من البركة التي يريد تعميرها كل ذلك بدون رضا الناظر ولا مصلحة للوقف ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضى قرية تيمارية لها زراع يزرعون بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة لتيماريها والبعض منها مرج قديم معطل فعمد رجل وكثره وحرقه ويزدريه جبراً بلا اذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مشد مسكة في أرض سليخة تيمارية يؤدي مالها لجهة التيماري من عشرين سنة حتى مات عن ان قاصر فوض له التيماري مشد أبيه المذكور وتصرف وصيه في الارض سنتين لجهة القاصر وأدى مالها لجهة التيماري ثم وجه التيماري المشد فيها لرجل آخر وريد الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفاً في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك (سئل) في حصة معلومة من مزرعة معينة تجارية الحصة في وقف أهلى وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر لتيماري فتناول التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

المعين أعلاه وعند انقراض اولاد البنات واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يعود ذلك وقفاً على من يوجد من اولاد المرحوم القاضى ولى الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين العابدين عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف المشار اليه ومن اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد انقراض على جهة برصه فانقراض اولاد الذكور واولاد البنات ثم انحصرت بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة والوقف الى ذرية ولى الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الا ان جماعة من ذرية ولى الدين المذكور بعضهم أعلى طبقة من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق أحد من اولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع ما راعى في اولاد الواقف من حجب الاصل ثمره دون فرع غيره راعى في اولاد

المرحوم القاضي وفي الدين لأن ذلك داخل في مذهبهم الترتيب قطعاً وان لم يذكروا الشرط وهذا بدعي الشغل ألم ترو قد قال فيهم منبها على الاستواء في الحكم حكم النريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت شرطه أي الواقع الترتيب جئت بصحة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العدا شيئاً مع أصولهم لأن استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولده ولا يحجب عن فوقه ومن مات لآخر ولد نصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها والقول الأصح عندنا لأنه الأقرب إلى العدل ولا بعد عن التفاوت الفاحش في الأفضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضاً) فيما إذا كانت مدرسة لها مدرسو ومعيدون وغير ذلك ولها أوقاف من مسقنات وغيرها ومن جملة ذلك دارمات (٣٢٢) الساكن فيها فذهب زيد فطلبها من حاكم البلدة فأسكنها بياها مع أن للمدرسة متولياً

خاصا فهل يكون ذلك العطاء والاذن لزيد غير واقع موقعه وتلزمه الاجرة في جميع ماضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع عليها كثير من الفروع والفوائد الولائية الخاصة أقوى من الولائية العامة وقد فرغ عليها في الاشياء والنظائر فروعاً من جعلتها ما هو صريح في المسئلة قائلاً وعلى هذا لا علك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوباً من قبله وفي البحر في أثناء شرحه للكنز في قوله وان جعل الوقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف حي فالأمر في نصب قيم آخر إلى الواقف لا إلى القاضي فان

(سئل) فيما إذا كان لزيد حق القرار المعبر عنه بمسجد المسكة في أرض سليخة جارية بتمامها في تيمار عمرو ففرغ زيد عن المسجد المزبور لبكر بدون اذن من التيماري ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفاً على اذن التيماري (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما إذا فرغ عن مشدلاً آخر بعوض معلوم لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن المتكلمين على الأرض حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه وأخذ حكمه ما حكم حنفي وكتب بذلك حجتان فهل يعمل بمضمونهما (الجواب) حيث الحال ما ذكر يعمل بمضمون الحجتين المذكورتين بعد ثبوته شرعاً والحكم المذكور ماض على الصحة لا ينقض (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعها في كل سنة لجهة الاوقاف وزرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها والحال أن أخذ القسم أنفع لجهة الاوقاف من أحراملها فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعها لجهة الاوقاف (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في تيمار قرية عليها قسم من الربع بموجب دفتر السلطنة إلى زرع أحدهما قطعة منها لنفسه ببذره وعمله ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم العلة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما لو قضى المدينون الدين قبل حلول الاجل لداينته فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ماضى من الايام (الجواب) نعم وكافي التنوير والمنع عن القنية وأقضى بذلك أبو السعود العمادى والخانوقى وغيرهما (سئل) فيما إذا كان زيد يدفع لعمر وفي كل سنة مائة درهم طائلاً أن ذلك حق عمر والمدفوع له ومضى لذلك سنون وهم على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمر بل حق زيد المدفع ويريد زيد الرجوع على عمرو بنظير ما دفعه له في المدة بعد نبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

* كتاب الشهادة *

(سئل) فيما إذا أثبت أحد المدينين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن (سئل) فيما إذا أقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) فيما إذا باع زيد لعمر وقطع أرض ثم أسكر البيع فهل إذا حضر الشهود عندها وشهدوا على أعيانها وأشاروا إليها يكتفى بذلك عن بيان الحدود وتصح الشهادة المزبورة ويقتضى بالبيع (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسمعيل (سئل) في شهادة الرفيق العدل لرفيقه في طريق الحج هل تقبل بالوجه الشرعي حيث لا مانع هنالك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاخ

كان الواقف مستأفوصه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى لصحة نصب القاضي أن لا يكون المتولى أو وصى به إلى رجل العدل عند موته فان كان أو وصى لا ينصب القاضي وفيه نفع لآخر التتار خانية الوقف إذا كان على أبواب معلومين يحصى عددهم إذا نصبوا متولياً بدون استطلاع رأي القاهى يصح إذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قائلان أهل المسجد إذا اتفقوا على نصب رجل متولياً لمصالح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الأفضل ان ينصبوا متولياً ولا يعلموا للقاضي في زماننا لما عرف من طمع القضاة في أموال الاوقاف اهـ (وأقول) لعمرى لقد نظرت المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرين قد تفرغوا من طمعهم ما هو خارج عن الحدود وموجب للبعد عن الله تعالى والطرد والصدور في غالب السكتب مسطران منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلى ساكن الدار المذكورة أجرة المثل لسكنه ويهدم ما بنى بها ويرفع لولم يضر وان أمه رفقة ضيع ماله فليتر بص إلى خلاصه بالانهدام وفي بعض السكتب للناظر تلكه باقل

القيمتين مئروا وغير مئروا على الوقف مخرج به في الاشباه والنظائر وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد أو ولد له أو أسفل منه فنصيبه بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكرنا كان أو أنثى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ مخصوصا لقوله الطبقة العليا تحجب السفلى فيحجب الأصل فرع لا فرع غيره ويعطى نصيب كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى أن تنقضى الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتنقسم الغلة بين أهل الطبقة الثانية فن مات من أهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم (٣٣٣) لجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

وايصال عاوفات مرتقته وجميع لوازمه بمبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متوليه يضمنه الوكيل أم يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو أجني خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه اذ هو التزام ما لا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه الفاجرة فان اذاه في الدنيا والاطول به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهلي مات أحد مستحقيه

العدل لاخته وزوج أختها العدل لها بطلاق زوجها لاهل تقبل اذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجير خاص مياومة لم يستأجره فهل لا تقبل شهادته له للثمة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والتتوي بر (سئل) في شهادة التابع لم يتبوعه كالخادم الذي يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لم يستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والاراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعد ضررا ستأذنه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة لانه باهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعا للقوم كالخادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه أجير خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجره كذا في تبين الكنز اه ومثله في العلاء والدرر وفي المنية عن نجم الأئمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشره ورعيته والمتكلم في أحاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا راكب بحر الهند لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك مالا (سئل) في أمير كبير ادعى فشده لخدمته وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهامة الانقروى في فتاواه نقلا عن الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وز كاهن من كون فعل المشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرفته وأن بينه وبين بقية الشهود والمزكين خصوصية بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على تشار ولعب فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله تعالى أما تعلل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاقا فلا يعتبر بعد كونه عدلا كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة اذا كانوا عدولا ثم قال وعامة العلماء يقولون المجوز العدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أى من مسقطات العدالة الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والصحج القبول ان كان عدلا اه فثبت أن شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصاما يعنى أعداءه فان تزكية العلانية شهادة وبشروط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بانهم أعداء على عداوة دينية وأثبت دعواه بوجهه الشرعى فقد بطلت تزكيتهم وبقى الشهود بلا تزكية ولا يحكم بشهادتهم قبل التزكية كما في الدرر وغيره والعدوم يفرح بحزبه ويحزن لفرجه كما في البحر والخصومة اذا جرت بين المدعى والمدعى عليه بغير حق فهى دينية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجر ددعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك قادحا في عدالة

عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه أهله والا ينظر الى المعهود من حله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعى وهو أن أثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما ذكرنا ان حصة جد له من متاعه انتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق وكذلك أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بينة على مدعاه الشرعى بوجهها الشرعى حكم له به وان لم يوجد من ذلك شئ لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستبصار ان العادة المستمرة من تقدم الزمان الى هذا الاوان وان لم يوجد شئ من ذلك فن ادعى شيئا فعليه أن يثبت بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي جماعة تاقوه عن آبائهم وآبائهم عن أجدادهم

وإذا عشر بجانب بيت المال هل لو كمل بيت المال أجارته مع وجود المتكلمين عليه من أهله بسبب أن عليه عشر أم لا وهل يكافون إلى
 بيعة تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كمل بيت المال أجارته وكونه عليه عشر لا يجوز لو كمل بيت المال أجارته
 لأن علماءنا صواعلي وجوب العشر في الأراضي الموقوفة والعشر مجرى الصدقة وليس لا أخذ الصدقة لأجارته وهذا مما لا يرتاب فيه ذو
 الألباب ولا يكافون إلى بيعة تشهد لهم بالوقف إذا ألد أقصى ما يستدل به وكذا لو ادعى ذو اليد الملك كان القول قوله بلا بيعة فكذا يقبل أقرار
 مان مافي يده وقف على جهة كذا ومما مر حوايه أنه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس إلى إثبات ما بأيديهم بالبيعة فإن اليد مجردها كافية وهذا
 أيضا ظاهر لا مرية فيه والله أعلم (٣٣٤) (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فإذا صرف

المتولى شيئا على لوازم الوقف
 المدعى عليه أنه عدوهم لم يثبت المدعى أنه عدو له كما في البحر ونقل في القنية أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
 مالم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه ففي الحادثة
 المسؤول عنها بما أنه فسق بها إذا العداوة جرت بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار ولعب محرمين شرعا
 ولكن المتأخرون على الأول من الإطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد للماء عليه المتأخرون
 كإرواء أبو داود مرفوعا لا تجوز شهادة خائن ولا ذئب غمر على أخيه والغمر الحقد ويمكن حمله على ما إذا كان
 غير عدل بدليل أن الحق قد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخير الرملي في فتاواه فتحصل من
 ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء
 القاضى بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دواة في الكتب اه فإذا أثبت المدعى عليه العداوة ثبت ما شرعا
 على الوجه المذكور فجزى الأحكام المذكورة من عدم صحة أدعاء الشهادة والتزكية المذكورة لشبوت
 عداوتهم بالسببين المرقومين المحرمين شرعا وسبب الحقد أنهم ممن يفرحون بحزبه ويحزنون لفرضه هذا
 ما ظهر لنا مما ذكره أئمتنا روي الله أرواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (أقول)
 وفي البحر عن ابن وهبان قد يتوهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه حقا
 أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة إنما تثبت بنحو ما ذكرنا نعم لو خاصم الشخص
 آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالأول كمال لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لأنه
 إذا اختلفا في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر لما بينهما من الخصامة اه قال صاحب البحر
 ويدل له مافي فتاوى قاضيان من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل خاصم رجلا في دار أو في حق ثم إن هذا
 الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلا اه وأعلم أنه لو شهد على رجل آخر خصمه في
 شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته إلا إذا ادعى أنه دفع له كذا الثلاث شهد عليه وطلب الرد وأثبت دعواه
 ببيعة أو أقرار أو نكول فيثبت بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به اه وفي فتاوى العلامة
 الثمري أن شئ صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقد فقه هل تثبت العداوة الدنيوية بينهما بما ذا القدر
 حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدنيوية تثبت بهما هذا القدر فقد صرح في شرح
 الوهبانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقتل الولي (سئل) في شاهد من شهد بشئ على رجل لدى
 قاض شرعي طلب منه الرجل تزكيتهم فلم يصغله وحكم بشهادتهما قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع
 عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضية مأثورون بالحكم بعد
 التعديل والتزكية لا قبله فيحكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت إليه وحيث كان الحال ما ذكر في

المتولى شيئا على لوازم الوقف
 وقبض شيئا يجب عليه أن
 يكون بمعرفة الكاتب أم لا
 وإذا قلتم لا فائدة الكاتب
 وإذا قلتم نعم فامعنى قولهم
 القول قول المتولى فيما صرفه
 وقبضه (أجاب) لا يجب أن
 يكون ذلك بمعرفة الكاتب
 إلا إذا شرط الواقف أن المتولى
 لا يفعل ذلك إلا بمعرفة
 عمل هذا غير عمل هذا فعمل
 المتولى الأمر والنهي
 والتدبير والعقود وقبض
 المال ونحو ذلك وعمل
 الكاتب الضبط بالكتابة
 لا غير هكذا صرحوا به
 وهي فائدة نصب الكاتب
 فإذا استقل المتولى بالتصرف
 يمكن الكاتب الضبط بالكتابة
 باملأته أو بغير ذلك من
 طرق الوصول إلى معرفته كما
 هو ظاهر هذا ولبعض
 المتأخرين ما يشبه المخالفة
 لهذا ولا اعتداده لكونه
 خلاف ظاهر الرواية وما
 خالف ظاهر الرواية ليس

مذهب النامعاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على ولديه ثمجد وأخيه صالح وعلى
 من سجدته من الذكور والإناث على الفرصة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطن بعد بطن
 وطبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من
 الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولده اسم صالح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن
 ولد والده صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدر أناته قد صرح في الوقف بأن من
 مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له إلا نصيبه وقت موته كما صرح به والشيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه
 في المسئلة وبين العلماء معتزل عظيم واضطراب طويل مبنى على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض

لذ كرم من مات عن ولد أو ولد وولد والحاصل ان محمد يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صلاح الدين مادام عه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين وسماهم لذ كرم مثل حظ الانثيين على ان من مات من الذكور عن ولد أو ولد وقفا نصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ومن ثم فاذ انقرضوا فهو على أقرب عصباته فاذا انقرضوا فعلى جهة برعيتها مات وانحصر الوقف في ابنه ذيب وجلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لادن ولدين عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربيع الوقف عليهما انصافا لهذا انصفه وللآخر (٣٣٥) نصفه لاستوائهما في الدرجة وقد نص الحصاف في أوقافه في مثله

بذلك حيث قال فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم تعمل باشتراط انتقال نصيبه الى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخ شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثم بانه لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض يصلح مخصوصا ولا شك ان غرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في اعطاء واحد من المتساويين ربعا واعطاء الآخر ثلاثة ارباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقعه عين له الوافق في شرطه السكن في قاعة معينة تساوي أجزائها نحو من ثلاثة قروش

الفتاوى الرحيمية أفتى مفتي الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام متع الله بحياته الانام أن القضاة ليسوا مولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحة بينهما فأوى البيهتين أولى بالقبول (الجواب) البينة بينة من يدعي الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعلاء السرخسي بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة الفساد أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولوتنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمه الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابتا كيفما كان اذا الفساد ينفي حل الوطء لاثبوت النسب اه وفي ترجيح البيئات والخاتمة وواقعات الناطقي والتاريخانية فروع تؤيد ذلك (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمن منهما (الجواب) القول بمدعى الصحة بيمينه (أقول) المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى وان كان لعن في المحل أو غيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اه وكتبت فيما علقته عليه عن ترجيح البيئات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد شرطا فاسدا أو أجلا فاسدا كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد بافتقار الروايات وان كان مدعى الفساد يدعي الفساد لعن في صاب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من الخمر والاخر يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة أيضا والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد شتمل الاحكام اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من عمر والاجنبي ثم شهد عمر والعدل لزيد بحق له على الغير هل تقبل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وبن وبنت وخلف تركه ادعى زيدان فيها وطلبه بمقتضى أنه أخ للمتوفى لاب وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة والبن وبنت فهل تقبل بينته ولو أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدل (الجواب) نعم واذا شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره فان كان من يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفى وارث آخر لم يثبت بالشهادة ولا بما أقيم مقامهما من تلوم القاضي وان كان من يرث على كل حال نظر القاضي واحتياط ثم قضى له بأكمله وذكرا أن القاضي يحتاط ويتلوم زمانا قد يقع في غالب رأيه أنه لو كان له وارث آخر اظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشئ وذكرا الطحاوي في مختصره وقدره لذلك حولا لان الغيبة قد تمتد الى الحول قبل هذا قولهما وما ذكر

انتقل الناظر منها الى دار الوقف تساوي أجزائها نحو من خمسة وعشرين قرضا أو سكن معه ولده بعائلته فهل له ذلك أم لا واذا قلتم لا فهل يلزمه أجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه أجرة المثل لتلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك والاجنبي بل والواقف بعد التسليم لتصر يحكم بانه بعده كالأجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شئ لانها على المتبوع لا على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلي من جلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عبد الى بعض الاماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجصصه وفتح به كوى وجدديت لم يكن في زمن الواقف وجدرانها ومحوضات للزراعة وغيرهما ليس ضرور بانفهل يرجع بما صرفه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف ضمته والله أعلم (سئل)

في محدود يدبر رجل تلقاه ولده عنه ومات واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برفق الحكم (أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء عالم يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التتارخانية وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما صرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة بر وكتب بذلك صك شرعي وتزوجت كل واحدة منهن برجل وامتنع الامر أن يسكن معاهل لهن السكنى على الانفرد وليس لاحداهن الامتناع عن المهاياة وهل اذا سكنت (٣٣٦) احداهن مدة معلومة للاخرى السكنى نظير ذلك حيث تعذر سكنهن معا (أجاب) ليس لواحدة

في المبسوط قول أبي حنيفة لأنه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذ لم يكن فيه نص ولا اجماع بل هو موكول الى رأى من ابتلي به وهما يثبتان المقدار بالاجتهاد كما قال في التعزير بحيط السرخسي وفي الاقضية شهدا بأنه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا نعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة له والاخوة والعمومة لاختلاف الاسباب وكذا اذا قال مولاه لان المولى مشترك فان قال هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل وكذا في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقط التلوم عن القاضي والشرط في سماع هذه البيينة احضار الخصم وهو اما وارث أو غريم الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لا فرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكرا بزاوية في العاشر من كتاب الدعوى شهدا أن هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي تتارخانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لايه وأمه وشهد الشهود ولم يذكر اسم الام أو الجدة لا تقبل لأنه لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لأنه ذكر محمد في الكتاب من ادعى أنه أخوه لايه وأمه وأقام البيينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الائمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجدة عبادية من السادس رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لحيته أن يفسر فيقول عمه لايه وأمه وأولايه وألامه وأن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البيينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه وأمه وأولايه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان رجل ادعى ارباعا من ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام البيينة على النسب وذكروا الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البيينة أن جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البيئات للاثبات لا للنفي وبينة المدعى عليه قامت للنفي وهو ليس بخصم في اثبات جد المدعى خانية (سئل) في امرأة مخدرة أشهدت على شهادتهم في حق رجلين عدلين بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي بطريقه الشرعي هل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) ونفاهما في متن التنوير (سئل) في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة واتفقتا هل تقبل أم لا (الجواب) اذا كان الشهود ثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقتا تقبل اه وبمثلها أفق الخبير الرمل وغيره وفي حاوي الزاهدي من الشهادة ش أقام الشاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل هذا اذا كان اتفقا قبل بلاتلقين من أحد واللاتقبل اه وفي جواهر

منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل حقهن في ذلك على التساوي فيسكن في الدار كلهن فان اتفقن في المهاياة فيها جاز والاتسكن كل واحدة بقدر ما يخصها فيها بلا مهاياة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتتارخانية وغيرها وتعذر سكنهن معا غير مسلم وقد تقرر أن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له السكنى على الاصح والمهاياة في الوقف لا جبر عليها لانها قسمة ولا تحوز قسمة الوقف على وجه الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمار فبها علم ان ليس للاخرى السكنى نظير ما سكنت احداهن قال في فتح التدبر بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعا يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن

بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والترك المتضيق وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهاياة انما تكون بعد الخصومة فتحن بعد أن حققنا حورنا جواز المهاياة في الوقف باتفاق الموفوف عليهم كاهو صريح كلام الاسعاف وجل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي انما تكون فيما يستقبل لا فيما مضى فتدبر ولا تعتبر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث بنات لصلبه وعن بنتي ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولاد أولادهم ليسوا كذلك والله أعلم (سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمره الوقف لعدم ما يصرف في العمارة من جهة الوقف بغير اذن القاضي ثم باع جميع العقار لبؤدى الدين المذكور فهل

الفتاوى

بعبه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه بنفسه (أجاب) الاصح في المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولى لاجل العمارة وقت الحاجة ولم ياذن القاضي بها وقتها لا يثبت الدين الاعليه ولا تلك قضاءه من غلة الوقف فضلا عن عينه والاجماع منعقد على أنه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقبة الوقف ليست للفقراء فبعبه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء على الوقف بل على الناظر بنفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته والله أعلم (سئل) في صورة كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضي قرى متعددة بأيدي فلاحها من قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنهم الوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتمارية نظير عطائهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به (٣٣٧) للوقف وترفع أيدي التيمارية والفلاحين عنها بمجرد هاهنا غير شهود

تشهد على خصم شرعى من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلاشهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لانها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً قال في الاشياء بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البيعة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار الخانية اهـ ومثله في كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة باراضها على الحرمين الشريفين هل لمزارعها أن يقطعوها رقة من الامام أو من ناظر الوقف بما لم معلوم فيه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً

الفتاوى من الشهادات شهد على وجهه فيمحل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخل فان كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كان اعمالا لان الظاهر أن الشهادة عنده الاعلى ما شهد أولاً وانما زاد ثانياً لتلقيق انسان تزور واحتمالاً لا يقبل استدلالاً بما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شهادتي ان كان عدلاً تقبل شهادته فقله لم يبرح دليل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية (أقول) ما ذكره من عبارة الجامع الصغير جزم به أصحاب المتن قال في البحر وقيد بقوله ولم يبرح أي لم يفارق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدينيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد في الكافي تبعاً للهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال أما اذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراؤه وان قام عن المجلس بعد أن يكون عدلاً وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في الشكل والظاهر الاول وعلى هذا وقع الغلط في ذكر بعض الحدود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لانه قد يتلى به في مجلس القاضي اهـ وقوله والظاهر الاول أي التقييد بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر الرواية فعمل أن ما في البرازية ليس على اطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (سئل) فيما اذا ادعى زيد على بنى هند المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عم أمهما المذكورة وأقام شاهدين شهد أحدهما بان المدعى ابن ابن عم المتوفاة بمقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة ديدة بنت سليمان بن يونس الديري وأن والد ديدة هو سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدهما يونس المذكور وشهد الشاهد الثاني بأن بنى المتوفاة المدعى عليهما أقر ناعنده بان المدعى ابن عم والدهم مادنية فكيف الحكم (الجواب) قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التوافق لفظاً ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أولاً فلا نال الشاهد الاول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم والدهما وأسقط ابناً وأما ثانياً فلا نال الاول شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الادعاء وشهد أحدهما أنه آذاه والا تخراً الدائن أقر بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والا تخراً بالقول اهـ وفي فصول الاستروتنى من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد أحدهما أنه آذاه والا تخراً على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيباً أو أراد أن يردّها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الا تخراً على اقرار

(٤٣ - (فتاوى حامد به) - اول) أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملاً مخالفاً لشرط الواقف ولحكم الشرع الشريف اذا لمقاطعة على متحصل الوقف باطله من اذنه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله أعلم (سئل) في شخص وقف تكية وشرط لكل ذي وظيفة قدر معلوم من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أزيد مما عين له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً يطيب له أم لا وهل اذا أنهى الى السلطان فقره شياً اذ اعما شرطه الواقف يحل له تناوله ويطل تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطله لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله واذا عن حقه الذي شرطه له الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما أن يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه اذا أخذه بغير حق لمخالفته لشرط واقفه

ولا يطيب بصير ورثه عادة كمالسارى بعداد السرفة لا يحل له السرفة بالتخاذ لها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط
الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولصداقته النص
قاطبة بانه ليس لاحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ بالناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس
لاحد أن يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والنظائر في القاعدة الخامسة نقلاً عن الذخيرة والولوالجية وغيرهما بان
القاضي اذا قرر فتراساً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراس تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة أحداث الوظائف
بالاوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه (٣٣٨) للفراس لم يجز تقرر به لا مكان استجار فراس بل تقرر برفقته بغيره من الوظائف بالاولى

ثم قال سئل لو قرر يعنى
القاضي من فائض وقف
سكت الواقف عن مصرف
فائضه هل يصح فأجبت
لا يصح أيضاً لما في التتارخانية
ان فائض الوقف لا يصرف
للقراء وانما يشتري به
المتولى مستغلاً وصرح في
البرازية وتبعه في الغرر
والدرر بانه لا يصرف فائض
وقف لوقف آخر اتحاد
واقفهما واختلاف اه ومن
المقرر المعلوم ان من
تناول شيئاً ليس له تناوله فهو
ضامن له ان قيمته بغيره وان
مثلاً بمثل والله أعلم (سئل)
في رجل وقف في محنته داراً
على جهة تبره ان ينور
مسكناً ما معلوماً بالقصى
الشريف وأن يتصدق
برطل خبز للفقراء في شهر
رجب وشعبان ورمضان
وأن يطبخ في كل ليلة من
رمضان باطية طعام للفقراء
وأن يكون المتولى عليه شيخ
المسجد كائن ما كان ومات

البائع لم تجز هذه الشهادة لانهم شهدوا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن
الفتاوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقراو وكل
منها لا يخلو عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل لمحق بالقول أو عكسه أما العمل كسب فيمنع
قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع أو رهن أو لاي نوع قبولها طلقاً وأما القول المحق
بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون
بالولادة وهي فعل فعلي هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والاخر على الاقرار
وهما أمران مختلفان على انه انما ثبت اذا ثبت نسبه وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقرار
والاقرار لا يثبت به النسب قال في التتارخانية في اقرار المريض وان اقر بنسب على غيره كالخ والعم والجد وابن
العم لا يصح الاقرار في حق غيره وبصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا
تصادق عليه اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار ايضاً حتى يصح اقراره ما في حق نفسه ما على أن
الشاهدين لم يذكرا أنه ابن ابن عم المتوفاة لابوين اولاب أو لام ولم يذكرا أن لا وارث لها غيره مع انه يشترط
ذلك قال في العمادية والبرازية نقلاً عن الخانية وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر أنه عمه لانيه أو لأمه أو لهما
ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيره او يشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقط
التلوم عن القاضي وقوله لا أعلمه وارثاً غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره اه وفي الخانية في فصل دعوى
الملك بسبب وتقدير مدة التلوم مفوض الى القاضي وقدّر الطحاوي مدة التلوم بالحول قبل ما ذكره
الطحاوي قول أبي يوسف ومحمد وأما بوجاهة فانه لا يرى التقدير اه ومعنى يتلوم أى يتحرى زماناً بحيث
لو كان له وارث لظهر كفى الوجيز فتلخص من جميع ما ذكرناه أنه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة
الشاهدين المرقومين حيث اختلفوا في الحالة هذه والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب بالسماع بطريقها
الشرعى اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهد أن شهادته بالتسماع هل تقبل ويحل للشاهد
الشهادة اذا أخبر به عدلان أو عدل وعدلتان اعتماداً على اخبارهم (الجواب) نعم الشهادة بالنسب
جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب علماءنا رحمهم الله تعالى وذلك استحساناً لانه يختص بعائنة
أسبابها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها
الشهادة بالتسماع أدى الى الحرج وتعطيل الاحكام وهي اما بالشهرة الحقيقية وهي أن يسمع من قوم لا
يتوهم اتفاقهم على الكذب بان هذا فلان بن فلان الفلاني فيسعه حينئذ أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع منهم
العدالة واللفظة الشهادة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما بالشهرة الحكمية بان يشهد عنده عدلان

الواقف من غير كتب صلح والا أن تنكر الورثة ذلك هل اذا رفع للحاكم الشرعى وقامت بينة شرعية تشهد بذلك يكون
للقاضي سماعها واذا قضى بها ينفذ قضاءه شرعاً أم لا (أجاب) قدر رفع لاستاذنا الخانوقى برد الله مضجعه بما هو مثل هذا السؤال فاجاب بما صوره
ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقفت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصحة الكثير من
غيب حكم بحصة الوقف موافقاً لقول مصحح نفذوا بهم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف ومضى على ذلك مدة سنين
ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في أرض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس
هذا والاول على أولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب) لا يبطل لامور منها أن المدعى
عليه لا يصلح خصمه من الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفتى به مفتي الروم أبو الوفاء وغيره

بقوله ان لم يكن مسلماً يعني محكوماً بالزومه بعد دعوى صحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله ومنها ان وقف الغراس بدون الارض
مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقص والله أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشرق على اجراء سماطه الجليل للفقراء
والارامل والايام في غاية الجماعة والضيق مع ان فيه ما يقوم به احسن قيام وينتظم به احواله اتم انتظام ويحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
بتناوله فتصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها ويصرفها على لذات النفس وشهواتها يبينوا لنا الجواب
فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلال (٣٣٩) القبيحة السخيمة يجب عزله وتبديله

بمن يثق به ما يقع في قلبه صدقهما فيسعه ان يشهد وهذا عند الامامين لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي
ينبغي عليه الحكم في المعاملات ويشترط فيهما العدالة ولغة الشهادة وذكري في فصول العمادى ان
الفتوى على قولهما وما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر
والزيلي والحدادى وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشر عن أبي يوسف
انه يجوز له ان يشهد اذا سمع من واحد ثقة كفى شرح القدرى للاقطع ويشترط ان لا يكون باستشهاد
صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه ان يشهد كما صرح به في البحر ويشترط ان
لا يفسر انه يشهد بالتسماع فلو فسر لا تقبل أمالوقالوا لم نعلم ان لا يفسر ان لا يفسر انه يشهد بالتسماع فلو فسر
والبرازي يقول خلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزيلي ثم ينبغي ان لا يفسر انه يشهد بالتسماع فلو فسر
لا يقبل كعائنته لشي في يد انسان يطلق له الشهادة واذا فسر لا يقبل اه أمالوقالوا اشهر عندنا كفى
السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة في هذه الفصول وقالوا لم نعلم ان لا يفسر انه يشهد عندنا
تقبل ومثله في الخانية والبرازي وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخير الرملى رحمه الله تعالى وقال في البحر
وشترط فيها للقبول في النسب ان يخبره عدلان من غيرا استشهاد الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده
على نسبه لا يسعه ان يشهد وان كان الرجل غريباً لا يسعه ان يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين
عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه (سئل) في رجل غاب عن دمشق بلدته
الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائب دين الجماعة أخبر بالاخت المزبورة
رجل انه سمع من الناس انه مات ولم يكن موته مشهوراً تزعم الاخت وأصحاب الديون انه ثبت موته بمجرد
الاخبار المذكورة فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك (الجواب) نعم واذا شهد شاهدان على
موت رجل فهذا على وجهين أماناً أطلقا الشهادة اطلاقاً ولم يبين شيئاً أو قال لم نعلم ان لا يفسر انه يشهد عندنا
الناس في الوجه الاول تقبل شهادتهم ما في الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهوراً فلا تقبل الشهادة
بلا خلاف وان كان موته مشهوراً ذكر في الاصل وكتاب الاقضية انه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب
القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغيبة هو
الصحيح وان قالنا شهد ان فلان مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهم ما هكذا ذكر في
الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف انه تقبل اذا صرح
بالسماع وكذا الشهادة على الملك اذا أقر باليد كمن رأى عينا في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك
حل له ان يشهد بالملك الذي اليد ولو شهد عند القاضي وقال ان هذه العين ملكة لاني رأيتها في يده يتصرف

بالا تمام فعلي حكام المسلمين اما طاعة او قولية من يتقى الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها
رجل هو وولده أشجار زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فكبر الشجر وعظم وصار له
ربع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام يؤدون أجرة المثل الموهى البهاهل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الأشجار
أم لا والحال انهم يؤدون أجرة المثل على الوجه المطاوع من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها فارغة وفي
القنية استأجر ارضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم
الا قلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتركة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه مافي البحر وجهه انه لا فائدة في قلع
به قوله وعن أبي يوسف انه تقبل الخ لعله لا تقبل فلتراجع عبارة التتارخانية اه منه

بالا تمام فعلي حكام المسلمين اما طاعة او قولية من يتقى الله ويعمل لآخره ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها
رجل هو وولده أشجار زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فكبر الشجر وعظم وصار له
ربع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام يؤدون أجرة المثل الموهى البهاهل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الأشجار
أم لا والحال انهم يؤدون أجرة المثل على الوجه المطاوع من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها وسلمها فارغة وفي
القنية استأجر ارضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم
الا قلع ليس لهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحتركة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه مافي البحر وجهه انه لا فائدة في قلع
به قوله وعن أبي يوسف انه تقبل الخ لعله لا تقبل فلتراجع عبارة التتارخانية اه منه

لا شجار وأجار ثم أثبت الأجرة فحبس استبقاء الأشجار توفير الخط الجهتين الذرية الضعاف بعد الاتفاق والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك وإن عليه لاسمياً وقد نأيد نقل التقنية بما في أوقاف الخصاص وعلى الناظر فيه أن ينظر إلى ذلك بعين العدل والانصاف والله أعلم (سئل) فيما إذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة أنه بأمرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول صاحب الوظيفة أو قول الناظر هل يجوز أحداث وظيفة في الوقف بغير شرط الأوقف أم لا (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافتي بان القول قول الورثة في المباشرة مع (٣٤٠) البين قال لانهم قاطعون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع البين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفته وليس للجامعية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصدقة فيعطى كل شبه سببه وأما أحداث الابدان فلا يجوز قال في الاشياء والنظر تصرح في الذخيرة والوالو الجيسة وغيرهما بان القاء في اذا قرر فتراش للمسجد بغير شرط الأوقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول شيء من ذلك وبه علم حومة أحداث الوظائف بالأوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يجوز تقريره لامكان استئجار فتراش بل تقريره بقرينة غير من الوظائف لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفسقة فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه

فيها تصرف المالك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا اذا قال دفناه أو شهدنا جنازته تتراخية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة بزاوية والنسب والنكاح يخالف الموت فانه لو أخبره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صور المسائل وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو أني هو المختار الا أن يكون الخبر متما كوارث وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح الملتقى للعلافي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد وأوصلى عليه فهو معاشة حتى لو فسر للقاضي يقبله اذا ليدفن الا المبت ولا يصلي الا عليه در آخر الشهادات (أقول) وفي التنوير وشرحه الدر المختار وان سراسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بمعاينة اليدرقت على الصحيح الا في الوقف والموت اذا فسر او قال فيه أخبرنا من نثق به تقبل على الاصح خلاصة بل في العزيمة عن الجانبية معني التفسير أن يقول لا شهدنا لاسمنا من الناس أما قال لا نعين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اه وكتبت فيما علقته عليه أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أنق به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن الينابيع انه منه وكتبت أيضا نقلا عن خط شيخ مشايخنا منسلا على التركي أن ما في التنوير بتربع الدرر من استثناء الوقف والموت مخالف لاطلاق عامة المتون وقد أفتي بخلافه في الفتاوى الخيرية وفتاوى على أفندي مفتي الدولة العثمانية (سئل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بما يعين ٣ الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره به من يوثق به استحسانا دفعها للخرج وتعتيل الاحكام اه وهذه المسئلة مستغنية في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على أولاده من غير أن يتعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الأوقف وأنه قال للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الأوقف لان الذي يشهد بانها أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشتهر فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اه (سئل) فيما اذا ادعى ورثة عمرو على زيد أن لمورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبوه به فاجاب بانه دفع منه مائة كذا في موضع كذا لمورثهم في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأنكروا ذلك فاحضر للشهادة كلام من فلان وفلان فشهدا بانه دفع له ذلك في الوقت المذكور فاحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفعه فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه مبطلي في دعواهما يلزم الشاهدين وما يلزم زيد (الجواب) الحمد لله ملهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس

ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفته وليس للجامعية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالصدقة فيعطى كل شبه سببه وأما أحداث الابدان فلا يجوز قال في الاشياء والنظر تصرح في الذخيرة والوالو الجيسة وغيرهما بان القاء في اذا قرر فتراش للمسجد بغير شرط الأوقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول شيء من ذلك وبه علم حومة أحداث الوظائف بالأوقاف بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يجوز تقريره لامكان استئجار فتراش بل تقريره بقرينة غير من الوظائف لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفسقة فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه

أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا أن المدعو شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور دون عدلت الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا وادعائهم ما بقوا والذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفا على بنات الأوقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم الذكور والانات ثم على (نظم هذه الستة بعضهم فقال) افهم مسائل سنة واشهد بها * من غير روثاها وغير وقوف نسب وموت والولاء ونكح ولاية القاضي وأصل وقوف * امكن أبدا هذا الناطم مسالة الدخول بالزوجة المذكورة في المتون مسالة الولاء وفي كونها من هذه المذائل خلاف بين الامام السرخسي وشيخه الامام الحلواني كما في البحر اه منه

أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون ثم من بعدهم على جهات أخذ كرها الواقف ثم مات الواقف وخلف واه المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيه - بموجب النص ثم ماتت إحدى البنات عن ولد واه من غير أولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما يستحقه والدته أم يكون محجوبا بأولاد الظهور (أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الإضافة للأولاد لا إلى نفسه في قوله ثم من بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فإن قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون قلت لا يغير الحكم المستفاد (٣٤١) بالكلام الأول لما تقر في الأصول في باب

وجوه الوقف على أحكام النظم ان إيجاب الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجبه والاثبات لا يوجب نفي الا لصيغة ولا دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض أولاد الظهور لمن يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون وأما قبل الانقراض فسكون عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهوما فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى أصول مذهبنا فنص صبح أصبغ في صبحه لم يتوقف فيه فكيف عن عس يد الى وسعه فيه والله أعلم (وسئل عنه أيضا) بما صورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم بعده على ولده لصلبه شمس الدين ومن سيحدث له من الأولاد المذكور والاثبات بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أولاد

عدلت شهادة الزور الاشرار بالله تعالى وتلاقوه تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أحدثكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا قال وشهادة الزور وقول الزور فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا لنته سكت أي شفقة عليه وقال في الملتقى ومن علم أنه شهد زورا يشهر ولا يعز و عندهما يوجع ضربا ويجس وقال في التنوير ظهر أنه شهد زور وعزرت بالتشهير وقال في شرح من ظهر أنه شهد زور بأن أقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي عزرت بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وجبسه مجمع وفي البحر ظاهر كلامه أن للقاضي أن يستخيم وجهه اذا رآه سياسة اه وقال في صدر الشريعة ومن أقر أنه شهد زورا يشهر ولم يعز وقد قيل ان وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لا تعلم الا بالاقرار ولا تعلم بالبينة (أقول) قد تعلم بدون الاقرار كما اذا شهد بموت زيد أو بان فلانا قتله ثم ظهر زيدا حيا وكذا اذا شهد بوقوع الهلال فبقي ثلاثون يوما وليس بالسما علة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اه وأما المدعى فانه قد ارتكب كبيرة باقراره أنه ارتكب الكذب وقد أذى المدعى عليه في دعواه عليه فبعضر قال في التنوير وغيره وعزرت كل مرتكب منكر أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بغمز العين قال في شرح التنوير وأشاره لانه كبيرة كجائز في الخطر فرتكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها التعزير أشباه اه والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم اذا شهد شاهدان في حادثة وز كاهما اثنان فظاهر أنهم ما شهدا زورا فهل على من ز كاهما ضمان أو تعزير أجاب لا ضمان ولا تعزير على من ز كاهما (سئل) فيما اذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضي بعد الحكم وقال انه شهد زورا فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزير بما يليق به (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لان الشاهد اذا رجع في مجلس القاضي بعد الحكم لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه يناقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه ترجيح كلامه الاول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في الظاهر وأما في الباطن بان علم أي المدعى أنه لاحق له في ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهر أو باطنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذلك في العقود والفسوخ دون الاملاك المرسله وضمن الشاهد نصف ما شهد به للمشهد عليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة العيني في شرح الكنز لان التسبب على وجه التعدي سبب الضمان ككفر البتة وقد نسب للاتلاف تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على المباشر وهو القاضي لانه كالمجالى الى القضاء وفي ايجابه

أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض أولاد المذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم المذكور والاثبات ثم من بعدهم على أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم وترك ولدا أو ولدا وولدوان سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حيا باقيا لاستحق في الوقف قام ولده أو ولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولدوان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقضى أو باسره وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك

وقفا على أخ الواقف لابي عبد القادر الى آخر ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد البنين عن ابن ثم مات أحد البنات عن ابن وأخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم الذي كور بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجد له اذ تقرر ان الاضافة اذا كانت للأولاد دخل ولد البنت والحلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد من الكلام السابق لما (٣٤٢) تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت الحادثة لا مكان العمل

بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل به مثل التقييد ولان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نفيا لاصفة ولادالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون مثبت لاستحقاق أولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور لاناف لمشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولادهم على أولادهم فحملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له المسام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان الوقف على جهة مبرئة عند حاكم شرعي ان أجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسا نازاد فيه زيادة ضرر وجعله في كل عام ستة قروش ثم انه ادعى

عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وعذر استيفاؤه من المدعي لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعي المال أولا به يفتي كذا في التنوير والبحر والبرازية بوقف خلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمنا في الهداية والمثلث والوقاية والكز والدرر بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله لكن المعتبر الاول دون الثاني ان الذي عليه المتون لان ما في المتون تصحيح التزاحي والتصحيح الصريح أقوى وبعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما مرجوعا معتبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمنا المال الذي شهد به وهو قول أبي حنيفة الاخير وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذي قضى به أو لم يقبض اه وفي البرازية والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضممان قبض المدعي المال أولا اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتي من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرات والذي استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الاول والمفتي به قوله الاخر وهو قول أبي يوسف ومحمد ولعله رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني المعول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه انه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غلطا كما حرره ابن السكالك عزز بالتشهير قال في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وجبسه كذا في المجموع وفي البحر وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يستخبر وجهه ان رأى سياسة وقيل ان رجوع مصر اضرب اجسا عاوان تاثيرا لم يعز اجسا عاوتفو بض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح كيف لا وقد ارتكب كبيرة من الكبائر قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا نزول قدماء حتى يوجب الله له النار واه الحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الشهادة على المحببة بنسكاح أو توكيل هل تصح وما طريق صحتها (الجواب) نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره علماءنا من اجتهادهم الله تعالى فن ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه للعلائي ولا يشهد على محبب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بان لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أي القائلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين اه ومثله في الدرر والعمادية والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أنهم افلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر راده كذا في التتارخانية وفي الدرر بشرط رؤية شخصها لا وجهها وقال في الخيرية بعد ما نقل المسئلة وما هو الصحيح وهذا كما بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أو ما اذا كانت حية وأشار الشهود اليها وقالوا هذه تشهد عليها ونعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا اتحملنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عاها أم لا بصحت

مستاجر المكان عذرا كما شرعي بان هذه الزيادة ضرر وواقم بيته بذلك وأبطل الاجارة التي استقلت على زيادة شهادتهم الضرر وحكم بنفساده في وجه الخصم والآن الناظر يطلب أن ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكره ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من ينازع مع المستاجر في الاجرة تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند السكك وذكر في المحيط ما يؤيد هذا التقييد آخر المتولى حاكم الوقف باجر ثم زاد آخره ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل أو زيادة يتغابن الناس فيها لانه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستاجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزمه عبر صحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستاجر جبرا أو ما اذا وجد عذره عن تراض أو زاد هو في الاجرة مضافا وكان قبل مضي المدة فهو صحيح وبطال بالزيادة والحال هذه وان كان العذر فاما المعنى آخر كشرط فاما وجهه في المدة

وتحوز ذلك فالواجب أحرم المائل لا يجاوز بها المسمى لما تقرر أن الإجارة الفاسدة يجب فيها أحرم المائل بحقه الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم إلى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لأن السؤال غير منتظم والواقع تختم والله أعلم (سئل) في مكان موقوف آخر ناطرة كل سنة بتكذا هل تصح هذه الإجارة في السنة الأولى وما زاد عليها أم تصح في الأولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليها فاسد فيما عداها وإذا سكن الثانية لزمته الإجارة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقار على أولاده ونسله وعقبه المذكور والانات على حكم القرية الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظهور وولد البطن أولاد المذكور وأولاد الاناث على حكم آباءهم بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل مذكور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد (٣٤٣) البنات في الوقف مع وجود أولاد الذكور

أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظهور والبطن مؤكدا بقوله أولاد المذكور وأولاد الاناث على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهم وأولاد أولادهم ثم ومن جعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وإن سفل فكلما يستحق الابن يستحق ابن الابن وإن سفل مع الابن والابن والذكر فيه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والابن وابنها كذلك والذكر مثلها نصيبا سواء كما صرح به الناصحي في جعته بين كتابي هلال والخصاف ولم يسبق فيه خلافا والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف إذا صرفها من له ولاية

شهادتهم وكان على المدعي إقامة البينة أن هذه هي التي سموها ونسبوا كذا في التواريخ وغيرها اه والله سبحانه أعلم في شهادات القاضي ظهير الدين إذا شهد الشهود رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها إذا مشينا إليها لكن لا نعرف أسماء الحدود فإن القاضي يقبل ذلك منهم ما إذا عدلوا ويبحث معهم المداي والمداي ما يسهل وأمين الله انقف الشهود على الحدود بحضور أمين القاضي فإذا وقع عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعي يرجعون إلى القاضي ويشهد الأمينان أنهم ما وقعوا وشهدا بأسماء الحدود فيئذ يقضي القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال (سئل) فيما إذا تصادقت امرأتان مع أمتهما أنها اشترت من أمتهما المذكورة بشحنة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية تحمّل شهود مضمون الحجة الشهادة عليها ما يتعرف زوج المرأة وابنتاها من المعروفان المذكوران والآن أم المرأة تنكر البيع فهل يلزم إثبات الشراء بشهادة بينة عارفة باتها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث تحسّلوا الشهادة عليها وهي متعينة أم لا (الجواب) يكتب في ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة إلى الإثبات بشهادة بينة أخرى وتصح الشهادة على المرأة المتعينة عند التعريف كافي جامع الفصولين والاشباه يصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الها سواء كانت الشهادة لها وعليها كافي المحيط واختاره النسفي كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي ومن خطه نقلت وبمثلها أجبت ورأيت فتوى أيضا بخط الجد العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي بما صورته فيما إذا كتب في صلح بيع أن زيد باع لعمه أصالة عن نفسه ووكاله عن أخته الثابتة ووكالته عنها بشهادة فلان وفلان حصتهما المعلومتين في قاعة وبستان بثمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة وحدثت أخت زيدتو كيلة في ذلك فهل يكاف ورثة المشتري إلى إثبات تو كيلة ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور (الجواب) الحمد لله نعم يكاف ورثة المشتري إلى إثبات تو كيلة ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المساكى وبخط الشيخ عبد الرحمن المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بضمونها وإن كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانهم ما وكلناه بقبض مالهم في ذمة الدافع وبالصلح والبراءة أيضا ما شاهد الوكيل ولا عبرة بشهادتهما أصلا فانهم ما شهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود (سئل) فيما إذا

صرفها إلى بعض فقراء المدين لكون فقراءهم لا يحصون يصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عدداً خصوصاً ولا استيعاب الجميع أم لا وهل إذا خصم ناطرة بولاية غير من له ولاية الصرف وكلف المصروف إليه إلى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرازية وغيرهما ولا يكلف المصروف إليه من جهة من له ولاية الصرف إلى احضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بإتصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف إلى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس رأس أصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد الظهور دون أولاد البطن وكل من انتقل من أولاد المذكور ينتقل نصيبه إلى أولاده المذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالدور مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والآن الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد

وعشرون شخصاً ولا يدري ترتيب الموثى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكوراً وإناثاً بشرط خلوهم المذكور نسبة لا يفضل ذكر على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والانثى المستحقة المذكور للاق طلاق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لأولاده الذكور فهو قيد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لأن الكل بوصف الاستحقاق إذا لحظ مشروط بترتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير أن ما أصاب المتوفى منهم كان لأولاد الذكور مع سهامهم المجهولة لهم بالسوية وإذا مات أحد منهم لا عن ولد قسم على الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاص وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسبه ولم يرتبه وشرط (٣٤٤) أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد بالسوية فما أصاب المتوفى

كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صف في قرية نصفها وقف على طائفة ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليها مع جملة قري غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها اه فهل للناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالب به بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل إذا كره المؤخر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله شيئاً بسبب ذلك يصح أم لا وهل إذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها قرية المذكور مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها وتركه

شهد شاهدان على راعية مزرعة يد من مال معلوم لعمره واختلاف في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا (الجواب) نعم تكون شهادتهما مقبولة لأن الاقرار بما عاين ويكرر كما نص على ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه أعلم وفي الفتح وغيره لا يكف الشاهدان في بيان الوقت والمكان شرح الملتقى للعلائي وفي البرازية ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان فلا تعلم تقبل لانهما لم يكلفاه اه وفي البحر عن الكافي وإذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعنق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل أن المشهود به إذا كان قولاً كالبيع ونحوه بائناً لغير الشاهد في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأن القول بما عاين ويكرر وان كان المشهود به فعلاً كالغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد في فعل وهو شرط باختلافهما في الزمان والمكان يمنع القبول لأن الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية وإذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو ابراء من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لأن الاقرار بما عاين ويكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما من المحيط البرهاني في ٢١ (سئل) في رجل ادعى على جماعة مالا معلوما فأجابوا بأنهم دفعوه له من مدة خمسة أشهر وأنه أقر باستيفائه منهم في التاريخ المزبور وأقاموا بينة بطبق ما أجابوا به غير أن الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسئلة مع كثرة التنقيب والتفحص عنها لم نجد نقلاً صريحاً فيها غير أن ما وجدنا ما يستأنس لذلك وهو ما نقله العلائي في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدين ونصه قال في الفتح وغيره لا يكف الشاهدان في بيان الوقت والمكان اه ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاجان الى بيان التاريخ اه وفي الانقروى عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه وفي الخيرية عن الفصولين لا يكف الشاهدان في بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه وفي الانقروى عن المنتقى شهد على اقرار رجل بماله الا انهما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولو على الاقرار بالبيع أو الايضاة واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهما القاضي عن الزمان والمكان فلا تعلم تقبل لانهما لا يكلفان به براز به فبمقتضى ما يلوح من النقول المذكور أن الاختلاف الواقع بين الخمسة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم (اقول)

ولم يأخذ من زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه دعوى المتكلم عليه ضمان منافع النصف الثاني مستحقه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يؤخر على الناظر الذي أحرمه من الاجرة ولا ضمان منافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذته التولي أو تركه ولم يأخذ من لا تنفع عليه الجباية لعدم الجباية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها غطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضاً) في قرية موقوفة على جهة بر لكل جهة نصفها وله ناظر مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكلمين شجر زيتون بارضها وعليه مال معلوم لجهة الوقف نظير استيفائه بها تعدي على القرية كما حكم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وأكل ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أن يكل ثمرته هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطالب به

مالك المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه عنه فطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذ كر دون الانثى ثم على أولاد أولادهم ثم وسم أبدا ما عاشوا فإذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رهجة لاهن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وحبيبة وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فقلت الان منحصر في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لمن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم على أولاد (٢٤٥) المذكورين الذ كر دون الانثى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بما

صورته) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين الذ كر دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم طاعتهم لجهتير لا تنقطع ماتت رهجة لاهن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وحبيبة وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان شرط الواقف كما أنهى فيه يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذ كر الانثى فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد

دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البحر عن فتح القدر لو ادعى الشراء أو رخصه فشهدوا له بلا ناريج تقبل لانه أقل أي لان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهرات تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البزاية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقبله لا اه أي لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه أكثر مما ادعى لاثبات الشهود زيادة المدة بخلاف ما قبله لانه أقل فكان بمنزلة ما اذا أرخ وشهدا مطلقا نامل وحيث كان مانعا في الشراء وهو قول فالظاهر أنه يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الآن يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيره فليست امل (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسمائة قرش فأجاب عمرو بأنه أو فاه ذلك وأنى بشاهدين شهدا أنه أو فاه ستمائة قرش فرد القاضى شهادتهما لكونها باكثر مما ادعى ويريد عمر والاثان اقامة بينة شرعية تشهد له بطبق ما أجاب به فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الدرر والشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى به كان المدعى مكذوبهم فتقبل شهادتهم واذا شهدوا بالاقل تقبل للاتفاق فيه اه ومثله في العلائ (سئل) فيما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشرط حضور الزوج (الجواب) الشهادة على الطلاق يشترط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية كما صرح بذلك القمى ناشى في فتاويه وفيه أيضا اذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضرا تقبل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضى أما اذا قالوا الامرأة الغائب ان زوجك طلقك أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها حل لها أن تزوج باخر وذ كر في دعوى الذخيرة اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته فلا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل عمادية من الخامس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البزاية في الخامس عشر (سئل) في الشاهد اذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لأعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته أم لا (الجواب) اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد قيل لا تقبل والاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر وأقره المصنف علائ من الدعوى وذ كر في شرح الطحاوى ان المدعى اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن بان يقول كان لي شهود وكنت

(٤٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الواقف لا غير ولم يشترط في غيرهم فيبقى مطلعا وفيه يستوى الذ كر والانثى والله أعلم (سئل) في علو وقف وسفل وقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عبارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره ذلك منع ناظر الوقف العلوى من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عبارته من غلة الوقف احياء للوقف فتدصرحت علماؤنا ان الناظر اذا امتنع عن عبارة الوقف وله غلة أجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه حيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوى من إعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بأنه حق لا يسهق بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخانية رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علوه هذا السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القراء عليه ولذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن ذا السفلى لو أرادهم سفله يمنع لعلقى حق ذى العلو به متى كان ولا يبطل بالانهدام ولذلك

كان له أن يبينه ويمنعه عن ذي السفلى حتى يؤدبه قيمته وإن كان البناء باذن القاضى فله المنع حتى يؤدبه ما أنفق والله أعلم (سئل) في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوايه ويصرف ما يتناوله من أجرته على مصالح المسجد ويقيده في السجل المحفوظ فهل بذلك تصير وقفاً على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعاً واللازم يجب رده عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة بأجرة المثل لسكونه فعل ذلك بغير وجه شرعى وهل إذا نصب السلطان متولياً يقوم بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذ من أجرته يصح حيث وافق أجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وإن ماؤجره أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصير (٣٤٦) وقفاً على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعاً ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ماؤجره المفتى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لا ذمته صحبة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدبه أربابها لناظرها واحد وابدع واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجاً بكون جميع القرية وقفاً عليها فاني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاعها كان في سالف الزمان على ما كان

نسبت أو تقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكانسينا ثم تذكروا جواهر الفتاوى (سئل) في شهادتي طلاق أخر شهادتهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعى مع مشاهدتهما مع الزوجين وأتمهما يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسدان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما (الجواب) نعم (أقول) وسيأتى تمام الكلام على تقدير رمدته التأخير (سئل) فيما إذا شهدت بينة على يسار مديون وقالوا في شهادتهما أنه موصى قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال (الجواب) نعم كافي الخاتمة (سئل) فيما إذا باع زبده أو زبدته المعلوم من عمره وتصرف به بغير رمدته مديدة ورحلان عاينان مشاهدان لذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة بيان العقار وقف كذا وقد أخر شهادتهما بلا عذر شرعى ولا تاويل فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا تقبل شهادتهما (الجواب) شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلا عذر شرعى مع تمكنه من أدائه لا تقبل شهادته كفى الاشياء وغيرها وقعت حادثه في غمرة محرم سنة ١١٥٠ هي أن رجلاً ضرب بندقيته في سوق كذا في وقت كذا فاصابت امرأته وقتلتها من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضى كما ذكر ثم دفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها على قاتلها فشهدت الشهود بطبق ما ادعوا وذكروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها من طرف القاضى اذ ذلك أصابها البندقية كما ذكر وفي الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم أبيها وجدها فسألني القاضى هل يشترط ذكر الشهود اسم أبيها وجدها أم لا فكتبت ما صورته الحمد لله تعالى وإن كانت الشهادة على غائب أو ميت فلا بد لقبولها من نسبتها الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه ومصلحته الا اذا كان يعرف بها أى بالصناعة لا بحاله بان لا يشركه في المصغر غيره فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ فاعتبرا لتعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه وحده كفى جامع القصولين وملقط كذا في التنوير وشرحه للعلائق من الشهادة وقال في المنع فالخالف أن الاعتبار انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اهـ وقالوا في ثبوت هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضى مصر كذا شاهدان مروية الهلال وقضى القاضى بها ووجد اجتماع شرائط الدعوى قضى القاضى بشهادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى الى قولهم قاضى بلدة كذا ولم يذكروا اشتراط اسم أبيه وجده لانه لا يلبس بغيره اذ القاضى في ذلك الوقت واحد لا اثنان كيهو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لا اثنان فلا يلبس ولا اشتباه (سئل) في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعاً أم لا (الجواب) الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً الا اذا عرفها رجلاً وقالنا شهد أنها فلانة بنت فلان فثبتت حلت الشهادة بالاتفاق كما فتى بذلك التمر تاشي وغيره والله سبحانه

الوقف مضمونة على ماؤجره المفتى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لا ذمته صحبة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤدبه أربابها لناظرها واحد وابدع واحد مدة مديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجاً بكون جميع القرية وقفاً عليها فاني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاعها كان في سالف الزمان على ما كان

لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى الموقوف منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رقبة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخربت بالايقاف لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره فافسر في الامام لما هو مقفوض اليه شرعاً فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والرقبة وخراج بقية المدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسهطان بوقف الارض لان الشارع عين لهما وجها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ايتافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأنت يتوهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الآن يثبت ما منعه شرعاً بالبرهان من وجوه المنع والحرمان والله أعلم (سئل) في مستحق أجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظارية وقبض جميع الاجرة وما هو المستحق في أثناء

المدة فما لحكم في الاحرة المقبوضة (أجاب) يرجع ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعدموت المستأجر من الاحرة من صرفت عاينه من المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر استهلكها لنفسه فالرجوع في تركته ان كان له تركته والا تآخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ وسماهم وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفرصة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أبدأ ما تناساوا او بعد الانقراض على جهة برمتصلة وشرط شر وطاس جلتها انه شرط انفسه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلها باده وان تنهاى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شئ من ذلك بحيث انه اذا اعتري للواقف الرجوع (٢٤٧) وما يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف

المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه ومتى فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بينة فهمي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهمي داحضة ولا يعمل به سا ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط يده لدى حاكم حنفي وحكم الحاكم الحنفي بصحة الوقف ولزمه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم طرأ على واقف المزبور ذهاب بصره وتعددت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحداً وأولاده وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بينة شرعية عادلة فهل تقبل البينة الشرعية العادلة على ذلك ويكون الاخراج

الموفق وصورة جواب التمرناشي الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً ولا يكتفى بتعريف الواحد قال في العمادية ولو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد بها معها وقسمها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلان وقالان شهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانها مبنية بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة اذا أخبر جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب وعندهما اذا أخبره عدلان أنها فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفوائد الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها به يفتى شمس الاسلام الا وزجندى وظهير الدين المرغيناني ورحمهما الله تعالى اه (أقول) وحاصله أن تعريف المرأة المجهولة ان كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بان قالان شهد أنها فلانة بنت فلان كفي اتفاقاً والابان أخبر أنها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عنده ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن قواطعهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة الزائعي عدلين في أنها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلانة بنت فلان وقال لا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الرمي في حاشيته على البحر عن معين الحكام للطبرالسي مثل ما نقله المؤلف هنا عن التمرناشي ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكام هو المعتبر اذ كره من العلة اه أي بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ (سئل) في شهادة الرجل لام زوجته بدين لها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل (الجواب) تقبل شهادة لام امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل (سئل) فيما اذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على اقرارهم بانهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم بانهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لانه جرح مجرد قبل التعديل على ما اعتمد في المنع تبعاً لقرره صدر الشريعة وأقره منسلاً خسرو وأدخله تحت قولهم ادفع أسهل من الرفع كما ذكره العلائي ومسئلة قبول الشهادة على الجرح المجرد دؤارة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل (الجواب) نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة النخاس وهو الدلال الا اذا كان عدلاً لم يكذب ولم يحلف (سئل) فيما اذا كان لزيد بنت أخ وبنت زوجة بالعتان عاقلتان فشهدتا

صححا والحالة ما ذكر أم لا (أجاب) اعلم أولاً ان شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلها باده وان تنهاى ذلك وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شئ من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخراج وما ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعاً لان العلماء صرحوا بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقييده في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعاً فان اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعاً والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقالوا هاتان اشرط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته الشرع الشريف وبهذا علم ان قواهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الامة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العييان فالشرط باطل

وتكون الغلة للمساكين لان فهم الغني والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان والزمي ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز التصديق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يراى فيها شرط الواقف لزم ضيق الأوراق عنها فاذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الانحراج المزبور بلفظ الواقف على أن قوله ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة كاسمها مبينة وهي من أقوى حجج الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى قبل بشهادة بينة فهي كذا وهو تغيير للوضع الشرعي وإبطال للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بر خرب وذر وتشتت وتعذر غالب استغلاله وصار (٣٤٨) بحال لا ينتفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمآز به فرفع متوليه الأمر

الى القاضي فارسل من جانبه رجعا من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقف على المكان المزبور فوجده بحال مسوخ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل المحلة فاذن للمتولى في استبداله بعد ان ظهر وتحرر لديه واقتضى الحال اشهار النداء عليه مدة أيام وانتهت الرغبات فيه فاستبدله شخص بشئ معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته في ذلك الوقت تساوى المستبدل به وانه أريد نفعا وأكثر يعاوحكم القاضي بحجة الاستبدال على قول من جوزه من الأئمة الأسلاف وصيرورته ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في ذلك زمانا طويلا وعمر بعضا منه ثم استراه بخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول آخر وزعم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة

له مع رجل آخر شراء طبقة من عمره هل تقبل حيث لا مانع شرعا أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادتهما وفي القنية تقبل شهادة الربيب (سئل) فيما اذا مات زيد عن أولاد فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا بينة لي سواهما فنفعه الحاكم المتداعي لديه من ذلك وعرفهم بان الدار تكون ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بينة تشبه له بمقتضاه فهل تقبل لا مكان التوفيق (الجواب) تحديد الدار لازم قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهور الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلادها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكرا أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الجذآن لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوى أن المدعى اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في روايه لا تقبل للتناقض وفي روايه تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن بان يقول كان لي شهود وكنت نسبت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكنا نسيتهم تذكرا اه ومثله في العمادية (سئل) فيما اذا أقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه بانه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها (سئل) في شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لان له حقا في المشهود به فكان داخل في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما كما صرح بذلك في البحر باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم المرحوم على أفندي (سئل) في شهادة الاخ العدل لاخيه في دعوى متعلقة بوقف برأخوه متول عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاخيه والمستثله في المتنون بل في فتاوى التمر تانى من الشهادة شهد واعم متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جملة أراضى قريتهم تقبل اه (أقول) ما ذكره عن فتاوى التمر تانى لا ينافي ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة على العلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مما لو لا احد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر وذكرا عدة مسائل تقبل الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعبرة بالقبول في الكل قال ابن السكنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال

وأحضر جماعة وشهدوا له بالأغراض الفاسدة أن قيمة كذا زائدة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الخيرية الشرعية شهدت بان المستبدل به أكثر ريعا وأوفر نفعا وحكم القامى بحجة ذلك فهل لا يسوغ لاحد نقضه والمشتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا معروفين بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذ القضاء بصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا وانما ان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترحب شهادة الاولين باتصال القضاء بها ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتنون لو شهدت بينة بقال زيد يوم النحر بمكة وأخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لم تقبل البيعتان لان احدهما كاذبة ييقن ولا ترجح لاحدهما فان حكم الحاكم بالبيعة الاولى لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترحب باتصال القضاء بها وفي قاضيخان لو أقامت المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتها اه نعم لو كانت

البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالأشهاد وامثله بان الدار ساغة للاستبدال لا تمدها وحكم القاضي بشهادتهم وأبيعت
 كما ذكرتم شهدت أخرى لدى ما كمنها عامرة آن الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها آن الاستبدال هي العمارة لقائمة
 في هذا الزمان فلقضاء بشهادة شهود الاستبدال حيث ذابطل اذهوميني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما الدالم
 تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البينتين اذا قضى باحدهما أولا بطلت الأخرى فلا يلقي الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل)
 في استبدال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا أولا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر بها وحكم كما يصحته ليس لاحد
 ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان وكثير من علمائنا جوازها بالدراهم (٣٤٩) والدنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف
 وهلال لا يملكه الا بالنقد

الخير الرمي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه
 وهذا ما أفتى به العلامة التمر تاشي كما مر ورد على ما مر من الفرق ما في البراز به من قوله أهل القرية اذا
 شهدوا على قطعة أرض أنهم من أراضى قرينهم لا تقبل وأجاب عنه التمر تاشي بحمله على قرية يملوكة والله
 أعلم (سئل) في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المدعى بشهادة آخر عدل هل تقبل (الجواب) نعم
 اذاكمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصبى وزوج بنته
 وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كافي الخلاصة وتقبل لامرأته وأبيها وزوج ابنته ولا امرأته أبيه
 ولا تحت امرأته وفي البراز به تقبل لا بويه من الرضاة ولن أضعته امرأته ولا م امرأته وأبيها (سئل)
 في شهادة الذي العدل على ذمي مثله بحق مسلم هل تقبل (الجواب) نعم كافي الملتقى وغيره من المتون اذا مات
 الكافر فجاء مسلم وكافر وادعى كل واحد منهما دينا فاقام كل واحد منهما بينة من أهل الكفر قال في الكتاب
 اخبر بينة المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة
 تقسم بينهم على مقدار دينهما فتاوى الانقر وى عن التارخانية والمحيط وتمام المسئلة فيها وفي حاشية الخير
 الرمي على البحر (أقول) في الفخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على
 ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتركة للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي
 يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بينة النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق
 اثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من
 اثبات الشركة والمخاصة بالحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المدعى عليه اذا طلب تحليف الشاهد
 هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يحلف قال في المنع من أو آخر كتاب الدعوى ولو طلب
 المدعى عليه تحليف الشاهد لا يجب عليه اليمين أو المدعى أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا
 أمرنا باكرام الشهود والمدعى لا يجب عليه اليمين لاسيما اذا أقام البينة وفي الفوائد الزينية معزيا الى التهذيب
 وفي زماننا لما تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة تحليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول
 غلبة الظن اه وفي مناقب الكردى اعلم أن تحليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام
 وتذكر في فتاوى القاعدى وخزاة المفتين أن السلطان اذا أمر قضاة بتحليف الشهود يجب على العلماء
 ان ينصحوه ويقولوا له لا تسكف قضائك أمر ان أطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى وان عصولك
 يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها اه مخ من الشهادة (سئل) فيما اذا مات رجل عن تركه وورثة أقر
 أنان منهم بدين لم يدعى الميت فلم يعطياه ولم يتص القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي

معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد أوقفنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنزع الوسائل فليلك به مستغفرا
 لمؤلفه اه واذ احكم الحاكم يصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جواره والله أعلم (سئل) فيما اذا
 رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشى على الوقف الخراب في المآل وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تيسر عقار يبدل به
 في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بجوار استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية
 والتارخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشى على الوقف الخراب
 وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح به هذا ما توارده نقلهم به
 عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فالقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في

معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق وقد أوقفنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنزع الوسائل فليلك به مستغفرا
 لمؤلفه اه واذ احكم الحاكم يصحته فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جواره والله أعلم (سئل) فيما اذا
 رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشى على الوقف الخراب في المآل وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تيسر عقار يبدل به
 في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقف بجوار استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخانية
 والتارخانية وغيرهما وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشى على الوقف الخراب
 وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار يبدل به فالمصلحة حينئذ متعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح به هذا ما توارده نقلهم به
 عن نوادر ابن هشام اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فالقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا يجوز بيعه الا للقاضي فهذا صريح في

بجواز استبداله بالدرهم ومن حذر منه عليه تخوف الظلمة فاذا انتفى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المثل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت حيطانها وانتقض بنيانها واشرفت على الانتقاض وقربت أن تصير كوما من التراب والانتقاض وتعينت المصلحة في الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الواقف أو نهيه الاستبدال ولو باخذ النعدين مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماؤنا المشاهير بجوازه ولو بالدرهم والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط ان لا تسلك عليه للقاضي والسلطان اذ مراعاته والخلال هذه تؤدي الى البطالان خصوصاً مع قاضي الجنة اذا النفس به مطمئنة وقد أكثر الفحول والابطال من ايراد مسألة الاستبدال (٢٥٠) وغاية المحط الموصل الى شرط السلامة مراعاة الاصلحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق

متأخرو علماؤنا على الاقتناء بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن الممول عليه والله أعلم (سئل) في دار وقف استبدلها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بانها بالصفة المسوغة للاستبدال شرعا وطلبه بما يقوم مقامها مما هو أصح منها وأكثر نفعا وغوا وأقام شهودا شهدوا بانهم بالوصف الذي شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعقبه الحاكم الشرعي بالحكم بالصحة والزم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية فهل ينتقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب) لا ينتقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت

لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل ذاق قرارناه بدين لانسان على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهدا بذلك الدين عند القاضي لرب الدين ثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فاقروا قرارناه بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به عليه لا يقضى بشهادتهما لانهما يريدان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فكانت جرمة غم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبهما باقرارهما وكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما قلة الديون تقضى من أيسر الاموال قضاء وحصة ما أيسر الاموال قضاء لا نكار سائر الورثة الدين وعدم البينة للمدعي اه (أقول) ما ذكره البرازي من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة التبر تاشي في فتاواه اذا اقرار الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقرار قبيل فعل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين يلزمه كله وقيل حصته واختاره أبو الليث اه وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فانه يلزمه حصته اتفاقا كافي العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي اذا شهد واران على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو اقرار لم يشهدا لزمهما بالوصية في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما (سئل) عن شهود شهدوا باقرار رجل بالطلقات الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولا (الجواب) لا تقبل شهادتهما بعد أن آخر واخمس أيام من غير عذر ان كانوا عالين بانهم ما يعيشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بهما من معين المفتي في كتاب الشهادة شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما آخروا شهادتهما خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالين بانهم ما يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بان الشهادة على حد الزنا وما أشبهه من الحدود الخالصة تبطل بتقديم العهد عند علمائنا ثم لم يقدروا التقادم فقد راصرهما وظاهرا في الجامع الصغير يشير الى أن ستة أشهر وما فوقها متقدم وقد روي في رواية الاصل أن الشهر وما فوقه متقدم وعن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقها متقدم وعن أبي يوسف أنه قال جهدنا بابي حنيفة حتى يبين في ذلك مدة فابي وقال هو على قدر ما يرى الامام من

شروطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم براه لا يقدر على نقضه سواه من لا يراه لان حكم الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع المحيط الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعللت وانقطعت غلنها وعائنها على المستحقين مدة سنين وساغ بسبب ذلك استبدالها فاستبدلت بنصف دار عامرة لها غلها وعائدها على المستحقين وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بحجة الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه الشرعية والا أن يرد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضربين عن الاستبدال لجأه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم يلزمه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يفتي أعني لا تسمع دعواه في شيء يتدعيه للموقوف ولا في شيء يدعي عليه فيه اذ حقه في الغلة لا في عين الوقف لخروجه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) * (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم وكتب بصلك المتبايع بما حاصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بتدنية كذا بمجالة كذا بثمن كذا ومات المشتري ثم مات أبوه فأدى ورثة الأب على ورثة الابن ان الابن قال يحضر من الناس اشهدوا على اني ما اشتريتها الا من مال أبي هل اذا شهدوا ثبتت الدار لورثة الأب أم لا (أجاب) لا تثبت الدار للأب يقول الابن اشترى بها من مال أبي اذا يلزم من الشراء من مال الابن ان يكون المبيع للأب لانه يتحمل القرض والغصب وقد وردت أنت ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للأب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق مالي مالك ومالك مالي فكيف يحكم بالدار للأب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك ذو روية وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تعايا ببقرة بثور وتسلم الثور ببيع البقرة ولم يسلم البقرة وهالك (٢٥١) الثور بعد قبضه بفعله وهالك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم

الحكما في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحر والاشباه وحقيقة معشى الاشباه السيد أحمد الجوى وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ جميل مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسقان بتأخير شهادتهم ما ورد ولا يحكم بها (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لابني ابنته بمثل نصيب ابنته ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزبور رجوع عن وصيته المزبورة بشهادة أبي الزوجة المزبورة وشهادة زوج ابنته المرحومة فهل تكون شهادتهم ما غير مقبولة في حق الجميع (الجواب) شهادة أبي الزوجة لابنته والزوجة لزوج لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهم ما لمالك كورة كاذ كقال في الاشباه الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة (سئل) فيما اذا باع زيد سلعة للملومة من جماعة من أهل حرفة لاعلى سبيل الشركة لكل واحد منهم قدرا معلوما منها بثمنه المعلوم ثم دفع بعض المشتريين عن ساعته التي اشتراها لنفسه لدى بيعة من أهل الحرفة المذكورين وزيد البائع يتمتع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول شهادتهم لرفقة هم المشتري برجوعهم من الوجه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة المشتريين (الجواب) نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال والله أعلم (سئل) في شهادة مخلوق الحية هل تقبل أم لا (الجواب) لم أجد نفلا صريحاً في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان خلق الحية يخل بالمرءة يمنع القبول والا فلا قال في المنع ما يخل بالمرءة يمنع قبولها والمرءة أن لا ياتى الانسان بما يعتذر منه مما يجسه عن مرتبته عند أهل الفضل اه ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المرءة الدين والصلاح اه أقول ظاهر كلام المؤلف يفيد عدم حزمه بكون ذلك الفعل مخرجا بالمرءة وفي البحر عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلد فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدح اه فعلى هذا فان كان ممن يعتادون الخلق ولا يعدونه وذيلة بينهم لا يخل بمرءة فتقبل شهادته لكن قديقال ان الادمان على الصغيرة مفسق كما في البحر وقد ذكر العلائي في الدر المختار من الحظر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شعر رأسها أعت ولعنت وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحية والذى المؤثر التشبه بالرجال اه وقال العلائي في كتاب الصوم قبيل فصل العوارض ان الاخذ من الحية وهى دون القبضة كما فعله بعض المغاربة ومخشاة الرجال لم يجز أحسوا أخذ كل ما فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم اه فثبت أدمن على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يعدونه قادحا للعدالة والمرءة وكلام المؤلف غير محرر فتدبر (سئل) فيما اذا باع زيد عمر املاكه ثم اختلف المتبايعان

تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) يضمن قيمة الثور لبايعه لا لتقاض البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو بذمته لزيد دين أرسل له قماشاً فاثلاثان قبلت كل ثوب منه بكذا فغذه من دينك والافدعه امانة عندك فلم يقبله بما عين له وبقي امانة في حرزه المعتبر شرعا وغاب زيد وأمر غلامه بانه اذا دفع له عمرو نقد امسا ما في ذمته ان يقبضه وان دفع له قماشاً لا يقبله فودفع له قماشاً فقبضه منه على خلاف ما أمر به فقد رآته سبحانه وتعالى يوقع حريق عام في المدينة فأحرق مع جملة ما أحرق بها وهالك فهل هالك من مال المديون أم من مال الدائن (أجاب) انما هالك من مال المديون لان مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه وهالك قبل اجازته حيث أضاف الشراعه لانه

امانة في يده اذا هالك قبل الاجازة لا يضمن لاجتماع علمائنا ان يد الفضولى اذا دفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة اذا هالك هالك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ما هو (أجاب) أصح ما قيل انه الذى لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخنجدى الذى يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض ده نيم وهو نصف العشر وفي الحيوان ده بازده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الجنس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر اوراى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئا وسلمه ويريد الباقي بخيار الرؤية راعى أنه تغير هل رؤية البعض منه كافية ولاخباره والقول قول البائع في عدم التغير وانه مثل المرئى واذا أتى به المشتري ستحلاله هل يرد بسبب التحلل مع امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو به ضاللا مع امكان الرؤية أو أنها افاضادها الشراء

فلا خيار له اذ ارأى الباقي والقول قول البائع في أن غير المرقى كالمرقى ولا عبرة بالتخل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صابوناً في عدول وأراه البائع من رؤوس العدول صابوناً باساقه معا وعين له الباقي على هذه الصفة فلم يحده على تلك الصفة بل رآه ليما جديدا هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب) للمشتري الفسخ حيث لم يرا الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قالبا أو قال بين هل يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أرد أم أرى (أجاب) نعم لا يكتفي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي أرد أم أرى (سئل) في رجل اشترى صابوناً من آخر فقبل قبضه خطاه البائع بصابون آخر (٣٥٢) بغير أمر المشتري بحيث لا يميز المبيع عن غير المبيع هل يفسخ البيع أم لا (أجاب) الخطأ على هذه الكيفية استهلاك

وهو موجب لبطالان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا وقبضه ثم سقط فذبحه انسان بامر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بنفسان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا عنده طابعا بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضه بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد وأما

فادعى البائع فساد البيع بوجهه الشرعي وادعى الغبن الفاحش والتغريروا للمشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فاي بينة مقدمة منهما (الجواب) بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البيئات (سئل) في امرأة تدعى قدم نهرين انهما أرب من مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فاي بينة تقدم (الجواب) اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنيث اه وعبارة البرازية من الحيضان حد القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تنفذ اه وعبارة القنية في باب البيئتين المتضادتين بخ له كنيث في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث بم القول في هذا قول مدعى القدم لكونه متمسكا بالاصل اه وزقله في الحاروى الزاهدى بالحرف معلا بقوله فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها ثابت ولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة الحجج والبيئات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول المحمها كونها مثبتة بخلاف الظاهر اذ البينة انما شرعت لاثبات امر حادث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) ان بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء والكنيث لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التاصيل فان الحدوث امر عارض والقدم أصل فلذا كان القول قول مدعيه وحينئذ فكون البينة للمدعى الحدوث جار على القواعد الفقهية والاصولية لاثباتها بخلاف الاصل بلا فرق بين الكنيث وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والحاروى على ما في البرازية والخلاصة وظاهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقا بل هو نقل لقولين متعارضين لكن ذكر العلائق في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق نقلا عن البرجندى أن الاصل فيما جهل حاله أن يجعل حديثا لوفى طريق العامة وقديما لوفى طريق الخاصة اه ومثله في القهستاني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول للمدعيه والبينة للاخر على التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والحاروى ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاض المولف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة حسنة وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ أو مال أو ربحا فالأسبق تاريخا أرجح كالجزم به أصحاب المتن وغيرهم فاعتنم هذا التحري (سئل) فيما اذا تعارضت بينة اليسار مع بينة الاعسار فايها تقدم (الجواب) بينة اليسار أحق بالتصويل من بينة الاعسار عند التعارض

تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا حضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يتمتع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل) في رجل باع ثيابا بثمن معلوم واستمهل المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتي فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلازم الزيادة وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري الثياب بقيمتها وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بهائم وقال خذها من بعض دينك ولم يبين لها غنا فتصرف الدائن في البهائم واستهلك بعضها وهاك بعضها بلا تعدد الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيمته ضمان تعدي المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبينة بينة المديون لدعواه الزيادة وما هالك من غير تعدد مضمون والقول قوله في الهالك لبطالان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم له خالبا عن عقد يوجب الضمان والله أعلم

(سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري ومكثت عنده مدة ثم استعاله المشتري فأقاله بغيبة الدابة فلما أحضرها المشتري وجد بها عيبا قد حدث عنده ففسخ البائع الأقاله هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الأقاله ويعود البيع على حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدين بغير إذن الورثة والقاضي وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا يبعثه إلى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فأخذ الدائن وباعه لا يحرم ثم فرد على الباعة بعيب إلى أن وصل للمشتري الأول هل له رده على بائعه أم لا (أجاب) ان رده عليه بقضائه على بائعه والا لا والله أعلم (سئل) اذا طلع المشتري على عيب في المبيع فجاءه البائع وطلب الأقاله فلم يقل هل له رده بالعيب ولا يمنع طلب الأقاله أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الأقاله ليكون له ليس بعرض على المبيع كما

لان اليسار عارض والبيّنات شرعت للآثبات (سئل) فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فأيها ما تقدم (الجواب) تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينه كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل أو مجنوننا (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقدار معلوم من البن بثمن معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاعه على غيبه ورضى به والا تن يدعي أن البن أمانة عنده فهل يكافى اثبات الأمانة فان عجز يبق على الشراء (الجواب) نعم لان بينة الأمانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البيّنات أقول هذا اذا كان للبائع بينة على الشراء والأقاله القول المدعي الأمانة بلا حاجة إلى اثباتها بالبينة لانه منكر للمبيع فيما يظهر لي وان لم أره الا أن فليراجع (سئل) في بينة الأكرام في الاقرار هل تكون أولى من بينة الطوع ان أرخا واتحدتار يخفهما (الجواب) نعم وبينه الأكرام أولى من بينة الطوع يعني لو أثبت اقرار انسان بشئ طاعا فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الأمر فبينه الأكرام أولى لانها تثبت بخلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العبادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعي عليه أن ذلك الاقرار كان بالكراهة فبينه المدعي عليه أولى وان لم يؤرخا وأرخا على التعاقب فبينه المدعي أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الأكرام انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما اذا لم يحصل التعارض فبينه الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاثية هي اما أن يؤرخا أولا فان كان الاول وهو ما اذا أرخا فاما أن يتحد التار يخ أو يختلف فان كان الاول فبينه الأكرام أولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فبينه الطوع أولى اه (سئل) فيما اذا تعارضت بينة بيع الوفا مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء (الجواب) نعم كما في قاضخان وغيره (سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحته منهما فأيها ما تقدم (الجواب) البينة بينة مدعي الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعلاه السرخسي في المحيط بان الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج إلى اثباته فكانت بينته أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعي الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد ينفي حل الوطء لاثبت النسب اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولي وقف بيده ما نوت الوقف بان البناء الموجود بها القائم بارضها الجارية في الوقف ملكه ببناءه وكيله فلان في الارض المذكورة وادعى المتولي

ليس بعرض على المبيع كما صرح به في التتارخانية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) يصح بعد ما صلح ولو لعلف الدواب جائزا اتفاقا وقبل بدو صلاحه جائزا أيضا على الاصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم الممتري دفع جميع الثمن اذ شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بدا صلاحها أم لا على الاصح المقتضى به وتسليمه بالتخلية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه حدودها الاربع هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنزلاتها وصحنها وكنيفها وبئرها والاشجار التي بصحنها وجميع ما أحاطت به الحدود علويا أو سفليا وبصير كل ذلك من جملة

(٤٥ - (فتاوى حامديه) - اول) المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما أدبر عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنزل وصحن غير مسقف فيدخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحدود عند الاطلاق باجتماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كما نص عليه العلماء الانخير والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قشا فاشفكت عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء بقمش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بيمينه انه ليس هو المبيع وعلى المشتري البينة أم الامر على العكس (أجاب) القول قول البائع بيمينه كما في البرازية وغيرها وعلى المشتري البينة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي لبيت المال ويدفعها أرباب التيمارات مزارعة للناس بالثلث والربع مثلا هل تورث لزراعتها ويجوز لهم بيعها أم لا (أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كما ذكره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل) في وكيل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة

إذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وباعها وكيلة لا تخوفه من مستحقة الغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن إرث ولا عن وريثة فرجع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها يبيع صابون لها قبض وقبض غنمه فماتت وأدعى إيصاله إليها حال حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه حيث صدقه بقية الورثة في القبض وأنكروا إيصاله إليها فتمل والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فهل رجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض نصفه لشريكه وسلمها (٣٥٤) للمشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه لشرائه من الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب)

بأنه بناء بحال الوقف للوقف بعد أن سدام بنائها الأول الذي كان للخارج المذکور وأقام كل بينة على دعواه فأقيم ما تقدم (الجواب) تقدم بينة الخارج لأنها أكثر أثباتا على ما عرف كل في جواهر الفتاوى ولأن البناء مما يعاد ويكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة تذييل في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزليعي وغيرهما رجل في يده أرض فادعى رجل عليه أنها ملكه وروى من أبيه وأقام البينة وادعى صاحب اليد أنهما وقف وأقام البينة قال علماء الدين بيده مدعى الملك أولى لأنه خارج وبينة الخارج أكثر أثباتا على ما عرف فكان أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده غصبها فقال المدعى عليه وقف وأقام البينة قال بينة الخارج أولى كما إذا لم يدع الوقف أه جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (أقول) قد ذكر المؤلف هنا مسائل متفرقة في ترجيح البينات نحو سستين مسألة وعزاها إلى فتاوى يحيى أفندي مفتي الروم ثم ذكر مسائل ذكرها العلائي في آخر باب الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للمفتي عند المراجعة بسهولة ورأيت في كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة قرأته على ما ذكره المؤلف فقصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ فإني تلخيصا حسنا بأرجح عبارة واقصرت منه على ما قسم من ترجيح إحدى البينتين على الأخرى وفقدت ذلك هنا خدما لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فاقول * (نكاح) * بينة السابق تاريخا أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة بينة رد البكر النكاح عند تزويج وليه أولى من بينة سكوتها وبينة الزوج على رضاها أو إجازتها أولى من بينة ردّها بينة زيدا أنها امرأة أولى من بينة أنها امرأة أعز والمسكر بينة المسلم أولى من بينة النصراني إذا أقاما بينة نصرانية على نكاح نصرانية بينة فساد النكاح أولى من بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج أن شهد مهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباه زوجها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج أنها كانت قاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج أنها ملكه بينة الزوج في متاع النساء ملكه أولى من بينة المرأة بينة الصحة أولى فيما لو ادعى الزوج الإبرام من المهر في الصحة وورثتها في الأرض بينة المرأة أنها أبرأت من المهر بشرط أولى من بينة الزوج أنه بلا شرط ٣ بينة الزوج أنها أبرأت من المهر أولى من بينة المرأة أنه كان مقربا إلى الآخر بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة وريثته أنه مات في صفر * (طلاق) * بينة المرأة أنه كان عاقلا وقت الخلع أولى من بينة الرجل أنه كان مجنونا والاصل في ذلك أن بينة كون المتصرف عاقلا أولى من بينة كونه مجنونا بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عدتها أولى من بينة المرأة أنه مات وهي على نكاحه وهو الصحيح * (نفقة) * بينة المرأة

ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تامل والله أعلم (سئل) في مشترط تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال هاهو عندي وديعة حتى تدفع إلى الثمن فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حاضره فهل ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا (أجاب) ينفسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا يطالب بما بقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان نخل مشترك بين ثلاثة باع أحدهم ثلث ست نخلات بيعتها منه لغير الشريكين وغاب البائع وزعم المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقياس الشريكين بالثلث في جميع غرته فهل البيع جائز وما الحكم فيما كلفه من الزائد

على ما خص الثلث في الست نخلات (أجاب) البيع المذکور فاسد لما صرحوا به من أن يبيع الحصة في البناء والغرس لعبر الشريكين أنه غير جائز وحبث قلنا بفساده والمقرران مثل هذه الزيادة لا تمنع الغشخ يجب على المشتري رد المبيع والثمرة الموجودة وضمنان المستهلك ولا يضمن ما هلك فيما يخص المبيع وفيما يخص غيره مضمون بالهالك لتعديده عليه بالأخذ وإذا دخل طمها بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع به لصيرورته مستهلكا بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما نصف لشريكه الآخر بمن ٣ قوله بينة الزوج أنها أبرأت من المهر أولى لأن بينة المرأة على الإقرار أو دبت بطلت بأقرار الزوج به لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وكذا في دعوى الدين وكذا البيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعى الاقالة وينبغي أن يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات كفي الفتية اه منه

مخطبا لما لحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص بأن تقوم سائلة من الغيب المذكور وغير سائلة فيرجع بقدره الآن ياخذها البائع مقطوعة فيرجع المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم يغترمه على داره خراجا فتفق مع نسيبه أن يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو لدفع المظلمة عنه وأشهد على ذلك فباعه طاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب ملك البيع وادعى المشتري انه يبيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما فواضع على ذلك فهل اذا أقام البائع على ذلك بينة تقبل ويكون البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل بينته على ذلك ويشبها باطلان البيع كما صرح به قاضيان تلو كتاب الاكراه وكذا في الترخاينة والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في رجل باع (٣٥٦) من آخر شجرة زيتون يبيع لجنه ويسمونه بقري فليسطين يبيع ميمسة فتصرف فيه المشتري

والآن ينسکر کونه یسع
تجسّس ویدعی انه یسع جد
حقیقه هل اذا أقام هو أو
وارثه الیبنسۃ علی أنه یسع
تجسّسۃ تقبل بینته و یسترده
أم لا (أجاب) نعم اذا أقام
البائع أو وارثه الیبنسۃ علی
ذلك قبلت و یسرد واذالم
یقم بینۃ یحلفا مشتری لانه
منکر صرح به فی الاختیار
و غیره فاذا نکل عن الیمین
ثبت کونه تجسّس و اذا ثبت
کونه تجسّس ضمن جمیع
ما أکلم من غرته و قد
صرح قاضخان بانه یسع
باطل و انه یسع الهازل
والله سبحانه و تعالی أعلم
(سئل) فی رجل اشترى
من آخر قطناً بقرشه و اتفقا
علی أن یکون کل قنطار
بستۃ قروش الی أجل فی
السرو یتبايعان فی الظاهر
بثمانیۃ الی أجل هل المعتبر
ما اتفقا علیہ فی السر أو ما
تما بعا علیہ فی العلانیۃ وهل
اذا أقام مشتری بینۃ بما
ادعاه تقبل و یحکم بثمن

منذ عشر سنين أولى من بينة ذى البدآن أباه مات منذ عشرين سنة بينة الخاراج انى اشترى به من أهلك أولى من بينة ذى البدآن ملك أبيه الى حين موته بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا فى قدر الثمن أو قدر المبيع بينة البائع فى الثمن و بينة المشتري فى المبيع أولى لو اختلفا فى قدر الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد بالفين وقال المشتري ببل بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالفين وللمشتري بعدين بينة العدة أولى فيما لو ادعى الشرا من ثالث أحدهما شراء صحها والآخر فاسدا بينة ذى البدآن زيدا قال لاحق لى فى الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعى الشرا من زيد بينة الخاراج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذى البدآنك شريته منى ثم تقايلا بينة البائع أنى بعثك الجارية به هذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع بالف بينة البائع أولى فيما لو اشترى زيد منه عبدين فهلك أحدهما ورد الآخر بعيب ثم اختلفا فى قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك فى يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك فى يد البائع ٣ بينة من ليس له الخيار أولى فيما لو كان الخيار لاحدهما واختلفا فى الاجازة والنقص فى المدة و بينة مدعى النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بينة رب السلم أولى فيما لو اختلفا فى قدر المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو ذرعه بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا فى رأس المال أو فى مضى الاجل لا ثباتها الزيادة بينة المؤرخ والأسبق تاريخا فى دعوى الشرا من ثالث أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة ذى البدآن أنها نتجت فى ملك بائعه أولى من بينة الخاراج النتائج فى ملك بائعه * (شفعة) * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا فى قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع فى قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى البناء ثم العرضة فلا شفعة لك فى البناء و برهن الشفيع على شرائهم جميعا عند الثاني وقال الثالث بالعكس بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع انك اشترىتها من زيد أولى من بينة المدعى عليه أن عمرأودع عنها * (اجارة) * بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة ليركها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة الى نصفه بينة الراعى انك شرطت على الرعى فى هذا الموضع الذى هلكت فيه أولى من بينة صاحبه على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر منها لحانوت طائعا أولى من بينة الآخر على الاكراه (أقول) تقدم فى البيع أن بينة مدعية كرها أولى فى الصحيح فلعل هذا مبنى على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد مصرعى باب الدار فادعاه كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار فى المدة أولى من بينة المستأجر أنها كانت فى يد الآخر هذه المدة بينة المؤجر أولى فى قدر الاجرة و بينة المستأجر أولى فى قدر المدة بينة ركب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتنى لآ حفظ لك السكان بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له الراسك

السرا أم لا (أجاب) صرح قاضيان وصاحب الاختيار بهذه فقال قاضيان قال محمد الثمن غن السر ولم يذكر استأخرني فيه خلافا وروى المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن غن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف أن الثمن غن العلانية وروى محمد في الامالى أن الثمن غن السر من غير خلاف وهو قولهما وأنت على علم أن روايه محمد لا يهاوهمها روايه المعلى كيف ذلك ومحمد أستاذ الذي أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالى اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا قام بينة بما ادعاء تقبل بينته ويحكم بتمن السرو الله أعلم (سئل) عن اشترى جارا فخرج عنده فاخبر أهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فما الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يردّه كمن اشترى مقوله بينة من ليس له الخيار أو لي الخ صورته ادعى صاحب الخيار اجازة البيع في مدة الخيار وادعى الآخر نقضه أو ادعى الاول النقص وادعى الآخر الاجازة فالقول قول الاول والبينة بينة الاخر أعني من ليس له الخيار اه منه

عبدوا به أثر فجة موت ولم يعلم به ثم عادت فريحة وأخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم يردده ورجع بالثمن عائد كره في البحر فلا
عن القنية ورأى بها في الحايي صاحب القنية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكبلا وقبضة ورتبته من ثمنه ثم ان البائع تعدي
على ذلك المبيع وأخذ من مكان المشتري بتدليس على زوجته وتصرف فيه بالبيع فعلم المشتري فاحاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه به أم مثل
المكيل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع بأجرة المالك المذكور وله الثمن لأن المكيل المذكور إذا أجازة صار كالوكيل سأل عليها
والحال هذه والله أعلم (سئل) في تركة مستغرقة بالدين باع أحد الورثة منها شيئا هل ينفذ بيعه أم لا والقاضي يبيع ذلك الشيء ليوفي بثمنه الدين
أم لا (أجاب) لا ينفذ بيع الوارث ويقدم ببيع القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن (٢٥٧) والعشرين والوارث لا ينفذ بيعه تركته

مستغرقة بدين الارضا
غرمائه ويقدم ببيع القاضي
اعدم ملكه وينفذ ببيع
القاضي والله أعلم (سئل)
في رجل مات وعليه دين فباع
بعض ورثته شيئا من عقاره
في وفاء دينه هل أبقية ورثته
نقضه أم لا (أجاب) ان لم
تكن التركة مستغرقة
بالدين لا ينفذ بيعه الا في
حصته أيضا فبقية الورثة
نقضه في حصصهم وان
كانت مستغرقة به لا ينفذ
بيعه في حصته اذا كان بغير
أذن الغرماء أو بغير إذن
القاضي فالغرماء نقضه
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى
حائونا من جدته لأمه
وتصرف فيه مدة سنين وعه
ساكت برأه متصرفا فيه تلك
المدة هل تسمع دعواه فيه
بعد تلك المدة والتصرف
أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه
لما تقر أن من يرى غيره
يبيع أرضا أو دارا فتصرف
فيه المشتري زمانا والرائي

استأجرني لا بلغها الى فلان * (هبة) * بينة ممدى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير
المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة المبيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من
بينة الهبة والقبض منه الا اذا أرخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق بينة ممدى نكاح الامة أولى من بينة ممدى
الهبة أو الصدقة والرهن مالم يسبق تاريخ الاتحراق أو يكن أحدهما زائدا أو لا تحراز جوافي المسئلة بحث
يطلب من الاصل بينة الوارث أن المورث وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الاتحراق على المرض * (عارية
ووديعة) * بينة المبيع أنها هلكت بعدما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير أنه ردّها إليه بينة المودع أن
رب الوديعة عز ذلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض بينة الخارج على المالك أولى من بينة
ذو اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي مالم يقل أو لانه في يدي وديعة بينة المودع على الرد أو على ضياعها
عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس بينة ممدى الايداع صد ذي اليد أولى من بينة ثالث على
ملك مطلق بينة ذي اليد أن فلانا أو دعيها أولى من بينة آخر أي اشترى يها منك * (عصب) * بينة المالك
على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد الى المالك بينة الغاصب أن الموصوب مات عند المالك أولى من
بينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند الشافعي بالعكس بينة الغصب فيما في يد آخر أولى من بينة ثالث المالك
المطابق بينة أن ذا اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المذمى عليه
قيمتها للثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث ولا ضمان حابسة * (جنابات) *
بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كفي الدرر والقنية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفتى المولى
أبو السعود أفندي بينة أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بينة الخصم أن أباه كان ميتا ذلك اليوم بينة أنك أمرت
صبيا بضرب جاري فمات أولى من بينة الاتحراق الجارحي لانه نفي مقصود * (اقرار) * بينة أنه أقر
لوارثه في الصحة أولى من بينة أنه أقر له في المرض بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا بينة المقضي
عليه بالدار أن المذمى أقر قبل القضاء بان لاحق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يبطل القضاء بينة أن
الميت كان أقر أن لاحق له في الدار أولى من بينة الوارث الارث * (صلح) * بينة ممدى الصلح عن كره أولى
من بينة مدعيه عن طوع * (رهن) * بينة الرهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه بينة الراهن
على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني أخذت المال ورددت الرهن بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة
الراهن بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما هلاكه عند الآخر بينة المرتهن أنك رهنتني الثوبين أولى
من بينة الراهن أنه رهنته أحدهما بينة الراهن أن العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة
المرتهن انها مثل نصفه بينة الراهن أنه رهنته سلميا قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن أنه رهنته معيبا قيمته

ساكت تسقط دعواه كافي جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من كتب المذهب شروحه وفتاواه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض
من آخر حنطة فلما طالبه بهام تبتسرفا عذرا اليه قائلا أعطيتك بدلها دراهم حتى ترضى وتفرقا ورخصت الحنطة ويريد المقرض أخذ قيمتها
يوم مطالبة بتسدد دراهم والمستقرض يريد دفع مثلها فما الحكم (أجاب) ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا
أن المقرض اشترى بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لما في البرازية وغيره ولو كان له
على آخر طعام أو فلو سفاشتراه من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للحنطة أو الشعير يتلفها ثم
يطالبه المالك بها ويجز عن الاداء فيبيعهام مقرضا منه بأحد النقدين الى أجل ويسمونه كندم كردني وانه فاسد لانه افتراق عن دين بدين اه
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يدرك عليه عوارض سلطانبة وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانبة هل له أن يفسخ البيع

بهذا الامر أم لا (أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها الفسخ وهذا نص فيه وقال في الحارثي الزاهدي راض الشرف الأئمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من الرد لان الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان محل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتيت بذلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا باشتل عليه من الأشجار بثمن معلوم فظهر أن أرضه وقف محقة مكررة على الأشجار مال معلوم كل سنة نظير ابقائه في الأرض ولم يعلم المشتري بذلك وقت الشراء هل له ان الرد الانجار على البائع و يرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كرمًا فاستحق أصل (٣٥٨) الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فله المشتري أن يرد الأشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب والاستحقاق نعم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددًا معلومًا من الثياب كل ثوب بذره كذا بثمن كذا فذرع بعضها بعد أن خرم غالبها في عدل فوجد ناقصا فقال جميع الثياب السقي خربت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو محزوم أم لا (أجاب) لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها باجتماع العقلاء والذرع وصف في المذرع ولا يقابل بثمن فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليتأمل حينئذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا وطبخه صابونا طالع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالنفس والماء الفاحش هل له أن يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته لتسويق بالسمن

خسة بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الاخر فقط أو كان تاريخه أسبق و بينة ذي البدلو كانت العين في يد أحد هـ ما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج * (مزارعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الأرض والبذر في قدر المشروط بعد ما نبت و بينة الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما نبت أيضا بينة رب الأرض أولى فيما لو قال بعد النبت شرطت لي نصف الخارج وقال الآخر عشرين فغيرا بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم تخرج الأرض شيئا أي لا نباتها عدم لزوم أجرة الأرض بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط أفقره معينة بينة رب الأرض والبذر ان شرطت لك النصف وعشرين فغيرا أولى من بينة الآخر على شرط النصف فقط * (مضاربة) * بينة القابض أن المال قرض أولى من بينة الدافع أنه مضاربة أو بضاعة و بينة الدافع أن المال قرض أولى من بينة القابض انه مضاربة بينة المضارب أولى فيما لو اختلفا في قدر المشر وط من الربح بينة رب المال أولى فيما لو اختلفا في التخصيص بخجارة أو بيع بنقد و عدمه بينة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلفا في التجارة بينة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبض رأس المال وأنكر الاخر قبضه بينة المضارب انك شرطت لي الثلث أولى من بينة الآخر على الثلث الا عشرة بينة المضارب لملك شرطت لي مائة أو لم تشرط في شيئا فلي عليك أجزا المثل أولى من بينة الآخر شرط النصف * (شركة) * بينة الآخر أولى فيما لو أمر أحد الشرى بكن رجلًا بشراء عبد وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة و برهن الاخر انه بعده ليكون للآخر وحده و بينة غيره الآخر أولى فيما لو برهن الآخر أن الشراء بعد التفرق ليكون للآخر خاصة بينة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من بينة الورثة أنه ترك المال ميراثا بلا شركة * (قسيمة) * بينة من يدعى ببتاني بدأ خونه وقع في قسمته أولى من بينة الآخر * (دعوى) * بينة البراعة أولى من البينة على المال ان لم يؤرخا وأرخ أحدهما فقط أو أرخا معا بينة المطلوب على أنك أقروا بالبراعة أولى من بينة الطالب على أنك أقروا بالمال بعد اقرارى بالبراعة و بينة الطالب أولى ان قال انك أقروا بالمال بعد دعواك اقرارى بالبراعة بينة السابق تاريخا أولى فيما لو ادعى اعلما ملكية عين في يد ثالث أو في أيديهما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والا فبينهما بينة الخارج أولى الا اذا ادعى ذوال اليد النتاج ونحوه مما لا يتكر ربحا الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فبينته أولى بينة الخارج في دعوى النتاج أولى ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه بينة الخارج أيضا أولى فيما اذا برهن على النتاج ثم برهن على اقرار ذي اليد ببيعها وشراهما من فلان لانه اذا باع ثم اشترى كان ملكا حادا فبطل دعوى النتاج ونحوه بينة من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى النتاج على ثالث ذي يدوان لم يوافق أحدهما فبينهما بينة مدعى النتاج خارجا

ولو باع الصاوين بعد اطلاعه على العيب لا ممتناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكها كم السياسة وطلب منه او مالا فباع عقاره لرب بل وسلمه وتصرف فيه مسنين ويقول ألا ن ما بعث الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصير مكرها قال في الكثر من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكره به وانما باع باختياره غاية الامر أنه احتاج الى بيعه لا يفعا ما طلب منه وذلك لا يوجد السكره كالدائن اذا حبس المدينون بالدين فباع ماله ليقضى بتمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع السكره في الايفاء لا في البيع قال من لا مسكين قيد به لانه لو عين يبيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا أن يأخذ الثمن طوعا اه فهو صريح بأنه لو أكره على بيعه وقبض عنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها اذا قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد أن باع مكرها والله أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش دينار وعده أن يعطيه بهما زيتا بالسعر الواقع يوم كذا فلما جاء

اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوماً فأسل بطلبه منه فأسل به فبناهل يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ أم لا يكون بيعا والمعلوم طلب الزيت (أجاب) نعم يكون بيعا إذا كان الحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والفتاوى المعزى إلى النصاب وقد أفتى بذلك المرحوم صاحب منح الغفار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه المعين من المدين فاعطاه عشرة أمداد من الخنطة مثلاً ولم يبعها منه صر بمحاول ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكون بيعا بالدين أجاب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزى إلى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به فبعث اليه شعيراً قد رما معلوماً وقال خذ به سعر البلد والسعر بينهما معلوم كان يعاون لم يعلمه فلا وقال في القنية معلماً بعلامة فبيع طلب دينه العشرة من المدين فاعطاه ألف مدين الخنطة ولم يبعها صر بمحاول يقل انها من جهة الدين فهو بيع (٢٥٩) بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوماً

يكون بيعاً بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اه كلام المرحوم والاسم في ذلك ان البيع قد يبعد بالتعاطى فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اسنم فرسان آخر تراضيا على ثمن معلوم وركن كل لآخر ولم يبق الادفع الثمن فاستامها رجل بعد هذا كله بأزيد منه فباعه فذا يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التضرر ولا تركاب كل واحد منهما المعصية المنهية اه وال الحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد الشركاء حصته في العراس في الارض المكتسبة من أجنبي وأعلمه بما على الحصة من الحكر هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقطع فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع انه يقبله في البيع اذا دفع له

أو صاحب يد أولى من بينة مدعى الملك بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعبدوه برهن الخارج على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن دوا ذلك به مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهم أو لو في يدينا لمدعى الكل ثلاثة أو بأعها ولا تخبر بعها عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى من بينة المدين على اليسار بينة الاخر ب باو بخا أولى فيما لو برهن أحدهما أن العبد في يده منذ شهر وبرهن الآخر أنها في يده منذ جعة أو الساعة بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشر سنين وبرهن الخارج انه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذواليد منه بينة الخارج ان قاضي كذا قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على التناج خلافاً لحد بينة الشراء أولى فيما اذا برهن على ذى اليد شراءها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيد آخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبينهم أربعاً بينة الاسبق تار بخا أولى فيما لو برهن أن الدار كانت لز يد الملت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثاً لى وبرهن آخر أنها كانت لعمر والميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثاً لى بخلاف ما لو أراضا لموت فتنصف بينهما ولو يلقى التارخ بينة الابن أن فلان قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه تزوجها يوم الاحد بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا يسه مع ذكر النسب أولى من بينة المدعى عليه أن الميت فلان أخو أو أن أباه أقر في حياته أنه أخو فلان لا يسه لا لا يسه بينة المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ونصراني شهوداً نصارى على دين في تركه نصراني فيبدأ بدين المسلم وقال الثاني يحصان وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهوداً نصراً على عبد في يد نصراني حتى وعن الثاني أنه ينعف بينهما وبينة المسلم أولى أيضاً فيما لو مات نصراني له ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو كافرة على موته مسلماً وبرهن الكافر على موته كافر فيقضى بالارث للمسلم ويصلى على الميت بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء بينة المدعى عليه أن أباه أقر بأنه ملكى أولى من بينة مدعى الارث من أبيه الا اذا برهن المدعى انك أقررت انه ملك أبي فيتعارض الدفعا وتبقى بينة الارث بلا معارض بينة الورثة أن سن المدعى غان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة بينة المرأة أنها كانت حلالاً وقت الموت أولى من بينة الورثة انها كانت حراماً قبل موته بسنة بينة من يدعى أن الكنيف في طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه قديم بينة البائع على التناج بحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بينة المستحق على التناج بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركها ميراثاً له وبرهن الخارج على مثل ذلك بينة مدعى الارث من جده أولى من بينة ذى اليد أنه

نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقاع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشركاء بكن في البناء والغراس في الارض المكتسبة حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه ووجه عدم المطالبة في الارض المكتسبة بالقاع كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعد فالفتوى على أن البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري وعد بما قاله البيع فهو بيع بات حيث كان الثمن ثمن المثل أو بغبن يسير نص عليه الزاهدي في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلاً آخر داراً بثمن معلوم الى أجل معلوم يبعها معاداً على أنه في شهر كذا يحضر الثمن ويسترجع الدار ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المدكور الا بعد مضي مدة فوفى الاجل المعين بينهما والحال ان الثمن المدكور الذي باعه البائع المدكور دون قيمة الدار فهل للبائع المدكور دفع الثمن المدكور واسترجاع الدار المدكور أم لا وهما

أثبت ذلك البيع المعادم أصله أم يكون باطلا (أجاب) يحبر المشتري على قبول الثمن من البائع وورد الدار عليه والبيع فاسد لنفسه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط قيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه إلا أكثر أنه رهن لا يفتقر عن الرهن في حكم من الأحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقول أنه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن تجمع الائمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم قتلوا وقد ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا قليلا برز نفسه وليقيم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنا أكثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم مبيع وفاء وأذن له بأكل غرته فأكل غرته والآت يطالبه بأكل غرته هل له ذلك شرعا أم لا (٣٦٠) وهل له حبسه بدينه الذي عليه حتى يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل غرته فأكلها

كان للجد ابن غائب لم يعلم موته إلى الآن لانه أجنبي في اثبات ملك الغير بينه من يدعى زيادة الارث أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاب وبورهنوا بينة مدعى البنوة أولى في حق الارث فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وأخواته وأخوه وأخواته ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضي بنسب السكل والميراث للابن فقط (شهادات) * بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه لم يقل أو لم يفعل بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حي الا اذا أخبر بحجائه بتاريخ لاحق بينة الجرح أولى من بينة التعديل بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح أو الملك بينة الحرية الاصل أولى من بينة الرق * (ماذون) * بينة العبد أو الصبي المأذون على ما أقربه من غصب أو ودعة أو عارية استهلكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه في حال الاذن * (حجر) * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترت منك حال صلاحك وبورهن المحجور أنه حال الحجر * (سرقة) * بينة ذي اليد أن المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم اشترته منه أولى من بينة الخراج أنه سرق منه منذ شهر بينة الخراج أن الجار ما سكه سرق منه منذ شهر أولى من بينة ذي اليد أنه ملك في يدي منذ سنة * فهذا جلة ما خلاصته من كتاب تعارض البينات للبغدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنيت بها عما ذكره المؤلف * لكن ذكر المؤلف مسألة عن المفتي أبي السعود لم تتقدم وهي بينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا موصرا إلى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن الذخيرة فراجعها (فروع) ذكرها المؤلف مفرقة فجمعها * الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي ولو قال المدعى عليه الشاهد كاذب وأراد تحليل المدعى ما يعلم أنه كاذب لا يحلفه عمدا في ١٦ * رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايفاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل خاتبة ادعى دينيا بسبب قرض ونحوه وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا يكفي عين ادعاء بسبب وشهدا بمطلق والصحيح أنه يقبل (أقول) والفرق بين العين والدين أن العين يحتمل الزوائد في الجلة وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير المدعى بسبب مكذبا بالشهوده بالملك بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزوائد فلا كذابا فترقا واقعات قدرى عن الفصولين في ١١ رجل كتب على نفسه صكاً بحق وقال اشهدوا على بما في الصك جازلهم أن يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يحجروا حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا المحل فعليه بالخاتبة من فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب لو أقام المدعى عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كالموالاتهم فسقة أو زنادقة أو استأجر المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بما بطل ادعى ورأوا أن ما يدعيه المدعى باطل لا تقبل

جازه وحبس البائع بدينه لان بيع الوفاء رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عارا بثمن معلوم وأطلق البيع ولم يذكرفيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعده ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع بمثل الثمن أو يغبن يسير فهل يكون بيعا باتا أم رهنا (أجاب) هذه المسئلة اختلف فيها مشايخنا على أقوال ونص في الحاوى الزاهدى ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يذكرفيه الوفاء الآن المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل غنه فانه يفسخ معه البيع ويكون باتا حيث كان الذن عن المثل أو يغبن يسير والله أعلم (سئل) في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى بته باتا وقال البائع بعته وفاء هل اذا أقام

كل بينة على ما ادعاه فإى البينة أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعى البات وما الحكم فيما اذا أجزأ المشتري وفاء بينته

بأذنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري اذا البائع يدعى خلاف الظاهر في البياعات والبينة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الخاتبة والتأخر خاتبة وكثير من الكتب وهو المعتبر وأما اذا أجزأ المشتري وفاء بأذن البائع فهو كاذن الرهن للمعترض بذلك وحكمه ان الاجرة * قوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصى أو وصى ثم رجع ولم يعلم به الوارث فانكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض في مثله لا يضر ولو برهن على جحد الموصى الوصية يقبل على رواية كون الجحد رجوعا لا على رواية أنه ليس برجوع يقول الحقير الظاهر أن الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ تقدم أن جحد ماعد النكاح فسخه اه منه

للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق به أو يردها على الراهن المذكور وهو أولى صريح بذلك علما وانا والله أعلم (سئل) في رجلين نواضعا على بيع الوفاء قبل عقده في دار وعقد البيع في مجالس الحكم خالبا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض واستمرسا كتابا مدة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا اقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البتات تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فالحكم في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام (٣٦١) الحسن المازني يدعي عن باع داره من آخر

بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كالأقارم بينة انهم زوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أنعم عبيدا أو محدودون في قذف أو أنعم شركاء في المشهود به أو أقر المدعي أن شهوده شهدوا بزورا أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين والصحيح قولنا لان بينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الا أن يتضمن حقا للشرع وهو اقامة الحد وحققا للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا فان قال المدعي عليه اني قد صالحت هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على هذا المال فاذا شهدوا فعليهم أن يردوا على ما أخذوا وأقام على ذلك بينة قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقه فصح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل محيط السرخسي * شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليه ٣ لان العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يلعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كافى التقصير مضافا اليهم لاني الشرع رازية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمدىونه الحى وان كان مفسدا ولا تقبل لمدىونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمدىونه الحى اذا كان مفسدا وفي البرازية شهادة الغريمين اذا كان الدين الذي عليهما لهذا المدعي لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن هذا الغلام مدرك محتمل قبل ذلك ولو قالوا رأينا به محتمل قبل ذلك من متفرقات شهادات التواريخية أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فها هو ساء لان شهادة كل شاهدين علم تامه لو وصلها الى حد النصاب الكامل وتعامه في شروح الهداية * بينة اذا قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو أن يشتهروا بسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاضى وفي البرازية في شهادة النفي الى ان قال قال في الخطب ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بان مما لا يدخلها الشك اهـ وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقف الخيرية ونصه من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت بينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالأول وشهدوا مثلاً بان الدار ساقطة للاستبدال لانهم ادعوا حاكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كرم شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها أو ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حيث تدبأ بطل اذ هو مبني على

بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كالأقارم بينة انهم زوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أنعم عبيدا أو محدودون في قذف أو أنعم شركاء في المشهود به أو أقر المدعي أن شهوده شهدوا بزورا أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين والصحيح قولنا لان بينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الا أن يتضمن حقا للشرع وهو اقامة الحد وحققا للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فلا فان قال المدعي عليه اني قد صالحت هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على هذا المال فاذا شهدوا فعليهم أن يردوا على ما أخذوا وأقام على ذلك بينة قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقه فصح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل محيط السرخسي * شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليه ٣ لان العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يلعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كافى التقصير مضافا اليهم لاني الشرع رازية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمدىونه الحى وان كان مفسدا ولا تقبل لمدىونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمدىونه الحى اذا كان مفسدا وفي البرازية شهادة الغريمين اذا كان الدين الذي عليهما لهذا المدعي لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن هذا الغلام مدرك محتمل قبل ذلك ولو قالوا رأينا به محتمل قبل ذلك من متفرقات شهادات التواريخية أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فها هو ساء لان شهادة كل شاهدين علم تامه لو وصلها الى حد النصاب الكامل وتعامه في شروح الهداية * بينة اذا قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو أن يشتهروا بسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاضى وفي البرازية في شهادة النفي الى ان قال قال في الخطب ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بان مما لا يدخلها الشك اهـ وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقف الخيرية ونصه من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت بينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالأول وشهدوا مثلاً بان الدار ساقطة للاستبدال لانهم ادعوا حاكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كرم شهدت أخرى لدى حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها أو ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حيث تدبأ بطل اذ هو مبني على

٤٦ - (فتاوى حامديه) - اول)
 بينهما ما اقتصر عليه في الخانية في أحكام البيع الفاسد بقوله وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر يعبأ بما كان القول لمن يدعي البات والبيينة على مدعى الوفاء اهـ وقد أوفى حقه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصادق على المواضعة السابقة فقد صرح بها في الخلاصة والغيض والتواريخية وغيرها وانما تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر الشرط على ما توضحنا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أنه متى وفاء الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور يبيع وفاء وحكمه حكم الرهن وما استغله ٣ قوله لان العدل الخ علة لم يسس الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك العلة وبيان لنفي الحاجة لعدم القبول وينبغي قبولها من المسجون لو مظلوما اهـ منه

المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز أو شرط على وجه العدة نوجب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة في بيع الوفاء بأن المشتري لو آخوه لغير البائع فله الاجرة مطلقا سواء قلنا بكونه فاسدا كالغصب أو جائزا وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذا المرئى لو آخره بغير إذن الرهن فالغلة له ولا يتصدق به وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمه أمتعة دفعها أو له لزوجه قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ منهما من تركته ويقدم على الارث أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دين من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للاب أو الوصي ببيع مال الصبي بدین نفسه اذ فيه منفعة كتزويج الامة اذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف اذ ضمنه فينتفع (٣٦٣) به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جارا فوجده

يرقد عند السوق لضرورته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أو قار من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره ووجد به عيبا فهل اذا أثبت بوجه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب) مؤنة الرد على المشتري كافي البزاريه وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر جميع ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى قارنى الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بثمن معلوم هل يجوز وللمشتري الخيار عند ردّها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند ردّها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم

بينه يكذب الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الجدي كافي فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى أخرى من الائمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل يجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدر فيهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايمان كازر وفي لكن في الخاتمة من فصل من لا تقبل شهادته لنفسه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحال كما علم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه وفي الاشباه الرأي الى القاضي في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه قال يحسبه العلامة البيري هذا قيد لا بد منه لما قال في يتيمة الدهر فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته اه (أقول) وفي فتاوى العلامة الحانوتي سئل فمين لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

* (كتاب الوكالة) *

(سئل) فيما اذا كان لز يد عقار فوكل عمر في بيعه وقبض غنمه فباع عمر وذلك العقار بثمن معلوم فبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمر والوكيل عن ورنه وتركته بمجهلا للثمن الزبور ولم يوجد والورثة لا تعلمو يريدون الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشباه من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تسعة أخرى كما نقله العلاني في شرحه والمسئلة في معين المفتي أيضا من كتاب الوديعه وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن (الجواب) نعم قال في التنوير وحقوق عقدا لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وبيع عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض عن رجوعه عند استحقاقه وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمر والعصاب على أن يدفع لزيد في كل يوم قدر ما علموا من اللحم الضأن وصار زيد يرسل ابن أخيه يأتي بذلك من عند عمر ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو يطالب رسوله المذكور بثمن اللحم متعللا بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي أنه أخذه منه على

(سئل) في رجل اشترى من آخر زرع طن كل رطل ونصف من البزري رطل من القطن الذي بقشره حين دخوله وزرعه طريق هل البيع صحيح أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البزري على البائع والله أعلم (سئل) في وصي باع مبطخة للايتام بغبن فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) ببيع الوصي مال اليتيم بفاحش الغبن وهو لا يدخل تحت تقويم المفقودين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر شيئا من غير أن يوكله ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طاب ذلك الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة وسافر به فراهى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع ففضى في سفره حتى تيسر له العود فعاد فهل له رده بالعيب اذا ثبت بوجه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا فوجده نطو حاهل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من بئر معينة ماء با لا ان النزاع هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو قيمى أو لا (أجاب)

تتم أسكنوه يسوع عليه السلام وسائر المصنفات الجيزة في المنهجيات وما ترونها في هذه الكتب من

الخط قائلًا الماء قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال رامرا مختلفات انتهى بها
أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوى معناه لا يباع بعضه ببعض وعن محمد رحمه الله الماء مكيل ثم ذكر
قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف فعلم من ذلك أنه مضمون بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) فيز يدنا عيارا خراب لا يبيع به
لدى حاكم شرعى وحكم ببيعة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادى زيد البائع على ورثة المبيع ووصف
وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم ببيعة فهل يطل البيع به أم لا لا سيما مع الحكم (٣٦٣) ببيعة البيع (أجاب) لا يطل البيع به

ظهور الكتاب لأنه كما دله
خطوط وذلك ليس من

جميع الشرع إذ جميع الشرع
البينة أو الأقرار أو النكول

عن البين واليس الورق
والخط من جميع الشرع والله

أعلم (سئل) في رجل اشترى
بذر بصل من آخر بشرط

أنه يثبت فلم يثبت هل
يجز عدم نيابته يرجع على

البائع بثمنه أم لا (أجاب)
لأنه يكون بأسباب آخر

مالم يثبت أنه فاسد عنده
فان أثبت يرجع بما أدى

حيث لا مال له وان كان له
مالية بان صلح لشيء آخر

يسقط بقدره ويرجع بما
بقى وقيل لا كبز القطن

إذا لم يثبت والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى بز بطيخ

أصفر وزرعه فلم يثبت هل
للمشتري الرجوع بثمنه على

بائعه أم لا (أجاب) ليس له
الرجوع بالثمن ولا بالنقص

لأنه قد استهلك المبيع ولا
رجوع بعد الاتلاف كما صرح به

الامام ظهير الدين في حب القطن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم يثبت هل
يرجع بثمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت ان عدم نيابته لعيب به وبدونه
لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نيابته لرداءة حرة أو جناف أو ضة أو لأمرا آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربع وبه مرض

الجذام لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم ولا حدهم شيئا معينا فتسلمه وبيع لبقية ثمنهم عقار أو منقول أو معلوم لهم بثمن قليل ورضوا به مع قلته
وأقروا بقبضه وكتب به لدى قاضى الشرع الشريف صلح شرعى مشتمل على الإيجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه

المذكور أو لا يدعى على أخوته بطلان بيع والدفع لهم لمرضه وعدم غن المثل للمبيع المذكور هل تسمع دعواه عليهم أم لا (أجاب) حيث
كان بالوصف المذكور وهو أنه أى المرض لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم فله أن يحد أولاده ويبيع لبقية ثمنهم بالغبن مطلقا صحيح نافذ باجتماع

طريق الرسالة ولا نغن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه (الجواب) نعم (أقول) قد تمنا
في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد
الى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته الى المرسل وقد كرنا قبل باب الخيارات بورقة أن الرسول اذا لم يضاف
عقد الشراء الى الرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفذ الم يتوقف فاذا
أضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزومه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان لان
إضافة العقد الى نفسه تنافى الرسالة وحينئذ فقواهم القول قول الرسول بيمينه والبينة على البائع معناه لو انكر
إضافة العقد الى نفسه وادعى إضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بع كذا أو أرسلنى لتبيعه كذا
فالقول له لانه منكر لزوم العقد عليه والبينة على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب
فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) في يمينه عمرها ست سنوات وكلت رجلا في المصادقة مع فلان على انه يستحق
معها حصته من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك المحجة ولم يجز وصفا بذلك فهل تكون الوكالة
الز بورة غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر فلو وكل اليتيم رجلا في أموره فجاز وصيه جاز الخ
أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) فيما اذا كان لامرأة دعوى على امرأة أخرى وكل منهما
من المخدرات فوكلت كل منهما وكلاهما فهل تصح الوكالتان (الجواب) نعم تصح دعوى وكيل المدعية
على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء
وأفتى به الشيخ اسمعيل مفتى دمشق سابقا بقوله تسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في
منع سماءه ناقلا ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم
عصبة غائب له وكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآرته منها واثبات نسبه اليها
بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وان وكل رجلا بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق بالخصوصة في
كل حقه على الناس أو وكله بطلب كل حقه في مصر كذا تصرف الوكالة الى القائم والحادث استحسانا
والقياس أن يصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا يصرف الى الحادث بعد التوكيل لان التوكيل
حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلتك بقبض كل دين لى وكلتك بالخصوصة بكل حق لى
في مصر كذا والدين الذى يضاف الى الموكل والحق الذى يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل
دون الحادث بعده الا أنهم تركوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما
بين الناس أن من أراد سفر او كل غيره بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل
بالقائم والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء من حقوقه فلما كان العرف صرفنا الوكالة الى الكل وهذا انفاير

رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الامام ظهير الدين في حب القطن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم يثبت هل
يرجع بثمنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بنقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت ان عدم نيابته لعيب به وبدونه
لا يرجع الا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نيابته لرداءة حرة أو جناف أو ضة أو لأمرا آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد أربع وبه مرض
الجذام لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم ولا حدهم شيئا معينا فتسلمه وبيع لبقية ثمنهم عقار أو منقول أو معلوم لهم بثمن قليل ورضوا به مع قلته
وأقروا بقبضه وكتب به لدى قاضى الشرع الشريف صلح شرعى مشتمل على الإيجاب والقبول وشرائط الصحة وال لزوم ثم مات بعد سنين وابنه
المذكور أو لا يدعى على أخوته بطلان بيع والدفع لهم لمرضه وعدم غن المثل للمبيع المذكور هل تسمع دعواه عليهم أم لا (أجاب) حيث
كان بالوصف المذكور وهو أنه أى المرض لا يمنع الخروج لقضاء حوائجهم فله أن يحد أولاده ويبيع لبقية ثمنهم بالغبن مطلقا صحيح نافذ باجتماع

علمنا من جوابه في كل مرض يداول كالدواء والسل ودااء الفالج والزمانة ومثله الداء المعروف بداء الجذام لانه نوع من أنواع الزمانة المصريح بها في غير ما كتب فيعمل بالصك المذكور ولو افقته للنقل المسطور والله أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مائة واش خاف عليها فباع نصفها لانياس بشرط ان عاد من سفره فوجدها طيبة أخذها وان وجدها ميتة أخذ النصف المعين وقبضها فلما عاد وجد المشتري قد مات هل يبطل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري والله أعلم (سئل) في رجل باع حصه من مشاعة من محدود لا تحرو ويهده صك قديم به المبيع وغيره أخذ المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب الآن البائع منه أن رده عليه فامتنع هل يجبر على رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في (٢٦٤) جواهر الفتاوى بأنه ليس لمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا فهل يؤمر البائع باحضار الصك القديم حتى ينسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج اليه واذا امتنع يجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما هو مخرج به في الخلاصة والبرازية ولسان الحكم وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم انه اذا لم يكن له صك قديم ينتفي هذا الامر وانه لو أبي احضاره لا يجبس عليه لان امره به ليس على سبيل الحكم وان القول قوله في انه ليس له صك قديم عنده بلا عين فتأمل نعم لو توقف احياء الحق على عرضه كالمو غصب المبيع وامتنعت الشهود عن الشهادة حتى يروا خطاوطهم يجبر على عرضه كما أفق به الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيما من آخر بثمن مقسط

من وكل انسانا بقبض غلاته كان وصيلا بالواجب وبما يحدث وانصرفت الو كالة الى السكك لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الو كالة في كل زمان ولا يقعون في الحرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الو كالة بالشرط وقد ذكر الكازروني نقلا عن الطوري سؤاله عن انفسان وكل آخر في جميع أموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فاجاب يملك ذلك ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو كان يقبض دين له على فلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد خواهر زاده اذا وكله بقبض كل حق له قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين له على فلان اه وتتمام هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور (سئل) في الوكيل الامام هل يملك التسرع (الجواب) لا يملك التسرع كافي البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل في تبض هذا الدين يصير وكيل في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا لو قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمره فيه يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلاف في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكر الناطقي ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعتاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات لافي الهبات والاعتاق قال وعامه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأفتك مقام نفسي لانتكون الو كالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الو كالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول ذالم يمكن عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالو كالة باطلة وان كان الرجل تاجرا وتجارة معروفة تنصرف الو كالة اليها امانية وفي حاشية الجوى على الاشياء والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الالاق والعتاق والهبة والوقف على المعق به وينبغي أن لا يملك الابراء والحط عن المديون لانهم مامن قبيل التسرع قد خلا تحت قول البرازية انه لا يملك التسرع وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملك كالهالانه لا يملك له الامن يملك التسرع وان لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين واقتضاءه وايفاءه والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحقوق الموكل والاقرار برعى الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضى لان ذلك في الوكيل بالخصوص ولا في العام اه (سئل) في ناظر

كل شهر كذا ومضى مدة فادعى البائع مضي ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين فقط فخلف القاضى الوقف البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضى لان البائع يدعى ايجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا ينفذ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتا بثلاثة اربطال ارض بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه ولم يسلم الا سخر الى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعا بلاغن والله أعلم (سئل) في دار بيعت وبها أعتاب غير ٣ قوله لان ذلك الح الاشارة الى الاختصاص المفهوم من قوله ولا يختص أى أن اختصاص صحة الاقرار بمجلس القاضى انما هو في الوكيل بالخصوص فلو أقر في غير مجلس القاضى لا يصح كافي التنوير بخلاف الوكيل العام اه منه

مركبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا (أجاب) لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبناء كالأحجار المسكونة لم تدخل في البيع إلا بصريح الذم كروا لله أعلم (سئل) في مريضة باعته لابن بنتها المحبوب عن ابنها بدين عها وبناتها فإرطاط وسبعة أعان وبراه سارية فوفى ثم ماتت عن ذكركم الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن لاغبين فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين مستغرق لا يجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القيمة أو يقسم البيع لان وفاء الدين مقدم على الأثر وإن لم يكن الدين مستغرقاً وخرجت المحاباة من أن سلم له المبيع بغير ثمن كالأوصية للأجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع داراً أو داراً أحجاراً موضوعاً فهل تدخل الأجر في البيع أم لا والحال أنه لم ينص (٣٦٥) عليها وقت البيع (أجاب) لا تدخل الأجر

المسكونة المنفصلة من البناء بها إذا لاصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلاً بالبناء اتصالاً قسراً يكون تابعاً له وإن كان منفصلاً لا يكون تابعاً له والحجارة المسكونة ليست متصلة اتصالاً قسراً فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجها أو باعته منه عقاراً وأقرت بقبض الثمن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقاً ولا استحقاقاً وماتت فادعت ببقية الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول الورثة أو قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول ببقية الورثة والبيينة بينة الزوج وإن لم يقم البيينة وأراد استحقاقهم فله ذلك فإن حلفوا كان الخلف على عدم العلم لأنه فعل الغير والله أعلم (سئل) في ذي اشترى من مسلم داراً بها

الوقف الأهل من قبل القاضي إذا علم له وكل رجل عاظمي مصالح الوقف قائلاً وكلت بكذا على أني متى عزلتك فانت وكيلي أو كلما عزلتك فانت وكيلي وقبل ذلك فما العار بق في عزله في الصورتين (الجواب) المار بق في عزله في الصورة الأولى أن يقول عزلتك ثم عزلتك وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المعلقة وقيل يقول كل ما وكلت بك فانت معزول والأول أوجه والله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر فيما يدعي له لأعليه في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس وفي دفع مبالغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل بدنه له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذکور (الجواب) حيث وكله فيما له لأعليه لا تسمع الدعوى الشخص المزبور على الوكيل المذکور قال في الدرر إذا وكل في خصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وصيلاً فيما يدعي على الموكل جاز فلو أثبت المال له ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اهـ ومثله في التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص وكل شخص ادعى عليه رجل دين يستحقه في ذمة موكله فاجابه الوكيل بأنه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لأعليه الجواب القول قوله في ذلك مع عينه لأن المال الذي في يده الوكيل وديعة ولا يجب على المودع أن يقضى ما ثبت على المودع من الدين لأنه لم يثبت التوكيل من رب المال للدائن بقبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيل به اهـ وفي فتاوى الرحيمي في جواب سؤال أجاب حيث كان وكيله لأعليه لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم ياذله إلا بدفع المال المبررى لا يملك أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضاً (سئل) في رجل وكلته أخته في بيع نصيبها من دار معينة بثمن كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة سنة فامتنعت الآن تطالبه بالثمن وتذكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة (الجواب) نعم وفي الذخيرة قال بحجر رجسه الله تعالى في الجامع رجل أمر رجلاً أن يبيع عبده ودفعه إليه فقال بيعت من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهلك عندي أو قال دفعته إلى الأمر وكذبه الأمر في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لأنه أمين سلط على بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مسلط عليه وصار الثابت بقوله كالثابت بالبيينة ولو ثبت اقراره بالبيينة لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اهـ وأفتى العلامة الشلبي بأن القول قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن

عالم وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الأمصار فهل يجبر الذي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل الذمة أن يسكنوا محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منعهم من ذلك وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الخائصة الذي إذا اشترى داراً في المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشترى منها لا يجبر على بيعها من المسلم وذكر في الأجازات أنه يجوز لأنه لا يجبر على البيع اهـ وفي الصغرى ذكر في الأجازات أنه لا يجبر على البيع إلا إذا أكثر فيئذ يجبر وفي الذخيرة وإذا تكاثر أهل الذمة تدور أفيما بين المسلمين ليسكنوا فيها جاز بشرط الخلوة في قلتهم أما إذا كثروا بحيث يعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو يقلل بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي النحيط يمكنون أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويبيعون ويشتررون في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال وما ينبغي يتناع دار المسلم فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر

إذا ما اشترى من مسلم ورواية * إذا كان ذاق المصير لم يشو ويكثر ومن نقلها صاحب الجفرية وصاحب الشارحانية وغيرهما وقد علمت أنها خلافية والذي يجب أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدمه مطلقا بل يدور الأمر على القلة والكثرة والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قنيص مشترك بين رب الأرض وثلاثة عمال باع أحدهم حظه لأجنبي قبيل إدراكه وقارض على غنه رجلا هل يصح بيعه ومارتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا مارتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح مارتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض فما الحكم (أجاب) إن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير إذنه لكنه أجاز أن يفسخ البيع الأول فان لم (٣٦٦) يكن باذنه ولا أجازده وهو قائم فحقه فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه ولا يجبسه البائع على

ملك المشتري إلى استيفائه

وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالأول بالخيار إن شاء فسخ البيع ورجع بالثمن إن كان نقده وإن شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن إن كان نقده الثمن والألم يرجع والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الأحكام من فتاوى قاضخان وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حلجيا بثمن في الذمة ووضعه المشتري في عدوله باذن بائعه وذهب ليأتي بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحلج من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه احضاره وإن تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبته باحضار الحلج وإن تعذر له المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستين رطلا حلجيا بثمن معلوم ثم اشتراها منه قبيل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها

الضمان وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالتهم هذه المسألة لو قال الوكيل بالبيع بعث وسلت وقبضت الثمن وهلك عندي أو دفعته إلى الآخر صدق لأنه أخبر عاها ومسلط عليه فيقبل قوله فيه لأنه مؤتمن من جهته وإن رد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لأنه أقرب باستيفائه ولا يرجع على الآخر لأن قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لا في إيجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى الترمذاني من الوقف ضمن سؤال وقد صرح جوابا أن قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكة وفيما إذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره الوكيل يقبض الديون إذا قال قبضت ودفعت إلى الموكل فالقول له مع اليمين لأنه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة وقال في الخاوي القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاء أو دفعت إلى الآخر فحصد ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب قاطبة أن العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال لمخصه أن زيد أو كل عمر في قبض محصولان قري وفي قبض ديونه الثابتة في الذم فادعى بعد عزله أن قبضت تلك المحصولات والديون ودفعته إلى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه بينة تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بدون بينة بحيث إن الموكل حى والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة أجب الوكيل أمين الخ (سئل) فيما إذا كان زيد وكيلا شرعيا عن أخته في شراء بستان معلوم وفي إيجاره وقبض أجوره وهاش ذلك كله في مدة سنين حتى ماتت أخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الخير الرملي فتوى مطولة نافذة في أوائل كتاب الوكيل كالة من فتاواه من جملتها قوله اعلم أنه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول بقوله في الدفع بيمينه لأنه مودع بعد القبض فإذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في إيجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لأنه لا يملك استثناء القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة إليه مودع فتأمل ذلك واغتمته فانه مفرد اه فالخامس في رسالة الشرنبلالي السمة بمئة الجليل في قبول قول الوكيل أن سراية قوله على موكله ليس بأغريمه خاص بما إذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم إلا بينة يقيمها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في حياة موكله أو بعد موته ودعواه هلك ما قبض في يده كدعواه إلا يصل مقبولة بكل حال لأن المقبوض في يد الوكيل أمانة بمنزلة

فما الحكم في البيعين (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لأنه يبيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الوديعة البائع كائنا عليه في البحر وغيره أو من غير البائع وإطلاق المتون يشملهما وأما الأول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل) في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره ماعدا أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الملك هل يصح البيع المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالبيع والحال هذه فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وإن بينه بعد ذلك ومثله بعثك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق والبر والحب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل أن عدم العلم بالمبيع موجب لفساد البيع وقد ذكر في البحر معزيا إلى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من المتاع إن كان معلوما

جاز ولو قال بعثت منك ما تجدي في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا الجواز أن كان معلوما للمشتري فهو جاز وإن لم يكن معلوما والجهالة بسيرة جاز اهـ وأنت على علم بان الجهالة هنا فاحشة وقت البيع فمن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له كرم مزته في كرم آخر باع لرجل الامم المجهول للمشتري أن عزمته أم لا (أجاب) ليس للمشتري المروءة منه حيث استثناء البائع من البيع فقد صرحوا بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار أخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن يمر في الدار المبيعة لانه باعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عبدا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لقاضخان كما نقله عنه في البحر وهو دال على انه اذا استثنى الطريق استمر حق المروءة لا للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) (٣٦٧) في رجل له وبع فرس باع لا خرقا ثلثة

بعثك ربي في فرسي هذه بكذا فاشتره بما عنيته من الثمن وتقابضا فلقبه أحد الشركا فقال اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا و يرجع بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع بمادفع اللهم الا أن يكون البائع اشترى من شريكه ثمنان الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به أولا فيصير شراء منه ويبيعان شريكه مبتدأ فيصح ولا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وان كانت

الوديعة والأمين لا يخرج عن كونه أمينا بموت الموكل فتأمل وتعام التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا أخرا عطني من صندوق حسين دينار فأعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله فاجاب القول للوكيل مع عنيته انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله (سئل) في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من الوكيل كذا في التنوير من الوكيل كاله والجر والمخ وغيرهما وفي البرازية مانصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت طرف مذمة أو عار على فاقرب بالمدعى يصح اقراره على الموكل اهـ (سئل) في الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله الى البائع وأراد الرجوع بنظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشياء الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله بما اذاعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في الخاتمة اهـ وفي البرازية وكذا يشترى له عبدا فقال اشترى بتمه ونقدته الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فرجما يحضرو يشكر قبضه الثمن لا يلغى البيع ويؤمر باداء الثمن الى الوكيل فاذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بالموثدي اهـ ومثله في الخيرية وفي الدور من الوكيل كاله للوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن الى بائعه أولا اهـ (سئل) فيما اذا أرسل زيد لعمر وقد راع معلوما من الجواز وأمره ببيع فباعه عمر ومن جماعة معلومين بشمى معلوم قبضه منهم وغاب عمر وفقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعما أنه وكله بالبيع بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له بذلك ولا عبرة بزمعه وقبض عمر وصح (الجواب) نعم قال في المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المخ وفي البرازية وجامع الفتاوى وكله بشرط أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اهـ وفي التنوير وشرحه للعلاءي والمشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو منع نهى الوكيل استعسافا ولا يطالب الوكيل ثانيا لعدم الفائدة اهـ الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المزبور وذكر الخصاص رجل له على رجل دين يماطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان احدهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره في سراعين من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا كما لا لوكيل على مديونه وهو البائع ثم

الارض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدي في كل سنة بغير اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذى ولاية أو وقع القبض على رجلين أنهم بما تنكره دفعها لالا خرقا طعنا عليها معاشرين قرشاً شريعة وسلمها له بها وعلى المسلم دين للمسلم يريدان يقاصصهما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك الا لا يترتب على الرجلين بالتهمة مال حتى تتصور المقاصصة بدین شرعی ثابت بذمته وعلى تقدير الثبوت بذمتهما بوجه شرعی لانصص المقاصصة لانه يسع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم أرسله بعد أربعة أيام الى بائعه مع رجل فرأى الرجل البائع غائبا فأدخله في داره ثم يقبله صريحا وهالك هل هالك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هالك من مال المشتري لامن مال البائع لزوم البيع وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخ بمجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هالك عند البائع ولم يقبله صريحا كان هالكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم

انفسا حقه بمجرد اصاله الى البائع كما هو صريح الخاتمة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا بقبضه فادعى بعد قبضه انه وجدته ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بيمينه حيث لم يتر وقت الشراء انه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا طلاق قولهم القول في قدر المقبوض للقباض بيمينه ضميناً كان أو أمينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا حليجا فوزنه البائع بحضور المشتري وتسلمه المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه و يقبل قوله في مقدار ما قبض بيمينه اذ لم يكن أقر أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به (٣٦٨) قارئ الهداية في فتاواه ومصابح البحر عند قوله وان نقص كيل وهو في كثير من الكتب

والله أعلم (سئل) في جاعة استعاروا من آخر مرسا لزوع المقات وأعاروه مثله لزوع القطن وأكل كل ما زرعه وجاء الشتاء فزرع الكرايون بغير اذنه فلامهم فطالبوا بذره الذي بذوره في أرضهم ويأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حصده لانفسهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا على ذلك بعد طلوع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير اذن المشتري فاستولى عليها الاقر فنج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالغرم اذا باعه ولو في حظيرة وقال له البائع سلمته اليك ففتح الباب

الوكيل يأخذ الثمن من موكله كونه قد الثمن من مال نفسه والثانية أن يوكل صاحب الدين رجلا ليشتري له شيئا من مدونه فاذا اشتراه يصير قصاصا بما كان للموكل على البائع من الحمل المزبور وكذا في وكالة القاعدية (سئل) في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفوضة الى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فتمطى ذلك مدة وصدق على القبض وكذبه في بعض المصارف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكدبه الظاهر (الجواب) نعم والمسالة في الخبرية من الوكالة مفسلة فارجع اليها فانها مفيدة جدا (سئل) فيما اذا دفع زيد جاريته لعمره وأذن له أن يصرف عليه النفقة في كل يوم كذا مصريه ويرجع بنظير ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركته ويريد عمره والمأذون له الرجوع في تركه الا أن بذن بنظير ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر المبلغ المصرى بالوجه الشرعي فهل لعمره وذلك (الجواب) نعم سئل أبو حامد عن وكل رجلا وكالة مطاعة على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب عليه أن يبين فقال ان كان ثقة يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة الاتفاق الا اذا كرهوا جاولم يكن للصغير ضعة معروفة وسئل عنها على ابن أحمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان أراد الخروج من الضمان فالقول قوله من وكالة يتجوز في فتاوى أهل العصر (أقول) علل هذا في الفتاوى الخبرية بأنه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل ينكر والبينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعى الخروج عن عهده الامانة والقول قول الامين باليمين (سئل) فيما اذا بعث المدينون مبلغ الدين مع رسوله لادائه فهل مع الرسول فهل على المدينون (الجواب) نعم بعث المدينون المال على يد رسول فلهان كان رسول الدائن هالك عليه وان كان رسول المدينون هالك عليه اشياء من الوكالة (سئل) فيما اذا وكل زيد عمره في استجار طاحونة وقف فاستأجرها له من ناظر الوقف وتبضعها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقابلته غير صحيحة ويبقى المأجور بيد الموكل الى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور (الجواب) الوكيل بالاستجار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا كذا في وكالة العتائية والتأخرانية ومثله في فتاوى الانقروى من الوكالة عن العتائية والمحيط البرهاني (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمره ومبلغا معلوما من الدراهم ووكاه باقراضه من رجل معين وبيعه سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمره ذلك والا أن يدعى عمره بأنه يستحق ثمن السلعة فهل يكون غمها لزيد دون عمره (الجواب) نعم وصح التوكيل بالاقرار لا بالاستقراض بزازية والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع

فذهب ولم يمكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل وسله اشترى من آخر ثلاث شوالين تنافقة واحدة بثمن معلوم الى أجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادعى ان في الثالث عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فطالب برد الكل أو يمسك الكل وان كان تصرف في الشوالين وتعدرد هما ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الاصح المفتى به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلين صنفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يرد هما أو يرد المعيب أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد المعيب ويأخذ السليم بحصته من الثمن ولا يرد هما جعلا الا اذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقلا عن القنية من اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يرده على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان ويفتى بالرد فقا بالناس ثم رقم لا خروجه البيع بغبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر

الرازي في واقعاته ان للمشتري أن يرد للبائع أن يسترد وهو الخيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال وأكثروايات كذب المضاربة الرد بالنعيب
 الفاحش وبه يفتي ثم ردم خلافه وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم ردم لا تخارن غير المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غير البائع المشتري
 له ان يرد وعلى هذا فتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عندك فبها فلان هل ولدت أو عشت
 فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغيرها ثم تبين انها كانت ولدت ماهرة هل تدخل المهر في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل
 وإذا اختلفا فقال المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكن به الظاهر بان كان البيع منذ
 شهر مثلاً والمهره منها نصف عام أو عام إذا الحادث يضاف الى أقرب الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل استر من آخر زوا قبض بعضه وبقي
 عند البائع بعضه فقال سعره فباعه لرجل باكثر من الثمن الاول وسلمه له واستهلكه ما الحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد
 مضى البيع الاول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الاول وبطل البيع الاول ويصح (٣٦٩) الثاني وثمانه للبائع وليس له أن يضمه مثله

لان البيع قبل القبض
 مضمون بالثمن فلا يتوالى
 عليه ضمانان ولا أن يحجز
 ببعده لانه بيع عالم يقبض
 وأيضاً قيام البيع شرط
 للأجازة والله أعلم (سئل)
 فيما لو باع ز يدعمر أو نكرا
 حنطه في عقد واحد على
 سبيل الاشتراك فهل لزيد
 طلب جميع الثمن من أحد
 المشتريين أم ليس له ذلك
 (أجاب) ليس لزيد طلب
 جميع الثمن من أحد هما بل
 طلب حصته منه خاصة حيث
 لم يتكافلا والمسئلة مصرح
 بها في مواضع لا تعدو عما
 يظهر شمسهما ذكره أصحاب
 المتن والشروح والفتاوى
 قاطبة في الكفالة لرجلين
 دين عليهما وكفل كل عن
 صاحبه الخ فلو لم يجبر
 الثمن كلا من المشتريين
 لبطل تصور الكفالة في هذه
 المسئلة إذا الكفالة ضم ذمة

وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهالك باقيه ويريد الموكل مطالبة الوكيل
 بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل
 بالبيع اذا باع فيها الا امر عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نفيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن
 وتوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو كله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى
 يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع
 خائفة من فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه
 متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما يتبرع به فان تقاضى وقبض منها فبها ولا يقال أحل
 الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي واعلم أن حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن
 صح قبضه استحساناً وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق
 بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال وأما اذا كان وكيله بائناً للدلال
 والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازيه والتنو بر من المضاربة
 والبحر من الوكالة (سئل) فيما اذا أرسل زيد لعمر والمقيم بدمشق ومقدار من الحر يربيعه له ويشترى
 له بالثمن أمتعة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجاعز يدلمشق وطالب عمر بالثمن الحر رمتعلا بأنه يضمن قيمته
 حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في
 الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً في مسائل الخ وفي بيوع العدة
 رجل غلب وأمر بكذا أن يبيع السلعة ويسلم عنها الى فلان فباع التليذ وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لان
 الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به عمداً من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل قارئ الهداية عن الوكيل
 في بيع غمرة أو قبض دين اذا نهان حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلفت الثمرة واستخبر المدين فاجاب لا ضمان
 على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف
 أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في البرازيه الوكيل بشرأى ثمنه اذا خالف يقع المالك له
 اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوفاً على اجازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له

(٤٧ - فتاوى حامديه) - اول) الى ذمة في المطالبة اذا كانت المطالبة حاصله في هذه المسئلة قبلها فاف في تصور الكفالة اذا
 هي حيث نتج حصول الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقولهم بان اشترى يامنهم عبداً وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر
 في شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضاً ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فنقد
 الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى ينقد الغائب أو ينقده هو الجميع الخ فهو صريح بأنه بالحصه وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله
 أعلم (سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلاً له خبره بقيم المقومات الى تاجر عنده بضاعة يأتى له بها بعد أن يقومها ففعل وحملها
 بمات الأمير والآن التاجر يطالب تابعه الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر انه وكيل مطالب
 بالثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجماع العلماء الفحول لان الرسول انما هو سفير ومعبول لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئاً
 وقالت كنت رسول زوجي اليك ولاغن على لك وقال البائع انما بعث منك والتمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في البرازيه
 جامع الفتاوى للكركي وعبارة الخائفة في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على

وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعثاملك ولحق عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال إذا قال التابع كنت رسول الأمير إليك فلا تخن لك على وقال البائع بعت منك والثمن عليك فالقول قول التابع بالتأمة المثناة فوق والبائع الموحد وعلى البائع البيئة أن الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم (سئل) في الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل إذا باع شيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار ومنقول معلوم لهم بثمن معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من نفاذه دين مستغرق بذمته أم لا وهل إذا أراههم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح إراؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم ينفذ بيعه وإراؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماءنا فاطبة معالين بأن حق الغرماء لم يتعلق بعين ماله وإنما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفافي حخته وعليه ديون ولا مال له فيه هل يصح أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلة لمن جعلته خاصة اهـ والوقف (٣٧٠) داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى من آخر غراراً معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له الفسخ بتغير السعر إلى النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرار وليس له الفسخ بتغير السعر إلى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قرضاً فاطلع على عيب بعد غيبة بائعه فما الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل إذا برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب بعد غيبة البائع وبرهن ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على التعائب ينفذ في الاظهر

ولا تعمل فيه اجازة المجيز من أوائل وكالة القاعدية انقروى وفيه أيضاً وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافاً في البيع فهو موقوف على اجازة الأمر وما كان خلافاً في الشراء يكون مشتملاً بالنفسه الا اذا كان الوكيل صبياً أو عبداً محجوراً أو مردافه موقوف من أو آخر وكالة التتار خاتمة وفي هامشه وفي العاشر من وكالة التتار خاتمة عن التجريد وما كان خلافاً في الشراء لزم الشراء للوكيل ولا يتوقف على اجازة من اشتراه له الا اذا لم يجد نفاذاً على الوكيل كالصبي والعبد المحجور (سئل) فيما اذا وكل الراهن الميراث ببيع الميراث عنده حلول الاجل فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالعزل (الجواب) نعم تكون الوكالة لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكماً والمسئلة في التنوير من باب عزل الوكيل (سئل) في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلاً (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا الارسال للاستقراض في الدرر (سئل) فيما اذا وكل زيد عمران يقترض مالاً من آخره قرضه عمره ومنه ثم ان المستقرض فتر لم يوجد ويزعم زيد أن مبلغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون التوكيل صحيحاً ولا يضمن الوكيل (الجواب) نعم التوكيل بالاقتراض صحيح فثبت وكله باقتراض مال الموكل وهلك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال في الدرر قبيل باب الوكالة بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاقتراض صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه اهـ وتقدم نقلاً عن البرازية (سئل) في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه هل لا يملك ذلك (الجواب) الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه كذا في البحر عن البرازية في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمر وعلى أن يشتريكا ويشتريا أمتعة يسافران بها إلى الحجاز مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهم من البلدة إلى الحجاز واحتاج زيد إلى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده قدر من البن فدفعه لعمر وليبيعه بثمن يأخذه ويعقده الشركة بينهما ويشتريه ويبيع لاجل الشركة ويسافر معهما مع الحاج وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالمقدل بالنسيئة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة وتركه وطلب ورثته زيد عن البن من عمر وفاقتهم قال لانه باعه إلى أجل يحل بعد خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة هذه (الجواب) نعم فان الوكيل

عندنا اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله أعلم (سئل) في مؤجر بالبيع معصرة يرسل وعاءه للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة أشهر ولم يجز بينهما يبيع فرخص الشيرج أو غلظا الحكم (أجاب) ان لم يتفق على ثمن الشيرج فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجر المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له كرمان استطرق احداهما من الآخر باع بنته ذلك الآخر على ان يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الاب من الاستطراق أم لا وان تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وان تضرر والله أعلم (سئل) في مرضة مرض الموت باعت شيئاً لها من بنتها التي هي من جملته ورثتها ولم تجز بقيمة الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز بقيمة الورثة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت أمها انها باعتهما الحصة الغلانية بالعقار الغلاني بكذا في حال صحته فأنكر بقيمة الورثة كونه في الصحة وادعواؤه في مرض الموت فالقول لمن والبيئة على من (أجاب) البيئة على مدعي البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بقيمة اذا حدث بضاف إلى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته داراً وأقر قبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا تجيز البيع فما الحكم

(أجاب) ينفذ عليه فان كان فيه صحابة وعليه دين محتمل بنظر المحابة قلت أو كثرتم فالمشتري يتم الغيبة أو يفسخ وان لم يكن عليه دين تنفذ المحابة الفاحشة من الثلث وأما البسيرة فتقتصر منه وأما الاقرار بالقبض فيصح اذا لم يكن عليه دين تحيط وإذا كان عليه دين تحيط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على ان يحرق عليه شركة بينهما والبذور بينهما واذا خرج من الحرق سألما رده عليه وان مات يتقر والثمن عليه ففعل وتغير أحد الثورين تعيرا وجب نفعه هل للمشتري ردهما على البائع جبرامع أو من النقص وان أتى البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه في جامع الفصولين والتنازع حانية والله أعلم (سئل) في اخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه مالا تصح فساو كل منهما يتصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطلوب كل واحد بما لحقه بمباشرة من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر والثمن باذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر بما وفي عنده من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع بمادفع من المهر والثمن أم كيف الحال (أجاب) اعلم ان (٣٧١) الاثنان اذا ورثا مالا فشركتا فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما

بالبيع اذا باع بالنسيئة الى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علماءنا رجعهم الله تعالى اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد وأما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة كذا في الذخيرة وقال الانقروى عن منية المفتي وفي المنتقى عن الامام الثاني أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزلها للبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتي فان تعقيد الملتقى بدلالة الحاجة شائع فائض اه وفي الحانية وعليه الفتوى وفي التتمة قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي الخلاصة قال أبو الليث الفتوى على قول أبي يوسف (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بشراء جوع معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمرو ذلك بثمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله ويرد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت ما ذكر وجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم أمره بشراء ثوب بهروى أو أمره بشراء فرس أو بفعل صح التوكيل لانه لم يتبق الجهالة بعد اعلام الجنس الا في الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سي غنا أو لا أي وان لم يسم لانه يبين جنس المثلن يصير معلوما عادة عيني على الكثرة مثله في التنوير والدرور واليلى وغيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند أجني بدون اذن الموكل أولا واذا ملك الايداع المزبور وهالك بعد مفارقتها هل يضمن أولا (أقول) لم أرجو بالمولف عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى الكازروني أرسل مع آخر دراهم يشتري بها أمتعة فاشترها وأرسلها له ولم يأذن له في ارسالها مع غيره هل يضمن أجاب الوكيل منع بدفع العين الى أجني قبضه من الغيبى بغيره والمثل بمثله اذا هلكت العين الى أن قال الوكيل لا يودع اه (أقول أيضا) وفي وكالة البحر وكيل البيع لودع المبيع الى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كافي البراز به لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان أصلا في الحقوق الخ وكتبت فيما علمته عليه أنه ينبغي تعقيد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت العادة بدفعه الى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى العادة يكون ما ذروا بذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها من بعضهم من يختارونه يعتقد أمانته من المسكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتهارا شائعهم وباع المبعوث اليه البضاعة وأرسل عنهم مع من اختارهم منهم على دفعات

بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة اذا دخل لانحيه فيه وأما اذا دفع ديننا لحق الا تخربا ذنه فله الرجوع عليه به ولا يكون متبرعا لاذن حتى اذا لم يأذن له به كان متبرعا به يعلم انه اذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو عن الجارية التي أمره بشرائها يرجع عليه بمادفع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكلته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة غنية ذات قيمة عظيمة فباعها الاخ منها لها بالوكالة عنها بثمن بخس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمرا بحة وصاحب البحر وصاحب مخ الغفار وكثير من الاسفار فاختار بعضهم الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي ينبغي به انه ان غره فسخ البيع والا فلا والله أعلم (سئل) في امرأة باعته لرجل دكانين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة بثمن معلوم بخضرة زوجها واذنه لها واجازته ببيعها هل ينفذ البيع في الكل أم لا وهل اذا أنكرت البيع في الدار وفي حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح شهادتهم وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم ينفذ البيع ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فبأخذ كل ما خصه وهو

انه شرط في عقد التبايع مع امه حرث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا أقام البائع بينة على الشرط المذكور يفسد البيع فبطل
فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفي العلم بالشرط المذكور وان أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ووقفه ولا يلزم
ابن المشتري حثه على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بصره الواقع يوم العاشر وقبله فوقع غارة على البلد فأنتهب
مع ما انتهب منها من الحنك (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله زينا لفساد البيع بجهالة الثمن وتعذر رده بعينه على بائعه ومن المقرر أن الزيت مثلي
والثمن مضمون بطله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسًا ليركبها لمكان معين فسرقت منه فطالبه المعير بضمان
قيمة تباعه اثنين في فرسين له من كل واحد ثلثا بثمن معين ثم قال هو يدل الضمان بتاعه على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس
المسروق لكونه مسروقًا بثمن معين قريب من ثمنها ولم يسلمها إلى الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير الفرس المسروق فاسد فلا يلزم عنها
وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفرط في حفظها فلا بد من بطل قوله هو يدل الضمان وصار ثمن (٣٧٣) الثلثين بضمن المعير بطالبه ويحبس
عليه حيث خلا عن شروط
مفسد فان وجد فيه شرط
مفسد وجب رد المبيع على
البائع المستعير ولا يطالبه
المعير بشئ والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى
من آخر غنما على أن يدفع
ثمنها على ثلاث دفعات في سنة
ويكون تمام الثمن في آخر
السنة وان لم يدفع تمام الثمن
إلى انتهاء السنة فلا يبيع
بينهما وقبض الغنم وأكل
زوائدهما من ولد وصوف
ولبن وتفاسخ البيع بحكم
فساده فما الحكم فيما أكله
(أجاب) يضم جميع
ما أكله لانهم صرحوا بأن
زوائد المبيع فاسد لا تمنع
الفسخ الا اذا كانت منفصلة
لم تتولد ولو كانت منفصلة
متولدة كما في السؤال تضمن
بالاستهلاك لا بالهلاك ولو
هلك المتولدة لا المبيع

لعمرو وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه
فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الدين نائبا ورجع به على الوكيل
لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكيل ودفعه اليه على ادعائه كثر الدقائق ومثله
في التنوير وزاد فيه وفي الوجه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب اهـ ومثله في المتون وسئل
قارئ الهداية فيما اذا ادعى المدين أن قبض الموكل دينه فأجاب بأنه يؤمر بالدفع إلى الوكيل وليس له أن
يستعاض الوكيل أنه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدين الوكيل وطلب
الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان نكل المدين ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء (سئل) في
رجل يدعى الوكيل عنه امرأة خرساء طرشاء فهل تصح وكالتها مع كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة
أم لا (الجواب) اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكلها صحيح فتاوى الشلبي من أوائل
الوكالة (سئل) فيما اذا بعث زيد لعمرو المقيم ببلدة كذا داراهم ليشترى له بها بضاعة معلومة الجنس
لا بعينها ولم يكن سعرها معلوما فاشترى لها عمرو له بثمن فيه غبن فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور على زيد
(الجواب) حيث لم يعين له ما يشترى فاشترى به غبن فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معين المفتي
لواشترى غبن يسير نفذ وبالفاحش لا وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يعين ما يشترى فان عين نفذ على
الا امر كافي الهداية وفي العناية هو قول عامة المشايخ ونسبوا في البحر ولو سمي له الثمن فاشترى باكثر لا ينفذ
الا الوكيل بشراء الاسير فانه يلزم الامر المسمى كافي الوقعات نهج النجاة من الوكالة وفي الدر المختار وتقييد
شراؤه مثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفا فان كان سعره معروفا بين
الناس تكبر ولحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يغني بحر ومثله في
الكنز والملتقى (سئل) فيما اذا أرسل زيد المقيم ببلدة كذا مع عمر والمكاري صرة مختومة فيها داراهم
ليوصلها للبكر فوجد بها بكر ناقصة عما قال زيد فهل القول قول بكر في ذلك (الجواب) القول قول القابض
بيمينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بنقله (سئل) في امرأة تباع بفسادها قبض أجور وقفها وملكها
وتشترى أمته من رجل أجنبي وتريد أن توكل أجنبيا في دعوى على رجل زاعمة أنها من المخدرات والرجل

رد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمها رد المبيع والمسئلة المذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من
الكتب والله أعلم (سئل) في أرض وقف محكوم به بها شجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجر مع الغير شريكه هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك إلى الوقف المحكوم به وببيعهما جلة والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو
فاسد كما صرح به علماؤنا فاطبة والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بثمن معلوم مستغنيا جملها وسلمها للمشتري فولدت عنده وماتت في يده
وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة
المبيع الهالك لا بالثمن والقول قول المشتري وان ادعى البائع أن زيد كلف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض المشتري المبيع
في البيع الفاسد بدأ امر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه وهذه مسئلة واختلف وقد كثر النقل فيها وما قلناه مشع مع
اختصاره والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن منها فادعى شخص ان له عنده ثلاثة غنم وشغن مد حنطة باعها له إلى دخول الخبر هل
يثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت به اهل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت

والحال هذه فهو فاسد لجهالة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا لشكاه ما عداه فاي حنطة جاءها له القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البينة في المثل الذي يدعيه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بعشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من حنطته في ارضه للبائع وتقاضا وزرع المشروط فلم يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بفساد البيع وأجرة مثل عمل الثور للبائع وجسد ادع ببيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد وإذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالباع الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو رديه وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم تكن مشار اليها فيرد المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل الثور إذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم مكرها ومات المكره والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد (٣٧٤) مدة سنين فما الحكم (أجاب) الاصل ان يبيع المكره فاسد والبائع الفسخ ولا يبطل بموته

ولا يموت الحامل أي المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركته المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخ نصف فدان بثلثين معلوم شارطا ان يخرج من العمل سالما فهو له ولا غن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثلثين مقرر فسرقت ثوراه واستهلكه السارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع بنصف قيمة المستهلك ويكون التعويض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور التعويض جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المستهلك لفساد

لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد أن يوكل وكيلاعنه ليدعي بحق على الآخر هل المديعي عليه أن ياتي حتى يحضر الخصم فيدعي بنفسه (الجواب) قد أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الخبير الرملي بما صورته صرح علماؤنا فاطبة متونا وشروحا بان الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مائة السفر أو مريدا للسفر أو مخرجة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرره فيتوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم وقال في الملتقى وغيره وصح أي التوكيل بالخصومة في كل حق برضا الخصم للزومها الا أن يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم أو غائبا مسافة سفر أو مريدا للسفر أو مخرجة غير معتادة للخروج الى مجلس الحكم (سئل) في امرأة وكلت آخر ليزوجهما من زيد الكفعلها وفي قبض مهرها فزوجهما وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في حياتها فصدقة الورثة في القبض وأنكر والدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه (الجواب) نعم وأجاب العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله ان كان الموكل فيه قبض ودبعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان كان قبض دين وأقرت ببقية الورثة بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابينة واذا لم يتم بينه رجعت الورثة بحصتها منه على المديون ولا يرجع المديون على الوكيل لان قوله في براءة نفسه مقبول لافي ايجاب الضمان على الميت الخ اه (سئل) في أهالي قرية معلومة أقاموا زيدا وكيلاعنهم ليتعاطى أمورهم ويباشر أعمالهم ومصالحهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وقدر امن الحنطة والشعير وتعاطى زيد ذلك ويريد مطالبتهم بأجرة مثله فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وكل زيد عمراني تقاضي دينه الذي بذمة فلان وقبضه وشرط له على ذلك اجرا معلوما في مده معلومة وتقاضاه فهل يستحق الاخر بالشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك ووقت له

ولا يموت الحامل أي المكره والمشتري وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركته المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخ نصف فدان بثلثين معلوم شارطا ان يخرج من العمل سالما فهو له ولا غن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثلثين مقرر فسرقت ثوراه واستهلكه السارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع بنصف قيمة المستهلك ويكون التعويض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور التعويض جميعه ولا يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة المستهلك لفساد

البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بذمة آخر ما تجارة زينا باعها له بار بعمائة قرش ثم دفع له المشتري من غنهما مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في الذمة الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين بدن وهو بيع الكالئ بالكالئ وقد نهينا عنه فيجب على المديون دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزمت على الحج الشريفة فباعت زوجها نصف دار بثلثين معلوم وباعت ابنها من غيره كراما وحكرا كذلك وبناتها ثلثي بيت ونصف حكر كذلك على انها ان رجعت سالمة يعدم ملكها الباهل ببيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصروا على امساك المبيع يفسخه القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف سخول بثلثين معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضه عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها عند المشتري ضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما قبضه ان كان اريد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوصوله اليه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر دارا ألف قرش منها نقد مقبوض

سائمة قرش ومقدار معلوم من الصابون يسع له وزنا باربعمائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها منه وكتب في التباسع وثيقة شرعية بألف قرش وروعد المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع ذلك فحكم يسع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو اثنامائة قرش المقوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة بأنه لا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المكمل والموزون مكيلة أو موازنة بالوزن والسكيل والمسئلة في الخاتمة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلاك الصابون أو استهلا كنهه يبطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الأربعمائة التي اشتراها الباطلان ببيعهم بالمائتين قبل قبضه ولو لم يهلك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلمشتريه فسخه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الأربعمائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماؤنا بأنهم ملوذا كرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جازا البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تبايعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء (٣٧٥) اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رمرز وقال الشرط الفساد اذا لحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم رمرز قائلا وهل يشترط اللاحق في مجلس العقد لجهة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه غشامة غرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبارأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما الأبراء في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة تجزأها مجزئ الربا كما صرح به البردوي في غنى الفقهاء قال

وقتا وباشر ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الاشباه من كتاب الامانات وفي البرازية في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتقاضى وان وكله بقبض دينه وجعل له الاجر لا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت مجاز اه (سئل) فيما اذا وكل باطر وقف فزيدا بتعطى أمور الوقف ولم يشترط له أجرة على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة وطلب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كان وكيله ولم يشترط له أجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره أمانة لا أجرة الا الوصى والناظر يستحقان بقدر أجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كافي الخاتمة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالشرط أشباه من كتاب الامانات (سئل) في جماعة استأجرهم زيد لحصد زرعهم معلوم باجرة معلومة وشرعوا في الحصاد وعجزوا عن انمامه فوكلا زيدا بان يأتى لهم بمساعدا باجرة فأتى لهم بجماعة بالاجرة وساعدوهم حتى أتوا الحصاد فهل تكون أجرة لهم على الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الاولى (الجواب) يطالب الوكيل بالاستئجار بالاجرة كالموكل بالشراء كذا في وكالة البحر فلهم طلب أجرة منهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم (سئل) فيما اذا وكل زيد عمر في عمل معلوم هو بيع أمتعة معلومة فزيد جعل له أجرة على ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتري (الجواب) حيث كان وكيله باجرا يجبر قال في الاشباه من الوكيل ولا يجبر الوكيل بغير أجرة على تقاضى الثمن أما اذا كان باجرا كالللال والسمسار والبيعاء يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل فبها وان امتنع لا وتما بسطة في حاشية الاشباه للسيد الجوى فراجعها (سئل) في صلح كتب فيه أقر زيدا بجماعة من أهالي قرية كذا فزيد بالاصالة عن نفسه وبالأوكالة عن جماعة آخرين من أهالي القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن أنفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغا قدره من الدراهم كذا مؤجلا الى كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه في وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطاب عمر والمبلغ من الاصله والموكلين وهم يجحدون التوكيل في ذلك فكيف الحكم (الجواب)

في الاشباه والابرء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الأبراء عن الربا لا يصح فسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بغير من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذ البائع من يد المستعير وهالك عندهم فما الحكم (أجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذا كل يسع ببيع فاسد اذا استرده البائع ولو بغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر رجلا بثلثين وثلثين غر شامو حلة عليه الى ثلاث خيارات كل خيار ثلث الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طلوع الخيار بن مسدعيان الاجل المذكور وغير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عا جلا فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخه ورد المبيع الذي هو الجمل على بائعه واستردا ما قبضه من الثمن باجماع علماؤنا فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضى الارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضى والله أعلم (سئل) في رجل اشترى مني آخرا في أثناء الثالث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشامة يكملها في رمضان والجمسون مؤجلة الى دخول الخبير دفع المشتري منها للبائع في

رمضان ستة وثلاثين قرشاً ثم بعد أيام منه دفع واحد وعشرين من الجلة سبعة وخمسون قرشاً هل البيع صحيح أم لا للفساد الاجل فيجب اعدامه
ويحرم تفرره (أجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخبثاء كثر جهالة من هذه الاشياء
فلا يصح جعله أجلاً للثمن لافضائه الى المازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصصاً من دار شارط ان ردة البائع الثمن له بعد سنة يبيعها
له به فأتى المشتري وصار وصيه يؤجرها وبصرف أجرها على أيتامه فما الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط ويفسخ وجوباً ولا تضمن الاجرة
لانهم صرحوا بانه اذا مات أحد المتبايعين فاسد افلورثته النقص وان الزوائد المنفصلة غير المتولدة من المبيع فاسد الاتمخ الفسخ ولا تضمن
بالاهلاك عند أبي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلل الذي ليس ببناء وانما هو مجرد
هواه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز وهي مسئلة الكنز وغيره الذي عبر عنها بلعوسقط حيث قال عاتقاً على ما لا يجوز بيعه وعلوسقط أي لا يجوز
بيع علو بعد ما سقط لأن له حق التعلل (٣٧٦) لا غير وهو ليس بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه والهواء لا يمكن احرازه

والسفل في المسئلة مستفيض
والله أعلم (سئل) في رجل
افترض من شركته في خيل
دراهم معلومة وقال ان لم
أدفعها لك الى أربعين يوماً
فقد بعثت حصتي بمأهل
يصح البيع بهذا الشرط
أم لا (أجاب) البيع
المذكور غير صحيح ونقضه
واجب على كل من المتبايعين
فان اصرا عليه وعلم
القاضي فسخرهما عليهما
والله أعلم (سئل) في رجل
باع لا خمر كرم بثلاثين
قرشاً وانعقد البيع على
هذه الصفة شارطاً عليه ان
أحوج المشتري البائع الى
شكاية الى القاضي وذكر
البائع للمشتري ان أعطيتني
من غير شكايه أخذت منك
خمس عشرة قرشاً
وأحوج المشتري البائع
الى الشكاية الى القاضي

حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المذكور فلا عبرة بمضمون العكس المرقوم في ثبوت التوكيل بل
لا بد من انبائه بوجه الشرع والحالة هذه والله أعلم ورأيت مكتوباً بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي
في نسخة العمادية ما جواب الائمة الحنفية في حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في
القبض والابراء الا في ذكرهما فيه بشهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلتين
المذكورتين عن ربع حصته من كذا وقف جدهما فلان عن مدة كذا مبلغاً كذا ثم أبرأ القايض
المذكور ذمة الدافع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحساكم وحكم بوجبه فاذا طعن الخصم
في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فساألهما القاضي عن
مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة وبمضمونها من غير معرفة ما كتبت فيها أم لا
(الجواب) لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها
حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانهم ما قد وكلناه بقبض ما لهم في ذمة الدافع وبالصلح والابراء
أيضاً فان شاهد الوكيل كالة لا عبرة بشهادتهما أصلاً فانهم ما لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم
كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن أفندي المذكور في جواب سؤال نعم يكاف ورثة المشتري
الى اثبات توكيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صل البيع المذكور والله الموفق كتب الفقير عبد الرحمن
الحمد لله الجواب كذلك كتب الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكيل لكونها في غير وجه
خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكيل والولاية بالانحصار حاضر اه ومن خطه
المعهودت قلت (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم بذمة عمرو فان عمرو عن تركته وورثته فوكل
زيد بكراً بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه
(الجواب) نعم والوكيل بقبض الدين ملك الخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة الخ عني على
الكنز وفي تصحيح العلامة قاسم قوله والوكيل بقبض الدين وكيلاً بالخصومة عند أبي حنيفة وقالوا هو
رواية عن أبي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الامام المحبوبي في أصح الاقوال والاختيارات
والنسفي والموصلي وصدر الشريعة وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلاً بالخصومة

فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (أجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري المشتري اذا قبضه فيها
بامر البائع فان كان قائماً وجب الفسخ ورثته وان كان قد هلك أو استهلكه المشتري وجب رد مثله اذا العنب مثلي كما في عامة الفتاوى فاذا
انعدم المثل فقيمه يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارناً للعقد اما اذا ألقاه بعد العقد
لا يفسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطنة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الاخر فقبل أن يخرج جميع بطيخها وهي مائة مرة
بعد أخرى في عام واحد وان خارج دون النصف هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ابيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شرعاً فاسد او هلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (أجاب) برء الباقيين ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم
(سئل) في بيع أراضى بيت المال هل يجوز أم لا (أجاب) أما ما حازه السلطان لبيت المال ويدفعه من ارضاء الناس بالبيع أو الخمس مثلاً
فبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثاً والله أعلم (سئل) في رجل اختان مع
آخر في شراء ثوبين يتونه وهو يقول له اشترى ثوبين لثلاث جزار زينا والجزرة اسم لمعيار معلوم والزيت غير مشار اليه والبائع يقول بعثتكها بيسنة

نروش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي (أجاب) يحلف المشتري أولاً أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فإن نكل قضى عليه به أن حلف بخلافه
البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فإذا حلف فسبح العقد على قيمة المبيع المذكور أن تعذر المثل ولم يصبر البائع إلى خروج الحديث أو مثله أن لم
يكن كذلك لأن الزيتون مثلي كما أوضحته في مثله وأن نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع قبلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد
وهو ضمان مثله أن وجد ولا ولم يصبر البائع إلى خروج الحديث فقيمه وقد تقر الفساد في هذه الصورة بخلاف ما إذا حلف فانه يفسخ العقد
الذي وقع بصفته الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرتفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع أن كل واحد منهما يدعي غير العقد
الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه يفيد دفع زيادة الثمن فيتحالفان كما إذا اختلعا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهما
يقولان إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الإلزام وهو باطلا فيه يتناول واقعة الحال فافهم
ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أطال من القطن الحلج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه
قال في الحائصة رجل باع مائة من من حلج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حلج وقال
المشتري كان عندك قال قول للبائع انه حادث ولا يلزمه الحلج صرح به البرزلي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أقدم أن الرجل إذا باع حلجاً لخص
ثم ادعى انه لم يكن عنده حلج يومئذ وانه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا أقام المشتري بينة انه كان في ملكه
يومئذ قبل بينة البائع وينفذ بيعه أم لا (أجاب) البينة كاسمها مينة فإذا قامت عليه بانه وقع عليه البيع وجوز أجاز البيع وألزم البائع بتسليمه
للمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى واحد أو جماعة غرة زيتون لم تجز (٣٧٧) بقروش معينة وشروط كل جرة أوصلها
المشتري تقام على البائع

فيم أبالاجاع قاله في الاختيار وغيره اهـ (سئل) في رسول التقاضى هل يملك قبض الدين (الجواب)
نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالخصومة رسول التناضى يملك القبض بالخصومة أجماعاً بجر اهـ (سئل)
فيما إذا وكل زيد عمراني بيع بتن معلوم له وأن يشتري بثمنه ثمانية مائة وقال لا تبعه إلا بمحض فلان فباعه بغير
محضه واشترى به غير البن فهل يكون عبر جائز (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية وقال في الخاتبة من فصل
التوكيل بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاه عن البيع الابشهود أو لا بمحض فلان لا يملك البيع بغير
شهود أو بغير محض فلان اهـ (سئل) في رجل له بناء دار قائم في أرض وقف وكل زيداً ببيعته بمائة زيد من
امرأة بثن معلوم والاخر يدعي زيداً أن البناء ملكه فهل إذا ثبت ما ذكر لا نسمع دعوى الوكيل بذلك
(الجواب) نعم وفي فتاوى الحانوتي في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل
أو الوصى وعبارته سم أن من أقر لا نسان بعين فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة
أو وصاية وكذا لو ادعى لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر أنه وكله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير
متناقضاً والدين في هذا الحكم كالعين فعلم بهذا أن التناقض من الوكيل أو الوصى مانع من الدعوى

(٤٨ - فتاوى حامديه - اول) مدعيانه رقد حاله العمل فقبله صريحاً وقال فيها خيرة شيناً وجع اليناثم مات عنده بعد شهر
وأيام هل حيث قبله صريحاً يفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحاً صار قبوله اقاله للعقد السابق
ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً بثن معلوم فقدم فسأل البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغاً
ليقبله فقبضه منه قائلاً سأحتك فقرأ الفتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقالة فقد صرح علماؤنا انها
تنعقد بتركت وتاركت ورفعت وساحت يؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسمح له بكذا أو ساحت وافقه على المطلوب وسمح وتسمح فعل شيئاً
فسهل فيه والمساحة المساهلة وفيه سمح حاد وفيه سمح بكذا اسمها حة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه
المسحوح عنه فقوله سأحتك المعنى تركت أي وافقتك على مطلوبك وسهلت لك وجدت لك بما لو بك وأسعرت لك به فهو أولى في المطلوب من
تركت وتاركت لا سيما مع اضافة الصلح بمال دفع له في ذلك فقبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها
داراً هماً ساكناً بها بما لها عليه من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له ادفعه لفلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أمرت هل يفسخ
البيع أم لا (أجاب) نعم يفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلاتم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الاقالة فادعى انه حدث به عيب عند
المشتري ولم يطاع عليه وقت الاقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث
العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وان تعذر الرد بالهلاك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً وقبضها
تبعيت عنده فسأل الاقالة من البائع فاقاله غير عالم بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الاقالة وله امضاؤها ولو لم يرجع بنقصان
العيب والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري غرته ثم تقايلاً أو تفاخراً عقد البيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحكم في

الثمرة المنهكة (أجاب) لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كروما وسلمه إليه فأكل المشتري نزه سنة ثم تقايلا لا تصح وفي المجتبى والزيادة المنفصلة تمنع الإقالة إذا كانت بعد القبض لأقبله ومراده المتولدة من المبيع كالثمرة ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى وإذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الثمرة كأصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عبدا استغله المشتري هل تصح إقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتقابله الغلة والله أعلم (سئل) في زيدا أقرض بكرانصف غرة كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنعه الشيوع فقد صرح في الحروم مع الغفار في كتاب الهبة نقلا عن النهاية بأن قرض المشاع جائز بالإجماع وعلمته عدم قوة نفسه على التنبض إذا التصرف فيه قبله يجوز على الأصح كما نقله في التتارخانية عن الفتاوى والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القراض أم لا (أجاب) لا يلزم إلا إذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض إذا مات مرسله هل يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لأنه مجرد سفير ومعبور وهذا بالإجماع فلا ضمان عليه والحال هذه والله أعلم (باب الربا) * (سئل) في رجل مات عن ورثة وبذنته مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعمل فيه بحيلة مما دفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه بطالب الورثة به هل له ذلك أم لا وهل إذا كان لاحدهم معلوم وظيفة فيه يسوغ له أن يمنع صرفها له ذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولى الوقف ذلك إذا هور بالحض محرم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الائم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بحد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل الرباخذ سلاحا للحرب ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فقاسه على مفاع الوقف إذا كانت الدراهم دراهم الوقف (٣٧٨) على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المبايضة بحيث لا واثقة فيه للمساواة لعدم

صدق الخدي في الرباها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمائها في الملك أيضا ونحن انما منعناه في الملك لكونها أعراضا لا تنقسم إلا بالقد وأما أخذ العشرة باثني عشر بلا وجه ثبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى

منهما فيما وقع فيه التناقض ولم يمكن فيه التوفيق اهـ (سئل) فيما اذا طمع الوالي في أخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين ظلما وطلبه منهم فاختنى بعضهم وأخذ الوالي المبلغ من رجل ظاهر منهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على المختفين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في التبرازية من كتاب الوكيلة طمع الوالي في أخذ أموال جماعة من التجار فاختنى بعض فآخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقتسموه عليهم بالحصة ليس لهم الرجوع على المختفين شرعا فاملا أمر المروءة فظاهر (سئل) فيما اذا كان لزيدا لغائب مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بموجب تمسك فادعى أخوز يد أنه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منهم فصدقه ودفعه له بعدما أبرز له التمسك المزبور ثم حضر الغائب ولم يصدق أحاه في التوكيل المزبور وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمران بدفع ذلك له و يرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده (الجواب) حيث دفعا الدين للوكيل بدون اثبات وكالته بل صدقاه عليه أيؤمران بدفع ذلك لزيد و يرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده وبمثله ان استمسكه والله أعلم أذى أنه وكيل للغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه إليه فان حضر الغائب فصدقه فيها والأمر الغريم بدفع الدين إليه

حنطة في سنبها بعضها محصور وبعضها غير محصور بحنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا ثانيا عن الحادى وعلى كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدارا لحنطة التي في سنبها أو علم انها مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا الحاصل والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذمي أخذ من ذمية خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة من بجهها فاستوفت منه ستة قروش ونصفا ونطال به الآن بقرشين زعمانها وزم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ما زاد على رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها ربحا بمحض فعلها رده بإجماع الامة بل واجماع الامة بل واجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام باشر عقد مرا بجهة مع ذميين لهم ثم اعترف بقبض ما باشره من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويبيطل انكاره القبض أم لا وهل إذا دفعار بجا بغير معاملة يكون ربا على كان الرجوع فيه ولهما أن يحسباه من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والأصل ان الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعاقدة وقبض الثمن منه سواء كان قبل الخروج عن الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويرى المدبون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب بعقده نعم على الرواية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كاذبا بخلاف الذميين ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال بجا بغير معاملة فهو ربحا بمحض مطلقا سواء كان في مال اليتيم أو غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد للماعلة ولا عبرة بمن شذفنا مخالف النصوص مردود حتما ولوتعلق قائله بكاف السبأ والله أعلم (سئل) في صرف القطع بالقروش الاسدية (أجاب) هور باحث لم يتعدالا وزنا فلزم موجه من رد الدين ووجوب التعزير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه وجب عليه ضمان مثله فبرده ويسترد ما دفع والقول قوله بيمينه لان القول قول القابض ضميما كان أو أمينا والله أعلم (باب الاستحقاق) * (سئل) في رجل وضع يده على حصص في حوا كبر موقوفة بارضاها وشجرها ووقفها حكومها بيا بكل غلتها مدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها وبعيا لكل

من غلظها إذا جاب بانهم باعوه هاله فهل على ثقتهم بأنهم باعوه هاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتا حكوما بالزوم وعلى الوجه الشرعي وبضم
 جميع ما كان من الغلظة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يردها الوقف فان أبي حبسه القاضي حتى يرد وعليه رد الغلظة التي استهلكها
 ويرجع عليهم بمادته من الثمن إن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر له
 فأنشأه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطلب الغلظة التي أنشأها المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع إن
 كانت قائمة أو قبضتها كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) صرح في مجمع الفتاوى نقلا عن
 جامع الفتاوى أنه بوضع من الغلظة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار
 ما تناول إن أقر أنه تناول وإن أنكر بالكتابة فالقول قوله بيمينه لأنه المذعي عليه والآخر المذعي فيحتاج إلى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر بعة بثمن معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى النتائج عنده هل يكون هذا إذا فاع منه ولا يشترط حضور
 المستحق الغائب بعده أم لا (أجاب) نعم تسمع الدعوى وتقبل البيعة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه ويندفع المذعي بذلك والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في حصان تداولته الأيدي فاستحق بدمشق الشام بالمالك المطلق أو بالنتاج فطلب من بائعه عنه فبرهن بائعه أنه نتج عنده
 أو عند بائعه هل يعمل الحكم الصادر بدمشق الشام بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بيعة المائع أنه نتج عنده أو عند بائعه ويبطل الحكم السابق
 بالاستحقاق لأن ذلك يدهو البائع الأول وفي دعوى النتائج من المتبايعين بيعة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 بيمينته من آخر فباعها المشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى النتائج هل إذا أقام (٢٧٩) المستحق منه بيعة أنها نتاج بيمينته بائعه
 يبطل الحكم للمستحق

نائبه أو يرجع به على الوكيل إن بقي في يده ولو حكما وان ضاع لا إذا ضاع منه عند الدفع أو قال له قبضت منك
 على أني أرا ذلك من الدين تنوير من باب الوكالة بالخصوصة والقبض (سئل) فيما إذا دفع زيد دراهم
 لعمرو وليد فباعها لزيد فادعى عمرو الدفع وأنكر زيد وبكر فهل يصدق بيمينه أم لا (الجواب) قال في الاشياء
 من الامانات ٣ المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبا فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب
 والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه والله سبحانه أعلم (سئل) في جماعة دعوا الجماعة آخر
 مالا وأذوا لهم بدفعه لزيد وأخذوا رجعة منه بوصول المال اليه فدفعوا له وأخذوا الرجعة بذلك وضاعت
 والآن أنكر زيدا قبض المال من المأذون لهم وكذبهم المأذون أيضا فكيف الحكم (الجواب) القول
 للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر زيدا قبضه فالقول قوله بيمينه أيضا والله أعلم
 وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع إلى آخر مبلغا وأمره بدفعه لزيد وأن يأخذ من زيد رجعة أن المبلغ
 وصل اليه ففعل ذلك وأدعى المأذون ضياع الرجعة منه وأنكر زيدا قبضه فهل القول قول زيد مع يمينه أم
 قول المأذون مع يمينه أم لا (الجواب) القول قول المأذون في أنه دفع إلى زيد مع يمينه وإن أنكر زيدا قبضه

وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزوائد
 معلا بأنه مغرور ومن جهة البائع فترجع العهدة اليه بضمان لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا باربعة
 قروش فصار ثور أو زادت قيمته ففأمر أنه يجل الغير وأنه كان ودبعة عند البائع فهل إذا أخذه مالكة للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن
 وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو اشترى من زيد بعيرا بثلاثة وعشرين أسديا وباعه بعيرا بعشرين وتقابضوا مات بعير العشرين عند
 مشتريه زيد فادعى أخوه على عمرو أن الجمل الذي باعه أخوه ملكه وأنه لم يأذن له ببيعه إلا بخمسة وثلاثين أسديا وأنه رديعه ويريد
 أخذه منه هل يعطى بمجرده دعواه أم لا وما الحكم إذا أقام بيعة على دعواه (أجاب) لا يعطى المذعي بمجرده دعواه بل لابد له من بيعة تنور مدعاه
 والاصل أن المتصرف بالبيع يكون مالكا وإذا أصبح إقراره بعسده بأنه فضولي أو وكيل لأنه ساع في نقض ما تم من جهته فبرد سعيه وإذا أقام
 المذعي المذکور بيعة على دعواه استحق أن يعطى ويرجع عمرو على زيد بثمن البعير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
 في البعير الذي مات وإن كان عمرو واستعمله أو كاري عليه لا طلب لمستحقه بأجرة عليه إذ منافع المخصوص غير مضمونة عندنا والله أعلم (سئل)
 فيما إذا اشترى زيد بيتا بثمن معلوم من عمرو وبني فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأثبت له قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد أن له
 الرجوع بالثمن وبقية البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثمن وقيمة البناء على البائع كما صرح به علما وقناطرية
 ٣ قوله للمأذون له الخ أي إن كان لزيد ودبعة عند عمرو وفأذن زيد لعمرو بدفعها إلى بكر فالقول لعمرو في الدفع وإن كان الذي عند عمرو غصبا
 أو دينًا لزيد لا يكون القول قول عمرو في الدفع لأنه بدعي براءة ذمته عن المضمون هنا بخلاف الأول اه منه

ليكونه شره وله قيمته فأنما يلزم نسائه والله أعلم (سئل) في رجلين تقاضيا في ثوب من فتعرف بدوى على أحدهما وأقام عليه بدنة وأخذته بلا قضاء قاض فافتككه من يده بائع بائع بائع وردده على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوبه الذي قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينفسخ البيع لأن الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم * (باب السلم) * (سئل) في رجل أسلم آخر مبلغا معاوما في جلود من جلود المعز عددا معاوما ولكنه لم يبين الطول والعرض وما تنتمي به الجهة ولا بنية شروط السلم من المحل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المستطور فاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البينة إذا دعي زيادة على ما يقول رب السلم إذا القول قول القايض ضمننا كان أو أمينا والله أعلم (سئل) في المسلم اليه إذا مات هل يحل للمسلم فيه ويؤخذ من تركته ولا يلزم رب السلم الصبر إلى أجل المشروط في عقد السلم أم لا (أجاب) نعم يحل للمسلم فيه ويؤخذ من تركته المسلم اليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلما وزنه المسلم اليه الاشياء منه فقال رب السلم لا أقبله إلا تمام وتركه فسرق هل يكون على الدائن أم على المديون (أجاب) يكون على المديون والحال هذه وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما إذا أسلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز لاشتمال البدلين على أحد وصفي علة الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين اللذين هما العلة للربا وقد اشتمل عليه هنا لكونهما موزونين فإن الزيت موزون كما صرح به في البحر والبن موزون وأيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحزمة (٣٨٠) النساء والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين

رطلاً من تمر كاحر أبيض
سئل الدولاب يستحق في
نصب الميزان بطرابلس
الشام سنة ثنتين وستين
بعد الألف وأسلمهم أيضا
خمسين قرشاً أسدية قرضا
يستحق وفاؤها في الموسم
المرفوع وذلك في كفلة فلان
أستاذ القرية مالا وخدمة هذا
صورة ما سطر في مسطوره
هل يصح السلم المذكور
وكفالة الكفيل المزبور
أم لا يصح واحد منهما وهل

فالقول قوله مع يمينه أيضا فاصل الجواب أن الماذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أنكر الابدية تقوم عليه وإذا شرط على الماذون أن لا يدفع إلا بشرط الاشهاد على زيد واحضار رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد بالقبض كان الماذون ضامنا ولا ينفعه قوله أنه شهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ مالم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض والله أعلم اهـ أعطاه ألفا ليقضي به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذه ضمن بزازية من الوكيلة (أقول) قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين إلا بمحض فلان ففعل بلا محضه ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضه أو قال لا تدفع إلا بشهود فادعى دفعه بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فادعى حلف يمين كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود دفع بغيرهم لم يضمن اهـ ما في البحر وبه علم أن قول قارئ الهداية ولا ينفعه قوله أنه شهدت وضاعت الوثيقة الخ فيه نظرا لأن ذلك إذا لم يحلف الوكيل أما إذا حلف فانه ينفعه تأمل ثم إن كلام البحر يفيد الفرق بين لا تدفعه إلا بشهود وادعاء الحصر وبين ادفعه بشهود وبدون حصر فيه ضمن في الأول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكره في البحر لم يستند فيه إلى نقل

إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطورا بأن المسلم اليه في الحر المذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وهو وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على خلاصه من أهل القرية تلجئة من غير أن يكون مستقرضا وسلمنا اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية التلجئة في ذلك وأنكره لا نخذلك فاقام عليه بدنة بذلك تقبل أم لا وهل إذا انجز عن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور أولا لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد فكفالة في الحر رب السلم فيه لا تصح إذ شرط صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة التلجئة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح به في الاختيار كثير من علمائنا قال قاضيان فإن ادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة وأنكره الآخر لا ية بل قول من يدعي التلجئة ويستخلف الآخر أو أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصريح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكأول رجل أسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأسلم وادعوا أنه لم يذكر فيه أجل أو غيره من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بيمينه ويلزمهم المسلم فيه لأنه يدعى الصحة وهم يتدعون الفساد وفي مثله القول بمدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنوا لرجل أن يستلم لهم دراهم على زيت من الناس ففعل غير آت بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطالب أحد المأذون له فافسد السلم وترك شرائطه وأما الذين أذنوا فليعدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في البحر في الوكيلة نقلنا عن الجوهر فلا طلب عليهم فسد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة أرطال من الدبس إلى نزول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس بسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في خ الغفار نقلنا

عن جواهر الفتاوى أنه لا يصح السلم في الدين يعني وإن اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الألهة لأن النار عباد لله فلا يعجب في الدين
 وأبى على المسلم البسه إلا درأه من مال السلم ويسترد بفسه بعينه أن كان باقيا والافقيته يوم قبضه والله أعلم (سئل) في رد دفع له عمر ودرهم
 ليخرجه له على شعير فدفعها زيد بأكبر ليخرجهما فخرج البعض وأنفق البعض على نفسه والآخر يقول زيد ليكره وقد فويت عنك الشعير لعمر وهل
 يلزمه أن يدفع له تغير الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حاله تكون وإنما يلزمه رد مثل ما استهلكه من الدراهم والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدر أو زبد من الزيت المبيع سلما وعند مجيء المحل دفع المسلم اليه
 للمسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا ويأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور أو لا من الزيت أم كيف
 الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلما فيطالب المشتري بالدراهم التي جعلت غنما لا غير ويرجع بما دفعه للبائع من الزيت
 والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلا مبلغا في قطن بقشره وزنا معينا سلما فاسد المحل لم يجد المسلم اليه قطننا فاشترى منها ما ذمته من
 القطن ثمن مؤجل وحين مجيئه باعها فظننا ببعض المبلغ وسلمه لها وأبقت عليه البعض وقطب بفسه هل لهذا أم ليس لها الأثر من مال سلمها في
 الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الأثر من مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها منه فتقاصصه بقدر ما لها من رأس مال السلم
 وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في يبيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو آقاله أم لا (أجاب) لا يكون آقاله سواء كان بقدر رأس المال أو باقل
 أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعوضه أولا أما إذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال أنه قام على بثمن غال ونحوه فردده المسلم اليه وقبضه فانه
 ينفسخ ويكون ذلك آقاله للمسلم كما إذا قال المشتري في البيع المطلق قام على بثمن غال (٣٨١) فرد عليه البائع الثمن وردده عليه المبيع
 فانه يكون آقاله على الصحيح

فافهم والله أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر خمسة
 قروش سلما في ستة حرا
 زيت ولم يذ كر شيئا من
 شرائط السلم ورهن السلم
 اليه على ذلك بندقية فادعى
 رب السلم ضياعها فما
 الحكم (أجاب) السلم
 والحال هذه فاسد لعدم
 استيفائه الشروط وفي
 السلم الفاسد الواجب رد

وهو مخالف لما في التتارخانة عن المحطة مما حاصله أنه إذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل
 بعه بخيار فانه يلزمه سواء أكده بالنفي أو لا وان كان يضرب مثل بعه بالف نسبة فباعه بالف حال جاز ولا
 يلزمه شرطه مع القوان كان ينفع من وجهه دون وجهه مثل بعه في سوق كذا فهذا إن أكده بالنفي يلزمه
 والا فلا كما حرمه فيما علقته على البحر في أوائل كتاب الوكالة عند قول الكنز وبأيقانها واستيفائها (سئل)
 في وكيل متولي وقف وكل آخر في إيجار عقار الوقف فاشتره من زيد والحال أن المتولي لم ياذن لو كيله بالتوكيل
 ولم يعلم هل نهى لكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) حيث لم ياذن له موكله ولا قوض الى رأيه ذلك ولا أجازه
 فالاجارة المذكورة غير صحيحة كما صرح بذلك في التتور وغيره (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في قبض
 معلوم وظيفة من آخر وفي اتفاقه على زوجة الموكل وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء
 وغاب زيد وباشر عمر وذلك ثم وكل عمر وابنه البالغ في ذلك ومات عمر وعن ابنه المذكور فهل يكون كل من
 التوكيلين صحيحا ولا ينزعزل الابن بموت أبيه (الجواب) حيث أذن له أن يوكل من شاء فوكل ابنه فقد صار
 الثاني وكلاهما الاوّل فلا ينزعزل بموت أبيه كفي البحر (سئل) فيما إذا وكل زيد عمر في قبض معلوم وظيفة

رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه أو عينها إن كانت قائمة لدفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتهن
 الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالغت ما بلغت إن لم يثبت الضياع بالبرهان إذ فاسد العقود كصحيحها في الاحكام وحكم الرهن الصحيح
 إذا لم يثبت ضياعه أو هلكه ضمان جيع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشا في ثلاثين رطلا بلسيا غزلا
 فلا حبالا ستة أشهر فلما مضت طلبة بالغزل فأعسر فاشترى المسلم اليه من وكيل رب السلم ثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها ثمانية
 أرطال غزلا أقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بثمانية وعشرين قرشا فما الحكم
 الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي أو لاسلم اليه اتفاقا أو أمانا نفس السلم الذي وقع أو لا في
 الغزل إن استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطا ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح ثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما
 أطن أنها استوفيت وإذا لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشا الى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من
 الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قروشا في مدحطة ولم يذ كر ما توقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فيه هل له أن
 يسترده ويدفع له قروشه إن كان باقيا أو مثله إن كان متعذرا رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده إذا كل من دفع شيئا بناء على أنه ثابت في الذمة
 فبات أنه لم يكن ثابتا له استرداده ورد عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قطن سلما رأس ماله خمسة قروش اشترى
 المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة الى سنة وقبضه ودفع له عند محله مما عليه وكل له في ثانی عامه القنطار بدفع
 نصفه الباقي ثم طلبة بالثمن الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه بمثلها مما عليه من الثمانية فهل له المطالبة
 بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما فعلا أم لا أو فسخوا النالجواب (أجاب) شراء المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه

فه بعد قبضه، عما عليه من القطن المسلم في غير صحيح لأن فيه شراء ماباع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقيته على هذا الوجه
 . اسكر ب السليم مثله لأن قبض المبيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للضمان ان قيمه باقية قيمته وان مثلياً فبمثله ونصف القنطار الثاني
 وقع عن المسلم فيه بالدفع على جهته فبقى لب المسلم نصف القنطار وعليه النصف المضمون بمثله فان تقاصصا صح ووقعت البراعة عن جميع المسلم فيه
 ولا يطالب كل بمافي عهده ويبيع المسلم اليه النصف القنطار آخر الثمن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد لزمت ذمته لب المسلم ثمانية ثمن النصف
 الذي اشتراه أولاً ولزم ذمته لب المسلم له خمسة ثمن النصف الذي اشتراه آخر الامر فالتقيا قصاصاً الخمسة بالخمسة فبقى لب المسلم ثلاثة بطالب بهما
 ووجه مأخذ هذه الاحكام أن المسلم فيه يكون بيعاً عند القبض قال في الزيادات وأسلم مائة في كثره اشترى المسلم اليه من رب المسلم كرجعة
 بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم أعطى ذلك الكرم ليجزئ لانه اشترى ماباع بأقل مما باع قبل نقد الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدر
 مستدلاً به على ذلك وأما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده
 لم يصرف قصاصاً وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قصاصاً ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قصاصاً جاز انتهى وهنا وجب
 يقبض مضمون فان جعله قصاصاً جاز وأما شراء المسلم اليه من رب السلم وعكسه فلا يشك شاك في جوازه والله أعلم * (كتاب الكفالة) *
 (سئل) في دلال قال لا - خواشتر هذا بكذا وان خسرت فعلي فاشترته ففسر هل تصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران
 فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلاناً على ما أصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي تأقلا
 عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (٣٨٢) (سئل) في رجل قال لخمس من حاكم سياسة وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج فما أخذ

منك فعلي ضمانه فأخذ منه
 ما لا ظلماً هل يصح ويلزم
 القائل أم لا (أجاب) نعم
 يصح ويلزم القائل وهي
 مسئلة المتون المعبر عنها
 يقولهم وما غصبك فلان
 فعلي والله أعلم (سئل) في
 رجل له على جماعة متكلمين
 على دين مبلغ قرضاً ظاهراً
 به فقال له كبيرهم دينك
 عندي هل يكون كفيلاً
 فيطالب به أم لا (أجاب)

له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي اتصال ذلك اليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معاوضة ثم مات
 عن تركه مجهلاً لذلك فهل يضمن الوكيل ذلك في تركه (الجواب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثته الا بهرمان
 لانه قد تقرر في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفق العلامة الخير الرمي سقى الله
 روحه الرحمة والرضوان في عرسات الجنان (سئل) في معتموله وصي شرعي والمعتوه مال فوكل الوصي
 المزبور رجلاً في الاتفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف المثل
 في مدة تحتهم له والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب) نعم يقبل قول الوكيل في ذلك
 بيمينه لان الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور البيت كما في الانقروى وأدب
 الاوصياء والمعتوه بمنزلة الصبي كما في الانقروى وفي البحر من شئ القضاء نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو
 ادعى ضياع مال الوقف أو تغريقه على المستحقين وأنكر وقال لقل له كالأصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين
 القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضي اه والوصي كالناظر لان الوصية والوقف أخوان يستقي كل منهما من
 الآخر كما صرحوا به وفي الخيرية من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه (سئل)

فعم يكون كفيلاً كما صرح به في التتارخانية بقوله لفظاً عذري الوديعه لكنه بقرينة الدين تكون كفالته وأشار اليه الزيلعي بقوله في
 معالقه يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضماناً وقد صرح قاضيان بأن عند اذا استعملت في الدين راد به الوجوب فاذا علم
 ذلك علم أن له مطالبة وحسبه والله أعلم (سئل) في رجل استعاز من آخر يوناليه رهنه بدين عليه لا - خرو يبيع له أو كل غره فأعاره لذلك
 شارط الرجوع عليه بهما كله المرتهن منها فأكله مسنين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بماأكله منها كما يعلم من
 مسائل الكفالة بالمجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلي وما غصبك فلان فعلي فافهمم والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر دراهم وطلب
 المقرض منه كفيلاً فاحضر المقرض رجلاً له وقال له هذا يكفلني فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول
 فأنا كفيل عنه فيما اقترضه فأت القاضى المستقرض في أثناء الطريق ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المحصول هل تصح الكفالة أم لا
 (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها الشراح الهداية بحال غافم بسبب تعقيد في العبارة بطول الكلام عليه فخبس عنان القلم عنه ونذكر ما صرح
 به قاضيان في فتاواه وهو قوله ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو أن يقول اذا هبت الريح أو جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبي الدار
 فانا كفيل بنفسه لا يصير كفيلاً وكذا لو علق الكفالة بالمال بهذه الشروط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب لا مكان التسليم نحو
 أن يقول اذا قدم المطلوب البلد فانا كفيل بنفسه فقدم فلان صار كفيلاً بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطاً للزوم
 الكفالة وهذا شرط للزومها دخول القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المحصول ولم يوجد فكيف يصح أن يلزمه المال هذا الا يكون
 بحال من الاحوال فافهمم والله أعلم (سئل) في صلح حاصله استأجر وقبل والتزم وقعه هـ فلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان
 بن فلان عما هو مرتب على أهالي القرية الفلانية عن المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان ومشاهرة

وخلعة وغرسة وحق حطب ومال طنطور ومجديدة وعبيدة وخمسة مبلغة قدوة ألفا قرش وثلثمائة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الأول ثلثمائة
والباقي هو ألفان يدفعان في ثمانية أشهر من غرة ربيع الثاني إلى ختام ذي القعدة كل شهر ما تناقش وخمسون استنجا أو قبولاً وتعهداً
والتراماً صححات شرعية مقبولات شرعاً وصداقاً معاً على ذلك فلان وفلان وقيل كل التصديق لنفسه قبولاً شرعياً ثم بعد تمام ذلك
تسلم الملتزم المذکوران من حبس فلان وفلان الملتزم لهما شحني القرية فلاناً وفلاناً المسجونين على المال المذکور تسلماً شرعياً وكفلاً
كل من الملتزمين صاحبه في أداء المبلغ المذکور يؤخذ منهما كفاً له شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي الموقع خطه أعلاه وحكمه وجوبه
حكماً شرعياً فهل ما تضمنه هذا الصك صحيح شرعاً سالم من الخلل يعمل به شرعاً يصح استتجار المستأجرين وقبولهما والترامهما المصدر في الصك
باستأجر والتزم وقبل وتعهد عما هو مرتب على أهالي القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهدة الخ
أم لا (أجاب) لا شبهة في خلل الصك المذکور وعدم صحته إذ قوله استأجر وقبل والتزم وتعهد عما هو مرتب على أهالي القرية عن المال العتيق
الخ أفعال واقعة على ما هو مرتب على أهالي القرية وما هو كذلك فاسد باجتماع العقلاء إذ استتجار ما هو كذلك لا يتعقل وقبوله كذلك وتعهد
والترامه إذا الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيح في صحح القولين فكيف بما لا أصل له شرعاً من مجدية وعبيدة وخمسة الخ قال في فتح القدير
وأما النوائب فإن أريد بها ما يكون بحق ككسرى النهر المشترك للامة وأجرة الخارس للمحلة الذي يسمى في ديار مصر الخفير والموظف لتجهيز
الجيش في حق فداء الأسرى أذالم يكن في بيت المال شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة جائزة بالاتفاق لأنها واجبة على كل مسلم موسراً بإيجاب
طاعة ولي الأمر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أو لزمه ولا شيء فيه وإن أريد بها (٣٨٣) ما ليس بحق كالجبايات الموقوفة على الناس

في زماننا بلاد فارس على
الخطاط والطباخ وغيرهم
للسلطان في كل يوم أو شهر
أو ثلاثة أشهر فأنها طم
واختلف المشايخ في صحة
الكفالة بها فقيل نصح إذا
العبرة في صحة الكفالة وجود
المطالبة أما بحق أو باطل
ولهذا قلنا إن من قوى قسمتها
بين المسلمين فعدل فهو
ما جاوره وإن كان كل من
قال إن الكفالة ضم في الدين

في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون
البيع غير جائز (الجواب) نعم ولو كان بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن كان البيع باطلاً حتى
يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتمة (سئل) في امرأة قهرية وكات زوج جهاز يدا في شراء أرض معينة
من أختها هند وكالة مقبولة منه فاشتراها لنفسه فهل يقع الشراء وكالة (الجواب) الوكيل بشرائه شيء
بعينه إذا اشتراه لنفسه بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترياً بالموكل ولا تلك الشراء لنفسه مالم
يخرج عن الوكالة وهو يملك إخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتمة من فصل
شركة العنان فيقع شراء الأرض المذكورة للمرأة المزبورة (سئل) فيما إذا أرسل زيد خادماً له لعمرو
التاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو يطالب الخادم بشئها والخادم يقول
كنت رسولاً زيد ولا غنى لك علي فهل ليس لعمرو ذلك والقول قول الرسول في ذلك (الجواب) إذا ثبت أنه
رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه (أقول) أثبات كونه رسولاً غير لازم بل مجرد قوله كنت
رسولاً يكفي وهو معنى قوله والقول قوله بيمينه وهذا إذا لم يشتر الخادم من التاجر بأضافة العدة إلى نفسه بل

يمنع صحتها منا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها يمكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقاً ومن عيّل إلى
الصحة الإمام البردوي ويدفع الاستلام أما أخوه صدر الاسلام فإني صحة الكفالة بها انتهى وفي الخلاصة نقلاً عن مجموع النوازل طمع
الوالي أن يأكل منهم شيئاً بغير حق فاحتفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجدهم والي لا تطلعوه علينا وما أصابكم فهو
علينا بالخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي
البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا أن نفي الاستلام وجعاً قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسبة كالمطالبة
الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم بغيري في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم
من أصحابنا من قال الأفضل للإنسان أن يساوي أهل محله في إعطاء النابتة قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة
والجهاد وأما في زماننا فكثر النوائب تؤخذ ظلماً ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وإن أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع
الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم وينال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال بإشافي كتابه الإصلاح والانصاح بان
الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت أنه غير مسلم بل برهان فان قلت إن الشيخ زين بن نجيم في البحر قال وظاهر
كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في انصاح الإصلاح والفتوى على الصحة فعمله على لقوله وظاهر كلامهم والحال أن ظاهر كلامهم يخالفه لما
صرح به في الخلاصة والبرازية أنه قول العامة والعلية أن الظلم يجب إعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره قلت قال مؤيد زاده
في مجموعته نقلاً عن العمادية قال لا سرا إذا قال لغيره خلصني فدفع المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةين وقال
صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الأصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الإصلاح فان قلت قال قاضيان وإن كفل عن رجل الجبايات

أختلفوا فيه والصحيح أنم اتصَح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الأصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماؤنا بأنها
صَح الكفالة به قالوا المزاوية الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الإمام كل سنة من ماله على ما يراه لأخراج المقاسمة وهو الذي يشبهه
الإمام من غلة الأرض لأنه غير واجب في الذمة كذا في العيني وغيره وظاهره أن المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال
في البحر أطلقه فشمل الخراج الموظف وخراج المقاسمة ونخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة ونفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لأنه لم
يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متواترة وشروحاتها في هذا وأما الصلح المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاباه ولا يانفت إليه
شراً والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالي وجسهما فقال أحدهما للآخر خذنا من مصادرتك بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه
عابك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له لترجع على في البرازية قال بل جل خلصني من مصادرة الوالي أو قال
الاسير ذلك قبل لا يرجع فهم ما لا شرط الرجوع وقبل في الاسير رجوع ولا شرط في المصادرة والإمام السرخسي على أنه يرجع فهم ما لا
شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم
يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي تزله ضيف فغصب به مائة جاره فاتهم المضيف وقال له إن فلا نضيفك غصب به مائة
الفلانية فقال له إن كان غصب به مائة فانا ضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها
إن كانت باقية أو قيمتها إن كانت هالكة كما صرح به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل أتهم آخر بسرقة بقره فأشكر
فذهب فتجسس فراه عند قوم لا يقدر (٣٨٤) عليهم لكنهم أخبروه بأن فلاناً أوصلها السناوباع البعض لنا والبعض تركه عندنا ودبعة

فرجع إليه وطالبه بقره
ليده فقال أذهب أنت اليهم
ومهما أخذوا منك فعلى
ففعلى وأخذوا منه ما لا جبراً
وأكرها هل يضمن ما أخذوا
منه أم لا (أجاب) نعم
يضمن جميع ما أخذوه والحال
هذا بقوله مهما أخذوه من
مالك فعلى صرحوا به في
الكتب والدلالات والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على
آخرين أنهم ما ضمنه ما تعلق
ذمة فلان بأذنه بالكفالة

أضافه إلى المرسل أو قبض بدون عقد أصلاً على وجه الرسالة أموالاً أضاف العقد إلى نفسه ثم ادعى أنه رسول
لا يصدق كما قدمنا (سئل) في رجل دفع لفتاة مقدار ما علمها من الحرير وأذن له أن يدفعه إلى امرأته لومة
لتسكب الحرير ففقدت من عندها ويريد الرجل تضمين الفتاة مثل حريره فهل لا يضمنه حيث كان ما ذرونا
بدفعه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر ومبلغاً معلوماً من الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه
عمر وليكره أن يزيد من دين بكر فدفعه عمر وليكره ثم رد بكر من ذلك ديناراً على عمر وليكره على زيد زاعماً أنه
خارج فأشكر زيد أنه ديناراً واتفق عمر الرسول بأنه بدل ديناراً وهذا الرسول يشكر فهل القول لعمر أو
الرسول بيمينه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا بعث زيد أجيده إلى زوجة زيد ليأتيه بصره من عندها
فباع الأجير للزوجة وأخبرها بذلك فاعطته الصرة بناء على أنه رسول الزوج إليها فيما ذكر ومضت مدة
والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول أنه
رسول في ذلك (الجواب) لا ضمان على الرسول كما ذكره أئمتنا الفحول أذهبوا صغير غير ضمين وما على الرسول
إلا البلاغ المبين والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى * (فروع) * الرسول أمين والعين في يده أمانة فإذا

لشرعية هل إذا ثبت ذلك عليهم ما بالوجه الشرعي يؤخذان به أم لا (أجاب) نعم يؤخذان به ويحسبان فيه فقد صرح علماؤنا ادعى
بأن حكم الكفيل حكم الكفيل في الطلب والحبس والملازمة وجميع الأحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير كفت لك فلانا
وضمنته أو ضمانه على هل الكفالة به هذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال وإذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه إلى من كفله
حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب) هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث أمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى
ن لم يشترط تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت أحدها عن زوج وعن ذكر
التركة مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقها كرمها وزوجة ابنه لكفالة مهرها بغير اذن ابنه كرمها وقضى القاضى به هل لزوجة الميتة
بطلان قضاء القاضى بذلك مع استيفاء الشرائط أم لا (أجاب) لا يقدر على ابطال ما أنصب عليه قضاء القاضى المستوفى لشرائطه الشرعية وقد
قرر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه إذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع
ورثة على المكفول عنه كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل قفل مهر زوجته ابنه ومات الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (أجاب)
م يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم (سئل) في سفينة وثيمها نصراني حمل بها نساء وأطفالاً ورجالاً من المسلمين
والأفريق وأقبل عليهم في البحر غليون به أهل حرب من الأفريق فصاح المسلمون على الرئيس أن يلقيهم على البر وكان متيسراً القربه من البر فقال
هو ومن معه من الأفريق لا تخافوا مهما أخذكم هؤلاء فضمنانه علينا فأسروهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والأفريق ولم يتعترضوا
لأموالهم هل يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان إذا المضمون عنه معلوم بالإشارة وكذا
المضمون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان إنما الخلاف فيما إذا كان المضمون عنه مجهولاً ومن فروع

المذهب قال لا تخواسك هذا الطريق فان أخذ مالك فاناضامن وأخذ ماله مع الضمان والمضمون عنه مجهول كذا في جامع الفصولين وامتاراً
لنفوائد ظهير الدين ثم قال ماذا كرم من الجواب مخالف لما ذكره القدوري وأما مسئلتنا فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع
لا تخوطة إلى دخول الجرن بمن كفه آخرفلهر فساد البيع بالاحل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا (أجاب) بظاهر فساد
البيع بظاهر فساد الكفالة إذا لا يلزم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان موجوداً وورثة مثله ان كان هالكاً أو مستهلكاً لا عنه فله به عدم الدين
المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب بها إلى مصر بحمولات لا تخو
باجرة معلومة عينت للجمال على صاحب الجمل ودفع له جارا ركبته عارية فلما حل بمصر مرض الجار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان
تولد الخروج معها حصل ضرر على الجمال والجمل فلما خرج أودعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل إلى وطنه الاصيل أخبر به فاستشاط
غيطاً فكفله أخرفيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير صحيحة لأن شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا
لأن المستعار غير مضمون لهذا العذر الذي ذكره على الجمل والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كل واحد قتل على عاقلة القاتل هل تصح كفالتهم
وباطونهم أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالديه كما صرح به في الظهيرية والطلاصة والبرازية والتاوخانية نقلاً عن الظهيرية فسلا
باطونهم بالعدم صحتها والله أعلم * (كتاب الحوالة) * (سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر وزوجته
البالغة فاحال الاخ المذكور أباً زوجته بمهرها على زوج أخته ليستوفي الاب من مهر الانثى (٣٨٥) مهر بنته بغير اذن من الزوجين فاستوفى

الاب منه البعض ويق
البعض ومات الاخ وأخته
عن يحجبهما ومات الاب المحال
أضافه لحوالة صحيحة
أم غير صحيحة وما الحكم في
المدفوع للاب هل للدافع
الرجوع في تركه الاب
أم لا (أجاب) الحوالة
من كورة باطلة وللمحتال
عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائماً
وبقيته في القبي ومثله
في المثلي ان كان مستهلكاً
في تركه القابض والحالة

أدعى رد العين إلى صاحبها وأدعى الموت أو الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق إلا أن يكذبه الظاهر من الخيانة
كذا في التاوخانية رجل له على آخر دعوى فأراد المدعى عليه أن يسافر فوكل وكيلاً يطلب المدعى ثم عزله
لا يتعزل الابحضر الخصم لتعلق حق الغير بهذه الوكالة جواهر الفتاوى من الباب الخامس وفي المحيط قال
الوكيل بالبيع بعته من رجل لا عرفه وسلمته اليه ولم أقدر عليه فضاع الثمن عنده أفتى المرغيناني بان
الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن عاها بان قال لانه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لان له
ذلك وان نهى الموكل عن عقده أو لى أن يكون له ذلك ولو دفعه الوكيل إلى رجل ليعرضه على من أحب
فهر ببه الرجل ولم يقدر عليه أو تلف عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه أفتى المرغيناني أيضاً وأفتى الشيخ
النسفي وشيخ الاسلام عطاه بن حمزة السعدي بانه لا يضمن لان البيع غالباً لا يتأق الا على هذا الوجه فيطلق
له فيه والاول أصح لما ذكره المرغيناني لانه ليس له التسليم إلى أحد قبل البيع اه (أقول) لقائل أن
يقول ان كونه لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن اذا كان بدون اذن من الموكل أمالو كان بالاذن
الصريح فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك اذا كان معروفاً عادة بان كان الشيء انما يباع مع الدلال
ولم يكن الوكيل دلالاً فاذا وكله يبيعه مع علمه بذلك كان اذناً منه بذلك عادة والمعروف كالمشروط كالمس
تظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليست له مثله ما في الخيانة لو أرسل الراعي كل بقرة

(٤٩ - (فتاوى حامديه) - اول) هذه والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحالها
مستحقاً في الوقف فقبضها ثم نقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض (أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمحتال على
المحبل لا على المحتال والحال هذه والله أعلم (سئل) في متول أذن له القاضي في الاستدانة للعمارة اذ لا مال للوقف فعمر المستأجر باذن المتولي
وأحاله على مستأجر حوا زنت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة المتولي بما صرفه وجبسه اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب)
للمستأجر ذلك ففي البحر من القنية ومثله في الحواي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك لمستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على
القيم والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا ينسب إلى ساكت قول والله أعلم (سئل) في المحتال اذا أتى من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على
الاصيل أفتونا ولكم الثواب الجزيل (أجاب) نعم له الرجوع على المحبل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول
الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر
دين فاحاله به على رجل وقبل الحوالة ومات المحال عليه وعليه دينون لا تفي تركته بما فيها الحكم في دين الحوالة (أجاب) المحتال اسوة لغرماء المحتال
عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحبل لانه قد تولى والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو عن مبيع فاجابه بانى احتلسك به على
فلان الغائب فقال المدعى لم أقبل ذلك فاقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضته إلى الاجتماع بالغائب ونحاصمته هل
يلزم المدعى تعزيراً وأهانة بذلك أم لا واذا حضر الغائب وبجدا الحوالة ولم يقيم عليه البينة هل له الرجوع على المحبل أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى
٣ قوله وان نهى الموكل أي نهى بعد البيع أما قبله فلا كما صرح قبل نحو سبعة أوراق اه منه

To: www.al-mostafa.com